

الإعلام في قواطع الإسلام

(في ألفاظ الكفر)

تأليف

شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي الشافعي

المتوفى سنة ٩٣٧هـ

محققه وعلّق عليه

أبو عبد الله

أبو إسحاق السمنودي

محمد بن العفيفي

مجدي بن عطية حمودة

الكتب العلمية لتحقيق التراث

٠١٠٠٢٠٥٧٢٣٩

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى

١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م

رقم الإيداع: ٢٠١٨/١٣٨٤

لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو حفظه ونسخه في أي نظام ميكانيكي أو إلكتروني يمكن من استرجاع الكتاب أو ترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي مسبق من المؤلف

الكتب العلمي لتتقيق التراث

٠١٠٠٢٠٥٧٢٣٩

الفتح للصف والإخراج
أبو يحيى علي بن إسماعيل
TEL.00201002421106
A L F A T H



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةُ التَّحْقِيقِ

﴿إِنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ.﴾

وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران:

١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء:

١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١].

﴿أَمَّا بَعْدُ:﴾

فَالْعَقِيدَةُ أَهَمُّ عِلْمٍ يَجِبُ مَعْرِفَتُهُ؛ إِذْ بِهِ فَوْزُ الْعَبْدِ وَنَجَاتُهُ فِي الدُّنْيَا

والآخِرَةَ، وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى نَبِيَّهُ ﷺ بِقَوْلِهِ: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾
[مُحَمَّدٌ: ١٩].

وَفِي «الصَّحِيحَيْنِ» عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ يَقُولُ: لَمَّا بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ إِلَى نَحْوِ أَهْلِ الْيَمَنِ قَالَ لَهُ: «إِنَّكَ تَقْدُمُ عَلَى قَوْمٍ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ أَنْ يُؤَخِّدُوا اللَّهَ تَعَالَى؛ فَإِذَا عَرَفُوا ذَلِكَ، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خُمْسَ صَلَوَاتٍ فِي يَوْمِهِمْ وَلَيْلَتِهِمْ، فَإِذَا صَلَّوْا، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ زَكَاةً فِي أَمْوَالِهِمْ، تُؤْخَذُ مِنْ غَنِيِّهِمْ فَتُرَدُّ عَلَى فَقِيرِهِمْ، فَإِذَا أَقْرَؤُوا بِذَلِكَ فَخُذْ مِنْهُمْ، وَتَوَقَّ كَرَائِمَ أَمْوَالِ النَّاسِ».

ولما كانت العقيدة بهذه المكانة والأهمية قام السلف وكثير من المتأخرين بتصنيف المصنّفات، ووضع المؤلفات فيها، صيانةً للأمة، ونصحا لها.

وتنوعت تلك المصنّفات في مواضيعها ومضامينها؛ فمنهم من صنّف في الأسماء والصفات، ومنهم من صنّف في النبوات، ومنهم من صنّف في القدر، ومنهم من صنّف في الرؤية، ومصنّفات في أصول السنة، وأصول الاعتقاد، والإيمان، والتوحيد، إلى غير ذلك.

● وكان من جملة هذه المصنّفات المهمة: مصنّفات في ألفاظ الكفر. وكتب في ذلك غير واحد.

● ومن هؤلاء الذين كتبوا في هذه المسألة: ابن حجر الهيتمي في كتابه هذا الذي هو بعنوان: «الإعلام بقواطع الإسلام».

● جمع فيه ألفاظ الكفر عند أصحاب المذاهب الأربعة، الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة. وهو مهم في بابه، وإن كان الهيتمي نفسه له شطحات في العقيدة، وانحرافات شتى فيها، ومُعَادَاةً للمتمسكين بالسنة

وسبيل المؤمنين؛ من أمثال شيخ الإسلام وتلميذه ابن القيم؛ كما سيأتي.

● لكن موضوع هذا الكتاب بعيد عن شطحات الصوفيّة، وعقيدته الأشعرية، وأنجراته العقدية، باستثناء التزير اليسير الذي سوف يتم التنبه عليه في تعلقاتنا على هذا الكتاب إن شاء الله.

□ وسوف نعرض لعقيدة الهيتي؛ حتى يكون القارئ على بصيرة لمن يقرأ، ولكي يأخذ الشخص الحذر منه، ومن كثير من تواليفه التي شحها بالضلال والبهتان.

لكن لنبدأ بترجمته أولاً:



أولاً: ترجمة موجزة للهيتمي

● الاسم: شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن محمد بن علي ابن حجر - نسبة على ما قيل إلى جد من أجداده كان ملازمًا للصمت؛ فشبه بالحجر - الهيتمي السعدي الأنصاري الشافعي.

وقد يقع لبس عند بعض الناس بين اسم ابن حجر الهيتمي صاحب هذا الكتاب، وبين ابن حجر العسقلاني صاحب فتح الباري؛ حيث إن صاحب الفتح اسمه أيضًا أحمد بن حجر، ولكن صاحب الفتح متقدم في الوفاة على الهيتمي. ثم قد يتصحف الهيتمي إلى الهيتمي، والثاني بالثناء صاحب مجمع الزوائد، وهو معروف.

● مولده: وُلِدَ في رجب، سنة تسع وتسعمائة في محلة أبي الهيثم من إقليم الغربية بمصر المنسوب إليها، ومات أبوه وهو صغير، فكفله الإمامان شمس الدين بن أبي الحمائل، وشمس الدين الشَّائوي، ثم إن الشمس الشَّائوي نقله من محلة أبي الهيثم؛ فقرأ هناك في مبادئ العلوم، ثم نقله في سنة أربع وعشرين إلى جامع الأزهر، فأخذ عن علماء مصر، وكان قد حفظ القرآن العظيم في صغره.

● وأذن له بالإفتاء والتدريس وعمره دُونَ العشرين، وبرع في علوم كثيرة من التفسير، والحديث، والكلام، والفقه أصولاً وفروعاً، والفرائض، والحساب،

والنحو، والصرف، والمعاني، والبيان، والمنطق.

وقدم إلى مكة في آخر سنة ثلاث وثلاثين، فحجّ وجاور بها، ثم عاد إلى مصر، ثم حجّ بعياله في آخر سنة سبع وثلاثين، ثم حجّ سنة أربعين، وجاور من ذلك الوقت بمكة، وأقام بها يدرّس ويفتي ويؤلف.

● **وممن أخذ عنه الهَيْتَمِيُّ:** القاضي زكريّا بن محمد الأنصاري، والشيخ عبد الحق السنباطي، والشمس المشهدي، والشمس السّمهودي، والأمين الغمري، والشّهاب الرّملي، والطبلاوي، وأبو الحسن البكري، والشمس اللقاني الضيروطي، والشّهاب بن النّجار الحنبلي، والشّهاب بن الصائغ في آخرين.

● **مؤلّفاته:** ومن مؤلّفاته «شرح المشكاة»، و«شرح المنهاج» - وهو تحفة المحتاج بشرح المنهاج -، وشرحان على «الإرشاد»، و«شرح الهمزية البوصيرية»، و«شرح الأربعين النووية»، و«الصواعق المحرقة على أهل البدع والضلال والزندقة»، وهو ردّ على الرافضة، و«كف الرّاع عن محرمات اللهو والسماع»، و«الزواج عن اقتراف الكبائر»، و«نصيحة الملوك»، و«شرح مختصر الفقيه» عبد الله بأفضل الحاج المسمى «المنهج القويم في مسائل التعليم»، و«الأحكام في قواطع الإسلام»، و«شرح العباب» المسمى ب«الإيعاب»، و«تحذير الثقات عن أكل الكفتة والقات»، و«شرح قطعة صالحة من ألفية ابن مالك»، و«شرح مختصر أبي الحسن البكري» في الفقه، و«شرح مختصر الروض»، و«مناقب أبي حنيفة»، و«أشرف الوسائل إلى شرح الشمائل»، و«تطهير الجنان واللسان من الخوض والتفوّه بثلث معاوية بن أبي سفيان»، و«تلخيص الإصراف في حكم الطلاق المعلق بالإبراء»، وغير ذلك.

● وفاته: وتُوفي - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى - بِمَكَّةَ فِي رَجَبٍ، وَدُفِنَ بِالْمَعْلَاءَةِ،
سَنَةَ ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ وَتِسْعِمَائَةٍ مِنَ الْهَجْرَةِ.

«شذرات الذهب» لابن العماد الحنبلي (١٠/٥٤١)، و«البدر الطالع
بمحاسن مَنْ بعد القرن السابع» للشوكانيّ (١/١٠٩)، و«الأعلام» للزركليّ
(١/٢٣٤)، و«جواهر الدرر في مناقب ابن حجر» تصنيف الشيخ أبي بكر بن
محمّد بن عبد الله الشافعيّ - وضعه أحمد المزيدي في مطلع كتاب «أشرف
الوسائل» للمصنّف -.



ثانيًا: بيان عقيدته

● كان ابن حَجَرِ الهَيْتَمِيِّ من الأشاعرة المعطّلة للثقة للصفات، المعادين لأهل السنة والتوحيد. والعريب أن ابن حَجَرِ الهَيْتَمِيِّ كان من الغلاة المعظمين للقبور؛ قال ابن سحمان رحمهُ الله في «الأسنة الحداد» (ص: ٢٠٩): «وأما ما ذكره عن زكريّا، وابن حَجَرِ الهَيْتَمِيِّ، والرّمليّ؛ فهؤلاء ليسوا ممن يُعتدُّ بهم وبكلامهم وخلافهم؛ بل ظهر أنهم من الغلاة المعظمين للقبور؛ فلا مَعول على كلامهم».

وقال الألويسي في «الرّد على النّبّهانيّ» (٣٥٨/١): «وما كان عليه ابن حَجَرِ المكيّ من العلوّ في القبور، والقول بأقوال المتصوّفة الكاذبة... فَإِنَّهُ مَن يَجُوزُ الالْتِجَاءُ إِلَى غيرِ الله تعالى، والاستغاثة بالأنبياء والصّالحين، والاستعانة بهم، والتّوسّل، وغير ذلك».

وقال الشيخ حسين وعبدُ الله ابنا الشيخ محمّد بن عبد الوهّاب في «الدّرر السّنية» (١٥٦/٢): «فإياك أن تُعترّ بما أحدثه المتأخّرون وابتدعوه؛ كابن حَجَرِ الهَيْتَمِيِّ، وأشباهه».

لأنه فسّر التوحيد بتوحيد الربوبية؛ خلافا لما جاء به الأنبياء والمرسلون. ● بل هو مَن عرّف بعدائه الشّديد لأهل السنة؛ فله كلامٌ شديدٌ، يحطُّ فيه على الشّيخين: ابن تيمية وابن القيم رحمهما الله تعالى.

● ولما كان ابن حجر الهيثمي صاحب عقيدة خليفية غير سلفية، بل كان يُنافح عن أهل الضلال، ويسبُّ أهل الحق، ويلمُّهم، ويرميهم بالبُهتان؛ انحطَّت منزلته عند أهل العلم من أهل السنة ذوي العقيدة السلفية التقيَّة.

قال السَّجَزِيُّ (ت ٤٤٤ هـ) - «رسالة السَّجَزِيِّ إلى أهل زبيد في الردِّ على مَنْ أنكرَ الحَرْفَ والصَّوْت» (ص: ٣٢٩) - وهو يتحدث عن الأئمة الأعلام - : «وكان في وقتهم علماء لهم تقدُّم في علوم، واتباع على مذهبهم؛ لكنهم وقعوا في شيء من البدع؛ إمَّا القدر، وإمَّا التشيع، أو الإرجاء؛ عرفوا بذلك؛ فأنحطَّت منزلتهم عند أهل الحق».

❁ وكان ابنُ حجرٍ الهيثمي من هؤلاء الذين وقعوا في البدع والضلالات التي أوردَها في كُتبه وتوالييفه، وأذكرُ - هنا - (بعضاً) من ذلك:

● سئل في «الفتاوى الفقهية الكبرى» له (٢٤/٢) عن زيارة قبور الأولياء في زمنٍ مُعيَّن مع الرحلة إليها هل يجوزُ مع أنَّه يجتمع عند تلك القبور مفايدٌ كثيرةٌ كاختلاط النساء بالرجال وإسراج السُّرج الكثيرة وغير ذلك؟ (فأجاب) بقوله: زيارة قبور الأولياء قربةٌ مُستحبةٌ، وكذا الرحلة إليها. وقول الشيخ أبي محمدٍ لا تُستحبُّ الرحلة إلا لزيارته عليه السلام رده الغزاليُّ بأنَّه قاسَ ذلك على منع الرحلة لغير المساجد الثلاثة مع وضوح الفرق؛ فإنَّ ما عدا تلك المساجد الثلاثة مُستويةٌ في الفضل؛ فلا فائدة في الرحلة إليها. وأمَّا الأولياء فإنَّهم مُتفاوتون في القرب من الله تعالى ونفع الزائرين بحسب معارفهم وأسرارهم؛ فكان للرحلة إليهم فائدةٌ أيُّ فائدة؛ فمن ثمَّ سُنَّت الرحلة إليهم للرجال فقط بقصد ذلك وانهقد نذرُها؛ كما بسطت الكلام على ذلك في شرح العُباب بما لا مزيدَ على حسنه وتحريره، وما أشار إليه

(السَّائِلُ) مَنْ تِلْكَ الْبِدْعِ أَوْ الْمُحَرَّمَاتِ؛ فَالْقُرْبَاتُ لَا تُشْرِكُ لِمِثْلِ ذَلِكَ؛ بَلْ عَلَى الْإِنْسَانِ فِعْلُهَا وَإِنْكَارُ الْبِدْعِ؛ بَلْ وَإِزَالَتُهَا إِنْ أَمَكْنَهُ. انتهى.

♦ والسَّلَفُ يُنْكِرُونَ هَذِهِ الْبِدْعَةَ (التي يُنَافِحُ عنها الهَيْتَمِيُّ)؛ أَلَا وَهِيَ الرحلة في زيارَةِ قُبُورِ الصَّالِحِينَ؛ قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (١٨٧/٢٧): «قَالُوا: وَلِأَنَّ السَّفَرَ إِلَى زِيَارَةِ قُبُورِ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ بِدْعَةٌ لَمْ يَفْعَلْهَا أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَلَا التَّابِعِينَ وَلَا أَمَرَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَا اسْتَحَبَّ ذَلِكَ أَحَدٌ مِنْ أَيْمَةِ الْمُسْلِمِينَ؛ فَمَنْ اعْتَقَدَ ذَلِكَ عِبَادَةً وَفَعَلَهُ؛ فَهُوَ مُخَالِفٌ لِلسُّنَّةِ وَلِإِجْمَاعِ الْأَيْمَةِ. وَهَذَا مِمَّا ذَكَرَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنُ بَطَّةٍ فِي «الْإِبَانَةِ الصُّغْرَى» مِنَ الْبِدْعِ الْمُخَالِفَةِ لِلسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ. وَبِهَذَا يَظْهَرُ بُطْلَانُ حُجَّةِ أَبِي مُحَمَّدٍ الْمُقَدَّسِيِّ».

● وَالْهَيْتَمِيُّ فِي بَابِ الصِّفَاتِ مُؤَوَّلٌ مُعْطَلٌ؛ فَقَدْ قَالَ فِي «الْفَتَاوَى الْحَدِيثِيَّةِ» (٦١): «مِمَّا يَجِبُ عَلَى كُلِّ مُكَلِّفٍ وَجُوبًا عَيْنِيًّا لَا رَخْصَةَ فِي تَرْكِهِ، أَنْ يَتَعَلَّمَ ظَوَاهِرَ الْاِعْتِقَادَاتِ الْوَارِدَةِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مَعَ تَنْزِيهِ اللَّهِ تَعَالَى عَمَّا هُوَ مُحَالٌ عَلَيْهِ، مِمَّا يَقْتَضِي جِسْمًا أَوْ جِهَةً؛ كَالِاسْتَوَاءِ عَلَى الْعَرْشِ، وَالْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ الَّتِي فِيهَا ذِكْرُ الْوَجْهِ وَالْيَدِ، فَهَذِهِ وَنَحْوُهَا فِيهَا مَذْهَبَانِ: مَذْهَبُ السَّلَفِ، وَهُوَ الْأَسْلَمُ أَنْ يُفَوْضَ عِلْمُ حَقَائِقِهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنَ التَّنْزِيهِ عَمَّا دَلَّتْ عَلَيْهِ ظَوَاهِرُهَا مِمَّا هُوَ مُسْتَحِيلٌ عَلَى اللَّهِ. وَمَذْهَبُ الْخَلْفِ وَهُوَ أَنْ يُخْرَجَ تِلْكَ الثُّبُوتُ عَنْ ظَوَاهِرِهَا وَتُحْمَلَ عَلَى مُحَامِلٍ تَلِيْقُ بِهِ تَعَالَى؛ كَحُمُلِ الْاِسْتَوَاءِ عَلَى الْاِسْتِيْلَاءِ، وَالْوَجْهِ عَلَى الذَّاتِ، وَالْعَيْنِ عَلَى تَمَامِ الرِّعَايَةِ، وَالْكَأُ وَالْحِفْظُ، وَالْيَدُ عَلَى النِّعْمَةِ وَالْقُدْرَةِ، وَالرَّجُلُ عَلَى الْقَوْمِ وَالْجَمَاعَةِ، يُقَالُ: رَجُلُ الْجَرَادِ أَيُّ جَمَاعَتِهِ، وَالْقَدَمُ عَلَى الْجَمَاعَةِ الْمُقَدِّمِينَ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ مَبْسُوطٌ فِي مُحَالِهِ مِنْ

كتب العقائد وَغَيْرَهَا، فالمذهبان متفقان على التَّنْزِيهِ عَنْ ظَوَاهِرِ تِلْكَ التُّصُوصِ المشكّلة، وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا: هَلْ يُفَوِّضُ عِلْمَهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَلَا يَتَعَرَّضُ لِتَأْوِيلِهَا، وَهُوَ مَذْهَبُ السَّلَفِ، أَوْ يَتَعَرَّضُ لِتَأْوِيلِهَا؛ صَوْنًا لَهَا عَنْ خَوْضِ المبطلين وزيع المُلْحِدِينَ، وَهُوَ مَذْهَبُ الخلف!!».

● وقال (٨٢): «إِذَا تَقَرَّرَ هَذَا؛ فَقَائِلُ هَذِهِ الْمَقَالَةِ الَّتِي هِيَ الْقَوْلُ بِالْجَهَةِ فَوْقَ، إِنْ كَانَ يَعْتَقِدُ الْحُلُولَ وَالِاسْتِقْرَارَ وَالظَّرْفِيَّةَ أَوْ التَّحْيِزَ؛ فَهُوَ كَافِرٌ، يُسَلِّكُ بِهِ مَسْلِكَ الْمُؤْتَدِينَ إِنْ كَانَ مَظْهَرًا لَذَلِكَ».

◆ وهذا الذي تَفَوَّهَ بِهِ الْهَيْتَمِيُّ مِنْ (إِنْكَارِ) الْفَوْقِيَّةِ لِلَّهِ، وَتَكْفِيرِهِ لِمَنْ أَتْبَعَهَا لِلَّهِ؛ لَهُوَ الْكُفْرُ عِنْدَ السَّلَفِ؛ قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الاستقامة» (١/١٦٣): «إِنْ الْمُجْتَهِدُ فِي مِثْلِ هَذَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ إِنْ اسْتَفْرَغَ وَسْعَهُ فِي طَلَبِ الْحَقِّ؛ فَإِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ لَهُ خَطَأَهُ وَإِنْ حَصَلَ مِنْهُ نَوْعٌ تَقْصِيرٍ؛ فَهُوَ ذَنْبٌ لَا يَجِبُ أَنْ يَبْلُغَ الْكُفْرَ، وَإِنْ كَانَ يُطْلَقُ الْقَوْلُ بِأَنَّ هَذَا الْكَلَامَ كُفْرٌ؛ كَمَا أَطْلَقَ السَّلَفُ الْكُفْرَ عَلَى مَنْ قَالَ بِبَعْضِ مَقَالَاتِ الْجَهْمِيَّةِ؛ مِثْلَ الْقَوْلِ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ، أَوْ إِنْكَارِ الرُّؤْيَا، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ دُونَ إِنْكَارِ عِلْوِ اللَّهِ عَلَى الْخَلْقِ وَأَنَّهُ فَوْقَ الْعَرْشِ؛ فَإِنْ تَكْفِيرُ صَاحِبِ هَذِهِ الْمَقَالَةِ كَانَ عِنْدَهُمْ مِنْ أَظْهَرِ الْأُمُورِ؛ فَإِنَّ التَّكْفِيرَ الْمُطْلَقَ مِثْلَ الْوَعِيدِ الْمُطْلَقِ لَا يَسْتَلْزِمُ تَكْفِيرَ الشَّخْصِ الْمَعِينِ حَتَّى يَقُومَ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ الَّتِي تَكْفُرُ تَارِكُهَا».

◆ وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ قَدْ بَيَّنَّ عَوَارَ أَكْثَرِ هَؤُلَاءِ وَزَيَعَهُمْ عَنْ سَبِيلِ الْحَقِّ، وَحَيَوَدَهُمْ عَنِ الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ، مِمَّا حَدَا بِالْهَيْتَمِيِّ أَنْ يَقُولَ كَلِمَاتٍ شَنِعَةً قَبِيحَةً، وَالْفَاظَ مُنْكَرَةً مُسْتَبْشَعَةً فِي شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ فَقَالَ الْهَيْتَمِيُّ فِي «الْفَتَاوَى الْحَدِيثِيَّةِ» (٨٣): «وَسُئِلَ بِمَا لَفْظُهُ: لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ اعْتِرَاضَ عَلَى مُتَأَخِّرِي الصُّوفِيَّةِ، وَلَهُ خَوَارِقُ فِي الْفِقْهِ وَالْأُصُولِ؛ فَمَا مُحْصَلُ ذَلِكَ؟

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ: ابْنُ تَيْمِيَّةٍ عَبْدُ خَذَلَهُ اللَّهُ، وَأَضَلَّهُ، وَأَعْمَاهُ، وَأَصَمَّهُ، وَأَذَلَّهُ، وَبِذَلِكَ صَرَّحَ الْأَيْمَةُ الَّذِينَ بَيَّنُّوا فَسَادَ أَحْوَالِهِ، وَكَذِبَ أَقْوَالِهِ.

إِلَى أَنْ قَالَ: «وَالْحَاصِلُ أَنْ لَا يُقَامُ لِكَلَامِهِ وَزَنٌ؛ بَلْ يُرْمَى فِي كُلِّ وَغَرٍّ وَحَزَنٍ، وَيُعْتَقَدُ فِيهِ أَنَّهُ مُبْتَدِعٌ ضَالٌّ، وَمُضِلٌّ جَاهِلٌ، غَالٍ، عَامِلُهُ اللَّهُ بَعْدْلِهِ، وَأَجَازَنَا مِنْ مِثْلِ طَرِيقَتِهِ وَعَقِيدَتِهِ وَفِعْلِهِ».

وقال (١٤٤ و ١٤٥): «وَإِيَّاكَ أَنْ تَصْغَى إِلَى مَا فِي كِتَابِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ وَتَلْمِيزِهِ ابْنَ قَيْمٍ الْجَوْزِيَّةَ وَغَيْرَهُمَا مِمَّنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ، وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ، وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ، وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً! فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ، وَكَيْفَ تَجَاوَزَ هَؤُلَاءِ الْمُلْحِدُونَ الْحُدُودَ، وَتَعَدَّوْا الرُّسُومَ، وَخَرَقُوا سِيَاجَ الشَّرِيعَةِ وَالْحَقِيقَةِ، فَظَنُّوا بِذَلِكَ أَنَّهُمْ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ، وَلَيْسُوا كَذَلِكَ، بَلْ هُمْ عَلَى أَسْوَأِ الضَّلَالِ، وَأَقْبَحِ الْخِصَالِ، وَأَبْلَغِ الْمَقْتِ وَالْخُسْرَانِ، وَأَنْهَى الْكَذِبَ وَالْبُهْتَانَ؛ فَخَذَلَ اللَّهُ مَتَّبِعَهُمْ، وَطَهَّرَ الْأَرْضَ مِنْ أَمْثَالِهِمْ!!».

فَانْظُرْ إِلَى الْحَقْدِ الَّذِي يَحْمِلُهُ الْهَيْتَمِيُّ فِي قَلْبِهِ شَطْرَ شَيْخِ الْإِسْلَامِ وَتَلْمِيزِهِ ابْنَ قَيْمٍ الْجَوْزِيَّةَ!!

وَلَا شَكَّ وَلَا رَيْبَ أَنَّ هَذَا كُلَّهُ افْتِرَاءٌ وَبُهْتَانٌ وَاضِحٌ، وَكَذِبٌ فَاضِحٌ رُمِيَ بِهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ مِنْ قِبَلِ هَذَا الصُّوفِيِّ!!

● وَتَبَرُّزُ صُوفِيَّةِ الْهَيْتَمِيِّ وَجَلَدُهُ فِيهَا فِي تَمَجُّدِهِ لِأَكْبَارِ الصُّوفِيَّةِ الْمَلَا حِدَةٍ، وَتَقْصُّصِهِ مِنْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ؛ فَقَالَ فِي «الْفَتَاوَى الْحَدِيثِيَّة» (٨٤) - عَنْهُ -: «وَرُبَّمَا أَذَاهُ اعْتِقَادُهُ ذَلِكَ إِلَى تَبْدِيعِ كَثِيرٍ مِنْهُمْ. وَمِنْ جَمَلَةٍ مَنْ تَتَبَعَهُ: الْوَلِيُّ الْقُطْبُ الْعَارِفُ أَبُو الْحَسَنِ الشَّاذِلِي - نَفَعَنَا اللَّهُ بِعُلُومِهِ وَمَعَارِفِهِ - فِي حَزْبِهِ الْكَبِيرِ

وحزب البخر، وقطعة من كلامه، كما تتبع ابن عربي وابن الفارض وابن سبعين، وتبع أيضا الحلاج الحسين بن منصور، ولا زال يتبع الأكابر؛ حتى تملا عليه أهل عصره؛ ففسقوه، وبدعوة؛ بل كفره كثير منهم.

● **وَيُمَجِّدُ الْهَيْتَمِيُّ: الصُّوفِيَّ الْمَلِاحِدَ ابْنَ عَرَبِيٍّ؛ قَائِلًا فِي «الْفَتَاوَى الْحَدِيثِيَّةِ» (٢١٠): «(وَسُئِلَ) أَفَاضَ اللَّهُ عَلَيْنَا مِنْ بَرَكَاتِهِ؛ مَا حُكِّمَ مَطَالَعَةُ كُتُبِ الشَّيْخِ مُحْيِي الدِّينِ بْنِ عَرَبِيٍّ؟ (فَأَجَابَ) بِقَوْلِهِ: الَّذِي أَثَرْنَاهُ عَنْ أَكْبَارِ مَشَايِخِنَا الْعُلَمَاءِ الْحُكَمَاءِ الَّذِي يُسْتَسْقَى بِهِمُ الْغَيْثُ، وَعَلَيْهِمُ الْمُعْوَلُ، وَإِلَيْهِمُ الْمَرْجِعُ فِي تَحْرِيرِ الْأَحْكَامِ، وَبَيَانِ الْأَحْوَالِ وَالْمَعَارِفِ وَالْمَقَامَاتِ وَالْإِشَارَاتِ أَنَّ الشَّيْخَ مُحْيِي الدِّينِ بْنِ عَرَبِيٍّ مِنْ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ تَعَالَى الْعَارِفِينَ، وَمَنْ الْعُلَمَاءِ الْعَامِلِينَ، وَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ كَانَ أَعْلَمَ أَهْلِ زَمَانِهِ، بِحَيْثُ أَنَّهُ كَانَ فِي كُلِّ فَنٍّ مَتَّبِعًا لَا تَابِعًا، وَأَنَّهُ فِي التَّحْقِيقِ وَالْكَشْفِ وَالْكَلامِ عَلَى الْفَرْقِ وَالْجَمْعِ بَحْرٌ لَا يَجَارِي، وَإِمَامٌ لَا يَغَالُطُ وَلَا يَمَارِي، وَأَنَّهُ أَوْعَى أَهْلِ زَمَانِهِ وَأَلْزَمُهُمُ لِلسُّنَّةِ وَأَعْظَمُهُمْ مُجَاهِدَةً؛ حَتَّى أَنَّهُ مَكَثَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ عَلَى وَضوءٍ وَاحِدٍ!! وَقَسَّ عَلَى ذَلِكَ مَا هُوَ مِنْ سَوَابِقِهِ وَلَوْاحِقِهِ، وَوَقَعَ لَهُ مَا هُوَ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ، وَمِنْهُ أَنَّهُ لَمَّا صَنَّفَ كِتَابَهُ «الْفُتُوحَاتِ الْمَكِّيَّةِ» وَضَعَهُ عَلَى ظَهْرِ الْكَعْبَةِ وَرَقًا مِنْ غَيْرِ وَقَايَةً عَلَيْهِ؛ فَمَكَثَ عَلَى ظَهْرِهَا سَنَةً لَمْ يَمَسَّهُ مَطَرٌ، وَلَا أَخَذَ مِنْهُ الرِّيحُ وَرَقَةً وَاحِدَةً، مَعَ كَثْرَةِ الرِّيحِ وَالْأَمْطَارِ بِمَكَّةَ؛ فَحَفِظَ اللَّهُ كِتَابَهُ هَذَا مِنْ هَذَيْنِ الضَّدَّيْنِ دَلِيلَ أَيِّ دَلِيلٍ، وَعَلَامَةً أَيِّ عَلَامَةٍ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى قَبْلَ مِنْهُ ذَلِكَ الْكِتَابُ، وَأَثَابَهُ عَلَيْهِ، وَحَمِدَ تَصْنِيفَهُ لَهُ؛ فَلَا يَنْبَغِي التَّعَرُّضُ لِلْإِنْكَارِ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّهُ السُّمُّ الْقَاتِلُ لَوْقَتِهِ؛ كَمَا شَاهَدْنَاهُ وَجَرَّبْنَاهُ فِي أَنْاسٍ حَقَّ عَلَيْهِمُ مِنَ الْمَقْتِ وَسُوءِ الْعِقَابِ مَا أَوْجِبَ لَهُمُ التَّعَرُّضُ لِهَذَا الْإِمَامِ الْعَارِفِ بِالْإِنْكَارِ؛ حَتَّى اسْتَأْصَلَ شَأْفَتَهُمْ، وَقَطَعَ دَابِرَهُمْ؛ فَأَصْبَحُوا لَا تَرَى إِلَّا مَسَاكِنَهُمْ؛**

فمعاذًا بالله من أحوالهم، وتضرعًا إليه بالسلامة من أقوالهم، وأما مطالعة كتبه رضي الله عنه؛ فينبغي للإنسان أن يعرض عنها بكل وجه أمكنه؛ فإنها مشتملة على حقائق يعسر فهمها؛ إلا على العارفين المتصلين من الكتاب والسنة المطلعين على حقائق المعارف، وعوارف الحقائق؛ فمن لم يصل لهذه المرتبة يخشى عليه منها مزلّة القدم، والوقوع في مهامة الحيرة والندم.

عياذًا بالله من هذا الضلال المبين، والإفك المستبين، الذي يصيب الأنوف بالزكام، والرؤوس بالصداع الأليم.

● وقد دافع عنه في كتابه هذا الذي بين يديك؛ كما سيأتي في وصفه لابن عربي وطائفته (كابن الفارض): (بأنهم علماء عارفون بالله وبأحكامه، ولكن اغتر كثير من الجهلة ببعض كلماتهم فضلوا ضلالًا مبینًا).

● فابن عربي الذي يمجده الهيمى فاه بالكفر الصراح، فقال شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (١٧٩/٢): «وهذا مذهب الاتحادية صرح به ابن عربي، وقال: فلا تقع العين إلا عليه. وإذا كان عندهم أن المرئي بالعين هو الله؛ فهذا كفر صريح باتفاق المسلمين».

وقال (٢٤٠/٢): «وقد حدثني أحد أعيان الفضلاء: أنه سمع الشيخ إبراهيم الجعبري - رحمه الله عليه - يقول: رأيت ابن عربي - وهو شيخ نجس - يكذب بكل كتاب أنزله الله ويكل نبي أرسله الله. ولقد صدق فيما قال؛ ولكن هذا بعض الأنواع التي ذكرها من الكفر».

وكذلك قول أبي محمد بن عبد السلام: هو شيخ سوء مقبوح كذاب يقول بقدّم العالم ولا يحرم فرجاً - هو حق عنه؛ لكنه بعض أنواع ما ذكره من الكفر».

وَقَالَ (٢٧٩/٢): «وَزَعَمَتْ طَائِفَةٌ مِنْ هَؤُلَاءِ الْإِتِّحَادِيَّةِ - الَّذِينَ أَلْحَدُوا فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ وَآيَاتِهِ - أَنَّ فِرْعَوْنَ كَانَ مُؤْمِنًا وَأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ النَّارَ! وَزَعَمُوا أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ مَا يَدُلُّ عَلَى عَذَابِهِ بَلْ فِيهِ مَا يَنْفِيهِ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ قَالُوا: فَإِنَّمَا أَدْخَلَ اللَّهُ دُونَهُ. وَقَوْلُهُ: ﴿يَقْدُمُ قَوْمُهُ يَوْمَ الْفَيْصَةِ فَأُورِدَهُمُ النَّارَ﴾، قَالُوا: إِنَّمَا أُورِدَهُمْ وَلَمْ يَدْخُلْهَا! قَالُوا: وَلَئِنَّهُ قَدْ آمَنَ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ وَوَضَعَ جِبْرِيلُ الطِّينَ فِي فَمِهِ لَا يَرُدُّ إِيْمَانُ قَلْبِهِ. وَهَذَا الْقَوْلُ كُفْرٌ مَعْلُومٌ فَسَادُهُ بِالِاضْطِرَارِّ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ لَمْ يَسْبِقْ ابْنُ عَرَبِيٍّ إِلَيْهِ - فِيمَا أَعْلَمَ - أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ؛ بَلْ وَلَا مِنَ الْيَهُودِ وَلَا مِنَ النَّصَارَى؛ بَلْ جَمِيعُ أَهْلِ الْمَلِكِ الْمُطْبِقُونَ عَلَى كُفْرِ فِرْعَوْنَ».

وَقَالَ (١٧١/٤): «وَتَجِدُ عَامَّةَ أَهْلِ الْكَلَامِ وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ جَادَةِ السَّلَفِ - إِلَّا مَنْ عَصَمَ اللَّهُ - يُعْظَمُونَ أَيْمَةَ الْإِتِّحَادِ بَعْدَ تَضَرِيحِهِمْ فِي كُتُبِهِمْ بِعِبَارَاتِ الْإِتِّحَادِ وَيَتَكَلَّفُونَ لَهَا مَحَامِلَ غَيْرَ مَا قَصَدُوهُ. وَلَهُمْ فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ الْإِجْلَالِ وَالتَّعْظِيمِ وَالشَّهَادَةِ بِالْإِمَامَةِ وَالْوِلَايَةِ لَهُمْ وَأَنَّهُمْ أَهْلُ الْحَقَائِقِ: مَا اللَّهُ بِهِ عَلِيمٌ. هَذَا ابْنُ عَرَبِيٍّ يُصَرِّحُ فِي فُصُوصِهِ: أَنَّ الْوِلَايَةَ أَعْظَمُ مِنَ النُّبُوَّةِ؛ بَلْ أَكْمَلُ مِنَ الرِّسَالَةِ وَمِنْ كَلَامِهِ: مَقَامُ النُّبُوَّةِ فِي بَرَزَخِ فُؤَيْقِ الرُّسُولِ وَدُونِ الْوَلِيِّ وَبَعْضُ أَصْحَابِهِ يَتَأَوَّلُ ذَلِكَ بِأَنَّ وَلَايَةَ النَّبِيِّ أَفْضَلُ مِنْ نُبُوَّتِهِ، وَكَذَلِكَ وَلَايَةُ الرُّسُولِ أَفْضَلُ مِنْ رِسَالَتِهِ أَوْ يَجْعَلُونَ وَلَايَتَهُ حَالَهُ مَعَ اللَّهِ وَرِسَالَتَهُ حَالَهُ مَعَ الْخَلْقِ، وَهَذَا مِنْ بَلِيغِ الْجَهْلِ».

وَقَالَ ابْنُ أَبِي الْعِزِّ الْحَنْفِيُّ فِي «شَرْحِ الطَّحَاوِيَّةِ» (ص: ٥٠٦): «وَكُفِرَ ابْنُ عَرَبِيٍّ وَأَمْثَالُهُ فَوْقَ كُفْرِ الْقَائِلِينَ: ﴿لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّى نُؤْتَى مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٢٤]. وَلَكِنَّ ابْنَ عَرَبِيٍّ وَأَمْثَالَهُ مُنَافِقُونَ زَنَادِقَةُ اتِّحَادِيَّةٍ».

وهكذا تَمَادَى ابْنُ حَجَرٍ الْهَيْتَمِيُّ فِي غَيِّهِ، وَتَمَسَّكَ بِأَنْحِرَافِهِ وَضَلَالِهِ، وَزَاغَ عَنِ الْهُدَى الْمُسْتَقِيمِ وَالرَّشَادِ الْمُبِينِ^(١).

وَلَكِنْ لِمَاذَا هَذَا الْاهْتِمَامُ بِهَذَا الْكِتَابِ مَا دَامَ أَنَّ مُؤَلَّفَهُ صُوفِيٌّ مُحْتَرَقٌ؟

نَقُولُ: هَذَا الْكِتَابُ الَّذِي بَيْنَ أَيْدِينَا بَعِيدٌ (كَثِيرًا) عَنْ هَذَا التَّمْطِ أَوْ الْجَانِبِ الَّذِي أَنْحَرَفَ فِيهِ الْهَيْتَمِيُّ (وَإِنْ كَانَ لَا يَخْلُو مِنْ تَرْكِيَّاتٍ لِابْنِ عَرَبِيٍّ وَأَمْثَالِهِ - كَمَا سَيَأْتِي -).

● فَالْكِتَابُ تَجْمِيعٌ لَلْأَفَاطِ الْكُفْرِ الَّتِي يَكْفُرُ بِهَا قَائِلُهَا، وَالَّتِي جَاءَتْ فِي كُتُبِ الْفُقَهَاءِ، وَحَرَّرَهَا أَصْحَابُ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ.

فَهُوَ فَقَطْ جَامِعٌ وَنَاقِلٌ لَتِلْكَ الْأَفَاطِ عَنْ هَؤُلَاءِ السَّادَةِ الْأَعْلَامِ؛ فَقَدْ قَالَ فِي كِتَابِهِ «الْفَتَاوَى الْحَدِيثِيَّة» (١٤٢/١): «وَمَنْ أَرَادَ تَحْقِيقَ هَذَا الْمُبْحَثِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمَكْفُرَاتِ؛ فَعَلَيْهِ بِكِتَابِ «الإعلام في قواطع الإسلام»؛ فَإِنِّي ذَكَرْتُ فِيهِ أَكْثَرَ الْمَكْفُرَاتِ عَلَى الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ، مَعَ بَيَانٍ مَا يُوَافِقُ قَوَاعِدَ مَذَهَبِنَا مِمَّا نَصَّ عَلَيْهِ غَيْرُ أَئِمَّتِنَا فَحَسْبُ؛ كَالْحَنْفِيَّةِ؛ فَإِنَّهُمْ أَوْسَعُ النَّاسِ فِي هَذَا الْبَابِ، وَكَذَا الْقَاضِي فِي «الشَّفَاءِ» وَغَيْرِهِ».

● وَيَتَمَيَّزُ كِتَابُ الْمَصَنَّفِ - هَذَا - فِي أَنَّهُ يَقُومُ بِتَفْنِيدِ كَلَامِ الْآخَرِينَ،

(١) وَهَنَّاكَ مُؤَلَّفٌ لِلْأَلُوسِيِّ حَاوَلَ فِيهِ أَنْ يُعَرِّيَ ابْنَ حَجَرٍ الْهَيْتَمِيَّ، وَيُفَنِّدَ أَبَاطِيلَهُ وَافْتِرَاءَاتِهِ

عَلَى شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ بِعَنْوَانِ: «جَلَاءُ الْعَيْنِينَ فِي مُحَاكَمَةِ الْأَحْمَدِيِّينَ».

◆ وَقَدْ تَتَبَعَ ابْنُ حَجَرٍ الْهَيْتَمِيَّ فِي بَابِ تَأْوِيلِ الصِّفَاتِ: مُؤَلَّفُ كِتَابِ «الاحتجاج بِالْآثَارِ السَّلَفِيَّةِ عَلَى إِثْبَاتِ الصِّفَاتِ الْإِلَهِيَّةِ، وَالرَّدُّ عَلَى الْمَفُوضَةِ وَالْمَشَبَّهَةِ وَالْجَهْمِيَّةِ» فِي عِدَّةٍ مِنْ مَوَاضِعَ مِنْ كِتَابِهِ هَذَا؛ فَجَزَاهُ اللَّهُ خَيْرَ الْجَزَاءِ عَلَى كَشْفِهِ لِكَثِيرٍ مِنَ الرَّانِعِينَ عَنْ عَقِيدَةِ السَّلَفِ.

وَيُبَيِّنُ الْوَجْهَ الصَّحِيحَ مِنْ غَيْرِهِ، وَكَثِيرًا مَا يُفَصِّلُ فِي الْمَسَائِلِ بِكَلَامٍ مَقْبُولٍ وَجِدِّ فِي الْجُمْلَةِ؛ فَيُسْتَفَادُ مِنْهُ فِي هَذَا الْجَانِبِ.

وَإِنْ كَانَ الْاعْتِمَادُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ - أَوَّلًا - عَلَى أَقْوَالٍ مِنْ سَلِمَتْ عَقِيدَتُهُمْ مِنَ الْإِرْجَاءِ وَالتَّمَشُّعِ وَالْإِعْتِرَالِ وَالتَّجَهُمِ وَالتَّصَوُّفِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، ثُمَّ لَا حَرَجَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنَ الْعَزْوِ إِلَى أَيِّ مِنْ هَؤُلَاءِ - الْمَخَالِفِينَ لِعَقِيدَةِ السَّلَفِ -، وَالْإِسْتِفَادَةُ مِنْ كَلَامِهِمْ فِي الْأَبْوَابِ الْأُخْرَى مِنْ بَابِ تَكْثِيرِ الْأَدْلَةِ، وَإِلَّا؛ فَلَوْ اكْتَفَيْنَا بِأَقْوَالِ أَسْلَافِنَا الْأَوَائِلِ مِنْ أَهْلِ الْأَثَرِ؛ فَهُوَ حَسَنٌ وَصَوَابٌ؛ بَلْ وَكَافٍ وَشَافٍ، لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ^(١).

عَلَى أَنَّنَا فِي هَذَا الْكِتَابِ أَكْثَرْنَا مِنَ النُّقُولَاتِ وَالتَّعْلِيلَاتِ السَّلَفِيَّةِ؛ لَا سِيَّما مِنْ كَلَامِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ، وَتَلْمِيزِهِ ابْنَ الْقِيَمِ، وَقَبْلَهُمَا أَيْمَةَ السُّنَّةِ؛ كَأَحْمَدَ وَابْنِ خَالٍ وَابْنِ خَالٍ وَغَيْرِهِمْ؛ فَكَانَ الْكِتَابُ لَهُ شَكْلٌ مُخْتَلِفٌ، بِحَيْثُ مَنْ قَرَأَ فِيهِ لَا يَشْعُرُ أَنَّهُ يَقْرَأُ لِشَخْصٍ مُخَالِفٍ، وَتَعَمَّدْتُ أَنْ أُكْتَفَ مِنَ التُّقُولِ عَنْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ فِي تَعْلِيلَاتِنَا لِقُوَّةِ بَرَاهِينِ هَذَا الْحَبَرِ رَحِمَهُ اللَّهُ، ثُمَّ إِظْهَارًا لِفَضْلِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ عَلَى مُؤَلِّفِ هَذَا الْكِتَابِ الَّذِي ظَلَمَ وَاعْتَدَى وَافْتَرَى عَلَى

(١) قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي «الْمَجْمُوعِ» (١٠١/٥): «وَلَيْسَ كُلُّ مَنْ ذَكَرْنَا شَيْئًا مِنْ

قَوْلِهِ - مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ وَغَيْرِهِمْ - يَقُولُ بِجَمِيعِ مَا نَقُولُهُ فِي هَذَا الْبَابِ - وَغَيْرِهِ -، وَلَكِنَّ الْحَقَّ يَقْبَلُ مِنْ كُلِّ مَنْ تَكَلَّمَ بِهِ».

وَقَالَ فِي «مَنْهَاجِ السُّنَّةِ» (٧٧/٣): «وَنَحْنُ إِنَّمَا نَرُدُّ مِنْ أَقْوَالِ هَذَا وَغَيْرِهِ مَا كَانَ بَاطِلًا. وَأَمَّا الْحَقُّ؛ فَعَلَيْنَا أَنْ نَقْبَلَهُ مِنْ كُلِّ قَائِلٍ».

قُلْتُ: وَذَلِكَ بِضَوَائِطِهِ وَرَوَائِطِهِ الْمُنَوِّطَةِ بِالْمَصْلَحَةِ وَالْمُفْسَدَةِ، وَالْحَاجَةِ وَالضَّرُورَةِ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ عَلَى إِطْلَاقِهِ؛ حَتَّى لَا يُرَوَّجَ لِلْبِدَعِ وَأَهْلِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَاحِدٍ مِنَ الْأَفْذَادِ وَالْأَيْمَةِ الْكِبَارِ، أَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَرْحَمَ الْجَمِيعَ.

● فَمَا كَانَ مِنْ خَطَأٍ سَيِّقَ مِنَ الْمُؤَلَّفِ فِي هَذَا الْكِتَابِ؛ فَسَوْفَ أُبَيِّهْ عَلَيْهِ، وَأُشِيرُ إِلَيْهِ مُتَعَقِّبًا - بِإِذْنِ اللَّهِ -.

● وَإِنْ فَاتَنِي شَيْءٌ؛ فَهَذَا مِنْ طَبِيعَةِ الْبَشَرِ، وَلَسْتُ بِقَاصِدِ الْمَخَالَفَةِ لِسَبِيلِ أَهْلِ الْحَقِّ، وَلَا لِمُوَافَقَةِ الْمَصْنُفِ عَلَى خَطَأٍ عِنْدَهُ بِغَفْلَتِي عَنْهُ فِي مَوْضِعٍ يَسْتَوْجِبُ الْبَيَانَ وَالتَّعْقِيبَ، وَرَحِمَ اللَّهُ مَنْ بَصَّرَنِي بِحَقِّ، أَوْ نَبَّهَنِي عَلَى خَطَأٍ.

● وَتَبَرُّزُ أَهْمِيَّةِ هَذَا الْجَمْعِ فِي هَذَا الْكِتَابِ؛ مِنْ حَيْثُ ضَرُورَةُ اخْتِذِ الْحَذَرِ مِنَ الْوُقُوعِ فِي مِثْلِ الْمَهَالِكِ الْمُرْدِيَةِ، وَالْكُفْرِيَّاتِ الْمُزْرِيَةِ؛ لَا سِيَّمَا مَعَ ضَلَالَةِ الْمَصْنُفَاتِ فِي هَذَا الْبَابِ الْخَطِيرِ.

● مَعَ التَّنْوِيهِ وَالْإِشَارَةِ إِلَى مَا قَامَ بِهِ الدُّكْتُورُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْخَمِيْسِ، وَاعْتَنَى بِهِ عَنَاءَةً حَسَنَةً طَيِّبَةً فِي كِتَابِهِ «الْجَامِعُ فِي أَلْفَاظِ الْكُفْرِ»؛ حَيْثُ اشْتَمَلَ كِتَابُهُ - هَذَا - عَلَى أَرْبَعَةِ كُتُبٍ مُهِمَّةٍ، وَمِنْهَا: كِتَابُ ابْنِ حَجَرٍ الْهَيْتَمِيِّ الَّذِي نُقِّدَمُ لَهُ. وَقَدْ خَدَمَ الدُّكْتُورُ هَذَا الْجَامِعَ خِدْمَةً جَلِيلَةً؛ فَجَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا.

مُحَمَّدُ بْنُ الْعَفِيفِيِّ

مُجَدِّي بْنُ عَطِيَّةَ

مصر - الدقهلية - منية سمند

مصر - الغربية - سمند

هاتف ٠١٠٦٠٣٩٦٦٣٩

هاتف ٠١٠٠٢٠٥٧٢٣٩



سَبَبُ تَأْلِيفِ الْكِتَابِ

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ الْهَيْتَمِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي مَطْلَعِ كِتَابِهِ - هَذَا - : «فَهَذَا تَأْلِيفُ جَامِعٍ، وَمَجْمُوعٌ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - نَافِعٌ، دَعَانِي إِلَيْهِ وَقَوُّعُ غَلْطٍ فَاحِشٍ فِي مَسْأَلَةٍ أَفْتَيْتُ بِهَا؛ فَأَحْبَبْتُ بَيَانَهَا مَعَ مَا يَتَعَلَّقُ بِهَا؛ لِأَنَّ الْحَاجَةَ مَاسَّةٌ إِلَى جَمِيعِ ذَلِكَ، سِيَّما وَقَدْ تَوَعَّرَتْ هَذِهِ الْمَسَائِلُ؛ حَتَّى صَارَ الْغَلْطُ فِي الْوَاضِحَاتِ؛ فَضَلًّا عَنِ الْمَشْكَلَاتِ؛ أَقْرَبَ إِلَى كَثِيرٍ مِنَ الْمُسْتَوْبِنِينَ إِلَى الْعِلْمِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ، وَلِسَانُ حَالِهِمْ يُعْلِنُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُمْ عَنْهَا مِنْ مَحِيدٍ؛ لَمَّا جُبِلُوا عَلَيْهِ مِنْ مُخَالَفَةِ سُنَنِ الْمَاضِينَ، وَالْخُلُودِ إِلَى أَرْضِ الشَّهَوَاتِ، وَالطَّمَعِ فِي مَا بَأْيَدِي النَّاسِ مِنَ الظُّلْمَةِ وَالْمَتَمَرِّدِينَ، نَسَأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يُعَافِيَنَا مِنْ ذَلِكَ، وَأَنْ يَنْجِيَنَا مِنْ ظُلْمِ هَذِهِ الْمَهَالِكِ، وَأَنْ يُوَفِّقَنَا إِلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ أَيْمَتُنَا مِنْ صَالِحِ الْعَمَلِ، وَمُجَانِبَةِ الزَّلَلِ، إِنَّهُ أَكْرَمُ مَسْئُولٍ، وَأَرْجَى مَأْمُولٍ.

● هَذَا، وَقَدْ لَوَّحْتُ لَكَ بِالْقَضِيَّةِ الْحَامِلَةِ عَلَى هَذَا التَّأْلِيفِ، وَبَيَانُهَا: أَنِّي لَمَّا كُنْتُ بِمَكَّةَ فِي مَجَاوَرَتِي الثَّالِثَةِ، سَنَةِ اثْنَيْنِ وَأَرْبَعِينَ وَتِسْعِمَائَةٍ، رُفِعَتْ إِلَيَّ فِتْوَى؛ صُورَتُهَا: مَا قَوْلُكُمْ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْكُمْ - فَيَمْنُ تَزَوَّجَ بِالْعَةِ، ثُمَّ أَشْهَدَ عَلَيْهَا أَنَّهُ أَقْبَضَهَا حَالَ صَدَاقِهَا؛ فَهَلْ يَصِحُّ هَذَا الْإِشْهَادُ؟

وَهَلْ لِلْوَصِيِّ مُطَالَبَتُهُ بِالْمَهْرِ، وَالِدَعْوَى بِهِ عَلَيْهِ؟

وَهَلْ لَهُ - وَلَوْ حَاكَمًا - أَنْ يَقُولَ لَهُ: يَا كَلْبُ، يَا عَدِيمَ الدِّينِ أَمْ لَا؟ فَمَا

يلزمه في ذلك؟

● فأجبت بما صوّرتُهُ: «..».

◆ وَكُتِبَ عَلَى غَلَاظِ نُسخَةِ الْبَلَدِيَّةِ (م) سَبَبُ تَأْلِيفِ الْكِتَابِ؛ فَقَالَ:
«وَسُئِلَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَفَسَحَ فِي قَبْرِهِ، وَنَفَعَ الْمُسْلِمِينَ بِعُلُومِهِ عَنْ مَسْأَلَةٍ؛ فَأَجَابَ
فِيهَا بِجَوَابٍ مُخْتَصَرٍ، ثُمَّ إِنَّ بَعْضَ الْمُفْتِينَ أَفْتَى فِيهَا بِخِلَافِ ذَلِكَ؛
فَصَنَّفَ فِيهَا هَذِهِ الرِّسَالَةَ، وَهِيَ هَذِهِ».



تَوْثِيقُ

اسْمِ الْكِتَابِ، وَتَحْقِيقُ نَسَبَتِهِ إِلَى مُؤَلِّفِهِ

مَا ذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ الْهَيْتَمِيُّ فِي كِتَابِهِ «الصَّوَاعِقُ الْمَحْرِقَةُ عَلَى أَهْلِ الرِّفْضِ وَالضَّلَالِ وَالزُّنْدَقَةِ»: (فَتَدَبَّرَ هَذِهِ الْوَاقِعَةَ، وَمَا سَقَتْهُ لَكَ مِنْ كَلَامِ الْعُلَمَاءِ فِيهَا؛ فَإِنَّ فِيهَا أَحْكَامًا مَهْمَةً، وَفَوَائِدَ جَمَّةً، فَلَمَّا تَجَدُّهَا مَجْمُوعَةً فِي كِتَابٍ، مَرْفُوعًا عَنْهَا النَّقَابُ، سَالِمَةً مِنَ الطَّعْنِ وَالرَّيْبِ، مَنْزَهَةً عَنِ التَّعَصُّبِ وَالْعَيْبِ، ذَكَرْتُ فِي كِتَابِي الْمَلَقَبِ بِ«الإِغْلَامِ فِي قَوَاطِعِ الإِسْلَامِ» مَا يُوضِّحُ مَا أَشْرْتُ إِلَيْهِ خِلَالَ كَلَامِ السُّبُكِيِّ مِمَّا يَفْرَعُ مَا قَالَهُ عَلَى اخْتِيَارِهِ الْمَوْافِقِ لَغَيْرِ قَوَاعِدِ مَذْهَبِنَا؛ فَاطْلُبْ بَيَانَ ذَلِكَ مِنَ الْكِتَابِ الْمَذْكُورِ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَصْنَفْ فِي بَابِهِ مِثْلُهُ؛ بَلْ لَمْ أَظْفَرْ بِأَحَدٍ مِنْ أَيْمَنَّا أَلْفَ كِتَابًا فِي الْمَكْفَرَاتِ وَحَدَّهَا، وَلَا اسْتَوْعَبَ حُكْمَهَا، عَلَى الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ، مَعَ الْكَلَامِ عَلَى كُلِّ مِنْ مَسَائِلِهِ بِمَا يَنْشُرُ لَهُ الصَّدْرُ، وَتَقَرَّرُ بِهِ الْعَيْنُ؛ فَاسْتَوْفَيْتُ كُلَّ ذَلِكَ فِي ذَلِكَ الْمُؤَلَّفِ الْعَدِيمِ النَّظِيرِ عِنْدَ مَنْ سَلِمَ مِنْ دَاءِ الْحَسَدِ وَالسَّخِيمَةِ، وَلَمْ يَنْطَوِ عَلَى الْفَسَادِ أَدِيمُهُ، نَفَعَنِي اللَّهُ بِهِ وَبَغِيرِهِ، وَأَدَامَ عَلَيَّ مِنْ جُودِهِ وَفَضْلِهِ وَكَرَمِهِ وَخَيْرِهِ، إِنَّهُ الرَّؤُوفُ، الْكَرِيمُ، الْجَوَادُّ، الرَّحْمَنُ، الرَّحِيمُ، وَحُسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ).

● وقال - أيضًا - في كتابه «الفتاوى الحديثية» (١/١٤٢): «وَمَنْ أَرَادَ تَحْقِيقَ هَذَا الْمُبْحَثِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمَكْفَرَاتِ؛ فَعَلَيْهِ بِكِتَابِ «الإِغْلَامِ فِي قَوَاطِعِ الإِسْلَامِ»؛ فَإِنِّي ذَكَرْتُ فِيهِ أَكْثَرَ الْمَكْفَرَاتِ عَلَى الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ، مَعَ بَيَانِ

ما يوافق قواعدَ مذهبنا مما نصَّ عليه غَيْرُ أئمتِنَا فَحَسَبُ؛ كالحنفية؛ فإنَّهم أوسعُ النَّاسِ في هذا الباب، وكذا القاضي في «الشفاء» وغيره».

● **ذَكَرَ ابْنُ عَابِدِينَ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى «رَدِّ الْمُحْتَارِ»:** «وقد ذكر الإمام القرافيُّ المالكيُّ الفرقَ بينَ مَا هُوَ سِحْرٌ يَكْفُرُ بِهِ وَبَيْنَ غَيْرِهِ، وأطال في ذلك بما يلزَمُ مراجعتهُ من أواخرِ شرح اللقاني الكبير على الجوهرية. ومن كتاب «الإعلام في قواطع الإسلام» للعلامة ابن حجرٍ. مطلب: السحر أنواع».

● **وقال - أيضًا - في حاشيته:** «وإنما الفرقُ في حقه أن ما كان قطعياً كفر به، وإلا؛ فلا؛ فيكفر إذا قال: الخمر ليس بحرام، وتماؤه فيه (قوله: بل أفردت بالتأليف) من أحسن ما ألف فيها ما ذكره في آخر «نور العين»، وهو تأليفٌ مستَقِلٌّ، ومن ذلك كتاب (الإعلام في قواطع الإسلام) لابن حجرٍ المكيِّ، ذكر فيه المكفِّراتِ عند الحنفية والشافعية، وحقَّق فيه المقام، وقد ذَكَرَ في البَحْرِ جُمْلَةً من المكفِّرات».

● **وذكره بروكلمان في «معجم التراث العربي» (ص ٤٥٤):** قواطع الإسلام في الألفاظ المكفرة؛ المكتبة القادرية: (١٤٥٠/٢) ٦٨ ورقة، ١٣٠١ هـ. القاهرة ملحق (٢٠٠٧/ب) ٧١ روقة.

□ الأسماء التي وَرَدَ بِهَا الْكِتَابُ:

◆ **وقد وَرَدَ الْكِتَابُ بِعِدَّةٍ مُسَمَّيَاتٍ، مِنْهَا:** «الإعلامُ بِمَا يُخْرِجُ مِنَ الْإِسْلَامِ»، «الإعلامُ فِي قَوَاطِعِ الْإِسْلَامِ»، «الإعلامُ بِقَوَاطِعِ الْإِسْلَامِ مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ أَوْ نِيَّةٍ أَوْ تَعْلِيْقٍ مُكَفِّرٍ»، «الإعلامُ بِقَوَاطِعِ الْإِسْلَامِ»، «الألفاظُ الْمُكَفِّرَةُ مِنْ قَوَاعِدِ الْإِسْلَامِ»؛ الْمَسْمَى بـ: «قَوَاطِعِ الْإِسْلَامِ»، «الإِحْكَامُ فِي قَوَاطِعِ الْإِسْلَامِ».

مَنْهَجُ الْعَمَلِ فِي الْكِتَابِ

○ اعْتَمَدْنَا فِي إِخْرَاجِ هَذَا الْكِتَابِ عَلَى ثَلَاثِ نُسَخٍ خَطِّيَّةٍ، وَنُسْخَةٍ مَطْبُوعَةٍ قَدِيمَةٍ:

- عَارِضْنَا الْكِتَابَ عَلَى النُّسخِ الْخَطِّيَّةِ.
- ضَبَطْنَا النَّصَّ ضَبْطًا نَسَأَلُ اللَّهَ تَعَالَى فِيهِ السَّدَادَ وَالتَّوْفِيقَ، وَأَنْ يَكُونَ عَلَى النَّحْوِ الَّذِي أَرَادَهُ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.
- وَضَعْنَا الْكِتَابَ بَعَلَامَاتِ التَّرْقِيمِ الْمُنَاسِبَةِ وَفَقِ الْمَنْهَجِ الْمَعْتَمَدِ.
- خَرَّجْنَا أَحَادِيثَ الْكِتَابِ وَآثَارَهُ بِحَسَبِ الْوُسْعِ.
- أَحَلْنَا التُّصُوصَ إِلَى مِظَانِهَا الَّتِي ذَكَرَهَا الْمُصَنِّفُ مَا أَمْكَنَّا.
- أَضَفْنَا مَا كَانَ مُنَاسِبًا مِنَ الْعِبَارَةِ مِنَ النُّسخِ الثَّانَوِيَةِ لِتَقْوِيمِ الْمَعْنَى، وَجَعَلْنَاهُ بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ [-].
- شَرَحْنَا بَعْضَ الْكَلِمَاتِ الْغَامِضَةِ.
- التَّنْبِيهُ عَلَى الْأَخْطَاءِ الْعَقْدِيَّةِ الْوَاقِعَةِ فِيهِ. مَعَ إِضَافَةِ تَعْلِيقَاتٍ وَأَقْوَالٍ لِسَلَفِنَا وَأَيُّمَتِنَا مِنْ أَصْحَابِ الْعَقِيدَةِ السَّلَفِيَّةِ بِحَسَبِ الْحَاجَةِ وَالِاسْتِطَاعَةِ، وَقَدْ زَادَتْ هَذِهِ التَّعْلِيقَاتُ الْكِتَابَ ثِقَلًا عِلْمِيًّا بِحَمْدِ اللَّهِ.
- تَرْجَمَةُ الْأَعْلَامِ فِيهِ.

○ صَنَعْنَا فَهَارِسَ لِلْكِتَابِ عَلَى التَّحْوِ التَّالِي :

● فهرسُ الآياتِ .

● فهرسُ الأحاديثِ والآثارِ .

● فهرسُ الأعلامِ .

● فهرسُ الفرقِ .

● فهرسُ تفصيليٍّ للمَوْضُوعَاتِ .

○ الأَلْفَاظُ الدُّعَائِيَّةُ مَثَلُ : (رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى ، أَوْ الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، أَوْ قَوْلُهُ : اللهُ ﷻ ، أَوْ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، أَوْ غَيْرُهَا ؛ لَمْ تُنْبِتْ فِيهَا فُرُوقًا فِي الْحَاشِيَةِ ؛ لِأَنَّهَا غَالِبًا مِنْ تَصَرُّفَاتِ الشُّسَاخِ .

○ السَّقْطُ مِنْ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ أَثْبَتْنَاهُ بِدُونِ مَعْقُوفَاتٍ فِي الْمَتْنِ ، أَمَّا السَّقْطُ فِي أَكْثَرِ مِنْ كَلِمَةٍ نَضَعُ عَلَيْهِ مَعْقُوفَاتٍ فِي الْمَتْنِ .

○ وَكَذَا الْأَخْطَاءُ الْإِمْلَائِيَّةُ ، وَانْقِلَابُ بَعْضِ الْحُرُوفِ ؛ كَتَقْدِيمِ حَرْفٍ عَلَى حَرْفٍ ، أَوْ مَا شَابَهُهُ مِنَ الْأَخْطَاءِ لَا يُنْبِتُهُ عَلَيْهَا فِي الْحَوَاشِي ، مَثَالُهُ : الشَّهَادَةُ بَدَلًا مِنَ الشَّهَادَاتِ ، مَثَالُهُ أَيْضًا : نَسَبَتْ ، نَسَبَتْهُ ، الْجَرَسُ كَتَبَهَا فِي بَعْضِ النُّسخِ : الْجَرَصُ - بِالصَّادِ بَدَلًا مِنَ السَّيْنِ ، وَالتَّهَكُّنُ بَدَلًا مِنَ التَّكْهِنِ ، وَمَا كَانَ مَعْنَاهُ لَا يَتَغَيَّرُ بِتَغْيِيرِهَا مِثْلُ ذَاكَ ، وَذَلِكَ ، وَمِثَالُ آخِرٍ : قَوْلُهُ : سِوَاءُ أَسْحَرُ ، كُتِبَتْ فِي بَعْضِ النُّسخِ هَكَذَا : سِوَاءُ سَحَرِ .

○ وَكَذَا تَقْدِيمُ بَعْضِ الْكَلِمَاتِ عَلَى بَعْضٍ مَا لَمْ تَقْدِمْ مَعْنَى جَدِيدًا أَوْ تَغْيِيرَ مَعْنَى نَتَجَاوَزَ عَنْهُ مَثَالُهُ : فِيهِ ذَلِكَ - ذَلِكَ فِيهِ .

وَصْفُ النُّسخِ الْخَطِيَّةِ

اعْتَمَدْنَا فِي تَحْقِيقِ هَذَا الْكِتَابِ عَلَى ثَلَاثِ نُسخٍ خَطِيَّةٍ، وَنسخةً مطبوعةً قديمةً يرجع تاريخ طباعتها إلى سنة ١٢٩٢ هـ، طبعة المكتبة الوهبية البهية، إحدى مطابع المصرية، وهذا وصف النسخ الثلاث على النحو التالي:

١- النسخة الأم: نسخة جامعة الملك سعود:

وهي نسخة جيدة مقابلة، كتبت بخط نسخ حسن، ورمزنا لها بالرمز (س)، وقد اعتمدناها (نسخة أمًا)؛ لأنها أتقن وأقل أخطاء وسقطات، وكذا هي مقابلة على نسخة أخرى بدليل وجود بلاغات في أثناءها، هذا على الرغم من أن النسخة الأزهرية هي أقدم منها وكاملة، ولكنها كثيرة السقطات والأخطاء.

رقم الحفظ: ٧٥٤٢، ٢/٨٨١٥ .

الناسخ: السيد محمد بن السيد حسين.

تاريخ النسخ: ١١٤٢ هـ.

عدد أوراقها: ٥٣، مسطرتها: ٢٣ سطر، مقاس: ٢١ ط ١٦ .

٢- النسخة الأزهرية:

وهي نسخة جيدة مقابلة وعليها تملكات وحواشي وتعليقات منقولة من

كتاب الفتاوى الفقهية للمصنف نفسه، وكذلك منقولة عن «شرح الشفاء»
للشهاب الخفاجي رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى، ورمزنا لها بالرمز: (ز).

رقم الحفظ: ٣١٦١٧٠ .

الناسخ: أحمد بن أحمد بن طاهر الدرديري .

تاريخ النسخ: ١٠٨١ هـ .

عدد أوراقها: ٧١ ورقة، مسطرتها: ٢١ سطر .

٣- نسخة معهد المخطوطات المصورة عن مكتبة بلدية الإسكندرية:
وهي نسخة جيدة مقابلة وعليها تمليكات، ورمزنا لها بالرمز: (م).

رقم الحفظ في مكتبة الإسكندرية: ٣٧٢٥ .

تاريخ النسخ: ١١٥١ هـ .

عدد أوراقها: ٦٢، مسطرتها: ٢٢ سطر، مقاس: ٢٣ ط ١٦ .

٤- النسخة المطبوعة، وهي نسخة المطبعة الوهبة البهية المصرية، ورمزنا
لها بالرمز: (هـ).

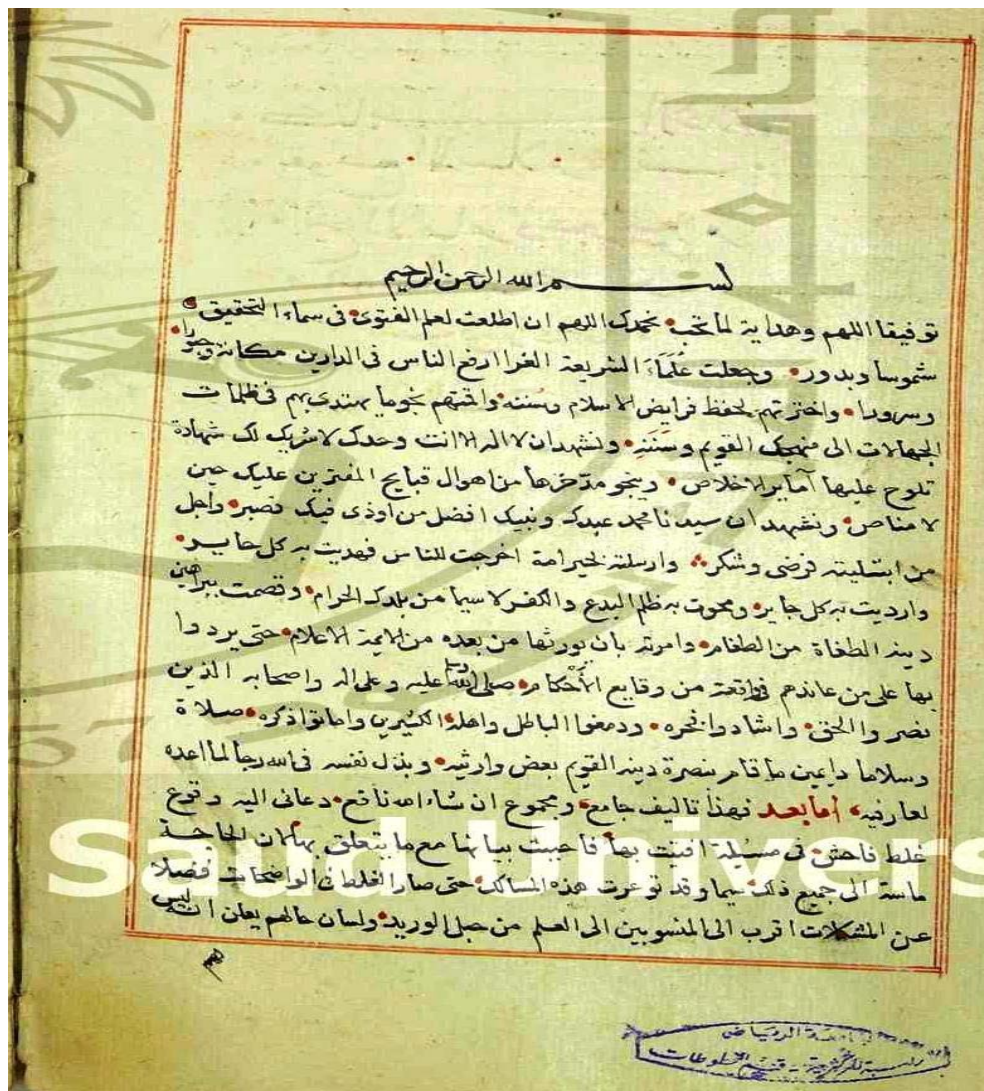
عدد أوراقها: ٧٨ ورقة .

تاريخ الطبع: ١٢٩٢ .



صُورُ النَّسْخِ الْخَطِّيَّةِ الَّتِي تَمَّ الْأَعْتِمَادُ عَلَيْهَا فِي التَّحْقِيقِ

❁ اللوحة الأولى من نسخة (س):



السبب على السبب لم تقبل ذلك منه يمينه لاحتمال اللفظ له وقال هجرتك الف حجة
له فذلك ما يحتمل اللفظ بنا ويل فيقبل ايضا حقنا الدم بحسب الامكان
واسميا ان كان القائل لذلك ما لا يعرف بعقيدة سيئة لكن يؤدب على اطلاق هذا
اللفظ لبشاعة ظاهره وافق شيخنا زكريا الانصاري سقى الله عهد في اشبه نكاحها
فقال احدهما للاخر لست مثلك ادخل الى الحكماء واعل فضولي ولوارث ذلك لدخلت
اليهم وتغوضلت وكفرت التي كفر فصل يكفر بذلك او لا فيلزمه بان يكفر بذلك
ان يريد غير الكفر من انواع الابدان فلا يكفر لكنه ارتكب محرمًا فيلزمه التعزير
المبالغ المبالغ له ولا مثاله من مثل ذلك وبان من تلفظ بالشهادتين بالحجبة وهو
يكن العربية لا يكون مسلما بذلك كظنه في تكبيرة الاحمر حرمنا الله تعالى على النار و
جعلنا من حمله اولياءه المقربين الاخيار واجارنا من سائر محن الدنيا والدين وادام لنا
رضاه الى ان نفوز بشهوده في اعلامين مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين
ومن علينا بالانخلاص وبالنجاة من سائر العالايين حين الامصاص ونفعنا الفناء الحاصلة
والعامة وتقبله من فضله لزي من اثاره غاية الراحة من احوال الحاق والطاق
انه الكرم كريم وارحمهم وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي
الاعظم ما ساء الله كان وما لم يساء لم يكن ما ساء الله لا قوة الا بالله على هذا التاليف
وغيره من ديني ونفسي وسائر اثارى والحمد لله اولا واخر وظاهرا وظاهرا يا ربنا
لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك واعظم سلطانك سبحان ربك رب العزة عما
يصفونك وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين وصل اللهم وسلم وبارك على
سيدنا محمد وآله وصحبه وازواجه وذريته كما صليت وباركت على ابراهيم وعلى
ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد عدد خلقك ورضي نفسك فرتة عرشك ومداد
كلماتك كلما ذكرتك وذكره الفاكرون وكلما غفل عن ذكرك وذكره الغافلون دعواهم
فيها سبحانك اللهم وصيحتهم فيها سلام واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين ثم كتاب الصلاة
بما يخرج من الاسلام والحمد لله رب العالمين رعدا عبد الحق السيد محمد بن السيد حسين ذكرك في

كتاب الاعلام بقواعده السلام من قول اوفعل ١٤
اوسنة او تطبيق ملكة ناليف العالم العلامة
المود النعام ابن حجر الهيتمي الكي
رحم الله تعالى
وروي
عن
ابن
وفيه ايضا كلف الرماع في احكام الله والسماع ابن حجر المكي وفيه ايضا
كتاب التخييل الاخرى في حكم تعليق الطلاق بالابرا ابن حجر
وفيه ايضا تنبيه الغبي تنبيه ابن عزري للسيوطي وفيه
ايضا بسط الكلف في اتمام المصف للسيوطي وفيه ايضا بروع الهلال
في الخصال الوجية الظلال للسيوطي وفيه ايضا مطلع البدق
فيمن يعطي اجرة مرتين للسيوطي يكون في نقد الخوف
سبع كتب ثلاثة منها لابن حجر المكي
واربع كتب للسيوطي رحمه الله

❁ اللوحة الأولى من نسخة (ز):

بسم الله الرحمن الرحيم
 بحمدك اللهم أن أطلعت لعلم الفيزي في سماء التحقيق شتوا بدورا
 وجعلت علماء علم الشريعة العرا ارفع الناس في الدارين مكانة وجورا
 وسرورا واخترتهم لحفظ ارض الاسلام وسنة واقمتهم لجوما
 متمدي بها في ظلمات الجهالات الى منجى القوم وسنة وشهد
 ان لا اله الا انت وحدك لا شريك لك شهادة يابوح عليها
 اماير الاخلاص ويخومدخوها من احوال قبائح المفترين عليك
 حين لامناص وشهد ان سيدنا محمد عبدك ونبك افضل
 من اودي فيك فصبر واجل من استلينه فزني وشكر وارسلته
 لخيرامة اخرجت للناس فهديت بكل حايرو ارديت بكل جابر
 ومحوت بظلم البدع والكفر لاسيما من بلدك الحرام وقصبت يوهني
 دينه الطغاة من الطعام وامرته بان يورثها من بعدك من الائمة
 الاعلام حتى يردوا بها علي من عاندهم في واقعة من وقايح الاحكام
 صلى الله عليه وعلى آله واصحابه الذين نصرو الحق واسادوا لغيره
 ودفعوا الباطل واهله الكثري واما تو اذكره صلاة وسلاما
 دايما ما قام بنصرة دينه القويم بعض وارثيه وبذل نفسه
 في الله تعالى رجاء لما اعد له عارفيه اما بعد فهذا اناليفت
 ومجموع ان شاء الله تعالى نافع دعائي اليه وقوي غلظ فاحش في
 مسيلة افقيت بها فاحببت بيانها مع ما يتعلق بها لان الحاجة ماسة
 الى جميع ذلك سيما وقد توعدت هذه المسالك حتى صار الغلط في
 الواضحات فضلا عن المشكلات اقرب الى المنسويين الى العلم من جنبل

الوريد

❁ اللوحة الأخيرة من نسخة (ز):

وظاهرًا يا ربنا لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك ولعظيم سلطانك
 سبحان ربك وب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله
 رب العالمين ووافق الفراغ من نسخة عشية ليلة الثلاثاء
 ثالث رجب الحرام من شهر ربيع سنة احدى وثمانين والفا
 من الحجج النبوية على ساكنها وسرفها افضل صلاة وسلام
 والحمل تحية على سيد افقر العباد واحوجهم الى عفو وجوده
 وكرمه الفقير الخفير الى رب الملك القاهر القادر
 بن احمد بن ظاهر الديري
 عفى الله عنه
 امير اللام بلغ مظلة وقدره
 امير

❁ اللوحة الأولى من نسخة (م):

بسم الله الرحمن الرحيم
توفيقاً اللهم وهداية لما تحب خذك اللهم ان اطلعت على الفتوى
في سماء التحقيق شمساً وبرقاً وجعلت علماً السريعة الغرار رفع الناس
في الدارين مكانة وجوداً وسروراً واختارهم كمنظف فرائض الاسلام وسنة
واقفتهم نجوماً هتدي بها في ظلمات الجهالات الى منجى القويم
وسنة ونشهد ان لا اله الا انت وحدك لا شريك لك شهادة تلوح عليها
امائر الاخلاص وينجود خرها من احوال قبائح المفسرين عليك حين
لامناص ونشهد ان سيدنا محمد عبدك ورسولك افضل من اوزي نيك
فصبر واجل من ابتليته فرضي وشكرنا وارسلة الخيرية اخرجت للناس حديث
به كل جائز وارادت به كل جائز ومحوت به ظلم البدع والكفر لاسيما من بلدك
الحرام وفصمت بيرا هين دينه الطغاة من العظام وامرته بان يورثها
من بعده من الائمة الاعلام حتي يردوا بها على من عاندكم في واقعة
وقايح الاحكام صلى الله وسلم عليه وعلى اله واصحابه الذين نصر الحق
واستادوا فخره ودمغوا الباطل واهل الكيدين واما تواتر ذكره صلاة
وسلاما دأبتم ما قام بنصرة دينه القويم بعض وارثيه وبذل نفسه
في الله رجاء لما اعدوا عارفيه اما بعد فهذا تاليف جامع ومجموع
ان شاء الله نافع دعا في اليه وقوع غلط فاحش في مسئلة اقيمت بها فاجبت
ببيناها مع ما يتعلق بها لان الحاجة ماسة الي جميع ذلك سيما وقد تعرضت
هذه المسألة حتى صار الغلط في الواضحات فضلا عن الشكالات اقرب
الى التسويبين الى العلم من جبل الوردية ولسان حالهم يجعل ان ليس لها
من محيد لما جعلوا عليه من مخالفة سنن الماضين والخلود الى رحمة الله
والطمع فيما بأيدي الظلمة والمتمردين نسل الله ان يعاقبنا من ذلك
وان يخيبنا من ظلم هذه المها لك وان يوفقنا الي ما كان عليه نعمتنا

لوارثيه

كتبت في

الناس من

في الله فقال هجرتك لانت الله بان يقتضي هذا اللفظ تعدد الالهة فذكر
صرح فان اراد ضربت عنقه ان لم يتبين ادعي وبلا يصرف عن الكفر
بان اراد اسباب الحجرة التي هي لاجل الله فكانه قال هجرتك لانت سبب الله
نعالي فاطلق سبب على المسبب قبل دلالة منه بيمينه لاحتمال اللفظ او قال
هجرتك لانت هجرة لله فذكر ما يحتمل اللفظ بتاويل فيقبل ايضا حقا الهم
بحسب المكان ولا سيما ان كان القائل لذلك من لا يعرف بعقيدة سيئة لكن
يؤدب على هذا اللفظ لبساعة ظاهرة وافتي بختمنا ذكرنا الانصار يسي الله
عهد في اثنين نخاصا فقال احدهما الاخر استمكنا دخل الحكام واعمل فضولي
ولوا ردت فكذلك دخلت الهم وتنوشت وكفرت التي كفر فهل يكفر بذلك او لا
فيا لزمه بان يكفر بذلك الا ان يريد غير الكفر من انواع الايزا فلا يكفر لكنه اترك
محرا قبله لتعزير البالغ الرابع له ولا مثاله من مثله ذكر ويا من تلفظ بها
بالعجمية وهو يحسن العربية لا يكون مسلما بذلك كظهوره في تكفير الاحرام
حرمانا للكل الناس وجعلنا من جهة اوليائه المقربين الابرار واجارنا من سائر محبي الدنيا
والهم وادام لنا رضاه الى ان نفوز بشهوده في اعاليين مع النبيين والصديقين
والشهداء والصالحين ومن علمنا بالافلاص وبالنجاه من سائر العلائق حيث
لا مانع ونفع بما الفناء الخاصة والعامة وتقبل من فضله لنزي من انار غايته البراءة
من احوال الخاقه والظامة انما الكرم كرم وارحم رحيم وحسنا الله ونعم الوكيل ولا
حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم يا من الله كان وما لم يسلم يكن تامسا الله لا قوة
الا بالله على هذا التاليف وغيره من ديني ونفسي وسائر اركان وحد لله اولا واخرا
وظاهر وباطنا بارنا لراحمكم كما ينبغي كمال وجهكم ولعظيم سلطانكم سبحان
يكبر رب الغرة عما يصفون وسلام على المرسلين ولحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم
وبارك على سيدنا محمد واله واصحابه وزواجه وذريته كما صليت وباركت على رسلهم
وعلى ابراهيم في العالمين لراحمهم محمد عدد خلقك ورضي نفسك وزنه عرشك
وسداد كلما تذكرك وذكره الذاكرون محمدا يغفر عن ذكرك وذكره
الغافلون دعواهم فيها سبحان الله ونجتم فيها
سلام واخرجوا عنها ان الحمد لله رب
العالمين

❁ اللوحة الأولى من النسخة المطبوعة (هـ):



❁ اللوحة الأخيرة من نسخة (هـ):

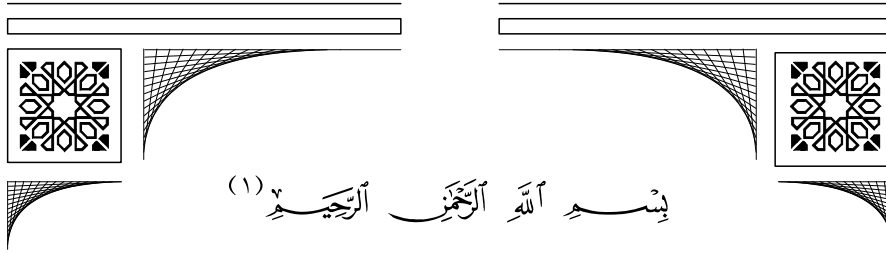
(٧٥)

سنة لا يكون مما يذ لك كنظيره في تكبيره الاحرام * حررنا الله تعالى على التبار
من حملة أوليائه المفسرين الأبرار وأجرائنا من سائر محن الدنيا والدين وأمامنا
الى ان نفوز شهوده في آلاء على عشرين مع النبيين والصديقين والشهداء والصلحاء
على بنا بالانخلاص وبالجماعة من سائر العلائق حين لا مناص ورفع عما ألقناه من لامة
نعامة وتقبله من فضله لنرى من آثاره غاية الراحة من أهول الحاقة والطامة انه اكرم
كريم وأرحم رحيم وحيد الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
ما شاء الله كان وما لم يشأ الله لم يكن ما شاء الله لا قوة الا بالله على هذا التأييد وعبره من ديني
ونفسي وسائر آثارى والحمد لله أولاً وآخراً ظاهراً وباطناً يا رب العالمين الحمد كما ينبغي
للجلال وجهك ولعظيم سلطانك سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين
يا محمد الله رب العالمين وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وآله وأصحابه وأرواحهم وذرياتهم
كما صليت وباركت على سيدنا ابراهيم وعلى آل سيدنا ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد
مدد خلقك ورضاه نفسك وزينة عرشك ومداد كلماتك كمالك كبرك وذكره المذاكرون
كلما غفل عن ذكرك وذكره العاقلون يدعواهم بها سبحانك اللهم وتحييتهم فيها سلام
خردعواهم أن الحمد لله رب العالمين

بحمد الله ثم طبع هذا الكتاب الذي صخر به وكنز فقهه لدى أولى الألباب
فهنيئاً لمن أتقته واجتنب القواطع وعرض على دينه الزواجر والروادع وقد
الزم طبعه بالمطبعة الوهبية القوية احدى المطابع المصرية المكرم
الشيخ عبد الله البار سلك الله بنا وسديل المقارح حجة باقلم
المتوسل بالنبي الامجد محمد البليسي بن محمد وذلك
في أواسط ذي الحجة الحرام ختام عام ١٢٩٢
اثنين وتسعين ومائتين بعد الألف من
هجرة من تحلى باكمل وصف صلى
الله عليه وسلم وعلى آله
وصحبه وشرف
وكرم
تم

النص المحقق





(١) في مخطوطة بلدية الإسكندرية (م)؛ كُتِبَ على الغلاف بخط معترض الورقة ما يأتي:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحبه أجمعين:

● **باب الردة: سُئِلَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - في من قال: مَقَامَاتُ الْحَرِيرِيِّ كَذِبٌ، هل يكفر؟ لاستهزائه بالعلم؟**

● **فَأَجَابَ - نَفَعَ اللَّهُ بَعْلُوهُ بِهِ -:** لا يكفر من قال عن مقامات الحريري: إنها كذب؛ لأنها على صورة الكذب ظاهراً، ولكنها في الخط بعده ليست كذلك، وإنما هي من باب ضرب الأمثال وإبراز الظرف الغريبة والأسرار العجيبة، والبديع الذي لم ينسج على منواله، ولا خطر بفكر أريب ولا بباله؛ فشكر الله سعي واضعها وسعي جهد صانعها؛ آمين.

● **وَكُتِبَ - أَيْضًا - على الغلاف:** نعم إن قصد القائل (إنها كذب): الاستهزاء بما فيها من العلوم كَفَرٌ؛ فقد قال الأئمة في من قال: قصعة ثريد خير من العلم أنه يَكْفُرُ؛ فإذا كفر بهذا؛ سواء قصد الاستهزاء أم لا، فما ظنك بالعلم، ويجعله (كذب)، والله سبحانه أَعْلَمُ بالصواب.

● **وَكُتِبَ - أَيْضًا -: مسألة:**

سُئِلْتُ عَمَّا وَقَعَ لِلْيَافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَرَضِيَ عَنْهُ، أَيَّ مَعَ جَلَالَتِهِ الَّتِي اتَّفَقَ عَلَيْهَا الْعُلَمَاءُ وَالصُّوفِيَّةُ، وَمُلَخَّصُ تَرْجُمَتِهِ: أَنَّهُ سَمِعَ مِنَ الرُّضِيِّ وَالنَّجْمِ الطُّبْرِينِ وَغَيْرِهِمَا، وَلَا زَمَ الاِشْتِغَالُ بِالْعُلُومِ الظَّاهِرَةِ وَالْبَاطِنَةِ عَلَى طَرِيقِ الْقَوْمِ إِلَى أَنْ صَارَ إِمَامَ الْحَرَمِ الْمَكِّيِّ فِي الْعُلُومِ وَالتَّرْبِيَةِ وَالتَّسْلِيكِ وَالتَّهْدِيَةِ، وَالتَّهْدِيَةِ إِلَى اللَّهِ، وَلَمْ يَزَلْ =

= على حالته التي أوجبت للأسنوي أن يقول في ترجمته في طبقاته : الحمد لله الذي جعل ابتداء طبقاتنا هذه بالشافعي وختمها بالياضي ، وقال فيه - أيضاً - شيخ الأباطح وعالمها وإمامها وعاملها : ومما يدل على جمعه للعلوم وإتقانها قصيدته التي هي نحو ثلاثة آلاف بيت المشتملة على نحو عشرين علماً ، وكان يحط على المخلصين في جمعهم المال من أي وجه تيسر لهم ، وإن اشتمل على ما اشتمل ، ومنهم أرباب الوظائف والقضاة ؛ فنالته ألسنتهم لما قال قصيدة له :

ويا ليلة فيها السعادة والمنى لقد صغرت في جنبها ليلة القدر

قال الضياء الحموي: إنه كفر بذلك ، فرفعت المسألة للعلماء ؛ فلم يوافقوه ؛ فهل الصواب ما قاله أو ما قالوه ؟

● فأجبت: الحق ما قالوا ؛ وذلك لأن لفظه محتمل ، وقد اتفقوا في اللفظ المحتمل أنه لا يقال للمتكلم به كفر ، وأما الذي يقال له في هذا كذا فكذا ؛ إذ لا شك أن هذا اللفظ محتمل ؛ لأن الصغر والكبر من الأمور النسبية المختلفة باختلاف الحاصل والمحصل ، ومن أن ليلة القدر خيريتها التي تميزت بها على ألف شهر ليس فيها ليلة القدر ، وليست لذاتها ؛ بل لأجل ما يقع فيها لبعض الصادقين من المتعبدین من المعارف والإتحافات واللطائف ، وقد لا يقع فيها لبعضهم ، ويقع له في غيرها مالم يفتح له فيها ، وهذا إذا قال : الليلة التي حصلت لي فيها السعادة والمنى ، وهو الظفر بالبغية المطلوبة من حضرة الحق خير بالنسبة إلى من ليلة القدر التي لم يحصل لي فيها شيء من ذلك لا يسوغ لأحد الاعتراض عليه بأدنى لفظ ، وأما التهور ومجاوزة الحق بالإقدام على التكفير بمجرد سماع تلك العبارة ؛ فهو باطل صراح ، وفعل قبيح عن الحق براح ؛ فاحذر أن تلتفت لمثل هذا الاتهام الذي لم يصدر عن مراعاة قواعد المذهب ، وإنما حمل قائله عليه ما جبل عليه من المبادرة إلى أول خاطر يحضر له وإن كان بخلاف الصواب أو الأصوب ، ولقد ظهر سر الياضي رحمه الله في هذا المفتي ؛ فإنه ذل نفسه ، وبالع في الطلب من الياضي أن يأذن له في الاجتماع به ؛ فأبى الياضي إلا أن يطلع ذلك المفتي على المنبر ، ويشهد الملاء عليه أنه مخطئ مبطل فيما نسب إلى الياضي ؛ فنال في ذلك من التوبيخ بهذا المفتي ما ناسب جرأته ، وتسوره =

[تَوْفِيقًا لِلَّهِمْ وَهِدَايَةً لِمَا تُحِبُّ] ^(١)

نَحْمَدُكَ اللَّهُمَّ أَنْ أَطْلَعْتَ لِعِلْمِ الْفَتَوَى فِي سَمَاءِ التَّحْقِيقِ شُمُوسًا [و] ^(٢)
 بُدُورًا، وَجَعَلْتَ عُلَمَاءَ ^(٣) الشَّرِيعَةِ الْعَرَاءِ ^(٤) أَرْفَعَ النَّاسِ فِي الدَّارَيْنِ مَكَانَةً
 وَحُبُورًا ^(٥) وَسُرُورًا، وَاخْتَرْتَهُمْ لِحِفْظِ فَرَائِضِ الْإِسْلَامِ وَسُنَنِهِ، وَأَقَمْتَهُمْ
 نَجُومًا يُهْتَدَى بِهِمْ ^(٦) فِي ظُلُمَاتِ الْجَهَالَاتِ إِلَى مَنْهَجِكَ الْقَوِيمِ وَسُنَنِهِ،
 وَنَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، وَحَدَّكَ لَا شَرِيكَ لَكَ؛ شَهَادَةً تَلُوحُ ^(٧) عَلَيْهَا
 أَمَائِرُ ^(٨) الْإِخْلَاصِ، وَيَنْجُو مُدْخِرُهَا مِنْ أَهْوَالِ قَبَائِحِ الْمُفْتَرِينَ عَلَيْكَ حِينَ

= فيما ليس له بأهلٍ، واللَّهُ سبحانهُ الموفقُ للحقِّ بمنه وكرمه.

● وَسُئِلَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَفَسَحَ فِي قَبْرِهِ، وَنَفَعَ الْمُسْلِمِينَ بِعِلْمِهِ - عَنْ مَسْأَلَةٍ؛ فَأَجَابَ فِيهَا
 بِجَوَابٍ مُخْتَصَرٍ، ثُمَّ إِنَّ بَعْضَ الْمُفْتِينَ أَفْتَى فِيهَا بِخِلَافِ ذَلِكَ؛ فَصَنَّفَ فِيهَا هَذِهِ
 الرِّسَالَةَ، وَهِيَ هَذِهِ.

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (ز)، و(ه).

(٢) الواو سقطت من (ز).

(٣) في نسخة الخميس: أهل علم.

(٤) الْعَرَاءُ: الْبَيْضَاءُ. «النهاية» لابن الأثير (٢٨٠ / ١)، و«اللسان» (٩١ / ١٣)، و«سبل
 الهدى والرشاد» (٣٠٩ / ٥).

(٥) الْحَبْرَةُ بِالْفَتْحِ: النَّعْمَةُ، وَسَعَةُ الْعَيْشِ. وَكَذَلِكَ الْحُبُورُ. «النهاية» لابن الأثير (٣٢٧ / ١).

(٦) في (ز)، و(ه)، و(م): بها.

(٧) في (ز)، و(ه): يلوح.

وفي «النهاية» (٢٨٤ / ٤): «لَا حَ يُلُوحُ لِيَا حًا، إِذَا بَدَا وَظَهَرَ».

(٨) مَفْرَدُهَا: إِمَارَةٌ، وَهِيَ الْعَلَامَةُ وَالْإِشَارَةُ. «تكملة المعاجم العربية» (١٨٩ / ١).

لا مَنَاصَ^(١)، ونَشْهَدُ أَنْ سَيِّدَنَا مُحَمَّدًا عَبْدَكَ وَنَبِيَّكَ أَفْضَلُ مِنْ أَوْذِي فِيكَ فَصَبَرَ، وَأَجَلُ مِنْ ابْتِلَايَتِهِ فَرَضِي وَشَكَرَ، وَأَرْسَلْتَهُ لَخَيْرِ^(٢) أُمَّةٍ أَخْرَجْتَ لِلنَّاسِ؛ فَهَدَيْتَ بِهِ كُلَّ حَائِرٍ، وَأَرْدَدَيْتَ^(٣) بِهِ كُلَّ جَائِرٍ، وَمَحَوْتَ بِهِ ظُلْمَ الْبَدْعِ وَالْكَفْرِ، لَاسِيَّمَا مِنْ بِلْدِكَ الْحَرَامِ، وَقَصَمْتَ بَبْرَاهِينَ دِينِهِ الطُّغَاةَ مِنْ^(٤) الطَّغَامِ^(٥)، وَأَمَرْتَهُ بِأَنْ يورَثَهَا مَنْ بَعْدَهُ مِنَ الْأُئِمَّةِ^(٦) الْأَعْلَامِ، حَتَّى يَرُدُّوا بِهَا عَلَى مَنْ عَانَدَهُمْ فِي وَاقِعَةٍ مِنْ وَقَائِعِ الْأَحْكَامِ، صَلَّى اللَّهُ وَسَلَّم

(١) أي: مَهْرَب، وملجأ. قال ابن منظور في «اللسان» (١٠٢/٧): «ناصٌ يُنوصُ مَنِصًّا وَمَنَاصًا: نَجَا. أَبُو سَعِيدٍ: انْتَصَتْ الشَّمْسُ انْتِصَاصًا إِذَا غَابَتْ. وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿وَلَا تَحِينَ مَنَاصٍ﴾؛ أي: وَقْتُ مَطْلَبٍ وَمَغَاثٍ، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ؛ أي: اسْتَعَاثُوا وَلَيْسَ سَاعَةً مُلْجَأًا وَلَا مَهْرَبًا. الْأَزْهَرِيُّ فِي تَرْجَمَةِ حَيْصٍ: نَاصٌ وَنَاصٌ بِمَعْنَى وَاحِدٍ. قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿وَلَا تَحِينَ مَنَاصٍ﴾؛ أي: لَا تَحِينَ مَهْرَبٍ؛ أي: لَيْسَ وَقْتُ تَأَخُّرٍ وَفِرَارٍ. وَالتَّوَصُّ: الْفِرَارُ. وَالْمَنَاصُ: الْمَهْرَبُ. وَالْمَنَاصُ: الْمُلْجَأُ وَالْمَقَرُّ. وَنَاصٌ عَنْ قَرْنِهِ يُنوصُ تَوْصًا وَمَنَاصًا؛ أي: فَرَّ وَرَاغَ. ابْنُ بَرِّي: التَّوَصُّ، بِضَمِّ التَّوْنِ، الْمَهْرَبُ».

(٢) في (س): بخير، والمثبت من (ز).

(٣) أي: أَهْلَكَتَ. وَمِنْهُ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرَدْتُمْكُمْ﴾ [فصلت: ٢٣]، وَقَوْلُهُ: ﴿فَتَرَدَّى﴾ [طه: ١٦] يَقُولُ: فَتَهْلَكَ، وَقَوْلُهُ: ﴿قَالَ تَاللَّهِ إِنْ كِدَتْ لِتُزَيِّنَ﴾ [الصافات: ٥٦]، وَقَوْلُهُ: ﴿وَمَا يُعْنِي عَنْهُ مَالُهُ إِذَا تَرَدَّى﴾ [الليل: ١١].

فَائِدَةٌ: وَكُلُّ مَا فِي الْقُرْآنِ مِنَ التَّرْكِيبِ هُوَ مِنَ (الرَّدَى) الْهَلَاكُ هَذَا؛ عَدَا التَّرَدَّى؛ فَهُوَ سَقُوطُ مَادِيٍّ يُلْزَمُهُ الْهَلَاكُ. «الْمَعْجَمُ الْأَشْتَقَاقِيُّ الْمُؤَصَّلُ لِأَلْفَاظِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ» (٧٨٣/٢).

(٤) سقط من (ه).

(٥) في (ه)، و(م): العظام.

قلت: والطَّغَامُ جَمْعُ طَغَامَةٍ، وَهُوَ الرَّجُلُ الْأَحْمَقُ. «لسان العرب» (٣٦٨/١٢).

(٦) في (ه): أئمة.

عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ الَّذِينَ نَصَرُوا الْحَقَّ وَأَشَادُوا^(١) فَخَرَهُ، وَدَمَغُوا الْبَاطِلَ^(٢) وَأَهْلَهُ الْكَثِيرِينَ، وَأَمَاتُوا ذِكْرَهُ، صَلَاةً وَسَلَامًا دَائِمِينَ مَا قَامَ بُصْرَةَ دِينِهِ الْقَوِيمِ بَعْضُ وَارِثِيهِ، وَبَذَلَ نَفْسَهُ فِي اللَّهِ؛ رَجَاءً لِمَا أَعَدَّهُ لِعَارِفِيهِ^(٣).

❁ أَمَّا بَعْدُ:

فَهَذَا تَأْلِيْفُ جَامِعٍ، وَمَجْمُوعٌ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - نَافِعٌ، دَعَانِي إِلَيْهِ وَثُقُوعٌ غَلَطٍ فَاحِشٍ فِي مَسْأَلَةٍ أَفْتِيْتُ بِهَا^(٤)؛ فَأَحْبَبْتُ بَيَانَهَا، مَعَ مَا يَتَعَلَّقُ بِهَا؛ لِأَنَّ الْحَاجَةَ مَاسَّةً إِلَى جَمِيعِ ذَلِكَ، سَيِّمًا وَقَدْ تَوَعَّرَتْ^(٥) هَذِهِ الْمَسَالِكُ،

(١) يُقَالُ: أَشَادَهُ وَأَشَادَ بِهِ؛ إِذَا أَشَاعَهُ، وَرَفَعَ ذِكْرَهُ، مِنْ أَشَدَّتِ الْبُنْيَانُ؛ فَهُوَ مُشَادٌ، وَشَيْدُتُهُ إِذَا طَوَّلَتْهُ. «النهاية» (٢/٥١٧).

(٢) كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ﴾ [الأنبياء: ١٨].

● قال الطبري في «جامعه» (١٦/٢٤٠): «يَقُولُ تَعَالَى ذِكْرُهُ: وَلَكِنْ نُنَزِّلُ الْحَقَّ مِنْ عِنْدِنَا، وَهُوَ كِتَابُ اللَّهِ، وَتَنْزِيلُهُ عَلَى الْكُفْرِ بِهِ وَأَهْلِهِ، ﴿فَيَدْمَغُهُ﴾ [الأنبياء: ١٨] يَقُولُ: فَيَهْلِكُهُ، كَمَا يَدْمَغُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ بِأَنْ يَشْجَهُ عَلَى رَأْسِهِ شَجَّةً تَبْلُغُ الدَّمَاعَ، وَإِذَا بَلَغَتِ الشَّجَّةُ ذَلِكَ مِنَ الْمَشْجُوجِ لَمْ يَكُنْ لَهُ بَعْدَهَا حَيَاةٌ».

(٣) فِي (هـ)، وَ(م): (لِوَارِثِيهِ وَعَارِفِيهِ) بَدَلًا مِنْ (لِعَارِفِيهِ).

(٤) فِي (م): فِيهَا.

(٥) الْوَعْرُ: الْمَكَانُ الْحَزَنُ ذُو الْوُعُورَةِ ضِدُّ السَّهْلِ، وَيُقَالُ: رَمَلَ وَعْرٌ، وَمَكَانٌ وَعْرٌ، وَقَدْ تَوَعَّرَ.. وَفِي حَدِيثِ أُمِّ زَرْعٍ: زَوْجِي لَحْمٌ جَمَلٌ غَثٌّ، عَلَى جَبَلٍ وَعْرٍ، لَا سَهْلٌ فَيُرْتَقَى، وَلَا سَمِينٌ فَيُنْتَقَى.

أَي: غَلِيظٌ حَزَنٌ يَصْعُبُ الصُّعُودُ إِلَيْهِ؛ شَبَّهَتْهُ بِلَحْمٍ هَزِيلٍ لَا يُنْتَفَعُ بِهِ، وَهُوَ مَعَ هَذَا صَعْبُ الْوُصُولِ وَالْمَنَالِ.. وَتَوَعَّرَ عَلَيَّ: تَعَسَّرَ؛ أَي: صَارَ وَعْرًا. «اللسان» (٥/٢٨٥).

حتى صار الغلط في الواضحات؛ فضلاً عن المشكلات؛ أقرب إلى [كثيرٍ من] ^(١) المنسوين إلى العلم من حبل الوريد ^(٢)، ولسان حالهم يعلن أنه ليس لهم ^(٣) عنها من محيد ^(٤)، لما جبلوا عليه من مخالفة سنن الماضين، والخلود ^(٥) إلى أرض الشهوات، والطمع فيما بأيدي [الناس من] ^(٦) الظلمة والمتمردين، نسأل الله تعالى أن يعافينا من ذلك، وأن ينجينا من ظلم هذه المهالك، وأن يوفقنا إلى ما كان عليه أئمتنا من صالح العمل، ومجانبة الزلل ^(٧)، إنه أكرم مسئول، وأرجى مأمول.

● هذا، وقد لوحت لك ^(٨) بالقضية الحاملة على هذا التأليف، وبيانها: أنني لما كنت بمكة في مجاورتي الثالثة، سنة اثنين وأربعين وتسعمائة ^(٩)، رفعت ^(١٠) إلي فتوى؛ صورتها: ما قولكم - [رضي الله عنكم] ^(١١) - [في

(١) زيادة من (م).

(٢) من حبل العاتق؛ والوريد: عرق بين الحلقوم واللباوين، والحبل: هو الوريد، فأضيف إلى نفسه لاختلاف لفظ اسميه. «تفسير الطبري» (٢١/ ٤٢١).

(٣) (س): [١ / أ].

(٤) أي: من معدل.

(٥) في (ه): والخلد.

(٦) زيادة من (م).

(٧) في (ز): (وينجينا من الذلل) بدلاً من (ومجانبة الزلل).

(٨) أي: أشرت ووضحت لك.

(٩) في (ز): كتبها بالأرقام هكذا: (٩٤٢).

(١٠) في (ز): وقعت.

(١١) زيادة من (ز).

مَنْ تَزَوَّجَ^(١) بِالْغَةِ^(٢)، ثُمَّ أَشْهَدَ عَلَيْهَا أَنَّهُ أَقْبَضَهَا حَالًا^(٣) صَدَاقُهَا^(٤)؛
فَهَلْ يَصِحُّ هَذَا الْإِشْهَادُ؟

وهل للوصيِّ مطالبته بالمهر، والدَّعْوَى بِهِ عَلَيْهِ؟
وهل لَهُ - وَلَوْ حَاكَمًا^(٥) - أَنْ يَقُولَ لَهُ: يَا كَلْبُ، يَا عَدِيمَ الدِّينِ أَمْ لَا؟
فَمَا^(٦) يَلْزُمُهُ فِي ذَلِكَ؟

● فَأَجِبْتُ بِمَا صُورْتُهُ: إِنْ بَلَغَتْ؛ مَصْلَحَةُ لِدِينِهَا وَمَالِهَا؛ صَحَّ قَبْضُهَا،
وَالْإِشْهَادُ عَلَيْهَا، وَلَمْ يَكُنْ لِلْوَصِيِّ مَطَالِبَتُهُ، وَلَا الدَّعْوَى عَلَيْهِ.

(١) فِي (س): فِيمَا تَزَوَّجَ، فِي (ز): فِيمَنْ تَزَوَّجَتْ، وَالْمَثْبُتُ مِنْ (هـ)، وَ(م)، وَهُوَ
الْأَنْسَبُ لِلْسِّيَاقِ.

(٢) فِي (هـ): غَيْرَ بِالْغَةِ.

(٣) فِي (ز): حَالًا.

(٤) الْحَالُ مِنَ الصَّدَاقِ؛ هُوَ الْمَسْمِيُّ فِي الْعَقْدِ، وَيُقْبَضُ حَالًا؛ فَيَكُونُ الزَّوْجُ مُوسِرًا
بِحَالِ الصَّدَاقِ.

● قَالَ ابْنُ عُثَيْمِينَ فِي «الشَّرْحِ الْمُمْتَعِ» (١٣٦/١٢): «الصَّدَاقُ عَلَى قِسْمَيْنِ: إِمَّا حَالًا،
وَإِمَّا مُؤَجَّلًا، فَالْمُؤَجَّلُ لَيْسَ لِلْمَرْأَةِ طَلْبُهُ وَلَا الْمَطَالِبَةُ بِهِ حَتَّى يَحِلَّ أَجَلُهُ، وَلَيْسَ لَهَا
أَنْ تَمْنَعَ نَفْسَهَا مِنَ الزَّوْجِ؛ لِأَنَّ حَقَّهَا لَمْ يَحِلَّ بَعْدُ، لَكِنْ إِذَا كَانَ الْمَهْرُ حَالًا غَيْرَ
مُؤَجَّلٍ، فَإِنَّ لَهَا أَنْ تَمْنَعَ نَفْسَهَا حَتَّى تَقْبِضَهُ». «وَتَقُولُ: لَا أَسْلَمَ نَفْسِي إِلَيْكَ؛ حَتَّى
تُسَلِّمَ الْمَهْرَ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْمَهْرَ عَوَضٌ عَنِ الْمُنْفَعَةِ، وَيُخْشَى إِنْ سَلَّمَتْ نَفْسَهَا،
وَاسْتَوْفَى الْمُنْفَعَةَ أَنْ يُمَاطِلَ بِهَا، وَيَلْعَبَ بِهَا، فَيُحْرِمَ مِنْهَا؛ حَتَّى يُسَلِّمَ الصَّدَاقَ».

(٥) فِي نَسْخَةِ الْخَمِيسِ: وَلَوْ كَانَ حَاكَمًا.

(٦) فِي (هـ)، وَ(م): فَمَاذَا.

وقوله له ما ذكر؛ مُحَرَّمُ التَّحْرِيمِ الشَّدِيدِ، بل رُبَّمَا يَكُونُ قَوْلُهُ لَهُ^(١) : يا عديم الدين كُفْرًا؛ فَيُعْزَرُ التَّعْزِيرُ الشَّدِيدَ اللَّائِقَ بِهِ، وَالزَّاجِرَ لَهُ وَلَا مِثَالَهُ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

وَكَتَبَهُ فُلَانٌ، ثُمَّ دَفَعْتُهَا إِلَى صَاحِبِهَا^(٢)، فَوَقَعَتْ فِي أَيْدِي جَمَاعَةٍ أَصْدِقَاءَ لِلصَّادِرِ مِنْهُ ذَلِكَ، فَقَصَدُوا التَّقَرُّبَ إِلَيْهِ بِالْكَذِبِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧].

فَاعْتَرَضُوا مَا كَتَبْتَهُ، وَشَتَّعُوا بِهِ عِنْدَ الْعَوَامِ، وَمَوَّهُوا عَلَيْهِمْ [بِهِ]^(٣)؛ حَتَّى قَالَ بَعْضُ مُجَازِفِيهِمْ لِعَوَامِهِ^(٤) : هَذَا الْإِفْتَاءُ^(٥) كُفْرٌ؛ وَعَلَّلَهُ بِأَنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّ قَائِلَ هَذَا اللَّفْظِ يَكْفُرُ مُطْلَقًا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَمَنْ كَفَرَ مُسْلِمًا؛ فَقَدْ كَفَرَ، ثُمَّ اعْتَرَضُوهُ^(٦) بِأُمُورٍ أُخْرَى؛ مِنْهَا:

- [كَيْفَ يُفَرِّغُ التَّعْزِيرُ عَلَى الْحُكْمِ بِأَنَّهُ كُفْرٌ؟

- وَمِنْهَا]^(٧) : كَيْفَ يَكْتُبُ الْمُفْتِي التَّعْزِيرَ الشَّدِيدَ؟ وَالتَّعْزِيرُ رَاجِعٌ إِلَى رَأْيِ الْحَاكِمِ^(٨) فِي الشَّدَّةِ وَالضَّعْفِ.

(١) سقطت من (هـ).

(٢) في (ز): (لصاحبها) بدلا من (إلى صاحبها).

(٣) زيادة من (م).

(٤) في نسخة الخميس: للعوام.

(٥) في (هـ) زاد هنا: به.

(٦) في نسخة الخميس: اعترضوا.

(٧) ما بين المعقوفتين سقط من (هـ).

(٨) في (ز): الإمام.

- ومنها: أن من صدرَ منه ذلك؛ مثله^(١) لا يُفتى عليه.

- ومنها: أن الجواب غير مطابق للسؤال.

هَذَا مَا نُقِلَ لِي^(٢) وَسَمِعْتُهُ مِنْ اعْتِرَاضَاتِهِمْ، وَهِيَ لِدَلَالَتِهَا عَلَى غَبَاوَةِ قَائِلِهَا غَنِيَّةٌ عَنِ^(٣) التَّعَرُّضِ لَهَا بَرْدٌ أَوْ إِطَالٌ؛ لَكِنْ أَحْبَبْتُ فِي هَذَا التَّأْلِيفِ تَحْرِيرَ الْأَلْفَافِ الْمَكْفُورَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا أَصْحَابُنَا وَغَيْرُهُمْ، فَإِنَّ هَذَا بَابٌ مَنَشُورٌ جَدًّا، وَقَدْ اضْطَرَبَتْ فِيهِ أَفْكَارُ الْأُئِمَّةِ وَعِبَارَاتُهُمْ، وَزَلَّتْ فِيهِ أَقْلَامُ^(٤) كَثِيرِينَ، وَلِخَطَرِ أَمْرِهِ وَحُكْمِهِ كَانَ حَقِيقًا بِالْإِفْرَادِ بِالتَّأْلِيفِ، وَلَمْ أَرِ أَحَدًا عَرَّجَ^(٥) عَلَى ذَلِكَ، فَقَصَدْتُ تَسْهِيلَ جَمْعِهِ، وَبَيَانَ مَا وَقَعَ لِلنَّاسِ فِيهِ بِحَسَبِ مَا اطَّلَعْتُ عَلَيْهِ، وَضَمَمْتُ إِلَى ذَلِكَ فَوَائِدَ عَثَرَ عَلَيْهَا فِكْرِي الْفَاتِرِ، وَاسْتَنْتَجَها نَظْرِي الْقَاصِرُ، أَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَجْعَلَنِي مِمَّنْ هَدَاهُ وَهَدَى بِهِ، [وَأَنْ يَعِدَنِي]^(٦)، وَأَنْ يُصَيِّرَنِي مِمَّنْ وَصَلَ^(٧) الْخَيْرُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ بِسَبَبِهِ، إِنَّهُ جَوَادٌ كَرِيمٌ، رَعُوفٌ رَحِيمٌ، غَافِرُ الزَّلَّاتِ، وَرَاحِمُ الْعَثَرَاتِ^(٨)، فَعَلَيْهِ التُّكْلَانُ، وَمِنْهُ التَّأْيِيدُ وَالْإِثْنَانُ، وَإِلَيْهِ الْمُنْفَرَعُ فِي الْمَهْمَاتِ، وَمَنْ قَبِضَ

(١) سقط من (ز).

(٢) في (هـ): إلَيَّ.

(٣) في (س): من، والمثبت من: (ز)، و(هـ)، و(م).

(٤) في (ز): الأقدام، في (م)، و(هـ): أقدام.

(٥) (س): [١/ب].

(٦) زيادة من (م).

(٧) في (هـ): أوصل، في (ز): وصل.

(٨) في (م) كتب في حاشيتها: في نسخة: العبرات.

فَضْلِهِ نَعْتَرُفُ^(١) أَسْبَابَ السَّدَادِ وَالْعِصْمَةِ فِي الْمَلَمَّاتِ .

□ وَلِتَتَكَلَّمْ - أَوَّلًا - عَلَى الْحُكْمِ الَّذِي أَبَدَيْنَاهُ فِي (يَا عَدِيمَ الدِّينِ)،
مُقَدِّمِينَ عَلَيْهِ الْكَلَامَ عَلَى مَنْ قَالَ لِمُسْلِمٍ: (يَا كَافِرُ)؛ فَإِنَّهُ^(٢) الْأَصْلُ الَّذِي
أَخَذْتُ مِنْهُ مَا أَشَرْتُ إِلَيْهِ فِي الْجَوَابِ مِنَ التَّفْصِيلِ، [ثُمَّ نَعَقِبُهُ بِرَدِّ مَا
ذَكَرُوهُ مِنَ الشُّبْهِ، ثُمَّ بِتَحْرِيرِ بَقِيَةِ الْأَلْفَاظِ الَّتِي تَقَعُ بَيْنَ النَّاسِ مِمَّا اتَّفَقَ
عَلَى أَنَّهُ كُفْرٌ، أَوْ اخْتِلَفَ]^(٣) فِيهِ .

◆ فَتَقُولُ: عِبَارَةُ الرَّافِعِيِّ^(٤) فِي «الْعَزِيزِ»^(٥) - نَقْلًا عَنْ «التَّيَمَّةِ» -: «وَأَنَّهُ إِذَا

(١) فِي (ز): يَغْتَرِفُ، فِي (م): تَغْتَرِفُ .

(٢) فِي (س): فَإِنْ، وَالْمَثْبُتُ مِنْ: (ز)، وَ(هـ)، وَ(م) .

(٣) جَمِيعُ مَا بَيْنَ الْمَعْتُوفِينَ سَقَطَ مِنْ (ز) .

(٤) هُوَ عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ الْفَضْلِ، الْعَلَّامَةُ إِمَامُ الدِّينِ،
أَبُو الْقَاسِمِ، الرَّافِعِيُّ، الْقَزْوِينِيُّ، الشَّافِعِيُّ. الْمَتَوَفَّى: ٦٢٣ هـ، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ
الدِّينِ ابْنُ الصَّلَاحِ، فَقَالَ: أَظُنُّ أَنِّي لَمْ أَرْ فِي بِلَادِ الْعَجَمِ مِثْلَهُ. كَانَ ذَا فَنُونٍ. حَسَنُ
السِّيَرَةِ، جَمِيلُ الْأَمْرِ. وَتُوفِّيَ فِي حُدُودِ سَنَةِ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ بِقَزْوِينَ. «تَارِيخُ
الْإِسْلَامِ» لِلذَّهَبِيِّ (٧٤٢/١٣) .

(٥) «الْعَزِيزُ شَرْحُ الْوَجِيزِ» - الْمَعْرُوفُ بِ: «الشَّرْحُ الْكَبِيرِ» - لِلرَّافِعِيِّ (٩٨/١١) . وَقَدْ
اخْتَصَرَهُ التَّوَوِيُّ فِي «رَوْضَةِ الطَّالِبِينَ». وَسَيَأْتِي نَقْلُ الْمَصْنُفِ مِنْهُمَا كَثِيرًا .

● فَائِدَةٌ: قَالَ ابْنُ الْمَلْقَنِ فِي «الْبَدْرِ الْمُنِيرِ» (٣٣٠/١) عَنْ كِتَابِ «الْعَزِيزِ» لِلرَّافِعِيِّ: «قَالَ

الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ بْنُ الصَّلَاحِ: لَمْ يُشْرَحِ الْوَجِيزُ بِمِثْلِهِ .
قُلْتُ: بَلْ لَمْ يُصَنَّفْ فِي الْمَذْهَبِ مِثْلَهُ» .

وَقَالَ ابْنُ الْمَلْقَنِ - أَيْضًا - (٢٨١/١): «الْفَتْحُ الْعَزِيزُ فِي شَرْحِ الْوَجِيزِ»، وَهُوَ الشَّرْحُ
الْكَبِيرُ الَّذِي صَنَّفَهُ إِمَامُ الْمَلَّةِ وَالدِّينِ، أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدُ الْكَرِيمِ ابْنُ الْإِمَامِ أَبِي الْفَضْلِ
مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الْكَرِيمِ الرَّافِعِيِّ، قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ وَنَوَّرَ ضَرِيحَهُ؛ فَإِنَّهُ كِتَابٌ لَمْ =

قَالَ لِمُسْلِمٍ: يَا كَافِرُ بِلَا تَأْوِيلٍ؛ كَفَرَ؛ لَأَنَّهُ سَمَّى الْإِسْلَامَ كُفْرًا، وَقَدْ صَحَّ أَنَّهُ^(١) عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: «إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِأَخِيهِ: يَا كَافِرُ؛ فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا»^(٢)،

= يصنف في المذهب على مثل أسلوبه، ولم يجمع أحد سلف كجمعه، في ترتيبه وتنقيحه وتهذيبه، ومرجع فقهاءنا في كل الأقطار - اليوم - في الفتوى، والتدريس، والتصنيف إليه، واعتمادهم في هذه الأمور عليه. لكنه - أجزل الله مثوبته - مشى في هذا الشرح المذكور على طريقة الفقهاء الخالص، في ذكر الأحاديث الضعيفة والموضوعات، والمنكرة والواهيات، والتي لا تعرف أصلاً في كتاب حديث، لا قديم ولا حديث، في معرض الاستدلال، من غير بيان ضعيف من صحيح، وسليم من جريح. وهو رَحِمَهُ اللَّهُ إمام في الفن المذكور، وأحد فرسانه. اهـ.

● قلت: و«العزير» خرّجت أحاديثه في «البدّر المنير» بتخريج أحاديث الشرح الكبير لابن الملّين رَحِمَهُ اللَّهُ.

● وكتاب الرافعي سمّاه بعضهم: «الفتح العزير». وانظر: «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبه (٧٧/٢)، و«السيرة» (٢٢/٢٥٣).

وقال الشبكي في «الطبقات» (٢٨١/٨): «وقد تورّع بعضهم عن إطلاق لفظ «العزير» مجرّداً على غير كتاب الله؛ فقال: «الفتح العزير في شرح الوجيز»». (١) في (ز): عنه.

(٢) حديث صحيح؛ أخرجه البخاري (٦١٠٣) عن أبي هريرة. وأخرجه البخاري (٦١٠٤)، ومسلم (٦٠) عن ابن عمر. وفي لفظ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ قَالَ لِأَخِيهِ: يَا كَافِرُ، فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا، إِنْ كَانَ كَمَا قَالَ، وَإِلَّا رَجَعَتْ عَلَيْهِ».

● قال النووي في «شرح مسلم» (٤٩/٢ و ٥٠): «قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِذَا كَفَرَ الرَّجُلُ أَخَاهُ؛ فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا»، وفي الرواية الأخرى: «أَيُّمَا رَجُلٍ قَالَ لِأَخِيهِ: كَافِرُ؛ فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا إِنْ كَانَ كَمَا قَالَ، وَإِلَّا رَجَعَتْ عَلَيْهِ»، وفي الرواية الأخرى: «لَيْسَ مِنْ رَجُلٍ ادَّعَى لِغَيْرِ أَبِيهِ وَهُوَ يَعْلَمُهُ إِلَّا كَفَرَ، وَمَنْ ادَّعَى مَا لَيْسَ لَهُ؛ فَلَيْسَ مِنَّا، وَلَيْتَبَوَّأَ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ، وَمَنْ دَعَا =

= رَجُلًا بِالْكُفْرِ، أَوْ قَالَ عَدُوَّ اللَّهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ إِلَّا حَارَ عَلَيْهِ.

هَذَا الْحَدِيثُ مِمَّا عَدَّهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ مِنَ الْمُسْكِلاتِ، مِنْ حَيْثُ إِنَّ ظَاهِرَهُ غَيْرُ مُرَادٍ، وَذَلِكَ أَنَّ مَذْهَبَ أَهْلِ الْحَقِّ أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ الْمُسْلِمُ بِالْمَعَاصِي؛ كَالْقَتْلِ وَالزَّانَا، وَكَذَا قَوْلُهُ لِأَخِيهِ: كَافِرٌ مِنْ غَيْرِ اعْتِقَادِ بَطْلَانِ دِينِ الْإِسْلَامِ.

وَإِذَا عُرِفَ مَا ذَكَرْنَاهُ؛ فَقِيلَ فِي تَأْوِيلِ الْحَدِيثِ أَوْجُهُ:

أَحَدُهَا: أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الْمُسْتَحِلِّ، وَهَذَا يُكْفَرُ؛ فَعَلَى هَذَا مَعْنَى بَاءِ بِهَا؛ أَيُّ بِكَلِمَةِ الْكُفْرِ، وَكَذَا حَارَ عَلَيْهِ، وَهُوَ مَعْنَى رَجَعَتْ عَلَيْهِ؛ أَيُّ: رَجَعَ عَلَيْهِ الْكُفْرُ؛ فَبَاءَ وَحَارَ وَرَجَعَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: مَعْنَاهُ: رَجَعَتْ عَلَيْهِ نَقِصَتُهُ لِأَخِيهِ وَمَعْصِيَتُهُ تَكْفِيرُهُ.

وَالثَّالِثُ: أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الْخَوَارِجِ الْمُكْفَرِينَ لِلْمُؤْمِنِينَ. وَهَذَا الْوَجْهُ نَقَلَهُ الْقَاضِي عِيَّاضٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ الْإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ الْمَذْهَبَ الصَّحِيحَ الْمُخْتَارَ الَّذِي قَالَهُ الْأَكْثَرُونَ وَالْمُحَقِّقُونَ أَنَّ الْخَوَارِجَ لَا يُكْفَرُونَ كَسَائِرِ أَهْلِ الْبِدْعِ.

وَالْوَجْهُ الرَّابِعُ: مَعْنَاهُ أَنْ ذَلِكَ يُؤْوَلُ بِهِ إِلَى الْكُفْرِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمَعَاصِي - كَمَا قَالُوا - بَرِيدُ الْكُفْرِ، وَيُخَافُ عَلَى الْمُكْثَرِ مِنْهَا أَنْ يَكُونَ عَاقِبَةُ شُؤْمِهَا الْمَصِيرُ إِلَى الْكُفْرِ، وَيُؤَيِّدُ هَذَا الْوَجْهَ؛ مَا جَاءَ فِي رِوَايَةٍ لِأَبِي عَوَانَةَ الْإِسْفَرَايْنِيِّ فِي كِتَابِهِ «الْمُخْرَجُ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ»: «فَإِنْ كَانَ كَمَا قَالَ وَإِلَّا؛ فَقَدْ بَاءَ بِالْكُفْرِ»، وَفِي رِوَايَةٍ: «إِذَا قَالَ لِأَخِيهِ يَا كَافِرُ وَجَبَ الْكُفْرُ عَلَى أَحَدِهِمَا».

وَالْوَجْهُ الْخَامِسُ: مَعْنَاهُ: فَقَدْ رَجَعَ عَلَيْهِ تَكْفِيرُهُ؛ فَلَيْسَ الرَّاجِعُ حَقِيقَةُ الْكُفْرِ؛ بَلِ التَّكْفِيرُ؛ لِكَوْنِهِ جَعَلَ أَخَاهُ الْمُؤْمِنَ كَافِرًا؛ فَكَأَنَّهُ كَفَرَ نَفْسَهُ؛ إِمَّا لِأَنَّهُ كَفَرَ مَنْ هُوَ مِثْلُهُ، وَإِمَّا لِأَنَّهُ كَفَرَ مَنْ لَا يُكْفَرُهُ إِلَّا كَافِرٌ يَعْتَقِدُ بَطْلَانِ دِينِ الْإِسْلَامِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

● وَقَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (٤٦٦/١٠): «قَوْلُهُ: (لَا يَرْمِي رَجُلٌ رَجُلًا بِالْفُسُوقِ، وَلَا يَرْمِيهِ بِالْكُفْرِ إِلَّا اِزْدَدَتْ عَلَيْهِ؛ إِنْ لَمْ يَكُنْ صَاحِبُهُ كَمَا قَالَ)، وَفِي رِوَايَةٍ لِلْإِسْمَاعِيلِيِّ: (إِلَّا حَارَ عَلَيْهِ)، وَفِي أُخْرَى: (إِلَّا اِزْدَدَتْ عَلَيْهِ)، يَعْنِي: رَجَعَتْ عَلَيْهِ، وَحَارَ بِمُهِمَلَتَيْنِ؛ أَيُّ: رَجَعَ، وَهَذَا يَقْتَضِي أَنْ مَنْ قَالَ لِأَخَرٍ: أَنْتَ فَاسِقٌ، أَوْ قَالَ لَهُ: =

= أَنْتَ كَافِرٌ؛ فَإِنْ كَانَ لَيْسَ كَمَا قَالَ كَانَ هُوَ الْمُسْتَحِقُّ لِلْوَصْفِ الْمَذْكُورِ، وَأَنَّهُ إِذَا كَانَ كَمَا قَالَ، لَمْ يَرْجِعْ عَلَيْهِ شَيْءٌ؛ لِكَوْنِهِ صَدَقَ فِيمَا قَالَ، وَلَكِنْ لَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِهِ لَا يَصِيرُ بِذَلِكَ فَاسِقًا وَلَا كَافِرًا أَنْ لَا يَكُونَ آثِمًا فِي صُورَةِ قَوْلِهِ لَهُ: أَنْتَ فَاسِقٌ؛ بَلْ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ تَفْصِيلٌ إِنْ قَصَدَ نُصَحَهُ أَوْ نُصَحَ غَيْرُهُ بَيَانِ حَالِهِ جَارٍ، وَإِنْ قَصَدَ تَعْيِيرَهُ وَشَهْرَتَهُ بِذَلِكَ، وَمَحْضَ أَذَاهُ لَمْ يَجْزُ؛ لِأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِالسَّتْرِ عَلَيْهِ وَتَعْلِيمِهِ وَعِظَتِهِ بِالْحُسْنَى؛ فَمَهْمَا أَمَكْنَهُ ذَلِكَ بِالرَّفْقِ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَفْعَلَهُ بِالْعُنْفِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ سَبَبًا لِإِعْرَائِهِ وَإِصْرَارِهِ عَلَى ذَلِكَ الْفِعْلِ كَمَا فِي طَبْعِ كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ مِنَ الْآيَةِ، لَا سِيَّمَا إِنْ كَانَ الْأَمْرُ دُونَ الْمَأْمُورِ فِي الْمَنْزِلَةِ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ بَلْفُظُ: (وَمَنْ دَعَا رَجُلًا بِالْكَفْرِ، أَوْ قَالَ: عَدُوُّ اللَّهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِلَّا حَارَ عَلَيْهِ)، ذَكَرَهُ فِي أَثْنَاءِ حَدِيثٍ فِي ذَمِّ مَنْ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ صَدْرُهُ فِي مَنَاقِبِ قُرَيْشٍ بِالإِسْنَادِ الْمَذْكُورِ هُنَا؛ فَهُوَ حَدِيثٌ وَاحِدٌ فَرَّقَهُ الْبُحَارِيُّ حَدِيثَيْنِ، وَسَيَأْتِي هَذَا الْمَتْنُ فِي بَابِ: (مَنْ أَكْفَرَ أَخَاهُ بِغَيْرِ تَأْوِيلٍ) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَمِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ بَلْفُظُ: (فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدَهُمَا)، وَهُوَ بِمَعْنَى: رَجَعَ - أَيْضًا -؛ قَالَ التَّوَوِيُّ: اخْتَلَفَ فِي تَأْوِيلِ هَذَا الرُّجُوعِ؛ فَقِيلَ: رَجَعَ عَلَيْهِ الْكُفْرُ إِنْ كَانَ مُسْتَحَالًا. وَهَذَا بَعِيدٌ مِنْ سِيَاقِ الْخَبَرِ. وَقِيلَ: مَحْمُولٌ عَلَى الْخَوَارِجِ؛ لِأَنَّهُمْ يُكْفَرُونَ الْمُؤْمِنِينَ؛ هَكَذَا نَقَلَهُ عِيَاضُ عَنْ مَالِكٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ الصَّحِيحَ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ أَنَّ الْخَوَارِجَ لَا يَكْفُرُونَ بِبِدْعَتِهِمْ.

قلت: وَلِإِذَا قَالَهُ مَالِكٌ وَجْهٌ، وَهُوَ أَنَّ مِنْهُمْ مَنْ يُكْفَرُ كَثِيرًا مِنَ الصَّحَابَةِ مِمَّنْ شَهِدَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْجَنَّةِ وَبِالْإِيمَانِ؛ فَيَكُونُ تَكْفِيرُهُمْ مِنْ حَيْثُ تَكْذِيبُهُمْ لِلشَّهَادَةِ الْمَذْكُورَةِ لَا مِنْ مُجَرَّدِ صُدُورِ التَّكْفِيرِ مِنْهُمْ بِتَأْوِيلٍ؛ كَمَا سَيَأْتِي إِضَاحُهُ فِي بَابِ: (مَنْ أَكْفَرَ أَخَاهُ بِغَيْرِ تَأْوِيلٍ).

وَالْتَّحْقِيقُ: أَنَّ الْحَدِيثَ سَبَقَ لِرَجْرِ الْمُسْلِمِ عَنْ أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ لِأَخِيهِ الْمُسْلِمِ، وَذَلِكَ قَبْلَ وُجُودِ فِرْقَةِ الْخَوَارِجِ وَغَيْرِهِمْ، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ: رَجَعَتْ عَلَيْهِ نَقِصَتُهُ لِأَخِيهِ وَمَعْصِيَتُهُ تَكْفِيرُهُ. وَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ.

وقيل: يُخْشَى عَلَيْهِ أَنْ يُؤُولَ بِهِ ذَلِكَ إِلَى الْكُفْرِ؛ كَمَا قِيلَ الْمَعَاصِي بَرِيدُ الْكُفْرِ؛ =

= فَيَخَافُ عَلَى مَنْ أَدَامَهَا، وَأَصَرَ عَلَيْهَا سُوءَ الْخَاتِمَةِ، وَأَرْجَحُ مِنَ الْجَمِيعِ أَنَّ مَنْ قَالَ ذَلِكَ لِمَنْ يُعْرِفُ مِنْهُ الْإِسْلَامَ، وَلَمْ يَقُمْ لَهُ شُبْهَةٌ فِي زَعْمِهِ أَنَّهُ كَافِرٌ؛ فَإِنَّهُ يَكْفُرُ بِذَلِكَ؛ كَمَا سَيَأْتِي تَقْرِيرُهُ؛ فَمَعْنَى الْحَدِيثِ: فَقَدْ رَجَعَ عَلَيْهِ تَكْفِيرُهُ؛ فَالرَّاجِعُ التَّكْفِيرُ لَا الْكُفْرُ؛ فَكَأَنَّهُ كَفَرَ نَفْسَهُ؛ لِكُونِهِ كَفَرَ مَنْ هُوَ مِثْلُهُ، وَمَنْ لَا يَكْفُرُهُ إِلَّا كَافِرٌ يَعْتَقِدُ بَطْلَانَ دِينِ الْإِسْلَامِ، وَيُؤَيِّدُهُ: أَنَّ فِي بَعْضِ طُرُقِهِ: (وَجَبَ الْكُفْرُ عَلَى أَحَدِهِمَا).

وقال الْقُرْطُبِيُّ: حَيْثُ جَاءَ الْكُفْرُ فِي لِسَانِ الشَّرْعِ؛ فَهُوَ جَحْدُ الْمَعْلُومِ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ بِالضَّرُورَةِ الشَّرْعِيَّةِ، وَقَدْ وَرَدَ الْكُفْرُ فِي الشَّرْعِ بِمَعْنَى: جَحْدِ النِّعَمِ، وَتَرْكِ شُكْرِ الْمُنْعَمِ، وَالْقِيَامَ بِحَقِّهِ؛ كَمَا تَقَدَّمَ تَقْرِيرُهُ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ فِي: (بَابِ كُفْرِ دُونِ كُفْرٍ)، وَفِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ: «يَكْفُرُونَ الْإِحْسَانَ وَيَكْفُرُونَ الْعَشِيرَ»؛ قَالَ: وَقَوْلُهُ: «بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا»؛ أَيُّ: رَجَعَ بِإِثْمِهَا وَلَا زَمَ ذَلِكَ. وَأَصْلُ الْبُوءِ: اللُّزُومُ، وَمِنْهُ: «أَبُوءُ بِنِعْمَتِكَ»؛ أَيُّ: أُلْزِمْتُهَا نَفْسِي، وَأَقْرُبُ بِهَا. قَالَ: وَالْهَاءُ فِي قَوْلِهِ: «بِهَا»؛ رَاجِعٌ إِلَى التَّكْفِيرَةِ الْوَاحِدَةِ الَّتِي هِيَ أَقَلُّ مَا يَدُلُّ عَلَيْهَا لَفْظُ كَافِرٍ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَعُودَ إِلَى الْكَلِمَةِ. وَالْحَاصِلُ: أَنَّ الْمَقُولَ لَهُ إِنْ كَانَ كَافِرًا كُفْرًا شَرْعِيًّا؛ فَقَدْ صَدَقَ الْقَائِلُ، وَذَهَبَ بِهَا الْمَقُولُ لَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ رَجَعَتْ لِلْقَائِلِ مَعْرُوفَةُ ذَلِكَ الْقَوْلِ وَإِثْمُهُ؛ كَذَا افْتَصَرَ عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ فِي رَجَعٍ، وَهُوَ مِنْ أَعْدَلِ الْأَجَوِبَةِ.

● وَقَالَ الشَّيْطَوِيُّ فِي «شَرْحِهِ لَصَحِيحِ مُسْلِمٍ» (١/ ٨٢): «بَاءَ بِهَا؛ أَيُّ: رَجَعَ بِكَلِمَةِ الْكُفْرِ، قَالَ لِأَخِيهِ: كَافِرٌ، بِالرَّفْعِ وَالتَّنْوِينِ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ. (رَجَعَتْ عَلَيْهِ)؛ أَيُّ: كَلِمَةُ الْكُفْرِ؛ فَيَعُودُ كَافِرًا، وَهَذَا مَحْمُولٌ عَلَى الْمُسْتَجِلِّ، وَقِيلَ: عَلَى الْخَوَارِجِ الْمَكْفُورِينَ لِلْمُؤْمِنِينَ بِنَاءً عَلَى تَكْفِيرِ الْمُبْتَدِعَةِ، وَقِيلَ: الرَّاجِعُ التَّكْفِيرُ لَا حَقِيقَةُ الْكُفْرِ، وَقِيلَ: الْمَعْنَى يؤولُ بِهِ إِلَى الْكُفْرِ؛ لِأَنَّ الْمَعَاصِيَ بَرِيدُ الْكُفْرِ، وَيَخَافُ عَلَى الْمَكْثَرِ مِنْهَا أَنْ يَكُونَ عَاقِبَةُ شُؤْمِهَا الْمَصِيرَ إِلَيْهِ، وَهَذَا وَالْأَوَّلُ يَأْتِي فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ النَّهْيِ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ».

● وقال الْمُبَارَكُفُورِيُّ فِي «تُحْفَةِ الْأَخْوَذِيِّ» (٧/ ٣٢٦): «وَالْتَحْقِيقُ: أَنَّ الْحَدِيثَ سَبَقَ لِزَجْرِ الْمُسْلِمِ عَنْ أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ لِأَخِيهِ الْمُسْلِمِ، وَذَلِكَ قَبْلَ وُجُودِ فِرْقَةٍ =

والذي رمأه به مُسْلِمٌ؛ فيكونُ هو كافرًا». انتهى .

وَتَبِعَهُ التَّوَوِيُّ^(١).....

= الخَوَارِجُ وَغَيْرِهِمْ .
فَائِدَةٌ:

● قال شيخ الإسلام في «منهاج السنة» (٤/٥٠٥ و٥٠٦): «وَكَذَلِكَ تَكْفِيرُ الْمُؤْمِنِ كُفْرًا، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِأَخِيهِ: يَا كَافِرُ؛ فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا». وَمَعَ هَذَا إِذَا قَالَهَا مُتَّوَلًّا لَمْ يَكُفِّرْ، كَمَا قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ لِحَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ: «دَعْنِي أَضْرِبْ عَنْقَ هَذَا الْمُنَافِقِ وَأَمْثَالِهِ»، وَكَقَوْلِ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ لِسَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ: «إِنَّكَ لَمُنَافِقٌ تُجَادِلُ عَنِ الْمُنَافِقِينَ» فِي قِصَّةِ الْإِفْكِ».

● وقال في «مجموع الفتاوى» (٣/٢٨٣): «وَإِذَا كَانَ الْمُسْلِمُ مُتَّوَلًّا فِي الْقِتَالِ أَوْ التَّكْفِيرِ لَمْ يَكُفِّرْ بِذَلِكَ؛ كَمَا قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ لِحَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ دَعْنِي أَضْرِبْ عَنْقَ هَذَا الْمُنَافِقِ؛ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّهُ قَدْ شَهِدَ بَدْرًا، وَمَا يُدْرِيكَ أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَطْلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ؛ فَقَالَ: اْعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ؟». وَهَذَا فِي الصَّحِيحَيْنِ.

وَفِيهِمَا - أَيْضًا - : مِنْ حَدِيثِ الْإِفْكِ: أَنَّ أُسَيْدَ بْنَ الْحَضِيرِ . قَالَ لِسَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ: إِنَّكَ مُنَافِقٌ تُجَادِلُ عَنِ الْمُنَافِقِينَ، وَاحْتَصَمَ الْفَرِيقَانِ؛ فَأَصْلَحَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَهُمْ . فَهَؤُلَاءِ الْبَدْرِيُّونَ فِيهِمْ مَنْ قَالَ لِآخَرٍ مِنْهُمْ: إِنَّكَ مُنَافِقٌ، وَلَمْ يَكُفِّرِ النَّبِيُّ ﷺ لَا هَذَا وَلَا هَذَا؛ بَلْ شَهِدَ لِلْجَمِيعِ بِالْحَقَّةِ».

● وقال (٧/٣٥٥): «وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: «مَنْ قَالَ لِأَخِيهِ يَا كَافِرُ؛ فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا»؛ فَقَدْ سَمَّاهُ أَخَاهُ حِينَ الْقَوْلِ؛ وَقَدْ أَخْبَرَ أَنَّ أَحَدَهُمَا بَاءَ بِهَا؛ فَلَوْ خَرَجَ أَحَدُهُمَا عَنِ الْإِسْلَامِ بِالْكَلْبَةِ لَمْ يَكُنْ أَخَاهُ؛ بَلْ فِيهِ كُفْرٌ».

(١) هو يَحْيَى بْنُ شَرَفٍ بْنِ مَرْيَ بْنِ حَسَنِ بْنِ حُسَيْنٍ، مُحْيِي الدِّينِ، أَبُو زَكَرِيَّا النَّوَاوِيُّ، الْحَافِظُ الْفَقِيهُ، الدَّمَشْقِيُّ الشَّافِعِيُّ الرَّاهِدُ. وَالتَّوَوِيُّ بِحَذْفِ الْأَلِفِ، وَيَجُوزُ اثْبَاتُهَا. وَنَوَى قَرِيئَةً مِنْ قُرَى حَوْرَانَ. المتوفى: ٦٧٦ هـ. «تاريخ الإسلام» للذهبي (١٥/٣٢٤)، و«البداية والنهاية» (١٧/٥٣٩ و ٥٤٠).

في «الروضة»^(١)، وعبارته: «قَالَ الْمُتَوَلَّى^(٢): «وَلَوْ قَالَ لِمُسْلِمٍ: (يَا كَافِرُ) بِلَا تَأْوِيلٍ كَفَرَ؛ لَأَنَّهُ سَمَّى الْإِسْلَامَ كُفْرًا». انتهى.

واعتَمَدَ ذَلِكَ الْمَتَأَخَّرُونَ؛ كَابْنِ الرَّفْعَةِ^(٣)، وَالْقَمُولِيِّ^(٤)، وَالنَّشَائِيِّ^(٥)،

(١) «روضة الطالبين» (١٠/٦٥)، وفي المطبوع - منه - «ولو قال المسلم». بألف ولام.

(٢) هو عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَأْمُونِ بْنِ عَلِيٍّ، الْإِمَامُ، أَبُو سَعْدٍ الْمُتَوَلَّى النَّسَابُورِيُّ، الْفَقِيهَ الشَّافِعِيُّ. المتوفى: ٤٧٨ هـ. أَحَدُ الْكِبَارِ، قَدِيمُ بَغْدَادَ، وَكَانَ فَقِيهًا مُحَقِّقًا، وَحَبْرًا مَدَقَّقًا. وَتُوفِّيَ بِبَغْدَادَ. «تاريخ الإسلام» (١٠/٤٢٢).

(٣) هو أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مَرْتَعِ بْنِ حَازِمِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْعَبَّاسِ الْأَنْصَارِيِّ، الشَّهِيرَ بِالْفَقِيهِ ابْنِ الرَّفْعَةِ، أَحَدُ أئِمَّةِ الشَّافِعِيَّةِ فِي عَصْرِهِ، لَهُ كِتَابٌ: «كَفَايَةُ النَّبِيِّ فِي شَرْحِ التَّنْبِيهِ» لِلشَّيرَازِيِّ، مَاتَ فِي رَحَبِ سَنَةِ عَشْرٍ وَسَبْعِمِائَةٍ. «العقد المذهب في طبقات حملة المذهب» لابن الملقن (١٧٤)، و«العبر في خبر من غير» (٤/٢٥)، و«طبقات الشافعية الكبرى» لِلشُّبْكِيِّ (٩/٢٤)، و«طبقات الشافعية» لِلْإِسْنَوِيِّ (١/٢٩٦)، و«طبقات الشافعية» لابن قاضي شُهَبَةَ (٢/٢١١).

(٤) هو الْإِمَامُ نَجْمُ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي الْحَزْمِ الْقُرَشِيُّ الْمَخْزُومِيُّ الْقَمُولِيُّ، كَانَ مِنْ أَعْيَانِ الشَّافِعِيَّةِ، وَحَكَمَ بِمِصْرَ، وَكَانَ مُحْتَسِبًا بِهَا أَيْضًا، وَكَانَ مَشْكُورَ السَّيْرَةِ فِيهَا، تُوفِّيَ فِي رَجَبِ (سَنَةِ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ وَسَبْعِمِائَةٍ)، وَقَدْ جَاوَزَ الثَّمَانِينَ، وَدُفِنَ بِالْقَرَّافَةِ، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى. «البداية والنهاية» (١٨/٢٨٥)، و«طبقات الشافعية» لابن قاضي شُهَبَةَ (٢/٢٥٥).

(٥) في (هـ): التتائي.

وَالنَّشَائِيُّ: بَفَتْحِ النُّونِ ثَمَّ شَيْنٍ مَعْجَمَةٍ، وَهُوَ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُهْدِي الْمَدَلْجِيِّ الْمِصْرِيِّ النَّشَائِيِّ، الْفَقِيهَ الشَّافِعِيَّ، تَوَفَّى فِي الْعَاشِرِ مِنْ صَفَرِ سَنَةِ سَبْعٍ وَخَمْسِينَ وَسَبْعٍ مِائَةٍ بِمِصْرَ، وَنَسَبَتْهُ إِلَى نَسَا: إِحْدَى بِلَادِ الْغَرْبِيَّةِ مِنْ أَعْمَالِ مِصْرَ. «الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة» لابن حجر (٩٩/٢٦٥ و ٢٦٦)، =

والإسنوي^(١)، والأذري^(٢)، وأبي زُرعة^(٣)، وصاحب «الأَنْوار»^(٤)،

= و«العقد المذهب» لابن الملقن (٤٣١)، و«توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم» لابن ناصر الدين (٧٢/٩).

(١) هو عبد الرَّحِيم بنُ الْحَسَنِ بنِ عَلِيٍّ بنِ عمر بن عَلِيٍّ بنِ إِبْرَاهِيمَ، نزيل القاهرة، شيخ الشافعية، ذو التصانيف المشهورة المفيدة، جمال الدين أَبُو مُحَمَّدٍ، القرشي الأموي، الإسنوي المصري، ولد بإسنا في رَجَب. . وتوفي فجأة في جمادى الآخرة، سنة اثنتين وسبعين وسبعمائة. له «طبقات الشافعية» - مطبوع - . «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٩٨/٣)، و«الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة» لابن حجر (١٤٧/٣)، و«العقد المذهب» لابن الملقن (٤١٠).

(٢) هو أحمد بن حمدان بن أحمد بن عبد الواحد بن عبد الغني بن مُحَمَّد بن أحمد بن سالم بن داود بن يوسف بن جابر، الإمام العلامة المطلع، صاحب التصانيف المشهورة، شهاب الدين، أبو العباس الأذري. ولد بأذرعات الشام، واشتهرت فتاويه في البلاد الحليّة، وقدم القاهرة، وأخذ عنه بعض أهلها، مات في خامس عشر جمادى الآخرة سنة ٧٨٣ هـ. «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (١٤١/٣)، و«إنباء الغمر بأبناء العمر» (٢٤١/١)، و«الدرر الكامنة» (١٤٥/١ - ١٤٧).

(٣) هو أحمد بن مُحَمَّد بن عمر بن مُحَمَّد بن إِبْرَاهِيمَ، ولي الدين أَبُو زُرعة المصري الشافعي، ويعرف بابن البارباري. ولد بمصر، ونشأ بها؛ فحفظ القرآن، وكتب منها المنهاج، وكتب على مختصر أبي شجاع مطولاً ومختصراً، وشرع في شرح على المنهاج. ومات هو بدمياط في ليلة الثلاثاء، ثالث عشر المحرم، سنة ثمانمائة وتسع وثمانين. «الضوء اللامع لأهل القرن التاسع» للسخاوي (١٦٠/٢).

(٤) هو الشيخ الإمام جمال الدين يوسف بن إبراهيم الأردبيلي الهملابادي، الفقيه المحدث الشافعي، صاحب «الأَنْوار لأعمال الأبرار» في الفقه في مجلدين، اختصر به «الروضة» وغيرها، وجعله خلاصة المذهب، وقال في أول كتابه: إنه جمعه من «الشرح الكبير»، و«الصغير»، و«الروضة»، و«شرح اللباب»، و«المحرر»، و«الحاوي»، والتعليقة، المتوفى سنة تسع وتسعين وسبعمائة.

وشرح «الأنوار»^(١)؛ بل كثير منهم؛ كالتشائي^(٢)، والقمولي، وصاحب «الأنوار»، وغيرهم جزموا به من غير عزو، ولم ينفرد المتولي^(٣) بذلك؛ بل سبقه إلى ذلك، ووافقه عليه جمع من أكابر الأصحاب، منهم: الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني^(٤)،

= «الدُرُّ الكامنة» للحافظ (٢٥٨/٦)، و«شذرات الذهب» لابن العماد (٤٥٦/٨)، و«طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبه (١٣٨/٣)، و«سلم الوصول إلى طبقات الفحول» لحاجي خليفة (٤٢٤/٣).

(١) علي بن أحمد بن عمر بن محمد بن أحمد الثور، أبو الحسن بن الخطيب العزّ أبي العباس البوشي، نسبة لقرية بوش بالموحدة والمعجمة من الوجه القبلي من أداني الصعيد المصري، ثم الخانكي الشافعي، ويعرف قديماً بالخطيب، وأخيراً بالبوشي.

قال السخاوي: «وكتب على الأنوار للأردبيلي شرحاً حافلاً، كمل منه ما عدا ربع العبادات في أحد عشر مجلدا ضخمة، وكتب من الربع الأول يسيراً.. ومات بالخانكا في يوم الاثنين خامس ربيع الأول أو بكرة الثلاثاء سادسه سنة ست وخمسين».

وقال السيوطي: «وشرح الأنوار» للأردبيلي في الفقه. مات يوم الاثنين خامس ربيع الأول سنة ست وخمسين وثمانمائة».

«الضوء اللامع لأهل القرن التاسع» للسخاوي (١٧٨/٥)، و«نظم العقيان في أعيان الأعيان» للسيوطي (ص: ١٣٠).

(٢) في (ه): كالتائي.

(٣) فقيه شافعي، تقدمت ترجمته - قريباً -.

(٤) هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران، الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني الأصولي، المتكلم الفقيه، الشافعي، إمام أهل خراسان، وله المصنفات الكثيرة منها: «جامع الحل في أصول الدين»، و«الرد على الملحد» في خمس =

والحَلِيمِي^(١)، والشَّيْخُ نَصْرُ الْمُقْدِسِي^(٢)، وَكَذَا الْغَزَالِي^(٣)، وَابْنُ دَقِيقِ

= مجلّدات، و«تعليقه في أصول الفقه»، المتوفى سنة (٤١٨ هـ. «تاريخ الإسلام» (٢٩١/٩)، و«سير النبلاء» (٣٥٣/١٧)، و«طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (١٧٠/١).

(١) هو الْحُسَيْنُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَلِيمِ الْبُخَارِيِّ، الشَّافِعِيُّ، أَحَدُ الْأَذْكِيَاءِ الْمُؤَصِّفِينَ، وَمِنْ أَصْحَابِ الْوُجُوهِ فِي الْمَذْهَبِ. وَكَانَ مُتَفَنًّا، سَيَّالَ الذَّهْنِ، مُنَاطِرًا، طَوِيلَ الْبَاعِ فِي الْأَدَبِ وَالْبَيَانِ، تُوفِّيَ فِي شَهْرِ رَبِيعِ الْأَوَّلِ، سَنَةَ ثَلَاثٍ وَأَرْبَعٍ مِائَةٍ. «تاريخ الإسلام» (٥٧/٩)، و«سير النبلاء» (٢٣١/١٧).

(٢) هو نصر بن إبراهيم بن نصر بن إبراهيم بن داود، الفقيه، أبو الفتح المقدسيّ التَّابُلَسِيُّ الشَّافِعِيُّ، الزَّاهِدُ، شَيْخُ الشَّافِعِيَّةِ بِالشَّامِ، وَصَاحِبُ التَّصَانِيفِ، وَمِنْ تَصَانِيفِهِ: كِتَابُ «الْحُجَّةِ عَلَى تَارِكِ الْمَحَجَّةِ»، وَهُوَ مَشْهُورٌ مَرْوِيٌّ. تُوفِّيَ فِي الْمُحَرَّمِ سَنَةَ تِسْعِينَ وَأَرْبَعٍ مِائَةٍ. «تاريخ الإسلام» (٦٥٤/١٠)، و«سير النبلاء» (١٦٥/١٤).

(٣) هو أَبُو حَامِدٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ الْغَزَالِيُّ، مِنْ أَهْلِ طُوسٍ، شَافِعِي الْمَذْهَبِ، تُوفِّيَ فِي يَوْمِ الْإِثْنَيْنِ رَابِعَ عَشَرَ جُمَادَى الْآخِرَةِ، سَنَةَ خَمْسٍ وَخَمْسِمِائَةٍ، وَمِنْ أَشْهُرِ كُتُبِهِ: «الْإِحْيَاءُ»؛ قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: «إِلَّا أَنَّهُ وَضَعَهُ عَلَى مَذْهَبِ الصُّوفِيَّةِ، وَتَرَكَ فِيهِ قَانُونَ الْفَقْهِ، وَقَدْ جَمَعْتَ أَغْلَاطَ الْكِتَابِ، وَسَمِيَتْهُ «إِعْلَامُ الْأَحْيَاءِ بِأَغْلَاطِ الْإِحْيَاءِ»، وَأَشْرَفْتُ إِلَى بَعْضِ ذَلِكَ فِي كِتَابِي الْمَسْمُومِ «بِتَلْبِيسِ إِبْلِيسٍ»». «تاريخ بغداد» (٢٧/٢١)، و«تاريخ دمشق» (٢٠٤/٥٥)، و«المنتظم في تاريخ الأمم والملوك» (١٢٥/١٧).

◆ فائدة:

● قال النووي في «التبيين في آداب حملة القرآن» (ص: ٢١٥): «وهكذا يُقَالُ بِتَشْدِيدِ الزَّايِ، وَقَدْ (رُوي) - عَنْهُ - أَنَّهُ أَنْكَرَ هَذَا، وَقَالَ: إِنَّمَا أَنَا الْغَزَالِيُّ، بِتَخْفِيفِ الزَّايِ، مَنَسُوبٌ إِلَى قَرْيَةٍ مِنْ قُرَى طُوسٍ، يُقَالُ: لَهَا غَزَالَةٌ».

العَيْدُ^(١)؛ بَلْ قَضِيَّةٌ كَلَامٌ هَؤُلَاءِ: أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يُؤَوَّلَ أَوَّلًا؛ كَمَا سَيَتَّضِحُ^(٢) لَكَ مِنْ كَلَامِهِمُ الَّذِي أَذْكَرُهُ عَنْهُمْ.

● فَإِنْ قُلْتَ^(٣): قَدْ خَالَفَ ذَلِكَ النَّوَوِيُّ نَفْسَهُ فِي «الْأَذْكَارِ»^(٤)؛ فَقَالَ: «يَحْرُمُ تَحْرِيمًا غَلِيظًا».

◆ قُلْتُ: لَا مُخَالَفَةَ؛ فَإِنَّ إِطْلَاقَ التَّحْرِيمِ فِي لَفْظٍ لَا يَفْتَضِي أَنَّهُ لَا يَكُونُ كُفْرًا فِي بَعْضِ حَالَاتِهِ؛ فِعْبَارَةُ «الْأَذْكَارِ» لَا تُتَأَفَى عِبَارَةُ «الرَّوَضَةِ» وَغَيْرَهَا عَلَى أَنَّ الْكُفْرَ مُحَرَّمٌ^(٥) تَحْرِيمًا غَلِيظًا؛ فَتَكُونُ عِبَارَةُ «الْأَذْكَارِ» شَامِلَةً لِلْكَفْرِ - أَيْضًا -.

(١) هو مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ وَهْبٍ بْنِ مُطِيعِ بْنِ أَبِي الطَّاعَةِ الْقَشِيرِيِّ، أَبُو الْفَتْحِ تَقِيُّ الدِّينِ الْمَنْفِلُوطِيُّ الْمَصْرِيُّ ابْنُ دَقِيقِ الْعَيْدِ، الشَّافِعِيُّ الْمَالِكِيُّ، تَفَقَّهَ عَلَى وَالِدِهِ بِقُوصٍ، وَكَانَ وَالِدُهُ مَالِكِيَّ الْمَذْهَبِ، ثُمَّ تَفَقَّهَ عَلَى الشَّيْخِ عَزِ الدِّينِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ؛ فَحَقَّقَ الْمَذْهَبَيْنِ، وَصَنَّفَ التَّصَانِيفَ الْمَشْهُورَةَ، مِنْهَا «الإِلَامُ» فِي الْحَدِيثِ، وَشَرَحَهُ وَسَمَّاهُ «الإِمَامُ». وَلَهُ «الْاِقْتِرَاحُ» فِي أَصُولِ الدِّينِ وَعِلْمِ الْحَدِيثِ، وَ«شَرْحُ مُخْتَصَرِ ابْنِ الْحَاجِبِ» فِي فِقْهِ الْمَالِكِيَّةِ، وَلَمْ يَكْمُلْهُ. وَشَرَحَ «عَمْدَةَ الْأَحْكَامِ» لِلْحَافِظِ عَبْدِ الْغَنِيِّ، وَلَهُ غَيْرُ ذَلِكَ، تُوفِّيَ فِي حَادِي عَشَرَ صَفَرَ، سَنَةِ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِمِائَةٍ. «طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ» لِلْسُّبْكِيِّ (٢٠٧/٩)، وَ«طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ» لِابْنِ قَاضِي شَهْبَةَ (٢٢٩/٢)، وَ«شَذَرَاتُ الذَّهَبِ فِي أَخْبَارِ مَنْ ذَهَبَ» لِابْنِ الْعِمَادِ (١١/٨).

(٢) فِي (هـ): (وَسَيَتَّضِحُ) بَدَلًا مِنْ (كَمَا سَيَتَّضِحُ).

(٣) فِي (س): قَالَ، وَالْمُثَبَّتُ مِنْ: (ز)، وَ(هـ)، وَ(م).

(٤) «الْأَذْكَارُ» (ص: ٥٦٨) ط ابْنِ حَزْمٍ، وَنَصُّ عِبَارَتِهِ: «يَحْرُمُ عَلَيْهِ تَحْرِيمًا مُغْلَظًا أَنْ يَقُولَ لِمُسْلِمٍ: يَا كَافِرُ!».

(٥) فِي (ز): يَحْرُمُ.

وَنُكْتَةُ التَّغْيِيرِ بِالتَّحْرِيمِ الْغَلِيظِ؛ فَصَدُّ الشُّمُولِ لِلْحَالَةِ الَّتِي يَكُونُ فِيهَا كُفْرًا وَغَيْرَهَا، وَإِذَا تَأَمَّلْتَ هَذَا التَّقْرِيرَ^(١)؛ ظَهَرَ^(٢) لَكَ حُسْنُ مَا فَعَلْتَهُ فِي الْجَوَابِ الْمَذْكُورِ مِنْ قَوْلِي: فَيُعَزَّرُ إِلَى آخِرِهِ؛ حَيْثُ فَرَعْتُ عَلَى التَّحْرِيمِ، وَلَمْ أُفَرِّغْ عَلَى الْكُفْرِ؛ لِأَنَّ التَّحْرِيمَ هُوَ الْأَمْرُ الْمَحَقَّقُ، وَأَمَّا الْكُفْرُ؛ فَقَدْ يَوْجَدُ عِنْدَ عَدَمِ التَّأْوِيلِ، وَقَدْ لَا [يَوْجَدُ]^(٣)، وَلَمْ نَعْلَمْ أَنْ قَائِلَ ذَلِكَ لَمْ يُؤَوَّلْ؛ فَتَعَيَّنَ التَّفْرِيعُ عَلَى الْأَمْرِ الْمَحَقَّقِ، وَطَرَحَ الْأَمْرَ الْمَشْكُوكَ فِيهِ، وَبِهَذَا انْدَفَعَ الِاعْتِرَاضُ السَّابِقُ، وَهُوَ كَيْفَ يُفَرِّغُ التَّغْيِيرُ عَلَى الْحُكْمِ^(٤) بِالْكَفْرِ؟ وَسَيَأْتِي لَذَلِكَ مَزِيدٌ.

● فَإِنْ قُلْتَ: يُوَيِّدُ مَا فِي «الْأَذْكَارِ»؛ قَوْلُ ابْنِ الْمُنْذِرِ^(٥) فِي «الْإِشْرَافِ»^(٦)
- فِي بَابِ الْقَذْفِ - : «وَأَجْمَعَ كُلُّ مَنْ أَحْفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ

(١) (س): [٢ / أ].

(٢) (ز): يظهر.

(٣) زيادة من (ز)، و(م).

(٤) (ز): الحاكم.

(٥) هُوَ الْإِمَامُ الْحَافِظُ الْعَلَامَةُ، شَيْخُ الْإِسْلَامِ، أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُنْذِرِ النَّيْسَابُورِيِّ الْفَقِيه، نَزِيلُ مَكَّةَ، وَصَاحِبُ التَّصَانِيفِ كَ«الْإِشْرَافِ» فِي اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ، وَكِتَابِ «الْإِجْمَاعِ»، وَكِتَابِ «الْمَبْسُوطِ»، وَغَيْرِ ذَلِكَ. وَلِابْنِ الْمُنْذِرِ «تَفْسِيرٌ» كَبِيرٌ فِي بَضْعَةِ عَشَرَ مُجَلَّدًا، يَقْضِي لَهُ بِالْإِمَامَةِ فِي عِلْمِ التَّأْوِيلِ - أَيْضًا -؛ قَالَ الذَّهَبِيُّ فِي «تَارِيخِهِ»: «قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ الشَّيرَازِيُّ: تُوفِّي سَنَةَ تِسْعٍ أَوْ عَشْرِ. وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ؛ فَإِنَّ ابْنَ عَمَّارٍ لَفِيهِ سَنَةُ سِتِّ عَشْرَةَ، وَوَجَدْتُ ابْنَ الْقَطَّانِ نَقَلَ وَفَاتَهُ فِي هَذِهِ السَّنَةِ؛ فَلْيَعْتَمَدْ». «تَارِيخُ الْإِسْلَامِ» (٧/ ٣٤٤)، و«سِيرُ النُّبَلَاءِ» (١١/ ٣٠٠).

(٦) (س): الإسراف، وفي (ز): الإشراف، والمثبت من (هـ)، و(م)، وهو الصواب.

الرَّجُلَ إِذَا قَالَ لِرَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ: يَا يَهُودِيَّ، يَا نَصْرَانِيَّ؛ أَنَّ^(١) عَلَيْهِ التَّعْزِيرَ، وَلَا حَدَّ عَلَيْهِ»، ثُمَّ قَالَ: «وَيُشْبِهُ ذَلِكَ مَذْهَبَ الشَّافِعِيِّ^(٢)».

● قُلْتُ: قَدْ عَلِمْتَ مَا تَقَرَّرَ فِي عِبَارَةِ «الْأَذْكَارِ» أَنَّ عِبَارَتَهُ - كَهَذِهِ الْعِبَارَةِ - مُطْلَقَةٌ، وَعِبَارَةُ الشَّيْخَيْنِ^(٣) - وَغَيْرِهِمَا - السَّابِقَةُ عَنِ الْمَتَوَلَّى - مُفَصَّلَةٌ، وَالْمُطْلَقُ لَا يُنَافِي الْمَفْصَلَ، ثُمَّ رَأَيْتُ الْأَذْرَعِيَّ ذَكَرَ مَا هُوَ صَرِيحٌ فِي ذَلِكَ؛ حَيْثُ قَالَ - عَقِبَ كَلَامِ ابْنِ الْمُنْذِرِ -: «وَقِيَاسُ مَا تَقَدَّمَ - أَي: عَنِ الْمَتَوَلَّى - أَنَّهُ إِذَا قَالَهُ^(٤) بَلَا تَأْوِيلٍ: أَنَّهُ يَكْفُرُ؛ لَأَنَّهُ جَعَلَ الْإِسْلَامَ يَهُودِيَّةً أَوْ نَصْرَانِيَّةً؛ فَتَأَمَّلْهُ». انتهى.

(١) سقطت من (ز).

(٢) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ شَافِعٍ بْنِ السَّائِبِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ عَبْدِ يَزِيدَ ابْنِ هِشَامٍ بْنِ الْمُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ بْنِ قُصَيٍّ بْنِ كِلَابٍ بْنِ مُرَّةَ بْنِ كَعْبٍ بْنِ لُؤَيٍّ بْنِ غَالِبٍ، الْإِمَامُ، عَالِمُ الْعَصْرِ، نَاصِرُ الْحَدِيثِ، فَقِيهُ الْمِلَّةِ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْقُرَشِيُّ، ثُمَّ الْمُطَّلِبِيُّ، الشَّافِعِيُّ، الْمَكِّيُّ، الْغَزِّيُّ الْمَوْلِدُ، نَسِبُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَابْنِ عَمِّهِ، فَالْمُطَّلِبُ هُوَ أَخُو هَاشِمٍ وَالِدِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ.

صَنَّفَ التَّصَانِيفَ، وَدَوَّنَ الْعِلْمَ، وَرَدَّ عَلَى الْأَئِمَّةِ مُتَّبِعًا الْأَثَرَ، وَصَنَّفَ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ وَفُرُوعِهِ، وَبَعْدَ صِنْتِهِ، وَتَكَاثَرَ عَلَيْهِ الطَّلَبَةُ.

فَرَحِمَ اللَّهُ الشَّافِعِيَّ، وَأَيَّنَ مِثْلَ الشَّافِعِيِّ - وَاللَّهِ - فِي صِدْقِهِ، وَشَرَفِهِ، وَنُبْلِهِ، وَسَعَةِ عِلْمِهِ، وَفَرْطِ ذَكَائِهِ، وَنَصْرِهِ لِلْحَقِّ، وَكَثْرَةِ مَنَاقِبِهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - . تُوَفِّي سَنَةَ أَرْبَعٍ وَمِائَتَيْنِ، وَلَهُ أَرْبَعٌ وَخَمْسُونَ سَنَةً. «تَارِيخُ الْإِسْلَامِ» (١٤٦/٥)، و«سِيرُ النَّبَلَاءِ» (٥/١٠)، و«طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ» لِأَبِي إِسْحَاقَ الشَّيرَازِيِّ (ص: ٧١).

(٣) قَالَ الْبَغَوِيُّ فِي «التَّهْذِيبِ فِي فِقْهِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ» (٥٧/١): «وَحَيْثُ قَالُوا: قَالَ الشَّيْخَانُ وَنَحْوُهُ، يَرِيدُونَ بِهِمَا: الرَّافِعِيَّ وَالتَّوَوِيَّ».

(٤) فِي (هـ): (قَالَ لَهُ) بَدَلًا مِنْ (قَالَ).

فَجَعَلَهُ مطلقًا، وجعلَ كلامَ الشَّيْخَيْنِ عَنِ المَتَوَلَّى مُفَصَّلًا، وَحَمَلَ هذا الإِطلاقَ على ذَلِكَ^(١) التَّفْصِيلَ؛ أَخْذًا بالقاعدةِ الأصولِيَّةِ الشَّهِيرَةِ^(٢).

● فَإِنْ قُلْتُ: عِبَارَةُ التَّوَوُّيِّ - عَفَا اللَّهُ عَنْهُ - فِي «شَرْحِ مُسْلِمٍ»^(٣) قد تُنافي ما تَقَرَّرَ، وَحَاصِلُهَا: أَنَّ هذا الحَدِيثَ مِمَّا عَدَّهُ العُلَمَاءُ مِنَ المَشْكَلَاتِ؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّ ظَاهِرَهُ غَيْرُ مُرَادٍ؛ فَإِنَّ مَذْهَبَ أَهْلِ الحَقِّ: أَنَّهُ لَا يُكْفَرُ المُسْلِمُ بِالمَعَاصِي^(٤)؛ كَالْقَتْلِ وَالزَّنا، وَكَذَا قَوْلُهُ لِأَخِيهِ: يَا كَافِرُ، مِنْ غَيْرِ اعتقادِ بُطلانِ دِينِ الإِسْلامِ.

(١) فِي (ز): هذا.

(٢) وَهِيَ: قَاعِدَةُ حَمْلِ المَطْلُوقِ عَلَى المَقْيَدِ.

(٣) (٢/٤٩ و ٥٠).

(٤) ● قَالَ التَّوَوُّيُّ فِي «شَرْحِ مُسْلِمٍ» (١/١٥٠): «وَاعْلَمْ أَنَّ مَذْهَبَ أَهْلِ الحَقِّ أَنَّهُ لَا يُكْفَرُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ القِبْلَةِ بِذَنْبٍ».

● وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ فِي «العَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ» «شَرْحُ ابْنِ أَبِي العَزِّ الحَنْفِيِّ» (ص: ٢٩٦): «وَلَا نُكْفَرُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ القِبْلَةِ بِذَنْبٍ، مَا لَمْ يَسْتَحِلَّهُ».

وَقَالَ البُخَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ» (١/١٥): «بَابُ: المَعَاصِي مِنْ أَمْرِ الجَاهِلِيَّةِ، وَلَا يُكْفَرُ صَاحِبُهَا بِارْتِكَابِهَا إِلَّا بِالشَّرْكِ، لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّكَ امْرُؤٌ فَيْكَ جَاهِلِيَّةٌ»، وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨].

وَقَالَ - بَعْدَهُ -: «بَابُ ﴿وَلَنْ طَافَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَقْتَلُوا فَاصْلَحُوا بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات: ٩]؛ فَسَمَّاهُمُ الْمُؤْمِنِينَ».

وَقَالَ - بَعْدَهُمَا -: «بَابُ: ظُلْمٌ دُونَ ظُلْمٍ».

وَسَيَأْتِي مَزِيدٌ مِنَ التَّقْوِيلِ الَّتِي تُقَرَّرُ هَذَا الْأَصْلَ بِإِذْنِ اللَّهِ.

[ثم حكى^(١) في تأويل الحديث وجوهاً^(٢)]:

أحدها: محمولٌ على المُستَحِلِّ، ومعنى (باءٌ بها أحدهما^(٣)): أي^(٤): بكلمة الكُفْرِ، وكذا (حار^(٥) عليه)؛ في رواية؛ أي: رجعت عليه كلمة الكُفْرِ؛ ف: (باء)، و(حار^(٦))، و(رجع) بمعنى.

الثاني: رجعت عليه نقيصته^(٧) لأخيه ومعصيته تكفيره [له]^(٨).

الثالث: أنه محمولٌ على الخَوارج^(٩)

(١) في نسخة الخميس: ذكر بدلاً من حكى.

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من (ه).

(٣) سقطت من (ه).

(٤) سقطت من (ز).

(٥) في (ز): جار.

(٦) في (ز): جار.

(٧) في (ز): تفصيلته (كذا رسمت).

(٨) زيادة من (ه).

(٩) ويسمّون بالحرورية؛ نسبةً لموضع قُرب الكوفة. يُقال له: حروراء؛ قال الحافظ في

«الفتح» (٤٢٢/١): «بلدة على ميلين من الكوفة».

ثم قال: «ويقال لمن يعتق مذهب الخوارج: حروري؛ لأن أول فرقة منهم خرجوا على علي بالبلدة المذكورة؛ فاشتبهوا بالنسبة إليها، وهم فرق كثيرة».

وقال (٤٥٢/٨): «الحرورية بفتح المهملة وضم الراء؛ نسبة إلى حروراء، وهي القرية التي كان ابتداء خروج الخوارج على علي منها».

وقال (٢٨٣/١٢): «أما الخوارج؛ فهم جمع خارجة؛ أي: طائفة، وهم قوم مبتدعون، سمو بذلك؛ لخروجهم عن الدين وخروجهم على خيار المسلمين، وأصل بدعتهم - فيما حكاه الرافعي في الشرح الكبير - أنهم خرجوا على =

المُكْفَرِينَ لِلْمُؤْمِنِينَ^(١)،

= عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ حَيْثُ اعْتَقَدُوا أَنَّهُ يَعْرِفُ قَتْلَ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَيَقْدِرُ عَلَيْهِمْ، وَلَا يَقْتَصُّ مِنْهُمْ لِرِضَاهُ بِقَتْلِهِ أَوْ مُوَاطَأَتِهِ إِيَّاهُمْ؛ كَذَا قَالَ، وَهُوَ خِلَافُ مَا أَطْبَقَ عَلَيْهِ أَهْلُ الْأَخْبَارِ؛ فَإِنَّهُ لَا نِزَاعَ عِنْدَهُمْ أَنَّ الْخَوَارِجَ لَمْ يَطْلُبُوا بِدَمِ عُثْمَانَ؛ بَلْ كَانُوا يُنْكِرُونَ عَلَيْهِ أَشْيَاءَ، وَيَتَبَرَّءُونَ مِنْهُ.

وقال (٥٤٢/١): «إِنَّ الْخَوَارِجَ إِنَّمَا خَرَجُوا عَلَى عَلِيٍّ بَعْدَ قَتْلِ عَمَارٍ بِلاَ خِلَافٍ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِذَلِكَ؛ فَإِنَّ ابْتِدَاءَ أَمْرِ الْخَوَارِجِ كَانَ عَقِبَ التَّحْكِيمِ، وَكَانَ التَّحْكِيمُ عَقِبَ انْتِهَاءِ الْقِتَالِ بِصِفِّينَ، وَكَانَ قَتْلُ عَمَارٍ قَبْلَ ذَلِكَ قَطْعًا».

● وقضية (التحكيم) كانت عَقِبَ لَيْلَةِ صِفِّينَ؛ قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (١٢٣/١١): «وَالْمُرَادُ بِلَيْلَةِ صِفِّينَ الْحَرْبُ الَّتِي كَانَتْ بَيْنَ عَلِيٍّ وَمُعَاوِيَةَ بِصِفِّينَ، وَهِيَ بَلَدٌ مَعْرُوفٌ بَيْنَ الْعِرَاقِ وَالشَّامِ، وَأَقَامَ الْفَرِيقَانِ بِهَا عِدَّةَ أَشْهُرٍ، وَكَانَتْ بَيْنَهُمْ وَقَعَاتٌ كَثِيرَةٌ؛ لَكِنْ لَمْ يَقَاتِلُوا فِي اللَّيْلِ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً، وَهِيَ لَيْلَةُ الْهَرِيرِ بِوَرْنٍ عَظِيمٍ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِكَثْرَةِ مَا كَانَ الْفُرْسَانُ يَهْرُونَ فِيهَا، وَقُتِلَ بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ تِلْكَ اللَّيْلَةَ عِدَّةُ آلَافٍ، وَأَصْبَحُوا وَقَدْ أَشْرَفَ عَلِيٌّ وَأَصْحَابُهُ عَلَى النَّصْرِ؛ فَرَفَعَ مُعَاوِيَةُ وَأَصْحَابُهُ الْمَصَاحِفَ؛ فَكَانَ مَا كَانَ مِنَ الْإِتِّفَاقِ عَلَى التَّحْكِيمِ وَانْصِرَافِ كُلِّ مِنْهُمْ إِلَى بِلَادِهِ. . . وَكَانَتْ صِفِّينَ سَنَةَ سَبْعٍ وَثَلَاثِينَ، وَخَرَجَ الْخَوَارِجُ عَلَى عَلِيٍّ عَقِبَ التَّحْكِيمِ فِي أَوَّلِ سَنَةِ ثَمَانٍ وَثَلَاثِينَ، وَقَتَلَهُمُ بِالنَّهْرَوَانِ، وَكُلُّ ذَلِكَ مَشْهُورٌ مَبْسُوطٌ فِي تَارِيخِ الطَّبَرِيِّ وَغَيْرِهِ».

(١) قَالَ ابْنُ أَبِي الْعِزِّ فِي «شَرْحِ الطَّحَاوِيَّةِ» (ص: ٢٩٨): «فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ: يَكْفُرُ الْمُسْلِمُ بِكُلِّ ذَنْبٍ، أَوْ بِكُلِّ ذَنْبٍ كَبِيرٍ، وَكَذَلِكَ الْمُعْتَزِلَةُ الَّذِينَ يَقُولُونَ: يَحْبُطُ إِيمَانُهُ كُلُّهُ بِالْكَبِيرَةِ، فَلَا يَبْقَى مَعَهُ شَيْءٌ مِنَ الْإِيمَانِ. لَكِنَّ الْخَوَارِجَ يَقُولُونَ: يَخْرُجُ مِنَ الْإِيمَانِ وَيَدْخُلُ فِي الْكُفْرِ! وَالْمُعْتَزِلَةُ يَقُولُونَ: يَخْرُجُ مِنَ الْإِيمَانِ وَلَا يَدْخُلُ فِي الْكُفْرِ! وَهَذِهِ الْمَنْزِلَةُ بَيْنَ الْمَنْزِلَتَيْنِ!! وَبِقَوْلِهِمْ بِخُرُوجِهِ مِنَ الْإِيمَانِ أَوْجَبُوا لَهُ الْخُلُودَ فِي النَّارِ! وَطَوَائِفُ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ وَالْفَقْهِ وَالْحَدِيثِ لَا يَقُولُونَ ذَلِكَ فِي الْأَعْمَالِ، لَكِنْ فِي الْإِعْتِقَادَاتِ الْبِدْعِيَّةِ، وَإِنْ كَانَ صَاحِبُهَا مُتَأَوَّلًا، فَيَقُولُونَ: يَكْفُرُ كُلُّ مَنْ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ، لَا يَفْرُقُونَ بَيْنَ الْمُجْتَهِدِ الْمُخْطِئِ وَغَيْرِهِ، أَوْ يَقُولُونَ: يَكْفُرُ كُلُّ مُتَّبِعٍ، =

= وَهَؤُلَاءِ يَدْخُلُ عَلَيْهِمْ فِي هَذَا الْإِثْبَاتِ الْعَامُّ أُمُورٌ عَظِيمَةٌ؛ فَإِنَّ النُّصُوصَ الْمُتَوَاتِرَةَ قَدْ دَلَّتْ عَلَى أَنَّهُ يُخْرَجُ مِنَ النَّارِ مَنْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ إِيْمَانٍ، وَنُصُوصُ الْوَعْدِ الَّتِي يَحْتَجُّ بِهَا هَؤُلَاءِ تُعَارِضُ نُصُوصَ الْوَعِيدِ الَّتِي يَحْتَجُّ بِهَا أَوْلَئِكَ، وَالْكَلَامُ فِي الْوَعِيدِ مَبْسُوطٌ فِي مَوْضِعِهِ. وَسَيَأْتِي بَعْضُهُ عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى قَوْلِ الشَّيْخِ: «وَأَهْلُ الْكِبَائِرِ فِي النَّارِ لَا يُخَلَّدُونَ، إِذَا مَاتُوا وَهُمْ مُوَحَّدُونَ».

● وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٢٧٩/٣): «وَالْخَوَارِجُ هُمْ أَوَّلُ مَنْ كَفَرَ الْمُسْلِمِينَ، يُكْفَرُونَ بِالدُّنُوبِ، وَيُكْفَرُونَ مَنْ خَالَفَهُمْ فِي بِدْعَتِهِمْ، وَيَسْتَحِلُّونَ دَمَهُ وَمَالَهُ. وَهَذِهِ حَالُ أَهْلِ الْبِدْعِ يَتَّبِعُونَ بِدْعَهُ وَيُكْفَرُونَ مَنْ خَالَفَهُمْ فِيهَا! وَأَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ يَتَّبِعُونَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ؛ فَيَتَّبِعُونَ الْحَقَّ وَيَرْحَمُونَ الْخَلْقَ».

● وقال (١٥٣/٤): «وَكَذَلِكَ الْخَوَارِجُ قَدْ كَفَرُوا عُثْمَانَ وَعَلِيًّا وَجُمْهُورَ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ؛ فَكَيْفَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ عَلَى مَذْهَبِ السَّلَفِ؟».

● وقال (٣٥/١٣): «وَجُمْهُورُ الْخَوَارِجِ يُكْفَرُونَ عُثْمَانَ وَعَلِيًّا وَمَنْ تَوَلَّاهُمَا».

● وقال (٧٣/١٩): «الْفَرْقُ الثَّانِي فِي الْخَوَارِجِ وَأَهْلِ الْبِدْعِ: أَنََّّهُمْ يُكْفَرُونَ بِالدُّنُوبِ وَالسَّيِّئَاتِ. وَيَتَرَتَّبُ عَلَى تَكْفِيرِهِمْ بِالدُّنُوبِ اسْتِحْلَالُ دِمَائِ الْمُسْلِمِينَ وَأَمْوَالِهِمْ، وَأَنَّ دَارَ الْإِسْلَامِ دَارُ حَرْبٍ وَدَارُهُمْ هِيَ دَارُ الْإِيْمَانِ. وَكَذَلِكَ يَقُولُ جُمْهُورُ الرَّافِضَةِ، وَجُمْهُورُ الْمُعْتَرِلَةِ، وَالْجَهْمِيَّةِ، وَطَائِفَةٌ مِنْ غُلَاةِ الْمُتَنَسِّبَةِ إِلَى أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ وَمُتَكَلِّمِيهِمْ».

● وقال (١٥١/١٩): «وَهَذَا قَوْلُ جُمْهُورِ الْمُعْتَرِلَةِ وَالْخَوَارِجِ، وَلَكِنْ الْخَوَارِجُ يُكْفَرُونَ بِالدُّنُوبِ الْكَبِيرِ - أَوِ الصَّغِيرِ عِنْدَ بَعْضِهِمْ - . وَأَمَّا الْمُعْتَرِلَةُ؛ فَيَقُولُونَ: هُوَ فِي مَنْزِلَةٍ بَيْنَ مَنْزِلَتَيْنِ لَا مُؤْمِنٌ وَلَا كَافِرٌ».

● وقال (١٠٠/٣٥): «وَأِنَّمَا أَصْلُ هَذَا مِنَ الْخَوَارِجِ وَالرَّوَافِضِ الَّذِينَ يُكْفَرُونَ (أَيُّمَةً) الْمُسْلِمِينَ؛ لِمَا يَعْتَقِدُونَ أَنَّهُمْ أَخْطَأُوا فِيهِ مِنَ الدِّينِ».

وَقَدْ اتَّفَقَ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ عَلَى أَنَّ عُلَمَاءَ الْمُسْلِمِينَ لَا يَجُوزُ تَكْفِيرُهُمْ بِمَجَرَّدِ =

وهَذَا نَقَلَهُ الْقَاضِي عِيَاضُ^(١)

= الْخَطَأُ الْمَحْضُ؛ بَلْ كُلُّ أَحَدٍ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ وَيُتْرَكُ إِلَّا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَلَيْسَ كُلُّ مَنْ يُتْرَكُ بَعْضُ كَلَامِهِ لِيُخْطَأَ أَخْطَاهُ يُكْفَرُ وَلَا يُفْسَقُ؛ بَلْ وَلَا يَأْتُمُ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ فِي دُعَاءِ الْمُؤْمِنِينَ: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾، وَفِي «الصَّحِيحِ» عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: (قَدْ فَعَلْتُ). اهـ.

(١) هو القاضي أَبُو الْفَضْلِ عِيَاضُ بْنُ مُوسَى بْنِ عِيَاضِ بْنِ عَمْرِو بْنِ مُوسَى بْنِ عِيَاضِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى بْنِ عِيَاضِ الْيَحْصَبِيِّ الْأَنْدَلُسِيِّ، ثُمَّ السَّبْتِيِّ، الْمَالِكِيُّ، أَصْلُهُ مِنَ الْأَنْدَلُسِ، ثُمَّ انْتَقَلَ أَحَدَ أَجْدَادِهِ مِنَ الْأَنْدَلُسِ إِلَى فَاسَ، ثُمَّ سَكَنَ سَبْتَةَ، وَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ بِسَبْتَةَ فِي عَصْرِ أَكْثَرِ تَوَالِفِ مَنْ تَوَالَفِيهِ، لَهُ كِتَابُ «الشِّفَا فِي شَرَفِ الْمُصْطَفَى» مُجَلَّدٌ، وَكِتَابُ «تَرْتِيبِ الْمَدَارِكِ وَتَقْرِيبِ الْمَسَالِكِ فِي ذِكْرِ فُقَهَاءِ مَذْهَبِ مَالِكٍ» فِي مَجَلَّدَاتٍ، وَكِتَابُ «الْعَقِيدَةِ»، وَكِتَابُ «شرح حَدِيثِ أُمِّ زَرْعٍ»، وَكِتَابُ «جامع التَّارِيخِ» الَّذِي أَرَبَى عَلَى جَمِيعِ الْمُؤَلَّفَاتِ، جَمَعَ فِيهِ أَخْبَارَ مُلُوكِ الْأَنْدَلُسِ وَالْمَغْرِبِ، وَاسْتَوْعَبَ فِيهِ أَخْبَارَ سَبْتَةَ وَعُلَمَاءَهَا، وَلَهُ كِتَابُ «مَشَارِقِ الْأَنْوَارِ فِي اقْتِفَاءِ صَحِيحِ الْأَثَارِ: «الْمَوْطَأُ» وَ«الصَّحِيحَيْنِ»، وَمِنْ تَصَانِيفِهِ: كِتَابُ «الإِكْمَالِ فِي شرحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» كَمَّلَ بِهِ كِتَابَ «المُعَلِّمِ» لِلْمَازَرِيِّ، وَكِتَابُ «مَشَارِقِ الْأَنْوَارِ» فِي تَفْسِيرِ غَرِيبِ الْحَدِيثِ، وَكِتَابُ «التَّنْبِيهَاتِ» فِيهِ فَوَائِدُ وَغَرَائِبُ، وَكُلُّ تَوَالِيفِهِ بَدِيعَةٌ. قَالَ الْقَاضِي ابْنُ خَلَّكَانَ: شَيْوُخُ الْقَاضِي يُقَارِبُونَ الْمِائَةَ، تُوفِّيَ فِي سَنَةِ أَرْبَعٍ وَأَرْبَعِينَ وَخَمْسٍ مِائَةٍ فِي رَمَضَانَ، وَقِيلَ: فِي جُمَادَى الْآخِرَةِ مِنْهَا بِمَرَاكُشَ، وَمَاتَ ابْنُهُ فِي سَنَةِ خَمْسٍ وَسَبْعِينَ وَخَمْسٍ مِائَةٍ.

قَالَ ابْنُ بَشْكُوَال: تُوفِّيَ الْقَاضِي مُعَرَّبًا عَنْ وَطَنِهِ فِي وَسْطِ، سَنَةِ أَرْبَعٍ. «تاريخ الإسلام» (١١/٨٦٠)، و«سير النبلاء» (٢٠/٢١٢).

♦ تَمَّةٌ؛ قَالَ الذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (٢٠/٢١٦): «قُلْتُ: تَوَالِيفُهُ نَفِيسَةٌ، وَأَجَلُهَا وَأَشْرَفُهَا كِتَابُ «الشِّفَا» لَوْلَا مَا قَدْ حَشَاهُ بِالْأَحَادِيثِ الْمَفْتَعَلَةِ، عَمَلُ إِمَامٍ، لَا نَقْدَ لَهُ فِي فَنِ الْحَدِيثِ وَلَا ذَوْقٍ، وَاللَّهُ يُثِيبُهُ عَلَى حَسَنِ قَصْدِهِ، وَيَنْفَعُ بِ«شِفَائِهِ»، وَقَدْ فَعَلَ، وَكَذَا فِيهِ مِنَ التَّأْوِيلَاتِ الْبَعِيدَةِ أَلْوَانٌ، وَنَبِيتَانَا - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَامُهُ - غَنِيٌّ =

عَنْ مَالِكٍ^(١)، وَهُوَ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ الْمَذْهَبَ الصَّحِيحَ الْمُخْتَارَ الَّذِي قَالَهُ الْأَكْثَرُونَ وَالْمُحَقِّقُونَ: أَنَّ الْخَوَارِجَ لَا يُكْفَرُونَ كَسَائِرِ أَهْلِ الْبِدْعِ^(٢).

الرَّابِعُ: مَعْنَاهُ أَنَّهُ يُؤُولُ إِلَى الْكُفْرِ؛ فَإِنَّ الْمَعَاصِي - كَمَا قَالُوا - بَرِيدُ^(٣)

= بِمَدْحَةِ التَّنْزِيلِ عَنِ الْأَحَادِيثِ، وَبِمَا تَوَاتَرَ مِنَ الْأَخْبَارِ عَنِ الْآحَادِ، وَبِالْآحَادِ النَّظِيفَةِ الْأَسَانِيدِ عَنِ الْوَاهِيَّاتِ؛ فَلِمَاذَا يَا قَوْمُ تَتَشَبَّعُ بِالْمَوْضُوعَاتِ؟ فَيَتَطَرَّقُ إِلَيْنَا مَقَالُ دَوِي الْغُلِّ وَالْحَسَدِ، وَلَكِنْ مَنْ لَا يَعْلَمُ مَعْدُورَ، فَعَلَيْكَ يَا أَخِي بِكِتَابِ «دَلَائِلِ الثُّبُوتِ» لِلْبَيْهَقِيِّ؛ فَإِنَّهُ شَفَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ وَهَدًى وَنُورٌ.

(١) هُوَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ، إِمَامُ دَارِ الْهِجْرَةِ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ بْنِ أَبِي عَامِرٍ ابْنِ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ بْنِ غَيْمَانَ بْنِ حُثَيْلِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، وَهُوَ دُوْ أَوْصَحَ بَنُ عَوْفِ بْنِ مَالِكِ بْنِ زَيْدِ بْنِ شَدَادِ بْنِ زُرْعَةَ، وَهُوَ جَمِيرُ الْأَصْغَرِ الْجَمِيرِيُّ، ثُمَّ الْأَصْبَحِيُّ، الْمَدَنِيُّ، حَلِيفُ بَنِي تَيْمٍ مِنْ قُرَيْشٍ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: إِذَا ذَكَرَ الْعُلَمَاءُ فَمَالِكُ النَّجْمِ، وَقَالَ: لَوْلَا مَالِكُ، وَابْنُ عُيَيْنَةَ لَذَهَبَ عِلْمُ الْحِجَازِ، وَمَا فِي الْأَرْضِ كِتَابٌ فِي الْعِلْمِ أَكْثَرَ صَوَابًا مِنْ «الْمَوْطَأِ». - وَهَذَا قَالَهُ قَبْلَ الْبُخَارِيِّ - . «تَارِيخُ الْإِسْلَامِ» (٧١٩/٤)، و«سِيرُ النَّبَلَاءِ» (٤٨/٨).

(٢) جُمُهورُ أَهْلِ السُّنَّةِ عَلَى عَدَمِ تَكْفِيرِ الْخَوَارِجِ - مَعَ تَفْسِيفِهِمْ وَتَضْلِيلِهِمْ؛ بَلْ وَوُجُوبِ قِتَالِهِمْ -؛ قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي «مَنْهَاجِ السُّنَّةِ» (٢٤١/٥): «وَأَصْحَابُ الرَّسُولِ ﷺ عَلَيَّ بَنُ أَبِي طَالِبٍ وَغَيْرُهُ لَمْ يُكْفَرُوا الْخَوَارِجَ الَّذِينَ قَاتَلُوهُمْ؛ بَلْ أَوَّلُ مَا خَرَجُوا عَلَيْهِ وَتَحَيَّرُوا بِحُرُورَاءَ، وَخَرَجُوا عَنِ الطَّاعَةِ وَالْجَمَاعَةِ، قَالَ لَهُمْ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنَّ لَكُمْ عَلَيْنَا أَنْ لَا نَمْنَعَكُمْ مَسَاجِدَنَا، وَلَا حَقَّكُمْ مِنَ الْفَيْءِ. ثُمَّ أَرْسَلَ إِلَيْهِمْ ابْنُ عَبَّاسٍ؛ فَنَاطَرَهُمْ فَرَجَعَ نَحْوُ نِصْفِهِمْ، ثُمَّ قَاتَلَ الْبَاقِيَّ وَغَلَبَهُمْ، وَمَعَ هَذَا لَمْ يَسِبْ لَهُمْ دُرِّيَّةٌ، وَلَا غَنَمَ لَهُمْ مَالًا، وَلَا سَارَ فِيهِمْ سِيرَةُ الصَّحَابَةِ فِي الْمُرْتَدِّينَ؛ كَمَا سَلِمَتِ الْكَذَابِ وَأَمْثَالِهِ؛ بَلْ كَانَتْ سِيرَةُ عَلِيٍّ وَالصَّحَابَةِ فِي الْخَوَارِجِ مُخَالَفَةً لِسِيرَةِ الصَّحَابَةِ فِي أَهْلِ الرَّدَّةِ، وَلَمْ يُنْكَرْ أَحَدٌ عَلَى عَلِيٍّ ذَلِكَ، فَعُلِمَ اتِّفَاقُ الصَّحَابَةِ عَلَى أَنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا مُرْتَدِّينَ عَنْ دِينِ الْإِسْلَامِ».

(٣) فِي (م) كُتِبَ فِي حَاشِيَتِهَا: بِمَعْنَى: دَلِيلٌ.

الْكُفْرَ، وَيَخَافُ عَلَى الْمُكْثِرِ مِنْهَا أَنْ يَكُونَ عَاقِبَةُ شُؤْمِهَا^(١) الْمَصِيرَ إِلَى الْكُفْرِ، وَيُؤَيِّدُهُ رِوَايَةُ أَبِي عَوَانَةَ^(٢) فِي «مُسْتَخْرَجِهِ»^(٣) عَلَى مُسْلِمٍ^(٤): «إِنْ كَانَ كَمَا قَالَ وَإِلَّا؛ فَقَدْ بَاءَ بِالْكُفْرِ»، وَفِي رِوَايَةٍ^(٥): «إِذَا قَالَ لِأَخِيهِ يَا

(١) في (ز): يكون عاقبته شؤمها بدلاً من: تكون عاقبة شؤمها.

(٢) قال الحافظ ابن كثير في «البداية والنهاية» (١٨٠/١١): «وَأَبُو عَوَانَةَ يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ ابْنِ إِبْرَاهِيمَ الْإِسْفَرَائِينِيُّ، صَاحِبُ «الصَّحِيحِ الْمُسْتَخْرَجِ عَلَى مُسْلِمٍ»، وَقَدْ كَانَ مِنَ الْحُفَاطِ الْمُكْثِرِينَ، وَالْأَيَّامَةِ الْمَشْهُورِينَ». و«إِسْفَرَائِينُ» قَرْيَةٌ فَوْقَ نَيْسَابُورَ ثَلَاثِينَ فَرَسَخًا. «الْعِلُّ وَمَعْرِفَةُ الرِّجَالِ» لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ (ص: ٣٨).

تُوفِّي سَنَةً سِتِّ عَشْرَةَ وَثَلَاثِينَ. «تَارِيخُ دِمَشْقَ» (١٤٥ / ٧٤)، و«تَارِيخُ الْإِسْلَامِ» (٢٣ / ٥٢٦).

(٣) (س): [٢ / ب].

(٤) (برقم: ٥١) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ، مِنْ طَرِيقٍ: فَضِيلُ بْنُ غَزْوَانَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا.

وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٧٤٥)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «الْمَشْكِلِ» (٨٦١) مِنْ طَرِيقٍ: فَضِيلُ بْنُ غَزْوَانَ بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٥٢٦٠) مِنْ طَرِيقٍ: فَضِيلُ بْنُ غَزْوَانَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا رَجُلٍ كَفَرَ رَجُلًا فَأَحَدُهُمَا كَافِرٌ».

وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «السُّنَنِ» (٤٦٨٧) مِنْ طَرِيقٍ: فَضِيلُ بْنُ غَزْوَانَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا رَجُلٍ مُسْلِمٍ أَكْفَرَ رَجُلًا مُسْلِمًا: فَإِنْ كَانَ كَافِرًا، وَإِلَّا كَانَ هُوَ الْكَافِرُ».

وَتَوَبَّعَ فَضِيلُ بْنُ غَزْوَانَ مِنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ سَيَّاهٍ؛ كَمَا رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» (٢٢٥١) مِنْ طَرِيقٍ: يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ سَيَّاهٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ نَافِعٍ بِهِ.

(٥) «مُسْتَخْرَجُ» أَبِي عَوَانَةَ؛ برقم: (٥٣)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «الْمَشْكِلِ» (٨٥٥)، وَالطَّبْرَانِيُّ =

كَافِرٌ وَجَبَ الْكُفْرُ عَلَى أَحَدِهِمَا».

الخامس: معناه: فَقَدْ رَجَعَ عَلَيْهِ تَكْفِيرُهُ؛ فَلَيْسَ الرَّاجِعُ حَقِيقَةُ الْكُفْرِ؛ بَلِ التَّكْفِيرُ؛ لِكَوْنِهِ جَعَلَ أَخَاهُ الْمُؤْمِنَ كَافِرًا؛ فَكَأَنَّهُ كَفَرَ نَفْسَهُ؛ إِمَّا لِأَنَّهُ كَفَرَ مَنْ هُوَ مِثْلُهُ، وَإِمَّا لِأَنَّهُ كَفَرَ مَنْ لَا يُكْفَرُهُ إِلَّا كَافِرٌ يَعْتَقِدُ بُطْلَانَ دِينِ الْإِسْلَامِ. انتهى.

وَمُنَازَعَةُ السُّبُكِيِّ^(١) فِي بَعْضِهِ فِي «فَتَاوِيهِ»^(٢) مَبْنِيَّةٌ عَلَى رَأْيٍ انْتَحَلَهُ مَذْهَبًا، وَاعْتَرَفَ بِأَنَّهُ خَارِجٌ عَنْ قَوَاعِدِ [الإمام] الشَّافِعِيِّ^(٣)، وَهُوَ أَنَّ مَنْ كَفَرَ أَحَدًا مِنَ الْعَشْرَةِ الْمَشْهُودِ لَهُمْ بِالْجَنَّةِ كَفَرَ، وَإِنْ كَانَ مُؤَوَّلًا، وَقَدْ بَسَطْتُ الْكَلَامَ عَلَى ذَلِكَ فِي كِتَابِي «الصَّوَاعِقُ الْمَحْرِقَةُ فِي الرَّدِّ عَلَى الرَّوَافِضِ وَغَيْرِهِمْ»^(٤).

= فِي «الْأَوْسَطِ» (١١١) وَ(١٢٣٦)، وَابْنُ مَنَدَةَ فِي «فَوَائِدِهِ» (٥)، وَاللَّكَايُ فِي «شَرْحِ أَصُولِ الْاِعْتِقَادِ» (١٨٩٥)، وَأَبُو مُوسَى الْمَدِينِيُّ فِي «اللِّطَائِفِ» (٣٢٦) وَ(٤٥٠) مِنْ طَرِيقِ: عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ وَحَيَّوَةَ بْنِ شُرَيْحٍ - كِلَاهُمَا - عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَشَجِّ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا. وَسَنَدُهُ صَحِيحٌ.

(١) هُوَ عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ الْكَافِي بْنِ عَلِيٍّ بْنِ تَمَامٍ بْنِ يُونُسَ بْنِ مُوسَى بْنِ تَمَامٍ الْخَزْرَجِيُّ السُّبُكِيُّ الشَّافِعِيُّ، مَوْلَاهُ بِالْقَاهِرَةِ، صَاحِبُ «طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَةِ الْكُبْرَى». تُوْفِيَ بِالطَّاعُونَ فِي ذِي الْحِجَّةِ سَنَةِ إِحْدَى وَسَبْعِينَ وَسَبْعِمِائَةٍ، عَنْ أَرْبَعٍ وَأَرْبَعِينَ سَنَةً. «طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَةِ» لَابْنِ قَاضِي شَهْبَةَ (٣/١٠٦)، وَ«الدَّرَرُ الْكَامِنَةُ فِي أَعْيَانِ الْمَائَةِ الثَّامِنَةِ» لَابْنِ حَجَرٍ (٣/٢٣٢)، وَ«شَذَرَاتُ الذَّهَبِ» لَابْنِ الْعِمَادِ (٦٦/).

(٢) فِي (ز): (فِي بَعْضِ فِتَاوِيهِ) بِدَلَالَةٍ مِنْ (فِي بَعْضِهِ فِي فِتَاوِيهِ).

(٣) زِيَادَةٌ مِنْ (ه).

(٤) «الصَّوَاعِقُ الْمَحْرِقَةُ» (١/١٣٠).

● **قُلْتُ:** لا تُتَنَافِي^(١) عِبَارَتُهُ الْمَذْكُورَةُ مَا مَرَّ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: (مِنْ غَيْرِ اعْتِقَادِ بُطْلَانِ دِينِ الْإِسْلَامِ) هُوَ مِنَ التَّأْوِيلِ الَّذِي مَرَّ عَنِ الْمَتَوَلَّى أَنَّهُ إِذَا سَلَكَهُ لَا يَكْفُرُ.

نعم في الوجه الأول تقييد لما قاله المتولي بالمستحل؛ كَذَا قِيلَ.

● **وَأَقُولُ:** إِنْ أُريدَ أَنَّهُ تَقْيِيدٌ لِلْمَفْهُومِ: فَظَاهِرٌ، أَوْ لِلْمَنْطُوقِ: فَلَيْسَ كَذَلِكَ، **وَبَيَانُهُ:** إِذَا قَالَ^(٢): يَا كَافِرُ مُؤَوَّلًا بِكُفْرِ النِّعْمَةِ أَوْ نَحْوِهِ؛ كَانَ مَعَ ذَلِكَ حَرَامًا إِجْمَاعًا؛ أَخَذًا مِمَّا مَرَّ عَنِ ابْنِ الْمُنْذِرِ؛ فَإِنْ اعْتَقَدَ حِلَّهُ حِينَئِذٍ [ابْنَيْ]^(٣) الْقَوْلُ بِكُفْرِهِ عَلَى الْخِلَافِ الْآتِي فِي مُسْتَحِلِّ الْحَرَامِ الْمَجْمَعِ عَلَيْهِ؛ فَإِنْ قُلْنَا بِاشْتِرَاطِ أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ احْتِمَالُ أَنْ نَقُولَ^(٤) بِالْكَفْرِ هُنَا، وَنَدَّعِي أَنَّ حُرْمَةَ ذَلِكَ مَعْلُومَةٌ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ؛ لِأَنَّ أَحَدًا لَا يَجْهَلُ تَحْرِيمَ إِيْذَاءِ الْمُسْلِمِ؛ سَيِّمًا^(٥) بِهَذَا اللَّفْظِ [الْقَبِيحِ، وَإِنْ قُلْنَا بَعْدَ اشْتِرَاطِ ذَلِكَ: فَالْكَفْرُ بِهَذَا اللَّفْظِ]^(٦) [وَاضِحٌ، وَإِنْ ذُكِرَ هَذَا اللَّفْظُ]^(٧) مِنْ غَيْرِ تَأْوِيلٍ؛ فَإِنْ قَصَدَ مَعَ ذَلِكَ أَنَّ دِينَهُ الَّذِي هُوَ مُتَلَبِّسٌ بِهِ - وَهُوَ الْإِسْلَامُ - كُفْرٌ؛ فَلَا نِزَاعَ بَيْنَ أَحَدٍ فِي أَنَّهُ يَكْفُرُ بِذَلِكَ، وَإِنْ أَطْلَقَ فَلَمْ يُؤَوَّلْ وَلَا قَصَدَ ذَلِكَ؛ اتَّجَهَ مَا أَفَادَهُ كَلَامُ «شَرَحِ مُسْلِمٍ» مِنْ أَنَّهُ إِنْ اسْتَحَلَّ

(١) هناك زيادة في من (م) قبل هذه الجملة، وهي: [هذه العبارة].

(٢) في (ز): قيل.

(٣) في (س): ابني، والمثبت من: (ز)، و(هـ)، و(م)، وهو الأنسب للسياق.

(٤) في (س): كتبها بالنون والياء معا ولعله إشارة إلى أنه فيها الوجهين، في (هـ): نقول.

(٥) سقطت من (م).

(٦) ما بين المعقوفين سقط من (ز)، و(هـ).

(٧) ما بين المعقوفتين سقط من (هـ).

ذلك كَفَرًا، وإِلَّا؛ فَلَا.

وإذا تَأَمَّلْتَ هذا التَّقْرِيرَ عَلِمْتَ أَنَّ كَلَامَ «شَرَحِ مُسْلِمٍ» لَا يُنَافِي كَلَامَ الشَّيْخَيْنِ عَنِ الْمَتَوَلَّى إِلَّا مِنْ حَيْثُ أَنَّ قِضِيَّةَ كَلَامِهِمَا: التَّكْفِيرُ مَطْلَقًا فِي حَالِ الْإِطْلَاقِ، وَهُوَ وَإِنْ كَانَ لَهُ وَجْهٌ؛ لَكِنَّ التَّفْصِيلَ بَيْنَ الِاسْتِحْلَالِ وَغَيْرِهِ أَوْجَهُ.

● هَذَا مَا يَتَعَلَّقُ بِالْوَجْهِ الْأَوَّلِ^(١) مِنَ الْوُجُوهِ الَّتِي ذَكَرَهَا فِي «شَرَحِ مُسْلِمٍ».

● وَأَمَّا الْوَجْهُ الثَّانِي: فَهُوَ لَا يُنَافِي مَا مَرَّ عَنِ الْمَتَوَلَّى؛ لِأَنَّ رُجُوعَ [نَقِيصَتِهِ]^(٢) إِلَيْهِ صَادِقٌ^(٣) بِالْكُفْرِ فِي بَعْضِ الْحَالَاتِ.

● وَأَمَّا الثَّالِثُ: فَاعْتَرَضَهُ الزَّرْكَشِيُّ^(٤) بِأَنَّ مَا حَكَاهُ عَنِ الْأَكْثَرِينَ^(٥) مِنْ عَدَمِ تَكْفِيرِ الْخَوَارِجِ مَمْنُوعٌ، قَالَ: بَلْ هُوَ الْحَقُّ؛ لَمَا سَنَدُكُرُّهُ فِي كِتَابِ الشَّهَادَاتِ، وَيَنْبَغِي^(٦) حَمْلُ كَلَامِهِ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَصْدُرْ مِنْهُمْ سَبَبٌ مُكْفَرٌ؛

(١) فِي (ز): (بِالْأَوَّلِ) بَدَلًا مِنْ (بِالْوَجْهِ الْأَوَّلِ).

(٢) فِي (س): نَقِيصَتُهُ، وَالْمَثْبُتُ مِنْ (ز)، وَ(هـ)، وَ(م)، وَهُوَ الْأَنْسَبُ لِلْسِّيَاقِ.

(٣) فِي (ز): صَادِقَةٌ، (س) [٣ / أ].

(٤) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ بَهَادِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْعَالِمِ الْعَلَامَةِ الْمُصَنِّفِ الْمُحَرَّرِ، بَدْرُ الدِّينِ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَصْرِيُّ الزَّرْكَشِيُّ، وَمِنْ تَصَانِيفِهِ: النِّكَتُ عَلَى الْبُخَارِيِّ، وَالْبَحْرُ فِي الْأُصُولِ فِي ثَلَاثَةِ أَجْزَاءَ، جَمَعَ فِيهِ جَمْعًا كَثِيرًا لَمْ يَسْبِقْ إِلَيْهِ، وَشَرَحَ جَمْعَ الْجَوَامِعِ لِلْسَّبْكِيِّ فِي مَجْلَدَيْنِ، وَتَخْرِيجَ أَحَادِيثِ الرَّافِعِيِّ، تَوَفَّى فِي رَجَبِ سَنَةِ أَرْبَعٍ وَتِسْعِينَ وَسَبْعِمِائَةٍ. «طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ» لِابْنِ قَاضِي شَهْبَةَ (٣/١٦٧)، وَ«إِنْبَاءُ الْغَمْرِ بِأَنْبَاءِ الْعَمْرِ» لِابْنِ حَجَرٍ (١/٤٤٦).

(٥) فِي (ط) الْخَمِيسُ: كَثِيرِينَ.

(٦) فِي (ز): وَيَنْبَغِي.

كما إذا لم يَحْصُلْ إِلَّا مُجَرَّدُ الْخُرُوجِ وَالْقِتَالِ ونحوه، أما مع تَكْفِيرٍ منهم لمن تَحَقَّقَ إيمانه من الصَّحَابَةِ المشهودِ لهم بالجنَّةِ؛ فلا. انتهى.

وَأَقُولُ: الخوارجُ لم يُكْفَرُوا غيرَهُمْ إِلَّا بِتَأْوِيلٍ، ولم يُسَمَّوا الإسلامَ كُفْرًا؛ وحينئذٍ فالمُعْتَمَدُ مَا فِي «شَرْحِ مُسْلِمٍ» وغيره من عَدَمِ تَكْفِيرِهِمْ. نَعَمْ؛ إِنْ أَنْكَرُوا صُحْبَةَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، أَوْ كَفَرُوا الصَّحَابَةَ أَوْ ضَلُّوا^(١) الْأُمَّةَ؛ فسيأتي مع ما شَاكَلَهُ.

● وَأَمَّا الرَّابِعُ وَالْخَامِسُ: فلا يُنَافِيَانِ مَا مَرَّ - أَيْضًا - نَظِيرَ مَا سَبَقَ مِنْ أَنَّهُمَا مَحْمُولَانِ عَلَى مَنْ أَوَّلَ، ووقع في الحديثِ رواياتٌ لا بَأْسَ بِالْإِشَارَةِ إِلَيْهَا؛ فَرَوَى^(٢) مُسْلِمٌ: «إِذَا كَفَرَ الرَّجُلُ أَخَاهُ؛ فَقَدْ بَاءَ بِهَا [أَحَدُهُمَا]»^(٣) «^(٤)». وفي روايةٍ - له - : «أَيُّمَا امْرِئٍ قَالَ لِأَخِيهِ: كَافِرٌ؛ فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا، إِنْ كَانَ كَمَا قَالَ، وَإِلَّا رَجَعَتْ عَلَيْهِ»^(٥).

وفي روايةٍ له - أَيْضًا - : «لَيْسَ مِنْ رَجُلٍ ادَّعَى لِغَيْرِ أَبِيهِ وَهُوَ يَعْلَمُهُ»^(٦) إِلَّا كَفَرَ، وَمَنْ دَعَا رَجُلًا بِالْكَفْرِ، أَوْ قَالَ: عَدُوُّ اللَّهِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِلَّا حَارَ^(٧)

(١) في (ز): ضلوا.

(٢) في (ه): (فقد روى) بدلًا من (فروى).

(٣) سقطت من (س)، و(ز).

(٤) (٦٠) [١١١] عَنِ ابْنِ عُمَرَ.

(٥) (٦٠)، وهو في «صحيح البخاري» (٦١٠٤)، دون قوله: «إِنْ كَانَ كَمَا قَالَ، وَإِلَّا رَجَعَتْ عَلَيْهِ».

(٦) في (ز): يعلم.

(٧) في (ز): جار.

عليه»^(١).

ومرّ - في رواية أبي عوانة - : «فإن كان كما قال وإلا؛ فقد باء بالكفر»^(٢).
وفي رواية: «إذا قال لأخيه يا كافر؛ فقد وجب الكفر على أحدهما»^(٣).
● ومعنى: «كفر»^(٤) الرجل أخاه:

(١) (برقم: ٦١) [١١٢] عن أبي ذر. وهو في «صحيح البخاري» (٣٥٠٨) عن أبي ذر بأخصر من هذا.

● قال النووي في «شرح مسلم» (٢/٩٤ و ٥٠): «وأما قوله ﷺ في من ادعى لغير أبيه وهو يعلم أنه غير أبيه كفر؛ فقيل: فيه تأويلان؛ أحدهما: أنه في حق المستحل، والثاني: أنه كفر النعمة والإحسان وحق الله تعالى وحق أبيه، وليس المراد الكفر الذي يخرج منه من ملة الإسلام، وهذا كما قال ﷺ: (يكفرن)، ثم فسره بكفرانهم الإحسان وكفران العشير.

ومعنى: (ادعى لغير أبيه)؛ أي: انتسب إليه واتخذه أباً. وقوله ﷺ: «وهو يعلم» تقييد لا بد منه؛ فإن الإثم إنما يكون في حق العالم بالشيء.

وأما قوله ﷺ: «ومن ادعى ما ليس له فليس منّا»، قال العلماء: معناه: ليس على هدينا وجميل طريقتنا؛ كما يقول الرجل لابنه لست مني. . . وأما قوله ﷺ: «ومن دعا رجلاً بالكفر أو قال عدو الله وليس كذلك إلا حار عليه»؛ فهذا الاستثناء، قيل: إنه واقع على المعنى، وتقريره ما يدعوه أحد إلا حار عليه، ويحتمل أن يكون معطوفاً على الأول وهو قوله ﷺ: «ليس من رجل»؛ فيكون الاستثناء جارياً على اللفظ، وضبطنا عدو الله على وجهين الرفع والنصب، والنصب أرفع على النداء؛ أي: يا عدو الله، والرفع على أنه خبر مبتدأ؛ أي: هو عدو الله؛ كما تقدم في الرواية الأخرى: «قال لأخيه كافر»؛ فإننا ضبطناه كافر بالرفع والتثنية على أنه خبر مبتدأ محذوف، والله أعلم.

(٢) تقدم.

(٣) تقدم.

(٤) في (س)، و(م): أكفر، والمثبت من: (ز)، و(ه).

نَسَبْتُهُ^(١) إِيَّاهُ إِلَى الْكُفْرِ بِصِغَةِ الْخَبَرِ، نَحْوُ: أَنْتَ كَافِرٌ، أَوْ بِصِغَةِ النَّدَاءِ، نَحْوُ: يَا كَافِرٌ، أَوْ اعْتِقَادُ ذَلِكَ فِيهِ^(٢)؛ كَاعْتِقَادِ الْخَوَارِجِ تَكْفِيرَ الْمُؤْمِنِينَ^(٣) بِالذُّنُوبِ، وَلَيْسَ مِنْ ذَلِكَ تَكْفِيرُ جَمَاعَةٍ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ أَهْلَ الْأَهْوَاءِ؛ لِمَا قَامَ عِنْدَهُمْ مِنَ الدَّلِيلِ عَلَى ذَلِكَ، وَمَعْنَى^(٤): «بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا»؛ أَي: رَجَعَ بِكَلِمَةِ الْكُفْرِ؛ كَمَا مَرَّ.

وَالْجَزْمُ أَنَّهُ^(٥) لَا بُدَّ أَنْ يَبُوءَ بِهَا أَحَدُهُمَا، بَيَّنَّه^(٦) قَوْلُهُ فِي الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى: «إِنْ كَانَ كَمَا قَالَ، وَإِلَّا رَجَعَتْ عَلَيْهِ»، وَمِنْ ثَمَّ كَانَتْ هَذِهِ الرَّوَايَةُ فِي قُوَّةِ قَضِيَّةٍ مُتَفَصِّلَةٍ أُقِيمَ الْبُرْهَانُ عَلَى صِدْقِهَا، بِخِلَافِ الْأَوَّلَى؛ إِذْ مَعْنَاهَا^(٧): «كُلُّ مُكْفَرٍ أَخَاهُ؛ فَدَائِمًا إِمَّا أَنْ يَكْفُرَ الْقَائِلُ أَوْ الْمَقُولُ^(٨) لَهُ، وَبُرْهَنَ عَلَى صِدْقِ ذَلِكَ فِي الرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ بِأَنَّهُ^(٩) إِنْ كَانَ كَمَا قَالَ، وَإِلَّا كَفَرَ الْقَائِلُ؛ أَي: بِالْمَعْنَى السَّابِقِ بَيَّانُهُ.

وقوله: أَوْ «قَالَ: عَدُوُّ اللَّهِ» نَصٌّ؛ كَمَا قَالَهُ^(١٠) بَعْضُ الشَّارِحِينَ؛ فِي

(١) فِي (ز): نَسَبْتُ.

(٢) فِي (ز): اعْتَقَدَ فِيهِ ذَلِكَ، وَفِي (هـ): (بَاعْتِقَادَ) بَدَلًا مِنْ: (اعْتِقَادَ ذَلِكَ فِيهِ).

(٣) فِي (ز): الْمُؤْمِنِينَ.

(٤) فِي (ز): يَعْنِي.

(٥) فِي (هـ): بِأَنَّهُ.

(٦) فِي (ز)، وَ(هـ): بَنِيَّة.

(٧) فِي (هـ): مَعْنَاهُ.

(٨) فِي (ز): الْقَوْلُ.

(٩) فِي (هـ): لِأَنَّهُ.

(١٠) فِي (ز): قَالَ.

أَن نِسْبَةَ الرَّجُلِ غَيْرُهُ إِلَى عداوَةِ اللَّهِ تَعَالَى : تَكْفِيرٌ لَهُ ، وَكَذَا^(١) نِسْبَتُهُ نَفْسُهُ إِلَى ذَلِكَ ، وَيُؤَافِقُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ﴾ الآية [البقرة: ٩٨] ، وَسَيَأْتِي آخِرَ الْكِتَابِ ؛ مَا لَوْ قَالَ : إِنَّهُ عَدُوٌّ لِلنَّبِيِّ ﷺ .

وَمَرَّ أَنْ مَعْنَى : (حَارَ)^(٢) : رَجَعَ ، وَالِاسْتِثْنَاءُ ؛ قِيلَ : مَعْنَى^(٣) ؛ أَي : لَا يَدْعُوهُ أَحَدٌ إِلَّا حَارَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ الْإِثْبَاتُ ، وَلَوْ [لَمْ]^(٤) يُقَدَّرِ النَّفْيُ لَمْ يَثْبُتْ ذَلِكَ ، وَيَحْتَمِلُ عَطْفُهُ عَلَى : (لَيْسَ مِنْ^(٥) رَجُلٍ)^(٦) ؛ فَيَكُونُ جَارِيًا عَلَى اللَّفْظِ ، وَقَدْ فَسَّرَ الْحَلِيمِيُّ فِي «الْمَنْهَاجِ» الْحَدِيثَ بِمَا يُؤَافِقُ كَلَامَ الْمُتَوَلَّى ؛ فَقَالَ^(٧) : (إِنْ أَرَادَ بِهِ أَنْ الدِّينَ الَّذِي يَعْتَقِدُهُ كُفْرٌ ؛ كَفَرَهُ هُوَ دُونَ أَخِيهِ ؛ إِنْ كَانَ أَخُوهُ مُسْلِمًا حَقِيقِيًّا ؛ وَإِنْ كَانَ يُبْطِنُ الْكُفْرَ وَلَا يُظْهِرُهُ ؛ فَذَلِكَ غَيْرُ مُرَادٍ بِالْحَدِيثِ ؛ إِذْ لَا يَبُوءُ أَحَدٌ مِنْهُمَا بِالْكُفْرِ ، وَحِينَئِذٍ يُعَذَّرُ الْقَائِلُ) . انتهى .

فَتَأَمَّلْهُ تَجِدْهُ صَرِيحًا فِي مَا مَرَّ عَنِ الْمُتَوَلَّى ، وَأَنَّ التَّعْزِيرَ إِنَّمَا يَجِبُ عِنْدَ

(١) (س) : [٣ / ب] .

(٢) في (ز) : جار .

(٣) في (هـ) ، و(م) : معنوي ، وكذا في ط الخُمَيس .

(٤) زيادة من (هـ) ، و(م) .

(٥) سقطت من (ز) .

(٦) كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْحَدِيثِ : «لَيْسَ مِنْ رَجُلٍ ادَّعَى لغيرِ أبيه وَهُوَ يَعْلَمُهُ إِلَّا كَفَرَ..» الْحَدِيثُ . رواه الشَّيْخَانِ عَنْ أَبِي ذَرٍّ .

(٧) فِي «الْمَنْهَاجِ فِي شُعَبِ الْإِيمَانِ» (١٤٣/١) . وَنُصِّهَ بِكَمَالِهِ ؛ قَالَ : «وَإِنْ قَالَ مُسْلِمٌ لِمُسْلِمٍ : يَا كَافِرُ ، فَهَذَا عَلَى وَجْهَيْنِ : إِنْ أَرَادَ أَنْ الدِّينَ الَّذِي يَعْتَقِدُهُ كُفْرٌ ، كَفَرَ بِذَلِكَ ، وَإِنْ أَرَادَ بِهِ كَافِرًا فِي الْبَاطِنِ ، وَلَكِنَّهُ يُظْهِرُ الْإِيمَانَ نَفَاقًا ، لَمْ يَكْفُرْ ، وَإِنْ لَمْ يُرِدْ شَيْئًا لَمْ يَكْفُرْ ؛ لِأَنَّ ظَاهِرَهُ أَنَّهُ رَمَاهُ بِمَا لَمْ يَعْلَمْ فِي نَفْسِهِ مِثْلَهُ ، وَلِأَنَّ الْإِسْلَامَ ثَابِتٌ لَهُ بِالْيَقِينِ ؛ فَلَا يَخْرُجُ مِنْهُ بِالشَّكِّ» .

كون^(١) المقول له ذلك كافرًا باطنًا.

● **فَإِنْ قُلْتُ: كَيْفَ يَكُونُ كَافِرًا بَاطِنًا وَيَبْقَى^(٢)؟**

● **قُلْتُ: يُمَكِّنُ بَقَاؤُهُ؛ لَاسْتِثْنَاءَ^(٣)؛ إِنْ قُلْنَا: إِنَّ الْمُرْتَدَّ^(٤) يُمَهِّلُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ^(٥) لِإِزَالَةِ شَبْهَةِ تَغْلِبٍ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ.**

● **فَإِنْ قُلْتُ: قَضَيْتُهُ أَنْ مَنْ قَالَ لِمُرْتَدٍّ: يَا كَافِرُ؛ يُعَزَّرُ.**

● **قُلْتُ: قَدْ يَلْتَزِمُ^(٦) ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا دَاءٌ، وَإِذَا دَأُوهُ إِنَّمَا يُجَوِّزُ لِلِإِمَامِ بِالْقَتْلِ إِنْ لَمْ يَتَّبْ، وَيُمْكِنُ الْفَرْقُ بَأَنَّ الْمُرْتَدَّ^(٧) لَمْ يُظْهِرِ الْإِسْلَامَ؛ فَلَمْ يَكُنْ لَهُ احْتِرَامٌ أَصْلًا، بخلاف من أظهر الإسلام وإن كان كافرًا باطنًا، ومع ذلك؛ فالموافق للقواعد: أنه حيث ثبت كفره باطنًا؛ كان حكمه حكم المرتد، ولا تعزيز على من قال له: يا كافر.**

وَفَسَّرَ الْعَزَالِيُّ فِي «الْإِحْيَاءِ»^(٨) الْحَدِيثَ بِمَا يُوَافِقُ كَلَامَ الْمُتَوَلَّى -أَيْضًا-
حَيْثُ قَالَ: «مَعْنَاهُ أَنَّهُ يُكْفَرُ»^(٩)، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ مُسْلِمٌ؛ أَيْ: فَيُكْفَرُ؛ بِدَلِيلِ

(١) في (ز): قول.

(٢) في (ه): ويتقي.

(٣) في (ه): لاستثنائه.

(٤) في (ز): المراد.

(٥) سقطت من (م).

(٦) في (ز): يلزمه.

(٧) في (ز): المراد.

(٨) «إحياء علوم الدين» (٣/ ١٢٥).

(٩) في (ه): يكفر.

قَوْلِهِ: «فَإِنْ ظَنَّ أَنَّهُ كَافِرٌ بِبَدْعَةٍ أَوْ غَيْرِهَا كَانَ مُخْطِئًا لَا كَافِرًا». انتهى.

وقد يُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِهِ حَمْلُ كَلَامِ الْحَلِيمِيِّ السَّابِقِ عَلَى غَيْرِ مَا مَرَّ بِأَنْ يُقَالَ: مَعْنَى قَوْلِهِ: (إِنْ كَانَ أَخُوهُ مُسْلِمًا حَقِيقِيًّا)؛ أَي: فِي اعْتِقَادِهِ، وَقَوْلِهِ: (وَإِنْ كَانَ يُبْطِنُ الْكُفْرَ وَلَا يُظْهِرُهُ)؛ أَي: فِي اعْتِقَادِهِ، وَحِينَئِذٍ؛ فَاتَّضَحَّ قَوْلُهُ، وَحِينَئِذٍ يُعَزَّزُ الْقَائِلُ، وَهَذَا التَّأْوِيلُ مُتَعَيَّنٌ لَا يَنْبَغِي الْعُدُولُ عَنْهُ، وَقَدْ فَسَّرَ ابْنُ رُشْدٍ - مِنْ أَكْبَرِ أئِمَّةِ الْمَالِكِيَّةِ -^(١) الْحَدِيثَ بِمَا يُوَافِقُ كَلَامَ الْمُتَوَلِّي - أَيْضًا -؛ حَيْثُ^(٢) حَمَلَ الْحَدِيثَ عَلَى أَنَّ مَنْ قَالَ ذَلِكَ: كَفَرَ حَقِيقَةً؛ لَكِنْ فِي مَنْ كَفَرَ أَخَاهُ حَقِيقَةً؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ الْمُقُولُ لَهُ كَافِرًا؛ فَقَدْ صَدَقَ، وَإِلَّا؛ فَكَفَرَ^(٣) الْقَائِلُ؛ لِأَنَّهُ اعْتَقَدَ مَا عَلَيْهِ الْمُؤْمِنُ مِنَ الْإِيمَانِ كُفْرًا، وَاعْتَقَادُ الْإِيمَانِ كُفْرًا كَفَرٌ؛ قَالَ [اللَّهُ]^(٤) تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ﴾ [المائدة: ٥]^{(٥)(٦)}.

(١) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ رُشْدٍ أَبُو الْوَلِيدِ (الْكَبِيرِ)، الْقُرْطُبِيُّ الْفَقِيهُ، الْمَالِكِيُّ: قَاضِي الْجَمَاعَةِ بِقُرْطُبَةٍ وَمُفْتِيهَا، جَدُّ ابْنِ رُشْدٍ الْحَفِيدِ، تُوَفِّي، رَحِمَهُ اللَّهُ، فِي ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةِ عِشْرِينَ وَخَمْسِمِائَةٍ. «الغنية فهرست شيوخ القاضي عياض» (ص: ٥٤)، و«الصلة في تاريخ أئمة الأندلس» لابن بشكوال (ص: ٥٤٦)، و«العبر في خبر من غبر» (٢/٤١٤)، و«توضيح المشتبه» لابن ناصر الدين (٤/١٩١).

(٢) فِي (ز) زَادَ بَعْدَهَا: قَالَ.

(٣) فِي (ز)، وَ(م): كَفَرَ.

(٤) زِيَادَةٌ مِنْ (هـ)، وَ(م).

(٥) (س) [٤ / أ].

(٦) «البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة» لابن رشد (٩/١٧٣).

=

● قَالَ: «هَذَا حَدِيثٌ يَحْتَاجُ وَجُوهًا مِنَ التَّأْوِيلِ:

وَقَالَ غَيْرُهُ مِنْ أُنْمَتِهِمْ: لَا يَبْعُدُ حَمْلُ الْحَدِيثِ عَلَى ظَاهِرِهِ مِنْ تَكْفِيرِ الْقَائِلِ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ الدُّعَاءَ عَلَى غَيْرِهِ بِالْكُفْرِ كُفْرٌ، وَاعْتَرَضَهُ بَعْضُهُمْ بِأَنَّ الدَّاعِيَ إِنَّمَا كَفَرَ عَلَى الْقَوْلِ بِذَلِكَ؛ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ لَمَّا دَعَا بِالْكُفْرِ؛ كَأَنَّهُ^(١) رَضِيَهُ، وَالرَّضَا بِالْكُفْرِ كُفْرٌ، بِخِلَافِ هَذَا.

وظاهرُ كلامِ الحليّ والغزالي الذي ذكّرتهُ عنهُمَا: أَنَّ الْقَائِلَ حَيْثُ اعْتَقَدَ أَنَّ الْمُقُولَ لَهُ مُسْلِمٌ كَفَرَ مُطْلَقًا وَإِنْ أَوَّلَ، لَكِنْ مَا مَرَّ عَنِ الْمَتَوَلَّى أَوْجَهُ.

● [و]^(٢) قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «وَمَنْ دَعَا رَجُلًا بِالْكُفْرِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِلَّا حَارَ^(٣) عَلَيْهِ»^(٤): (أَي: رَجَعَ، وَهَذَا وَعِيدٌ عَظِيمٌ لِمَنْ كَفَرَ أَحَدًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَلَيْسَ هُوَ كَذَلِكَ، وَهِيَ^(٥) وَرْطَةٌ عَظِيمَةٌ وَقَعَ

= أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ: أَنَّ مَنْ قَالَ لَصَاحِبِهِ: يَا كَافِرٌ؛ مُعْتَقِدًا أَنَّ الَّذِي هُوَ عَلَيْهِ هُوَ الْكُفْرُ، فَأَحَدُهُمَا عَلَى كُلِّ حَالٍ كَافِرٌ؛ إِنَّمَا الْمُقُولُ لَهُ إِنْ كَانَ كَافِرًا، وَإِنَّمَا الْقَائِلُ إِنْ كَانَ الْمُقُولُ لَهُ مُؤْمِنًا؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ لِلْمُؤْمِنِ: يَا كَافِرٌ؛ مُعْتَقِدًا أَنَّ الْإِيمَانَ الَّذِي هُوَ عَلَيْهِ كُفْرٌ؛ فَقَدْ حَصَلَ هُوَ كَافِرٌ بِاعْتِقَادِهِ إِيمَانَ صَاحِبِهِ كَفَرًا، وَالذَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ؛ قَوْلُ اللَّهِ وَجَّكَ: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِبْرَةِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ﴾ [المائدة: ٥].

وَأَمَّا إِنْ قَالَ لِمُؤْمِنٍ: يَا كَافِرٌ، وَهُوَ يَظُنُّهُ كَافِرًا، وَلَا يَعْلَمُ أَنَّهُ مُؤْمِنٌ؛ فَلَيْسَ بِكَافِرٍ، وَإِنَّمَا هُوَ غَلِطَ.

(١) فِي (س): كَانَ، وَالْمُثَبِتُ مِنْ (ز)، وَ(هـ)، وَ(م)، وَهُوَ الْأَنْسَبُ لِلْسِّيَاقِ.

(٢) الْوَاوُ زِيَادَةٌ مِنْ (هـ).

(٣) فِي (ز): جَارٍ.

(٤) كَمَا فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (بِرَقْم: ٦١) [١١٢] عَنْ أَبِي ذَرٍّ. وَهُوَ فِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»

(٣٥٠٨) عَنْ أَبِي ذَرٍّ - مُخْتَصَرًا -.

(٥) فِي (هـ): وَهُوَ.

فيها خلق من العلماء اختلفوا في العقائد، وحكموا بكفر بعضهم بعضاً، وخرق حجاب الهيبة في ذلك جماعة من الحشوية^(١)، وهذا الوعيد لاجت

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (١٧٦/١٢): «وَأَمَّا قَوْلُ الْقَائِلِ: «حَشَوِيَّةٌ»؛ فَهَذَا اللَّفْظُ لَيْسَ لَهُ مُسَمًّى مَعْرُوفٌ لَا فِي الشَّرْعِ وَلَا فِي اللُّغَةِ وَلَا فِي الْعُرْفِ الْعَامِّ.

وَلَكِنْ (يُذَكَّرُ) أَنَّ أَوَّلَ مَنْ تَكَلَّمَ بِهَذَا اللَّفْظِ: عَمْرُو بْنُ عُبَيْدٍ. وَقَالَ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ حَشَوِيًّا.

وَأَصْلُ ذَلِكَ: أَنَّ كُلَّ طَائِفَةٍ قَالَتْ قَوْلًا تُخَالِفُ بِهِ الْجُمُهورَ وَالْعَامَّةَ يُسَبِّبُ إِلَى أَنَّهُ قَوْلُ الْحَشَوِيَّةِ؛ أَيْ: الَّذِينَ هُمْ حَشَوٌ فِي النَّاسِ لَيْسُوا مِنَ الْمُتَأَهِّلِينَ عِنْدَهُمْ؛ فَالْمُعْتَرِضُ تُسَمَّى مَنْ أَثَبَتَ الْقَدَرَ حَشَوِيًّا، وَالْجَهْمِيَّةُ يُسَمُّونَ مُثَبِّتَةَ الصِّفَاتِ حَشَوِيَّةً، وَالْقَرَامِطَةُ - كَاتِبَاتُ الْحَاكِمِ - يُسَمُّونَ مَنْ أَوْجَبَ الصَّلَاةَ وَالزَّكَاةَ وَالصِّيَامَ وَالْحَجَّ حَشَوِيًّا.

وَهَذَا؛ كَمَا أَنَّ الرَّافِضَةَ يُسَمُّونَ قَوْلَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ قَوْلَ الْجُمُهورِ، وَكَذَلِكَ الْفَلَاسِفَةُ تُسَمَّى ذَلِكَ قَوْلَ الْجُمُهورِ؛ فَقَوْلُ الْجُمُهورِ وَقَوْلُ الْعَامَّةِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ؛ فَإِنْ كَانَ قَائِلُ ذَلِكَ يَعْتَقِدُ أَنَّ الْخَاصَّةَ لَا تَقُولُهُ؛ وَإِنَّمَا تَقُولُهُ الْعَامَّةُ وَالْجُمُهورُ؛ فَأُضَافُهُ إِلَيْهِمْ، وَسَمَّاهُمْ حَشَوِيَّةً».

وقال في «منهاج السُّنَّة» (٥٢٠/٢): «فَأَمَّا لَفْظُ «الْحَشَوِيَّةِ»؛ فَلَيْسَ فِيهِ مَا يَدُلُّ عَلَى شَخْصٍ مُعَيَّنٍ وَلَا مُقَالَةٍ مُعَيَّنَةٍ، فَلَا يُدْرَى مَنْ هُمْ هَؤُلَاءِ. وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ أَوَّلَ مَنْ تَكَلَّمَ بِهَذَا اللَّفْظِ: عَمْرُو بْنُ عُبَيْدٍ. فَقَالَ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ حَشَوِيًّا، وَكَانَ هَذَا اللَّفْظُ فِي اصْطِلَاحِ مَنْ قَالَهُ يُرِيدُ بِهِ الْعَامَّةَ الَّذِينَ هُمْ حَشَوٌ».

♦ وكثير من أهل الضلال يلزمون أهل السُّنَّة بهذا اللَّقب، قال ابن تيمية في «شرح العقيدة الأصفهانية» (ص: ٢١٢): «وسَمَّوا من أَثَبَت الصِّفَات من سلف الأمة وأئمتها: مشبهةً ومجسَّمةً ومجبرةً وحشويةً، وجعلوا مالكا والشافعي وأصحابه وأحمد وأصحابه وغيرهم من هؤلاء الحشوية؛ إلى أمثال هذه الأمور التي بسطنا الكلام عليها في غير هذا الموضع».

(١) بهم.

● = ولذلك عقد العلامة ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ فِي «الكافية الشافية» (ص ١٤٥) فصلاً قال فيه: «فصل: في تلقيبهم أهل السنة بالحشوية! وبيان من أولى بالوصف المذموم من هذا اللقب من الطائفتين، وذكر أول من لقب به أهل السُّنَّة؛ أم أهل البِدْعة؟ ومن العجائب قولهم لمن اقتدى بحشوية يعنون حشوا في الوجو ويظن جاهلهم بأنهم حشوا إذ قولهم فوق العباد وفي السما ظن الحمير بأن في للظرف والر والله لم يسمع ندا من فرقة لا تبهتوا أهل الحديث به فما بل قولهم إن السموات العلى حقا كخردلة ترى في كف أترونها المحصور بعد أم السما كم ذا مشبهة وكم حشوية يا قوم إن كان الكتاب وسنة أنا بحمد إلها حشوية تدرن من سمت شيوخكم

بالحوي من أثر ومن قرآن د وفضلة في أمة الإنسان رب العباد بداخل الأكوان ء الرب ذو الملكوت والسلطان حمن محوي بظرف مكان قالت في زمن من الأزمان ذا قولهم تبا لذي البهتان في كف خالق هذه الأكوان ممسكها تعالى الله ذو السطان يا قومنا ارتدعوا عن العداون فالبهت لا يخفى على الرحمن اختار حشوا فاشهدوا ببيان صرف بلا جحد ولا كتمان بهذا الاسم في الماضي من الأزمان»

وانظر: «بيان تلبس الجمهية» لشيخ الإسلام ابن تيمية (١/ ٢٤٢ - ٢٤٥).

(١) «إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام» لابن دقيق العيد (٢/ ٢١٠). قال: «وَأَمَّا مَنْ وَصَفَ غَيْرَهُ بِالْكَفْرِ؛ فَقَدْ رَتَّبَ عَلَيْهِ الرَّسُولُ ﷺ قَوْلَهُ: «حَارَ عَلَيْهِ» بِالْحَاءِ الْمُهِمْلَةِ: أَي رَجَعَ. . . وَهَذَا وَعِيدٌ عَظِيمٌ لِمَنْ أَكْفَرَ أَحَدًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَهِيَ وَرَظَةٌ عَظِيمَةٌ وَقَعَ فِيهَا خَلْقٌ كَثِيرٌ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَمِنَ الْمَسْئُومِينَ إِلَى السُّنَّةِ وَأَهْلِ الْحَدِيثِ، لَمَّا اخْتَلَفُوا فِي الْعَقَائِدِ؛ فَعَلَّظُوا عَلَى مُخَالَفَتِهِمْ، وَحَكَّمُوا =

ثم نَقَلَ عن الأُسْتَاذِ أَبِي إِسْحَاقَ الإسْفَرَايِينِي - مِنْ أَكْبَارِ أَصْحَابِنَا - أَنَّهُ قَالَ: لَا أَكْفُرُ [إِلَّا مَنْ كَفَّرَنِي] ^(١) قَالَ: وَرُبَّمَا خَفِيَ هَذَا الْقَوْلُ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ، وَحَمَلَهُ عَلَى غَيْرِ مَحْمَلِهِ الصَّحِيحِ، وَالَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهِ: أَنَّهُ لَمَحَ هَذَا الْحَدِيثَ الَّذِي يَقْتَضِي أَنْ مَنْ دَعَا ^(٢) رَجُلًا بِالْكُفْرِ - وَلَيْسَ كَذَلِكَ -؛ رَجَعَ عَلَيْهِ الْكُفْرُ. وَكَذَا قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «مَنْ قَالَ لِأَخِيهِ: يَا كَافِرُ؛ فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا»، وَكَأَنَّ [هَذَا الْمَتَكَلَّمَ - أَيِ] ^(٣) الْأُسْتَاذِ أَبُو إِسْحَاقَ ^(٤) - يَقُولُ: (الْحَدِيثُ دَلٌّ عَلَى أَنَّهُ يَحْصُلُ الْكُفْرُ لِأَحَدِ الشَّخْصَيْنِ: إِمَّا الْمُكْفَرُ ^(٥) أَوْ الْمُكَفَّرُ؛ فَإِذَا كَفَّرَنِي بَعْضُ النَّاسِ؛ فَالْكُفْرُ وَاقِعٌ بِأَحَدِنَا، وَأَنَا قَاطِعٌ بِأَنِّي ^(٦) لَسْتُ بِكَافِرٍ؛ فَالْكُفْرُ رَاجِعٌ إِلَيْهِ). انتهى.



= بِكُفْرِهِمْ، وَخَرَقَ حِجَابَ الْهَيْبَةِ فِي ذَلِكَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْحَشَوِيَّةِ، وَهَذَا الْوَعِيدُ لَاحِقٌ بِهِمْ إِذَا لَمْ يَكُنْ خُصُومُهُمْ كَذَلِكَ».

(١) ما بين المعقوفين سقط من (س)، والمثبت من (ز)، و(هـ)، و(م).

(٢) في (ز): زعمه.

(٣) ما بين المعقوفين سقط من (ز).

(٤) في (هـ): أبا إسحاق؛ وهذا مرتبط بما قبله من كونه بدلاً من اسم (كأن).

(٥) في (ز): الكفر.

(٦) في (ز): أني.

مَطْلَبٌ

لَوْ قَالَ لِلْمُسْلِمِ: يَا كَافِرُ، بِلَا تَأْوِيلٍ؛ كَفَرَ

فتأملهُ تجدُهُ صريحًا في مَا مَرَّ عَنِ الْمَتَوَلَّى، وفي أَنَّ ابْنَ دَقِيقِ الْعَيْدِ مُوَافِقُهُ^(١) عَلَى ذَلِكَ، وفي أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ التَّأْوِيلِ وَعَدَمِهِ.

وكَلَامُ الشَّيْخِ نَصْرِ الْمُقَدِّسِيِّ فِي «تَهْذِيبِهِ»^(٢) - فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ - صَرِيحٌ فِي ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يُقَيِّدِ التَّكْفِيرَ إِلَّا بِمَا إِذَا كَانَ الْمُقُولُ لَهُ ذَلِكَ^(٣) ظَاهِرَ الْعَدَالَةِ.

لَكِنَّ الْأَوْجَهَ؛ مَا مَرَّ عَنِ الْمَتَوَلَّى مِنَ التَّفْصِيلِ.



(١) فِي (هـ): مُوَافِقٌ.

(٢) «تَهْذِيبُ الْأَدْلَةِ وَتَقْرِيبُ الْأَحْكَامِ» - لَهُ - . «طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ» لِلْحُسَيْنِيِّ (ص: ٢٤٧).

(٣) سَقَطَتْ مِنْ (ز).

مَطْلَبٌ: لَوْ قَالَ: لَسْتُ مِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ

وَفِي «كَافِي»^(١) الْخَوَارِزْمِيِّ^(٢): «لَوْ قَالَ^(٣): لَسْتُ مِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ، أَوْ لَا أَعْرِفُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، أَوْ أَنَا كَافِرٌ، أَوْ بَرِيءٌ مِنَ الْإِسْلَامِ كَفَرْتُ». انتهى.

وَالْحُكْمُ فِيهِ ظَاهِرٌ؛ إِلَّا أَنْ يَزْعُمَ أَنَّهُ أَرَادَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُمْ قَطْعًا؛ بَلْ ظَنًّا، أَوْ أَنَّهُ^(٤) لَا يَعْرِفُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ عَلَى طَرِيقَةِ أَهْلِ الْأُصُولِ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ فِي مَا يَظْهَرُ، وَلِلْفَتَى^(٥).....

(١) في ط الخميّس: كافية.

(٢) هو مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ رِسْلَانَ ظَهِيرِ الدِّينِ أَبُو مُحَمَّدٍ الْخَوَارِزْمِيِّ الْعَبَّاسِيُّ، صَنَفَ «الْكَافِي»، وَ«تَارِيخًا لَخَوَارِزْمٍ»، تُوَفِّي فِي رَمَضَانَ سَنَةِ ثَمَانٍ وَسِتِّينَ وَخَمْسِمِائَةٍ، وَكَتَابَهُ الْكَافِي فِي أَرْبَعَةِ أَجْزَاءٍ كَبَارٍ، عَارِغًا غَالِبًا عَنِ الْإِسْتِدْلَالِ وَالْخِلَافِ عَلَى طَرِيقَةِ التَّهْذِيبِ، وَفِيهِ زِيَادَاتٌ عَلَيْهِ غَرِيبَةٌ. «طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ» لِابْنِ قَاضِي شُهْبَةَ (١٩/٢)، وَ«طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ» لِلْسَّبْكِ (٧/٢٨٩ و ٢٩٠)، وَ«طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ» لِلْإِسْنَوِيِّ (١٨٣/٢)، وَ«الْعَقْدُ الْمَذْهَبُ» لِابْنِ الْمَلْقَنِ (ص: ١٣٦).

(٣) فِي (ز) كَتَبَ فِي حَاشِيَتِهَا: (مَطْلَبٌ مِنْ قَالَ لِمُسْلِمٍ: يَا كَافِرُ بَلَا تَأْوِيلَ كَفَرْتَ).

(٤) فِي (ز): (وَأَنَّهُ) بَدَلًا مِنْ (أَوْ أَنَّهُ).

(٥) هُوَ سِرَاجُ الدِّينِ أَبُو حَفْصٍ عَمْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، الْأَشْعَرِيُّ نَسَبًا وَاعْتِقَادًا، الزُّبَيْدِيُّ بَلَدًا وَمَوْلَدًا، الْيَمَانِيُّ الشَّافِعِيُّ، الْمَعْرُوفُ بِالْفَتَى، الْمَتَوَفَى بِالْقَاهِرَةِ فِي ١٢ صَفَرٍ، سَنَةِ سَبْعٍ وَثَمَانِينَ وَثَمَانِمِائَةٍ، وَلَهُ سِتُّ وَثَمَانُونَ سَنَةً.

أَخَذَ عَنِ الشَّرَفِ ابْنِ الْمَقْرِيِّ وَلَازَمَهُ دَهْرًا طَوِيلًا، ثُمَّ دَرَسَ وَأَفْتَى، وَصَنَّفَ =

تَلْمِيزُ ابْنِ الْمُقَرِّئِ^(١) اعْتِرَاضٌ عَلَى «الرَّوْضَةِ» أَحَبَّتْ ذِكْرَهُ مَعَ التَّنْبِيهِ^(٢) عَلَى رَدِّهِ وَعِبَارَتِهِ:

«قَالَ فِي «الرَّوْضَةِ»^(٣): (قَالَ الْمُتَوَلَّى: لَوْ قَالَ لِمُسْلِمٍ: يَا كَافِرُ بِلَا تَأْوِيلٍ كَفَرْتَ؛ لِأَنَّهُ سَمَّى الْإِسْلَامَ كُفْرًا). [انتهى]^(٤).

ذَكَرَ الْقُمُولِيُّ مِثْلَهُ، وَلَمْ يُعْلَلْهُ، وَلَمْ يَعْزُهُ إِلَى أَحَدٍ، قَالَ: (فَإِنْ أَرَادَ كُفْرَ النُّعْمَةِ وَالْإِحْسَانِ؛ فَلَا). انتهى.

وَلَا نُسَلِّمُ قَوْلَ «الرَّوْضَةِ»: (لِأَنَّهُ سَمَّى الْإِسْلَامَ كُفْرًا)؛ فَإِنَّ هَذَا الْمَعْنَى لَا

= «مهمات المهمات» و«التبكيئات»، و«الواردات»، و«الإبريز في تصحيح الوجيز»، و«الإلهام لما في الروض من الأوهام»، و«أنوار الأنوار» في أفراد زوايده وكذا فعل في «جواهر القمولي»، وشرحي «المنهاج»، و«العمدة»، و«العجالة» لابن الملقن. سَمَّى «جواهر الجواهر»، و«تقريب المحتاج إلى زوايد شرح ابن النحوي على المنهاج»، و«الصفوة في زوايد العجالة». وبالجمله؛ فقد كان فقيه اليمن قاطبة. ذكره السخاوي. «الضوء اللامع» للسخاوي (١٣٢/٦)، و«سلم الوصول إلى طبقات الفحول» لحاجي خليفة (٤٢٤/٢).

(١) هو إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمُقَرِّئِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَطِيَّةَ بْنِ عَلِيٍّ الشَّرِيفِ، أَبُو مُحَمَّدٍ الشَّغْدَرِيِّ الْيَمَانِيِّ الْحُسَيْنِيِّ الشَّافِعِيِّ، عَالِمُ الْبِلَادِ الْيَمَنَِّةِ وَإِمَامُهَا، وَيَعْرِفُ بِابْنِ الْمُقَرِّئِ الزَّيْدِيِّ، مَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ وَثَلَاثِينَ وَثَمَانِ مِائَةٍ. «الضوء اللامع» للسخاوي (٢٩٢/٢)، و«البدر الطالع» (١٤٢/١)، و«شذرات الذهب» (٣٢١/٩)، و«بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة» للسيوطي (٤٤٤/١).

(٢) (س): [٤ / ب].

(٣) «روضة الطالبين» (٦٥/١٠)، وفي المطبوع - منه - «ولو قال المسلم». بألف ولام.

(٤) زيادة من (ز).

يُفْهَمُ من لفظه، ولا هو مُرَادُهُ، [إنما مُرَادُهُ] ^(١)، وَمَعْنَى لَفْظِهِ: إِنَّكَ لَسْتَ عَلَى دِينِ الْإِسْلَامِ الَّذِي هُوَ حَقٌّ، وَإِنَّمَا أَنْتَ كَافِرٌ، دِينُكَ غَيْرُ الْإِسْلَامِ، وَأَنَا عَلَى دِينِ الْإِسْلَامِ، [الذي هو حَقٌّ] ^(٢)، هَذَا مُرَادُهُ بِلا شَكٍّ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا وَصَفَ بِالْكَفْرِ الشَّخْصَ، لَا دِينَ الْإِسْلَامِ؛ فَتَنَى ^(٣) عَنْهُ كَوْنَهُ عَلَى دِينِ الْإِسْلَامِ؛ فَلَا يَكْفُرُ بِهَذَا الْقَوْلِ، وَإِنَّمَا يُعَزِّرُ بِهَذَا السَّبَّ الْفَاحِشِ بِمَا يَلِيقُ بِهِ، وَيَلْزَمُ عَلَى مَا قَالَهُ أَنْ مَنْ قَالَ لِعَابِدٍ: يَا فَاسِقُ؛ كَفَرَ؛ لِأَنَّهُ سَمَّى الْعِبَادَةَ فِسْقًا، وَلَا أَحْسِبُ أَحَدًا يَقُولُهُ، وَإِنَّمَا يُرِيدُ: أَنْكَ تَفْسُقُ ^(٤)، وَتَفْعَلُ مَعَ عِبَادَتِكَ مَا هُوَ فِسْقٌ؛ لَا أَنْ عِبَادَتَكَ فِسْقٌ، وَأَيْضًا؛ فَكَيْفَ يُحَكِّمُ عَلَيْهِ بِالْكَفْرِ بِإِطْلَاقِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ الْمَحْتَمَلَةِ لِلْكَفْرِ وَغَيْرِهِ؟ وَاحْتِمَالُ غَيْرِهِ أَكْثَرُ وَأَظْهَرُ، وَإِنَّمَا يَصِحُّ الْمَعْنَى الَّذِي ذَكَرَهُ لَوْ قَالَ يَهُودِيٌّ أَوْ نَصْرَانِيٌّ لِمُسْلِمٍ: يَا كَافِرٌ؛ فَهَذَا بِلا شَكٍّ لَا يُرِيدُ إِلَّا أَنْ دِينَكَ - وَهُوَ دِينُ الْإِسْلَامِ - كُفْرٌ، وَأَمَّا الْمُسْلِمُ؛ فَلَا يَرِيدُ هَذَا أَصْلًا. انتهى كلامُ الفَتَى.

وَلَكَّ رَدُّهُ بِأَنَّهُ: مَبْنِيٌّ عَلَى مَا ^(٥) زَعَمَهُ مِنْ أَنْ مَعْنَى لَفْظِهِ مَا ذَكَرَهُ، وَلَيْسَ مَعْنَاهُ مَا زَعَمَ؛ بَلْ مَعْنَاهُ يَا مُتَّصِفًا بِالْكَفْرِ، وَهَذَا - كَمَا تَرَى - صَادِقٌ؛ بِأَنْ مَا اتَّصَفَتْ ^(٦) بِهِ مِنَ الْإِسْلَامِ يُسَمَّى كُفْرًا، وَبِأَنَّكَ لَمْ تَتَّصِفْ بِالْإِسْلَامِ مِنْ أَصْلِهِ، وَهُوَ الَّذِي زَعَمَهُ، وَلَا أَثَرَ لَكُونِ هَذَا الثَّانِي هُوَ الَّذِي يَغْلِبُ قَصْدُهُ

(١) زيادة من (ه).

(٢) زيادة من (م).

(٣) في (ه): فينقى.

(٤) في (ز) كتبت بطريقة مشككة ولعلها تقرأ: تفتري.

(٥) سقطت من (ز).

(٦) في (ز): اتصف.

بهذه الكلمة؛ لأنَّ وصفه له بالكُفر مع مشاهدة الإسلام منه، وعدم تأويله؛ قرينة ظاهرة على تسمية الإسلام كُفْرًا.

فَعَلِمْنَا بما دَلَّ عَلَيْهِ لَفْظُهُ صَرِيحًا بَوَاسِطَةِ الْقَرِينَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَالْعَيْنَا^(١) النَّظَرَ إِلَى مَا يَقْصِدُ بِهِهِ الْكَلِمَةُ بَيْنَ النَّاسِ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا تَعْوِيلَ عَلَيْهِ فِي هَذَا الْبَابِ.

وَقُلْنَا لَهُ: أَنْتَ حَيْثُ أَطْلَقْتَ هَذَا اللَّفْظَ، وَلَمْ تُؤَوِّلْ كُنْتَ كَافِرًا؛ لَتَضَمُّنِ لَفْظِكَ تَسْمِيَةَ الْإِسْلَامِ كُفْرًا، وَإِنْ كُنْتَ لَمْ تَقْصِدْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّا إِنَّمَا نَحْكُمُ حُكْمَنَا^(٢) بِالْكُفْرِ بِاعْتِبَارِ الظَّاهِرِ، وَقَصْدُكَ وَعَدَمُهُ؛ إِنَّمَا تَرْتَبِطُ بِهِ الْأَحْكَامُ بِاعْتِبَارِ الْبَاطِنِ لَا الظَّاهِرِ، فَاَنْدَفَعَ زَعْمُهُ أَنَّ هَذَا الْمَعْنَى لَا يُفْهَمُ مِنْ لَفْظِهِ، وَقَوْلُهُ^(٣): (إِنَّمَا مُرَادُهُ، وَمَعْنَى لَفْظِهِ... إلخ)، بَلْ ذِكْرُهُ الْمَرَادَ لَا وَجْهَ لَهُ هُنَا الْبَيِّنَةُ؛ لِمَا قَرَّرْنَاهُ بِأَن حُكْمَنَا^(٤)؛ إِنَّمَا هُوَ بِاعْتِبَارِ الظَّاهِرِ؛ فَلَا نَبْحَثُ عَنِ الْمَرَادِ، وَلَا نُدِيرُ^(٥) عَلَيْهِ حُكْمًا ظَاهِرًا.

وَاَنْدَفَعَ حَصْرُهُ بِقَوْلِهِ: (إِنَّمَا وَصَفَ^(٦) بِالْكُفْرِ الشَّخْصَ، لَا دِينَ الْإِسْلَامَ).

وَأَمَّا مَا زَعَمَهُ مِنَ اللَّزُومِ الْمَذْكُورِ؛ فَعَيَّرُ صَحِيحٌ، بَلْ لَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْعِبَادَةَ لَا تُنَافِي الْفُسُقَ؛ لِإِمْكَانِ اجْتِمَاعِهِمَا فِي آنٍ^(٧) وَاحِدٍ؛ إِذْ

(١) في (ز): والمعنا.

(٢) سقطت من (ز)، و(هـ)، و(م).

(٣) أي: قول الفتى. وقد تقدمت ترجمته.

(٤) (س) [٥ / أ].

(٥) في (هـ): ندر.

(٦) في ط الخمس: وصفت.

(٧) في (ز): شخص.

مَنْ ارْتَكَبَ كَبِيرَةً فَاسِقٌ، وَإِنْ كَانَ أَعْبَدَ النَّاسِ، بِخِلَافِ الْكُفْرِ وَالْإِسْلَامِ؛ فَإِنَّهُ لَا يُمْكِنُ اجْتِمَاعُهُمَا فِي شَخْصٍ وَاحِدٍ فِي حَالَةٍ مِنَ الْأَحْوَالِ، فَلَا يَلْزَمُ مِنَ الْقَوْلِ لِعَابِدٍ: (يَا فَاسِقُ) تَسْمِيَةُ الْعِبَادَةِ فَسَقًا، بِخِلَافِ الْقَوْلِ لِمُسْلِمٍ: يَا كَافِرٌ؛ فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ فِي الْوَصْفِ بِالْكَفْرِ، وَلَوْ مَعَ مَا هُوَ عَلَيْهِ مِنَ الْإِسْلَامِ؛ فَلَزِمَ تَسْمِيَةُ^(١) الْإِسْلَامِ كُفْرًا، وَمَا تَعَجَّبَ مِنْهُ يُرَدُّ: بَأَنَّ اللَّفْظَ إِذَا كَانَ مُحْتَمِلًا لِمَعَانٍ؛ فَإِنْ كَانَ فِي بَعْضِهَا أَظْهَرَ؛ حُمِلَ^(٢) عَلَيْهِ، وَكَذَا إِنْ اسْتَوَتْ وَوُجِدَ لِأَحَدِهِمَا مُرَجِّحٌ، وَهُوَ هُنَا مَا مَرَّ مِنْ وَصْفِهِ بِالْكَفْرِ، مَعَ عِلْمِهِ بِمَا هُوَ عَلَيْهِ^(٣) مِنَ الْإِسْلَامِ.

فَقَوْلُهُ: (وَاحْتِمَالُ غَيْرِهِ أَكْثَرُ) ظَاهِرٌ، وَقَوْلُهُ: (وَأَظْهَرُ)؛ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ؛ كَمَا تَقَرَّرَ.

وقَوْلُهُ^(٤): (وَإِنَّمَا يَصِحُّ الْمَعْنَى الَّذِي ذَكَرَهُ... إلخ)، يُرَدُّ بِمَا عَلِمْتَهُ مِمَّا هُوَ غَنِيٌّ عَنِ الْإِعَادَةِ.

وقَوْلُهُ: (وَأَمَّا الْمُسْلِمُ^(٥))؛ فَلَا يُرِيدُ هَذَا أَصْلًا؛ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ - أَيْضًا -؛ لِأَنَّ الْإِرَادَةَ وَعَدَمَهَا لَا شُغْلَ لَنَا بِهَا.

● وَإِذَا تَقَرَّرَ لَكَ حُكْمُ (يَا كَافِرٌ) بِمَا لَمْ تَجِدْهُ فِي كِتَابٍ، وَعَلِمْتَ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخَانِ فِيهِ - نَقْلًا عَنِ الْمُتَوَلَّى - هُوَ الْحَقُّ الَّذِي لَا مَحِيدَ عَنْهُ، وَأَنَّ

(١) شطر الكلمة مطموس في (ه).

(٢) مطموسة في (ه).

(٣) سقطت من (ز)،

(٤) شطر الكلمة مطموس في (ه).

(٥) شطر الكلمة مطموس في (ه).

كلام جمع من الأصحاب صريح في كفر قائله مطلقاً، وأن ما مر من عبارة «الأذكار»، و«شرح مسلم» وغيرهما لا يخالفه؛ ظهر لك أن^(١) ما أفتيت به في (يا عديم الدين) حق ظاهر لا يسع أحداً إنكاره، وأن من أنكره؛ فقد أنكر على هؤلاء الأئمة الذين هم أبائنا في الدين، لكن المعترضون لا يخترمون أحداً من المتأخرين، ولا من المتقدمين؛ فلي بهم أسوة، ولله الحمد^(٢) على ذلك.

● فمن قال لآخر: (يا عديم الدين)، نقول له: ما الذي أردت^(٣) بذلك؟

فإن قال: أردت أن^(٤) ما هو عليه من الدين لا يسمى ديناً، قلنا له: قد كفرت؛ فإن لم^(٥) تسلم، وإلا ضربنا عنقك، وإن قال: أردت أنه لا دين له في المعاملات ونحوها، قلنا [له]^(٦): لا كفر عليك، [و]^(٧) لكن عليك التعزير الشديد اللائق بك.

وإن قال: لا نيّة لي؛ قلنا له: فهل تعتقد^(٨) أنه يحل لك أن تقول له ذلك؟ فإن قال: نعم، قلنا له: كفرت؛ إن كان ذلك مما لا يخفى عليك؛ بناءً على ما مر.

(١) سقطت من (س)، والمثبت من: (ز)، و(ه)، و(م).

(٢) قال الخميس: في ط: والحمد لله.

(٣) في (ز): أردته.

(٤) سقطت من (ز).

(٥) مطموسة في (م).

(٦) زيادة من (ه).

(٧) الواو زيادة من (م).

(٨) في ط الخميس تعقل.

وَأِنْ قَالَ: لَا أَسْتَحِلُّ ذَلِكَ، أَوْ كَانَ مَمَّنْ^(١) يَخْفَى عَلَيْهِ [ذَلِكَ، قُلْنَا: عَلَيْكَ التَّعْزِيرُ؛ لِأَنَّكَ ارْتَكَبْتَ مَعْصِيَةً^(٢)] لَيْسَتْ^(٣) كُفْرًا، وَإِلَى هَذَا التَّفْصِيلِ كُلُّهُ الْمُسْتَفَادُ مِمَّا قَرَّرْتُهُ فِي (يَا كَافِرُ)، أَشْرْتُ بِقَوْلِي فِي الْجَوَابِ السَّابِقِ: (بَلْ رُبَّمَا يَكُونُ قَوْلُهُ: (يَا عَدِيمَ الدِّينِ) كُفْرًا).

وَإِذَا تَمَهَّدَتْ حَقِيقَةُ^(٥) مَا أَجَبْتُ بِهِ؛ فَلَنَرْجِعَ إِلَى رَدِّ كَلَامِ الْمُعْتَرِضِينَ، وَهُوَ لِرَكَائِكِهِ^(٦) وَكَوْنِهِ بِالْخِيَالِ^(٧) أَشْبَهَ؛ غَنِيَّ عَنِ الرَّدِّ؛ لَكِنْ فِي ضَمْنِ^(٨) رَدِّهِ فَوَائِدُ.

♦ فَأَمَّا قَوْلُ مَنْ قَالَ: (هَذَا الْإِفْتَاءُ كُفْرٌ؛ لَا قِتْضَاءَ لَهُ أَنْ قَائِلَ هَذَا اللَّفْظِ يَكْفُرُ مُطْلَقًا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَمَنْ كَفَرَ مُسْلِمًا؛ فَقَدْ كَفَرَ!)؛ فَيُرَدُّ عَلَيْهِ بِأُمُورٍ:

● مِنْهَا؛ أَنْ دَعَوَاهُ اقْتِضَاءُ قَوْلِي: (رُبَّمَا . . . إِنْ): الْكُفْرُ مُطْلَقًا؛ مُجَازَفَةٌ وَجْهْلٌ بِمَذْلُولَاتِ الْأَلْفَاظِ؛ فَإِنَّ مَذْلُولَ (رُبَّمَا) أَنَّهُ^(٩) لَهُ حَالَةٌ يَكُونُ^(١٠) فِيهَا

(١) فِي طِ الْخَمِيسِ: مِمَّا.

(٢) (س): [٥ / ب].

(٣) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفَتَيْنِ سَقَطَ مِنْ (ه).

(٤) فِي (ه): فَلَيْسَ.

(٥) فِي طِ الْخَمِيسِ: حَقِيقَةُ قَوْلِي وَمَا أَجَبْتُ بِهِ.

(٦) فِي (ه): بَرَكَاتِهِ.

(٧) فِي (ز): بِالْخَبَالِ.

(٨) فِي طِ الْخَمِيسِ: ضَمِينِ.

(٩) فِي (م): أَنْ.

(١٠) فِي (ز): تَكُونُ.

كُفْرًا، وَحَالَةً لَا يَكُونُ فِيهَا كُفْرًا، وَهَذَا جَلِيٌّ وَاضِحٌ؛ فَلَا نُطِيلُ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِيهِ لَا يَلِيقُ بِهَذَا (المَصْنَف) الْمُبْنِي عَلَى غَايَةِ مِنَ الْإِتْقَانِ وَالتَّحْرِيرِ.

● وَمِنْهَا؛ أَنَّ احْتِجَاجَهُ بِمَا ذَكَرَ مُكْفِّرٌ لَهُ صَرِيحًا؛ فَإِنَّهُ كَفَرَ مُسْلِمًا مِنْ غَيْرِ تَأْوِيلٍ؛ لِأَنَّ الْمَفْتِيَّ إِذَا أَفْتَى بِحُكْمٍ؛ فَلَا يَخْلُو؛ إِمَّا أَنْ يَكُونَ حَقًّا أَوْ خَطَأً، فَإِنْ كَانَ حَقًّا؛ فَلَا كَلَامَ فِي تَكْفِيرِ^(١) مَكْفَرِهِ، وَإِنْ كَانَ خَطَأً؛ فَكَذَلِكَ، وَإِنْ تَعَمَّدَ الْخَطَأَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَعَمَّدْ^(٢) تَكْفِيرَ أَحَدٍ بَعِيْنِهِ؛ إِذِ الْمَفْتِي لَا يُفْتِي عَلَى أَحَدٍ^(٣) مَعِيْنٍ، وَالْعَجَبُ مِنْ جُرْأَتِهِ^(٤) كَيْفَ يُكْفِرُ غَيْرَهُ، وَيَسْتَدِلُّ بِمَا يُكْفِرُ بِهِ نَفْسَهُ؟!

◆ فَإِنْ قُلْتُ: فَلِمَ ذَكَرْتَ هَذِهِ الْإِشَارَةَ الْخَفِيَّةَ، وَلِمَ لَمْ^(٥) تُفَصِّلْ فِي الْجَوَابِ؛ كَمَا فَصَّلْتَ^(٦) هُنَا، وَلَا أَطْلَقْتَ الْقَوْلَ بِالْحُرْمَةِ؛ كَمَا فِي «الْأَذْكَارِ»؟

● قُلْتُ: إِيْثَارًا لِلَاخْتِصَارِ^(٧) وَحَذَرًا مِنَ الْوُقُوعِ فِي وَرْطَةِ الْإِطْلَاقِ؛ [فَإِنَّ التَّوَوِيَّ]^(٨) قَالَ فِي - آدَابِ الْمَفْتِي - مِنْ^(٩) «الرَّوْضَةِ»^(١٠):

(١) فِي (ز): تَكْفِيرُهُ.

(٢) فِي (ز): يَعْتَمِدُ.

(٣) سَقَطَتْ مِنْ (هـ).

(٤) فِي (هـ): جَزَافَهُ. وَفِي ط الْخَمِيْسِ: خَارَفْتَهُ.

(٥) سَقَطَتْ مِنْ (ز).

(٦) فِي (هـ): فَعَلْتُ.

(٧) فِي (هـ): (إِيْثَارَ الْاِخْتِصَارِ) بَدَلًا مِنْ (إِيْثَارًا لِلَاخْتِصَارِ).

(٨) فِي (س)، وَ(ز): فَإِنَّهُ، وَالْمَثْبُتُ مِنْ (هـ).

(٩) فِي (هـ): فِي.

(١٠) «رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ» (١١/١١٣).

(وَإِذَا^(١)) كَانَ فِي الْمَسْأَلَةِ تَفْصِيلٌ لَمْ يُطْلَقِ الْجَوَابُ، فَإِنَّهُ خَطَأٌ بِالِاتِّفَاقِ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَكْتُبَ الْجَوَابَ عَلَى مَا يَعْلَمُهُ مِنْ صُورَةِ الْوَاقِعَةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الرُّقْعَةِ^(٢) تَعَرُّضٌ لَهُ. انتهى.

وليس الإطلاق في المصنّفات؛ كالإطلاق في الفتاوى؛ فإن الناظر في المصنّفات لا يقتصر على مصنف واحد، وإلا كان مُقَصِّراً؛ بخلاف المستفتي؛ فإنه لا أهلية له في النظر في المصنّفات؛ حتى يعلم حكم واقعه^(٣)، وإنما الواجب عليه رفعها للمفتي؛ فمتى أفتاه وأطلق له في محلّ التّفصيل؛ ألجأه إلى الوقوع في الخطأ؛ فكان المفتي مخطئاً اتفاقاً، وأيضاً؛ فالمصنّفات تكثر مسائلها؛ فلو كلف^(٤) المصنّفون إلى استيعاب سائر^(٥) التّفصيل في كلّ مسألة لشقّ عليهم؛ بل عجزت عن ذلك قدرتهم، فسأغ لهم ذكر أصول المسائل، والإطلاق في بعض الأبواب؛ اتكالا على فهم التّفصيل من محلّ آخر، وغير ذلك مما لا يخفى على ناظر في كتبهم، وأيضاً؛ فإنما لم أفصل^(٦) في الجواب تفصيلاً واضحاً؛ قصداً لستر المعنى المكفر عن العامة؛ حتى لا تتطرق^(٧) إليه أفهامهم؛ فإن غالب فطريهم سليمة، ولا يقصدون بقولهم لبعضهم: (يا كافر، أو يا عديم الدين: إلا كفر

(١) في (ز): وإن.

(٢) في (م): الواقعة.

(٣) في (ز): الواقعة. وفي ط الخميس: حتى يعلم دوافعه.

(٤) في (ز): كان.

(٥) (س) [٦ / أ].

(٦) غير واضحة في (ز).

(٧) في (ه): تطرق.

النَّعْمَةِ، أَوْ يَا مَنْ فَعَلَهُ كَفَعِلِ الْكَافِرِ، أَوْ نَحْوِ^(١) ذَلِكَ مِمَّا لَا يَقْتَضِي الْكُفْرَ؛ فَأَبْرَزْتُ لَهُمْ أَنَّ هَذَا اللَّفْظَ قَدْ يَكُونُ كُفْرًا؛ لِيَحْذَرُوهُ، وَيُبْعِدُوا عَنْهُ، وَلَمْ أُبَيِّنْ لَهُمُ الْوَجْهَ الْمَكْفَرُ؛ سَتَرًا لَهُ عَلَيْهِمْ؛ لِئَلَّا يَسْمَعَهُ أَحَدُهُمْ؛ فَيَكُونُ سَبَبًا لَهُ فِي أَنَّهُ رُبَّمَا يَقْصِدُهُ؛ فَكَانَ مَا فَعَلْتُهُ مِنَ الْإِشَارَةِ إِلَى التَّفْصِيلِ^(٢) بـ (رُبَّمَا)، وَمِنْ تَرْهِيْبِهِمْ بِأَنَّ ذَلِكَ كُفْرٌ؛ أَبْلَغُ وَأَوْلَى، وَاللَّهُ تَعَالَى يُوفِّقُ مَنْ شَاءَ^(٣) لِمَا يَشَاءُ^(٤).

● وَأَمَّا الاعتراض على التفریع بالفاء بما مرَّ^(٥)؛ فسببه الجهل بالأحكام وبمدلولات الألفاظ - أيضًا -؛ لأنَّ الحكم المحقق هو الحرمة. وأما التكفير: فامرٌ أخصُّ^(٦) يُشْتَرَطُ لَهُ مَا مَرَّ؛ فَكَيْفَ يُعَدَّلُ عَنِ الْأَمْرِ الْمَحَقَّقِ وَهُوَ الْحُرْمَةُ، وَلَا يُفَرَّغُ عَلَيْهِ وَيُفَرَّغَ عَلَى الْأَمْرِ الَّذِي لَمْ يُعْلَمْ وَجُودُهُ؛ لِإِنَّا طَبَقْنَا بِقَصْدِ الْمُتَكَلِّمِ، وَلَمْ يُطْلَعْ عَلَيْهِ؛ بَلْ وَيَنْدُرُ وَقُوعُ الْمَعْنَى الْمَكْفَرِ مِنْ أَحَدٍ مِنَ^(٧) الْمُسْلِمِينَ؛ كَمَا مَرَّ، وَذَكَرُ الْفُقَهَاءِ لَهُ؛ إِنَّمَا هُوَ^(٨) خَشِيَّةٌ مِنْ وَقُوعِهِ، وَإِنْ^(٩) كَانَ وَقُوعُهُ فِي غَايَةِ النَّدُورِ؛ فَعَلِمَ أَنَّ التَّفْرِيعَ عَلَى

(١) في (ز): (ونحو) بدلا من (أو نحو).

(٢) في (هـ) زاد هنا: به.

(٣) في (ز): يشاء.

(٤) في (هـ): شاء.

(٥) في (ز): وبما مر.

(٦) في (م): خفي.

(٧) سقطت من (ز).

(٨) زيادة من (ز).

(٩) في (هـ): وإذا.

الحُرْمَةُ هو الصَّوَابُ الذي لا مَرِيَّةَ فيه .

● وَأَمَّا الْإِعْتِرَاضُ بِأَنَّ الْمُفْتِيَ كَيْفَ يَكْتُبُ : (التَّعْزِيرَ الشَّدِيدَ)، والتَّعْزِيرُ راجعٌ إلى رأي الحاكم في الشَّدَّةِ والضَّعْفِ؟

♦ فجوابه - وإن كان لا يَسْتَحِقُّ جوابًا؛ لَوْلَا ما في جوابه من الفوائد التي لا تَخْفَى على ذِي لُبٍّ - : أَنَّ الْحُكَّامَ وَالْقُضَاةَ أَشْرُ^(١) الْمُفْتِينَ ؛ لَغَلَبَةِ الجَهْلِ عَلَيْهِمْ ، وَعَدَمِ معرفَتِهِمْ بَطَوَاهِرِ الْأَحْكَامِ ؛ فَضْلًا عَنْ دَقَائِقِهَا ، وَقَدْ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ عَنْ قُضَاةِ زَمَانِهِ^(٢) : (وَلَا نَعْتَرُ^(٣) بِقُضَاةِ زَمَانِنَا^(٤)) ؛ فَإِنَّهُمْ كَقَرِيْبِي عَهْدٍ بِالْإِسْلَامِ) ، هَذَا فِي قُضَاةِ زَمَانِهِ ! فَمَا بِالْكَ بغيرِهِمْ ؟ وَقَدْ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ الْفَارِقِيُّ^(٥) - أَيْضًا - فِي قُضَاةِ زَمَانِهِ - مَعَ تَقْدِيمِهِ عَلَى زَمَنِ الْأَذْرَعِيِّ بِكَثِيرٍ - .

وَلَمَّا أَنَّ^(٦)

(١) فِي (ز)، و(م) : أَسْرَ ، فِي (هـ) : أَسْرَى .

(٢) فِي (ز) : زَمَانَهُ .

(٣) فِي (ز) : تَعْتَرُ ، فِي (م)، و(هـ) : يَغْتَرُ .

(٤) فِي (ز) : زَمَانِنَا .

(٥) هُوَ الْحَسَنُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ بَرهون الْقَاضِي، أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِقِيُّ، الْفَقِيهَ الشَّافِعِيُّ، مِنْ أَهْلِ مِيافَارِقِينَ، وَتَفَقَّهَ فِي صِبَاهٍ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ بَيَّانَ الْكَازِرُونِي، ثُمَّ عَلَى أَبِي إِسْحَاقَ الشَّيرَازِيِّ وَأَبِي نَصْرٍ بْنِ الصَّبَّاحِ، وَلَا زَمَهُمَا؛ حَتَّى بَرَعَ فِي الْمَذْهَبِ، وَصَارَ مِنْ أَحْفَظِ أَهْلِ زَمَانِهِ لَهُ. تُوُفِّيَ فِي الْمَحَرَّمِ، سَنَةَ ثَمَانٍ وَعَشْرِينَ وَخَمْسِمِائَةٍ بِوَاسِطِ، وَلَهُ خَمْسٌ وَتِسْعُونَ سَنَةً. «طبقات الشافعية» للسبكي (٥٧/٧)، و«مناقب الإمام الشافعي» لابن قاضي شُهْبَةَ (ص: ٦٦٨).

(٦) فِي ط الْخَمِيْسِ : (وَلَمَّا كَانَ غَالِبًا) بِدُونِ (أَنَّ).

كَانَ غَالِبُ قَضَاةِ زَمَانِنَا^(١) بَلَّغُوا إِلَى مَا لَمْ يَبْلُغُهُ غَيْرُهُمْ صَنَّفَتْ كِتَابًا فِي قِبَائِهِمْ، وَصَدَّرَتْهُ بِأَرْبَعِينَ حَدِيثًا؛ فِيهِ مَزِيدُ الدَّمِّ، وَشَدِيدُ الْوَعِيدِ عَلَى أَكْثَرِ الْقَضَاةِ، وَسَمَّيْتُهُ^(٢): «جَمَرُ الْغَضَا لِمَنْ تَوَلَّى الْقَضَا»^(٣).

(١) في (ز): زماننا.

(٢) في (م): ووسمته.

(٣) • وقد أشار إليه المؤلف في «الزواج عن اقتراف الكبائر» (٢/٣١٠)، وعقد بابًا في ذلك، ومن جملة ما قال: «قَالَ الْفُضَيْلُ بْنُ عِيَّاضٍ: يَنْبَغِي لِلْقَاضِي أَنْ يَكُونَ يَوْمًا فِي الْقَضَاءِ وَيَوْمًا فِي الْبُكَاءِ عَلَى نَفْسِهِ. وَقَالَ مَكْحُولٌ: لَوْ خُيِّرْتُ بَيْنَ الْقَضَاءِ وَضَرْبِ عُنُقِي لَأَخْتَرْتُ ضَرْبَ عُنُقِي وَلَمْ أَخْتَرْ الْقَضَاءَ. وَقَالَ أَيُّوبُ السَّخْتِيَّانِيُّ: إِنِّي وَجَدْتُ أَعْلَمَ النَّاسِ أَشَدَّهُمْ هَرَبًا مِنْهُ، وَدَعَا مَالِكُ بْنُ الْمُنْذِرِ مُحَمَّدَ بْنَ وَاسِعٍ لِيَجْعَلَهُ عَلَى قَضَاءِ الْبَصْرَةِ، فَأَبَى فَعَاوَدَهُ، وَقَالَ: لِيَتَجَلَّسَ وَإِلَّا جَلَدْتُكَ، فَقَالَ: إِنْ تَفْعَلْ فَأَنْتَ سُلْطَانٌ، وَإِنْ ذَلِيلَ الدُّنْيَا خَيْرٌ مِنْ ذَلِيلِ الْآخِرَةِ. وَقِيلَ لِسُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ إِنَّ شَرِيحًا قَدْ أُسْتُقْضِيَ، فَقَالَ: أَيُّ رَجُلٍ قَدْ أَفْسَدُوهُ.

وَالْحَاصِلُ، أَنَّ هَذَا الْمَنْصِبَ أَخْطَرُ الْمَنَاصِبِ، وَأَفْطَحُ الْمَتَاعِبِ وَالْمَثَالِبِ، وَقَدْ أَفْرَدْتُ قَضَاةَ السُّوءِ بِتَأْلِيفِ مُسْتَقِلِّ سَمِيَّتِهِ: [جَمَرُ الْغَضَا لِمَنْ تَوَلَّى الْقَضَا]، وَذَكَرْتُ فِيهِ مِنْ أَحْوَالِهِمُ الْفُطَيْعَةَ الشَّنِيعَةَ مَا تَمْجُهُ الْأَسْمَاعُ وَتَسْتَكْرِهُ الطَّبَاعُ؛ لِمَا أَنَّ الْجُرْأَةَ عَلَى فِعْلِهِ تَوْجِبُ الْقَطْعَ وَالْيَقِينَ بِأَنَّهُمْ لَيْسُوا مِنَ الْمُتَّقِينَ؛ بَلْ وَلَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ، نَسَأَلُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ؛ آمِينَ».

• وَالْغَضَا: شَجَرٌ مَعْرُوفٌ. «مَجْمَلُ اللُّغَةِ» (٤/٤٢٨). وَقَالَ الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ فِي «الْعَيْنِ»

(٤/٤٣١): «وَالْغَضَى: شَجَرٌ، وَاحِدَتُهَا غَضَاةٌ».

وَقَالَ الْأَزْهَرِيُّ: قَوْلُهُ: (نَارٌ غَاضِيَةٌ) عَظِيمَةٌ؛ أُخِذَ مِنْ نَارِ الْغَضَى، وَهُوَ مِنْ أَجُودِ الْوُقُودِ عِنْدَ الْعَرَبِ. «لسان العرب» (١٥/١٢٨).

وفي «تاج العروس» (٣٩/١٧٠): «قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: أُخِذَتْ مِنْ نَارِ الْغَضَى، وَهُوَ مِنْ أَجُودِ الْوُقُودِ. وَفِي «المصباح»: الْغَضَى: شَجَرٌ، وَخَشَبُهُ مِنْ أَصْلَبِ الْخَشَبِ، =

ولئن سلمنا أنَّ القضاة فيهم المفتون؛ فللمفتي أن يكتب^(١) أن التعزير شديد، أو غير شديد، ولا مانع من ذلك عند من له أدنى بصيرة؛ على أن لأصحابنا وجهًا: أن القاضي ليس له أن يفتي في الأحكام؛ فعليه صار المفتي من القضاة كغيره، والاستدلال للاعتراض المذكور بأن التعزير راجع إلى أمر الحاكم في الشدة والضعف، ناشيء عن الجهل بكلام الفقهاء وقواعدهم؛ لأنه ليس راجعًا إليه في الشدة والضعف؛ بل يجب عليه أن يفعل بالمعزَّر ما يناسب معصيته من التغلُّظ والتخفيف.

وإنما الرَّاجِعُ إليه تعيين^(٢) نوع من الأنواع التي يحصل بها ذلك؛ فتأمل هذا الإيهام^(٣) الذي أوقع المعتريين في الاعتراض بذلك، على أن للمفتي أن يغلظ^(٤) في الجواب، ولو بغير الواقع، حيث لا مفسدة؛ ففي «المجموع»، و«الروضة» وأصلها: (للمفتي أن يشدد في الجواب بلفظ متأول عنده زجرًا أو تهديدًا)^(٥) في مواضع الحاجة).

زاد في «الروضة»^(٦): (قلت: المراد ما ذكره الصيمني^(٧) وغيره قالوا:

= وَلِهَذَا يَكُونُ فِي فَحْوِهِ صَلَابَةً.

(١) (س): [٦ / ب].

(٢) في (ز): تعين.

(٣) في ط الخميس: الإبهام.

(٤) في (ز): يلفظ.

(٥) في (ز): وتهديدًا. وهو الموافق لما في «الروضة».

(٦) «رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ» (١١/ ١٠٢). وانظر: «المجموع» (١/ ٥٠).

(٧) هُوَ الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ جَعْفَرٍ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، الْقَاضِي الصَّيْمَرِيُّ، سَكَنَ بَغْدَادَ، وَكَانَ أَحَدَ الْفُقَهَاءِ الْمَذْكُورِينَ مِنَ الْعِرَاقِيِّينَ. مَاتَ الصَّيْمَرِيُّ فِي لَيْلَةِ =

إِذَا رَأَى الْمُفْتِي الْمَصْلَحَةَ أَنْ يَقُولَ لِلْعَامِيِّ مَا فِيهِ تَغْلِيظٌ وَهُوَ لَا يَعْتَقِدُ ظَاهِرَهُ، وَلَهُ فِيهِ تَأْوِيلٌ، جَازَ زَجْرًا؛ كَمَا رُوِيَ^(١) عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ

= الأَحَدِ، يَوْمَ الْأَحَدِ الْحَادِي وَالْعِشْرِينَ مِنْ شَوَالِ سَنَةِ سِتٍّ وَثَلَاثِينَ وَأَرْبَعِ مِائَةٍ. «تاريخ بغداد» (٨ / ٦٣٤)، و«الأنساب» (٨ / ٣٦٥)، و«تاريخ الإسلام» (٩ / ٥٥٢).

(١) أَثَرُ صَحِيحٍ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٤٧٦٤)، وَمُسْلِمٌ (٣٠٢٣) - وَاللَّفْظُ لَهُ - مِنْ طَرِيقٍ: مَنْصُورٍ بِنِ الْمُعْتَمِرِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ بِمَكَّةَ: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾» [الفرقان: ٦٨] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿مُهَاجِرًا﴾» [الفرقان: ٦٩]؛ فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ: وَمَا يُغْنِي عَنَّا الْإِسْلَامُ، وَقَدْ عَدَلْنَا بِاللَّهِ، وَقَدْ قَتَلْنَا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ، وَأَتَيْنَا الْفَوَاحِشَ؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ وَحْيَهُ: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا﴾» [الفرقان: ٧٠] إِلَى آخِرِ الْآيَةِ، قَالَ: «فَأَمَّا مَنْ دَخَلَ فِي الْإِسْلَامِ وَعَقَلَهُ، ثُمَّ قَتَلَ، فَلَا تَوْبَةَ لَهُ».

وَفِي «مَصْنَفِ» ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ (٢٨٣٢٦) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ مِنْ طَرِيقٍ: سَعِيدِ بْنِ عُيَيْدَةَ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَقَالَ: لِمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا تَوْبَةُ؟ قَالَ: لَا، إِلَّا النَّارُ، فَلَمَّا ذَهَبَ قَالَ لَهُ جُلَسَاؤُهُ: مَا هَكَذَا كُنْتَ تُفْتِينَا، كُنْتَ تُفْتِينَا أَنَّ لِمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا تَوْبَةَ مَقْبُولَةً، فَمَا بَالُ الْيَوْمِ؟ قَالَ: إِنِّي أَحْسِبُهُ رَجُلًا مُغْضَبًا يُرِيدُ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا، قَالَ: فَبَعَثُوا فِي أَثَرِهِ فَوَجَدُوهُ كَذَلِكَ.

وَقَالَ الْحَافِظُ فِي «التَّلْخِصِ» (٤ / ٣٤٣): «رَجَالُهُ ثِقَاتٌ».

وَانْظُرْ: «مَصْنَفُ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ» - بَابُ: مَنْ قَالَ لَيْسَ لِقَائِلِ الْمُؤْمِنِ تَوْبَةُ - (٢٨٣٠٣) وَ(٢٨٣٠٤)، وَ«تَفْسِيرُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ» (رَقْمُ: ٦١٧)، وَ«نَوَاسِخُ الْقُرْآنِ» لِابْنِ الْجَوْزِيِّ (ص: ١٢١).

وَقَالَ الزَّيْلَعِيُّ فِي «تَخْرِيجِ الْكُشَافِ» (١ / ٣٤٣): «وَرَوَى الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ - أَيْضًا - فِي الْمَوْضِعَيْنِ وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: أَلِمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا مِنْ تَوْبَةٍ؟ قَالَ: لَا. انْتَهَى».

قِيلَ: هَذِهِ إِحْدَى الرَّوَائِيْنِ عَنْهُ، وَالْمَشْهُورُ عَنْهُ: أَنَّ لَهُ تَوْبَةَ، وَحُمِلَ الْأَوَّلُ مِنْهُ عَلَى تَغْلِيظٍ، وَإِنَّمَا أَفْتَى بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ ظَنَّ أَنَّ السَّائِلَ سَأَلَ لِيُقْتَلَ؛ فَأَرَادَ زَجْرَهُ عَنْ ذَلِكَ. =

= قلت: ويدل على ذلك، ما رواه الواحدي في «تفسيره الوسيط» من طريق: إسحاق بن راهويه ثنا أبو داود الحفري ثنا سفيان عن أبي سعيد عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رجلاً سأل القاتل المؤمن توبة؟ فقال: لا، ثم سأل آخر؛ فقال: نعم؛ فقيل له في ذلك؛ فقال: إن الأول جاءني ولم يكن قتل؛ فقلت: لا توبة؛ لكي لا يقتل، وجاءني هذا وقد قتل؛ فقلت له: لك توبة لكي لا يلقي بيده إلى التهلكة. انتهى.

وما رواه ابن أبي شيبة في مصنفه في كتاب الديات؛ حدثنا يزيد بن هارون أنا أبو مالك الأشجعي عن سعد بن عبيدة قال جاء رجل إلى ابن عباس فقال: أليمن قتل مؤمناً توبة؟ قال: لا إلى النار؛ فلما ذهب، قال له جلساؤه: ما هكذا كنت تفتيننا قد كنت تفتيننا أن لمن قتل مؤمناً توبة مقبولة؛ فما بال هذا اليوم؟ قال: إني أحسبه رجلاً مغضباً يريد أن يقتل مؤمناً؛ فوجده كذلك. انتهى.

وقد وقع لي نحو ذلك مرّوفاً، رواه ابن عدي في «الكامل» (٥١٢/٨) من حديث يوسف بن بحر بن عبد الرحمن التميمي ثنا مروان بن محمد ثنا سفيان بن عيينة عن عمار الدهني عن سعيد بن جبيرة عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: ليس لقاتل مؤمن توبة. انتهى، وأعله يوسف هذا، وقال: إنه يرفع الأحاديث، وقال: إنه يروي عن الثقات بالمناكير لم يقل فيه غير ذلك.

● قال النووي في «شرح مسلم» (١٥٩/١٨): «قوله: (عن ابن عباس رضي الله عنهما أن القاتل متعمداً لا توبة له)، واحتج بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُتَعَمِّداً فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِداً فِيهَا﴾ هذا هو المشهور عن ابن عباس رضي الله عنهما، ورؤي عنه: أن له توبة، وجواز المغفرة له؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءاً أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُوراً رَحِيماً﴾، وهذه الرواية الثانية هي مذهب جميع أهل السنة والصحابة والتابعين ومن بعدهم، وما روي عن بعض السلف مما يخالف هذا محمول على التعليل والتحذير من القتل والتورية في المنع منه، وليس في هذه الآية التي احتج بها ابن عباس تصريح بأنه يخلد، وإنما فيها أنه جزاؤه، ولا يلزم منه أنه يجازى، وقد سبق تقرير هذه المسألة، وبيان معنى الآية في كتاب التوبة، والله أعلم.» =

تَعَالَى^(١) عَنْهُمَا أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ تَوْبَةِ الْقَاتِلِ؛ فَقَالَ: لَا تَوْبَةَ لَهُ، وَسَأَلَهُ آخَرُ؛ فَقَالَ: لَهُ تَوْبَةٌ، ثُمَّ قَالَ: أَمَّا الْأَوَّلُ، فَرَأَيْتُ عَلَيْهِ^(٢) إِرَادَةَ الْقَتْلِ^(٣)؛ فَمَنْعَتْهُ، وَأَمَّا الثَّانِي؛ فَجَاءَ مِسْكِينًا^(٤).....

● وقال الحافظ في «الفتح» (٤٩٦/٨): «وَقَدْ جَاءَ عَنْهُ فِي ذَلِكَ مَا هُوَ أَصْرَحُ مِمَّا تَقَدَّمَ؛ فَرَوَى أَحْمَدُ وَالطَّبْرِيُّ مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى الْجَابِرِ وَالتَّسَائِيَّ وَابْنِ مَاجَهٍ مِنْ طَرِيقِ عَمَارِ الدَّهْبِيِّ كِلَاهُمَا عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ بَعْدَ مَا كُفَّ بَصَرُهُ؛ فَأَتَاهُ رَجُلٌ؛ فَقَالَ: مَا تَرَى فِي رَجُلٍ قَتَلَ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا، قَالَ: ﴿فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ حَقْلًا فِيهَا﴾ وَسَاقَ الْآيَةَ إِلَى: ﴿عَظِيمًا﴾ قَالَ: لَقَدْ نَزَلَتْ فِي آخِرِ مَا نَزَلَ وَمَا نَسَخَهَا شَيْءٌ حَتَّى قُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَمَا نَزَلَ وَحْيٌ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: أَفَرَأَيْتَ إِنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى، قَالَ: وَأَنَّى لَهُ التَّوْبَةُ وَالْهُدَى، لَفْظُ يَحْيَى الْجَابِرِ، وَالْآخِرُ نَحْوُهُ، وَجَاءَ عَلَى وَفْقِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي ذَلِكَ أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ، مِنْهَا مَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالتَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ عَنْ مُعَاوِيَةَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «كُلُّ ذَنْبٍ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَغْفِرَهُ إِلَّا الرَّجُلُ يَمُوتُ كَافِرًا»، وَالرَّجُلُ يَقْتُلُ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا، وَقَدْ حَمَلَ جُمْهُورُ السَّلَفِ وَجَمِيعُ أَهْلِ السُّنَّةِ مَا وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى التَّغْلِيظِ، وَصَحَّحُوا تَوْبَةَ الْقَاتِلِ كَعَبْرَةٍ، وَقَالُوا: مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ﴾ أَيُّ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَنْ يُجَازِيَهُ تَمَسُّكًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ النَّسَاءِ - أَيْضًا - : ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾، وَمِنْ الْحُجَّةِ فِي ذَلِكَ حَدِيثُ الْإِسْرَائِيلِيِّ الَّذِي قَتَلَ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ نَفْسًا ثُمَّ أَتَى تَمَامَ الْمِائَةِ؛ فَقَالَ لَهُ: لَا تَوْبَةَ فَقَتَلَهُ فَأَكْمَلَ بِهِ مِائَةً، ثُمَّ جَاءَ آخَرُ؛ فَقَالَ: وَمَنْ يَحُولُ بَيْنَكَ وَبَيْنَ التَّوْبَةِ.. الْحَدِيثُ، وَهُوَ مَشْهُورٌ، وَسَيَأْتِي فِي الرِّقَاقِ وَاضِحًا، وَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ لِمَنْ قَبْلُ مِنْ غَيْرِ هَذِهِ الْأُمَّةِ؛ فَمِثْلُهُ لَهُمْ أَوْلَى لِمَا خَفَّفَ اللَّهُ عَنْهُمْ مِنَ الْأَثْقَالِ الَّتِي كَانَتْ عَلَى مَنْ قَبْلَهُمْ».

(١) زيادة من (ز).

(٢) في ط الخميس: فِي عَيْنَيْهِ. وهو الموافق للروضة.

(٣) في (ز) زاد: شر.

(٤) في (ز): مكينا.

قَدْ قَتَلَ؛ فَلَمْ أُقْتَلْهُ^(١).

قَالَ الصَّيْمَرِيُّ: وَكَذَا إِنْ سَأَلَهُ؛ فَقَالَ: إِنْ قَتَلْتُ عَبْدِي؛ فَهَلْ عَلَيَّ قِصَاصٌ؛ فَوَاسِعٌ أَنْ يَقُولَ^(٢): إِنْ قَتَلْتُهُ قَتَلْنَاكَ؛ فَعَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ قَتَلْنَا»^(٣)،

(١) • قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٢٢٢/٧ و ٢٢٣): «وَقَدْ اتَّفَقَ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَسَائِرُ أَيْمَةِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى أَنَّهُ لَا يُخْلَدُ فِي النَّارِ أَحَدٌ مِمَّنْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ إِيْمَانٍ، وَاتَّفَقُوا أَيْضًا عَلَى أَنَّ نَبِيَّنَا ﷺ يَشْفَعُ فِي مَنْ يَأْذُنُ اللَّهُ لَهُ بِالشَّفَاعَةِ فِيهِ مِنْ أَهْلِ الْكِبَائِرِ مِنْ أُمَّتِهِ؛ فَفِي «الصَّحِيحَيْنِ» عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ، وَإِنِّي اخْتَبَأْتُ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لِأُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ مَذْكُورَةٌ فِي مَوَاضِعِهَا. وَقَدْ نَقَلَ بَعْضُ النَّاسِ عَنِ الصَّحَابَةِ فِي ذَلِكَ خِلَافًا؛ كَمَا رَوَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ الْقَاتِلَ لَا تَوْبَةَ لَهُ، وَهَذَا غَلَطٌ عَلَى الصَّحَابَةِ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْهُمْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَا يَشْفَعُ لِأَهْلِ الْكِبَائِرِ، وَلَا قَالَ: إِنَّهُمْ يُخْلَدُونَ فِي النَّارِ، وَلَكِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْهُ قَالَ: إِنَّ الْقَاتِلَ لَا تَوْبَةَ لَهُ، وَعَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ فِي قَبُولِ تَوْبَةِ الْقَاتِلِ رَوَايَتَانِ - أَيْضًا -، وَالتَّرَاغُ فِي التَّوْبَةِ غَيْرُ النَّزَاعِ فِي التَّخْلِيدِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْقَتْلَ يَتَعَلَّقُ بِهِ حَقٌّ آدَمِيٌّ؛ فَلِهَذَا حَصَلَ فِيهِ النَّزَاعُ».

(٢) زاد في ط الخميس بعدها: له. وفي «الروضة»: يقال.

(٣) حَدِيثٌ ضَعِيفٌ، رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» (٢٠١٠٤) وَ(٢٠١٢٢) وَ(٢٠١٢٥)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٥١٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (١٤١٤)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٤٧٣٨)، وَابْنُ مَاجَهَ فِي «سُنَنِهِ» (٢٦٦٣) مِنْ طَرِيقٍ: قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ. قُلْتُ: فِي إِسْنَادِهِ قَتَادَةُ، مَدْلَسٌ، وَلَمْ يَصْرَحْ بِالسَّمَاعِ، أَمَّا الْحَسَنُ؛ فَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي سَمَاعِهِ مِنْ سَمُرَةَ، وَالرَّاجِحُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ سَمُرَةَ إِلَّا حَدِيثَ الْعَقِيقَةِ. وَفِي إِسْنَادِ أَحْمَدَ فِي الْمَوْضِعِ الْأَوَّلِ قَالَ: (وَلَمْ يَسْمَعْهُ مِنْهُ). هَذَا، وَفِيهِ عِلَّةٌ أُخْرَى، وَهِيَ أَنَّ الْحَسَنَ نَسِيَ هَذَا الْحَدِيثَ؛ فَكَانَ يَقُولُ: «لَا يُقْتَلُ حُرٌّ بِعَبْدٍ». قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: ثُمَّ نَسِيَ الْحَسَنُ بَعْدُ، فَقَالَ: لَا يُقْتَلُ بِهِ. =

وَلِأَنَّ الْقَتْلَ لَهُ مَعْنَيَانِ^(١)، وَهَذَا كُلُّهُ إِذَا لَمْ يَتَرْتَّبْ عَلَى إِطْلَاقِهِ^(٢) مَفْسَدَةٌ،
وَاللَّهُ أَعْلَمُ. انْتَهَى كَلَامُ «الرَّوْضَةِ».

وَهُوَ حَرِيٌّ أَنْ يَتَأَمَّلَهُ الْمُعْتَرِضُونَ وَيَفْهَمُوهُ؛ فَإِنَّهُمْ بِمَكَانٍ سَحِيحٍ عَنْهُ
وَعَنْ غَيْرِهِ مِنْ كَلَامِ الْأَئِمَّةِ، وَإِلَّا لَمَا صَدَرَتْ مِنْهُمْ هَذِهِ الْخُرَافَاتُ.

● وَأَمَّا الْإِعْتِرَاضُ بِأَنَّ الْقَاضِيَ لَا يُفْتَى عَلَيْهِ؛ فَقَدْ مَرَّ مَا يُتَكَفَّلُ بِرَدِّهِ؛ بَلْ
لَا يَصُدُّ ذَلِكَ إِلَّا مِمَّنْ تَرَكَ الشَّرِيعَةَ الْغَرَاءَ وَرَاءَهُ ظَهْرِيًّا، وَنَسِيَ مَسِيًّا؛ لِأَنَّ
الْقَاضِيَ؛ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُحَقِّقًا؛ فَالْإِفْتَاءُ يُؤَيِّدُهُ وَيَنْصُرُهُ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ
مُبْطِلًا؛ فَهُوَ لَيْسَ بِقَاضٍ؛ فَإِنَّ فُرْضَ أَنَّهُ قَاضٍ ضَرْوَرَةٌ؛ وَجَبَ رَفْعُهُ إِلَى
مُسْتَنَبِيهِ؛ لِيُقِيمَ عَلَيْهِ الْأَحْكَامَ الشَّرْعِيَّةَ؛ فَإِنَّ فُرْضَ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُ؛ فَوُضَّ

= وقال الترمذي: «حسن غريب»، وقال أحمد: «وأخشى أن يكون هذا الحديث لا
يثبت». وقال ابن معين: «ولم يسمع الحسن من سمرة». وقال ابن الجوزي:
«الحديث مُرْسَلٌ؛ لِأَنَّ الْحَسْنَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ سَمْرَةَ».

ينظر: «تاريخ ابن معين» - رواية الدوري (٤ / ٢٢٩)، و«مسائل أحمد» رواية
أبي داود (ص: ٣٠٧)، «مسائل أحمد» رواية ابنه عبد الله (ص: ٤٠٩)، و«ذخيرة
الحفاظ» (٤ / ٢٣٦١)، و«التحقيق في مسائل الخلاف» (٢ / ٣١٠)، و«المحرر
في الحديث» (ص: ٦٠٠)، و«تنقيح التحقيق» للذهبي (٢ / ٢٢٩)، و«البدر المنير»
(٤ / ٦٩)، و«إتحاف المهرة» لابن حجر (٦ / ٣٨).

وفي الباب عن أبي هريرة، كما أخرجه الحاكم في «المستدرک» (٨٠٩٩)، إلا أن في
إسناده عثمان بن الهيثم، وهو وإن كان ثقةً، إلا أنه تغير؛ فصار يتلقن، لا سيما، وقد
أشار الحاكم إلى إعلاله؛ فقال: «أَنَا أَخْشَى أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ الْهَيْثَمِ أَرَادَ الْإِسْنَادَ الْأَوَّلَ
كَمَا رَوَاهُ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

(١) وفي «الروضة»: معانٍ.

(٢) في (ز): الإطلاق.

الْأَمْرُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ .

عَلَى أَنَّ الْقَاضِي فِي صُورَةِ السُّؤَالِ خَصَمٌ مَدَّعٍ، عَلَى آخِرِ مَا ^(١) يَتَعَلَّقُ بِالْوَصَايَةِ الَّتِي ذُكِرَ أَنَّهَا فُوضَتْ إِلَيْهِ؛ فَلَيْسَ مَتَحَاكَمًا ^(٢) إِلَيْهِ؛ حَتَّى يَكُونَ ^(٣) لَهُ أَدْنَى شُبْهَةٍ فِي نَوْعٍ مِنَ الشَّتْمِ أَوْ السَّبِّ .

وَإِنَّمَا الْحَامِلُ لَهُ عَلَى ذَلِكَ؛ اسْتِطَاعَتُهُ عَلَى أَغْرَاضِ الْمُسْلِمِينَ، وَشَتْمُهُمْ بِالْأَلْفَافِ الْقَبِيحَةِ الَّتِي لَا تَصْدُرُ مِنْ أَدْنَى الْعَوَامِّ .

● وَأَمَّا الْإِعْتِرَاضُ بِأَنَّ الْجَوَابَ لَيْسَ مُطَابِقًا لِلسُّؤَالِ؛ فَكَلَامٌ مُهْمَلٌ، لَا مَعْنَى لَهُ بَوَجهٍ؛ حَتَّى يُتَكَلَّمَ ^(٤) عَلَيْهِ، وَمَزِيدُ الْمُقْتِ وَالْغَضَبِ مِنَ اللَّهِ ﷻ يُلْجِيءُ الشَّخْصَ إِلَى أَنْ يَقُولَ مَا لَا يَعْقِلُهُ وَلَا يَفْهَمُهُ، نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ ذَلِكَ، وَنَسْأَلُهُ الْعَفْوَ عَمَّا اقْتَرَفْنَا مِنَ الزَّلَّاتِ وَالْجَهَالَاتِ ^(٥)؛ إِنَّهُ جَوَادٌ كَرِيمٌ، رَوْوُفٌ رَحِيمٌ .

◆ وَإِذْ قَدْ أَنهَيْتُمَا الْكَلَامَ عَلَى هَذِهِ الْقَضِيَّةِ؛ فَلَنَنْتَقِلَ إِلَى الْكَلَامِ عَلَى بَقِيَّةِ ^(٦) الْأَلْفَافِ وَالْأَفْعَالِ الَّتِي تُوقِعُ فِي الْكُفْرِ ^(٧) عِنْدَنَا أَوْ عِنْدَ غَيْرِنَا؛ اِعْتِنَاءً بِهَذَا الْبَابِ لِحَطَرِهِ، وَفِي الْحَقِيقَةِ؛ هَذَا هُوَ الْمَقْصُودُ بِالْكِتَابِ، وَمَا مَرَّ؛

(١) فِي (م): بِمَا .

(٢) فِي (ز): مِنْجَاكَمَا، (س) [٧ / أ] .

(٣) فِي ط الْخَمِيسِ: حَتَّى لَا يَكُونَ .

(٤) فِي ط الْخَمِيسِ: نَتَكَلَّمُ .

(٥) فِي (ز): الْجَهَالَةُ .

(٦) فِي (س) زَادَ هُنَا: هَذِهِ، وَلَا مَحَلَّ لَهَا .

(٧) فِي (س)، وَ(م): كُفْرٌ، وَالْمُثَبَّتُ مِنْ (ز)، وَ(هـ) .

كالمقدّمة له، والسبب^(١) الباعث عليه.

● فنقول: هذا باب واسع، وأكثر من اعتنى به الحنفيّة، ثم أصحابنا؛ كما ستعلمه.

□ فمن ذلك:

◆ العزم على [الكفر]^(٢) في زمن بعيد أو قريب، أو تعلّقه باللسان أو القلب على شيء، ولو محالاً^(٣) عقلياً^(٤) فيما يظهر؛ فيكون ذلك كُفراً في الحال؛ كما نقله الشيخان عن «التّيمّة»، وجزم به البغوي^(٥) وغيره؛ كالحليّمي^(٦)،

(١) في (ز): أو السبب.

(٢) في (س)، و(ز):، والمثبت من (ه)، و(م).

(٣) في ط الخميّس: ولو كان محالاً.

(٤) في ط الخميّس: عقلاً.

(٥) هو محيي السنّة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغويّ، الشافعيّ، المفسّر، صاحب التصانيف، كـ «شرح السنّة»، و«معالم التنزيل»، و«المصابيح»، وكتاب «التّهذيب» في المذهب، و«الجمع بين الصحيحين»، و«الأربعين حديثاً»، وأشياء. توفّي: بمرور الرّود - مدينة من مدائن خراسان - في شوال، سنة ست عشرة وخمس مائة. «سير النبلاء» (١٩/٤٤١ و ٤٤٢)، و«تاريخ الإسلام» (١١/٢٥٠).

● قال البغويّ في «التّهذيب في فقه الشافعي» (٧/٢٩٩): «وكذلك: لو قال مسلم: أنا أكفر غداً: يكفر في الحال».

(٦) قال الحليّميّ في «المنهاج في شعب الإيمان» (١/١٤٣ و ١٤٤): «وإذا نوى مسلم أن يكفر إن كان كذا، وإذا جاء وقت كذا، كفر بالحال. . فإذا نوى مسلم أن يكفر غداً؛ فقد أفسد الإخلاص بما أحدث من عزيمة الكفر؛ ففسد إسلامه بزوال شرطه».

وصَحَّحَهُ الرُّوْيَانِيُّ^{(١)(٢)}.

وَقَوْلُ الشَّافِعِيِّ فِي «الْأُمِّ»^(٣): (كُلُّ مَا لَمْ يُحَرِّكْ لَهُ^(٤) لِسَانُهُ هُوَ حَدِيثٌ

(١) هُوَ أَبُو الْمَحَاسِنِ عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، الطَّبْرِيُّ، الشَّافِعِيُّ الرُّوْيَانِيُّ، شَيْخُ الشَّافِعِيَّةِ، وَكَانَ يَقُولُ: لَوْ احْتَرَقَتْ كُتُبُ الشَّافِعِيِّ، لَأَمْلَيْتُهَا مِنْ حِفْظِي، وَلَهُ كِتَابُ «الْبَحْرِ» فِي الْمَذْهَبِ، طَوِيلٌ جِدًّا، غَزِيرُ الْفَوَائِدِ، وَكِتَابُ «مَنَاصِيصِ الشَّافِعِيِّ»، وَكِتَابُ «حَلِيَّةِ الْمُؤْمِنِ»، وَكِتَابُ «الْكَافِي». قَالَ الذَّهَبِيُّ: قُلْتُ: قُتِلَ سَنَةً إِحْدَى وَخَمْسِ مِائَةٍ. وَرُوْيَانٌ: بَلَدَةٌ مِنْ أَعْمَالِ طَبْرِسْتَانَ، وَأَمَّا الرَّيُّ، فَمَدِينَةٌ كَبِيرَةٌ، وَالنَّسَبَةُ إِلَيْهَا رَازِيٌّ. «سير النبلاء» (١٩/٢٦٠)، و«تاريخ الإسلام» (٣٥/١١).

(٢) قَالَ أَبُو الْمَحَاسِنِ الرُّوْيَانِيُّ فِي «بَحْرِ الْمَذْهَبِ» (١٠٨/١٤): «إِذَا نَوَى الْعَدْلُ أَنْ يَوَاقِعَ كَبِيرَةً؛ كَالْقَتْلِ وَالزَّانَا لَمْ يَصِرْ بِهِ فَاسِقًا، وَإِذَا نَوَى الْمُسْلِمُ أَنْ يَكْفُرَ غَدًا؛ فَهَلْ يَكْفُرُ فِي الْحَالِ؟ فِيهِ وَجْهَانِ: وَالصَّحِيحُ؛ أَنَّهُ يَصِيرُ كَافِرًا فِي الْحَالِ، وَالْفَرْقُ: أَنْ نِيَّةَ الْاسْتِدَامَةِ فِي الْإِيمَانِ شَرْطٌ، وَالتَّوْبَةُ لَا تَجِبُ فِي حَقِّ مَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ الْأَصْلُ وَجُوبُ الْفِسْقِ، وَالْأَصْلُ فَقْدُ الْإِيمَانِ وَإِيجَابُ فِعْلِهِ».

● وَيَقُولُ الْبَغَوِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١١٢/٥): «﴿وَلَوْلَا أَنْ ثَبَّنَّاكَ﴾ عَلَى الْحَقِّ بَعْضَمَتِنَا ﴿لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ﴾؛ أَيُّ: تَمِيلُ ﴿إِلَيْهِمْ شَيْئًا فَلَيْلًا﴾؛ أَيُّ: قَرِيبًا مِنَ الْفِعْلِ. فَإِنْ قِيلَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ مَعْصُومًا؛ فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَقْرُبَ مِمَّا طَلَبُوهُ وَمَا طَلَبُوهُ كُفْرًا؟ قِيلَ: كَانَ ذَلِكَ خَاطِرَ قَلْبٍ، وَلَمْ يَكُنْ عَزْمًا، وَقَدْ غَفَرَ اللَّهُ ﷻ عَنْ حَدِيثِ النَّفْسِ».

● وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «الْمُنْتَظَمِ» (٤٨/٩): «إِنَّ الْمُسْلِمِينَ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْعَزْمَ عَلَى الْكُفْرِ كُفْرٌ».

(٣) فِي «الْأُمِّ» (٦٥٩/٦) قَالَ: «وَإِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فِي نَفْسِهِ وَلَمْ يُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَهُ لَمْ يَكُنْ طَلَاقًا، وَكُلُّ مَا لَمْ يُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَهُ؛ فَهُوَ مِنْ حَدِيثِ النَّفْسِ الْمَوْضُوعِ عَنْ بَنِي آدَمَ».

(٤) فِي (س): بِهِ، وَالْمُثَبَّتُ مِنْ: (ز)، و(هـ)، و(م).

النَّفْسِ المَوْضُوعِ عَنْ بَنِي آدَمَ)، لَا يُخَالِفُ^(١) ذَلِكَ؛ خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الْخَاطِرِ الَّذِي لَا يَسْتَقِرُّ؛ كَمَا حَمَلَ الْأَئِمَّةُ الْحَدِيثَ عَلَيْهِ^(٢).

وَقَوْلُ أَبِي نَصْرِ الْقُشَيْرِيِّ^(٣): (عِنْدَنَا لَا يَتَصَوَّرُ الْعَزْمُ عَلَى الْكُفْرِ الَّذِي هُوَ الْجَهْلُ بِاللَّهِ؛ إِذْ لَا يَصِحُّ مِنَ الْعَالِمِ بِاللَّهِ أَنْ يَعْزِمَ عَلَى الْجَهْلِ بِهِ)؛ يُجَابُ عَنْهُ بِأَنَّ الْمَرَادَ بِالْكُفْرِ فِي هَذَا الْبَابِ؛ مَا أَشْعَرَ بِالْجَهْلِ، وَإِنْ كَانَ قَلْبُ مَنْ صَدَرَ مِنْهُ شَيْءٌ - مِمَّا ذُكِرَ وَمَا يَأْتِي - مُمْتَلِئًا إِيمَانًا؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْأَسْتِهْزَاءَ

(١) في (ز): تخالف.

(٢) رَوَى الْبُخَارِيُّ (٦٦٦٤)، وَمُسْلِمٌ (١٢٧) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِأُمَّتِي عَمَّا وَسَّوَسَتْ، أَوْ حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا، مَا لَمْ تَعْمَلْ بِهِ أَوْ تَكَلَّمْ». • قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (١٠٧/١٤): «فَقَدْ دَلَّ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ عَلَى أَنَّ مَنْ فِي قَلْبِهِ الْكُفْرُ وَبَعْضُ الرِّسُولِ وَبَعْضُ مَا جَاءَ بِهِ أَنَّهُ كَافِرٌ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ. وَقَدْ عَمَّا اللَّهُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ - وَهُمْ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا الَّذِينَ لَمْ يَرْتَابُوا - عَمَّا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا مَا لَا تَتَكَلَّمُ بِهِ أَوْ تَعْمَلُ».

• وَقَالَ (٧٦٨/١٠): «وَقَوْلُهُ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِأُمَّتِي عَمَّا وَسَّوَسَتْ أَوْ حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا»؛ كَمَا فِي بَعْضِ أَلْفَاظِهِ فِي الصَّحِيحِ هُوَ مُقَيَّدٌ بِالتَّجَاوُزِ لِلْمُؤْمِنِينَ دُونَ مَنْ كَانَ مُسْلِمًا فِي الظَّاهِرِ وَهُوَ مُنَافِقٌ فِي الْبَاطِنِ وَهُمْ كَثِيرُونَ فِي الْمُتَطَاهِرِينَ بِالإِسْلَامِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا. وَهُمْ فِي هَذِهِ الْأَرْزَامِ الْمُتَأَخَّرَةِ فِي بَعْضِ الْأَمَاكِنِ أَكْثَرُ مِنْهُمْ فِي حَالِ ظُهُورِ الْإِيمَانِ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ؛ فَمَنْ أَظْهَرَ الْإِيمَانَ، وَكَانَ صَادِقًا مُجْتَنِبًا مَا يُضَادُّهُ أَوْ يُضَعِّفُهُ يَتَجَاوَزُ لَهُ عَمَّا يُمَكِّنُهُ التَّكَلُّمُ بِهِ وَالْعَمَلُ بِهِ: دُونَ مَا لَيْسَ كَذَلِكَ؛ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ لَفْظُ الْحَدِيثِ».

(٣) هُوَ أَبُو نَصْرِ عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ هَوَازِنَ، الْقُشَيْرِيُّ، النَّيْسَابُورِيُّ، النَّحْوِيُّ، الْمُتَكَلِّمُ، بَالِغٌ فِي التَّعَصُّبِ لِلْأَشَاعِرَةِ، وَالْغَضُّ مِنَ الْحَنَابِلَةِ، مَاتَ أَبُو نَصْرِ فِي الثَّامِنِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ جُمَادَى الْآخِرَةِ، سَنَةِ أَرْبَعِ عَشْرَةِ وَخَمْسِ مِائَةٍ، فِي عَشْرِ الثَّمَانِينَ. «سِيرُ النَّبَلَاءِ» (١٩/٤٢٤)، وَ«تَارِيخُ الْإِسْلَامِ» (١١/٢٢١).

أَوِ الْهَزَلِ^(١)؛ كَغَيْرِهِمَا، وَكَذَلِكَ الْفِعْلُ الْآتِي؛ فَإِنْ أَرَادَ أَبُو نَصْرِ أَنَّهُ: وَإِنْ عَزَمَ؛ لَا يَكُونُ كَافِرًا!! فَغَيْرُ مُسْلِمٍ لَهُ ذَلِكَ؛ بَلْ لَا وَجْهَ لِكَلَامِهِ حِينَئِذٍ، وَإِنْ أَرَادَ أَنَّ^(٢) حَقِيقَةَ الْكُفْرِ الَّذِي هُوَ الْجَهْلُ لَا يُجَامِعُ^(٣) حَقِيقَةَ الْعِلْمِ؛ فَمُسْلِمٌ؛ لَكِنْ لَا مَدْخَلَ لَذَلِكَ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ.

وَفَارَقَ ذَلِكَ عَزَمَ الْعَدْلِ^(٤) عَلَى مُوَاقَعَةِ^(٥) كَبِيرَةٍ؛ فَإِنَّهُ لَا يُفْسَقُ؛ لِأَنَّ^(٦) نِيَّةَ الْاسْتِدْآمَةِ عَلَى الْإِيْمَانِ شَرْطٌ فِيهِ، بِخِلَافِ نِيَّةِ الْاسْتِدْآمَةِ عَلَى الْعَدَالَةِ؛ فَإِنَّهَا لَيْسَتْ شَرْطًا فِيهَا، وَكَانَ وَجْهُ ذَلِكَ: أَنَّ الْإِيْمَانَ: التَّصَدِيقُ، وَهُوَ مُنْتَفٍ مَعَ الْعَزْمِ، وَالْعَدَالَةُ: اجْتِنَابُ الْكِبَائِرِ، مَعَ (عَدَمِ غَلَبَةِ) الْمَعَاصِي، وَالنِّيَّةُ لَا تُتَافَى ذَلِكَ^(٧).

وَهَذَا^(٨) ظَاهِرٌ لَا غُبَارَ عَلَيْهِ، وَمِنْ ثَمَّ؛ قَالَ الْبَغَوِيُّ: (لَوْ قَالَ الْكَافِرُ: آمَنْتُ بِاللَّهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمْ يَكُنْ إِيْمَانًا^(٩))؛ لِأَنَّ الْإِيْمَانَ لَا يَتَعَلَّقُ بِالشَّرْطِ، وَلَوْ قَالَ الْمُسْلِمُ: كَفَرْتُ^(١٠) إِنْ شَاءَ اللَّهُ؛ كَفَرَ فِي الْحَالِ). انتهى.

(١) في (م): والهزل.

(٢) سقطت من (م).

(٣) في (ز): يجامع.

(٤) في (هـ)، و(م): القول.

(٥) في ط الخميّس: مقارفة.

(٦) كذا في ط الخميّس. وفي الأصل: بأنه.

(٧) (س): [٧ / ب].

(٨) في ط الخميّس: وهو.

(٩) في ط الخميّس: مؤمناً.

(١٠) في ط الخميّس: ولو قال المسلم: كَفَرْتُ بِاللَّهِ.

♦ ونَقَلَ الإمام^(١) عَنِ الْأُصُولِيِّينَ: (أَنَّ مَنْ نَطَقَ بِكَلِمَةِ الرَّدَّةِ، وَزَعَمَ أَنَّهُ أَضْمَرَ؛ تَوْرِيَةً^(٢)؛ كَفَرَ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا)، وَأَقَرَّهُمْ عَلَى ذَلِكَ.

فَتَأَمَّلْهُ يَنْفَعُكَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَسَائِلِ، وَكَانَ^(٣) مَعْنَى قَصْدِهِ^(٤) التَّوْرِيَةَ؛ أَنَّهُ^(٥) اعْتَقَدَ مَذْلُولَ ذَلِكَ اللَّفْظِ، وَقَصَدَ أَنْ يُورِّيَ عَلَى^(٦) السَّامِعِ، وَإِلَّا؛ فَالْحُكْمُ بِالْكَفْرِ بَاطِنًا؛ فِيهِ نَظَرٌ.



(١) وهو إمام الحرمين الجويني؛ كما نصَّ عليه المؤلف في «الزواجر عن اقتراف الكبائر» (٥٢/١)، ونقله عنه - كذلك - الشيخ سراج الدين بن الملتن في «العمدة على المنهاج»، والزرکشي في «التكملة»؛ كما في «تنبيه الغبي إلى تكفير ابن عربي» للبقاعي (٢٣/١).

ثم قال البقاعي: «قال الإمام الغزالي في «السيط» - بعد حكايته - أيضًا - عن الأصوليين - : «لحصول التهاون منه».

ونقل - أيضًا - (٦٦/١) عن العراقي قوله: «ولا يُقْبَلُ ممن اجْتَرَأَ على مثل هذه المقالات القبيحة أن يقول: أردت بكلامي هذا خلاف ظاهره، ولا نُؤَوِّلُ له كلامه، ولا كَرَامَةً». وانظر: «القائد إلى تصحيح العقائد» للمعلمي اليماني (ص: ١٦٩).

(٢) قَالَ الْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (٤٢/١١): «وَمَعْنَى التَّوْرِيَةِ: أَنْ يُظْهَرَ غَيْرَ مَا يُرِيدُهُ».

(٣) فِي طِ الخَمِيسِ: وَكَأَنَّ.

(٤) فِي (س): قَصْدٌ، وَالْمَثْبُتُ مِنْ: (ز)، وَ(هـ)، وَ(م).

(٥) سَقَطَتْ مِنْ (هـ). وَفِي طِ الخَمِيسِ: أَنْ.

(٦) فِي (م) زَادَ بَعْدَهَا كَلِمَةً: مُعْتَمِدٌ.

مَطْلَبُ:

لَوْ حَصَلَ وَسَوْسَةٌ فَتَرَدَّدَ فِي الْإِيمَانِ

◆ وَلَوْ حَصَلَ لَهُ^(١) وَسَوْسَةٌ؛ فَتَرَدَّدَ فِي الْإِيمَانِ، أَوِ الصَّانِعِ^(٢)، أَوْ تَعَرَّضَ بِقَلْبِهِ لِنَقْصٍ أَوْ سَبٍّ، وَهُوَ كَارُهُ لَذَلِكَ كَرَاهَةً شَدِيدَةً، وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى دَفْعِهِ؛ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَلَا إِثْمٌ؛ بَلْ هُوَ مِنَ الشَّيْطَانِ؛ فَيَسْتَعِينُ بِاللَّهِ عَلَى دَفْعِهِ، وَلَوْ كَانَ مِنْ نَفْسِهِ، لَمَا^(٣) كَرِهَهُ. ذَكَرَهُ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ^(٤)

(١) سقطت من (ز).

(٢) الصَّانِعُ لَيْسَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى؛ لَكِنْ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْمَعْرُوفَةِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّ بَابَ الصِّفَاتِ أَوْسَعُ مِنْ بَابِ الْأَسْمَاءِ، وَبَابُ الْإِخْبَارِ أَوْسَعُ مِنْ بَابِ الصِّفَاتِ؛ فَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِأَفْعَالِهِ - تَعَالَى - وَهِيَ لَا مُنْتَهَى لَهَا. فَيُسَامَحُ فِي بَابِ الْإِخْبَارِ؛ إِذْ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ التَّوْقِيفُ، أَمَّا الْأَسْمَاءُ وَالصِّفَاتُ؛ فَتَوْقِيفِيَّةٌ. وَعَلَيْهِ؛ فَالصَّانِعُ يَجُوزُ إِطْلَاقُهُ عَلَى اللَّهِ مِنْ بَابِ الْإِخْبَارِ عَنِ اللَّهِ، وَأَمَّا كَوْنُهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى؛ فَلَا، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَنْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ٨٨]، وَقَالَ: ﴿قُلْ أَيْ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَدَةٌ قُلْ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ١٩]؛ فَالشَّيْءُ يَجُوزُ إِطْلَاقُهُ عَلَى اللَّهِ مِنْ بَابِ الْإِخْبَارِ. . . وَهَكَذَا الْمُتَّقِنُ، وَالْفَاعِلُ، وَالْمُحَدِّثُ، وَالْمَرِيدُ، وَالْمَوْجُودُ، وَالْقَائِمُ بِنَفْسِهِ، وَالشَّارِعُ، وَالْمَتَكَلِّمُ، وَالْمُفْتِي. . . فَهَذَا سَائِعٌ وَإِنْ كَانَ لَا يُدْعَى بِمِثْلِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا مَا يَدُلُّ عَلَى الْمَدْحِ؛ كَمَا قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي «فَتَاوَاهُ» (١٩ / ٣٠١)، وَانْظُرْ: «بَدَائِعِ الْفَوَائِدِ» لابْنِ الْقَيِّمِ (١ / ١٦١)، وَ«الْمَدَارِجُ» (٣ / ٣٨٤).

(٣) في (هـ): كما.

(٤) هُوَ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ أَبِي الْقَاسِمِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُهَذَّبِ، =

وغيره^(١).

= الشَّيْخُ عَزَّ الدِّينَ، أَبُو مُحَمَّدٍ السُّلَمِيُّ الدَّمَشَقِيُّ، الشَّافِعِيُّ، شَيْخُ الْمَذْهَبِ، وَمُفِيدُ أَهْلِهِ، وَصَاحِبُ مُصَنَّفَاتٍ حَسَنَةٍ؛ مِنْهَا التَّفْسِيرُ، وَاخْتِصَارُ النَّهَايَةِ، وَالْقَوَاعِدُ الْكُبْرَى، وَالصُّغْرَى، وَكِتَابُ الصَّلَاةِ، وَالْفَتَاوَى الْمُؤَصِّلَةُ، وَغَيْرُ ذَلِكَ. رَوَى عَنْهُ الدِّمِيَاطِيُّ، وَخَرَجَ لَهُ أَرْبَعِينَ حَدِيثًا، وَابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ، وَهُوَ الَّذِي لَقِبَهُ بِسُلْطَانَ الْعُلَمَاءِ. تَوَفَّى بِمِصْرَ فِي جُمَادَى الْأُولَى سَنَةِ سِتِّينَ وَسِتِّمِائَةٍ. «تاريخ الإسلام» (٩٣٣/١٤)، و«البداية والنهاية» (٤٤١/١٧)، و«طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبه (١٠٩/٢).

● وكان شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ يُلقَّبُ العَزَّ بنَ عَبْدِ السَّلَامِ بالفقيه في مواضع من كتبه؛ فانظر: «مجموع الفتاوى» (١/١٤١ و ٣٤٧) و (٢/١٣١) و (٤/٦٥) و (٢٧/٨٣).

(١) والواجب ردُّ هذه الوسوس، وَعَدَمُ الاسْتِرْسَالِ مَعَهَا (وَفِيهَا)؛ فَإِنْ رَدَّهَا وَكَرَاهَتَهَا دَلِيلُ إِيْمَانٍ؛ فَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: جَاءَ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، فَسَأَلُوهُ: إِنَّا نَجِدُ فِي أَنْفُسِنَا مَا يَتَعَاطَمُ أَحَدُنَا أَنْ يَتَكَلَّمَ بِهِ، قَالَ: «وَقَدْ وَجَدْتُمُوهُ؟»، قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: «ذَلِكَ صَرِيحُ الْإِيْمَانِ». رواه مسلم (١٣٢).

◆ قَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ الْخَطَّابِيُّ فِي «مَعَالِمِ السُّنَنِ»: «قَوْلُهُ ﷺ: «ذَلِكَ صَرِيحُ الْإِيْمَانِ»، مَعْنَاهُ: أَنَّ صَرِيحَ الْإِيْمَانِ هُوَ الَّذِي يَمْنَعُكَ مِنْ قَبُولِ مَا يُلْقِيهِ الشَّيْطَانُ فِي أَنْفُسِكَ، وَالتَّصَدِيقُ بِهِ، حَتَّى يَصِيرَ ذَلِكَ وَسْوَسةً، لَا يَتِمَّكُنُ فِي قُلُوبِكُمْ، وَلَا تَطْمَئِنُّ إِلَيْهِ أَنْفُسُكُمْ، وَلَيْسَ مَعْنَاهُ أَنَّ الْوَسْوَسةَ نَفْسَهَا صَرِيحُ الْإِيْمَانِ، وَذَلِكَ أَنَّهَا إِنَّمَا تَتَوَلَّدُ مِنْ فِعْلِ الشَّيْطَانِ وَتَسْوِيلِهِ؛ فَكَيْفَ يَكُونُ إِيْمَانًا صَرِيحًا؟!».

● قُلْتُ: وَفِي رَوَايَةٍ لِأَحْمَدَ (٢٠٩٧) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ؛ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَحَدْتُ نَفْسِي بِالشَّيْءِ، لِأَنَّ أَخْرَجَ مِنَ السَّمَاءِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَتَكَلَّمَ بِهِ، قَالَ: فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي رَدَّ كَيْدَهُ إِلَى الْوَسْوَسةِ».

◆ وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي «الْمَجْمُوعِ»: «قَالَ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ: فَكَرَاهَةُ ذَلِكَ وَبُعْضُهُ وَفِرَارُ الْقَلْبِ مِنْهُ هُوَ صَرِيحُ الْإِيْمَانِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي كَانَ غَايَةً كَيْدِ الشَّيْطَانِ الْوَسْوَسةَ؛ =

= فَإِنَّ شَيْطَانَ الْجِنِّ إِذَا غَلَبَ وَسْوَاسَ، وَشَيْطَانَ الْإِنْسِ إِذَا غَلَبَ كَذَبَ، وَالْوَسْوَاسُ يَعْرِضُ لِكُلِّ مَنْ تَوَجَّهَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِذِكْرِ أَوْ غَيْرِهِ، لَا بُدَّ لَهُ مِنْ ذَلِكَ؛ فَيَنْبَغِي لِلْعَبْدِ أَنْ يَثْبُتَ وَيَصْبِرَ وَيَلْزِمَ مَا هُوَ فِيهِ مِنَ الذِّكْرِ وَالصَّلَاةِ، وَلَا يَضْجُرْ؛ فَإِنَّهُ بِمَلَازِمَةِ ذَلِكَ يَنْصَرِفُ عَنْهُ كَيْدُ الشَّيْطَانِ ﴿إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٧٦].

وَكُلَّمَا أَرَادَ الْعَبْدُ تَوَجُّهَهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِقَلْبِهِ جَاءَ مِنَ الْوَسْوَاسِ أُمُورٌ أُخْرَى؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ بِمَنْزِلَةِ قَاطِعِ الطَّرِيقِ كُلَّمَا أَرَادَ الْعَبْدُ يَسِيرُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى أَرَادَ قَطْعَ الطَّرِيقِ عَلَيْهِ، وَلِهَذَا قِيلَ لِبَعْضِ السَّلَفِ: إِنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى يَقُولُونَ: لَا نُوسُوسُ؛ فَقَالَ صَدَقُوا! وَمَا يَصْنَعُ الشَّيْطَانُ بِالْبَيْتِ الْخَرَابِ؟!.

♦ وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَام - فِي مَوْضِعٍ آخَرَ - مِنَ «الْمَجْمُوعِ»: «أَيُّ: حُصُولِ هَذَا الْوَسْوَاسِ مَعَ هَذِهِ الْكَرَاهَةِ الْعَظِيمَةِ لَهُ، وَدَفْعِهِ عَنِ الْقَلْبِ هُوَ مِنْ صَرِيحِ الْإِيمَانِ؛ كَالْمُجَاهِدِ الَّذِي جَاءَهُ الْعَدُوُّ فَدَافَعَهُ حَتَّى غَلَبَهُ؛ فَهَذَا أَعْظَمُ الْجِهَادِ، وَ«الصَّرِيحُ»: الْخَالِصُ كَاللَّبَنِ الصَّرِيحِ. وَإِنَّمَا صَارَ صَرِيحًا لَمَّا كَرِهُوا تِلْكَ الْوَسْوَاسَ الشَّيْطَانِيَّةَ وَدَفَعُوهَا؛ فَخَلَصَ الْإِيمَانُ فَصَارَ صَرِيحًا.

وَلَا بُدَّ لِعَامَّةِ الْخَلْقِ مِنْ هَذِهِ الْوَسْوَاسِ؛ فَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجِيبُهَا فَيَصِيرُ كَافِرًا أَوْ مُنَافِقًا؛ وَمِنْهُمْ مَنْ قَدْ غَمَرَ قَلْبُهُ الشَّهَوَاتُ وَالذُّنُوبُ؛ فَلَا يُحِسُّ بِهَا إِلَّا إِذَا طَلَبَ الدِّينَ؛ فَأَمَّا أَنْ يَصِيرَ مُؤْمِنًا وَإِنَّمَا أَنْ يَصِيرَ مُنَافِقًا، وَلِهَذَا يَعْرِضُ لِلنَّاسِ مِنَ الْوَسْوَاسِ فِي الصَّلَاةِ مَا لَا يَعْرِضُ لَهُمْ إِذَا لَمْ يُصَلُّوا؛ لِأَنَّ الشَّيْطَانَ يَكْثُرُ نَعْرُضُهُ لِلْعَبْدِ إِذَا أَرَادَ الْإِنَابَةَ إِلَى رَبِّهِ وَالتَّقَرُّبَ إِلَيْهِ وَالِاتِّصَالَ بِهِ؛ فَلِهَذَا يَعْرِضُ لِلْمُصَلِّينَ مَا لَا يَعْرِضُ لِبَعْضِهِمْ وَيَعْرِضُ لِخَاصَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالِدِّينِ أَكْثَرَ مِمَّا يَعْرِضُ لِلْعَامَّةِ، وَلِهَذَا يُوجَدُ عِنْدَ طُلَّابِ الْعِلْمِ وَالْعِبَادَةِ مِنَ الْوَسْوَاسِ وَالشُّبُهَاتِ مَا لَيْسَ عِنْدَ غَيْرِهِمْ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْلُكْ شَرَعَ اللَّهُ وَمِنْهَاجَهُ؛ بَلْ هُوَ مُقْبِلٌ عَلَى هَوَاهُ فِي غَفْلَةٍ عَنِ ذِكْرِ رَبِّهِ. وَهَذَا مَطْلُوبُ الشَّيْطَانِ بِخِلَافِ الْمُتَوَجِّهِينَ إِلَى رَبِّهِمْ بِالْعِلْمِ وَالْعِبَادَةِ؛ فَإِنَّهُ عَدُوُّهُمْ يَطْلُبُ صَدَهُمْ عَنِ اللَّهِ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَاتَّخِذُوهُ عَدُوًّا﴾ [فاطر: ٦]، وَلِهَذَا أَمَرَ قَارِئُ الْقُرْآنِ أَنْ يَسْتَعِذَ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ؛ فَإِنَّ قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَأْمُورِ بِهِ تَوَرَّثَ =

.....

= الْقَلْبَ الْإِيمَانَ الْعَظِيمَ، وَتَزِيدُهُ يَقِينًا وَطُمَأْنِينَةً وَشِفَاءً.

♦ وَقَالَ - فِي مَوْضِعٍ آخَرَ -: «فَالشَّيْطَانُ لَمَّا قَذَفَ فِي قُلُوبِهِمْ وَسُوسَةً مَذْمُومَةً تَحَرَّكَ الْإِيمَانُ الَّذِي فِي قُلُوبِهِمْ بِالْكَرَاهَةِ لِذَلِكَ وَالِاسْتِعْظَامَ لَهُ؛ فَكَانَ ذَلِكَ صَرِيحَ الْإِيمَانِ، وَلَا يَفْتَضِي ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ السَّبَبُ الَّذِي هُوَ الْوَسْوسَةُ مَأْمُورًا بِهِ، وَالْعَبْدُ أَيْضًا قَدْ يَدْعُوهُ دَاعٍ إِلَى الْكُفْرِ أَوْ الْمَعْصِيَةِ فَيَسْتَعْصِمُ، وَيَمْتَنِعُ وَيُورِثُهُ ذَلِكَ إِيمَانًا وَتَقْوَى، وَلَيْسَ السَّبَبُ مَأْمُورًا بِهِ، وَقَدْ قَالَ - تَعَالَى -: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَبَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ ١٧٣ و ١٧٤ [آل عمران] الْآيَةُ؛ فَهَذَا الْإِيمَانُ الزَّائِدُ وَالتَّوَكُّلُ كَانَ سَبَبَ تَحْوِيلِهِمْ بِالْعَدُوِّ وَلَيْسَ ذَلِكَ مَشْرُوعًا؛ بَلْ الْعَبْدُ يَفْعَلُ ذَنْبًا فَيُورِثُهُ ذَلِكَ تَوْبَةً يُحِبُّهُ اللَّهُ بِهَا وَلَا يَكُونُ الذَّنْبُ مَأْمُورًا بِهِ، وَهَذَا بَابٌ وَاسِعٌ جِدًّا.

● وَفِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (١٣٣) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْوَسْوسَةِ، قَالَ: «تِلْكَ مَحْضُ الْإِيمَانِ».

♦ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ فِي «شرح مُسْلِمٍ»: «أَمَّا مَعَانِي الْأَحَادِيثِ وَفَقْهَهَا؛ فَقَوْلُهُ ﷺ: «ذَلِكَ صَرِيحُ الْإِيمَانِ»، وَ«مَحْضُ الْإِيمَانِ»، مَعْنَاهُ: اسْتِعْظَامُكُمْ الْكَلَامَ بِهِ هُوَ صَرِيحُ الْإِيمَانِ؛ فَإِنَّ اسْتِعْظَامَ هَذَا وَشِدَّةَ الْخَوْفِ مِنْهُ وَمِنَ الثُّطُقِ بِهِ فَضْلًا عَنِ اعْتِقَادِهِ، إِنَّمَا يَكُونُ لِمَنْ اسْتَكْمَلَ الْإِيمَانَ اسْتِكْمَالًا مُحَقَّقًا، وَانْتَفَتْ عَنْهُ الرِّيْبَةُ وَالشُّكُوكُ. وَاعْلَمْ أَنَّ الرِّوَايَةَ الثَّانِيَةَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا ذِكْرُ الْإِسْتِعْظَامِ؛ فَهُوَ مُرَادٌ، وَهِيَ مُخْتَصَرَةٌ مِنَ الرِّوَايَةِ الْأُولَى، وَلِهَذَا قَدَّمَ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ الرِّوَايَةَ الْأُولَى.

وَقِيلَ: مَعْنَاهُ: أَنَّ الشَّيْطَانَ إِنَّمَا يُوسُوسُ لِمَنْ أَيْسَ مِنْ إِعْوَائِهِ؛ فَيَنْكَدُ عَلَيْهِ بِالْوَسْوسَةِ؛ لِعَجْزِهِ عَنِ إِعْوَائِهِ، وَأَمَّا الْكَافِرُ؛ فَإِنَّهُ يَأْتِيهِ مِنْ حَيْثُ شَاءَ، وَلَا يَفْتَصِرُ فِي حَقِّهِ عَلَى الْوَسْوسَةِ؛ بَلْ يَتَلَاعَبُ بِهِ كَيْفَ أَرَادَ؛ فَعَلَى هَذَا مَعْنَى الْحَدِيثِ سَبَبُ الْوَسْوسَةِ مَحْضُ الْإِيمَانِ، أَوْ الْوَسْوسَةُ عَلَامَةُ مَحْضِ الْإِيمَانِ. وَهَذَا الْقَوْلُ اخْتِيَارُ الْقَاضِي عِيَاضٍ. وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «فَمَنْ وَجَدَ ذَلِكَ؛ فَلْيَقُلْ آمَنْتُ بِاللَّهِ»، وَفِي الرِّوَايَةِ الْأُخْرَى: «فَلْيَسْتَعِذْ بِاللَّهِ وَلِيَّتِهِ»؛ فَمَعْنَاهُ: الْإِعْرَاضُ عَنْ هَذَا الْخَاطِرِ الْبَاطِلِ وَالِالْتِمَاجُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فِي =

= إذهابه. انتهى.

قُلْتُ: فَالْبَحْثُ عَنْ كَيْفِيَّةِ ذَلِكَ هُوَ مِمَّا لَا يَعْني، وَهُوَ مِمَّا يَنْهَى عَنْهُ، وَقَدْ يُوجِبُ الْحَيْرَةَ وَالشَّكَّ، وَيَرْتَقِي إِلَى التَّكْذِيبِ؛ كَمَا قَالَ ابْنُ رَجَبٍ فِي «جَامِعِ الْعُلُومِ وَالْحِكَمِ». وَقَالَ الْعِرَاقِيُّ فِي «طَرَحِ الشَّرِيبِ»: «قَالَ الْخَطَّابِيُّ: وَجْهٌ هَذَا الْحَدِيثِ وَمَعْنَاهُ: تَرَكُ الْفِكْرِ فِيمَا يَخْطُرُ بِالْقَلْبِ مِنْ وَسَاوِسِ الشَّيْطَانِ وَالْإِمْتِنَاعُ مِنْ قَبُولِهَا، وَاللِّيَاذُ بِاللَّهِ فِي الْإِسْتِعَاذَةِ مِنْهُ، وَالْكَفُّ عَنْ مُجَارَاتِهِ فِي حَدِيثِ النَّفْسِ، وَمُطَاوَلَتِهِ فِي الْمُحَاجَّةِ وَالْمُنَاطَرَةِ، وَالِاشْتِغَالُ بِالْجَوَابِ عَلَى مَا يُوجِبُهُ حَقُّ النَّظَرِ فِي مِثْلِهِ لَوْ كَانَ الْمُنَاطَرُ عَلَيْهِ بَشَرًا، وَكَلَّمَك فِي مِثْلِ ذَلِكَ؛ فَإِنَّ مَنْ نَاطَرَكَ وَأَنْتَ تُشَاهِدُهُ وَتَسْمَعُ كَلَامَهُ وَيَسْمَعُ كَلَامَكَ لَا يُمْكِنُهُ أَنْ يُعَالِطَكَ فِيمَا يَجْرِي بَيْنَكُمَا مِنَ الْكَلَامِ حَتَّى يُخْرِجَكَ كَلَامُهُ مِنْ حُدُودِ النَّظَرِ وَرُسُومِ الْجَدَلِ؛ فَإِنْ بَانَ السُّؤَالُ وَمَا يَجْرِي فِيهِ مِنَ الْمُعَارَضَةِ وَالْمُنَاقَضَةِ مَعْلُومٌ، وَالْأَمْرُ فِيهِ مَحْدُودٌ مَحْصُورٌ؛ فَإِذَا رَعَيْتَ الطَّرِيقَةَ وَأَصَبْتَ الْحُجَّةَ وَالزَّمْتَهَا خَصَمَكَ انْقَطَعَ، وَكُفِّتَ مُؤَنَّتُهُ، وَحَسَمْتَ شَعْبَهُ.

وَبَابُ مَا يُوسُوسُ بِهِ الشَّيْطَانُ إِلَيْكَ غَيْرُ مَحْدُودٍ وَلَا مُتَنَاهٍ؛ لِأَنَّكَ كُلَّمَا أَلَزَمْتَهُ حُجَّةً وَأَفْسَدْتَ عَلَيْهِ مَذْهَبًا زَاغَ إِلَى أَنْوَاعٍ أُخَرَ مِنَ الْوَسْوَاسِ الَّتِي أُعْطِيَ التَّسْلِيطَ فِيهَا عَلَيْكَ؛ فَهُوَ لَا يَزَالُ يُوسُوسُ إِلَيْكَ حَتَّى يُؤَدِّيكَ إِلَى الْحَيْرَةِ وَالْهَلَاكِ وَالضَّلَالِ؛ فَأَرْشَدَ النَّبِيُّ ﷺ عِنْدَ مَا يَعْرِضُ مِنْ وَسَاوِسِهِ فِي هَذَا الْبَابِ إِلَى الْإِسْتِعَاذَةِ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهِ وَالِانْتِهَاءِ عَنْ مُرَاجَعَتِهِ، وَحُسِمَ الْبَابُ فِيهِ بِالْإِعْرَاضِ عَنْهُ، وَالِاسْتِعَاذَةُ بِذِكْرِ اللَّهِ وَالِاشْتِغَالِ بِأَمْرِ سِوَاهُ.

وَهَذِهِ حِيلَةٌ بَلِيعَةٌ، وَجُنَّةٌ حَصِينَةٌ يَخْزِي مَعَهَا الشَّيْطَانُ، وَيَبْطُلُ كَيْدُهُ، وَلَوْ أَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُحَاجَّتَهُ، وَأَذِنَ فِي مُرَاجَعَتِهِ وَالرَّدِّ عَلَيْهِ فِيمَا يُوسُوسُ بِهِ لَكَانَ الْأَمْرُ عَلَى كُلِّ مُحَدِّ سَهْلًا فِي قَمْعِهِ وَإِبْطَالِ قَوْلِهِ؛ فَإِنَّهُ لَوْ قُدِّرَ أَنْ يَكُونَ السَّائِلُ عَنْ مِثْلِ هَذَا وَاحِدًا مِنَ الْبَشَرِ لَكَانَ جَوَابُهُ وَالتَّقْضُ عَلَيْهِ مُتَلَقًى مِنْ سُؤَالِهِ وَمَأْخُودًا مِنْ فَحْوَى كَلَامِهِ.

وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا قَالَ: هَذَا اللَّهُ خَلَقَ الْخَلْقَ؛ فَمَنْ الَّذِي خَلَقَهُ، فَقَدْ نَقَضَ بِأَوَّلِ كَلَامِهِ =

= آخِرُهُ، وَأَعْطَى أَنْ لَا شَيْءٌ يَتَوَهَّمُ دُخُولَهُ تَحْتَ هَذِهِ الصِّفَةِ مِنْ مَلِكٍ وَإِنْسٍ وَجَانٍّ وَنَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْحَيَوَانِ الَّذِي يَتَأَتَّى مِنْهُ فِعْلٌ؛ لِأَنَّ جَمِيعَ ذَلِكَ وَاقِعٌ تَحْتَ اسْمِ الْخَلْقِ؛ فَلَمْ يَبْقَ لِلْمُطَالَبَةِ مَعَ هَذَا مَحَلٌّ وَلَا قَرَارٌ، وَأَيْضًا لَوْ جَازَ عَلَى هَذِهِ الْمَقَالَةِ أَنْ يَسْأَلَ فَيَقَالَ: مَنْ خَلَقَ اللَّهُ؟ فَيُسَمِّي شَيْئًا مِنَ الْأَشْيَاءِ يَدَّعِي لَهُ هَذَا الْوَصْفَ؛ لَلَزِمَ أَنْ يُقَالَ: وَمَنْ خَلَقَ ذَلِكَ الشَّيْءَ؟! وَلَا مَتَدَّ الْقَوْلُ فِي ذَلِكَ إِلَى مَا لَا يَتَنَاهَى، وَالْقَوْلُ بِمَا لَا يَتَنَاهَى فَاسِدٌ؛ فَسَقَطَ السُّؤَالُ مِنْ أَجْلِهِ، وَمِمَّا كَانَ يُقَالُ لِمَنْ يَسْأَلُ هَذَا السُّؤَالَ إِنَّمَا وَجَبَ إِثْبَاتُ الصَّانِعِ الْوَاحِدِ لِمَا اقْتَضَاهُ أَوْصَافُ الْخَلِيقَةِ مِنْ سِمَاتِ الْحَدَثِ الْمُوجِبَةِ أَنْ لَهَا مُحَدِّثًا؛ فَقُلْنَا: إِنَّ لَهَا خَالِقًا، وَنَحْنُ لَمَّا نُشَاهِدُ الْخَالِقَ عَيْنًا فَنُحِيطُ بِكُنْهِهِ، وَلَمْ يَصِحَّ لَنَا أَنْ نَصِفَهُ بِصِفَاتِ الْخَلْقِ؛ فَيَلْزُمُنَا أَنْ نَقُولَ إِنَّ لَهُ خَالِقًا.

وَالشَّاهِدُ لَا يَدُلُّ عَلَى مِثْلِهِ فِي الْغَائِبِ، إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى فِعْلِهِ وَالْإِسْتِدْلَالُ إِنَّمَا يَكُونُ بَيْنَ الْمُخْتَلِفَاتِ دُونَ الْمُشْتَبِهَاتِ، وَالْمَفْعُولُ لَا يُشَبِّهُ فَاعِلَهُ فِي شَيْءٍ مِنْ نُعُوتِهِ الْخَاصَّةِ؛ فَبَطَلَ مُطْلَقًا مَا يَقَعُ فِي الْوَهْمِ مِنْ اقْتِضَاءِ خَالِقٍ لِمَنْ خَلَقَ الْخَلْقَ كُلَّهُ، وَلَوْ أَكْثَرْنَا فِي هَذَا لَدَخَلْنَا فِي نَوْعٍ مَا نُهَيْنَا عَنْهُ فِيمَا رَوَيْنَاهُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ؛ فَإِذَا نَتَّهَيْ إِلَى مَا أَمَرْنَا بِهِ مِنْ حَسْمِ هَذَا الْبَابِ فِي مُنَاطَرَةِ الشَّيْطَانِ؛ لِجَهْلِهِ، وَقِلَّةِ إِنْصَافِهِ، وَكَثْرَةِ شَعْبِهِ، وَقَدْ تَوَاصَى الْعُلَمَاءُ وَالْحُكَمَاءُ فِيمَا دَوَّنُوهُ وَرَسَمُوهُ مِنْ حُدُودِ الْجَدَلِ وَآدَابِ النَّظَرِ بِتَرْكِ مُنَاطَرَةِ مَنْ هَذِهِ صِفَتُهُ، وَأَمَرُوا بِالْإِعْرَاضِ عَنْهُ. انْتَهَى.

♦ وَقَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ»: «قَوْلُهُ: (مَنْ خَلَقَ رَبَّكَ؟ فَإِذَا بَلَغَهُ؛ فَلَيْسَتْ عِزُّ بِاللَّهِ وَلَيْسَتْ)؛ أَيْ: عَنِ الْإِسْتِزْسَالِ مَعَهُ فِي ذَلِكَ؛ بَلْ يَلْجَأُ إِلَى اللَّهِ فِي دَفْعِهِ، وَيَعْلَمُ أَنَّهُ يُرِيدُ إِفْسَادَ دِينِهِ وَعَقْلِهِ بِهِذِهِ الْوَسْوسَةِ؛ فَيَنْبَغِي أَنْ يَجْتَهِدَ فِي دَفْعِهَا بِالِاشْتِغَالِ بِغَيْرِهَا.

قال الخطابي: وجه هذا الحديث أَنَّ الشَّيْطَانَ إِذَا وَسَّوسَ بِذَلِكَ؛ فَاسْتَعَاذَ الشَّخْصُ بِاللَّهِ مِنْهُ، وَكَفَّ عَنْ مُطَاوَلَتِهِ فِي ذَلِكَ انْدَفَعَ. قَالَ: وَهَذَا بِخِلَافِ مَا لَوْ تَعَرَّضَ أَحَدٌ مِنَ الْبَشَرِ بِذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ يُمَكِّنُ قَطْعُهُ بِالْحُجَّةِ وَالْبُرْهَانِ. قَالَ: وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْأَدَمِيَّ يَقَعُ مِنْهُ الْكَلَامُ بِالسُّؤَالِ وَالْجَوَابِ وَالْحَالُ مَعَهُ مُحْصُورٌ؛ فَإِذَا رَاعَى الطَّرِيقَةَ وَأَصَابَ الْحُجَّةَ انْقَطَعَ، وَأَمَّا الشَّيْطَانُ فَلَيْسَ لِيُوسَّسَتْهُ انْتِهَاءً؛ بَلْ كُلَّمَا أُلْزِمَ حُجَّةً زَاغَ =

= إِلَى غَيْرِهَا إِلَى أَنْ يُفْضِيَ بِالْمَرْءِ إِلَى الْحَيَرَةِ، نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ ذَلِكَ .
 قَالَ الْخَطَّابِيُّ: عَلَى أَنْ قَوْلُهُ: (مَنْ خَلَقَ رَبَّكَ؟) كَلَامٌ مُتَهافتٌ يَنْقُضُ آخِرُهُ أَوَّلَهُ؛ لِأَنَّ
 الْخَالِقَ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ مَخْلُوقًا، ثُمَّ لَوْ كَانَ السُّؤَالُ مُتَجَهًّا؛ لَاسْتَلْزَمَ التَّسْلُسَ،
 وَهُوَ مُحَالٌ، وَقَدْ أَثْبَتَ الْعَقْلُ أَنَّ الْمُحَدَّثَاتِ مُفْتَقِرَةٌ إِلَى مُحَدِّثٍ؛ فَلَوْ كَانَ هُوَ مُفْتَقِرًا
 إِلَى مُحَدِّثٍ لَكَانَ مِنَ الْمُحَدَّثَاتِ. انْتَهَى.

وَالَّذِي نَحَا إِلَيْهِ مِنَ التَّفْرِقَةِ بَيْنَ وَسْوَسةِ الشَّيْطَانِ وَمُخَاطَبَةِ الْبَشَرِ فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ ثَبَتَ فِي
 مُسْلِمٍ مِنْ طَرِيقِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: «لَا يَزَالُ النَّاسُ يَتَسَاءَلُونَ حَتَّى
 يُقَالَ: هَذَا خَلَقَ اللَّهُ الْخَلْقَ؛ فَمَنْ خَلَقَ اللَّهُ؟ فَمَنْ وَجَدَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا؛ فَلْيُقُلْ: آمَنْتُ بِاللَّهِ»؛
 فَسَوَّى فِي الْكَفِّ عَنِ الْخَوْضِ فِي ذَلِكَ بَيْنَ كُلِّ سَائِلٍ عَنْ ذَلِكَ مِنْ بَشَرٍ وَغَيْرِهِ. وَفِي
 رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَأَلَنِي عَنْهَا اثْنَانِ. وَكَانَ السُّؤَالُ عَنْ ذَلِكَ لَمَّا كَانَ
 وَاهِيًا لَمْ يَسْتَحِقَّ جَوَابًا أَوْ الْكَفِّ عَنْ ذَلِكَ نَظِيرَ الْأَمْرِ بِالْكَفِّ عَنِ الْخَوْضِ فِي الصِّفَاتِ
 وَالذَّاتِ. قَالَ الْمَازَرِيُّ: الْخَوَاطِرُ عَلَى قِسْمَيْنِ؛ فَالَّتِي لَا تَسْتَقِرُّ وَلَا يَجْلِبُهَا شُبْهَةٌ هِيَ
 الَّتِي تَنْدَفِعُ بِالْإِعْرَاضِ عَنْهَا، وَعَلَى هَذَا يَنْزِلُ الْحَدِيثُ وَعَلَى مِثْلِهَا يَنْطَلِقُ اسْمُ
 وَسْوَسةٍ، وَأَمَّا الْخَوَاطِرُ الْمُسْتَقِرَّةُ النَّاشِئَةُ عَنِ الشُّبْهَةِ؛ فَهِيَ الَّتِي لَا تَنْدَفِعُ إِلَّا بِالنَّظَرِ
 وَالِاسْتِدْلَالِ. وَقَالَ الطَّبِيُّ: إِنَّمَا أَمَرَ بِالِاسْتِعَاذَةِ وَالِاسْتِعَالِ بِأَمْرٍ آخَرَ وَلَمْ يَأْمُرْ بِالتَّأَمُّلِ
 وَالِاخْتِجَاجِ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ بِاسْتِعْنَاءِ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا عَنِ الْمَوْجِدِ أَمْرٌ ضَرُورِيٌّ لَا يَقْبَلُ
 الْمُنَاطَرَةَ، وَلِأَنَّ الْإِسْتِزْسَالَ فِي الْفِكْرِ فِي ذَلِكَ لَا يَزِيدُ الْمَرْءَ إِلَّا حَيْرَةً، وَمِنْ هَذَا
 حَالُهُ؛ فَلَا عِلَاجَ لَهُ إِلَّا الْمَلْجَأُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَالِاعْتِصَامُ بِهِ.

♦ وَقَالَ الْحَافِظُ - فِي مَوْضِعٍ آخَرَ -: «نَقَلَ الْخَطَّابِيُّ الْمُرَادَ بِ: «صَرِيحَ الْإِيمَانِ»، هُوَ:
 الَّذِي يَعْظُمُ فِي نُفُوسِهِمْ إِنْ تَكَلَّمُوا بِهِ، وَيَمْنَعُهُمْ مِنْ قَبُولِ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ؛ فَلَوْ لَا
 ذَلِكَ لَمْ يَتَعَاطَمَ فِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى أَنْكَرُوهُ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّ الْوَسْوَسةَ نَفْسَهَا صَرِيحُ
 الْإِيمَانِ؛ بَلْ هِيَ مِنْ قِبَلِ الشَّيْطَانِ وَكَئِدِهِ.

وَقَالَ الطَّبِيُّ: قَوْلُهُ: «نَجِدُ فِي أَنْفُسِنَا الشَّيْءَ»؛ أَيِ: الْقَبِيحِ نَحْوَ مَا تَقَدَّمَ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ
 وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَقَوْلُهُ: «يَعْظُمُ أَنْ تَتَكَلَّمَ بِهِ»؛ أَيِ: لِلْعِلْمِ بِأَنَّهُ لَا يَلِيقُ أَنْ نَعْتَقِدَهُ. =

= وَقَوْلُهُ: «ذَاكَ صَرِيحُ الْإِيمَانِ»؛ أَي: عِلْمُكُمْ بِقَبِيحِ تِلْكَ الْوَسَاوِسِ وَامْتِنَاعُ قَبُولِكُمْ وَوُجُودُكُمْ التَّفَرَّةَ عَنْهَا دَلِيلٌ عَلَى خُلُوصِ إِيْمَانِكُمْ؛ فَإِنَّ الْكَافِرَ يُصِرُّ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ مِنَ الْمُحَالِ وَلَا يَنْفِرُ عَنْهُ.

وَقَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ: «فَلْيَسْتَعِذْ بِاللَّهِ وَلْيَتَنَبَّهُ»؛ أَي: يَتَرُكُ التَّفَكُّرَ فِي ذَلِكَ الْخَاطِرِ وَيَسْتَعِذُّ بِاللَّهِ إِذَا لَمْ يَزُلْ عَنْهُ التَّفَكُّرُ. وَالْحِكْمَةُ فِي ذَلِكَ: أَنَّ الْعِلْمَ بِاسْتِغْنَاءِ اللَّهِ تَعَالَى عَنْ كُلِّ مَا يُوسَّوِسُهُ الشَّيْطَانُ أَمْرٌ ضَرُورِيٌّ لَا يَحْتَاجُ لِلِاحْتِجَاجِ وَالْمُنَاطَرَةِ؛ فَإِنْ وَقَعَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ؛ فَهُوَ مِنْ وَسْوَسةِ الشَّيْطَانِ وَهِيَ غَيْرُ مُتَنَاهِيَةٍ؛ فَمَهْمَا عُرِضَ بِحُجَّةٍ يَجِدُ مَسْلَكًا آخَرَ مِنَ الْمُعَالَطَةِ وَالِاسْتِرْسَالِ؛ فَيُضَيِّعُ الْوَقْتَ إِنْ سَلِمَ مِنْ فِتْنَتِهِ؛ فَلَا تَدْبِيرَ فِي دَفْعِهِ أَقْوَى مِنَ الْإِلْجَاءِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِالِاسْتِعَاذَةِ بِهِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾ [الأعراف: ٢٠٠] الْآيَةَ. وَقَالَ فِي شَرْحِ الْحَدِيثِ الَّذِي فِيهِ: «فَلْيَقُلْ: اللَّهُ الْأَحَدُ» الصِّفَاتُ الثَّلَاثُ مُنْبَهَةٌ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَخْلُوقًا؛ أَمَّا أَحَدٌ؛ فَمَعْنَاهُ الَّذِي لَا ثَانِيَّ لَهُ وَلَا مِثْلَ؛ فَلَوْ فُرِضَ مَخْلُوقًا لَمْ يَكُنْ أَحَدًا عَلَى الْإِطْلَاقِ.. وَقَالَ الْمُهَلَّبُ: قَوْلُهُ: «صَرِيحُ الْإِيمَانِ»، يَعْنِي: الْإِنْقِطَاعُ فِي إِخْرَاجِ الْأَمْرِ إِلَى مَا لَا نِهَايَةَ لَهُ؛ فَلَا بُدَّ عِنْدَ ذَلِكَ مِنْ إِيجَابِ خَالِقٍ لَا خَالِقَ لَهُ؛ لِأَنَّ الْمُتَفَكَّرَ الْعَاقِلَ يَجِدُ لِلْمَخْلُوقَاتِ كُلِّهَا خَالِقًا لِأَثَرِ الصَّنْعَةِ فِيهَا وَالْحَدَثِ الْجَارِي عَلَيْهَا، وَالْخَالِقُ بِخِلَافِ هَذِهِ الصِّفَةِ؛ فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ لِكُلِّ مِنْهَا خَالِقٌ لَا خَالِقَ لَهُ؛ فَهَذَا هُوَ صَرِيحُ الْإِيمَانِ لَا الْبَحْثُ الَّذِي هُوَ مِنْ كَيْدِ الشَّيْطَانِ الْمُؤَدِّي إِلَى الْحِيرَةِ. «وَقَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: فَإِنْ قَالَ الْمُوسَّوِسُ: فَمَا الْمَانِعُ أَنْ يَخْلُقَ الْخَالِقُ نَفْسَهُ؟ قِيلَ لَهُ: هَذَا يَنْقُضُ بَعْضُهُ بَعْضًا؛ لِأَنَّكَ أَثَبْتَ خَالِقًا، وَأَوْجَبْتَ وُجُودَهُ. ثُمَّ قُلْتَ: يَخْلُقُ نَفْسَهُ فَأَوْجَبْتَ عَدَمَهُ، وَالْجَمْعُ بَيْنَ كَوْنِهِ مَوْجُودًا مَعْدُومًا فَاسِدٌ لِتَنَاقُضِهِ؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ يَتَقَدَّمُ وَجُودُهُ عَلَى وُجُودِ فِعْلِهِ؛ فَيَسْتَحِيلُ كَوْنُ نَفْسِهِ فِعْلًا لَهُ. قَالَ: وَهَذَا وَاضِحٌ فِي حَلِّ هَذِهِ الشُّبْهَةِ، وَهُوَ يُفْضِي إِلَى صَرِيحِ الْإِيمَانِ. انْتَهَى مُلَخَّصًا مُوَضَّحًا».

◆ ثُمَّ قَالَ الْحَافِظُ: «وَيُقَالُ: إِنَّ نَحْوَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَقَعَتْ فِي رَمَنِ الرَّشِيدِ فِي قِصَّةٍ لَهُ مَعَ صَاحِبِ الْهِنْدِ وَأَنَّهُ كَتَبَ إِلَيْهِ: هَلْ يَقْدِرُ الْخَالِقُ أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُ؟

- ♦ وَمِنْ ذَلِكَ: اعتقاد ما يوجب الكفر، وإن لم يظهر بقول أو فعل.
- ♦ ومنها: كل [قول أو] ^(١) فعل صدر عن تعمّد واستهزاء ^(٢) بالدين صريح؛ كالسجود للصنم أو الشمس؛ سواء كان في دار الحرب، أم دار الإسلام، بشرط أن لا تقوم قرينة ^(٣) على عدم استهزائه أو عذره ^(٤).
- وما في «الحلية» ^(٥) عن القاضي ^(٦) عن النص: (أنّ المسلم لو سجد للصنم

= فسأل أهل العلم؛ فبدر شاب؛ فقال: هذا السؤال محال؛ لأنّ المخلوق محدث، والمحدث لا يكون مثل القديم؛ فاستحال أن يقال: يقدر أن يخلق مثله أو لا يقدر؛ كما يستحيل أن يقال في القادر العالم يقدر أن يصير عاجزاً جاهلاً. انتهى.

(١) زيادة من (م)، و(ه).

(٢) في (ز): الاستهزاء.

(٣) بعدها في ط الخميس: تدل.

(٤) في (ز): وعذره.

(٥) «حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء» لأبي بكر الشاشي القفال (١٦٩/٢) قال: «وحكى القاضي حسين رحمه الله أنّ الشافعي رحمه الله (نص) على أن مسلماً لو سجد للصنم في دار الحرب؛ لم يحكم برّدته».

ونقل كلام المصنّف - أيضاً - الدميّاطي في: «إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين» (١٥٣/٤).

(٦) هو حسين بن محمد بن أحمد، القاضي، أبو علي المروزي، يقال له - أيضاً -: المروودي، الشافعي.

فقيه خراسان في عصره. روى عن أبي نعيم عبد الملك الإسفراييني، وغيره. وكان أحد أصحاب الوجوه، تفقه على أبي بكر القفال. وله: «التعليق الكبير»، و«الفتاوى». وعليه تفقه صاحب «التتمة»، وصاحب «التهذيب» محيي السنة. وكان يقال له: حبر الأمة.

في دَارِ الْحَرْبِ لَا يُحَكِّمُ^(١) بِرِدَّتِهِ؛ ضَعِيفٌ، وَوَاضِحٌ أَنَّ الْكَلَامَ فِي الْمَخْتَارِ .
وَاسْتَشْكَلَ الْعِزُّ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الْفَرْقَ بَيْنَ السُّجُودِ لِلصَّنَمِ^(٢)، وَبَيْنَ مَا
لَوْ سَجَدَ الْوَلَدُ لِوَالِدِهِ^(٣) عَلَى جِهَةِ التَّعْظِيمِ؛ حَيْثُ لَا يَكْفُرُ، وَالسُّجُودُ
لِلْوَالِدِ؛ كَمَا يُقْصَدُ بِهِ التَّقَرُّبُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، كَذَلِكَ قَدْ^(٤) يُقْصَدُ بِالسُّجُودِ
لِلصَّنَمِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الرُّم: ٣]، وَلَا
يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى شَرَعَ ذَلِكَ فِي حَقِّ الْعُلَمَاءِ وَالْأَبَاءِ دُونَ الْأَصْنَامِ .
قَالَ الْقَرَّافِيُّ^(٥).....

= ومما نقل في تعليقه أن البيهقي نقل قولاً للشافعي أن المؤذن إذا ترك الترجيع في
الأذان لا يصح أذانه .

وَرَوَى عَنْهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ الْمُنِيعِيُّ، وَمَحْبِي السُّنَّةَ الْبَغَوِيُّ فِي تَصَانِيفِهِ .
تُوفِيَ الْقَاضِي حُسَيْنٌ بِمَرُورِ الرُّوْذِ فِي الْمَحْرَمِ مِنْ سَنَةِ اثْنَتَيْنِ وَسِتِّينَ وَأَرْبَعِ مِائَةٍ .
وَيُقَالُ: إِنَّ أَبَا الْمَعَالِي تَفَقَّهَ عَلَيْهِ - أَيْضًا - .
«تاريخ الإسلام» (١٠/ ١٦٣)، و«طبقات الشافعيين» لابن كثير (ص: ٤٤٣)، و«طبقات
الشافعية» للسبكي (٤/ ٣٥٦)، و«العقد المذهب في طبقات حملة المذهب» لابن الملقن
(ص: ٩٥) .

(١) في (ز): لا نحكم، في (م): لم يحكم، في (ه): حكم . وفي ط الخمييس: يحكم
برِدَّتِهِ .

(٢) سقطت من (ز) .

(٣) في ط الخمييس: لوالديه .

(٤) سقطت من (ز) .

(٥) هو أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ الْمَالِكِيِّ، الْعَالِمُ الشَّهِيرُ، الْأَصُولِيُّ، شَهَابُ الدِّينِ الْقَرَّافِيُّ،
الصَّنَهَاجِيُّ الْأَصْلُ . أَصْلُهُ مِنْ قَرْيَةٍ بِكَوْرَةِ بُوْشٍ مِنْ صَعِيدِ مِصْرَ الْأَسْفَلِ تُعْرَفُ
بِبَهْنَشِيمٍ . وَنُسِبَ إِلَى الْقَرَّافَةِ وَلَمْ يَسْكُنْهَا، وَإِنَّمَا سُمِّيَ عَنْهُ عِنْدَ تَفَرُّقِ الْجَامِعِيَّةِ =

في «قواعده»^(١): (كَانَ الشَّيْخُ يَسْتَشْكِلُ هَذَا الْمَقَامَ، وَيُعَظِّمُ الْإشْكَالَ فِيهِ).

= بمدرسة الصَّاحِبِ ابْنِ شُكْرٍ؛ فَقِيلَ: هُوَ بِالْقِرَافَةِ. فَقَالَ بَعْضُهُمْ: اكَتَبُوهُ الْقِرَافِيَّ. فَلَزِمَتْهُ هَذِهِ النَّسْبَةُ.

وكان إمامًا في أصول الدين وأصول الفقه، عالما بمذهب مالك وبالتفسير، وعلوم آخر. وصنّف في أصول الفقه الكتب المفيدة الكثيرة، وعلّق عنه قاضي القضاة تقي الدين ابن بُنْتِ الْأَعَزِّ تعليقة على «المنتخب»، و«شرح المحصول» الشرح المشهور. وله «التنقيح» و«شرحه» في الأصول، وله «القواعد والذخيرة» في مذهب مالك. وكانت وفاته في آخر يوم من جمادى الآخرة سنة أربع وثمانين وستمائة. «تاريخ الإسلام» (١٧٦/٥١)، و«الوافي بالوفيات» (١٤٦/٦).

(١) قال في «الفروق» (١٢٥/١): «اتَّفَقَ النَّاسُ عَلَى أَنَّ السُّجُودَ لِلصَّنَمِ عَلَى وَجْهِ التَّذَلُّلِ وَالتَّعْظِيمِ لَهُ كُفْرٌ، وَلَوْ وَقَعَ مِثْلُ ذَلِكَ فِي حَقِّ الْوَلَدِ مَعَ وَالِدِهِ؛ تَعْظِيمًا لَهُ وَتَذَلُّلًا، أَوْ فِي حَقِّ الْأَوْلِيَاءِ وَالْعُلَمَاءِ لَمْ يَكُنْ كُفْرًا، وَالْفَرْقُ عَسِيرٌ؛ فَإِنْ قُلْتَ: السُّجُودُ لِلْوَالِدِ وَالْعَالَمِ يُقْصَدُ بِهِ التَّقَرُّبُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى؛ فَلِذَلِكَ لَمْ يَكُنْ كُفْرًا، قُلْتَ: وَكَذَلِكَ السُّجُودُ لِلصَّنَمِ؛ فَقَدْ كَانُوا يَقُولُونَ ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣]، فَقَدْ صَرَّحُوا بِقَصْدِ التَّقَرُّبِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِذَلِكَ السُّجُودِ.

فَإِنْ قُلْتَ: اللَّهُ تَعَالَى أَمَرَ بِتَعْظِيمِ الْأَبَاءِ وَالْعُلَمَاءِ، وَلَمْ يَأْمُرْ بِتَعْظِيمِ الْأَصْنَامِ؛ بَلْ نَهَى عَنْهُ؛ فَلِذَلِكَ كَانَ كُفْرًا، قُلْتَ: إِنْ كَانَ السُّجُودَانِ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ مُتَسَاوِيَيْنِ فِي الْمَفْسَدَةِ؛ اسْتَحَالَ فِي عَادَةِ اللَّهِ أَنْ يَأْمُرَ بِمَا هُوَ كُفْرٌ فِي بَعْضِ الْمَوَاطِنِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧]؛ أَيْ: لَا يَشْرَعُهُ دِينًا، وَمَعْنَاهُ: أَنَّ الْفِعْلَ الْمُشْتَمِلَ عَلَى فَسَادِ الْكُفْرِ لَا يُؤْذَنُ فِيهِ، وَلَا يُشْرَعُ؛ فَلَا يُقَالُ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى شَرَعَ ذَلِكَ فِي حَقِّ الْأَبَاءِ وَالْعُلَمَاءِ دُونَ الْأَصْنَامِ.

وَحَقِيقَةُ الْكُفْرِ فِي نَفْسِهِ مَعْلُومَةٌ قَبْلَ الشَّرِيعَةِ وَلَيْسَتْ مُسْتَفَادَةً مِنَ الشَّرْعِ، وَلَا تَبْطُلُ حَقِيقَتُهَا بِالشَّرِيعَةِ، وَلَا تَصِيرُ غَيْرَ كُفْرٍ؛ فَحِينَئِذٍ الْفَرْقُ مُشْكِلٌ، وَقَدْ كَانَ الشَّيْخُ عَزُّ الدِّينِ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ يَسْتَشْكِلُ هَذَا الْمَقَامَ، وَيُعَظِّمُ الْإشْكَالَ فِيهِ».

● وانظر - أيضًا - : «الفروق» (١٨٣/٤).

وَنَقَلَ هَذَا الْإِشْكَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُ، وَلَمْ يُجِيبُوا عَنْهُ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنْهُ: بِأَنَّ الْوَالِدَ وَرَدَتْ الشَّرِيعَةُ بِتَعْظِيمِهِ؛ بَلْ وَرَدَ شَرْعٌ غَيْرُنَا بِالسُّجُودِ لِلْوَالِدِ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا﴾ [يوسف: ١٠٠]؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمَرَادَ بِالسُّجُودِ ظَاهِرُهُ، وَهُوَ وَضْعُ الْجَبْهَةِ [عَلَى الْأَرْضِ] ^(١)؛ كَمَا مَشَى عَلَيْهِ جَمْعٌ، وَأَجَابُوا عَنْهُ ^(٢): بِأَنَّهُ كَانَ شَرْعًا لِمَنْ قَبْلَنَا، وَمَشَى آخَرُونَ عَلَى أَنَّ الْمَرَادَ بِهِ: الْإِنْجَاءَ.

وَعَلَى كُلٍّ؛ فَهَذَا الْجِنْسُ قَدْ ثَبَتَ لِلْوَالِدِ، وَلَوْ فِي زَمَنِ مِنَ الْأَزْمَانِ، وَشَرِيعَةٍ ^(٣) مِنَ الشَّرَائِعِ؛ فَكَانَ شَبَهَةً دَارِئَةً لِلْكَفْرِ عَنْ فَاعِلِهِ ^(٤)؛ بِخِلَافِ السُّجُودِ لِنَحْوِ الصَّنَمِ أَوْ الشَّمْسِ ^(٥)؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَرِدْ هُوَ وَلَا مَا يَشَابُهُ ^(٦) فِي ^(٧) التَّعْظِيمِ فِي شَرِيعَةٍ مِنَ الشَّرَائِعِ؛ فَلَمْ يَكُنْ لِفَاعِلِ ذَلِكَ شَبَهَةٌ؛ لَا ضَعِيفَةً وَلَا قَوِيَّةً؛ فَكَانَ كَافِرًا، وَلَا نَظَرَ لِقَصْدِهِ ^(٨) التَّقَرُّبَ فِيْمَا لَمْ تَرِدِ الشَّرِيعَةُ بِتَعْظِيمِهِ؛ بِخِلَافِ مَنْ وَرَدَتْ بِتَعْظِيمِهِ؛ فَانْدَفَعَ الْإِشْكَالُ، وَاتَّصَحَّ الْجَوَابُ عَنْهُ؛ كَمَا لَا يَخْفَى.

(١) زيادة من (م).

(٢) زيادة من (ز).

(٣) في (ز): أو شريعة

(٤) في (هـ)، و(م): (لكفر فاعله) بدلاً من (للكفر عن فاعله).

(٥) (س) [٨ / أ].

(٦) في (ز): شابهه.

(٧) في (م): من.

(٨) في (هـ)، و(م): لقصد.

وفي «المواقف»^(١) - و«شرحها» - : (مَنْ صَدَّقَ بِمَا^(٢) جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، وَمَعَ ذَلِكَ سَجَدَ لِلشَّمْسِ؛ كَانَ غَيْرَ مُؤْمِنٍ بِالْإِجْمَاعِ؛ لِأَنَّ سُجُودَهُ لَهَا يَدُلُّ بِظَاهِرِهِ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِمُصَدِّقٍ، وَنَحْنُ نَحْكُمُ بِالظَّاهِرِ؛ فَلِذَلِكَ حَكَمْنَا بِعَدَمِ إِيمَانِهِ؛ لِأَنَّ عَدَمَ السُّجُودِ لِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى دَاخِلٌ فِي حَقِيقَةِ الْإِيمَانِ؛ حَتَّى لَوْ عَلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَسْجُدْ لَهَا عَلَى سَبِيلِ التَّعْظِيمِ، وَاعْتِقَادِ الْإِلَهِيَّةِ؛ بَلْ سَجَدَ لَهَا وَقَلْبُهُ مَطْمَئِنٌّ بِالتَّصْدِيقِ^(٣)؛ لَمْ يُحْكَمْ^(٤) بِكُفْرِهِ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَإِنْ أُجْرِيَ عَلَيْهِ حُكْمُ الْكَافِرِ فِي الظَّاهِرِ). انتهى.

ثم مَا افْتِضَاهُ كَلَامُهُ - أي^(٥): الشَّيْخُ عَزُّ الدِّينِ - مِنْ [أَنَّ]^(٦) الْعُلَمَاءَ

(١) «المواقف» للإيجي (٣/ ٥٣٢). والإيجي هو عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار بن أحمد الإيجي الشيرازي.

● قال السُّبْكِيُّ «طبقات الشافعية» (١٠/ ٤٦): «لَهُ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ كِتَابُ الْمَوَاقِفِ وَغَيْرَهَا. وَفِي أَصُولِ الْفِقْهِ شَرْحُ مُخْتَصَرِ ابْنِ الْحَاجِبِ. . وَتُوفِّيَ مَسْجُودًا، سَنَةَ سِتٍّ وَخَمْسِينَ وَسَبْعِمِائَةً».

وانظر: «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٣/ ٢٧).

● وأما شَرْحُ «المواقف»؛ فَقَدْ شَرَحَ الْمَوَاقِفَ كَثِيرُونَ، مِنْهُمْ الْجُرْجَانِيُّ أَبُو الْحَسَنِ الْحَنْفِيُّ، صَاحِبُ كِتَابِ «التَّعْرِيفَاتِ»، وَاسْمُهُ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، أَشْعَرِيٌّ، تُوْفِيَ سَنَةَ (٨١٦هـ). وانظر: «التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول» لصديق حسن خان (ص: ٣٩٦)، و«سلم الوصول إلى طبقات الفحول» لحاجي خليفة (٢/ ٣٨٨).

(٢) في ط الخميس: ما.

(٣) في (م): بالإيمان والتصديق.

(٤) في (ز): نحكم.

(٥) في (هـ)، و(م): أعني.

(٦) سقطت من (س)، والمثبت من: (ز)، و(هـ)، و(م).

كَالْوَالِدِ فِي ذَلِكَ؛ يَدُلُّ عَلَيْهِ مَا فِي «الرَّوْضَةِ»^(١) - آخِرِ سُجُودِ التَّلَاوَةِ - ،
وَعِبَارَتُهُ: (وَسَوَاءٌ فِي هَذَا الْخِلَافِ وَفِي^(٢) تَحْرِيمِ السُّجُودِ، مَا يَفْعَلُ بَعْدَ
صَلَاةٍ، وَغَيْرُهُ^(٣)). وَلَيْسَ مِنْ هَذَا مَا يَفْعَلُهُ كَثِيرُونَ مِنَ الْجَهْلَةِ الظَّالِمِينَ^(٤) ،
مِنَ السُّجُودِ بَيْنَ يَدَيِ الْمَشَايخِ، فَإِنَّ ذَلِكَ حَرَامٌ قَطْعًا بِكُلِّ حَالٍ؛ سَوَاءٌ
أَكَانَ^(٥) إِلَى الْقِبْلَةِ، أَوْ لِعَیْرِهَا. وَسَوَاءٌ قَصَدَ السُّجُودَ لِلَّهِ تَعَالَى، أَوْ غَفَلَ.
وَفِي بَعْضِ صُورِهِ مَا يَقْتَضِي الْكُفْرَ عَافَانَا اللَّهُ تَعَالَى [مِنْ ذَلِكَ]^(٦).
انتهى^(٧).

فَأَفْهَمَ^(٨) أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ كُفْرًا بَأَنَّ^(٩) قُصِدَ بِهِ عِبَادَةُ مَخْلُوقٍ أَوْ التَّقَرُّبُ
إِلَيْهِ، وَقَدْ يَكُونُ حَرَامًا بِأَنَّ قُصِدَ بِهِ تَعْظِيمُهُ، أَوْ أُطْلِقَ، وَكَذَا يُقَالُ فِي
الْوَالِدِ.

● فَإِنْ قُلْتَ: مَا ذَكَرْتَهُ مِنَ الْجَوَابِ عَنِ الْإِشْكَالِ فِي الْوَالِدِ^(١٠) لَا يَأْتِي
فِي الْعُلَمَاءِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُثَقَّلْ صُورَةُ السُّجُودِ لَهُمْ؟

(١) «روضة الطالبين» (١/٣٢٦).

(٢) فِي «الرَّوْضَةِ»: (فِي) بِدُونِ الْوَائِ.

(٣) فِي (هـ)، وَ(م): وَغَيْرِهَا.

(٤) فِي (ز): مِنَ الْجَهْلَةِ وَالظَّالِمُونَ.

(٥) فِي (م): كَانَ.

(٦) سَقَطَتْ مِنْ (س)، فِي (ز): مِنْهُ، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ: (هـ)، وَ(م).

(٧) فِي (ز): مِنْهُ.

(٨) كَذَا فِي طِ الْخَمِيسِ، وَفِي سَائِرِ النُّسخِ: فَأَفْهَمَ. بِهَيْزَةِ وَصَلٍ.

(٩) فِي (ز): إِنْ.

(١٠) فِي (ز): الْوَلَدِ.

● قُلْتُ: بَلْ يَأْتِي فِيهِمْ؛ لِأَنَّ تَعْظِيمَهُمْ وَرَدَّ بِهِ الشَّرْعُ، عَلَى أَنَّهُ ثَبَتَ لَجِنْسِهِمُ السُّجُودُ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ﴾ [البقرة: ٣٤]، وَآدَمُ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَامُهُ عَلَى نَبِيِّنَا وَعَلَيْهِ^(١) وَعَلَى سَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ^(٢) وَالْمُرْسَلِينَ كَانَ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَلَائِكَةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ هُوَ الْعَالِمُ الْأَكْبَرُ؛ فَثَبَتَ لَجِنْسِ^(٣) الْعُلَمَاءِ السُّجُودُ؛ فَكَانَ شُبْهَةً، وَإِنْ كَانَ الْمَرَادُ فِي الْآيَةِ بِالسُّجُودِ: الْإِنْجِنَاءُ - عِنْدَ جَمَاعَةٍ -، وَأَنَّ آدَمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَمْ يَكُنْ هُوَ الْمَسْجُودَ لَهُ؛ وَإِنَّمَا كَانَ قِبْلَةً لِسُجُودِهِمْ^(٤)؛

(١) فِي (س) زَادَ هُنَا كَلِمَةٌ: وَعَلَيْهِ.

(٢) سَقَطَتْ مِنْ (ه).

(٣) فِي (ز): بِجِنْسٍ.

(٤) قَالَ الْبَغَوِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١/١٠٤): «وَقَوْلُهُ: ﴿اسْجُدُوا﴾، فِيهِ قَوْلَانِ: الْأَصَحُّ أَنَّ السُّجُودَ كَانَ لِآدَمَ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَتَضَمَّنَ مَعْنَى الطَّاعَةِ لِلَّهِ وَحُكْمَ بِامْتِنَالِ أَمْرِهِ، وَكَانَ ذَلِكَ سُجُودَ تَعْظِيمٍ وَتَحِيَّةٍ لَا سُجُودَ عِبَادَةٍ، كَسُجُودِ إِخْوَةِ يُوسُفَ لَهُ فِي قَوْلِهِ وَحُكْمَ: ﴿وَاخْرُؤْ لَهُ سُجُودًا﴾ [يُوسُفَ: ١٠٠]، وَلَمْ يَكُنْ فِيهِ وَضْعُ الْوَجْهِ عَلَى الْأَرْضِ؛ إِنَّمَا كَانَ انْجِنَاءً؛ فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ أَبْطَلَ ذَلِكَ بِالسَّلَامِ.

وَقِيلَ: مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾؛ أَيُّ: إِلَى آدَمَ؛ فَكَانَ آدَمُ قِبْلَةً، وَالسُّجُودُ لِلَّهِ تَعَالَى؛ كَمَا جُعِلَتِ الْكَعْبَةُ قِبْلَةً لِلصَّلَاةِ، وَالصَّلَاةُ لِلَّهِ وَحُكْمٌ.

● وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١/١٢٤): «وَاخْتَلَفَ فِي حَالِ السُّجُودِ لِآدَمَ؛ فَقَالَ

ابْنُ عَبَّاسٍ: «تَعْبُدُهُمُ اللَّهُ بِالسُّجُودِ لِآدَمَ، وَالْعِبَادَةُ فِي ذَلِكَ لِلَّهِ».

وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَابْنُ مَسْعُودٍ وَابْنُ عَبَّاسٍ: «إِنَّمَا كَانَ سُجُودَ تَحِيَّةٍ؛ كَسُجُودِ أَبِي يُونُسَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، لَا سُجُودَ عِبَادَةٍ».

وَقَالَ الشَّعْبِيُّ: «إِنَّمَا كَانَ آدَمُ كَالْقِبْلَةِ، وَمَعْنَى (لِآدَمَ): إِلَى آدَمَ».

● وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١/٢٩٣): «وَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِي كَيْفِيَّةِ سُجُودِ الْمَلَائِكَةِ

لِآدَمَ بَعْدَ اتِّفَاقِهِمْ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ سُجُودَ عِبَادَةٍ:

=

-
- = فَقَالَ الْجُمْهُورُ: كَانَ هَذَا أَمْرًا لِلْمَلَائِكَةِ بِوَضْعِ الْجِبَاهِ عَلَى الْأَرْضِ، كَالسُّجُودِ الْمُعْتَادِ فِي الصَّلَاةِ، لِأَنَّهُ الظَّاهِرُ مِنَ السُّجُودِ فِي الْعُرْفِ وَالشَّرْعِ، وَعَلَى هَذَا قِيلَ: كَانَ ذَلِكَ السُّجُودُ تَكْرِيمًا لِآدَمَ، وَإِظْهَارًا لِفَضْلِهِ، وَطَاعَةً لِلَّهِ تَعَالَى، وَكَانَ آدَمُ كَالْقَبِيلَةِ لَنَا. وَمَعْنَى «لِآدَمَ»: إِلَى آدَمَ، كَمَا يُقَالُ: صَلَّى لِلْقَبِيلَةِ، أَيِ: إِلَى الْقَبِيلَةِ.
- وقال قَوْمٌ: لَمْ يَكُنْ هَذَا السُّجُودُ الْمُعْتَادَ الْيَوْمَ الَّذِي هُوَ وَضْعُ الْجَبْهَةِ عَلَى الْأَرْضِ، وَلَكِنَّهُ مُبْتَنًى عَلَى أَصْلِ اللُّغَةِ، فَهُوَ مِنَ التَّدْلِيلِ وَالْإِنْقِيَادِ، أَيِ: اخْضَعُوا لِآدَمَ وَأَقْرِؤْا لَهُ بِالْفَضْلِ. (فَسَجَدُوا)؛ أَيِ: امْتَثِلُوا مَا أَمَرُوا بِهِ.
- **وَاخْتَلَفَ - أَيْضًا -:** هَلْ كَانَ ذَلِكَ السُّجُودُ خَاصًّا بِآدَمَ ﷺ؛ فَلَا يَجُوزُ السُّجُودُ لغيرِهِ مِنْ جَمِيعِ الْعَالَمِ إِلَّا لِلَّهِ تَعَالَى، أَمْ كَانَ جَائِزًا بَعْدَهُ إِلَى زَمَانٍ يَعْقُوبُ ﷺ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا﴾ [يوسف: ١٠٠]؛ فَكَانَ آخِرَ مَا أُبِيحَ مِنَ السُّجُودِ لِلْمَخْلُوقِينَ؟
- وَالَّذِي عَلَيْهِ الْأَكْثَرُ أَنَّهُ كَانَ مُبَاحًا إِلَى عَصْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. (ف:) نَهَى عَنِ السُّجُودِ لِلْبَشَرِ، وَأَمَرَ بِالمَصَافَحَةِ.
- **قُلْتُ:** وَهَذَا السُّجُودُ الْمُنْهَى عَنْهُ قَدْ اتَّخَذَهُ جُهَالُ الْمُتَصَوِّفَةِ عَادَةً فِي سَمَاعِهِمْ وَعِنْدَ دُخُولِهِمْ عَلَى مَشَايِخِهِمْ وَاسْتِعْفَارِهِمْ، فَيَرَى الْوَاحِدُ مِنْهُمْ إِذَا أَخَذَهُ الْحَالُ بِرُغْمِهِ! يَسْجُدُ لِلْأَقْدَامِ لِجَهْلِهِ؛ سِوَاءٍ أَكَانَ لِلْقَبِيلَةِ أَمْ غَيْرَهَا جَهَالَةً مِنْهُ، ضَلَّ سَعْيُهُمْ وَخَابَ عَمَلُهُمْ.
- **ورَجَّحَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ الْقَوْلَ الْأَوَّلَ؛ فَقَالَ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١/٢٣٢):** «وَالْأَطْهَرُ أَنَّ الْقَوْلَ الْأَوَّلَ أَوْلَى، وَالسَّجْدَةَ لِآدَمَ إِكْرَامًا وَإِعْظَامًا وَاحْتِرَامًا وَسَلَامًا، وَهِيَ طَاعَةٌ لِلَّهِ، وَحُكْمٌ؛ لِأَنَّهَا امْتِثَالٌ لِأَمْرِهِ تَعَالَى، وَقَدْ قَوَاهُ الرَّازِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ، وَضَعَفَ مَا عَدَاهُ مِنَ الْقَوْلَيْنِ الْآخَرَيْنِ، وَهُمَا كَوْنُهُ جُعِلَ قَبْلَهُ؛ إِذْ لَا يَطْهَرُ فِيهِ شَرَفٌ، وَالْآخَرُ: أَنَّ الْمُرَادَ بِالسُّجُودِ الْخُضُوعُ لَا الْإِنْجِنَاءَ وَوَضْعُ الْجَبْهَةِ عَلَى الْأَرْضِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ كَمَا قَالَ».
- **ولَكِنْ قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١/١٢٤):** «وَفِي هَذِهِ الْوُجُوهِ كُلُّهَا كَرَامَةٌ لِآدَمَ ﷺ».

كَمَا أَنَّ الْكَعْبَةَ قِبْلَةٌ لِسُجُودِنَا^(١) لصلَاتِنَا^(٢).

(١) سقطت من (م)، و(هـ).

(٢) قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي «الرَّدِّ عَلَى الْإِخْنَائِيِّ» (ص: ٢٠٥ و ٢٠٦): «كَمَا أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَعِنْدَ غُرُوبِهَا، وَقَالَ: (فَإِنَّهَا تَطْلُعُ بَيْنَ قَرْنَيْ شَيْطَانٍ، وَحِينَئِذٍ يَسْجُدُ لَهَا الْكُفَّارُ). وَنَهَى عَنِ تَحَرِّيِ الصَّلَاةِ فِي هَذَا الْوَقْتِ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ مُشَابَهَةِ الْكُفَّارِ فِي الصُّورَةِ، وَإِنْ كَانَ الْمَصْلِيُّ يَقْصِدُ السُّجُودَ لِلَّهِ لَا لِلشَّمْسِ؛ لَكِنْ نَهَى عَنِ الْمُشَابَهَةِ فِي الصُّورَةِ؛ لِثَلَاثِ أَقْصَادٍ إِلَى الْمَشَارَكَةِ فِي الْقَصْدِ. فَإِذَا قَصَدَ الْإِنْسَانُ السُّجُودَ لِلشَّمْسِ وَقَدْ طُلِعَ الشَّمْسُ وَوَقْتُ غُرُوبِهَا كَانَ أَحَقَّ بِالنَّهْيِ وَالذَّمِّ وَالْعِقَابِ، وَلِهَذَا يَكُونُ هَذَا كَافِرًا. كَذَلِكَ مَنْ دَعَا غَيْرَ اللَّهِ وَحَجَّ إِلَى غَيْرِ اللَّهِ هُوَ - أَيْضًا - مُشْرِكٌ، وَالَّذِي فَعَلَهُ كُفْرٌ؛ لَكِنْ قَدْ لَا يَكُونُ عَالِمًا بِأَنْ هَذَا شِرْكٌ مُحَرَّمٌ.

كَمَا أَنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ دَخَلُوا فِي الْإِسْلَامِ مِنَ التَّارِ وَغَيْرِهِمْ، وَعِنْدَهُمْ أَصْنَامٌ لَهُمْ صَغَارٌ مِنْ لُبْدٍ وَغَيْرِهِ، وَهُمْ يَتَقَرَّبُونَ إِلَيْهَا، وَيَعْظُمُونَهَا، وَلَا يَعْلَمُونَ أَنَّ ذَلِكَ مُحَرَّمٌ فِي دِينِ الْإِسْلَامِ، وَيَتَقَرَّبُونَ إِلَى النَّارِ - أَيْضًا -، وَلَا يَعْلَمُونَ أَنَّ ذَلِكَ مُحَرَّمٌ؛ فَكَثِيرٌ مِنْ أَنْوَاعِ الشِّرْكِ قَدْ يَخْفَى عَلَى بَعْضِ مَنْ دَخَلَ فِي الْإِسْلَامِ وَلَا يَعْلَمُ أَنَّهُ شِرْكٌ؛ فَهَذَا ضَالٌّ، وَعَمَلُهُ الَّذِي أَشْرَكَ فِيهِ بَاطِلٌ؛ لَكِنْ لَا يَسْتَحِقُّ الْعُقُوبَةَ؛ حَتَّى تَقُومَ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [سورة البقرة: ٢٢].

وكَذَلِكَ كَثِيرٌ مِنَ الدَّاخِلِينَ فِي الْإِسْلَامِ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ الْحَجَّ إِلَى قَبْرِ بَعْضِ الْأَئِمَّةِ وَالشُّيُوخِ أَفْضَلُ مِنَ الْحَجِّ أَوْ مِثْلِهِ، وَلَا يَعْلَمُونَ أَنَّ ذَلِكَ مُحَرَّمٌ، وَلَا بَلْغُهُمْ أَحَدًا أَنَّ هَذَا شِرْكٌ مُحَرَّمٌ لَا يَجُوزُ.

● قُلْتُ: فَالْصَّوَابُ أَنَّ السُّجُودَ لغيرِ اللَّهِ - فِي أَصْلِهِ - شِرْكٌ أَكْبَرُ؛ لِأَنَّ السُّجُودَ عِبَادَةٌ لَا تَصْرَفُ إِلَّا لِلَّهِ؛ لَكِنْ لَا بَدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ قَصْدِهِ أَوَّلًا قَبْلَ تَكْفِيرِهِ؛ فَإِذَا كَانَ فِعْلُ السُّجُودِ عَلَى سَبِيلِ الْعِبَادَةِ؛ كَانَ شِرْكًا مَخْرَجًا مِنَ الْمِلَّةِ، وَإِذَا فَعَلَهُ عَلَى سَبِيلِ التَّحِيَّةِ كَانَ مُحَرَّمًا، وَذَرِيعَةً إِلَى الشِّرْكِ - فِي شَرِيعَتِنَا - . وَهَذَا التَّفْصِيلُ الْمَذْكُورُ إِنَّمَا هُوَ فِي السُّجُودِ لِصَالِحٍ أَوْ وَلِيِّ أَوْ لِلْوَالِدَيْنِ، وَهُوَ بِخِلَافِ السَّاجِدِ لِصَنْمٍ أَوْ حَجَرٍ أَوْ شَمْسٍ أَوْ قَمَرٍ أَوْ لِصَاحِبِ قَبْرِ؛ فَهَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى وَجْهِ الْعِبَادَةِ، وَهُوَ شِرْكٌ أَكْبَرُ =

= دون تفصيل؛ لكن لا يكفر الشخص بعينه إلا بعد أن تقام الحُجَّة عليه. قال الشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ: «وكذلك من عبد الأوثان، بعدما عرف أنها دين المشركين، وزَيَّته للناس؛ فهذا الذي أكفره». وسيأتي - قريباً - قوله بتمامه.

● وقال العثيمين: «فلو سَجَدَ لَصَنَمٍ ما يَظُنُّ أن ذلك كفر؛ فإنه لا يكفر؛ لأنه لا يدري ما معناه، ولو علم أنه كفر لكان أشد الناس فراراً منه». «الشرح الممتع» (٤٤٨/١٤).

● وقال الشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ (١٢٠٦هـ): «وإذا كُتِّبَ لا نَكْفُرُ مَنْ عَبْدَ الصَّنَمِ الذي على «عبد القادر»، والصنم الذي على قبر «أحمد البدوي» وأمثالهما؛ لأجل جهلهم، وعدم مَنْ يُنَبِّههم؛ فكَيْفَ نَكْفُرُ من لم يُشْرِكْ بالله إذا لم يُهاجر إلينا، أو لم يكفر ويُقاتل؟ سبحانه هذا بهتان عظيم». «الدرر السنية» (٦٦/١).

● وفي هذا الموضع الذي يغيب هؤلاء الذين لا يُعْذِرُونَ بالجهل تأكيد أن العذر بالجهل هو قول الشيخ محمد بن عبد الوهاب؛ بل أكد ذلك - أيضاً - الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ في «مصباح الظلام في الرد على من كذب على الشيخ الإمام» (ص: ٨٤)؛ فقال: «فإذا كان هذا كلام الشيخ رَحِمَهُ اللهُ في من عبد الصنم الذي على القبور إذا لم يَتَسَرَّ له من يعلمه ويبلغه الحجة، فكيف يُطَلَّقُ على الحرَمَيْنِ: إنها بلادُ كفر؟ والشيخ على منهاج نبويٍّ وصراطٍ مُسْتَقِيمٍ، يعطي كل مقام ما يناسبه من الإجمال والتفصيل». بل وأكد ذلك - كذلك - العلامة العباد - حفظه الله تعالى -؛ فقد سُئِلَ؛ كما في «شرح سنن أبي داود» (٤٥/٤٦٩) ما نصُّه: «يقول الشيخ محمد رَحِمَهُ اللهُ: «وإذا كُتِّبَ لا نَكْفُرُ مَنْ عَبْدَ الصَّنَمِ الذي على قبر أحمد البدوي، والصنم الذي على قبر عبد القادر؛ لأجل جهلهم، وعدم من يفهمهم؛ فكيف نكفر من لم يهاجر إلينا؟!»؛ ألا تدلُّ هذه العبارة على أن الإمام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ يرى العذر بالجهل ولو في الشرك؟ فأجاب العلامة العباد بِقَوْلِهِ: «الشيخ محمد بن عبد الوهاب هو من القائلين بهذا». وبهذا يقطع الشيخ العباد جهيزة كل من يدعي خلاف هذا، وينسب للشيخ ابن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ ما لا يصح نسبته إليه؛ فهل سيعوي هؤلاء وينزجروا، أم سيواصلون السير في ادعائهم وباطلهم؟! =

.....

● ولما قرئ هذا الموضع على علامة العصر الألباني رَحِمَهُ اللهُ وكان ذلك في وجود الشيخ العيلان - قال: «هذا كلامٌ عظيمٌ جدًّا، وأنا أقول: فهذا الحق ما به خفاء... فدعني عن بنيات الطريق». ثم قال: «أنا لا أكفر هؤلاء العامة الذين يطوفون حول القبور؛ لغلبة الجهل». ثم بين الشيخ أن من شبهات هؤلاء: أنهم يعتبرون ذلك توسُّلاً!! وللعلامة الألباني كلامٌ مائعٌ في «الصحيحة» (٧/١١٢ و١١٣)؛ حيث يقول: «ومن ذلك يتبين بوضوح أنه ليس كلُّ من وقَعَ في الكفر من المؤمنين وقع الكفر عليه وأحاط به. ومن الأمثلة على ذلك: الرَّجُلُ الذي كان قد ضلَّت راحلته، وعليها طعامه وشرابه؛ فلما وجدها قال من شدة فرجه: «اللَّهُمَّ! أَنْتَ عِبْدِي وأنا رَبُّكَ!» وفي ذلك كله ردٌّ قويٌّ جدًّا على فتيين من الشباب المغرورين بما عندهم من علمٍ ضحل: الفئة الأولى: الذين يُطْلِقُونَ الْقَوْلَ بأن الجهل ليس بعذرٍ مطلقاً؛ حتى ألف بعض المعاصرين منهم رسالةً في ذلك!

والصَّوَابُ الذي تقتضيه الأصول والنصوص التفصيل؛ فمن كان من المسلمين يعيش في جو إسلامي علمي مصفى، وجهل من الأحكام ما كان منها معلوماً من الدين بالضرورة - كما يقول الفقهاء -؛ فهذا لا يكون معذوراً؛ لأنه بلغته الدعوة، وأقيمت الحجة. وأما من كان في مجتمَع كافرٍ لم تبلغه الدعوة، أو بلغته وأسلم؛ ولكن خفي عليه بعض تلك الأحكام لحدائثة عهده بالإسلام، أو لعدم وجود من يبلغه ذلك من أهل العلم بالكتاب والسنة؛ فمثل هذا يكون معذوراً. ومثله - عندي - أولئك الذين يعيشون في بعض البلاد الإسلامية التي انتشر فيها الشرك والبدعة والخرافة، وغلب عليها الجهل، ولم يوجد فيهم عالم يُبين لهم ما هم فيه من الضلال، أو وجد، ولكن بعضهم لم يسمع بدعوته وإنذاره؛ فهؤلاء - أيضاً - معذورون بِجَمَاعٍ اشْتَرَاكَهُمْ مع الأولين في عدم بلوغ دعوة الحق إليهم؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تُذِرْكُم بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩]، وقوله: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]، ونحو ذلك من الأدلة التي تفرع منها تبني العلماء عدم مؤاخذه أهل الفترة؛ سواء كانوا أفراداً أو قبائل أو شعوباً؛ لاشتراكهم في العلة؛ كما هو ظاهر لا يخفى على أهل العلم والتَّهَيُّ.

♦ **وَمِنَ الْمَكْفُرَاتِ - أَيْضًا -:** السَّحَرُ^(١) الَّذِي فِيهِ عِبَادَةُ الشَّمْسِ وَنَحْوَهَا؛ فَإِنْ خَلَا عَنْ ذَلِكَ كَانَ حَرَامًا لَا كُفْرًا؛ فَهُوَ بِمُجَرَّدِهِ لَا يَكُونُ كُفْرًا مَا لَمْ يَنْضَمَّ إِلَيْهِ مَكْفُرٌ^(٢)،

(١) في (ز): السجود!

(٢) ● قال ابن قدامة في «المغني» (٢٨/٩ وما بعدها): «فَصْلٌ: فِي السَّحَرِ: وَهُوَ عَقْدٌ وَرُقَى وَكَلامٌ يَتَكَلَّمُ بِهِ، أَوْ يَكْتُبُهُ، أَوْ يَعْمَلُ شَيْئًا فِي بَدَنِ الْمَسْحُورِ أَوْ قَلْبِهِ، أَوْ عَقْلِهِ، مِنْ غَيْرِ مُبَاشَرَةٍ لَهُ.

وَلَهُ حَقِيقَةٌ، فَمِنْهُ مَا يَقْتُلُ، وَمَا يُمْرِضُ، وَيَأْخُذُ الرَّجُلَ عَنْ أَمْرَاتِهِ فَيَمْنَعُهُ وَطَأَهَا، وَمِنْهُ مَا يُفَرِّقُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ، وَمَا يُبْعِضُ أَحَدَهُمَا إِلَى الْآخَرِ، أَوْ يُحَبِّبُ بَيْنَ اثْنَيْنِ. وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ.

وَذَهَبَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ إِلَى أَنَّهُ لَا حَقِيقَةَ لَهُ؛ إِنَّمَا هُوَ تَخْيِيلٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿يُخِيلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ إِنَّمَا تَسْعَى﴾ [طه: ٦٦]. وَقَالَ أَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ: إِنْ كَانَ شَيْئًا يَصِلُ إِلَى بَدَنِ الْمَسْحُورِ، كَدُخَانٍ وَنَحْوِهِ، جَازَ أَنْ يَحْصُلَ مِنْهُ ذَلِكَ؛ فَأَمَّا أَنْ يَحْصُلَ الْمَرَضُ وَالْمَوْتُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَصِلَ إِلَى بَدَنِ شَيْءٍ، فَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَوْ جَازَ، لَبَطَلَتْ مُعْجَزَاتُ الْأَنْبِيَاءِ ﷺ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَخْرِقُ الْعَادَاتِ، فَإِذَا جَازَ مِنْ غَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ، بَطَلَتْ مُعْجَزَاتُهُمْ وَأَدَلَّتْهُمْ.

وَلَنَا: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ [الفلق: ١] ﴿مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ [الفلق: ٢] ﴿وَمِنْ شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ﴾ [الفلق: ٣] ﴿وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ﴾ [الفلق: ٤] يَعْنِي: السَّوَاحِرَ اللَّاتِي يَعْقِدْنَ فِي سِحْرِهِنَّ، وَيَنْفُثْنَ عَلَيْهِ، وَلَوْ لَا أَنَّ السَّحَرَ لَهُ حَقِيقَةٌ، لَمَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِالِاسْتِعَاذَةِ مِنْهُ. وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحَرَ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ﴾ [البقرة: ١٠٢]. إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ﴾ [البقرة: ١٠٢].

وَرَوَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَجَرَ، حَتَّى إِنَّهُ لَيُخِيلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَفْعَلُ الشَّيْءَ وَمَا يَفْعَلُهُ وَأَنَّهُ قَالَ لَهَا ذَاتَ يَوْمٍ: أَشَعَرْتُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَفْتَانِي فِيمَا اسْتَفْتَيْتُهُ؟ أَنَّهُ أَتَانِي مَلَكَانِ، =

= فَجَلَسَ أَحَدُهُمَا عِنْدَ رَأْسِي، وَالْآخَرُ عِنْدَ رِجْلِي؛ فَقَالَ: مَا وَجَعُ الرَّجُلِ؟ قَالَ: مَطْبُوبٌ قَالَ: مَنْ طَبَّه؟ قَالَ: لِبَيْدِ بْنِ الْأَعْصَمِ فِي مُشْطٍ وَمُشَاطَةٍ، فِي جُفِّ طَلْعَةٍ ذَكَرٍ، فِي بَثْرِ ذِي أَرْوَانٍ؛ ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ، وَغَيْرُهُ. جُفِّ الطَّلْعَةِ: وَعَاؤُهَا. وَالْمُشَاطَةُ: الشَّعْرُ الَّذِي يَخْرُجُ مِنْ شَعْرِ الرَّأْسِ أَوْ غَيْرِهِ إِذَا مُشِطَ؛ فَقَدْ أَثْبَتَ لَهُمْ سِحْرًا.

وَقَدْ اسْتَهْرَ بَيْنَ النَّاسِ وُجُودُ عَقْدِ الرَّجُلِ عَنِ امْرَأَتِهِ حِينَ يَتَزَوَّجُهَا؛ فَلَا يَقْدِرُ عَلَى إْتْيَانِهَا، وَحَلِّ عَقْدِهِ؛ فَيَقْدِرُ عَلَيْهَا بَعْدَ عَجْزِهِ عَنْهَا، حَتَّى صَارَ مُتَوَاتِرًا لَا يُمَكِّنُ جَحْدَهُ. وَرُويَ مِنْ أَخْبَارِ السَّحَرَةِ مَا لَا يَكَادُ يُمَكِّنُ التَّوَاطُؤُ عَلَى الْكَذِبِ فِيهِ. وَأَمَّا إِبْطَالُ الْمُعْجَزَاتِ؛ فَلَا يَلْزَمُ مِنْ هَذَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَبْلُغُ مَا يَأْتِي بِهِ الْأَنْبِيَاءُ ﷺ، وَلَيْسَ يَلْزَمُ أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَى أَنْ تَسْعَى الْعَصِي وَالْجِبَالُ. إِذَا ثَبَتَ هَذَا؛ فَإِنَّ تَعْلَمَ السَّحْرَ، وَتَعْلِيمَهُ حَرَامٌ، لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ. قَالَ أَصْحَابُنَا: وَيُكْفَرُ السَّاحِرُ بِتَعْلَمِهِ وَفِعْلِهِ، سَوَاءً اعْتَقَدَ تَحْرِيمَهُ أَوْ إِبَاحَتَهُ.

وَرُويَ عَنْ أَحْمَدَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُكْفَرُ، فَإِنَّ حَبْلًا رُويَ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ عَمِّي فِي الْعَرَّافِ وَالْكَاهِنِ وَالسَّاحِرِ: أَرَى أَنْ يُسْتَتَابَ مِنْ هَذِهِ الْأَفَاعِيلِ كُلِّهَا؛ فَإِنَّهُ عِنْدِي فِي مَعْنَى الْمُرْتَدِّ؛ فَإِنْ تَابَ، وَرَاجَعَ يَعْنِي يُحَلِّي سَبِيلَهُ. قُلْتُ لَهُ: يُقْتَلُ؟ قَالَ: لَا، يُحْبَسُ، لَعَلَّهُ يَرْجِعُ. قُلْتُ لَهُ: لِمَ لَا تَقْتُلُهُ؟ قَالَ: إِذَا كَانَ يُصَلِّي، لَعَلَّهُ يَتُوبُ وَيَرْجِعُ. وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُكْفَرْ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَفَرَهُ لَقَتَلَهُ. وَقَوْلُهُ فِي مَعْنَى الْمُرْتَدِّ. يَعْنِي الْإِسْتِثَابَةَ. وَقَالَ أَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ: إِنْ اعْتَقَدَ أَنَّ الشَّيَاطِينَ تَفْعَلُ لَهُ مَا يَشَاءُ، كُفِّرَ، وَإِنْ اعْتَقَدَ أَنَّهُ تَخْيِيلٌ لَمْ يُكْفَرْ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنْ اعْتَقَدَ مَا يُوجِبُ الْكُفْرَ، مِثْلَ التَّقَرُّبِ إِلَى الْكَوَاكِبِ السَّبْعَةِ، وَأَنَّهَا تَفْعَلُ مَا يَلْتَمِسُ، أَوْ اعْتَقَدَ حَلَّ السَّحْرِ، كُفِّرَ؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ نَطَقَ بِتَحْرِيمِهِ، وَثَبَتَ بِالنَّقْلِ الْمُتَوَاتِرِ وَالْإِجْمَاعِ عَلَيْهِ، وَإِلَّا فَسُقَ وَلَمْ يُكْفَرْ؛ لِأَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بَاعَتْ مُدْبَرَةً لَهَا سَحَرَتْهَا، بِمَحْضَرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ. وَلَوْ كُفِّرَتْ لَصَارَتْ مُرْتَدَّةً يَجِبُ قَتْلُهَا، وَلَمْ يَجْزِ اسْتِرْقَاقُهَا، وَلِأَنَّهُ شَيْءٌ يَضُرُّ بِالنَّاسِ؛ فَلَمْ يُكْفَرْ بِمُجَرَّدِهِ كَأَدَاهُمْ.

وَلَنَا: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَنَلُّوْا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سُلَيْمَنَ وَمَا كَفَرَ =

= سُلَيْمَنُ وَلَكِنَّ الشَّيْطَانَ كَفَرُوا ﴿البقرة: ١٠٢﴾. إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَمَا يُعْلِمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَقِّ يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ ﴿البقرة: ١٠٢﴾. أَيُّ: وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ، أَيُّ: وَمَا كَانَ سَاحِرًا كَفَرَ بِسِحْرِهِ.

وَقَوْلُهُمَا: إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ؛ أَيُّ: لَا تَتَعَلَّمْهُ؛ فَتَكْفُرَ بِذَلِكَ، وَقَدْ رَوَى هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْهَا، فَجَعَلَتْ تَبْكِي بُكَاءً شَدِيدًا، وَقَالَتْ: يَا أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ، إِنَّ عَجُوزًا ذَهَبَتْ بِي إِلَى هَارُوتَ وَمَارُوتَ؛ فَقُلْتُ: عَلَّمَانِي السِّحْرَ؛ فَقَالَا: اتَّقِيَ اللَّهَ وَلَا تَكْفُرِي؛ فَإِنَّكَ عَلَى رَأْسِ أَمْرٍ؛ فَقُلْتُ: عَلَّمَانِي السِّحْرَ؛ فَقَالَا: أَذْهَبِي إِلَى ذَلِكَ التَّنُّورِ، فَبُولِي فِيهِ؛ فَفَعَلْتُ، فَرَأَيْتُ كَأَنَّ فَارِسًا مُقْتَنَعًا فِي الْحَدِيدِ خَرَجَ مِنِّي حَتَّى طَارَ، فَغَابَ فِي السَّمَاءِ، فَرَجَعْتُ إِلَيْهِمَا، فَأَخْبَرْتُهُمَا؛ فَقَالَا: ذَلِكَ إِيْمَانُكَ. فَذَكَرْتُ بَاقِيَ الْقِصَّةِ إِلَى أَنْ قَالَتْ: وَاللَّهِ يَا أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ مَا صَنَعْتُ شَيْئًا غَيْرَ هَذَا، وَلَا أَصْنَعُهُ أَبَدًا فَهَلْ لِي مِنْ تَوْبَةٍ؟ قَالَتْ عَائِشَةُ: وَرَأَيْتَهَا تَبْكِي بُكَاءً شَدِيدًا، فَطَافَتْ فِي أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - وَهُمْ مُتَوَافِرُونَ - تَسْأَلُهُمْ، هَلْ لَهَا مِنْ تَوْبَةٍ؟ فَمَا أَفْتَاهَا أَحَدٌ، إِلَّا أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ لَهَا: إِنَّ كَانَ أَحَدٌ مِنْ أَبْوَيْكَ حَيًّا، فَبِرِّيه، وَأَكْثِرِي مِنْ عَمَلِ الْبِرِّ مَا اسْتَطَعْتَ.

وَقَوْلُ عَائِشَةَ قَدْ خَالَفَهَا فِيهِ كَثِيرٌ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَقَالَ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: السَّاحِرُ كَافِرٌ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْمُدْبِرَةَ تَابَتْ؛ فَسَقَطَ عَنْهَا الْقَتْلُ وَالْكَفَرُ بِتَوْبَتِهَا. وَيَحْتَمِلُ أَنَّهَا سَحَرَتْهَا، بِمَعْنَى أَنَّهَا ذَهَبَتْ إِلَى سَاحِرٍ سَحَرَ لَهَا.

● وَقَالَ النَّوَوِيُّ فِي «شرح مسلم» (١٤/١٧٦): «وَأَمَّا مَا يَتَعَلَّقُ بِالسَّأَلَةِ مِنْ فُرُوعِ الْفِقْهِ؛ فَعَمَلُ السِّحْرِ حَرَامٌ، وَهُوَ مِنَ الْكِبَائِرِ بِالْإِجْمَاعِ، وَقَدْ سَبَقَ فِي كِتَابِ الْإِيْمَانِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَدَّهُ مِنَ السَّبْعِ الْمُؤَبَّاتِ، وَسَبَقَ هُنَاكَ شَرْحُهُ. وَمُخْتَصَرُ ذَلِكَ؛ أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ كَفْرًا، وَقَدْ لَا يَكُونُ كَفْرًا بَلْ مَعْصِيَةٌ كَبِيرَةٌ؛ فَإِنْ كَانَ فِيهِ قَوْلٌ أَوْ فِعْلٌ يَقْتَضِي الْكُفْرَ كَفَرًا، وَإِلَّا فَلَا، وَأَمَّا تَعَلُّمُهُ وَتَعْلِيمُهُ فَحَرَامٌ؛ فَإِنْ تَضَمَّنَ مَا يَقْتَضِي الْكُفْرَ كَفَرَ وَإِلَّا فَلَا، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَا يَقْتَضِي الْكُفْرَ عَزَّرَ، وَاسْتُشِيبَ مِنْهُ، وَلَا يُقْتَلُ عِنْدَنَا؛ فَإِنْ تَابَ قُبِلَتْ تَوْبَتُهُ، وَقَالَ مَالِكٌ: السَّاحِرُ كَافِرٌ يُقْتَلُ بِالسِّحْرِ وَلَا يُسْتَأْبَ وَلَا تُقْبَلُ =

وَمِنْ ثَمَّ قَالَ الْمَاوَرَدِيُّ^(١):

= تَوْبَتُهُ؛ بَلْ يَتَحَتَّمُ قَتْلُهُ، وَالْمَسْأَلَةُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْخِلَافِ فِي قَبُولِ تَوْبَةِ الزُّنْدِيقِ؛ لِأَنَّ السَّاحِرَ عِنْدَهُ كَافِرٌ؛ كَمَا ذَكَرْنَا، وَعِنْدَنَا لَيْسَ بِكَافِرٍ، وَعِنْدَنَا تُقْبَلُ تَوْبَةُ الْمُنَافِقِ وَالزُّنْدِيقِ؛ قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: وَيَقُولُ مَالِكٌ قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَهُوَ مَرْوِيُّ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ؛ قَالَ أَصْحَابُنَا: فَإِذَا قَتَلَ السَّاحِرُ بِسِحْرِهِ إِنْسَانًا، وَاعْتَرَفَ أَنَّهُ مَاتَ بِسِحْرِهِ، وَأَنَّهُ يَقْتُلُ غَالِبًا؛ لَزِمَهُ الْقِصَاصُ، وَإِنْ قَالَ مَاتَ بِهِ، وَلَكِنَّهُ قَدْ يُقْتَلُ، وَقَدْ لَا؛ فَلَا قِصَاصَ، وَتَجِبُ الدِّيَّةُ وَالْكَفَّارَةُ، وَتَكُونُ الدِّيَّةُ فِي مَالِهِ لَا عَلَى عَاقِلَتِهِ؛ لِأَنَّ الْعَاقِلَةَ لَا تَحْمِلُ مَا ثَبَتَ بِاعْتِرَافِ الْجَانِي؛ قَالَ أَصْحَابُنَا: وَلَا يَتَصَوَّرُ الْقَتْلُ بِالسَّحْرِ بِالْبَيِّنَةِ، وَإِنَّمَا يُتَصَوَّرُ بِاعْتِرَافِ السَّاحِرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) تَرْجَمَهُ الْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِهِ» (٥٨٧/١٣)؛ فَقَالَ: «علي بن مُحَمَّد بن حبيب، أَبُو الحسن البصري المعروف بالماوردي، كان من وجوه الفقهاء الشافعيين، وله تصانيف عددة في أصول الفقه، وفروعه، وفي غير ذلك. مَاتَ فِي يَوْمِ الثَّلَاثَاءِ، سَلَخَ شَهْرَ رَبِيعِ الْأَوَّلِ مِنْ سَنَةِ خَمْسِينَ وَأَرْبَعِ مِائَةٍ. وَكَانَ قَدْ بَلَغَ سِتًّا وَثَمَانِينَ سَنَةً». صَنَّفَ: «الْحَاوِي»، و«الْإِقْنَاعَ»، و«أَدَبَ الدُّنْيَا وَالدِّينَ»، وَغَيْرَ ذَلِكَ. «الْعَبْرُ» لِلذَّهَبِيِّ (٢/٢٩٦).

● وَتَرْجَمَهُ الذَّهَبِيُّ فِي «تَارِيخِهِ» (٧٥١/٩)، ثُمَّ قَالَ: قَالَ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الصَّلَاحِ: هُوَ مَتَّهَمٌ بِالْإِعْتِرَالِ، وَكَنْتُ أَتَأَوَّلُ لَهُ وَأَعْتَذِرُ عَنْهُ، حَتَّى وَجَدْتُهُ يَخْتَارُ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ أَقْوَالَهُمْ... قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: فَتَفْسِيرُهُ عَظِيمُ الضَّرَرِ، لِكُونِهِ مَشْحُونًا بِتَأْوِيلَاتِ أَهْلِ الْبَاطِلِ، تَدْسِيسًا وَتَلْبِيسًا، وَكَانَ لَا يَتَظَاهَرُ بِالِاتِّسَابِ إِلَى الْمَعْتَزِلَةِ حَتَّى يُحْذَرُ، بَلْ يَجْتَهِدُ فِي كِتْمَانِ مُوَافَقَتِهِ لَهُمْ، وَلَكِنْ لَا يُوَافِقُهُمْ فِي خَلْقِ الْقُرْآنِ وَيُوَافِقُهُمْ فِي الْقَدَرِ. قُلْتُ: وَبِكُلِّ حَالٍ هُوَ مَعَ بَدْعَةٍ فِيهِ؛ مِنْ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ؛ فَلَوْ أَنَّنَا أَهْدَرْنَا كُلَّ عَالَمٍ زَلًّا لِمَا سَلِمَ مَعْنَا إِلَّا الْقَلِيلَ، فَلَا تَحْطُّ يَا أَخِي عَلَى الْعُلَمَاءِ مُطْلَقًا، وَلَا تَبَالِغْ فِي تَقْرِيطِهِمْ مُطْلَقًا، وَأَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَتَوَفَّاكَ عَلَى التَّوْحِيدِ.

● وَانْظُرْ: «سِيرَ النَّبَلَاءِ» (٣١١/١٣).

(مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ) (١)؛ أَنَّهُ (٢) لَا يَكْفُرُ بِالسَّحْرِ (٣)، وَلَا يَجِبُ بِهِ قَتْلُهُ، وَيُسْأَلُ عَنْهُ؛ فَإِنْ اعْتَرَفَ مَعَهُ بِمَا يُوجِبُ كُفْرَهُ كَانَ كَافِرًا بِمُعْتَقَدِهِ لَا بِسِحْرِهِ، وَكَذَا لَوْ اعْتَقَدَ تَأْثِيرَ (٤) السَّحْرِ؛ كَانَ كَافِرًا بِاعْتِقَادِهِ (٥) لَا بِسِحْرِهِ؛ فَيُقْتَلُ حِينَئِذٍ بِمَا انْضَمَّ إِلَى السَّحْرِ لَا بِالسَّحْرِ (٦)، هَذَا مَذْهَبُنَا (٧).

وَأَطْلَقَ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ - وَجَمَاعَةٌ سِوَاهُ (٨) - الْكُفْرَ عَلَى السَّاحِرِ، وَأَنَّ السَّحْرَ

(١) (س): [٨ / ب].

(٢) سقطت من (م).

(٣) في (س) كتب في حاشيتها: مطلب مهم في عمل السحر.

(٤) في (م): إباحة. وهو الموافق لما في «الحاوي».

(٥) في (م): بمعتقده.

(٦) في (ز): (إليه) بدلاً من (إلى السحر لا بالسحر).

(٧) «الحاوي الكبير» للماوردي (١٣/٩٦). وَقَبْلَ كَلَامِهِ هَذَا؛ قَالَ: (الْقِسْمُ الْأَوَّلُ فِي حُكْمِ السَّاحِرِ؛ فَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ الْفُقَهَاءُ - فَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ - إِلَى أَنَّهُ كَافِرٌ يَجِبُ قَتْلُهُ. وَلَمْ يَقْطَعَا بِكُفْرِهِ).

● وَقَالَ الرُّؤْيَانِيُّ فِي «بَحْرِ الْمَذْهَبِ» (١٢/٤٣٣): «قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَيُقْتَلُ السَّاحِرُ

إِنْ كَانَ مَا يُسْحَرُ بِهِ كُفْرًا إِنْ لَمْ يَتُبْ». قَالَ فِي «الْحَاوِي»: قَدْ مَضَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ،

وَذَكَرْنَا اخْتِلَافَ الْفُقَهَاءِ فِي حُكْمِ السَّاحِرِ عَلَى ثَلَاثَةِ مَذَاهِبٍ:

أَحَدُهَا: وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ؛ أَنَّ السَّاحِرَ كَافِرٌ يَجِبُ قَتْلُهُ، وَلَا تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ.

وَالثَّانِي: وَهُوَ مَذْهَبُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَإِسْحَاقَ بْنِ رَاهَوِيَةَ؛ أَنَّ السَّاحِرَ يَجِبُ قَتْلُهُ،

وَلَمْ يَقْطَعَا بِكُفْرِهِ.

الثَّالِثُ: وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ؛ أَنَّ السَّاحِرَ لَا يَكُونُ كَافِرًا بِالسَّحْرِ، وَلَا يَجِبُ بِهِ قَتْلُهُ؛

إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَا يُسْحَرُ بِهِ كُفْرًا، فَيَصِيرُ بِاعْتِقَادِ الْكُفْرِ كَافِرًا يَجِبُ قَتْلُهُ بِالْكَفْرِ لَا

بِالسَّحْرِ، وَقَدْ دَلَّلْنَا لَهُمْ وَعَلَيْهِمْ بِمَا أَجْزَأَ.

(٨) كأبي حنيفة؛ كما سيأتي.

كُفْرًا، وَأَنَّ السَّاحِرَ يُقْتَلُ وَلَا يُسْتَتَابُ، سِوَاهُ أَسْحَرَ مُسْلِمًا أَوْ ذِمِّيًّا؛ كَالزُّنْدِيقِ^(١)؛

(١) قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (٢٧٠/١٢): «قَوْلُهُ: (بِرَنَادِقَةٍ) بِرَايٍ وَنُونٍ وَقَافٍ جَمْعُ زُنْدِيقٍ بِكَسْرِ أَوَّلِهِ وَسُكُونِ ثَانِيهِ؛ قَالَ أَبُو حَاتِمٍ السَّجِسْتَانِيُّ وَغَيْرُهُ: الزُّنْدِيقُ فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ أَصْلُهُ زَنْدَه كِرْدَايَ يَقُولُ: بِدَوَامِ الدَّهْرِ؛ لِأَنَّ زَنْدَهَ الْحَيَاةِ وَكَرَدَ الْعَمَلُ. وَيُطْلَقُ عَلَى مَنْ يَكُونُ دَقِيقَ النَّظَرِ فِي الْأُمُورِ. وَقَالَ نَعْلَبٌ: لَيْسَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ زُنْدِيقٌ، وَإِنَّمَا قَالُوا: زُنْدَقِيٍّ لِمَنْ يَكُونُ شَدِيدَ التَّحِيلِ، وَإِذَا أَرَادُوا مَا تُرِيدُ الْعَامَّةُ قَالُوا: مُلْحِدٌ وَدَهْرِيٌّ يَفْتَحُ الدَّالِ؛ أَيُّ: يَقُولُ بِدَوَامِ الدَّهْرِ. وَإِذَا قَالُوا بِالضَّمِّ أَرَادُوا كِبَرَ السِّنِّ. وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ: الزُّنْدِيقُ مِنَ التَّنْوِيَةِ؛ كَذَا قَالَ، وَفَسَّرَهُ بَعْضُ الشُّرَاحِ بِأَنَّهُ الَّذِي يَدَّعِي أَنَّ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ. وَتُعَقَّبُ: بِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ أَنْ يُطْلَقَ عَلَى كُلِّ مُشْرِكٍ. وَالتَّحْقِيقُ مَا ذَكَرَهُ مِنْ صِنْفٍ فِي الْمَلِكِ أَنَّ أَصْلَ الرَّنَادِقَةِ: اتِّبَاعُ دَيْصَانَ ثُمَّ مَانِيٍّ ثُمَّ مَزْدَكِ الْأَوَّلِ يَفْتَحُ الدَّالِ وَسُكُونِ الْمُثَنَاءِ التَّحْتَانِيَّةِ بَعْدَهَا صَادٌ مُهْمَلَةٌ وَالثَّانِي بِتَشْدِيدِ التَّوْنِ وَقَدْ تُخَفَّفُ وَالْيَاءُ خَفِيفَةٌ وَالثَّلَاثُ بِرَايٍ سَاكِتَةٍ وَدَالٌ مُهْمَلَةٌ مَفْتُوحَةٌ ثُمَّ كَافٍ. وَحَاصِلُ مَقَالَتِهِمْ: أَنَّ الثُّورَ وَالظُّلْمَةَ قَدِيمَانِ وَأَنْتَهُمَا امْتَزَجَا؛ فَحَدَّثَ الْعَالَمُ كُلُّهُ مِنْهُمَا؛ فَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الشَّرِّ؛ فَهُوَ مِنَ الظُّلْمَةِ. وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْخَيْرِ؛ فَهُوَ مِنَ الثُّورِ، وَأَنَّهُ يَجِبُ السَّعْيُ فِي تَخْلِيصِ الثُّورِ مِنَ الظُّلْمَةِ؛ فَيَلْزَمُ إِزْهَاقُ كُلِّ نَفْسٍ. وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ الْمُتَنَبِّيُّ؛ حَيْثُ قَالَ فِي قَصِيدَتِهِ الْمَشْهُورَةِ:

وَكَمْ لِظْلَامِ اللَّيْلِ عِنْدَكَ مِنْ يَدٍ تُخَبِّرُ أَنَّ الْمَانَوِيَّةَ تَكْذِبُ

وَكَانَ بَهْرَامُ جَدُّ كِسْرَى تَحِيلَ عَلَى مَانِيٍّ حَتَّى حَضَرَ عِنْدَهُ، وَأَظْهَرَ لَهُ أَنَّهُ قَبْلَ مَقَالَتِهِ ثُمَّ قَتَلَهُ وَقَتَلَ أَصْحَابَهُ، وَبَقِيَتْ مِنْهُمْ بَقَايَا اتَّبَعُوا مَزْدَكَ الْمَذْكُورَ وَقَامَ الْإِسْلَامُ. وَالزُّنْدِيقُ يُطْلَقُ عَلَى مَنْ يَعْتَقِدُ ذَلِكَ، وَأَظْهَرَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ الْإِسْلَامَ خَشْيَةَ الْقَتْلِ، وَمِنْ ثُمَّ أَطْلَقَ الْإِسْمَ عَلَى كُلِّ مَنْ أَسَرَ الْكُفْرَ وَأَظْهَرَ الْإِسْلَامَ؛ حَتَّى قَالَ مَالِكٌ: الزُّنْدَقَةُ مَا كَانَ عَلَيْهِ الْمُنَافِقُونَ.

وَكَذَا أَطْلَقَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ الشَّافِعِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ الزُّنْدِيقَ هُوَ الَّذِي يُظْهَرُ الْإِسْلَامَ، وَيُخْفِي الْكُفْرَ؛ فَإِنْ أَرَادُوا اسْتِرَاكَهُمْ فِي الْحُكْمِ؛ فَهُوَ كَذَلِكَ، وَإِلَّا؛ فَأَصْلُهُمْ مَا ذَكَرْتُ.

.....

= وَقَدْ قَالَ النَّوَوِيُّ فِي لُغَاتِ الرَّوْضَةِ: الزَّنْدِيقُ الَّذِي لَا يَنْتَحِلُ دِينًا. وقال مُحَمَّدُ بْنُ مَعْنٍ فِي التَّنْقِيبِ عَلَى الْمُهَذَّبِ: الزَّنَادِقَةُ مِنَ الشَّنَوِيَّةِ يَقُولُونَ بِبَقَاءِ الدَّهْرِ وَبِالتَّنَاسُخِ. قَالَ: وَمِنَ الزَّنَادِقَةِ: الْبَاطِنِيَّةُ، وَهُمْ قَوْمٌ زَعَمُوا أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ شَيْئًا، ثُمَّ خَلَقَ مِنْهُ شَيْئًا آخَرَ؛ فَدَبَّرَ الْعَالَمَ بِأَسْرِهِ وَيُسَمُّونَهُمَا الْعَقْلَ وَالنَّفْسَ، وَتَارَةً الْعَقْلَ الْأَوَّلَ وَالْعَقْلَ الثَّانِي، وَهُوَ مِنْ قَوْلِ الشَّنَوِيَّةِ فِي الثُّورِ وَالظُّلْمَةِ؛ إِلَّا أَنَّهُمْ غَيَّرُوا الْأَسْمِينَ قَالَ: وَلَهُمْ مَقَالَاتٌ سَخِيفَةٌ فِي الثُّبُوتِ وَتَحْرِيفُ الْآيَاتِ وَفَرَائِصِ الْعِبَادَاتِ.

وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ سَبَبَ تَفْسِيرِ الْفُقَهَاءِ الزَّنْدِيقَ بِمَا يُفَسَّرُ بِهِ الْمُنَافِقُ؛ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ فِي الْمُخْتَصَرِ: وَأَيُّ كُفْرٍ ارْتَدَّ إِلَيْهِ مِمَّا يُظْهَرُ أَوْ يُسَرُّ مِنَ الزَّنْدِقَةِ وَغَيْرِهَا، ثُمَّ تَابَ سَقَطَ عَنْهُ الْقَتْلُ. وَهَذَا لَا يَلْزَمُ مِنْهُ اتِّحَادُ الزَّنْدِيقِ وَالْمُنَافِقِ؛ بَلْ كُلُّ زَنْدِيقٍ مُنَافِقٌ مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ.

وَكَانَ مَنْ أَطْلَقَ عَلَيْهِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ الْمُنَافِقُ يُظْهَرُ الْإِسْلَامَ وَيُطِيعُ عِبَادَةَ الْوَثَنِ أَوْ الْيَهُودِيَّةِ، وَأَمَّا الشَّنَوِيَّةُ؛ فَلَا يُحْفَظُ أَنَّ أَحَدًا مِنْهُمْ أَظْهَرَ الْإِسْلَامَ فِي الْعَهْدِ النَّبَوِيِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

♦ وقد أُطْلِقَتْ هَذِهِ الْكَلِمَةُ عِنْدَ السَّلَفِ عَلَى عِدَّةِ أُمُورٍ؛ فَأُطْلِقَتْ عَلَى الْمُبْتَدِعَةِ وَأَهْلِ الْأَهْوَاءِ الْكُفَّارِ وَمَنْ يَطْعُنُ عَلَى أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالرَّوَايَةِ، وَعَلَى الْمَلَاحِدَةِ وَالْمُنَافِقِينَ وَمَنْ يُبْطِلُونَ الْكُفْرَ، وَيُظْهِرُونَ الْإِسْلَامَ.

انظر: «ذم الكلام» للهرابي (٢٤١)، و«عقيدة أصحاب الحديث» للصابوني (ص: ٣٩)، و«الإبانة» لابن بطة (رقم: ٢٦٩)، وعدة مواضع في «مجموع الفتاوى» لشيخ الإسلام (٣/٣٥٣)، و(٤/٩٦)، و(٧/٢١٥، ٤٧١)، و(١٢/٣٥٢).

● وَقَالَ ابْنُ عُثَيْمِينَ فِي «شَرْحِ الْعَقِيدَةِ السَّفَارِينِيَّةِ» (ص: ٣٨٤): «وَالزَّنْدِيقُ هُوَ الْمَارِقُ عَنِ الدِّينِ كُلِّهِ، وَقِيلَ: الزَّنْدِيقُ هُوَ الْمُنَافِقُ، وَلَعَلَّ الزَّنْدِيقَ أَشَدُّ مِنَ الْمُنَافِقِ؛ لِأَنَّ الْمُنَافِقَ رُبَّمَا يَتَصَنَّعُ لِلْمُسْلِمِينَ، وَيُظْهِرُ أَنَّهُ مُسْلِمٌ، كَمَا هُوَ الشَّأْنُ فِي الْمُنَافِقِينَ فِي عَهْدِ الرَّسُولِ ﷺ».

لَكِنْ قَالَ بَعْضُ أَئِمَّةِ مَذْهَبِهِ^(١) : (وَالصَّوَابُ : أَنَّا^(٢)) لَا نَقْضِي بِهِذَا ؛ حَتَّى يَبَيِّنَ مَعْقُول^(٣) السَّحَرِ ؛ إِذْ هُوَ يُطْلَقُ عَلَى مَعَانٍ مُخْتَلِفَةٍ ، وَسَيَأْتِي بَيَانُهَا فِي الْخَاتِمَةِ مَعَ بَيَانِ أَنَّ الصَّوَابَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مَذْهَبُنَا ؛ كَمَا اعْتَرَفَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ^(٤) .

(١) في (هـ) : مذهب مالك .

● قلت : وسيأتي نسبة هذا القول لمالك نفسه من هذا الكتاب .

(٢) سقطت من (ز) .

(٣) في (س) : مول ، والمثبت من (ز) .

(٤) قَالَ الْقَرَفِيُّ فِي «الْفُرُوقِ» (٤ / ١٨٢) : «الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ» ؛ قَالَ الْأَصْلُ : أَطْلَقَ الْمَالِكِيُّ وَجَمَاعَةٌ مَعَهُمُ الْكُفْرَ عَلَى السَّاحِرِ ، وَأَنَّ السَّحَرَ كُفْرٌ ، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا قَرِيبٌ مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ ، غَيْرَ أَنَّهُ عِنْدَ الْفُتَيَّا فِي جُزْئِيَّاتِ الْوَقَائِعِ يَقَعُ فِيهِ الْعَلَطُ الْعَظِيمُ الْمُؤَدِّي إِلَى هَلَاكِ الْمُفْتِي ، وَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ : أَنَّهُ إِذَا قِيلَ لِلْفَقِيهِ : مَا هُوَ السَّحَرُ ، وَمَا حَقِيقَتُهُ حَتَّى يُقْضَى بِوُجُودِهِ عَلَى كُفْرٍ فَأَعْلِيهِ يَعْسُرُ عَلَيْهِ ذَلِكَ جِدًّا ؛ فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : لَهُ السَّحَرُ وَالرُّقَى وَالْخَوَاصُّ وَالسِّيمَا وَالْهِيمَا وَقَوَى الثُّمُوسِ شَيْءٌ وَاحِدٌ ، وَكُلُّهَا سِحْرٌ أَوْ بَعْضُ هَذِهِ الْأُمُورِ سِحْرٌ ، وَبَعْضُهَا لَيْسَ بِسِحْرٍ .

فَإِنْ قَالَ : الْكُلُّ سِحْرٌ ؛ يُلْزَمُهُ أَنَّ سُورَةَ الْفَاتِحَةِ سِحْرٌ ؛ لِأَنَّهَا رُقِيَّةٌ إجماعاً ، وَإِنْ قَالَ : بَلْ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْ هَذِهِ خَاصِيَّةٌ تَخْتَصُّ بِهَا ؛ فَيُقَالُ : بَيْنَ لَنَا خُصُوصٌ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا ، وَمَا بِهِ تَمَتَّازٌ ، وَهَذَا لَا يَكَادُ يَعْرِفُهُ أَحَدٌ مِنَ الْمُعْتَرِضِينَ لِلْفُتَيَّا ، وَأَنَا طَوَّلَ عُمْرِي مَا رَأَيْتُ مَنْ يُفَرِّقُ بَيْنَ هَذِهِ الْأُمُورِ ؛ فَكَيْفَ يُفْتِي أَحَدٌ بَعْدَ هَذَا بِكُفْرِ شَخْصٍ مُعَيَّنٍ أَوْ بِمُبَاشَرَةِ شَيْءٍ مُعَيَّنٍ ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ ذَلِكَ سِحْرٌ ، وَهُوَ لَا يَعْرِفُ السَّحَرَ مَا هُوَ ، وَلَقَدْ وَجَدَ فِي بَعْضِ الْمَدَارِسِ عِنْدَ بَعْضِ الطَّلَبَةِ كُرَّاسَةً فِيهَا آيَاتٌ لِلْمَحَبَّةِ وَالْبُعْضِ وَالتَّهَيُّجِ وَالتَّزْيِيفِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ الَّتِي تُسَمِّيَهَا الْمَعَارِبَةُ عِلْمَ الْمُخَلَّاتِ ؛ فَأَقْتَوَا بِكُفْرِهِ ، وَإِخْرَاجِهِ مِنَ الْمَدْرَسَةِ ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ سِحْرٌ ، وَأَنَّ السَّحَرَ كُفْرٌ وَهَذَا جَهْلٌ عَظِيمٌ ، وَإِقْدَامٌ عَلَى شَرِيعَةِ اللَّهِ بِجَهْلٍ وَعَلَى عِبَادِهِ بِالْفَسَادِ مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ ؛ =

ومذهب أحمد رحمته الله في السّاحِرِ أَقْرَبُ إِلَى مَذْهَبِ مَالِكٍ فِيهِ، وَسَيَأْتِي فِي الْخَاتَمَةِ - أَيْضًا - كَلَامُ أَهْلِ مَذْهَبِهِ فِي ذَلِكَ.

● وَمِنْهَا: إِلْقَاءُ الْمُصْحَفِ فِي الْقَاذُورَاتِ لغيرِ عُذْرٍ، وَلَا قَرِينَةٍ تَدُلُّ عَلَى عَدَمِ الِاسْتِهْزَاءِ، وَإِنْ ضَعُفَتْ، وَالْمُرَادُ بِهَا: النَّجَاسَاتُ مُطْلَقًا؛ بَلْ وَالْقَدْرُ الظَّاهِرُ^(١) - أَيْضًا - كَمَا صَرَّحَ بِهِ بَعْضُهُمْ.

قَالَ الرُّوْيَانِيُّ: (وَكَا الْمُصْحَفِ فِي ذَلِكَ: أَوْرَاقُ الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ)^(٢)، وَيُؤَيِّدُهُ^(٣) مَا يَأْتِي فِيمَنْ قَالَ: قَصَعَةُ ثَرِيدٍ خَيْرٌ مِنَ الْعِلْمِ وَكُتُبِ الْحَدِيثِ.

وَكُلُّ وَرَقَةٍ فِيهَا اسْمٌ مِنْ أَسْمَائِهِ تَعَالَى أَوْلَى بِذَلِكَ فِي كَوْنِ إِلْقَائِهِ فِي الْقَدْرِ مُكْفَرًا، وَهَلْ مُرَادُ الرُّوْيَانِيِّ بِالْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ: الْحَدِيثُ وَالتَّفْسِيرُ وَالْفِقْهُ وَآلَتَهَا؛ كَالنَّحْوِ وَغَيْرِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا آثَارُ السَّلَفِ، أَوْ يَخْتَصُّ بِالْحَدِيثِ وَالتَّفْسِيرِ وَالْفِقْهِ؟

الظَّاهِرُ: الْإِطْلَاقُ، وَإِنْ كَانَ بَعِيدَ الْمَدْرَكِ فِي وَرَقَةٍ مِنْ كِتَابٍ نَحْوِ مَثَلًا لَيْسَ فِيهَا اسْمٌ مُعْظَمٌ.

وَعِبَارَةُ الزَّرْكَشِيِّ فِي هَذَا الْمَحَلِّ مَا ذَكَرَهُ -؛ أَيِ^(٤) الرَّافِعِيِّ - فِي إِلْقَاءِ

= فَاحْذَرُ هَذِهِ الْخُطَّةَ الرَّدِيئَةَ الْمُهْلِكَةَ عِنْدَ اللَّهِ، وَسَتَقِفْ فِي الْفَرْقِ الَّذِي بَعْدَ هَذَا عَلَى الصَّوَابِ فِي ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. اهـ كَلَامُ الْأَصْلِ.

(١) فِي (س): وَالْعُذْرُ الظَّاهِرُ، وَالْمُثَبَّتُ مِنْ (ز)، وَ(هـ)، وَ(م).

(٢) انْظُرْ: «النَّجْمُ الْوَهَّاجُ فِي شَرْحِ الْمَنْهَاجِ» لِلدَّمِيرِيِّ (٩/ ٨٣)، وَ«مَغْنِي الْمَحْتَاجِ» لِلخَطِيبِ الشَّرِينِيِّ (٥/ ٤٣١).

(٣) فِي (ز): وَيُؤَيِّدُ.

(٤) سَقَطَتْ مِنْ (ز).

المُصْحَف فِي الْقَادُورَاتِ : [لَا يَخْتَصُّ بِالمُصْحَفِ ؛ بَلْ كُتِبَ الْحَدِيثُ فِي مَعْنَاهُ، وَقَدْ أَلْحَقَ الرُّوْيَانِيُّ بِهِ أَوْرَاقَ الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ]^(١)، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْحَدِيثَ وَمَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ اسْمُ^(٢) [مِنْ أَسْمَاءِ]^(٣) اللَّهِ تَعَالَى^(٤) أَعْظَمُ. انتهى.

وَفَهُم بَعْضُ الْمَتَأَخِّرِينَ مِنْ هَذِهِ الْعِبَارَةِ ؛ أَنَّهَا تَضْعِيفٌ^(٥) لِكَلَامِ الرُّوْيَانِيِّ، وَأَنْتَ خَيْرٌ إِذَا تَأَمَّلْتَهَا [رَأَيْتَ]^(٦) أَنَّ الْأَمْرَ لَيْسَ كَذَلِكَ، وَأَنَّهُ إِنَّمَا ذَكَرَ ذَلِكَ ؛ تَقْوِيَةً لِمَا ذَكَرَهُ مِنْ إِلْحَاقِ كُتُبِ الْحَدِيثِ بِالمُصْحَفِ ؛ فَكَأَنَّهُ يَقُولُ : هِيَ^(٧) أَوَّلَى بِالْحُكْمِ مِمَّا ذَكَرَهُ الرُّوْيَانِيُّ ؛ فَتَعَيَّنَ^(٨) ذِكْرُهَا ؛ كَمَا^(٩) ذَكَرَ الرُّوْيَانِيُّ أَوْرَاقَ بَقِيَّةِ الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ، وَإِنْ كَانَتْ دَاخِلَةً فِي كَلَامِهِ، وَمِنْ ذَلِكَ يُعْلَمُ أَنَّ كُلَّ وَرْقَةٍ فِيهَا اسْمُ^(١٠) مُعْظَمٍ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمَلَائِكَةِ يَكُونُ^(١١) كَذَلِكَ، وَأَنَّ الْمَرَادَ بِالمُصْحَفِ وَنَحْوِهِ كُلُّ وَرْقَةٍ فِيهَا شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ أَوْ الْحَدِيثِ أَوْ نَحْوِهِمَا^(١٢) ؛ سِوَاءِ أَكْتَبَ الْقُرْآنَ لِلدِّرَاسَةِ

(١) سقطت من المتن في (س)، واستدرکها الناسخ في الحاشية وصحح عليها.

(٢) سقطت من (ه).

(٣) سقطت من المتن في (س)، واستدرکها الناسخ في الحاشية وصحح عليها.

(٤) في (م): العظام.

(٥) في (ز): مضعفة.

(٦) زيادة من (ز).

(٧) في (ه): هو.

(٨) في (م): فيتعين.

(٩) في ط الخميس: لما.

(١٠) في (ز) زاد: الله ووضع عليها علامة، ولعلَّه ضرب.

(١١) في ط الخميس: فتكون.

(١٢) (س) [٩ / أ].

أَمْ غَيْرَهَا^(١)، وَأَنْ هَذَا الْمَحَلَّ فَارَقَ فَسَادَ^(٢) بَيْعِ ذَلِكَ مِنْ كَافِرٍ، وَالذُّخُولُ بِهِ لِلْخَلَاءِ؛ لِفُحْشٍ مَا هُنَا.

● **فَإِنْ قُلْتُ:** قَدْ^(٣) يُنَافِي مَا تَقَرَّرَ؛ قَوْلُهُمْ: يُحْرَمُ الاسْتِئْجَاءُ بِيَدٍ فِيهَا خَاتَمٌ عَلَيْهِ [اسْمٌ]^(٤) مُعْظَمٌ. وَلَمْ يَجْعَلُوهُ كُفْرًا.

● **قُلْتُ:** الْفَرْقُ؛ أَنَّ تِلْكَ حَالَهُ [حَاجَةً]^(٥). وَأَيْضًا؛ فَالْمَاءُ^(٦) يَمْنَعُ مِلَاقَةَ النِّجَاسَةِ لِلْمُعْظَمِ؛ فَإِنْ فُرِضَ أَنَّهُ قَصَدَ [تَضْمِيْنَهُ]^(٧) بِالنِّجَاسَةِ يَأْتِي فِيهِ مَا هُنَا عَلَى أَنَّ الْحُرْمَةَ لَا تُنَافِي الْكُفْرَ؛ كَمَا مَرَّ، وَكَالِقَاءِ الْمُصْحَفِ وَنَحْوِهِ فِي الْقَدْرِ تَلْطِيْنُ الْكَعْبَةِ [أَوْ^(٨) غَيْرَهَا مِنَ الْمَسَاجِدِ بِنَجَسٍ^(٩)، وَلَوْ قِيلَ: إِنْ تَلْطِيْنُ الْكَعْبَةَ]^(١٠) بِالْقَدْرِ الطَّاهِرِ، كَذَلِكَ لَمْ يَبْعُدْ؛ إِلَّا أَنْ كَلَامَهُمْ رُبَّمَا يَأْبَاهُ.

قَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ: (وَفِي بَعْضِ التَّعَالِيْقِ عَنْ شَيْخِي أَنَّ الْفِعْلَ بِمُجَرَّدِهِ لَا

(١) فِي طِ الْخَمِيْسِ: لَغِيْرَهَا.

(٢) سَقَطَتْ مِنْ (ز).

(٣) سَقَطَتْ مِنْ (ز).

(٤) سَقَطَتْ مِنْ (س)، وَ(ز)، وَالْمَثْبُتُ مِنْ (هـ)، وَ(م).

(٥) فِي (س): خَارِجَةٌ، وَالْمَثْبُتُ مِنْ: (ز)، وَ(هـ)، وَ(م).

(٦) فِي (ز): بِالْمَاءِ.

(٧) فِي (س)، وَ(هـ): تَضْمِيْنُهُ، وَالْمَثْبُتُ مِنْ: (ز)، وَ(م).

(٨) فِي طِ الْخَمِيْسِ: وَ.

(٩) فِي طِ الْخَمِيْسِ: بِنَتْنَجِيْسٍ.

(١٠) جَمِيْعٌ مَا بَيْنَ الْمَعْقُوْفِيْنَ سَقَطَ مِنْ (ز).

يَكُونُ كُفْرًا، قَالَ: وَهَذَا زَلُّ عَظِيمٌ مِنَ الْمُعَلَّقِ ذَكَرْتُهُ لِلتَّنْبِيهِ عَلَى غَلَطِهِ^(١).
انتهى.

وأقره الشَّيْخَانُ عَلَى ذَلِكَ، وَهُوَ جَدِيرٌ بِالْغَلَطِ، وَإِنْ نُقِلَ عَنِ الشَّيْخِ أَبِي
مَحَمَّدٍ - أَيْضًا - وَعَنْ غَيْرِهِ؛ خِلَافًا لِمَنْ نَظَرَ فِيهِ بِذَلِكَ.

وَقَوْلُ الْأَذْرَعِيِّ: (لَمْ لَا يُؤَوَّلُ وَيُحْمَلُ عَلَى مَحْمَلٍ صَحِيحٍ لَا يَخْفَى عَلَى
الْفَقِيهِ اسْتِخْرَاجُهُ)؛ كَأَنَّهُ يَشِيرُ بِهِ إِلَى أَنَّ حَقِيقَةَ الْفِعْلِ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ
كُفْرًا، وَإِنَّمَا الْكُفْرُ مَا [اسْتَلْزَمَهُ]^(٢) مِنَ التَّهَاوُنِ بِالذِّينِ وَنَحْوِهِ، وَهَذَا
تَأْوِيلٌ صَحِيحٌ، وَبِهِ يَنْدَفِعُ الْغَلَطُ، إِلَّا أَنَّ الْمَرَادَ لَا يَدْفَعُ الْإِيرَادَ^{(٣)(٤)}.

(١) قَالَ النَّوَوِيُّ فِي «رَوْضَةِ الطَّالِبِينَ» (٦٤/١٠): «حَقِيقَةُ الرَّدَّةِ، وَمَنْ تَصَحَّحَ مِنْهُ، وَفِيهِ
طَرَفَانِ:

الْأَوَّلُ: فِي حَقِيقَتِهَا، وَهِيَ قَطْعُ الْإِسْلَامِ، وَيَحْصُلُ ذَلِكَ تَارَةً بِالْقَوْلِ الَّذِي هُوَ كُفْرٌ،
وَتَارَةً بِالْفِعْلِ، وَالْأَفْعَالُ الْمُوجِبَةُ لِلْكُفْرِ هِيَ الَّتِي تَصْدُرُ عَنْ تَعَمُّدٍ وَاسْتِهْزَاءٍ بِالذِّينِ
صَرِيحٍ، كَالسُّجُودِ لِلصَّنَمِ أَوْ لِلشَّمْسِ، وَإِلْقَاءِ الْمُصْحَفِ فِي الْقَادُورَاتِ، وَالسَّحَرِ
الَّذِي فِيهِ عِبَادَةُ الشَّمْسِ وَنَحْوُهَا، قَالَ الْإِمَامُ: فِي بَعْضِ التَّعَالِيقِ عَنْ شَيْخِي أَنَّ الْفِعْلَ
بِمُجَرَّدِهِ لَا يَكُونُ كُفْرًا، قَالَ: وَهَذَا زَلُّ عَظِيمٌ مِنَ الْمُعَلَّقِ ذَكَرْتُهُ لِلتَّنْبِيهِ عَلَى غَلَطِهِ،
وَتَحْصُلُ الرَّدَّةُ بِالْقَوْلِ الَّذِي هُوَ كُفْرٌ، سَوَاءً صَدَرَ عَنِ اعْتِقَادٍ أَوْ عِنَادٍ أَوْ اسْتِهْزَاءٍ.

(٢) فِي (س): مَا اسْتَلْزَمَتْهُ، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ: (ز)، وَ(هـ)، وَ(م).

(٣) فِي (ز): الْإِيرَادُ.

(٤) قَالَ ابْنُ الْقِيمِ فِي «الصَّلَاةِ» (ص: ٥٥ و ٥٦): «وَشُعْبُ الْإِيمَانِ قِسْمَانِ: قَوْلِيَّةٌ، وَفِعْلِيَّةٌ،
وَكَذَلِكَ شُعْبُ الْكُفْرِ نَوْعَانِ: قَوْلِيَّةٌ وَفِعْلِيَّةٌ، وَمِنْ شُعْبِ الْإِيمَانِ الْقَوْلِيَّةُ: شُعْبَةٌ يُوجِبُ
زَوَالَهَا زَوَالُ الْإِيمَانِ؛ فَكَذَلِكَ مِنْ شُعْبِ الْفِعْلِيَّةِ مَا يُوجِبُ زَوَالَهَا زَوَالُ الْإِيمَانِ.
وَكَذَلِكَ شُعْبُ الْكُفْرِ الْقَوْلِيَّةُ وَالْفِعْلِيَّةُ؛ فَكَمَا يَكْفُرُ بِالْإِتْيَانِ بِكَلِمَةِ الْكُفْرِ اخْتِيَارًا، وَهِيَ
شُعْبَةٌ مِنْ شُعْبِ الْكُفْرِ، فَكَذَلِكَ يَكْفُرُ بِفِعْلِ شُعْبَةٍ مِنْ شُعْبِهِ؛ كَالسُّجُودِ لِلصَّنَمِ، =

.....

= والاستهانة بالمصحف، فهذا أصل».

● ثم أضاف فائدة عقدية مهمة؛ فقال: «وها هنا أصل آخر، وهو أن حقيقة الإيمان مركبة من قول وعمل. والقول قسمان: قول القلب، وهو الاعتقاد، وقول اللسان، وهو التكلم بكلمة الإسلام. والعمل قسمان: عمل القلب، وهو نيته وإخلاصه، وعمل الجوارح، فإذا زالت هذه الأربعة، زال الإيمان بكامله، وإذا زال تصديق القلب، لم تنفع بقية الأجزاء، فإن تصديق القلب شرط في اعتقادها وكونها نافعة. وإذا زال عمل القلب مع اعتقاد الصديق، فهذا موضع المعركة بين المرجئة وأهل السنة، فأهل السنة مجمعون على زوال الإيمان، وأنه لا ينفع التصديق مع انتفاء عمل القلب، وهو محبته وانقياده؛ كما لم ينفع إبليس وفرعون وقومه واليهود والمشركين الذين كانوا يعتقدون صدق الرسول ﷺ؛ بل يقرؤون به سرا وجهرا، ويقولون: ليس بكاذب، ولكن لا نتبعه، ولا نؤمن به!

وإذا كان الإيمان يزول بزوال عمل القلب؛ فغير مستنكر أن يزول بزوال أعظم أعمال الجوارح، ولا سيما إذا كان ملزوما لعدم محبة القلب وانقياده الذي هو ملزوم لعدم التصديق الجازم؛ كما تقدم تقريره؛ فإنه يلزمه من عدم طاعة القلب عدم طاعة الجوارح؛ إذ لو أطاع القلب وانقاد، أطاعت الجوارح، وانقادت، ويلزم من عدم طاعته وانقياده عدم التصديق المستلزم للطاعة، وهو حقيقة الإيمان، فإن الإيمان ليس مجرد التصديق كما تقدم بيانه، وإنما هو التصديق المستلزم للطاعة والانقياد، وهكذا الهدى ليس هو مجرد معرفة الحق وتبينه، بل هو معرفته المستلزمة لاتباعه، والعمل بموجبه، وإن سمي الأول هدى، فليس هو الهدى التام المستلزم للاهتمام، كما أن اعتقاد التصديق، وإن سمي تصديقا؛ فليس هو التصديق المستلزم للإيمان، فعليك بمراجعة هذا الأصل ومراعاته».

● وقال ابن رجب في «جامعه» (٣٢٧/١): «وَأَمَّا تَرْكُ الدِّينِ، وَمُفَارَقَةُ الْجَمَاعَةِ، فَمَعْنَاهُ الْإِرْتِدَادُ عَنْ دِينِ الْمُسْلِمِينَ وَلَوْ أَتَى بِالشَّهَادَتَيْنِ، فَلَوْ سَبَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﷺ وَهُوَ مُقِرٌّ

♦ وَمِنْهَا: الْقَوْلُ الَّذِي هُوَ كُفْرٌ؛ سَوَاءٌ أَصَدَرَ عَنِ اعْتِقَادٍ أَوْ عِنَادٍ أَوْ اسْتِهْزَاءٍ:

● فَمِنْ^(١) ذَلِكَ: اعْتِقَادُ قِدَمِ الْعَالَمِ^(٢)،

بِالشَّهَادَتَيْنِ، أُبَيِّحَ دَمُهُ، لِأَنَّهُ قَدْ تَرَكَ بِذَلِكَ دِينَهُ.
وَكَذَلِكَ لَوْ اسْتَهَانَ بِالْمُصْحَفِ، وَالْقَاهُ فِي الْقَاذِرَاتِ، أَوْ جَحَدَ مَا يُعْلَمُ مِنَ الدِّينِ
بِالضَّرُورَةِ كَالصَّلَاةِ، وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ مِمَّا يُخْرِجُ مِنَ الدِّينِ».

● وقال القاضي عياض في «الشُّفَا» (٣٠٤/٢): «وَعَلِمَ أَنَّ مِنْ اسْتَحَفَّ بِالْقُرْآنِ أَوْ
الْمُصْحَفِ أَوْ بَشَى مِنْهُ أَوْ سَبَّهَ أَوْ جَحَدَهُ أَوْ حَرَفًا مِنْهُ أَوْ آيَةً أَوْ كَذَّبَ بِهِ أَوْ بَشَى مِنْهُ أَوْ
كَذَّبَ بَشَى مِمَّا صُرِّحَ بِهِ فِيهِ مِنْ حُكْمٍ أَوْ خَبَرٍ أَوْ أَثْبَتَ مَا نَفَاهُ أَوْ نَفَى مَا أَثْبَتَهُ عَلَى عِلْمٍ
مِنْهُ بِذَلِكَ أَوْ شَكَّ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ؛ فَهُوَ كَافِرٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِإِجْمَاعٍ؛ قَالَ اللَّهُ
تَعَالَى: ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ عَزِيزٌ ﴿٤١﴾ لَا يُؤْبَهُ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ
حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤١ و ٤٢]».

(١) في ط الخميّس: ومن.

(٢) والعالم: كُلُّ مَا سِوَى اللَّهِ تَعَالَى.

● قال شيخ الإسلام في «درء تعارض العقل والنقل» (١٢٥/١): «والمَرَادُ بِالْعَالَمِ - فِي
الاصْطِلَاحِ - هُوَ كُلُّ مَا سِوَى اللَّهِ».

وانظر: «أَسْنَى الْمَطَالِبِ فِي شَرْحِ رَوْضِ الطَّالِبِ» (١١٧/٤).

● قال شيخ الإسلام في «التَّبَوَاتِ» (٢٨٠/١ و ٢٨١): «وَابْتُلِيَ بِهَذَا كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ النَّظَرِ
وَالْعِبَادَةِ وَالتَّصَوُّفِ، وَصَارُوا يُظْهِرُونَ هَذَا فِي قَالِبِ الْمَكَاشِفَةِ، وَيَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ أَهْلُ
التَّحْقِيقِ وَالتَّوْحِيدِ وَالْعِرْفَانِ؛ فَأَخَذُوا مِنْ نَفْيِ الصِّفَاتِ أَنَّ (صَانِعَ الْعَالَمِ) لَا دَاخِلَ
الْعَالَمِ، وَلَا خَارِجَهُ. وَمِنْ قَوْلِ هَؤُلَاءِ: إِنَّ الْعَالَمَ قَدِيمٌ، وَلَمْ يَرَوْا مَوْجُودًا سِوَى
الْعَالَمِ؛ فَقَالُوا: إِنَّهُ هُوَ اللَّهُ، وَقَالُوا: هُوَ الْوُجُودُ الْمَطْلُوقُ، وَالْوُجُودُ وَاحِدٌ، وَتَكَلَّمُوا
فِي وَحْدَةِ الْوُجُودِ، وَأَنَّهُ اللَّهُ!! بِكَلَامٍ لَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ بَسْطِهِ».

● وقال في «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٥٣٩/٥): «وَمَذْهَبُ الدَّهْرِيَّةِ أَنَّ الْعَالَمَ قَدِيمٌ. =

.....

= وَالْمَشْهُورُ عَنِ الْقَائِلِينَ بِقَدَمِ الْعَالَمِ أَنَّهُ لَا صَانِعَ لَهُ؛ فَيُنْكِرُونَ الصَّانِعَ جَلَّ جَلَالُهُ. وَقَدْ ذَكَرَ أَهْلُ الْمَقَالَاتِ أَنَّ أَوَّلَ مَنْ قَالَ مِنَ الْفَلَاسِيفَةِ بِقَدَمِ الْعَالَمِ: «أَرِسْطُو» صَاحِبُ التَّعَالِيمِ الْفَلَسَفِيَّةِ.

● إلى أن قال (٥/٥٤٠): «فَلِهَذَا لَا يُوجَدُ فِي عَامَّةِ كُتُبِ الْكَلَامِ الْمُتَقَدِّمَةِ الْقَوْلُ بِقَدَمِ الْعَالَمِ إِلَّا عَمَّنْ يُنْكِرُ الصَّانِعَ. فَلَمَّا أَظْهَرَ مَنْ أَظْهَرَ مِنَ الْفَلَاسِيفَةِ كَابِنِ سِينَا وَأَمْثَالِهِ أَنَّ الْعَالَمَ قَدِيمٌ عَنْ عِلَّةٍ مُوجِبَةٍ بِالذَّاتِ قَدِيمَةٍ صَارَ هَذَا قَوْلًا آخَرَ لِلْقَائِلِينَ بِقَدَمِ الْعَالَمِ أَزَالُوا بِهِ مَا كَانَ يَظْهَرُ مِنْ شِنَاعَةِ قَوْلِهِمْ مِنْ إِنْكَارِ صَانِعِ الْعَالَمِ، وَصَارُوا - أَيْضًا - يُطْلِقُونَ أَلْفَاظَ الْمُسْلِمِينَ مِنْ أَنَّهُ مَصْنُوعٌ وَمُحَدَّثٌ وَنَحْوُ ذَلِكَ، وَلَكِنْ مَرَادُهُمْ بِذَلِكَ أَنَّهُ مَعْلُولٌ قَدِيمٌ أَزَلِّي لَا يُرِيدُونَ بِذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ أَحْدَثَ شَيْئًا بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ، وَإِذَا قَالُوا: إِنَّ اللَّهَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ؛ فَهَذَا مَعْنَاهُ عِنْدَهُمْ».

● إلى أن قال (٥/٥٥٣): «إِلَى أَنْ صَارَ لَهُؤُلَاءِ الْمُتَكَلِّمِينَ الْكَلَامُ الْمُحَدَّثُ فِي دَوْلَةِ الْمَأْمُونِ عَزَّ، وَأَدْخَلُوهُ فِي ذَلِكَ، وَأَلْفَقُوا إِلَيْهِ الْحُجَجَ الَّتِي لَهُمْ. وَقَالُوا: إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْعَالَمُ مَخْلُوقًا أَوْ قَدِيمًا. وَهَذَا الثَّانِي كُفْرٌ ظَاهِرٌ؛ مَعْلُومٌ فَسَادُهُ بِالْعَقْلِ وَالشَّرْعِ. وَإِذَا كَانَ الْعَالَمُ مَخْلُوقًا مُحَدَّثًا بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ؛ لَمْ يَبْقَ قَدِيمٌ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ؛ فَلَوْ كَانَ الْعَالَمُ قَدِيمًا؛ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ مَعَ اللَّهِ قَدِيمٌ آخَرٌ».

● إلى أن قال (٥/٥٦٥): «وَكَانَ مَا عَلِمَ بِالشَّرْعِ مَعَ صَرِيحِ الْعَقْلِ - أَيْضًا - رَادًّا لِمَا يَقُولُهُ الْفَلَاسِيفَةُ الدَّهْرِيَّةُ مِنْ قَدَمِ شَيْءٍ مِنَ الْعَالَمِ مَعَ اللَّهِ؛ بَلِ الْقَوْلُ «بِقَدَمِ الْعَالَمِ» قَوْلٌ اتَّفَقَ جَمَاهِيرُ الْعُقَلَاءِ عَلَى بُطْلَانِهِ؛ فَلَيْسَ أَهْلُ الْمِلَّةِ وَحْدَهُمْ تُبْطِلُهُ؛ بَلِ أَهْلُ الْمِلَلِ كُلُّهُمْ وَجُمْهُورُ مَنْ سِوَاهُمْ مِنَ الْمَجُوسِ وَأَصْنَافِ الْمُشْرِكِينَ: مُشْرِكِي الْعَرَبِ وَمُشْرِكِي الْهِنْدِ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْأُمَمِ. وَجَمَاهِيرُ أَسَاطِينِ الْفَلَاسِيفَةِ كُلُّهُمْ مُعْتَرِفُونَ بِأَنَّ هَذَا الْعَالَمَ مُحَدَّثٌ كَائِنْ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ؛ بَلِ وَعَامَّتُهُمْ مُعْتَرِفُونَ بِأَنَّ اللَّهَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ، وَالْعَرَبُ الْمُشْرِكُونَ كُلُّهُمْ كَانُوا يَعْتَرِفُونَ بِأَنَّ اللَّهَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ، وَأَنَّ هَذَا الْعَالَمَ كُلَّهُ مَخْلُوقٌ، وَاللَّهُ خَالِقُهُ وَرَبُّهُ، وَهَذِهِ الْأُمُورُ مَبْسُوطَةٌ فِي مَوْضِعِهَا».

● وقال (١٨/٢٢٦): «وَقَدْ اسْتَقَرَّ فِي الْفِطْرِ أَنَّ كَوْنَ الشَّيْءِ الْمَفْعُولِ مَخْلُوقًا يَقْتَضِي =

= أَنَّهُ كَانَ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ . وَلِهَذَا كَانَ مَا أَخْبَرَ اللَّهُ بِهِ فِي كِتَابِهِ مِنْ أَنَّهُ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مِمَّا يُفْهِمُ جَمِيعَ الْخَلَائِقِ أَنَّهُمَا حَدَثَا بَعْدَ أَنْ لَمْ تَكُونَا ، وَأَمَّا تَقْدِيرُ كَوْنِهِمَا لَمْ يَزَلَا مَعَهُ مَعَ كَوْنِهِمَا مَخْلُوقَيْنِ لَهُ ؛ فَهَذَا تُنْكِرُهُ الْفِطْرُ ، وَلَمْ يَقُلْهُ إِلَّا شِرْذِمَةٌ قَلِيلَةٌ مِنَ الدَّهْرِيَّةِ ؛ كَاتِبِينَ سِينَا وَأَمْثَالِهِ .

● إلى أن قال (٢٢٨/١٨): «وَلَكِنْ نَقُولُ: لَمْ يَزَلِ اللَّهُ عَالِمًا قَادِرًا مَالِكًا لَا شِبَهَ لَهُ وَلَا كَيْفَ؛ فَلَيْسَ مَعَ اللَّهِ شَيْءٌ مِنْ مَفْعُولَاتِهِ قَدِيمٌ مَعَهُ؛ لَا بَلْ هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ، وَكُلُّ مَا سِوَاهُ مَخْلُوقٌ لَهُ، وَكُلُّ مَخْلُوقٍ مُحَدَّثٌ كَائِنْ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ وَإِنْ قُدِّرَ إِنَّهُ لَمْ يَزَلْ خَالِقًا فَعَالًا. وَإِذَا قِيلَ: إِنَّ الْخَلْقَ صِفَةٌ كَمَالٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ﴾ أَمْكَنْ أَنْ تَكُونَ خَالِقِيَّتُهُ دَائِمَةً، وَكُلُّ مَخْلُوقٍ لَهُ مُحَدَّثٌ مَسْبُوقٌ بِالْعَدَمِ، وَلَيْسَ مَعَ اللَّهِ شَيْءٌ قَدِيمٌ؟ وَهَذَا أَبْلَغُ فِي الْكَمَالِ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُعْطَلًا غَيْرَ قَادِرٍ عَلَى الْفِعْلِ ثُمَّ يَصِيرَ قَادِرًا» .

● وخلاصة القول: «أَنَّ كُلَّ مَفْعُولٍ؛ فَهُوَ مُحَدَّثٌ كَائِنْ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ، وَكُلُّ مَا سِوَى اللَّهِ مَفْعُولٌ؛ فَيَكُونُ مُحَدَّثًا» . «دَرءٌ تَعَارُضِ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ» لَشَيْخِ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ (٢٨٠ / ٨) .

وَقَالَ (٢٧٩/٨): «مَسْأَلَةُ حُدُوثِ الْعَالَمِ وَقَدَمِهِ، لَا يَقْدِرُ أَحَدٌ مِنْ بَنِي آدَمَ يُقِيمُ دَلِيلًا عَلَى قَدَمِ الْأَفْلَاكِ أَصْلًا» .

● وَقَالَ فِي «الرَّدِّ عَلَى الْبُكْرِيِّ» (١٥٨/١): «وَأَيْضًا؛ فَكُلُّ مَا سِوَى اللَّهِ مُمَكِّنٌ يَقْبَلُ الْوُجُودَ وَالْعَدَمَ، وَكُلُّ مَا يَقْبَلُ الْوُجُودَ وَالْعَدَمَ لَا يَكُونُ إِلَّا حَادِثًا» .

◆ وَهُنَاكَ تَفَرِيقٌ بَيْنَ قَدَمِ الذَّاتِ وَالْأَعْيَانِ، وَقَدَمِ النَّوعِ؛ قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي «الْفَتَاوَى» (٣٦٨ / ١٦): «فَيَلْزَمُ قَدَمُ النَّوعِ، وَأَنَّهُ لَمْ يَزَلْ مُتَكَلِّمًا إِذَا شَاءَ؛ لَكِنَّ أَفْرَادَ النَّوعِ تَحْصُلُ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ، بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ وَالْحِكْمَةِ» .

● قَالَ ابْنُ عُثَيْمِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الشَّرْحِ الْمُمْتَعِ» (٤٣١/١٤): «هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِيهَا نِزَاعٌ طَوِيلٌ، وَهَلِ الْعَالَمُ قَدِيمٌ بِالذَّاتِ، أَوْ قَدِيمٌ بِالنَّوعِ، أَوْ قَدِيمٌ بِالْجِنْسِ؟ فِيهِ خِلَافٌ، =

أَوْ حُدُوثِ الصَّانِعِ^(١)، أَوْ نَفْيِ مَا هُوَ ثَابِتٌ لِلْقَدِيمِ^(٢) بِالْإِجْمَاعِ الْمَعْلُومِ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ؛ كَكَوْنِهِ عَالَمًا أَوْ قَادِرًا، أَوْ كَوْنِهِ يَعْلَمُ الْجُزْئِيَّاتِ، أَوْ: إِبْتِاثُ مَا هُوَ مَنْفِيٌّ^(٣) عَنْهُ بِالْإِجْمَاعِ كَذَلِكَ؛ كَالْأَلْوَانِ^(٤)، أَوْ: إِبْتِاثُ

= وَأَحْسَنُ مَا نَقُولُ فِي هَذَا الْخِلَافِ: إِنَّهُ لَعَوٌّ مِنَ الْقَوْلِ، وَأَنَّ الَّذِي أَدْخَلَهُ عَلَى الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ هُمُ الْفَلَسِيفَةُ، وَمَنْ ظَاهِرُهُمْ مِنَ الْمُتَفَلْسِفَةِ مِنْ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ، وَإِلَّا؛ فَالرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَأَصْحَابُهُ مَا بَحَثُوا فِي هَذَا، وَلَا تَكَلَّمُوا فِيهِ، وَنَحْنُ فِي غِنَى عَنْ ذَلِكَ؛ فَهَذَا لَا يَزِيدُ الْإِنْسَانَ إِلَّا خَوْضًا فِي الْبَاطِلِ، وَرُبَّمَا يَصِلُ بِهِ إِلَى الشَّكِّ وَالْحَيْرَةِ؛ كَمَا وَجَدَ ذَلِكَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ دَخَلُوا فِي الْفَلَسَفَةِ، وَتَوَرَّطُوا فِيهَا، فَصَارُوا كَالْوَاقِعِ فِي جُبٍّ، إِنْ تَحَرَّكَ نَزَلَ، وَإِنْ سَكَنَ نَزَلَ.

(١) قَالَ ابْنُ عُثَيْمِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الشَّرْحِ الْمُمْتَعِ» (٤٣٢/١٤): «قَالَ - أَيْ: الْحِجَاوِيُّ - : (أَوْ حُدُوثِ الصَّانِعِ)؛ فَإِذَا قَالَ: إِنَّ اللَّهَ حَدَثٌ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ - تَعَالَى اللَّهُ -؛ فَإِنَّهُ يَكْفُرُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾ [الحديد: ٣]، وَيَقُولُ: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [الحديد: ٤]؛ فَهُوَ خَالِقٌ، وَمَا سِوَاهُ مَخْلُوقٌ».

(٢) الْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ: الْأَوَّلُ؛ إِذِ الْقَدِيمُ لَمْ يَرِدْ فِي الْكِتَابِ وَلَا فِي السُّنَّةِ.

(٣) فِي (هـ): مُتَنَف.

(٤) فِي (ز): كَالْأَلْوَانِ.

● قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (١٥١/١٨): «ثُمَّ صِفَاتُ الْمَخْلُوقَاتِ لَيْسَتْ صِفَاتٍ لَهُ: كَالْأَلْوَانِ وَالطُّعُومِ وَالرَّوَائِحِ؛ لِغَدَمِ قِيَامِ ذَلِكَ بِهِ. وَكَذَلِكَ حَرَكَاتُ الْمَخْلُوقَاتِ لَيْسَتْ حَرَكَاتٍ لَهُ وَلَا أَفْعَالًا لَهُ بِهَذَا الْإِعْتِبَارِ؛ لِكَوْنِهَا مَفْعُولَاتٍ هُوَ خَلَقَهَا.

وَبِهَذَا الْفَرْقِ تَزُولُ شُبُهَةٌ كَثِيرَةٌ، وَالْأَمْرُ الَّذِي كَتَبَهُ عَلَى نَفْسِهِ يَسْتَحِقُّ عَلَيْهِ الْحَمْدَ وَالثَّنَاءَ، وَهُوَ مُقَدَّسٌ عَنْ تَرْكِ هَذَا الَّذِي لَوْ تَرَكَ لَكَانَ تَرْكُهُ نَقْصًا، وَكَذَلِكَ الْأَمْرُ الَّذِي حَرَّمَهُ عَلَى نَفْسِهِ يَسْتَحِقُّ الْحَمْدَ وَالثَّنَاءَ عَلَى تَرْكِهِ، وَهُوَ مُقَدَّسٌ عَنْ فِعْلِهِ الَّذِي لَوْ كَانَ لَا وَجِبَ نَقْصًا».

الاتِّصَالَ أَوْ الْإِنْفَصَالَ^(١) لَهُ^(٢).

(١) في (هـ)، و(م): والانفصال.

(٢) قال النووي في «روضة الطالبين» (٦٤/١٠): «قَالَ الْمُتَوَلَّى: مَنْ اعْتَقَدَ قَدَمَ الْعَالَمِ، أَوْ حُدُوثَ الصَّانِعِ، أَوْ نَفَى مَا هُوَ ثَابِتٌ لِلْقَدِيمِ بِالْإِجْمَاعِ، كَكَوْنِهِ عَالِمًا قَادِرًا، أَوْ أَثَبَّتَ مَا هُوَ مَنفِيٌّ عَنْهُ بِالْإِجْمَاعِ، كَالْأُلُوَانِ، أَوْ أَثَبَّتَ لَهُ الْإِتِّصَالَ وَالْإِنْفَصَالَ، كَانَ كَافِرًا». اهـ.

● والمراد بالاتِّصَالَ: الاتصال بالعالم، وبالاتِّصَالَ: الانفصال عنه. وإثبات هذين الشيئين معًا جمعٌ بين متناقضين! كما قال المؤلف - كما سيأتي -: «ومعنى إثبات الاتِّصَالَ والانْفَصَالَ: يَرْجِعُ إِلَى قَوْلٍ مَنْ قَالَ: الْبَارِي تَعَالَى لَا دَاخِلَ الْعَالَمِ وَلَا خَارِجَهُ»!!.

● قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٣٩/٣ و ٤٠): «وَأَعْلَمُ أَنَّ الْجَهْمِيَّةَ الْمَحْضَةَ؛ كَالْقَرَامِطَةَ وَمَنْ ضَاهَاهُمْ: يَتَّبِعُونَ عَنْهُ تَعَالَى اتِّصَافَهُ بِالتَّقْيِضَيْنِ؛ حَتَّى يَقُولُوا: لَيْسَ بِمَوْجُودٍ وَلَا لَيْسَ بِمَوْجُودٍ، وَلَا حَيٌّ وَلَا لَيْسَ بِحَيٍّ. وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْخُلُوعَ عَنِ التَّقْيِضَيْنِ مُمْتَنِعٌ فِي بَدَاهَةِ الْعُقُولِ؛ كَالْجَمْعِ بَيْنَ التَّقْيِضَيْنِ. وَآخَرُونَ وَصَفُوهُ بِالنَّفْيِ فَقَطْ؛ فَقَالُوا: لَيْسَ بِحَيٍّ وَلَا سَمِيعٍ وَلَا بَصِيرٍ، وَهَؤُلَاءِ أَعْظَمُ كُفْرًا مِنْ أَوْلَئِكَ مِنْ وَجْهِ، وَأُولَئِكَ أَعْظَمُ كُفْرًا مِنْ هَؤُلَاءِ مِنْ وَجْهِ؛ فَإِذَا قِيلَ لَهُؤُلَاءِ: هَذَا مُسْتَلْزِمٌ وَصَفَهُ بِتَقْيِضِ ذَلِكَ؛ كَالْمَوْتِ وَالصَّمَمِ وَالْبُكْمِ! قَالُوا: إِنَّمَا يَلْزَمُ ذَلِكَ لَوْ كَانَ قَابِلًا لِذَلِكَ، وَهَذَا الْإِعْتِدَارُ يَزِيدُ قَوْلَهُمْ فَسَادًا.

وَكَذَلِكَ مَنْ ضَاهَى هَؤُلَاءِ - وَهُمْ الَّذِينَ يَقُولُونَ: لَيْسَ بِدَاخِلِ الْعَالَمِ وَلَا خَارِجَهُ؛ إِذَا قِيلَ: هَذَا مُمْتَنِعٌ فِي ضَرُورَةِ الْعَقْلِ؛ كَمَا إِذَا قِيلَ: لَيْسَ بِقَدِيمٍ وَلَا مُحَدَّثٍ - وَلَا وَاجِبٍ وَلَا مُمَكِّنٍ، وَلَا قَائِمٍ بِنَفْسِهِ وَلَا قَائِمٍ بِغَيْرِهِ! قَالُوا: هَذَا إِنَّمَا يَكُونُ إِذَا كَانَ قَابِلًا لِذَلِكَ، وَالْقَبُولُ إِنَّمَا يَكُونُ مِنَ الْمُتَحَيِّزِ؛ فَإِذَا انْتَفَى التَّحْيِيزُ انْتَفَى قَبُولُ هَذَيْنِ الْمُتَنَاقِضَيْنِ.

فَيَقَالُ لَهُمْ:

- عِلْمُ الْخَلْقِ بِامْتِنَاعِ الْخُلُوعِ مِنْ هَذَيْنِ التَّقْيِضَيْنِ: هُوَ عِلْمٌ مُطْلَقٌ؛ لَا يُسْتَشَى مِنْهُ =

● فَإِنْ قُلْتَ: الْمُعْتَرِلةُ^(١)

= مَوْجُودٌ.

- وَالتَّحْيِيزُ الْمَذْكُورُ:

إِنْ أُريدَ بِهِ كَوْنُ الْأَحْيَازِ الْمَوْجُودَةِ تُحِيطُ بِهِ؛ فَهَذَا هُوَ الدَّخِلُ فِي الْعَالَمِ.
وَإِنْ أُريدَ بِهِ أَنَّهُ مُنْحَازٌ عَنِ الْمَخْلُوقَاتِ؛ أَيُّ: مُبَايِنٌ لَهَا مُتَمَيِّزٌ عَنْهَا؛ فَهَذَا هُوَ الْخُرُوجُ.

فَالْمُتَحَيِّزُ يُرَادُ بِهِ تَارَةً مَا هُوَ دَاخِلُ الْعَالَمِ، وَتَارَةً مَا هُوَ خَارِجُ الْعَالَمِ.
فَإِذَا قِيلَ: لَيْسَ بِمُتَحَيِّزٍ كَانَ مَعْنَاهُ: لَيْسَ بِدَاخِلِ الْعَالَمِ وَلَا خَارِجَهُ!
فَهُمْ غَيَّرُوا الْعِبَارَةَ؛ لِيُوهِمُوا مَنْ لَا يَفْهَمُ حَقِيقَةَ قَوْلِهِمْ أَنَّ هَذَا مَعْنَى آخَرَ، وَهُوَ الْمَعْنَى
الَّذِي عَلِمَ فَسَادُهُ بِضُرُورَةِ الْعَقْلِ؛ كَمَا فَعَلَ أُولَئِكَ بِقَوْلِهِمْ: لَيْسَ بِحَيٍّ وَلَا مَيِّتٍ وَلَا
مَوْجُودٍ وَلَا مَعْدُومٍ وَلَا عَالِمٍ وَلَا جَاهِلٍ!.

● وانظر: «شرح الرسالة التدمرية» د/ محمد بن عبد الرحمن الخميس (ص: ٢١٥).

(١) ● قال شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (٤٨٤/٧) - بعد حديثه عن الخوارج -:

«فَجَاءَتْ بَعْدَهُمْ «الْمُعْتَرِلةُ» - الَّذِينَ اغْتَزَلُوا الْجَمَاعَةَ بَعْدَ مَوْتِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ
وَهُمْ: عَمْرُو بْنُ عُبَيْدٍ، وَوَاصِلُ بْنُ عَطَاءٍ الْغَزَالِيُّ وَأَتْبَاعُهُمَا -؛ فَقَالُوا: أَهْلُ الْكِبَائِرِ
مُخْلَدُونَ فِي النَّارِ؛ كَمَا قَالَتِ الْخَوَارِجُ، وَلَا نُسَمِّيهِمْ لَا مُؤْمِنِينَ وَلَا كُفَّارًا؛ بَلْ فُسِّقُوا
نُزِّلَهُمْ مَنْزِلَةً بَيْنَ مَنْزِلَتَيْنِ. وَأَنْكَرُوا شَفَاعَةَ النَّبِيِّ ﷺ لِأَهْلِ الْكِبَائِرِ مِنْ أُمَّتِهِ وَأَنْ يَخْرُجَ
مِنَ النَّارِ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَهَا».

● ولهم أصول خمسة معروفة؛ قال شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (٣٥٧/١٣):

«وَأَصُولُ الْمُعْتَرِلةِ «خَمْسَةٌ» يُسَمُّونَهَا هُمْ: التَّوْحِيدُ، وَالْعَدْلُ، وَالْمَنْزِلَةُ بَيْنَ
الْمَنْزِلَتَيْنِ، وَإِنْفَادُ الْوَعِيدِ وَالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ. وَ«تَوْحِيدُهُمْ» هُوَ
تَوْحِيدُ الْجَهْمِيَّةِ الَّذِي مَضْمُونُهُ نَفْيُ الصِّفَاتِ وَغَيْرُ ذَلِكَ...».

● فَهُمْ نِفَاءُ الصِّفَاتِ وَمُنْكَرُوهَا!!

قال شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (١٠٣/٣): «وَأَمَّا الْمُعْتَرِلةُ؛ فَهُمْ يَنْفُونَ

=

الصِّفَاتِ، وَيُقَارِبُونَ قَوْلَ جَهْمٍ».

= وقال (١١٠/٥): «فَإِنَّ الْجَهْمِيَّةَ وَالْمُعْتَزِلَةَ إِلَى الْيَوْمِ يُسَمُّونَ مَنْ أَثْبَتَ شَيْئًا مِنَ الصِّفَاتِ مُشَبَّهًا - كَذِبًا مِنْهُمْ وَافْتِرَاءً -؛ حَتَّى إِنْ مِنْهُمْ مَنْ غَلَا وَرَمَى الْأَنْبِيَاءَ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ بِذَلِكَ». ثم قال: «وَحَتَّى إِنْ جَلَّ الْمُعْتَزِلَةُ تَدْخُلُ عَامَّةَ الْأَئِمَّةِ: مِثْلَ مَالِكٍ وَأَصْحَابِهِ وَالثَّوْرِيِّ وَأَصْحَابِهِ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَأَصْحَابِهِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَصْحَابِهِ وَأَحْمَدَ وَأَصْحَابِهِ وَإِسْحَاقَ بْنِ رَاهَوِيَةَ وَأَبِي عُبَيْدٍ وَغَيْرِهِمْ فِي قِسْمِ الْمُسَبَّهَةِ».

وقال (١١٩/١٢): «وَجَهْمٌ يَنْفِي الْأَسْمَاءَ - أَيْضًا -؛ كَمَا نَفَتْهَا الْبَاطِنِيَّةُ وَمَنْ وَافَقَهُمْ مِنَ الْفَلَاسِيفَةِ، وَأَمَّا جُمْهُورُ الْمُعْتَزِلَةِ؛ فَلَا يَنْفُونَ الْأَسْمَاءَ».

وقال (٣١١/١٢ - ٣١٣): «ثُمَّ إِنْ الْمُعْتَزِلَةَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا عَمَرُو بْنَ عُبَيْدٍ عَلَى قَوْلِهِ فِي الْقَدَرِ وَالْوَعِيدِ دَخَلُوا فِي مَذْهَبِ جَهْمٍ؛ فَأَثْبَتُوا أَسْمَاءَ اللَّهِ تَعَالَى وَلَمْ يُثْبِتُوا صِفَاتِهِ، وَقَالُوا: نَقُولُ إِنَّ اللَّهَ مُتَكَلِّمٌ حَقِيقَةً، وَقَدْ يَذْكُرُونَ إِجْمَاعَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى أَنَّ اللَّهَ مُتَكَلِّمٌ حَقِيقَةً لِئَلَّا يُضَافَ إِلَيْهِمْ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّهُ غَيْرُ مُتَكَلِّمٍ؛ لَكِنْ مَعْنَى كَوْنِهِ سُبْحَانَهُ مُتَكَلِّمًا عِنْدَهُمْ أَنَّهُ خَلَقَ الْكَلَامَ فِي غَيْرِهِ؛ فَمَذْهَبُهُمْ وَمَذْهَبُ الْجَهْمِيَّةِ فِي الْمَعْنَى سَوَاءٌ؛ لَكِنْ هَؤُلَاءِ يَقُولُونَ هُوَ مُتَكَلِّمٌ حَقِيقَةً وَأُولَئِكَ يَنْفُونَ أَنْ يَكُونَ مُتَكَلِّمًا حَقِيقَةً. وَحَقِيقَةُ قَوْلِ الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهُ غَيْرُ مُتَكَلِّمٍ! فَإِنَّهُ لَا يُعْقَلُ مُتَكَلِّمٌ إِلَّا مَنْ قَامَ بِهِ الْكَلَامُ وَلَا مُرِيدٌ إِلَّا مَنْ قَامَتْ بِهِ الْإِرَادَةُ وَلَا مُجِبٌّ وَلَا رَاضٍ وَلَا مُبْغِضٌ وَلَا رَحِيمٌ إِلَّا مَنْ قَامَتْ بِهِ الْإِرَادَةُ وَالْمَحَبَّةُ وَالرَّضَى وَالْبُغْضُ وَالرَّحْمَةُ، وَقَدْ وَافَقَهُمْ عَلَى ذَلِكَ كَثِيرٌ مِمَّنْ انْتَسَبَ فِي الْفِقْهِ إِلَى أَبِي حَنِيفَةَ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ. وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَيْمَةِ الْمُسْلِمِينَ لَيْسَ فِيهِمْ مَنْ يَقُولُ بِقَوْلِ الْمُعْتَزِلَةِ؛ لَا فِي نَفْيِ الصِّفَاتِ وَلَا فِي الْقَدَرِ وَلَا الْمَنْزِلَةِ بَيْنَ الْمَنْزِلَتَيْنِ وَلَا إِنْفَادِ الْوَعِيدِ».

ثُمَّ تَنَازَعَ الْمُعْتَزِلَةُ وَالْكَلَابِيَّةُ فِي حَقِيقَةِ «الْمُتَكَلِّمِ»؛ فَقَالَتِ الْمُعْتَزِلَةُ: «الْمُتَكَلِّمُ مَنْ فَعَلَ الْكَلَامَ وَلَوْ أَنَّهُ أَحْدَثَهُ فِي غَيْرِهِ لَيَقُولُوا: إِنَّ اللَّهَ يَخْلُقُ الْكَلَامَ فِي غَيْرِهِ وَهُوَ مُتَكَلِّمٌ بِهِ. وَقَالَتِ الْكَلَابِيَّةُ: «الْمُتَكَلِّمُ مَنْ قَامَ بِهِ الْكَلَامُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُتَكَلِّمًا بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ وَلَا فَعَلَ فِعْلًا أَصْلًا؛ بَلْ جَعَلُوا الْمُتَكَلِّمَ بِمَنْزِلَةِ الْحَيِّ الَّذِي قَامَتْ بِهِ الْحَيَاةُ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ =

يُنْكِرُونَ^(١) الصِّفَاتِ السَّبْعَةِ أَوْ الثَّمَانِيَةِ^(٢)،

= حَيَاتُهُ بِمَشِيئَتِهِ وَلَا قُدْرَتِهِ وَلَا حَاصِلَةً بِفِعْلٍ مِنْ أَفْعَالِهِ .
وَأَمَّا السَّلَفُ وَاتَّبَاعُهُمْ وَجُمْهُورُ الْعُقَلَاءِ؛ فَالْمُتَكَلِّمُ الْمَعْرُوفُ عَنْدهُمْ مَنْ قَامَ بِهِ الْكَلَامُ وَتَكَلَّمَ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ . لَا يُعْقَلُ مُتَكَلِّمٌ لَمْ يَقُمْ بِهِ الْكَلَامُ وَلَا يُعْقَلُ مُتَكَلِّمٌ بِغَيْرِ مَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ؛ فَكَانَ كُلُّ مَنْ تَبَنَّى الطَّائِفَتَيْنِ الْمُتَبَدِّلَتَيْنِ أَخَذَتْ بَعْضَ وَصْفِ الْمُتَكَلِّمِ : الْمُعْتَزِّلَةُ أَخَذُوا أَنَّهُ فَاعِلٌ ، وَالْكَلَابِيَّةُ أَخَذُوا أَنَّهُ مَحَلُّ الْكَلَامِ ، ثُمَّ زَعَمَتِ الْمُعْتَزِّلَةُ أَنَّهُ يَكُونُ فَاعِلًا لِلْكَلَامِ فِي غَيْرِهِ ، وَزَعَمُوا هُمْ وَمَنْ وَافَقَهُمْ مِنْ أَتْبَاعِ الْكَلَابِيَّةِ ؛ كَأَبِي الْحَسَنِ وَغَيْرِهِ أَنَّ الْفَاعِلَ لَا يَقُومُ بِهِ الْفِعْلُ ، وَكَانَ هَذَا مِمَّا أَنْكَرَهُ السَّلَفُ وَجُمْهُورُ الْعُقَلَاءِ وَقَالُوا : لَا يَكُونُ الْفَاعِلُ إِلَّا مَنْ قَامَ بِهِ الْفِعْلُ وَأَنَّهُ يُفَرِّقُ بَيْنَ الْفَاعِلِ وَالْفِعْلِ وَالْمَفْعُولِ . وَذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي «كِتَابِ خَلْقِ أَفْعَالِ الْعِبَادِ» إِجْمَاعَ الْعُلَمَاءِ عَلَى ذَلِكَ .
● وقال (٣٢٦/٥): «وَلِهَذَا كَانَ السَّلَفُ وَالْأَيْمَةُ يُسَمُّونَ نِفَاةَ الصِّفَاتِ «مُعْطَلَةً» ؛ لِأَنَّ حَقِيقَةَ قَوْلِهِمْ : تَعْطِيلُ ذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى .

وانظر - كذلك - : «مجموع الفتاوى» (٣/ ٨٠) .

(١) في (هـ) ، و(م) : تنكر .

(٢) في ط الخميس : السبع أو الثماني .

● قال شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (٦/ ٣٥٨ و ٣٥٩): «ثُمَّ أَقْرَبُ هَؤُلَاءِ «الْجَهْمِيَّةِ» : الْأَشْعَرِيَّةُ يَقُولُونَ : إِنَّ لَهُ صِفَاتٍ سَبْعًا : الْحَيَاةَ وَالْعِلْمَ وَالْقُدْرَةَ وَالْإِرَادَةَ وَالْكَلَامَ وَالسَّمْعَ وَالْبَصَرَ . وَيَنْفُونَ مَا عَدَاهَا ، وَفِيهِمْ مَنْ يَضُمُّ إِلَى ذَلِكَ «الْيَدَ» فَقَطُّ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَتَوَقَّفُ فِي نَفْيِ مَا سِوَاهَا ، وَغَلَاثِمُهُمْ يَفْطَعُونَ بِنَفْيِ مَا سِوَاهَا» .
وقال (١١٣/٢): «فَأَوَّلُ مَا يَظْهَرُ اعْتِقَادُ مُعْتَزِّلَةِ الْكَلَابِيَّةِ ؛ الَّذِينَ يَنْفُونَ الصِّفَاتِ الْخَبَرِيَّةَ ، وَيُثْبِتُونَ الصِّفَاتِ السَّبْعَةَ أَوْ الثَّمَانِيَةَ» .

وقال (١١٦/٥): «وَأَمَّا الْقِسْمَانِ اللَّذَانِ يَنْفِيَانِ ظَاهِرَهَا ؛ أَعْنِي الَّذِينَ يَقُولُونَ : لَيْسَ لَهَا فِي الْبَاطِنِ مَدْلُولٌ هُوَ صِفَةُ اللَّهِ تَعَالَى فَطُّ وَأَنَّ اللَّهَ لَا صِفَةَ لَهُ ثُبُوتِيَّةً ؛ بَلْ صِفَاتُهُ إِمَّا سَلْبِيَّةٌ وَإِمَّا إِضَافِيَّةٌ وَإِمَّا مُرَكَّبَةٌ مِنْهُمَا ، أَوْ يُثْبِتُونَ بَعْضَ الصِّفَاتِ - وَهِيَ الصِّفَاتُ =

وَلَمْ تَكْفُرُوهُمْ^(١)؟

● قُلْتُ: هُمْ لَا يُنْكِرُونَ أَصْلَهَا، وَإِنَّمَا يُنْكِرُونَ زِيَادَتَهَا^(٢) عَلَى الذَّاتِ^(٣)؛

= السَّبْعَةُ أَوْ الثَّمَانِيَّةُ أَوْ الْخَمْسَةَ عَشَرَ -، أَوْ يُشْتَبَنُ الْأَحْوَالَ دُونَ الصِّفَاتِ، وَيُقَرَّرُونَ مِنَ الصِّفَاتِ الْخَبَرِيَّةِ بِمَا فِي الْقُرْآنِ دُونَ الْحَدِيثِ؛ عَلَى مَا قَدْ عُرِفَ مِنْ مَذَاهِبِ الْمُتَكَلِّمِينَ. فَهَؤُلَاءِ قِسْمَانِ: قِسْمٌ يَتَأَوَّلُونَهَا وَيُعَيِّنُونَ الْمُرَادَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ: اسْتَوَى بِمَعْنَى اسْتَوَى؛ أَوْ بِمَعْنَى عُلُوِّ الْمَكَانَةِ وَالْقَدْرِ أَوْ بِمَعْنَى ظُهُورِ نُورِهِ لِلْعَرْشِ؛ أَوْ بِمَعْنَى انْتِهَاءِ الْخَلْقِ إِلَيْهِ؛ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ مَعَانِي الْمُتَكَلِّمِينَ. وَقِسْمٌ يَقُولُونَ: اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا أَرَادَ بِهَا؛ لَكِنَّا نَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ إِثْبَاتُ صِفَةٍ خَارِجِيَّةٍ عَمَّا عَلِمْنَاهُ.

(١) في (هـ)، و(م): يكفروهم.

(٢) في (ز): زياداتها.

(٣) فعندهم أن الذات والصِّفَاتِ شَيْءٌ وَاحِدٌ؛ خِلَافًا لِلْأَشَاعِرَةِ؛ فَيَقُولُونَ: الصِّفَاتُ زَائِدَةٌ عَلَى الذَّاتِ. وَأَتَمُّ السَّلَفِ لَا يُطْلِقُونَ هَذَا وَلَا ذَاكَ؛ قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٣٣٨/٥): «وَهَذَا يُشَبِّهُ نِزَاعَ النَّاسِ فِي أَنَّ الصِّفَاتِ هَلْ هِيَ زَائِدَةٌ عَلَى الذَّاتِ أَمْ لَا؟ فَمَنْ أَرَادَ بِالذَّاتِ «الذَّاتِ الْمُجَرَّدَةَ»؛ فَالْصِّفَاتُ زَائِدَةٌ عَلَيْهَا، وَمَنْ أَرَادَ بِالذَّاتِ «الذَّاتِ الْمُوصُوفَةَ»؛ فَلَيْسَتْ الصِّفَاتُ مُبَايِنَةً لِلذَّاتِ الْمُوصُوفَةِ بِصِفَاتِهَا اللَّازِمَةِ لَهَا».

وَقَالَ (٩٧/٦): «وَإِذَا قِيلَ: هَلْ صِفَاتُهُ زَائِدَةٌ عَلَى الذَّاتِ أَمْ لَا؟ قِيلَ: إِنْ أُريدَ بِالذَّاتِ الْمُجَرَّدَةِ الَّتِي يُقَرَّرُ بِهَا نِفَاةُ الصِّفَاتِ؛ فَالْصِّفَاتُ زَائِدَةٌ عَلَيْهَا، وَإِنْ أُريدَ بِالذَّاتِ الذَّاتِ الْمُوجُودَةِ فِي الْخَارِجِ؛ فَتِلْكَ لَا تَكُونُ مَوْجُودَةً إِلَّا بِصِفَاتِهَا اللَّازِمَةِ. وَالصِّفَاتُ لَيْسَتْ زَائِدَةً عَلَى الذَّاتِ الْمُتَّصِفَةِ بِالصِّفَاتِ، وَإِنْ كَانَتْ زَائِدَةً عَلَى الذَّاتِ الَّتِي يُقَدَّرُ تَجَرُّدُهَا عَنِ الصِّفَاتِ».

وَقَالَ (٢٠٦/٦): «لَكِنْ مِنْ أَهْلِ الْإِثْبَاتِ مَنْ قَالَ: إِنَّهَا زَائِدَةٌ عَلَى الذَّاتِ. وَهَذَا إِذَا أُريدَ بِهِ أَنَّهَا زَائِدَةٌ عَلَى مَا أَثْبَتَهُ أَهْلُ النَّفْيِ مِنَ الذَّاتِ الْمُجَرَّدَةِ؛ فَهُوَ صَحِيحٌ؛ =

حَذَرًا مِنْ تَعَدُّ الْقُدَمَاءِ؛ فَيَقُولُونَ: إِنَّهُ تَعَالَى عَالِمٌ بِذَاتِهِ، قَادِرٌ بِذَاتِهِ، وَهَكَذَا^(١).

● والجواب عن شبهتهم المذكورة^(٢): أَنَّ المَحْذُورَ؛ تَعَدُّ ذَوَاتٍ

= فَإِنَّ أُولَئِكَ قَصَرُوا فِي الْإِثْبَاتِ؛ فَرَادَ هَذَا عَلَيْهِمْ، وَقَالَ: الرَّبُّ لَهُ صِفَاتٌ زَائِدَةٌ عَلَى مَا عَلِمْتُمُوهُ. وَإِنْ أَرَادَ أَنَّهَا زَائِدَةٌ عَلَى الذَّاتِ الْمَوْجُودَةِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ؛ فَهُوَ كَلَامٌ مُتَنَاقِضٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ ذَاتٌ مُجَرَّدَةٌ حَتَّى يُقَالَ: إِنَّ الصِّفَاتِ زَائِدَةٌ عَلَيْهَا؛ بَلْ لَا يُمَكِّنُ وُجُودُ الذَّاتِ إِلَّا بِمَا بِهِ تَصِيرُ ذَاتًا مِنَ الصِّفَاتِ، وَلَا يُمَكِّنُ وُجُودُ الصِّفَاتِ إِلَّا بِمَا بِهِ تَصِيرُ صِفَاتٌ مِنَ الذَّاتِ؛ فَتَحْيِلُ وُجُودَ أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ، ثُمَّ زِيَادَةَ الْآخَرِ عَلَيْهِ تَحْيِلُ بَاطِلٌ.

وَأَمَّا الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّ «الْإِسْمَ لِلْمُسَمَّى» كَمَا يَقُولُهُ أَكْثَرُ أَهْلِ السُّنَّةِ؛ فَهَؤُلَاءِ وَافَقُوا الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَالْمَعْقُولَ.

ثم قال: «وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ: أَهْوَ الْمُسَمَّى أَمْ غَيْرُهُ؟ فَصَلُّوا؛ فَقَالُوا: لَيْسَ هُوَ نَفْسَ الْمُسَمَّى، وَلَكِنْ يُرَادُ بِهِ الْمُسَمَّى؛ وَإِذَا قِيلَ: إِنَّهُ غَيْرُهُ بِمَعْنَى أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُبَايِنًا لَهُ؛ فَهَذَا بَاطِلٌ؛ فَإِنَّ الْمَخْلُوقَ قَدْ يَتَكَلَّمُ بِأَسْمَاءِ نَفْسِهِ؛ فَلَا تَكُونُ بَائِنَةً عَنْهُ؛ فَكَيْفَ بِالْخَالِقِ، وَأَسْمَاؤُهُ مِنْ كَلَامِهِ؛ وَلَيْسَ كَلَامُهُ بَائِنًا عَنْهُ.

وَلَكِنْ قَدْ يَكُونُ الْإِسْمُ نَفْسُهُ بَائِنًا مِثْلَ أَنْ يُسَمَّى الرَّجُلُ غَيْرُهُ بِاسْمٍ أَوْ يَتَكَلَّمَ بِاسْمِهِ. فَهَذَا الْإِسْمُ نَفْسُهُ لَيْسَ قَائِمًا بِالْمُسَمَّى؛ لَكِنَّ الْمَقْصُودَ بِهِ الْمُسَمَّى؛ فَإِنَّ الْإِسْمَ مَقْصُودُهُ إِظْهَارُ «الْمُسَمَّى» وَبَيَانُهُ».

وانظر: «درء تعارض العقل والنقل» (٣٢٥/٥)، و«مجموع الفتاوى» (٣/٣٣٥ و٣٣٦ و٣٣٨/٥).

(١) قال شيخ الإسلام في «درء تعارض العقل والنقل» (٣٢٥/٥): «فالتَّفَاهُ للصفات من المعتزلة وغيرهم يقولون: إنه عالم، وإنه قادر، ومنهم من يُثَبِّتُ الْعَالَمِيَّةَ وَالْقَادِرِيَّةَ، وَيُسَمِّي ذَٰلِكَ حَالًا، وَهَذَا يَسْتَلْزِمُ عِنْدَ التَّحْقِيقِ قَوْلَ مَثَبَةِ الصِّفَاتِ».

(٢) في ط الخميس: القدماء.

قُدَمَاء^(١)، لا تُعَدُّ صِفَاتٍ قَائِمَةٍ بِذَاتٍ وَاحِدَةٍ قَدِيمَةٍ.

وَكَذَا يُقَالُ فِي اخْتِلَافِ الْأَشَاعِرَةِ فِي نَحْوِ الْبَقَاءِ وَالْقِدَمِ وَالْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ.
وَبِهَذَا إِنْ تَأَمَّلْتَهُ؛ تَعْلَمُ الْجَوَابَ عَنْ قَوْلِ الْعِزِّ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ^(٢): (وَالْعَجَبُ^(٣)
أَنَّ الْأَشْعَرِيَّةَ^(٤) اخْتَلَفُوا فِي كَثِيرٍ مِنَ الصِّفَاتِ؛ كَالْقِدَمِ وَالْبَقَاءِ وَالْوَجْهِ

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» لشيخ الإسلام (٦/٣٣٩).

(٢) (س): [٩ / ب].

● وهذا النصُّ في «قواعد الأحكام» (١/٢٠٣) للعزِّ بن عبد السَّلَامِ.

(٣) في ط الخميس: والعجيب. والمثبت هو الموافق ل: «قواعد الأحكام» للعزِّ بن عبد السَّلَامِ.

(٤) هم أتباع أبي الحسن الأشعريِّ، وأبو الحسن كان في مرحلة قد «اقتدى بطريقتي أبي مُحَمَّد بنِ كُلاب، وابنِ كُلاب كان أقرب إلى السلفِ زماناً وطريقةً». «الاستقامة» لشيخ الإسلام (١/١٠٥).

ثم ترك أبو الحسن ذلك المذهب، ورجع إلى مذهب السلف، ولم يزل أتباعه على مذهب ابن كُلاب!!

● وقال شيخ الإسلام في «درء تعارض العقل والنقل» (٢/١٦): «وأبو الحسن الأشعريُّ لما رجع عن مذهب المعتزلة سلك طريقة ابنِ كُلاب، ومال إلى أهل السنة والحديث، وانتسب إلى الإمام أحمد، كما قد ذكر ذلك في كتبه كلها، ك«الإبانة»، و«الموجز»، و«المقالات»، وغيرها، وكان مختلطاً بأهل السنة والحديث؛ كاختلاط المتكلم بهم، بمنزلة ابن عقيل عند متأخريهم، لكن الأشعريُّ وأئمة أصحابه أتبع لأصول الإمام أحمد وأمثاله من أئمة السُّنة».

◆ وأما أبو الحسن الأشعريُّ؛ فَنَسَبُهُ؛ كما قال الذهبيُّ في «السِّيَر» (١٥/٨٥): «العلامة، إمامُ الْمُتَكَلِّمِينَ، أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي بَشِيرٍ إِسْحَاقَ بْنِ سَالِمٍ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُوسَى ابْنِ أَمِيرِ الْبَصْرَةِ بِلَالِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ =

واليدّين، وفي الأحوال^(١)؛

= ابن صاحب رسول الله ﷺ أبي موسى عبد الله بن قيس بن حصّار الأشعري، اليماني، البصري. . وكان عجباً في الذكاء، وقوة الفهم. ولما برع في معرفة الاعتزال، كرهه، وتبرأ منه، وصعد للناس؛ فتأب إلى الله تعالى منه، ثم أخذ يرد على المعتزلة، ويهتك عوارهم.

ثم قال: «قلت: رأيت لأبي الحسن أربعة تاليف في الأصول يذكر فيها قواعد مذهب السلف في الصفات، وقال فيها: تمر كما جاءت.

ثم قال: وبذلك أقول، وبه أدین، ولا تؤول.

قلت: مات بعدد سنة أربع وعشرين وثلاث مائة، حطّ عليه جماعة من الحنابلة والعلماء. وكلّ أحد؛ فيؤخذ من قوله ويترك، إلا من عصم الله تعالى؛ اللهم اهدنا، وارحمنا».

(١) قال شيخ الإسلام: «كالقاضي أبي بكر وأبي يعلى وغيرهما ممن يقول: إن له علماً وعالمية؛ وعالمية معنى زائد على علمه. وهذا القول: قول بعض الصفاية. وجمهورهم ينكرون هذا. ويقولون: بل معنى العلم هو معنى العالم».

ثم قال: «وفي مسائل الصفات ثلاثة أمور»:

أحدها: الخبر عنه بأنه حيّ عليم قدير؛ فهذا متفق على إثباته، وهذا يسمى الحكم. والثاني: أن هذه معان قائمة بذاته. وهذا - أيضاً - أثبتته الصفاية السلف والأئمة والمتسببون إلى السنة من عامة الطوائف.

والثالث: الأحوال. وهو العالمية والقادية. وهذه قد تنازع فيها مثبتو الصفات ونفاتها؛ فأبو هاشم وأتباعه يثبتون الأحوال دون الصفات، والقاضي أبو بكر وأتباعه يثبتون الأحوال والصفات، وأكثر الجهمية والمعتزلة ينفون الأحوال والصفات. وأما جماهير أهل السنة؛ فيثبتون الصفات دون الأحوال، وهذا ليسطه موضع آخر». «مجموع الفتاوى» (٣٣٩/٥).

● وقال في «درء تعارض العقل والنقل» (٣٢٥/٥): «ولكن بعضهم، وهم مثبتة الحال؛ كالقاضي أبي بكر، والقاضي أبي يعلى وغيرهما يقولون: إن له صفة هي العلم =

كَالْعَالَمِيَّةِ^(١)، وَالْقَادِرِيَّةِ، وَفِي تَعَدُّدِ الْكَلَامِ وَاتِّحَادِهِ، وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ

= أَوْجَبَتْ كَوْنُهُ عَالَمًا، وَكَوْنُهُ عَالَمًا حَالٌ مَعْلَلَةٌ بِالْعِلْمِ.
وَأَمَّا جُمْهُورُهُمْ، وَهَمُّ نَفَاةِ الْحَالِ؛ فَيَقُولُونَ: عِلْمُهُ هُوَ كَوْنُهُ عَالَمًا، وَقُدْرَتُهُ هُوَ كَوْنُهُ
قَادِرًا، لَيْسَ هُنَاكَ أَمْرَانِ، وَلَا عِلَّةٌ وَلَا مَعْلُولٌ، وَهَذَا قَوْلُ الْأَكْثَرَيْنِ: الْأَشْعَرِيِّ
وغيره.

● وفي تعريف الأحوال؛ قال الشَّهْرَسْتَانِي فِي «الْمِلَالِ وَالنَّحْلِ» (١٢٤/٢): «وَعِنْدَ
أَبِي هَاشِمٍ: هُوَ عَالَمٌ لِدَايَتِهِ، بِمَعْنَى أَنَّهُ «ذُو حَالَةٍ»، هِيَ صِفَةُ مَعْلُومَةٍ وَرَاءَ كَوْنِهِ ذَاتًا
مَوْجُودًا، وَإِنَّمَا تُعْلَمُ الصِّفَةُ عَلَى الذَّاتِ، لَا بِإِنْفِرَادِهَا، فَأُثْبِتَ «أَحْوَالًا» هِيَ صِفَاتٌ:
لَا مَوْجُودَةٌ وَلَا مَعْدُومَةٌ، وَلَا مَعْلُومَةٌ وَلَا مَجْهُولَةٌ، أَيْ: هِيَ عَلَى حَيَالِهَا، لَا تُعْرَفُ
كَذَلِكَ؛ بَلْ مَعَ الذَّاتِ. قَالَ: وَالْعَقْلُ يُدْرِكُ فَرْقًا ضَرْوَرِيًّا بَيْنَ مَعْرِفَةِ الشَّيْءِ مُطْلَقًا
وَبَيْنَ مَعْرِفَتِهِ عَلَى صِفَةٍ، فَلَيْسَ مَنْ عَرَفَ الذَّاتَ عَرَفَ كَوْنَهُ عَالِمًا، وَلَا مَنْ عَرَفَ
الْجَوْهَرَ عَرَفَ كَوْنَهُ مُتَحَيِّرًا قَابِلًا لِلْعَرْضِ. وَلَا شَكَّ أَنَّ الْإِنْسَانَ يُدْرِكُ اشْتِرَاكَ
الْمَوْجُودَاتِ فِي قَضِيَّةٍ وَافْتِرَاقِهَا فِي قَضِيَّةٍ، وَبِالضَّرُورَةِ يَعْلَمُ أَنَّ مَا اشْتَرَكَتْ فِيهِ غَيْرُ مَا
افْتَرَقَتْ بِهِ، وَهَذِهِ الْقَضَايَا الْعَقْلِيَّةُ لَا يُنْكِرُهَا عَاقِلٌ، وَهِيَ لَا تَرْجِعُ إِلَى الذَّاتِ وَلَا إِلَى
أَعْرَاضِ وَرَاءَ الذَّاتِ؛ فَإِنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى قِيَامِ الْعَرْضِ بِالْعَرْضِ، فَتَعَيَّنَ بِالضَّرُورَةِ أَنَّهَا
«أَحْوَالٌ»؛ فَكَوْنُ الْعَالَمِ عَالِمًا «حَالٌ» هِيَ صِفَةُ وَرَاءَ كَوْنِهِ ذَاتًا؛ أَيْ: الْمَفْهُومُ مِنْهَا غَيْرُ
الْمَفْهُومِ مِنَ الذَّاتِ، وَكَذَلِكَ كَوْنُهُ قَادِرًا حَيًّا. ثُمَّ أُثْبِتَ لِلْبَّارِي تَعَالَى «حَالَةً أُخْرَى
أَوْجَبَتْ تِلْكَ الْأَحْوَالَ».

فَالْحَالُ عِنْدَ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ وَالْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ الْبَاقِلَانِي - مِنَ الْأَشَاعِرَةِ -
وَأَبِي هَاشِمٍ - مِنَ الْمُعْتَزَلَةِ - الْوَاسِطَةُ بَيْنَ الْمَوْجُودِ وَالْمَعْدُومِ. وَقَالُوا: إِنْ الْحَالُ
صِفَةُ مَوْجُودٍ؛ لَكِنْ لَا مَوْجُودَةٌ وَلَا مَعْدُومَةٌ كَالْأُمُورِ الِاعْتِبَارِيَّةِ. «جَامِعُ الْعُلُومِ فِي
اصْطِلَاحَاتِ الْفُنُونِ» (٤/٢). وَانْظُرْ: «الْفَصْلُ فِي الْمِلَالِ وَالنَّحْلِ» لِابْنِ حَزْمٍ (٣١/٥).
(١) كَذَا فِي (هـ)، وَ(م): كَالْعَالَمِيَّةِ. وَفِي (ز): «كَالْغَالِبِيَّةِ». وَالمُثَبِّتُ هُوَ الْمَوْافِقُ
لِ: «لِقَوَاعِدِ الْأَحْكَامِ».

يُكْفَرُ^(١) بَعْضُهُمْ بَعْضًا. وَاخْتَلَفُوا فِي تَكْفِيرِ نَفَاةِ الصِّفَاتِ، مع اتفاقهم على كونه حيًّا قادرًا مُتَكَلِّمًا؛ فَاتَّفَقُوا^(٢) عَلَى كَمَالِهِ بِذَلِكَ. وَاخْتَلَفُوا فِي تَعْلِيلِهِ بِالصِّفَاتِ الْمَذْكُورَةِ. انتهى.

فَأُخِذَ^(٣) عَدَمُ تَكْفِيرِ الْمُعْتَزِلَةِ وَغَيْرِهِمْ - الَّذِي هُوَ الْأَصَحُّ -، وَإِنْ جَرَى [قَوْلُ بُكْفَرِهِمْ]^(٤) - عَلَيْهِ - جَمَاعَةٌ؛ بَلْ نُقِلَ - عَنِ الْأَيْمَةِ الْأَرْبَعَةِ -؛ أَنَّهُمْ لَمْ يَسْلُكُوا اعْتِقَادَ نَقْصٍ^(٥) فِي الذَّاتِ؛ بَلْ زَعَمُوا بِذَلِكَ أَنَّهُمْ الْمَوْحِدُونَ الْمُعْظَمُونَ دُونَ غَيْرِهِمْ (!).

وَأَمَّا الْقِدَمُ وَالْبَقَاءُ؛ فَأُمُورٌ اِعْتِبَارِيَّةٌ^(٦)؛

(١) في (م): يكفروا.

(٢) في ط الخميس: واتفقوا.

(٣) في (م): فمأخذ.

(٤) سقطت من (ز)، في (م): (على القول بتكفيرهم) بدلًا من (قول بكفرهم عليه).

(٥) في (ز): بعض.

(٦) وَجَعَلَ هَذِهِ الصِّفَاتِ: اِعْتِبَارِيَّةً، أَوْ إِضَافِيَّةً (لَا مُسَمَّى لِشَيْءٍ مِنْهَا فِي الْخَارِجِ، إِنَّمَا يَعْتَبَرُهَا الْعَقْلُ)، وَلَيْسَتْ حَقِيقِيَّةً؛ بَلْ وَلَا يُطْلَقُ عَلَيْهَا صِفَاتٌ؛ بَاطِلٌ.

قال الجرجاني في «التعريفات» (ص: ١٩٦): «الماهية الاعتبارية: هي التي لا وجود لها إلا في عقل المعتبر ما دام مُعْتَبَرًا».

وقال الكفوي في «الكليات» (ص: ١٤٧): «الاعتبار: هو مأخوذ من العبور والمجازة من شيء إلى شيء، ولهذا سُمِّيَتْ الْعِبْرَةُ عِبْرَةً، والمعبر معبرًا، وَاللَّفْظُ عِبَارَةً. . . وَالْإِعْتِبَارُ يُطْلَقُ تَارَةً، وَيُرَادُ بِهِ: مُقَابِلُ الْوَاقِعِ، وَهُوَ اِعْتِبَارُ مُحَضٍّ، يُقَالُ: هَذَا أَمْرٌ اِعْتِبَارِيٌّ؛ أَي: لَيْسَ بِثَابِتٍ فِي الْوَاقِعِ».

وقد يُطْلَقُ وَيُرَادُ: مَا يُقَابِلُ الْمَوْجُودَ الْخَارِجِيَّ؛ فَالاعتبار بهذا المعنى اعتبار الشيء الثابت في الواقع، لَا اِعْتِبَارُ مُحَضٍّ، وَالْوَاقِعُ هُوَ الثُّبُوتُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ مَعَ قَطْعٍ =

فَلَا يَلْزَمُ عَلَى ^(١) نَفْيِهَا نَقْصٌ - أَيْضًا - . وَكَذَا نَفْيُ الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ وَنَحْوِهِمَا ^(٢) .

فَاتَّضَحَ مَا مَشَى عَلَيْهِ الْأَكْثَرُ، وَعَدَمُ تَكْفِيرِ بَعْضِ الْأَشْعَرِيَّةِ لِبَعْضِ .

وَقَدْ أَشَارَ ابْنُ الرَّفْعَةِ إِلَى مَذْرِكِ الْقَوْلِ بِالْكُفْرِ، وَالْقَوْلِ بَعْدَمِهِ؛ بِمَا حَاصِلُهُ: أَنَّ الْمَخَالِفِينَ لَصِفَاتِ الْبَارِي تَعَالَى الَّذِي هُوَ مُتَّصِفٌ بِهَا؛ إِنَّمَا لَمْ يُحْكَمْ ^(٣) بِكُفْرِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ يَعْتَرِفُونَ بِإِثْبَاتِ الرُّبُوبِيَّةِ لِذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، وَهِيَ وَاحِدَةٌ .

وَالْقَوْلُ بِالْكُفْرِ؛ نُظِرَ إِلَى أَنَّ ^(٤) تَغْيِيرَ الصِّفَاتِ بِمَا لَا يُعْتَبَرُ فِيهِ النَّظَرُ وَالْعَيَانُ ^(٥)؛ بِمَنْزِلَةِ تَغْيِيرِ الذَّاتِ؛ فَكُفِرُوا؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَعْبُدُوا اللَّهَ ﷻ الْمُنَزَّهَ عَنِ النَّقْصِ؛ لِأَنَّهُمْ عَبْدُوا مَنْ صِفَتُهُ كَذَا وَكَذَا، وَاللَّهُ ﷻ مُنَزَّهٌ عَنِ ذَلِكَ؛ فَهُمْ [عَابِدُونَ] ^(٦) لِغَيْرِهِ بِهَذَا الْاِعْتِبَارِ . قَالَ: (وَهَذَا مَا يُحْكَى عَنِ اخْتِيَارِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ) . انتهى .

= النَّظَرُ عَنِ وَقُوعِهِ فِي الذَّهْنِ وَالْخَارِجِ .

وقال (ص: ١٨٠): «وَالْأَمْرُ الْاِعْتِبَارِيُّ: هُوَ مَا يَعْتَبَرُهُ الْعَقْلُ مِنْ غَيْرِ تَحَقُّقٍ فِي الْخَارِجِ، وَالْحُكْمَاءُ يُسَمُّونَ الْأُمُورَ الْاِعْتِبَارِيَّةَ مَعْقُولَاتٍ ثَانِيَّةً، وَهِيَ: مَا لَا يَكُونُ لَهَا فِي الْخَارِجِ مَا يَطَابِقُهَا وَيُحَاذِي بِهَا» .

(١) سقطت من (ز) .

(٢) وجعل هذه الصِّفَاتِ اِعْتِبَارِيَّةً، وَلَيْسَتْ حَقِيقِيَّةً؛ بَاطِلٌ .

(٣) في (ز): نحكم .

(٤) سقطت من المتن في (س)، واستدركها الناسخ في الحاشية وصحح عليها .

(٥) في (ز): والعبارة .

(٦) في (س): عائدون، والمثبت من: (ز)، و(هـ)، و(م) .

وَمِثْلُ كَلَامِ ابْنِ الرَّفْعَةِ إِلَى عَدَمِ التَّكْفِيرِ، وَهُوَ كَذَلِكَ، وَإِنْ لَزِمَ عَلَى هَذَا
الاعْتِقَادِ نَقْصٌ؛ لَأَنَّ لَزِمَ الْمَذْهَبِ غَيْرُ مَذْهَبٍ^(١)؛ كَمَا سَيَأْتِي^(٢)، وَمِنْ ثَمَّ
قَالَ الْإِسْنَوِيُّ: (الْمَجَسَّمَةُ مُلْزَمُونَ بِالْأَلْوَانِ وَبِالِاتِّصَالِ وَالْإِنْفِصَالِ، مَعَ أَنَّا
لَا نَكْفُرُهُمْ عَلَى الْمَشْهُورِ؛ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُ «الشَّرْحِ» وَ«الرَّوَضَةِ» فِي
الشَّهَادَاتِ^(٣)). انتهى.

وَسَيَأْتِي الْجَمْعُ بَيْنَ هَذَا وَقَوْلِ النَّوَوِيِّ عَمَّا اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ فِي «شَرْحِ
الْمَهْدَبِ» بِكُفْرِهِمْ.

● **فَالْحَاصِلُ^(٤):** أَنَّ مَنْ نَفَى أَوْ أَثَبَتَ مَا هُوَ صَرِيحٌ فِي النَّقْصِ؛ كَفَرَ
[كُفْرًا بَيِّنًا]^(٥)، وَمَا هُوَ مُلْزَمٌ لِلنَّقْصِ؛ فَلَا.

وَمَعْنَى إثْبَاتِ الْإِتِّصَالِ وَالْإِنْفِصَالِ: يَرْجِعُ إِلَى قَوْلِ مَنْ قَالَ: الْبَارِي
تَعَالَى لَا دَاخِلَ الْعَالَمِ وَلَا خَارِجَهُ^(٦).

(١) أي: لا يُحْكَمُ بِهِ لِمَجَرَّدِ لَزْوِمِهِ؛ فَإِنْ اعْتَقَدُوهُ؛ فَهُوَ مَذْهَبٌ، وَيَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ حُكْمُهُ
اللائقُ بِهِ. «جلاء العينين» للألوسي (ص: ٤٧٥).

(٢) في (ز): يَأْتِي.

(٣) في (ز): في المشاهدات.

(٤) في ط الخميس: والحاصل.

(٥) زيادة من (م).

(٦) وهذا من أعظم ألوان التناقض عند هؤلاء.

● قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٢/٢٩٨): «وَلَمَّا ظَهَرَتْ
الْجَهْمِيَّةُ - الْمُنْكَرَةُ لِمُبَايَنَةِ اللَّهِ وَعُلُوِّهِ عَلَى خَلْقِهِ - افْتَرَقَ النَّاسُ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى
أَرْبَعَةِ أَقْوَالٍ:

=

= - **فَالسَّلَفُ وَالْأَيُّمَةُ يَقُولُونَ:** إِنَّ اللَّهَ فَوْقَ سَمَوَاتِهِ مُسْتَوٍ عَلَى عَرْشِهِ بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ؛ كَمَا دَلَّ عَلَى ذَلِكَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَإِجْمَاعُ سَلَفِ الْأُمَّةِ، وَكَمَا عَلِمَ الْمُبَايَنَةُ وَالْعُلُوُّ بِالْمَعْقُولِ الصَّرِيحِ الْمُوَافِقِ لِلْمَنْقُولِ الصَّحِيحِ، وَكَمَا فَطَرَ اللَّهُ عَلَى ذَلِكَ خَلْقَهُ؛ مِنْ إِقْرَارِهِمْ بِهِ وَقَصْدِهِمْ إِيَّاهُ سُبْحَانَهُ.

(وَالْقَوْلُ الثَّانِي): قَوْلُ مُعْطَلَةِ الْجَهْمِيَّةِ وَنَفْتِهِمْ - وَهُمْ الَّذِينَ يَقُولُونَ -: لَا هُوَ دَاخِلَ الْعَالَمِ وَلَا خَارِجُهُ، وَلَا مُبَايَنَ لَهُ وَلَا مُحَايِثَ لَهُ؛ فَيَنْفُونَ الْوُصْفَيْنِ الْمُتَقَابِلَيْنِ اللَّذَيْنِ لَا يَخْلُو مَوْجُودٌ عَنْ أَحَدِهِمَا؛ كَمَا يَقُولُ ذَلِكَ أَكْثَرُ الْمُعْتَزِلَةِ وَمَنْ وَافَقَهُمْ مِنْ غَيْرِهِمْ. **(وَالْقَوْلُ الثَّلَاثُ):** قَوْلُ حُلُولِيَّةِ الْجَهْمِيَّةِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّهُ بِذَاتِهِ فِي كُلِّ مَكَانٍ؛ كَمَا يَقُولُ ذَلِكَ النَّجَّارِيَّةُ - أَتْبَاعُ حُسَيْنِ النَّجَّارِ - وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْجَهْمِيَّةِ، وَهَؤُلَاءِ الْقَائِلُونَ بِالْحُلُولِ وَالِاتِّحَادِ: مَنْ جَسَسَ هَؤُلَاءِ؛ فَإِنَّ الْحُلُولَ أَغْلَبَ عَلَى عُبَادِ الْجَهْمِيَّةِ وَصُوفِيَّتِهِمْ وَعَامَّتِهِمْ وَالتَّنْفِي، وَالتَّعْطِيلُ أَغْلَبَ عَلَى نُظَّارِهِمْ وَمُتَكَلِّمِيهِمْ؛ كَمَا قِيلَ: مُتَكَلِّمَةُ الْجَهْمِيَّةِ لَا يَعْبُدُونَ شَيْئًا، وَمُتَصَوِّفَةُ الْجَهْمِيَّةِ يَعْبُدُونَ كُلَّ شَيْءٍ. وَذَلِكَ لِأَنَّ الْعِبَادَةَ تَتَضَمَّنُ الطَّلَبَ وَالْقَصْدَ وَالْإِرَادَةَ وَالْمَحَبَّةَ، وَهَذَا لَا يَتَعَلَّقُ بِمَعْدُومٍ؛ فَإِنَّ الْقَلْبَ يَطْلُبُ مَوْجُودًا، فَإِذَا لَمْ يَطْلُبْ مَا فَوْقَ الْعَالَمِ: طَلَبَ مَا هُوَ فِيهِ.

وَأَمَّا الْكَلَامُ وَالْعِلْمُ وَالنَّظَرُ: فَيَتَعَلَّقُ بِمَوْجُودٍ وَمَعْدُومٍ؛ فَإِذَا كَانَ أَهْلُ الْكَلَامِ وَالنَّظَرِ يَصِفُونَ الرَّبَّ بِصِفَاتِ السَّلْبِ وَالتَّنْفِي - الَّتِي لَا يُوصَفُ بِهَا إِلَّا الْمَعْدُومُ - لَمْ يَكُنْ مُجَرَّدُ الْعِلْمِ وَالْكَلامِ يُنَافِي عَدَمَ الْمَعْبُودِ الْمَذْكُورِ بِخِلَافِ الْقَصْدِ وَالْإِرَادَةِ وَالْعِبَادَةِ؛ فَإِنَّهُ يُنَافِي عَدَمَ الْمَعْبُودِ. وَلِهَذَا تَجِدُ الْوَاحِدَ مِنْ هَؤُلَاءِ - عِنْدَ نَظَرِهِ وَبَحْثِهِ - يَمِيلُ إِلَى التَّنْفِي وَعِنْدَ عِبَادَتِهِ وَتَصَوُّفِهِ يَمِيلُ إِلَى الْحُلُولِ؛ وَإِذَا قِيلَ لَهُ هَذَا يُنَافِي ذَلِكَ قَالَ: هَذَا مُقْتَضَى عَقْلِي وَنَظَرِي وَذَلِكَ مُقْتَضَى ذَوْفِيٍّ وَمَعْرِفِيٍّ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الذَّوْقَ وَالْوَجْدَ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُوَافِقًا لِلْعَقْلِ وَالنَّظَرِ وَإِلَّا لَزِمَ فَسَادُهُمَا أَوْ فَسَادُ أَحَدِهِمَا.

(وَالْقَوْلُ الرَّابِعُ): قَوْلُ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ بِذَاتِهِ فَوْقَ الْعَالَمِ، وَهُوَ بِذَاتِهِ فِي كُلِّ مَكَانٍ، وَهَذَا قَوْلُ طَوَائِفٍ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ وَالتَّصَوُّفِ كَأَبِي مُعَاذٍ وَأَمثالِهِ، وَقَدْ ذَكَرَ الْأَشْعَرِيُّ فِي الْمَقَالَاتِ هَذَا عَنْ طَوَائِفٍ، وَيُوجَدُ فِي كَلَامِ - السَّالِمِيَّةِ - كَأَبِي طَالِبٍ الْمَكِّيِّ =

وَمِنْ ثَمَّ قَالَ الْغَزَالِيُّ^(١): (مَعْنَاهُ: أَنَّ مُصَحِّحَ^(٢) الْإِتِّصَالِ وَالْإِنْفِصَالِ^(٣): الْجِسْمِيَّةَ وَالتَّحْيِيزَ، وَهُوَ مُحَالٌ^(٤)؛ فَإِنَّكَ عَنِ الضَّدَّتَيْنِ؛ كَمَا أَنَّ الْجَمَادَ لَا هُوَ عَالِمٌ وَلَا جَاهِلٌ؛ لِأَنَّ مُصَحِّحَ الْعِلْمِ هُوَ^(٥) الْحَيَاةُ؛ فَإِذَا انْتَفَتِ الْحَيَاةُ^(٦) انْتَفَى الضَّدَّانِ).

وَهَذَا - كَمَا تَرَى - ظَاهِرٌ فِي تَكْفِيرِ الْقَائِلِينَ بِالْجَهَةِ^(٧)؛ لَكِنْ مَشَى

= وَاتَّبَاعِهِ: كَأَبِي الْحَكَمِ بْنِ بَرْجَانٍ وَأَمَثَالِهِ - مَا يُشِيرُ إِلَى نَحْوٍ مِنْ هَذَا؛ كَمَا يُوجَدُ فِي كَلَامِهِمْ مَا يُنَاقِضُ هَذَا.

وَانْظُرْ: «الْمَجْمُوع» - أَيْضًا - لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ (١٢٢/٥ و ٢٢٧ و ٢٧٢).

(١) انْظُرْ: «مَجْمُوعَةُ رَسَائِلِ الْإِمَامِ الْغَزَالِيِّ» (ص: ٣٦١) ط الفكر. تحت عنوان: «الْأَجُوبَةُ الْغَزَالِيَّةُ فِي الْمَسَائِلِ الْآخَرَوِيَّةِ».

(٢) فِي «الْأَجُوبَةِ الْغَزَالِيَّةِ»: «مُصَحِّحُ الْإِتِّصَافِ بِالْإِتِّصَالِ...».

(٣) بَعْدَهَا فِي ط الْخَمِيسِ: (يَعْنِي)، وَلَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ، وَلَا فِي «الْأَجُوبَةِ الْغَزَالِيَّةِ».

(٤) فِي «الْأَجُوبَةِ الْغَزَالِيَّةِ»: «قَدْ انْتَفَى عَنْهُ» بَدَلًا مِنْ «هُوَ مُحَالٌ».

(٥) فِي «الْأَجُوبَةِ الْغَزَالِيَّةِ»: «وَالْجَهْلُ» بَدَلًا مِنْ: «هُوَ».

(٦) (س): [١٠ / أ].

(٧) لَفْظُ الْجَهَةِ؛ لَمْ يَرِدْ فِي الْكِتَابِ وَلَا فِي السَّنَةِ، وَلَكِنْ ثَمَّ تَفْصِيلٌ؛ قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٢٦٤/٥): «أَمَّا قَوْلُ الْقَائِلِ: يُطْلَبُ مِنْهُ أَنْ يَعْتَقِدَ نَفْيَ الْجَهَةِ عَنِ اللَّهِ وَالتَّحْيِيزِ: فَلَيْسَ فِي كَلَامِي إِبْتِاثُ هَذَا اللَّفْظِ؛ لِأَنَّ إِطْلَاقَ هَذَا اللَّفْظِ نَفْيًا؛ بِدَعَا، وَأَنَا لَمْ أَقُلْ إِلَّا مَا جَاءَ بِهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَاتَّفَقَ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ».

● فَإِنْ أَرَادَ قَائِلُ هَذَا الْقَوْلِ: أَنَّهُ لَيْسَ فَوْقَ السَّمَوَاتِ رَبٌّ وَلَا فَوْقَ الْعَرْشِ إِلَهٌ وَأَنَّ مُحَمَّدًا لَمْ يُعْرَجْ بِهِ إِلَى رَبِّهِ وَمَا فَوْقَ الْعَالَمِ إِلَّا الْعَدَمُ الْمَحْضُ؛ فَهَذَا بَاطِلٌ مُحَالِفٌ لِإِجْمَاعِ سَلَفِ الْأُمَّةِ.

● وَإِنْ أَرَادَ بِذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ لَا تُحِيطُ بِهِ مَخْلُوقَاتُهُ وَلَا يَكُونُ فِي جَوْفِ الْمَوْجُودَاتِ؛ =

الغزالي في كتابه «التفرقة بين الإسلام والزندقة»^(١)، والعزُّ بن عبد السلام في «فتاويه الموصليّة»، وغيرهما على عدم كفرهم.

قال ابن عبد السلام^(٢): (لأنَّ علماء الإسلام لم يُخرجوهم عن الإسلام؛ بل حكّموا لهم بالآرث من المسلمين وبالدفن في مقابرهم، وتحرّيم دماءهم^(٣) وأموالهم).

قال الزركشي: (وهذا بناءُ الشيخ^(٤) على تفسير المتكلمين: الإيمان^(٥) ممّا^(٦) علّم أنه من دين محمد ﷺ بالضرورة، وعلى هذا؛ العلمُ بكونه عالمًا بالعلم، أو عالمًا بذاته، أو كونه مرئيًا، أو غير مرئي؛ ليس بداخل

= فهذا مذکور مُصرّح به في كلامي؛ فإنّي قائلُهُ؛ فما الفائدةُ في تجديده؟.

(١) انظر: «مجموعة رسائل الإمام الغزالي» (ص: ٢٥٤) ط الفكر. تحت عنوان: «التفرقة».

(٢) قال العزُّ بن عبد السلام في «قواعد الأحكام في مصالح الأنام» (١/ ٢٠٢): «وما زال الخلفاء الراشدون والعلماء المهتدون يقرّون على ذلك مع علمهم بأنَّ العامة لم يقفوا على الحقِّ فيه ولم يهتدوا إليه، وأجروا عليهم أحكام الإسلام من جواز المنكحات والتوارث والصلاة عليهم إذا ماتوا وتغسيلهم وتكفينهم وحملهم ودفنهم في مقابر المسلمين، ولولا أنَّ الله قد سامحهم بذلك وعفا عنه؛ لعسر الإنفصال منه، ولما أُجريت عليهم أحكام المسلمين بإجماع المسلمين».

(٣) في (ز): دمهم.

(٤) قال الزركشي في «تشفيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدين الشبكي» (٤/ ٨٠٦): «قلت: ولعلَّ هذا مأخذُ الشيخ عزِّ الدين في فتياه أنَّه لا يكفرُ مُثبَّت الجَهَّة».

(٥) في ط الخميس: بالإيمان.

(٦) في (هـ)، و(م): بما.

في مُسَمَّى الإيمان، وكذلك كونه في جهةٍ [أو ليس في جهةٍ] ^(١). انتهى.

وبِهِ يَتَأَيَّدُ مَا قَدَّمْتُهُ فِي وَجْهِ عَدَمِ ^(٢) تَكْفِيرِ الْمُعْتَزِلَةِ وَنَحْوِهِمْ.

● قال الشيخ ^(٣): (وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ الْإِلَهَ سُبْحَانَهُ يَحِلُّ فِي شَيْءٍ مِنْ آحَادٍ ^(٤) النَّاسِ أَوْ غَيْرِهِمْ؛ فَهُوَ كَافِرٌ؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ؛ إِنَّمَا عَفَا ^(٥) عَنِ الْمُجَسِّمَةِ ^(٦)؛ لِغَلَبَةِ التَّجْسِيمِ عَلَى النَّاسِ، وَأَنَّهُمْ لَا يَفْهَمُونَ ^(٧) مَوْجُودًا فِي ^(٨) غَيْرِ جِهَةٍ ^(٩)؛ بِخِلَافِ الْحُلُولِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَعُمُّ الْإِبْتِلَاءُ بِهِ، وَلَا يَخْطُرُ عَلَى قَلْبٍ عَاقِلٍ؛ فَلَا يُعْفَى عَنْهُ). انتهى.

● وَكَالْحُلُولِ: الْإِتِّحَادُ؛ كَمَا يَأْتِي ^(١٠).

(١) سقطت من (ز).

(٢) سقطت من (هـ).

(٣) هو العزُّ بن عبد السلام في «قواعد الأحكام في مصالح الأنام» (١/ ٢٠٢).

(٤) في «قواعد الأحكام في مصالح الأنام»: «أجساد».

(٥) في (ز): عنى.

(٦) في (م): الجسمية.

(٧) في (ز): يفقهون.

(٨) في (ز): إلى.

(٩) في (م): جهته.

(١٠) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في «مجموع الفتاوى» (١٧١/٢): «وَإِنَّمَا كَانَ الْكُفْرُ: الْحُلُولُ الْعَامُّ، أَوْ الْإِتِّحَادُ، أَوْ الْحُلُولُ الْخَاصُّ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْقِسْمَةَ رُبَاعِيَّةً؛ لِأَنَّ مَنْ جَعَلَ الرَّبَّ هُوَ الْعَبْدَ حَقِيقَةً؛ فَإِنَّمَا أَنْ يَقُولَ بِحُلُولِهِ فِيهِ؛ أَوْ اتِّحَادِهِ بِهِ. وَعَلَى التَّفْدِيرَيْنِ؛ فَإِنَّمَا أَنْ يَجْعَلَ ذَلِكَ مُخْتَصًّا بِبَعْضِ الْخَلْقِ؛ كَالْمَسِيحِ، أَوْ يَجْعَلَهُ =

.....

= عَامًّا لِجَمِيعِ الْخَلْقِ؛ فَهَذِهِ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ:

الأول: هُوَ الْحُلُولُ الْخَاصُّ، وَهُوَ قَوْلُ النَّسْطُورِيَّةِ مِنَ النَّصَارَى، وَنَحْوِهِمْ مِمَّنْ يَقُولُ: إِنَّ اللَّاهُوتَ حَلَّ فِي النَّاسُوتِ وَتَدَرَّعَ بِهِ؛ كَحَوْلِ الْمَاءِ فِي الْإِنَاءِ، وَهَؤُلَاءِ حَقَّقُوا كُفْرَ النَّصَارَى؛ بِسَبَبِ مُخَالَطَتِهِمْ لِلْمُسْلِمِينَ وَكَانَ أَوَّلُهُمْ فِي زَمَنِ الْمَأْمُونِ، وَهَذَا قَوْلُ مَنْ وَافَقَ هَؤُلَاءِ النَّصَارَى مِنْ غَالِيَةِ هَذِهِ الْأُمَّةِ؛ كَغَالِيَةِ الرَّافِضَةِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّهُ حَلَّ بِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَأَئِمَّةِ أَهْلِ بَيْتِهِ وَغَالِيَةِ الشُّسَاكِ الَّذِينَ يَقُولُونَ بِالْحُلُولِ فِي الْأَوْلِيَاءِ وَمَنْ يَعْتَقِدُونَ فِي الْوِلَايَةِ أَوْ فِي بَعْضِهِمْ: كَالْحَلَّاجِ وَيُونُسَ وَالْحَاكِمِ وَنَحْوِ هَؤُلَاءِ.

والثاني: هُوَ الْإِتِّحَادُ الْخَاصُّ، وَهُوَ قَوْلُ يَعْقُوبِيَّةِ النَّصَارَى، وَهُمْ أَخْبَثُ قَوْلًا، وَهُمْ السُّودَانُ وَالْقِبْطُ يَقُولُونَ: إِنَّ اللَّاهُوتَ وَالنَّاسُوتَ اخْتَلَطَا وَامْتَزَجَا؛ كَاخْتِلَاطِ اللَّبَنِ بِالْمَاءِ، وَهُوَ قَوْلُ مَنْ وَافَقَ هَؤُلَاءِ مِنْ غَالِيَةِ الْمُتَنَسِّبِينَ إِلَى الْإِسْلَامِ.

والثالث: هُوَ الْحُلُولُ الْعَامُّ، وَهُوَ الْقَوْلُ الَّذِي ذَكَرَهُ أَئِمَّةُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْحَدِيثِ عَنْ طَائِفَةٍ مِنَ الْجَهْمِيَّةِ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَهُوَ قَوْلُ غَالِبِ مُتَعَبِّدَةِ الْجَهْمِيَّةِ؛ الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ بِذَاتِهِ فِي كُلِّ مَكَانٍ؛ وَيَتَمَسَّكُونَ بِمُتَشَابِهِ مِنَ الْقُرْآنِ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾، وَقَوْلِهِ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾، وَالرَّدُّ عَلَى هَؤُلَاءِ كَثِيرٌ مَشْهُورٌ فِي كَلَامِ أَئِمَّةِ السُّنَّةِ وَأَهْلِ الْمَعْرِفَةِ وَعُلَمَاءِ الْحَدِيثِ.

الرابع: الْإِتِّحَادُ الْعَامُّ، وَهُوَ قَوْلُ هَؤُلَاءِ الْمَلَاحِدَةِ الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُ عَيْنٌ وَجُودِ الْكَائِنَاتِ، وَهَؤُلَاءِ أَكْثَرُ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى مِنْ وَجْهَيْنِ:

مِنْ جِهَةٍ أَنَّ أَوْلِيَاكَ قَالُوا: إِنَّ الرَّبَّ يَتَّحِدُ بِعَبْدِهِ الَّذِي قَرَّبَهُ وَاصْطَفَاهُ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنَا مُتَّحِدَيْنِ، وَهَؤُلَاءِ يَقُولُونَ: مَا زَالَ الرَّبُّ هُوَ الْعَبْدُ، وَغَيْرُهُ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ لَيْسَ هُوَ غَيْرُهُ.

والثاني مِنْ جِهَةٍ أَنَّ أَوْلِيَاكَ خَصُّوا ذَلِكَ بِمَنْ عَظَّمُوهُ؛ كَالْمَسِيحِ، وَهَؤُلَاءِ جَعَلُوا ذَلِكَ سَارِيًّا فِي الْكِلَابِ وَالْخَنَازِيرِ وَالْأَفْذَارِ وَالْأَوْسَاخِ.

=

● **وَالْحَاصِلُ:** أَنَّ فِي كُفْرِ سَائِرِ الْفِرَقِ خِلَافًا بَيْنَ أَيْمَةِ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ؛ حَرَرَهُ الْقَاضِي عِيَاضٌ آخِرَ «الشَّفَا»^(١).

= ● **وقال (٤٩٠/٢):** «وَأَمَّا إِنْ أَرَادَ الْقَائِلُ: «مَا تَمَّ إِلَّا اللَّهُ» مَا يَقُولُهُ أَهْلُ الْإِتِّحَادِ؛ مِنْ أَنَّهُ مَا تَمَّ مَوْجُودٌ إِلَّا اللَّهُ، وَيَقُولُونَ: لَيْسَ إِلَّا اللَّهُ؛ أَيُّ: لَيْسَ مَوْجُودٌ إِلَّا اللَّهُ، وَيَقُولُونَ: إِنْ وُجُودَ الْمَخْلُوقَاتِ هُوَ وُجُودُ الْخَالِقِ وَالْخَالِقُ هُوَ الْمَخْلُوقُ وَالْمَخْلُوقُ هُوَ الْخَالِقُ، وَالْعَبْدُ هُوَ الرَّبُّ، وَالرَّبُّ هُوَ الْعَبْدُ!! وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنْ مَعَانِي الْإِتِّحَادِيَّةِ الَّذِينَ لَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ، وَلَا يُثَبِّتُونَ الْمُبَايَنَةَ بَيْنَ الرَّبِّ وَالْعَبْدِ، وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنَ الْمَعَانِي الَّتِي تُوْجَدُ فِي كَلَامِ ابْنِ عَرَبِيٍّ الطَّائِفِيِّ وَابْنِ سَبْعِينَ وَابْنِ الْفَارِضِ وَالتَّلْمِيسَانِيِّ وَنَحْوِهِمْ مِنَ الْإِتِّحَادِيَّةِ.

وَكَذَلِكَ مَنْ يَقُولُ بِالْحُلُولِ؛ كَمَا يَقُولُهُ الْجَهْمِيَّةُ الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ بِذَاتِهِ فِي كُلِّ مَكَانٍ، وَيَجْعَلُونَهُ مُخْتَلِطًا بِالْمَخْلُوقَاتِ؛ حَتَّى إِنْ هُوَ لَاءِ يَجْعَلُونَهُ فِي الْكِلَابِ وَالْخَنَازِيرِ وَالتَّنَجَّاسَاتِ، أَوْ يَجْعَلُونَ وُجُودَ ذَلِكَ وُجُودَهُ؛ فَمَنْ أَرَادَ هَذِهِ الْمَعَانِي؛ فَهُوَ مُلْحِدٌ ضَالٌّ يَجِبُ أَنْ يُسْتَتَابَ؛ فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا قُتِلَ، وَاللَّهُ بِمَا نَعْمَلُ عَلِيمٌ.

● **وقال (٥٩/١٠):** «وَأَمَّا «الْإِتِّحَادُ الْمُطْلَقُ» الَّذِي هُوَ قَوْلُ أَهْلِ وَحْدَةِ الْوُجُودِ الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّ وُجُودَ الْمَخْلُوقِ هُوَ عَيْنُ وُجُودِ الْخَالِقِ؛ فَهَذَا تَعْطِيلٌ لِلصَّانِعِ وَجُحُودٌ لَهُ، وَهُوَ جَامِعٌ لِكُلِّ شَرِكٍ؛ فَكَمَا أَنَّ الْإِتِّحَادَ نَوْعَانِ؛ فَكَذَلِكَ الْحُلُولُ نَوْعَانِ: قَوْمٌ يَقُولُونَ: بِالْحُلُولِ الْمُقَيَّدِ فِي بَعْضِ الْأَشْخَاصِ، وَقَوْمٌ يَقُولُونَ: بِحُلُولِهِ فِي كُلِّ شَيْءٍ، وَهُمْ الْجَهْمِيَّةُ الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّ ذَاتَ اللَّهِ فِي كُلِّ مَكَانٍ». وانظر - أيضًا - : «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (٢/٤٦٥).

(١) قَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ فِي «الشَّفَا» (٢/٢٧٦ وما بعدها): «فَصُلِّ فِي تَحْقِيقِ الْقَوْلِ فِي إِكْفَارِ الْمُتَأَوَّلِينَ:

قَدْ ذَكَرْنَا مَذَاهِبَ السَّلَفِ فِي إِكْفَارِ أَصْحَابِ الْبِدْعِ وَالْأَهْوَاءِ الْمُتَأَوَّلِينَ مِمَّنْ قَالَ قَوْلًا يُؤَدِّيهِ مَسَاقُهُ إِلَى كُفْرٍ هُوَ إِذَا وَقَفَ عَلَيْهِ لَا يَقُولُ بِمَا يُؤَدِّيهِ قَوْلُهُ إِلَيْهِ، وَعَلَى اخْتِلَافِهِمْ اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ وَالْمُتَكَلِّمُونَ فِي ذَلِكَ:

.....

= فَمِنْهُمْ مَنْ صَوَّبَ التَّكْفِيرَ الَّذِي قَالَ بِهِ الْجُمْهُورُ مِنَ السَّلَفِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ أَبَاهُ وَلَمْ يَرَ إِخْرَاجَهُمْ مِنْ سَوَادِ الْمُؤْمِنِينَ، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ وَالْمُتَكَلِّمِينَ، وَقَالُوا: هُمْ فُسَّاقُ عَصَا ضَلَالٍ وَنُورُثُهُمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَنَحْكُمُ لَهُمْ بِإِحْكَامِهِمْ، وَلِهَذَا قَالَ سُحْنُونُ: لَا إِعَادَةَ عَلَى مَنْ صَلَّى خَلْفَهُمْ، قَالَ: وَهُوَ قَوْلُ جَمِيعِ أَصْحَابِ مَالِكٍ؛ الْمَغِيرَةَ وَابْنَ كِنَانَةَ وَأَشْهَبَ؛ قَالَ: لِأَنَّهُ مُسْلِمٌ وَذَنْبُهُ لَمْ يُخْرِجْهُ مِنَ الْإِسْلَامِ.

وَاضْطَرَبَ آخَرُونَ فِي ذَلِكَ، وَوَقَفُوا عَنِ الْقَوْلِ بِالتَّكْفِيرِ أَوْ ضِدِّهِ. وَاخْتَلَفَ قَوْلِي مَالِكٍ فِي ذَلِكَ، وَتَوَقَّفُهُ عَنِ إِعَادَةِ الصَّلَاةِ خَلْفَهُمْ مِنْهُ، وَإِلَى نَحْوِ مِنْ هَذَا ذَهَبَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ إِمَامُ أَهْلِ التَّحْقِيقِ وَالْحَقِّ، وَقَالَ: إِنَّهَا مِنَ الْمُعْصِيَاتِ؛ إِذِ الْقَوْمُ لَمْ يُصَرِّحُوا بِاسْمِ الْكُفْرِ، وَإِنَّمَا قَالُوا قَوْلًا يُؤَدِّي إِلَيْهِ، وَاضْطَرَبَ قَوْلُهُ فِي الْمَسْأَلَةِ عَلَى نَحْوِ اضْطِرَابِ قَوْلِ إِمَامِهِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ؛ حَتَّى قَالَهُ فِي بَعْضِ كَلَامِهِ: إِنَّهُمْ عَلَى رَأْيٍ مِنْ كَفَرَهُمْ بِالتَّائِيلِ لَا تَحِلُّ مُنَاكَحَتُهُمْ، وَلَا أَكْلُ ذَبَائِحِهِمْ، وَلَا الصَّلَاةُ عَلَى مَيِّتِهِمْ، وَيُخْتَلَفُ فِي مُوَارَثَتِهِمْ عَلَى الْخِلَافِ فِي مِيرَاثِ الْمُرْتَدِّ، وَقَالَ - أَيْضًا -: تُورَثُ مَيِّتُهُمْ وَرَثَتُهُمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَلَا نُورِثُهُمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَأَكْثَرُ مِيلِهِ إِلَى تَرْكِ التَّكْفِيرِ بِالْمَالِ، وَكَذَلِكَ اضْطَرَبَ فِيهِ قَوْلُ شَيْخِهِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ، وَأَكْثَرُ قَوْلِهِ: تَرْكُ التَّكْفِيرِ، وَأَنَّ الْكُفْرَ خَصْلَةٌ وَاحِدَةٌ، وَهُوَ الْجَهْلُ بِوُجُودِ الْبَارِي تَعَالَى، وَقَالَ مَرَّةً: مَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ اللَّهَ جِسْمٌ أَوْ الْمَسِيحُ أَوْ بَعْضُ مَنْ يَلْقَاهُ فِي الطَّرْقِ؛ فَلَيْسَ بِعَارِفٍ بِهِ، وَهُوَ كَافِرٌ، وَلِيُمَثِّلَ هَذَا ذَهَبَ أَبُو الْمَعَالِي رَحِمَهُ اللَّهُ فِي أَجْوِبَتِهِ لِأَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ الْحَقِّ، وَكَانَ سَأَلَهُ عَنِ الْمَسْأَلَةِ؛ فَاغْتَدَّرَ لَهُ بِأَنَّ الْعَلَطَ فِيهَا يَصُغَبُ؛ لِأَنَّ إِدْخَالَ كَافِرٍ فِي الْمِلَّةِ وَإِخْرَاجَ مُسْلِمٍ عَنْهَا عَظِيمٌ فِي الدِّينِ.

وَقَالَ غَيْرُهُمَا مِنَ الْمُحَقِّقِينَ: الَّذِي يَجِبُ الْإِحْتِرَازُ مِنَ التَّكْفِيرِ فِي أَهْلِ التَّائِيلِ؛ فَإِنَّ اسْتِبَاحَةَ دِمَاءِ الْمُصَلِّينَ الْمُوَحِّدِينَ خَطَرٌ، وَالْخَطَأُ فِي تَرْكِ أَلْفِ كَافِرٍ أَهْوَنُ مِنَ الْخَطِإِ فِي سَفْكِ مَحْجَمَةٍ مِنْ دَمِ مُسْلِمٍ وَاحِدٍ، وَقَدْ قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فَإِذَا قَالُوهَا - يَعْنِي: الشَّهَادَةَ - =

= عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ»، فإِلْعَصَمَهُ مَقْطُوعٌ بِهَا مَعَ الشَّهَادَةِ، وَلَا تَرْتَفِعْ، وَيُسْتَبَاحٌ خِلَافُهَا إِلَّا بِقَاطِعٍ، وَلَا قَاطِعٌ مِنْ شَرْعٍ وَلَا قِيَاسٍ عَلَيْهِ، وَالْفَظُّ الْأَحَادِيثُ الْوَاردَةُ فِي الْبَابِ مُعَرَّضَةٌ لِلتَّأْوِيلِ؛ فَمَا جَاءَ مِنْهَا فِي التَّصْرِيحِ بِكُفْرِ الْقَدَرِيَّةِ، وَقَوْلِهِ: «لَا سَهْمٌ لَهُمْ فِي الْإِسْلَامِ»، وَتَسْمِيَّتِهِ الرَّافِضَةَ بِالشَّرْكَ، وَإِطْلَاقِ اللَّعْنَةِ عَلَيْهِمْ، وَكَذَلِكَ فِي الْخَوَارِجِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ؛ فَقَدْ يَحْتَجُّ بِهَا مَنْ يَقُولُ بِالتَّكْفِيرِ، وَقَدْ يُجِيبُ الْآخَرُ بَأَنَّهُ قَدْ وَرَدَ مِثْلُ هَذِهِ الْأَفْظَانِ فِي الْحَدِيثِ فِي غَيْرِ الْكُفَرَةِ عَلَى طَرِيقِ التَّغْلِيظِ، وَكُفْرٍ دُونَ كُفْرٍ، وَإِشْرَافٍ دُونَ إِشْرَافٍ، وَقَدْ وَرَدَ مِثْلُهُ فِي الرِّيَاءِ وَعُقُوقِ الْوَالِدَيْنِ وَالزُّوْجِ وَالزُّوْرِ وَغَيْرِ مَعْصِيَةٍ. وَإِذَا كَانَ مُحْتَمَلًا لِلْأَمْرَيْنِ؛ فَلَا يَقْطَعُ عَلَى أَحَدِهِمَا إِلَّا بِدَلِيلٍ قَاطِعٍ.

وَقَوْلُهُ فِي الْخَوَارِجِ: (هُمْ مِنْ شَرِّ الْبَرِيَّةِ)، وَهَذِهِ صِفَةُ الْكُفَّارِ، وَقَالَ: (شَرُّ قَبِيلٍ تَحْتَ أَدِيمِ السَّمَاءِ طُوبَى لِمَنْ قَتَلَهُمْ أَوْ قَتَلُوهُ)، وَقَالَ: (فَإِذَا وَجَدْتُمُوهُمْ؛ فَاقْتُلُوهُمْ قَتْلَ عَادٍ)، وَظَاهِرُ هَذَا الْكُفْرُ لَا سِيَّمَا مَعَ تَشْبِيهِهِمْ بِعَادٍ؛ فَيَحْتَجُّ بِهِ مَنْ يَرَى تَكْفِيرَهُمْ؛ فَيَقُولُ لَهُ الْآخَرُ: إِنَّمَا ذَلِكَ مِنْ قَتْلِهِمْ؛ لَخُرُوجِهِمْ عَلَى الْمُسْلِمِينَ وَبُعْدِهِمْ عَلَيْهِمْ، بِدَلِيلِهِ مِنَ الْحَدِيثِ نَفْسِهِ: (يَقْتُلُونَ أَهْلَ الْإِسْلَامِ)؛ فَقَتَلَهُمْ هُنَا حَدٌّ، لَا كُفْرٌ، وَذِكْرُ عَادٍ تَشْبِيهٌُ لِلْقَتْلِ وَحَلُّهُ، لَا لِلْمَقْتُولِ، وَلَيْسَ كُلُّ مَنْ حُكِمَ بِقَتْلِهِ يُحْكَمُ بِكُفْرِهِ، وَبِعَارِضُهُ بِقَوْلِ خَالِدٍ فِي الْحَدِيثِ: (دَعْنِي أَضْرِبُ عُنُقَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَقَالَ: لَعَلَّهُ يُصَلِّي)؛ فَإِنْ احْتَجُّوا بِقَوْلِهِ ﷺ: (يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ)؛ فَأَخْبَرَ أَنَّ الْإِيمَانَ لَمْ يَدْخُلْ قُلُوبَهُمْ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: (يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ مُرُوقَ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَةِ ثُمَّ لَا يَعُودُونَ إِلَيْهِ حَتَّى يَعُودَ السَّهْمُ عَلَى فَوْقِهِ)، وَبِقَوْلِهِ: (سَبَقَ الْفَرَسُ وَالدَّمُ) يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَتَعَلَّقْ مِنَ الْإِسْلَامِ بِشَيْءٍ، أَجَابَهُ الْآخَرُونَ: أَنَّ مَعْنَى: (لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ): لَا يَفْهَمُونَ مَعَانِيَهُ بِقُلُوبِهِمْ، وَلَا تَنْشَرِحُ لَهُ صُدُورُهُمْ، وَلَا تَعْمَلُ بِهِ جَوَارِحُهُمْ، وَعَارِضُوهُمْ بِقَوْلِهِ: (وَيَتَمَارَى فِي الْفُوقِ)، وَهَذَا يَقْتَضِي التَّشَكُّكَ فِي حَالِهِ، وَإِنْ احْتَجُّوا بِقَوْلِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: (يَخْرُجُ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ)، =

= وَلَمْ يَقُلْ : (مِنْ هَذِهِ) ، وَتَحْرِيرُ أَبِي سَعِيدِ الرَّوَايَةِ وَإِتْقَانُهُ اللَّفْظَ . أَجَابَهُمُ الْآخَرُونَ :
بأن العبارة بـ: (في) لَا تَقْتَضِي تصريحًا بِكَوْنِهِمْ مِنْ غَيْرِ الْأُمَّةِ ، بخلافِ لفظة : (مِنْ)
الَّتِي هِيَ لِلتَّبْعِيضِ ، وَكَوْنِهِمْ مِنَ الْأُمَّةِ ، مَعَ أَنَّهُ قَدْ رُوِيَ عَنْ أَبِي ذَرٍّ وَعَلِيِّ وَأَبِي أَمَامَةَ
وَعَبْرِهِمْ فِي هَذَا الْحَدِيثِ : (يَخْرُجُ مِنْ أُمَّتِي) ، وَ(سَيَكُونُ مِنْ أُمَّتِي) ، وَخُرُوفُ
الْمَعَانِي مُشْتَرَكَةً ؛ فَلَا تَعْوِيلَ عَلَى إِخْرَاجِهِمْ مِنَ الْأُمَّةِ ، وَلَا عَلَى إِدْخَالِهِمْ فِيهَا بِـ:
(مِنْ) ؛ لَكِنْ أَبَا سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَجَادَ مَا شَاءَ فِي التَّنْبِيهِ الَّذِي نَبَّهَ عَلَيْهِ ، وَهَذَا مِمَّا
يَدُلُّ عَلَى سِعَةِ فَهْمِهِ الصَّحَابَةِ وَتَحْقِيقِهِمُ لِلْمَعَانِي وَاسْتِنْبَاطِهَا مِنَ الْأَلْفَافِ وَتَحْرِيرِهِمْ لَهَا
وَتَوْقِيفِهِمْ فِي الرَّوَايَةِ هَذِهِ الْمَذَاهِبِ الْمَعْرُوفَةِ لِأَهْلِ السُّنَّةِ وَلِغَيْرِهِمْ مِنَ الْفِرَقِ فِيهَا
مَقَالَاتٌ كَثِيرَةٌ مُضْطَرِبَةٌ سَخِيفَةٌ ؛ أَفْرَبُهَا قَوْلُ جَهْمٍ وَمُحَمَّدِ بْنِ شَيْبٍ أَنَّ الْكُفْرَ بِاللَّهِ
الْجَهْلُ بِهِ لَا يَكْفُرُ أَحَدٌ بِغَيْرِ ذَلِكَ ! وَقَالَ أَبُو الْهَدَيْلِ : إِنَّ كُلَّ مَتَأَوَّلٍ كَانَ تَأْوِيلُهُ تَشْبِيهًا
لِلَّهِ بِخَلْقِهِ ، وَتَجْوِيرًا لَهُ فِي فِعْلِهِ ، وَتَكْذِيبًا لِخَبَرِهِ ؛ فَهُوَ كَافِرٌ ، وَكُلُّ مَنْ أَثْبَتَ شَيْئًا
قَدِيمًا لَا يُقَالُ لَهُ : اللَّهُ ؛ فَهُوَ كَافِرٌ .

وَقَالَ بَعْضُ الْمُتَكَلِّمِينَ : إِنْ كَانَ مِمَّنْ عَرَّفَ الْأَصْلَ ، وَبَنَى عَلَيْهِ ، وَكَانَ فِيهِمَا هُوَ مِنْ
أَوْصَافِ اللَّهِ ؛ فَهُوَ كَافِرٌ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ هَذَا الْبَابِ ؛ فَفَاسِقٌ ؛ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ لَمْ
يَعْرِفِ الْأَصْلَ ؛ فَهُوَ مَخْطِئٌ غَيْرُ كَافِرٍ .

وَذَهَبَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَسَنِ الْعَنْبَرِيُّ إِلَى تَصْوِيبِ أَقْوَالِ الْمُجْتَهِدِينَ فِي أَصُولِ الدِّينِ
فِيمَا كَانَ عُرْضَةً لِلتَّأْوِيلِ وَفَارَقَ فِي ذَلِكَ فِرْقَ الْأُمَّةِ ؛ إِذْ أَجْمَعُوا سِوَاهُ عَلَى أَنَّ الْحَقَّ فِي
أَصُولِ الدِّينِ فِي وَاحِدٍ ، وَالْمُخْطِئُ فِيهِ آثِمٌ عَاصٍ فَاسِقٌ ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي تَكْفِيرِهِ .
وَقَدْ حَكَى الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ الْبَاقِلَانِيُّ مِثْلَ قَوْلِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ دَاوُدَ الْأَصْبَهَانِيِّ ، وَقَالَ :
وَحَكَى قَوْمٌ عَنْهُمَا أَنَّهُمَا قَالَا ذَلِكَ فِي كُلِّ مَنْ عَلِمَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ مِنْ حَالِهِ اسْتِفْرَاحَ الْوُسْعِ
فِي طَلَبِ الْحَقِّ مِنْ أَهْلِ مِلَّتِنَا أَوْ مِنْ غَيْرِهِمْ ، وَقَالَ نَحْوَ هَذَا الْقَوْلِ الْجَاحِظُ وَثُمَامَةُ فِي
أَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْعَامَّةِ وَالنِّسَاءِ وَالْبُلَهْ وَمُقَلِّدَةِ النَّصَارَى وَالْيَهُودِ وَغَيْرِهِمْ لَا حُجَّةَ لِلَّهِ
عَلَيْهِمْ ؛ إِذْ لَمْ تَكُنْ لَهُمْ طِبَاعٌ يُمَكِّنُ مَعَهَا الْاسْتِدْلَالَ .

= وَقَدْ نَحَا الْعَرَالِيُّ قَرِيبًا مِنْ هَذَا الْمَنْحَى فِي كِتَابِ «التَّفْرِقَةِ»، وَقَائِلُ هَذَا كُلِّهِ كَافِرٌ بِالْإِجْمَاعِ عَلَى كُفْرِ مَنْ لَمْ يُكْفَرْ أَحَدًا مِنَ النَّصَارَى وَالْيَهُودِ وَكُلِّ مَنْ فَارَقَ دِينَ الْمُسْلِمِينَ، أَوْ وَقَفَ فِي تَكْفِيرِهِمْ أَوْ شَكَّ؛ قَالَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ: لِأَنَّ التَّوْقِيفَ وَالْإِجْمَاعَ اتَّفَقَا عَلَى كُفْرِهِمْ؛ فَمَنْ وَقَفَ فِي ذَلِكَ؛ فَقَدْ كَذَّبَ النَّصَّ وَالتَّوْقِيفَ، أَوْ شَكَّ فِيهِ، وَالتَّكْذِيبُ أَوْ الشَّكُّ فِيهِ لَا يَقَعُ إِلَّا مِنْ كَافِرٍ.

● وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٦١٨/٧ و٦١٩): «وَالْعُلَمَاءُ قَدْ تَنَازَعُوا فِي تَكْفِيرِ أَهْلِ الْبِدْعِ وَالْأَهْوَاءِ وَتَخْلِيدِهِمْ فِي النَّارِ، وَمَا مِنَ الْأَيْمَةِ إِلَّا مَنْ حُكِيَ عَنْهُ فِي ذَلِكَ «قَوْلَانِ»؛ كَمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَغَيْرِهِمْ، وَصَارَ بَعْضُ أَتْبَاعِهِمْ يَحْكِي هَذَا النَّزَاعَ فِي جَمِيعِ أَهْلِ الْبِدْعِ، وَفِي تَخْلِيدِهِمْ؛ حَتَّى التَّزَمَ تَخْلِيدَهُمْ كُلُّ مَنْ يَعْتَقِدُ أَنَّهُ مُبْتَدِعٌ بَعِيْنُهُ، وَفِي هَذَا مِنَ الْخَطَأِ مَا لَا يُحْصَى؛ وَقَابَلَهُ بَعْضُهُمْ؛ فَصَارَ يَظُنُّ أَنَّهُ لَا يُطْلَقُ كُفْرُ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ؛ وَإِنْ كَانُوا قَدْ أَتَوْا مِنَ الْإِلْحَادِ وَأَقْوَالِ أَهْلِ التَّعْطِيلِ وَالِاتِّحَادِ!

وَالْتَحْقِيقُ فِي هَذَا: أَنَّ الْقَوْلَ قَدْ يَكُونُ كُفْرًا؛ كَمَقَالَاتِ الْجَهْمِيَّةِ الَّذِينَ قَالُوا: إِنَّ اللَّهَ لَا يَتَكَلَّمُ، وَلَا يَرَى فِي الْآخِرَةِ، وَلَكِنْ قَدْ يَخْفَى عَلَى بَعْضِ النَّاسِ أَنَّهُ كُفْرٌ؛ فَيُطْلَقُ الْقَوْلُ بِتَكْفِيرِ الْقَائِلِ؛ كَمَا قَالَ السَّلَفُ مَنْ قَالَ: الْقُرْآنُ مَخْلُوقٌ فَهُوَ كَافِرٌ، وَمَنْ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ لَا يَرَى فِي الْآخِرَةِ؛ فَهُوَ كَافِرٌ. وَلَا يَكْفُرُ الشَّخْصُ الْمُعَيَّنُ حَتَّى تَقُومَ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ؛ كَمَا تَقَدَّمَ؛ كَمَنْ جَحَدَ وَجُوبَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ، وَاسْتَحَلَّ الْخَمْرَ وَالرِّنَا، وَتَأَوَّلَ. فَإِنَّ ظُهُورَ تِلْكَ الْأَحْكَامِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ أَعْظَمُ مِنْ ظُهُورِ هَذِهِ؛ فَإِذَا كَانَ الْمُتَأَوَّلُ الْمُخْطِئُ فِي تِلْكَ لَا يُحْكَمُ بِكُفْرِهِ إِلَّا بَعْدَ الْبَيَانِ لَهُ وَاسْتِثْنَائِهِ - كَمَا فَعَلَ الصَّحَابَةُ فِي الطَّائِفَةِ الَّذِينَ اسْتَحَلُّوا الْخَمْرَ -؛ فَفِي غَيْرِ ذَلِكَ أَوْلَى وَأَحْرَى، وَعَلَى هَذَا يُخْرَجُ الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ. فِي الَّذِي قَالَ: «إِذَا أَنَا مِتَ فَأَحْرِقُونِي، ثُمَّ اسْحَقُونِي فِي النَّيْمِ؛ فَوَاللَّهِ لَئِنْ قَدَرَ اللَّهُ عَلَيَّ لَيُعَذِّبَنِي عَذَابًا مَا عَذَّبَهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ»، وَقَدْ غَفَرَ اللَّهُ لِهَذَا، مَعَ مَا حَصَلَ لَهُ مِنَ الشَّكِّ فِي قُدْرَةِ اللَّهِ وَإِعَادَتِهِ إِذَا حَرَفُوهُ، وَهَذِهِ الْمَسَائِلُ مَبْسُوطَةٌ فِي =

مَطْلَبُ: وَمَذْهَبُ الْقَاضِي عِيَاضٍ

● وَمَذْهَبُنَا: أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ إِلَّا: نَافِي الْعِلْمِ بِالْجُزْئِيَّاتِ أَوْ بِالْمَعْدُومِ^(١)،
وَرَزَاعِمُ قَدَمِ الْعَالَمِ، أَوْ بَقَائِهِ، أَوْ الشَّاكُّ فِي ذَلِكَ، وَمُنْكَرُ الْبَعْثِ، أَوْ شَيْءٍ
مِنْ مُتَعَلَّقَاتِهِ؛ - كَمَا يُعْلَمُ، مِمَّا يَأْتِي عَنِ «الرَّوْضَةِ» عَنِ الْقَاضِي عِيَاضٍ^(٢) -،
وَرَزَاعِمُ الْحُلُولِ أَوْ الْإِتِّحَادِ وَنَحْوَهُمْ؛ كَالْقَائِلِينَ بِالتَّنَاسُخِ^(٣)، وَغَيْرُهُمْ مِنْ

= غَيْرَ هَذَا الْمَوْضِعِ.

● وقال النووي في «شرح مُسْلِمٍ» (١٥٠/١): «وَلَا يُكْفَرُ أَهْلُ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدَعِ».

● وقال ابنُ الملقن في «التَّوْصِيحِ» (٤٥٦/٢): «مَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ: أَنَّهُ لَا يُكْفَرُ أَهْلُ الْبِدَعِ
وَالْأَهْوَاءِ».

(١) في (ز): بالمقدور.

● قال النووي في «رَوْضَةِ الطَّالِبِينَ» (٢٣٩/١١): «قُلْتُ: أَمَّا تَكْفِيرُ مُنْكَرِي الْعِلْمِ
بِالْمَعْدُومِ أَوْ بِالْجُزْئِيَّاتِ، فَلَا شَكَّ فِيهِ».
وانظر: «المَجْمُوعُ» لِلنَّوَوِيِّ (٢٥٣/٤).

(٢) قال القاضي عِيَاضٌ فِي «الشُّفَا» (٢٩٠/٢): «وَكَذَلِكَ مِنْ أَنْكَرِ الْجَنَّةِ أَوْ النَّارِ أَوْ الْبَعْثِ أَوْ
الْحِسَابِ أَوْ الْقِيَامَةِ؛ فَهُوَ كَافِرٌ بِإِجْمَاعٍ؛ لِلنَّصِّ عَلَيْهِ، وَإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ عَلَى صِحَّةِ نَقْلِهِ
مُتَوَاتِرًا».

(٣) اعْلَمْ أَنَّ التَّنَاسُخَ عِنْدَ أَهْلِهِ هُوَ: رَدُّ الْأَرْوَاحِ إِلَى الْأَبْدَانِ فِي هَذَا الْعَالَمِ لَا فِي الْآخِرَةِ؛
إِذْ هُمْ يُنْكَرُونَ الْآخِرَةَ وَالْجَنَّةَ وَالنَّارَ، وَلِذَا كَفَرُوا. «الْمَرْقَاةُ» (٦ / ٢٤٦٥).

● قال شيخُ الإسلامِ فِي «الصَّارِمِ الْمَسْئُولِ» (ص: ٥٨٦): «وَمِنْهُمْ التَّنَاسُخِيَّةُ، وَهَؤُلَاءِ لَا
خِلَافَ فِي كُفْرِهِمْ».

=

● وقال ابن القيم في «الروح» (ص: ٩٠ - ٩٣): «المسألة الخامسة عشرة، وهي أين مُسْتَقَرُّ الأرواح ما بين الموت إلى القيامة.. وقالت فرقة: مُسْتَقَرُّها بعد الموت: أرواح آخر تناسب أخلاقها وصفاتها التي اكتسبتها في حال حياتها؛ فتصير كل روح إلى بدن حيوان يشاكل تلك الأرواح؛ فتصير النفس السبعية إلى أبدان السباع، والكلبية إلى أبدان البهائم، والدنيئة والسفلية إلى أبدان الحشرات، وهذا قول المتناسخة؛ منكري المعاد، وهو قول خارج عن أقوال أهل الإسلام كلهم.

فهذا ما تلخص لي من جمع أقوال الناس في مصير أرواحهم بعد الموت، ولا تظفر به مجموعاً في كتاب واحد غير هذا البتة. ونحن نذكر مأخذ هذه الأقوال وما لكل قول، وما عليه، وما هو الصواب من ذلك الذي دلَّ عليه الكتاب والسنة على طريقتنا التي من الله بها، وهو مرجو الإعانة والتوفيق.

● وقال أبو محمد ابن حزم في «الفصل» (٧٦/١): «افترق القائلون بتناسخ الأرواح على فرقتين:

فذهبت الفرقة الواحدة: إلى أن الأرواح تنتقل بعد مفارقتها الأجساد إلى أجساد آخر، وإن لم تكن من نوع الأجساد التي فارقت، وهذا قول أحمد بن حابط، وأحمد ابن نائوس تلميذه، وأبي مسلم الخراساني، ومحمد بن زكريا الرازي الطيب، صرح بذلك في كتابه الموسوم بالعلم الإلهي، وهو قول القرامطة.

وقال الرازي في بعض كتبه: لولا أنه لا سبيل إلى تخليص الأرواح عن الأجساد المتصورة بالصورة الهيئية إلى الأجساد المتصورة بصور الإنسان إلا بالقتل والذبح لما جاز ذبح شيء من الحيوان البتة.

وهذه - كما ترى - دعاوى وخرافات بلا دليل. وذهب هؤلاء إلى أن التناسخ إنما هو على سبيل العقاب والثواب، قالوا: فالفاسق المسيء الأعمال تنتقل روحه إلى أجساد البهائم الحيئية المرتطمة في الأفذار والمسخرة المؤلمة الممتحنة بالذبح..

وذهبت الفرقة الثانية إلى أن منعت من انتقال الأرواح إلى غير أنواع أجسادها التي فارقت، وليس من هذه الفرقة أحد يقول بشيء من الشرائع، وهم من الدهرية. وحجتهم هي حجة الطائفة - التي ذكرنا قبلها - القائلة أنه لا تنافي للعالم؛ فوجب =

الطَّوَائِفِ الْمَذْكُورَةِ فِي «الشَّفَا» وَغَيْرِهِمْ^(١). وَإِنَّمَا تَرَكْتُ ذِكْرَهُمْ؛ لِأَنَّ

= أَنْ تَتَرَدَّدَ النَّفْسُ فِي الْأَجْسَادِ أَبَدًا. قَالُوا: وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَنْتَقِلَ إِلَى غَيْرِ النَّوعِ الَّذِي أَوْجِبَ لَهَا طَبْعُهَا الْإِشْرَافَ عَلَيْهِ، وَتَعَلَّقُهَا بِهِ.

قال أَبُو مُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَمَّا الْفُرْقَةُ الْمُرْتَسِمَةُ بِاسْمِ الْإِسْلَامِ؛ فَيَكْفِي مِنَ الرَّدِّ عَلَيْهِمْ إِجْمَاعُ جَمِيعِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ عَلَى تَكْفِيرِهِمْ، وَعَلَى أَنْ مَنْ قَالَ بِقَوْلِهِمْ؛ فَإِنَّهُ عَلَى غَيْرِ الْإِسْلَامِ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِغَيْرِ هَذَا..

وَأَمَّا الْفُرْقَةُ الثَّانِيَةُ الْقَائِلَةُ بِالذَّهْرِ؛ فَإِنَّمَا نَقُولُ - وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ -:

إِنَّهُ يَكْفِي مِنْ فَسَادِ قَوْلِهِمْ هَذَا أَنَّهُ دَعَا بِلَا بَرَهَانَ لَا عَقْلِي وَلَا حِسِّي، وَمَا كَانَ هَكَذَا؛ فَهُوَ بَاطِلٌ يَبْقَيْنَ لَا شَكَّ فِيهِ..

وَأَمَّا الْفُرْقَةُ الثَّالِثَةُ الَّتِي قَالَتْ: إِنَّ الْأَرْوَاحَ تَنْتَقِلُ إِلَى أَجْسَادٍ نَوْعِهَا؛ فَيَبْطُلُ قَوْلُهُمْ بِحَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى وَقُوَّتِهِ بَطْلَانًا ضَرُورِيًّا بِكُلِّ مَا كَتَبْنَاهُ فِي إثْبَاتِ حُدُوثِ الْعَالَمِ، وَوُجُوبِ الْإِبْتِدَاءِ لَهُ، وَالنَّهْيَةِ مِنْ أَوَّلِهِ، وَبِمَا كَتَبْنَاهُ فِي إثْبَاتِ النَّبُوءَةِ أَنَّ جَمِيعَ النَّبَوَاتِ وَرَدَتْ بِخِلَافِ قَوْلِهِمْ، وَبِإِرْهَانِ ضَرُورِيٍّ عَلَيْهِمْ، وَهُوَ أَنَّهُ فِي الْعَالَمِ كُلِّهِ شَيْئَانِ يَشْتَبِهَانِ بِجَمِيعِ أَعْرَاضِهَا اشْتِبَاهًا تَامًّا مِنْ وَجْهِ يَعْلَمُ هَذَا مَنْ تَدَبَّرَ اخْتِلَافَ الصُّوَرِ، وَاخْتِلَافَ الْهَيْئَاتِ، وَتَبَايُنَ الْأَخْلَاقِ، وَإِنَّمَا يُقَالُ: هَذَا الشَّيْءُ يُشَبِّهُ هَذَا عَلَى مَعْنَى أَنْ ذَلِكَ فِي أَكْثَرِ أَحْوَالِهِمَا لَا فِي كُلِّهَا، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مَا قُلْنَا مَا فَرَّقَ أَحَدٌ بَيْنَهُمَا أَلَبَّةً..

وَإِذْ قَدْ تَعَلَّقَ هَؤُلَاءِ الْقَوْمُ بِالشَّرِيعَةِ أَنَّ كُلَّ قَوْلٍ لَمْ يَأْتِ عَنْ نَبِيٍّ تِلْكَ الشَّرِيعَةُ؛ فَهُوَ كَذِبٌ وَفَرِيَةٌ، فَإِذَا لَمْ يَأْتِ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ ﷺ الْقَوْلُ بِتَنَاسُخِ الْأَرْوَاحِ؛ فَقَدْ صَارَ قَوْلُهُمْ بِهِ خِرَافَةً وَكَذِبًا وَبَاطِلًا، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ».

(١) قال القاضي عياض في «الشَّفَا» (٢/٢٨٣): «وَكَذَلِكَ نَقُطِعُ عَلَى كُفْرٍ مَنْ قَالَ بِقَدَمِ الْعَالَمِ أَوْ بَقَائِهِ، أَوْ شَكَّ فِي ذَلِكَ عَلَى مَذْهَبِ بَعْضِ الْفَلَاسِيفَةِ وَالذَّهْرِيَّةِ، أَوْ قَالَ بِتَنَاسُخِ الْأَرْوَاحِ وَانْتِقَالِهَا أَبَدَ الْآبَادِ فِي الْأَشْخَاصِ، وَتَعَذُّبِهَا أَوْ تَنْعِيمِهَا فِيهَا بِحَسَبِ زَكَائِهَا وَخُبْرَتِهَا».

● وقال شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (١٤٥/٣٥) وما بعدها - وقد - : «سُئِلَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - مَا تَقُولُ السَّادَةُ الْعُلَمَاءُ أَيْمَةُ الدِّينِ ﷺ أَجْمَعِينَ وَأَعَانَهُمْ عَلَى =

= إظهار الحق المبين وإخماد شغب المبطلين: في «النصيرية» القائلين باستحلال الخمر وتناسخ الأرواح وقدم العالم وإنكار البعث والتشور والجنة والنار في غير الحياة الدنيا وبأن «الصلوات الخمس» عبارة عن خمسة أسماء وهي: علي وحسن وحسين ومحسن وفاطمة. فذكر هذه الأسماء الخمسة على رأيهم يجرئهم عن الغسل من الجنابة والوضوء وبقية شروط الصلوات الخمسة وواجباتها. وبأن «الصيام» عندهم عبارة عن اسم ثلاثين رجلاً واسم ثلاثين امرأة يعدونهم في كتبهم ويضيئ هذا الموضوع عن إبرازهم؛ وبأن إلههم الذي خلق السموات والأرض هو علي بن أبي طالب عليه السلام فهو عندهم الإله في السماء والإمام في الأرض فكانت الحكمة في ظهور اللاهوت بهذا الناسوت على رأيهم أن يؤنس خلقه وعبيده؛ ليعلمهم كيف يعرفونه ويعبدونه...».

♦ فأجاب شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد ابن تيمية:

الحمد لله رب العالمين، هؤلاء القوم المسمون بالنصيرية هم وسائر أصناف القرامطة الباطنية أكفر من اليهود والنصارى؛ بل وأكفر من كثير من المشركين وضررهم على أمة محمد عليه السلام أعظم من ضرر الكفار المحاربين مثل كفار التتار والفرنج وغيرهم؛ فإن هؤلاء يتظاهرون عند جهال المسلمين بالتشيع وموالات أهل البيت وهم في الحقيقة لا يؤمنون بالله ولا برسوله ولا بكتابه ولا بأمر ولا نهى ولا ثواب ولا عقاب ولا جنة ولا نار ولا بأحد من المرسلين قبل محمد عليه السلام ولا بملة من الملل السالفة؛ بل يأخذون كلام الله ورسوله المعروف عند علماء المسلمين يتأولونه على أمور يفترونها؛ يدعون أنها علم الباطن؛ من جنس ما ذكره السائل ومن غير هذا الجنس؛ فإنه ليس لهم حد محدد فيما يدعونه من الإلحاد في أسماء الله تعالى وآياته وتحريف كلام الله تعالى ورسوله عن مواضعه؛ إذ مقصودهم إنكار الإيمان وشرايع الإسلام بكل طريق مع التظاهر بأن لهذه الأمور حقائق يعرفونها من جنس ما ذكر السائل ومن جنس قولهم: إن «الصلوات الخمس» معرفة أسرارهم و«الصيام المفروض» كتمان أسرارهم «وحج البيت العتيق» زيارة شيوخهم وأن (يدا =

= أَبِي لَهَبٍ هُمَا أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَأَنَّ (الْتَّبَأَ الْعَظِيمَ وَالْإِمَامَ الْمُبِينِ) هُوَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ؛ وَلَهُمْ فِي مُعَادَاةِ الْإِسْلَامِ وَأَهْلِيهِ وَقَائِعِ مَشْهُورَةٍ وَكُتِبَ مُصَنَّفَةٌ فَإِذَا كَانَتْ لَهُمْ مُكْنَةً سَفَكُوا دِمَاءَ الْمُسْلِمِينَ؛ كَمَا قَتَلُوا مَرَّةَ الْحُجَّاجِ وَالْقَوُّهُمْ فِي بَيْتِ رَزَمٍ وَأَخَذُوا مَرَّةَ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ وَبَقِيَ عَنْدهُمْ مُدَّةٌ وَقَتَلُوا مِنْ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ وَمَشَايِخِهِمْ مَا لَا يُحْصِي عَدَدَهُ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى وَصَنَّفُوا كُتُبًا كَثِيرَةً مِمَّا ذَكَرَهُ السَّائِلُ وَغَيْرُهُ وَصَنَّفَ عُلَمَاءُ الْمُسْلِمِينَ كُتُبًا فِي كَشْفِ أَسْرَارِهِمْ وَهَتِكِ اسْتَارِهِمْ؛ وَبَيَّنُّوا فِيهَا مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ الْكُفْرِ وَالزُّنْدَقَةِ وَالْإِلْحَادِ الَّذِي هُمْ بِهِ أَكْفَرُ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَمِنْ بَرَاهِمَةِ الْهِنْدِ الَّذِينَ يَعْبُدُونَ الْأَصْنَامَ. وَمَا ذَكَرَهُ السَّائِلُ فِي وَصْفِهِمْ قَلِيلٌ مِنَ الْكَثِيرِ الَّذِي يَعْرِفُهُ الْعُلَمَاءُ فِي وَصْفِهِمْ. وَمِنْ الْمَعْلُومِ عِنْدَنَا أَنَّ السَّوَا حِلَّ الشَّامِيَّةِ إِنَّمَا اسْتَوْلَى عَلَيْهَا النَّصَارَى مِنْ جِهَتِهِمْ، وَهُمْ دَائِمًا مَعَ كُلِّ عَدُوٍّ لِلْمُسْلِمِينَ؛ فَهُمْ مَعَ النَّصَارَى عَلَى الْمُسْلِمِينَ. وَمِنْ أَعْظَمِ الْمَصَائِبِ عَنْدهُمْ فَتْحُ الْمُسْلِمِينَ لِلْسَّوَا حِلِّ وَانْقِهَارُ النَّصَارَى؛ بَلْ وَمِنْ أَعْظَمِ الْمَصَائِبِ عَنْدهُمْ انْتِصَارُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى النَّصَارَى. وَمِنْ أَعْظَمِ أَعْيَادِهِمْ إِذَا اسْتَوْلَى - وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ تَعَالَى - النَّصَارَى عَلَى ثُغُورِ الْمُسْلِمِينَ فَإِنَّ ثُغُورَ الْمُسْلِمِينَ مَا زَالَتْ بِأَيْدِي الْمُسْلِمِينَ حَتَّى جَزِيرَةَ قُبْرُصَ يَسَّرَ اللَّهُ فَتَحَهَا عَنْ قَرِيبٍ وَفَتَحَهَا الْمُسْلِمُونَ فِي خِلَافَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ «عُثْمَانَ بْنِ عَفَانَ» رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَتَحَهَا «مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ» إِلَى أَثْنَاءِ الْمِائَةِ الرَّابِعَةِ. فَهَؤُلَاءِ الْمُحَادُّونَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ كَثُرُوا حِينَئِذٍ بِالسَّوَا حِلِّ وَغَيْرِهَا؛ فَاسْتَوْلَى النَّصَارَى عَلَى السَّاحِلِ؛ ثُمَّ بِسَبَبِهِمْ اسْتَوْلُوا عَلَى الْقُدْسِ الشَّرِيفِ وَغَيْرِهِ؛ فَإِنَّ أَحْوَالَهُمْ كَانَتْ مِنْ أَعْظَمِ الْأَسْبَابِ فِي ذَلِكَ؛ ثُمَّ لَمَّا أَقَامَ اللَّهُ مُلُوكَ الْمُسْلِمِينَ الْمُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى «كُنُوزِ الدِّينِ الشَّهِيدِ وَصَلَّاحِ الدِّينِ» وَأَتْبَاعِهِمَا، وَفَتَحُوا السَّوَا حِلَّ مِنَ النَّصَارَى وَمِمَّنْ كَانَ بِهَا مِنْهُمْ، وَفَتَحُوا - أَيْضًا - أَرْضَ مِصْرَ؛ فَإِنَّهُمْ كَانُوا مُسْتَوِلِينَ عَلَيْهَا نَحْوَ مِائَتَيْ سَنَةٍ، وَاتَّفَقُوا هُمْ وَالنَّصَارَى؛ فَجَاهَدَهُمُ الْمُسْلِمُونَ؛ حَتَّى فَتَحُوا الْبِلَادَ، وَمِنْ ذَلِكَ التَّارِيخِ انْتَشَرَتْ دَعْوَةُ الْإِسْلَامِ بِالْدِّيَارِ الْمِصْرِيَّةِ وَالشَّامِيَّةِ. ثُمَّ إِنَّ النَّصَارَى مَا دَخَلُوا بِلَادَ الْإِسْلَامِ، وَقَتَلُوا خَلِيفَةَ بَغْدَادَ وَغَيْرَهُ مِنْ مُلُوكِ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا بِمُعَاوَنَتِهِمْ وَمُؤَاذَرَتِهِمْ؛ فَإِنَّ مُنْجِمَ هُولاكُو الَّذِي كَانَ =

= وَزِيرُهُمْ، وَهُوَ «التَّصِيرُ الطُّوسِيُّ» كَانَ وَزِيرًا لَهُمْ بِالْأَلَمُوتِ، وَهُوَ الَّذِي أَمَرَ بِقَتْلِ الْخَلِيفَةِ وَبِوَلَايَةِ هَوْلَاءَ. وَلَهُمْ «أَلْقَابٌ» مَعْرُوفَةٌ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ تَارَةً يُسَمَّوْنَ «الْمَلَا حِدَّةَ»، وَتَارَةً يُسَمَّوْنَ «الْقَرَامِطَةَ»، وَتَارَةً يُسَمَّوْنَ «الْبَاطِنِيَّةَ»، وَتَارَةً يُسَمَّوْنَ «الْإِسْمَاعِيلِيَّةَ»، وَتَارَةً يُسَمَّوْنَ «التَّصِيرِيَّةَ»، وَتَارَةً يُسَمَّوْنَ «الْخُرَمِيَّةَ»، وَتَارَةً يُسَمَّوْنَ «الْمُحَمَّرَةَ»، وَهَذِهِ الْأَسْمَاءُ مِنْهَا مَا يَعْمُهَا، وَمِنْهَا مَا يَخُصُّ بَعْضَ أَصْنَافِهِمْ؛ كَمَا أَنَّ الْإِسْلَامَ وَالْإِيمَانَ يَعْمُ الْمُسْلِمِينَ، وَلِبَعْضِهِمْ اسْمٌ يَخُصُّهُ: إِمَّا لِسَبِّ وَإِمَّا لِمَذْهَبٍ وَإِمَّا لِبَلَدٍ وَإِمَّا لِعَبْرٍ ذَلِكَ. وَشَرَحَ مَقَاصِدِهِمْ يَطُولُ، وَهُمْ كَمَا قَالَ الْعُلَمَاءُ فِيهِمْ: ظَاهِرُ مَذْهَبِهِمُ الرِّفْضُ وَبَاطِنُهُ الْكُفْرُ الْمَحْضُ. وَحَقِيقَةُ أَمْرِهِمْ أَنََّّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ بِنَبِيِّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ؛ لَا بِنُوحٍ وَلَا بِإِبْرَاهِيمَ وَلَا مُوسَى وَلَا عِيسَى وَلَا مُحَمَّدٍ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ وَلَا بِشَيْءٍ مِنْ كُتُبِ اللَّهِ الْمُتَنَزَّلَةِ؛ لَا التَّوْرَةَ وَلَا الْإِنْجِيلَ وَلَا الْقُرْآنَ. وَلَا يَقْرَءُونَ بِأَنَّ لِلْعَالَمِ خَالِقًا خَلَقَهُ؛ وَلَا بِأَنَّ لَهُ دِينًا أَمَرَ بِهِ وَلَا أَنَّ لَهُ دَارًا يَجْزِي النَّاسَ فِيهَا عَلَى أَعْمَالِهِمْ غَيْرَ هَذِهِ الدَّارِ.

وَهُمْ تَارَةً يَبْنُونَ قَوْلَهُمْ عَلَى مَذَاهِبِ الْفَلَسَفَةِ الطَّبِيعِيِّينَ أَوْ الْإِلَهِيِّينَ وَتَارَةً يَبْنُونَ عَلَى قَوْلِ الْمَجُوسِ الَّذِينَ يَعْبُدُونَ الثُّورَ وَيَضُمُّونَ إِلَى ذَلِكَ الرِّفْضَ. وَيَحْتَجُّونَ لِذَلِكَ مِنْ كَلَامِ الثُّبُوتِ: إِمَّا يَقُولُ مَكْذُوبٌ يَقُولُونَهُ؛ كَمَا يَقُولُونَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «أَوَّلُ مَا خَلَقَ اللَّهُ الْعَقْلُ»، وَالْحَدِيثُ مَوْضُوعٌ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ؛ وَلَفْظُهُ: «إِنَّ اللَّهَ لَمَّا خَلَقَ الْعَقْلَ؛ فَقَالَ لَهُ: أَقْبِلْ فَأَقْبَلَ. فَقَالَ لَهُ: أَدْبِرْ فَأَدْبَرَ»؛ فَيَحَرِّفُونَ لَفْظَهُ؛ فَيَقُولُونَ: «أَوَّلُ مَا خَلَقَ اللَّهُ الْعَقْلُ»؛ لِيُؤَافِقُوا قَوْلَ الْمُتَفَلْسِفَةِ أَتْبَاعِ أَرِسْطُو فِي أَنَّ أَوَّلَ الصَّادِرَاتِ عَنْ وَاجِبِ الوجودِ هُوَ الْعَقْلُ. وَإِمَّا بِلَفْظِ ثَابِتٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَيَحَرِّفُونَهُ عَنْ مَوَاضِعِهِ؛ كَمَا يَصْنَعُ أَصْحَابُ «رِسَائِلِ إِخْوَانِ الصِّفَا» وَنَحْوُهُمْ فَإِنَّهُمْ مِنْ أَيْمَتِهِمْ. وَقَدْ دَخَلَ كَثِيرٌ مِنْ بَاطِلِهِمْ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَرَاجَ عَلَيْهِمْ؛ حَتَّى صَارَ ذَلِكَ فِي كُتُبِ طَوَائِفٍ مِنَ الْمُتَنَسِّبِينَ إِلَى الْعِلْمِ وَالِدِّينِ؛ وَإِنْ كَانُوا لَا يُؤَافِقُونَهُمْ عَلَى أَصْلِ كُفْرِهِمْ؛ فَإِنَّ هَوْلَاءَ لَهُمْ فِي إِظْهَارِ دَعْوَتِهِمُ الْمَلْعُونَةِ الَّتِي يُسَمُّونَهَا «الدَّعْوَةُ الْهَادِيَّةُ» دَرَجَاتٌ مُتَعَدِّدَةٌ وَيُسَمُّونَ النَّهَايَةَ «الْبَلَاغَ الْأَكْبَرَ وَالتَّامُّوسَ الْأَعْظَمَ»، وَمَضْمُونُ الْبَلَاغِ الْأَكْبَرِ =

= جَحْدُ الْخَالِقِ تَعَالَى؛ وَالْإِسْتِهْزَاءُ بِهِ وَبِمَنْ يُقَرَّبُ بِهِ حَتَّى قَدْ يَكْتُبُ أَحَدُهُمْ اسْمَ اللَّهِ فِي أَسْفَلِ رِجْلِهِ، وَفِيهِ - أَيْضًا - جَحْدُ شَرَائِعِهِ وَدِينِهِ وَمَا جَاءَ بِهِ الْأَنْبِيَاءُ، وَدَعَاؤُ أَتَّهَمُ كَانُوا مِنْ جَنْسِهِمْ طَالِبِينَ لِلرَّئَاسَةِ فَمِنْهُمْ مَنْ أَحْسَنَ فِي طَلِبِهَا وَمِنْهُمْ مَنْ أَسَاءَ فِي طَلِبِهَا حَتَّى قُتِلَ وَيَجْعَلُونَ مُحَمَّدًا وَمُوسَى مِنَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ وَيَجْعَلُونَ الْمَسِيحَ مِنَ الْقِسْمِ الثَّانِي. وَفِيهِ مِنَ الْإِسْتِهْزَاءِ بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصَّوْمِ وَالْحَجِّ وَمِنْ تَحْلِيلِ نِكَاحِ ذَوَاتِ الْمَحَارِمِ وَسَائِرِ الْفَوَاحِشِ: مَا يَطُولُ وَصْفُهُ. وَلَهُمْ إشاراتٌ وَمُخاطباتٌ يَعْرِفُ بِهَا بَعْضُهُمْ بَعْضًا. وَهُمْ إِذَا كَانُوا فِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ الَّتِي يَكْثُرُ فِيهَا أَهْلُ الْإِيمَانِ؛ فَقَدْ يَخْفَوْنَ عَلَى مَنْ لَا يَعْرِفُهُمْ، وَأَمَّا إِذَا كَثُرُوا فَإِنَّهُ يَعْرِفُهُمْ عَامَّةُ النَّاسِ فَضْلًا عَنْ خَاصَّتِهِمْ.

وَقَدْ اتَّفَقَ عُلَمَاءُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى أَنَّ هَؤُلَاءِ لَا تَجُوزُ مَنَاحَتُهُمْ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَنْكِحَ الرَّجُلُ مَوْلَاتِهِ مِنْهُمْ وَلَا يَتَزَوَّجَ مِنْهُمْ امْرَأَةً وَلَا تَبَاحُ ذَبَائِحُهُمْ. وَأَمَّا «الْجُبْنُ الْمَعْمُولُ بِإِنْفَحَتِهِمْ»؛ فَفِيهِ قَوْلَانِ مَشْهُورَانِ لِلْعُلَمَاءِ كَسَائِرِ إِنْفَحَةِ الْمَيْتَةِ وَكَإِنْفَحَةِ ذَبِيحَةِ الْمَجُوسِ؛ وَذَبِيحَةِ الْفَرَنْجِ الَّذِينَ يُقَالُ عَنْهُمْ: إِنَّهُمْ لَا يُدْكُونُ الذَّبَائِحَ. فَمَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَحْمَدُ فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ أَنَّهُ يَحِلُّ هَذَا الْجُبْنُ؛ لِأَنَّ إِنْفَحَةَ الْمَيْتَةِ طَاهِرَةٌ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ؛ لِأَنَّ الْإِنْفَحَةَ لَا تَمُوتُ بِمَوْتِ الْبَهِيمَةِ وَمَلَاقَاهُ الْوِعَاءِ النَّجِسِ فِي الْبَاطِنِ لَا يُنَجِّسُ.

وَمَذْهَبُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ فِي الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى أَنَّ هَذَا الْجُبْنَ نَجِسٌ؛ لِأَنَّ الْإِنْفَحَةَ عِنْدَ هَؤُلَاءِ نَجِيسَةٌ؛ لِأَنَّ لَبَنَ الْمَيْتَةِ وَإِنْفَحَتَهَا عِنْدَهُمْ نَجِسٌ. وَمَنْ لَا تُؤْكَلُ ذَبِيحَتُهُ فَذَبِيحَتُهُ؛ كَالْمَيْتَةِ.

وَكُلُّ مَنْ أَصْحَابِ الْقَوْلَيْنِ يَحْتَجُّ بِآثَارِ يَنْقُلُهَا عَنْ الصَّحَابَةِ فَأَصْحَابُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ نَقَلُوا أَنَّهُمْ أَكَلُوا جُبْنَ الْمَجُوسِ.

وَأَصْحَابُ الْقَوْلِ الثَّانِي نَقَلُوا أَنَّهُمْ أَكَلُوا مَا كَانُوا يَطْبُونُ أَنَّهُ مِنْ جُبْنِ النَّصَارَى؛ فَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ اجْتِهَادٍ؛ لِلْمُقَلِّدِ أَنْ يُقَلِّدَ مَنْ يُفْتِي بِأَحَدِ الْقَوْلَيْنِ.

وَأَمَّا «أَوَانِيَهُمْ وَمَلَابِسُهُمْ»؛ فَكَأَوَانِي الْمَجُوسِ وَمَلَابِسِ الْمَجُوسِ عَلَى مَا عُرِفَ =

كُفِّرَهُمْ مَعْلُومٌ مِمَّا قَرَّرْتَهُ فِي هَذَا الْكِتَابِ .



= مِنْ مَذَاهِبِ الْأَيْمَةِ . وَالصَّحِيحُ فِي ذَلِكَ أَنَّ أَوَائِيَهُمْ لَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا بَعْدَ غَسْلِهَا ؛ فَإِنَّ ذَبَائِحَهُمْ مَيْتَةٌ فَلَا بُدَّ أَنْ يُصِيبَ أَوَائِيَهُمْ الْمُسْتَعْمَلَةُ مَا يَطْبُخُونَهُ مِنْ ذَبَائِحِهِمْ فَتَنْجُسُ بِذَلِكَ ؛ فَأَمَّا الْآيَةُ الَّتِي لَا يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ وَصُولُ النَّجَاسَةِ إِلَيْهَا ؛ فَتُسْتَعْمَلُ مِنْ غَيْرِ غَسْلٍ ؛ كَأَيَّةِ اللَّبَنِ الَّتِي لَا يَضَعُونَ فِيهَا طَبِيخَهُمْ أَوْ يَغْسِلُونَهَا قَبْلَ وَضْعِ اللَّبَنِ فِيهَا ، وَقَدْ تَوَضَّأَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ جَرَّةٍ نَصْرَانِيَّةٍ ؛ فَمَا شَكَّ فِي نَجَاسَتِهِ لَمْ يُحَكِّمْ بِنَجَاسَتِهِ بِالشَّكِّ . وَلَا يَجُوزُ دَفْنُهُمْ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ ، وَلَا يُصَلَّى عَلَى مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى نَهَى نَبِيَّهُ ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ عَلَى الْمُتَافِقِينَ : كَعَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي وَنَحْوِهِ ؛ وَكَانُوا يَتَظَاهَرُونَ بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصِّيَامِ وَالْجِهَادِ مَعَ الْمُسْلِمِينَ ، وَلَا يُظْهِرُونَ مَقَالَهَ تُخَالِفَ دِينَ الْإِسْلَامِ ؛ لَكِنْ يُسِرُّونَ ذَلِكَ ؛ فَقَالَ اللَّهُ : ﴿ وَلَا تَصِلْ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ ﴾ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَاتُوا وَهُمْ فَسِقُونَ ﴿٨٤﴾ ؛ فَكَيْفَ بِهِؤُلَاءِ الَّذِينَ هُمْ مَعَ الزُّنْدَقَةِ وَالنِّفَاقِ يُظْهِرُونَ الْكُفْرَ وَالْإِلْحَادَ .

وَأَمَّا اسْتِخْدَامُ مِثْلِ هَؤُلَاءِ فِي تُغُورِ الْمُسْلِمِينَ أَوْ حُصُونِهِمْ أَوْ جُنْدِهِمْ ؛ فَإِنَّهُ مِنَ الْكِبَائِرِ ، وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ يَسْتَحْدِمُ الذَّنَابَ لِرَعِيِ الْعَنَمِ ؛ فَإِنَّهُمْ مِنْ أَعَشِ النَّاسِ لِلْمُسْلِمِينَ وَلَوْلَاةُ أُمُورِهِمْ ، وَهُمْ أَحْرَصُ النَّاسِ عَلَى فَسَادِ الْمَمْلَكَةِ وَالِدَوْلَةِ .

♦ وَسُئِلَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (١٦١/٣٥) : عَنِ «الدُّرْزِيَّةِ» وَ«النُّصَيْرِيَّةِ» : مَا حُكْمُهُمْ ؟ فَأَجَابَ : «هَؤُلَاءِ «الدُّرْزِيَّةُ» وَ«النُّصَيْرِيَّةُ» كُفَّارٌ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ لَا يَحِلُّ أَكْلُ ذَبَائِحِهِمْ وَلَا نِكَاحُ نِسَائِهِمْ ؛ بَلْ وَلَا يَقْرُونَ بِالْجَزْيَةِ ؛ فَإِنَّهُمْ مُرْتَدُّونَ عَنْ دِينِ الْإِسْلَامِ لَيْسُوا مُسْلِمِينَ ؛ وَلَا يَهُودَ وَلَا نَصَارَى لَا يَقْرُونَ بِوُجُوبِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ وَلَا وَجُوبِ صَوْمِ رَمَضَانَ وَلَا وَجُوبِ الْحَجِّ ، وَلَا تَحْرِيمِ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنَ الْمَيْتَةِ وَالْخَمْرِ وَغَيْرِهِمَا . وَإِنْ أَظْهَرُوا الشَّهَادَتَيْنِ مَعَ هَذِهِ الْعَقَائِدِ ؛ فَهُمْ كُفَّارٌ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ» .

مَنْ أَنْكَرَ نُبُوَّةَ نَبِيِّ مُتَّفَقٍ عَلَيْهِ لَا كَالْخَضِرِ

● وَمِنْ ذَلِكَ^(١): جَحْدُ جَوَازِ بَعْثَةِ الرُّسُلِ، أَوْ إِنْكَارُ نُبُوَّةِ نَبِيِّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ الْمُتَّفَقِ عَلَى نُبُوَّتِهِمْ صَلَوَاتُ اللَّهِ تَعَالَى وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ؛ لَا كَالْخَضِرِ^(٢)،

(١) «رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ» (١٠/٦٤).

● وقال القاضي عياض في «الشفا» (٢/٦٠٧): «وَكَذَلِكَ مَنْ اعْتَرَفَ بِالْإِلَهِيَّةِ وَالْوَحْدَانِيَّةِ وَلَكِنَّهُ جَحَدَ النُّبُوَّةَ مِنْ أَصْلِهَا عُمُومًا. أَوْ نُبُوَّةَ نَبِيٍّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خُصُوصًا، أَوْ أَحَدٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ الَّذِينَ نَصَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ بَعْدَ عِلْمِهِ بِذَلِكَ؛ فَهُوَ كَافِرٌ بِلَا رَيْبٍ. كَالْبَرَاهِمَةِ، وَمُعْظَمِ الْيَهُودِ، وَالْأَرُوسِيَّةِ مِنَ النَّصَارَى، وَالْغُرَابِيَّةِ مِنَ الرُّوَافِضِ؛ الزَّاعِمِينَ أَنَّ عَلِيًّا كَانَ الْمُبْعُوثَ إِلَيْهِ جِبْرِيلُ، وَكَالْمُعْطَلَةِ، وَالْقَرَامِطَةِ، وَالْإِسْمَاعِيلِيَّةِ وَالْعَبْرِيَّةِ مِنَ الرَّافِضَةِ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُ هَؤُلَاءِ قَدْ أَشْرَكُوا فِي كُفْرٍ آخَرَ مَعَ مَنْ قَبْلَهُمْ». (٢) فهو مختلف في نبوته.

● فائدة؛ هُنَاكَ نَقْلَانِ لِأَهْلِ الْعِلْمِ عَنِ (الْجُمْهُورِ) فِي مَسْأَلَةِ الْخَضِرِ؛ فَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٤/٣٣٨): «وَأَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ نَبِيًّا».

● وقال (٤/٣٩٧): «وَأَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِنَبِيٍّ، وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي عَلِيٍّ بْنِ أَبِي مُوسَى وَغَيْرِهِ مِنَ الْعُلَمَاءِ».

● وقال؛ كَمَا فِي «الْمُسْتَدْرَكِ عَلَى مَجْمُوعِ فَتَاوَى شَيْخِ الْإِسْلَامِ» (١١٣/١ و ١٦٦): «وَالْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِنَبِيٍّ».

● وقال القرطبي في «تفسيره» لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَوَجَدَا عَبْدًا مِّنْ عِبَادِنَا ءَاتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِمَّا لَدُنَّا عِلْمًا﴾ ﴿١٥﴾ (١٦/١١): «وَالْخَضِرُ نَبِيٌّ عِنْدَ الْجُمْهُورِ. وَقِيلَ: =

وَخَالِدِ بْنِ سِنَانٍ^(١)،

= هُوَ عَبْدٌ صَالِحٌ غَيْرُ نَبِيٍّ، وَالْآيَةُ تَشْهَدُ بِنُبُوَّتِهِ؛ لِأَنَّ بَوَاطِنَ أَفْعَالِهِ لَا تَكُونُ إِلَّا بِوَحْيٍ. وَأَيْضًا؛ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَتَعَلَّمُ وَلَا يَتَّبِعُ إِلَّا مَنْ فَوْقَهُ، وَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فَوْقَ النَّبِيِّ مَنْ لَيْسَ بِنَبِيٍّ. وَقِيلَ: كَانَ مَلَكًا أَمَرَ اللَّهُ مُوسَى أَنْ يَأْخُذَ عَنْهُ مِمَّا حَمَلَهُ مِنْ عِلْمِ الْبَاطِنِ. وَالْأَوَّلُ: الصَّحِيحُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

● وقال (٢٩/١١): «الْجُمْهُورُ أَنَّ الْخَضِرَ كَانَ نَبِيًّا - عَلَى مَا تَقَدَّمَ -».

● وقال (٣٩/١): «قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا فَعَلْنَاهُ عَنْ أَمْرِی﴾ يَفْتَضِي أَنَّ الْخَضِرَ نَبِيٌّ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْخِلَافُ فِي ذَلِكَ».

(١) وَرَدَ فِيهِ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، وَلَفْظُهُ: (ذَلِكَ نَبِيٌّ ضَيَّعَهُ قَوْمُهُ). رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمَصَنَّفِ» (٣٣١٦٠) عَنْ وَكِيعٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ مُرْسَلًا.

وَتَابَعَ وَكِيعًا: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ؛ رَوَاهُ ابْنُ شَبَّةٍ فِي «تَارِيخِ الْمَدِينَةِ» (٢/ ٤٢١). وَهُوَ يُخْطِئُ فِي حَدِيثِهِ عَنِ الثَّوْرِيِّ.

وَرَوَاهُ - مَرْفُوعًا -؛ الْبَزَّازُ فِي «مُسْنَدِهِ» (٥٠٩١)، وَالطَّبْرَانِيُّ (١٢٢٥٠)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» (٧/ ١٧٠)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «تَارِيخِ أَصْبَهَانَ» (٢/ ١٤٩) مِنْ طَرِيقٍ: مُحَمَّدُ بْنُ الصَّلْتِ عَنْ قَيْسٍ، يَعْنِي ابْنَ الرَّبِيعِ عَنْ سَالِمِ الْأَفْطَسِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، رضي الله عنه، قَالَ: .. وَفِيهِ: «ذَلِكَ نَبِيٌّ ضَيَّعَهُ قَوْمُهُ».

وَسَالِمُ الْأَفْطَسُ ابْنُ عَجَلَانَ: ثِقَةٌ، وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: يَنْفَرِدُ بِالْمَعْضِلَاتِ، وَيَقْلِبُ الْأَخْبَارَ؛ كَمَا فِي «دِيَوَانِ الضُّعَفَاءِ» لِلدَّهَبِيِّ.

وَقَالَ الْبَزَّازُ: «وَهَذَا الْحَدِيثُ رَوَاهُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ سَالِمِ الْأَفْطَسِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ مُرْسَلًا، وَأَسَنَدُهُ قَيْسٌ، وَلَمْ نَسْمَعْ أَحَدًا يُحَدِّثُ بِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الصَّلْتِ إِلَّا يَحْيَى بْنُ مُعَلَّى، وَإِنَّمَا يُحْفَظُ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ حَدِيثِ الْكَلْبِيِّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ ابْنَةَ خَالِدِ بْنِ سِنَانٍ دَخَلَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ فَقَالَ: مَرْحَبًا بِابْنَةِ نَبِيِّ ضَيَّعَهُ قَوْمُهُ».

وقال الهيثمي في «المجمع» (٢١٤/٨): «رَوَاهُ الْبَزَّازُ وَالطَّبْرَانِيُّ .. وَفِيهِ قَيْسُ بْنُ .. =

وَلَقَمَان^(١)، وَغَيْرِهِمْ^(٢).

وَكَانُكَارِ ذَلِكَ: الشُّكُّ فِيهِ.

..... قَالَ الْخَوَارِزْمِيُّ^(٣).....

= الرَّبِيعُ، وَقَدْ وَثَّقَهُ شُعْبَةُ وَالثَّوْرِيُّ، وَلَكِنْ ضَعَّفَهُ أَحْمَدُ مَعَ وَرَعِهِ، وَابْنُ مَعِينٍ، وَهَذَا الْحَدِيثُ مُعَارِضٌ لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَنَا أَوَّلِي النَّاسِ بِعِيسَى بْنِ مَرْيَمَ، الْأَنْبِيَاءِ إِخْوَةُ لِعِلَّاتٍ، وَلَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ نَبِيٌّ». قَالَ الْبَزَّازُ: رَوَاهُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ مُرْسَلًا.

وقال الحافظ ابن كثير في «البداية والنهاية» (٢٥١/٣): «وَالْمُرْسَلَاتُ الَّتِي فِيهَا أَنَّهُ نَبِيٌّ لَا يُحْتَجُّ بِهَا هَاهُنَا، وَالْأَشْبَهُ: أَنَّهُ كَانَ رَجُلًا صَالِحًا لَهُ أَحْوَالٌ وَكَرَامَاتٌ؛ فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ فِي زَمَنِ الْفِتْرَةِ؛ فَقَدْ ثَبَتَ فِي «صَحِيحِ» الْبُخَارِيِّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ أَوَّلِي النَّاسِ بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ أَنَا»؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ نَبِيٌّ، وَإِنْ كَانَ قَبْلَهَا؛ فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ نَبِيًّا؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿لِنُنْذِرَ قَوْمًا مَّا أَتَتْهُمْ مِنْ نَذِيرٍ مِّنْ قَبْلِكَ﴾ [الْقَصَصُ: ٤٦]. وقال الحافظ في «الإصابة» (٣٥٨/٣): «خَالِدُ بْنُ سَيَّانٍ الْعَبْسِيُّ؛ ذَكَرَهُ أَبُو مُوسَى عَنْ عَبْدِانَ، وَقَالَ: لَيْسَتْ لَهُ صُحْبَةٌ، وَلَا أَذْرَكَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ».

وانظر: «مِيزَانُ الْعَدَالِ» (٢٢٢/٨).

وَلَهُ طَرُقٌ أُخْرَى وَاهِيَةٌ. وَهُوَ فِي «الضَّعِيفَةِ» (رقم: ٢٨١)، و«أَيْنِسِ السَّارِي فِي تَخْرِيجِ وَتَحْقِيقِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي ذَكَرَهَا الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (٨٦١/١٠).

(١) الصَّحِيحُ فِيهِ؛ أَنَّهُ رَجُلٌ صَالِحٌ. وَانْظُرْ: «الْفَتْحُ» (٥٣٧/٦).

(٢) ك: تُبْعُ، وَعَزَيْرٍ، وَذِي الْقَرْنَيْنِ، وَإِخْوَةُ يُوسُفَ، وَالثَّلَاثَةُ الْمَذْكُورِينَ فِي سُورَةِ يَسَ، وَسِوَاهُمْ مِمَّنْ لَمْ يَرَدْ ذِكْرُ لَهُمْ وَلَا إِشَارَةٌ فِي الْكِتَابِ وَلَا فِي السُّنَّةِ؛ إِنَّمَا أوردَهُم أَهْلُ السِّيرِ وَالتَّارِيخِ. وَانْظُرْ: «رَوْضَةُ الْمُشْتَاقِينَ فِي فِضَائِلِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ» (ص: ٤٣٣ - ٤٣٨) تَأَلَّفَ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَفِيفِيِّ، ط الْفَارُوقُ بِالْقَاهِرَةِ.

(٣) صَاحِبُ «الْكَافِي فِي الْفِقْهِ»، كَانَ فَقِيهًا مُّحَدِّثًا مُؤَرِّخًا مُتَّصِفًا. تَقَدَّمَ.

في «كافيه»^(١): (أَوْ إِنكَارُ رِسَالَةٍ وَاحِدٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ الْمَعْرُوفِينَ). انتهى .
وَيَنْبَغِي حَمْلُ قَوْلِهِ: (الْمَعْرُوفِينَ) عَلَى مَنْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى رِسَالَتِهِمْ،
أَوْ: أَرَادَ نَفْيَ الرِّسَالَةِ عَلَى سَائِرِ الْأَقْوَالِ؛ فَإِنَّهُ قَدْ وَقَعَ خِلَافٌ فِي تَعْرِيفِ
الرَّسُولِ^(٢).

● وَمِنْ ذَلِكَ - أَيْضًا -: تَكْذِيبُ نَبِيِّ، أَوْ نِسْبَةُ^(٣) تَعْمُدُ كَذِبَ إِلَيْهِ، أَوْ
مُحَارَبَتُهُ، أَوْ سَبُّهُ، أَوْ الاسْتِخْفَافُ بِهِ^(٤).

● قال ابن قاضي شُهْبَةَ فِي «طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَّةِ» (١٩/٢): «وَكُتِبَ الْكَافِي فِي أَرْبَعَةِ أَجْزَاءٍ
كَبَارٍ، عَارِغًا عَنِ الْإِسْتِدْلَالِ وَالْخِلَافِ عَلَى طَرِيقَةِ التَّهْذِيبِ، وَفِيهِ زِيَادَاتٌ عَلَيْهِ
غَرِيبَةٌ».

(١) فِي (ز): كَافِيَتُهُ.

(٢) انْظُرْ مَبْحَثًا مُهِمًّا فِي ذَلِكَ فِي كِتَابِ «الْثُبُوتِ» لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ (٢/٤٧٩) وَمَا
بَعْدَهَا) ط ابْنِ عَبَّاسٍ بِالْمَنْصُورَةِ، بِتَحْقِيقِ: مُحَمَّدِ بْنِ الْعَفِيفِيِّ.

(٣) فِي (ز)، وَ(م): نَسْبَتُهُ.

(٤) قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوِيَه: «وَقَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ أَنَّ مَنْ سَبَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ، أَوْ سَبَّ رَسُولَهُ
ﷺ، أَوْ دَفَعَ شَيْئًا مِمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى، أَوْ قَتَلَ نَبِيًّا مِنْ أَنْبِيَاءِ اللَّهِ تَعَالَى أَنَّهُ كَافِرٌ بِذَلِكَ،
وَإِنْ كَانَ مُقِرًّا بِكُلِّ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ».

«التَّمْهِيدُ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (٤/٢٢٦)، وَ«الْإِسْتِدْكَارُ» (٥/٣٤٣)، وَ«الصَّارِمُ الْمَسْئُولُ»
(٣/٨٣).

● وَقَالَ إِسْحَاقُ: «وَمِمَّا أَجْمَعُوا عَلَى تَكْفِيرِهِ وَحَكَمُوا عَلَيْهِ كَمَا حَكَمُوا عَلَى الْجَاوِدِ؛
فَالْمُؤْمِنُ الَّذِي آمَنَ بِاللَّهِ تَعَالَى وَمِمَّا جَاءَ مِنْ عِنْدِهِ، ثُمَّ قَتَلَ نَبِيًّا أَوْ أَعَانَ عَلَى قَتْلِهِ وَإِنْ
كَانَ مُقِرًّا، وَيَقُولُ: قَتَلَ الْأَنْبِيَاءَ مُحَرَّمٌ؛ فَهُوَ كَافِرٌ، وَكَذَلِكَ مَنْ شَتَمَ نَبِيًّا، أَوْ رَدَّ عَلَيْهِ
قَوْلَهُ مِنْ غَيْرِ تَقْيَّةٍ وَلَا خَوْفٍ». «تَعْظِيمُ قَدْرِ الصَّلَاةِ» لِلْمَرْوَزِيِّ رَقْم: (٩٩١).

● وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سُوْنُونٍ: «أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ أَنَّ شَاتِمَ النَّبِيِّ ﷺ الْمُتَنَقِّصَ لَهُ =

= كافر، والوعيد جارٍ عليه بعذاب الله له، وحكمه عند الأمة القتل، ومن شك في كفره وعذابه؛ كفر. «الصَّارِمُ الْمَسْئُولُ» (٨٣/٣).

● وقال الخطابي في «معالم السنن» (٢٩٦/٣): «وفيه بيان أن سب النبي ﷺ مَقْتُولٌ، وذلك أن السب منها لرسول الله ﷺ ارتداد عن الدين، لا أعلم أحداً من المسلمين اختلف في وجوب قتله».

● وقال القاضي عياض «الشفاع» (٦٠٨/٢): «وكذلك من أضاف إلى نبينا ﷺ تعمداً الكذب فيما بلغه وأخبر به، أو شك في صدقه، أو سبه، أو قال: إنه لم يبلغ، أو استخف به، أو بأحد من الأنبياء، أو أزرى عليهم، أو آذاهم، أو قتل نبياً، أو حاربه؛ فهو كافر بإجماع».

● وقال (٦٤١/٢): «وحكم من سب سائر أنبياء الله تعالى وملائكته واستخف بهم، أو كذبهم فيما أتوا به، أو أنكرهم وجحدهم. حكم نبينا ﷺ على مساق ما قدمناه؛ قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ يُرِيدُونَ أَنْ يَفْرُقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾ الآية».

● وقال (٦٤٣/٢): «وقال أبو حنيفة وأصحابه على أصلهم: «من كذب بأحد من الأنبياء أو تنقص أحداً منهم، أو برىء منه؛ فهو مرتد»».

وقال (٢١١/٢) - في حق النبي ﷺ - : «وأجمعت الأمة على قتل متنفصه من المسلمين وسأبه».

● وقال ابن حزم في «الفصل» (١١٤/٣): «وأما قولهم: إن شتم الله تعالى ليس كفرًا، وكذلك شتم رسول الله ﷺ؛ فهو دعوى؛ لأن الله تعالى قال: ﴿يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ﴾؛ فنص تعالى على أن من الكلام ما هو كفر، وقال تعالى: ﴿إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ يَكْفُرُ بِهَا وَيَسْتَهْزِئُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِذْ يَأْتِيهِمْ﴾؛ فنص تعالى أن من الكلام في آيات الله تعالى ما هو كفر بعينه مسموع، وقال تعالى: ﴿قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرُسُلِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ﴾ (٥) لا تعذروا قد كفرتم بعد إيمانكم إن نعت عن طائفة منكم نعت طائفة؛ فنص =

= تَعَالَى عَلَى أَنَّ الْإِسْتِهْزَاءَ بِاللَّهِ تَعَالَى أَوْ بِآيَاتِهِ أَوْ بِرَسُولٍ مِنْ رُسُلِهِ كُفْرٌ؛ فَخَرَجَ عَنِ الْإِيمَانِ، وَلَمْ يَقُلْ تَعَالَى فِي ذَلِكَ أَنِّي عَلِمْتُ أَنَّ فِي قُلُوبِكُمْ كُفْرًا؛ بَلْ جَعَلَهُمْ كُفَّارًا بِنَفْسِ الْإِسْتِهْزَاءِ، وَمَنْ ادَّعَى غَيْرَ هَذَا؛ فَقَدْ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى مَا لَمْ يَقُلْ، وَكَذَبَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَقَالَ ﷻ: ﴿إِنَّمَا السَّيِّئُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ يُضَلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُحِلُّونَهُ عَامًا وَيُحَرِّمُونَهُ عَامًا لِيُوَاطِّئُوا عِدَّةَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ ﷻ﴾.

● وقال شيخ الإسلام في «الصَّارِمِ الْمَسْئُولِ» (٦/٢): «لَا خِلَافَ أَنَّ مَنْ سَبَّ النَّبِيَّ ﷺ، أَوْ عَابَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ كَانَ كَافِرًا، حَلَالُ الدَّمِ، وَكَذَلِكَ مَنْ سَبَّ نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ».

● وقال (٣١/٢): «فَعَلِمَ أَنَّ سَبَّ الرُّسُلِ وَالطَّعْنَ فِيهِمْ يَنْبُوعُ جَمِيعِ أَنْوَاعِ الْكُفْرِ، وَجَمَاعُ جَمِيعِ الضَّلَالَاتِ، وَكُلُّ كُفْرٍ؛ فَفَرَعٌ مِنْهُ؛ كَمَا أَنَّ تَصْدِيقَ الرُّسُلِ أَصْلُ جَمِيعِ شُعَبِ الْإِيمَانِ، وَجَمَاعُ مَجْمُوعِ أَسْبَابِ الْهُدَى».

● وقال (١٣٦/٣): «وَالْحُكْمُ فِي سَبِّ سَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ؛ كَالْحُكْمِ فِي سَبِّ نَبِيِّنَا؛ فَمَنْ سَبَّ نَبِيًّا مَسْمًى بِاسْمِهِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ الْمَعْرُوفِينَ الْمَذْكُورِينَ فِي الْقُرْآنِ، أَوْ مَوْصُوفًا بِالتَّوْبَةِ - مِثْلَ أَنْ يَذْكُرَ فِي حَدِيثٍ: أَنَّ نَبِيًّا فَعَلَ كَذَا، أَوْ قَالَ كَذَا؛ فَيَسُبُّ ذَلِكَ الْقَائِلَ، أَوْ الْفَاعِلَ، مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ نَبِيٌّ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ مَنْ هُوَ، أَوْ يَسُبُّ نَوْعَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَى الْإِطْلَاقِ -؛ فَالْحُكْمُ فِي هَذَا - كَمَا تَقَدَّمَ -؛ لِأَنَّ الْإِيمَانَ بِهِمْ وَاجِبٌ عُمُومًا، وَوَاجِبٌ الْإِيمَانُ خُصُوصًا بِمَنْ قَصَّهُ اللَّهُ عَلَيْنَا فِي كِتَابِهِ، وَسَبُّهُمْ كُفْرٌ وَرِدَّةٌ؛ إِنْ كَانَ مِنْ مُسْلِمٍ، وَمُحَارَبَةٌ إِنْ كَانَ مِنْ ذِمِّيٍّ».

● وقال في «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٢٩٠/١٠): «وَلِهَذَا مَنْ سَبَّ نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ قُتِلَ بِاتِّفَاقِ الْفُقَهَاءِ».

● وقال في «الصَّفَدِيَّةِ» (٢٦١/١): «فَمِنْ خَصَائِصِ الْأَنْبِيَاءِ؛ أَنَّ مَنْ سَبَّ نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ قُتِلَ بِاتِّفَاقِ الْأَيِّمَةِ، وَكَانَ مُرْتَدًّا؛ كَمَا أَنَّ مَنْ كَفَرَ بِهِ، وَبِمَا جَاءَ بِهِ كَانَ مُرْتَدًّا؛ فَإِنَّ الْإِيمَانَ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِالْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ».

● وقال (٣١١/٢): «وَالْمُسْلِمُونَ آمَنُوا بِهِمْ كُلِّهِمْ، وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ؛ =

● ومثل ذلك؛ كما قال الحليمي^(١): (مَا لَوْ تَمَنَّى فِي وَقْتِ نَبِيٍّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ أَنَّهُ هُوَ النَّبِيُّ دُونَ ذَلِكَ النَّبِيِّ، أَوْ فِي زَمَنِ^(٢) نَبِيٍّ ﷺ أَوْ بَعْدَهُ: أَنْ^(٣) لَوْ كَانَ نَبِيًّا، أَوْ أَنَّهُ ﷺ لَمْ تَكُنِ الثُّبُوتُ بِهِ^(٤)؛ فَيَكْفُرُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ).
وَالظَّاهِرُ: أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ تَمَنَّى ذَلِكَ بِاللِّسَانِ أَوْ الْقَلْبِ^(٥).

□ تَنْبِيْهُ:

قَضِيَّةٌ قَوْلُهُمْ: (أَوْ تَكْذِيبُ نَبِيٍّ): أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ تَكْذِيبِهِ فِي أَمْرِ دِينِيٍّ أَوْ غَيْرِهِ، وَهُوَ مَا يُصْرِّحُ بِهِ كَلَامُ الْعِرَاقِيِّ، شَارِحِ «الْمَهْذَبِ»؛ لَكِنَّ كَلَامَ غَيْرِهِ يُنَازَعُ فِيهِ.

وَأَصْلُ ذَلِكَ: أَنَّهُمْ صَرَّحُوا بِأَنَّ مِنْ خَصَائِصِهِ ﷺ أَنْ يَتَزَوَّجَ^(٦) بِإِذَا شُهِدَ:
لَأَنَّ اعْتِبَارَهُمْ^(٧).....

= فَإِنَّ الْإِيمَانَ بِجَمِيعِ النَّبِيِّينَ فَرَضٌ وَاجِبٌ، وَمَنْ كَفَرَ بِوَاحِدٍ مِنْهُمْ؛ فَقَدْ كَفَرَ بِهِمْ كُلَّهُمْ، وَمَنْ سَبَّ نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ؛ فَهُوَ كَافِرٌ يَجِبُ قَتْلُهُ بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ.

(١) فِي «الْمَنْهَاجِ فِي شُعْبِ الْإِيمَانِ» (١٠٦/٣)، وَنَصُّهُ: «وَلَوْ تَمَنَّى رَجُلٌ فِي زَمَنِ نَبِيٍّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ أَنْ لَوْ كَانَ هُوَ النَّبِيُّ دُونَ الَّذِي هُوَ نَبِيٌّ بِالْحَقِيقَةِ، كَفَرَ. وَهَذَا سُوءُ رَأْيٍ مِنْهُ فِي ذَلِكَ النَّبِيِّ. وَإِنْ تَمَنَّى فِي زَمَانِ نَبِيٍّ ﷺ وَبَعْدَهُ أَنْ لَوْ كَانَ نَبِيًّا؛ كَمَا ذَكَرْتُ. وَوَجْهُ آخَرٌ، وَهُوَ: أَنَّهُ يَتَمَنَّى إِنْ لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ شُرِّفَ خَتَمِ الثُّبُوتِ، وَهَذَا كُفْرٌ».

(٢) (س): [١٠ / ب].

(٣) سقطت من (ز).

(٤) في (م): له.

(٥) في (س): والقلب، والمثبت من: (ز)، و(هـ)، و(م).

(٦) في (م): التزوج.

(٧) أي: اعتبار الشهود في التزوج.

لَأَمِّنَ الْجَحْدِ^(١)، وَهُوَ مَأْمُونٌ فِي حَقِّهِ ﷺ، ثُمَّ قَالُوا: وَالْمَرْأَةُ لَوْ كَذَّبَتْهُ لَمْ يُلْتَفَتْ إِلَيْهَا.

وَقَالَ الْعِرَاقِيُّ الْمَذْكُورُ: بَلْ تَكْفُرُ بِتَكْذِيبِهِ؛ فَقَضِيَّةُ كَلَامٍ غَيْرِهِ عَدَمُ كُفْرِهَا؛ لَكِنَّ كَلَامَهُ أَوْجَهٌ؛ لِأَنَّ تَكْذِيبَهُ - وَلَوْ فِي الْأَمْرِ الدُّنْيَوِيِّ - صَرِيحٌ فِي عَدَمِ عَصَمَتِهِ عَنِ^(٢) الْكَذِبِ، وَفِي الْحَاقِ التَّقْصِ بِهِ، وَكِلَاهُمَا كُفْرٌ.

وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ مَا وَقَعَ مِنْ بَعْضِ جُفَاةِ الْأَعْرَابِ مِمَّا يَقْرُبُ مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا مَعْذُورِينَ بِقُرْبِ إِسْلَامِهِمْ^(٣).

وَصَرِيحٌ كَلَامِهِمْ هُنَا: أَنَّ كَوْنَ^(٤) الْأَسْتِخْفَافِ بِالنَّبِيِّ كُفْرًا، لَا يَخْتَصُّ بَنِيَّانَا ﷺ.

وَمِنْهُ يُؤْخَذُ إِشْكَالٌ^(٥) فِي عَدِّ أَصْحَابِنَا: كَوْنَ الْأَسْتِخْفَافِ بِهِ كُفْرًا؛ مِنْ خَصَائِصِهِ ﷺ.

وَقَدْ يُجَابُ - أَخْذًا مِنْ اسْتِقْرَاءِ^(٦) كَلَامِهِمْ -: بِأَنَّهُمْ كَثِيرًا مَا يَعْدُونَ شَيْئًا مِنْ خَصَائِصِهِ، وَيَكُونُ الْمَرَادُ بِهِ: مَا اخْتَصَّ بِهِ [عَمَّنْ عَدَا]^(٧) الْأَنْبِيَاءِ مِنْ^(٨)

(١) في ط الخميّس: الجحود.

(٢) في (م): من.

(٣) في (ز): (بقرب عهدهم بالإسلام) بدلاً من (بقرب إسلامهم).

(٤) في (س): يكون، والمثبت من: (ز)، و(هـ)، و(م).

(٥) في (م): الإشكال.

(٦) في (ز): استقرار.

(٧) سقطت من (م).

(٨) في (م): عن.

بِقِيَّةِ الْأُمَمِ .

وَقَدْ عَدُّوا مِنْ خَصَائِصِهِ - أَيْضًا - : أَنَّ مَنْ زَنَى بِحَضْرَتِهِ ﷺ ؛ كَفَرَ، وَنُظِرَ فِيهِ ^(١) فِي «الرَّوْضَةِ» ! .

وَيُجَابُ: بِأَنَّ هَذَا ظَاهِرٌ فِي الاسْتِخْفَافِ ؛ فَكَانَ كُفْرًا .
وَمِنْهُ يُؤْخَذُ: أَنَّ غَيْرَهُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ كَذَلِكَ، وَيَعُودُ الْإِشْكَالُ وَالْجَوَابُ الْمَذْكُورَانِ .



- (١) أي ؛ قال : (وفي الزَّنا نَظْرٌ) ؛ قال التَّوَوِيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ» (٤٣/١) : «قال أصحابنا: وَمَنْ اسْتَهَانَ، أَوْ زَنَى بِحَضْرَتِهِ ؛ كَفَرَ، كَذَا قَالُوهُ، وَفِي الزَّنا نَظْرٌ» .
- قال الزُّرْكَشِيُّ فِي «خَبَايَا الزَّوَايَا» (ص: ٤١٩) : «مَنْ زَنَى بِحَضْرَةِ النَّبِيِّ ﷺ ؛ كَفَرَ ؛ قَالَه الرَّافِعِيُّ فِي «الْخَصَائِصِ» - فِي النِّكَاحِ - ، وَتَوَقَّفَ فِيهِ التَّوَوِيُّ» .
- وقال زكريَّا بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيُّ فِي «أَسْنَى الْمَطَالِبِ» (١٠٦/٣) : «وَمَنْ زَنَى بِحَضْرَتِهِ أَوْ اسْتَخَفَّ بِهِ ؛ كَفَرَ ؛ قَالَ فِي «الرَّوْضَةِ» : (وَفِي الزَّنا نَظْرٌ)» .
- وقال فِي «الْعُرْرِ الْبَهِيَّةِ» (٩١/٤) : «وَمَنْ اسْتَهَانَ بِهِ، أَوْ سَبَّهُ، أَوْ هَجَاهُ، أَوْ أَبْغَضَهُ، أَوْ زَنَى بِحَضْرَتِهِ ؛ كَفَرَ . قَالَ التَّوَوِيُّ : (وَفِي الزَّنا نَظْرٌ)» .
- وقال الرَّمْلِيُّ فِي «نَهَايَةِ الْمَحْتَاجِ إِلَى شَرْحِ الْمُنْهَاجِ» (١٨٠/٦) : «وَمَنْ زَنَى بِحَضْرَتِهِ أَوْ اسْتَخَفَّ بِهِ ؛ كَفَرَ، وَإِنْ نَظَرَ الْمُصَنِّفُ فِي الزَّنا» .
- وفي حَاشِيَةِ الْجَمَلِ عَلَى شَرْحِ الْمُنْهَاجِ (١١٤/٤) : «وَمَنْ زَنَى بِحَضْرَتِهِ أَوْ اسْتَخَفَّ بِهِ ؛ كَفَرَ، وَإِنْ نَظَرَ الْمُصَنِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي الزَّنا» .

مطلب: مَنْ أَنْكَرَ الْبِسْمَلَةَ

● وَمِنْ ذَلِكَ - أَيْضًا - ^(١): جَحْدُ آيَةٍ، أَوْ حَرْفٍ مِنَ الْقُرْآنِ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ ^(٢)؛ كَالْمَعْوَذَتَيْنِ، بِخِلَافِ الْبِسْمَلَةِ، أَوْ زِيَادَةُ حَرْفٍ فِيهِ، مَعَ اعْتِقَادٍ أَنَّهُ مِنْهُ ^(٣).

● فَإِنْ قُلْتَ: قَدْ أَنْكَرَ ابْنُ مَسْعُودٍ كَوْنَ الْمَعْوَذَتَيْنِ قُرْآنًا ^(٤)؛ فَكَيْفَ نَكْفُرُ

(١) «رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ» (١٠/٦٤).

(٢) قَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ فِي «الشُّفَا» (٢٨٩/٢): «وَكَذَلِكَ مَنْ أَنْكَرَ الْقُرْآنَ، أَوْ حَرْفًا مِنْهُ، أَوْ غَيْرَ شَيْئًا مِنْهُ، أَوْ زَادَ فِيهِ؛ كِفْعَلِ الْبَاطِنِيَّةِ وَالْإِسْمَاعِيلِيَّةِ، أَوْ زَعَمَ أَنَّهُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ لِلنَّبِيِّ ﷺ، أَوْ لَيْسَ فِيهِ حُجَّةٌ وَلَا مُعْجَزَةٌ؛ كَقَوْلِ هِشَامِ الْفُوطِيِّ وَمَعْمَرِ الصَّيْمَرِيِّ: إِنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى اللَّهِ، وَلَا حُجَّةٌ فِيهَا لِرَسُولِهِ، وَلَا يَدُلُّ عَلَى ثَوَابٍ وَلَا عِقَابٍ وَلَا حُكْمٍ، وَلَا مَحَالَةٍ فِي كُفْرِهِمَا بِذَلِكَ الْقَوْلِ».

(٣) فِي (ز): كَتَبَ فِي مُقَابِلِهَا فِي الْحَاشِيَةِ: فَلَا تَدْخُلُ الْقُرْآنَ كَقِرَاءَةِ ﴿تَجَرَّى تَحْتَهَا أَلْأَنْهَرُ﴾ مَعَ قِرَاءَةِ ﴿مِنْ تَحْتِهَا أَلْأَنْهَرُ﴾ خَفَاجِي.

(٤) رَوَى الْبُخَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ» (برقم: ٤٩٧٦ و ٤٩٧٧) عَنْ زُرِّ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبِي بَنَ كَعْبٍ، قُلْتُ: يَا أَبَا الْمُنْذِرِ إِنَّ أَخَاكَ ابْنَ مَسْعُودٍ يَقُولُ كَذَا وَكَذَا؛ فَقَالَ أَبِي: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؛ فَقَالَ لِي: «قِيلَ لِي؛ فَقُلْتُ» قَالَ: فَتَحْنُ نَقُولُ؛ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

● وَفِي زَوَائِدِ «مُسْنَدِ أَحْمَدَ» (٢١١٨٨) عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ: كَانَ =

نَافِيَهُمَا؟

- = عَبْدُ اللَّهِ، «يَحْكُ الْمُعَوَّدَتَيْنِ مِنْ مَصَاحِفِهِ، وَيَقُولُ: إِنَّهُمَا لَيْسَتَا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ».
- وفي «الأم» للشافعي (١٩٩/٧)، و«مُصَنَّفُ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ» (٣٠٨٣١) عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدٍ، قَالَ: رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ يَحْكُ الْمُعَوَّدَتَيْنِ مِنْ مَصَاحِفِهِ، وَقَالَ: لَا تَخْلُطُوا فِيهِ مَا لَيْسَ مِنْهُ.
- وقال البرازي في «مُسْنَدِهِ» (٢٩/٥) (١٥٨٦): «وَهَذَا الْكَلَامُ لَمْ يُتَابِعْ عَبْدَ اللَّهِ عَلَيْهِ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَدْ صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَرَأَ بِهِمَا فِي الصَّلَاةِ، وَأُنْبِتْنَا فِي الْمُصْحَفِ».
- وقال الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَهُمَا مَكْتُوبَتَانِ فِي الْمُصْحَفِ الَّذِي جُمِعَ عَلَى عَهْدِ أَبِي بَكْرٍ ثُمَّ كَانَ عِنْدَ عُمَرَ ثُمَّ عِنْدَ حَفْصَةَ ثُمَّ جَمَعَ عُثْمَانُ عَلَيْهِ النَّاسَ، وَهُمَا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَحْدًا، وَأَنَا أُحِبُّ أَنْ أَقْرَأَ بِهِمَا فِي صَلَاتِي». وانظر: «السُّنَنُ الْكُبْرَى» لِلْبَيْهَقِيِّ (٥٥١/٢).
- ◆ وَيَعْلُقُ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (٧٤٢/٨) - عَلَى رِوَايَةِ الصَّحِيحِ الْمَتَّقِمَةِ بِقَوْلِهِ -: «قَوْلُهُ: (يَقُولُ كَذَا وَكَذَا)، هَكَذَا وَقَعَ هَذَا اللَّفْظُ مُبْهَمًا، وَكَأَنَّ بَعْضَ الرُّوَاةِ أَبْهَمَهُ؛ اسْتَعْظَمَا لَهُ، وَأَظُنُّ ذَلِكَ مِنْ سُفْيَانَ؛ فَإِنَّ الْأَسْمَاعِيلِيَّ؛ أَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ: عَبْدِ الْجَبَّارِ بْنِ الْعَلَاءِ عَنْ سُفْيَانَ - كَذَلِكَ - عَلَى الْإِبْهَامِ. وَكُنْتُ أَظُنُّ - أَوَّلًا - أَنَّ الَّذِي أَبْهَمَهُ الْبُخَارِيُّ؛ لِأَنِّي رَأَيْتُ التَّصْرِيحَ بِهِ فِي رِوَايَةِ أَحْمَدَ عَنْ سُفْيَانَ، وَلَفْظُهُ: قُلْتُ لِأَبِي: إِنَّ أَخَاكَ يَحْكُهَا مِنَ الْمُصْحَفِ. وَكَذَا أَخْرَجَهُ الْحَمِيدِيُّ عَنْ سُفْيَانَ، وَمِنْ طَرِيقِهِ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ»، وَكَأَنَّ سُفْيَانَ كَانَ تَارَةً يُصْرِّحُ بِذَلِكَ، وَتَارَةً يُبْهَمُهُ.
- وَقَدْ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ - أَيْضًا -، وَابْنُ حِبَّانَ مِنْ رِوَايَةِ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ عَاصِمٍ بِلَفْظٍ: إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ كَانَ لَا يَكْتُبُ الْمُعَوَّدَتَيْنِ فِي مُصْحَفِهِ.
- وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عِيَّاشٍ عَنْ عَاصِمٍ بِلَفْظٍ إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ يَقُولُ فِي الْمُعَوَّدَتَيْنِ. وَهَذَا - أَيْضًا - فِيهِ إِبْهَامٌ.
- وَقَدْ أَخْرَجَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي زِيَادَاتِ الْمُسْنَدِ وَالطَّبْرَانِيِّ وَابْنُ مَرْدَوَيْهِ مِنْ طَرِيقِ: الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ النَّخَعِيِّ قَالَ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ يَحْكُ الْمُعَوَّدَتَيْنِ مِنْ مَصَاحِفِهِ، وَيَقُولُ: إِنَّهُمَا لَيْسَتَا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ. =

= قَالَ الْأَعْمَشُ: وَقَدْ حَدَّثَنَا عَاصِمٌ عَنْ زُرٍّ عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ؛ فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ قُتَيْبَةَ
 الَّذِي فِي الْبَابِ الْمَاضِي.
 وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْبَزَّازُ، وَفِي آخِرِهِ يَقُولُ: (إِنَّمَا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَتَعَوَّدَ بِهِمَا)؛ قَالَ الْبَزَّازُ:
 (وَلَمْ يُتَابِعِ ابْنُ مَسْعُودٍ عَلَى ذَلِكَ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَقَدْ صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَرَأَهُمَا
 فِي الصَّلَاةِ).
 قُلْتُ: هُوَ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، وَزَادَ فِيهِ ابْنُ حِبَّانَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ
 عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ: (فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ لَا تَقُوتَكَ قِرَاءَتُهُمَا فِي صَلَاةٍ فَأَفْعَلْ).
 وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ مِنْ طَرِيقٍ: أَبِي الْعَلَاءِ بْنُ الشَّخِيرِ عَنْ رَجُلٍ مِنَ الصَّحَابَةِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ
 أَقْرَأَهُ الْمُعَوَّذَتَيْنِ، وَقَالَ لَهُ: إِذَا أَنْتَ صَلَّيْتَ؛ فَأَقْرَأْ بِهِمَا. وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.
 وَلِسَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ مِنْ حَدِيثِ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الصُّبْحَ؛ فَقَرَأَ فِيهِمَا
 بِالْمُعَوَّذَتَيْنِ.
 وَقَدْ تَأَوَّلَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ الْبَاقِلَانِيُّ فِي كِتَابِ «الْإِنْصَارِ»، - وَتَبَعَهُ عِيَاضٌ وَغَيْرُهُ - مَا
 حُكِيَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ؛ فَقَالَ: لَمْ يُنْكَرْ ابْنُ مَسْعُودٍ كَوْنُهُمَا مِنَ الْقُرْآنِ، وَإِنَّمَا أَنْكَرَ
 إِثْبَاتَهُمَا فِي الْمُصْحَفِ؛ فَإِنَّهُ كَانَ يَرَى أَنْ لَا يَكْتَبَ فِي الْمُصْحَفِ شَيْئًا إِلَّا إِنْ كَانَ
 النَّبِيُّ ﷺ أَدْنَى فِي كِتَابَتِهِ فِيهِ، وَكَأَنَّهُ لَمْ يَبْلُغْهُ الْإِدْنُ فِي ذَلِكَ، قَالَ: فَهَذَا تَأْوِيلٌ مِنْهُ،
 وَلَيْسَ جَحْدًا لِكُونِهِمَا قُرْآنًا، وَهُوَ تَأْوِيلٌ حَسَنٌ؛ إِلَّا أَنَّ الرِّوَايَةَ الصَّحِيحَةَ الصَّرِيحَةَ
 الَّتِي ذَكَرْتُهَا تَدْفَعُ ذَلِكَ؛ حَيْثُ جَاءَ فِيهَا، وَيَقُولُ: إِنَّهُمَا لَيْسَتَا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ. نَعَمْ؛
 يُمَكِّنُ حَمْلَ لَفْظٍ: (كِتَابِ اللَّهِ) عَلَى الْمُصْحَفِ؛ فَيَتِمَّ شَيْءُ التَّأْوِيلِ الْمَذْكُورِ.
 وَقَالَ غَيْرُ الْقَاضِي: لَمْ يَكُنْ اخْتِلَافُ ابْنِ مَسْعُودٍ مَعَ غَيْرِهِ فِي قُرْآنِيَّتِهِمَا، وَإِنَّمَا كَانَ فِي
 صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِمَا. انْتَهَى. وَعَايَهُ مَا فِي هَذَا أَنَّهُ أَنَّهُمَا مَا بَيَّنَّهُ الْقَاضِي.
 وَمَنْ تَأَمَّلَ سِيَاقَ الطَّرْقِ الَّتِي أوردتها لِلْحَدِيثِ اسْتَبْعَدَ هَذَا الْجَمْعَ.
 وَأَمَّا قَوْلُ التَّوَوِيِّ فِي «شَرْحِ الْمُهَذَّبِ»: (أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ الْمُعَوَّذَتَيْنِ
 وَالْفَاتِحَةَ مِنَ الْقُرْآنِ، وَأَنَّ مَنْ جَحَدَ مِنْهُمَا شَيْئًا كَفَرَ، وَمَا نُقِلَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ بَاطِلٌ
 لَيْسَ بِصَحِيحٍ)؛ فَفِيهِ نَظَرٌ. وَقَدْ سَبَقَهُ لِنَحْوِ ذَلِكَ أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ حَزْمٍ؛ فَقَالَ فِي =

= أوائل «المحلى» (٣٢/١): (مَا نُقِلَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ مِنْ إِنْكَارِ قُرْآنِيَّةِ الْمُعَوَّذَتَيْنِ؛ فَهُوَ كَذِبٌ بَاطِلٌ)، وَكَذَا قَالَ الْفَخْرُ الرَّازِيُّ فِي أَوَائِلِ «تَفْسِيرِهِ»: (الْأَغْلَبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّ هَذَا النَّقْلَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ كَذِبٌ بَاطِلٌ).

وَالطَّنُّ فِي الرِّوَايَاتِ الصَّحِيحَةِ بِغَيْرِ مُسْتَدٍّ لَا يُقْبَلُ؛ بَلِ الرِّوَايَةُ صَحِيحَةٌ، وَالتَّأْوِيلُ مُحْتَمَلٌ، وَالْإِجْمَاعُ الَّذِي نَقَلَهُ إِنْ أَرَادَ شُمُولَهُ لِكُلِّ عَصْرٍ؛ فَهُوَ مَخْدُوشٌ، وَإِنْ أَرَادَ اسْتِقْرَارَهُ؛ فَهُوَ مَقْبُولٌ.

وَقَدْ قَالَ ابْنُ الصَّبَّاحِ - فِي الْكَلَامِ عَلَى مَا نَعِيَ الزَّكَاةَ - : وَإِنَّمَا قَاتَلَهُمْ أَبُو بَكْرٍ عَلَى مَنْعِ الزَّكَاةِ، وَلَمْ يَقُلْ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِذَلِكَ، وَإِنَّمَا لَمْ يَكْفُرُوا لِأَنَّ الْإِجْمَاعَ لَمْ يَكُنْ اسْتَقَرَّ. قَالَ: وَنَحْنُ الْآنَ نَكْفُرُ مَنْ جَحَدَهَا. قَالَ: وَكَذَلِكَ مَا نُقِلَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي الْمُعَوَّذَتَيْنِ؛ يَعْنِي: أَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ عِنْدَهُ الْقَطْعُ بِذَلِكَ، ثُمَّ حَصَلَ الْإِتِّفَاقُ بَعْدَ ذَلِكَ. وَقَدْ اسْتَشْكَلَ هَذَا الْمَوْضِعَ الْفَخْرُ الرَّازِيُّ؛ فَقَالَ: إِنْ قُلْنَا إِنَّ كَوْنَهُمَا مِنَ الْقُرْآنِ كَانَ مُتَوَاتِرًا فِي عَصْرِ ابْنِ مَسْعُودٍ لَزِمَ تَكْفِيرُ مَنْ أَنْكَرَهُمَا، وَإِنْ قُلْنَا: إِنَّ كَوْنَهُمَا مِنَ الْقُرْآنِ كَانَ لَمْ يَتَوَاتَرَ فِي عَصْرِ ابْنِ مَسْعُودٍ لَزِمَ أَنَّ بَعْضَ الْقُرْآنِ لَمْ يَتَوَاتَرَ. قَالَ: وَهَذِهِ عُقْدَةٌ صَعْبَةٌ.

وَأُجِيبَ: بِاحْتِمَالِ أَنَّهُ كَانَ مُتَوَاتِرًا فِي عَصْرِ ابْنِ مَسْعُودٍ؛ لَكِنْ لَمْ يَتَوَاتَرَ عِنْدَ ابْنِ مَسْعُودٍ؛ فَانْحَلَّتِ الْعُقْدَةُ بِعَوْنِ اللَّهِ تَعَالَى.

قَوْلُهُ: (سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؛ فَقَالَ: (قِيلَ لِي: قُلْ؛ فَقُلْتُ). قَالَ: فَتَحْنُ نَقُولُ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) الْقَائِلُ: (فَتَحْنُ نَقُولُ إِنْخ) هُوَ أَبِي بَنُ كَعْبٍ. وَوَقَعَ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ فِي «الْأَوْسَطِ» أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ - أَيْضًا - قَالَ مِثْلَ ذَلِكَ؛ لَكِنْ الْمَشْهُورُ أَنَّهُ مِنْ قَوْلِ أَبِي ابْنِ كَعْبٍ؛ فَلَعَلَّهُ انْقَلَبَ عَلَى رَأْيِهِ، وَلَيْسَ فِي جَوَابِ أَبِي تَصْرِيحٍ بِالْمُرَادِ؛ إِلَّا أَنَّ فِي الْإِجْمَاعِ عَلَى كَوْنِهِمَا مِنَ الْقُرْآنِ غُنْيَةً عَنْ تَكْلُفِ الْأَسَانِيدِ بِأَخْبَارِ الْآحَادِ، وَاللَّهُ ﷻ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ. انتهى.

● وقال ابنُ الملقن في «التوضيح» (٦١٢/٢٣): «قَوْلُهُ: (إِنَّ أَخَاكَ ابْنَ مَسْعُودٍ يَقُولُ كَذَا وَكَذَا) يُرِيدُ: لَمْ يُدْخِلِ الْمُعَوَّذَتَيْنِ فِي مُصْحَفِهِ، وَهُوَ مِنْ أَفْرَادِهِ؛ لِكثَرَةِ مَا كَانَ =

= يَرَى الشَّارِعُ يَتَعَوَّذُ بِهِمَا؛ فَظَنَّ أَنَّهُمَا مِنَ الْوَحْيِ، وَلَيْسَا مِنَ الْقُرْآنِ. وَالصَّحَابَةُ أَجْمَعَتْ عَلَيْهِمَا، وَأَثَبَتْهُمَا فِي الْمُصْحَفِ». اهـ.

● وقال ابن قتيبة في «تأويل مختلف الحديث» (ص: ٧٦): «وَسَبَّهُ فِي تَرْكِه إِنْثَابَهُمَا فِي مُصْحَفِهِ؛ أَنَّهُ كَانَ يَرَى النَّبِيَّ ﷺ يُعَوَّذُ بِهِمَا الْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ، وَيُعَوَّذُ غَيْرَهُمَا، كَمَا كَانَ يُعَوَّذُهُمَا بِ«أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّةِ»؛ فَظَنَّ أَنَّهُمَا لَيْسَتَا مِنَ الْقُرْآنِ؛ فَلَمْ يُثَبِّتْهُمَا فِي مُصْحَفِهِ».

● وقال ابن كثير في «التفسير» (٥٣١/٨): «وَهَذَا مَشْهُورٌ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ الْقُرَّاءِ وَالْفُقَهَاءِ: أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ كَانَ لَا يَكْتُبُ الْمُعَوَّذَتَيْنِ فِي مُصْحَفِهِ، فَلَعَلَّهُ لَمْ يَسْمَعْهُمَا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ يَتَوَاتَرَ عِنْدَهُ، ثُمَّ لَعَلَّهُ قَدْ رَجَعَ عَنْ قَوْلِهِ ذَلِكَ إِلَى قَوْلِ الْجَمَاعَةِ، فَإِنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، كَتَبُوهُمَا فِي الْمَصَاحِفِ الْأَثَمَةِ، وَنَقَدُوها إِلَى سَائِرِ الْأَفَاقِ كَذَلِكَ، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ وَالْمِنَّةُ».

● وقال القرطبي في «تفسيره» (٢٥١/٢٠): «وَرَعَمَ ابْنُ مَسْعُودٍ أَنَّهُمَا دُعَاءُ تَعَوَّذٍ بِهِ، وَلَيْسَتَا مِنَ الْقُرْآنِ، خَالَفَ بِهِ الْإِجْمَاعُ مِنَ الصَّحَابَةِ وَأَهْلِ الْبَيْتِ. قَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ: لَمْ يَكْتُبْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ فِي مُصْحَفِهِ الْمُعَوَّذَتَيْنِ، لِأَنَّهُ كَانَ يُسْمِعُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُعَوَّذُ الْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَقَدَّرَ أَنَّهُمَا بِمَنْزِلَةِ: أُعِذْكُمْ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّةِ، مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ وَهَامَةٍ، وَمِنْ كُلِّ عَيْنٍ لَامَةٍ».

قال أبو بكر الأُبَارِيُّ: وَهَذَا مَرْدُودٌ عَلَى ابْنِ قُتَيْبَةَ، لِأَنَّ الْمُعَوَّذَتَيْنِ مِنْ كَلَامِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، الْمُعْجَزِ لِجَمِيعِ الْمَخْلُوقِينَ، وَ«أُعِذْكُمْ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّةِ» مِنْ قَوْلِ الْبَشَرِ بَيْنَ. وَكَلَامُ الْخَالِقِ الَّذِي هُوَ آيَةٌ لِمُحَمَّدٍ ﷺ خَاتَمِ النَّبِيِّينَ، وَحُجَّةٌ لَهُ بَاقِيَةٌ عَلَى جَمِيعِ الْكَافِرِينَ، لَا يَلْتَسِسُ بِكَلَامِ الْآدَمِيِّينَ، عَلَى مِثْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ الْفَصِيحِ اللَّسَانِ، الْعَالِمِ بِاللُّغَةِ، الْعَارِفِ بِأَجْنَاسِ الْكَلَامِ، وَأَفَانِينَ الْقَوْلِ.

وقال بعضُ النَّاسِ: لَمْ يَكْتُبْ عَبْدُ اللَّهِ الْمُعَوَّذَتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ أَمِنَ عَلَيْهِمَا مِنَ النَّسِيَانِ، فَاسْقَطَهُمَا وَهُوَ يَحْفَظُهُمَا، كَمَا اسْقَطَ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ مِنْ مُصْحَفِهِ، وَمَا يُشْكُ فِي حِفْظِهِ وَإِتْقَانِهِ لَهَا. فَردَّ هَذَا الْقَوْلَ عَلَى قَائِلِهِ، وَاحْتَجَّ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ قَدْ كَتَبَ: =

● قُلْتُ: قَالَ النَّوَوِيُّ فِي «الْمَجْمُوعِ»^(١): (إِنْ نِسْبَةَ ذَلِكَ لِابْنِ مَسْعُودٍ كَذِبٌ

= ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾، و﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾، و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، وَهُنَّ يَجْرَيْنَ مَجْرَى الْمُعَوِّذَتَيْنِ فِي أَنَّهِنَّ غَيْرُ طَوَالٍ، وَالْحِفْظُ إِلَيْهِنَّ أَسْرَعُ، وَيُسَيِّئُهُنَّ مَأْمُونٌ، وَكُلُّهُنَّ يُخَالِفُ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ، إِذِ الصَّلَاةُ لَا تَتِمُّ إِلَّا بِقِرَاءَتِهَا. وَسَبِيلُ كُلِّ رَكْعَةٍ أَنْ تَكُونَ الْمُقَدِّمَةُ فِيهَا قَبْلَ مَا يَقْرَأُ مِنْ بَعْدِهَا، فَيَسْقُطُ فَاتِحَةُ الْكِتَابِ مِنَ الْمُصْحَفِ، عَلَى مَعْنَى الثِّقَةِ بِبَقَاءِ حِفْظِهَا، وَالْأَمْنِ مِنْ نَسْيَانِهَا، صَحِيحٌ، وَلَيْسَ مِنَ السُّوَرِ مَا يَجْرِي فِي هَذَا الْمَعْنَى مَجْرَاهَا، وَلَا يَسْلُكُ بِهِ طَرِيقَهَا. ● وقال الزركشي في «البرهان في علوم القرآن» (١٢٧/٢): «وَالْمُعَوِّذَتَانِ مِنَ الْقُرْآنِ وَاسْتِفَاضَتُهُمَا؛ كَاسْتِفَاضَةِ جَمِيعِ الْقُرْآنِ».

فَلَأَهْلُ الْعِلْمِ اتِّجَاهَاتٌ - كَمَا رَأَيْتَ - فِي مَا نُقِلَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ:

- فَمِنْهُمْ مَنْ أَنْكَرَ ثُبُوتَهُ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ. وَهَذَا خَطَأٌ؛ كَمَا بَيَّنَّ الْحَافِظُ.
- وَمِنْهُمْ مَنْ تَأَوَّلَ لَهُ بِأَنَّهُ أَنْكَرَ وُجُودَهُمَا فِي الْمَصْحَفِ، وَلَمْ يُنْكِرْ كَوْنَهُمَا مِنَ الْقُرْآنِ. وَهَذَا بَعِيدٌ؛ إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ قَوْلُهُ: «إِنَّهُمَا لَيْسَتَا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ» عَلَى الْمَصْحَفِ!
- وَمِنْهُمْ مَنْ تَأَوَّلَ بِأَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ نَسِيَ أَنَّهُمَا مِنَ الْقُرْآنِ. «نَضْبُ الرَّايَةِ» (١/٣٩٨). وَهَذَا بَعِيدٌ.

● أَوْ أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ لَمْ يَتَوَاتَرَ عَنْدهُ أَنَّهُمَا مِنَ الْقُرْآنِ.

وَمِنْ تَأْوِيلَاتٍ أُخْرَى. وَانْظُرْ: «إِكْمَالُ الْمُعْلِمِ» (٣/٢٠١)، و«البرهان في علوم القرآن» للزركشي (١٢٨/٢).

♦ وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا تَأْوِيلٌ مِنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي عَدَمِ إِثْبَاتِهِمَا (إِمَّا لِأَنَّهُمَا عَنْدهُ لَيْسَتَا مِنَ الْقُرْآنِ، وَإِنَّمَا يُتَعَوَّذُ بِهِمَا فَقَطُّ، أَوْ هُمَا مِنَ الْقُرْآنِ؛ لَكِنْ لَا يُثَبَّتَانِ فِي الْمَصْحَفِ)، وَالْإِجْمَاعُ قَدْ انْعَقَدَ عَلَى خِلَافِهِ.

(١) قَالَ النَّوَوِيُّ فِي «الْمَجْمُوعِ» (٣/٣٩٦): «أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ الْمُعَوِّذَتَيْنِ وَالْفَاتِحَةَ وَسَائِرَ السُّورِ الْمَكْتُوبَةِ فِي الْمَصْحَفِ قُرْآنٌ، وَأَنَّ مَنْ جَحَدَ شَيْئًا مِنْهُ كَفَرَ، وَمَا نُقِلَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي الْفَاتِحَةِ وَالْمُعَوِّذَتَيْنِ بَاطِلٌ لَيْسَ بِصَحِيحٍ عَنْهُ؛ قَالَ ابْنُ حَزْمٍ - فِي أَوَّلِ كِتَابِهِ «الْمَجَازِ» - : (هَذَا كَذِبٌ عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ مَوْضُوعٌ وَإِنَّمَا صَحَّ عَنْهُ قِرَاءَةُ =

عَلَيْهِ).

● فَإِنْ قُلْتُ: فَهَلْ فِيهِ جَوَابٌ عَلَى تَقْدِيرِ الصَّحَّةِ؟

● قُلْتُ: الْجَوَابُ عَنْهُ: أَنَّهُ لَمْ يَسْتَقِرَّ الإِجْمَاعُ عِنْدَ إِنْكَارِهِ عَلَى كَوْنِهِمَا قُرْآنًا، وَأَمَّا الْآنَ؛ فَقَدْ اسْتَقَرَّ، وَصَارَتْ قُرْآنِيَّتُهُمَا^(١) مَعْلُومَةً مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ؛ فَكُفِّرَ نَافِيَهُمَا عَالِمًا^(٢) كَانَ، أَوْ عَامًّا مُخَالِطًا لِلْمُسْلِمِينَ [أَمْ لَا]^(٣).

عَلَى أَنَّ مَا رُويَ مِنْ إِنْكَارِهِ؛ إِنَّمَا هُوَ إِنْكَارٌ لِرِسْمِهِمَا^(٤) فِي مُصْحَفِهِ، لَا لِكَوْنِهِمَا قُرْآنًا؛ كَمَا قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ بَنُ^(٥).....

= عَاصِمٌ عَنْ زُرٍّ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَفِيهَا الْفَاتِحَةُ وَالْمُعَوِّذَتَانِ) .

♦ وَتَعَقُّبُهُ الْحَافِظُ بِقَوْلِهِ فِي «الْفَتْحِ» (٧٤٣/٨): «وَأَمَّا قَوْلُ النَّوَوِيِّ فِي «شَرْحِ الْمُهَذَّبِ»: (أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ الْمُعَوِّذَتَيْنِ وَالْفَاتِحَةَ مِنَ الْقُرْآنِ، وَأَنَّ مَنْ جَحَدَ مِنْهُمَا شَيْئًا كَفَرَ، وَمَا نُقِلَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ بَاطِلٌ لَيْسَ بِصَحِيحٍ)؛ فَفِيهِ نَظَرٌ. وَقَدْ سَبَقَهُ لِنَحْوِ ذَلِكَ أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ حَزْمٍ؛ فَقَالَ فِي أَوَائِلِ الْمُحَلَّى: (مَا نُقِلَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ مِنْ إِنْكَارِ قُرْآنِيَّةِ الْمُعَوِّذَتَيْنِ؛ فَهُوَ كَذِبٌ بَاطِلٌ)، وَكَذَا قَالَ الْفَخْرُ الرَّازِيُّ فِي أَوَائِلِ تَفْسِيرِهِ: (الْأَعْلَبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّ هَذَا النُّقْلَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ كَذِبٌ بَاطِلٌ).

وَالطَّعْنُ فِي الرِّوَايَاتِ الصَّحِيحَةِ بِغَيْرِ مُسْتَدٍّ لَا يُقْبَلُ؛ بَلِ الرِّوَايَةُ صَحِيحَةٌ، وَالتَّأْوِيلُ مُحْتَمَلٌ، وَالْإِجْمَاعُ الَّذِي نَقَلَهُ إِنْ أَرَادَ شُمُولَهُ لِكُلِّ عَصَرٍ؛ فَهُوَ مَخْدُوشٌ، وَإِنْ أَرَادَ اسْتِقْرَارَهُ؛ فَهُوَ مَقْبُولٌ.

(١) فِي (م): قِرَاءَتُهُمَا.

(٢) سَقَطَتْ مِنَ الْمَتْنِ فِي (ز)، وَاسْتَدْرَكَهَا النَّاسِخُ فِي الْحَاشِيَةِ، وَصَحَّحَ عَلَيْهَا.

(٣) زِيَادَةٌ مِنْ (م).

(٤) فِي (ز): لَوْ سَمِعَهُمَا.

(٥) فِي ط الْخَمِيسِ: عَنْ.

أَبِي هُرَيْرَةَ^(١)، والقَاضِي أَبُو بَكْرٍ الْبَاقِلَانِي^(٢)؛ لِأَنَّهُ كَانَتِ السُّنَّةُ عِنْدَهُ أَنْ لَا يُثَبَّتَ^(٣) فِي الْمَصْحَفِ؛ إِلَّا مَا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِإِثْبَاتِهِ، أَوْ كَتَبَهُ^(٤) وَلَمْ يَجِدْهُ كَتَبَ ذَلِكَ، وَلَا سَمِعَ أَمْرَهُ بِهِ^(٥).



(١) هو الْحَسَنُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَبُو عَلِيٍّ الْفَقِيهُ الْقَاضِي، كَانَ أَحَدَ شُيُوخِ الشَّافِعِيِّينَ، وَلَهُ مَسَائِلُ فِي الْفُرُوعِ مَحْفُوظَةٌ، وَأَقْوَالُهُ فِيهَا مَسْطُورَةٌ. تَوَفَّى أَبُو عَلِيٍّ ابْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي سَنَةِ خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ وَثَلَاثَ مِائَةٍ. «تَارِيخُ بَغْدَادٍ» (٨/٢٥٣).

● وَقَالَ الذَّهَبِيُّ فِي «الْعَبْرِ» (٢/٧٠): «أَبُو عَلِيٍّ بْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ، شَيْخُ الشَّافِعِيَّةِ، وَاسْمُهُ حَسَنُ ابْنِ حُسَيْنِ الْبَغْدَادِيِّ، صَاحِبُ التَّصَانِيفِ، وَصَاحِبُ ابْنِ سَرِيحٍ، وَهُوَ صَاحِبُ وَجْهِ فِي الْمَذْهَبِ».

● وَقَالَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «تَارِيخِهِ» (١٥/٤٢٣): «أَحَدُ مَشَايِخِ الشَّافِعِيَّةِ، وَلَهُ اخْتِيارَاتٌ كَثِيرَةٌ غَرِيبَةٌ، وَقَدْ تَرَجَمْنَاهُ فِي «الطَّبَقَاتِ» بِمَا فِيهِ كِفَايَةٌ، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ».

(٢) فِي طِ الْخَمِيسِ: عَنْ.

(٣) فِي (ز): نَثَبَتْ.

(٤) فِي (ز): كَتَبْتَهُ.

(٥) (س): [١١ / أ].

مطلب:

في وجه حكاة القاضي حسين

● وفي (وجه) - حكاة القاضي حسين في «تعليقه» - ؛ أنه يلحق بسب النبي ﷺ: سب الشيخين وعثمان وعلي رضي الله تعالى عنهم أجمعين؛ فقال^(١): (من سب الصحابة فسق، ومن سب الشيخين، أو الحسنين يكفر أو يفسق؟ وجهان).

[كذا في النسخة]^(٢): وصوابهما^(٣): (الختين) بمُعْجَمَةٍ؛ ففَوْقِيَّةٌ؛ فنونٌ، يعني: عثمان وعلي^(٤) رضي الله عنهما.

وعبارة البغوي: (من أنكر خلافة أبي بكر يبدع، ولا يكفر، ومن سب أحدا من الصحابة، ولم يستحل؛ يفسق)^(٥).

(١) قال القاضي حسين في «التعليقة» (١٠٣١/٢): «ومن سب صحابياً؛ فقد فسق؛ فأما من

سب الشيخين، أو الحسنين (!)؛ ففيه وجهان: أحدهما: يكفر، لأن الأمة اجتمعت على إمامتهم. والثاني: يفسق؛ لأجل الخبر، ولا يكفر».

(٢) زيادة من (م).

(٣) في ط الخميس: وصوابه.

(٤) في ط الخميس: وعلياً.

(٥) انظر: «التهذيب في فقه الإمام الشافعي» للبغوي (٨/٢٦٩ - ٢٧٢).

● وَاحْتَلَفُوا فِي كُفْرِ مَنْ سَبَّ الشَّيْخَيْنِ:

قَالَ الزُّرْكَشِيُّ - كَالسُّبْكِيِّ -: (وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْخِلَافُ إِذَا سَبَّهُمَا^(١))
لَأَمْرٍ خَاصٍّ بِهِمَا^(٢)، أَمَّا لَوْ سَبَّهُمَا^(٣) لِكُونِهِمَا صَحَابِيَيْنِ^(٤)؛ فَيَنْبَغِي الْقَطْعُ
بِتَكْفِيرِهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ اسْتِخْفَافٌ بِحَقِّ الصُّحْبَةِ، وَفِيهِ تَعْرِيزٌ بِالنَّبِيِّ ﷺ.

وَقَدْ رَوَى التِّرْمِذِيُّ^(٥)؛ أَنَّهُ^(٦) رَأَى أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ؛ فَقَالَ: «هَذَانِ
السَّمْعُ وَالْبَصَرُ»، وَهَكَذَا الْقَوْلُ فِي شَأْنِ غَيْرِهِمَا مِنَ الصُّحَابَةِ.

وَقَدْ ثَبَتَ عَنْهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: «مَنْ آذَى
لِي وَلِيًّا؛ فَقَدْ آذَنَّهُ بِالْمُحَارَبَةِ»^(٧).....

(١) في ط الخميس: سبه.

(٢) في (ز): به.

(٣) في ط الخميس: سبه.

(٤) في (س): لكونهما صحابيَّان، (م): لكونه صحابيًّا، والمثبت من: (ز)، و(ه).

(٥) حَدِيثُ مُرْسَلٌ؛ أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٣٦٧١)، وَأَحْمَدُ فِي «فَضَائِلِ الصُّحَابَةِ»

(٦٨٦)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (٤٤٣٢)، وَالْأَجَرِيُّ فِي «الشَّرِيعَةِ» (١٣٢٢)،

وَعَيْرُهُمْ، مِنْ طَرِيقٍ: عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُطَّلِبِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْطَبٍ بِهِ.

وَفِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَنْطَبٍ، وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي صُحْبَتِهِ؛ إِلَّا أَنَّ الرَّاجِحَ فِيهِ

أَنَّهُ تَابِعِيٌّ، لَا سَيِّمًا وَقَدْ قَالَ التِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٦١٣ / ٥): «وَهَذَا حَدِيثُ مُرْسَلٌ،

وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَنْطَبٍ لَمْ يُدْرِكِ النَّبِيَّ ﷺ».

يُنْظَرُ: «عِلَلُ الْحَدِيثِ» لابن أبي حاتم (٣٨٥ / ٢)، وَ«تُخْفَةُ التَّحْصِيلِ» (ص: ١٧٢)،

و«إِتْحَافُ الْمَهْرَةِ» لابن حجر (٥٨١ / ٦).

(٦) في (ز): أن النبي.

(٧) سقطت من (م). وفي ط الخميس: بالحرب.

أَوْ بِالْحَرْبِ»^(١)، وَفِي رِوَايَةٍ^(٢): «فَقَدْ اسْتَحَلَّ مُحَارِمِي»، وَلَا شَكَّ أَنَّا نَتَحَقَّقُ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٦٥٠٢) مِنْ طَرِيقِ: خَالِدِ بْنِ مَخْلَدٍ، عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ بِلَالٍ، عَنْ شَرِيكَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَمِرٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، بِهِ.

● قَالَ الذَّهَبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مِيزَانِ الْإِعْتِدَالِ» (١ / ٦٤١ وَ ٦٤٢) تَرْجُمَةً (٢٤٦٣): «فَهَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ جَدًّا، لَوْلَا هَيْبَةُ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ لَعُدُّوهُ فِي مَنْكَرَاتِ خَالِدِ بْنِ مَخْلَدٍ، وَذَلِكَ؛ لَغَرَابَةِ لَفْظِهِ، وَلَأنَّهُ مِمَّا يَنْفَرِدُ بِهِ شَرِيكٌ، وَلَيْسَ بِالْحَافِظِ، وَلَمْ يَرَوْهُ هَذَا الْمَتْنُ إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَا خَرَجَهُ مِنْ عَدَا الْبُخَارِيِّ، وَلَا أَظُنُّهُ فِي مُسْنَدِ أَحْمَدَ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي عَطَاءٍ؛ فَقِيلَ: هُوَ ابْنُ أَبِي رِبَاحٍ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ عَطَاءُ بِهِ يَسَارٌ».

● وَقَالَ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «جَامِعِ الْعُلُومِ وَالْحُكْمِ» (٢ / ٣٣٠): «وَهُوَ مِنْ غَرَائِبِ الصَّحِيحِ، تَفَرَّدَ بِهِ ابْنُ كَرَامَةَ عَنْ خَالِدٍ، وَلَيْسَ فِي مُسْنَدِ أَحْمَدَ، مَعَ أَنَّ خَالِدَ بْنَ مَخْلَدٍ الْقُطُونَانِيَّ، تَكَلَّمَ فِيهِ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ، وَقَالُوا: لَهُ مَنَاكِيرٌ».

● وَقَالَ ابْنُ حَبَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (١١ / ٣٤١): «وَلَكِنْ لِلْحَدِيثِ طَرَقٌ أُخْرَى يَدُلُّ مَجْمُوعُهَا عَلَى أَنَّ لَهُ أَصْلًا».

وَذَكَرَ مِنْهَا حَدِيثَ عَائِشَةَ، وَأَبِي أَمَامَةَ، وَعَلِيٍّ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَنْسٍ، وَحَذِيفَةَ، وَمَعَاذَ بْنِ جَبَلٍ، وَعَزَاها إِلَى مَخْرَجِهَا، وَتَكَلَّمَ عَلَى كُلِّ حَدِيثٍ إِلَّا أَنَّ الْغَرَابَةَ وَالتَّفَرُّدَ تَبْقَى فِي هَذَا الْمَتْنِ الَّذِي أوردته الْبُخَارِيُّ.

● وَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مَقْدِمَةِ الْفَتْحِ» (١ / ٤٠٠): «وَأَمَّا الْمَنَاكِيرُ؛ فَقَدْ تَتَبَعَهَا أَبُو أَحْمَدَ بْنِ عَدِيٍّ مِنْ حَدِيثِهِ، وَأوردَهَا فِي كَامِلِهِ، وَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ مِمَّا أَخْرَجَهُ لَهُ الْبُخَارِيُّ؛ بَلْ لَمْ أَرْ لَهُ عِنْدَهُ مِنْ أَفْرَادِهِ سِوَى حَدِيثٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ: (مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا)».

(٢) ضَعِيفٌ جَدًّا؛ أَخْرَجَهُ الْقُضَاعِيُّ فِي «مُسْنَدِ الشَّهَابِ» (١٤٥٧)، وَابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي «الْأَوَّلِيَاءِ» (٤٥) - بِهَذَا اللَّفْظِ - مِنْ طَرِيقِ: عَبْدِ الْوَاحِدِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَقَدْ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» (٢٦١٩٣)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» (٤١٤)، وَابْنُ شَاهِينَ فِي «الْتَرغِيبِ فِي فُضَائِلِ الْأَعْمَالِ» (٢٨٦)، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «الْحَلِيَّةِ» =

وَلَايَةُ الْعَشْرَةِ؛ فَمَنْ آذَى وَاحِدًا مِنْهُمْ؛ فَقَدْ بَارَزَ اللَّهَ تَعَالَى بِالْمُحَارَبَةِ.
فَلَوْ قِيلَ: يَجِبُ عَلَيْهِ مَا يَجِبُ عَلَى الْمُحَارِبِ لَمْ يَبْعُدْ، وَلَا يَلْزَمُ هَذَا فِي
غَيْرِهِمْ إِلَّا مَنْ تَحَقَّقَتْ^(١) وَلَايَتُهُ بِإِخْبَارِ الصَّادِقِ). انتهى.



= (١ / ٥)، وغيرهم، بلفظ: «فَقَدْ اسْتَحْلَ مُحَارَبَتِي» من طريق: عَبْدُ الْوَاحِدِ، مَوْلَى
عُرْوَةَ عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ.

● قُلْتُ: الْحَدِيثُ مَدَارُهُ عَلَى أَبِي حَمْزَةَ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ مِيمُونٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَقَدْ
قَالَ فِيهِ الْبُخَارِيُّ: مَنْكَرُ الْحَدِيثِ، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: لَيْسَ بِثِقَةٍ، وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ:
ضَعِيفٌ، وَأُورِدَ ابْنُ عَدِيٍّ الْحَدِيثَ فِي «الْكَامِلِ» فِي الضَّعْفَاءِ (٦ / ٥٢٤) فِي تَرْجُمَتِهِ،
وَقَالَ: «وَعَبَّرَ ذَلِكَ أَحَادِيثَ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ يَنْفَرِدُ بِهَا عَنْ عُرْوَةَ». يَنْظُرُ: «التَّارِيخُ
الْكَبِيرُ» لِلْبُخَارِيِّ (٦ / ٥٨)، و«الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (٦ / ٢٤)، و«مِيزَانُ
الْإِعْتِدَالِ» (٢ / ٦٧٦)، و«لِسَانُ الْمِيزَانِ» (٥ / ٢٩٦)، و«الضَّعْفَاءُ وَالْمَتْرُوكُونَ»
لِابْنِ الْجَوْزِيِّ (٢ / ١٥٦).

وَأَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى فِي «مُسْنَدِهِ» (٧٠٨٧) مِنْ طَرِيقِ: يَوْسُفَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ
إِسْحَاقَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ مِيمُونَةَ، بَلْفَظٍ: «فَقَدْ اسْتَحَقَّ مُحَارَبَتِي»، وَفِيهِ:
يَوْسُفَ بْنَ خَالِدِ السَّمْتِيِّ، وَهُوَ مَتْرُوكٌ، وَشَيْخُهُ عُمَرُ بْنُ إِسْحَاقَ، مَجْهُولٌ.

(١) فِي (ز): تَحَقَّقَ.

مَطْلَبُ نَفِيسٍ فِي أَحْكَامِ التَّكْفِيرِ

وَمَا بَحْثُهُ مِنَ الْقَطْعِ بِالتَّكْفِيرِ؛ ظَاهِرٌ نَقْلًا وَمَعْنَى، وَمِنْ الْإِلْحَاقِ بِالْمُحَارِبِ؛
ظَاهِرٌ دَلِيلًا لَا نَقْلًا، [وَسَيَأْتِي لِذَلِكَ بَسْطُ آخِرٍ] ^(١) ^(٢).

(١) زيادة من (م).

(٢) في «السُّنَّةِ» لِلْخَلَّالِ (٧٧٩): أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ الْمُرْوذِيُّ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مَنْ يَشْتِمُ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعَائِشَةَ. قَالَ: مَا أَرَاهُ عَلَى الْإِسْلَامِ، قَالَ: وَسَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: قَالَ مَالِكٌ: الَّذِي يَشْتِمُ أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ لَيْسَ لَهُ سَهْمٌ، أَوْ قَالَ: نَصِيبٌ فِي الْإِسْلَامِ.

● وفي «السُّنَّةِ» لِلْخَلَّالِ (٧٨٠): وَأَخْبَرَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: مَنْ شَتَمَ أَخْفَ عَلَيْهِ الْكُفْرَ مِثْلَ الرِّوَافِضِ، ثُمَّ قَالَ: مَنْ شَتَمَ أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ لَا نَأْمَنُ أَنْ يَكُونَ قَدْ مَرَقَ عَنِ الدِّينِ.

● وفي «السُّنَّةِ» لِلْخَلَّالِ (٧٨١): أَخْبَرَنَا زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو طَالِبٍ، أَنَّهُ قَالَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: الرَّجُلُ يَشْتِمُ عُثْمَانَ؟ فَأَخْبَرُونِي أَنَّ رَجُلًا تَكَلَّمَ فِيهِ، فَقَالَ: هَذِهِ زُنْدَقَةٌ.

● وفي «السُّنَّةِ» لِلْخَلَّالِ (٧٨٢): أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبِي عَنْ رَجُلٍ شَتَمَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: مَا أَرَاهُ عَلَى الْإِسْلَامِ.
♦ قُلْتُ:

♦ وفي مَسْأَلَةِ (سَبِّ الصَّحَابَةِ) تَفْصِيلٌ؛

● قال شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي «الصَّارِمِ الْمَسْلُوبِ» (١٥٨/١): (١- وَأَمَّا مَنْ (سَبَّهَمْ) سَبًّا لَا يَقْدَحُ فِي عَدَالَتِهِمْ، وَلَا فِي دِينِهِمْ - مثل: وَصَفَ بَعْضُهُم بِالْبُخْلِ، أَوْ الْجُبْنِ، أَوْ =

= قِلَّةُ الْعِلْمِ، أَوْ عَدَمُ الزُّهْدِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ -؛ فَهَذَا هُوَ الَّذِي يَسْتَحِقُّ التَّأْدِيبَ وَالتَّعْزِيرَ، وَلَا نَحْكُمُ بِكُفْرِهِ بِمَجَرَّدِ ذَلِكَ، وَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ كَلَامُ مَنْ لَمْ يَكْفُرْهُمْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ.

٢- وَأَمَّا مَنْ لَعَنَ وَقَبَحَ مُطْلَقًا؛ فَهَذَا مَحِلُّ الْخِلَافِ فِيهِمْ؛ لِتَرَدُّدِ الْأَمْرِ بَيْنَ لَعْنِ الْغِيظِ وَلَعْنِ الْإِعْتِقَادِ.

٣- وَأَمَّا مَنْ جَاوَزَ ذَلِكَ إِلَى أَنْ زَعَمَ أَنَّهُمْ ارْتَدُّوا بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا نَفَرًا قَلِيلًا لَا يَبْلُغُونَ بِضْعَةَ عَشَرَ نَفْسًا، أَوْ أَنَّهُمْ فَسَقُوا عَامَّتُهُمْ؛ فَهَذَا لَا رَيْبَ - أَيْضًا - فِي كُفْرِهِ؛ لِأَنَّهُ مُكَذِّبٌ لِمَا نَصَّهُ الْقُرْآنُ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنَ الرِّضَا عَنْهُمْ، وَالتَّنَاءِ عَلَيْهِمْ؛ بَلْ مَنْ يُشَكِّكَ فِي كُفْرٍ مِثْلِ هَذَا؟ فَإِنَّ كُفْرَهُ مُتَعَيَّنٌ؛ فَإِنَّ مَضْمُونَ هَذِهِ الْمَقَالَةِ؛ أَنَّ نَقْلَةَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ كَفَارٌ أَوْ فُسَاقٌ، وَأَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ الَّتِي هِيَ ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، وَخَيْرُهَا هُوَ الْقَرْنُ الْأَوَّلُ؛ كَانَ عَامَّتُهُمْ كُفَّارًا أَوْ فُسَاقًا، وَمَضْمُونُهَا: أَنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ شَرُّ الْأُمَمِ، وَأَنَّ سَابِقِي هَذِهِ الْأُمَّةِ هُمْ شِرَارُهَا، وَكُفْرُ هَذَا بِمَا يُعْلَمُ بِالْإِضْطِرَارِ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ.

● وَقَالَ السَّمْعَانِيُّ فِي «الْأَنْسَابِ» (٣٦٥/٦): «وَاجْتَمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى تَكْفِيرِ الْإِمَامِيَّةِ؛ لِأَنَّهُمْ يَعْتَقِدُونَ تَضَلُّلَ الصَّحَابَةِ، وَيُنْكِرُونَ إِجْمَاعَهُمْ، وَيَنْسِبُونَ لَهُمْ إِلَى مَا لَا يَلِيْقُ بِهِمْ».

● وَقَالَ السَّرْحَسِيُّ فِي «أُصُولِهِ» (١٣٤/٢): (وَالشَّرِيعَةُ إِنَّمَا بَلَّغَتْنا بِنَقْلِهِمْ؛ فَمَنْ طَعَنَ فِيهِمْ؛ فَهُوَ مُلْحِدٌ مُنَابِذٌ لِلْإِسْلَامِ دَوَاؤُهُ السَّيْفُ؛ إِنْ لَمْ يُتَّبَعْ).

● وَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ فِي «الشُّفَا» (٢٨٦/٢): «وَكَذَلِكَ نَقْطَعُ بِتَكْفِيرِ كُلِّ قَائِلٍ قَالَ قَوْلًا يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى تَضَلُّلِ الْأُمَّةِ وَتَكْفِيرِ جَمِيعِ الصَّحَابَةِ. . فَهَؤُلَاءِ قَدْ كَفَرُوا مِنْ وَجْهِهِ؛ لِأَنَّهُمْ أَبْطَلُوا الشَّرِيعَةَ بِأَسْرِهَا، إِذْ قَدْ انْقَطَعَ نَقْلُهَا وَنَقْلُ الْقُرْآنِ؛ إِذْ نَاقِلُوهُ كَفَرُوا عَلَى رَعْمِهِمْ».

● وَيَقُولُ (٦٥٢/٢): «وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي هَذَا؛ فَمَشْهُورٌ مَذْهَبُ مَالِكٍ فِي ذَلِكَ: الْاجْتِهَادُ وَالْأَدَبُ الْمُوجِعُ؛ قَالَ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ: مَنْ شَتَمَ النَّبِيَّ ﷺ قُتِلَ وَمَنْ شَتَمَ أَصْحَابَهُ أُدِّبَ».

• • • • •
وقال - أيضًا -: مَنْ شَتَمَ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أبا بكرٍ، أو عُمَرَ، أو عُثْمَانَ، أو مُعَاوِيَةَ، أو عَمْرُو بْنَ الْعَاصِ؛ فَإِنْ قَالَ: كَانُوا عَلَى ضَلَالٍ وَكُفْرٍ قُتِلَ، وَإِنْ شَتَمَهُمْ بِغَيْرِ هَذَا مِنْ مُشَاتِمَةِ النَّاسِ نُكِّلَ نَكَالًا شَدِيدًا.

وقال ابنُ حَبِيبٍ: مَنْ غَلَا مِنَ الشَّيْعَةِ إِلَى بُغْضِ عُثْمَانَ وَالْبَرَاءَةِ مِنْهُ أَدَبَ أَدَبًا شَدِيدًا، وَمَنْ زَادَ إِلَى بُغْضِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ؛ فَالْعُقُوبَةُ عَلَيْهِ أَشَدُّ، وَيُكْرَرُ ضَرْبُهُ، وَيُطَالُ سِجْنُهُ؛ حَتَّى يَمُوتَ، وَلَا يُبْلَغُ بِهِ الْقَتْلُ إِلَّا فِي سَبِّ النَّبِيِّ ﷺ.

وقال سُحُنُونُ: مَنْ كَفَرَ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ عَلِيًّا، أو عُثْمَانَ، أو غَيْرَهُمَا؛ يُوجَعُ ضَرْبًا.

وَحَكَى أَبُو مُحَمَّدٍ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ عَنْ سُحُنُونٍ فِيمَنْ قَالَ فِي أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَعُثْمَانَ، وَعَلِيٍّ؛ إِنَّهُمْ كَانُوا عَلَى ضَلَالٍ وَكُفْرٍ قُتِلَ، وَمَنْ شَتَمَ غَيْرَهُمْ مِنَ الصَّحَابَةِ بِمِثْلِ هَذَا نُكِّلَ التَّكَالُ الشَّدِيدَ.

وَرُوِيَ عَنْ مَالِكٍ: مَنْ سَبَّ أَبَا بَكْرٍ جُلِدَ، وَمَنْ سَبَّ عَائِشَةَ قُتِلَ. . . قِيلَ لَهُ: لِمَ؟ قَالَ: مَنْ رَمَاهَا؛ فَقَدْ خَالَفَ الْقُرْآنَ.

● وقال ابنُ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَصْلِ» (١٤٣/٣): «وَمَنْ أَبْغَضَ الْأَنْصَارَ لِأَجْلِ نُصْرَتِهِمُ لِلنَّبِيِّ ﷺ؛ فَهُوَ كَافِرٌ».

● وَيَقُولُ ابْنُ حَجَرٍ الْهَيْتَمِيُّ فِي «الْقَوَاطِعِ» - كَمَا يَأْتِي -: «الَّذِي يُنْهَمُّ مِنْ كَلَامِهِمْ أَنَّ تَكْفِيرَ جَمِيعِ الصَّحَابَةِ كُفْرٌ؛ لِأَنَّهُ صَرِيحٌ فِي إِنْكَارِ جَمِيعِ فُرُوعِ الشَّرِيعَةِ الصَّرُورِيَّةِ؛ فَضْلًا عَنْ غَيْرِهَا؛ بِخِلَافِ تَكْفِيرِ طَائِفَةٍ مِنْهُمْ».

● وقال ابنُ عَابِدِينَ فِي «الْعُقُودِ الدَّرِّيَّةِ» (١٠٢/١): «وَقَالَ السُّيُوطِيُّ - مِنْ أَيْمَةِ الشَّافِعِيَّةِ -: مَنْ كَفَرَ الصَّحَابَةَ، أو قَالَ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ لَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ؛ كَفَرَ. وَتَقَلُّوا وَجْهَيْنِ عَنْ تَعْلِيلِ الْقَاضِي حُسَيْنٍ فِيمَنْ سَبَّ الشَّيْخَيْنِ؛ هَلْ يَنْسُقُ أو يَكْفُرُ، وَالْأَصَحُّ عِنْدِي: التَّكْفِيرُ، وَبِهِ جَزَمَ الْمَحَامِلِيُّ فِي اللَّبَابِ. اهـ».

● وقال الشُّبْكِيُّ فِي «فَتَاوِيهِ» (٥٧٥ / ٢): «فَإِنَّ سَبَّ الْجَمِيعِ لَا شَكَّ أَنَّهُ كُفْرٌ، وَهَكَذَا إِذَا سَبَّ وَاحِدًا مِنَ الصَّحَابَةِ حَيْثُ هُوَ صَحَابِيٌّ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ اسْتِخْفَافٌ بِحَقِّ الصُّحْبَةِ؛ =

= فَفِيهِ تَعَرُّضٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ؛ فَلَا شَكَّ فِي كُفْرِ السَّابِّ.

وَعَلَى هَذَا يَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ قَوْلُ الطَّحَاوِيِّ: (وَبُعْضُهُمْ كُفْرٌ)؛ فَإِنَّ بَعْضَ الصَّحَابَةِ بِجُمْلَتِهِمْ لَا شَكَّ أَنَّهُ كُفْرٌ، وَأَمَّا إِذَا سَبَّ صَحَابِيًّا لَا مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ صَحَابِيًّا؛ بَلْ لِأَمْرٍ خَاصٍّ بِهِ، وَكَانَ ذَلِكَ الصَّحَابِيُّ مَثَلًا مِمَّنْ أَسْلَمَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ، وَنَحْنُ نَتَحَقَّقُ فَضِيلَتَهُ؛ كَالرَّوَافِضِ الَّذِينَ يَسُبُّونَ الشَّيْخَيْنِ، وَأَنْهُمَا أَفْضَلُ الصَّحَابَةِ، وَأَنْهُمَا السَّمْعُ وَالْبَصَرُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ؛ كَمَا فِي الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ رَوَيْنَا فِي كِتَابِهِ بِالْإِسْنَادِ الْمُتَقَدِّمِ إِلَيْهِ. قَالَ: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ الْمُطَّلِبِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْطَبٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ؛ فَقَالَ: هَذَانِ السَّمْعُ وَالْبَصَرُ».

فَقَدْ ذَكَرَ الْقَاضِي حُسَيْنٌ فِي كُفْرِ مَنْ سَبَّ الشَّيْخَيْنِ وَجْهَيْنِ، وَوَجْهَهُ التَّرَدُّدُ مَا قَدَّمَ نَاهُ؛ فَإِنَّ سَبَّ الشَّخْصِ الْمُعَيَّنِ قَدْ يَكُونُ لِأَمْرٍ خَاصٍّ بِهِ، وَقَدْ يُبْغِضُ الشَّخْصُ الشَّخْصَ؛ لِأَمْرٍ دُنْيَوِيٍّ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ فَهَذَا لَا يَقْتَضِي تَكْفِيرًا، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ لَوْ أَبْغَضَ وَاحِدًا مِنْهُمَا لِأَجْلِ صُحْبَتِهِ؛ فَهُوَ كُفْرٌ؛ بَلْ مَنْ دُونُهُمَا فِي الصُّحْبَةِ إِذَا أَبْغَضَهُ لِصُحْبَتِهِ كَانَ كَافِرًا قَطْعًا».

● قُلْتُ: وَأَمَّا حَدِيثُ: (هَذَانِ السَّمْعُ وَالْبَصَرُ)؛ فَهُوَ حَدِيثٌ مُرْسَلٌ: أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٣٦٧١)، وَأَحْمَدُ فِي «فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ» (٦٨٦)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (٤٤٣٢)، وَالْأَجَرِيُّ فِي «الشَّرِيعَةِ» (١٣٢٢)، وَغَيْرُهُمْ، مِنْ طَرِيقِي: عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ الْمُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْطَبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ بِهِ.

وَفِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَنْطَبٍ، وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي صُحْبَتِهِ؛ إِلَّا أَنَّ الرَّاجِحَ فِيهِ أَنَّهُ تَابِعِيٌّ، لَا سِيَّمَا وَقَدْ قَالَ التِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٦١٣ / ٥): «وَهَذَا حَدِيثٌ مُرْسَلٌ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَنْطَبٍ لَمْ يُدْرِكِ النَّبِيَّ ﷺ».

يَنْظُرُ: «عِلَلُ الْحَدِيثِ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (٢ / ٣٨٥)، وَ«تَحْفَةُ التَّحْقِيلِ» (ص: ١٧٢)، وَ«إِتْحَافُ الْمَهْرَةِ» لِابْنِ حَجَرٍ (٦ / ٥٨١).

● وَقَالَ السُّبْكِيُّ - أَيْضًا - (٢ / ٥٨٠): «وَأَجْمَعَ الْقَائِلُونَ (بِعَدَمِ تَكْفِيرِ مَنْ سَبَّ =

= (الصَّحَابَةُ)؛ أَنَّهُمْ فُسَّاقٌ.

● وقال (٥٩٠/٢): «فَيَتَلَخَّصُ أَنَّ سَبَّ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَحَدِ الْوَجْهَيْنِ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ؛ كُفْرٌ، وَأَمَّا مَالِكٌ؛ فَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ أَوْجَبَ بِهِ الْجَلْدَ؛ فَيَقْتَضِي أَنَّهُ لَيْسَ بِكُفْرٍ، وَلَمْ أَرْ عِنْدَهُ خِلَافَ ذَلِكَ إِلَّا مَا قَدَّمْتُهُ فِي الْخَوَارِجِ؛ فَتَخَرَّجَ عَنْهُ أَنَّهُ كُفْرٌ؛ فَتَكُونُ الْمَسْأَلَةُ عِنْدَهُ عَلَى حَالَيْنِ؛ إِنْ اقْتَصَرَ عَلَى السَّبِّ مِنْ غَيْرِ تَكْفِيرٍ؛ لَمْ يَكْفُرْ، وَإِنْ كَفَّرَ كُفْرٌ».

● وقال (٥٩٠/٢): «فَهَذَا الرَّافِضِيُّ لَعَنَهُ اللَّهُ قَدْ زَادَ إِلَى التَّكْفِيرِ؛ فَهُوَ كَافِرٌ عِنْدَ مَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَأَحَدِ وَجْهَيْ الشَّافِعِيَّةِ، وَزَنْدِيقٌ عِنْدَ أَحْمَدَ بِتَعَرُّضِهِ إِلَى عُثْمَانَ الْمُتَضَمِّنِ؛ لِتَخْطِئَةِ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ. وَكُفْرُهُ هَذَا رِدَّةٌ؛ لِأَنَّ حُكْمَهُ قَبْلَ ذَلِكَ حُكْمُ الْمُسْلِمِينَ، وَالْمُرْتَدُّ يُسْتَتَابُ؛ فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا قُتِلَ، وَهَذَا أُسْتُتِيبَ فَلَمْ يَتُبْ؛ فَكَانَ قَتْلُهُ عَلَى مَذْهَبِ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ أَوْ جَمِيعِهِمْ؛ لِأَنَّ الْقَائِلَ بِأَنَّ السَّابَّ لَا يُكْفَرُ؛ لَمْ نَتَحَقَّقْ مِنْهُ أَنَّهُ يَطْرُدُهُ فِيمَنْ يُكْفَرُ أَعْلَامَ الصَّحَابَةِ - رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ -؛ فَأَحَدُ الْوَجْهَيْنِ عِنْدَنَا؛ إِنَّمَا اقْتَصَرْنَا عَلَى الْفُسْقِ فِي مُجَرَّدِ السَّبِّ دُونَ التَّكْفِيرِ، وَكَذَلِكَ أَحْمَدُ؛ إِنَّمَا جَبَنَ عَنْ قَتْلِ مَنْ لَمْ يَصُدْرَ مِنْهُ إِلَّا السَّبُّ. وَالَّذِي صَدَرَ مِنْ هَذَا الْمَلْعُونِ أَعْظَمُ مِنَ السَّبِّ.

وَمِنْ جُمْلَةِ الْمُنْقُولِ؛ قَوْلُ الطَّحَاوِيِّ فِي عَقِيدَتِهِ فِي الصَّحَابَةِ: «وَبَعْضُهُمْ كُفْرٌ»، وَهَذَا الْمُنْقُولُ مِنْهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى مَجْمُوعِ الصَّحَابَةِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ إِذَا أَبْغَضَهُ لَا لِأَمْرِ خَاصٍّ بِهِ؛ بَلْ لِمُجَرَّدِ صُحْبَتِهِ لِلنَّبِيِّ ﷺ، وَلَا شَكَّ أَنَّ ذَلِكَ كُفْرٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يُبْغِضُهُ لِصُحْبَتِهِ لِلنَّبِيِّ ﷺ، وَبُغْضُ النَّبِيِّ ﷺ كُفْرٌ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى مَا إِذَا أَبْغَضَ صَحَابِيًّا لَا لِأَمْرِ مِنَ الْأُمُورِ، وَالْقَوْلُ بِأَنَّ هَذَا وَحْدَهُ كُفْرٌ يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ، وَأَمَّا إِذَا أَبْغَضَهُ لِشَحْنَاءَ بَيْنَهُمَا دُنْيَوِيَّةٍ وَنَحْوِهَا؛ فَلَا يَظْهَرُ تَكْفِيرُهُ».

● وَقَدْ جَمَعَ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى بَيْنَ الرِّوَايَاتِ الْمُتَعَارِضَةِ فِي التُّصُوصِ الْوَارِدَةِ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ؛ قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي «الصَّارِمِ الْمَسْئُولِ» (ص: ٥٧٩): «وَلَفْظُ بَعْضِهِمْ، وَهُوَ الَّذِي نَصَرَهُ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى أَنَّهُ إِنْ سَبَّهُمْ سَبًّا يَقْدَحُ فِي دِينِهِمْ وَعَدَالَتِهِمْ؛ =

= كَفَرَ بِذَلِكَ، وَإِنْ سَبَّهِمْ سَبًّا لَا يَقْدَحُ؛ مِثْلَ أَنْ يَسَبَّ أَبَا أَحَدِهِمْ، أَوْ يَسَبَّهُ سَبًّا، يَفْصِدُ بِهِ غَيْظَهُ، وَنَحْوَ ذَلِكَ؛ لَمْ يَكْفُرْ.

قال أحمد - في رواية أبي طالب في الرجل يشتم عثمان - : هذه زندقة، وقال - في رواية المروزي - : من شتم أبا بكر وعمر وعائشة ما أراه على الإسلام. قال القاضي أبو يعلى: فقد أطلق القول فيه أنه يكفر بسببه لأحد من الصحابة، وتوقف في رواية عبد الله وأبي طالب عن قتله، وكمال الحد، وإيجاب التعزير يقتضي أنه لم يحكم بكفره.

قال: فيحتمل أن يحمل قوله: «ما أراه على الإسلام» إذا استحل سبهم بأنه يكفر، بلا خلاف، ويحمل إسقاط القتل على من لم يستحل ذلك؛ بل فعله مع اعتقاده لتحريره؛ كمن يأتي المعاصي، قال: ويحتمل قوله: «ما أراه على الإسلام» على سب يطعن في عدالتهم، نحو قوله: ظلموا وفسقوا بعد النبي ﷺ، وأخذوا الأمر بغير حق، ويحمل قوله في إسقاط القتل على سب لا يطعن في دينهم، نحو قوله: كان فيهم قلة علم، وقلة معرفة بالسياسة والشجاعة، وكان فيهم شح، ومحبة للدنيا، ونحو ذلك؛ قال: ويحتمل أن يحمل كلامه على ظاهره؛ فتكون في سبهم روايتان: إحداهما: يكفر. والثانية: يفسق، وعلى هذا استقر قول القاضي وغيره؛ حكوا في تكفيرهم روايتين.

♦ فائدة:

● قال شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (٤٧٧/٢٨): «وهؤلاء الرافضة إن لم يكونوا شرًا من الخوارج المنصوصين؛ فليُسوا دونهم؛ فإن أولئك إنما كفروا عثمان وعليًا وأتباع عثمان وعلي فقط؛ دون من قعد عن القتال أو مات قبل ذلك. والرافضة كفرت أبا بكر وعمر وعثمان وعامة المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان الذين رضيوا عنه وكفروا جماهير أمة محمد ﷺ من المتقدمين والمتأخرين.

فيكفرون كل من اعتقد في أبي بكر وعمر والمهاجرين والأنصار العدالة أو =

● وَمِنْ ذَلِكَ^(١): أَنْ يَسْتَحِلَّ مُحَرَّمًا بِالإِجْمَاعِ؛ كَالْخَمْرِ وَاللَّوْاطِ^(٢)، وَلَوْ

= تَرْضَى عَنْهُمْ؛ كَمَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؛ كَمَا أَمَرَ اللَّهُ بِالإِسْتِغْفَارِ لَهُمْ، وَلِهَذَا يُكْفَرُونَ أَعْلَامَ الْمِلَّةِ: مِثْلَ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي مُسْلِمٍ الْخَوْلَانِيِّ وَأُوَيْسِ الْقُرْنِيِّ وَعَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ وَإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، وَمِثْلَ مَالِكٍ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَحَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ وَحَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ وَالثَّوْرِيَّ وَالشَّافِعِيَّ وَأَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ وَفُضَيْلَ بْنَ عِيَّاضٍ وَأَبِي سُلَيْمَانَ الدَّارَانِيَّ وَمَعْرُوفَ الْكَرْخِيَّ وَالْجَنْدِ بْنَ مُحَمَّدٍ وَسَهْلَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ التُّسْتَرِيَّ وَغَيْرَ هَؤُلَاءِ. وَيَسْتَحِلُّونَ دِمَاءَ مَنْ خَرَجَ عَنْهُمْ، وَيُسَمُّونَ مَذْهَبَهُمْ مَذْهَبَ الْجُمْهُورِ.

إِلَى أَنْ قَالَ (٥٠٠/٢٨ و ٥٠١): «وَأَمَّا تَكْفِيرُهُمْ وَتَخْلِيدُهُمْ: فَفِيهِ - أَيْضًا - لِلْعُلَمَاءِ قَوْلَانِ مَشْهُورَانِ، وَهُمَا رِوَايَتَانِ عَنْ أَحْمَدَ. وَالْقَوْلَانِ فِي الْخَوَارِجِ وَالْمَارِقِينَ مِنَ الْحَرُورِيَّةِ وَالرَّافِضَةِ وَنَحْوِهِمْ.

وَالصَّحِيحُ؛ أَنَّ هَذِهِ الْأَقْوَالَ الَّتِي يَقُولُونَهَا - الَّتِي يُعْلَمُ أَنَّهَا مُخَالِفَةٌ لِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ - كُفْرٌ، وَكَذَلِكَ أَفْعَالُهُمْ - الَّتِي هِيَ مِنْ جِنْسِ أَفْعَالِ الْكُفَّارِ بِالْمُسْلِمِينَ - هِيَ كُفْرٌ أَيْضًا.

وَقَدْ ذَكَرْتُ دَلَالَاتٍ ذَلِكَ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ؛ لَكِنْ تَكْفِيرُ الْوَاحِدِ الْمُعَيَّنِ مِنْهُمْ وَالْحُكْمُ بِتَخْلِيدِهِ فِي النَّارِ مَوْفُوفٌ عَلَى ثُبُوتِ شُرُوطِ التَّكْفِيرِ وَانْتِفَاءِ مَوَانِعِهِ؛ فَإِنَّا نَطْلُقُ الْقَوْلَ بِنُصُوصِ الْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ وَالتَّكْفِيرِ وَالتَّنْذِيرِ وَلَا نَحْكُمُ لِلْمُعَيَّنِ بِدُخُولِهِ فِي ذَلِكَ الْعَامِّ؛ حَتَّى يَقُومَ فِيهِ الْمُقْتَضَى الَّذِي لَا مَعَارِضَ لَهُ. وَقَدْ بَسَطْتُ هَذِهِ الْقَاعِدَةَ فِي قَاعِدَةِ التَّكْفِيرِ.

(١) «رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ» (١٠/٦٤).

(٢) قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ فِي «الشَّفَا» (٢٨٧/٢): «وَكَذَلِكَ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى تَكْفِيرِ كُلِّ مَنْ اسْتَحْلَ الْقَتْلَ أَوْ شَرِبَ الْخَمْرَ أَوْ الزَّانَا مِمَّا حَرَّمَ اللَّهُ بَعْدَ عِلْمِهِ بِتَحْرِيمِهِ».

● قُلْتُ: وَضَابِطُ التَّكْفِيرِ - فِي هَذَا الْبَابِ وَغَيْرِهِ - يَكُونُ بَعْدَ إِقَامَةِ الْحُجَّةِ الَّتِي يُكْفَرُ تَارِكُهَا؛ قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي «الْفَتَاوَى» (٦١٩/٧): «وَالْتَّحْقِيقُ فِي هَذَا: أَنَّ الْقَوْلَ قَدْ يَكُونُ كُفْرًا؛ كَمَقَالَاتِ الْجَهْمِيَّةِ الَّذِينَ قَالُوا: إِنَّ اللَّهَ لَا يَتَكَلَّمُ وَلَا يَرَى =

في مملوكه، وَإِنْ قَالَ^(١) أَبُو حَنِيفَةَ: لَا حَدَّ بِهِ^(٢)؛ لَأَنَّ مَا خَذَ الْحُرْمَةَ عِنْدَهُ غَيْرُ مَا خَذَ الْحَدَّ.

أَوْ: يُحَرِّمُ حَلَالًا بِالْإِجْمَاعِ؛ كَالنِّكَاحِ.

أَوْ: يَنْفِي وُجُوبَ مُجْمَعٍ عَلَى وُجُوبِهِ؛ كَرُكْعَةٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ.

أَوْ: يَعْتَقِدُ وُجُوبَ مَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ بِالْإِجْمَاعِ؛ كَصَلَاةٍ سَادِسَةٍ: بِأَنْ يَعْتَقِدَ فَرَضِيَّتَهَا؛ كَفَرَضِيَّةِ الْخَمْسِ؛ لِيُخْرِجَ مُعْتَقِدُ وُجُوبِ الْوَتْرِ وَنَحْوِهِ، وَكَصَوْمِ شَوَّالٍ؛ هَذَا مَا ذَكَرَهُ الرَّافِعِيُّ^(٣).

زَادَ [عَلَيْهِ]^(٤) النَّوَوِيُّ فِي «الرَّوَضَةِ»: (أَنَّ الصَّوَابَ: تَقْيِيدُهُ بِمَا إِذَا جَحَدَ

= فِي الْآخِرَةِ، وَلَكِنْ قَدْ يَخْفَى عَلَى بَعْضِ النَّاسِ أَنَّهُ كُفْرٌ؛ فَيُطْلَقُ الْقَوْلُ بِتَكْفِيرِ الْقَائِلِ؛ كَمَا قَالَ السَّلَفُ: (مَنْ قَالَ: الْقُرْآنُ مَخْلُوقٌ؛ فَهُوَ كَافِرٌ)، وَ(وَمَنْ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ لَا يُرَى فِي الْآخِرَةِ؛ فَهُوَ كَافِرٌ)، وَلَا يَكْفُرُ الشَّخْصُ الْمُعَيَّنُ؛ حَتَّى تَقُومَ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ؛ كَمَا تَقَدَّمَ؛ كَمَنْ جَحَدَ وُجُوبَ الصَّلَاةِ، وَالزَّكَاةِ، وَاسْتَحَلَّ الْخَمْرَ، وَالزَّانَا، وَتَأَوَّلَ؛ فَإِنَّ ظُهُورَ تِلْكَ الْأَحْكَامِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ أَعْظَمُ مِنْ ظُهُورِ هَذِهِ؛ فَإِذَا كَانَ الْمُتَأَوِّلُ الْمُخْطِئُ فِي تِلْكَ لَا يُحْكَمُ بِكُفْرِهِ؛ إِلَّا بَعْدَ الْبَيَانِ لَهُ وَاسْتِثْنَائِهِ؛ كَمَا فَعَلَ الصَّحَابَةُ فِي الطَّائِفَةِ الَّذِينَ اسْتَحَلُّوا الْخَمْرَ؛ فَفِي غَيْرِ ذَلِكَ أَوْلَى وَأُخْرَى.

(١) فِي (م): كَانَ.

(٢) فِي (ز): لَا أَحَدَ بِهِ، فِي (م): لَا يَرَى الْحَدَّ بِهِ.

(٣) فِي «الشرح الكبير» (٩٨/١١)، وَهُوَ نَفْسُهُ: «العزیز فی شرح الوجیز»، الَّذِي اخْتَصَرَهُ النَّوَوِيُّ فِي «رَوْضَتِهِ».

● وَ«الوجیز» أَلْفَ الْغَزَالِيِّ، وَقَدْ اسْتَخْرَجَهُ مِنْ كِتَابِيهِ: «الْبَسِيطُ»، وَ«الْوَسِيطُ».

● وَ«الشَّرْحُ الْكَبِيرُ» خُرِّجَتْ أَحَادِيثُهُ فِي «الْبَدْرِ الْمُنِيرِ بِتَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الشَّرْحِ الْكَبِيرِ»

لِابْنِ الْمَلْفَنِّ، وَكَذَلِكَ خَرَجَهُ الْحَافِظُ فِي «التَّلْخِصِ الْحَبِيرِ».

(٤) زِيَادَةٌ مِنْ (م).

مُجْمَعًا عَلَيْهِ^(١) يُعَلِّمُ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ ضَرُورَةً؛ سِوَاءَ كَانَ فِيهِ نَصٌّ، أَمْ لَا؛ بِخِلَافِ مَا لَا^(٢) يُعَلِّمُ كَذَلِكَ^(٣): بِأَنَّ لَمْ يَعْرِفْهُ كُلُّ الْمُسْلِمِينَ؛ فَإِنَّ جَحْدَهُ لَا يَكُونُ كُفْرًا^(٤). انتهى.

(١) كتبت في (ز) فوق كلمة مجمعاً بخط مختلف.

(٢) في ط الخميس: لم.

(٣) في (ز): كذلك.

(٤) قال النووي في «رُوضَةِ الطَّالِبِينَ» (٦٥/١٠): «قُلْتُ: قَوْلُهُ: إِنَّ (جَاوِدَ الْمُجْمَعِ عَلَيْهِ) يَكْفُرُ، لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ؛ بَلِ الصَّوَابُ فِيهِ تَفْصِيلٌ؛ سَبَقَ بَيَانُهُ فِي بَابِ تَارِكِ الصَّلَاةِ - عَقَبَ كِتَابِ الْجَنَائِزِ -، وَمُخْتَصَرُهُ: أَنَّهُ إِنْ جَحَدَ مُجْمَعًا عَلَيْهِ يُعَلِّمُ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ ضَرُورَةً، كَفَرَ؛ إِنْ كَانَ فِيهِ نَصٌّ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ نَصٌّ - فِي الْأَصَحِّ -، وَإِنْ لَمْ يُعَلِّمُ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ ضَرُورَةً، بِحَيْثُ لَا يَعْرِفْهُ كُلُّ الْمُسْلِمِينَ، لَمْ يَكْفُرْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

● وقال (١٤٦/٢): «أُطْلِقَ الْإِمَامُ الرَّافِعِيُّ الْقَوْلَ بِتَكْفِيرِ جَاوِدِ الْمُجْمَعِ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ هُوَ عَلَى إِطْلَاقِهِ؛ بَلْ مَنْ جَحَدَ مُجْمَعًا عَلَيْهِ فِيهِ نَصٌّ، وَهُوَ مِنْ أُمُورِ الْإِسْلَامِ الظَّاهِرَةِ الَّتِي يَشْتَرِكُ فِي مَعْرِفَتِهَا الْخَوَاصُّ وَالْعَوَامُّ، كَالصَّلَاةِ، أَوْ الزَّكَاةِ، أَوْ الْحَجِّ، أَوْ تَحْرِيمِ الْخَمْرِ، أَوْ الزَّانَا، وَنَحْوِ ذَلِكَ؛ فَهُوَ كَاْفِرٌ».

وَمَنْ جَحَدَ مُجْمَعًا عَلَيْهِ لَا يَعْرِفُهُ إِلَّا الْخَوَاصُّ؛ كَأَسْتِحْقَاقِ بِنْتِ الْإِبْنِ: السُّدُسِ؛ مَعَ بِنْتِ الصُّلْبِ، وَتَحْرِيمِ نِكَاحِ الْمُعْتَدَّةِ.

وَكَمَا إِذَا أَجْمَعَ أَهْلُ عَصْرِ عَلَى حُكْمِ حَادِثَةٍ، فَلَيْسَ بِكَافِرٍ، لِلْعُذْرِ، بَلْ يَعْرِفُ الصَّوَابَ؛ لِيَعْتَقِدَهُ. وَمَنْ جَحَدَ مُجْمَعًا عَلَيْهِ، ظَاهِرًا، لَا نَصَّ فِيهِ؛ فَفِي الْحُكْمِ بِتَكْفِيرِهِ خِلَافٌ».

● وقال في «المجموع» (١٤/٣): «من جحد وجوب صوم رمضان والزكاة أو الحج أو نحوها من واجبات الإسلام، أو جحد تحريم الزنا، أو الخمر ونحوهما من المحرمات المجمع عليها؛ فإن كان مما اشتهر واشترك الخواص والعوام =

وَمَا زَادَهُ ظَاهِرٌ.

وَخَرَجَ بِالْمُجْمَعِ عَلَيْهِ الضَّرُورِيُّ^(١): اسْتَحَقَّاقُ^(٢) بِنْتِ الْإِبْنِ السُّدُسِ مَعَ
بِنْتِ الصُّلْبِ^(٣)،

= فِي مَعْرِفَتِهِ؛ كَالْخَمْرِ وَالزَّانَا؛ فَهُوَ مُرْتَدٌّ.

وَأِنْ كَانَ مُجْمَعًا عَلَيْهِ؛ لَكِنْ لَا يَعْرِفُهُ إِلَّا الْخَوَاصُّ؛ كَاسْتِحْقَاقِي بِنْتِ الْإِبْنِ السُّدُسِ مَعَ
بِنْتِ الصُّلْبِ وَتَحْرِيمِ نِكَاحِ الْمُعْتَدَّةِ، وَكَاجْتِمَاعِ أَهْلِ عَصْرِ عَلَى حُكْمِ حَادِثَةٍ لَمْ يُكْفَرْ
بِحُدُودِهِ؛ لِأَنَّهُ مَعْدُورٌ؛ بَلْ نَعْرِفُهُ الصَّوَابَ؛ لِيَعْتَقِدَهُ؛ هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ فِي الْمَسْأَلَةِ،
وَفِيهَا زِيَادَةٌ سَنُوضِّحُهَا فِي كِتَابِ الرَّدَّةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

● وَقَالَ فِي «شَرْحِ مُسْلِمٍ» (١/١٥٠): «وَأَنَّ مَنْ جَحَدَ مَا يُعْلَمُ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ ضَرُورَةً
حُكْمَ بَرْدَتِهِ وَكُفْرِهِ؛ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَرِيبَ عَهْدٍ بِالْإِسْلَامِ، أَوْ نَشَأَ بِبَادِيَةِ بَعِيدَةٍ وَنَحْوِهِ مِمَّنْ
يَخْفَى عَلَيْهِ؛ فَيَعْرِفُ ذَلِكَ؛ فَإِنْ اسْتَمَرَّ حُكْمُ بَكْفَرِهِ، وَكَذَا حُكْمُ مَنْ اسْتَحَلَّ الزَّانَا، أَوْ
الْخَمْرَ، أَوْ الْقَتْلَ، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ الَّتِي يُعْلَمُ تَحْرِيمُهَا ضَرُورَةً».

(١) فِي (م) زَادَ بَعْدَهَا كَلِمَةً: غَيْرِهِ.

(٢) فِي (م): كَاسْتَحْقَاقِ.

(٣) تَكْمِلَةُ الثَّلَاثِينَ؛ لِأَنَّهُا تَقُومُ مَقَامَ الْبِنْتِ الْبَاقِيَةِ فِي اسْتِعْرَاقِ (الثَّلَاثِينَ)، مِنْ بَابِ الْجَمْعِ
بَيْنَ الْفَرْصِ وَالتَّعَصُّبِ لِقُرْبِهِ. «التَّوَضُّيْحُ» لِابْنِ الْمَلَكِ (٣٠/٤٥١).

● قَالَ النَّوَوِيُّ فِي «شَرْحِ مُسْلِمٍ» (١١/٥٣): «وَقَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ مَا بَقِيَ بَعْدَ
الْفُرُوضِ؛ فَهُوَ لِلْعَصَبَاتِ، يُقَدَّمُ الْأَقْرَبُ فَلِأَقْرَبٍ؛ فَلَا يَرِثُ عَاصِبٌ بَعِيدٌ مَعَ وُجُودِ
قَرِيبٍ». إِلَى أَنْ قَالَ: «وَأِنْ خَلَفَ بَنَاتًا وَبَنَاتُ ابْنٍ، وَأُخْتًا لِابْنَيْنِ، أَوْ أُخْتًا لِأَبٍ؛
فَلِلْبَنَاتِ النَّصْفُ، وَلِلْبَنَاتِ الْإِبْنِ: السُّدُسُ، وَالْبَقِيَّةُ لِلْأُخْتِ».

وَهَذَا ثَابِتٌ بِالنَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ.

● فَفِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (٦٧٣٦) عَنْ هُزَيْلِ بْنِ شُرَحْبِيلَ، قَالَ: سُئِلَ أَبُو مُوسَى عَنْ
بِنْتِ وَابْنَةِ ابْنٍ وَأُخْتٍ؛ فَقَالَ: لِلْبَنَاتِ النَّصْفُ، وَلِلْأُخْتِ النَّصْفُ، وَأَتِ ابْنُ مَسْعُودٍ،
فَسَيَّابِعُنِي، فَسُئِلَ ابْنُ مَسْعُودٍ، وَأَخْبَرَ بِقَوْلِ أَبِي مُوسَى؛ فَقَالَ: لَقَدْ ضَلَلْتُ إِذَا وَمَا =

= أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ، أَقْضِي فِيهَا بِمَا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ: «لِلْإِبْنَةِ النِّصْفُ، وَلِلْإِبْنَةِ ابْنٍ: السُّدُسُ؛ تَكْمِلَةُ الثَّلَاثِينَ، وَمَا بَقِيَ فَلِلْأُخْتِ»؛ فَاتَّيْنَا أَبَا مُوسَى؛ فَأَخْبَرَنَا بِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ، فَقَالَ: لَا تَسْأَلُونِي مَا دَامَ هَذَا الْحَبْرُ فِيكُمْ.

بَوَّبَ لَهُ الْبُخَارِيُّ بِقَوْلِهِ: (بَابُ مِيرَاثِ ابْنَةِ الْإِبْنِ مَعَ بِنْتِ).

● **قال القرطبي في «تفسيره» (٥/٦٤):** «فَإِنْ كَانَتْ بِنْتُ الصُّلْبِ وَاحِدَةً؛ فَإِنَّ ابْنَةَ الْإِبْنِ أَوْ بَنَاتِ الْإِبْنِ يَرْتَنُّ مَعَ بَنَاتِ الصُّلْبِ؛ تَكْمِلَةُ الثَّلَاثِينَ؛ لِأَنَّهُ فَرَضَ يَرِثُهُ الْبَنَاتُ؛ فَمَا زَادَ. وَبَنَاتُ الْإِبْنِ يَقُومْنَ مَقَامَ الْبَنَاتِ عِنْدَ عَدَمِهِنَّ. وَكَذَلِكَ أَبْنَاءُ الْبَنِينَ يَقُومُونَ مَقَامَ الْبَنِينَ فِي الْحَجَبِ وَالْمِيرَاثِ؛ فَلَمَّا عُدِمَ مَنْ يَسْتَحِقُّ مِنْهُنَّ السُّدُسَ كَانَ ذَلِكَ لِبِنْتِ الْإِبْنِ، وَهِيَ أَوْلَى بِالسُّدُسِ مِنَ الْأُخْتِ الشَّقِيقَةِ لِلْمُتَوَقَّى، عَلَى هَذَا جُمُهورُ الْفُقَهَاءِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، إِلَّا مَا يُرَوَى عَنْ أَبِي مُوسَى وَسُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي رَيْعَةَ أَنَّ لِبِنْتِ النِّصْفِ، وَالنِّصْفِ الثَّانِي لِلْأُخْتِ، وَلَا حَقَّ فِي ذَلِكَ لِبِنْتِ الْإِبْنِ، وَقَدْ صَحَّ عَنْ أَبِي مُوسَى مَا يَفْتَضِي أَنَّهُ رَجَعَ عَنْ ذَلِكَ».

● **وقال ابن قدامة في «المغني» (٦/٢٧٣):** «مَسْأَلَةٌ؛ قَالَ: (فَإِنْ كَانَتْ ابْنَةٌ وَاحِدَةً، وَبَنَاتُ ابْنٍ، فَلِلْإِبْنَةِ الصُّلْبِ النِّصْفُ، وَلِلْبَنَاتِ الْإِبْنِ وَاحِدَةٌ كَانَتْ أَوْ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ السُّدُسُ، تَكْمِلَةُ الثَّلَاثِينَ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُنَّ ذَكَرٌ فَيَعْصِبُهُنَّ فِيَمَا بَقِيَ، لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ) فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ثَلَاثَةُ أَحْكَامٍ؛ أَحَدُهَا، أَنَّ لِبِنْتِ الْوَاحِدَةِ النِّصْفَ، وَلَا خِلَافَ فِي هَذَا بَيْنَ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾ [النساء: ١١]. وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى فِي بِنْتِ وَبِنْتِ ابْنٍ وَأُخْتٍ، أَنَّ لِبِنْتِ النِّصْفِ، وَلِبِنْتِ الْإِبْنِ السُّدُسَ، وَمَا بَقِيَ؛ فَلِلْأُخْتِ الثَّانِي، أَنَّهُ إِذَا كَانَ مَعَ الْبِنْتِ الْوَاحِدَةِ بِنْتُ ابْنٍ، أَوْ بَنَاتُ ابْنٍ، فَلِلْبِنْتِ النِّصْفَ، وَلِلْبَنَاتِ الْإِبْنِ وَاحِدَةٌ كَانَتْ أَوْ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ السُّدُسُ؛ تَكْمِلَةُ الثَّلَاثِينَ. وَهَذَا - أَيْضًا - مُجْمَعٌ عَلَيْهِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ.

وَالْأَصْلُ فِيهِ؛ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثُ مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾ [النساء: ١١]؛ فَفَرَضَ لِلْبَنَاتِ كُلِّهِنَّ الثَّلَاثِينَ. وَبَنَاتُ الصُّلْبِ، وَبَنَاتُ الْإِبْنِ كُلُّهُنَّ نِسَاءٌ مِنَ الْأَوْلَادِ، فَكَانَ لَهُنَّ الثَّلَاثَانِ بِفَرْضِ الْكِتَابِ، لَا يَزِيدَنَّ =

وَتَحْرِيمَ نِكَاحِ الْمُعْتَدَّةِ^(١)؛

= عَلَيْهِ. وَاخْتَصَّتْ بِنْتُ الصُّلْبِ بِالنِّصْفِ؛ لِأَنَّهُ مَفْرُوضٌ لَهَا، وَالِاسْمُ مُتَنَاوِلٌ لَهَا حَقِيقَةً، فَيَبْقَى لِلْبَقِيَّةِ تَمَامُ الثُّلُثَيْنِ. وَلِهَذَا قَالَ الْفُقَهَاءُ: لَهُنَّ السُّدُسُ؛ تَكْمِلَةَ الثُّلُثَيْنِ». • وقال ابنُ المنذر في «الإجماع» (رقم: ٣١٦): «وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ إِنْ تَرَكَ: بِنْتًا، وَبَنَتَ ابْنًا، أَوْ بَنَاتَ ابْنٍ: فَلِلابْنَةِ النِّصْفُ، وَلِلْبَنَاتِ الْإِثْنِ: السُّدُسُ؛ تَكْمِلَةَ الثُّلُثَيْنِ». وَنَقَلَ الْإِجْمَاعُ - أَيْضًا - ابْنُ الْقَطَّانِ فِي «الِإِفْتَاءِ» (٢/٩٠).

(١) لِلغَيْرِ؛ لِحُجُوزِهِ لِلزَّوْجِ الْمُطْلَقِ.

• قال الكاساني في «بدائع الصنائع» (٣١١/٢): «وَمِنْ أَحْكَامِنَا الْمُجْمَعِ عَلَيْهَا، فَسَادُ نِكَاحِ الْمُعْتَدَّةِ، وَلِأَنَّ الْخُطَّابَ بِتَحْرِيمِ نِكَاحِ الْمُعْتَدَّةِ عَامٌّ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٥]». وقال (٢٠٤/٣): «وَأَمَّا أَحْكَامُ الْعِدَّةِ؛ فَمِنْهَا: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْأَجْنَبِيِّ نِكَاحُ الْمُعْتَدَّةِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٥]، قِيلَ: أَيْ: لَا تَعْزِمُوا عَلَى عُقْدَةِ النِّكَاحِ، وَقِيلَ: أَيْ: لَا تَعْقِدُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَقْضِيَ مَا كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا مِنَ الْعِدَّةِ، وَلِأَنَّ النِّكَاحَ بَعْدَ الطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ قَائِمٌ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، وَبَعْدَ الثَّلَاثِ وَالْبَائِنِ قَائِمٌ مِنْ وَجْهِ حَالِ قِيَامِ الْعِدَّةِ لِقِيَامِ بَعْضِ الْأَثَارِ، وَالثَّابِتُ مِنْ وَجْهِ كَالثَّابِتِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ فِي بَابِ الْحُرْمَاتِ احْتِطَاطًا. وَيَجُوزُ لِصَاحِبِ الْعِدَّةِ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا؛ لِأَنَّ النَّهْيَ عَنِ التَّزْوُجِ لِلْأَجَانِبِ لَا لِلْأَزْوَاجِ؛ لِأَنَّ عِدَّةَ الطَّلَاقِ؛ إِنَّمَا لَزِمَتْهَا حَقًّا لِلزَّوْجِ لِكَوْنِهَا بَاقِيَةً عَلَى حُكْمِ نِكَاحِهِ مِنْ وَجْهِ؛ فَإِنَّمَا يَظْهَرُ فِي حَقِّ التَّحْرِيمِ عَلَى الْأَجْنَبِيِّ لَا عَلَى الزَّوْجِ؛ إِذْ لَا يَجُوزُ أَنْ يُمْنَعَ حَقُّهُ». • وقال الشيرازي في «المهذب» مع «المجموع» (٢٤٠/١٦): «وَلَا يَجُوزُ نِكَاحُ الْمُعْتَدَّةِ مِنْ غَيْرِهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾».

• وقال ابنُ قدامة في «المغني» (١٣/٧): «فَصُلِّ: فَأَمَّا الْأَنْكِحَةُ الْبَاطِلَةُ؛ كَنِكَاحِ الْمَرْأَةِ الْمُزَوَّجَةِ أَوْ الْمُعْتَدَّةِ، أَوْ شَبِهِهِ؛ فَإِذَا عَلِمَا الْحِلَّ وَالتَّحْرِيمَ، فَهُمَا زَانِيَانِ، وَعَلَيْهِمَا الْحَدُّ، وَلَا يَلْحَقُ النَّسَبُ فِيهِ».

● وقال (٢٧٢/٧): «فَصُلِّ: وَمَنْ نِكَاحُهَا بَاطِلٌ بِالْإِجْمَاعِ؛ كَالْمَرْوَجَةِ، وَالْمُعْتَدَّةِ، إِذَا نَكَحَهَا رَجُلٌ فَوَطِئَهَا عَالِمًا بِالْحَالِ، وَتَحْرِيمِ الْوَطْءِ، وَهِيَ مُطَاوَعَةٌ عَالِمَةً، فَلَا مَهْرَ لَهَا؛ لِأَنَّهُ زَنَى يُوجِبُ الْحَدَّ، وَهِيَ مُطَاوَعَةٌ عَلَيْهِ. وَإِنْ جَهِلَتْ تَحْرِيمَ ذَلِكَ، أَوْ كَوْنَهَا فِي الْعِدَّةِ؛ فَلَمَهْرٌ لَهَا؛ لِأَنَّهُ وَطِئَ شُبْهَةً».

● وقال (١٢٤/٨): «وَجُمْلَةُ الْأَمْرِ أَنَّ الْمُعْتَدَّةَ لَا يَجُوزُ لَهَا أَنْ تَنِكَحَ فِي عِدَّتِهَا؛ إِجْمَاعًا، أَيَّ عِدَّةٍ كَانَتْ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَعْرِضُوا عُقْدَةَ الْنِكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ أَكْمَلُ أَجَلِهِ﴾ [البقرة: ٢٣٥]. وَلِأَنَّ الْعِدَّةَ إِنَّمَا أُعْتَبِرَتْ لِمَعْرِفَةِ بَرَاءَةِ الرَّحِمِ لِنَلَا يُفْضِي إِلَى اخْتِلَاطِ الْمَيَاهِ، وَامْتِزَاجِ الْأَنْسَابِ. وَإِنْ تَزَوَّجَتْ؛ فَالْنِكَاحُ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهَا مَمْنُوعَةٌ مِنَ النَّكَاحِ لِحَقِّ الزَّوْجِ الْأَوَّلِ؛ فَكَانَ نِكَاحًا بَاطِلًا، كَمَا لَوْ تَزَوَّجَتْ وَهِيَ فِي نِكَاحِهِ، وَيَجِبُ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا، فَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا؛ فَالْعِدَّةُ بِحَالِهَا، وَلَا تَنْقَطِعُ بِالْعَقْدِ الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ بَاطِلٌ لَا تَصِيرُ بِهِ الْمَرْأَةُ فِرَاشًا، وَلَا يُسْتَحَقُّ عَلَيْهِ بِالْعَقْدِ شَيْءٌ، وَتَسْقُطُ سَكْنَاهَا وَتَفْقُتُهَا عَنِ الزَّوْجِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهَا نَاشِئٌ، وَإِنْ وَطِئَهَا، انْقَطَعَتِ الْعِدَّةُ سَوَاءً عَلِمَ التَّحْرِيمَ أَوْ جَهِلَهُ».

وقال أَبُو حَنِيفَةَ: لَا تَنْقَطِعُ؛ لِأَنَّ كَوْنَهَا فِرَاشًا لِعَيْرٍ مِنْ لَهَا الْعِدَّةُ لَا يَمْنَعُهَا، كَمَا لَوْ وَطِئَتْ بِشُبْهَةٍ وَهِيَ زَوْجَةٌ، فَإِنَّهَا تَعْتَدُ، وَإِنْ كَانَتْ فِرَاشًا لِلزَّوْجِ. وَقَالَ الْقَاضِي: إِنْ وَطِئَهَا عَالِمًا بِأَنَّهَا مُعْتَدَّةٌ، وَأَنَّهَا تَحْرُمُ، فَهُوَ زَانٍ، فَلَا تَنْقَطِعُ الْعِدَّةُ بِوَطْئِهِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَصِيرُ بِهِ فِرَاشًا، وَلَا يَلْحَقُ بِهِ نَسَبٌ، وَإِنْ كَانَ جَاهِلًا أَنَّهَا مُعْتَدَّةٌ، أَوْ بِالتَّحْرِيمِ، انْقَطَعَتِ الْعِدَّةُ بِالْوَطْءِ؛ لِأَنَّهَا تَصِيرُ بِهِ فِرَاشًا، وَالْعِدَّةُ تُرَادُّ لِلِاسْتِبْرَاءِ، وَكَوْنُهَا فِرَاشًا يُنَافِي ذَلِكَ، فَوَجِبَ أَنْ يَقْطَعَ بِهَا؛ فَأَمَّا طَرِيْقُهُ عَلَيْهَا؛ فَلَا يَجُوزُ. وَلَنَا أَنَّ هَذَا وَطْءٌ بِشُبْهَةٍ نِكَاحٍ، فَتَنْقَطِعُ بِهِ الْعِدَّةُ، كَمَا لَوْ جَهِلَ. وَقَوْلُهُمْ: إِنَّهَا لَا تَصِيرُ بِهِ فِرَاشًا. قُلْنَا: لِكَيْلَهُ لَا يَلْحَقُ نَسَبُ الْوَلَدِ الْحَادِثِ مِنْ وَطْئِهِ بِالزَّوْجِ الْأَوَّلِ، فَهَمَّا شَيْئَانِ.

إِذَا ثَبَتَ هَذَا، فَعَلَيْهِ فِرَاقُهَا، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ، وَجِبَ التَّفْرِيقُ بَيْنَهُمَا، فَإِنْ فَارَقَهَا أَوْ فُرِّقَ بَيْنَهُمَا، وَجِبَ عَلَيْهَا أَنْ تُكْمَلَ عِدَّةُ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ حَقَّهُ أَسْبَقُ، وَعِدَّتُهُ وَجَبَتْ عَنْ وَطْءٍ فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ، فَإِذَا أَكْمَلَتْ عِدَّةُ الْأَوَّلِ، وَجِبَ عَلَيْهَا أَنْ تَعْتَدَ مِنَ الثَّانِي، وَلَا =

= تَتَدَاخَلُ الْعِدَّتَانِ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ رَجُلَيْنِ. وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ يَتَدَاخَلَانِ؛ فَتَأْتِي بِثَلَاثَةِ قُرُوءٍ بَعْدَ مُفَارَقَةِ الثَّانِي، تَكُونُ عَنْ بَقِيَّةِ عِدَّةِ الْأَوَّلِ وَعِدَّةِ الثَّانِي؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ مَعْرِفَةُ بَرَاءَةِ الرَّحِمِ، وَهَذَا تَحْصُلُ بِهِ بَرَاءَةُ الرَّحِمِ مِنْهُمَا جَمِيعًا. وَلَنَا: مَا رَوَى مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَسُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ طَلِيحَةَ كَانَتْ تَحْتَ رَشِيدِ الثَّقَفِيِّ، فَطَلَّقَهَا، وَنَكَحَهَا غَيْرُهُ فِي عِدَّتِهَا، فَضَرَبَهَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَضَرَبَ زَوْجَهَا ضَرْبَاتٍ بِمُخَفِّقَةٍ، وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا. ثُمَّ قَالَ: أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحْتَ فِي عِدَّتِهَا، فَإِنْ كَانَ زَوْجُهَا الَّذِي تَزَوَّجَهَا لَمْ يَدْخُلْ بِهَا، فَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ اعْتَدَّتْ بِقِيَّةِ عِدَّتِهَا مِنَ الْأَوَّلِ، وَكَانَ خَاطِبًا مِنَ الْخُطَّابِ، وَإِنْ كَانَ دَخَلَ بِهَا، فَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ اعْتَدَّتْ بِقِيَّةِ عِدَّتِهَا مِنَ الْأَوَّلِ، ثُمَّ اعْتَدَّتْ مِنَ الْآخِرِ، وَلَا يَنْكِحُهَا أَبَدًا.

وَرَوَى، بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ قَضَى فِي الَّتِي تَزَوَّجَ فِي عِدَّتِهَا، أَنَّهُ يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا، وَلَهَا الصَّدَاقُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا، وَتُكْمَلُ مَا أَفْسَدَتْ مِنْ عِدَّةِ الْأَوَّلِ، وَتُعْتَدُّ مِنَ الْآخِرِ وَهَذَانِ قَوْلَا سَيِّدَيْنِ مِنَ الْخُلَفَاءِ لَمْ يُعْرِفْ لهُمَا فِي الصَّحَابَةِ مُخَالَفٌ، وَلَا نَهْيٌ حَقَّانٍ مَقْصُودَانِ لِأَدَمِيَّتَيْنِ، فَلَمْ يَتَدَاخَلَا، كَالدَّيْتَيْنِ وَالْيَمِينَيْنِ، وَلِأَنَّهُ حَبْسٌ يَسْتَحِقُّهُ الرِّجَالُ عَلَى النِّسَاءِ، فَلَمْ يَجْزُ أَنْ تَكُونَ الْمَرْأَةُ فِي حَبْسِ رَجُلَيْنِ؛ كَحَبْسِ الزَّوْجَةِ.

● مَسْأَلَةٌ قَالَ: وَلَهُ أَنْ يَنْكِحَهَا بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّتَيْنِ يَعْنِي لِلزَّوْجِ الثَّانِي أَنْ يَتَزَوَّجَهَا بَعْدَ قَضَاءِ الْعِدَّتَيْنِ. فَأَمَّا الزَّوْجُ الْأَوَّلُ، فَإِنْ كَانَ طَلَّاقُهُ ثَلَاثًا، لَمْ تَحِلَّ لَهُ بِهِذَا النِّكَاحِ وَإِنْ وَطِئَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ نِكَاحٌ بَاطِلٌ، وَإِنْ كَانَ طَلَّاقُهُ دُونَ الثَّلَاثِ؛ فَلَهُ نِكَاحُهَا أَيْضًا بَعْدَ الْعِدَّتَيْنِ. وَإِنْ كَانَتْ رَجْعِيَّةً، فَلَهُ رَجْعُهَا فِي عِدَّتِهَا مِنْهُ. وَعَنْ أَحْمَدَ رَوَايَةٌ أُخْرَى، أَنَّهَا تَحْرُمُ عَلَى الزَّوْجِ الثَّانِي عَلَى التَّأْيِيدِ. وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَقَدِيمُ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ؛ لِقَوْلِ عُمَرَ: (لَا يَنْكِحُهَا أَبَدًا). وَلِأَنَّهُ اسْتَعْجَلَ الْحَقَّ قَبْلَ وَفْقِهِ فَحَرَّمَهُ فِي وَفْقِهِ، كَالْوَارِثِ إِذَا قَتَلَ مَوْرُوثَهُ، وَلِأَنَّهُ يُفْسِدُ النَّسَبَ فَيُوقِعُ التَّحْرِيمَ الْمُؤَبَّدَ، كَاللَّعَانِ.

وقال الشَّافِعِيُّ فِي الْجَدِيدِ: لَهُ نِكَاحُهَا بَعْدَ قَضَاءِ عِدَّةِ الْأَوَّلِ، وَلَا يُمْنَعُ مِنْ نِكَاحِهَا فِي عِدَّتِهَا مِنْهُ؛ وَلِأَنَّهُ وَطِئَ يُلْحِقُ بِهِ النَّسَبَ، فَلَا يُمْنَعُ مِنْ نِكَاحِهَا فِي عِدَّتِهَا مِنْهُ، =

فَلَا يَكْفُرُ جَا حِدُهُمَا؛ كَمَا بَيَّنَّهُ^(١) فِي «شَرْحِ الْإِرْشَادِ»^(٢)، مَعَ بَيَانِ أَنَّهُ:
هَلِ الْكَلَامُ فِي جَا حِدِهَا جَهْلًا أَوْ عِنَادًا؟

وَمَعَ بَيَانِ رَدِّ قَوْلِ الْبُلْقِينِيِّ: إِنَّ [تَحْرِيمَ]^(٣) نِكَاحِ الْمَعْتَدَّةِ مَعْلُومٌ مِنَ الدِّينِ

= كَالْوُطْءِ فِي النِّكَاحِ، وَلِأَنَّ الْعِدَّةَ إِنَّمَا شُرِعَتْ حِفْظًا لِلنَّسَبِ، وَصِيَانَةً لِلْمَاءِ، وَالنَّسَبُ،
لَا حِقُّ بِهِ هَاهُنَا، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ خَالَعَهَا ثُمَّ نَكَحَهَا فِي عِدَّتِهَا، وَهَذَا حَسَنٌ مُوَافِقٌ لِلنَّظَرِ.
وَلَنَا عَلَى إِبَاحَتِهَا بَعْدَ الْعِدَّتَيْنِ، أَنَّهُ لَا يَخْلُو؛ إِمَّا أَنْ يَكُونَ تَحْرِيمُهَا بِالْعَقْدِ أَوْ بِالْوُطْءِ
فِي النِّكَاحِ الْفَاسِدِ أَوْ بِهِمَا، وَجَمِيعُ ذَلِكَ لَا يَفْتَضِي التَّحْرِيمَ، بِدَلِيلِ مَا لَوْ نَكَحَهَا بِلا
وَلِيٍّ وَوُطِئَتْهَا، وَلِأَنَّهُ لَوْ زَنَى بِهَا، لَمْ تُحَرِّمْ عَلَيْهِ عَلَى التَّأْيِيدِ؛ فَهَذَا أَوْلَى، وَلِأَنَّ آيَاتِ
الْإِبَاحَةِ عَامَّةٌ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ [النساء: ٢٤]، وَقَوْلُهُ:
﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ [المائدة: ٥].

فَلَا يَجُوزُ تَخْصِيصُهَا بِغَيْرِ دَلِيلٍ، وَمَا رُوِيَ عَنْ عُمَرَ فِي تَحْرِيمِهَا، فَقَدْ خَالَفَهُ عَلِيٌّ فِيهِ،
وَرُوِيَ عَنْ عُمَرَ، أَنَّهُ رَجَعَ عَنْ قَوْلِهِ فِي التَّحْرِيمِ إِلَى قَوْلِ عَلِيٍّ؛ فَإِنَّ عَلِيًّا قَالَ: إِذَا
انْقَضَتْ عِدَّتُهَا، فَهُوَ خَاطِبٌ مِنَ الْخُطَابِ؛ فَقَالَ عُمَرُ رُدُّوا الْجَهَالَاتِ إِلَى السُّنَّةِ.
وَرَجَعَ إِلَى قَوْلِ عَلِيٍّ. وَقِيَاسُهُمْ يَبْطُلُ بِمَا إِذَا زَنَى بِهَا، فَإِنَّهُ قَدْ اسْتَعَجَلَ وَطْأَهَا، وَلَا
تَحْرُمُ عَلَيْهِ عَلَى التَّأْيِيدِ. وَوَجْهُ تَحْرِيمِهَا قَبْلَ قَضَاءِ عِدَّةِ الثَّانِي عَلَيْهِ؛ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى:
﴿وَلَا تَزْنُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٥]، وَلِأَنَّهُ وَطْءٌ يَفْسُدُ بِهِ
النَّسَبُ، فَلَمْ يَجُزِ النِّكَاحُ فِي الْعِدَّةِ مِنْهُ، كَوُطْءِ الْأَجْنَبِيِّ.

(١) (س): [١١ / ب].

(٢) وَقَالَ الْمَصْنُفُ فِي «الْفَتْحِ الْمَبِينِ بِشَرْحِ الْأَرْبَعِينَ» (ص: ١٥٨): «أَمَّا الْمَجْمَعُ عَلَيْهِ غَيْرُ
المَعْلُومِ بِالضَّرُورَةِ؛ كَاسْتِحْقَاقِ بِنْتِ الْإِبْنِ السُّدُسَ مَعَ بِنْتِ الصُّلْبِ؛ فَلَا كُفْرَ بِإِنْكَارِهِ
عِنْدَنَا، وَكُفْرُهُ الْحَقِيقَةُ إِنْ عَلِمَ ثُبُوتَهُ قِطْعًا، أَوْ ذَكَرَ لَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنَّهُ قِطْعِيٌّ؛ فَاسْتَمَرَّ
عَلَى جَحْدِهِ عِنَادًا».

(٣) زيادة من (م).

بِالضَّرُورَةِ)، وَأَنَّهُ قَيَّدَ اسْتِحْلَالَ الدِّمَاءِ وَالْأَمْوَالِ بِمَا لَمْ يَنْشَأْ^(١) عَلَى تَأْوِيلٍ ظَنِّي الْبُطْلَانِ؛ كَتَأْوِيلِ الْبُعَاةِ^(٢).

(١) في (م): يثبت.

(٢) والْبُعَاةُ، هُمُ الَّذِينَ خَرَجُوا عَلَى الْإِمَامِ، أَوْ خَرَجُوا عَنْ طَاعَتِهِ بِتَأْوِيلٍ؛ فَلَهُمْ شُبْهَةٌ فِي خُرُوجِهِمْ؛ فَهَؤُلَاءِ لَا يُقَاتَلُونَ ابْتِدَاءً إِلَّا إِذَا قَاتَلُوا هُمْ أَوَّلًا؛ فَلَا أَصْلَ أَنْ يُنَاصِحَهُمُ الْإِمَامُ؛ فَإِنْ أَبَوْا إِلَّا الْبَغْيَ؛ فَحِينَئِذٍ لِلْإِمَامِ أَنْ يُقَاتِلَهُمْ؛ لِلآيَةِ الْكَرِيمَةِ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَفَعَلُوا أَلَّتِي تَبَغَىٰ حَتَّىٰ تَفِئَءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الحجرات: ٩].

● قال شيخ الإسلام في «الفتاوى» (٥٦/٣٥ و ٥٧): «وَأَمَّا «أَهْلُ الْبَغْيِ»؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ فِيهِمْ: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَفَعَلُوا أَلَّتِي تَبَغَىٰ حَتَّىٰ تَفِئَءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ ٩؛ فَلَمْ يَأْمُرْ بِقِتَالِ الْبَاغِيَةِ ابْتِدَاءً. فَالْإِقْتِتَالُ ابْتِدَاءً لَيْسَ مَأْمُورًا بِهِ؛ وَلَكِنْ إِذَا اقْتَتَلُوا أَمَرَ بِالْإِصْلَاحِ بَيْنَهُمْ، ثُمَّ إِنْ بَغَتْ الْوَاحِدَةُ قُوتِلَتْ، وَلِهَذَا قَالَ مَنْ قَالَ مِنَ الْفُقَهَاءِ: إِنَّ الْبُعَاةَ لَا يُبْتَدَأُ بِقِتَالِهِمْ حَتَّىٰ يُقَاتِلُوا». اهـ.

◆ أَمَّا الْخَوَارِجُ؛ فَهُمْ الَّذِينَ خَرَجُوا عَلَى الْإِمَامِ، بِغَيْرِ شُبْهَةٍ، وَلَا تَأْوِيلٍ سَائِغٍ؛ فَهَؤُلَاءِ يُقَاتَلُونَ ابْتِدَاءً؛ فَالْنَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «يَأْتِي فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ، حُدَثَاءُ الْأَسْنَانِ، سُفْهَاءُ الْأَخْلَامِ، يَقُولُونَ مِنْ خَيْرِ قَوْلِ الْبَرِيَّةِ، يَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ؛ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرِّمِيَّةِ، لَا يُجَاوِزُ إِيْمَانُهُمْ حَنَاجِرَهُمْ، فَأَيْنَمَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ، فَإِنَّ فِي قَتْلِهِمْ أَجْرًا لِمَنْ قَتَلَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». وفي رواية: «لَنْ أَدْرَكَتْهُمْ لَأَقْتُلَهُمْ قَتْلَ ثَمُودَ».

وقَدْ فَرَّقَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ الْخَوَارِجِ الْمَارِقِينَ، وَالْبُعَاةِ الْمُتَأْوِلِينَ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ: «تَمْرُقُ مَارِقَةٌ عِنْدَ فُرْقَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، يُقْتَلُهَا أَوْلَى الطَّائِفَتَيْنِ بِالْحَقِّ».

فَجَعَلَ هُنَا ثَلَاثَ فِرَقٍ: مَارِقَةً، وَبَاغِيَةً، وَثَالِثَةً عَلَى الْحَقِّ. قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي «الْمَجْمُوعِ» (٥٣/٣٥): «وَسُئِلَ رَحِمَهُ اللَّهُ: عَنِ «الْبُعَاةِ وَالْخَوَارِجِ»: هَلْ هِيَ أَلْفَاظٌ مُتَرَادِفَةٌ بِمَعْنَى =

.....

= واحد؟ أم بينهما فرق؟ وهل فرقت الشريعة بينهما في الأحكام الجارية عليهما أم لا؟... فأجاب:.. وأما جمهور أهل العلم فيمروون بين «الخوارج المارقين» وبين «أهل الجمل وصفين» وغير أهل الجمل وصفين. ممن يعد من البعثة المتأولين. وهذا هو المعروف عن الصحابة، وعليه عامة أهل الحديث والفقهاء والمتكلمين، وعليه نصوص أكثر الأئمة وأتباعهم: من أصحاب مالك وأحمد والشافعي وغيرهم. وذلك أنه قد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «تمزق مارقة على حين فرقة من المسلمين تقتلهم أولى الطائفتين بالحق»، وهذا الحديث يتضمن ذكر الطوائف الثلاثة، ويبين أن المارقين نوع ثالث ليسوا من جنس أولئك؛ فإن طائفة علي أولى بالحق من طائفة معاوية...».

● وقال ابن قدامة في «المغني» (٥٢٦/٨): «والصحيح - إن شاء الله -، أن الخوارج يجوز قتلهم ابتداءً، والإجهاز على جريحهم؛ لأمر النبي ﷺ بقتلهم ووعده بالثواب من قتلهم».

● وقال رحمه الله: «الصنف الرابع: قوم من أهل الحق، يخرجون عن قبضة الإمام، ويرومون خلعه لتأويل سائغ، وفيهم منعة يحتاج في كتمهم إلى جمع الجيش؛ فهؤلاء البعثة، الذين نذكر في هذا الباب حكمهم، وواجب على الناس معونته إمامهم، في قتال البعثة؛ لما ذكرنا في أول الباب، ولأنهم لو تركوا معونته، لقهره أهل البغي، وظهر الفساد في الأرض». وقال: «وأجمعت الصحابة رضي الله عنهم، على قتال البعثة؛ فإن أبا بكر رضي الله عنه قاتل مانعي الزكاة، وعلي رضي الله عنه قاتل أهل الجمل وصفين وأهل التهرؤان». وراجع: «الفتاوى» (٣٧٦ / ١٠) و(٤٨٦ / ٢٨)، و«المنهاج» (٥٠٢ / ٤) و(٢٣٢ / ٨).

● قال الجصاص في «أحكام القرآن» (٢٨١/٥): «ولم يختلف أصحاب رسول الله ﷺ في وجوب قتال الفئة الباغية بالسيف إذا لم يردعها غيره».

● وقال القاضي عياض في «إكمال المعلم» (٦١٣/٣): «أجمع العلماء على أن الخوارج وأشباههم من أهل البدع والبغي متى خرجوا وخالفوا رأي الجماعة، وشقوا عصا =

وللضروري^(١) أمثلة كثيرة؛ استوعبتها في «الفتاوى»^(٢).

● **وَمِنْ ذَلِكَ - أَيْضًا - مَا لَوْ (أَجْمَعَ) أَهْلُ عَصْرِ عَلَى حَادِثَةٍ^(٣)؛**

= المسلمین، وَنَصَبُوا رَايَةَ الْخِلَافِ؛ أَنَّ قِتَالَهُمْ وَاجِبٌ بَعْدَ إِندَارِهِمْ وَالْإِعْذَارِ إِلَيْهِمْ». وَنَقَلَهُ النَّوَوِيُّ، وَأَقَرَّهُ (١٧٠/٧).

● **وَقَالَ النَّوَوِيُّ فِي «شَرْحِ مُسْلِمٍ» (٢٤١/١٢): «فِيهِ الْأَمْرُ بِقِتَالِ مَنْ خَرَجَ عَلَى الْإِمَامِ أَوْ أَرَادَ تَفْرِيقَ كَلِمَةِ الْمُسْلِمِينَ وَنَحْوَ ذَلِكَ وَيُنْهَى عَنْ ذَلِكَ؛ فَإِنْ لَمْ يَنْتَهَ قُوتِلَ، وَإِنْ لَمْ يَنْدَفِعْ شَرُّهُ إِلَّا بِقَتْلِهِ فَقُتِلَ كَانَ هَدْرًا».**

● **وَقَالَ (١٦٩/٧): «هَذَا تَصْرِيحٌ بِوُجُوبِ قِتَالِ الْخَوَارِجِ وَالْبَغَاةِ، وَهُوَ إِجْمَاعُ الْعُلَمَاءِ».**

● **وَسُئِلَ الْعَلَامَةُ ابْنُ بَارٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - عَمَّنْ يَشُقُّ عَصَا الْمُسْلِمِينَ، وَلَا يَرَى الْبَيْعَةَ لِإِمَامِهِ، وَيُفَرِّقُ الْجَمَاعَةَ؟ فَأَجَابَ: «هَذَا دِينُ الْخَوَارِجِ.. وَحُكْمُ الشَّرْعِ أَنَّ يُقْتَلَ.. وَالْوَاجِبُ عَلَى وُلَاةِ الْأُمُورِ إِنْ عَرَفُوا مَنْ يَدْعُو إِلَى هَذَا أَنْ يَأْخُذَ عَلَى يَدَيْهِ بِالْقُوَّةِ؛ حَتَّى لَا تَقَعَ فِتْنَةٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ». «الْفَتَاوَى الْمِهْمَةُ فِي تَبْصِيرِ الْأُمَّةِ» (١٦ و ١٧)؛ ط مَكْتَبَةُ الْهَدْيِ الْمَحْمَدِيِّ.**

(١) في (ز): وللضرورة.

(٢) في (م) كتب في حاشيتها: بلغ مقابلة.

(٣) والإجماع؛ كَمَا قَالَ ابْنُ اللَّحَامِ فِي «الْمَخْتَصَرِ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» (ص: ٧٤): «الإجماع - لُغَةً - : الْعَزْمُ وَالِاتِّفَاقُ».

وَاصْطِلَاحًا: اتَّفَاقُ مَجْتَهِدِي عَصْرِ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ بَعْدَ وَفَاةِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ عَلَى أَمْرِ دِينِي، وَهُوَ حُجَّةٌ قَاطِعَةٌ عِنْدَ الْأَكْثَرِ؛ خِلَافًا لِلنَّظَامِ فِي آخَرِينَ».

● **وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٣٤١/١١): «الإجماع، وَهُوَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَ عَامَّةِ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَالصُّوفِيَّةِ وَأَهْلِ الْحَدِيثِ وَالْكَلَامِ وَغَيْرِهِمْ فِي الْجُمْلَةِ، وَأَنْكَرَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْبِدْعِ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ وَالشَّيْعَةِ».**

لَكِنَّ الْمَعْلُومَ مِنْهُ هُوَ مَا كَانَ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ، وَأَمَّا مَا بَعْدَ ذَلِكَ؛ فَتَعَدَّرَ الْعِلْمُ بِهِ =

فإنكارها لا يكون^(١) كُفْرًا^(٢)، ومَحَلُّ هَذَا كُلُّهُ فِي غَيْرِ مَنْ قَرَّبَ عَهْدَهُ

= غَالِبًا، وَلِهَذَا اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِيْمَا يُذَكَّرُ مِنَ الْإِجْمَاعَاتِ الْحَادِثَةِ بَعْدَ الصَّحَابَةِ، وَاخْتَلَفَ فِي مَسَائِلَ مِنْهُ؛ كَإِجْمَاعِ التَّابِعِينَ عَلَى أَحَدِ قَوْلِي الصَّحَابَةِ، وَالْإِجْمَاعِ الَّذِي لَمْ يَنْقَرِضْ عَصْرُ أَهْلِهِ حَتَّى خَالَفَهُمْ بَعْضُهُمْ، وَالْإِجْمَاعِ السُّكُوتِيِّ، وَغَيْرِ ذَلِكَ. اهـ.

● وَقَوْلُ الْمَصْنُفِ: (مَا لَوْ أَجْمَعَ أَهْلُ عَصْرِ عَلَى حَادِثَةٍ الْمَرَادُ بِهِمْ: أَهْلُ الْعِلْمِ؛ قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي «مَخْتَصَرِ الصَّوَاعِقِ» (ص: ٧٢٤): «فَإِنَّ الْاِعْتِبَارَ فِي الْإِجْمَاعِ عَلَى كُلِّ أَمْرٍ مِنَ الْأُمُورِ الدِّينِيَّةِ بِأَهْلِ الْعِلْمِ بِهِ دُونَ غَيْرِهِمْ». اهـ.

◆ وَيَحْرُمُ مُخَالَفَةُ الْإِجْمَاعِ (الثَّابِت)؛ قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (١٠/٢٠): «مَعْنَى الْإِجْمَاعِ: أَنَّ تَجْتَمِعَ عُلَمَاءُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى حُكْمٍ مِنَ الْأَحْكَامِ. وَإِذَا ثَبَتَ إِجْمَاعُ الْأُمَّةِ عَلَى حُكْمٍ مِنَ الْأَحْكَامِ لَمْ يَكُنْ لِأَحَدٍ أَنْ يَخْرُجَ عَنْ إِجْمَاعِهِمْ؛ فَإِنَّ الْأُمَّةَ لَا تَجْتَمِعُ عَلَى ضَلَالَةٍ. وَلَكِنْ كَثِيرٌ مِنَ الْمَسَائِلِ يَطُنُّ بَعْضُ النَّاسِ فِيهَا إِجْمَاعًا وَلَا يَكُونُ الْأَمْرُ كَذَلِكَ؛ بَلْ يَكُونُ الْقَوْلُ الْآخِرُ أَرْجَحَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ».

◆ وَأَمَّا حُكْمُ مُنْكَرِ الْإِجْمَاعِ:

فَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (١٠/٢٠): «وَالْتَحْقِيقُ: أَنَّ الْإِجْمَاعَ الْمَعْلُومَ يَكْفُرُ مُخَالَفُهُ؛ كَمَا يَكْفُرُ مُخَالَفُ النَّصِّ بِتَرْكِهِ؛ لَكِنَّ هَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا فِيْمَا عَلِمَ ثُبُوتُ النَّصِّ بِهِ».

وَأَمَّا الْعِلْمُ بِثُبُوتِ الْإِجْمَاعِ فِي مَسْأَلَةٍ لَا نَصَّ فِيهَا؛ فَهَذَا لَا يَقَعُ. وَأَمَّا غَيْرُ الْمَعْلُومِ؛ فَيَمْتَنِعُ تَكْفِيرُهُ».

(١) فِي (م) يَكُونُ كُفْرًا، وَكُتِبَ فِي الْحَاشِيَةِ: قَوْلُهُ: عَلَى حَادِثَةٍ (فَإِنْكَارُهَا يَكُونُ) وَجَدَ فِي عِدَّةِ نَسَخٍ لَا يَكُونُ كُفْرًا، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ غَلَطَ بِدَلِيلٍ مَا بَعْدَهُ.

(٢) قَالَ التَّوَوُّيُّ فِي «رَوْضَةِ الطَّالِبِينَ» (١٤٦/٢): «وَكَمَا إِذَا أَجْمَعَ أَهْلُ عَصْرِ عَلَى حُكْمٍ حَادِثَةٍ؛ فَلَيْسَ بِكَافِرٍ، لِلْعُذْرِ؛ بَلْ يَعْرِفُ الصَّوَابَ؛ لِيَعْتَقِدَهُ».

● وَقَالَ فِي «الْمَجْمُوعِ» (١٤/٣): «وَكَإِجْمَاعِ أَهْلِ عَصْرِ عَلَى حُكْمٍ حَادِثَةٍ لَمْ يُكْفَرْ بِجَحْدِهِ؛ لِأَنَّهُ مَعْدُورٌ؛ بَلْ نَعَرَفُهُ الصَّوَابَ؛ لِيَعْتَقِدَهُ؛ هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ فِي الْمَسْأَلَةِ».

بِالإِسْلَامِ، أَوْ نَشَأَ بِبَادِيَةِ بَعِيدَةٍ [عَنِ الْعُلَمَاءِ] ^(١)، وَإِلَّا عُرِفَ ^(٢) الصَّوَابُ؛ فَإِنْ أَنْكَرَ بَعْدَ ذَلِكَ كَفَرَ فِيمَا يَظْهَرُ؛ لِأَنَّ إِنْكَارَهُ حِينَئِذٍ فِيهِ تَضْلِيلٌ لِلأُمَّةِ. وَسَيَأْتِي عَنِ «الرَّوَضَةِ» عَنِ الْقَاضِي عِيَاضٍ ^(٣): (أَنَّ كُلَّ مَا كَانَ فِيهِ تَضْلِيلٌ للأُمَّةِ يَكُونُ كُفْرًا).

ثُمَّ مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخَانِ؛ كَالأَصْحَابِ؛ فِي اسْتِحْلَالِ ^(٤) الْخَمْرِ؛ اسْتَبْعَدَهُ الْإِمَامُ بِأَنَّا لَا نُكْفِّرُ مَنْ رَدَّ أَصْلَ الْإِجْمَاعِ، ثُمَّ أَوَّلَ مَا ذَكَرُوهُ بِمَا إِذَا صَدَّقَ الْمُجْمَعِينَ ^(٥) عَلَى أَنَّ التَّحْرِيمَ ثَابِتٌ فِي الشَّرْعِ، ثُمَّ حَلَّلَهُ؛ فَإِنَّهُ يَكُونُ رَدًّا لِلشَّرْعِ.

قَالَ الرَّافِعِيُّ: وَهَذَا وَإِنْ صَحَّ ^(٦)؛ فَلْيَجْرِ مِثْلُهُ فِي سَائِرِ مَا حَصَلَ الْإِجْمَاعُ عَلَى افْتِرَاضِهِ أَوْ تَحْرِيمِهِ فَنَفَاهُ.



(١) زيادة من (ز).

(٢) في (ز): ولا عُرِفَ.

(٣) قَالَ الْقَاضِي عِيَاضُ فِي «الشُّفَا» (٢٨٦/٢): «وَكَذَلِكَ نَقْطَعُ بِتَكْفِيرِ كُلِّ قَائِلٍ قَالَ قَوْلًا يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى تَضْلِيلِ الأُمَّةِ وَتَكْفِيرِ جَمِيعِ الصَّحَابَةِ».

(٤) في (ز): مستحلات.

(٥) في (م): (قصد المجمعون) بدلاً من (صدق المجمعين).

(٦) في (ز): (إن صح (بدون الواو)).

مَطْلَبٌ: وَأَجَابَ

وَأَجَابَ عَنْهُ أَبُو الْقَاسِمِ الزَّنْجَانِيُّ^(١): بِأَنَّ مَلَحَظَ التَّكْفِيرِ لَيْسَ [هُوَ]^(٢) مُخَالَفَةُ الْإِجْمَاعِ؛ بَلِ اسْتِبَاحَةُ مَا عُلِمَ تَحْرِيمُهُ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ^(٣).

(١) هُوَ أَبُو الْقَاسِمِ يُوسُفُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحُسَيْنِ الزَّنْجَانِيُّ الْفَقِيهَ، مِنْ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ، تَفَقَّهَ عَلَى أَبِي إِسْحَاقَ الشَّيرَازِيِّ، وَبَرَعَ فِي الْمَذْهَبِ وَالْخِلَافِ، وَكَانَ الْكِيَا الْهَرَّاسِيُّ يَفْضُلُهُ عَلَى جَمِيعِ فُقَهَاءِ بَغْدَادَ، وَيَقُولُ: هُوَ أَفْقَهُهُمْ وَأَعَرَفُهُمْ بِالْمَذْهَبِ، لَوْ كَانَ بِخُرَّاسَانَ؛ لَكَانَ مَرْحُومًا إِلَيْهِ، وَإِذَا سَبَقَهُ فِي فَتْوَى يَكْتُبُ تَحْتَ خَطِّهِ: هَذَا صَحِيحٌ، وَبِهِ أَقُولُ، وَجَوَابِي مِثْلُ هَذَا، أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُمَا، وَلَهُ فِتَاوٍ مُجْمُوعَةٌ، وَتُوفِّيَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي صَفَرِ سَنَةِ خَمْسٍ مِائَةٍ. «الوافي بالوفيات» (١١٥/٢٩)، و«طبقات الشافعية» للإسنوي (٣٠٦/١)، و«العقد المذهب» (ص: ٨٠).

(٢) زيادة من (م).

(٣) قَارِنُ بِمَا جَاءَ فِي «حَاشِيَةِ عَمِيرَةَ» (١٧٦/٤)، وَنَصُّهُ: «وَأَعْلَمُ أَنَّ الْإِمَامَ اسْتَشْكَلَ تَكْفِيرَ مُخَالَفِ الْإِجْمَاعِ، بِأَنَّ مَنْ خَرَقَ الْإِجْمَاعَ وَرَدَّ أَصْلَهُ لَا نُكْفَرُهُ، وَحَمْلُ كَلَامِ الْأَصْحَابِ عَلَى مَا إِذَا صَدَّقَ الْمُجْمُوعِينَ ثُمَّ خَالَفَ، وَأَجَابَ الزَّنْجَانِيُّ بِأَنَّا نُكْفَرُهُ مِنْ حَيْثُ مُخَالَفَةُ الْإِجْمَاعِ، وَقَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: الْحَقُّ أَنَّ الْمَسَائِلَ الْإِجْمَاعِيَّةَ إِنْ صَحِبَهَا تَوَاتُرٌ؛ كَفَرَ جَاحِدُهَا؛ لِمُخَالَفَةِ التَّوَاتُرِ، لَا لِمُخَالَفَةِ الْإِجْمَاعِ، وَإِلَّا فَلَا؛ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُ: وَهُوَ الصَّوَابُ. وَقَضِيَّتُهُ هَذَا؛ أَنَّ لَا يُعَوَّلُ عَلَى حُكْمِ الْإِجْمَاعِ فِي هَذَا الشَّانِ، وَيُجَابُ: بِأَنَّ وَجْهَ اخْتِصَاصِهِ بِالذِّكْرِ كَوْنُ الْغَالِبِ عَلَى الْمُجْمَعِ عَلَيْهِ: التَّوَاتُرُ وَعِلْمُهُ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ».

● قَوْلُهُ: (وَأَجَابَ الزَّنْجَانِيُّ بِأَنَّا نُكْفَرُهُ مِنْ حَيْثُ مُخَالَفَةُ الْإِجْمَاعِ) يَظْهَرُ أَنَّ فِي =

وَلِهَذَا قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ^(١): (مَسَائِلُ الْإِجْمَاعِ؛ إِنْ صَحِبَهَا التَّوَاتُرُ؛ كَالصَّلَاةِ؛ كَفَرُ مُنْكَرُهَا؛ لِمُخَالَفَةِ التَّوَاتُرِ، لَا لِمُخَالَفَةِ الْإِجْمَاعِ، وَإِنْ لَمْ يَصْحَبْهَا التَّوَاتُرُ: فَلَا يَكْفُرُ نَافِيهَا^(٢)).

= الْجُمْلَةُ تَصَحِّفًا، وَصَوَابُهَا: «بِأَنَّا (لَا) نُكْفِرُهُ».

(١) فِي «إِحْكَامِ الْأَحْكَامِ شَرْحِ عُمْدَةِ الْأَحْكَامِ» (٢١٧/٢ وَ ٢١٨) قَالَ: «فَالْمَسَائِلُ الْإِجْمَاعِيَّةُ: تَارَةً يَصْحَبُهَا التَّوَاتُرُ بِالثَّقَلِ عَنْ صَاحِبِ الشَّرْعِ، كَوُجُوبِ الصَّلَاةِ مَثَلًا، وَتَارَةً لَا يَصْحَبُهَا التَّوَاتُرُ، فَالْقِسْمُ الْأَوَّلُ: يَكْفُرُ جَاحِدُهُ، لِمُخَالَفَتِهِ الْمُتَوَاتِرَ، لَا لِمُخَالَفَتِهِ الْإِجْمَاعَ.

وَالْقِسْمُ الثَّانِي: لَا يَكْفُرُ بِهِ وَقَدْ وَقَعَ فِي هَذَا الْمَكَانِ مَنْ يَدَّعِي الْحِذْقَ فِي الْمَعْقُولَاتِ، وَيَمِيلُ إِلَى الْفَلَسَفَةِ فَظَنَّ أَنَّ الْمُخَالَفَةَ فِي حَدُوثِ الْعَالَمِ مِنْ قِبَلِ مُخَالَفَةِ الْإِجْمَاعِ. وَأَخَذَ مِنْ قَوْلِهِ مَنْ قَالَ: «إِنَّهُ لَا يَكْفُرُ مُخَالِفُ الْإِجْمَاعِ»: أَنْ لَا يَكْفُرَ هَذَا الْمُخَالِفُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَهَذَا كَلَامٌ سَاقِطٌ بِالْمَرَّةِ، إِمَّا عَنْ عَمَى فِي الْبَصِيرَةِ، أَوْ تَعَامٍ؛ لِأَنَّ حَدُوثَ الْعَالَمِ مِنْ قِبَلِ مَا اجْتَمَعَ فِيهِ الْإِجْمَاعُ وَالتَّوَاتُرُ بِالثَّقَلِ عَنْ صَاحِبِ الشَّرِيعَةِ؛ فَيَكْفُرُ الْمُخَالِفُ بِسَبَبِ مُخَالَفَتِهِ الثَّقَلِ الْمُتَوَاتِرَ لَا بِسَبَبِ مُخَالَفَتِهِ الْإِجْمَاعَ».

● وَقَالَ فِي «شَرْحِ الْإِلْمَامِ بِأَحَادِيثِ الْأَحْكَامِ» (٣١٦/٤ وَ ٣١٧): «فَإِنَّ مَا يَقُومُ عَلَيْهِ الْإِجْمَاعُ عَلَى قِسْمَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: مَا صَحَبَهُ الْمُتَوَاتِرُ فِي الْإِخْبَارِ عَنْ صَاحِبِ الشَّرْعِ بِمَا انْعَقَدَ عَلَيْهِ الْإِجْمَاعُ. وَالثَّانِي: مَا لَا يَصْحَبُهُ ذَلِكَ.

فَأَمَّا الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: فَلَا شَكَّ فِي تَكْفِيرِهِ مِنْ جِهَةِ الْمُخَالَفَةِ فِي مَا يَثْبُتُ بِالتَّوَاتُرِ عَنْ صَاحِبِ الشَّرْعِ، لَا لِأَجْلِ مُخَالَفَةِ الْإِجْمَاعِ.

وَأَمَّا الثَّانِي: فَهُوَ الَّذِي يَقَعُ فِيهِ الْخِلَافُ، وَلَيْسَ وَقُوعُ الْإِجْمَاعِ مِمَّا يُلَازِمُهُ التَّوَاتُرُ، وَمُخَالَفَةُ الْمُتَوَاتِرِ عَنْ صَاحِبِ الشَّرْعِ؛ فَإِنَّ الْإِجْمَاعَ قَدْ يَقَعُ عَلَى مُقْتَضَى خَبَرِ الْوَاحِدِ، وَلَيْسَ مِمَّا تَوَاتَرَ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ».

(٢) فِي ط الْخَمِيسِ: فَلَا يَكْفُرُ فِيهَا.

وَفَرَّقَ الزَّرْكَشِيُّ بَيْنَ تَكْفِيرِ مُنْكَرِ الْإِجْمَاعِ؛ أَيُّ: الْمَجْمَعِ عَلَيْهِ، وَعَدَمِ تَكْفِيرِ^(١) مُنْكَرِ أَصْلِ الْإِجْمَاعِ^(٢):

(١) سقطت من (ز).

(٢) في «الْبَحْرِ الْمَحِيطِ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» (٥٦٦/٣) قَالَ: «حُكْمُ مُنْكَرِ الْإِجْمَاعِ: وَفِيهِ بَحْثَانِ: الْأَوَّلُ: فِي تَحْرِيمِ مُخَالَفَتِهِ، وَفِيهِ مَسْأَلَةٌ وَاحِدَةٌ، وَهِيَ أَنَّ مِنْ أَنْكَرِ الْإِجْمَاعِ هَلْ يُكْفَرُ؟ وَهُوَ قِسْمَانِ:

أَحَدُهُمَا: إِنْكَارُ كَوْنِ الْإِجْمَاعِ حُجَّةً؛ فَيَنْظَرُ إِنْ أَنْكَرَ حُجِّيَّةَ الْإِجْمَاعِ السُّكُوتِيُّ أَوْ الْإِجْمَاعِ الَّذِي لَمْ يَنْقَرِضْ أَهْلُ عَصْرِهِ وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنَ الْإِجْمَاعَاتِ الَّتِي اعْتَبَرَ الْعُلَمَاءُ الْمُعْتَبَرُونَ فِي انْتِهَاضِهَا حُجَّةً؛ فَلَا خِلَافَ أَنَّه لَا يُكْفَرُ وَلَا يُدَّعَى. وَإِنْ أَنْكَرَ أَصْلَ الْإِجْمَاعِ، وَأَنَّهُ لَا يُحْتَجُّ بِهِ؛ فَالْقَوْلُ فِي تَكْفِيرِهِ؛ كَالْقَوْلِ فِي تَكْفِيرِ أَهْلِ الْبِدْعِ وَالْأَهْوَاءِ. وَالثَّانِي: أَنَّ يُنْكَرَ حُكْمُ الْإِجْمَاعِ؛ فيقول مثلاً: لَيْسَتْ الصَّلَاةُ وَاجِبَةً، وَلَيْسَ لِبَيْتِ الْإِبْنِ مَعَ الْأُمِّ السُّدُسُ؛ فَلَهُ أَحْوَالٌ: أَحَدُهَا بَأَنَّ يَكُونَ قَدْ بَلَغَهُ الْإِجْمَاعُ فِي ذَلِكَ، وَأَنْكَرَهُ وَلَجَّ فِيهِ؛ فَإِنْ كَانَتْ مَعْرِفَتُهُ ظَاهِرَةً؛ كَالصَّلَاةِ كَفَرًا أَوْ خَفِيَّةً؛ كَمَسْأَلَةِ الْبَيْتِ؛ فَفِيهِ تَرَدُّدٌ. ثَانِيهَا: أَنَّ يُنْكَرَ وَقُوعَ الْإِجْمَاعِ بَعْدَ أَنْ يَبْلُغَهُ؛ فيقول: لَمْ يَقَعْ وَلَوْ وَقَعَ لَقُلْتُ بِهِ؛ فَإِنْ كَانَ الْمُخْبِرُ عَنْ وَقُوعِهِ الْخَاصَّةَ دُونَ الْعَامَّةِ؛ كَمَسْأَلَةِ الْبَيْتِ فَلَا يُكْفَرُ عَلَى الْأَظْهَرِ وَإِنْ كَانَ الْمُخْبِرُ الْخَاصَّةَ وَالْعَامَّةَ؛ كَالصَّلَاةِ كَفَرًا. وَثَالِثُهَا: أَنَّ لَا يَبْلُغُهُ؛ فَيَعُذَّرُ فِي الْخَفِيِّ دُونَ الْجَلِيِّ إِنْ لَمْ يَكُنْ قَرِيبَ الْعَهْدِ بِإِسْلَامٍ، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا مِنْهُمْ الْبُعُوثِيُّ فِي أَوَائِلِ التَّهْذِيبِ وَالْكِتَابِيُّ وَابْنُ بَرَهَانَ وَابْنُ السَّمْعَانِيِّ وَعَبِيرُهُمْ تَقْسِيمَ الْإِجْمَاعِ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: الْأَوَّلُ: مَا يَشْتَرِكُ الْخَاصَّةُ وَالْعَامَّةُ فِيهِ؛ كَأَعْدَادِ الصَّلَوَاتِ وَرَكَعَاتِهَا وَالْحَجَّ وَالصِّيَامَ وَزَمَانَهُمَا وَتَحْرِيمَ الزَّنى وَالْخَمْرِ وَالسَّرِقَةِ؛ فَمَنْ اعْتَقَدَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ خِلَافَ مَا انْعَقَدَ عَلَيْهِ الْإِجْمَاعُ؛ فَهُوَ كَافِرٌ؛ لِأَنَّهُ صَارَ بِخِلَافِهِ جَاحِدًا لِمَا قَطَعَ مِنْ دِينِ الرَّسُولِ ﷺ، وَصَارَ كَالْجَاحِدِ لِصِدْقِهِ؛ قَالَ الْكِتَابِيُّ: وَيَكْفَرُ مَخَالَفَتُهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مَقْبُولٌ عَنِ الشَّرْعِ قَطْعًا؛ فَإِنْكَارُهُ كإِنْكَارِ أَصُولِ الدِّينِ.

وَالثَّانِي: إِجْمَاعُ الْخَاصَّةِ فَقَطْ، وَهُوَ مَا يَنْفَرِدُ بِمَعْرِفَتِهِ الْعُلَمَاءُ؛ كَتَحْرِيمِ الْمَرْأَةِ =

= على عَمَّتِهَا وَخَالَتِهَا، وَإِفْسَادِ الْحَجِّ بِالْوَطْءِ قَبْلَ الْوُقُوفِ، وَتَوْرِيثِ الْجَدَّةِ السُّدُسِ وَمَنْعِ تَوْرِيثِ الْقَاتِلِ وَمَنْعِ الْوَصِيَّةِ لِلْوَارِثِ؛ فَإِذَا اعْتَقَدَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ خِلَافَ مَا عَلَيْهِ الْإِجْمَاعُ يُحْكَمُ بِضَلَالِهِ وَخَطِيئِهِ وَمَعْصِيَتِهِ بِإِنْكَارٍ مَا خَالَفَ.

قال البغوي: وَمِنْهُ أَنَّهُ يُجْمَعُ عُلَمَاءُ كُلِّ عَصْرِ عَلَى حُكْمِ حَادِثَةٍ إِمَّا قَوْلًا أَوْ فِعْلًا؛ فَهُوَ حُجَّةٌ؛ لَكِنْ لَا يُكْفَرُ بِجَاحِدِهِ؛ بَلْ يُخْطَأُ، وَيُدْعَى إِلَى الْحَقِّ وَلَا مَسَاعٍ لَهُ فِيهِ لِاجْتِهَادِهِ. اهـ.

وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ هَذَا إِجْمَاعٌ ظَنِّي لَا قَطْعِيٌّ؛ لَكِنْ حَكَى الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ؛ خِلَافًا فِي مَنْ جَحَدَ مُجْمَعًا عَلَيْهِ غَيْرَ مَعْلُومٍ بِالضَّرُورَةِ، هَلْ يَكْفَرُ؛ فَقَالَ: فِيهِ وَجْهَانِ مَبْنِيَّانِ عَلَى أَنَّ مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الْخَاصَّةُ وَالْعَامَّةُ، هَلِ الْعَامَّةُ مَقْصُودَةٌ وَجْهَانِ؛ فَعَلَى الْأَوَّلِ: لَا يَكْفَرُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُخَالَفْ جَمِيعَ الْمَعْصُومِينَ فِي الْإِجْمَاعِ. وَعَلَى الثَّانِي: يَكْفَرُ، وَهُوَ اخْتِيَارُ الْأُسْتَاذِ أَبِي إِسْحَاقَ.

وَأَطْلَقَ الرَّافِعِيُّ الْقَوْلَ بِالْكَفْرِ بِجُحُودِ الْحُكْمِ الْمُجْمَعِ عَلَيْهِ، وَاسْتَدْرَكَ عَلَيْهِ النَّوَوِيُّ، وَفَصَّلَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ فِيهِ نَصٌّ، وَهُوَ مِنَ الْأُمُورِ الظَّاهِرَةِ الَّتِي يَشْتَرِكُ فِي مَعْرِفَتِهَا الْخَوَاصُّ وَالْعَوَامُّ؛ فَكَافِرٌ، وَإِنْ اخْتَصَّ بِمَعْرِفَتِهِ الْخَاصَّةُ؛ فَلَا وَبَيِّنَ أَنْ يَكُونَ ظَاهِرًا لَا نَصَّ فِيهِ؛ فَفِي الْحُكْمِ بِتَكْفِيرِهِ خِلَافٌ، وَصَحَّحَ فِي بَابِ الرَّدَّةِ فِيهِ الْقَوْلَ بِالتَّكْفِيرِ، وَمَا جَزَمَ بِهِ النَّوَوِيُّ مِنَ التَّكْفِيرِ فِي الْقِسْمِ الْأَوَّلِ فِيهِ خِلَافٌ؛ أَشَارَ إِلَيْهِ الرَّافِعِيُّ فِي بَابِ حَدِّ الشُّرْبِ؛ فَقَالَ: مَنْ اسْتَحَلَّ شُرْبَ الْخَمْرِ كَفَرَ؛ لِلْإِجْمَاعِ عَلَى تَحْرِيمِهِ، وَلَمْ يَسْتَخْسِنِ الْإِمَامُ إِطْلَاقَ الْقَوْلِ بِتَكْفِيرِ الْمُسْتَحِلِّ؛ فَقَالَ: كَيْفَ يَكْفَرُ مَنْ خَالَفَ الْإِجْمَاعَ، وَنَحْنُ لَا نَكْفَرُ مِنْ رَدِّ أَصْلِ الْإِجْمَاعِ، وَإِنَّمَا نُبَدِّعُهُ وَنُضَلِّلُهُ، وَأَوَّلُ مَا ذَكَرَهُ الْأَصْحَابُ عَلَى مَا إِذَا صَدَّقَ الْمُجْمَعِينَ عَلَى أَنَّ التَّحْرِيمَ نَابِتٌ فِي الشَّرْعِ ثُمَّ حَلَّلَهُ؛ فَإِنَّهُ يَكُونُ رَادًّا لِلشَّرْعِ؛ قَالَ الرَّافِعِيُّ: وَهَذَا أَوْضَحُّ؛ فَلْيَحَرَّرْ مِنْهُ فِي سَائِرِ مَا حَصَلَ بِالْإِجْمَاعِ عَلَى افْتِرَاضِهِ فَنَفَاهُ، أَوْ تَحْرِيمِهِ فَأَثْبَتَهُ. اهـ.

وَالَّذِي قَالَهُ الْإِمَامُ فِي الْبُرْهَانِ أَنَّ مَنْ اعْتَرَفَ بِالْإِجْمَاعِ، وَأَقَرَّ بِصِدْقِ الْمُجْمَعِينَ فِي الثَّقَلِ، ثُمَّ أَنْكَرَ مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ كَانَ هَذَا التَّكْذِيبُ آيَلًا إِلَى تَكْذِيبِ الشَّارِعِ، =

= وَمَنْ كَذَّبَ الشَّارِعَ؛ كَفَرَ.

وَالْقَوْلُ الضَّابِطُ فِيهِ: أَنَّ مَنْ أَنْكَرَ طَرِيقًا فِي ثُبُوتِ الشَّرْعِ لَمْ يُكْفَرْ، وَمَنْ اعْتَرَفَ بِكَوْنِ الشَّيْءِ مِنَ الشَّرْعِ، ثُمَّ جَحَدَهُ كَانَ مُنْكَرًا لِلشَّرْعِ وَإِنْكَارُ بَعْضِهِ؛ كإِنْكَارِ كُلِّهِ.

وقال الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْجَوْنِيُّ فِي دِيْنَاةِ كِتَابِهِ الْمُحِيطِ فِي إِنْكَارِ إِجْمَاعِ الْخَاصَّةِ: إِنْ كَانَ مِنَ الْعُلَمَاءِ؛ فَهُوَ مُرْتَدٌّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ. وَإِنْ كَانَ مِنَ الْعَوَامِّ؛ فَفِي الْحُكْمِ بِرِدَّتِهِ وَجْهَانِ، وَعَلَيْهِمَا نَفْتُلُهُ؛ لَكِنْ عَلَى الثَّانِي نَفْتُلُهُ حَذًّا، وَعَلَى الْأَوَّلِ لِلرَّدِّ.

وقال الإمام أَبُو الْفَضْلِ الْفَرَارِيُّ: فَقِيهُ الْحَرَمِ مِنْ جَحَدِ أَصْلًا مُجْمَعًا عَلَيْهِ كَفَرَ، وَقَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ: لَا يُكْفَرُ إِلَّا بِمَا اشْتَرَطْنَا فِي الْإِسْلَامِ إِذَا أَنْكَرَهُ.

وقال أَبُو الْحُسَيْنِ الشَّهْرَسْتِيُّ - فِي «أَدَبِ الْجَدَلِ» -: الْأَقْرَبُ أَنْ يُنْظَرَ فِي الْمُخَالَفِ لِلْإِجْمَاعِ؛ فَإِنْ كَانَ لَا يَعْتَقِدُ كَوْنَهُ حُجَّةً؛ فَإِنَّهُ يُخَطَّأُ وَيُقَسَّسُ، وَلَا يُكْفَرُ، وَإِنْ كَانَ يَعْتَقِدُ أَنَّهُ حُجَّةٌ؛ فَإِنْ ثَبَتَ الْإِجْمَاعُ بِالتَّوَاتُرِ؛ فَهُوَ كَافِرٌ؛ لِأَنَّهُ مُقَرَّرٌ عَلَى نَفْسِهِ بِالْمَعَانِدَةِ، وَإِنْ ثَبَتَ بِالْأَحَادِ؛ فَإِنَّهُ مُخْطِئٌ أَوْ فَاسِقٌ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ كَلَامَ الْأَمْدِيِّ وَابْنِ الْحَاجِبِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي غَايَةِ الْقَلْبِ؛ فَإِنَّهُمَا حَكِيَا مَذَاهِبَ فِي مُنْكَرِ حُكْمِ الْإِجْمَاعِ الْقَطْعِيِّ؛ ثَالِثُهَا الْمُخْتَارُ: أَنَّ نَحْوَ الْعِبَادَاتِ الْخَمْسِ يُكْفَرُ، وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّ لَهُ قَوْلًا بِالتَّكْفِيرِ فِي الْأَمْرِ الْخَفِيِّ وَقَوْلًا بِعَدَمِهِ فِي نَحْوِ الْعِبَادَاتِ الْخَمْسِ! وَلَيْسَ كَذَلِكَ. وَعِبَارَةُ الْهِنْدِيِّ فِي النَّهَايَةِ هُنَا فِي غَايَةِ الْحُسْنِ؛ فَإِنَّهُ قَالَ: جَاحِدُ الْحُكْمِ الْمُجْمَعِ عَلَيْهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُجْمَعٌ بِإِجْمَاعِ قَطْعِيِّ لَا يُكْفَرُ عِنْدَ الْجَمَاهِيرِ؛ خِلَافًا لِبَعْضِ الْفُقَهَاءِ، وَإِنَّمَا قَيَّدْنَا بِقَوْلِنَا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ مَنْ أَنْكَرَ وَجُوبَ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ وَنَحَوَهَا يُكْفَرُ، وَهُوَ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ؛ لَكِنْ لَا لِأَنَّهُ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ؛ بَلْ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ بِالضَّرُورَةِ مِنْ دِينِ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَإِنَّمَا قَيَّدْنَا بِالْإِجْمَاعِ الْقَطْعِيِّ؛ لِأَنَّ جَاحِدَ حُكْمِ الْإِجْمَاعِ الظَّنِّي لَا يُكْفَرُ وَفَاقًا. انْتَهَى.

وقال أَبُو الْعَبَّاسِ الْقُرْطُبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: الْحَقُّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ التَّفْصِيلُ: فَإِنْ قُلْنَا إِنَّ أَدْلَةَ الْإِجْمَاعِ ظَنِّيَّةٌ؛ فَلَا شَكَّ فِي نَفْيِ التَّكْفِيرِ؛ لِأَنَّ الْمَسَائِلَ الظَّنِّيَّةَ اجْتِهَادِيَّةً، وَلَا نُكْفَرُ فِيهَا بِالِاتِّفَاقِ، وَإِنْ قُلْنَا قَطْعِيَّةً؛ فَهَؤُلَاءِ هُمْ الْمُخْتَلِفُونَ فِي تَكْفِيرِهِ.

=

(بأن مُنْكَرَ الْحُكْمِ وَافَقَ^(١) عَلَى كَوْنِ الْإِجْمَاعِ حُجَّةً، ثُمَّ أَنْكَرَ أَثَرَهُ الْمُرْتَبِّ عَلَيْهِ؛ فَكَفَرْنَا، بِخِلَافِ مُنْكَرِ الْأَصْلِ؛ [فَإِنَّهُ]^(٢) لَمْ يُوَافِقْ عَلَى

= وَالصَّوَابُ: أَنْ لَا يَكْفُرَ، وَإِنْ قُلْنَا إِنَّ تِلْكَ الْأَدِلَّةَ قَطْعِيَّةٌ مُتَوَاتِرَةٌ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا نَعْمُ مَعْرِفَتُهُ كُلَّ أَحَدٍ بِخِلَافٍ مِنْ جَحْدِ سَائِرِ الْمُتَوَاتِرَاتِ وَالتَّوَقُّفِ عَنِ التَّكْفِيرِ أَوْلَى مِنَ الْهُجُومِ عَلَيْهِ؛ فَقَدْ قَالَ ﷺ: «مَنْ قَالَ لِأَخِيهِ يَا كَافِرُ؛ فَقَدْ بَاءَ أَحَدُهُمَا؛ فَإِنْ كَانَ كَمَا قَالَ، وَإِلَّا جَاءَتْ عَلَيْهِ». اهـ.

وَقَدْ قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: أَمَّا مَنْ قَالَ إِنَّ دَلِيلَ الْإِجْمَاعِ ظَنِّي فَلَا سَبِيلَ إِلَى تَكْفِيرِ مُخَالَفِهِ كَسَائِرِ الظَّنِّيَّاتِ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ: إِنَّ دَلِيلَهُ قَطْعِيٌّ؛ فَالْحُكْمُ الْمُخَالَفُ فِيهِ؛ إِمَّا أَنْ يَكُونَ طَرِيقُ اثْبَاتِهِ قَطْعِيًّا أَوْ ظَنِّيًّا؛ فَإِنْ كَانَ ظَنِّيًّا؛ فَلَا سَبِيلَ إِلَى التَّكْفِيرِ، وَإِنْ كَانَ قَطْعِيًّا؛ فَقَدْ اخْتَلَفُوا فِيهِ، وَلَا يُتَوَجَّهُ الْخِلَافُ فِي مَا تَوَاتَرَ مِنْ ذَلِكَ عَنْ صَاحِبِ الشَّرْعِ بِالثَّقَلِ؛ فَإِنَّهُ يَكُونُ تَكْذِيبًا مُوجِبًا لِلْكَفْرِ بِالضَّرُورَةِ، وَإِنَّمَا يُتَوَجَّهُ الْخِلَافُ فِي مَا حَصَلَ فِيهِ الْإِجْمَاعُ بِطَرِيقٍ قَطْعِيٍّ أَغْنَى أَنَّهُ ثَبَتَ وُجُودُ الْإِجْمَاعِ بِهِ إِذَا لَمْ يَنْقُلْ أَهْلُ الْإِجْمَاعِ الْحُكْمَ بِالتَّوَاتُرِ عَنْ صَاحِبِ الشَّرْعِ.

فَتَلَخَّصْ: أَنَّ الْإِجْمَاعَ تَارَةً يَصْحَبُهُ التَّوَاتُرُ بِالثَّقَلِ عَنْ صَاحِبِ الشَّرْعِ وَتَارَةً لَا؛ فَلَاوَلَّ لَا يُخْتَلَفُ فِي تَكْفِيرِهِ. وَالثَّانِي: قَدْ يُخْتَلَفُ فِيهِ؛ فَلَا يُشْتَرَطُ فِي الثَّقَلِ عَنْ صَاحِبِ الشَّرْعِ لَفْظٌ مُعَيَّنٌ؛ بَلْ قَدْ يَكُونُ ذَلِكَ مَعْلُومًا بِالْقَطْعِ بِأُمُورٍ خَارِجَةٍ عَنِ الْحَضَرِ؛ كَوُجُوبِ الْأَرْكَانِ الْخَمْسَةِ؛ فَتَنَبَّهْ لِهَذَا؛ فَقَدْ غَلَطَ فِيهِ مَنْ يَعْتَقِدُ فِي نَفْسِهِ، وَيَعْتَقِدُ مِنَ الْمَائِلِينَ إِلَى الْفَلَسَفَةِ؛ حَيْثُ حَكَمَ بِكُفْرِ الْفَلَاسِيفَةِ؛ لِانْكَارِهِمْ عِلْمَ الْبَارِي ﷻ بِالْجُزْئِيَّاتِ وَحُدُوثِ الْعَالَمِ وَحَشْرِ الْأَجْسَادِ؛ فَتَوَهَّمْ هَذَا الْإِنْسَانُ أَنْ يَخْرُجَ عَلَى الْخِلَافِ فِي مُخَالَفِ الْإِجْمَاعِ، وَهُوَ خَطَأٌ فَاحِشٌ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنَ الْقِسْمِ الَّذِي صَحِبَ التَّوَاتُرُ فِيهِ الْإِجْمَاعُ تَوَاتُرًا قَطْعِيًّا مَعْلُومًا بِأُمُورٍ غَيْرِ مُنْحَصِرَةٍ. اهـ. وَكَأَنَّهُ يُرِيدُ ابْنَ رُشْدٍ؛ فَإِنَّ لَهُ كِتَابَ فَصْلِ الْمَقَالِ فِي مَا بَيْنَ الشَّرِيعَةِ وَالْحِكْمَةِ مِنْ اتِّصَالٍ، وَرَدَّ عَلَى الْغَزَالِيِّ فِي تَكْفِيرِ الْفَلَاسِيفَةِ فِي ذَلِكَ».

(١) في ط الخميس: موافق.

(٢) زيادة من (ز).

شيء^(١) البتة. انتهى.

وفي فرقهِ نظر؛ لاقتضائِهِ أَنَّ (مُنْكَرَ الْحُكْمِ) لا بُدَّ أَنْ يَسْبِقَ مِنْهُ اعْتِرَافٌ بِ: (حُجِّيَّةِ الْإِجْمَاعِ)، وَهُوَ خِلَافُ قَضِيَّةِ إِطْلَاقِهِمْ، وَأَنَّ مَنْ سَبَقَ مِنْهُ الْاعْتِرَافُ بِذَلِكَ؛ يَكْفُرُ^(٢)، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْحُكْمُ ضَرُورِيًّا! وَلَيْسَ^(٣) كَذَلِكَ؛ فَالَّذِي يَتَّجِهُهُ: هُوَ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْجَوَابُ الْأَوَّلُ: مِنْ أَنَّ مَلَحَظَ التَّكْفِيرِ؛ إِنْكَارُ الضَّرُورِيِّ؛ سَوَاءٌ أَسْبَقَ مِنْهُ الْاعْتِرَافُ بِحُجِّيَّةِ الْإِجْمَاعِ أَمْ لَا؟.

● فَإِنْ قُلْتُ: هَلْ بَقِيَ^(٤) مِنْ فَرْقٍ آخَرَ بَيْنَ إِنْكَارِ أَصْلِ الْإِجْمَاعِ؛ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ كُفْرًا؟ وَإِنْكَارِ^(٥) الْحُكْمِ الْمَجْمَعِ عَلَيْهِ الضَّرُورِيُّ؛ حَيْثُ كَانَ كُفْرًا؟
● قُلْتُ: نَعَمْ، وَتَقَدَّمَ قَبْلَهُ مُقَدِّمَةٌ، وَهِيَ: أَنَّ النَّظَامَ^(٦) وَغَيْرَهُ؛ إِنَّمَا

(١) في ط الخميس: الشيء.

(٢) في (م): كفر.

(٣) في ط الخميس: أو ليس!.

(٤) في ط الخميس: يبقى.

(٥) في (ز): أو إنكار.

(٦) هو إبراهيم بن سيار بن هانيء، أبو إسحاق النَّظَّامِيُّ، وَرَدَ بَعْدَادَ، وَإِلَيْهِ تُنسَبُ فِرْقَةُ النَّظَّامِيَّةِ، مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ؛ قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي رِسَالَةِ «الْفَرْقِ» (ص: ١٧٤): «وَهُوَ مِنْ شَيَاطِينِ الْقَدَرِيَّةِ». وَفِي «لِسَانِ الْمِيزَانِ» (١/٦٧): «مُتَّهَمٌ بِالزُّنْدَقَةِ». وَنِظَامٌ بِتَشْدِيدِ الظَّاءِ. «الْإِكْمَالُ فِي رَفْعِ الْارْتِيَابِ» (٧/٢٧٤)، وَ«تَوْضِيحُ الْمَشْتَبِهِ» لابن ناصر الدين (٩/٩٧).

● قُلْتُ: وَشَيْخُهُ أَبُو الْهَذِيلِ الْعَلَّافُ شَيْخُ الْمُعْتَزِلَةِ. وَالنَّظَامُ أَحَدُ الْقَوْلِ بِالطَّفَرَةِ؛
كما قال الشهرستاني في «الملل» (١/٢٥).
=

أَنْكَرُوا كَوْنَ الْإِجْمَاعِ حُجَّةً^(١)؛ زَعَمًا مِنْهُمْ؛ أَنَّهُ لَا يَسْتَحِيلُ الْخَطَأُ عَلَى

= وقال فيه أبو عمرو الداني في «أرجوزة» له مشهورة:

والجاحظ الكادح في الإسلام وجبت هذه الأمة النظام

● وقال الذهبي في «تاريخه» (٧٣٥/٥): «أبو إسحاق النَّظَّامُ، الْبَصْرِيُّ الْمَتَكَلِّمُ الْمُعْتَزَلِيُّ، ذُو الضَّلَالِ وَالْإِجْرَامِ. طَالَعَ كَلَامَ الْفَلَّاسِفَةِ؛ فَخَلَطَهُ بِكَلَامِ الْمُعْتَزَلَةِ، وَتَكَلَّمَ فِي الْقَدَرِ، وَانْفَرَدَ بِمَسَائِلَ، وَتَبِعَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَائِطٍ، وَالْأَسْوَارِيُّ، وَغَيْرُهُمَا. وَأَخَذَ عَنْهُ: الْجَاحِظُ، وَكَانَ مُعَاصِرًا لِأَبِي الْهَذِيلِ الْعَلَّافِ. . وَلِلنَّظَّامِ مَقَالَاتٌ خَبِيثَةٌ، وَقَدْ كَفَّرَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ».

وقال في «السَّيَر» (٥٢٩/٨): «وَقَدْ كَفَّرَهُ جَمَاعَةٌ». ثم قال: «وَرَدَ أَنَّهُ سَقَطَ مِنْ عُرْفَةٍ وَهُوَ سَكْرَانٌ؛ فَمَاتَ فِي خِلَافَةِ الْمُعْتَصِمِ، أَوِ الْوَاتِقِ سَنَةَ بَضْعِ وَعِشْرِينَ وَمِائَتَيْنِ». وانظر: «تاريخ بغداد» (٦/ ٦٢٣).

(١) وحكى الصَّفْدِيُّ مقالاته واعتقاداته الْخَبِيثَةَ في «الوافي بالوفيات» (٦/ ١٤ و ١٥)؛ فقال: «وَمِنْهَا: أَنَّهُ قَالَ: الْإِجْمَاعُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ فِي الشَّرْعِ، وَكَذَلِكَ الْقِيَاسُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ، وَإِنَّمَا الْحُجَّةُ قَوْلُ الْإِمَامِ الْمُعْصُومِ، وَمِنْهَا: مِثْلُهُ إِلَى الرَّفْضِ وَوُقُوعُهُ فِي أَكَابِرِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَقَالَ: نَصَّ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ عَلِيٌّ، وَعَيْنُهُ، وَعَرَفَتِ الصَّحَابَةُ ذَلِكَ!! وَلَكِنْ كَتَمَهُ عُمَرُ لِأَجْلِ أَبِي بَكْرٍ ﷺ».

● وقال عبدُ القاهر البغداديُّ في «الفرق بين الفرق» (ص: ١١٤): «ثم إنه استثقل أحكامَ شريعة الإسلام في فروعها، ولم يجسُرْ على إظهار دفعها، فأبطل الطُّرُقَ الدَّالَّةَ عليها، فأنكر لأجل ذلك حُجَّةَ «الإجماع»، وحُجَّةَ «القياس» في الفُرُوعِ الشرعية، وأنكر الحُجَّةَ من الأخبار التي لا تُوجِبُ الْعِلْمَ الضَّرُورِيَّ، ثم إِنَّهُ عَلِمَ إِجْمَاعَ الصَّحَابَةِ عَلَى الاجتهاد في الفُرُوعِ الشرعية، فذكرهم بما يُقَرُّوه غداً في صحيفة مَخَازِيهِ، وطعن في فتاوى أعلام الصحابة رضي الله عنهم».

وجميعُ فرقِ الأمة - من فريقي الرأي والحديث، مع الخوارج، والشيعة، والنَّجَّارية، وأكثر المعتزلة - متفقون على تكفير النَّظَّامِ، وإنما تبعه في ضلالته شِرْذِمَةٌ من الْقَدَرِيَّةِ. . .».

أَهْلُ الْإِجْمَاعِ^(١)، وَأَنَّهُ لَا دَلِيلَ عَلَى عِصْمَتِهِمْ قَطْعًا؛ إِذْ مَا اسْتُدِلَّ^(٢) بِهِ عَلَى ذَلِكَ يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلُ!

فَالْإِجْمَاعُ الَّذِي أَنْكَرُوهُ هُوَ تَطَابُقُ الْعُلَمَاءِ عَلَى تَفَرُّقِهِمْ^(٣) وَكَثَرَتِهِمْ عَلَى رَأْيٍ (نَظَرِيٍّ)، وَهَذَا لَيْسَ كإِنْكَارِ الضَّرُورِيِّ الَّذِي هُوَ تَطَابُقُهُمْ عَلَى الْإِخْبَارِ عَنْ^(٤) (مَحْسُوسٍ) عَلَى نَقْلِ التَّوَاتُرِ، وَذَلِكَ قَطْعِيٌّ لِحُصُولِ الْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ بِهِ، وَالْقَدْحُ فِيهِ يَسْرِي إِلَى إِبْطَالِ^(٥) الشَّرِيعَةِ مِنْ أَصْلِهَا؛ فَتَطَابُقُ الْعُلَمَاءِ عَلَى رَأْيٍ وَاحِدٍ (نَظَرِيٍّ) لَا يُوجِبُ الْعِلْمَ الْقَطْعِيَّ [إِلَّا مِنْ جِهَةِ الشَّرْعِ. فَلَمْ يَكُنْ إِنْكَارُ كَوْنِهِ مِنْ أَصْلِهِ^(٦)، وَلَا إِنْكَارُ إِفَادَتِهِ الْقَطْعَ]^(٧)، مَعَ الْاعْتِرَافِ بِحُجِّيَّتِهِ؛ مُكْفَرًا^(٨)؛ عَلَى الْأَصَحِّ.

بِخِلَافِ إِنْكَارِ (الضَّرُورِيِّ)؛ فَإِنَّهُ يَجُرُّ إِلَى إِنْكَارِ الشَّرْعِ^(٩)؛ بَلِ الشَّرَائِعِ كُلِّهَا؛ فَمِنْ ثَمَّ كَانَ كُفْرًا؛ كَمَا تَقَرَّرَ^(١٠).

فَاتَّضَحَ الْفَرْقُ بَيْنَ: إِنْكَارِ (أَصْلِ) الْإِجْمَاعِ، أَوْ كَوْنِهِ حُجَّةً قَطْعِيَّةً، وَبَيْنَ

(١) (س): [١٢ / أ].

(٢) في ط الخميس: إذ لا يستدل.

(٣) في ط الخميس: تفرقهم.

(٤) في (ز): على.

(٥) في (ز): إبطاله.

(٦) في ط الخميس بعدها: حجة.

(٧) جميع ما بين المعقوفين سقط من (س)، والمثبت من (ز).

(٨) كذا في ط الخميس، وكذا في (ز): مكفراً. وفي الأصل: بحجية مكفر!

(٩) في (م): الشريعة.

(١٠) في (م): تقدم.

إِنْكَارِ (الضَّرُورِيِّ).

وَبِمَا قَرَّرْتُهُ؛ يُعْلَمُ رَدُّ تَنْظِيرِ الْغَزَالِيِّ^(١) فِي كُفْرِ جَاوِدِ الْمُجْمَعِ عَلَيْهِ: بِأَنَّ النَّظَامَ أَنْكَرَ كَوْنَ الْإِجْمَاعِ حُجَّةً، فَيَصِيرُ مُخْتَلَفًا فِيهِ.

وَوَجْهُ رَدِّهِ: أَنَّ النَّظَامَ لَا يُنْكِرُ الْحُكْمَ؛ كَمَا مَرَّ، وَعَلَى التَّنْزِيلِ؛ فَهُوَ بِهَذَا الْإِنْكَارِ مُبْتَدِعٌ ضَالٌّ؛ فَلَا نَظَرَ لِإِنْكَارِهِ، وَلَا لِيَخْلَافِهِ.

● فَإِنْ قُلْتُ: نَافِي (حُكْمِ الْإِجْمَاعِ) أَخَفُّ حَالًا مِنْ (جَاوِدِ الْمُجْمَعِ عَلَيْهِ)؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ لَيْسَ مَعَهُ اعْتِقَادٌ مُخَالِفٌ، بِخِلَافِ الثَّانِي؛ فَإِنَّ الْجَوْدَ يَقْتَضِي سَبْقَ

(١) قَالَ الْغَزَالِيُّ فِي «الْإِقْتِصَادِ فِي الْإِعْتِقَادِ» (ص: ١٣٦): «وَلَسْنَا نُكْفِّرُهُ بِمُخَالَفَةِ الْإِجْمَاعِ؛ فَإِنَّ لَنَا نَظْرَةً فِي تَكْفِيرِ النَّظَامِ الْمُنْكَرِ لِأَصْلِ الْإِجْمَاعِ؛ لِأَنَّ الشُّبْهَةَ كَثِيرَةً فِي كَوْنِ الْإِجْمَاعِ حُجَّةً قَاطِعَةً، وَإِنَّمَا الْإِجْمَاعُ عِبَارَةٌ عَنِ التَّطَابُقِ عَلَى رَأْيٍ نَظَرِيٍّ، وَهَذَا الَّذِي نَحْنُ فِيهِ تَطَابُقٌ عَلَى الْأَخْبَارِ غَيْرُ مَحْسُوسٍ، وَتَطَابُقٌ الْعَدَدِ الْكَبِيرِ عَلَى الْأَخْبَارِ غَيْرُ مَحْسُوسٍ عَلَى سَبِيلِ التَّوَاتُرِ الْمَوْجِبِ لِلْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ، وَتَطَابُقٌ أَهْلِ الْحَقِّ وَالْعَقْدِ عَلَى رَأْيٍ وَاحِدٍ نَظَرِيٍّ لَا يَوْجِبُ الْعِلْمَ إِلَّا مِنْ جِهَةِ الشَّرْعِ».

ثُمَّ قَالَ (ص: ١٣٧): «الرُّتْبَةُ السَّادِسَةُ: أَنْ لَا يُصَرَّحَ بِالتَّكْذِيبِ، وَلَا يُكْذَّبَ - أَيْضًا - أَمْرًا مَعْلُومًا عَلَى الْقَطْعِ بِالتَّوَاتُرِ مِنْ أَصُولِ الدِّينِ، وَلَكِنْ مُنْكَرٌ مَا عُلِمَ صِحَّتُهُ إِلَّا الْإِجْمَاعُ؛ فَأَمَّا التَّوَاتُرُ؛ فَلَا يَشْهَدُ لَهُ؛ كَالنَّظَامِ مَثَلًا؛ إِذَا أَنْكَرَ كَوْنَ الْإِجْمَاعِ حُجَّةً قَاطِعَةً فِي أَصْلِهِ. وَقَالَ: لَيْسَ يَدُلُّ عَلَى اسْتِحَالَةِ الْخَطَأِ عَلَى أَهْلِ الْإِجْمَاعِ دَلِيلٌ عَقْلِيٌّ قَاطِعٌ، وَلَا شَرْعِيٌّ مُتَوَاتِرٌ لَا يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ؛ فَكَلَّمَا تَسْتَشْهَدُ بِهِ مِنَ الْأَخْبَارِ وَالْآيَاتِ لَهُ تَأْوِيلٌ بِزَعْمِهِ، وَهُوَ فِي قَوْلِهِ خَارِقٌ لِإِجْمَاعِ التَّابِعِينَ؛ فَإِنَّا نَعْلَمُ إِجْمَاعَهُمْ عَلَى أَنَّ مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ حَقٌّ مُقْطُوعٌ بِهِ لَا يُمْكِنُ خِلَافُهُ؛ فَقَدْ أَنْكَرَ الْإِجْمَاعُ وَخَرَقَ الْإِجْمَاعَ، وَهَذَا فِي مَحَلِّ الْاجْتِهَادِ، وَلِي فِيهِ نَظَرٌ؛ إِذَا الْإِشْكَالَاتُ كَثِيرَةٌ فِي وَجْهِ كَوْنِ الْإِجْمَاعِ حُجَّةً؛ فَيَكَادُ يَكُونُ ذَلِكَ الْمَمْهَدَ لِلْعُذْرِ، وَلَكِنْ لَوْ فُتِحَ هَذَا الْبَابُ انْجَرَّ إِلَى أُمُورٍ شَنِيعَةٍ».

الاعتراف والاعتقاد.

● **قُلْتُ:** إِذَا تَأَمَّلْتَ مَا سَبَقَ مِنَ التَّفْرِيرِ؛ عَلِمْتَ أَنَّ الْمَلْحَظَ^(١) فِي التَّكْفِيرِ؛ إِنَّمَا هُوَ إِنْكَارُ الضَّرُورِيِّ = الْمُسْتَلَزِمِ لِإِنْكَارِ الْجَمَاعِ؛ بِخِلَافِ إِنْكَارِ الْجَمَاعِ مِنْ أَصْلِهِ، أَوْ حُجِّيَّتِهِ، أَوْ الْمَجْمَعِ عَلَيْهِ الْغَيْرِ^(٢) الضَّرُورِيِّ؛ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ كُفْرًا؛ خِلَافًا لِمَا يُوهِمُهُ^(٣) كَلَامُ (بَعْضِ) الْمَتَأَخِّرِينَ.

وَمِمَّا يُوضِّحُ هَذَا الْمَقَامَ: أَنَّ مَنْ أَنْكَرَ (مَا) عُرِفَ بِالتَّوَاتُرِ؛ فَإِنْ لَمْ يَرْجِعْ إِنْكَارُهُ إِلَى إِنْكَارِ شَرِيعَةٍ مِنَ الشَّرَائِعِ؛ كإِنْكَارِ^(٤) غَزْوَةِ تَبُوكَ^(٥)، أَوْ وُجُودِ

(١) في (ز): الملخص.

(٢) في ط الخميس: غير.

(٣) في ط الخميس: يوهم.

(٤) في ط الخميس: كإنكاره.

(٥) وكانت في السَّنة التاسعة مِنَ الْهَجْرَةِ، قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي «مَنْهَاجِ السُّنَّةِ» (٥١٤/٨): «وَفِي السُّنَّةِ التَّاسِعَةِ غَزَا النَّصَارَى عَامَ تَبُوكَ، وَفِيهَا نَزَلَتْ سُورَةُ «بَرَاءة»، وَفِيهَا أُمِرَ بِالْقِتَالِ؛ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ».

● **وَقَالَ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٤٦٦/٧):** «وَكَانَتْ تَبُوكُ سَنَةً تَسَعُ مِنَ الْهَجْرَةِ، وَكَانَتْ غَزْوَةُ تَبُوكَ آخِرَ مَعَاذِي النَّبِيِّ ﷺ الَّتِي غَزَاهَا بِنَفْسِهِ، وَتَمَيَّزَ فِيهَا مِنَ الْمُنَافِقِينَ مَنْ تَمَيَّزَ».

● **وَقَالَ (٥٩٩/٧):** «وَلِهَذَا غَزَا النَّبِيُّ ﷺ النَّصَارَى بِأَرْضِ الرُّومِ، عَامَ تَبُوكَ سَنَةً تَسَعُ، قَبْلَ إِرْسَالِ أَبِي بَكْرٍ أَمِيرًا عَلَى الْمَوْسِمِ، وَإِنَّمَا أَمَكْنَهُ غَزَا النَّصَارَى لَمَّا أَطْمَأَنَّ مِنْ جِهَةِ مُشْرِكِي الْعَرَبِ وَعَلِمَ أَنَّهُ لَا خَوْفَ عَلَى الْإِسْلَامِ مِنْهُمْ، وَلِهَذَا لَمْ يَأْذَنْ لِأَحَدٍ مِمَّنْ يَصْلُحُ لِلْقِتَالِ فِي التَّحَلُّفِ فَلَمْ يَتَحَلَّفْ إِلَّا مُنَافِقٌ: أَوِ الثَّلَاثَةُ الَّذِينَ تَبَّ عَلَيْهِمْ أَوْ مَعْدُورٌ».

● **وَقَالَ (٤٣٧/٢٨):** «آخِرُ مَعَاذِي النَّبِيِّ ﷺ؛ غَزْوَةُ تَبُوكَ عَامَ تَسَعٍ مِنَ الْهَجْرَةِ، =

أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَقَتْلُ عُثْمَانَ، وَخِلَافَةُ عَلِيٍّ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا عَلِمَ بِالنَّقْلِ
ضُرُورَةً^(١)، وَلَيْسَ فِي إِنْكَارِهِ جَحْدٌ شَرِيعَةٌ؛ لَا يَكُونُ إِنْكَارُهُ ذَلِكَ كُفْرًا؛ إِذْ
لَيْسَ فِيهِ أَكْثَرُ مِنَ الْكَذِبِ وَالْعِنَادِ؛ كإِنْكَارِ هِشَامٍ^(٢) وَعَبَّادٍ^(٣) وَقَعَّةَ الْجَمَلِ،

= وَقَدْ عَزَّ الْإِسْلَامُ وَظَهَرَ. فَكَشَفَ اللَّهُ فِيهَا أَحْوَالَ الْمُنَافِقِينَ، وَوَصَفَهُمْ فِيهَا بِالْجُبْنِ
وَتَرْكِ الْجِهَادِ. وَوَصَفَهُمْ بِالْبُخْلِ عَنِ الثَّقَّةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالشُّحِّ عَلَى الْمَالِ. وَهَذَانِ
دَءَانِ عَظِيمَانِ: الْجُبْنُ وَالْبُخْلُ.

● وقال في «منهاج السنة» (٤/٤٤٠): «وَعَزَا النَّبِيُّ ﷺ غَزْوَةَ تَبُوكَ سَنَةَ تِسْعٍ لِقِتَالِ
النَّصَارَى بِالشَّامِ، وَقَدْ ظَهَرَ الْإِسْلَامُ بِأَرْضِ الْعَرَبِ».

● وقال ابن القيم في «زاد المعاد» (٣/٤٦٠): «فَضْلٌ؛ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، وَكَانَتْ فِي شَهْرِ
رَجَبِ سَنَةِ تِسْعٍ، قَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ: وَكَانَتْ فِي زَمَنِ عُسْرَةٍ مِنَ النَّاسِ وَجَدِبٍ مِنَ
الْبِلَادِ، وَحِينَ طَابَتِ الثَّمَارُ وَالنَّاسُ يُحِبُّونَ الْمَقَامَ فِي ثِمَارِهِمْ وَظِلَالِهِمْ، وَيَكْرَهُونَ
شُخُوصَهُمْ عَلَى تِلْكَ الْحَالِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَمَّا يَخْرُجُ فِي غَزْوَةٍ إِلَّا كَتَى عَنْهَا
وَوَرَى بَعِيرَهَا، إِلَّا مَا كَانَ مِنْ غَزْوَةِ تَبُوكَ لِبُعْدِ الشُّقَّةِ وَشِدَّةِ الزَّمَانِ».

(١) قال شيخ الإسلام في «منهاج السنة» (٨/٢٥١): «وَنَحْنُ إِذَا ادَّعَيْنَا التَّوَاتُرَ فِي فُضَائِلِ
الصَّحَابَةِ: نَدَّعِي تَارَةً التَّوَاتُرَ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى، كَتَوَاتُرِ خِلَافَةِ الْخُلَفَاءِ الْأَرْبَعَةِ، وَوَقَعَةِ
الْجَمَلِ وَصِفَّيْنِ».

(٢) هو هِشَامُ بْنُ عَمْرٍو، أَبُو مُحَمَّدٍ الْفُوطِيُّ الْمُعْتَزِلِيُّ، الْكُوفِيُّ، مَوْلَى بَنِي شَيْبَانَ.
«السِّيَر» (١٠/٥٤٧).

وفي «اللِّسَانِ» لابْنِ حَجَرٍ (٨/٣٣٧): «كَانَ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي الْهَذِيلِ، وَكَانَ دَاعِيَةً إِلَى
الاعْتِرَالِ».

قال ابْنُ الْجُوزِيِّ فِي رِسَالَةِ «الْفَرْقِ» (ص: ١٧٧ و ١٧٨): «كَانَ مُبَالِغًا فِي الْقَدَرِ أَكْثَرَ مِنْ
مُبَالِغَةِ سَائِرِ الْمُعْتَزِلَةِ».

وإليه تُنسَبُ فِرْقَةُ الْهَشَامِيَّةِ مِنْ فِرْقِ الْمُعْتَزِلَةِ.

(٣) هو عَبَّادُ بْنُ سُلَيْمَانَ الصَّيْمَرِيُّ، مِنْ كِبَارِ الْمُعْتَزِلَةِ. «اللِّسَانُ» لابْنِ حَجَرٍ (٤/٣٨٩).

وَمُحَارَبَةً عَلِيٍّ مِّنْ خَالَفَهُ^(١)(٢).

(١) في (م): حاربه.

(٢) قال ابن أبي العزّ في «شرح الطحاوية» (ص: ٤٩٣ و ٤٩٤): «فإن عثمان رضي الله عنه لما قُتِلَ كَثُرَ الكَذِبُ وَالْإِفْتِرَاءُ عَلَى عُثْمَانَ وَعَلَى مَنْ كَانَ بِالْمَدِينَةِ مِنْ أَكَابِرِ الصَّحَابَةِ؛ كَعَلِيٍّ وَطَلْحَةَ وَالزُّبَيْرَ، وَعَظُمَتِ الشُّبُهَةُ عِنْدَ مَنْ لَمْ يَعْرِفِ الْحَالَ، وَقَوِيَتِ الشَّهْوَةُ فِي نُفُوسِ ذَوِي الْأَهْوَاءِ وَالْأَغْرَاضِ، مِمَّنْ بَعُدَتْ دَارُهُ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ، وَيَحْمِي اللَّهُ عُثْمَانَ أَنْ يَظُنَّ بِالْأَكَابِرِ ظُنُونَ سُوءٍ، وَيَبْلُغَهُ عَنْهُمْ أَخْبَارٌ، مِنْهَا مَا هُوَ كَذِبٌ، وَمِنْهَا مَا هُوَ مُحَدَّثٌ، وَمِنْهَا مَا لَمْ يُعْرِفْ وَجْهَهُ، وَانْضَمَّ إِلَى ذَلِكَ أَهْوَاءُ قَوْمٍ يُحِبُّونَ الْعُلُوَّ فِي الْأَرْضِ. وَكَانَ فِي عَسْكَرِ عَلِيٍّ رضي الله عنه - مِنْ أَوْلِيَاكَ الطُّغَاةِ الْخَوَارِجِ، الَّذِينَ قَتَلُوا عُثْمَانَ - مَنْ لَمْ يُعْرِفْ بَعِيْنَهُ، وَمَنْ تَنَتَصَرَّ لَهُ فَبَيْلَتُهُ، وَمَنْ لَمْ تَقُمْ عَلَيْهِ حُجَّةٌ بِمَا فَعَلَهُ، وَمَنْ فِي قَلْبِهِ نِفَاقٌ لَمْ يَتِمَّكَّنْ مِنْ إِظْهَارِهِ كُلِّهِ، وَرَأَى طَلْحَةَ وَالزُّبَيْرَ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يُنْتَصَرْ لِلشَّهِيدِ الْمَظْلُومِ، وَيُقَمَّعَ أَهْلُ الْفَسَادِ وَالْعُدْوَانِ، وَإِلَّا اسْتَوْجَبُوا غَضَبَ اللَّهِ وَعِقَابَهُ. فَجَرَتْ فِتْنَةُ الْجَمَلِ عَلَى غَيْرِ اخْتِيَارٍ مِنْ عَلِيٍّ، وَلَا مِنْ طَلْحَةَ وَالزُّبَيْرِ، وَإِنَّمَا أَثَارَهَا الْمُفْسِدُونَ بِغَيْرِ اخْتِيَارِ السَّابِقِينَ.

ثُمَّ جَرَتْ فِتْنَةُ صَفِيِّنِ لِرَأْيٍ، وَهُوَ أَنَّ أَهْلَ الشَّامِ لَمْ يُعَدِّلْ عَلَيْهِمْ، أَوْ لَا يَتِمَّكَّنْ مِنَ الْعَدْلِ عَلَيْهِمْ - وَهُمْ كَافُونَ، حَتَّى تَجْتَمَعَ الْأُمَّةُ، وَأَنَّهُمْ يَخَافُونَ طُعْيَانَ مَنْ فِي الْعَسْكَرِ، كَمَا طَعَوْا عَلَى الشَّهِيدِ الْمَظْلُومِ، وَعَلِيٍّ رضي الله عنه هُوَ الْخَلِيفَةُ الرَّاشِدُ الْمَهْدِيُّ الَّذِي تَجِبُ طَاعَتُهُ، وَيَجِبُ أَنْ يَكُونُوا مُجْتَمِعِينَ عَلَيْهِ؛ فَاعْتَقَدَ أَنَّ الطَّاعَةَ وَالْجَمَاعَةَ الْوَاجِبَتَيْنِ عَلَيْهِمْ تَحْصُلُ بِقِتَالِهِمْ، فَيَطْلُبُ إِمَامٌ، فَاعْتَقَدَ أَنَّهُ يَحْصُلُ بِهِ آدَاءُ الْوَاجِبِ، وَلَمْ يَعْتَقِدْ أَنَّ التَّأْلِيفَ لَهُمْ كَتَّالِيفِ الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْخَلِيفَتَيْنِ مِنْ بَعْدِهِ مِمَّا يَسُوعُ، فَحَمَلَهُ مَا رَأَى - مِنْ أَنَّ الدِّينَ إِقَامَةُ الْحَدِّ عَلَيْهِمْ وَمَنْعُهُمْ مِنَ الْإِثَارَةِ، دُونَ تَأْلِيفِهِمْ - عَلَى الْقِتَالِ، وَقَعَدَ عَنِ الْقِتَالِ أَكْثَرُ الْأَكَابِرِ، لِمَا سَمِعُوهُ مِنَ الثُّصُوصِ فِي الْأَمْرِ بِالْقُعُودِ فِي الْفِتْنَةِ، وَلِمَا رَأَوْهُ مِنَ الْفِتْنَةِ الَّتِي تَرَبُّوْا مُفْسِدُهَا عَلَى مَصْلَحَتِهَا. وَنَقُولُ فِي الْجَمِيعِ بِالْحُسْنَى: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠]. =

= وَالْفِتْنُ الَّتِي كَانَتْ فِي أَيَّامِهِ قَدْ صَانَ اللَّهُ عَنْهَا أَيْدِيَنَا، فَسَأَلَ اللَّهُ أَنْ يَصُونَ عَنْهَا أَلْسِنَتَنَا، بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ.

● وقال شيخ الإسلام في «الفتاوى» (٢٨٤/٣): «فَهَكَذَا السَّلَفُ قَاتَلَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا مِنْ أَهْلِ الْجَمَلِ وَصِفِّينَ وَنَحْوِهِمْ، وَكُلُّهُمْ مُسْلِمُونَ مُؤْمِنُونَ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَفَقِّلُوا لَهُمَا مَا يَتَّبِعُنِي يَكُونُ لَكُمْ عَدَاوَةٌ لِلَّهِ وَبَغْتُهُمَا فَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾. فَقَدْ بَيَّنَّ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُمْ مَعَ اقْتِتَالِهِمْ وَبَغْيِ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ إِخْوَةٌ مُؤْمِنُونَ، وَأَمَرَ بِالْإِصْلَاحِ بَيْنَهُمْ بِالْعَدْلِ».

● وقال في «منهاج السنة» (٣٦٣/٦): «وَأَهْلُ الْعِلْمِ يَعْلَمُونَ أَنَّ طَلْحَةَ وَالزُّبَيْرَ لَمْ يَكُونَا قَاصِدِينَ قِتَالٍ عَلَيَّ ابْتِدَاءً. وَكَذَلِكَ أَهْلُ الشَّامِ لَمْ يَكُنْ قَصْدُهُمْ قِتَالَهُ، وَكَذَلِكَ عَلَيٌّ لَمْ يَكُنْ قَصْدُهُ قِتَالَهُ هَؤُلَاءِ وَلَا هَؤُلَاءِ».

وَلَكِنَّ حَرْبَ الْجَمَلِ جَرَى بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ وَلَا اخْتِيَارِهِمْ؛ فَإِنَّهُمْ كَانُوا قَدْ اتَّفَقُوا عَلَى الْمُصَالَحَةِ وَإِقَامَةِ الْحُدُودِ عَلَى قَتْلَةِ عُثْمَانَ؛ فَتَوَاطَّاتِ الْقِتْلَةُ عَلَى إِقَامَةِ الْفِتْنَةِ آخِرًا؛ كَمَا أَقَامُوهَا أَوَّلًا، فَحَمَلُوا عَلَى طَلْحَةَ وَالزُّبَيْرِ وَأَصْحَابَيْهِمَا؛ فَحَمَلُوا دَفْعًا عَنْهُمْ، وَأَشْعَرُوا عَلَيًّا أَنَّهُمَا حَمَلَا عَلَيْهِ؛ فَحَمَلَ عَلَيٌّ دَفْعًا عَنْ نَفْسِهِ، وَكَانَ كُلُّ مِنْهُمَا قَصْدُهُ دَفْعَ الصِّيَالِ، لَا ابْتِدَاءَ الْقِتَالِ.

هَكَذَا ذَكَرَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالسَّيْرِ. فَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ قَدْ جَرَى عَلَى وَجْهِ لَا مَلَامَ فِيهِ؛ فَلَا كَلَامَ، وَإِنْ كَانَ قَدْ وَقَعَ خَطَأٌ أَوْ ذَنْبٌ مِنْ أَحَدِهِمَا أَوْ كِلَيْهِمَا؛ فَقَدْ عُرِفَ أَنَّ هَذَا لَا يَمْنَعُ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ مِنْ أَنَّهُمْ مِنْ خِيَارِ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ الْمُتَّقِينَ وَحَزْبِهِ الْمُفْلِحِينَ، وَعِبَادِهِ الصَّالِحِينَ، وَأَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ.

فائدة:

● قال شيخ الإسلام في «الفتاوى» (٤٩٣/٤): «وَجَمِيعُ الْخُرُوبِ الَّتِي حَضَرَهَا عَلَيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَعْدَ وَفَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَةُ خُرُوبٍ الْجَمَلُ وَصَفِّينَ وَحَرْبُ أَهْلِ النَّهْرَوَانِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

نَعَمْ؛ إِنْ افْتَرَنَ بِذَلِكَ اتِّهَامُهُ لِلنَّاقِلِينَ - وَهُمْ الْمُسْلِمُونَ أَجْمَعُ -؛ كَفَرُ؛
كَمَا فِي «الشِّفَا»^(١) وَغَيْرِهِ؛ لِسَرَيَانِهِ إِلَى إِبْطَالِ الشَّرِيعَةِ.

وَلَيْسَ هَذَا كَمُنْكَرِي^(٢) أَصْلِ الْإِجْمَاعِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَّهِمُ جَمِيعَ الْمُسْلِمِينَ؛

= • وَقَالَ فِي «مَنْهَاجِ السُّنَّةِ» (٩٠/٨): «وَالْحُرُوبُ الْكِبَارُ الَّتِي كَانَ فِيهَا هُوَ الْأَمِيرَ ثَلَاثَةٌ:
يَوْمُ الْجَمَلِ، وَالصَّفِّينَ، وَالتَّهْرَوَانَ».

(١) قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ فِي «الشِّفَا» (٦١٦/٢): «فَأَمَّا مَنْ أَنْكَرَ مَا عُرِفَ بِالتَّوَاتُرِ مِنَ الْأَخْبَارِ
وَالسِّيَرِ وَالْبِلَادِ، لَا يَرْجِعُ إِلَى إِبْطَالِ شَرْيَعَةٍ، وَلَا يُفْضِي إِلَى إِنْكَارِ قَاعِدَةٍ مِنَ الدِّينِ؛
كَانْكَارِ غَزْوَةِ تَبُوكَ، أَوْ مُؤْتَةَ، أَوْ وُجُودِ أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ، أَوْ قَتْلِ عُثْمَانَ، أَوْ خِلَافَةِ
عَلِيٍّ مِمَّا عَلِمَ بِالنَّقْلِ ضَرُورَةً، وَلَيْسَ فِي إِنْكَارِهِ جَحْدُ شَرْيَعَةٍ؛ فَلَا سَبِيلَ إِلَى تَكْفِيرِهِ
بِجَحْدِ ذَلِكَ وَإِنْكَارِ وُقُوعِ الْعِلْمِ لَهُ؛ إِذْ لَيْسَ فِي ذَلِكَ أَكْثَرُ مِنَ الْمُبَاهَتَةِ.. كَانْكَارِ
هِشَامٍ، وَعَبَادٍ وَقَعَةَ الْجَمَلِ وَمُحَارَبَةَ عَلِيٍّ مَنْ خَالَفَهُ.
- فَأَمَّا إِنْ ضَعَّفَ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ تَهْمَةِ النَّاقِلِينَ، وَوَهَمِ الْمُسْلِمِينَ أَجْمَعِ.. فَتَكْفِيرُهُ
بِذَلِكَ؛ لِسَرَيَانِهِ إِلَى إِبْطَالِ الشَّرِيعَةِ.

فَأَمَّا مَنْ أَنْكَرَ الْإِجْمَاعَ الْمُجَرَّدَ الَّذِي لَيْسَ طَرِيقُهُ النَّقْلُ الْمُتَوَاتِرَ عَنِ الشَّارِعِ؛ فَأَكْثَرُ
الْمُتَكَلِّمِينَ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَالنُّظَّارِ فِي هَذَا الْبَابِ قَالُوا بِتَكْفِيرِ كُلِّ مَنْ خَالَفَ الْإِجْمَاعَ
الصَّحِيحَ الْجَامِعَ لَشُرُوطِ الْإِجْمَاعِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ عُمُومًا. وَحُجَّتُهُمْ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ
يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بُيِّنَ لَهُ الْهُدَى﴾ الْآيَةُ. وَقَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ خَالَفَ الْجَمَاعَةَ قِيدَ
شِبِيرٍ؛ فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الْإِسْلَامِ مِنْ عُنُقِهِ».

وَحَكُّوا الْإِجْمَاعَ عَلَى تَكْفِيرِ مَنْ خَالَفَ الْإِجْمَاعَ، وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى الْوَقْفِ عَنِ
الْقَطْعِ بِتَكْفِيرِ مَنْ خَالَفَ الْإِجْمَاعَ الَّذِي يَخْتَصُّ بِنَقْلِهِ الْعُلَمَاءُ.
وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى التَّوَقُّفِ فِي تَكْفِيرِ مَنْ خَالَفَ الْإِجْمَاعَ الْكَائِنَ عَنْ نَظَرٍ؛ كَتَكْفِيرِ
النُّظَّامِ بِإِنْكَارِهِ الْإِجْمَاعَ؛ لِأَنَّهُ يَقُولُهُ هَذَا؛ مُحَالِفِ إِجْمَاعِ السَّلَفِ عَلَى اخْتِجَاجِهِمْ بِهِ
خَارِقٌ لِلْإِجْمَاعِ».

(٢) فِي طِ الْخَمِيسِ: كَمُنْكَرِ.

بَلْ وَلَا بَعْضَهُمْ، وَإِنَّمَا يُنْكِرُ اجْتِمَاعَهُمْ وَتَوَافُقَهُمْ عَلَى شَيْءٍ^(١).
وَأِنْ رَجَعَ إنْكَارُهُ إِلَى إنْكَارِ قَاعِدَةٍ مِنْ قَوَاعِدِ الدِّينِ، أَوْ حُكْمٍ مِنْ أَحْكَامِهِ؛
كَإنْكَارِ الْخَوَارِجِ^(٢) حَدِيثَ الرَّجْمِ^(٣)؛ فَإِنْ كَانَ لِإنْكَارِهِمُ الرَّجْمَ؛ كَفَرُوا؛

(١) في ط الخميس: شيء واحد؟

(٢) قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٣/ ٣٤٩): «وَلِهَذَا كَانَ أَوَّلَ مَنْ فَارَقَ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ «الْخَوَارِجُ» الْمَارِقُونَ. وَقَدْ صَحَّ الْحَدِيثُ فِي الْخَوَارِجِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ عَشْرَةِ أَوْجُهٍ؛ خَرَجَهَا مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ، وَخَرَجَ الْبُخَارِيُّ مِنْهَا غَيْرَ وَجْهٍ. وَقَدْ قَاتَلَهُمْ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ مَعَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ؛ فَلَمْ يَخْتَلِفُوا فِي قِتَالِهِمْ».

● وَقَالَ (٢٠/ ٣٩٤ و ٣٩٥): «وَقَدْ ثَبَتَ اتِّفَاقُ الصَّحَابَةِ عَلَى قِتَالِهِمْ وَقَاتَلَهُمْ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَذَكَرَ فِيهِمْ سُنَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْمُتَضَمِّنَةَ لِقِتَالِهِمْ وَفَرَحَ بِقِتَالِهِمْ، وَسَجَدَ لِلَّهِ شُكْرًا لَمَّا رَأَى أَبَاهُمْ مَقْتُولًا وَهُوَ ذُو الثَّدْيَةِ، بِخِلَافِ مَا جَرَى يَوْمَ الْجَمَلِ وَصِفَيْنِ؛ فَإِنَّ عَلِيًّا لَمْ يَفْرَحْ بِذَلِكَ؛ بَلْ ظَهَرَ مِنْهُ مِنَ التَّأَلُّمِ وَالتَّدَمُّ مَا ظَهَرَ، وَلَمْ يَذْكُرْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي ذَلِكَ سُنَّةً؛ بَلْ ذَكَرَ أَنَّهُ قَاتَلَ بِاجْتِهَادِهِ».

(٣) قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (١٣/ ٢٠٨): «أَوَّلَ التَّفَرُّقِ وَالْإِبْتِدَاعِ فِي الْإِسْلَامِ بَعْدَ مَقْتَلِ «عُثْمَانَ»، وَافْتِرَاقِ الْمُسْلِمِينَ؛ فَلَمَّا اتَّفَقَ عَلِيُّ وَمُعَاوِيَةُ عَلَى التَّحْكِيمِ أَتَّكَرَتْ الْخَوَارِجُ، وَقَالُوا: لَا حُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ وَفَارَقُوا جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ؛ فَأَرْسَلَ إِلَيْهِمْ ابْنُ عَبَّاسٍ؛ فَنَاطَرَهُمْ فَرَجَعَ يَصِفُهُمْ، وَالْآخَرُونَ أَعَارَوْا عَلَى مَا شِئَ النَّاسُ وَاسْتَحَلُّوا دِمَاءَهُمْ؛ فَقَتَلُوا ابْنَ خَبَابٍ، وَقَالُوا: كُلُّنَا قَتَلَهُ؛ فَقَاتَلَهُمْ عَلِيُّ، وَأَصْلُ مَذْهَبِهِمْ تَعْظِيمُ الْقُرْآنِ وَطَلَبُ اتِّبَاعِهِ؛ لَكِنْ خَرَجُوا عَنِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ؛ فَهُمْ لَا يَرَوْنَ اتِّبَاعَ السُّنَّةِ الَّتِي يَطْنُونَ أَنَّهَا تُخَالِفُ الْقُرْآنَ؛ كَالرَّجْمِ وَنِصَابِ السَّرِقَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ؛ فَضَلُّوا؛ فَإِنَّ الرَّسُولَ أَعْلَمَ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ قَدْ أَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ».

لأنَّه حُكِّمَ مِنْ^(١) أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ مُجْمَعٍ عَلَيْهِ^(٢) مَعْلُومٌ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ، وَإِنْ أَنْكَرُوا وَاقَعَتَهُ، وَاعْتَرَفُوا بِأَنَّ الرَّجْمَ ثَابِتٌ فِي هَذِهِ الشَّرِيعَةِ بِدَلِيلٍ آخَرَ؛ لَمْ يَكْفُرُوا مَا لَمْ يَقْتَرِنَ بِذَلِكَ اتِّهَامُهُمْ لِلنَّاقِلِينَ - وَهُمْ الْمُسْلِمُونَ أَجْمَعٌ - .

وَإِذَا تَدَبَّرْتَ هَذَا الَّذِي قَرَّرْتَهُ، وَاسْتَحْضَرْتَ قَوَاعِدَهُمْ ظَهَرَ لَكَ أَنَّهُ أَحَقُّ بِالْاعْتِمَادِ وَالتَّصْوِيبِ مِمَّا ذَكَرَهُ بَعْضُ الْمَتَأَخِّرِينَ^(٣) الْمَحَقِّقِينَ^(٤) وَغَيْرِهِمْ فِي هَذَا الْمَحَلِّ، وَسَيَأْتِي لِهَذَا الْمُبْحَثِ زِيَادَةُ تَحْقِيقٍ وَتَنْقِيحٍ.



(١) (س): [١٢ / ب].

(٢) في (س): عليها، والمثبت من: (ز)، و(هـ)، و(م).

(٣) سقطت من المتن في (س)، واستدرکها الناسخ في الحاشية، وصحح عليها.

(٤) سقطت من (ز)، (م).

مَطْلَبٌ

مَنْ أَنْكَرَ السُّنَنَ الرَّائِبَةَ

● وفي «تغليق البغوي»: (مَنْ أَنْكَرَ السُّنَنَ الرَّائِبَةَ، أَوْ صَلَاةَ الْعِيدَيْنِ يَكْفُرُ)، والمراد: إنكارُ مشروعيَّتها^(١)؛ لأنَّها معلومةٌ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ^(٢).

وَلَوْ أَنْكَرَ هَيْئَةَ الصَّلَاةِ؛ زَعَمًا مِنْهُ: أَنَّهَا لَمْ تَرُدْ إِلَّا مُجْمَلَةً، وَهَذِهِ الصِّفَاتُ

(١) في (م): مشروعيتهما.

(٢) قَالَ ابْنُ عَابِدِينَ فِي «رَدِّ الْمُحْتَارِ» (٥/٢): «وَقَدْ صَرَّحَ (بَعْضُ) الْمُحَقِّقِينَ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ بِأَنَّ مَنْ أَنْكَرَ مَشْرُوعِيَّةَ السُّنَنِ الرَّائِبَةِ أَوْ صَلَاةَ الْعِيدَيْنِ يَكْفُرُ؛ لِأَنَّهَا مَعْلُومَةٌ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ، وَسَيَأْتِي فِي سُنَنِ الْفَجْرِ أَنَّهُ يُخْشَى الْكُفْرُ عَلَى مُنْكَرِهَا. قُلْتُ: وَلَعَلَّ الْمُرَادَ: الْإِنْكَارُ بِنَوْعِ تَأْوِيلٍ، وَإِلَّا؛ فَلَا خِلَافَ فِي مَشْرُوعِيَّتِهَا. وَقَدْ صَرَّحَ فِي التَّحْرِيرِ فِي بَابِ الْإِجْمَاعِ: بِأَنَّ مُنْكَرَ حُكْمِ الْإِجْمَاعِ الْقَطْعِيُّ = يَكْفُرُ عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ وَطَائِفَةٍ. وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: لَا، وَصَرَّحَ - أَيْضًا - بِأَنَّ مَا كَانَ مِنْ ضَرُورِيَّاتِ الدِّينِ، وَهُوَ مَا يَعْرِفُ الْخَوَاصُّ وَالْعَوَامُّ أَنَّهُ مِنَ الدِّينِ؛ كَوُجُوبِ اعْتِقَادِ التَّوْحِيدِ وَالرَّسَالَةِ وَالصَّلَاةِ الْخَمْسِ وَأَخَوَاتِهَا يَكْفُرُ مُنْكَرُهُ، وَمَا لَا فَلَا؛ كَفَسَادِ الْحَجِّ بِالْوُطْءِ قَبْلَ الْوُقُوفِ، وَإِعْطَاءِ السُّدُسِ الْجَدَّةِ وَنَحْوِهِ؛ أَيُّ: مِمَّا لَا يَعْرِفُ كَوْنُهُ مِنَ الدِّينِ إِلَّا الْخَوَاصُّ.

وَلَا شُبْهَةَ أَنَّ مَا نَحْنُ فِيهِ مِنْ مَشْرُوعِيَّةِ الْوُتْرِ وَنَحْوِهِ يَعْلَمُ الْخَوَاصُّ وَالْعَوَامُّ أَنَّهَا مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ؛ فَيَنْبَغِي الْجَزْمُ بِتَكْفِيرِ مُنْكَرِهَا مَا لَمْ يَكُنْ عَنْ تَأْوِيلٍ بِخِلَافِ تَرْكِهَا؛ فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ عَنْ اسْتِحْفَافٍ - كَمَا مَرَّ - يَكْفُرُ، وَإِلَّا بِأَنْ يَكُونَ كَسَلًا أَوْ فِسْقًا بِلَا اسْتِحْفَافٍ؛ فَلَا. هَذَا مَا ظَهَرَ لِي، وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

وَالشُّرُوطُ لَمْ تَرُدْ بِنَصِّ جَلِيِّ مُتَوَاتِرٍ؛ كَفَر - أَيْضًا - إِجْمَاعًا؛ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ
كَلَامِ «الشَّافِعِ»^(١).

● قال القمُولي: (وَمِنْ ذَلِكَ - أَيْ: جَحْدِ الضَّرُورِيِّ - أَنْ يَعْتَقِدَ فِي شَيْءٍ
مِنَ الْمَكُوسِ^(٢) أَنَّهُ حَقٌّ)، قَالَ: (وَيَحْرُمُ تَسْمِيَّتُهَا بِذَلِكَ). انتهى.

(١) قال القاضي عياض في «الشَّافِعِ» (٢/٢٨٧): «وَكَذَلِكَ نَقْطَعُ بِتَكْفِيرِ كُلِّ مَنْ كَذَّبَ وَأَنْكَرَ
قَاعِدَةَ مِنْ قَوَاعِدِ الشَّرْعِ، وَمَا عُرِفَ يَقِينًا بِالنَّقْلِ الْمُتَوَاتِرِ مِنْ فِعْلِ الرَّسُولِ، وَوَقَعَ
الإِجْمَاعُ الْمُتَّصِلُ عَلَيْهِ؛ كَمَنْ أَنْكَرَ وَجُوبَ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ وَعَدَدَ رَكَعَاتِهَا
وَسَجْدَاتِهَا، وَيَقُولُ: إِنَّمَا أَوْجَبَ اللَّهُ عَلَيْنَا فِي كِتَابِهِ الصَّلَاةَ عَلَى الْجُمْلَةِ، وَكَوْنُهَا
خَمْسًا وَعَلَى هَذِهِ الصِّفَاتِ وَالشُّرُوطِ لَا أَعْلَمُهُ؛ إِذْ لَمْ يَرِدْ فِيهِ فِي الْقُرْآنِ نَصٌّ جَلِيٌّ،
وَالْخَبَرُ بِهِ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ خَبَرٌ وَاحِدٌ».

(٢) هي: مَا يَأْخُذُهُ الْمُلُوكُ وَالْقُطَاعُ مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِغَيْرِ حَقٍّ. «الْمُسْتَذْرَكُ عَلَى مَجْمُوعِ
الْفَتَاوَى» (٤/٧٣).

وانظر: «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (٢٨/٢٧٨).

وفي «تاج العروس» (١٦/٥١٥): «وَالْمَكُوسُ: هِيَ الضَّرَائِبُ الَّتِي كَانَتْ تَأْخُذُهَا
الْعَشَارُونَ».

وقال الحافظ في «الْفَتْحِ» (١١/٣١): «قَالَ أَهْلُ اللَّغَةِ: الْمَمَّاكِسَةُ هِيَ الْمَمَالِكَةُ فِي
النَّفْصِ مِنَ الثَّمَنِ، وَأَصْلُهَا: النَّفْصُ، وَمِنْهُ: مَكْسُ الظَّالِمِ، وَهُوَ مَا يَنْتَقِصُهُ وَيَأْخُذُهُ
مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ».

وقال النووي في «شَرْحِ مُسْلِمٍ» (١١/٢٠٣): «قَوْلُهُ ﷺ: (لَقَدْ تَابَتْ تَوْبَةً لَوْ تَابَهَا صَاحِبُ
مَكْسٍ لَغَفِرَ لَهُ) فِيهِ أَنَّ الْمَكْسَ مِنْ أَفْبَحِ الْمَعَاصِي وَالذُّنُوبِ الْمُؤَبَّاتِ، وَذَلِكَ لِكَثْرَةِ
مُطَالَباتِ النَّاسِ لَهُ وَظِلَامَاتِهِمْ عِنْدَهُ، وَتَكَرُّرِ ذَلِكَ مِنْهُ، وَانْتِهَاكِهِ لِلنَّاسِ، وَأَخْذِ أَمْوَالِهِمْ
بِغَيْرِ حَقِّهَا، وَصَرَفِهَا فِي غَيْرِ وَجْهٍ».

مَطْلَبُ نَفِيسٍ

وَقَضِيَّتُهُ^(١): أَنَّ (مُجَرَّدَ) تَسْمِيَةِ الْبَاطِلِ: حَقًّا؛ لَا يُطْلَقُ أَنَّهَا^(٢) كُفْرٌ، وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي نَحْوِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مِمَّا فِيهِ ضَرْبٌ مِنَ التَّأْوِيلِ، وَهُوَ أَخَذُ الْإِمَامِ لَهُ عَلَى نِيَّةِ الزَّكَاةِ^(٣)، أَمَّا فِي مَا لَا تَأْوِيلَ فِيهِ بِوَجْهِ؛ فَيَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ تَسْمِيَّتُهُ حَقًّا: كُفْرًا.

● وَمِنَ الْمَكْفُرَاتِ - أَيْضًا -: أَنْ يَرْضَى بِالْكَفْرِ وَلَوْ ضِمْنًا^(٤)؛ كَأَنْ يَسْأَلَهُ

(١) في ط الخميس بعدها: ذلك.

(٢) في (ز): أنه.

(٣) «النهاية» لابن الأثير (١/١٠٢).

(٤) قال أَبُو حَيَّانٍ فِي «الْبَحْرِ الْمَحِيطِ» (١٠٣/٤): «وَالرَّضَا بِالْكَفْرِ كُفْرٌ».

● وَقَالَ الطَّبْرَانِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» - الْمُنْسُوبُ لَهُ -: «وَالرَّضَا بِالْكَفْرِ كُفْرٌ».

● وَقَالَ ابْنُ النَّجَّارِ الْفَتْوَحِيُّ الْحَنْبَلِيُّ فِي «مُنْتَهَى الْإِرَادَاتِ» (١١٨/٣): «(وَيَحْرُمُ) عَلَى

الْإِنْسَانِ أَنْ يَرْضَى (بِفَعْلِهِ الْمَعْصِيَةِ)؛ ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ إِجْمَاعًا.

قال في «الفروع»: وَذَكَرَ شَيْخُنَا وَجْهًا: لَا يَرْضَى بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا مِنَ الْمُقْضِي. قَالَ:

وقيل: يَرْضَى مِنْ جِهَةٍ كَوْنَهَا خُلُقًا لِلَّهِ، لَا مِنْ جِهَةٍ كَوْنَهَا فِعْلًا لِلْعَبْدِ. قَالَ: وَكَثِيرٌ مِنَ النَّسَائِكِ وَالصُّوفِيَّةِ وَمِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ حَيْثُ رَأَوْا: أَنَّ اللَّهَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَرَبُّهُ اعْتَقَدُوا أَنَّ ذَلِكَ يُوجِبُ الرِّضَا وَالْمَحَبَّةَ لِكُلِّ ذَلِكَ، حَتَّى وَقَعُوا فِي قَوْلِ الْمَشْرِكِينَ ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، وَغَفَلُوا عَنْ كَوْنِ الْخَالِقِ نَهَى عَنْ ذَلِكَ وَأَبْغَضَهُ، وَسَبَّبَ ذَلِكَ اشْتِبَاهَهُ مَسْأَلَةِ الشَّرْعِ وَالْقَدَرِ، وَيَتَمَسَّكُونَ بِالْإِجْمَاعِ عَلَى الرِّضَا بِقَضَاءِ اللَّهِ. وَهَذَا كَلَامٌ مُجْمَلٌ يَتَمَسَّكُ بِهِ الْقَدَرِيَّةُ الْمَشْرِكِيَّةُ. وَأَمَّا الْقَدَرِيَّةُ الْمَجُوسِيَّةُ؛ فَتَقُولُ: أَنَّ اللَّهَ =

= قدَّره وقضاه. وإلا للزم الرضا به، والرضا بالكفر كفرٌ بالإجماع. قال: والتَّحْقِيقُ: أنه ليس في الكتاب والسُّنَّة نصٌّ يأمر فيه بالرضا بكل مقضي، ولا قاله أحد من السلف.

وَأَمَّا مَا فِي كَلَامِ الْعُلَمَاءِ وَالْآثَارِ مِنَ الرِّضَا بِالْقَضَاءِ؛ فَإِنَّمَا أَرَادُوا مَا لَيْسَ مِنْ فِعْلِ الْعِبَادِ. وَلَأنَّهُ إِذَا لَمْ يَجِبِ الصَّبْرُ عَلَى ذَلِكَ؛ بَلْ تَجِبُ إِزَالَتُهُ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ؛ فَالرِّضَا أَوَّلَى.

● وفي تفسِير قول الله تعالى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ إِنَّكُمْ إِذَا مَثَلْتُمْ أَنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنْفِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا ﴿١٤٠﴾ [النساء: ١٤٠]؛ قَالَ الْقُرْطُبِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٥/٤١٨): «قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾؛ أَيُّ: غَيْرِ الْكُفْرِ. ﴿إِنَّكُمْ إِذَا مَثَلْتُمْ﴾؛ فَذَلَّ بِهَذَا عَلَى وَجُوبِ اجْتِنَابِ أَصْحَابِ الْمَعَاصِي إِذَا ظَهَرَ مِنْهُمْ مُنْكَرٌ، لِأَنَّ مَنْ لَمْ يَجْتَنِبْهُمْ فَقَدْ رَضِيَ فِعْلَهُمْ، وَالرِّضَا بِالْكَفْرِ كُفْرٌ، قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿إِنَّكُمْ إِذَا مَثَلْتُمْ﴾؛ فَكُلُّ مَنْ جَلَسَ فِي مَجْلِسِ مَعْصِيَةٍ، وَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِمْ يَكُونُ مَعَهُمْ فِي الْوُرُودِ سَوَاءً، وَيَتَّبِعِي أَنْ يُنْكَرَ عَلَيْهِمْ إِذَا تَكَلَّمُوا بِالْمَعْصِيَةِ وَعَمِلُوا بِهَا، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى التَّكْبِيرِ عَلَيْهِمْ؛ فَيَتَّبِعِي أَنْ يَقُومَ عَنْهُمْ حَتَّى لَا يَكُونَ مِنْ أَهْلِ هَذِهِ الْآيَةِ. وَقَدْ رَوَى عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ أَخَذَ قَوْمًا يَشْرَبُونَ الْخَمْرَ، فَقِيلَ لَهُ عَنْ أَحَدِ الْحَاضِرِينَ: إِنَّهُ صَائِمٌ، فَحَمَلَ عَلَيْهِ الْأَدَبَ، وَقَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿إِنَّكُمْ إِذَا مَثَلْتُمْ﴾؛ أَيُّ: إِنَّ الرِّضَا بِالْمَعْصِيَةِ مَعْصِيَةٌ، وَلِهَذَا يُؤَاخِذُ الْفَاعِلُ وَالرَّاضِيَ بِعُقُوبَةِ الْمَعَاصِي حَتَّى يَهْلِكُوا بِأَجْمَعِهِمْ. وَهَذِهِ الْمُمَازَلَةُ لَيْسَتْ فِي جَمِيعِ الصِّفَاتِ، وَلَكِنَّهُ إِذَا لَزِمَ شُبُهَةٌ بِحُكْمِ الظَّاهِرِ مِنَ الْمُقَارَنَةِ؛ كَمَا قَالَ:

فَكُلُّ قَرِينٍ بِالْمُقَارِنِ يَفْتَدِي

وَقَدْ تَقَدَّمَ. وَإِذَا ثَبَتَ تَجَنُّبُ أَصْحَابِ الْمَعَاصِي؛ كَمَا بَيَّنَّا؛ فَتَجَنَّبُ أَهْلُ الْبِدْعِ وَالْأَهْوَاءِ أَوَّلَى.

● وقال البصَّاصُ في «أحكام القرآن» (٢/٣٦٢): «وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّكُمْ إِذَا مَثَلْتُمْ﴾ فَذَقِيلَ =

= فِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: فِي الْعُصْيَانِ وَإِنْ لَمْ تَبْلُغْ مَعْصِيَتَهُمْ مَنَزَلَةَ الْكُفْرِ، وَالثَّانِي: أَنَّكُمْ مِثْلُهُمْ فِي الرِّضَا بِحَالِهِمْ فِي ظَاهِرِ أَمْرِكُمْ، وَالرِّضَا بِالْكَفْرِ وَالِاسْتِهْزَاءُ بِآيَاتِ اللَّهِ تَعَالَى كُفْرٌ، وَلَكِنْ مَنْ قَعَدَ مَعَهُمْ سَاخِطًا لِتِلْكَ الْحَالِ مِنْهُمْ لَمْ يَكْفُرْ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُوسِّعٍ عَلَيْهِ فِي الْقُعُودِ مَعَهُمْ».

● وَقَالَ النَّحَّاسُ فِي «إِعْرَابِ الْقُرْآنِ» (٢٤٤/١): «وَالرِّضَا بِالْكَفْرِ كُفْرٌ».

● وَقَالَ الْقَاسِمِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٣٧٥/٣): «قَالَ الْحَاكِمُ: دَلَّتِ الْآيَةُ عَلَى أَنَّ الرَّاضِيَ بِالِاسْتِهْزَاءِ بِالرَّسُولِ وَالِدِّينِ، كَافِرٌ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى قَالَ: ﴿إِنَّكُمْ إِذَا مِثْلُهُمْ﴾، وَدَلَّتْ عَلَى أَنَّ الرِّضَا بِالْكَفْرِ كُفْرٌ».

● وَقَالَ السَّفَارِينِيُّ فِي «لَوَائِحِ الْأَنْوَارِ الْبَهِيَّةِ» (٣٦٣/١): «قَالَ الطَّوْفِيُّ فِي شَرْحِ التَّائِيَةِ الْمَذْكُورَةِ: الثَّلَاثُ: قَوْلُ مَنْ قَالَ: نَرْضَى بِالْقَضَاءِ الَّذِي هُوَ تَقْدِيرُهُ، وَلَا نَرْضَى بِالْمَقْضِيِّ الَّذِي هُوَ أَفْعَالُنَا الْقَبِيحَةُ، قَالَ: وَبِهَذَا أَجَابَ بَعْضُ أَهْلِ السُّنَّةِ لِلْمُعْتَرِزِ عَنْ قَوْلِهِمْ: لَوْ كَانَ الْكُفْرُ بِقَضَاءِ اللَّهِ لَوَجَبَ الرِّضَا بِهِ؛ لِأَنَّ الرِّضَا بِالْقَضَاءِ وَاجِبٌ، وَلَكِنَّ الرِّضَا بِالْكَفْرِ كُفْرٌ، فَلَا يَكُونُ بِقَضَاءِ اللَّهِ - تَعَالَى - (!). فَأَجَابَهُمْ: بِالْفَرْقِ بَيْنَ الْقَضَاءِ وَالْمَقْضِيِّ».

وَانْظُرْ: «تَفْسِيرُ الرَّازِيِّ» (٦٤/١٩) وَ (٤٢٥/٢٦).

وَهُنَاكَ بَحْثٌ مُهِمٌّ فِي الرَّدِّ عَلَى مَنْ قَالَ: بِأَنَّ الْكُفْرَ لَيْسَ مِنْ قَضَاءِ اللَّهِ (!)؛ فَاَنْظُرْ: «مِنْهَاجِ السُّنَّةِ» (٢٠٣/٣).

وَقَالَ الرَّمَحْشَرِيُّ فِي «الْكَشَافِ» (٣٤٩/٢): «مَنْ كَرِهَ إِيمَانَ الْكَافِرِ وَأَحَبَّ بَقَاءَهُ عَلَى الْكُفْرِ؛ فَهُوَ كَافِرٌ، لِأَنَّ الرِّضَا بِالْكَفْرِ؛ كُفْرٌ». وَاَنْظُرْ: «تَفْسِيرُ الْبَحْرِ الْمَحِيْطِ» (١٠٢/٦)، وَ «التَّحْقِيرُ» لِلصَّنْعَانِيِّ (٢٢٢/٢).

وَقَالَ الرَّازِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١٩٢/٨): «وَتَصَوِّبُ الْكُفْرُ كُفْرٌ، وَالرِّضَا بِالْكَفْرِ كُفْرٌ».

وَقَالَ (١٧٦/١٦): «وَالرِّضَا بِالْكَفْرِ كُفْرٌ؛ كَمَا أَنَّ الرِّضَا بِالْفِسْقِ فِسْقٌ».

وَقَالَ الْقَارِي فِي «الْمَرْقَاةِ» (١٢١٢/٣) وَ (١٦٧٩/٤): «وَالرِّضَا بِالْكَفْرِ كُفْرٌ».

● وَقَالَ ابْنُ قَاسِمٍ الْحَنْبَلِيُّ فِي «الْإِحْكَامِ شَرْحِ أَصُولِ الْأَحْكَامِ» (١١٥/٢): «وَيَحْرُمُ =

= الرِّضَا بِفِعْلِ الْمُعْصِيَةِ مِنْهُ، أَوْ مِنْ غَيْرِهِ؛ إِجْمَاعًا؛ حَكَاهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ؛ لَوْجُوبِ إِزَالَتِهَا. وَأَمَّا الرِّضَا بِالْكُفْرِ؛ فَكُفْرٌ؛ إِجْمَاعًا.

♦ وَأَهْلُ الْكَلَامِ خَالَفُوا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ فَقَالَ أَبُو مَنْصُورٍ الْمَاتَرِيدِيُّ فِي «التَّائِيلَاتِ»: «الرِّضَا بِالْكُفْرِ: لَيْسَ بِكُفْرٍ مطلقًا؛ إِنَّمَا يَكُونُ كَذَلِكَ إِذَا رَضِيَ بِكُفْرِ نَفْسِهِ لَا بِكُفْرِ غَيْرِهِ». «شرحُ القسطلاني» (١٦/٧).

انظر: «روح المعاني» للألوسي (١١/ ١٧٤)، و«فيض القدير» (٤/ ٤٩٨).
● وقال الفتازاني في «شرح المقاصد في علم الكلام» (١٤٧/٢): «وقد يُجَابُ بِأَنَّ الرِّضَا بِالْكُفْرِ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ مِنْ قَضَاءِ اللَّهِ تَعَالَى: طَاعَةً، وَلَا مِنْ هَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ: كُفْرٌ، وَفِيهِ نَظَرٌ».

● وقال المظفر ابن المختار الحنفي (ت ٦٣٠هـ) في «حجج القرآن» (ص: ٧٢): «البَابُ الْحَادِي وَالْعَشْرُونَ فِي حُجَجِ مَنْ قَالَ: الرِّضَا بِالْكُفْرِ لَا يَكُونُ كُفْرًا، وَذَلِكَ فِي ثَلَاثِ آيَاتٍ فِي الْمَائِدَةِ ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِيمَانِي وَإِنَّكَ فَتَكُونُ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ﴾، وَفِي يُوسُفَ: ﴿رَبَّنَا أَطْمِسْ عَلَيَّ أَمْوَالَهُمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا﴾...، وَفِي نُوحٍ: ﴿وَلَا تَزِدِ الظَّالِمِينَ إِلَّا ضَلَالًا﴾». اهـ.

وَهَذِهِ الْأَدِلَّةُ لَيْسَتْ صَرِيحَةً عَلَى مَسْأَلَتِهِمْ، وَإِنَّمَا غَايَةُ مَا فِيهَا الدُّعَاءُ عَلَيْهِمْ بِذَلِكَ؛ جَزَاءَ كُفْرِهِمْ وَعِنَادِهِمْ لَمَّا جَاءَهُمُ الْحَقُّ فَأَعْرَضُوا عَنْهُ، ثُمَّ قَدْ يَكُونُ هَذَا الدُّعَاءُ مِنْهُمْ بَعْدَ أَنْ سَبَقَ فِي عِلْمِهِمْ أَنَّهُمْ مُسْتَمِرُّونَ فِي ضَلَالَتِهِمْ وَبَغْيِهِمْ، وَعَلِمُوا عَدَمَ إِيمَانِهِمْ. فَلَيْسَ مِنْ قِبَلِ الرِّضَا بِالْكُفْرِ.

● وقال شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (٣٣٦/٨): «وَدُعَاءُ نُوحٍ عَلَى أَهْلِ الْأَرْضِ بِالْهَلَاكِ كَانَ بَعْدَ أَنْ أَعْلَمَهُ اللَّهُ: ﴿أَنْتُمْ لَنْ يُؤْمِنُوا مِنْ قَوْلِكَ إِلَّا مَنْ قَدْ ءَامَنَ﴾ [هود: ٣٦]، وَمَعَ هَذَا؛ فَقَدْ ثَبَتَ فِي حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ فِي الصَّحِيحِ أَنَّهُ يَقُولُ: «إِنِّي دَعَوْتُ عَلَى أَهْلِ الْأَرْضِ دَعْوَةً لَمْ أَوْمَرْ بِهَا»؛ فَإِنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَنْهَ عَنْهَا؛ فَلَمْ يُؤْمَرْ بِهَا؛ فَكَانَ الْأَوَّلَى: أَنْ لَا يَدْعُو إِلَّا بِدُعَاءِ مَأْمُورٍ بِهِ؛ وَاجِبٍ أَوْ مُسْتَحَبٍّ؛ فَإِنَّ الدُّعَاءَ مِنَ الْعِبَادَاتِ؛ فَلَا يُعْبَدُ اللَّهُ إِلَّا بِمَأْمُورٍ بِهِ؛ وَاجِبٍ أَوْ مُسْتَحَبٍّ، وَهَذَا لَوْ كَانَ مَأْمُورًا بِهِ؛ لَكَانَ شَرْعًا لِنُوحٍ، =

كَافِرٌ يُرِيدُ الْإِسْلَامَ أَنْ يُلْقِنَهُ كَلِمَةَ الْإِسْلَامِ؛ فَلَمْ يَفْعَلْ، أَوْ يَقُولَ لَهُ: اصْبِرْ حَتَّى أَفْرُغَ مِنْ شُغْلِي أَوْ خُطْبَتِي - لَوْ كَانَ خَطِيبًا -، [أَوْ كَانَ] ^(١) يُشِيرُ عَلَيْهِ بِأَنْ لَا يُسَلِّمَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ طَالِبًا لِلْإِسْلَامِ فِيمَا يَظْهَرُ ^(٢).

= ثُمَّ نَنْظُرُ فِي شَرْعِنَا: هَلْ نَسَحَهُ أَمْ لَا؟.

وَكَذَلِكَ دُعَاءُ مُوسَى بِقَوْلِهِ: ﴿رَبَّنَا أَطْمَسَ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَأَشَدُّ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾ إِذَا كَانَ دُعَاءُ مَأْمُورًا بِهِ؛ بَقِيَ النَّظَرُ فِي مُوَافَقَةِ شَرْعِنَا لَهُ. وَالْقَاعِدَةُ الْكُلِّيَّةُ فِي شَرْعِنَا: أَنَّ الدُّعَاءَ إِنْ كَانَ وَاجِبًا أَوْ مُسْتَحَبًّا؛ فَهُوَ حَسَنٌ يُثَابُ عَلَيْهِ الدَّاعِي، وَإِنْ كَانَ مُحَرَّمًا؛ كَالْعُدْوَانِ فِي الدِّمَاءِ؛ فَهُوَ ذَنْبٌ وَمَعْصِيَةٌ، وَإِنْ كَانَ مَكْرُوهًا؛ فَهُوَ يُنْقِصُ مَرْتَبَةَ صَاحِبِهِ، وَإِنْ كَانَ مُبَاحًا مُسْتَوِي الطَّرَفَيْنِ؛ فَلَا لَهُ وَلَا عَلَيْهِ؛ فَهَذَا هَذَا، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ.

وَسَيَأْتِي دَفْعُ الْمَصْنُفِ لِهَذِهِ الشُّبْهَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ قَرِيبًا.

وَأَنْظُرْ - فِي الْمَسْأَلَةِ - : «الْإِحْكَامُ فِي أَصُولِ الْأَحْكَامِ» لِلْإِمْدِي (١/١٤٢)، وَ«تُحَفَّةُ الْأَحْوَذِيِّ» (٨/٤١٨).

♦ وَقَدْ رَدَّ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى مَنْ لَمْ يَفَرِّقْ بَيْنَ رِضَا اللَّهِ وَمَحَبَّتِهِ وَبَيْنَ إِزَادَتِهِ؛ فَانْظُرْ: «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (١٠/٦٨٣ و ٦٨٤).

(١) فِي (س): وَكَانَ، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ: (ز)، وَ(هـ)، وَ(م).

(٢) قَالَ النَّوَوِيُّ فِي «رَوْضَةِ الطَّالِبِينَ» (١٠/٦٥): «قَالَ الْمُتَوَلَّى: وَلَوْ قَالَ الْمُسْلِمُ: يَا كَافِرُ يَا تَأْوِيلَ، كَفَرَ؛ لِأَنَّهُ سَمَّى الْإِسْلَامَ كُفْرًا، وَالْعَزْمُ عَلَى الْكُفْرِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ كُفْرٌ فِي الْحَالِ، وَكَذَا التَّرَدُّدُ فِي أَنَّهُ يَكْفُرُ أَمْ لَا؛ فَهُوَ كُفْرٌ فِي الْحَالِ، وَكَذَا التَّعْلِيقُ بِأَمْرِ مُسْتَقْبَلٍ، كَقَوْلِهِ: إِنْ هَلَكَ مَالِي أَوْ وَلَدِي تَهَوَّدْتُ، أَوْ تَنَصَّرْتُ، قَالَ: وَالرِّضَا بِالْكُفْرِ كُفْرٌ، حَتَّى لَوْ سَأَلَهُ كَافِرٌ يُرِيدُ الْإِسْلَامَ أَنْ يُلْقِنَهُ كَلِمَةَ التَّوْحِيدِ؛ فَلَمْ يَفْعَلْ، أَوْ أَشَارَ عَلَيْهِ بِأَنْ لَا يُسَلِّمَ، أَوْ عَلَى مُسْلِمٍ بِأَنْ يَزْتَدَّ؛ فَهُوَ كَافِرٌ بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ لِمُسْلِمٍ: سَلِّبَهُ اللَّهُ الْإِيمَانَ، أَوْ لِكَافِرٍ: لَا رَزَقَهُ اللَّهُ الْإِيمَانَ؛ فَلَيْسَ بِكُفْرٍ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ رِضًا بِالْكُفْرِ؛ لِكَتِّهِ دَعَا عَلَيْهِ بِتَشْدِيدِ الْأَمْرِ وَالْعُقُوبَةِ عَلَيْهِ».

وَكَلَامُ الْحَلِيمِيِّ - الْآتِي قَرِيبًا - قَدْ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ إِشَارَتَهُ عَلَيْهِ بِأَنَّ لَا يُسْلِمَ إِذَا كَانَتْ لِكَوْنِهِ عَدُوَّهُ^(١)؛ فَيُشِيرُ عَلَيْهِ بِمَا يَكْرَهُهُ، وَهُوَ الْكُفْرُ، وَيَمْنَعُهُ عَمَّا يُحِبُّهُ، وَهُوَ الْإِسْلَامُ؛ لَمْ يَكْفُرْ (!)، وَفِيهِ نَظَرٌ، وَالَّذِي يَظْهَرُ: أَنَّهُ يَكْفُرُ بِذَلِكَ - وَإِنْ قَصَدَ مَا ذُكِرَ -؛ لِأَنَّهُ كَانَ مُتَسَبِّبًا فِي بَقَائِهِ عَلَى الْكُفْرِ، وَلَيْسَ هَذَا^(٢) كَمَسْأَلَةِ الْحَلِيمِيِّ الْآتِيَةِ؛ خِلَافًا لِمَنْ تَوَهَّمَهُ؛ لِأَنَّ تِلْكَ فِيهَا مُجَرَّدُ تَمَنٍّ فَقَطْ، وَهَذِهِ فِيهَا تَسَبُّبٌ إِلَى الْبَقَاءِ عَلَى الْكُفْرِ، أَوْ [يُشِيرُ]^(٣) عَلَى مُسْلِمٍ بِأَن يَرْتَدَّ، وَإِنْ كَانَ مُرِيدًا لِلرَّدَّةِ؛ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، أَوْ يُكْرَهُهُ عَلَى الْكُفْرِ - عَلَى الْأَصَحِّ -، أَوْ يَطْلُبُ مِنْهُ أَوْ مِنْ كَافِرِ الْكُفْرِ؛ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْإِمَامُ؛ حَيْثُ قَالَ فِي يَهُودِيٍّ تَنْصَرَّ: (فَفِي قَوْلٍ: يُطَالَبُ بِالْإِسْلَامِ، أَوْ الْعُودِ إِلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ، وَالتَّعْيِيرُ عَنْ هَذَا الْقَوْلِ يَحْتَاجُ إِلَى تَأْنٍ^(٤))؛ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: هُوَ مُطَالَبٌ بِالْإِسْلَامِ، أَوْ بِالْعُودِ^(٥) إِلَى التَّهَوُّدِ^(٦)؛ فَإِنَّ طَلَبَ^(٧) الْكُفْرِ^(٨) كُفْرٌ. انتهى^(٩).

بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ لِمُسْلِمٍ: سَلَبَهُ اللَّهُ الْإِيمَانَ، أَوْ لِكَافِرٍ^(١٠): لَا رَزَقَهُ

(١) في ط الخميس: عدوًا له.

(٢) في ط الخميس: وليست هذه.

(٣) زيادة من (م).

(٤) هكذا بالأصل، وصوبها في ط الخميس: تأن.

(٥) في (ز): العود.

(٦) في (ز): اليهود.

(٧) في (ز): طالب.

(٨) (س): [١٣ / أ].

(٩) كلمة انتهى؛ ليست في ط الخميس؛ بل الكلام متواصل.

(١٠) في ط الخميس: الكافر.

اللهُ الْإِيمَانُ؛ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ كُفْرًا - عَلَى الْأَصَحِّ -؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ رِضًا بِالْكُفْرِ، وَإِنَّمَا هُوَ دُعَاءٌ عَلَيْهِ بِتَشْدِيدِ الْأَمْرِ وَالْعُقُوبَةِ عَلَيْهِ^(١)؛ هَذَا مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخَانِ^(٢)، وَأَنْتَ خَيْرٌ مِنْ قَوْلِهِمَا: (لَأَنَّهُ لَيْسَ رِضًا بِالْكُفْرِ.. إِلَى آخِرِهِ)؛ أَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ؛ مَا إِذَا لَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ رِضًا بِالْكُفْرِ، وَإِلَّا؛ كَفَرَ قَطْعًا.

وَالَّذِي يَظْهَرُ مِنْ فَحْوَى^(٣) كَلَامِهِمَا: أَنَّهُ لَوْ أَطْلَقَ؛ فَلَمْ^(٤) يَقُلْهُ عَلَى جِهَةِ الرِّضَا بِالْكُفْرِ، وَلَا عَلَى جِهَةِ تَشْدِيدِ الْعُقُوبَةِ عَلَيْهِ؛ لَا يَكُونُ كُفْرًا^(٥)، وَهُوَ ظَاهِرٌ.

وَلَوْ رَضِيَ كَافِرٌ^(٦) بِالإِسْلَامِ، أَوْ أَكْرَهُ كَافِرًا آخَرَ عَلَيْهِ، أَوْ عَزَمَ عَلَيْهِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ لَمْ يَكُنْ بِذَلِكَ مُسْلِمًا^(٧)، وَيَفْرَقُ بِمَا مَرَّ فِي^(٨) الْعَزْمِ عَلَى الْكُفْرِ، وَالْعَزْمِ عَلَى فِعْلِ الْكِبِيرَةِ^(٩).

(١) سقطت من (م).

(٢) انظر: «نظم الدرر» للبقاعي (١٨٢/٩)، و«روضة الطالبين» للنووي (٦٥/١٠).
● وقال النووي: «قُلْتُ: وَذَكَرَ الْقَاضِي حُسَيْنٌ فِي «الْفَتَاوَى» وَجْهًا ضَعِيفًا، أَنَّ مَنْ قَالَ لِمُسْلِمٍ: سَلَبَهُ اللَّهُ الْإِيمَانَ، كَفَرَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

(٣) في (ز): فحو.

(٤) في ط الخميس: ولم يقله.

(٥) في ط الخميس: كفرًا.

(٦) في ط الخميس: كافر كارهاً بالإسلام.

(٧) قال النووي في «روضة الطالبين» (٦٥/١٠): «وَلَوْ أَكْرَهُ مُسْلِمًا عَلَى الْكُفْرِ، صَارَ الْمُكْرَهُ كَافِرًا، وَالْإِكْرَاهُ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَالرِّضَا بِهِ، وَالْعَزْمُ عَلَيْهِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ؛ لَيْسَ بِإِسْلَامٍ».

(٨) في ط الخميس: بين.

(٩) في (ز)، و(م): كبيرة.

● **وَلَيْسَ مِنَ الرِّضَا بِالْكُفْرِ: أَنْ يَدْخُلَ دَارَ الْحَرْبِ، وَيَشْرَبَ مَعَهُمُ الْخَمْرَ، وَيَأْكُلَ لَحْمَ الْخِنْزِيرِ؛ إِذْ ارْتَكَبَ كِبَائِرَ الْمُحَرَّمَاتِ = لَيْسَ كُفْرًا، وَلَا يَنْسَلِبُ^(١) بِهَا اسْمُ الْإِيمَانِ^(٢)؛ بَلِ اسْمُ الْمَدْحِ؛ كَتَقِيٍّ، وَدَيِّنٍ، وَوَلِيٍّ، وَمُخْلِصٍ، وَمُوفَّقٍ؛ عَلَى الْإِطْلَاقِ.**

= ● **قُلْتُ: فَالْعَزْمُ عَلَى فِعْلِ الْكَيْبَرَةِ لَا يُعْتَبَرُ كُفْرًا وَلَا اسْتِحْلَالًا؛ بَلْ لَوْ قَالَ: أَنَا أَعْلَمُ أَنَّ الْخَمْرَ حَرَامٌ؛ لَكُنِّي سَاشِرُهُ؛ لَا يَكْفُرُ، وَيَدُلُّ لِدَلِكِ وَاقِعَةً ثَابِتَةً فِي «مُصَنَّفِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ» (١٩٧٩٩) وَ(٢٩٤٦٦) عَنْ عَلْقَمَةَ، قَالَ: غَزَوْنَا أَرْضَ الرُّومِ وَمَعَنَا حُذَيْفَةُ وَعَلَيْنَا رَجُلٌ مِنْ فُرَيْشٍ فَشَرِبَ الْخَمْرَ؛ فَأَرَدْنَا أَنْ نَحْدَهُ؛ فَقَالَ حُذَيْفَةُ: تَحْدُونِ أَمِيرَكُمْ، وَقَدْ دَنَوْتُمْ مِنْ عَدُوِّكُمْ؛ فَيَطْمَعُونَ فِيكُمْ؛ فَقَالَ: لَا شَرِبْنَاهَا وَإِنْ كَانَتْ مُحَرَّمَةً، وَلَا شَرَبْنَا عَلَى رَغَمٍ مِنْ رَغَمٍ.**

وَرَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي «السُّنَنِ» (٢٥٠١) عَنْ عَلْقَمَةَ، قَالَ: كُنَّا فِي جَيْشٍ فِي أَرْضِ الرُّومِ، وَمَعَنَا حُذَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ، وَعَلَيْنَا الْوَلِيدُ بْنُ عُقْبَةَ، فَشَرِبَ الْخَمْرَ، فَأَرَدْنَا أَنْ نَحْدَهُ، قَالَ حُذَيْفَةُ: «أَتَحْدُونَ أَمِيرَكُمْ؟ وَقَدْ دَنَوْتُمْ مِنْ عَدُوِّكُمْ فَيَطْمَعُونَ فِيكُمْ»؛ فَبَلَغَهُ، فَقَالَ: لَا شَرَبْنَا وَإِنْ كَانَتْ مُحَرَّمَةً، وَلَا شَرَبْنَا عَلَى رَغَمٍ مِنْ رَغَمٍ. وَالْإِسْنَادُ صَحِيحٌ.

وَفِي «سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (٢٦٨٣) فِي حَدِيثٍ مَرْفُوعٍ، وَفِيهِ: «وَكَانَ الْوَلِيدُ بْنُ عُقْبَةَ أَخَا عُثْمَانَ لِأُمِّهِ، وَضَرَبَهُ عُثْمَانُ الْحَدَّ؛ إِذْ شَرِبَ الْخَمْرَ». **قَالَ الْحَافِظُ فِي «التَّلْخِصِ» (٢٧٤/٣): «إِسْنَادُهُ صَالِحٌ».** **وَقَالَ فِي «الْفَتْحِ» (٩/١١): «وَلَهُ طُرُقٌ أُخْرَى يَشُدُّ بَعْضُهَا».** وهو في «الصَّحِيحَةِ» (١٧٢٣).

(١) فِي طِ الْخَمِيسِ: يُسَلَبُ.

(٢) قَالَ النَّوَوِيُّ فِي «رَوْضَةِ الطَّالِبِينَ» (٦٥/١٠ وَ٦٦): «وَمَنْ دَخَلَ دَارَ الْحَرْبِ، وَشَرِبَ مَعَهُمُ الْخَمْرَ، وَأَكَلَ لَحْمَ الْخِنْزِيرِ، لَا يُحْكَمُ بِكُفْرِهِ، وَارْتِكَابُ كِبَائِرِ الْمُحَرَّمَاتِ لَيْسَ بِكُفْرٍ، وَلَا يَنْسَلِبُ بِهِ اسْمُ الْإِيمَانِ، وَالْفَاسِقُ إِذَا مَاتَ وَلَمْ يَتُبْ لَا يَخْلُدُ فِي النَّارِ».

فَإِذَا مَاتَ فَاسِقًا لَمْ يُخْلَدْ^(١) فِي النَّارِ؛ خِلَافًا لِلْخَوَارِجِ؛ فَإِنَّهُمْ يَحْكُمُونَ بِكُفْرِهِ، وَلِلْمُعْتَرِلَةِ؛ فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّهُ فَاسِقٌ لَيْسَ بِمُؤْمِنٍ، وَلَا كَافِرٍ، وَالْفِسْقُ^(٢) عِنْدَهُمْ مَنْزِلَةٌ بَيْنَ الْإِيمَانِ وَالْكُفْرِ^(٣)،

(١) في (ز): يتخلد.

(٢) في (ز): والفسوق.

(٣) قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (١٥١/٣): «وَمِنْ أَصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ: أَنَّ الدِّينَ وَالْإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ: قَوْلُ الْقَلْبِ وَاللِّسَانِ، وَعَمَلُ الْقَلْبِ وَاللِّسَانِ وَالْجَوَارِحِ، وَأَنَّ الْإِيمَانَ يَزِيدُ بِالطَّاعَةِ وَيَنْقُصُ بِالْمَعْصِيَةِ. وَهُمْ مَعَ ذَلِكَ لَا يُكْفَرُونَ أَهْلَ الْقِبْلَةِ بِمُطْلَقِ الْمَعَاصِي وَالْكَبَائِرِ؛ كَمَا يَفْعَلُهُ الْخَوَارِجُ؛ بَلِ الْأُخُوَّةُ الْإِيمَانِيَّةُ ثَابِتَةٌ مَعَ الْمَعَاصِي؛ كَمَا قَالَ ﷺ فِي آيَةِ الْقَصَاصِ: ﴿فَمَنْ عَفَى لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَأَتْبَاعُهُ بِالْمَعْرُوفِ﴾، وَقَالَ: ﴿وَأِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴿٩﴾ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾.

وَلَا يَسْلُبُونَ الْفَاسِقَ الْمِلِّيَّ اسْمَ الْإِيمَانِ بِالْكَلِّيَّةِ وَلَا يُخْلَدُونَهُ فِي النَّارِ كَمَا تَقُولُهُ الْمُعْتَرِلَةُ؛ بَلِ الْفَاسِقُ يَدْخُلُ فِي اسْمِ الْإِيمَانِ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾. وَقَدْ لَا يَدْخُلُ فِي اسْمِ الْإِيمَانِ الْمُطْلَقِ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾، وَقَوْلُهُ ﷺ: «لَا يَزْنِي الرَّائِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ وَلَا يَنْتَهَبُ نَهْبَةً ذَاتَ شَرَفٍ يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهَا أَبْصَارَهُمْ حِينَ يَنْتَهَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ». وَيَقُولُونَ: هُوَ مُؤْمِنٌ نَاقِصُ الْإِيمَانِ أَوْ مُؤْمِنٌ بِإِيمَانِهِ فَاسِقٌ بِكِبِيرَتِهِ؛ فَلَا يُعْطَى الْإِسْمَ الْمُطْلَقَ وَلَا يُسَلَّبُ الْمُطْلَقُ الْإِسْمُ».

● وَقَالَ (٢٩٧/٧): «وَالَّذِينَ يَنْفُونَ عَنِ الْفَاسِقِ اسْمَ الْإِيمَانِ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّهُ لَا يُخْلَدُ فِي النَّارِ. فَلَيْسَ بَيْنَ فُقَهَاءِ الْمِلَّةِ نِزَاعٌ فِي أَصْحَابِ الذُّنُوبِ إِذَا كَانُوا مُقَرَّرِينَ بَاطِلًا وَظَاهِرًا بِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ وَمَا تَوَاتَرَ عَنْهُ أَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ الْوَعِيدِ وَأَنَّهُ يَدْخُلُ =

= النَّارَ مِنْهُمْ مَنْ أَخْبَرَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ بِدُخُولِهِ إِلَيْهَا وَلَا يُخَلِّدُ مِنْهُمْ فِيهَا أَحَدٌ، وَلَا يَكُونُونَ مُرْتَدِّينَ مُبَاحِي الدِّمَاءِ، وَلَكِنَّ «الْأَقْوَالَ الْمُنْحَرِفَةَ» قَوْلٌ مَنْ يَقُولُ بِتَخْلِيدِهِمْ فِي النَّارِ؛ كَالْخَوَارِجِ وَالْمُعْتَرِلَةِ.

● وقال (٣٥٤/٧ و ٣٥٥): «وَأَمَّا أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ وَالصَّحَابَةِ وَالتَّابِعُونَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَسَائِرُ طَوَائِفِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالْفُقَهَاءِ وَأَهْلِ الْكَلَامِ مِنْ مُرْجِيَةِ الْفُقَهَاءِ وَالْكَرَامِيَةِ وَالْكُلَابِيَّةِ وَالْأَشْعَرِيَّةِ وَالشَّيْعَةِ مُرْجِيَهُمْ وَغَيْرِ مُرْجِيَهُمْ؛ فَيَقُولُونَ: إِنَّ الشَّخْصَ الْوَاحِدَ قَدْ يُعَذِّبُهُ اللَّهُ بِالنَّارِ ثُمَّ يُدْخِلُهُ الْجَنَّةَ؛ كَمَا نَطَقَتْ بِذَلِكَ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ، وَهَذَا الشَّخْصُ الَّذِي لَهُ سَيِّئَاتٌ عُدَّتْ بِهَا، وَلَهُ حَسَنَاتٌ دَخَلَ بِهَا الْجَنَّةَ، وَلَهُ مَعْصِيَةٌ وَطَاعَةٌ بِاتِّفَاقٍ؛ فَإِنَّ هَؤُلَاءِ الطَّوَائِفَ لَمْ يَتَنَازَعُوا فِي حُكْمِهِ؛ لَكِنْ تَنَازَعُوا فِي اسْمِهِ:

فَقَالَتِ الْمُرْجِيَّةُ: جَهَنَّمِيُّهُمْ وَغَيْرُ جَهَنَّمِيِّهُمْ: هُوَ مُؤْمِنٌ كَامِلٌ الْإِيمَانِ. وَأَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ عَلَى أَنَّهُ مُؤْمِنٌ نَاقِصُ الْإِيمَانِ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمَا عُدَّتْ كَمَا أَنَّهُ نَاقِصُ الْبِرِّ وَالتَّقْوَى بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ.

وَهَلْ يُطْلَقُ عَلَيْهِ اسْمُ مُؤْمِنٍ؟ هَذَا فِيهِ الْقَوْلَانِ. وَالصَّحِيحُ: التَّفْصِيلُ؛ فَإِذَا سُئِلَ عَنْ أَحْكَامِ الدُّنْيَا؛ كَعَقَبِهِ فِي الْكَفَّارَةِ. قِيلَ: هُوَ مُؤْمِنٌ، وَكَذَلِكَ إِذَا سُئِلَ عَنْ دُخُولِهِ فِي خِطَابِ الْمُؤْمِنِينَ.

وَأَمَّا إِذَا سُئِلَ عَنْ حُكْمِهِ فِي الْآخِرَةِ. قِيلَ: لَيْسَ هَذَا النَّوعُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ الْمَوْعُودِينَ بِالْجَنَّةِ؛ بَلْ مَعَهُ إِيْمَانٌ يَمْنَعُهُ الْخُلُودُ فِي النَّارِ، وَيَدْخُلُ بِهِ الْجَنَّةَ بَعْدَ أَنْ يُعَذَّبَ فِي النَّارِ إِنْ لَمْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُ ذُنُوبَهُ.

وَلِهَذَا قَالَ مَنْ قَالَ: هُوَ مُؤْمِنٌ بِإِيْمَانِهِ فَاسِقٌ بِكِبِيرَتِهِ، أَوْ مُؤْمِنٌ نَاقِصُ الْإِيمَانِ، وَالَّذِينَ لَا يُسَمُّونَهُ مُؤْمِنًا مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَمِنْ الْمُعْتَرِلَةِ يَقُولُونَ: اسْمُ الْفُسُوقِ يُنَافِي اسْمَ الْإِيمَانِ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿بِئْسَ الْأَسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ﴾ وَقَوْلُهُ: ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَتْ فَاسِقًا﴾، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «سَبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ وَقِتَالُهُ كُفْرٌ».

وَعَلَى هَذَا الْأَصْلِ فَبَعْضُ النَّاسِ يَكُونُ مَعَهُ شُعْبَةٌ مِنْ شُعْبِ الْكُفْرِ وَمَعَهُ إِيْمَانٌ =

وَمَنْعًا^(١) وَصَفَهُ بِاسْمٍ مَدَحٍ مِمَّا ذُكِرَ مُطْلَقًا وَمُقَيَّدًا^(٢).

= - أَيْضًا - ، وَعَلَى هَذَا وَرَدَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي تَسْمِيَةِ كَثِيرٍ مِنَ الذُّنُوبِ كُفْرًا، مَعَ أَنَّ صَاحِبَهَا قَدْ يَكُونُ مَعَهُ أَكْثَرُ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ مِنْ إِيْمَانٍ؛ فَلَا يَخْلُدُ فِي النَّارِ؛ كَقَوْلِهِ: «سَبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ وَقِتَالُهُ كُفْرٌ»، وَقَوْلُهُ: «لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفْرًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ»، وَهَذَا مُسْتَفِضٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي «الصَّحِيحِ» مِنْ غَيْرِ وَجْهِ؛ فَإِنَّهُ أُمِرَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ أَنْ يُنَادِيَ بِهِ فِي النَّاسِ؛ فَقَدْ سَمِيَ مَنْ يَضْرِبُ بَعْضُهُمْ رِقَابَ بَعْضٍ بِلَا حَقٍّ كُفْرًا؛ وَسَمِيَ هَذَا الْفِعْلُ كُفْرًا؛ وَمَعَ هَذَا فَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَنْ طَافَيْنَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَفْتَلَوْا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾؛ فَبَيَّنَ أَنَّ هَؤُلَاءِ لَمْ يَخْرُجُوا مِنَ الْإِيْمَانِ بِالْكُلِّيَّةِ، وَلَكِنْ فِيهِمْ مَا هُوَ كُفْرٌ وَهِيَ هَذِهِ الْخَصْلَةُ. كَمَا قَالَ بَعْضُ الصَّحَابَةِ: كُفْرٌ دُونَ كُفْرٍ. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: «مَنْ قَالَ لِأَخِيهِ يَا كَافِرٌ فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا»؛ فَقَدْ سَمَاهُ أَخَاهُ حِينَ الْقَوْلِ؛ وَقَدْ أَخْبَرَ أَنَّ أَحَدَهُمَا بَاءَ بِهَا؛ فَلَوْ خَرَجَ أَحَدُهُمَا عَنِ الْإِسْلَامِ بِالْكُلِّيَّةِ لَمْ يَكُنْ أَخَاهُ؛ بَلْ فِيهِ كُفْرٌ. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «لَيْسَ مِنْ رَجُلٍ ادَّعَى لِفَخْرٍ أَبِيهِ وَهُوَ يَعْلَمُهُ إِلَّا كَفَرٌ».

● وقال (٦٧٠/٧): «النَّاسُ فِي الْفَاسِقِ مِنْ أَهْلِ الْمِلَّةِ مِثْلُ الزَّانِي وَالسَّارِقِ وَالشَّارِبِ وَنَحْوِهِمْ «ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٌ»: طَرَفَيْنِ وَوَسْطٍ. أَحَدُ الطَّرَفَيْنِ: أَنَّهُ لَيْسَ بِمُؤْمِنٍ بِوَجْهِ مِنْ الْوُجُوهِ وَلَا يَدْخُلُ فِي عُمُومِ الْأَحْكَامِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِاسْمِ الْإِيْمَانِ ثُمَّ مِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ يَقُولُ: هُوَ كَافِرٌ: كَالْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ. وَهُوَ قَوْلُ الْخَوَارِجِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: نُنَزِّلُهُ مَنَزَلَةَ بَيْنَ الْمَنَزَلَتَيْنِ؛ وَهِيَ مَنَزَلَةُ الْفَاسِقِ وَلَيْسَ هُوَ بِمُؤْمِنٍ وَلَا كَافِرٍ، وَهُمْ الْمُعْتَرِلَةُ، وَهَؤُلَاءِ يَقُولُونَ: إِنَّ أَهْلَ الْكِبَايِرِ يُخَلَّدُونَ فِي النَّارِ، وَإِنْ أَحَدًا مِنْهُمْ لَا يَخْرُجُ مِنْهَا؛ وَهَذَا مِنْ «مَقَالَاتِ أَهْلِ الْبِدْعِ» الَّتِي دَلَّ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَإِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ عَلَى خِلَافِهَا».

(١) في ط الخمييس: ومنعوا.

(٢) في (ز): بما ذكر مطلقًا أو مقيدًا.

□ تَنْبِيْهُ:

● مَا ذُكِرَ^(١) فِي مَسْأَلَةِ عَدَمِ التَّلْقِينِ، وَفِي الْإِشَارَةِ - [هُنَا]^(٢) - هُوَ مَا نَقَلَهُ الشَّيْخَانِ فِي «الرَّوْضَةِ»، وَأَصْلُهَا عَنِ الْمُتَوَلَّى^(٣)، وَأَقْرَأَهُ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ، وَبِهِ جَزَمَ الْبَغَوِيُّ.

● وَأَمَّا مَا فِي بَابِ الْغُسْلِ مِنْ^(٤) «الْمَجْمُوعِ» مِنْ أَنَّ: (الصَّوَابَ: أَنَّهُ ارْتَكَبَ^(٥) مَعْصِيَةً عَظِيمَةً)^(٦)؛ فَضَعِيفٌ؛ بَلِ الصَّوَابُ^(٧) الْأَوَّلُ؛ كَمَا قَالَ الزَّرْكَشِيُّ؛ خِلَافًا لِقَوْلِ الْأَذْرَعِيِّ: (وَالْتَّصَوُّبُ ظَاهِرٌ^(٨)) فِيمَا سِوَى إِشَارَتِهِ بِأَنَّهُ لَا يُسْلِمُ).

(١) في ط الخميس: ما ذكره.

(٢) سقطت من (ز).

وَمُرَادُهُ بِالْإِشَارَةِ: إِشَارَتُهُ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ لَا يُسْلِمُ؛ كَمَا مَرَّ.

(٣) انظر: «روضة الطالبين» (١٠/٦٥).

(٤) في (ز): في.

(٥) في (ز): ارتكاب.

(٦) قَالَ التَّوَوِيُّ فِي «الْمَجْمُوعِ» (١٥٤/٢): «وَقَدْ قَالَ صَاحِبُ التَّيَمَّةِ - فِي بَابِ الرَّدَّةِ - : لَوْ رَضِيَ مُسْلِمٌ بِكُفْرٍ كَافِرٍ بِأَنَّهُ طَلَبَ كَافِرٌ مِنْهُ أَنْ يُلَقِّنَهُ الْإِسْلَامَ؛ فَلَمْ يَفْعَلْ أَوْ أَشَارَ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ لَا يُسْلِمُ، أَوْ أَخَّرَ عَرْضَ الْإِسْلَامِ عَلَيْهِ بِلا عُدْرٍ؛ صَارَ مُرْتَدًّا فِي جَمِيعِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ اخْتَارَ الْكُفْرَ عَلَى الْإِسْلَامِ.

وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ إِفْرَاطٌ - أَيْضًا - ؛ بَلِ الصَّوَابُ: أَنْ يُقَالَ: ارْتَكَبَ مَعْصِيَةً عَظِيمَةً.

(٧) سقطت من (ز).

(٨) أي: في التَّلْقِينِ دُونَ الْإِشَارَةِ. كَذَا عَنَاهُ.

وَمِمَّنْ جَزَمَ - أَيْضًا - بِالْكُفْرِ فِي ذَلِكَ؛ الْفَخْرُ الرَّازِيُّ^(١)، وَنَقَلَ^(٢) عَنْ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ: أَنَّهُ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ لَا يُطَوَّلَ الْمَدَّةُ فِي كَلِمَةٍ: (لَا)؛ لِيَحْصُلَ الْإِنْتِقَالُ مِنَ الْكُفْرِ إِلَى الْإِيمَانِ عَلَى أَسْرَعَ الْوُجُوهِ^(٣).

(١) هو فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين القرشي البكري الطبرستاني، الأصولي، المفسر، قد بدت منه في تواليه بلايا وعظائم وسيحروا وانحرافات عن السنة، والله يعفو عنه، فإنه توفي على طريقة حميدة، والله يتولى السرائر. مات بهرة، يوم عيد الفطر، سنة ست وست مائة، وله بضع وستون سنة، وقد اعترف في آخر عمره حيث يقول: لَقَدْ تَأَمَّلْتُ الطُّرُقَ الْكَلَامِيَّةَ، وَالْمَنَاهِجَ الْفَلَسَفِيَّةَ؛ فَمَا رَأَيْتُهَا تَشْفِي عَلِيلًا، وَلَا تَرْوِي غَلِيلًا، وَرَأَيْتُ أَقْرَبَ الطُّرُقِ طَرِيقَةَ الْقُرْآنِ، أَقْرَأُ فِي الْإِثْبَاتِ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ﴾ [فاطر: ١٠]، وأقرأ في النفي: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وَمَنْ جَرَّبَ مِثْلَ تَجَرِبَتِي عَرَفَ مِثْلَ مَعْرِفَتِي. «تاريخ الإسلام» (١٣/١٣٧)، و«سير النبلاء» (٢١/٥٠٠).

(٢) قال الرازي في «أسرار التنزيل» (ص: ١١٢): «مِنَ النَّاسِ مَنْ قَالَ: تَطَوَّلَ الْمَدَّةُ فِي كَلِمَةٍ (لَا) مِنْ قَوْلِنَا: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، مُنْدُوبٌ إِلَيْهِ مُسْتَحْسَنٌ؛ لِأَنَّ الْمَكْلَفَ فِي زَمَانِ التَّحْدِيدِ يَسْتَحْضِرُ فِي ذَهْنِهِ جَمِيعَ الْأَضْدَادِ وَالْأَنْدَادِ وَيُنْفِيهَا، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يُعَقِّبُ بِقَوْلِهِ: (إِلَّا اللَّهُ)؛ فَيَكُونُ ذَلِكَ أَقْرَبَ إِلَى الْإِخْلَاصِ وَالْكَمَالِ. وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: بَلْ يَتْرُكُ التَّحْدِيدَ أَوَّلَى؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا مَاتَ فِي زَمَانِ اللَّفْظِ ب: (لَا) قَبْلَ الْإِنْتِقَالِ إِلَى كَلِمَةِ (إِلَّا اللَّهُ).

وَالَّذِي عِنْدِي: أَنَّ الْمَتَلَفَ بِهَذِهِ الْكَلِمَةِ؛ إِنْ كَانَ يَتَلَفُظُ بِهَا؛ لِيَنْتَقِلَ مِنَ الْكُفْرِ إِلَى الْإِيمَانِ؛ فَتَرْكُ التَّحْدِيدِ أَوَّلَى، حَتَّى يَحْصُلَ الْإِنْتِقَالُ مِنَ الْكُفْرِ إِلَى الْإِيمَانِ عَلَى أَسْرَعَ الْوُجُوهِ.

وإن كان المتلفظ بها مؤمناً، وإتّما يذكُرُهَا لِتَجْدِيدِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ؛ فَالتَّحْدِيدُ أَوَّلَى؛ حَتَّى يَحْصُلَ فِي زَمَانِ التَّحْدِيدِ صُورُ الْأَنْدَادِ وَالْأَضْدَادِ، وَعَلَى التَّفْصِيلِ فِي الْخَاطِرِ، ثُمَّ يَنْفِيهَا وَيُعَقِّبُهَا بِقَوْلِهِ: «إِلَّا اللَّهُ»؛ فَيَكُونُ الْإِقْرَارُ بِالْإِلَهِيَّةِ أَصْنَى وَأَكْمَلُ.

(٣) في (ز): الوجود.

● وَمَا ذُكِرَ فِي مَسْأَلَةٍ: (لَا رَزَقَهُ اللَّهُ الْإِيمَانَ) اسْتَشْكَلَ بِمَا إِذَا قَالَ
لِمُسْلِمٍ: (يَا كَافِرُ)؛ بِلَا تَأْوِيلٍ.

◆ وَيُجَابُ: بِأَنَّ الْكُفْرَ ثَمٌّ؛ إِنَّمَا جَاءَ مِنْ تَسْمِيَةِ الْإِسْلَامِ كُفْرًا؛ كَمَا مَرَّ،
وَهَذَا لَيْسَ فِيهِ ذَلِكَ.

وَبِهَذَا يَزِيدُ اتِّجَاهُ مَا قَدَّمْتُهُ مِنْ: أَنَّهُ لَوْ طَلَبَ ذَلِكَ [رِضًا] ^(١) بِالْكَفْرِ؛ كَانَ
كَافِرًا.

وَيُؤَيِّدُهُ - أَيْضًا -؛ مَا دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُ الْحَلِيمِيِّ مِنْ أَنَّهُ ^(٢): (لَوْ تَمَنَّى مُسْلِمٌ كُفْرَ
مُسْلِمٍ؛ فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ كَمَا يَتَمَنَّى الصَّدِيقُ لِصَدِيقِهِ مَا يَسْتَحْسِنُهُ؛ كَفَرَ؛ لِأَنَّ
اسْتِحْسَانَ الْكُفْرِ كُفْرٌ، وَإِنْ ^(٣) كَانَ كَمَا يَتَمَنَّى الْعَدُوُّ لِعَدُوِّهِ مَا يَسْتَعْظِمُهُ؛
لَمْ يَكْفُرْ؛ فَإِذَا أَسْلَمَ عَدُوُّهُ الْكَافِرُ؛ فَحَزَنَ الْمُسْلِمُ لِذَلِكَ، وَتَمَنَّى أَنَّهُ لَمْ
يُسْلِمَ، وَوَدَّ لَوْ عَادَ إِلَى الْكُفْرِ؛ لَا يَكْفُرُ؛ لِأَنَّ اسْتِقْبَاحَهُ الْكُفْرَ هُوَ الَّذِي
يَحْمِلُهُ عَلَى أَنْ يَتَمَنَّا لَهُ، وَاسْتِحْسَانُهُ الْإِسْلَامَ هُوَ الَّذِي يَحْمِلُهُ عَلَى أَنْ
يَكْرَهُهُ لَهُ، وَإِنَّمَا يَكُونُ تَمَنِّي الْكُفْرِ عَلَى وَجْهِ الاسْتِحْسَانِ لَهُ، وَقَدْ تَمَنَّى
مُوسَى صَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ عَلَى نَبِيِّنَا وَعَلَيْهِ: أَنْ لَا يُؤْمِنَ فِرْعَوْنُ، وَزَادَ عَلَى
التَّمَنِّي؛ فَدَعَا اللَّهَ بِذَلِكَ بِقَوْلِهِ: ﴿رَبَّنَا أَطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ
فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾ [يونس: ٨٨]؛ فَلَمْ يَضُرَّهُ ذَلِكَ، وَلَا عَاتَبَهُ اللَّهُ
تَعَالَى عَلَيْهِ وَلَا زَجَرَهُ عَنْهُ). انتهى.

لَكِنْ فِي الاسْتِدْلَالِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ شَرْعَ مَنْ قَبَلْنَا لَيْسَ بِشَرْعِ لَنَا، وَلَئِنَّهُ يَجُوزُ

(١) في (س): الرضى، والمثبت من: (ز)، و(هـ)، و(م). وفي ط الخميس: للرّضا.

(٢) «المنهاج في شعب الإيمان» للحليمي (٣/ ١٠٥).

(٣) (س): [١٣ / ب].

أَنَّ مُوسَى عَلَى نَبِيٍّ وَعَلَيْهِ وَعَلَى سَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلِمَ عَدَمَ إِيمَانِهِمْ؛ فَسَأَلَهُ قَصْدًا، وَالْكَلَامُ فِيمَنْ أَنْظَرْتُ^(١) عَاقِبَتَهُ.

وَقَدْ يُجَابُ: بِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ شَرْعًا لِمَنْ قَبْلَنَا؛ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ فِي شَرْعِنَا مَا يُخَالِفُهُ؛ فَيَكُونُ حُجَّةً - عَلَى الْخِلَافِ -^(٢)، وَبِأَنَّ الْأَصْلَ فِي السُّؤَالِ: طَلَبُ حُصُولِ مَا لَيْسَ بِحَاصِلٍ؛ فَلَا نَظَرَ لِلْاحْتِمَالِ الْمَذْكُورِ، عَلَى أَنَّهُ وَرَدَ فِي الْقِصَّةِ^(٣) مَا يُخَالِفُهُ، وَهُوَ: أَنَّ الْإِجَابَةَ لَمْ تَقَعْ إِلَّا بَعْدَ أَرْبَعِينَ سَنَةً مِنَ السُّؤَالِ^(٤).

(١) في (م): انطوت. وهو الذي في ط الخميس.

(٢) والمسألة خلافية؛ كَمَا ذَكَرَ؛ قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٢٥٨/١): «وَالنِّزَاعُ فِي ذَلِكَ مَشْهُورٌ؛ لَكِنَّ الَّذِي عَلَيْهِ الْأَيْمَةُ وَأَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُ شَرْعٌ لَنَا مَا لَمْ يَرِدْ شَرْعُنَا بِخِلَافِهِ».

● وقال (٧/١٩): «وَشَرْعٌ مَنْ قَبْلَنَا؛ إِنَّمَا هُوَ شَرْعٌ لَنَا فِيمَا ثَبَتَ أَنَّهُ شَرْعٌ لَهُمْ».

● وقال فِي «الْاِقْتِضَاءِ» (٤٦٢/١): «لِهَذِهِ الْقَاعِدَةِ، وَهِيَ قَوْلُ عَامَّةِ السَّلَفِ وَجُمْهُورِ الْفُقَهَاءِ».

● وقال فِي «الْجَوَابِ الصَّحِيحِ» (٤٣٦/٢): «وَلِهَذَا كَانَ مَذْهَبُ جَمَاهِيرِ السَّلَفِ وَالْأَيْمَةِ أَنَّ شَرْعَ مَنْ قَبْلَنَا شَرْعٌ لَنَا مَا لَمْ يَرِدْ شَرْعُنَا بِخِلَافِهِ».

وَأَنْظُرْ - كَذَلِكَ - «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٢٨٣/٢١) و (١٦٧/٢٣).

(٣) في ط الخميس: القصد.

(٤) قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «التَّفْسِيرِ» (٢٥٣/٤): «قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: يَقُولُونَ: إِنَّ فِرْعَوْنَ مَكَثَ بَعْدَ هَذِهِ الدَّعْوَةِ أَرْبَعِينَ سَنَةً، وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ: أَرْبَعِينَ يَوْمًا».

● قُلْتُ: وَأَثَرُ ابْنِ جُرَيْجٍ؛ أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٢٧٣/١٢) قَالَ: حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ، قَالَ: ثَنَا الْحُسَيْنُ، قَالَ: ثَنِي حَجَّاجٌ، قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ؛ فَذَكَرَهُ. =

وَأَيْضًا؛ فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمَا﴾ [يونس: ٨٨] امْتِنَانٌ عَلَيْهِمَا بِالْإِجَابَةِ، وَمَا كَانَ وَقَعًا قَبْلَ الْإِجَابَةِ فِي عِلْمِ السَّائِلِ؛ لَا يُمْتَنُّ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ اسْتُجِيبَ لَهُ فِيهِ.

● قُلْتُ: قَالَ الْحَافِظُ فِي «التَّقْرِيبِ» - فِي الْحُسَيْنِ، وَلَقَبُهُ -: «سَيِّدُ بُنُونٍ، ثُمَّ دَالَ مُصَعَّرًا، ابْنُ دَاوُدَ الْمَصْبُيِّ الْمُحْتَسِبِ، وَاسْمُهُ حُسَيْنٌ، ضَعَّفَ مَعَ إِمَامَتِهِ وَمَعْرِفَتِهِ؛ لِكَوْنِهِ كَانَ يُلقَنُ حَجَّاجَ بْنَ مُحَمَّدٍ شَيْخَهُ، مِنْ الْعَاشِرَةِ، مَاتَ سَنَةَ سِتٍّ وَعَشْرِينَ». وَعَزَاهُ السُّيُوطِيُّ فِي «الدَّرِّ الْمَشْهُورِ» لابْنِ الْمُنْذِرِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: يَزْعُمُونَ أَنَّ فِرْعَوْنَ مَكَثَ بَعْدَ هَذِهِ الدَّعْوَةِ أَرْبَعِينَ سَنَةً.

وَعَزَاهُ السُّيُوطِيُّ - أَيْضًا - لِلْحَكِيمِ التِّرْمِذِيِّ عَنْ مُجَاهِدٍ.

● وَآثَرُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ؛ أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١٠٥٥٢) عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ مُوسَى الْخَطْمِيِّ، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ بَشِيرٍ، ثَنَا سَعْدُ بْنُ طَرِيفٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حُسَيْنٍ فِي قَوْلِهِ: ﴿قَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمَا﴾ قَالَ: قَالَ ذَلِكَ، ثُمَّ أَخَذَ فِرْعَوْنَ بَعْدَ ذَلِكَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا.

وَفِي إِسْنَادِهِ سَعْدُ بْنُ طَرِيفٍ، رَافِضِيٌّ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ.

● وَقَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: «وَهَذِهِ الدَّعْوَةُ كَانَتْ مِنْ مُوسَى عليه السلام غَضَبًا لِلَّهِ وَلِدِينِهِ عَلَى فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ الَّذِينَ تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُمْ لَا خَيْرَ فِيهِمْ، وَلَا يَجِيءُ مِنْهُمْ شَيْءٌ؛ كَمَا دَعَا نُوحٌ عليه السلام؛ فَقَالَ: ﴿رَبِّ لَا تَذَرْنِي عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا﴾ ① إِنَّكَ إِن تَذَرَهُمْ يَضْلُوا عِبَادَكَ وَلَا يَلِدُوا إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا».

● وَقَالَ الطَّبْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٢٦٦ / ١٢): «وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿وَأَشَدُّ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ [يونس: ٨٨]؛ فَإِنَّهُ يَعْنِي: وَاطْبَعُ عَلَيْهَا؛ حَتَّى لَا تَلِينَ وَلَا تَنْشَرَحَ بِالْإِيمَانِ».

ثُمَّ قَالَ: «وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾ [يونس: ٨٨]؛ فَإِنَّ مَعْنَاهُ: فَلَا يُصَدِّقُوا بِتَوْحِيدِ اللَّهِ وَيُقَرِّقُوا بِوَحْدَانِيَّتِهِ؛ حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْمَوْجِعَ».

● وَقَالَ الْبَغَوِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١٤٧ / ٤): «﴿وَأَشَدُّ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾؛ أَيُّ: أَفْسَهَا وَاطْبَعُ عَلَيْهَا؛ حَتَّى لَا تَلِينَ، وَلَا تَنْشَرَحَ لِلْإِيمَانِ».

● **فَإِنْ قُلْتُ: مَا تَقَرَّرَ - أَوَّلًا - فِي [مَسْأَلَةٍ] ^(١): (سَلَبَهُ اللَّهُ الْإِيمَانَ) ^(٢)، أَوْ: (لَا رَزَقَهُ اللَّهُ الْإِيمَانَ) يُنَافِيهِ مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ «الْإِحْيَاءِ» ^(٣) مِنْ أَنَّهُ: (لَوْ لَعَنَ كَافِرًا مُعَيَّنًا فِي وَقْتِنَا؛ كَفَرَ، وَلَا يُقَالُ: يُلْعَنُ لِكُونِهِ كَافِرًا فِي الْحَالِ؛ كَمَا يُقَالُ لِلْمُسْلِمِ: (رَحِمَهُ اللَّهُ)؛ لِكُونِهِ مُسْلِمًا فِي الْحَالِ، وَإِنْ كَانَ يُتَصَوَّرُ ^(٤) أَنْ يَرْتَدَّ؛ لِأَنَّ مَعْنَى: (رَحِمَهُ اللَّهُ) ثَبَّتَهُ ^(٥) اللَّهُ عَلَى الْإِسْلَامِ الَّذِي هُوَ سَبَبُ الرَّحْمَةِ، وَلَا يُقَالُ: ثَبَّتَ اللَّهُ الْكَافِرَ عَلَى الْكُفْرِ الَّذِي هُوَ سَبَبُ اللَّعْنَةِ؛ لِأَنَّ هَذَا سُؤَالُ الْكُفْرِ، وَهُوَ فِي نَفْسِهِ كُفْرٌ). انتهى.**

قَالَ الزَّرْكَشِيُّ - عَقِبَهُ -: (فَتَفَطَّنْ لَهُذِهِ الْمَسْأَلَةَ؛ فَإِنَّهَا غَرِيبَةٌ، وَحُكْمُهَا مُتَّجِهٌ، وَقَدْ زَلَّ [فِيهَا] ^(٦) جَمَاعَةٌ). انتهى.

● **قُلْتُ: لَا مُنَافَاةَ لِمَا قَرَّرْتُهُ ثَانِيًا مِنَ التَّفْصِيلِ الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يَجْرِيَ مِثْلُهُ هُنَا؛ كَمَا أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَجْرِيَ مِثْلُ هَذَا ثُمَّ ^(٧)؛ فَيُقَالُ: إِنْ أَرَادَ ب: (لَعْنَةُ اللَّهِ تَعَالَى) ^(٨): الدُّعَاءُ عَلَيْهِ بِتَشْدِيدِ الْأَمْرِ، أَوْ: أَطْلَقَ؛ لَمْ يَكْفُرْ، وَإِنْ أَرَادَ**

(١) زيادة من (م)، و(ز).

(٢) في (ز): الإيمان.

(٣) «الإحياء» (٣ / ١٢٤).

(٤) في (ز): (وَأَنْ تَصُورَ) بدلًا من (وَأِنْ كَانَ يُتَصَوَّرُ).

(٥) في (م): أَنَّهُ.

(٦) في (م): توفاه.

(٧) في (س)، و(ز)، و(ه): فيه، والمثبت من (م)، وهو الأنسب للسياق.

(٨) في (م): ثمة.

(٩) في (م): (بلعنه) بدلًا من (بلعنة الله تعالى).

سُؤَالَ بَقَائِهِ عَلَى الْكُفْرِ، أَوْ: الرِّضَا^(١) بِبَقَائِهِ عَلَيْهِ؛ كَفَرَ.

وَفِي (سَلَبُهُ [اللَّهُ]^(٢) الْإِيمَانَ) لِمُسْلِمٍ، وَ(لَا رَزَقَهُ اللَّهُ الْإِيمَانَ) لِكَافِرٍ؛
إِنْ أَرَادَ سُؤَالَ الْكُفْرِ لِلْمُسْلِمِ^(٣)، أَوْ: الْبَقَاءُ عَلَيْهِ لِلْكَافِرِ، أَوْ: رَضِيَ بِذَلِكَ؛
كَفَرَ، وَإِنْ أَرَادَ: الدُّعَاءُ بِتَشْدِيدِ الْعُقُوبَةِ، أَوْ: أَطْلَقَ؛ فَلَا.

فَتَدَبَّرَ ذَلِكَ حَقَّ التَّدَبُّرِ؛ فَإِنَّهُ تَفْصِيلٌ مُتَّجِهٌ، [قَضَتْ]^(٤) بِهِ كَلِمَاتُهُمْ.

وَاسْتَشْكَلَ الْفَخْرُ الرَّازِيُّ مَا ذَكَرَ فِي ارْتِكَابِ الْكِبَائِرِ (بِأَنَّهُ لَيْسَ كُفْرًا):
بِأَنَّ الْأَعْمَالَ عِنْدَ [الْإِمَامِ]^(٥) الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (مِنَ الْإِيمَانِ)؛ فَكَيْفَ لَا يَنْتَفِي
عِنْدَ انْتِفَائِهَا؟ لِأَنَّ الْمَجْمُوعَ الْمُرَكَّبَ مِنْ أُمُورٍ إِذَا انْتَفَى وَاحِدٌ مِنْهَا [لَا بُدَّ،
وَأَنَّ]^(٦) يَنْتَفِي^(٧) ذَلِكَ الْمَجْمُوعُ؛ فَإِذَا كَانَ الْعَمَلُ دَاخِلًا فِي حَقِيقَةِ الْإِيمَانِ؛
فَلَا بُدَّ مِنْ انْتِفَائِهِ فِي حَالِ^(٨) الْفَاسِقِ^(٩)!!

(١) (س): [١٤ / أ].

(٢) سقطت من (س)، والمثبت من (ز)، و(ه)، و(م).

(٣) في ط الخميس: لمسلم.

(٤) في (س)، و(ز): وضمت، والمثبت من: (ه)، و(م).

(٥) زيادة من (ز).

(٦) سقطت من (م).

(٧) في (م): انتفى.

(٨) في (ز): حق.

(٩) أَجَابَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ مَا اسْتَشْكَلَهُ الرَّازِيُّ وَغَيْرُهُ فِي هَذَا الْبَابِ؛ فَقَالَ فِي
«مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٢٧٦/١٨ و ٢٧٧): «وَأَصْلُ الشُّبْهَةِ فِي الْإِيمَانِ أَنَّ الْقَائِلِينَ: أَنَّهُ لَا
يَتَبَعَضُ قَالُوا: إِنَّ الْحَقِيقَةَ الْمُرَكَّبَةَ مِنْ أُمُورٍ مَتَى ذَهَبَ بَعْضُ أَجْزَائِهَا؛ انْتَفَتْ تِلْكَ
الْحَقِيقَةُ؛ كَالْعَشْرَةِ الْمُرَكَّبَةِ مِنْ أَحَادٍ!!

وَحَاوَلَ^(١) ابْنُ التَّلْمَسَانِيِّ^(٢) الْجَوَابَ؛ فَقَالَ: (وَالظَّنُّ بِالشَّافِعِيِّ: أَنَّهُ لَمْ

= فَلَوْ قُلْنَا: إِنَّهُ يَتَّبَعُ لَزِمَ زَوَالُ بَعْضِ الْحَقِيقَةِ مَعَ بَقَاءِ بَعْضِهَا! فَيَقَالُ لَهُمْ: إِذَا زَالَ بَعْضُ أَجْزَاءِ الْمُرَكَّبِ تَزُولُ الْهَيْئَةُ الْاجْتِمَاعِيَّةُ الْحَاصِلَةُ بِالتَّرَكِيبِ؛ لَكِنْ لَا يَلْزَمُ أَنْ يَزُولَ سَائِرُ الْأَجْزَاءِ، وَالْإِيمَانُ الْمُؤَلَّفُ مِنَ الْأَقْوَالِ الْوَاجِبَةِ وَالْأَعْمَالِ الْوَاجِبَةِ الْبَاطِنَةِ وَالظَّاهِرَةِ هُوَ الْمَجْمُوعُ الْوَاجِبُ الْكَامِلُ، وَهَذِهِ الْهَيْئَةُ الْاجْتِمَاعِيَّةُ تَزُولُ بِزَوَالِ بَعْضِ الْأَجْزَاءِ، وَهَذِهِ هِيَ الْمُنْفِيقَةُ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ: «لَا يَزِينِي الرَّازِيُّ» الْخَ، وَعَلَى ذَلِكَ جَاءَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا﴾ الْآيَاتِ، وَلَكِنْ لَا يَلْزَمُ أَنْ تَزُولَ سَائِرُ الْأَجْزَاءِ؛ وَلَا أَنَّ سَائِرَ الْأَجْزَاءِ الْبَاقِيَةِ لَا تَكُونُ مِنَ الْإِيمَانِ بَعْدَ زَوَالِ بَعْضِهِ؛ كَمَا أَنَّ وَاجِبَاتِ الْحَجِّ مِنَ الْحَجِّ الْوَاجِبِ الْكَامِلِ، وَإِذَا زَالَتْ زَالَ هَذَا الْكَمَالُ، وَلَمْ يَزَلْ سَائِرُ الْحَجِّ.

وَكَذَلِكَ الْإِنْسَانُ الْكَامِلُ يَدْخُلُ فِي مُسَمَّاهُ أَعْضَاؤُهُ كُلُّهَا، ثُمَّ لَوْ قُطِعَتْ يَدَاهُ وَرِجْلَاهُ؛ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ اسْمِ الْإِنْسَانِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ زَالَ مِنْهُ بَعْضُ مَا يَدْخُلُ فِي الْإِسْمِ الْكَامِلِ. وَكَذَلِكَ لَفْظُ الشَّجَرَةِ وَالْبَابِ وَالْبَيْتِ وَالْحَائِطِ وَغَيْرِ ذَلِكَ؛ يَتَنَاوَلُ الْمُسَمَّى فِي حَالِ كَمَالِ أَجْزَائِهِ بَعْدَ ذَهَابِ بَعْضِ أَجْزَائِهِ.

وَبِهَذَا تَزُولُ الشُّبْهَةُ الَّتِي أوردَهَا الرَّازِيُّ وَمَنْ اتَّبَعَهُ؛ كَالْأَصْبَهَانِيِّ وَغَيْرِهِ عَلَى الشَّافِعِيِّ؛ فَإِنَّ مَذْهَبَهُ فِي ذَلِكَ مَذْهَبُ جُمْهُورِ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالسَّلَفِ، وَقَدْ اعْتَرَضَ هَؤُلَاءِ بِهَذِهِ الشُّبْهَةِ الْفَاسِدَةِ عَلَى السَّلَفِ.

قُلْتُ: وَسَيَأْتِي لَهُ كَلَامٌ آخَرُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فِي الرَّدِّ عَلَى الرَّازِيِّ وَغَيْرِهِ.

(١) فِي (م): وَتَأَوَّلَ، وَكُتِبَ فِي الْحَاشِيَةِ: وَحَاوَلَ فِي نَسْخَةٍ.

(٢) هُوَ أَبُو مُحَمَّدٍ، عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْفَهْرِيُّ، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ التَّلْمَسَانِيِّ، تَصَدَّرَ لِلْإِقْرَاءِ بِمَدْرَسَةِ مِصْرَ، وَانْتَفَعَ بِهِ النَّاسُ، وَصَنَّفَ التَّصَانِيفَ، مِنْهَا: شَرْحَانِ عَلَى «الْمَعَالِمِينَ» لِلْإِمَامِ، وَشَرْحَ مُتَوَسِّطِ عَلَى: «التَّنْبِيهِ» يُسَمَّى بِ«الْمَعْنِيِّ» لَمْ يَكْمُلْ. نَقَلَ ابْنُ الرَّفْعَةِ عَنْهُ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ.

قَالَ السُّبْكِيُّ: «شَارَحَ الْمَعَالِمَ فِي أَصُولِ الدِّينِ، وَالْمَعَالِمَ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ، كَانَ أَصُولِيًّا مُتَكَلِّمًا دِينًا خَيْرًا مِنْ عُلَمَاءِ الدِّيَارِ الْمِصْرِيَّةِ وَمُحَقِّقِيهِمْ».

يَحْكُمُ عَلَى الْفَاسِقِ بِخُرُوجِهِ عَنِ الْإِيمَانِ؛ لَكِنْ لَا يُلْزَمُ مِنْ عَدَمِ الْحُكْمِ بِالْخُرُوجِ عَنِ الْإِيمَانِ: الْحُكْمُ بِعَدَمِ خُرُوجِهِ عَنِ الْإِيمَانِ؛ بَلْ مِنَ الْجَائِزِ أَنَّهُ لَمْ يَحْكُمْ بِالْخُرُوجِ وَلَا بِعَدَمِهِ (!)، وَإِنْ كَانَ يُلْزَمُ مِنْ قَوْلِهِ: (إِنَّ الْإِيمَانَ عِبَارَةٌ^(١) عَنْ مَجْمُوعِ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ): الْحُكْمُ بِالْخُرُوجِ؛ لَكِنْ^(٢) ضِمْنَا لَا صَرِيحًا (!)، وَأَمَّا الْمَعْتَرِزُ^(٣)؛ فَقَدْ طَرَدُوا أَصْلَهُمْ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ

= قال الإسْنَوِيُّ: وَلَا أَعْلَمُ تَارِيخَ وَفَاتِهِ.

وقال ابنُ قَاضِي شُهْبَةَ: تُوفِّي فِي صَفَرٍ، سَنَةِ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ وَسِتْمِائَةَ. «طبقات الشَّافِعِيَّة» لِلْإِسْنَوِيِّ (١/١٥٢)، و«طبقات الشَّافِعِيَّة» لابن قَاضِي شُهْبَةَ (٢/١٠٧)، و«طبقات الشَّافِعِيَّة» لِلسُّبُكِيِّ (٨/١٦٠).

(١) سقطت من (ز).

(٢) سقطت من (م).

(٣) وقد تقدَّمت الإشارةُ إِلَى أَنَّ هَذَا أَصْلٌ مِنْ أَصُولِ الْمَعْتَرِزِ؛ فَلَوْ تَرَكَ (شَيْئًا أَوْ بَعْضًا) مِنَ الْأَعْمَالِ؛ كَانَ حُكْمُهُ فِي الدُّنْيَا؛ أَنَّهُ لَا مُؤْمِنٌ وَلَا فَاسِقٌ، لَكِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ مُخَلَّدٌ فِي النَّارِ!!

● وقال شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (١٢/٤٧٠ و ٤٧١): «فَكَانَ مِنْ أَوَّلِ الْبِدْعِ وَالتَّفَرُّقِ الَّذِي وَقَعَ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ «بِدْعَةُ الْخَوَارِجِ» الْمُكَفِّرَةُ بِالذَّنْبِ فَإِنَّهُمْ تَكَلَّمُوا فِي الْفَاسِقِ الْمَلِيٍّ؛ فَزَعَمَتِ الْخَوَارِجُ وَالْمَعْتَرِزُ أَنَّ الذُّنُوبَ الْكَبِيرَةَ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: وَالصَّغِيرَةَ؛ لَا تُجَامِعُ الْإِيمَانَ أَبَدًا؛ بَلْ تُتَافِيهِ وَتُفْسِدُهُ كَمَا يُفْسِدُ الْأَكْلُ وَالشُّرْبُ الصَّبَامَ! قَالُوا: لِأَنَّ الْإِيمَانَ هُوَ فِعْلُ الْمَأْمُورِ وَتَرْكُ الْمَحْظُورِ؛ فَمَتَى بَطَلَ بَعْضُهُ بَطَلَ كُلُّهُ كَسَائِرِ الْمُرَكَّبَاتِ.

ثُمَّ قَالَتْ «الْخَوَارِجُ»: فَيَكُونُ الْعَاصِي كَافِرًا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ إِلَّا مُؤْمِنٌ وَكَافِرٌ، ثُمَّ اعْتَدَلُوا أَنَّ عُثْمَانَ وَعَلِيًّا وَغَيْرَهُمَا عَصَوْا، وَمَنْ عَصَى؛ فَقَدْ كَفَرَ؛ فَكَفَرُوا هَذَيْنِ الْخَلِيفَتَيْنِ وَجُمُهُورَ الْأُمَّةِ.

وقالتِ الْمَعْتَرِزَةُ بِالْمَنْزِلَةِ بَيْنَ الْمَنْزِلَتَيْنِ: إِنَّهُ يَخْرُجُ مِنَ الْإِيمَانِ، وَلَا يَدْخُلُ فِي =

= الكُفْر.

وَقَابَلْتَهُمْ «الْمُرْجِئَةُ» و«الْجَهْمِيَّةُ» وَمَنِ اتَّبَعَهُمْ مِنَ الْأَشْعَرِيَّةِ وَالْكَرَامِيَّةِ؛ فَقَالُوا: لَيْسَ مِنَ الْإِيمَانِ فِعْلُ الْأَعْمَالِ الْوَاجِبَةِ وَلَا تَرْكُ الْمَحْظُورَاتِ الْبَدْيِيَّةِ!! وَالْإِيمَانُ لَا يَقْبَلُ الزِّيَادَةَ وَالنُّقْصَانَ؛ بَلْ هُوَ شَيْءٌ وَاحِدٌ يَسْتَوِي فِيهِ جَمِيعُ الْمُؤْمِنِينَ: مِنَ الْمَلَائِكَةِ وَالنَّبِيِّينَ وَالْمُقَرَّبِينَ وَالْمُقْتَصِدِينَ وَالظَّالِمِينَ.

ثُمَّ قَالَ فَقَهَاءُ الْمُرْجِئَةِ: هُوَ التَّصَدِيقُ بِالْقَلْبِ وَاللِّسَانِ، وَقَالَ أَكْثَرُ مُتَكَلِّمِيهِمْ: هُوَ التَّصَدِيقُ بِالْقَلْبِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: التَّصَدِيقُ بِاللِّسَانِ. قَالُوا: لِأَنَّهُ لَوْ دَخَلَتْ فِيهِ الْوَاجِبَاتُ الْعَمَلِيَّةُ لَخَرَجَ مِنْهُ مَنْ لَمْ يَأْتِ بِهَا؛ كَمَا قَالَتِ الْخَوَارِجُ.

وَنُكِنَتْ هَؤُلَاءِ جَمِيعُهُمْ؛ تَوَهُمُهُمْ أَنَّ مَنْ تَرَكَ بَعْضَ الْإِيمَانِ؛ فَقَدْ تَرَكَهُ كُلَّهُ!!

وَأَمَّا «أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ» مِنَ الصَّحَابَةِ جَمِيعُهُمْ وَالتَّابِعِينَ وَأَيُّمَةُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَأَهْلُ الْحَدِيثِ، وَجَمَاهِيرُ الْفُقَهَاءِ، وَالصُّوْفِيَّةِ؛ مِثْلُ: مَالِكٍ وَالثَّوْرِيِّ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَحَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ وَغَيْرِهِمْ، وَمُحَقِّقِي أَهْلِ الْكَلَامِ؛ فَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْإِيمَانَ وَالدِّينَ؛ قَوْلٌ وَعَمَلٌ. هَذَا لَفْظُ السَّلَفِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَغَيْرِهِمْ، وَإِنْ كَانَ قَدْ يَعْنِي بِالْإِيمَانِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ مَا يُغَايِرُ الْعَمَلَ؛ لَكِنَّ الْأَعْمَالَ الصَّالِحَةَ كُلَّهَا تَدْخُلُ - أَيْضًا - فِي مُسَمًّى الدِّينِ وَالْإِيمَانِ، وَيَدْخُلُ فِي الْقَوْلِ: قَوْلُ الْقَلْبِ وَاللِّسَانِ، وَفِي الْعَمَلِ: عَمَلُ الْقَلْبِ وَالْجَوَارِحِ.

● وَقَالَ (٢٧٠/١٨ و٢٧١): «يَقُولُ جُمْهُورُ السَّلَفِ وَأَهْلُ الْحَدِيثِ: أَنَّ مَنْ تَرَكَ وَاجِبًا مِنَ وَاجِبَاتِ الْإِيمَانِ الَّذِي لَا يُنَاقِضُ أَصُولَ الْإِيمَانِ؛ فَعَلَيْهِ أَنْ يَجْبُرَ إِيْمَانَهُ إِمَّا بِالتَّوْبَةِ؛ وَإِمَّا بِالْحَسَنَاتِ الْمُكَفِّرَةِ. فَالْكَبَائِرُ يَتُوبُ مِنْهَا وَالصَّغَائِرُ تُكَفِّرُهَا الصَّلَاةُ وَالصِّيَامُ وَالصَّدَقَةُ وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ؛ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ لَمْ يَحْبِطْ إِيْمَانُهُ جُمْلَةً. وَأَصْلُهُمْ أَنَّ الْإِيمَانَ يَتَّبَعُ بَعْضُ؛ فَيَذْهَبُ بَعْضُهُ وَيَبْقَى بَعْضُهُ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ "يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ إِيْمَانٍ"، وَلِهَذَا مَذْهَبُهُمْ أَنَّ الْإِيمَانَ يَتَفَاضَلُ وَيَتَبَعَّضُ، هَذَا مَذْهَبُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَغَيْرِهِمْ.

وَأَمَّا الَّذِينَ أَنْكَرُوا تَبَعُّضَهُ وَتَفَاضُلَهُ، كَانَتْهُمْ قَالُوا: مَتَى ذَهَبَ بَعْضُهُ ذَهَبَ سَائِرُهُ، ثُمَّ انْقَسَمُوا قِسْمَيْنِ: فَقَالَتِ الْخَوَارِجُ وَالْمُعْتَزِلَةُ: فِعْلُ الْوَاجِبَاتِ وَتَرْكُ الْمُحَرَّمَاتِ =

الْعَمَلُ عِنْدَهُمْ دَاخِلًا فِي حَقِيقَةِ الْإِيمَانِ قَالُوا: الْفَاسِقُ؛ لَيْسَ بِمُؤْمِنٍ وَلَا كَافِرٍ).

قَالَ الرَّزْكَشِيُّ: (وَهَذَا الْجَوَابُ^(١) لَا يَنْفَعُ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَضِيقِ، وَلَعَلَّ اللَّهَ يُيسِّرُ حَلَّهُ). انتهى.

● وأقول: قد يسر الله تعالى حله [بِمَا هُوَ جَلِيٌّ]^(٢)، وهو: أَنْ يُقَالَ فِي جَوَابِهِ:

= مِنْ الْإِيمَانِ؛ فَإِذَا ذَهَبَ بَعْضُ ذَلِكَ ذَهَبَ الْإِيمَانُ كُلُّهُ؛ فَلَا يَكُونُ مَعَ الْفَاسِقِ إِيمَانٌ أَصْلًا بِحَالٍ.

ثُمَّ قَالَتِ الْخَوَارِجُ: هُوَ كَافِرٌ وَقَالَتِ الْمُعْتَرِلَةُ: لَيْسَ بِكَافِرٍ وَلَا مُؤْمِنٍ؛ بَلْ هُوَ فَاسِقٌ تُنْزِلُهُ مَنْزِلَةً بَيْنَ الْمَنْزِلَتَيْنِ؛ فَخَالَفُوا الْخَوَارِجَ فِي الْإِسْمِ وَوَافَقُوهُمْ فِي الْحُكْمِ، وَقَالُوا: إِنَّهُ مُخَلَّدٌ فِي النَّارِ لَا يَخْرُجُ مِنْهَا بِشَفَاعَةٍ وَلَا غَيْرِهَا.

وَالْحِزْبُ الثَّانِي وَافَقُوا أَهْلَ السُّنَّةِ عَلَى أَنَّهُ لَا يُخَلَّدُ فِي النَّارِ مِنْ أَهْلِ التَّوْحِيدِ أَحَدٌ، ثُمَّ طَنُّوا أَنَّ هَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا مَعَ وُجُودِ كَمَالِ الْإِيمَانِ؛ لِاعْتِقَادِهِمْ أَنَّ الْإِيمَانَ لَا يَتَّبَعُ؛ فَقَالُوا: كُلُّ فَاسِقٍ؛ فَهُوَ كَامِلُ الْإِيمَانِ، وَإِيمَانُ الْخَلْقِ مُتَمَاثِلٌ لَا مُتَفَاضِلٌ، وَإِنَّمَا التَّفَاضُلُ فِي غَيْرِ الْإِيمَانِ مِنَ الْأَعْمَالِ، وَقَالُوا: الْأَعْمَالُ لَيْسَتْ مِنَ الْإِيمَانِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ فَرَّقَ بَيْنَ الْإِيمَانِ وَالْأَعْمَالِ فِي كِتَابِهِ.

ثُمَّ قَالَ الْفُقَهَاءُ الْمُعْتَبَرُونَ مِنْ أَهْلِ هَذَا الْقَوْلِ: إِنَّ الْإِيمَانَ هُوَ تَصَدِيقُ الْقَلْبِ وَقَوْلُ اللِّسَانِ، وَهَذَا الْمُنْقُولُ عَنْ حَمَادِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ وَمَنْ وَافَقَهُ؛ كَأَبِي حَنِيفَةَ وَغَيْرِهِ، وَقَالَ جَهْمٌ وَالصَّالِحِيُّ وَمَنْ وَافَقَهُمَا مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ كَأَبِي الْحَسَنِ وَغَيْرِهِ: إِنَّهُ مُجَرَّدُ تَصَدِيقِ الْقَلْبِ.

(١) أي: جواب ابن التلمساني. وقد أغنانا شيخ الإسلام رحمه الله بالرد على شبهة الرازي؛ كما مر، والحمد لله على توفيقه.

(٢) زيادة من (م)، و(ه).

إِنَّ الشَّافِعِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: (إِنَّ الْإِيمَانَ يَزِيدُ بِزِيَادَةِ الْأَعْمَالِ، وَيَنْقُصُ بِنَقْصِهَا^(١))؛ فَإِنْ أُريدَ: الْإِيمَانُ الْكَامِلُ؛ كَانَتْ الْأَعْمَالُ دَاخِلَةً فِي مُسَمَّاهُ، وَلَزِمَ انْتِفَاؤُهُ بِانْتِفَائِهَا، أَوْ انْتِفَاءِ بَعْضِهَا، وَصَدَقَ حِينَئِذٍ عَلَى الْفَاسِقِ أَنَّهُ لَيْسَ بِ: (مُؤْمِنٍ)؛ بِهَذَا الِاعْتِبَارِ.

وَأِنْ أُريدَ: الْإِيمَانُ الْمَتَكَفَّلُ بِالنَّجَاةِ مِنَ النَّارِ، الْمَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «أَخْرِجُوا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنَ الْإِيمَانِ»^(٢)؛ فَلَا أَعْمَالُ لَيْسَتْ دَاخِلَةً فِي مُسَمَّاهُ؛ إِذْ هُوَ التَّصَدِيقُ بِالْقَلْبِ مَعَ التُّطْقِ بِاللِّسَانِ بِشَرْطِهِ؛ فَلَا يَلْزَمُ مِنْ انْتِفَائِهَا انْتِفَاؤُهُ، وَيَصْدُقُ عَلَى الْفَاسِقِ أَنَّهُ مُؤْمِنٌ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ^(٣).

(١) قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٢٢٣/٧): «وَلِهَذَا كَانَ «أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْحَدِيثِ» عَلَى أَنَّهُ يَتَفَاضَلُ، وَجُمْهُورُهُمْ يَقُولُونَ: يَزِيدُ وَيَنْقُصُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: يَزِيدُ وَلَا يَقُولُ: يَنْقُصُ؛ كَمَا رَوَى عَنْ مَالِكٍ فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: يَتَفَاضَلُ؛ كَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ، وَقَدْ ثَبَتَ لَفْظُ الزِّيَادَةِ وَالتَّقْصَانِ مِنْهُ عَنِ الصَّحَابَةِ، وَلَمْ يُعْرَفْ فِيهِ مُخَالَفٌ مِنَ الصَّحَابَةِ؛ فَارَوَى النَّاسُ مِنْ وَجْهِ كَثِيرَةٍ مَشْهُورَةٍ: عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ جَدِّهِ عُمَيْرِ بْنِ حَبِيبٍ الْخَطَمِيِّ؛ وَهُوَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: الْإِيمَانُ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ؛ قِيلَ لَهُ: وَمَا زِيَادَتُهُ وَمَا نَقْصَانُهُ؟ قَالَ: إِذَا ذَكَرْنَا اللَّهَ وَحَمَدْنَاهُ وَسَبَّحْنَاهُ؛ فَتِلْكَ زِيَادَتُهُ، وَإِذَا غَفَلْنَا وَنَسِينَا؛ فَتِلْكَ نَقْصَانُهُ...».

(٢) حَدِيثٌ صَحِيحٌ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٢) وَ(٦٥٦٠)، وَمُسْلِمٌ (١٨٤) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

● وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ؛ كَمَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٧٤١٠) وَ(٧٥٠٩)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٩٣).

(٣) إِنْ خَلَا الشَّخْصُ مِنْ عَمَلِ الْجَوَارِحِ بِالْكُلِّيَّةِ، مَعَ تَمَكُّنِهِ مِنَ الْقِيَامِ بِهِ، وَالْقُدْرَةِ عَلَيْهِ، وَظَلَّ طَوَالَ حَيَاتِهِ لَمْ يَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا؛ فَهَذَا لَا يَكُونُ مُؤْمِنًا؛ قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٦١١/٧): «وَمِنَ الْمُتَمَنِّعِ أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ مُؤْمِنًا إِيْمَانًا ثَابِتًا فِي =

= قَلْبِهِ بِأَنَّ اللَّهَ فَرَضَ عَلَيْهِ الصَّلَاةَ وَالزَّكَاةَ وَالصَّيَامَ وَالْحَجَّ وَيَعِيشُ دَهْرَهُ لَا يَسْجُدُ لِلَّهِ سَجْدَةً، وَلَا يَصُومُ مِنْ رَمَضَانَ، وَلَا يُؤَدِّي لِلَّهِ زَكَاةً، وَلَا يَحُجُّ إِلَى بَيْتِهِ؛ فَهَذَا مُمْتَنِعٌ، وَلَا يَصْدُرُ هَذَا إِلَّا مَعَ نِفَاقٍ فِي الْقَلْبِ وَزَنْدَقَةٍ، لَا مَعَ إِيْمَانٍ صَحِيحٍ. وهو في «الإيمان الأوسط» له (ص: ١٥٦).

● وقال في «مجموع الفتاوى» (٥٥٤/٧): «وَمَنْ قَصَدَ إِخْرَاجَ الْعَمَلِ الظَّاهِرِ! قِيلَ لَهُمْ: الْعَمَلُ الظَّاهِرُ لَا يَزِمُ لِلْعَمَلِ الْبَاطِنِ لَا يَنْفُكُ عَنْهُ، وَانْتِفَاءُ الظَّاهِرِ دَلِيلُ انْتِفَاءِ الْبَاطِنِ». وهو في «الإيمان الأوسط» له (ص: ٩٩).

● وقال في «مجموع الفتاوى» (٢٩٤/٧): «فَالْعَمَلُ يُصَدِّقُ أَنَّ فِي الْقَلْبِ إِيْمَانًا، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ عَمَلٌ كَذَّبَ أَنَّ فِي قَلْبِهِ إِيْمَانًا؛ لِأَنَّ مَا فِي الْقَلْبِ مُسْتَلْزِمٌ لِلْعَمَلِ الظَّاهِرِ. وَانْتِفَاءُ اللَّازِمِ يَدُلُّ عَلَى انْتِفَاءِ الْمَلْزُومِ».

● وقال ابن بطّة في «الإبانة» (٧٦٠/٢ و ٧٦١): «اعْلَمُوا رَحِمَكُمُ اللَّهُ أَنَّ اللَّهَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ، وَتَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ فَرَضَ عَلَى الْقَلْبِ الْمَعْرِفَةَ بِهِ، وَالتَّصَدِيقَ لَهُ وَلِرُسُلِهِ وَلِكُتُبِهِ، وَبِكُلِّ مَا جَاءَتْ بِهِ السُّنَّةُ، وَعَلَى الْأَلْسُنِ التُّطُقُ بِذَلِكَ وَالْإِقْرَارُ بِهِ قَوْلًا، وَعَلَى الْأَبْدَانِ وَالْجَوَارِحِ الْعَمَلُ بِكُلِّ مَا أَمَرَ بِهِ، وَفَرَضَهُ مِنَ الْأَعْمَالِ لَا تُجْزِئُ وَاحِدَةً مِنْ هَذِهِ إِلَّا بِصَاحِبَتِهَا، وَلَا يَكُونُ الْعَبْدُ مُؤْمِنًا إِلَّا بِأَنْ يَجْمَعَهَا كُلُّهَا حَتَّى يَكُونَ مُؤْمِنًا بِقَلْبِهِ، مُقِرًّا بِلِسَانِهِ، عَامِلًا مُجْتَهِدًا بِجَوَارِحِهِ، ثُمَّ لَا يَكُونُ أَيْضًا مَعَ ذَلِكَ مُؤْمِنًا حَتَّى يَكُونَ مُوَافِقًا لِلْسُّنَّةِ فِي كُلِّ مَا يَقُولُهُ وَيَعْمَلُهُ، مُتَّبِعًا لِلْكِتَابِ وَالْعِلْمِ فِي جَمِيعِ أَقْوَالِهِ وَأَعْمَالِهِ، وَبِكُلِّ مَا شَرَحَتْهُ لَكُمْ نَزَلَ بِهِ الْقُرْآنُ، وَمَضَتْ بِهِ السُّنَّةُ، وَأَجْمَعَ عَلَيْهِ عُلَمَاءُ الْأُمَّةِ».

● وقال عبد الله بن أحمد في «السُّنَّةِ» (٧٤٥): حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ الْهَرَوِيُّ، قَالَ: سَأَلْنَا سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ عَنِ الْإِرْجَاءِ؛ فَقَالَ: «يَقُولُونَ: الْإِيْمَانُ قَوْلٌ، وَنَحْنُ نَقُولُ: الْإِيْمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، وَالْمُرْجِيَّةُ أَوْجَبُوا الْجَنَّةَ لِمَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُصِرًّا بِقَلْبِهِ عَلَى تَرْكِ الْفَرَائِضِ، وَسَمُّوا تَرْكَ الْفَرَائِضِ ذَنْبًا بِمَنْزِلَةِ رُكُوبِ الْمَحَارِمِ، وَلَيْسَ بِسَوَاءٍ؛ لِأَنَّ رُكُوبَ الْمَحَارِمِ مِنْ غَيْرِ اسْتِحْلَالٍ مَعْصِيَةٍ، وَتَرْكَ الْفَرَائِضِ مُتَعَمِّدًا مِنْ غَيْرِ =

فَعَلِمَ أَنَّ مَبْنَى الْإِشْكَالِ عَلَى نَوْعٍ مِنَ [الْمَغَالِطَةِ] ^(١) وَزِيَادَةِ الْإِيْهَامِ ^(٢) ،
وَأَنَّ الشَّافِعِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمْ يَقُلْ بِأَنَّ الْإِيْمَانَ بِسَائِرِ أَنْوَاعِهِ عِبَارَةٌ عَنْ مَجْمُوعِ
الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ ؛ أَعْنِي : التَّصَدِيقَ بِالْقَلْبِ ، وَالتَّطَقُّقَ بِاللِّسَانِ ، وَالْعَمَلَ بِالْجَوَارِحِ ^(٣) ؛

= جَهْلٍ وَلَا عُذْرٍ هُوَ كُفْرٌ، وَبَيَانُ ذَلِكَ فِي أَمْرِ آدَمَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِبْلِيسَ وَعُلَمَاءِ
الْيَهُودِ، أَمَّا آدَمُ؛ فَتَنَاهَا اللَّهُ وَحَكَّمَهُ عَنْ أَكْلِ الشَّجَرَةِ، وَحَرَّمَهَا عَلَيْهِ؛ فَأَكَلَ مِنْهَا مُتَعَمِّدًا
لِيَكُونَ مَلَكًا، أَوْ يَكُونَ مِنَ الْخَالِدِينَ؛ فَسَمِّيَ عَاصِيًا مِنْ غَيْرِ كُفْرٍ، وَأَمَّا إِبْلِيسُ لَعَنَهُ
اللَّهُ؛ فَإِنَّهُ فَرَضَ عَلَيْهِ سَجْدَةً وَاحِدَةً؛ فَجَحَدَهَا مُتَعَمِّدًا؛ فَسَمِّيَ كَافِرًا، وَأَمَّا عُلَمَاءُ
الْيَهُودِ؛ فَعَرَفُوا نَعْتَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَنَّهُ نَبِيُّ رَسُولٍ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ، وَأَقْرَبُوا بِهِ
بِاللِّسَانِ، وَلَمْ يَتَّبِعُوا شَرِيعَتَهُ؛ فَسَمَّاهُمْ اللَّهُ وَحَكَّمَهُ كُفْرًا، فَكُتِبَ الْمَحَارِمُ مِثْلُ
ذَنْبِ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، وَأَمَّا تَرْكُ الْفَرَائِضِ جُحُودًا؛ فَهُوَ كُفْرٌ مِثْلُ كُفْرِ
إِبْلِيسَ لَعَنَهُ اللَّهُ، وَتَرْكُهُمْ عَلَى مَعْرِفَةٍ مِنْ غَيْرِ جُحُودٍ؛ فَهُوَ كُفْرٌ مِثْلُ كُفْرِ عُلَمَاءِ
الْيَهُودِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

● وَنَقَلَ حَرْبٌ عَنْ إِسْحَاقَ قَالَ: غَلَبَ الْمَرْجِيَّةُ؛ حَتَّى صَارَ مِنْ قَوْلِهِمْ: إِنْ قَوْمًا
يَقُولُونَ: مَنْ تَرَكَ الصَّلَوَاتِ الْمَكْتُوبَاتِ وَصَوْمَ رَمَضَانَ وَالزَّكَاةَ وَالْحَجَّ وَعَامَّةَ الْفَرَائِضِ
مِنْ غَيْرِ جُحُودٍ لَهَا لَا نَكْفُرُهُ، يُرَجَّأُ أَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ بَعْدَ، إِذْ هُوَ مُقَرَّرٌ، فَهَؤُلَاءِ الْمَرْجِيَّةُ
الَّذِينَ لَا شَكَّ فِيهِمْ. «مَسَائِلُ حَرْبِ الْكِرْمَانِيِّ» (٣/ ١٠١٥)، وَ«فَتْحُ الْبَارِي» لابن رَجَبٍ
(٢١/ ١).

(١) فِي (س)، وَ(ز): الْمَخَالِطَةُ، وَالْمُثَبَّتْ مِنْ: (هـ)، وَ(م). وَفِي ط الْخَمِيسِ: الْمَخَالَفَةُ.
(٢) فِي ط الْخَمِيسِ: الْإِبْهَامُ. بِالْمَوْحِدَةِ.

(٣) عَرَفَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْإِيْمَانَ بِقَوْلِهِ - فِي كِتَابِ «الْأُْمِّ» فِي (بَابِ النَّبِيِّ فِي الصَّلَاةِ) -:
«وَكَانَ الْإِجْمَاعُ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ وَمَنْ أَدْرَكْنَاهُمْ يَقُولُونَ: الْإِيْمَانُ:
قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَبَيَّةٌ، لَا يُجْزَى وَاحِدٌ مِنَ الثَّلَاثِ إِلَّا بِالْآخِرِ»؛ كَمَا فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى»
لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ (٧/ ٢٠٩).

● وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٦/ ٤٧٩): «الَّذِي عَلَيْهِ أَيْمَةُ أَهْلِ السُّنَّةِ =

= وَالْحَدِيثُ - وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِمْ - أَنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ. وَأَيُّمَةُ الْمُسْلِمِينَ أَهْلُ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ وَغَيْرِهِمْ - مَعَ جَمِيعِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ - مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَكْفُرُ بِمَجَرَّدِ الذَّنْبِ؛ كَمَا تَقُولُهُ الْخَوَارِجُ، وَلَا يُسَلَبُ جَمِيعُ الْإِيمَانِ؛ كَمَا تَقُولُهُ الْمُعْتَزَلَةُ.

● وقال (٣٣٠/٧): «وَقَدْ حَكَى غَيْرُ وَاحِدٍ إِجْمَاعَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْحَدِيثِ عَلَى أَنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ. قَالَ أَبُو عَمَرَ بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ»: أَجْمَعَ أَهْلُ الْفُفْهِ وَالْحَدِيثِ عَلَى أَنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَلَا عَمَلٌ إِلَّا بِنِيَّةٍ، وَالْإِيمَانُ عِنْدَهُمْ يَزِيدُ بِالطَّاعَةِ، وَيَنْقُصُ بِالْمَعْصِيَةِ، وَالطَّاعَاتُ كُلُّهَا عِنْدَهُمْ إِيْمَانٌ؛ إِلَّا مَا ذُكِرَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ؛ فَإِنَّهُمْ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ الطَّاعَةَ لَا تُسَمَّى إِيْمَانًا، قَالُوا: إِنَّمَا الْإِيمَانُ التَّصَدِيقُ وَالْإِفْرَارُ، وَمِنْهُمْ مَنْ زَادَ: الْمَعْرِفَةُ وَذَكَرَ مَا احْتَجُّوا بِهِ. . . إِلَى أَنْ قَالَ: وَأَمَّا سَائِرُ الْفُقَهَاءِ مِنْ أَهْلِ الرَّأْيِ وَالْأَثَارِ بِالْحِجَازِ وَالْعِرَاقِ وَالشَّامِ وَمِصْرَ مِنْهُمْ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَاللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهٍ وَأَبُو عُبَيْدٍ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ وَدَاوُدُ ابْنُ عَلِيٍّ وَالتَّطْبِرِيُّ وَمَنْ سَلَكَ سَبِيلَهُمْ؛ فَقَالُوا: الْإِيمَانُ: قَوْلٌ وَعَمَلٌ قَوْلٌ بِاللِّسَانِ، وَهُوَ الْإِفْرَارُ، وَاعْتِقَادٌ بِالْقَلْبِ، وَعَمَلٌ بِالْجَوَارِحِ، مَعَ الْإِخْلَاصِ بِالنِّيَّةِ الصَّادِقَةِ. قَالُوا: وَكُلُّ مَا يُطَاعُ اللَّهُ وَرَجُلٌ بِهِ مِنْ فَرِيضَةٍ وَنَافِلَةٍ؛ فَهُوَ مِنَ الْإِيمَانِ، وَالْإِيمَانُ: يَزِيدُ بِالطَّاعَاتِ، وَيَنْقُصُ بِالْمَعْاصِي، وَأَهْلُ الذُّنُوبِ عِنْدَهُمْ مُؤْمِنُونَ، غَيْرُ مُسْتَكْمِلِي الْإِيمَانِ مِنْ أَجْلِ ذُنُوبِهِمْ، وَإِنَّمَا صَارُوا نَاقِصِي الْإِيمَانِ بِإِثْمَانِهِمْ الْكَبَائِرِ».

● وقال (٤٠٣/٧): «وَالرَّازِيُّ لَمَّا صَنَّفَ «مَنَاقِبَ الشَّافِعِيِّ» ذَكَرَ قَوْلَهُ فِي الْإِيمَانِ. وَقَوْلُ الشَّافِعِيِّ قَوْلُ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَقَدْ ذَكَرَ الشَّافِعِيُّ أَنَّهُ إِجْمَاعٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ. وَمَنْ لَقِيَهُ اسْتَشْكَلَ قَوْلَ الشَّافِعِيِّ جِدًّا؛ لِأَنَّهُ كَانَ قَدْ انْعَقَدَ فِي نَفْسِهِ شُبْهَةٌ أَهْلُ الْبِدْعِ فِي الْإِيمَانِ: مِنَ الْخَوَارِجِ وَالْمُعْتَزَلَةِ وَالْجَهْمِيَّةِ وَالْكَرَامِيَّةِ وَسَائِرِ الْمُرْجئةِ، وَهُوَ: أَنَّ الشَّيْءَ الْمُرْكَبَ إِذَا زَالَ بَعْضُ أَجْزَائِهِ؛ لَزِمَ زَوَالُهُ كُلُّهُ؛ لَكِنْ هُوَ لَمْ يَذْكُرْ إِلَّا ظَاهِرَ شُبْهَتِهِمْ.

وَالْجَوَابُ عَمَّا ذَكَرُوهُ هُوَ سَهْلٌ؛ فَإِنَّهُ يُسَلَّمُ لَهُ أَنَّ الْهَيْئَةَ الْاجْتِمَاعِيَّةَ لَمْ تَبْقَ مُجْتَمِعَةً =

خِلَافًا لِمَا يُوهِّمُهُ كَلَامُ ابْنِ التَّلْمَسَانِيِّ السَّابِقِ، وَأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ^(١) عَلَى كَلَامِهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ التَّلْمَسَانِيِّ؛ لَا ضِمْنًا وَلَا صَرِيحًا.

وَأَعْلَمُ أَنَّ الشَّيْخَيْنِ قَالَا^(٢): (فِي كُتُبِ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى

= كَمَا كَانَتْ؛ لَكِنْ لَا يَلْزَمُ مِنْ زَوَالِ بَعْضِهَا زَوَالُ سَائِرِ الْأَجْزَاءِ. وَالشَّافِعِيُّ مَعَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَسَائِرِ السَّلَفِ يَقُولُونَ: إِنَّ الذَّنْبَ يَقْدَحُ فِي كَمَالِ الْإِيمَانِ، وَلِهَذَا نَفَى الشَّارِعُ الْإِيمَانَ عَنْ هَؤُلَاءِ؛ فَذَلِكَ الْمَجْمُوعُ الَّذِي هُوَ الْإِيمَانُ لَمْ يَبْقَ مَجْمُوعًا مَعَ الذُّنُوبِ؛ لَكِنْ يَقُولُونَ: بَقِيَ بَعْضُهُ: إِمَّا أَصْلُ، وَإِمَّا أَكْثَرُهُ، وَإِمَّا غَيْرُ ذَلِكَ؛ فَيَعُودُ الْكَلَامُ إِلَى أَنَّهُ يَذْهَبُ بَعْضُهُ وَيَبْقَى بَعْضُهُ.

وَلِهَذَا كَانَتْ الْمُرْجِئَةُ تَنْفِرُ مِنْ لَفْظِ النَّقْصِ أَعْظَمَ مِنْ نُفُورِهَا مِنْ لَفْظِ الزِّيَادَةِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا نَقَصَ لَزِمَ ذَهَابُهُ كُلُّهُ عِنْدَهُمْ! إِنْ كَانَ مُتَبَعًا مُتَعَدِّدًا عِنْدَ مَنْ يَقُولُ بِذَلِكَ، وَهُمْ الْخَوَارِجُ وَالْمُعْتَزِلَةُ. وَأَمَّا الْجَهْمِيَّةُ؛ فَهِيَ وَاحِدٌ عِنْدَهُمْ لَا يَقْبَلُ التَّعَدُّدُ؛ فَيُشَبِّتُونَ وَاحِدًا لَا حَقِيقَةَ لَهُ؛ كَمَا قَالُوا مِثْلَ ذَلِكَ فِي وَحْدَانِيَّةِ الرَّبِّ وَوَحْدَانِيَّةِ صِفَاتِهِ عِنْدَ مَنْ أَثْبَتَهَا مِنْهُمْ.

وَمِنَ الْعَجَبِ؛ أَنَّ الْأَصْلَ الَّذِي أَوْقَعَهُمْ فِي هَذَا اعْتِقَادُهُمْ: أَنَّهُ لَا يَجْتَمِعُ فِي الْإِنْسَانِ بَعْضُ الْإِيمَانِ وَبَعْضُ الْكُفْرِ، أَوْ مَا هُوَ إِيمَانٌ وَمَا هُوَ كُفْرٌ، وَاعْتَقَدُوا أَنَّ هَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ؛ كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ أَبُو الْحَسَنِ وَغَيْرُهُ؛ فَلِأَجْلِ اعْتِقَادِهِمْ هَذَا الْإِجْمَاعَ وَقَعُوا فِيهِمَا هُوَ مُخَالَفٌ لِلْإِجْمَاعِ الْحَقِيقِيِّ؛ إِجْمَاعِ السَّلَفِ، الَّذِي ذَكَرَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَيُّمَةِ.

(١) (س): [١٤ / ب].

(٢) كَمَا فِي «رَوْضَةِ الطَّالِبِينَ» لِلنَّوَوِيِّ (١٠/٦٦).

قال البغوي في «التَّهْذِيبِ فِي فَهْمِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ» (١/٥٧): «وَحَيْثُ قَالُوا: قَالَ الشَّيْخَانُ وَنَحْوُهُ، يَرِيدُونَ بِهِمَا: الرَّافِعِيَّ وَالتَّوَوِيَّ».

● فِكْتَابُ «رَوْضَةِ الطَّالِبِينَ»؛ اخْتَصَرَهُ النَّوَوِيُّ (ت ٦٧٦هـ) مِنْ كِتَابِ الرَّافِعِيِّ (ت ٦٢٣هـ)، الْمَسْمُومُ «الشَّرْحُ الْكَبِيرُ» الَّذِي شَرَحَ بِهِ كِتَابَ «الْوَجِيزِ» لِلْغَزَالِيِّ.

عَنْهُ اعْتِنَاءٌ تَامٌّ بِتَفْصِيلِ الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ الْمُقْتَضِيَةِ لِلْكَفْرِ، وَأَكْثَرُهَا مِمَّا يَقْتَضِي إِطْلَاقَ^(١) أَصْحَابِنَا الْمَوَافَقَةَ عَلَيْهِ).

وَاعْتَرَضَهُمَا الزَّرْكَشِيُّ؛ أَخْذًا مِنْ كَلَامِ شَيْخِهِ الْأَذْرَعِيِّ وَغَيْرِهِ: (بِأَنَّ أَكْثَرَهَا مِمَّا يَجِبُ التَّوَقُّفُ فِيهِ؛ بَلْ لَا يُوَافِقُ أَصْلَ أَبِي حَنِيفَةَ؛ فَإِنَّهُ صَحَّ عَنْهُ^(٢)) أَنَّهُ قَالَ: لَا [أُكْفِرُ]^(٣) أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ^(٤). وَلَا يَجُوزُ الْإِفْتَاءُ بِذَلِكَ؛

(١) سقطت من (هـ)، و(م).

(٢) زاد في ط الخميس بعده: (أَنَّ هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ. وَالْكَفْرُ إِذَا كَانَ الدُّنْبُ كَفْرًا؛ فَلَا شَكَّ فِي أَنَّ صَاحِبَهُ يَكْفِرُ، وَلَكِنْ لَا يَحْكُمُ بِكَفَرِهِ قَبْلَ إِتْمَامِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِ، وَقَبْلَ إِضْاحِ الْمَحْجَةِ لَهُ وَإِزَالَةِ الشُّبُهَاتِ الَّتِي لَهُ. قَالَا: لَا نُكْفِرُ...).

(٣) في (س)، و(ز)، و(م): يكفر، والمثبت من (هـ)، وهو الأنسب للسياق.

(٤) ● قال أبو حنيفة في «الفقه الأكبر» (ص: ٤٣): «وَلَا نَكْفِرُ مُسْلِمًا بِذَنْبٍ مِنَ الدُّنُوبِ وَإِنْ كَانَتْ كَبِيرَةً إِذَا لَمْ يَسْتَحِلَّهَا، وَلَا نُزِيلُ عَنْهُ اسْمَ الْإِيمَانِ، وَنُسَمِّيهِ مُؤْمِنًا حَقِيقَةً، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُؤْمِنًا فَاسِقًا غَيْرَ كَافِرٍ». إِلَى أَنْ قَالَ (ص: ٤٥): «وَلَا نَقُولُ: إِنَّهُ يَخْلُدُ فِيهَا وَإِنْ كَانَ فَاسِقًا بَعْدَ أَنْ يَخْرُجَ مِنَ الدُّنْيَا مُؤْمِنًا».

● وقال الطحاوي في «بيان عقيدة أهل السنة» - على مذهب أبي حنيفة وصاحبيه - (٤٣٢/٢): «وَلَا نُكْفِرُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ، مَا لَمْ يَسْتَحِلَّ».

علق العلامة صالح آل الشيخ في «إتحاف السائل بما في الطحاوية من مسائل» (١٣/٢٦) بقوله: «المَقْصُودُ بِهِ: الذُّنُوبُ الْعَمَلِيَّةُ مِنَ الْكِبَائِرِ؛ كَالْخَمْرِ وَالزَّانَا وَالسَّرَّاقِ وَقَذْفِ الْمُحْصَنَاتِ وَالتَّوَلَّى يَوْمَ الرِّحْفِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنْ كِبَائِرِ الذُّنُوبِ الْعَمَلِيَّةِ الَّتِي كَفَّرَ الْخَوَارِجُ بِهَا».

● وفي «الوَرَع» لأحمد (ص: ٢٠١): «وَلَا يُكْفَرُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ؛ مَا لَمْ يَسْتَحِلَّ».

● وقال أحمد في «أصول السنة» (ص: ٦٠): «وَمَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ مَوْحَدًا، =

= يُصَلَّى عَلَيْهِ، وَيُسْتَغْفَرُ لَهُ، وَلَا يُحْجَبُ عَنْهُ الْاسْتِغْفَارُ، وَلَا تُتْرَكُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ لِدَنْبٍ أَذْنَبَهُ صَغِيرًا كَانَ أَوْ كَبِيرًا، أَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى».

● وقال الامام أبو عبد الله أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي كِتَابِ «السُّنَّةِ»: «وَلَا تُكْفَرُ أَحَدًا مِنْهُمْ بِذَنْبٍ، وَلَا تُخْرِجُهُ مِنَ الْإِسْلَامِ بِعَمَلٍ؛ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي ذَلِكَ حَدِيثٌ؛ فَيُرَوَّى الْحَدِيثُ، وَكَمَا جَاءَ، وَكَمَا رُويَ، وَنَصَدَّقَهُ وَنَقَبْلُهُ، وَنَعْلَمُ أَنَّهُ؛ كَمَا رُويَ نَحْوُ تَرْكِ الصَّلَاةِ، وَشَرْبِ الْخَمْرِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، أَوْ يَبْتَدِعُ بِدَعَا يُنْسَبُ صَاحِبُهَا إِلَى الْكُفْرِ وَالْخُرُوجِ مِنَ الْإِسْلَامِ؛ فَاتَّبِعِ الْأَثَرَ فِي ذَلِكَ، وَلَا تَجَاوِزْهُ». «الرَّدُّ الْوَافِرُ» لابن ناصر الدين (ص: ١٠)، و«طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (١/٢٧).

● وقال الحافظ الصابوني في «عقيدة السلف أصحاب الحديث» (ص: ٢٨): «ويعتقد أهل السنة أن المؤمن وإن أذنب ذنوبًا كثيرة؛ صغائر أو كبائر؛ فإن لا يُكْفَرُ بها، وإن خَرَجَ مِنَ الدُّنْيَا غَيْرَ تَائِبٍ مِنْهَا، وَمَاتَ عَلَى التَّوْحِيدِ وَالْإِخْلَاصِ؛ فَإِنْ أَمَرَهُ إِلَى اللَّهِ وَرَجَّاهُ؛ إِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ».

● وقال ابن بطَّعة في «الشرح والإبانة» (ص: ٢٤٦): «وَقَدْ أَجْمَعَتِ الْعُلَمَاءُ لَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ أَنَّهُ لَا يُكْفَرُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ وَلَا تُخْرِجُهُ مِنَ الْإِسْلَامِ بِمَعْصِيَةٍ نَزَّجُوا لِلْمُحْسِنِ وَنَخَافُ عَلَى الْمُسِيءِ، وَلَا نَقُولُ بِذَلِكَ بِقَوْلِ الْمُعْتَرِلَةِ؛ فَإِنَّهَا تَقُولُ: مَنْ أَتَى ذَنْبًا وَاحِدًا فِي عُمُرِهِ أَوْ ظَلَمَ بِحُبَّةٍ فِي عُمُرِهِ؛ فَقَدْ كَفَرَ».

● وقال أبو الحسن الأشعري في «الإبانة عن أصول الديانة» (ص: ٢٦): «وندين بأن لا نكفر أحدًا من أهل القبلة بذنب يرتكبه ما لم يستحلَّه؛ كالزَّنا، والسَّرِقَةِ، وشَرْبِ الْخَمْرِ؛ كما دانتْ بذلك الخوارجُ، وزعمتْ أنهم كافرون. ونقول: إن من عمل كبيرةً من هذه الكبائر، مثل الزَّنا، والسَّرِقَةِ، وما أشبهها؛ مستحلًّا لها، غير معتقدٍ لتحريمها كان كافرًا».

وانظر: «مقالات الإسلاميين» (١/٢٢٧)، و«تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري» لابن عساكر (ص: ١٦٠)، و«التسعينية» لابن تيمية (٣/١٠١٧)، و«مجموع الفتاوى» (٧/٥٤٩).

- وقال أبو الفضل ابن طاهر القيسراني في «الحجة على تارك المحجة» (٧٠٩/٢): «ولم يكونوا يكفرون أحدًا من أهل القبلة بذنب».
- وقال النووي في «شرح مسلم» (١٥٠/١): «وَأَعْلَمُ أَنَّ مَذْهَبَ أَهْلِ الْحَقِّ أَنَّهُ لَا يُكْفَرُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ».
- وقال ابن الملقن في «التوضيح» (٤٥٦/٢): «مذهب أهل الحق: أَنَّهُ لَا يُكْفَرُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ».
- وقال ابن قدامة في «لمعة الاعتقاد» (ص: ٣٨): «ولا نكفر أحدًا من أهل القبلة بذنب».
- وقال القرطبي في «المفهم» (٣٦٣/٩): «مذهب أهل السنة: أَنَّهُ لَا يُكْفَرُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ».
- وقال ابن شاهين في «شرح مذاهب أهل السنة» (ص: ٣٢٠): «وَأَنَّ لَا أُكْفَرُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ».
- وقال شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (٦٧١/٧): «وَلِهَذَا يَقُولُ عُلَمَاءُ السَّلَفِ فِي الْمُقَدِّمَاتِ الْإِعْتِقَادِيَّةِ: لَا نُكْفِرُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ، وَلَا نُخْرِجُهُ مِنَ الْإِسْلَامِ بِعَمَلٍ، وَقَدْ ثَبَتَ الزُّنَا وَالسَّرِقَةُ وَشَرُّبُ الْخَمْرِ عَلَى أَنَاسٍ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَمْ يَحْكَمْ فِيهِمْ حُكْمٌ مَنْ كَفَرَ وَلَا قَطَعَ الْمَوَالَاةَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْمُسْلِمِينَ؛ بَلْ جَلَدَ هَذَا وَقَطَعَ هَذَا، وَهُوَ فِي ذَلِكَ يَسْتَغْفِرُ لَهُمْ، وَيَقُولُ: لَا تَكُونُوا أَعْوَانَ الشَّيْطَانِ عَلَى أَخِيكُمْ، وَأَحْكَامُ الْإِسْلَامِ كُلُّهَا مُرْتَبَةٌ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ».
- وقال (٤٧٤/١٢): «وَلِهَذَا قَالَ عُلَمَاءُ السُّنَّةِ فِي وَصْفِهِمْ «اعْتِقَادَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ»: إِنَّهُمْ لَا يُكْفَرُونَ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ إِشَارَةً إِلَى بِدْعَةِ الْخَوَارِجِ الْمُكْفَرَةِ بِمُطْلَقِ الذُّنُوبِ».
- وقال (٤٧٤/١٦): «وَعَنْ أَبِي عِصْمَةَ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا حَنِيفَةَ: مِنْ أَهْلِ الْجَمَاعَةِ؟ قَالَ: مَنْ فَضَّلَ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ وَأَحَبَّ عَلِيًّا وَعُثْمَانَ، وَلَمْ يُحَرِّمْ نَبِيذَ الْجَرِّ، وَلَمْ يُكْفَرُ أَحَدًا بِذَنْبٍ، وَرَأَى الْمَسْحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ، وَآمَنَ بِالْقَدَرِ خَيْرَهِ وَشَرُّهُ مِنَ اللَّهِ، وَلَمْ يَنْطِقْ فِي اللَّهِ بِشَيْءٍ».

لَا عَلَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ لِسُكُوتِ الرَّافِعِيِّ عَنْهُ، وَلَا عَلَى مَذْهَبِ [الإمام] ^(١) أَبِي حَنِيفَةَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مُخَالِفٌ لِعَقِيدَتِهِ. وَمِنْ قَوَائِدِهِ: أَنَّ مَعَنَا أَصْلًا مُحَقَّقًا، وَهُوَ الْإِيمَانُ؛ فَلَا نَرْفَعُهُ إِلَّا بِبَيِّنٍ مِثْلِهِ يُضَادُّهُ، وَغَالِبٌ هَذِهِ الْمَسَائِلِ مَوْجُودَةٌ فِي كُتُبِ «الْفَتَاوَى» لِلْحَنْفِيَّةِ يَتَقَلَّبُونَهَا عَنْ مَشَائِخِهِمْ، وَكَانَ الْمَتَوَرِّعُونَ مِنْ مُتَأَخَّرِي الْحَنْفِيَّةِ يُنْكِرُونَ أَكْثَرَهَا وَيُخَالِفُونَهُمْ، وَيَقُولُونَ: هَؤُلَاءِ لَا يَجُوزُ تَقْلِيدُهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ غَيْرُ مَعْرُوفِينَ بِالاجْتِهَادِ، ثُمَّ لَمْ

= وَرَوَى خَالِدُ بْنُ صَبِيحٍ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ قَالَ: الْجَمَاعَةُ سَبْعَةُ أَشْيَاءَ: أَنْ يُفْضَلَ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَأَنْ يُحِبَّ عُثْمَانُ وَعَلِيٌّ، وَأَنْ يُصَلِّيَ عَلَى مَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ، وَأَنْ لَا يَنْطِقَ فِي اللَّهِ شَيْئًا.

قُلْتُ: قَوْلُهُ فِي هَاتَيْنِ الرَّوَائِيَتَيْنِ: «لَا يَنْطِقُ فِي اللَّهِ شَيْئًا» قَدْ بَيَّنَّهُ فِي رِوَايَةِ أَبِي يُوسُفَ، وَهُوَ «أَنْ لَا يَنْطِقَ فِي اللَّهِ بِشَيْءٍ مِنْ رَأْيِهِ، وَلَكِنَّهُ يَصِفُهُ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ». فَهَذَا دَمٌ مِنَ الْأَيْمَةِ لِكُلِّ مَنْ يَتَكَلَّمُ فِي صِفَاتِ الرَّبِّ بِغَيْرِ مَا أَخْبَرَ بِهِ الرَّسُولُ. فَكَيْفَ بِالَّذِينَ يَجْعَلُونَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ لَا يُفِيدُ عِلْمًا وَيَقْدِّمُونَ رَأْيَهُمْ عَلَى ذَلِكَ مَعَ فَسَادِهِ مِنْ وَجْهِ كَثِيرَةٍ.

وَرَوَى هُشَامٌ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ، وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدٍ قَالُوا: السُّنَّةُ الَّتِي عَلَيْهَا أَمْرُ النَّاسِ أَنْ لَا يُكْفَرَ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ وَيُخْرَجَ مِنَ الْإِسْلَامِ. ● وَقَالَ (٩٠/٢٠): «تَقَرَّرَ مِنْ مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ أَنَّهُمْ لَا يُكْفَرُونَ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ، وَلَا يُخْرِجُونَهُ مِنَ الْإِسْلَامِ بِعَمَلٍ إِذَا كَانَ فِعْلًا مِنْهَا عَنْهُ؛ مِثْلَ الزَّنا وَالسَّرِقَةِ وَشُرْبِ الْخَمْرِ».

● وَقَالَ ابْنُ الْقَيْمِ فِي «اجْتِمَاعِ الْجُيُوشِ الْإِسْلَامِيَّةِ» (ص: ٢١٨): «وَأَنَّهُ لَا يُكْفَرُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ وَإِنْ كَانَ كَبِيرًا».

وَانْظُرْ: «حَادِي الْأَرْوَاحِ» (ص: ١٣).

(١) زيادة من (ز).

يُخْرِجُوهَا عَلَى أَصْلِ أَبِي حَنِيفَةَ؛ لِأَنَّهُ^(١) خِلَافُ عَقِيدَتِهِ، وَلِيَتَّبِعَهُ لِهَذَا، وَلِيَحْذَرُ مَنْ يُبَادِرُ إِلَى التَّكْفِيرِ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ مِنَّا^(٢) وَمِنْهُمْ؛ فَيَخَافُ عَلَيْهِ أَنْ يَكْفُرَ؛ لِأَنَّهُ كَفَرَ مُسْلِمًا، وَنَحْنُ لَا نَكْفُرُ إِلَّا مَنْ شَاقَّ^(٣) النَّبِيَّ ﷺ، وَأَنْكَرَ مَا يُعْلَمُ^(٤) بِالضَّرُورَةِ مِنْ شَرْعِهِ أَنَّهُ مِنَ الدِّينِ). انتهى.

وَلَا يَخْفَى عَلَيْكَ أَنَّ الشَّيْخَيْنِ هُمَا الْحُجَّةُ، وَعَلَى مَا قَالَاهُ الْمَعُولُ، وَإِنْ تُعْقَبَا بِمِثْلِ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ، وَالْعَجَبُ مِنَ الْمُتَعَقِّبِينَ لِذَلِكَ، وَالْقَائِلِينَ لِهَذِهِ الْكَلِمَاتِ؛ حَيْثُ وَافَقُوا الشَّيْخَيْنِ عَلَى أَكْثَرِهَا؛ بَلْ، وَقَالُوا فِي كَثِيرٍ مِمَّا قَالَ^(٥) النَّوَوِيُّ - عَفَا اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - وَحْدَهُ، أَوْ مَعَ الرَّافِعِيِّ؛ إِنَّهُ لَيْسَ بِكَافِرٍ؛ إِنَّ الصَّوَابَ: أَنَّهُ كُفْرٌ!!.

وَسَتَعْلَمُ ذَلِكَ جَمِيعُهُ؛ إِنْ صَدَقَ تَأْمُلُكَ، مِمَّا^(٦) سَأْمَلِيهِ عَلَيْكَ^(٧)، مِمَّا تَقَرَّرَ بِهِ عَيْنُكَ، وَلَا تَجِدُهُ فِي كِتَابٍ غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ^(٨).

فَإِنَّ أَكْثَرَ مَا مَرَّ، وَمَا يَأْتِي لَمْ أَرِ أَحَدًا تَعَرَّضَ لَهُ، وَالْحَمْدُ لِوَاهِبِ الْقَوَى وَالْقُدْرَةِ^(٩) سُبْحَانَهُ، عَلَيْهِ أَتَوَكَّلُ، وَإِلَيْهِ أُنِيبُ؛

(١) في ط الخميس: (لأنها).

(٢) في (هـ): منها.

(٣) في ط الخميس زاد: (الله و).

(٤) في ط الخميس بعدها: (من الدين).

(٥) في (م): قاله.

(٦) في (م): بما.

(٧) في (هـ): لك.

(٨) سقطت من (ز).

(٩) في ط الخميس: (والقدر).

فَحَيْثُ^(١) سَكَنَّا عَلَى شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْمَسَائِلِ صَحَّتْ نِسْبَتُهُ لِمَذْهَبِ [الإمام]^(٢) الشَّافِعِيِّ، وَجَازَ الْإِفْتَاءُ بِهِ مَا لَمْ يَتَّفِقِ الْمَتَأَخِّرُونَ عَلَى خِلَافِ مَا سَكَنَّا عَلَيْهِ؛ فَحَيِّئِذٍ لِلْمُفْتِي أَنْ يُفْتِيَ بِمَا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ.

وَأَمَّا مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَكَوْنُهُ يَقْتَضِيهَا أَوْ لَا؛ فَلَا شُغْلَ لَنَا بِهِ^(٣).

● فَمِنْ تِلْكَ الْمَسَائِلِ^(٤): مَا لَوْ سَخِرَ^(٥) بِاسْمٍ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى، أَوْ بِأَمْرِهِ، أَوْ بِوَعْدِهِ، أَوْ وَعِيدِهِ^(٦).

(١) في (ز): حيث.

(٢) زيادة من (ز).

(٣) في (ز): فيه.

(٤) قَالَ التَّوْرِيُّ فِي «رَوْضَةِ الطَّالِبِينَ» (٦٦/١٠): «فِي كُتُبِ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ اغْتِنَاءُ تَامٌ بِتَفْصِيلِ الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ الْمُقْتَضِيَةِ لِلْكَفْرِ، وَأَكْثَرُهُمَا مِمَّا يَقْتَضِي إِطْلَاقَ أَصْحَابِنَا الْمُوَافَقَةَ عَلَيْهِ؛ فَتَذَكُّرُ مَا يَحْضُرُنَا مِمَّا فِي كُتُبِهِمْ، مِنْهَا: ...»
وَالنَّصُّ فِي «الْعَزِيزِ شَرْحِ الْوَجِيزِ» لِلرَّافِعِيِّ (٩٩/١١).

(٥) قَالَ الْخَلِيلُ فِي «الْعَيْنِ» (١٩٦/٤): «سَخِرَ مِنْهُ وَبِهِ؛ أَي: اسْتَهْزَأَ».

● وَأَصْلُ هَذَا؛ مِنْ اسْتِخْفَافِ الْمُسْتَهْزِئِ بِالْمُسْتَهْزَأِ بِهِ، وَذَهَابِ قِيَمَتِهِ عِنْدَهُ. ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً قَالُوا أَنْتَخِذْنَا هُزُؤًا قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [البقرة: ٦٧].

(اتَّخَذَهُ هُزُؤًا: جَعَلَهُ مَوْضِعَ اسْتِهْزَاءٍ). وَكُلُّ مَا وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ مِنَ التَّرْكِيبِ؛ فَهُوَ بِمَعْنَى الاسْتِهْزَاءِ: السُّخْرِيَّةُ مَعَ اسْتِخْفَافٍ قَدَرِ الْمُسْتَهْزَأِ بِهِ. «الْمَعْجَمُ الْاِسْتِفَاقِيُّ الْمَوْصَّلُ لِأَلْفَاظِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ» (٢٣٠٢/٤).

(٦) قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَحْذَرُ الْمُنَافِقُونَ أَنْ تُنْزَلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُمْ بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ قُلِ اسْتَهْزَؤُوا إِنَّ اللَّهَ مُخْرِجٌ مِمَّا تَحْذَرُونَ﴾ [١٤] وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ لِيَقُولَ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ [١٥] لَا تَعْدِرُوا فَمَا كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ إِنَّ نَعْفَ =

كَذَا نَقْلَاهُ عَنْهُمْ، وَأَقْرَاهُ. وَهُوَ ظَاهِرٌ جَلِيٌّ؛ إِلَّا أَنْ مَحَلَّ مَا ذُكِرَ^(١)؛ كَمَا يُعْلَمُ - مِمَّا يَأْتِي^(٢) - فَيَمُنُ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ نِسْبَةُ ذَلِكَ إِلَيْهِ ﷺ، وَلَا سِيَّمَا

= عَنْ طَائِفَةٍ مِّنْكُمْ تُعَذِّبُ طَائِفَةً بِأَنَّهُمْ كَانُوا مُجْرِمِينَ ﴿التوبة: ٦٤ - ٦٦﴾.

● قال شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (٢٧٣/٧): «فَيَبَيَّنُ أَنَّ الاسْتِهْزَاءَ بِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُفْرٌ يَكْفُرُ بِهِ صَاحِبُهُ بَعْدَ إِيمَانِهِ».

وقال في «الصارم المسلول» (٨٣/٣): «وَكَذَلِكَ نُقِلَ عَنِ الشَّافِعِيِّ؛ أَنَّهُ سُئِلَ عَمَّنْ هَزَلَ بِشَيْءٍ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ تَعَالَى أَنَّهُ قَالَ: «هُوَ كَافِرٌ»، وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَلِلَّهِ وَمَا يَنْبَغِيهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ﴾ ١٥ لَا تَعْتَدِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴿١٥﴾. وَكَذَلِكَ؛ قَالَ أَصْحَابُنَا وَغَيْرُهُمْ: مَنْ سَبَّ اللَّهَ كَفَرَ؛ سَوَاءً كَانَ مَارِحًا، أَوْ جَادًّا؛ لَهُذِهِ الْآيَةِ، وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ الْمُقْطُوعُ بِهِ.

وقال القاضي أَبُو يَعْلَى فِي «المُعْتَمَدِ»: «مَنْ سَبَّ اللَّهَ أَوْ سَبَّ رَسُولَهُ؛ فَإِنَّهُ يَكْفُرُ؛ سَوَاءً اسْتَحَلَّ سَبَّهُ أَوْ لَمْ يَسْتَحِلَّهُ».

● وقال النووي في «روضة الطالبين» (٦٧/١٠): «أَوْ قَالَ: وَهُوَ يَتَعَاطَى قَدَحَ الْخَمْرِ، أَوْ يُقْدِمُ عَلَى الزَّنا: بِاسْمِ اللَّهِ تَعَالَى؛ اسْتِخْفَافًا بِاسْمِ اللَّهِ تَعَالَى؛ كَفَرَ».

● وقال ابن قدامة في «المغني» (٢٨/٩): «وَمَنْ سَبَّ اللَّهَ تَعَالَى، كَفَرَ، سَوَاءً كَانَ مَارِحًا أَوْ جَادًّا، وَكَذَلِكَ مَنْ اسْتَهْزَأَ بِاللَّهِ تَعَالَى، أَوْ بِآيَاتِهِ أَوْ بِرَسُولِهِ، أَوْ كُتِبَتْهُ».

● وقال ابن نجيم الحنفي في «البحر الرائق» (١٢٩/٥): «فَيَكْفُرُ إِذَا وَصَفَ اللَّهُ تَعَالَى بِمَا لَا يَلِيْقُ بِهِ، أَوْ سَخَرَ بِاسْمِ مَنْ أَسْمَائِهِ، أَوْ بِأَمْرٍ مِنْ أَوْامِرِهِ، وَأَنْكَرَ وَعْدَهُ أَوْ وَعِيدَهُ، أَوْ جَعَلَ لَهُ شَرِيكًا، أَوْ وَلَدًا، أَوْ زَوْجَةً، أَوْ نَسَبَهُ إِلَى الْجَهْلِ أَوْ الْعَجْزِ أَوْ النَّقْصِ».

● وقال الذهبي في «الكبائر» (ص: ١٥٧): «فَائِدَةٌ؛ فِيهَا مِنْ كَلَامِ النَّاسِ مَا هُوَ كُفْرٌ، صَرَّحَتْ بِهِ الْعُلَمَاءُ، مِنْهَا: مَا لَوْ سَخَرَ بِاسْمِ مَنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ، أَوْ بِأَمْرِهِ، أَوْ وَعْدِهِ، أَوْ وَعِيدِهِ؛ كَفَرَ».

(١) في ط الخميس: (ذكره).

(٢) (س): [١٥ / أ].

الْأَسْمَاءُ الْمَشْتَرَكَةُ؛ فَيُسْتَفْسَرُ، وَيُعْمَلُ بِتَفْسِيرِهِ.

● وَمِنْهَا: مَا^(١) لَوْ قَالَ: لَوْ^(٢) أَمَرَنِي اللَّهُ تَعَالَى بِكَذَا لَمْ أَفْعَلْ، أَوْ: لَوْ صَارَتِ الْقِبْلَةُ فِي هَذِهِ الْجِهَةِ مَا صَلَّيْتُ إِلَيْهَا! كَذَا نَقَلَاهُ عَنْهُمْ - أَيْضًا -^(٣) وَأَقْرَأَهُ^(٤).

وَبَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّهُ يَأْتِي فِيهِمَا^(٥) التَّفْصِيلُ الْآتِي فِي (إِنْ)^(٦) أَعْطَانِي اللَّهُ الْجَنَّةَ، وَهُوَ قَرِيبٌ، وَإِنْ أَمَكَّنَ الْفَرْقُ.

● وَمِنْهَا: لَوْ قَالَ: إِنْ^(٧) أَعْطَانِي اللَّهُ الْجَنَّةَ مَا دَخَلْتُهَا^(٨)، أَقْرَهُمُ الرَّافِعِيُّ^(٩).

(١) سقطت من (ز)، و(هـ).

(٢) في (م): إن.

(٣) سقطت من (م)، و(هـ).

(٤) أي: الرَّافِعِيُّ فِي «الْعَزِيزِ» (٩٩/١١)، وَالتَّوَوُّيُّ «الرَّوَضَةِ» (٦٦/١٠).

(٥) في ط الخميس: فيه.

(٦) في ط الخميس: وإن.

(٧) في (م)، و(هـ): لو.

(٨) في (ز): دخلت.

(٩) وانظر: «النجم الوهاج في شرح المنهاج» للدميري أبي البقاء (٨١/٩).

● وَقَالَ زَكَرِيَّا بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيُّ فِي «أَسْنَى الْمَطَالِبِ فِي شَرْحِ رَوْضِ الطَّالِبِ» (١١٩/٤):

«وَلَا إِنْ قَالَ لَوْ أَعْطَانِي اللَّهُ الْجَنَّةَ مَا دَخَلْتُهَا؛ صَرَّحَ بِذَلِكَ كُلُّهُ فِي الرَّوَضَةِ، مَعَ الْأَصْلِ فِي بَعْضِهِ؛ لَكِنْ رَجَّحَ صَاحِبُ الْأَنْوَارِ فِي الْأَخِيرَةِ: أَنَّهُ يَكْفُرُ؛ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: وَمَحَلُّهُ إِذَا قَالَهُ اسْتِخْفَافًا أَوْ اسْتِغْنَاءً، لَا إِنْ أَطْلَقَ».

● وَقَالَ الْخَطِيبُ الشَّرِبِينِيُّ فِي «مَغْنِي الْمَحْتَاجِ إِلَى مَعْرِفَةِ مَعَانِي أَلْفَاظِ الْمَنْهَاجِ» (٤٣٢/٥):

«وَقَالَ صَاحِبُ الْأَنْوَارِ فِي مَسْأَلَةٍ: لَوْ أَعْطَانِي اللَّهُ الْجَنَّةَ مَا دَخَلْتُهَا أَنَّهُ يَكْفُرُ، =

زَادَ فِي «الرَّوْضَةِ»^(١): «قُلْتُ: مُقْتَضَى مَذْهَبِنَا [وَالْجَارِي]^(٢) عَلَى الْقَوَاعِدِ: أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ^(٣)، وَهُوَ الصَّوَابُ». انتهى.

وَفَصَّلَ غَيْرُهُ بَيْنَ أَنْ يَقُولَهُ^(٤) اسْتِخْفَافًا، أَوْ إِظْهَارًا لِلْعِنَادِ؛ فَيَكْفُرُ، وَإِلَّا؛ فَلَا، وَهُوَ مُتَّجِهٌ، وَيُؤَيِّدُهُ: مَا يَأْتِي فِي مَسْأَلَةٍ: (قَلَّمْ أَظْفَارَكَ).

● وَمِنْهَا: لَوْ قَالَ لِعِيرِهِ: لَا تَتْرُكِ الصَّلَاةَ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُؤَاخِذُكَ [بِهَا]^(٥)؛ فَقَالَ: لَوْ أَخَذَنِي اللَّهُ بِهَا مَعَ مَا فِيَّ مِنَ الْمَرَضِ وَالشَّدَّةِ ظَلَمَنِي.

● أَوْ قَالَ الْمَظْلُومُ: هَذَا تَقْدِيرُ^(٦) اللَّهِ: فَقَالَ الظَّالِمُ: أَنَا أَفْعَلُ بِغَيْرِ تَقْدِيرِ اللَّهِ^(٧)؛ كَفَرَ.

● وَلَوْ قَالَ: لَوْ شَهِدَ عِنْدِي الْمَلَائِكَةُ وَالْأَنْبِيَاءُ بِكَذَا مَا صَدَّقْتُهُمْ؛ كَفَرَ؛ كَذَا نَقْلَاهُ عَنْهُمْ، وَأَقْرَأَهُ^(٨).

= وَالْأُولَى؛ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: أَنَّهُ إِنْ قَالَ ذَلِكَ اسْتِخْفَافًا أَوْ اسْتِعْنَاءً كَفَرَ، وَإِنْ أَطْلَقَ؛ فَلَا.

(١) «روضة الطالبين» (١٠/٦٦).

(٢) في (س): في الحاوي، والمثبت من (ز)، و(م)، و(هـ)، وهو الموافق لما في «الروضة».

(٣) قال في «الروضة»: (في قوله: لَوْ أَعْطَانِي الْجَنَّةَ مَا دَخَلْتُهَا).

(٤) في (ز): تقوله.

(٥) زيادة من (م). وليست في «الروضة».

(٦) في (م): بتقدير.

(٧) سقطت من (ز).

(٨) أي: الرَّافِعِيُّ في «العَزِيزِ» (١١/٩٩)، والنَّوَوِيُّ في «الرَّوْضَةِ» (١٠/٦٦).

وَهَلْ لَوْ قَالَ: الْمَلَائِكَةُ فَقَطْ، أَوْ الْأَنْبِيَاءُ فَقَطْ؛ يَكْفُرُ - أَيْضًا -؟
الَّذِي يَظْهَرُ: نَعَمْ؛ لِأَنَّ مَلَحَظَ الْكُفْرِ؛ كَمَا لَا يَخْفَى؛ نِسْبَةُ الْأَنْبِيَاءِ، أَوْ
الْمَلَائِكَةِ إِلَى الْكَذِبِ^(١)!!

(١) قال القاضي عياض في «الشفا» (٢/٦٠٧): «وَكَذَلِكَ مَنْ دَانَ بِالْوَحْدَانِيَّةِ وَصَحَّةِ
النُّبُوَّةِ وَنُبُوَّةِ نَبِيِّنا ﷺ، وَلَكِنْ جَوَزَ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ الْكَذِبَ فِيمَا أَتَوْا بِهِ. ادَّعَى فِي ذَلِكَ
الْمَصْلَحَةَ - بِزَعْمِهِ - أَوْ لَمْ يَدَّعِهَا؛ فَهُوَ كَافِرٌ بِإِجْمَاعٍ؛ كَالْمُتَفَلْسِفِينَ، وَبَعْضِ
الْبَاطِنِيَّةِ. وَالرَّوَافِضِ، وَغُلَاةِ الْمُتَصَوِّفَةِ، وَأَصْحَابِ الْإِبَاحَةِ؛ فَإِنَّ هَؤُلَاءِ زَعَمُوا أَنَّ
ظَوَاهِرَ الشَّرْعِ وَأَكْثَرَ مَا جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ مِنَ الْأَخْبَارِ عَمَّا كَانَ، وَيَكُونُ مِنْ أُمُورِ
الْآخِرَةِ، وَالْحَشَرِ، وَالْقِيَامَةِ، وَالْجَنَّةِ، وَالنَّارِ، لَيْسَ مِنْهَا شَيْءٌ عَلَى مُقْتَضَى لَفْظِهَا،
وَمَفْهُومِ خَطَابِهَا. وَإِنَّمَا خَاطَبُوا بِهَا الْخَلْقَ عَلَى جِهَةِ الْمَصْلَحَةِ لَهُمْ؛ إِذْ لَمْ يُمْكِنْهُمْ
التَّصْرِيحُ؛ لِقُصُورِ أَفْهَامِهِمْ؛ فَمُضْمَنُ مَقَالَتِهِمْ إِبْطَالُ الشَّرَائِعِ، وَتَعْطِيلُ الْأَوَامِرِ،
وَالنَّوَاهِي، وَتَكْذِيبُ الرُّسُلِ، وَالْإِزْتِيَابُ فِيمَا أَتَوْا بِهِ.
وَكَذَلِكَ مَنْ أَضَافَ إِلَى نَبِيِّنا ﷺ تَعَمُّدَ الْكَذِبِ فِيمَا بَلَّغَهُ وَأَخْبَرَ بِهِ، أَوْ شَكَّ فِي صِدْقِهِ،
أَوْ سَبَّهُ، أَوْ قَالَ: إِنَّهُ لَمْ يُبَلِّغْ أَوْ اسْتَحَفَّ بِهِ، أَوْ بِأَحَدٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، أَوْ أَرَزَى عَلَيْهِمْ، أَوْ
آذَاهُمْ، أَوْ قَتَلَ نَبِيًّا، أَوْ حَارَبَهُ؛ فَهُوَ كَافِرٌ بِإِجْمَاعٍ».

● وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في «الفتاوى الكبرى» (٥/٢٥٨): «فَإِنَّهُ الصَّادِقُ
الْمُصَدِّقُ ﷺ تَسْلِيمًا، وَلِهَذَا كَانَ تَكْذِيبُهُ كُفْرًا مَحْضًا بِلَا رَيْبٍ».

● وقال في «منهاج السنة» (٣/٣٧٢): «فَإِنَّهُمْ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ مَعْصُومُونَ فِي
تَبْلِغِ الرِّسَالَةِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَسْتَقَرَّ فِي شَيْءٍ مِنَ الشَّرِيعَةِ خَطَأٌ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ، وَكُلُّ
مَا يُبَلِّغُونَهُ عَنِ اللَّهِ ﷻ مِنَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ يَجِبُ طَاعَتُهُ فِيهِ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ، وَمَا
أَخْبَرُوا بِهِ وَجَبَ تَصَدِيقُهُمْ فِيهِ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ، وَمَا أَمَرُوهُمْ بِهِ وَنَهَوْهُمْ عَنْهُ وَجَبَتْ
طَاعَتُهُمْ فِيهِ عِنْدَ جَمِيعِ فِرْقِ الْأُمَّةِ، إِلَّا عِنْدَ طَائِفَةٍ مِنَ الْخَوَارِجِ يَقُولُونَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ
مَعْصُومٌ فِيمَا يُبَلِّغُهُ عَنِ اللَّهِ لَا فِيمَا يَأْمُرُ بِهِ وَيَنْهَى عَنْهُ. وَهَؤُلَاءِ ضَلَالٌ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ
السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ».

● وجاء في «الصَّحِيحَيْنِ» - الْبُخَارِيُّ (٧) وَ(٢٩٤٠) وَ(٤٥٥٣)، وَمُسْلِمٌ (١٧٧٣) - =

= أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ، أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا سُفْيَانَ بْنَ حَرْبٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ هِرْقَلَ أَرْسَلَ إِلَيْهِ فِي رَكْبٍ مِنْ قُرَيْشٍ، وَكَانُوا تُجَارًا بِالشَّامِ فِي الْمُدَّةِ الَّتِي كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَادَّ فِيهَا أَبَا سُفْيَانَ وَكُفَّارَ قُرَيْشٍ، فَأَتَوْهُ وَهُمْ بِإِيلِيَاءٍ، فَدَعَاهُمْ فِي مَجْلِسِهِ، وَحَوْلَهُ عُظَمَاءُ الرُّومِ، ثُمَّ دَعَاهُمْ وَدَعَا بَنَتْرُجْمَانِيهِ، فَقَالَ: أَيُّكُمْ أَقْرَبُ نَسَبًا بِهَذَا الرَّجُلِ الَّذِي يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ؟ فَقَالَ أَبُو سُفْيَانَ: فَقُلْتُ: أَنَا أَقْرَبُهُمْ نَسَبًا، فَقَالَ: أَذْنُوهُ مِنِّي، وَقَرَّبُوا أَصْحَابَهُ فَاجْعَلُوهُمْ عِنْدَ ظَهْرِهِ، ثُمَّ قَالَ لِبَنَتْرُجْمَانِيهِ: قُلْ لَهُمْ إِنِّي سَائِلٌ هَذَا عَنْ هَذَا الرَّجُلِ، فَإِنْ كَذَبَنِي فَكَذِّبُوهُ. فَوَاللَّهِ لَوْلَا الْحَيَاءُ مِنْ أَنْ يَأْثُرُوا عَلَيَّ كَذِبًا لَكَذَّبْتُ عَنْهُ. ثُمَّ كَانَ أَوَّلَ مَا سَأَلَنِي عَنْهُ أَنْ قَالَ: كَيْفَ نَسَبُهُ فِيكُمْ؟ قُلْتُ: هُوَ فِينَا ذُو نَسَبٍ، قَالَ: فَهَلْ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ مِنْكُمْ أَحَدٌ قَطُّ قَبْلَهُ؟ قُلْتُ: لَا. قَالَ: فَهَلْ كَانَ مِنْ آبَائِهِ مِنْ مَلِكٍ؟ قُلْتُ: لَا. قَالَ: فَأَشْرَافُ النَّاسِ يَتَّبِعُونَهُ أَمْ ضَعَفَاؤُهُمْ؟ فَقُلْتُ: بَلْ ضَعَفَاؤُهُمْ. قَالَ: أَيَزِيدُونَ أَمْ يَنْقُصُونَ؟ قُلْتُ: بَلْ يَزِيدُونَ. قَالَ: فَهَلْ يَرْتَدُّ أَحَدٌ مِنْهُمْ سَخِطَةً لِدِينِهِ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ؟ قُلْتُ: لَا. قَالَ: فَهَلْ كُنْتُمْ تَتَّهِمُونَهُ بِالْكَذِبِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ مَا قَالَ؟ قُلْتُ: لَا. قَالَ: فَهَلْ يَغْدِرُ؟ قُلْتُ: لَا، وَنَحْنُ مِنْهُ فِي مُدَّةٍ لَا نَدْرِي مَا هُوَ فَاعِلٌ فِيهَا، قَالَ: وَلَمْ تُمَكِّنِي كَلِمَةً أُدْخِلُ فِيهَا شَيْئًا غَيْرَ هَذِهِ الْكَلِمَةِ، قَالَ: فَهَلْ قَاتَلْتُمُوهُ؟ قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: فَكَيْفَ كَانَ قِتَالُكُمْ إِيَّاهُ؟ قُلْتُ: الْحَرْبُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ سِجَالٌ، يَنَالُ مِنَّا وَنَنَالُ مِنْهُ. قَالَ: مَاذَا يَأْمُرُكُمْ؟ قُلْتُ: يَقُولُ: اعْبُدُوا اللَّهَ وَحْدَهُ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَاتَّركُوا مَا يَقُولُ آبَاؤُكُمْ، وَيَأْمُرُنَا بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصَّدَقِ وَالْعَفَافِ وَالصَّلَةِ؛ فَقَالَ لِبَنَتْرُجْمَانِيهِ: قُلْ لَهُ: سَأَلْتُكَ عَنْ نَسَبِهِ؛ فَذَكَرْتَ أَنَّهُ فِيكُمْ ذُو نَسَبٍ، فَكَذَلِكَ الرُّسُلُ تُبْعَثُ فِي نَسَبٍ قَوْمِهَا. وَسَأَلْتُكَ هَلْ قَالَ أَحَدٌ مِنْكُمْ هَذَا الْقَوْلَ، فَذَكَرْتَ أَنْ لَا، فَقُلْتُ: لَوْ كَانَ أَحَدٌ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ قَبْلَهُ، لَقُلْتُ رَجُلٌ يَأْتِسِي بِقَوْلٍ قِيلَ قَبْلَهُ. وَسَأَلْتُكَ هَلْ كَانَ مِنْ آبَائِهِ مِنْ مَلِكٍ، فَذَكَرْتَ أَنْ لَا، قُلْتُ فَلَوْ كَانَ مِنْ آبَائِهِ مِنْ مَلِكٍ، قُلْتُ رَجُلٌ يَطْلُبُ مُلْكَ أَبِيهِ، وَسَأَلْتُكَ، هَلْ كُنْتُمْ تَتَّهِمُونَهُ بِالْكَذِبِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ مَا قَالَ، فَذَكَرْتَ أَنْ لَا؛ فَقَدْ أَعْرِفُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِيَذَرَ الْكَذِبَ عَلَى النَّاسِ وَيَكْذِبَ عَلَى اللَّهِ.

● قال الحافظ في «الفتح» (٣٥/١): «قوله: (هَلْ كُنْتُمْ تَتَّهِمُونَهُ بِالْكَذِبِ)؛ أَي: =

- **فَإِنْ قُلْتُ: جَرَى خِلَافٌ فِي الْعِصْمَةِ^(١).**
- **قُلْتُ: أَجْمَعُوا عَلَى الْعِصْمَةِ مِنْ^(٢) الْكَذِبِ وَنَحْوِهِ.**

= عَلَى النَّاسِ، وَإِنَّمَا عَدَلَ إِلَى السُّؤَالِ عَنِ التُّهْمَةِ عَنِ السُّؤَالِ عَنِ نَفْسِ الْكَذِبِ؛ تَقْرِيرًا لَهُمْ عَلَى صِدْقِهِ؛ لِأَنَّ التُّهْمَةَ إِذَا انْتَفَتِ؛ انْتَفَى سَبَبُهَا، وَلِهَذَا عَقَّبَهُ بِالسُّؤَالِ عَنِ الْعَدْرِ.

(١) ● **قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (٣١٩/٤): «فَإِنَّ الْقَوْلَ بِأَنَّ الْأَنْبِيَاءَ مَعْصُومُونَ عَنِ الْكِبَائِرِ دُونَ الصَّغَائِرِ هُوَ قَوْلٌ أَكْثَرُ عُلَمَاءِ الْإِسْلَامِ وَجَمِيعِ الطَّوَائِفِ؛ حَتَّى إِنَّهُ قَوْلٌ أَكْثَرُ أَهْلِ الْكَلَامِ؛ كَمَا ذَكَرَ «أَبُو الْحَسَنِ الْأَمَدِيُّ» أَنَّ هَذَا قَوْلٌ أَكْثَرُ الْأَشْعَرِيَّةِ، وَهُوَ - أَيْضًا - قَوْلٌ أَكْثَرُ أَهْلِ التَّفْسِيرِ وَالْحَدِيثِ وَالْفُقَهَاءِ؛ بَلْ هُوَ لَمْ يَنْقُلْ عَنِ السَّلَفِ وَالْأَئِمَّةِ وَالصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَتَابِعِيهِمْ إِلَّا مَا يُوَافِقُ هَذَا الْقَوْلَ».**

● **وقال (٢٩٠/١٠): «وَالْعِصْمَةُ فِيمَا يُبَلِّغُونَهُ عَنِ اللَّهِ ثَابِتَةٌ؛ فَلَا يَسْتَقِرُّ فِي ذَلِكَ خَطَأٌ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ».**

● **وقال (٢٩٢/١٠ و ٢٩٣): «وَأَمَّا الْعِصْمَةُ فِي غَيْرِ مَا يَتَعَلَّقُ بِتَبْلِيغِ الرِّسَالَةِ؛ فَلِلنَّاسِ فِيهِ نِزَاعٌ: هَلْ هُوَ ثَابِتٌ بِالْعَقْلِ أَوْ بِالسَّمْعِ؟ وَامْتِنَازِعُونَ فِي الْعِصْمَةِ مِنَ الْكِبَائِرِ وَالصَّغَائِرِ، أَوْ مِنْ بَعْضِهَا؟ أَمْ هَلْ الْعِصْمَةُ إِنَّمَا هِيَ فِي الْإِقْرَارِ عَلَيْهَا لَا فِي فِعْلِهَا؟ أَمْ لَا يَجِبُ الْقَوْلُ بِالْعِصْمَةِ إِلَّا فِي التَّبْلِيغِ فَقَطْ؟ وَهَلْ تَجِبُ الْعِصْمَةُ مِنَ الْكُفْرِ وَالذُّنُوبِ قَبْلَ الْمَبْعَثِ أَمْ لَا؟ وَالْكَلَامُ عَلَى هَذَا مَبْسُوطٌ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ.**

وَالْقَوْلُ الَّذِي عَلَيْهِ جُمْهُورُ النَّاسِ، وَهُوَ الْمُوَافِقُ لِلْآثَارِ الْمَنْقُولَةِ عَنِ السَّلَفِ إِثْبَاتُ الْعِصْمَةِ مِنَ الْإِقْرَارِ عَلَى الذُّنُوبِ مُطْلَقًا.

● **وقال (٢٩٥/١٠): «الْعِصْمَةُ الْمَعْلُومَةُ بِدَلِيلِ الشَّرْعِ وَالْعَقْلِ وَالْإِجْمَاعِ، وَهِيَ «الْعِصْمَةُ فِي التَّبْلِيغِ».**

● **وقال (٤١٥/١١): «وَلِهَذَا كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ سَلَفُ الْأُمَّةِ وَأَئِمَّتُهَا أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ إِنَّمَا هُمْ مَعْصُومُونَ مِنَ الْإِقْرَارِ عَلَى الذُّنُوبِ، وَأَنَّ اللَّهَ يَسْتَدْرِكُهُم بِالتَّوْبَةِ الَّتِي يُحِبُّهَا اللَّهُ».**

(٢) في (م)، و(هـ): عن.

وَالَّذِي يَظْهَرُ - أَيْضًا -؛ أَنَّهُ لَوْ قَالَ: الرُّسُلُ، بَدَل: الْأَنْبِيَاءِ؛ كَانَ كَذَلِكَ.

● وَهَلْ قَوْلُهُ: لَوْ شَهِدَ عِنْدِي جَمِيعُ الْمُسْلِمِينَ مَا صَدَّقْتُهُمْ؛ كَذَلِكَ أَوْ

لَا؟

الَّذِي يَظْهَرُ: نَعَمْ؛ لِمَا مَرَّ مِنْ^(١) أَنَّ الشَّرْعَ دَلَّ عَلَى عِصْمَتِهِمْ مِنَ الْإِتِّفَاقِ عَلَى الْكَذِبِ^(٢).



(١) سقطت من (ز).

(٢) ● قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (٣/٣٦٨): «فَجَعَلَهُمْ مُتَّبِعِينَ

لِرَسُولِهِ ﷺ وَعَصَمَهُمْ أَنْ يَجْتَمِعُوا عَلَى ضَلَالَةٍ كَمَا ضَلَّتْ الْأُمَمُ قَبْلَهُمْ؛ إِذْ كَانَتْ كُلُّ أُمَّةٍ إِذَا ضَلَّتْ أَرْسَلَ اللَّهُ تَعَالَى رَسُولًا إِلَيْهِمْ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنْ آعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾.

وَمُحَمَّدٌ ﷺ خَاتَمُ الْأَنْبِيَاءِ لَا نَبِيَّ بَعْدَهُ؛ فَعَصَمَ اللَّهُ أُمَّتَهُ أَنْ تَجْتَمَعَ عَلَى ضَلَالَةٍ. وَجَعَلَ فِيهَا مَنْ تَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَلِهَذَا كَانَ إِجْمَاعُهُمْ حُجَّةً؛ كَمَا كَانَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ حُجَّةً. وَلِهَذَا ائْتَمَّزَ أَهْلُ الْحَقِّ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَالسُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ: عَنْ أَهْلِ الْبَاطِلِ؛ الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ يَتَّبِعُونَ الْكِتَابَ وَيُعْرِضُونَ عَنْ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَمَّا مَضَتْ عَلَيْهِ جَمَاعَةُ الْمُسْلِمِينَ؛ فَإِنَّ اللَّهَ أَمَرَ فِي كِتَابِهِ بِاتِّبَاعِ سُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ وَلَزُومِ سَبِيلِهِ، وَأَمَرَ بِالْجَمَاعَةِ وَالْإِتِّلَافِ، وَنَهَى عَنِ الْفُرْقَةِ وَالْإِخْتِلَافِ.

مَسْأَلَةٌ: قَلَمُ أَظْفَارِكَ

● وَمِنْهَا: لَوْ قِيلَ لَهُ: قَلَمُ أَظْفَارِكَ؛ فَإِنَّهُ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟

فَقَالَ: لَا أَفْعَلُ وَإِنْ كَانَ سُنَّةً!! كَفَرَ؛ أَقْرَهُمُ الرَّافِعِيُّ^(١).

زَادَ النَّوَوِيُّ عَفَا اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ فِي «الرَّوْضَةِ»^(٢): (الْمُخْتَارُ؛ أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ بِهَذَا؛ إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ اسْتِهْزَاءً^(٣)). انتهى.

وَمَا اخْتَارَهُ مُتَعَيِّنٌ^(٤).

● وَكَقْصُ الْأُظْفَارِ: حَلْقُ الرَّأْسِ؛ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الرَّافِعِيُّ عَنْهُمْ، وَأَقْرَهُ^(٥)؛ لَكِنْ مَحَلُّهُ إِنْ كَانَ فِي نُسُكِ، وَإِلَّا؛ فَلَا؛ لِاخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ فِي كَرَاهَتِهِ^(٦).

(١) في «العَزِيزِ» (١١/١٠٠).

(٢) «رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ» (١٠/٦٦). وانظر: «كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار» للحسيني الحصري الشافعي (ص: ٤٩٤)، و«أسنى المطالب في شرح روض الطالب» لذكري بن محمد الأنصاري (٤/١١٧)، و«الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع» للخطيب الشربيني (٢/٥٥١) و«مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج» للخطيب الشربيني - أيضًا - (٤/١٣٥).

(٣) في (م)، و(هـ): استهزاء. وهو الموافق لما في «الروضة».

(٤) وهو ما رجَّحه المصنِّف في كتابه «الزَّوْجَرِ» (١/٤٨) - أيضًا -؛ فقال: «أَوْ قِيلَ لَهُ: قَلَمُ أَظْفَارِكَ؛ فَإِنَّهُ سُنَّةٌ؛ فَقَالَ: لَا أَفْعَلُ، وَإِنْ كَانَ سُنَّةً؛ اسْتِهْزَاءً».

(٥) في (ز): وأقرهم.

(٦) قال شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (٢١/١١٦): «حَلْقُ الرَّأْسِ عَلَى =

.....

= أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ :

● **أَحَدُهُمَا:** حَلَقُهُ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ فَهَذَا مِمَّا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ وَرَسُولُهُ وَهُوَ مَشْرُوعٌ ثَابِتٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ ..

● **وَالنَّوْعُ الثَّانِي:** حَلَقُ الرَّأْسِ لِلْحَاجَةِ، مِثْلُ أَنْ يَحْلِقَهُ لِلتَّداوِي؛ فَهَذَا - أَيْضًا - جَائِزٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ؛ ..

● **النَّوْعُ الثَّالِثُ:** حَلَقُهُ عَلَى وَجْهِ التَّعَبُّدِ وَالتَّذَيُّنِ وَالزُّهْدِ؛ مِنْ غَيْرِ حَجٍّ وَلَا عُمْرَةٍ .. فَهَذَا بِدْعَةٌ لَمْ يَأْمُرِ اللَّهُ بِهَا وَلَا رَسُولُهُ؛ وَلَيْسَتْ وَاجِبَةً وَلَا مُسْتَحَبَّةً عِنْدَ أَحَدٍ مِنَ أُمَّةِ الدِّينِ؛ وَلَا فَعَلَهَا أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ وَلَا شَيْوخِ الْمُسْلِمِينَ الْمَشْهُورِينَ بِالزُّهْدِ وَالْعِبَادَةِ لَا مِنَ الصَّحَابَةِ وَلَا مِنَ التَّابِعِينَ وَلَا تَابِعِيهِمْ وَمَنْ بَعْدَهُمْ ..

● **وَالنَّوْعُ الرَّابِعُ:** أَنْ يَحْلِقَ رَأْسَهُ فِي غَيْرِ التُّسُكِ لِغَيْرِ حَاجَةٍ وَلَا عَلَى وَجْهِ التَّقَرُّبِ وَالتَّذَيُّنِ؛ فَهَذَا فِيهِ قَوْلَانِ لِلْعُلَمَاءِ - هُمَا رَوَاتَانِ عَنْ أَحْمَدَ -؛ **أَحَدُهُمَا:** أَنَّهُ مَكْرُوهٌ. وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ وَغَيْرِهِ. **وَالثَّانِي:** أَنَّهُ مُبَاحٌ. وَهُوَ الْمَعْرُوفُ عِنْدَ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى غُلَامًا قَدْ حَلَقَ بَعْضَ رَأْسِهِ؛ فَقَالَ: احْلِقُوهُ كُلَّهُ أَوْ دَعُوهُ كُلَّهُ. وَأُتِيَ بِأَوْلَادٍ صِغَارٍ بَعْدَ ثَلَاثٍ؛ فَحَلَقَ رُءُوسَهُمْ. وَلِأَنَّهُ نَهَى عَنِ الْقَزَعِ. وَالْقَزَعُ: حَلَقُ الْبَعْضِ؛ فَدَلَّ عَلَى جَوَازِ حَلَقِ الْجَمِيعِ. وَالْأَوَّلُونَ يَقُولُونَ: حَلَقُ الرَّأْسِ شِعَارُ أَهْلِ الْبَدْعِ؛ فَإِنَّ الْخَوَارِجَ كَانُوا يَحْلِقُونَ رُءُوسَهُمْ، وَبَعْضُ الْخَوَارِجِ يَعُدُّونَ حَلَقَ الرَّأْسِ مِنْ تَمَامِ التَّوْبَةِ وَالتُّسُكِ. وَقَدْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا كَانَ يَقْسِمُ جَاءَهُ رَجُلٌ عَامَ الْفَتْحِ كَثُ اللَّحْيَةِ مَحْلُوقٌ.

● **وقال في «شرح العمدة / الحج» (٥٤٤/٢):** «فَإِنَّ الْحَلْقَ أَمْرٌ لَا يُشْرَعُ لِغَيْرِ الْحَجِّ؛ بَلْ هُوَ إِمَّا مَكْرُوهٌ أَوْ مُبَاحٌ، وَكُلُّ أَمْرٍ شُرِعَ فِي الْحَجِّ وَلَمْ يُشْرَعْ فِي غَيْرِهِ؛ فَإِنَّهُ يَكُونُ نُسْكًَا؛ كَالرَّمْيِ وَالسَّعْيِ وَالْوُفُوفِ، وَعَكْسُهُ: التَّقْلِيمُ، وَنَتْفُ الْإِطِيطِ، وَلُبْسُ الثِّيَابِ؛ فَإِنَّهُ مَشْرُوعٌ قَبْلَ الْإِحْرَامِ؛ فَفِعْلُهُ عَوْدًا إِلَى الْحَالِ الْأَوَّلِيِّ.

= أَمَّا حَلَقُ الرَّأْسِ؛ فَإِنَّهُ لَا يُشْرَعُ قَبْلَ الْإِحْرَامِ بِحَالٍ.

● وَمِنْهَا: قَالَ الشَّيْخَانِ (١) - عَنْهُمْ (٢) -: (وَاخْتَلَفُوا فِيمَا لَوْ قَالَ: فَلَانُ فِي عَيْنِي؛ كَالْيَهُودِيِّ وَالتَّصْرَانِيِّ فِي عَيْنِ اللَّهِ، أَوْ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ تَعَالَى. فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: هُوَ كُفْرٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنْ أَرَادَ الْجَارِحَةَ كَفَرَ، وَإِلَّا؛ فَلَا (٣)).

● قَالُوا: وَلَوْ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَلَسَ (٤) لِلْإِنْصَافِ، أَوْ قَامَ لِلْإِنْصَافِ (٥)، فَهُوَ كُفْرٌ (٦).

= وَأَيْضًا: فَحَلَّقُ الرَّأْسِ لَيْسَ مِنَ النَّظَافَةِ الْمَأْمُورِ بِهَا؛ كَالْتَقْلِيمِ، وَأَخَذِ الشَّارِبِ، وَلَا الزَّيْنَةُ الْمُنْدُوبِ إِلَيْهَا؛ كَلْبَسِ الثِّيَابِ؛ فَلَوْ لَمْ يَكُنْ نُسْكَاً؛ لَكَانَ عَبَثًا مَحْضًا؛ إِذْ لَا فَائِدَةَ فِيهِ أَصْلًا.

(١) أي: الرَّافِعِيُّ فِي «الْعَزِيزِ» (١١/١٠٠)، وَالتَّوَوِيُّ فِي «الرَّوَضَةِ» (١٠/٦٦).

(٢) أي: الشَّافِعِيَّةُ.

(٣) قَالَ الْخَطِيبُ الشَّرِيفِيُّ فِي «مُعْنِي الْمَحْتَاجِ» (٥/٤٣٢): «وَفِيهَا (أَي: الرَّوَضَةُ) - أَيْضًا -: لَوْ قَالَ فَلَانُ فِي عَيْنِي كَالْيَهُودِيِّ وَالتَّصْرَانِيِّ فِي عَيْنِ اللَّهِ أَوْ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: كَفَرَ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنْ أَرَادَ الْجَارِحَةَ كَفَرَ، وَإِلَّا فَلَا. قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ ظَهَرَ مِنْهُ مَا يَدُلُّ عَلَى التَّجَسُّمِ، وَالْمَشْهُورُ: أَنَّا لَا نَكْفُرُ الْمُجَسِّمَةَ. وَانْظُرْ: «أَسْنَى الْمَطَالِبِ» (٤/١٢٠).

(٤) فِي (م): جَالَسَ.

(٥) سَقَطَتْ مِنْ (ز).

(٦) لِأَنَّهُ وَصَفَ اللَّهَ تَعَالَى بِالْقِيَامِ وَالْقُعُودِ! «مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ» (٢/٥٠٥)، وَ«الْبَحْرُ الرَّائِقُ» لابن نجيم (٥/١٣٠).

● وَقَالَ زَكَرِيَّا بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيُّ فِي «أَسْنَى الْمَطَالِبِ فِي شَرْحِ رَوْضِ الطَّالِبِ» (٤/١١٨): «أَوْ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ جَلَسَ لِلْإِنْصَافِ، أَوْ قَامَ لِلْإِنْصَافِ؛ كَمَا ذَكَرَهُ الْأَصْلُ، وَكَانَ =

.....

= المصنف تركه؛ لأن قائله مجسم، والمشهور: عدم تكفيره.

♦ قلت: وقوله: (لأن قائله مجسم)، فيه نظر؛ فهناك من السلف من أثبت لله صفة الجلوس أو القعود، ومن هؤلاء العلامة ابن القيم رحمه الله، وقبله الإمام الدارقطني. انظر: «مختصر الصواعق المرسلة» لابن القيم (١/ ٦٩٦)، و«الصواعق» (٤/ ١٣٠٣)،

وقال في «الكافية الشافية» (ص: ١١٠ و ١١١):

وقد أتى ذكر الجلوس به وفي أثر زواه جعفر الرباني
أعني ابن عم نبينا وبغيره أيضا والحق ذو التبيان
والدارقطني الإمام يثبت الآثار في ذا الباب غير جبان
وله قصيد ضمنت هذا وفيها لست للمزوي ذا نكران
وجرت لذلك فتنة في وقته من فرقة التعطيل والعُدوان
والله ناصر دينه وكتابه ورسوله في سائر الأزمان
لكن بمحنة حزبه من حربه ذا حكمة مذ كانت الفئتان

وقال ابن القيم في «اجتماع الجيوش الإسلامية» (ص: ١١٨): «وفي تفسير السدي عن

أبي مالك وأبي صالح عن ابن عباس ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ قال: قعد.

● وقال ابن كثير في «تلخيص كتاب الاستغاثة لابن تيمية» - فالكلام لهما - (٢/ ٦٣٣):

«وقد قال طوائف من السلف والخلف: إنه يُقعدُ معه على العرش، وأنكر ذلك آخرون».

وانظر: «الفتاوى الكبرى» لشيخ الإسلام (٦/ ٤١٠)، و«بيان بطلان التحليل»

(٥/ ٨٨)، و«بيان تلبس لجهمية» (٦/ ٢١٦).

♦ قلت: بيد أن الآثار الواردة في ذلك غير ثابتة؛ لذا ذهب فريق من أهل العلم إلى

التوقف في إثبات ذلك.

● قال العلامة العثيمين في «مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين» (١/ ١٩٦): «فأما تفسير

استواء الله تعالى على عرشه باستقراره عليه؛ فهو مشهور عن السلف، نقله ابن القيم

في التوبة وغيره. وأما الجلوس والقعود؛ فقد ذكره بعضهم؛ لكن في نفسي منه

شيء، والله أعلم».

=

● وسئل رحمه الله في «لقاء الباب المفتوح» (١٤/١١): «عثمان الدارمي في رده على بشر المريسي أورد أن الاستواء يأتي بمعنى الجلوس، ما رأي فضيلتكم؟ الجواب: الاستواء على الشيء في اللغة العربية يأتي بمعنى الجلوس؛ قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْفَلَكَ وَالْأَنْعَامِ مَا تَرْكَبُونَ * لَيْسَتُوا عَلَى ظُهُورِهِ﴾ [الزخرف: ١٢-١٣]، والإنسان على ظهر الدابة جالس أم واقف؟ هو جالس؛ لكن هل يصح أن نُعَدِّيهِ إلى استواء الله على العرش؟ هذا محل نظر؛ فإن ثبت عن السلف أنهم فسروا ذلك بالجلوس؛ فهم أعلم مما بهذا، وإلا؛ ففيه نظر، وإلا نقول: كيفية الاستواء مجهول، ومن جملة الجهل: ألا ندرى؛ أهو جالس أو غير جالس، ولكن نقول: معنى الاستواء العلو، هذا أمر لا شك فيه، استوى على العرش، يعني: علا علواً خاصاً غير العلو العام الذي على جميع المخلوقات».

● وفي «فتاوى أركان الإسلام» له (ص: ٨٤)؛ قال: «وأما تفسيره (أي: الاستواء) بالجلوس؛ فقد نقل ابن القيم في «الصواعق» (١٣٠٣/٤) عن خارجة بن مصعب في قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ قوله: «وهل يكون الاستواء إلا الجلوس». اهـ، وقد ورد ذكر الجلوس في حديث؛ أخرجه الإمام أحمد عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً، والله أعلم».

قلت: وما ورد في ذلك؛ فهو ضعيف.

● وعلى القول بهذه الصفة؛ فواجب نفى التشبيه؛ قال شيخ الإسلام في «الفتاوى» (٥٢٧/٥): «فإذا عُرِفَ أَنَّ مَا وُصِفَتْ بِهِ الْمَلَائِكَةُ وَأَرْوَاحُ الْآدَمِيِّينَ مِنْ جِنْسِ الْحَرَكَةِ وَالصُّعُودِ وَالنُّزُولِ وَغَيْرِ ذَلِكَ لَا يُمَاطِلُ حَرَكَةَ أَجْسَامِ الْآدَمِيِّينَ وَغَيْرِهَا مِمَّا نَشْهَدُهُ بِالْأَبْصَارِ فِي الدُّنْيَا، وَأَنَّهُ يُمَكِّنُ فِيهَا مَا لَا يُمَكِّنُ فِي أَجْسَامِ الْآدَمِيِّينَ كَانَ مَا يُوصَفُ بِهِ الرَّبُّ مِنْ ذَلِكَ أَوْلَى بِالْمَكَانِ وَأَبْعَدُ عَنْ مُمَاطِلَةِ نُّزُولِ الْأَجْسَامِ؛ بَلْ نُّزُولُهُ لَا يُمَاطِلُ نُّزُولَ الْمَلَائِكَةِ وَأَرْوَاحِ بَنِي آدَمَ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ أَقْرَبَ مِنْ نُّزُولِ أَجْسَامِهِمْ. وَإِذَا كَانَ قُعُودُ الْمَيِّتِ فِي قَبْرِهِ لَيْسَ هُوَ مِثْلَ قُعُودِ الْبَدَنِ؛ فَمَا جَاءَتْ بِهِ الْأَنْثَارُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ لَفْظٍ: «الْقُعُودُ وَالْجُلُوسُ» فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى؛ كَحَدِيثِ جَعْفَرِ بْنِ =

= أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَحَدِيثُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَغَيْرِهِمَا أَوْلَى أَنْ لَا يُمَازِلَ صِفَاتِ أَجْسَامِ الْعِبَادِ».

● وقال في «بيان تلبس الجهمية» (٤٣٥/١): «وَقَالَ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: مَنْ زَعَمَ أَنَّ اللَّهَ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى عَلَى خِلَافٍ مَا يَقَرُّ فِي قُلُوبِ الْعَامَّةِ؛ فَهُوَ جَهْمِيٌّ، وَعَنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ قَالَ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ﴿٥﴾ قَالَ: قَعْدَ، وَعَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ قَالَ: اللَّهُ عَلَى الْعَرْشِ بِحَدٍّ».

● ومما وَرَدَ فِي الْبَابِ مِنْ آثَارٍ لَا تَصِحُّ؛ مَا جَاءَ فِي «التَّوْحِيدِ» لِابْنِ خَزِيمَةَ (١٨٣) عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ. وانظر: «الضَّعِيفَةُ» (٤٩٧٨)، و(٦٣٢٩).

وفي «السُّنَّةِ» لعبدِ اللهِ (٥٨٧) عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «إِذَا جَلَسَ الرَّبُّ وَجَلَّى عَلَى الْكُرْسِيِّ؛ فَاقْشَعَرَ رَجُلٌ سَمَاهُ أَبِي عِنْدَ وَكَيْعٍ؛ فَغَضِبَ وَكَيْعٌ، وَقَالَ: أَدْرَكْنَا الْأَعْمَشَ وَسُقْيَانٍ يُحَدِّثُونَ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ لَا يُنْكِرُونَهَا. وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ».

وانظر: «تفسير ابن كثير» (سورة البقرة / آية الكرسي: ٢٥٥) (١/٦٨١)؛ فقد أعلَّه ابْنُ كَثِيرٍ بِأَكْثَرِ مِنْ عِلَّةٍ.

وفي «المعجم الكبير» للطَّبْرَانِيِّ (١٣٨١) عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ الْحَكَمِ مَرْفُوعًا، وَفِي إِسْنَادِهِ مَتْرُوكٌ. وانظر: «الضَّعِيفَةُ» (٨٦٧). وفيه ردٌّ عَلَى مَنْ حَسَنُوهُ وَجَوَّدُوهُ؛ كَالْحَافِظِ ابْنِ كَثِيرٍ فِي «التَّفْسِيرِ» (٥/٢٧٢).

● تَنْبِيْهُ؛ هَذَا مَسَلَّكَ جَمَاعَةٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، أَلَا وَهُوَ قَبُولُ بَعْضِ الرِّوَايَاتِ، وَإِنْ كَانَ فِي إِسْنَادِهَا مَقَالٌ؛ قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٦٣٤/١٦ و٦٣٥): «وَمِنْ ذَلِكَ حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَلِيفَةَ الْمَشْهُورِ الَّذِي يَرْوِي عَنْ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَدْ رَوَاهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْمَقْدِسِيُّ فِي «مُخْتَارِهِ». وَطَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ تَرُدُّهُ لِاضْطِرَافِهِ؛ كَمَا فَعَلَ ذَلِكَ أَبُو بَكْرٍ الْإِسْمَاعِيلِيُّ وَابْنُ الْجَوَزِيِّ وَغَيْرُهُمْ؛ لَكِنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ السُّنَّةِ قَبِلُوهُ. وَفِيهِ قَالَ: (إِنَّ عَرْشَهُ أَوْ كُرْسِيَّهُ وَسِعَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، وَإِنَّهُ يَجْلِسُ عَلَيْهِ؛ فَمَا يُفْضَلُ مِنْهُ قَدْرُ أَرْبَعَةِ أَصَابِعَ، أَوْ فَمَا يُفْضَلُ مِنْهُ إِلَّا قَدْرُ أَرْبَعَةِ أَصَابِعَ، وَإِنَّهُ لَيُطِطُّ بِهِ أَطِيطَ الرَّحْلِ الْجَدِيدِ بِرَأْكَبِهِ)».

● وَاخْتَلَفُوا فِيمَا إِذَا قَالَ الطَّالِبُ لِيَمِينٍ ^(١) خَصْمِهِ، وَقَدْ أَرَادَ الْخَصْمُ أَنْ يَحْلِفَ بِاللَّهِ تَعَالَى؛ [فَقَالَ] ^(٢): لَا أُرِيدُ ^(٣) الْحَلْفَ بِاللَّهِ تَعَالَى؛ إِنَّمَا أُرِيدُ الْحَلْفَ بِالطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ، وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ.

● وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ نَادَى ^(٤) رَجُلًا اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ ^(٥)، وَأَدْخَلَ فِي آخِرِهِ الْكَافَ الَّتِي تَدْخُلُ لِلتَّصْغِيرِ بِالْعَجَمِيَّةِ؛ فَقِيلَ: يَكْفُرُ، وَقِيلَ: إِنْ تَعَمَّدَ التَّصْغِيرَ كَفَرَ، وَإِنْ كَانَ جَاهِلًا لَا يَدْرِي مَا يَقُولُ، أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ قَصْدٌ؛ لَا يَكْفُرُ.

● وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ قَالَ: رُؤْيِي إِيَّاكَ؛ كَرُؤِيَّةٍ ^(٦) مَلِكِ الْمَوْتِ، وَأَكْثَرُهُمْ ^(٧): عَلَى أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ. انْتَهَى كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى.

◆ وَالْمَشْهُورُ مِنَ الْمَذْهَبِ ^(٨) - كَمَا قَالَه جَمْعٌ مُتَأَخِّرُونَ ^(٩) - : إِنْ الْمَجَسَّمَةَ ^(١٠)

(١) في (ز): (لطالب اليمين) بدلاً من (الطالب ليمين).

(٢) زيادة من (م)، و(ه).

(٣) (س): [١٥ / ب].

(٤) في ط الخميس: ينادي.

(٥) في ط الخميس: يا عبد الله.

(٦) في ط الخميس: كرؤيتي.

(٧) في (ه): والأكثر.

(٨) الشافعي.

(٩) قَالَ الْإِسْنَوِيُّ: (الْمَجَسَّمَةُ مُلْزَمُونَ بِالْأَلْوَانِ وَبِالِاتِّصَالِ وَالْإِنْفِصَالِ، مَعَ أَنَّا لَا نُكْفِّرُهُمْ عَلَى الْمَشْهُورِ؛ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُ «الشَّرْحِ» وَ«الرَّوَضَةِ» فِي الشَّهَادَاتِ). وَقَدْ تَقَدَّمَ.

(١٠) الَّذِينَ يُشَبِّهُونَ اللَّهَ تَعَالَى بِخَلْقِهِ. «معارج القبول» (٣ / ١٢٢٨).

● قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (١١١/٣٦): «وَأَيُّنَ الْمُسَبَّهَةِ الْمَجَسَّمَةُ

مِنْ هَؤُلَاءِ؟ - يَعْنِي: الْجَهْمِيَّةُ -؛ فَإِنَّ هَؤُلَاءِ غَايَةُ كُفْرِهِمْ: أَنْ يَجْعَلُوهُ مِثْلَ =

= المخلوقات؛ لكن يقولون: هو قديم وهي محدثة، وهؤلاء: جعلوه عين المخلوقات، وجعلوه نفس الأجسام المصنوعات، ووصفوه بجميع الصفات والآفات التي يوصف بهما كل كافر وكل فاجر وكل شيطان وكل سبع وكل حيّة من الحيات؛ فتعالى الله عن إفكهم وضلالهم وَاللَّهُ عَمَّا يَقُولُونَ عَلُوًّا كَبِيرًا. والله تعالى ينتقم لنفسه ولدينه ولكتابه ولرسوله ولعباده المؤمنين منهم». وانظر - أيضًا - : «مجموع الفتاوى» (٤٢٨/٥).

♦ ولفظ الجسمية؛ كما قال شيخ الإسلام في «درء تعارض العقل والنقل» (٣٣٧/٥): «طريفة الإمام أحمد وأمثاله من الأئمة لا يطلقون هذا اللفظ على الله؛ لا نفيًا ولا إثباتًا؛ بل يقولون: إن إثباته بدعة؛ كما أن نفيه بدعة». إلى أن قال: «والذين لا يثبتونه أو ينقونه يصرح كثير منهم بتكفير المجسمة؛ فمنهم من يقول: من قال: هو جسم؛ فقد كفر، ومن قال: ليس بجسم؛ فقد ابتدع، ومنهم من يصبو من قال: ليس بجسم، ويكفر من يقول بالتجسيم. وقد حكى الأشعري في «المقالات» الثني عن أهل السنة والحديث؛ كما حكى عنهم أشياء بموجب ما اعتقده هو من مذهبهم! والسلف والأئمة وأهل الحديث والسنة المحضة من جميع الطوائف لا يصفون الله إلا بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله.

والألفاظ المجملة المبتدعة؛ لا يثبتونها ولا ينقونها إلا بتبين معانيها؛ فما كان من معانيها موافقًا للكتاب والسنة أثبتوه، وما كان مخالفًا لذلك نقوه؛ فلا يطلقون: هو جسم، ولا جوهر، ولا يقولون: ليس بجسم، ولا جوهر؛ كما لا يطلقون إثبات لفظ الحيز ولا ينقونه».

● وقال في «المجموع» (١٥٢/٤): «لفظ «التجسيم» لا يوجد في كلام أحد من السلف لا نفيًا ولا إثباتًا؛ فكيف يحل أن يقال: مذهب السلف نفي التجسيم أو إثباته بلا ذكر لذلك اللفظ ولا لمعناه عنهم؟». اهـ.

● وقال (٣٠٧/٥): «وَأَمَّا لَفْظُ «التَّجْسِيمِ»؛ فَهَذَا لَفْظٌ مُجْمَلٌ لَا أَصْلَ لَهُ فِي الشَّرْعِ؛ =

= فَتَمِيهِ وَإِثْبَاتُهُ يَفْتَقِرُ إِلَى تَفْصِيلٍ وَدَلِيلٍ؛ كَمَا تَقَدَّمَ.

وانظر: «بيان تلبيس الجهمية» (٥/ ٣٩٤).

♦ وبين شيخ الإسلام رحمه الله أن هناك طوائف يزعمون أهل السنة والأثر بالمجسمة لإثباتهم الصفات!! كما في «درء تعارض العقل والنقل» (١٠/ ٢٥٠)؛ حيث قال: «نفاة الصفات يسمون كل من أثبتها مجسماً بطريق اللزوم!!». ثم قال: «بل يطلقون لفظ (المجسمة والمشبّهة) على أتباع السلف كلهم». ثم قال: «جرت محنة الجهمية نفاة الصفات، وسموا من أثبتها مجسماً في عهد الإمام أحمد». ثم قال (١٠/ ٢٥١): «والنفاة يسمون المثبتة مجسمة ومشبهة».

● وقال في «المجموع» (٥/ ٢٢٢): «ونفاة الصفات؛ إنما نفوها؛ لزعمهم أن إثباتها يقتضي التجسيم والتجسيد؛ فالآيات التي احتجوا بها هي عليهم لا لهم. وهذا أمر قد وجدناه مطرداً في عامة ما يحتج به نفاة الصفات من الآيات فإنما تدل على نقيض مطلوبهم لا على مطلوبهم».

● وقال (٦/ ٣٤): «فظهرت مقالة الجهمية الثقا - نفاة الصفات - قالوا: لأن إثبات الصفات يستلزم التشبيه والتجسيم».

● وقال (٦/ ٢٢٠): «ولكن «الجهمية والمعتزلة» بنوا على «أصلهم»: أن الرب لا يقوم به صفة؛ لأن ذلك يزعمهم يستلزم التجسيم والتشبيه الممتنع؛ إذ الصفة عرض والعرض لا يقوم إلا بجسم».

♦ ورد عليهم رحمه الله - في موضع آخر - بقوله (٦/ ٤٦ و ٤٧): «الثالث: أن يقال: السمع دل على ذلك والعقل لا ينفيه، فيجب العمل بالدليل السالم عن المعارض. فإن عاد؛ فقال: بل العقل ينفي ذلك؛ لأن هذه الصفات تستلزم التجسيم والعقل ينفي التجسيم. قيل له: القول في هذه الصفات التي تنفيها كالأقول في الصفات التي أثبتتها؛ فإن كان هذا مستلزماً للتجسيم؛ فكذلك الآخر وإن لم يكن مستلزماً للتجسيم فكذلك الآخر».

فدعوى المدعي الفرق بينهما: بأن أحدهما يستلزم التشبيه أو التجسيم دون =

لَا يَكْفُرُونَ؛ لَكِنْ أَطْلَقَ فِي «الْمَجْمُوع»^(١) تَكْفِيرَهُمْ^(٢)، وَيَنْبَغِي حَمْلُ

= الْآخِرِ تَفْرِيقَ بَيْنِ الْمُتِمَاتِلَيْنِ وَجَمْعُ بَيْنِ التَّقْيِضَيْنِ؛ فَإِنَّ مَا نَفَاهُ فِي أَحَدِهِمَا أَثَبَّهُ فِي الْآخَرِ وَمَا أَثَبَّهُ فِي أَحَدِهِمَا نَفَاهُ فِي الْآخَرِ؛ فَهُوَ يَجْمَعُ بَيْنَ التَّقْيِضَيْنِ. وَلِهَذَا قَالَ الْمُحَقِّقُونَ: كُلُّ مَنْ نَفَى شَيْئًا مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ الثَّابِتَةِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛ فَإِنَّهُ مُتَنَاقِضٌ لَا مَحَالَةَ؛ فَإِنَّ دَلِيلَ نَفْيِهِ فِيمَا نَفَاهُ هُوَ بَعِيْنُهُ يُقَالُ فِيمَا أَثَبَّهُ؛ فَإِنْ كَانَ دَلِيلُ الْعَقْلِ صَحِيحًا بِالنَّفْيِ وَجَبَ نَفْيُ الْجَمِيعِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَجِبْ نَفْيُ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ؛ فَإِثْبَاتُ شَيْءٍ وَنَفْيُ نَظِيرِهِ تَنَاقُضٌ بَاطِلٌ.

فَإِنْ قَالَ الْمُعْتَزِلِيُّ: إِنَّ الصِّفَاتِ تَدُلُّ عَلَى التَّجْسِيمِ؛ لِأَنَّ الصِّفَاتِ أَعْرَاضٌ لَا تَقُومُ إِلَّا بِجِسْمٍ؛ فَلِهَذَا تَأَوَّلَتْ نُصُوصُ الصِّفَاتِ دُونَ الْأَسْمَاءِ. قِيلَ لَهُ: يَلْزَمُكَ ذَلِكَ فِي الْأَسْمَاءِ؛ فَإِنَّ مَا بِهِ اسْتَدَلَّتْ عَلَى أَنَّ مَنْ لَهُ حَيَاةٌ وَعِلْمٌ وَقُدْرَةٌ لَا يَكُونُ إِلَّا جِسْمًا يَسْتَدِلُّ بِهِ خَصْمُكَ عَلَى أَنَّ الْعَلِيمَ الْقَدِيرَ الْحَيَّ لَا يَكُونُ إِلَّا جِسْمًا. فَيُقَالُ لَكَ: إِثْبَاتُ حَيِّ عَالِمٍ قَدِيرٍ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَسْتَلْزِمَ التَّجْسِيمَ أَوْ لَا يَسْتَلْزِمَ؛ فَإِنْ اسْتَلْزَمَ لَزِمَكَ إِثْبَاتُ الْجِسْمِ؛ فَلَا يَكُونُ لِرُؤْيَيْهِ مَحْدُودًا عَلَى التَّقْدِيرَيْنِ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَلْزِمَ أَمَكَّنْ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ إِثْبَاتَ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ لَا يَسْتَلْزِمُ التَّجْسِيمَ؛ فَإِنْ كَانَ هَذَا لَا يَسْتَلْزِمُ؛ فَهَذَا لَا يَسْتَلْزِمُ وَإِنْ كَانَ هَذَا يَسْتَلْزِمُ؛ فَهَذَا يَسْتَلْزِمُ؛ فَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا، وَإِنْ فَرَّقَ؛ فَهُوَ تَنَاقُضٌ جَلِيٌّ.

(١) لِلنَّوَوِيِّ؛ حَيْثُ قَالَ (٢٥٣/٤): «فَمَنْ يَكْفُرُ: مَنْ يُجَسِّمُ تَجْسِيمًا صَرِيحًا».

(٢) • وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٣٥٦/٦): «بَلْ أَكْثَرُ أَهْلِ السُّنَّةِ مِنْ أَصْحَابِنَا وَغَيْرِهِمْ يَكْفُرُونَ الْمُشَبَّهَةَ وَالْمُجَسِّمَةَ».

• وَقَالَ فِي «الْجَوَابِ الصَّحِيحِ» (٤٥١/٤): «غَلَاةُ الْمُجَسِّمَةِ.. يُكْفَرُهُمُ الْمُسْلِمُونَ».

• وَقَالَ فِي «الْمَجْمُوعِ» (١٩٦/٥): «وَقَالَ نُعَيْمُ بْنُ حَمَادٍ الْخَزَاعِيُّ: مَنْ شَبَّهَ اللَّهَ بِخَلْقِهِ فَقَدْ كَفَرَ، وَمَنْ جَحَدَ مَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ فَقَدْ كَفَرَ، وَلَيْسَ مَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ وَرَسُولُهُ تَشْبِيهًا».

وَمَذْهَبُ السَّلَفِ بَيْنَ مَذْهَبَيْنِ وَهُدًى بَيْنَ ضَلَالَتَيْنِ: إِثْبَاتُ الصِّفَاتِ وَنَفْيُ مُمَائِلَةٍ =

الْأَوَّلَ عَلَى مَا إِذَا قَالُوا: جِسْمٌ لَا كَالْأَجْسَامِ. وَالثَّانِي: عَلَى مَا إِذَا قَالُوا: جِسْمٌ كَالْأَجْسَامِ؛ لِأَنَّ التَّقْصِصَ اللَّازِمَ عَلَى الْأَوَّلِ قَدْ لَا يَلْتَزِمُونَهُ. وَمَرَّ أَنْ: (لَا زِمَ الْمَذْهَبُ غَيْرُ مَذْهَبٍ)، بِخِلَافِ الثَّانِي؛ فَإِنَّهُ صَرِيحٌ فِي الْحُدُوثِ وَالتَّرَكُّبِ^(١) وَالْأَلْوَانِ وَالْإِتِّصَالِ^(٢)؛ فَيَكُونُ كُفْرًا؛ لِأَنَّهُ أَثْبَتَ لِلْقَدِيمِ مَا هُوَ مَنْفِيٌّ عَنْهُ بِالْإِجْمَاعِ، وَمَا عَلِمَ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ انْتِفَاؤُهُ عَنْهُ، وَلَا يَنْبَغِي التَّوَقُّفُ فِي ذَلِكَ.

وَبِذَلِكَ يُعْلَمُ^(٣): أَنَّهُ لَا [يُطْلَقُ]^(٤) الْكُفْرُ وَلَا عَدَمُهُ فِي مَسْأَلَةٍ: (فُلَانٌ فِي عَيْنِي... إِلَى آخِرِهِ)، وَمَسْأَلَةٍ: (الْقِيَامَ وَالْجُلُوسَ الْمَذْكُورَيْنِ)، وَالتَّفْصِيلُ الْمُنْقُولُ فِي مَسْأَلَةِ التَّصْغِيرِ، هُوَ الَّذِي يَتَّحِجُهُ، وَالْأَوْجَهُ: مَا قَالَهُ^(٥) أَكْثَرُهُمْ فِي مَسْأَلَةٍ: رُؤْيَا مَلِكِ الْمَوْتِ.

● وَمِنْهَا: قَالَ الرَّافِعِيُّ^(٦) - عَنْهُمْ - : قَالُوا: (وَلَوْ قَرَأَ الْقُرْآنَ عَلَى ضَرْبِ الدُّفِّ وَالْقَضِيبِ^(٧))، أَوْ قِيلَ لَهُ: تَعْلَمُ الْعَيْبَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ؛ فَهُوَ كُفْرٌ.

= الْمَحْلُوقَاتِ؛ فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ رَدٌّ عَلَى أَهْلِ التَّشْبِيهِ وَالتَّمثِيلِ. وَقَوْلُهُ: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ - رَدٌّ عَلَى أَهْلِ النَّفْيِ وَالتَّعْطِيلِ. فَالْمُمَثِّلُ أَعْشَى، وَالْمُعْطَلُ أَعْمَى. الْمُمَثِّلُ يَعْبُدُ صَنْمًا، وَالْمُعْطَلُ يَعْبُدُ عَدَمًا. ● وَقَالَ (٤٣٢/٨): «وَالْمُشَبَّهُ: مُمَثِّلٌ، وَالْمُمَثِّلُ يَعْبُدُ صَنْمًا».

(١) فِي (م)، وَ(هـ): التَّرَكِيبُ.

(٢) فِي ط الْخَمِيسِ بَعْدَهَا: وَلَا نَنْفَهُ.

(٣) فِي ط الْخَمِيسِ: عِلْمٌ.

(٤) فِي (س)، وَ(ز): مُطْلَقٌ، وَالْمُشَبَّهُ مِنْ: (م)، وَ(هـ).

(٥) فِي (م): قَالَ.

(٦) فِي «الْعَزِيزِ» (١١/١٠٢).

(٧) اسْمُ آلَةٍ مُوسِيقِيَّةٍ. «تَكْمِلَةُ الْمَعَاجِمِ الْعَرَبِيَّةِ» (٨/٣٠١).

● وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ خَرَجَ لِسَفَرٍ؛ فَصَاحَ الْعَقْعُقُ^(١)؛ فَرَجَعَ؛ هَلْ يَكْفُرُ؟.
انتهى.

زَادَ فِي «الرُّوضَةِ»^(٢): (قُلْتُ: الصَّوَابُ: أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ فِي الْمَسَائِلِ الثَّلَاثِ).
انتهى.

● وَاعْتَرَضَ بِتَصْوِيْبِهِ^(٣) فِي الثَّانِيَةِ؛ لِيَتَضَمَّنَ قَوْلُهُ: (نَعَمْ): تَكْذِيبَ النَّصِّ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ٥٩]، وَقَوْلُهُ ﷻ: ﴿عَلِمَ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا﴾ [٣١] إِلَّا مَنْ أَرْضَى مِنْ رَسُولٍ ﷺ [الحج: ٢٦ و ٢٧]، وَلَمْ يَسْتَنْ اللَّهَ غَيْرَ الرَّسُولِ.

● وَيُجَابُ: بِأَنَّ قَوْلَهُ ذَلِكَ؛ لَا يُنَافِي^(٤) النَّصَّ، وَلَا يَتَضَمَّنُ تَكْذِيبَهُ؛ لِصِدْقِهِ بِكَوْنِهِ يَعْلَمُ الْغَيْبَ فِي قَضِيَّةٍ^(٥)، وَهَذَا لَيْسَ خَاصًّا بِالرُّسُلِ؛ بَلْ يُمَكِّنُ وُجُودَهُ لِغَيْرِهِمْ مِنَ الصَّدِيقِينَ^(٦)، عَلَى أَنَّ فِي الْآيَةِ الثَّانِيَةِ قَوْلًا: أَنَّ

(١) قال الخليل في «العين» (٦٤/١): «طائرٌ طَوِيلُ الذَّيْلِ أَلْبَقُ يُعْقَعُ بِصَوْتِهِ، وَجَمْعُهُ: عَقَاعِقُ».

● وقال في «تاج العروس» (١٧٧/٢٦): «طَائِرٌ مَعْرُوفٌ فِي حَجْمِ الْحَمَامِ أَلْبَقُ بِسَوَادٍ وَبَيَاضٍ أَدْنَبَ، وَهُوَ نَوْعٌ مِنَ الْغُرَبَانِ، وَالْعَرَبُ تَشَاءُ بِهِ؛ كَمَا فِي الْمَصْبَاحِ، يُعْقَعُ بِصَوْتِهِ عَقْعَقَةً: يُشَبِّهُ صَوْتَهُ الْعَيْنَ وَالْقَافَ إِذَا صَاتَ، وَبِهِ سُمِّيَ، وَقَدْ عَقَقَ الطَّائِرُ بِصَوْتِهِ: إِذَا جَاءَ وَذَهَبَ، قَالَ رُوْبُهُ:

وَمَنْ بَغَى فِي الدِّينِ أَوْ تَعَمَّقَا وَفَرَّ مَخْذُولًا فَكَانَ عَقْعَقًا».

(٢) «روضة الطالبين» (٦٧/١٠).

(٣) في (ز)، و(م)، و(هـ): تصويبه.

(٤) في (س) زاد بعدها: في، ولا محل لها.

(٥) في ط الخميس: قضيته.

(٦) قال الحافظ ابن رجب في «فتح الباري» (٢٦٩/٩) وما بعدها - في قول الله تعالى: =

.....

= ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ٥٩] - : «وإنما ذكرت هذه الخمس لحاجة الناس إلى معرفة اختصاص الله بعلمها. والعلم بمجموعها مما اختص الله بعلمه، وكذلك العلم القاطع بكل فرد فرد من أفرادها.

وأما الاطلاع على شيء يسير من أفرادها بطريق غير قاطع؛ بل يحتمل الخطأ والإصابة هو غير منفي، لأنه لا يدخل في العلم الذي اختص الله به. ونفاه عن غير. وتقدم - أيضًا - أن النبي ﷺ أوتي علم كل شيء، إلا هذه الخمس.

فأما إطلاع الله سبحانه له على شيء من أفرادها؛ فإنه غير منفي - أيضًا -، وهو داخل في قوله تعالى: ﴿عَلِمَ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا﴾ (٢١) إِلَّا مَنْ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ ﴿الآية. ولكن علم الساعة مما اختص الله به، ولم يطلع عليه غيره، كما تقدم في حديث سؤال جبريل للنبي ﷺ. وكذلك جملة العلم بما في غد. وقد قالت جارية بحضرته ﷺ: وفينا نبي يعلم في ما غد، فنهاها النبي ﷺ عن قول ذلك. وقد خرجه البخاري في «النكاح».

وأما العلم بما في الأرحام؛ فينفرد الله تعالى بعلمه، قبل أن يأمر ملك الأرحام بتخليقه وكتابتها، ثم بعد ذلك قد يطلع الله عليه من يشاء من خلقه، كما أطلع عليه ملك الأرحام؛ فإن كان من الرسل؛ فإنه يطلع عليه علمًا يقينًا، وإن كان من غيرهم من الصديقين والصالحين؛ فقد يطلعه الله تعالى عليه ظاهرًا».

ثم قال: «وأما علم النفس بما تكسبه غدا، وبأي أرض تموت، ومتى يجيء المطر؛ فهذا على عمومته لا يعلمه إلا الله.

وأما الاطلاع على بعض أفرادها؛ فإن كان بإطلاع من الله لبعض رسله؛ كان مخصوصًا من هذا العموم، كما أطلع النبي ﷺ على كثير من الغيوب المستقبلية، وكان يخبر بها؛ فبعضها يتعلق بكسبه، مثل إخباره أنه يقتل أمية بن خلف، وأخبر سعد بن معاذ بذلك أمية بمكة، وقال أمية: والله، ما يكذب محمد. وأكثره لا يتعلق بكسبه، مثل إخباره عن الصور المستقبلية في أمته وغيرهم. وهو كثير جدًا. وقد أخبر بتبوك، أنه «تهب الليلة ريح شديدة؛ فلا يقوم أحد»، وكان كذلك.

=

الاستثناء مُنْقَطِعٌ^(١)؛ فَتَكُونُ^(٢) الرُّسُلُ كَغَيْرِهِمْ.

وَعَلَى كُلِّ [حَالٍ]^(٣)؛ فَالْخَوَاصُّ يَجُوزُ أَنْ يَعْلَمُوا الْغَيْبَ فِي قَضِيَّةٍ أَوْ قَضَايَا؛ كَمَا وَقَعَ لِكَثِيرٍ مِنْهُمْ وَاشْتَهَرَ، وَالَّذِي اخْتَصَّ تَعَالَى بِهِ؛ إِنَّمَا هُوَ عِلْمُ الْجَمِيعِ، وَعِلْمُ مَفَاتِيحِ^(٤) الْغَيْبِ؛ الْمَشَارِ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ...﴾ [لقمان: ٣٤] الْآيَةُ^(٥).

وَيَنْتُجُ مِنْ هَذَا التَّفْقِيرِ^(٦): أَنَّ مَنْ ادَّعَى عِلْمَ الْغَيْبِ فِي قَضِيَّةٍ أَوْ قَضَايَا؛ لَا يَكْفُرُ، وَهُوَ مَحْمَلُ^(٧) مَا فِي «الرَّوَضَةِ»^(٨).

= والاطلاع على هبوب بعض الرياح نظيرُ الاطلاع على نزول بعض الأمطار في وقت معين... وأما إطلاع غير الأنبياء على بعض أفراد ذلك؛ فهو - كما تقدّم - لا يحتاج إلى استثنائه؛ لأنه لا يكون علمًا يقينًا؛ بل ظنًا غالبًا، وبعضه وهم، وبعضه حدس وتخمين، وكلُّ هذا ليس بعلم؛ فلا يحتاج إلى استثنائه مما انفرد الله سبحانه وتعالى بعلمه؛ كما تقدّم، والله سبحانه وتعالى أعلم.

(١) قال الرّازي في «تفسيره» (١٤٩/٣٠): «يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الِاسْتِثْنَاءُ مُنْقَطِعًا؛ كَأَنَّهُ قَالَ: عَالِمُ الْغَيْبِ؛ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ الْمُخْصُوصِ، وَهُوَ قِيَامُ الْقِيَامَةِ، أَحَدًا، ثُمَّ قَالَ بَعْدَهُ: لَكِنْ مَنْ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ؛ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ حَفَظَةً يَحْفَظُونَهُ مِنْ شَرِّ مُرَدَّةِ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ».

(٢) في ط الخميس: فيكون.

(٣) زيادة من (م).

(٤) في (م)، و(هـ): مفاتيح.

(٥) (س): [١٦ / أ].

(٦) في (م): التقدير.

(٧) في ط الخميس: مجمل.

(٨) (١٠ / ٦٧).

وَمَنْ ادَّعَى عِلْمَهُ فِي سَائِرِ الْقَضَايَا؛ كَفَرَ^(١)، وَهُوَ مَحْمَلُ^(٢) مَا فِي أَصْلِهَا؛ إِلَّا أَنَّ عِبَارَتَهُ لَمَّا كَانَتْ مُطْلَقَةً تَشْمَلُ هَذَا وَغَيْرَهُ؛ سَاغَ لِلتَّوَوُّيِّ الْأَعْتِرَاضُ عَلَيْهِ؛ فَإِنْ أَطْلَقَ؛ فَلَمْ يُرَدْ شَيْئًا؛ فَلَا أَوْجَهُ مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ التَّوَوُّيِّ مِنْ عَدَمِ الْكُفْرِ، ثُمَّ رَأَيْتُ الْأَذْرَعِيَّ قَالَ: (وَالظَّاهِرُ: عَدَمُ كُفْرِهِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ فِي جَمِيعِ الصُّوَرِ، سِوَى مَسْأَلَةِ عِلْمِ الْغَيْبِ). انتهى.

وَمُرَادُهُ بِجَمِيعِ الصُّوَرِ: مَسْأَلَةُ الطَّالِبِ لِيَمِينِ خَصْمِهِ وَمَا بَعْدَهَا.

وَمَا ذَكَرَهُ فِي الْإِطْلَاقِ فِي مَسْأَلَةِ^(٣) عِلْمِ الْغَيْبِ؛ فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ؛ بَلِ الْأَوْجَهُ مَا قَدَّمْتُهُ مِنْ عَدَمِ الْكُفْرِ.

● وَمِنْهَا: قَوْلُهُ: (لَوْ كَانَ فُلَانٌ نَبِيًّا مَا آمَنْتُ بِهِ). وَقَوْلُهُ: (إِنْ كَانَ مَا قَالَهُ الْأَنْبِيَاءُ صِدْقًا نَجَوْنَا)؛ فَيَكْفُرُ^(٤)؛ كَذَا أَقْرَأَهُ.

قَالَ الْإِسْنَوِيُّ: (الَّذِي شَاهَدْتُهُ بِخَطِّ^(٥) الْمَصْنُفِ: (آمَنْتُ) بِدُونِ (مَا) النَّافِيَةِ قَبْلَهَا، وَهُوَ كَذَلِكَ فِي بَعْضِ نُسَخِ الرَّافِعِيِّ، وَفِي بَعْضِهَا: (مَا آمَنْتُ) بِإِثْبَاتِ (مَا)، وَهُوَ الصَّوَابُ)؛ انتهى.

وَمَا ذُكِرَ أَنَّهُ الصَّوَابُ: ظَاهِرٌ، وَيُفْرَقُ بَيْنَهُمَا: بِأَنَّ الْأَوَّلَ فِيهِ تَعْلِيْقُ الْإِيمَانِ بِهِ عَلَى تَعْلِيْقِ كَوْنِهِ نَبِيًّا، وَهُوَ تَعْلِيْقُ صَحِيحٍ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ تَعْظِيمِ مَرْتَبَةِ النُّبُوَّةِ، وَفِي الثَّانِيَةِ تَعْلِيْقُ عَدَمِ الْإِيمَانِ بِهِ عَلَى كَوْنِهِ نَبِيًّا؛ فَفِيهِ تَنْقِصٌ

(١) في ط الخميس: يكفر.

(٢) في ط الخميس: مجمل.

(٣) في (ز): وفي مسألة.

(٤) في (ز): يكفر.

(٥) في (ز): (في خط) بدلا من (بخط).

لِمَرْتَبَةِ النُّبُوَّةِ؛ حَيْثُ أَرَادَ تَكْذِيبَهَا عَلَى تَقْدِيرِ وُجُودِهَا، وَهَذَا فَرْقٌ صَحِيحٌ لَا غُبَارَ عَلَيْهِ.

وَالَّذِي يَظْهَرُ: أَنَّهُ لَوْ قَالَ: (إِنْ كَانَ مَا قَالَهُ النَّبِيُّ الْفُلَانِيُّ صِدْقًا نَجَوْتُ، أَوْ كَفَرَ مُكْذِبُهُ، أَوْ نَحَوُ ذَلِكَ)؛ يَكُونُ كُفْرًا - أَيْضًا -، وَلَا يُشْتَرَطُ ذِكْرُ جَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ، وَلَا^(١) أَنْ يَكُونَ [كُفْرًا]^(٢) مَا قَالَهُ ذَلِكَ النَّبِيُّ يَقْطَعُ بِأَنَّهُ عَنِ الْوَحْيِ^(٣).

فَإِنْ^(٤) قُلْتُ: لِلْأَنْبِيَاءِ الْأَجْتِهَادُ، وَجَرَى قَوْلُ^(٥) فِي أَنَّهُ يَجُوزُ عَلَيْهِمُ الْخَطَأُ فِي^(٦) الْأَجْتِهَادِ؛ فَإِذَا قَالَ ذَلِكَ فِي شَيْءٍ يَحْتَمِلُ كَوْنُهُ [نَاشِئًا]^(٧) عَنِ اجْتِهَادٍ لَا وَحْيٍ، كَيْفَ يَكْفُرُ بِهِ؟

قُلْتُ: الْقَوْلُ بِعَدَمِ الْكُفْرِ حِينَئِذٍ، وَإِنْ كَانَ لَهُ نَوْعٌ مِنَ الظُّهُورِ؛ لَكِنَّ الْقَوْلَ بِالْكَفْرِ أَظْهَرُ؛ لِأَنَّ الْإِثْبَانَ بِـ (إِنْ) الَّتِي [هِيَ]^(٨) لِلشَّكِّ وَالتَّرَدُّدِ فِي هَذَا الْمَقَامِ؛ يُشْعِرُ بِتَرَدُّدِهِ فِي تَطَرُّقِ الْكَذِبِ إِلَى ذَلِكَ النَّبِيِّ، وَهَذَا كُفْرٌ، عَلَى أَنَّ الْقَوْلَ بِجَوَازِ الْخَطَأِ عَلَيْهِمْ فِي اجْتِهَادِهِمْ؛ قَوْلٌ بَعِيدٌ مَهْجُورٌ؛ فَلَا

(١) غير واضحة في (ز) بسبب طي الورقة.

(٢) زيادة من (ه).

(٣) في ط الخميس: وحي.

(٤) غير واضحة في (ز) بسبب طي الورقة.

(٥) في (ه): قوله.

(٦) غير واضحة في (ز) بسبب طي الورقة.

(٧) في (س): ، والمثبت من (ز)، و(م)، و(ه)، وهو الأنسب للسياق.

(٨) زيادة من (م)، و(ه).

يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ .

وَعَلَى التَّوَلَّى ؛ فَقَوْلُهُ : (إِنْ كَانَ صِدْقًا) يَدُلُّ ؛ كَمَا تَقَرَّرَ عَلَى تَرَدُّدِهِ^(١) فِي الْكَذِبِ ، وَهُوَ غَيْرُ الْخَطَا ؛ لِأَنَّ الْخَطَا هُوَ ذِكْرُ خِلَافِ الْوَاقِعِ مَعَ عَدَمِ التَّعَمُّدِ ؛ [كَمَا تَقَرَّرَ]^(٢) بِخِلَافِ الْكَذِبِ ؛ فَإِنَّهُ يَدُلُّ - شَرْعًا - عَلَى الْإِخْبَارِ ، بِخِلَافِ الْوَاقِعِ تَعَمُّدًا^(٣) ؛ فَتَنَجَّ الْكُفْرُ بِذَلِكَ ، وَإِنْ قُلْنَا بِهِذَا الْقَوْلِ الْبَعِيدِ الْمُهْجُورِ ؛

(١) في ط الخميس : تردد .

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من (م) ، و(هـ) .

(٣) أهل السُّنَّةِ يُطْلِقُونَ الْكَذِبَ عَلَى التَّعَمُّدِ وَغَيْرِ التَّعَمُّدِ . وَهَنَّاكَ أَدْلَةٌ كَثِيرَةٌ عَلَى ذَلِكَ ، مِنْهَا : قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ : «كَذَبَ نَوْفٌ» ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٢٢) ، وَمُسْلِمٌ (٢٣٨٠) ، وَاللَّفْظُ لَهُ . وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : «صَدَقَ اللَّهُ ، وَكَذَبَ بَطْنُ أَخِيكَ ، اسْقِهِ عَسَلًا» . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥٦٨٤) ، وَمُسْلِمٌ (٢٢١٧) .

وَقَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ : «مَا رَأَيْتُ الْكَذِبَ فِي أَحَدٍ أَكْثَرَ مِنْهُ فِي مَنْ يُنْسَبُ إِلَى الْخَيْرِ وَالزُّهْدِ» . «الفوائد المنتقاة» للصوريِّ رقم : (٥٠) ، و«العلل» لأحمد رقم : (٢٩٨٨) ، و«الضعفاء» للعقيليِّ (١٤/١) ، و«الجامع لأخلاق الراوي» للخطيب رقم : (١٦٧) .

● قال أبو عبد الله الصوريُّ : (أَرَادَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّ الْكَذِبَ يَدْخُلُ عَلَيْهِمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ وَيَتِمَادُونَ عَلَيْهِ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ، لَا إِنَّهُمْ إِيَّاهُ يَتَعَمَّدُونَ ، وَلَا إِلَى فَعْلِهِ يَقْصِدُونَ) .

● وقال السيوطيُّ في «تدريب الراوي» (٣٣٢/١) : «أَيُّ : لِعَدَمِ عِلْمِهِمْ بِتَفْرِقَةِ مَا يَجُوزُ لَهُمْ ، وَمَا يَمْتَنِعُ عَلَيْهِمْ ، أَوْ لِأَنَّ عِنْدَهُمْ حُسْنَ ظَنٍّ وَسَلَامَةً صَدْرٍ ، فَيَحْمِلُونَ مَا سَمِعُوهُ عَلَى الصِّدْقِ ، وَلَا يَهْتَدُونَ لِتَمْيِيزِ الْخَطَا مِنَ الصَّوَابِ» .

● وقال البيهقيُّ : (لِأَنَّهُمْ اشْتَغَلُوا بِالْعِبَادَةِ عَنْ ضَبْطِ الْحَدِيثِ وَإِتْقَانِهِ ، فَأَدْخَلَ عَلَيْهِمُ الْكَذَّابُونَ مَا لَيْسَ مِنْ حَدِيثِهِمْ ، وَمِنْهُمْ قَوْمٌ تَوَهَّمُوا أَنَّ فِي وَضْعِ الْأَحَادِيثِ فِي التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ أَجْرًا ، وَجَهِلُوا مَا فِي الْكَذِبِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ كَبِيرٍ =

لَأَنَّ قَوْلَهُ: (إِنْ كَانَ صِدْقًا)؛ لَا يَتَأْتِي ^(١) بِنَاوُهُ عَلَيْهِ ^(٢)؛ لِمَا تَقَرَّرَ وَاتَّضَحَ، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ.

● وَمِنْهَا: قَوْلُهُ ^(٣): (لَا أَدْرِي أَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِنْسِيًّا أَوْ جِنِّيًّا، أَوْ قَالَ: إِنَّهُ جُنٌّ ^(٤)، أَوْ صَعَرٌ ^(٥) عِضْوًا مِنْ أَعْضَائِهِ عَلَى طَرِيقِ الْإِهَانَةِ)؛ كَذَا أَقْرَاهُ،

= الْإِثْمُ). «الآداب الشرعية» لابن مفلح (١٤٧/٢).
وقال يحيى بن سعيد القطان: (مَا رَأَيْتُ الصَّالِحِينَ أَكْذَبَ مِنْهُمْ فِي الْحَدِيثِ). «العلل»
لأحمد رقم: (٢٩٨٩).

● وقال شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (٤٤٩/١٠): «وَمَنْ تَكَلَّمَ فِي الدِّينِ بِلَا عِلْمٍ كَانَ كَاذِبًا، وَإِنْ كَانَ لَا يَتَعَمَّدُ الْكَذِبَ؛ كَمَا ثَبَتَ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» عَنِ النَّبِيِّ ﷺ لَمَّا قَالَتْ لَهُ سُبَيْعَةُ الْأَسْلَمِيَّةُ - وَقَدْ تُوفِّيَ عَنْهَا زَوْجُهَا سَعْدُ بْنُ خَوْلَةَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ فَكَانَتْ حَامِلًا؛ فَوَضَعَتْ بَعْدَ مَوْتِ زَوْجِهَا بَلِيَالٍ قَلَائِلَ؛ فَقَالَ لَهَا أَبُو السَّنَابِلِ بْنُ بَعْكَك: مَا أَنْتَ بِنَاكِحَةٍ حَتَّى يَمْضِيَ عَلَيْكَ آخِرُ الْأَجَلَيْنِ -؛ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كَذَبَ أَبُو السَّنَابِلِ؛ بَلْ حَلَلْتَ فَأَنْكِحِي».

وَكَذَلِكَ لَمَّا قَالَ سَلَمَةُ بْنُ الْأَكْوَعِ إِنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ عَامِرًا قَتَلَ نَفْسَهُ وَحَبِطَ عَمَلُهُ؛ فَقَالَ: «كَذَبَ مَنْ قَالَهَا؛ إِنَّهُ لَجَاهِدٌ مُجَاهِدٌ»، وَكَانَ قَائِلُ ذَلِكَ لَمْ يَتَعَمَّدِ الْكَذِبَ؛ فَإِنَّهُ كَانَ رَجُلًا صَالِحًا، وَقَدْ رُوِيَ أَنَّهُ كَانَ أُسَيْدَ بْنِ الْحُضَيْرِ؛ لَكِنَّهُ لَمَّا تَكَلَّمَ بِلَا عِلْمٍ كَذَّبَهُ النَّبِيُّ ﷺ».

● وقال (٣٤٧/١٣): «فَإِنَّ الثَّقَلَ؛ إِمَّا أَنْ يَكُونَ صِدْقًا مُطَابِقًا لِلْخَبَرِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ كَذِبًا: تَعَمَّدَ صَاحِبُهُ الْكَذِبَ، أَوْ أَخْطَأَ فِيهِ».

(١) في (ز): ينافي.

(٢) (س): [١٦ / ب].

(٣) «روضة الطالبين» (٦٧/١٠).

(٤) في ط الخميس: جني.

(٥) في (م): حقر.

وَاعْتَرِضَا: بِأَنَّ الْحَلِيمِيَّ صَرَّحَ بِخِلَافِ ذَلِكَ فِي الْأُولَى؛ حَيْثُ قَالَ^(١):
 (مَنْ^(٢) آمَنَ بِهِ^(٣) عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَقَالَ: لَا أَدْرِي أَكَانَ بَشَرًا،
 أَمْ مَلَكًا، أَمْ جَنِّيًّا؛ لَمْ يَضُرَّهُ ذَلِكَ؛ إِنْ كَانَ^(٤) مِمَّنْ لَمْ يَسْمَعْ شَيْئًا مِنْ
 أَخْبَارِهِ ﷺ، سِوَى أَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؛ كَمَا لَوْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ كَانَ شَابًّا، أَوْ
 شَيْخًا، مَكِّيًّا، أَوْ عِرَاقِيًّا، عَرَبِيًّا، أَوْ عَجَمِيًّا^(٥)؛ لِأَنَّ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ لَا يُنَافِي
 الرِّسَالَةَ؛ لِإِمْكَانِ اجْتِمَاعِهِمَا؛ بِخِلَافِ مَنْ قَالَ: آمَنْتُ بِاللَّهِ، وَلَا أَدْرِي:
 أَهُوَ جِسْمٌ أَمْ لَا؟ لِأَنَّ الْجِسْمَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ إِلَهًا). انتهى.



(١) في «المنهاج في شعب الإيمان» (١/٢٩٨ و ٢٩٩).

(٢) في (م): ومن.

(٣) في ط الخميس: بالنبي.

(٤) سقطت من (ز).

(٥) في (م): أعجميًا.

مَطْلَبٌ

لَوْ شَكَّ أَنَّهُ الْمَدْفُونُ بِالْمَدِينَةِ

● وفي أمالي الشيخ عز الدين^(١) عن أبي حنيفة: أَنَّ^(٢) مَنْ قَالَ: أَوْ مِنْ
بِالنَّبِيِّ ﷺ، وَأَشْكُ أَنَّهُ الْمَدْفُونُ بِالْمَدِينَةِ، وَأَنَّهُ الَّذِي نَشَأَ بِمَكَّةَ، أَوْ أَوْ مِنْ
بِالْحَجِّ إِلَى الْبَيْتِ، وَأَشْكُ فِي^(٣) أَنَّهُ الْبَيْتُ الَّذِي بِمَكَّةَ؛ لَا يَكُونُ كَافِرًا فِي
جَمِيعِ ذَلِكَ.

قَالَ الشَّيْخُ: (وَالْحَقُّ: التَّفْصِيلُ؛ فَتَكْفُرُهُ^(٤) فِي الْبَيْتِ، دُونَ مَا عَدَاهُ،
وَذَلِكَ: أَنَّهُ^(٥) لَا يَكُونُ كَافِرًا؛ إِلَّا بِمَا عَلِمَ أَنَّهُ^(٦) مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ، لَا
بِمَا عَلِمَ [بِالنَّظَرِ]^(٧)؛ سَوَاءٌ كَانَ مِنَ الدِّينِ أَوْ لَا.

وَكَوْنُ النَّبِيِّ ﷺ مَدْفُونًا بِالْمَدِينَةِ، وَنَشَأَ بِمَكَّةَ؛ أَمْرٌ مَعْلُومٌ بِالضَّرُورَةِ،
وَلَكِنَّهُ^(٨)

(١) هو ابنُ عَبْدِ السَّلَامِ، وَسَيَأْتِي فِي كَلَامِ الْمَصَنَّفِ مَزِيدٌ حَوْلَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

(٢) فِي طِ الْخَمِيسِ: أَنَّهُ.

(٣) سَقَطَتْ مِنْ (ز).

(٤) فِي (ز): فَتَكْفُرُهُ.

(٥) فِي (ز)، وَ(م)، وَ(هـ): لِأَنَّهُ.

(٦) سَقَطَتْ مِنْ (م).

(٧) سَقَطَتْ مِنْ: (س)، وَ(ز)، وَ(هـ)، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ: (م).

(٨) فِي (م): وَلَكِنْ.

لَيْسَ مِنَ الدِّينِ [بِالضَّرُورَةِ] ^(١)؛ لِأَنَّا لَمْ نَتَعَبَّدْ بِهِ؛ فَيَكُونُ جَاحِدُهُ كَجَاحِدِ بَعْدَادَ وَمِصْرَ؛ فَإِنَّهُ يَكُونُ كَاذِبًا لَا كَافِرًا.

وَأَمَّا الْبَيْتُ؛ فَإِنَّ ^(٢) الْأُمَّةَ أَجْمَعَتْ ^(٣) عَلَى التَّكْلِيفِ بِعَيْنِ هَذَا الْبَيْتِ، وَتَعَلَّقَهُ ^(٤) مِنَ الدِّينِ؛ لِأَنَّهُ [إِمَّا] ^(٥) شَرَطُ ^(٦) فِي الْحَجِّ، أَوْ رُكْنٌ فِيهِ، وَأَيًّا مَا كَانَ يَكُونُ ^(٧) مِنَ الدِّينِ؛ فَجَاحِدُهُ يَكُونُ جَاحِدًا لِمَا عَلِمَ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ؛ فَيَكُونُ كَافِرًا. انتهى.

وَسَيَأْتِي عَنِ «الرَّوَضَةِ» عَنِ الْقَاضِي عِيَّاضٍ ^(٨) مَا يَرُدُّ كَلَامَهُ ^(٩)؛ كَمَا

(١) سقطت من: (س)، و(م)، و(ه)، والمثبت من: (ز).

(٢) في (م): فلأن.

(٣) في (م)، و(ه): اجتمعت.

(٤) في ط الخميس: ومتعلقة. بالتاء المربوطة.

(٥) زيادة من (م).

(٦) في (س) زاد قبلها كلمة (في)، ولا محل لها، والله أعلم.

(٧) سقطت من (ه).

(٨) سقطت من (م).

(٩) قال القاضي عياض في «الشفاء» (٢/٢٨٨ و ٢٨٩): «وَكَذَلِكَ إِنْ أَنْكَرَ مُنْكَرُ مَكَّةَ أَوْ الْبَيْتِ أَوْ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَوْ صِفَةَ الْحَجِّ أَوْ قَالَ: الْحَجُّ وَاجِبٌ فِي الْقُرْآنِ وَاسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ كَذَلِكَ، وَلَكِنْ كَوْنُهُ عَلَى هَذِهِ الْهَيْئَةِ الْمُتَعَارِفَةِ، وَأَنَّ تِلْكَ الْبُقْعَةُ هِيَ مَكَّةُ، وَالْبَيْتُ، وَالْمَسْجِدُ الْحَرَامُ؛ لَا أَدْرِي هَلْ هِيَ تِلْكَ أَوْ غَيْرَهَا؟! وَلَعَلَّ النَّاqِلِينَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَسَّرَهَا بِهَذِهِ التَّفَاسِيرِ غَلِطُوا وَوَهَّمُوا!! فَهَذَا وَمِثْلُهُ لَا مَرِيَّةَ فِي تَكْفِيرِهِ؛ إِنْ كَانَ مِمَّنْ يُظَنُّ بِهِ عِلْمٌ ذَلِكَ وَمِمَّنْ خَالَطَ الْمُسْلِمِينَ وَامْتَدَّتْ صُحْبَتُهُ لَهُمْ؛ إِلَّا أَنْ يَكُونَ حَدِيثَ عَهْدٍ بِإِسْلَامٍ؛ فَيُقَالُ لَهُ: سَبِيلُكَ أَنْ تَسْأَلَ عَنِ هَذَا الَّذِي لَمْ تَعْلَمْهُ بَعْدَ كَافَّةِ الْمُسْلِمِينَ؛ فَلَا تَجِدَ بَيْنَهُمْ خِلَافًا كَافَّةً عَنِ كَافَّةٍ إِلَى مُعَاوِرِ الرُّسُولِ ﷺ أَنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ كَمَا =

سَتَعْلَمُهُ^(١). وَجَزَمَ (بَعْضُ) الْمَتَأَخِّرِينَ^(٢) بِتَكْفِيرٍ: مَنْ اعْتَرَفَ بِوُجُوبِ الْحَجِّ، وَلَكِنْ قَالَ: لَا أَدْرِي أَيْنَ مَكَّةَ، وَلَا أَيْنَ الْكَعْبَةِ؟ وَلَا أَيْنَ الْبَلَدُ الَّذِي يَسْتَقْبِلُهُ النَّاسُ وَيَحْجُونَهُ؟ هَلْ هِيَ^(٣) الْبَلَدَةُ الَّتِي حَجَّهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَوَصَفَ^(٤) اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ!! لَأَنَّهُ مُكَذِّبٌ؛ إِلَّا أَنْ يَكُونَ هَذَا الشَّخْصُ قَرِيبَ الْعَهْدِ^(٥) بِالإِسْلَامِ، وَلَمْ يَتَوَاتَرَ بَعْدُ عِنْدَهُ.

= قِيلَ لَكَ، وَأَنَّ تِلْكَ الْبُقْعَةَ هِيَ مَكَّةَ، وَالْبَيْتَ الَّذِي فِيهَا هُوَ الْكَعْبَةُ، وَالْقِبْلَةَ الَّتِي صَلَّى لَهَا الرَّسُولُ ﷺ وَالْمُسْلِمُونَ وَحَجُّوا إِلَيْهَا وَطَافُوا بِهَا وَأَنَّ تِلْكَ الْأَفْعَالُ هِيَ صِفَاتُ عِبَادَةِ الْحَجِّ، وَالْمُرَادُ بِهِ، وَهِيَ الَّتِي فَعَلَهَا النَّبِيُّ ﷺ وَالْمُسْلِمُونَ، وَأَنَّ صِفَاتِ الصَّلَوَاتِ الْمَذْكُورَةِ هِيَ الَّتِي فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ، وَشَرَحَ مُرَادَ اللَّهِ بِذَلِكَ، وَأَبَانَ خُذُودَهَا؛ فَيَقَعُ لَكَ الْعِلْمُ؛ كَمَا وَقَعَ لَهُمْ، وَلَا تَرْتَابُ بِذَلِكَ بَعْدُ، وَالْمُرْتَابُ فِي ذَلِكَ وَالْمُنْكَرُ بَعْدَ الْبَحْثِ وَصُحْبَتِهِ الْمُسْلِمِينَ كَافِرٌ بِاتِّفَاقٍ، وَلَا يَعْذِرُ بِقَوْلِهِ: لَا أَدْرِي! وَلَا يَصْدَقُ فِيهِ؛ بَلْ ظَاهِرُهُ التَّسْتُرُ عَنِ التَّكْذِيبِ؛ إِذْ لَا يُمَكِّنُ أَنَّهُ لَا يَدْرِي، وَأَيْضًا؛ فَإِنَّهُ إِذَا جَوَّزَ عَلَى جَمِيعِ الْأُمَّةِ الْوَهْمَ وَالْغُلْطَ فِيمَا نَقَلُوهُ مِنْ ذَلِكَ، وَأَجْمَعُوا أَنَّهُ قَوْلُ الرَّسُولِ وَفَعَلَهُ وَتَفْسِيرُ مُرَادِ اللَّهِ بِهِ، وَأَدْخَلَ الْاِسْتِرَابَةَ فِي جَمِيعِ الشَّرِيعَةِ؛ إِذْ هُمْ النَّاقلُونَ لَهَا وَلِلْقُرْآنِ وَانْحَلَّتْ عُرَى الدِّينِ كُلِّهِ، وَمَنْ قَالَ هَذَا؛ كَافِرٌ.

● وقال النَّوَوِيُّ فِي «رُوضَةِ الطَّالِبِينَ» (٧١/١٠): «وَكَذَا مَنْ أَنْكَرَ مَكَّةَ، أَوْ الْبَيْتَ، أَوْ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ، أَوْ صِفَةَ الْحَجِّ، وَأَنَّهُ لَيْسَ عَلَى هَذِهِ الْهَيْئَةِ الْمَعْرُوفَةِ، أَوْ قَالَ: لَا أَدْرِي أَيْنَ هَذِهِ الْمُسَمَّاةُ بِمَكَّةَ هِيَ مَكَّةَ أَمْ غَيْرُهَا؛ فَكُلُّ هَذَا أَوْ شِبْهُهُ لَا شَكَّ فِي تَكْفِيرِ قَائِلِهِ؛ إِنْ كَانَ مِمَّنْ يُظَنُّ بِهِ عِلْمُ ذَلِكَ، وَمَنْ طَالَتْ صُحْبَتُهُ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنْ كَانَ قَرِيبَ عَهْدٍ بِالإِسْلَامِ، أَوْ بِمُخَالَطَةِ الْمُسْلِمِينَ، عَرَفْنَاهُ ذَلِكَ، وَلَا يُعْذَرُ بَعْدَ التَّعْرِيفِ».

(١) فِي (ز): سَتَعْلَمُ.

(٢) «الْاِقْتِصَادُ فِي الْاِعْتِقَادِ» لِلْغَزَالِيِّ (ص: ١٣٦).

(٣) سَقَطَتْ مِنْ (ز).

(٤) فِي (م): وَوَصَفَهَا.

(٥) فِي (م): عَهْد.

مطلب:

لَوْ أَنْكَرَ وُجُودَ أَبِي بَكْرٍ وَخِلَافَتَهُ لَمْ يَكْفُرْ،
وَيَكْفُرُ بِإِنْكَارِ صُحْبَتِهِ؛ كَمَا يَأْتِي

● قال^(١): (وَلَسْنَا نُكْفِّرُهُ لِإِنْكَارِهِ التَّوَاتُرُ؛ فَإِنَّهُ لَوْ أَنْكَرَ بَعْضَ غَزَوَاتِ^(٢) النَّبِيِّ ﷺ، أَوْ نِكَاحَهُ بِنْتِ [سَيِّدِنَا]^(٣) عُمَرَ^(٤)، أَوْ وُجُودَ أَبِي بَكْرٍ وَخِلَافَتِهِ؛ لَمْ يَلْزَمْ مِنْهُ كُفْرٌ^(٥))؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ مُكَذِّبًا بِأَصْلِ مِنْ أَصُولِ الدِّينِ

(١) «الافتِّصادُ فِي الْاِعْتِقَادِ» لِلْعَزَائِيِّ (ص: ١٣٦). وانظر: «الدَّخِيرَةُ» لِلْقَرَّافِيِّ (٢٨/١٢).

(٢) فِي طِ الْخَمِيسِ: غَزَوْ.

(٣) زِيَادَةُ مِنْ (م)، وَ(ه).

(٤) فِي «الْاِفْتِصَادِ»: «أَوْ أَنْكَرَ نِكَاحَهُ: حَفْصَةُ بِنْتُ عُمَرَ».

(٥) فِي «الْاِفْتِصَادِ»: «لَمْ يَلْزَمْ تَكْفِيرُهُ».

● قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ فِي «الشُّفَا» (٦١٦/٢): «فَأَمَّا مَنْ أَنْكَرَ مَا عُرِفَ بِالتَّوَاتُرِ مِنَ الْأَخْبَارِ وَالسِّيَرِ وَالْبِلَادِ، لَا يَرْجِعُ إِلَى إِبْطَالِ شَرِيعَةٍ، وَلَا يُفْضِي إِلَى إِنْكَارِ قَاعِدَةٍ مِنَ الدِّينِ؛ كِإِنْكَارِ غَزْوَةِ تَبُوكَ، أَوْ مُوتَةِ، أَوْ وُجُودِ أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ، أَوْ قَتْلِ عُثْمَانَ، أَوْ خِلَافَةِ عَلِيٍّ مِمَّا عَلِمَ بِالتَّقْلِيلِ ضَرُورَةً، وَلَيْسَ فِي إِنْكَارِهِ جَحْدُ شَرِيعَةٍ؛ فَلَا سَبِيلَ إِلَى تَكْفِيرِهِ بِجَحْدِ ذَلِكَ وَإِنْكَارِ وَقُوعِ الْعِلْمِ لَهُ؛ إِذْ لَيْسَ فِي ذَلِكَ أَكْثَرُ مِنَ الْمُبَاهَتَةِ». الْمُبَاهَتَةُ؛ مُفَاعَلَةٌ مِنَ الْبُهْتَانِ؛ أَيِ: الْكَذِبِ، وَالْمَعَانَدَةِ، يُقَالُ: بَاهَتَهُ إِذَا قَالَ عَلَيْهِ مَا لَمْ يَقُلْ. «شَرْحُ الشُّفَا» لِلْمَلَّا عَلِي الْقَارِي (٥٢٣/٢).

● وَفِي «حَاشِيَةِ قَلْبُوبِي» - شَافِعِي - (١٧٦/٤): «أَوْ نَفَى وُجُودَ أَبِي بَكْرٍ أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَإِنْ لَزِمَ عَلَيْهِ: نَفَى صُحْبَةِ أَبِي بَكْرٍ؛ لِأَنَّ لَزِمَ الْمَذْهَبِ لَيْسَ بِمَذْهَبٍ؛ =

يَجِبُ التَّصَدِيقُ^(١) بِهِ، بِخِلَافِ الْحَجِّ وَالصَّلَاةِ وَأَرْكَانِ الْإِسْلَامِ). انتهى.

وَأَنْتَ خَبِيرٌ مِنْ قَوْلِ الْحَلِيمِيِّ^(٢): (إِنْ كَانَ لَمْ يَسْمَعْ شَيْئًا مِنْ أَخْبَارِهِ ﷺ، وَمِمَّا يَأْتِي ثُمَّ)، وَمِنْ قَوْلِ هَذَا الْمَتَأَخِّرِ^(٣): (إِلَّا أَنْ يَكُونَ هَذَا الشَّخْصُ قَرِيبَ الْعَهْدِ^(٤) بِالْإِسْلَامِ، وَلَمْ يَتَوَاتَرَ بَعْدُ عَنْهُ؛ أَنْ مَحَلَّ مَا قَالَهُ الشَّيْخَانِ مِنْ تَكْفِيرٍ مَنْ قَالَ: لَا أَدْرِي أَكَانَ النَّبِيُّ إِنْشِيًا أَوْ جِنِيًا فِيمَنْ هُوَ مُخَالِطٌ لِلْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ ذَلِكَ يُنْبِئُ^(٥) عَنْ^(٦) تَكْذِيبِهِ الْقُرْآنَ^(٧)، وَالسُّنَّةَ، وَالْإِجْمَاعَ؛ بِخِلَافِ قَرِيبِ الْعَهْدِ الَّذِي لَمْ يَكُنْ مُخَالِطًا لِلْمُسْلِمِينَ؛ فَإِنَّهُ لَا يَكْفُرُ بِالتَّرَدُّدِ فِي شَيْءٍ مِمَّا مَرَّ وَلَا بِإِنْكَارِهِ؛ كَمَا يُؤْخَذُ - مِمَّا يَأْتِي - عَنْ «الرَّوْضَةِ» عَنِ الْقَاضِي عِيَاضٍ؛ لِعُذْرِهِ^(٨).

= فَلَا يَكْفُرُ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، عَلَى الْأَصَحِّ الْمُعْتَمَدِ.

وانظر: «فتاوى السبكي» (٥٧٨/٢).

♦ وَهَذَا مَنْ خَالَفَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ فَفِي «حَاشِيَةِ الدُّسُوقِيِّ» الْمَالِكِيِّ (ت: ١٢٣٠ هـ) (٣٠٣/٤): قَالَ: «وَالْحَقُّ أَنَّ إِنْكَارَ وَجُودِ أَبِي بَكْرٍ رَدٌّ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ إِنْكَارِ وَجُودِهِ إِنْكَارُ صُحْبَتِهِ لَزُومًا بَيِّنًا، وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ قَوْلَهُمْ: لَا زَمَ الْمَذْهَبُ لَيْسَ بِمَذْهَبٍ؛ فِي اللَّازِمِ غَيْرِ الْبَيِّنِ؛ كَذَا قَرَّرَ شَيْخُنَا».

(١) (س): [١٧ / أ].

(٢) فِي «الْمَنْهَاجِ فِي شَعْبِ الْإِيمَانِ» (٢٩٨/١ وَ ٢٩٩)، وَسَبَقَ.

(٣) «الْاِفْتِصَادُ فِي الْاِعْتِقَادِ» لِلْغَزَالِيِّ (ص: ١٣٦). وَاَنْظُرِ: «الدَّخِيرَةُ» لِلْقَرَّافِيِّ (٢٨/١٢).

(٤) فِي (م): عَهْد.

(٥) فِي (ز): يَتَبَيَّنُ.

(٦) فِي ط الْخَمِيسِ: عَلَى.

(٧) فِي (م): لِلْقُرْآنِ.

(٨) قَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ فِي «الشُّفَا» (٢٨٨/٢ وَ ٢٨٩): «وَكَذَلِكَ إِنْ أَثَرُ مُبَكِّرٍ مَكَّةَ أَوْ =

● وهل قول المخالط للمسلمين: لا أدري أكان شيخاً أم^(١) شاباً، مكيّاً أو

= البيّت أو المسجد الحرام أو صفة الحجّ أو قال: الحجّ واجب في القرآن واستقبال القبلة كذلك، ولكن كونه على هذه الهيئة المتعارفة، وأنّ تلك البقعة هي مكة، والبيّت، والمسجد الحرام؛ لا أدري هل هي تلك أو غيرها؟! ولعلّ الناقلين أنّ النبي ﷺ فسرها بهذه التفاسير غلطوا وهموا!! فهذا ومثله لا مزية في تكفيره؛ إن كان ممن يظنّ به علم ذلك وممن خالط المسلمين وامتدت صحبته لهم؛ إلا أن يكون حديث عهد بإسلام؛ فيقال له: سبيلك أن تسأل عن هذا الذي لم تعلمه بعد كافة المسلمين؛ فلا تجد بينهم خلافاً كافة إلى معاصر الرسول ﷺ أن هذه الأمور كما قيل لك، وأنّ تلك البقعة هي مكة، والبيّت الذي فيها هو الكعبة، والقبلة التي صلى لها الرسول ﷺ والمسلمون وحجوا إليها وطافوا بها وأنّ تلك الأفعال هي صفات عبادة الحجّ، والمراد به، وهي التي فعلها النبي ﷺ والمسلمون، وأنّ صفات الصلوات المذكورة هي التي فعل النبي ﷺ، وشرح مراد الله بذلك، وأبان خدودها؛ فيقع لك العلم؛ كما وقع لهم، ولا ترتاب بذلك بعد، والمرتاب في ذلك والمنكر بعد البحث وصحبته المسلمين كافراً باتفاق، ولا يعذر بقوله: لا أدري! ولا يصدق فيه؛ بل ظاهره التستر عن التكذيب؛ إذ لا يمكن أن لا يدري، وأيضاً؛ فإنه إذا جوز على جميع الأمة الوهم والغلط في ما نقلوه من ذلك، وأجمعوا أنه قول الرسول وفعله وتفسير مراد الله به، وأدخل الاسترابة في جميع الشريعة؛ إذ هم الناقلون لها وللقرآن وانحلت عرى الدين كله، ومن قال هذا؛ كافراً.

● وقال النووي في «روضة الطالبين» (٧١/١٠): «وكذا من أنكر مكة، أو البيّت، أو المسجد الحرام، أو صفة الحجّ، وأنه ليس على هذه الهيئة المعروفة، أو قال: لا أدري أنّ هذه المسماة بمكة هي مكة أم غيرها؛ فكل هذا أو شبهه لا شك في تكفير قائله؛ إن كان ممن يظنّ به علم ذلك، ومن طالت صحبته المسلمين؛ فإن كان قريب عهد بإسلام، أو بمخالطة المسلمين، عرّفناه ذلك، ولا يُعذر بعد التعريف».

(١) في ط الخميس: أو.

عَرَاقِيًّا^(١)، عَرَبِيًّا أَوْ عَجَمِيًّا^(٢)، أَوْ أَنَّهُ الَّذِي نَشَأَ بِمَكَّةَ، أَوْ دُفِنَ بِالْمَدِينَةِ؛ يَتَأَتَّى فِيهِ هَذَا^(٣) التَّفْصِيلُ، أَوْ لَا يَكْفُرُ بِهِ مُطْلَقًا؟!

◆ لِلنَّظَرِ فِيهِ مَجَالٌ، وَقَضِيَّةٌ^(٤) كَلَامِ الْحَلِيمِيِّ الْأَوَّلِ، وَقَضِيَّةٌ كَلَامِ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ الثَّانِي.

وَقَدْ يُوجَّهُ: بِأَنَّ التَّرَدُّدَ فِي ذَلِكَ لَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ تَكْذِيبُ الْقُرْآنِ، بِخِلَافِ التَّرَدُّدِ فِي كَوْنِهِ إِنْشِيَاءً أَمْ جَنًّا.

● فَإِنْ قُلْتُ: يُنَافِي ذَلِكَ مَا سَيَأْتِي عَنْ «الرَّوَضَةِ»^(٥) عَنِ الْقَاضِي عِيَاضٍ^(٦)؛ أَنَّ مَنْ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَسْوَدَ، أَوْ تُوفِّيَ قَبْلَ أَنْ يَلْتَحِي، أَوْ قَالَ: لَيْسَ بِقُرْشِيٍّ: كَفَرَ؛ لِأَنَّهُ وَصَفَهُ بِغَيْرِ صِفَتِهِ؛ فَفِيهِ تَكْذِيبٌ لَهُ.

● قُلْتُ: يُمَكِّنُ الْفَرْقُ بِأَنَّهُ هُنَا لَمْ يَجْزَمْ بِذَلِكَ، وَإِنَّمَا تَرَدَّدَ [فِيهِ]^(٧). بِخِلَافِهِ ثُمَّ؛ فَإِنَّهُ جَزَمَ بِذَلِكَ، وَجَزَمَهُ بِهِ^(٨) يَسْتَلْزِمُ التَّكْذِيبَ لِمَنْ هُوَ بِغَيْرِ تِلْكَ الصِّفَةِ؛ بِخِلَافِ التَّرَدُّدِ فِي ذَلِكَ، وَمِنْ ثُمَّ لَوْ جَزَمَ بِمَا ذَكَرَ هُنَا؛ كَانَ

(١) فِي (س): مَدَاقِيَّا، وَالْمَثْبُتُ مِنْ (ز)، وَهُوَ الصَّوَابُ.

(٢) فِي (م): أَعْجَمِيًّا.

(٣) سَقَطَتْ مِنْ (هـ).

(٤) فِي ط الْخَمِيسِ: أَوْ قَضِيَّةٌ.

(٥) «رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ» (١٠/٧٠).

(٦) «الشُّفَا» لِلْقَاضِي (٢/٢١٧)، وَ(٢/٢٨٥)، وَفِيهِ: «لِأَنَّ وَصْفَهُ بِغَيْرِ صِفَاتِهِ الْمَعْلُومَةِ: نَفْيٌ لَهُ، وَتَكْذِيبٌ بِهِ».

(٧) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَقَطَ مِنْ (س)، وَ(ز)، وَالْمَثْبُتُ مِنْ (هـ)، وَ(م).

(٨) سَقَطَتْ مِنْ (هـ).

كُفْرًا^(١)؛ قِيَّاسًا عَلَى ذَلِكَ؛ لَكِنْ سَيُعْلَمُ مِمَّا سَيَأْتِي^(٢)، ثُمَّ: أَنَّ الْأَوْجُهَ: أَنَّهُ^(٣)؛ حَيْثُ كَانَ مُخَالِطًا لِلْمُسْلِمِينَ؛ حَتَّى ظَنَّ بِهِ عِلْمٌ^(٤) ذَلِكَ؛ كَفَرَ بِإِنْكَارِ ذَلِكَ، وَبِالتَّرَدُّدِ^(٥) فِيهِ.

● وَمِنْهَا: قَالَ الشَّيْخَانِ - عَنْهُمْ -^(٦): وَاخْتَلَفُوا فِيمَا لَوْ قَالَ: كَانَ - أَيْ^(٧): النَّبِيُّ ﷺ - طَوِيلَ الظُّفْرِ^(٨).



(١) في (ز): كافرًا.

(٢) في (ز)، و(هـ)، و(م): يأتي.

(٣) سقطت من (م).

(٤) في (ز): غير.

(٥) في (ز): التردد.

(٦) في «روضة الطالبين» (١٠/٦٧).

(٧) سقطت من (م).

(٨) «فَقَدْ قِيلَ: يَكْفُرُ مُطْلَقًا، وَقَدْ قِيلَ: يَكْفُرُ إِذَا قَالَ عَلَى وَجْهِ الْإِهَانَةِ». «الفتاوى

الهندية» (٢/٢٦٤).

وسَيَأْتِي قَوْلُ الْمُصَنِّفِ: (وَالَّذِي يَظْهَرُ: أَنَّهُ إِنْ قَالَ ذَلِكَ احْتِفَارًا لَهُ ﷺ، أَوْ اسْتِهْزَاءً بِهِ، أَوْ عَلَى جِهَةٍ نِسْبَةِ النَّقْصِ إِلَيْهِ: كَفَرَ، وَإِلَّا؛ فَلَا؛ بَلْ يُعَزَّرُ التَّعْزِيرُ الشَّدِيدُ).

الصَّلَاةُ بِغَيْرِ وُضُوءٍ

● وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ صَلَّى بِغَيْرِ وُضُوءٍ مُتَعَمِّدًا (!)، أَوْ مَعَ ثَوْبٍ نَجِسٍ، أَوْ إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ (!).

زَادَ فِي «الرَّوْضَةِ»^(١): «قُلْتُ: مَذْهَبُنَا وَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ: لَا يَكْفُرُ؛ إِنْ لَمْ يَسْتَحِلَّهُ». انتهى.

وَاعْتَرَضَهُ الْإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ: بِأَنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ^(٢) يَكْفُرَ - وَإِنْ اسْتَحَلَّ ذَلِكَ - ؛ لِمَا نَقَلَهُ فِي «الْمَجْمُوعِ»^(٣) عَنْ جَمْعٍ مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ: أَنَّ إِزَالََةَ النَّجَاسَةِ فِي

(١) (١٠/٦٧).

(٢) فِي (ز): أَنَّهُ.

(٣) (٣/١٣١ و ١٣٢)؛ قَالَ النَّوَوِيُّ: «وَمَذْهَبُنَا: أَنَّ إِزَالََةَ النَّجَاسَةِ شَرْطٌ فِي صِحَّةِ الصَّلَاةِ؛ فَإِنْ عَلِمَهَا لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ بِلَا خِلَافٍ، وَإِنْ نَسِيَهَا أَوْ جَهِلَهَا؛ فَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَا تَصِحُّ صَلَاتُهُ، وَفِيهِ خِلَافٌ نَذَكَّرُهُ حَيْثُ ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ فِي أَوَاخِرِ الْبَابِ، وَسِوَاءِ صَلَاةِ الْفَرَضِ وَالْتَقَلِّ وَصَلَاةِ الْجَنَازَةِ وَسُجُودِ التَّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ؛ فَإِزَالََةُ النَّجَاسَةِ شَرْطٌ لِجَمِيعِهَا، هَذَا مَذْهَبُنَا، وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَحْمَدُ وَجُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ، وَعَنْ مَالِكٍ فِي إِزَالََةِ النَّجَاسَةِ ثَلَاثُ رَوَايَاتٍ؛ أَصَحُّهَا وَأَشْهُرُهَا: أَنَّهُ إِنْ صَلَّى عَالِمًا بِهَا لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ، وَإِنْ كَانَ جَاهِلًا أَوْ نَاسِيًا صَحَّتْ، وَهُوَ قَوْلُ قَدِيمٍ عَنِ الشَّافِعِيِّ، وَالثَّانِيَةُ: لَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ عَلِيمٌ أَوْ جَاهِلٌ أَوْ نَسِيَ، وَالثَّلَاثَةُ: تَصِحُّ الصَّلَاةُ مَعَ النَّجَاسَةِ، وَإِنْ كَانَ عَالِمًا مُتَعَمِّدًا، وَإِزَالَتِهَا: سُتَّةٌ، وَنَقَلَ أَصْحَابُنَا عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَسَعِيدِ بْنِ جَبْرِ نَحْوَهُ، وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ وَالْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ وَعَامَّةُ الْعُلَمَاءِ =

الصَّلَاةِ سُنَّةٌ لَا وَاجِبَةٌ.

وَالْاِعْتِرَاضُ مُتَّجِهٌ لِلْخِلَافِ الْمَذْكُورِ؛ بَلْ ذَلِكَ قَوْلُ مَشْهُورٍ فِي مَذْهَبِ مَالِكٍ؛ فَلَيْسَ مُجْمَعًا عَلَيْهِ؛ فَضْلًا عَنْ كَوْنِهِ مَعْلُومًا مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ. قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: وَيَنْبَغِي أَنْ يَسْتَشْنِي - أَيْضًا - صَلَاةَ الْجَنَازَةِ^(١)؛ فَقَدْ ذَهَبَ

= عَلَى أَنَّ إِزَالَתَهَا شَرْطٌ إِلَّا مَالِكًا، وَاحْتَجَّ لِمَالِكٍ بِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِأَصْحَابِهِ؛ إِذْ خَلَعَ نَعْلَيْهِ فَوَضَعَهُمَا عَنْ يَسَارِهِ؛ فَلَمَّا رَأَى الْقَوْمَ ذَلِكَ أَلْفَوْا نِعَالَهُمْ؛ فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاتَهُ قَالَ: مَا حَمَلَكُمْ عَلَى إِلْقَائِكُمْ نِعَالَكُمْ؟ قَالُوا: رَأَيْنَاكَ أَلْقَيْتَ نَعْلَيْكَ فَأَلْقَيْنَا نِعَالَنَا؛ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنَّ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَتَانِي؛ فَأَخْبَرَنِي أَنَّ فِيهِمَا قَدْرًا»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ، وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ، وَقَالَ: هُوَ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ: (خَبْنًا) بَدَل (قَدْرًا)، وَفِي رِوَايَةٍ غَيْرِهِ: (قَدْرًا أَوْ أَذَى)، وَفِي رِوَايَةٍ: (دَمَ حَلْمَةٍ)، وَاحْتَجَّ الْجُمْهُورُ بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: (وَتِيَابَكَ فَطَهَّرْ)، وَالْأَظْهَرُ: أَنَّ الْمُرَادَ تِيَابَكَ الْمَلْبُوسَةَ، وَأَنَّ مَعْنَاهُ: طَهَّرَهَا مِنَ النَّجَاسَةِ، وَقَدْ قِيلَ فِي الْآيَةِ غَيْرُ هَذَا؛ لَكِنَّ الْأَرْجَحَ مَا ذَكَرْنَاهُ، وَنَقَلَهُ صَاحِبُ الْحَاوِي عَنِ الْفُقَهَاءِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَبِحَدِيثٍ: «تَنَزَّهُوا مِنَ الْبَوْلِ»، وَهُوَ حَسَنٌ؛ كَمَا سَبَقَ، وَبِقَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا أَقْبَلْتَ الْحَيْضَةَ؛ فَدَعِيَ الصَّلَاةَ، وَإِذَا أَذْبَرْتَ؛ فَاعْسِلِي عَنكَ الدَّمَ وَصَلِّي»، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ، وَسَبَقَ بَيَانُهُ، وَبِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِقَبْرَيْنِ؛ فَقَالَ: إِنَّهُمَا يُعَذَّبَانِ وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ أَمَّا أَحَدُهُمَا؛ فَكَانَ لَا يَسْتَنْزِهُ مِنْ بَوْلِهِ، وَأَمَّا الْآخَرُ؛ فَكَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ»، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ، وَبِالْقِيَاسِ عَلَى طَهَارَةِ الْحَدَثِ، وَالْجَوَابُ عَنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْقَدْرَ هُوَ الشَّيْءُ الْمُسْتَقْدَرُ؛ كَالْمُخَاطِ وَالْبَصَاقِ وَالْمَنِيِّ وَالْبَوْلِ وَغَيْرِهِ؛ فَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ نَجَسًا ثَانِيًا لَعَلَّهُ كَانَ دَمًا يَسِيرًا أَوْ شَيْئًا يَسِيرًا مِنْ طِينِ الشَّوَارِعِ، وَذَلِكَ مَعْفُوفٌ عَنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) (س): [١٧ / ب].

الشَّعْبِيُّ^(١) وَغَيْرُهُ مِنَ السَّلَفِ إِلَى جَوَازِهَا بِغَيْرِ وُضُوءٍ، وَنُسِبَ لِلشَّافِعِيِّ

(١) وهو صحيح عنه؛ ففي «مصنّف عبد الرزّاق» (٦٢٨٠) عَنِ ابْنِ التَّيْمِيّ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ ابْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ «إِنْ فَاجَأَتْكَ جِنَازَةٌ وَأَنْتَ عَلَى غَيْرِ وُضُوءٍ؛ فَصَلِّ عَلَيْهَا». وفي «مصنّف ابن أبي شَيْبَةَ» (١١٥٩٨) قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، قَالَ: نَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ أَبِي خَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ فِي الرَّجُلِ يَحْضُرُ الْجِنَازَةَ، وَهُوَ عَلَى غَيْرِ وُضُوءٍ قَالَ: «يُصَلِّي عَلَيْهَا».

وَقَالَ (١١٥٩٩): حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سَهْلٍ، وَمُطِيعٌ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، قَالَ: «يُصَلِّي عَلَيْهَا». زَادَ فِيهِ مُطِيعٌ: «لَيْسَ فِيهِ رُكُوعٌ، وَلَا سُجُودٌ». وَبَوَّبَ لَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ بِقَوْلِهِ: «مَنْ رَخَّصَ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَيْهَا، وَلَا يَتَيَمَّمُ». وَاَنْظُرْ: «الْأَوْسَطُ» لابن المنذر (١٨٩/٢) و(٤٦٧/٥).

● قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٢٧١/٢١ و ٢٧٢): «وَأَمَّا صَلَاةُ الْجِنَازَةِ؛ فَقَدْ قَالَ الْبُخَارِيُّ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (مَنْ صَلَّى عَلَى الْجِنَازَةِ)، وَقَالَ: (صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ)، وَقَالَ: (صَلُّوا عَلَى النَّجَاشِيِّ)، سَمَّاهَا صَلَاةً، وَلَيْسَ فِيهَا رُكُوعٌ وَلَا سُجُودٌ، وَلَا يُتَكَلَّمُ فِيهَا، وَفِيهَا تَكْبِيرٌ وَتَسْلِيمٌ. قَالَ: وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ لَا يُصَلِّي إِلَّا طَاهِرًا، وَلَا يُصَلِّي عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَلَا غُرُوبِهَا وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ. قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: عَرَضَ الْبُخَارِيُّ لِلرَّدِّ عَلَى الشَّعْبِيِّ؛ فَإِنَّهُ أَجَازَ الصَّلَاةَ عَلَى الْجِنَازَةِ بِغَيْرِ طَهَارَةٍ، قَالَ: لِأَنَّهَا دُعَاءٌ لَيْسَ فِيهَا رُكُوعٌ وَلَا سُجُودٌ. وَالْفُقَهَاءُ مُجْمِعُونَ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ عَلَى خِلَافِ قَوْلِهِ؛ فَلَا يُلْتَمَذُ إِلَى شُدُودِهِ، وَأَجْمَعُوا أَنَّهَا لَا تُصَلَّى إِلَّا إِلَى الْقِبْلَةِ، وَلَوْ كَانَتْ دُعَاءً كَمَا زَعَمَ الشَّعْبِيُّ؛ لَجَازَتْ إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ. قَالَ: وَاحْتِجَاجُ الْبُخَارِيِّ فِي هَذَا الْبَابِ حَسَنٌ.

قُلْتُ: فَالْتَّرَافُ فِي سُجُودِ التَّلَاوَةِ وَفِي صَلَاةِ الْجِنَازَةِ. قِيلَ: هُمَا جَمِيعًا لَيْسَا صَلَاةً؛ كَمَا قَالَ الشَّعْبِيُّ وَمَنْ وَافَقَهُ. وَقِيلَ: هُمَا جَمِيعًا صَلَاةٌ تَجِبُ لَهُمَا الطَّهَارَةُ. وَالْمَأْثُورُ عَنِ الصَّحَابَةِ، وَهُوَ الَّذِي تَدُلُّ عَلَيْهِ التُّصَوُّصُ وَالْقِيَاسُ: الْفَرْقُ بَيْنَ الْجِنَازَةِ وَالسُّجُودِ الْمُجَرَّدِ سُجُودِ التَّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ. وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ بِالنَّصِّ: لَا صَلَاةَ إِلَّا بِطَهْوَرٍ.

● وَقَالَ التَّوَوُّيُّ فِي «الْمَجْمُوعِ» (٢٢٣/٥): (فَرَعَ) ذَكَرْنَا أَنَّ مَذْهَبَنَا: أَنَّ صَلَاةَ =

= الْجَنَازَةُ لَا تَصِحُّ إِلَّا بِطَهَارَةٍ، وَمَعْنَاهُ إِنْ تَمَكَّنَ مِنَ الْوُضُوءِ لَمْ تَصِحَّ إِلَّا بِهِ، وَإِنْ عَجَزَ تَيَمَّمَ، وَلَا يَصِحُّ التَّيَمُّ مَعَ إِمْكَانِ الْمَاءِ، وَإِنْ خَافَ فَوَتْ الْوَقْتِ، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ وَأَبُو ثَوْرٍ وَابْنُ الْمُنْذِرِ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يَجُوزُ التَّيَمُّ لَهَا مَعَ وُجُودِ الْمَاءِ إِذَا خَافَ فَوْتَهَا إِنْ اشْتَغَلَ بِالْوُضُوءِ، وَحَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ عَطَاءٍ وَسَالِمٍ وَالزُّهْرِيِّ وَعِكْرِمَةَ وَالتَّحَعِّيَّ وَسَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ وَيَحْيَى الْأَنْصَارِيِّ وَرَبِيعَةَ وَاللَّيْثَ وَالثَّوْرِيَّ وَالْأَوْزَاعِيَّ وَإِسْحَاقَ وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ، وَهِيَ رَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ.

وقال الشَّعْبِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ الطَّبْرِيُّ وَالشَّيْخَةُ: تَجُوزُ صَلَاةُ الْجَنَازَةِ بِغَيْرِ طَهَارَةٍ مَعَ إِمْكَانِ الْوُضُوءِ وَالتَّيَمُّ؛ لِأَنَّهَا دُعَاءٌ.

قال صَاحِبُ «الْحَاوِي» وَغَيْرُهُ: هَذَا الَّذِي قَالَهُ الشَّعْبِيُّ قَوْلٌ خَرَقَ بِهِ الْإِجْمَاعُ؛ فَلَا يُلْتَمَذُ إِلَيْهِ.

دَلِيلُنَا: عَلَى اشْتِرَاطِ الطَّهَارَةِ؛ قَوْلُ اللَّهِ ﷻ ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُمْ مَّتَّ أَبَدًا﴾؛ فَسَمَّاهُ صَلَاةً، وَفِي الصَّحِيحَيْنِ؛ قَوْلُهُ ﷺ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ»، وَقَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ» وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ فِي تَسْمِيَّتِهَا صَلَاةً، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ﴾ [المائدة: ٦] الْآيَةَ، وَفِي الصَّحِيحِ: قَوْلُهُ ﷺ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةً بِغَيْرِ طَهْوَرٍ»، وَلَا نَهَاهَا لَمَّا افْتَقَرَتْ إِلَى شُرُوطِ الصَّلَاةِ دَلَّ عَلَى أَنَّهَا صَلَاةٌ، وَكَوْنُ مُعْظَمِ مَقْصُودِهَا الدُّعَاءُ لَا يُخْرِجُهَا عَنْ كَوْنِهَا صَلَاةً. وَدَلِيلُنَا عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ وَمُؤَافِقِيهِ؛ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ [المائدة: ٦] إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ [المائدة: ٦]، وَهَذَا عَامٌّ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ وَغَيْرِهَا حَتَّى يَثْبُتَ تَخْصِيصٌ.

● وقال ابْنُ قُدَامَةَ فِي «الْمَغْنِيِّ» (١/١٩٦): «وَقَالَ الشَّعْبِيُّ: يُصَلِّي عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِ وُضُوءٍ وَلَا تَيَمُّمٍ؛ لِأَنَّهَا لَا رُكُوعَ فِيهَا وَلَا سُجُودَ، وَإِنَّمَا هِيَ دُعَاءٌ؛ فَأَشْبَهَتْ الدُّعَاءَ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ.

وَلَنَا: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةً بِغَيْرِ طَهْوَرٍ». وَقَوْلُهُ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةً =

وَإِنْ كَانَ غَلَطًا .

وَلَمْ يَتَعَرَّضِ الشَّيْخَانِ - وَلَا غَيْرُهُمَا؛ فِيمَا رَأَيْتُ - لِلرَّاجِحِ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى، أَعْنِي قَوْلَهُ: (طَوِيلَ الظُّفْرِ^(١)) .

وَالَّذِي يَظْهَرُ: أَنَّهُ إِنْ قَالَ ذَلِكَ احْتِقَارًا لَهُ ﷺ، أَوْ اسْتِهْزَاءً بِهِ، أَوْ عَلَى جِهَةٍ نِسْبَةِ النَّقْصِ إِلَيْهِ: كَفَرَ، وَإِلَّا؛ فَلَا؛ بَلْ يُعَزِّرُ التَّعْزِيرُ الشَّدِيدُ.



= مَنْ أَخَذَتْ حَتَّى يَتَوَضَّأَ. وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ [المائدة: ٦] الْآيَةَ، ثُمَّ أَبَاحَ تَرْكَ الْعُسْلِ مَشْرُوطًا بِعَدَمِ الْمَاءِ، بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ [المائدة: ٦]؛ فَمَا لَمْ يُوجَدِ الشَّرْطُ يَبْقَى عَلَى قَضِيَّةِ الْعُمُومِ.

(١) في (ز): الأظفار .

مَطْلَبٌ غَرِيبٌ

● وَمِنْهَا: لَوْ تَنَازَعَ اثْنَانِ؛ فَقَالَ أَحَدُهُمَا: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ؛ فَقَالَ الْآخَرُ: (لَا حَوْلَ) لَا يُعْنِي^(١) مِنْ جُوعٍ؛ كَفَرَ.



(١) في (ز): تغني .

مطلب: البسْملةُ على الزنا

- وَلَوْ^(١) سَمِعَ أَذَانَ الْمُؤَذِّنِ؛ فَقَالَ: إِنَّهُ يَكْذِبُ؛ كَفَرَ^(٢).
- أَوْ قَالَ - وَهُوَ يَتَعَاطَى قَدَحَ الْخَمْرِ، أَوْ يُقَدِّمُ عَلَى الزَّنا^(٣) - : بِاسْمِ اللَّهِ تَعَالَى؛ [اسْتِخْفَافًا بِاسْمِ اللَّهِ تَعَالَى]^(٤)؛ كَفَرَ؛ كَذَا أَقْرَأَهُ.
- وَاعْتَرَضَا: بَأَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ صَحَّ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ^(٥): (لَا أَكْفُرُ^(٦) أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ).

(١) في (ز): فلو.

(٢) «الْعَزِيزُ شَرَحَ الْوَجِيزَ» لِلرَّافِعِيِّ (١٠٣/١١)، و«رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ» (٦٧/١٠)، و«كَفَايَةُ الْأَخْيَارِ فِي حَلِّ غَايَةِ الْاِخْتِصَارِ» (ص: ٤٩٤).

● قُلْتُ: وَقَدْ يَكُونُ الْوَصْفُ بِالْكَذِبِ لِشَخْصِ الْمُؤَذِّنِ، وَلَيْسَ عَلَى كَلِمَاتِ الْأَذَانِ؛ فَتَحْتَاجُ الْمَسْأَلَةُ - إِذَنْ - إِلَى تَأْمُلٍ وَنَظَرٍ.

عَلَى أَنَّهُ جَاءَ فِي «الشُّفَا» لِلْقَاضِي (٥٧٠/٢): «وَقَالَ ابْنُ سُبْحَانَ فِي (سُؤَالَاتِ سُلَيْمَانَ ابْنِ سَالِمٍ الْيَهُودِيِّ) يَقُولُ لِلْمُؤَذِّنِ إِذَا تَشَهَّدَ: «كَذَبْتَ»، يُعَاقَبُ الْعُقُوبَةُ الْمُوجِعَةُ مَعَ السَّجْنِ الطَّوِيلِ».

(٣) في (ز) كتب في حاشيتها: مطلب: البسْملة على الزنا.

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من (ز).

(٥) تَقَدَّمَ.

(٦) في (ز): نكفر.

□ وَهَذَا الِاعْتِرَاضُ فِي غَايَةِ السُّقُوطِ؛ [لِسَبَبَيْنِ^(١)]:

● أَمَّا أَوَّلًا: فَلِأَنَّا وَإِنْ سَلَّمْنَا أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ وَإِنْ^(٢) صَرَّحَ بِكَوْنِهِ غَيْرَ مُكْفِّرٍ^(٣)، كَذَا^(٤) لَا يُنْظَرُ^(٥) إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ الشَّيْخَيْنِ - وَكَفَى بِهِمَا حُجَّةٌ - رَضِيَاهُ^(٦).

● وَأَمَّا ثَانِيًا: فَلِأَنَّ^(٧) كَلَامَ أَبِي حَنِيفَةَ لَا يُنَافِي ذَلِكَ؛ لِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّ الِاسْتِخْفَافَ بِنَحْوِ أَمْرِهِ تَعَالَى، أَوْ تَصْغِيرِ اسْمِهِ؛ كُفِّرَ عَنْدهُمْ؛ فَأَوَّلَى: الِاسْتِخْفَافُ بِاسْمِهِ تَعَالَى. عَلَى أَنَّ قَوْلَ أَبِي حَنِيفَةَ الْمَذْكُورَ لَيْسَ مِنْ خَوَاصِّ مَذْهَبِهِ؛ بَلْ مَذْهَبُنَا ذَلِكَ^(٨) - أَيْضًا -، وَالتَّكْفِيرُ - هُنَا - لَمْ يَأْتِ مِنْ حَيْثُ ارْتِكَابُهُ لِذَنْبٍ^(٩)؛ بَلْ مِنْ حَيْثُ اسْتِخْفَافُهُ بِاسْمِ اللَّهِ تَعَالَى الْمُسْتَلْزَمِ لِلِاسْتِخْفَافِ بِهِ تَعَالَى، وَهَذَا لَا يَتَوَقَّفُ أَحَدٌ فِي التَّكْفِيرِ بِهِ.

● وَمِنْهَا: لَوْ قَالَ: لَا أَخَافُ الْقِيَامَةَ؛ كَفَرَ. كَذَا أَقْرَاهُ، وَمَحَلُّهُ: إِنْ قَصَدَ الِاسْتِهْزَاءَ، أَمَّا إِذَا أَطْلَقَ أَوْ لَمَحَ سَعَةَ عَفْوِ اللَّهِ تَعَالَى وَرَحْمَتِهِ وَقُوَّةَ رَجَائِهِ؛

(١) من ط الخميس.

(٢) في ط الخميس: وقد.

(٣) في (ز)، و(م): كفر.

(٤) في ط الخميس: إلا أنا.

(٥) في (م): (لكننا لا ننظر) بدلًا من (كذا لا ينظر).

(٦) في (ز): رضىناه.

(٧) في (ه): فإن.

(٨) في (ز)، و(م): كذلك.

(٩) في (ز): ارتكابه الذنب، في (ه): ارتكابه الذنب.

فَلَا يَكْفُرُ.

● وَمِنْهَا: قَالَا - عَنْهُمْ - : وَاخْتَلَفُوا فِيمَا لَوْ وَضَعَ مَتَاعُهُ فِي مَوْضِعٍ ، وَقَالَ : سَلَّمْتُهُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ؛ فَقَالَ لَهُ آخَرُ : سَلَّمْتُهُ إِلَى مَنْ لَا يَتَّبِعُ السَّارِقَ إِذَا سَرَقَ .

وَلَمْ يُرَجِّحَا شَيْئًا ، وَالَّذِي يَظْهَرُ : أَنَّهُ إِنْ قَالَ ذَلِكَ عَلَى جِهَةِ نِسْبَةِ الْعَجَزِ إِلَيْهِ ﷺ ؛ كَفَرَ ، وَإِنْ أَرَادَ سَعَةَ حِلْمِهِ تَعَالَى عَلَى السَّارِقِ أَوْ أَطْلَقَ ؛ لَمْ يَكْفُرُ .

ثُمَّ رَأَيْتُ الْأَذْرَعِيَّ قَالَ : (الظَّاهِرُ : أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ^(١) ، وَقَوْلُهُ : (لَا يَتَّبِعُ السَّارِقَ) ؛ أَي : لِسِتْرِهِ إِيَّاهُ وَنَحْوِ ذَلِكَ . نَعَمْ إِنْ ظَهَرَتْ مِنْهُ قَرِينَةٌ اسْتِخْفَافٍ ؛ فَالْتَّكْفِيرُ^(٢) ظَاهِرٌ) . انتهى .



(١) في (ز) : إطلاق .

(٢) في (هـ) : فالتكفير .

مَطْلَبُ نَفِيسٍ

● وَمِنْهَا: لَوْ حَضَرَ جَمَاعَةٌ، وَجَلَسَ أَحَدُهُمْ عَلَى مَكَانٍ رَفِيعٍ؛ تَشَبَّهًا بِالْمُذَكِّرِينَ^(١)؛ فَسَأَلُوهُ الْمَسَائِلَ وَهُمْ يَضْحَكُونَ، ثُمَّ يَضْرِبُونَهُ بِالْمِجْرَافِ^(٢)، أَوْ تَشَبَّهَ^(٣) بِالْمُعَلِّمِينَ؛ فَأَخَذَ خَشَبَةً، وَجَلَسَ الْقَوْمُ حَوْلَهُ كَالصَّبَّيَّانِ؛ فَضَحِكُوا وَاسْتَهْزَؤُوا^(٤)، أَوْ قَالَ: قَصْعَةٌ مِنْ^(٥) ثَرِيدٍ^(٦) خَيْرٌ مِنَ الْعِلْمِ؛ كَفَرَ.

زَادَ فِي «الرَّوْضَةِ»^(٧): (قُلْتُ: الصَّوَابُ: أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ فِي مَسْأَلَتِي التَّشْبِيهِ^(٨)).
انتهى.

وَلَا يَغْتَرُّ بِذَلِكَ مَا يَفْعَلُهُ^(٩) أَكْثَرُ النَّاسِ، حَتَّى مَنْ لَهُ نِسْبَةٌ إِلَى الْعِلْمِ؛

(١) في (ز): (تشبيهاً بالمدكورين) بدلاً من (تشبيهاً بالمدكرين).

(٢) في «رَوْضَةِ الطَّالِبِينَ» (٦٨/١٠): «بِالْمِخْرَاقِ».

(٣) في (ز): تشبيهه.

(٤) في (ز) كتب في مقابلتها في الحاشية: مطلب نفيس.

(٥) سقطت من (ز).

(٦) (س): [١٨ / أ].

(٧) «رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ» (٦٨/١٠).

(٨) في «رَوْضَةِ الطَّالِبِينَ» (٦٨/١٠): «التَّشْبِيهِ».

(٩) في (م)، و(هـ): (وإن فعله) بدلاً من: (ما يفعله).

فَإِنَّهُ^(١) يَصِيرُ [مُرْتَدًّا]^(٢) عَلَى قَوْلِ جَمَاعَةٍ، وَكَفَى بِهِذَا إِخْسَارًا^(٣) وَتَفْرِيطًا.

وظَاهِرُ كَلَامِ التَّوَوِّي - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَرَضِيَ عَنْهُ - (التَّقْرِيرُ) عَلَى الْمَسْأَلَةِ الثَّالِثَةِ، وَلَا يَبْعُدُ أَنْ (يُقَيَّدَ) بِمَا إِذَا قَصَدَ الاسْتِهْزَاءُ بِالْعِلْمِ بِسَائِرِ أَنْوَاعِهِ، أَوْ أَنَّهُ^(٤) أَرَادَ أَنَّهَا خَيْرٌ مِنْ كُلِّ عِلْمٍ لِسُمْوْلِهِ الْعِلْمُ بِاللَّهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ وَأَحْكَامِهِ، [أَمَّا لَوْ أَرَادَ الْعُلُومَ الَّتِي لَا تَتَعَلَّقُ بِاللَّهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ وَأَحْكَامِهِ]^(٥)؛ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ كُفْرًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ الاسْتِهْزَاءُ بِالَّذِينَ وَلَا تَقْيِصُهُ^(٦)؛ بِخِلَافِ مَا إِذَا أُطْلِقَ [أَوْ أَرَادَ]^(٧) الْعِلْمَ الْمُتَعَلِّقَ بِاللَّهِ أَوْ بِصِفَاتِهِ^(٨) أَوْ بِأَحْكَامِهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ نَصٌّ فِي الاسْتِهْزَاءِ بِالْعِلْمِ وَبِالَّذِينَ؛ فَكَانَ كُفْرًا.

● وَمِنْهَا: لَوْ دَامَ مَرَضُهُ وَاشْتَدَّ؛ فَقَالَ: إِنْ شِئْتَ تَوَفَّنِي^(٩) مُسْلِمًا، وَإِنْ شِئْتَ تَوَفَّنِي^(١٠) كَافِرًا؛ كَفَرَ.

● وَكَذَا لَوْ ابْتُلِيَ بِمَصَائِبَ؛ فَقَالَ: أَخَذْتُ مَالِي، وَأَخَذْتُ وَلَدِي،

(١) في ط الخميس: فإن فاعله يصير.

(٢) في (س): مريدًا، والمثبت من (ز)، و(م)، و(ه)، وهو الأنسب للسياق.

(٣) في (ز): اختيارًا، في (ه): خسارًا.

(٤) سقطت من (ه).

(٥) ما بين المعقوفتين سقط من (س)، والمثبت من (ز)، و(م)، و(ه).

(٦) في (ز): نقيضه.

(٧) ما بين المعقوفتين سقط من (ز).

(٨) في ط الخميس: وبصفاته.

(٩) في (ز): توفيتني.

(١٠) في (ز): توفيتني.

وَكَذَا وَكَذَا، وَمَاذَا تَفْعُلْ^(١) أَيْضًا، أَوْ مَاذَا بَقِيَ^(٢) لَمْ^(٣) تَفْعَلْهُ.

وَوَجْهُ الْأَوَّلِ؛ مَا مَرَّ: مِنْ أَنْ تَمْنِيَ الْكُفْرَ، وَالرِّضَا بِهِ؛ كُفِّرَ.

وَوَجْهُ الثَّانِي؛ نِسْبَةُ اللَّهِ ﷻ إِلَى الْجَوْرِ!!

● وَمِنْهَا: لَوْ غَضِبَ عَلَى وَلَدِهِ أَوْ غُلَامِهِ؛ فَضَرَبَهُ ضَرْبًا شَدِيدًا؛ فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: لَسْتَ^(٤) بِمُسْلِمٍ؟ فَقَالَ: لَا^(٥)؛ مُتَعَمِّدًا؛ كَفَرَ.

● وَلَوْ قِيلَ لَهُ: يَا يَهُودِيَّ، يَا مَجُوسِيَّ؛ فَقَالَ: لَبَّيْكَ؛ كَفَرَ.

زَادَ النَّوَوِيُّ^(٦): (قُلْتُ: فِي هَذَا نَظَرٌ، إِذَا لَمْ يَنْوِ شَيْئًا). انتهى.

وَالنَّظَرُ وَاضِحٌ؛ فَالْأَوَّلُ^(٧): أَنَّهُ^(٨) إِنْ نَوَى إِجَابَتَهُ، أَوْ أَطْلَقَ؛ لَمْ يَكْفُرْ، وَإِنْ قَالَ ذَلِكَ عَلَى جِهَةِ الرِّضَا بِمَا نَسَبَهُ إِلَيْهِ؛ كَفَرَ.

ثُمَّ رَأَيْتُ الْأَذْرَعِيَّ قَالَ: (وَالظَّاهِرُ: أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ، إِذَا لَمْ يَنْوِ غَيْرَ إِجَابَةِ الدَّاعِي، [وَلَا يُرِيدُ^(٩) الدَّاعِي] ^(١٠) بِذَلِكَ حَقِيقَةَ الْكَلَامِ؛ بَلْ هُوَ كَلَامٌ

(١) في (ز): الفعل.

(٢) في (ز): تبقى.

(٣) في «روضة الطالبين» (١٠/٦٨): «ولم».

(٤) في «روضة الطالبين» (١٠/٦٨): «أَلَسْتَ».

(٥) أي: نفى كونه مُسْلِمًا!

(٦) في «روضة الطالبين» (١٠/٦٨).

(٧) في ط الخميس: والوجه.

(٨) سقطت من (ز).

(٩) في ط الخميس: ولم يُرد.

(١٠) ما بين المعقوفتين سقط من (ز).

يَصْدُرُ مِنَ الْعَامِّيِّ عَلَى سَبِيلِ السَّبِّ وَالشَّتْمِ لِلْمَدْعُوِّ، وَيُرِيدُ الْمَدْعُوُّ إِجَابَةَ دُعَائِهِ بِ: لَبَّيْكَ؛ طَلَبًا لِمَرْضَاتِهِ). انتهى.

● وَمِنْهَا: لَوْ أَسْلَمَ كَافِرٌ؛ فَأَعْطَاهُ النَّاسُ أَمْوَالًا؛ فَقَالَ مُسْلِمٌ: لَيْتَنِي كُنْتُ كَافِرًا فَأُسْلِمَ، فَأُعْطِيَ؛ قَالَ (بَعْضُ) الْمَشَائِخِ: يَكْفُرُ.

زَادَ النَّوَوِيُّ^(١): (قُلْتُ: فِي هَذَا نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ جَازِمٌ بِالْإِسْلَامِ فِي الْحَالِ وَالْإِسْتِقْبَالِ، وَثَبَتَ فِي أَحَادِيثَ صَحِيحَةٍ فِي قِصَّةِ أُسَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حِينَ قَتَلَ مَنْ نَطَقَ بِالشَّهَادَةِ^(٢)؛ فَقَالَ لَهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «كَيْفَ تَصْنَعُ بِلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ إِذَا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟»، قَالَ: حَتَّى تَمَيَّنْتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ أَسْلَمْتُ قَبْلَ يَوْمِيذٍ^(٣). وَيُمْكِنُ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا^(٤)).

(١) في «روضة الطالبين» (٦٨/١٠).

(٢) في (ز): بالشهادتين.

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٤٢٦٩) و(٦٨٧٢)، وَمُسْلِمٌ (٩٦) عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٤) «روضة الطالبين» (٦٨/١٠).

● وَقَالَ النَّوَوِيُّ فِي «شرح مسلم» (١٠٤/٢): «وَقَوْلُهُ: (حَتَّى تَمَيَّنْتُ أَنِّي أَسْلَمْتُ يَوْمِيذٍ)؛ مَعْنَاهُ: لَمْ يَكُنْ تَقْدَمَ إِسْلَامِي؛ بَلِ ابْتَدَأْتُ الْآنَ الْإِسْلَامَ؛ لِيَمْحُو عَنِّي مَا تَقَدَّمَ، وَقَالَ هَذَا الْكَلَامَ مِنْ عِظَمِ مَا وَقَعَ فِيهِ».

● وَقَالَ الْحَافِظُ فِي «الفتح» (١٩٦/١٢ و١٩٧): «قَوْلُهُ: (حَتَّى تَمَيَّنْتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ أَسْلَمْتُ قَبْلَ ذَلِكَ الْيَوْمِ)، أَيُّ: أَنَّ إِسْلَامِي كَانَ ذَلِكَ الْيَوْمَ؛ لِأَنَّ الْإِسْلَامَ يَجِبُ مَا قَبْلَهُ؛ فَتَمَيَّنْتُ أَن يَكُونَ ذَلِكَ الْوَقْتُ أَوَّلَ دُخُولِهِ فِي الْإِسْلَامِ؛ لِيَأْمَنَ مِنْ جَرِيرَةِ تِلْكَ الْفَعْلَةِ، وَلَمْ يَرِدْ أَنَّهُ تَمَيَّنْتُ أَن لَا يَكُونَ مُسْلِمًا قَبْلَ ذَلِكَ».

قال القرطبي: وفيه إشعار بأنه كان استصغراً ما سبق له قبل ذلك من عمل صالح في مقابلة هذه الفعلة لما سمع من الإنكار الشديد، وإنما أورد ذلك على سبيل المبالغة، ويبيّن ذلك أن في بعض طرقه في رواية الأعمش: (حَتَّى تَمَيَّنْتُ أَنِّي أَسْلَمْتُ =

= (يَوْمِيذٍ)، وَوَقَعَ عِنْدَ مُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ جُنْدُبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ زِيَادَاتٌ، وَلَفْظُهُ: (بَعَثَ بَعْثًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَى قَوْمٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ؛ فَالْتَقَوْا؛ فَأَوْجَعَ رَجُلٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فِيهِمْ؛ فَأَبْلَغَ؛ فَقَصَدَ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ غِيْلَتَهُ كُنَّا نَتَحَدَّثُ أَنَّهُ أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ؛ فَلَمَّا رَفَعَ عَلَيْهِ السَّيْفَ، قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؛ فَقَتَلَهُ.. الْحَدِيثُ)، وَفِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: (فَكَيْفَ تَصْنَعُ بِلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ إِذَا أَتَتْكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ اسْتَغْفِرُ لِي؟ قَالَ: كَيْفَ تَصْنَعُ بِلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؛ فَجَعَلَ لَا يَزِيدُهُ عَلَى ذَلِكَ).

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: لَعَلَّ أُسَامَةَ تَأَوَّلَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿فَلَمْ يَكُ يَنْفَعُهُمْ إِيْمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بُاسَنَا﴾، وَلِذَلِكَ عَذَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ؛ فَلَمْ يُلْزِمُهُ دِيَّةً وَلَا غَيْرَهَا.

قُلْتُ: كَأَنَّهُ حَمَلَ نَفْيِ النَّفْعِ عَلَى عُمُومِهِ دُنْيَا وَآخِرَى، وَلَيْسَ ذَلِكَ الْمُرَادَ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْمَقَامَيْنِ؛ أَنَّهُ فِي مِثْلِ تِلْكَ الْحَالَةِ يَنْفَعُهُ نَفْعًا (مُقَيَّدًا) بِأَنْ يَجِبَ الْكَفُّ عَنْهُ، حَتَّى يُخْتَبَرُ أَمْرُهُ، هَلْ قَالَ ذَلِكَ خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ، أَوْ خَشْيَةً مِنَ الْقَتْلِ؟ وَهَذَا بِخِلَافِ مَا لَوْ هَجَمَ عَلَيْهِ الْمَوْتُ، وَوَصَلَ خُرُوجُ الرُّوحِ إِلَى الْغَرْغَرَةِ، وَانْكَشَفَ الْغِطَاءُ؛ فَإِنَّهُ إِذَا قَالَهَا لَمْ تَنْفَعُهُ بِالنَّسَبَةِ لِحُكْمِ الْآخِرَةِ، وَهُوَ الْمُرَادُ مِنَ الْآيَةِ، وَأَمَّا كَوْنُهُ لَمْ يُلْزِمُهُ دِيَّةً وَلَا كَفَّارَةً؛ فَتَوَقَّفَ فِيهِ الدَّأُوْدِيُّ، وَقَالَ: لَعَلَّهُ سَكَتَ عَنْهُ؛ لِعِلْمِ السَّامِعِ، أَوْ كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ نُزُولِ آيَةِ الدِّيَّةِ وَالْكَفَّارَةِ.

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: لَا يُلْزَمُ مِنَ السُّكُوتِ عَنْهُ عَدَمُ الْوُقُوعِ؛ لَكِنْ فِيهِ بُعْدٌ؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ جَرَتْ بِعَدَمِ السُّكُوتِ عَنْ مِثْلِ ذَلِكَ إِنْ وَقَعَ، قَالَ: فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ كَانَ مَادُونًا لَهُ فِي أَصْلِ الْقَتْلِ؛ فَلَا يَضْمَنُ مَا أَتْلَفَ مِنْ نَفْسٍ وَلَا مَالٍ؛ كَالْخَاتِنِ وَالطَّيِّبِ، أَوْ لِأَنَّ الْمَقْتُولَ كَانَ مِنَ الْعَدُوِّ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَسْتَحِقُّ دِيَّتَهُ، قَالَ: وَهَذَا يَتِمَشَّى عَلَى بَعْضِ الْأَرَاءِ، أَوْ لِأَنَّ أُسَامَةَ أَقْرَبَ بِذَلِكَ، وَلَمْ تَقُمْ بِذَلِكَ بَيِّنَةٌ؛ فَلَمْ تَلْزَمْ الْعَاقِلَةَ الدِّيَّةَ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: كَانَتْ هَذِهِ الْقِصَّةُ سَبَبَ حَلْفِ أُسَامَةَ أَنْ لَا يُقَاتِلَ مُسْلِمًا بَعْدَ ذَلِكَ وَمِنْ ثَمَّ تَخَلَّفَ عَنْ عَلِيٍّ فِي الْجَمَلِ وَصِفِّينَ؛ كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ فِي كِتَابِ الْفِتَنِ.

قُلْتُ: وَكَذَا وَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْأَعْمَشِ الْمَذْكُورَةِ أَنَّ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ كَانَ يَقُولُ: =

انتهى^(١).

وَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ (أَخِيرًا) مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَ الصُّورَتَيْنِ هُوَ الظَّاهِرُ الْمُعْتَمَدُ؛ [فَإِنَّ مَا هُنَا]^(٢) فِيهِ تَصْرِيحٌ بِتَمَنِّي الْكُفْرَ لِلدُّنْيَا، وَأَمَّا^(٣) أَسَامَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ [فَلَمْ يَتَمَنَّهُ]^(٤)، وَإِنَّمَا وَدَّ^(٥) أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ أَسْلَمَ إِلَّا ذَلِكَ الْيَوْمَ؛ حَتَّى إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَقْتُلُهُ؛ لِأَنَّهُ [لَمْ يَكُنْ]^(٦) حَزِينًا عَلَيْهِ، أَوْ أَنَّ^(٧) الْإِسْلَامَ يَجِبُ مَا قَبْلَهُ؛ فَيَسْلَمُ^(٨) مِنْ تِلْكَ الْمَعْصِيَةِ الْعَظِيمَةِ^(٩)، وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ شَهْوَةُ الْكُفْرِ، وَلَا تَمَنِّيهِ فِيمَا مَضَى الْبَتَّةَ؛ لِأَنَّ سَبَبَ [وُدِّهِ]^(١٠)؛ مَا تَقَرَّرَ، وَكَأَنَّهُ: اسْتَصْغَرَ مَا

= لَا أُقَاتِلُ مُسْلِمًا حَتَّى يُقَاتِلَهُ أَسَامَةُ.

وَاسْتَدَلَّ بِهِ التَّوَوُّيُّ عَلَى رَدِّ الْفَرْعِ الَّذِي ذَكَرَهُ الرَّافِعِيُّ فِيمَنْ رَأَى كَافِرًا أَسْلَمَ؛ فَأَكْرَمَ إِكْرَامًا كَثِيرًا؛ فَقَالَ: لَيْتَنِي كُنْتُ كَافِرًا؛ فَأَسْلَمْتُ لِأَكْرَمَ، وَقَالَ الرَّافِعِيُّ: يَكْفُرُ بِذَلِكَ، وَرَدَّهُ التَّوَوُّيُّ بِأَنَّهُ لَا يَكْفُرُ؛ لِأَنَّهُ جَازِمُ الْإِسْلَامِ فِي الْحَالِ وَالْإِسْتِقْبَالِ، وَإِنَّمَا تَمَنَّى ذَلِكَ فِي الْحَالِ الْمَاضِي (مُقَيَّدًا) لَهُ بِالْإِيمَانِ؛ لَيْتَمَ لَهُ الْإِكْرَامُ، وَاسْتَدَلَّ بِقِصَّةِ أَسَامَةَ، ثُمَّ قَالَ: وَيُمْكِنُ الْفَرْقُ.

(١) سقطت من (هـ).

(٢) غير واضح في (ز) بسبب طي الورقة.

(٣) (س): [١٨ / ب].

(٤) غير واضح في (ز) بسبب طي الورقة.

(٥) في (هـ): أراد. وفي ط الخميس: يود.

(٦) غير واضح في (ز) بسبب طي الورقة.

(٧) سقطت من (ز).

(٨) في (ز): فسلم.

(٩) غير واضح في (ز) بسبب طي الورقة.

(١٠) في (س)، و(ز): ودّ، والمثبت من (م)، و(هـ).

كَانَ مِنْهُ مِنَ الْإِسْلَامِ وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ قَبْلَ ذَلِكَ فِي جَنْبٍ مَا ارْتَكَبَهُ مِنْ تِلْكَ الْجِنَايَةِ لِمَا حَصَلَ فِي نَفْسِهِ مِنْ شِدَّةِ انْكَارِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَضَبِهِ.

● وَمِنْهَا: قَالَ الشَّيْخَانِ - نَقْلًا عَنْهُمْ - : لَوْ تَمَنَّى أَنْ لَا يُحَرَّمَ اللَّهُ الْخَمْرَ، وَأَنْ لَا يُحَرَّمَ [اللَّهُ] ^(١) الْمُنَاكَحَةَ بَيْنَ الْأَخِ وَالْأُخْتِ ^(٢)؛ لَا يَكْفُرُ ^(٣).

● وَلَوْ تَمَنَّى أَنْ لَا يُحَرَّمَ اللَّهُ الظُّلْمَ، أَوْ الزِّنَا، أَوْ قَتَلَ النَّفْسَ بِغَيْرِ حَقٍّ؛ كَفَرَ، وَالضَّابِطُ: أَنَّ مَا كَانَ حَالًا فِي زَمَانٍ؛ فَتَمَنَّى حِلَّهُ؛ لَا يَكْفُرُ.

● وَلَوْ شَدَّ الزُّنَّارَ ^(٤) عَلَى وَسْطِهِ؛ كَفَرَ.

● وَاخْتَلَفُوا فِي مَنْ وَضَعَ فَلَسُوَّةَ الْمَجُوسِ عَلَى رَأْسِهِ، وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ ^(٥).

(١) زيادة من (ز).

(٢) لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣].

● وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ فِي «مَرَاتِبِ الْإِجْمَاعِ» (ص: ٦٦): «وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْأُخْتَ الشَّقِيقَةَ، وَأَنَّ الْأُخْتَ لِلْأَبِّ، وَأَنَّ الْأُخْتَ لِلْأُمِّ، وَكُلٌّ مَنِ تَنَاسَلَ مِنْهُنَّ، أَوْ نَالَتَهُنَّ وَلَدَتْهُنَّ مِنْ قِبَلِ صُلْبٍ أَوْ بَطْنٍ كَيْفَمَا تَفَرَّعَتِ الْوِلَادَاتُ، وَإِنْ بَعُدَتْ؛ حَرَامٌ نِكَاحُهُنَّ مَقْسُوحٌ».

(٣) فِي «رَوْضَةِ الطَّالِبِينَ» (١٠/٦٨).

(٤) قَالَ التَّوَوِيُّ فِي «الْمَجْمُوعِ» (١٩/٤٠٩): «الزُّنَّارُ: أَنْ يَشُدُّوا (أَهْلُ الذِّمَّةِ) فِي أَوْسَاطِهِمْ خَيْطًا غَلِيظًا فَوْقَ الثِّيَابِ، وَإِنْ لَبَسُوا الْقَلَانِسَ جَعَلُوا فِيهَا خَرْقًا لِيَتَمَيَّزُوا عَنِ قَلَانِسِ الْمُسْلِمِينَ».

وَقَالَ أَبُو بَكْرِ الرَّازِيُّ فِي «مُخْتَارِ الصَّحَاحِ» (ص: ١٣٨): «(الزُّنَّارُ) حِزَامٌ لِلنَّصَارَى». وَقَالَ الْفَيْزُوزِيُّ أَبَادِي فِي «الْقَامُوسِ الْمَحِيطِ» (ص: ٤٠١): «هُوَ مَا عَلَى وَسْطِ النَّصَارَى وَالْمَجُوسِ».

(٥) فِي «الْعَزِيزِ شَرْحِ الْوَجِيزِ» لِلرَّافِعِيِّ (١١/١٠٥)، وَفِي «رَوْضَةِ الطَّالِبِينَ» (١٠/٦٩): =

= «وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ يَكْفُرُ». وَهُوَ الصَّوَابُ. وَهُوَ كَذَلِكَ فِي «كَفَايَةِ الْأَخْيَارِ» لِلْحَصْنِيِّ (٤٩٥). وَسَيَأْتِي مَا يُؤَكِّدُ صِحَّةَ مَا صَوَّبْنَاهُ؛ فَقَدْ قَالَ الْمَصْنُفُ: (.. مِنْ قَوْلِ الرَّافِعِيِّ السَّابِقِ: (وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ يَكْفُرُ)).

● وقال الإيجي في «المواقف» (٥٤٦/٣) - وَنَقَلَهُ الْمَصْنُفُ فِي «تُحْفَةِ الْمُحْتَاجِ» (٩٢/٩) -: «وَلَوْ عَلِمَ أَنَّهُ شَدَّ الزُّنَارَ، لَا لِيَتَعْظِيمَ دِينَ النَّصَارَى، وَاعْتِقَادَ حَقِيقَتِهِ؛ لَمْ يُحْكَمْ بِكُفْرِهِ فِي مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ؛ كَمَا مَرَّ فِي سُجُودِ الشَّمْسِ. انْتَهَتْ. اهـ».

● قال ابن الشحنة الثَّقَفِيُّ الْحَلَبِيُّ ت ٨٨٢ هـ فِي «لِسَانِ الْحُكَّامِ فِي مَعْرِفَةِ الْأَحْكَامِ» (ص: ٤١٥): «رَجُلٌ وَضَعَ قَلَنْسُوءَ الْمَجُوسِ عَلَى رَأْسِهِ؛ قَالَ بَعْضُهُمْ: يَكْفُرُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يَكْفُرُ، وَقَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ: إِنَّهُ إِنْ كَانَ لِضْرُورَةِ الْبَرْدِ، أَوْ لِأَنَّ الْبَقَرَةَ لَا تُعْطِيهِ اللَّبَنَ؛ لَا يَكْفُرُ». وَهُوَ بِنَصِّهِ فِي «مُعِينِ الْحُكَّامِ فِي مَا يَتَرَدَّدُ بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ مِنَ الْأَحْكَامِ» (ص: ١٦٥) لِعَلِيِّ بْنِ خَلِيلِ الطَّرَابُلُسِيِّ الْحَنْفِيِّ، (ت ٨٤٤).

● وقال ابن نجيم في «الْبَحْرِ الرَّائِقِ» (١٣٣/٥): «وَبَوَّضَ قَلَنْسُوءَ الْمَجُوسِيِّ عَلَى رَأْسِهِ - عَلَى الصَّحِيحِ -؛ إِلَّا لِضْرُورَةِ دَفْعِ الْحَرِّ، أَوْ الْبَرْدِ، وَبِشَدِّ الزُّنَارِ فِي وَسْطِهِ؛ إِلَّا إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ؛ خَدِيعَةً فِي الْحَرْبِ وَطَلِيعَةً لِلْمُسْلِمِينَ».

● وفي «مَجْمَعِ الْأَنْهَارِ فِي شَرْحِ مُلْتَقَى الْأَنْبَارِ» (٥١٣/٢): «وَيَكْفُرُ بِوَضْعِ قَلَنْسُوءِ الْمَجُوسِ عَلَى رَأْسِهِ عَلَى الصَّحِيحِ؛ إِلَّا لِتَخْلِيصِ الْأَسِيرِ، أَوْ لِضْرُورَةِ دَفْعِ الْحَرِّ وَالْبَرْدِ عِنْدَ الْبَعْضِ، وَقِيلَ: إِنْ قَصَدَ بِهِ التَّشْبِيهَ؛ يَكْفُرُ، وَكَذَا شَدُّ الزُّنَارِ فِي وَسْطِهِ».

● وفي «الموسوعة الفقهية الكويتية» (٥/١٢): «ذَهَبَ الْحَنْفِيُّ عَلَى الصَّحِيحِ عِنْدَهُمْ، وَالْمَالِكِيُّ عَلَى الْمَذْهَبِ، وَجُمْهُورُ الشَّافِعِيَّةِ إِلَى: أَنَّ التَّشْبِيهَ بِالْكَفَّارِ فِي اللَّبَاسِ - الَّذِي هُوَ شِعَارٌ لَهُمْ بِهِ يَتَمَيَّزُونَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ - يُحْكَمُ بِكُفْرٍ فَاعِلِهِ ظَاهِرًا؛ أَيْ: فِي أَحْكَامِ الدُّنْيَا؛ فَمَنْ وَضَعَ قَلَنْسُوءَ الْمَجُوسِ عَلَى رَأْسِهِ يَكْفُرُ، إِلَّا إِذَا فَعَلَهُ لِضْرُورَةِ الْإِكْرَاهِ أَوْ لِدَفْعِ الْحَرِّ أَوْ الْبَرْدِ. وَكَذَا إِذَا لَبَسَ زُنَّارَ النَّصَارَى؛ إِلَّا إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ خَدِيعَةً فِي الْحَرْبِ وَطَلِيعَةً لِلْمُسْلِمِينَ. أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ؛ لِحَدِيثِ: (مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ)؛ لِأَنَّ اللَّبَاسَ الْخَاصَّ بِالْكَفَّارِ عَلَامَةٌ الْكُفْرِ، وَلَا يَلْبَسُهُ إِلَّا مَنْ التَزَمَ الْكُفْرَ، وَالِاسْتِدْلَالُ =

● وَلَوْ شَدَّ عَلَى وَسْطِهِ حَبْلًا؛ فَسُئِلَ عَنْهُ؛ فَقَالَ: هَذَا زُنَّارٌ؛ فَلَا كَثْرُونَ:
عَلَى أَنَّهُ يَكْفُرُ^(١).

= بِالْعَلَامَةِ وَالْحُكْمِ بِمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ مُقَرَّرٌ فِي الْعَقْلِ وَالشَّرْعِ.
فَلَوْ عَلِمَ أَنَّهُ شَدَّ الزُّنَّارَ، لَا لِاعْتِقَادِ حَقِيقَةِ الْكُفْرِ؛ بَلْ لِدُخُولِ دَارِ الْحَرْبِ؛ لِتَخْلِيصِ
الْأَسَارَى - مَثَلًا - لَمْ يُحْكَمْ بِكُفْرِهِ. وَيَرَى الْحَنْفِيَّةُ فِي قَوْلِ -، وَهُوَ مَا يُؤْخَذُ مِمَّا
ذَكَرَهُ ابْنُ الشَّاطِطِّ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ - أَنَّ مَنْ يَتَشَبَّهُ بِالْكَافِرِ فِي الْمَلْبُوسِ الْخَاصِّ بِهِ لَا يُعْتَبَرُ
كَافِرًا، إِلَّا أَنْ يَعْتَقِدَ مُعْتَقِدَهُمْ؛ لِأَنَّهُ مُوَحَّدٌ بِلِسَانِهِ مُصَدِّقٌ بِجَنَانِهِ.
وَقَدْ قَالَ الْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: لَا يَخْرُجُ أَحَدٌ مِنَ الْإِيمَانِ إِلَّا مِنَ الْبَابِ الَّذِي دَخَلَ
فِيهِ، وَالِدُخُولُ بِالْإِفْرَارِ وَالتَّصَدِيقِ، وَهُمَا قَائِمَانِ.
وَذَهَبَ الْحَنَابِلَةُ إِلَى حُرْمَةِ التَّشَبُّهِ بِالْكَافِرِ فِي اللَّبَاسِ الَّذِي هُوَ شِعَارُ لَهُمْ؛ قَالَ
الْبُهْوتِيُّ: إِنْ تَرَى مُسْلِمًا صَارَ شِعَارًا لِأَهْلِ ذِمَّةٍ، أَوْ عَلَّقَ صَلِيبًا بِصَدْرِهِ حَرَمَ، وَلَمْ
يَكْفُرْ بِذَلِكَ كَسَائِرِ الْمَعَاصِي.

وَيَرَى التَّوَوِيَّ - مِنَ الشَّافِعِيَّةِ - أَنَّ مَنْ لَبَسَ الزُّنَّارَ وَنَحْوَهُ؛ لَا يَكْفُرُ إِذَا لَمْ تَكُنْ نِيَّةً.
(١) وكذا في «روضة الطالبين» (١٠/٦٩): «يَكْفُرُ»، وَهُوَ كَذَلِكَ فِي «العزیز شرح
الوَجِيز» للرافعي (١١/١٠٥)، وكذلك في «النَّجْمُ الْوَهَّاجُ فِي شَرْحِ الْمُنْهَاجِ»
لِلدِّمِيرِيِّ (٩/٨١)، وكذلك في «الكبائر» للذهبي (ص: ١٥٧). وفي ط الخُمَيْسِ -
وغيرها من طَبَعَاتٍ أُخْرَى - لَا يَكْفُرُ!

● قَالَ الدِّمِيرِيُّ فِي «النَّجْمِ الْوَهَّاجِ فِي شَرْحِ الْمُنْهَاجِ» (٩/٨١): «قال المصنّف:
وَالصَّوَابُ: أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ».

وَالْمَقْصُودُ بِ: «الْمُنْهَاجِ»؛ «مُنْهَاجُ» التَّوَوِيَّ.
قُلْتُ: وَهَذَا مَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي «الرَّوْضَةِ» - كَمَا نَقَلَهُ الْمَصْنُفُ هُنَا - مِنْ قَوْلِهِ:
«الصَّوَابُ: أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ فِي مَسْأَلَةِ التَّمَنِّي وَمَا بَعْدَهَا».

● وَقَالَ تَقِيُّ الدِّينِ الْحَصَنِيُّ الْحُسَيْنِيُّ فِي «كَفَايَةِ الْأَخْيَارِ» (٤٩٤ و ٤٩٥): «وَنَقَلَ الرَّافِعِيُّ
عَنْ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ؛ أَنَّهُ لَوْ شَدَّ الزُّنَّارَ عَلَى وَسْطِهِ؛ كَفَرَ، قَالَ: وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ =

● وَلَوْ شَدَّ عَلَى وَسْطِهِ زُنَّارًا، وَدَخَلَ دَارَ الْحَرْبِ لِلتَّجَارَةِ؛ كَفَرَ، وَإِنْ دَخَلَ لِتَخْلِيصِ الْأَسَارَى؛ لَمْ يَكْفُرْ.

زَادَ فِي «الرُّوضَةِ»^(١): (قُلْتُ: الصَّوَابُ: أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ فِي مَسْأَلَةِ^(٢) التَّمَنِّي^(٣) وَمَا بَعْدَهَا؛ إِذَا لَمْ تَكُنْ نِيَّةً^(٤)). انتهى.

أَيُّ^(٥)؛ فَحَيْثُ لَمْ يَنْوَ بِتَمَنِّيهِ ذَلِكَ جَمِيعُهُ - سَوَاءٌ أَكَانَ حَلَالًا فِي مِلَّةٍ، أَمْ لَا - مَا يَجُرُّ إِلَى الْكُفْرِ؛ مِنْ نِسْبَةِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ إِلَى الْجَوْرِ، أَوْ^(٦) عَدَمِ الْعَدْلِ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، بِتَحْرِيمِهِ^(٧) ذَلِكَ عَلَيْنَا؛ لَمْ يَكْفُرْ، وَإِلَّا كَفَرَ.

وَتَمَنِّي تَغْيِيرِ الْأَحْكَامِ: حَرَامٌ؛ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْأَمِّ»^(٨)،

= وَضَعَ قَلَنْسُوَةَ الْمَجُوسِ عَلَى رَأْسِهِ، وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ يَكْفُرُ، وَلَوْ شَدَّ عَلَى وَسْطِهِ حَبْلًا؛ فَسُئِلَ عَنْهُ؛ فَقَالَ: هَذَا زُنَّارٌ عَلَى أَنَّهُ يَكْفُرُ، وَسَكَتَ الرَّافِعِيُّ عَلَى ذَلِكَ، وَقَالَ التَّوَوُّيُّ: الصَّوَابُ: أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ، وَمَا ذَكَرَهُ التَّوَوُّيُّ ذَكَرَهُ الرَّافِعِيُّ فِي أَوَّلِ الْجَنَائِزَاتِ فِي الطَّرَفِ الرَّابِعِ مَا حَاصِلُهُ مُوَافَقَةُ التَّوَوُّيِّ، وَأَنَّ لُبْسَ زِيِّ الْكُفَّارِ بِمُجَرَّدِهِ لَا يَكُونُ رِدَّةً.

(١) في «روضة الطالبين» (٦٩/١٠).

(٢) في ط الخميس: مسألتي.

(٣) أي: تمَنِّي تحليل الحَرَامِ، وتحريم الحَلَالِ!

(٤) «روضة الطالبين» (١٠/٦٩).

(٥) سقطت من (ز).

(٦) في ط الخميس: و.

(٧) في (ز): بتحريم.

(٨) قَالَ الرَّبِيعُ: قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَلَوْ لَا أَنَا نَأْتُمُ بِالتَّمَنِّي؛ لَتَمَنَّيْنَا أَنْ يَكُونَ هَذَا هَكَذَا. «الْأَمُّ»

= (٥/٦٦٨). ونقله الحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (١٣/٢٢٠).

وَحَيْثُ لَيْسَ زَيُّ الْكُفَّارِ؛ سَوَاءٌ أَدْخَلَ ^(١) دَارَ الْحَرْبِ، أَمْ لَا، بِنِيَّةِ الرِّضَا بِدِينِهِمْ، أَوْ الْمِيلِ إِلَيْهِ، أَوْ تَهَاوُنًا بِالإِسْلَامِ؛ كَفَرَ، وَإِلَّا؛ فَلَا ^(٢).

وَاعْتَرَضَ مَا ذَكَرَهُ النَّوَوِيُّ فِي مَسْأَلَةِ زَيِّ الْكُفَّارِ: بِأَنَّ الْقَاضِي ^(٣) حُسَيْنًا ^(٤) نَقَلَ عَنِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ^(٥): أَنَّهُ لَوْ سَجَدَ لِصَنَمٍ ^(٦) فِي دَارِ الْحَرْبِ لَمْ يُحْكَمْ

= • قَالَ الرَّزْكَانِيُّ فِي «الْمُنْتَوَى فِي الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ» (٤٠٧/١): «وَكَأَنَّهُ أَرَادَ تَغْيِيرَ الْأَحْكَامِ، وَلَمْ يُرِدْ أَنَّ التَّمَنِّيَ كُلَّهُ حَرَامٌ».

(١) فِي طِ الْخُمَيْسِ: دَخَلَ.

(٢) قَالَ شَيْخُ الإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي «الْإِقْتِضَاءِ» (٤٧١/١): «لَوْ أَنَّ الْمُسْلِمَ بَدَرَ حَرْبٍ أَوْ دَارٍ كُفِّرَ غَيْرَ حَرْبٍ لَمْ يَكُنْ مَأْمُورًا بِالْمُخَالَفَةِ لَهُمْ (لِلْكَفَّارِ) فِي الْهَدْيِ الظَّاهِرِ؛ لِمَا عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ مِنَ الضَّرَرِ؛ بَلْ قَدْ يُسْتَحَبُّ لِلرَّجُلِ أَوْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُشَارِكَهُمْ أَحْيَانًا فِي هَدْيِهِمُ الظَّاهِرِ، إِذَا كَانَ فِي ذَلِكَ مَصْلَحَةٌ دِينِيَّةٌ، مِنْ دَعْوَتِهِمْ إِلَى الدِّينِ وَالْإِطْلَاقِ عَلَى بَاطِنِ أُمُورِهِمْ؛ لِإِخْبَارِ الْمُسْلِمِينَ بِذَلِكَ، أَوْ دَفْعِ ضَرَرِهِمْ عَنِ الْمُسْلِمِينَ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْمَقَاصِدِ الْحَسَنَةِ؛ فَأَمَّا فِي دَارِ الإِسْلَامِ وَالْهَجْرَةِ الَّتِي أَعَزَّ اللَّهُ فِيهَا دِينَهُ، وَجَعَلَ عَلَى الْكَافِرِينَ بِهَا الصَّغَارَ وَالْجَزِيَّةَ؛ فَفِيهَا شَرَعَتْ الْمُخَالَفَةُ».

(٣) فِي (ز): قَالَ الْقَاضِي.

(٤) فِي الْأَصْلِ: «حُسَيْنٌ»، وَصَوَابُهَا: حُسَيْنًا. وَانْظُرْ: «التَّعْلِيلَةُ عَلَى مُخْتَصَرِ الْمَزْنِيِّ» لِلْقَاضِي حُسَيْنٍ (١٠٣٧/٢).

(٥) كَمَا فِي «جَلِيَّةِ الْعُلَمَاءِ فِي مَعْرِفَةِ مَذَاهِبِ الْفُقَهَاءِ» لِأَبِي بَكْرِ الشَّاشِي الْقَفَّالِ (١٦٩/٢) قَالَ: «وَحَكَى الْقَاضِي حُسَيْنٌ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الشَّافِعِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ (نَصَّ) عَلَى أَنَّ مُسْلِمًا لَوْ سَجَدَ لِلصَّنَمِ فِي دَارِ الْحَرْبِ؛ لَمْ يُحْكَمْ بِرِدَّتِهِ، وَلَوْ أَنَّهُ فِي دَارِ الإِسْلَامِ أَلْقَى الْعَسَلِيَّ عَلَى كَتِفِهِ، وَشَدَّ الزُّنَارَ عَلَى وَسْطِهِ أَنْ يُحْكَمَ بِرِدَّتِهِ».

وَانْظُرْ: «إِعَانَةُ الطَّالِبِينَ عَلَى حَلِّ أَلْفَافِ فَتَحِ الْمَعِينِ» (١٥٣/٤)، وَ«مُعْنِي الْمَحْتَاجِ» (١٣٦/٣). وَقَدْ تَقَدَّمَ الْإِشَارَةُ إِلَى ذَلِكَ فِي كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ.

(٦) فِي (ز): لِلصَّنَمِ.

بِرِدَّتِهِ، وَإِنْ لَيْسَ زِيَّ الْكُفَّارِ بِدَارِ الْإِسْلَامِ حُكْمَ بِرِدَّتِهِ.

وَنَقَلَ فِي «المَطْلَبِ» عَنِ الْقَاضِي: الْارْتِدَادُ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُهُ إِلَّا عَنْ عَقِيدَةٍ.

وَيُجَابُ: بِحَمَلِ هَذَا الْإِطْلَاقِ عَلَى التَّفْصِيلِ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ النَّوَوِيُّ، وَقَدْ بَيَّنَّاهُ، وَقَوْلِي^(١) فِيهِ: (أَوْ تَهَاوَنًا بِالْإِسْلَامِ) هُوَ مَا صَرَّحَ بِهِ الْخَوَارِزْمِيُّ فِي «كَافِيهِ»؛ حَيْثُ قَالَ: (لَوْ وَضَعَ عَلَى رَأْسِهِ غِيَارًا^(٢) أَهْلُ الذِّمَّةِ؛ تَهَاوَنًا بِالْإِسْلَامِ؛ صَارَ كَافِرًا). انتهى.

وَفَهُمَ ابْنُ الرَّفْعَةِ مِنْ قَوْلِ الرَّافِعِيِّ السَّابِقِ: (وَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ [يَكْفُرُ]^(٣))؛ إِشَارَةً إِلَى وَجْهِ^(٤) فِي الْقَلَنْسُوَةِ، وَلَيْسَ كَمَا فَهِمَ؛ فَإِنَّ الرَّافِعِيَّ؛ إِنَّمَا حَكَى الْخِلَافَ فِيهِ عَنِ الْحَنْفِيَّةِ، وَهَذِهِ الْفُرُوعُ كُلُّهَا مِنْ كُتُبِهِمْ، وَلَمْ يَنْقُلْ مِنْهَا [شَيْئًا]^(٥) عَنِ الْأَصْحَابِ.

قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: (وَأَعْلَمُ أَنَّ أَكْثَرَ الْعَامَّةِ يُسَمُّونَ مَا يَشُدُّ بِهِ الْإِنْسَانُ وَسَطَهُ مِنْ حَبْلٍ وَنَحْوِهِ: زُنَارًا، وَلَا يُتَخَيَّلُ^(٦) فِي إِطْلَاقِ هَذَا مِنْهُمْ كُفْرًا^(٧))^(٨).

(١) في ط الخميس: (وَقَدْ بَيَّنَّاهُ بِقَوْلِي فِيهِ: وَتَهَاوَنًا. .).

(٢) قَالَ النَّوَوِيُّ فِي «المَجْمُوعِ» (٤٠٩/١٩): «الْغِيَارُ: أَنْ يَكُونَ فِيمَا يَظْهَرُ مِنْ ثِيَابِهِمْ ثَوْبٌ يُخَالِفُ لَوْنَهُ لَوْنِ ثِيَابِهِمْ؛ كَالْأَزْرَقِ وَالْأَصْفَرِ وَنَحْوِهِمَا».

(٣) زيادة من (م).

(٤) (س): [١٩ / أ].

(٥) زيادة من (ز)، و(م).

(٦) في (س): ينحل، والمثبت من (ز)، و(م)، و(هـ)، وهو الأنسب للسياق.

(٧) في ط الخميس، والطبعات الأخرى: كفر.

(٨) قَالَ الْمَصْنُفُ؛ كَمَا فِي «الْفَتَاوَى الْفَقْهِيَّةِ الْكُبْرَى» - لِتَلْمِيزِهِ الْفَاكْهِيَّ - (٢٣٨/٤): =

انتهى .

● ومنها: قَالَ الشَّيْخَانِ - عَنْهُمْ - : لَوْ قَالَ مُعَلِّمُ الصَّبَّانِ : الْيَهُودُ خَيْرٌ مِنْ الْمُسْلِمِينَ بِكَثِيرٍ ؛ لِأَنَّهُمْ يَقْضُونَ حُقُوقَ مُعَلِّمِي صَبَّانِهِمْ ؛ كَفَرَ .

● قالوا: وَلَوْ قَالَ : النَّصْرَانِيَّةُ خَيْرٌ مِنَ الْمَجُوسِيَّةِ ؛ كَفَرَ .

● وَلَوْ قَالَ : الْمَجُوسِيَّةُ شَرٌّ مِنَ النَّصْرَانِيَّةِ ؛ لَا يَكْفُرُ .

زَادَ النَّوَوِيُّ^(١) : (قُلْتُ : الصَّوَابُ : لَا يَكْفُرُ بِقَوْلِهِ : النَّصْرَانِيَّةُ خَيْرٌ مِنَ الْمَجُوسِيَّةِ ، إِلَّا أَنْ يُرِيدَ أَنَّهَا دِينٌ حَقٌّ الْيَوْمَ) . انتهى .

وَوَظَّاهِرُ كَلَامِهِ تَقْرِيرُ الرَّافِعِيِّ عَلَى تَقْرِيرِهِ^(٢) لَهُمْ فِي كُفْرِ الْمَعْلَمِ ؛ لَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ مَحَلَّهُ مَا إِذَا قَصَدَ الْخَيْرِيَّةَ الْمَطْلُوقَةَ ؛ فَإِنْ أَرَادَ الْخَيْرِيَّةَ فِي الْإِحْسَانِ لِلْمَعْلَمِ وَمُرَاعَاتِهِ ؛ لَمْ يَكْفُرْ ، وَإِنْ أَطْلَقَ ؛ فَهُوَ مَحَلُّ نَظَرٍ ، وَالْأَقْرَبُ : عَدَمُ الْكُفْرِ .

● ومنها: قَالَ عَنْهُمْ : قَالُوا : لَوْ عَطَسَ السُّلْطَانُ ؛ فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ : يَرْحَمُكَ اللَّهُ^(٣) ؛ فَقَالَ لَهُ آخَرُ : لَا تَقُلْ لِلسُّلْطَانِ هَكَذَا^(٤) ؛ كَفَرَ الْآخَرُ .

زَادَ النَّوَوِيُّ^(٥) : (قُلْتُ : الصَّوَابُ : لَا يَكْفُرُ بِمُجَرَّدِ هَذَا) . انتهى .

= «صَرَّحَ أَصْحَابُنَا بِأَنَّهُ لَوْ شَدَّ الزُّنَّارَ عَلَى وَسْطِهِ ، أَوْ وَضَعَ عَلَى رَأْسِهِ قَلَنْسُوَةَ الْمَجُوسِ ؛ لَمْ يَكْفُرْ بِمُجَرَّدِ ذَلِكَ» .

(١) فِي «رَوَاضَةِ الطَّالِبِينَ» (٦٩/١٠) .

(٢) فِي ط الْخَمِيسِ : تَقْدِيرُهُ .

(٣) فِي (ز) : رَحِمَكَ اللَّهُ .

(٤) فِي ط الْخَمِيسِ : هَذَا .

(٥) فِي «رَوَاضَةِ الطَّالِبِينَ» (٦٩/١٠) .

وَوَجْهُهُ: أَنَّهُ إِنَّمَا أَنْكَرَ هَذَا ^(١) عَلَيْهِ؛ مِنْ حَيْثُ عَدِمَ ^(٢) تَعْظِيمَهُ لِلسُّلْطَانِ؛ بَلْ هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ؛ فَإِنْ كَانَ ^(٣) الْإِنْكَارُ مِنْ حَيْثُ إِنَّ السُّلْطَانَ غَنِيٌّ عَنِ الرَّحْمَةِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ؛ كَانَ كُفْرًا ^(٤)؛ كَمَا لَا يَخْفَى.

● وَمِنْهَا: قَالُوا: لَوْ سَقَى فَاسِقٌ وَلَدَهُ خَمْرًا؛ فَتَنَرَّ ^(٥) قُرْنَاؤُهُ ^(٦) الدَّرَاهِمَ وَالسُّكَّرَ؛ كَفَرُوا.

قَالَ ^(٧): (قُلْتُ: الصَّوَابُ: أَنَّهُمْ ^(٨) لَا يَكْفُرُونَ).

● وَمِنْهَا: لَوْ قِيلَ لِعَبْدٍ: صَلِّ؛ فَقَالَ: لَا أَصَلِّي؛ فَإِنَّ الثَّوَابَ يَكُونُ ^(٩) لِمَوْلَايَ؛ كَفَرَ؛ أَقَرَّهُمُ الرَّافِعِيُّ ^(١٠).

وَفِيهِ نَظَرٌ، وَلَا يَبْعُدُ أَنَّ الصَّوَابَ: أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ؛ إِلَّا إِنْ قَصَدَ مَعَ ذَلِكَ الَّذِي اعْتَقَدَهُ نِسْبَةَ اللَّهِ تَعَالَى إِلَى الْجَوْرِ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ.

● وَمِنْهَا: قَالَا عَنْهُمْ: (قَالُوا: وَلَوْ قَالَ كَافِرٌ لِمُسْلِمٍ: اعْرِضْ عَلَيَّ الْإِسْلَامَ؛

(١) سقطت من (ز)، و(م).

(٢) سقطت من (ه).

(٣) سقطت من (ه).

(٤) في (ز): كافرًا.

(٥) في (ز): فنشر.

(٦) في «رَوْضَةِ الطَّالِبِينَ» (٦٩/١٠): «أَقْرَبَاؤُهُ». وفي ط الخميس: أقرناؤه.

(٧) في «رَوْضَةِ الطَّالِبِينَ» (٦٩/١٠).

(٨) سقطت من (ز).

(٩) في (ز): يكن، سقطت من (ه).

(١٠) في «العَزِيزِ شَرْحِ الْوَجِيزِ» للرافعي (١١/١٠٣).

فَقَالَ: حَتَّى أَرَى، أَوْ اصْبِرْ إِلَى الْغَدِ، أَوْ طَلَبَ عَرْضَ الْإِسْلَامِ مِنْ وَاعِظٍ؛
فَقَالَ: اجْلِسْ إِلَى آخِرِ الْمَجْلِسِ؛ كَفَرَ، وَقَدْ^(١) حَكَيْنَا نَظِيرَهُ عَنِ الْمُتَوَلَّى^(٢).

● قَالُوا: أَوْ لَوْ^(٣) قَالَ لِعَدُوِّهِ: لَوْ كَانَ [نَبِيًّا]^(٤) لَمْ أَوْ مِنْ بِهِ.

● أَوْ قَالَ: لَمْ يَكُنْ أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ مِنَ الصَّحَابَةِ؛ كَفَرَ.

● [قَالُوا: وَلَوْ قِيلَ لِرَجُلٍ: مَا الْإِيمَانُ؟ قَالَ: لَا أَدْرِي؛ كَفَرَ]^(٥).

● وَلَوْ قَالَ لِرَوْجَتِهِ: أَنْتِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى؛ كَفَرَ.

وَهَذِهِ الصُّورُ تَتَّبَعُوا^(٦) فِيهَا الْأَلْفَاظَ الْوَاقِعَةَ فِي كَلَامِ النَّاسِ، وَأَجَابُوا
فِيهَا اتِّفَاقًا أَوْ اخْتِلَافًا بِمَا ذَكَرَ، وَمَذْهَبًا^(٧): يَقْتَضِي مُوَافَقَتَهُمْ فِي بَعْضِهَا،
وَفِي بَعْضِهَا: يُشْتَرَطُ وَقُوعُ اللَّفْظِ فِي مَعْرِضِ الْإِسْتِهْزَاءِ. انْتَهَى كَلَامُ
الشَّيْخَيْنِ^(٨).

(١) سقطت من (ز).

(٢) في «التَّمَمَةِ»؛ كَمَا فِي «الْعَزِيزِ» لِلرَّافِعِيِّ (١٠٦/١١)، و«رَوْضَةِ الطَّالِبِينَ» (٦٩/١٠) و(٧٠).

(٣) فِي «الْعَزِيزِ» لِلرَّافِعِيِّ (١٠٦/١١): «وَأَنَّهُ لَوْ»، وَفِي «رَوْضَةِ الطَّالِبِينَ» (٧٠/١٠): «وَلَوْ».

(٤) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَقَطَ مِنْ (س)، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ (ز)، وَ(م)، وَ(ه)، وَهُوَ الْأَنْسَبُ لِلْسِّيَاقِ.

(٥) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَقَطَ مِنْ (ز).

(٦) فِي (س): تَبَعُوا، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ (ز)، وَ(م)، وَ(ه)، وَهُوَ الْأَنْسَبُ لِلْسِّيَاقِ.

(٧) (س): [١٩ / ب].

(٨) الرَّافِعِيُّ فِي «الْعَزِيزِ» (١٠٦/١١)، وَالنَّوَوِيُّ فِي «رَوْضَةِ الطَّالِبِينَ» (٧٠/١٠).

● وَقَدْ قَدَّمْنَا مَا يَحْتَاجُ إِلَى التَّنْبِيهِ عَلَيْهِ حُكْمًا وَتَفْصِيلًا وَنَقْدًا وَرَدًّا وَاتِّفَاقًا وَاخْتِلَافًا فِي جَمِيعِ الْمَسَائِلِ السَّابِقَةِ، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ، وَبَقِيَ الْكَلَامُ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ الْأَخِيرَةِ؛ فَأَمَّا مَسْأَلَةُ: (تَأْخِيرِ عَرْضِ الْإِيمَانِ)^(١)؛ فَقَدْ مَرَّ تَحْقِيقُهَا عِنْدَ ذِكْرِ كَلَامِ الْمُتَوَلَّى.

● وَأَمَّا مَسْأَلَةُ: (لَوْ كَانَ نَبِيًّا لَمْ أُؤْمِنْ بِهِ)؛ فَقَدْ مَرَّتْ - أَيْضًا -، وَالتَّكْفِيرُ فِيهَا وَاضِحٌ؛ لِأَنَّهُ رَضِيَ بِتَكْذِيبِ النَّبِيِّ.



(١) في (م): الإسلام.

لَوْ أَنْكَرَ صُحْبَةَ أَبِي بَكْرٍ

● وَأَمَّا مَا قَالُوهُ فِي إِنْكَارِ صُحْبَةِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ فَظَاهِرٌ؛ بَلْ لَيْسَ ذَلِكَ^(١) مِنْ خُصُوصِيَّاتِهِمْ حَيْثُ يُنْقَلُ عَنْهُمْ فَقَطُّ؛ فَقَدْ^(٢) نَصَّ^(٣) الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ كَمَا حَكَاهُ الْعَبَّادِيُّ، وَحَكَاهُ - أَيْضًا - الْخَوَارِزْمِيُّ فِي «كَافِيهِ»، وَعِبَارَتُهُ: (لَوْ أَنْكَرَ كَوْنُ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَحَابِيًّا كَانَ كَافِرًا؛ نَصَّ عَلَيْهِ [الإمام]^(٤) الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ﴾ [التوبة: ٤٠]).

وَصَرِيحٌ كَلَامِهِمْ: أَنَّ إِنْكَارَ صُحْبَةِ (غَيْرِ) أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا يَكُونُ كُفْرًا؛ لَكِنْ اخْتَارَ بَعْضُهُمْ: أَنَّ إِنْكَارَ صُحْبَةِ غَيْرِهِ الْمَجْمَعِ عَلَيْهَا الْمَعْلُومَةِ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ؛ كُفْرٌ.

وَيُجَابُ: بِأَنَّ شَرْطَ إِنْكَارِ الْمَجْمَعِ عَلَيْهِ الضَّرُورِيُّ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى تَكْذِيبِ أَمْرٍ يَتَعَلَّقُ بِالشَّرْعِ؛ كَمَا فِي إِنْكَارِ مَكَّةَ؛ بِخِلَافِ إِنْكَارِ مَا لَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ؛ كَمَا مَرَّ ذَلِكَ مُسْتَوْفَى.

(١) سقطت من (ز).

(٢) في (م)، و(هـ): بل.

(٣) في ط الخميس: بل نص عليه.

(٤) زيادة من (ز).

وإنكارُ صُحْبَةِ (عَيْرِ) أَبِي بَكْرٍ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ ذَلِكَ ؛ بِخِلَافِ إِنْكَارِ ^(١) صُحْبَةِ أَبِي بَكْرٍ ؛ لِأَنَّ فِيهَا [تَكْذِيبًا] ^(٢) لِلْقُرْآنِ ^(٣) ، وَقَدْ مَرَّ مَا يُؤَيِّدُ ذَلِكَ ، وَيَأْتِي مَا يُؤَيِّدُهُ - أَيْضًا - .

(١) سقطت من (م) .

(٢) في (س) : تَكْذِبًا ، والمثبت من (ز) ، و(م) ، و(هـ) ، وهو الأنسب للسياق . وفي ط الخميس : تَكْذِيبَ الْقُرْآنِ .

(٣) قَالَ الْمَلَأُ الْقَارِي فِي «الْمَرْقَاةِ» (٣٨٨٨ / ٩) : «أَجْمَعَ الْمُفَسِّرُونَ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِصَاحِبِهِ فِي الْآيَةِ هُوَ أَبُو بَكْرٍ ، وَقَدْ قَالُوا : مَنْ أَنْكَرَ صُحْبَةَ أَبِي بَكْرٍ كَفَرَ ؛ لِأَنَّهُ أَنْكَرَ النَّصَّ الْجَلِيَّ ، بِخِلَافِ إِنْكَارِ صُحْبَةِ غَيْرِهِ مِنْ عُمَرَ أَوْ عُثْمَانَ أَوْ عَلِيٍّ - رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ -» .

● وقال بَدْرُ الدِّينِ الْعَيْنِيُّ فِي «عُمْدَةِ الْقَارِي» (١٧٣ / ١٦) : «وَصَاحِبُهُ : هُوَ أَبُو بَكْرٍ ، وَقَالُوا : مَنْ أَنْكَرَ صُحْبَةَ أَبِي بَكْرٍ ؛ فَقَدْ كَفَرَ ؛ لِإِنْكَارِهِ كَلَامَ اللَّهِ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ لِسَائِرِ الصَّحَابَةِ» .

● وقال أَبُو حَيَّانَ الْأَنْدَلُسِيُّ فِي «الْبَحْرِ الْمَحِيطِ» (٤٢١ / ٥) : «قَالَ الْعُلَمَاءُ : مَنْ أَنْكَرَ صُحْبَةَ أَبِي بَكْرٍ ؛ فَقَدْ كَفَرَ ؛ لِإِنْكَارِهِ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى ، وَلَيْسَ ذَلِكَ لِسَائِرِ الصَّحَابَةِ» .

● وقال شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مَنْهَاجِ السُّنَّةِ» (٣٨١ / ٨) : «قَالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ وَغَيْرُهُ : إِنَّ اللَّهَ عَاتَبَ الْخَلْقَ جَمِيعَهُمْ فِي نَبِيِّهِ إِلَّا أَبَا بَكْرٍ . وَقَالَ : مَنْ أَنْكَرَ صُحْبَةَ أَبِي بَكْرٍ ؛ فَهُوَ كَافِرٌ ؛ لِأَنَّهُ كَذَّبَ الْقُرْآنَ» .

● وقال الرَّزَّكَانِيُّ فِي «الْإِجَابَةِ لِإِيزَادِ مَا اسْتَدْرَكَتْهُ عَائِشَةُ عَلَى الصَّحَابَةِ» (ص : ٥٣) : «مَنْ أَنْكَرَ كَوْنَ أَبِيهَا أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَحَابِيًّا ؛ كَانَ كَافِرًا ، نَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ : ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنْكُ اللَّهُ مَعَنَا﴾ ، ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْكَافِي ، وَمُقْتَضَاهُ : أَنَّهُ لَا يَجْرِي ذَلِكَ فِي إِنْكَارِ صُحْبَةِ غَيْرِهِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ؛ نَعَمْ يُدْرِكُ تَكْفِيرَ مُنْكَرِ صُحْبَةِ الصِّدِّيقِ تَكْذِيبُ النَّصُّوسِ وَصُحْبَةِ غَيْرِهِ التَّوَاتُرُ» .

● وفي «المَوْسُوعَةِ الْفِقْهِيَّةِ الْكُوَيْتِيَّةِ» (٣١٥ / ٢٦) : «اتَّفَقَ الْمُفَقَّهَاءُ عَلَى تَكْفِيرِ مَنْ =

لَوْ قَذَفَ عَائِشَةُ؛ كَفَرَ

● قال في «الكافي» - أيضًا -: (وَلَوْ قَذَفَ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا [بِالزَّانَا] ^(١)؛ صَارَ كَافِرًا، بِخِلَافِ غَيْرِهَا مِنَ الزَّوْجَاتِ ^(٢))؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ

= أَنْكَرَ صُحْبَةَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ تَكْذِيبِ قَوْلِهِ تَعَالَى: =
= ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنِّي أَنَا اللَّهُ مَعَنَا﴾.

وَاخْتَلَفُوا فِي تَكْفِيرِ مَنْ أَنْكَرَ صُحْبَةَ غَيْرِهِ مِنَ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ؛ كَعُمَرَ، وَعُثْمَانَ، وَعَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؛ فَنَصَّ الشَّافِعِيُّ: عَلَى أَنَّ مَنْ أَنْكَرَ صُحْبَةَ سَائِرِ الصَّحَابَةِ غَيْرِ أَبِي بَكْرٍ لَا يَكْفُرُ بِهَذَا الْإِنْكَارِ. وَهُوَ مَفْهُومُ مَذْهَبِ الْمَالِكِيَّةِ، وَهُوَ مُقْتَضَى قَوْلِ الْحَنْفِيَّةِ. وَقَالَ الْحَنَابِلَةُ: يَكْفُرُ لِتَكْذِيبِهِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلِأَنَّهُ يَعْرِفُهَا الْعَامُّ، وَالْخَاصُّ، وَانْعَقَدَ الْإِجْمَاعُ عَلَى ذَلِكَ؛ فَتَنَافَى صُحْبَةُ أَحَدِهِمْ، أَوْ كُلُّهُمْ مُكَذِّبٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ.

● وانظر: «شرح مختصر خليل» للخرشي (٧٤/٨)، و«تحفة المحتاج في شرح المنهاج» للهيتمي (٨٩/٩)، و«نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج» للرملي (٤١٦/٧)، و«إعانة الطالبين» للذمياطي (١٥٥/٤)، و«نيل المآرب بشرح دليل الطالب» للتغلبّي (٣٩٥/٢)، و«حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي» (٣٢٦/٤)، و«تفسير الرّمخسري» (٢٦٠/٢)، و«تفسير السفي» (٦٨١/١)، و«تفسير السعدي» (ص: ٣٣٧).

(١) زيادة من (ه).

(٢) قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي «الصَّارِمِ الْمَسْئُولِ» (٥٦٧): «وَأَمَّا مَنْ سَبَّ غَيْرَ عَائِشَةَ مِنْ أَرْوَاجِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؛ فَفِيهِ قَوْلَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ كَسَابٌ غَيْرُهُنَّ مِنَ الصَّحَابَةِ.

وَالثَّانِي: وَهُوَ الْأَصَحُّ: أَنَّهُ مَنْ قَذَفَ وَاحِدَةً مِنْ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ؛ فَهُوَ كَقَذْفِ =

العَظِيمَ نَزَلَ بِرَاءَتِهَا^(١) . انتهى .

= عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا . . . وَذَلِكَ لِأَنَّ هَذَا فِيهِ عَارٌ وَغَضَاظَةٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَذَى لَهُ أَعْظَمُ مِنْ أَذَاهُ بِنِكَاحِهِنَّ .

● وقال ابنُ كثيرٍ في «التفسير» (٣٢/٦): «وَفِي بَقِيَّةِ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ قَوْلَانِ: أَصَحُّهُمَا أَنَّهُنَّ كَهَيِّ (أَي: كَعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ» .

● وَرَجَّحَ هَذَا الْقَوْلَ؛ ابْنُ حَزْمٍ فِي «المحلى» (٤٤٠/١٢)؛ فَقَالَ: «وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ سَائِرُ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ، وَلَا فَرْقَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَالطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَاتِ أُولَئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ﴾ [النور: ٢٦]؛ فَكُلُّهُنَّ مُبَرَّاتٌ مِنْ قَوْلِ إِيكَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» .

(١) قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ فِي «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (٣٦٦/٣): «الآيَةُ التَّاسِعَةُ؛ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَعْظُمُكُمْ اللَّهُ أَنْ تَعُودُوا لِمِثْلِهِ أَبَدًا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ١٧] .

فِيهَا مَسْأَلَةٌ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لِمِثْلِهِ﴾، يَعْنِي: فِي عَائِشَةَ؛ لِأَنَّ مِثْلَهُ لَا يَكُونُ إِلَى نَظِيرِ الْقَوْلِ فِي الْمَقُولِ عَنْهُ بِعَيْنِهِ، أَوْ فِيمَنْ كَانَ فِي مَرْتَبَتِهِ مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ إِذَايَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي عَرْضِهِ وَأَهْلِهِ، وَذَلِكَ كُفْرٌ مِنْ فَاعِلِهِ .

قَالَ هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ: سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: مَنْ سَبَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ أَدَبَ، وَمَنْ سَبَّ عَائِشَةَ قُتِلَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿يَعْظُمُكُمْ اللَّهُ أَنْ تَعُودُوا لِمِثْلِهِ أَبَدًا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ١٧]؛ فَمَنْ سَبَّ عَائِشَةَ؛ فَقَدْ خَالَفَ الْقُرْآنَ، وَمَنْ خَالَفَ الْقُرْآنَ قُتِلَ .

قَالَ الْفَقِيهُ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: قَالَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ: مَنْ سَبَّ عَائِشَةَ أَدَبَ؛ كَمَا فِي سَائِرِ الْمُؤْمِنِينَ، وَلَيْسَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ١٧] فِي عَائِشَةَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كُفْرٌ، وَإِنَّمَا هُوَ كَمَا قَالَ: «لَا يُؤْمِنُ مَنْ لَا يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَائِقَهُ» . وَلَوْ كَانَ سَلْبُ الْإِيمَانِ فِي سَبِّ عَائِشَةَ حَقِيقَةً؛ لَكَانَ سَلْبُهُ فِي قَوْلِهِ ﷺ: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ» حَقِيقَةً .

قُلْنَا: لَيْسَ كَمَا زَعَمْتُمْ؛ إِنَّ أَهْلَ الْإِفْكِ رَمَوْا عَائِشَةَ الْمُطَهَّرَةَ بِالْفَاحِشَةِ؛ فَبَرَّأَهَا اللَّهُ؛ فَكُلُّ مَنْ سَبَّهَا بِمَا بَرَّأَهَا اللَّهُ مِنْهُ؛ فَهُوَ مُكَذِّبٌ لِلَّهِ، وَمَنْ كَذَّبَ اللَّهَ؛ فَهُوَ كَافِرٌ . فَهَذَا طَرِيقُ قَوْلِ مَالِكٍ . وَهِيَ سَبِيلُ لَايْحَةٍ لِأَهْلِ الْبَصَائِرِ، وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا سَبَّ عَائِشَةَ بِغَيْرِ =

= مَا بَرَّأَهَا اللَّهُ مِنْهُ ؛ لَكَانَ جَزَاؤُهُ الْأَدَبَ .

● وَذَكَرَ ابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمَحَلِّي» (٤٤٠/١٢) بِإِسْنَادِهِ عَنْ: «مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ يَقُولُ: مَنْ سَبَّ أَبَا بَكْرٍ، وَعُمَرَ جُلْدًا، وَمَنْ سَبَّ عَائِشَةَ قُتِلَ، قِيلَ لَهُ: لِمَ يُقْتَلُ فِي عَائِشَةَ؟ قَالَ: لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ فِي عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ﴿يُعْظَمُ اللَّهُ أَنْ تَعُودُوا لِمِثْلِهِ أَبَدًا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (٧)» [النور: ١٧].

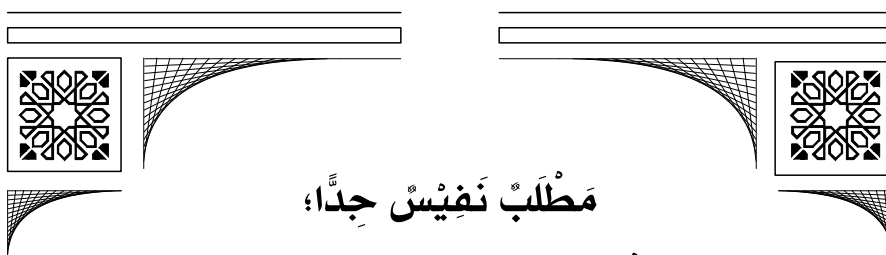
قال مَالِكُ: فَمَنْ رَمَاهَا؛ فَقَدْ خَالَفَ الْقُرْآنَ، وَمَنْ خَالَفَ الْقُرْآنَ قُتِلَ؟ قال أَبُو مُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَوْلُ مَالِكٍ هَاهُنَا صَحِيحٌ، وَهِيَ رِدَّةٌ تَامَةٌ، وَتَكْذِيبٌ لِلَّهِ تَعَالَى فِي قَطْعِهِ بِبِرَائَتِهَا.

● وقال القاضي أَبُو يَعْلَى الْحَنْبَلِيُّ: «مَنْ قَذَفَ عَائِشَةَ بِمَا بَرَّأَهَا اللَّهُ مِنْهُ؛ كَفَرَ بِلا خلافٍ، وَقَدْ حَكَى الإجماعُ على هَذَا غَيْرُ وَاحِدٍ، وَصَرَّحَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَئِمَّةِ بِهَذَا الْحُكْمِ». «الصَّارِمُ الْمَسْئُولُ» لابن تَيْمِيَّةَ (١٧٣/٣).

● وقال الإمام النَّوَوِيُّ فِي «شَرْحِ مُسْلِمٍ» (١١٧/١٧): «وَأَعْلَمُ أَنَّ فِي حَدِيثِ الْإِفْكِ فَوَائِدَ كَثِيرَةً. . . بَرَاءَةُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مِنَ الْإِفْكِ، وَهِيَ بَرَاءَةٌ قَطْعِيَّةٌ بَنَصِّ الْقُرْآنِ الْعَزِيزِ؛ فَلَوْ تَشَكَّكَ فِيهَا إِنْسَانٌ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ؛ صَارَ كَافِرًا مُرْتَدًّا بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ؛ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَغَيْرُهُ: لَمْ تَزِنْ امْرَأَةً نَبِيٍّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ، وَهَذَا إِكْرَامٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى لَهُمْ».

● وقال الزُّرْكَشِيُّ فِي «الْإِجَابَةِ لِإِزَادِ مَا اسْتَدْرَكَتْهُ عَائِشَةُ عَلَى الصَّحَابَةِ» (ص: ٥٢): «مَنْ قَذَفَهَا؛ فَقَدْ كَفَرَ لِتَصْرِيحِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ بِبِرَائَتِهَا؛ قَالَ الْخَوَارِزْمِيُّ - فِي «الْكَافِي» - مِنْ أَصْحَابِنَا فِي كِتَابِ الرِّدَّةِ: لَوْ قَذَفَ عَائِشَةَ بِالرَّزَى، صَارَ كَافِرًا، بِخِلَافِ غَيْرِهَا مِنَ الرِّوَجَاتِ؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ بِبِرَائَتِهَا. وَعِنْدَ مَالِكٍ أَنَّ مَنْ سَبَّهَا قُتِلَ.

قال أَبُو الْخَطَّابِ بْنُ دَحِيَّةٍ فِي أَجْوِبَةِ الْمَسَائِلِ: وَيَشْهَدُ لِمَالِكٍ كِتَابُ اللَّهِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِذَا ذَكَرَ فِي الْقُرْآنِ مَا نَسَبَهُ إِلَيْهِ الْمُشْرِكُونَ سَبَّحَ لِنَفْسِهِ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا أَتُخَذُ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَنَهُ﴾.



مَطْلَبٌ نَفِيسٌ جَدًّا؛ فِي عَدَمِ تَكْفِيرِ عَوَامِ الْمُسْلِمِينَ لِعَدَمِ مَعْرِفَتِهِمْ أُصُولَ الْعَقَائِدِ بِأَدِلَّتِهَا

● وَأَمَّا مَا قَالُوهُ فِي مَنْ قَالَ^(١): (مَا الْإِيمَانُ . . . [إِلَى آخِرِهِ]^(٢))؟؛ فَأَعْرِضْ:
بِأَنَّ الصَّوَابَ مُخَالَفَتُهُمْ فِيهِ؛ لِأَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْعَوَامِّ جُبِلَتْ فِطْرَتُهُمْ عَلَى
الْإِيمَانِ، وَلَا يَنْقَدِحُ لَهُمْ عِبَارَةٌ عَنْهُ، وَقَدْ قَالَ الْغَزَالِيُّ فِي كِتَابِهِ «التَّفْرِيقَةُ»^(٣):

= وَاللَّهُ تَعَالَى ذَكَرَ عَائِشَةَ؛ فَقَالَ: ﴿وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا سُبْحَنَكَ
هَذَا بُهْتَنٌ عَظِيمٌ﴾؛ فَسَبَّحَ نَفْسَهُ فِي تَنْزِيهِهِ عَائِشَةَ؛ كَمَا سَبَّحَ نَفْسَهُ لِنَفْسِهِ فِي تَنْزِيهِهِ،
حَكَاهُ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ الطَّيِّبِ.

● وَقَالَ ابْنُ قِدَامَةَ فِي «لُمَعَةِ الْإِعْتِقَادِ» (ص: ١٧٨): «وَعَائِشَةُ الصَّدِيقَةُ بِنْتُ الصَّدِيقِ الَّتِي
بَرَّأَهَا اللَّهُ فِي كِتَابِهِ، زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ؛ فَمَنْ قَذَفَهَا بِمَا بَرَّأَهَا اللَّهُ مِنْهُ؛
فَقَدْ كَفَرَ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ».

● وَقَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي «زَادِ الْمَعَادِ» (١/١٠٣): «وَاتَّفَقَتِ الْأُمَّةُ عَلَى كُفْرِ قَاذِفِهَا».

● وَقَالَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «التَّفْسِيرِ» (٦/٣١): «وَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ، رَحِمَهُمُ اللَّهُ، قَاطِبَةً عَلَى
أَنَّ مَنْ سَبَّهَا بَعْدَ هَذَا وَرَمَاهَا بِمَا رَمَاهَا بِهِ بَعْدَ هَذَا الَّذِي ذُكِرَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ؛ فَإِنَّهُ كَافِرٌ؛
لِأَنَّهُ مُعَانِدٌ لِلْقُرْآنِ».

(١) فِي (هـ) زَاد: لَهُ. وَفِي ط الخميس: قِيلَ لَهُ.

(٢) زِيَادَةُ مِنْ (م).

(٣) «مَجْمُوعَةُ رِسَائِلِ الْغَزَالِيِّ» (ص: ٢٥٠).

ذَهَبَتْ طَائِفَةٌ إِلَى تَكْفِيرِ عَوَامِّ الْمُسْلِمِينَ لِعَدَمِ مَعْرِفَتِهِمْ أَصُولَ الْعَقَائِدِ بِأَدِلَّتِهَا. وَهُوَ بَعِيدٌ نَفْلًا وَعَقْلًا، وَلَيْسَ الْإِيمَانُ عِبَارَةً عَمَّا اضْطَلَحَ عَلَيْهِ النَّظَارُ؛ بَلْ نُورٌ يَقْدِفُهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْقَلْبِ لَا يُمَكِّنُ التَّعْبِيرُ عَنْهُ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾ [الأنعام: ١٢٥].

وَقَدْ حَكَمَ النَّبِيُّ ﷺ بِأَنَّ مَنْ تَكَلَّمَ بِلَفْظِ التَّوْحِيدِ أُجْرِيَ عَلَيْهِ أَحْكَامُ الْمُسْلِمِينَ^(١)؛ فَثَبَّتَ أَنَّ مَا خَذَ التَّكْفِيرُ مِنَ الشَّرْعِ لَا مِنَ الْعَقْلِ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ^(٢) بِإِبَاحَةِ الدَّمِ وَالْخُلُودِ فِي النَّارِ شَرْعِيٌّ لَا عَقْلِيٌّ؛ خِلَافًا لِمَا ظَنَّهُ بَعْضُ النَّاسِ^(٣).

◆ وَبَقِيَ فِي الرَّافِعِيِّ^(٤) فُرُوعٌ أُخْرَى، مِمَّا نَقَلَهُ عَنِ الْحَنْفِيَّةِ، حَدَفَهَا^(٥) مِنْ «الرَّوَضَةِ»؛ لِأَنَّهَا بِالْفَارِسِيَّةِ، وَقَدْ نَقَلَ الْقُمُولِيُّ تَعْرِيْبَهَا^(٦) عَنْ بَعْضِ فُقَهَاءِ الْأَعَاجِمِ؛ فَتَذَكَّرُ تَعْرِيْبَهَا^(٧)؛

(١) كَمَا رَوَى الْبُخَارِيُّ (١٣٩٩)، وَمُسْلِمٌ (٢٠) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَمَّا تُوفِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَكَفَرَ مَنْ كَفَرَ مِنَ الْعَرَبِ، فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كَيْفَ تُقَاتِلُ النَّاسَ؟ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؛ فَمَنْ قَالَهَا فَقَدْ عَصَمَ مِنِّي مَالَهُ وَنَفْسَهُ إِلَّا بِحَقِّهِ، وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ».

(٢) (س): [٢٠ / أ].

(٣) وَحَكَاهُ عَنْهُ الزُّرْكَشِيُّ فِي «الْمَشْتُورِ فِي الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ» (٩٤/٣)، وَقَالَ: «وَاعْلَمْ أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ قَدْ نُسِبَ إِلَى الْأَشْعَرِيِّ، وَقَدْ أَنْكَرَهُ عَلَيْهِ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، مِنْهُمْ «الْأُسْتَاذُ أَبُو الْقَاسِمِ الْقُشَيْرِيُّ»، وَقَالَ: لَا يَصِحُّ عَنْهُ».

(٤) فِي كِتَابِهِ: «الْعَزِيزُ شَرْحُ الْوَجِيزِ».

(٥) أَيِ: التَّوْوِيءِ.

(٦) فِي (س): تَقْرِيْبَهَا، وَالْمَثْبُتُ مِنْ (ز)، وَ(م)، وَ(ه)، وَهُوَ الْأَنْسَبُ لِلْسِّيَاقِ.

(٧) فِي (س): تَقْرِيْبَهَا، وَالْمَثْبُتُ مِنْ (ز)، وَ(م)، وَ(ه)، وَهُوَ الْأَنْسَبُ لِلْسِّيَاقِ.

مُعَقِّبِينَ كُلًّا مِنْهَا^(١) بِمَا يُقَيِّدُهُ، أَوْ يُضَعِّفُهُ، أَوْ يُوضِّحُهُ:

● فَمِنْهَا: لَوْ قَالَ: عَمِلَ اللَّهُ فِي حَقِّي كُلَّ خَيْرٍ، وَعَمِلَ الشَّرُّ مِنِّي؛ كَفَرُ، وَنَظَرَ فِيهِ الرَّافِعِيُّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩]، وَالنَّظَرُ وَاضِحٌ حَيْثُ أُطْلِقَ، وَلَوْ^(٢) قَصَدَ أَنَّهُ يَخْلُقُ أَفْعَالَ نَفْسِهِ بِالْمَعْنَى [الَّذِي تَقُولُهُ]^(٣) الْمُعْتَرِلةُ^(٤)، أَمَّا إِنْ أَرَادَ اسْتِقْلَالَهُ بِالْخَلْقِ؛ فَلَا شَكَّ فِي كُفْرِهِ.

(١) في (ز)، و(م): منهما.

(٢) في (ه): أو.

(٣) في (س): التي يقوله، والمثبت من (ز)، و(م)، و(ه)، وهو الأنسب للسياق.

(٤) قَالَ ابْنُ بَطَّةَ فِي «الْإِبَانَةِ» (١٤٧/٣): «ثُمَّ جَاءَتِ الْمُعْتَرِلةُ بَعْدَ ذَلِكَ؛ فَاعْتَنَقْتُ هَذَا الْمَذْهَبَ، وَكَانَ زَعِيمُهُمْ فِي ذَلِكَ عَمْرُو بْنُ عُبَيْدٍ، وَوَاصِلَ بْنَ عَطَاءٍ وَغَيْرُهُمَا مِنْ رُؤَسَاءِ الْمُعْتَرِلةِ؛ فَطَوَّرُوا الْقَوْلَ بِنَفْيِ الْقَدَرِ؛ حَتَّى جَعَلُوا نَفْيَ الْقَدَرِ أَحَدَ أَرْكَانِ مَذْهَبِهِمْ، وَسَمَّوْا ذَلِكَ عَدْلًا، وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ عَدَالََةَ الرَّبِّ لَا تَتِمُّ فِي نَظَرِهِمْ إِلَّا بِنَفْيِ الْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ (!) وَأَنَّ الْعَبْدَ هُوَ الَّذِي يَخْلُقُ أَفْعَالَ نَفْسِهِ (!!); فَاللَّهُ تَعَالَى لَيْسَ خَالِقًا لِأَفْعَالِ الْعِبَادِ (!!!); كَمَا يَزْعُمُونَ». اهـ.

● وَقَالَ ابْنُ الْقَيْمِ فِي «الْجَوَابِ الشَّافِي» (ص: ١٣١): «وَمِنْ هَذَا شِرْكُ الْقَدَرِيَّةِ الْفَائِلِينَ بِأَنَّ الْحَيَوَانَ هُوَ الَّذِي يَخْلُقُ أَفْعَالَ نَفْسِهِ، وَأَنَّهَا تَحْدُثُ بِدُونِ مَشِيئَةِ اللَّهِ وَقُدْرَتِهِ وَإِرَادَتِهِ، وَلِهَذَا كَانُوا مِنْ أَشْبَاهِ الْمَجُوسِ».

● وَقَالَ الْمُؤَلِّفُ فِي «الزَّوْاجِرِ» (١٦٦/١): «الْكَبِيرَةُ الثَّانِيَّةُ وَالْخَمْسُونَ: التَّكْذِيبُ بِالْقَدَرِ؛ أَيُّ: بِأَنَّ اللَّهَ يُقَدِّرُ عَلَى عَبْدِهِ الْخَيْرَ وَالشَّرَّ؛ كَمَا زَعَمَهُ الْمُعْتَرِلةُ - لَعَنَهُمُ اللَّهُ -؛ فَإِنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّ الْعَبْدَ يَخْلُقُ أَفْعَالَ نَفْسِهِ مِنْ دُونِ اللَّهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -؛ فَهُمْ يُنْكِرُونَ الْقَدَرَ فَسُمُّوا قَدَرِيَّةً لِذَلِكَ».

وَانْظُرْ: «الزَّوْاجِرَ» - أَيْضًا - (١٦٨/١).

● قُلْتُ: وَالْعَقِيدَةُ الصَّحِيحَةُ الَّتِي عَلَيْهَا أَئِمَّةُ الدِّينِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَتَابِعِيهِمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ هِيَ أَنَّ الْعَبْدَ لَا يَخْلُقُ أَفْعَالَ نَفْسِهِ، وَإِنْ كَانَ لَهُ مُبَاشَرَةٌ =

= أفعاله بنفسه واختياره؛ إلا أنه مخلوق لله تعالى؛ قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]، وقال: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩].

● قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتاوى الكبرى» (٦/٦٥٦): «وأنه لا يكون في الأرض شيء من خيرٍ وشرٍّ إلا ما شاء الله، وأن الأشياء تكون بمشيئة الله، وأن أحدًا لا يستطيع أن يفعل شيئًا قبل أن يفعله الله، ولا يستغني عن الله ولا نقدر على الخروج من علم الله، وأنه لا خالق إلا الله، وأن أعمال عباد الله مخلوقة لله مقدورة له؛ كما قال: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]، وأن العباد لا يقدرون أن يخلقوا شيئًا وهم يخلقون؛ كما قال: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]، وكما قال: ﴿لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ [الفرقان: ٣]، وكما قال: ﴿أَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ﴾ [النحل: ١٧]، وكما قال: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾ [الطور: ٣٥] وهذا في كتاب الله كثير».

● وقال في «مجموع الفتاوى» (٢/٣٧٥): «وأما سائر العباد: فإن الله خالقهم ومالكهم وربهم وخالق قدرتهم وأفعالهم ثم ما كان من أفعالهم موافقًا لمحبته ورضاه: كان موجبًا لأهله مكرما لهم وما كان منها مما يسخطه ويكرهه: كان مبغضا لأهله مهينا لهم. وأفعال العباد مفعولة مخلوقة لله ليست صفة له ولا فعلا قائما بذاته. وقوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾؛ فمعناه: وما أوصلت إذ حذفت ولكن الله أوصل المرمي؛ فإن النبي ﷺ كان قد رمى المشركين بقبضه من تراب، وقال: شأهت الوجوه؛ فأوصلها الله إلى وجوه المشركين وعيونهم؛ وكانت قدره النبي ﷺ عاجزة عن إيصالها إليهم والرمي له مبدأ وهو الحذف ومنتهى وهو الوصول؛ فأثبت الله لنبيه المبدأ بقوله: ﴿إِذْ رَمَيْتَ﴾، ونفى عنه المنتهى وأثبته لنفسه بقوله: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾، وإلا فلا يجوز أن يكون المثبت عين المنفي؛ فإن هذا تناقض.

والله تعالى - مع أنه هو خالق أفعال العباد - فإنه لا يصف نفسه بصفة من قامت به تلك الأفعال؛ فلا يسمى نفسه مصليا ولا صائما ولا آكلًا ولا شاربًا ﷺ عما يقول الظالمون علوا كبيرا».

● وقال (٤٠٦/٨): «أَفْعَالُ الْعِبَادِ مَخْلُوقَةٌ بِاتِّفَاقِ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَأَيْمَتِهَا؛ كَمَا نَصَّ عَلَى ذَلِكَ سَائِرُ أَيْمَةِ الْإِسْلَامِ: الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَمَنْ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ، حَتَّى قَالَ بَعْضُهُمْ: مَنْ قَالَ: إِنَّ أَفْعَالَ الْعِبَادِ غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ قَالَ: إِنَّ السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ. وَقَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْعَطَّارُ: مَا زِلْتُ أَسْمَعُ أَصْحَابَنَا يَقُولُونَ: أَفْعَالُ الْعِبَادِ مَخْلُوقَةٌ. وَكَانَ السَّلَفُ قَدْ أَظْهَرُوا ذَلِكَ لَمَّا أَظْهَرْتُ الْقَدْرِيَّةُ أَنَّ أَفْعَالَ الْعِبَادِ غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ لِلَّهِ، وَزَعَمُوا أَنَّ الْعَبْدَ يُحْدِثُهَا أَوْ يَخْلُقُهَا دُونَ اللَّهِ؛ فَبَيَّنَ السَّلَفُ وَالْأَيْمَةُ أَنَّ اللَّهَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ مِنْ أَفْعَالِ الْعِبَادِ وَغَيْرِهَا».

● وقال (٥٢٠/٨): «وَحِينَئِذٍ: فَالْغَلَاءُ بِارْتِفَاعِ الْأَسْعَارِ، وَالرُّخْصُ بِانْخِفَاضِهَا هُمَا مِنْ جُمْلَةِ الْحَوَادِثِ الَّتِي لَا خَالِقَ لَهَا إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ، وَلَا يَكُونُ شَيْءٌ مِنْهَا إِلَّا بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ؛ لَكِنْ هُوَ سُبْحَانَهُ قَدْ جَعَلَ بَعْضَ أَفْعَالِ الْعِبَادِ سَبَبًا فِي بَعْضِ الْحَوَادِثِ؛ كَمَا جَعَلَ قَتْلَ الْقَاتِلِ سَبَبًا فِي مَوْتِ الْمَقْتُولِ، وَجَعَلَ ارْتِفَاعَ الْأَسْعَارِ قَدْ يَكُونُ بِسَبَبِ ظُلْمِ الْعِبَادِ، وَانْخِفَاضِهَا قَدْ يَكُونُ بِسَبَبِ إِحْسَانِ بَعْضِ النَّاسِ، وَلِهَذَا أَضَافَ مَنْ أَضَافَ مِنَ الْقَدْرِيَّةِ الْمُعْتَزِلَةِ وَغَيْرِهِمُ الْغَلَاءَ وَالرُّخْصَ إِلَى بَعْضِ النَّاسِ، وَبَنَوْا عَلَى ذَلِكَ أُصُولًا قَاسِدَةً:

أَحَدُهَا: أَنَّ أَفْعَالَ الْعِبَادِ لَيْسَتْ مَخْلُوقَةً لِلَّهِ تَعَالَى.

وَالثَّانِي: إِنَّمَا يَكُونُ فِعْلُ الْعَبْدِ سَبَبًا لَهُ يَكُونُ الْعَبْدُ هُوَ الَّذِي أَحْدَثَهُ.

وَالثَّالِثُ: أَنَّ الْغَلَاءَ وَالرُّخْصَ إِنَّمَا يَكُونُ بِهِذَا السَّبَبِ.

وَهَذِهِ الْأُصُولُ بَاطِلَةٌ؛ فَإِنَّهُ قَدْ ثَبَتَ أَنَّ اللَّهَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ مِنْ أَفْعَالِ الْعِبَادِ وَغَيْرِهَا، وَذَلِكَ عَلَى ذَلِكَ الدَّلَائِلِ الْكَثِيرَةِ السَّمْعِيَّةِ وَالْعَقْلِيَّةِ، وَهَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَأَيْمَتِهَا، وَهُمْ مَعَ ذَلِكَ يَقُولُونَ: إِنَّ الْعِبَادَ لَهُمْ قُدْرَةٌ وَمَشِيئَةٌ، وَإِنَّهُمْ فَاعِلُونَ لِأَفْعَالِهِمْ، وَيُثْبِتُونَ مَا خَلَقَهُ اللَّهُ مِنَ الْأَسْبَابِ، وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنَ الْحِكَمِ».

ثُمَّ قَالَ (٥٢١/٨): «و«مَسْأَلَةُ الْقَدْرِ» مَسْأَلَةٌ عَظِيمَةٌ ضَلَّ فِيهَا طَائِفَتَانِ مِنَ النَّاسِ:

● «طَائِفَةٌ» أَنْكَرَتْ أَنَّ يَكُونَ اللَّهُ خَالِقًا لِكُلِّ شَيْءٍ، وَأَنَّهُ مَا شَاءَ كَانَ وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ؛ كَمَا أَنْكَرَتْ ذَلِكَ الْمُعْتَزِلَةُ.

● وَمِنْهَا: لَوْ قَالَ لِرَوْجَتِهِ: أَنْتِ مَا تُؤَدِّينَ حَقَّ الْجَارِ؛ فَقَالَتْ: لَا. فَقَالَ: أَنْتِ مَا تُؤَدِّينَ حَقَّ اللَّهِ؟ فَقَالَتْ: لَا؛ كَفَرْتُ. انْتَهَى.

وَالْوَجْهُ: خِلَافُهُ؛ إِلَّا إِنْ^(١) أَرَادَتْ بِذَلِكَ جَحْدَ سَائِرِ الْوَاجِبَاتِ.

● وَمِنْهَا: لَوْ قَالَ جَوَابًا لِمَنْ قَالَ: كَانَ^(٢) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَكَلَ لَحْسَ أَصَابِعِهِ: هَذَا غَيْرُ^(٣) أَدَبٍ؛ كَفَرَ.

وَقَدْ يُوجَّهُ: بِأَنَّ هَذَا إِنْكَارٌ لِسُنَّةِ^(٤) لَعَقِ الْأَصَابِعِ^(٥)، وَرَغْبَةٌ عَنْهَا؛ فَيَأْتِي

◆ = و«طَائِفَةٌ» أَنْكَرَتْ أَنْ يَكُونَ الْعَبْدُ فَاعِلًا لِأَفْعَالِهِ، وَأَنْ تَكُونَ لَهُمْ قُدْرَةٌ لَهَا تَأْثِيرٌ فِي مَقْدُورِهَا، أَوْ أَنْ يَكُونَ فِي الْمَخْلُوقَاتِ مَا هُوَ سَبَبٌ لِعَيْرِهِ، وَأَنْ يَكُونَ اللَّهُ خَلَقَ شَيْئًا لِحِكْمَةٍ؛ كَمَا أَنْكَرَ ذَلِكَ الْجَهْمُ بَيْنَ صَفْوَانٍ وَمَنْ اتَّبَعَهُ مِنَ الْمُجْبِرَةِ الَّذِينَ نُسِبَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ إِلَى السُّنَّةِ، وَالْكَلَامُ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مَبْسُوطٌ فِي مَوَاضِعَ أُخَرَ.

(١) سقطت من (ز).

(٢) سقطت من (ز).

(٣) في (م): قلة.

(٤) في (م): لسنية.

(٥) كَمَا فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (٢٠٣٤) عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا أَكَلَ طَعَامًا لَعَقَ أَصَابِعَهُ الثَّلَاثَ، قَالَ: وَقَالَ: «إِذَا سَقَطَتْ لُقْمَةٌ أَحَدِكُمْ فَلْيُمِطْ عَنْهَا الْأَذَى وَلْيَأْكُلْهَا، وَلَا يَدْعُهَا لِلشَّيْطَانِ»، وَأَمَرْنَا أَنْ نَسْلُتَ الْقِصْعَةَ، قَالَ: «فَإِنَّكُمْ لَا تَذُرُونَ فِي أَيِّ طَعَامِكُمْ الْبَرَكَةَ».

● وَفِي «الصَّحِيحِينَ» (البخاري (٥٤٥٦)، ومسلم (٢٠٣١)) عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَمْسُحْ يَدَهُ حَتَّى يَلْعَقَهَا أَوْ يَلْعَقَهَا».

● وَفِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (٢٠٣٢) عَنْ ابْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَلْعَقُ أَصَابِعَهُ الثَّلَاثَ مِنَ الطَّعَامِ»، وَلَمْ يَذْكُرِ ابْنُ حَاتِمِ الثَّلَاثَ.

● وَفِي رَوَايَةٍ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ بِثَلَاثِ أَصَابِعٍ، وَيَلْعَقُ يَدَهُ قَبْلَ أَنْ =

.....

= يَمْسَحُهَا.

● وفي «صحيح مسلم» (٢٠٣٣) عَنْ جَابِرٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِلَعْقِ الْأَصَابِعِ وَالصَّحَفَةِ، وَقَالَ: «إِنَّكُمْ لَا تَذُرُونَ فِي آيَةِ الْبَرَكَةِ».

● وفي رواية: «إِذَا وَقَعَتْ لُقْمَةٌ أَحَدِكُمْ فَلْيَأْخُذْهَا، فَلْيُمِطْ مَا كَانَ بِهَا مِنْ أَدَى وَلْيَأْكُلْهَا، وَلَا يَدْعُهَا لِلشَّيْطَانِ، وَلَا يَمْسَحْ يَدَهُ بِالْمِنْدِيلِ حَتَّى يَلْعَقَ أَصَابِعَهُ، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي فِي أَيِّ طَعَامِهِ الْبَرَكَةُ».

● وفي «صحيح مسلم» (٢٠٣٥) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَلْعَقْ أَصَابِعَهُ، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي فِي أَيِّتِهِنَّ الْبَرَكَةُ».

◆ وقال ابنُ هُبَيْرَةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الإِفْصَاحِ عَنْ مَعَانِي الصَّحَاحِ» (٣٦٩ / ٥): «فِي لَعْقِ الْأَصَابِعِ مَعَانٍ، مِنْهَا: زَوَالُ الْكِبَرِ، وَحِفْظُ بَعْضِ أَجْزَاءِ الزَّادِ وَإِنْ قَلَّ؛ لِأَنَّ الْكَثِيرَ يَجْتَمِعُ مِنَ الْقَلِيلِ، وَمَتَى لَمْ يَلْعَقِ الْأَصَابِعَ، وَيَمْسَحَ الْقِصْعَةَ؛ ضَاعَ مَا فِيهَا، وَقَدْ نُهِىَ عَنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ».

● وقال الخطَّابِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مَعَالِمِ الشَّنَنِ» (٢٦٠ / ٤): «سَلَّتِ الصَّحِيفَةُ: تَتَّبَعُ مَا يَبْقَى فِيهَا مِنَ الطَّعَامِ وَمَسَحُهَا بِالْأَصْبَعِ وَنَحْوِهِ، وَيُقَالُ: سَلَّتِ الرَّجُلَ الدَّمَ عَنْ وَجْهِهِ إِذَا مَسَحَهُ بِأَصْبُعِهِ، وَقَدْ بَيَّنَّ النَّبِيُّ ﷺ الْعِلَّةَ فِي لَعْقِ الْأَصَابِعِ وَسَلَّتِ الصَّحِيفَةُ، وَهُوَ قَوْلُهُ: (فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي فِي أَيِّ طَعَامِهِ يُبَارَكُ لَهُ)، يَقُولُ: لَعْلَ الْبَرَكَةِ فِي مَا لَعِقَ بِالْأَصَابِعِ وَالصَّحِيفَةِ مِنْ لَطَخِ ذَلِكَ الطَّعَامِ».

وقد عابه قوم أفسدت عقولهم الترفه وغير طباعهم الشبع والتخمة، وزعموا أن لعق الأصابع مستقبح أو مستقذر!! كأنهم لم يعلموا أن الذي علق بالإصبع أو الصحيفة جزء من أجزاء الطعام الذي أكلوه وازدردوه؛ فإذا لم يكن سائر أجزائه المأكولة مستقدرة لم يكن هذا الجزء اليسير منه الباقي في الصحيفة واللاصق بالأصابع مستقذراً كذلك. وإذا ثبت هذا؛ فليس بعده شيء أكثر من مسه أصابعه بباطن شفتيه، وهو ما لا يعلم عاقل به بأساً إذا كان المساس والممسوس جويئعاً طاهرين نظيفين. وقد يتمضمض الإنسان؛ فيدخل أصبعه فيه؛ فيدلك أسنانه، وباطن فوه؛ فلم =

فِيهِ مَا مَرَّ فِي مَنْ قِيلَ لَهُ: قُصَّ ^(١) أَظْفَارَكَ ^(٢)؟ فَقَالَ: لَا أَفْعَلُهُ ^(٣)؛ رَغْبَةً عَنِ السُّنَّةِ.

● وَمِنْهَا: لَوْ قَالَ جَوَابًا لِمَنْ قَالَ: فُلَانٌ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ: يَدُ اللَّهِ طَوِيلَةٌ؛ فَقِيلَ: يَكْفُرُ، وَقِيلَ: إِنْ أَرَادَ الْجَارِحَةَ؛ كَفَرَ، وَإِلَّا؛ فَلَا، وَقَدْ مَرَّ الْكَلَامُ

= يُرْ أَحَدٌ مِمَّنْ يَعْقِلُ أَنَّهُ قَذَارَةٌ أَوْ سَوْءُ أَدَبٍ؛ فَكَذَلِكَ هَذَا لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا فِي مَنْظَرٍ حَسٍّ، وَلَا مَخْبَرٍ عَقْلٍ.

(١) فِي (م): قَلَمٌ.

(٢) وَفِي ذَلِكَ، مَا رَوَاهُ الْبَخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٥٨٩١) وَ(٦٢٩٧)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٥٧) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «الْفِطْرَةُ خَمْسٌ: الْخِتَانُ، وَالِاسْتِحْدَادُ، وَقَصُّ الشَّارِبِ، وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ، وَتَنْفُ الْأَبَاطِ».

وَفِي «صَحِيحِ الْبَخَارِيِّ» (٥٨٩٠) عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مِنْ الْفِطْرَةِ: حَلْقُ الْعَانَةِ، وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ، وَقَصُّ الشَّارِبِ».

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِيِّ» (٣٣٩ / ١٠): «وَيَتَعَلَّقُ بِهَذِهِ الْخِصَالِ مَصَالِحُ دِينِيَّةٌ وَدُنْيَوِيَّةٌ تُدْرِكُ بِالتَّبَعِ مِنْهَا: تَحْسِينُ الْهَيْئَةِ، وَتَنْظِيفُ الْبَدَنِ جُمْلَةً وَتَفْصِيلًا، وَالِاحْتِيَاظُ لِلطَّهَارَتَيْنِ، وَالْإِحْسَانُ إِلَى الْمُخَالِطِ وَالْمُقَارَنِ بِكَيْفٍ مَا يَتَأَدَّى بِهِ مِنْ رَائِحَةِ كَرِيهَةٍ، وَمُخَالَفَةُ شِعَارِ الْكُفَّارِ مِنَ الْمَجُوسِ وَالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَعِبَادِ الْأَوْثَانِ، وَامْتِنَالُ أَمْرِ الشَّارِعِ، وَالْمُحَافَظَةُ عَلَى مَا أَشَارَ إِلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَصَوْرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُورَكُمْ﴾ لِمَا فِي الْمُحَافَظَةِ عَلَى هَذِهِ الْخِصَالِ مِنْ مُنَاسَبَةِ ذَلِكَ، وَكَأَنَّهُ قِيلَ: قَدْ حَسَنْتُ صُورَكُمْ؛ فَلَا تُسَوِّهُوْهَا بِمَا يُبْخِشُهَا أَوْ حَافِظُوا عَلَى مَا يَسْتَمِرُّ بِهِ حُسْنُهَا، وَفِي الْمُحَافَظَةِ عَلَيْهَا مُحَافَظَةٌ عَلَى الْمُرُوءَةِ وَعَلَى التَّأَلُّفِ الْمَطْلُوبِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا بَدَأَ فِي الْهَيْئَةِ الْجَمِيلَةِ كَانَ أَدْعَى لِإِنْسَاطِ النَّفْسِ إِلَيْهِ فَيَقْبَلُ قَوْلَهُ، وَيُحَمَّدُ رَأْيَهُ، وَالْعَكْسُ بِالْعَكْسِ».

● وَقَالَ السَّيُوطِيُّ فِي «شَرْحِهِ لِمُسْلِمٍ» (٣٧/٢): «الْفِطْرَةُ، قَالَ الْخَطَّابِيُّ: ذَهَبَ أَكْثَرُ

الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا السُّنَّةُ، وَالْمَعْنَى: أَنَّهَا مِنْ سُنَنِ الْأَنْبِيَاءِ، وَقِيلَ: هِيَ الدِّينُ».

(٣) فِي ط الْخَمِيسِ: لَا أَفْعَلُ.

فِي الْمَجَسِّمَةِ؛ فَيَأْتِي - هُنَا - إِنْ أَرَادَ الْجَارِحَةُ، أَمَّا لَوْ أَطْلَقَ أَوْ لَمْ يُرِدْهَا؛ فَلَا يَكْفُرُ^(١).

(١) قوله: (يَدُ اللَّهِ طَوِيلَةٌ)؛ إِنْ أَرَادَ بِهَا أَنَّ اللَّهَ قَدِيرٌ لَا يُعْجِزُهُ شَيْءٌ؛ فَالصَّوَابُ: أَنْ يَقُولَ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللَّهُ جَمِيعًا إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ١٤٨].

- وَأَمَّا إِبْطَاتُ الْيَدَيْنِ لِلَّهِ؛ فَثَابَتْ فِي نُصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.
- وَأَمَّا نَفْيُ الْجَارِحَةِ؛ فَلَمْ يَرَدْ فِي الْكِتَابِ وَلَا السُّنَّةِ؛ بَلْ وَلَمْ يَرَدْ تَسْمِيَتُهَا جَارِحَةً؛ فَلَا تُنْبِتُ إِلَّا مَا أَثْبَتَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَلَا نَنْفِي إِلَّا مَا نَفَاهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ. حَتَّى وَإِنْ اسْتَعْمَلَ النَّفْيُ فِي ذَلِكَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ فَمُرَادُهُمْ: الرَّدُّ عَلَى الْمَشَبَّهَةِ الْمَجَسِّمَةِ، وَأَحْيَانًا أُخْرَى الرَّدُّ عَلَى نُفَاةِ الصِّفَاتِ مِنَ الْمَعْطَلَّةِ.
- وَفِي تَعْقِيبِ الشَّيْخِ الْبَرَّاكِ حَفِظَهُ اللَّهُ عَلَى كَلَامِ ابْنِ بَطَّالٍ فِي ذَلِكَ؛ حَيْثُ قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (٣٩٣/١٣): «قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: فِي هَذِهِ الْآيَةِ إِبْطَاتُ يَدَيْنِ لِلَّهِ، وَهُمَا صِفَتَانِ مِنْ صِفَاتِ ذَاتِهِ، وَلَيْسَتَا بِجَارِحَتَيْنِ؛ خِلَافًا لِلْمَشَبَّهَةِ مِنَ الْمُشَبَّهَةِ وَلِلْجَهْمِيَّةِ مِنَ الْمُعْطَلَّةِ». وَهُوَ فِي «شَرْحِ ابْنِ بَطَّالٍ» (٤٣٦ / ١٠).
- قَالَ الْبَرَّاكُ فِي «تَعْلِيلِهِ عَلَى الْفَتْحِ»: «قَوْلُ ابْنِ بَطَّالٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: «فِي هَذِهِ الْآيَةِ إِبْطَاتُ يَدَيْنِ لِلَّهِ... إلخ» فِيهِ خَطَأٌ وَصَوَابٌ؛ فَأَصَابَ فِي أَوَّلِ كَلَامِهِ بِقَوْلِهِ: «فِي هَذِهِ الْآيَاتِ إِبْطَاتُ الْيَدَيْنِ لِلَّهِ تَعَالَى، وَهُمَا صِفَتَانِ مِنْ صِفَاتِ ذَاتِهِ»، وَأَصَابَ فِي آخِرِ كَلَامِهِ فِي الرَّدِّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ فِي نَفْيِهِمُ لِلْقُدْرَةِ، وَفِي رَدِّهِ عَلَى مَنْ يَتَأَوَّلُ الْيَدَيْنِ بِالْقُدْرَةِ.

وَلَكِنْ قَوْلُهُ: «وَلَيْسَتَا بِجَارِحَتَيْنِ» مِنَ النَّفْيِ الْمُبْتَدَعِ، وَلَفْظُ الْجَارِحَةِ لَفْظٌ مُجْمَلٌ؛ فَإِنْ أُريدَ بِنَفْيِ الْجَارِحَةِ نَفْيَ حَقِيقَةِ الْيَدَيْنِ الَّتِي يَكُونُ بِهِمَا الْفِعْلُ، وَمِنْ شَأْنِهِمَا الْقَبْضُ وَالْبَسْطُ؛ فَباطِلٌ، وَإِنْ أُريدَ بِهِ نَفْيُ أَنْ تَكُونَ يَدَاهُ سَبْحَانَهُ مِثْلَ أَيْدِينَا؛ كَمَا يَقُولُ الْمَشَبِّهُ: لَهُ سَمْعٌ كَسَمْعِي، وَبَصَرٌ كَبَصَرِي، وَيَدٌ كِيَدِي؛ فَهَذَا النَّفْيُ حَقٌّ. فَالْوَاجِبُ إِبْطَاتُ الْيَدَيْنِ لِلَّهِ تَعَالَى مَعَ نَفْيِ مِمَّا ثَلَيْتَهُمَا لِلْخَلْقِ، وَنَفْيِ الْعِلْمِ بِكَيْفِيَّتِهِمَا، مَعَ إِبْطَاتِ مَا وَرَدَ فِي صِفَاتِهِمَا؛ كَالْقَبْضِ وَالْبَسْطِ، وَالْأَخْذِ وَالْأَصَابِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. =

● وَمِنْهَا: لَوْ قَالَ: اللَّهُ فِي السَّمَاءِ؛ فَقِيلَ: يَكْفُرُ^(١)، وَقِيلَ: لَا^(٢)، وَقَدْ

= وَهُوَ مَا قَرَّرَهُ الْعَلَامَةُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَفِيفِي رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تَعْلِيلِهِ عَلَى «الاعتقاد» للبيهقي؛ بناءً عَلَى طَلَبِ الْعَلَامَةِ ابْنِ بَازٍ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْهُ فِي ذَلِكَ.

♦ وَفِي سِيَاقِ رَدِّ شَيْخِ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى مَنْ نَفَى صِفَةَ الْيَدَيْنِ لِلَّهِ عَلَى الْحَقِيقَةِ؛ قَالَ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٣٦٧/٦): «فَإِنْ قُلْتَ: لِأَنَّ الْيَدَ هِيَ الْجَارِحَةُ، وَذَلِكَ مُمْتَنِعٌ عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ. قُلْتُ لَكَ: هَذَا وَنَحْوُهُ يُوجِبُ امْتِنَاعَ وَصْفِهِ بِأَنَّ لَهُ يَدًا مِنْ جِنْسِ أَيْدِي الْمَخْلُوقِينَ، وَهَذَا لَا رَيْبَ فِيهِ؛ لَكِنْ لِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لَهُ «يَدٌ» تُنَاسِبُ ذَاتَهُ تَسْتَحِقُّ مِنْ صِفَاتِ الْكَمَالِ مَا تَسْتَحِقُّ الذَّاتُ؟ قَالَ: لَيْسَ فِي الْعَقْلِ وَالسَّمْعِ مَا يُحِيلُ هَذَا؛ «قُلْتُ»: فَإِذَا كَانَ هَذَا مُمَكِّنًا، وَهُوَ حَقِيقَةُ اللَّفْظِ؛ فَلِمَ يُصَرَّفُ عَنْهُ اللَّفْظُ إِلَى مَجَازِهِ؟ وَكُلُّ مَا يَذْكُرُهُ الْخَصْمُ مِنْ دَلِيلٍ يَدُلُّ عَلَى امْتِنَاعِ وَصْفِهِ بِمَا يُسَمَّى بِهِ - وَصَحَّتِ الدَّلَالَةُ - سُلِّمَ لَهُ أَنَّ الْمَعْنَى الَّتِي يَسْتَحِقُّهَا الْمَخْلُوقُ مُتَنَفٍ عَنْهُ، وَإِنَّمَا حَقِيقَةُ اللَّفْظِ وَظَاهِرُهُ «يَدٌ» يَسْتَحِقُّهَا الْخَالِقُ؛ كَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ؛ بَلْ كَالذَّاتِ وَالْوُجُودِ».

● وَقَالَ - قَبْلَ هَذَا - (٣٦٣/٦): «قُلْتُ لَهُ: فَالْقَائِلُ؛ إِنْ زَعَمَ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ يَدٌ مِنْ جِنْسِ أَيْدِي الْمَخْلُوقِينَ: وَأَنَّ يَدَهُ لَيْسَتْ جَارِحَةً؛ فَهَذَا حَقٌّ. وَإِنْ زَعَمَ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ يَدٌ زَائِدَةٌ عَلَى الصِّفَاتِ السَّبْعِ؛ فَهُوَ مُبْطَلٌ».

(١) كَيْفَ؟! وَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ فِي مُحْكَمِ التَّنْزِيلِ: ﴿أَمِنْتُمْ مَن فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ﴾ (١١) أَمْ أَمِنْتُمْ مَن فِي السَّمَاءِ أَنْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرٌ [الملك: ١٦ و ١٧].

(٢) وَكَتَفَرِيْبَ لِهَذَا التَّفْرِيرِ لِهَذَا الْمَعْتَقِدِ الْفَاسِدِ؛ فَكَالتَّالِي: فَإِلِالنَّظَرِ إِلَى كَوْنِ هَذَا اللَّفْظِ وَارِدًا فِي الْقُرْآنِ؛ فَلَا يَكْفُرُ بِهِ قَائِلُهُ؛ فَحَقِيقَةُ الظَّرْفِيَّةِ (عِنْدَهُمْ) غَيْرُ مُرَادَةٍ، وَبِالنَّظَرِ إِلَى اعْتِقَادِ حَقِيقَتِهِ اللَّغَوِيَّةِ؛ فَهُوَ كُفْرٌ! لِأَنَّ فِيهِ إِبْتَاتَ الْمَكَانِ لَهُ تَعَالَى، وَهَذَا فِيهِ تَجَسُّيْمٌ!! وَعَلَيْهِ؛ فَلَا يَكْفُرُ بِإِطْلَاقِهِ عَلَيْهِ تَعَالَى!! بِتَصَرُّفٍ مِنْ «حَاشِيَةِ ابْنِ عَابِدِينَ» = (٧١٩/٣).

مَرَّ أَنَّ الْقَائِلِينَ بِالْجَهَةِ: لَا يَكْفُرُونَ، عَلَى الصَّحِيحِ^(١)، نَعَمْ إِنْ اعْتَقَدُوا
لَا زِمَ قَوْلُهُمْ مِنَ الْحُدُوثِ أَوْ غَيْرِهِ^(٢)؛ كَفَرُوا؛ إِجْمَاعًا^(٣).

= • قُلْتُ: وَهَذَا بَاطِلٌ قَطْعًا؛ لِأَنَّ اللَّهَ لَا تُحِيطُ بِهِ الْمَخْلُوقَاتُ، وَهُوَ تَعَالَى عَالٍ عَلَى
خَلْقِهِ، دُونَ تَشْبِيهِ، أَوْ تَعْطِيلٍ، أَوْ تَكْيِيفٍ، أَوْ تَحْرِيفٍ.

(١) نَفْيُ الْجَهَةِ وَإِثْبَاتُهَا مِمَّا لَمْ يَرِدْ بِهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَفْصِيلُ فِي ذَلِكَ.
(٢) السَّلَفُ الصَّالِحُ لَمْ يَقُولُوا إِلَّا بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ؛ فَلِمَ نُلْزِمُهُمْ بِمَا لَا يَلْتَزِمُونَهُ
أَصْلًا؟!!!

(٣) الْمَنْصُوصُ عَلَيْهِ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ، وَهُوَ مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ السَّلَفُ الصَّالِحُ هُوَ أَنَّ اللَّهَ فِي
السَّمَاءِ، مُسْتَوٍ عَلَى عَرْشِهِ، عَالٍ فَوْقَ جَمِيعِ خَلْقِهِ؛ خِلَافًا لِلْأَشَاعِرَةِ وَالْمُعْتَرِلَةِ
وَالْجَهْمِيَّةِ وَسَائِرِ فِرْقِ الضَّلَالِ، الَّذِينَ لَا يُثْبِتُونَ عُلُوَّ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى خَلْقِهِ بِذَاتِهِ، وَاللَّهُ
تَعَالَى قَرَّرَ عُلُوَّهُ وَاسْتَوَاءَهُ عَلَى عَرْشِهِ - كَمَا يَلِيْقُ بِجَلَالِهِ - فِي كَثِيرٍ مِنَ النُّصُوصِ،
وَمِنْ ذَلِكَ؛ قَوْلُهُ: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ أَسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ
سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٩]. ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]، و[يونس: ٣]. ﴿اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ
تَرَوْنَهَا ثُمَّ أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الرعد: ٢]. ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى﴾ [طه: ٥]. ﴿الَّذِي خَلَقَ
السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَنُ﴾ [الفرقان: ٥٩]. ﴿اللَّهُ الَّذِي
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [السجدة: ٤]. ﴿ثُمَّ أَسْتَوَى
إِلَى السَّمَاءِ﴾ [فصلت: ١١]. ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾
[الحديد: ٤].

• قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (١٥/٣): «وَوَصَفَ نَفْسَهُ بِأَنَّهُ اسْتَوَى
عَلَى عَرْشِهِ؛ فَذَكَرَ ذَلِكَ فِي سَبْعَةِ مَوَاضِعَ مِنْ كِتَابِهِ أَنَّهُ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ، وَوَصَفَ
بَعْضَ خَلْقِهِ بِالْإِسْتِوَاءِ عَلَى غَيْرِهِ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ: ﴿لَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ﴾، وَقَوْلِهِ: ﴿فَإِذَا اسْتَوَيْتَ
أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفَلَكَ﴾، وَقَوْلِهِ: ﴿وَأَسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ﴾، وَلَيْسَ الْإِسْتِوَاءُ كَالْإِسْتِوَاءِ». •
• وَقَالَ (٢٥/٣): «فَإِذَا قَالَ السَّائِلُ: كَيْفَ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ؟ قِيلَ لَهُ كَمَا قَالَ رَبِّعُهُ =

● وَمِنْهَا: لَوْ قَالَ: اللَّهُ يَنْظُرُ مِنَ السَّمَاءِ، أَوْ مِنَ الْعَرْشِ^(١). أَوْ: اللَّهُ يَظْلِمُكَ؛ كَمَا ظَلَمْتَنِي^(٢)؛ كَانَ حُكْمُهُ كَسَابِقِهِ. أَمَّا فِي غَيْرِ الْأَخِيرَةِ؛ فَوَاضِحٌ؛ لِأَنَّهُ مُجَسِّمٌ أَوْ جَهْمِيٌّ، وَأَمَّا فِي الْأَخِيرَةِ^(٣)؛ فَالْكُفْرُ فِيهَا وَاضِحٌ. نَعَمْ إِنْ أَوَّلَ تَأْوِيلًا قَرِيبًا^(٤) احْتِمَلُ أَنْ يُقَالَ بِعَدَمِ كُفْرِهِ^(٥).

= وَمَالِكٌ وَغَيْرُهُمَا رضي الله عنهما: الْإِسْتِثْنَاءُ مَعْلُومٌ، وَالْكِيفُ مَجْهُولٌ، وَالْإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ، وَالسُّؤَالُ عَنِ الْكِيفِيَّةِ بِدَعَةٍ؛ لِأَنَّهُ سَوَالٌ عَمَّا لَا يَعْلَمُهُ الْبَشَرُ، وَلَا يُمَكِّنُهُمُ الْإِجَابَةُ عَنْهُ.

● وَقَالَ (٤٦/٣): «وَاتَّفَقَ أَهْلُ السُّنَّةِ وَأَئِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى أَنَّ هَذَا عَلَى ظَاهِرِهِ، وَأَنَّ ظَاهِرَ ذَلِكَ مُرَادٌ: كَانَ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّهُمْ لَمْ يُرِيدُوا بِهَذَا الظَّاهِرِ أَنْ يَكُونَ عِلْمُهُ كَعِلْمِنَا، وَقُدْرَتُهُ كَقُدْرَتِنَا، وَكَذَلِكَ لَمَّا اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ حَقٌّ حَقِيقَةً عَالِمٌ حَقِيقَةً قَادِرٌ حَقِيقَةً؛ لَمْ يَكُنْ مُرَادُهُمْ أَنَّهُ مِثْلُ الْمَخْلُوقِ الَّذِي هُوَ حَيٌّ عَلِيمٌ قَدِيرٌ؛ فَكَذَلِكَ إِذَا قَالُوا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾، وَقَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ أَنَّهُ عَلَى ظَاهِرِهِ لَمْ يَقْتَضِ ذَلِكَ أَنَّ يَكُونَ ظَاهِرُهُ اسْتِثْنَاءٌ كَاسْتِثْنَاءِ الْمَخْلُوقِ، وَلَا حُبًّا كَحُبِّهِ، وَلَا رِضًا كَرِضَاهُ».

● وَقَالَ (١٤٢/٣): «وَأَجْمَعَ عَلَيْهِ سَلَفُ الْأُمَّةِ: مِنْ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ فَوْقَ سَمَوَاتِهِ عَلَى عَرْشِهِ، عَلِيٌّ عَلَى خَلْقِهِ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ مَعَهُمْ أَيْنَمَا كَانُوا يَعْلَمُ مَا هُمْ عَامِلُونَ».

(١) إِنْ أَرَادَ الْمَصْنُفُ: نَفْيَ الْعُلُوِّ؛ فَهَذَا بَاطِلٌ؛ بَلْ نَفْيُ عُلُوِّهِ تَعَالَى؛ كُفْرٌ. وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِهَذِهِ الْعِبَارَةِ: تَشْبِيهُ اللَّهِ بِخَلْقِهِ، وَأَنَّهُ فِي مَكَانٍ تُحِيطُ بِهِ مَخْلُوقَاتُهُ؛ فَهَذَا كُفْرٌ. وَكَوْنُهُ تَعَالَى يَنْظُرُ وَيَرَى وَيُبْصِرُ؛ ثَابِتٌ فِي النُّصُوصِ الْقُرْآنِيَّةِ وَالتَّبَوِيَّةِ.

وَانْظُرْ: «رَادَ الْمَعَادِ» (٥٩٥/٣).

(٢) فِي (م): (اللَّهُ يَظْلِمُكَ؛ كَمَا ظَلَمْتَنِي) بَدَلًا مِنْ (اللَّهُ يَظْلِمُكَ؛ كَمَا ظَلَمْتَنِي).

(٣) فِي (هـ): الْآخِرَةُ.

(٤) فِي (ز): قَرِيبًا.

(٥) فَقَدْ يَكُونُ مُرَادُهُ أَنْ يَقُولَ لِمَنْ ظَلَمَهُ: فَعَلَ اللَّهُ بِكَ وَفَعَلَ، وَأَخَذَ حَقِّي مِنْكَ؛ كَمَا =

● وَمِنْهَا: لَوْ قَالَ: اللَّهُ يَعْلَمُ أَنِّي دَائِمًا أَذْكُرُكَ بِالدُّعَاءِ، أَوْ أَنِّي ^(١) بِحُزْنِكَ وَفَرَحِكَ مِثْلَ مَا أَنَا بِحُزْنِي وَفَرَحِي ^(٢).

أَوْ قَالَ لِمَنْ قَالَ لَهُ: أَلَا تَقْرَأُ الْقُرْآنَ، أَوْ أَلَا تُصَلِّي؟ [فَقَالَ] ^(٣): إِنِّي شَبِعْتُ مِنَ الْقُرْآنِ، أَوْ مِنْ فِعْلِ الصَّلَاةِ، أَوْ إِلَى مَتَى أَعْمَلُ هَذَا؟! أَوْ الْعَجَائِزُ يُصَلُّونَ عَنَّا، أَوْ الصَّلَاةُ الْمَعْمُولَةُ وَغَيْرُ الْمَعْمُولَةِ وَاحِدٌ، أَوْ صَلَّيْتُ إِلَى ^(٤) أَنْ ضَاقَ قَلْبِي.

أَوْ قَالَ لِمَنْ قَالَ لَهُ: صَلِّ حَتَّى تَجِدَ حَلَاوَةَ الصَّلَاةِ: صَلِّ أَنْتَ حَتَّى تَجِدَ حَلَاوَةَ تَرْكِ الصَّلَاةِ، [أَوْ قَالَ - وَهُوَ قِنْ ^(٥) -]: لَا أَصَلِّي؛ فَإِنَّ الثَّوَابَ لِمَوْلَايَ] ^(٦).

وَفِي الْحُكْمِ بِالْكُفْرِ ^(٧) فِي جَمِيعِ هَذِهِ ^(٨) الْمَسَائِلِ نَظَرٌ. وَالْأَوْجَهُ: خِلَافُهُ،

= فَعَلْتُ بِي وَظَلَمْتُ بِي. وَهُنَا لَا يَكْفُرُ؛ لَكِنَّهُ قَالَ لَفْظًا بَاطِلًا مُنْكَرًا؛ لِزِمِّهِ أَنْ يُتُوبَ مِنْهُ. (١) فِي (ز): أَنَا.

(٢) وَوَجْهُ الْكُفْرِ - هُنَا -: إِذَا كَانَ يَكْذِبُ فِي كَلَامِهِ بِأَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ كَذَا، وَالْأَمْرُ بِخِلَافِ ذَلِكَ؛ فَقَدْ نَسَبَ إِلَى اللَّهِ الْجَهْلَ، وَافْتَرَى عَلَيْهِ - عَيْنًا بِاللَّهِ - . وَلِأَنَّهُ نَسَبَ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَعْلَمُ الشَّيْءَ عَلَى خِلَافِ الْوَاقِعِ؛ كَمَا قَالَ الْمَصْنُفُ فِي مَا يَأْتِي.

(٣) زِيَادَةٌ مِنْ (ز).

(٤) سَقَطَتْ مِنْ (ز).

(٥) الْقِنْ: هُوَ الْعَبْدُ الَّذِي مُلِكَ هُوَ وَأَبُوهُ. «مَجْمَلُ اللَّغَةِ» لِابْنِ فَارِسٍ (٥ / ٤)، و«النَّهَائَةُ» (٤ / ١١٦).

(٦) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ زِيَادَةٌ مِنْ (ز)، و(م).

(٧) سَقَطَتْ مِنْ (ز).

(٨) (س): [٢٠ / ب].

مَا لَمْ يَرُدْ بِقَوْلِهِ: الْعَجَائِزُ يُصَلُّونَ عَنَّا، أَوْ بِقَوْلِهِ: الْمَعْمُولَةُ وَغَيْرُ الْمَعْمُولَةِ وَاحِدٌ: عَدَمَ وَجُوبِهَا عَلَيْهِ؛ لِمَا مَرَّ أَنَّ انْكَارَ الصَّلَاةِ، أَوْ نَحْوِ سَجْدَةٍ مِنْهَا؛ كُفْرٌ.

وَلَوْ أَرَادَ الاسْتِخْفَافَ بِشَيْءٍ مِمَّا قَالَهُ فِي الْمَسَائِلِ كُلِّهَا؛ كُفْرٌ.

● وَمِنْهَا: لَوْ قَالَ لِمُحَوَّلٍ^(١): لَا حَوْلَ! أَيُّ شَيْءٍ يَكُونُ، أَوْ: أَيُّ شَيْءٍ يُعْمَلُ؛ كَفَرٌ.

(١) قَالَ النَّوَوِيُّ فِي «شَرْحِ مُسْلِمٍ» (٨٧/٤): «وَقَوْلُهُ: (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ) يَجُوزُ فِيهِ خَمْسَةٌ أَوْجُهُ لِأَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ مَشْهُورَةٌ:

أَحَدُهُمَا: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ يَفْتَحُهُمَا بِلَا تَنْوِينٍ. وَالثَّانِي: فَتَحُ الْأَوَّلِ وَنَصْبُ الثَّانِي مُنَوَّنًا. وَالثَّلَاثُ: رَفْعُهُمَا مُنَوَّنَيْنِ. وَالرَّابِعُ: فَتَحُ الْأَوَّلِ وَرَفْعُ الثَّانِي مُنَوَّنًا. وَالْخَامِسُ: عَكْسُهُ.

قَالَ الْهَرَوِيُّ: قَالَ أَبُو الْهَيْثَمِ: الْحَوْلُ: الْحَرَكَةُ؛ أَيُّ: لَا حَرَكَةَ وَلَا اسْتِطَاعَةَ إِلَّا بِمَشِيئَةِ اللَّهِ، وَكَذَا قَالَ تَعْلُبُ وَآخَرُونَ، وَقِيلَ: لَا حَوْلَ فِي دَفْعِ شَرٍّ وَلَا قُوَّةَ فِي تَحْصِيلِ خَيْرٍ إِلَّا بِاللَّهِ، وَقِيلَ: لَا حَوْلَ عَنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ إِلَّا بِعِصْمَتِهِ، وَلَا قُوَّةَ عَلَى طَاعَتِهِ إِلَّا بِمَعُونَتِهِ، وَحُكِيَ هَذَا عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه، وَحَكَى الْجَوْهَرِيُّ لُغَةً غَرِيبَةً ضَعِيفَةً؛ أَنَّهُ يُقَالُ: لَا حَيْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ بِالْيَاءِ؛ قَالَ: وَالْحَيْلُ وَالْحَوْلُ بِمَعْنَى، وَيُقَالُ فِي التَّعْبِيرِ عَنْ قَوْلِهِمْ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ؛ الْحَوْلَقَةُ؛ هَكَذَا قَالَهُ الْأَزْهَرِيُّ وَالْأَكْثَرُونَ. وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ: الْحَوْلَقَةُ؛ فَعَلَى الْأَوَّلِ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ؛ الْحَاءُ وَالْوَاوُ مِنَ الْحَوْلِ، وَالْقَافُ مِنَ الْقُوَّةِ، وَاللَّامُ مِنْ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى. وَعَلَى الثَّانِي: الْحَاءُ وَاللَّامُ مِنَ الْحَوْلِ وَالْقَافُ مِنَ الْقُوَّةِ.

وَالْأَوَّلُ أَوْلَى؛ لِئَلَّا يُفْصَلَ بَيْنَ الْحُرُوفِ، وَمِثْلُ الْحَوْلَقَةِ؛ الْحَيْعَلَةُ فِي حَيٍّ عَلَى الصَّلَاةِ حَيٍّ عَلَى الْفَلَاحِ حَيٍّ عَلَى كَذَا، وَالْبَسْمَلَةُ فِي بِسْمِ اللَّهِ، وَالْحَمْدَلَةُ فِي الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَالْهَيْلَلَةُ فِي لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَالسَّبْحَلَةُ فِي سُبْحَانَ اللَّهِ.

وَالْكُفْرُ لَهُ وَجْهٌ؛ قِيَاسًا عَلَى مَا مَرَّ فِي (لَا حَوْلَ: لَا يُغْنِي مِنْ جُوعٍ)؛ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بِأَنَّ تِلْكَ أَقْبَحُ.

● وَمِنْهَا: لَوْ قَالَ عِنْدَ سِمَاعِ الْمُؤَذِّنِ^(١): هَذَا صَوْتُ الْجَرَسِ^(٢)؛ كَفَرَ، وَفِيهِ نَظَرٌ، وَالْأَوْجَهُ: خِلَافُهُ^(٣)؛ إِلَّا إِنْ أَرَادَ تَشْبِيهَ الْأَذَانِ بِنَاقُوسِ الْكَفَرَةِ^(٤).

● وَمِنْهَا: لَوْ قَالَ ظَالِمٌ لِمَنْ قَالَ لَهُ: اصْبِرْ إِلَى الْمُحْشَرِ: أَيُّ شَيْءٍ فِي الْمُحْشَرِ؟! [كَفَرَ]^(٥)، وَهُوَ ظَاهِرٌ إِنْ أَرَادَ بِهِ الِاسْتِخْفَافَ.

● وَمِنْهَا: لَوْ قَالَتْ لِرِزْوَجِهَا - وَقَدْ رَجَعَ مِنْ مَجْلِسِ الْعَالِمِ^(٦) - : لَعَنَهُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ عَالِمٍ؛ [كَفَرَتْ]^(٧).

وَفِيهِ نَظَرٌ، وَالْأَوْجَهُ: خِلَافُهُ، مَا لَمْ تُرِدِ الِاسْتِغْرَاقَ الشَّامِلَ لِأَحَدٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ^(٨).

(١) في (هـ): (سامع المؤذن) بدلاً من (عند سماع المؤذن).

(٢) في (ز): الجرس.

(٣) فَاكُفِّرْ: إِذَا قَصَدَ الِاسْتِهْزَاءَ بِالْأَذَانِ نَفْسِهِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا اسْتَهْزَأَ بِالْمُؤَذِّنِ، مِنْ وَحْشَةٍ فُتِحَ صَوْتُهُ فِيهِ، وَغَرَابَةِ تَأْدِيَّتِهِ بِهِ. بِتَصْرِيفٍ مِنْ «مَجْمَعِ الْأَنْهَرِ فِي شَرْحِ مُلْتَقَى الْأَبْحَرِ» (١/٦٩٤). وَفِيهِ: «وَيَكْفُرُ بِالِاسْتِهْزَاءِ بِالْأَذَانِ لَا بِالْمُؤَذِّنِ».

(٤) في (ز)، و(هـ): الكفر.

(٥) زيادة من (ز).

(٦) صَوَّبَهَا فِي الْخَمِيسِ: الْعِلْمُ.

(٧) زيادة من (ز).

انْظُرْ: «الرَّوَاجِرَ» لِلْمَوْلَفِ (١/٤٩)، و«إِعَانَةَ الطَّالِبِينَ عَلَى حَلِّ أَلْفَافٍ فَتَحَ الْمَعِينُ»

لِلدِّمِيَّاطِيِّ الشَّافِعِيِّ (٤/١٤٩).

(٨) زاد في ط الخميس: أجمعين.

مَطْلَبُ: إِلْقَاءُ الْفَتَوَى؛ كُفْرٌ

● وَمِنْهَا^(١): لَوْ أَلْقَى فَتَوَى أَعْطَاهَا لَهُ^(٢) خَصْمُهُ، وَقَالَ: أَيُّ شَيْءٍ هَذَا الشَّرْعُ؟! [كَفَرٌ]^(٣).

وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ إِنَّ أَرَادَ الاسْتِخْفَافَ، وَيُحْتَمَلُ [عِنْدَ]^(٤) الْإِطْلَاقِ؛ لِأَنَّ قَرِينَةَ رَمِيهَا تَدُلُّ عَلَى الاسْتِخْفَافِ^(٥).

● وَمِنْهَا: لَوْ قَالَتْ لِرَوْجِهَا - وَقَدْ قَالَ لَهَا: يَا كَافِرَةٌ - : أَنَا كَمَا قُلْتُ! . وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَلَا يَتَأْتَى فِيهِ التَّفْصِيلُ فِي: مَنْ أَجَابَ مَنْ نَادَاهُ بِ(يَا يَهُودِيٌّ)؛ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

● وَمِنْهَا: لَوْ قَالَ لِمَنْ قَالَ لَهُ - وَهُوَ يَرْتَكِبُ الصَّغَائِرَ: تُبِّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى؟ [فَقَالَ]^(٦) - : أَيُّ شَيْءٍ عَمِلْتُ حَتَّى أَتُوبَ؟! [كَفَرٌ]^(٧).

(١) في (ز) كتب في مقابله في الحاشية: (مطلب: إلقاء الفتوى كفر).

(٢) في (هـ) زاد بعدها: صاحبه.

(٣) زيادة من (ز).

(٤) زيادة من (م).

(٥) انظر: «الزَّوْاجِر» للمؤلف (١/٤٩).

(٦) زيادة من (ز).

(٧) زيادة من (ز).

وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ؛ فَالْأَوْجَهُ: خِلَافُهُ^(١).

● وَمِنْهَا: لَوْ قَالَ: فُلَانٌ كَافِرٌ، وَهُوَ أَكْفَرُ مِنِّي؛ [كَفَرَ]^(٢).

وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ أَقَرَّ بِالْكُفْرِ عَلَى نَفْسِهِ.

● وَمِنْهَا: لَوْ قَالَ لِمَحْوِقٍ: (لَا حَوْلَ)؛ لَا يَسِيرُ فِي الزُّبْدِيَّةِ^(٣)، أَوِ الْعِلْمِ لَا يَسِيرُ فِيهِمْ بَرِيدًا^(٤).

أَوْ قَالَ لِمَنْ أَمَرَهُ بِحُضُورِ مَجْلِسِ الْعِلْمِ: أَيُّ شَيْءٍ أَعْمَلُ بِمَجْلِسِ الْعِلْمِ!!

أَوْ قَالَ: اذْهَبْ أَعْمَلْ بِالْعِلْمِ؟ [الْعِلْمُ]^(٥) فِي الزُّبْدِيَّةِ^(٦)!!؟

أَوْ قَالَ فِي حَقِّ فَقِيهِ: هَذَا [هُوسِي]^(٧)^(٨).

(١) في ط الخميس: ولا وَجَهَ خِلَافَهُ.

(٢) زيادة من (ز).

(٣) في (ز): الزبديّة.

(٤) في (ز): ثريدًا.

(٥) زيادة من (ز).

(٦) في (م)، و(ه): الزبديّة.

● في «تاج العروس» (١٤٠/٨): «وَالزُّبْدِيَّةُ، بِالْكَسْرِ: صَحْفَةٌ مِنْ خَرْفٍ، وَالْجَمْعُ: الزُّبَادِيُّ».

● وفي «مُعْجَمِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْمَعَاصِرَةِ» (٩٧١/٢): «زُبْدِيَّةٌ، زُبْدِيَّةٌ؛ مُفْرَدٌ. جَمْعُ: زُبْدِيَّاتٍ وَزُبْدِيَّاتٍ وَزُبَادِيٍّ: وَعَاءٌ مِنْ خَرْفٍ مَحْرُوقٍ مَطْلَبِيٍّ بِالْمِيْنَاءِ، يُخْتَرُ فِيهِ اللَّبَنُ، يُوضَعُ فِيهِ الطَّعَامُ وَالشَّرَابُ عُمُومًا (وَقَعَتِ الزُّبْدِيَّةُ مِنْ يَدِي فَأَنْكَسَرَتْ)».

(٧) في (س)، و(ز)، و(م): هو شيء، والمثبت من (ه)، وهو الأنسب للسياق.

(٨) انظر: «الزَّوْاجِر» لِلْمُؤَلِّفِ (٤٩/١)؛ فَقَدْ قَيَّدَهُ هُنَاكَ بِقَوْلِهِ: «مُسْتَخَفًا بِالْعِلْمِ».

وَفِي إِطْلَاقِ الْكُفْرِ بِجَمِيعِ ذَلِكَ نَظَرٌ؛ فَالْأَوْجَهُ: أَنَّهُ لَا كُفْرَ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ^(١).



(١) وَسَتَأْتِي هَذِهِ الْعِبَارَاتُ لَاحِقًا مَرَّةً أُخْرَى.

المؤلف لبعض الحنفية

وَبَعْدُ أَنْ أَكْمَلْتُ هَذَا التَّأْلِيفَ رَأَيْتُ كِتَابًا^(١) مُؤَلَّفًا فِي هَذَا الْبَابِ لِبَعْضِ الْحَنْفِيَّةِ، سَاقٍ فِيهِ جَمِيعَ مَا مَرَّ عَنِ الْحَنْفِيَّةِ، وَزِيَادَاتٍ كَثِيرَةً؛ فَأَحْبَبْتُ ذِكْرَهَا فِي هَذَا الْمَحَلِّ تَتْمِيمًا لِلْفَائِدَةِ؛ فَإِنَّهَا اشْتَمَلَتْ عَلَى غَرَائِبَ وَعَجَائِبَ مِنْ ذِكْرِ كَثِيرٍ مِنْ مُحَاوَرَاتِ^(٢) النَّاسِ فِي حَيِّزِ الْمَكْفَرَاتِ، وَفِي هَذَا التَّأْلِيفِ تَسَامُحٌ؛ فَإِنَّهُ جَعَلَهُ [ثَلَاثَ]^(٣) فُصُولٍ:

● **فَضْلًا:** فِي الْأَلْفَاظِ الْمُتَّفَقِ عَلَى أَنَّهَا كُفْرٌ.

● **وَفَضْلًا:** فِي الْأَلْفَاظِ^(٤) اخْتَلَفَ^(٥) فِيهَا.

● **وَفَضْلًا:** فِي الْأَلْفَاظِ يُخْشَى عَلَى مَنْ تَكَلَّمَ بِهَا الْكُفْرُ.

وَحَكَى فِي الْفَصْلِ «الْأَوَّلِ»: كَثِيرًا مِنَ الْمَسَائِلِ، الَّتِي مَرَّ أَنَّ الْحَنْفِيَّةَ اخْتَلَفُوا فِي أَنَّهَا كُفْرٌ أَوَّلًا.

(١) كتب في مقابلها في حاشية الأصل (س): مطلب: في المؤلف لبعض الحنفية رحمهم الله الذي أورده المؤلف نفعا لله تعالى به، ورضي عنه بمنه، آمين.

(٢) في ط الخميس: مجازفات.

(٣) في جميع النسخ: ثلاث، والصواب: ما أثبتناه، وهو الموافق للقواعد اللغوية.

(٤) في (ز) زاد بعدها: التي.

(٥) (س): [٢١ / أ]، وفي (م): (الألفاظ المختلف فيها) بدلًا من (ألفاظ اختلف فيها).

وَفِي الْفَصْلِ «الثَّانِي»: مَا أُجْمِعَ عَلَى أَنَّهُ كُفْرٌ.

وَفِي «الثَّالِثِ»: مَا هُوَ ظَاهِرٌ فِي الْكُفْرِ عَلَى قَوَاعِدِهِمْ.

وَسَتَعْلَمُ مَا فِي كُلِّ ذَلِكَ مِنْ سِيَاقِي لِغَالِبِ مَا فِيهِ، وَإِنْ مَرَّ بَعْضُهُ مُتَعَقِّبًا
كُلًّا مِنْ مَسَائِلِهِ^(١) بِمَا يُبَيِّنُ مَا فِيهِ، وَأَنَّ قَوَاعِدَنَا تُوَافِقُهُ أَوْ تُخَالِفُهُ.



(١) فِي (ز): سَائِلُهُ.

فَمِنْ مَسَائِلِ الْفَصْلِ الْأَوَّلِ، الْمَعْقُودِ لِلْمُتَّفِقِ عَلَى أَنَّهُ كُفِّرَ فِي رَعْمِهِ

● أَنْ مَنْ تَلَفَّظَ بِلَفْظِ الْكُفْرِ؛ يَكْفُرُ، وَإِنْ لَمْ يَعْتَقِدْ أَنَّهُ كُفْرٌ، وَلَا يُعَذَّرُ بِالْجَهْلِ. وَكَذَا كُلُّ مَنْ ضَحِكَ عَلَيْهِ، وَاسْتَحْسَنَهُ، أَوْ رَضِيَ بِهِ؛ يَكْفُرُ. انتهى.

وإِطْلَاقُهُ الْكُفْرَ [حِينَئِذٍ] ^(١) مَعَ الْجَهْلِ، وَعَدَمُ الْعُذْرِ بِهِ؛ بَعِيدٌ، وَعِنْدَنَا إِنْ كَانَ بَعِيدَ الدَّارِ عَنِ الْمُسْلِمِينَ؛ بِحَيْثُ لَا يُنْسَبُ لَتَقْصِيرٍ فِي تَرْكِهِ الْمَجِيءِ إِلَى دَارِهِمْ لِلتَّعْلُمِ، أَوْ كَانَ قَرِيبَ الْعَهْدِ بِالإِسْلَامِ يُعَذَّرُ بِجَهْلِهِ؛ فَيَعْرِفُ الصَّوَابَ؛ فَإِنْ رَجَعَ إِلَى مَا قَالَهُ بَعْدَ ذَلِكَ؛ كَفَرَ ^(٢).

(١) زيادة من (ه).

(٢) وَمَسْأَلَةُ الْمَقْرَظِ فِي مَعْرِفَةِ الْحَقِّ تَحَدَّثَ عَنْهَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ وَتَلْمِيزُهُ ابْنُ الْقَيِّمِ بِمَا مَفَادُهُ: أَنَّ التَّفْرِيطَ مُوجِبٌ لِعَدَمِ الْإِعْذَارِ؛ كَمَا فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٢/ ٢٨١)، وَ(٣/ ٣٢٨)، وَ(١٢/ ١٨٠)، وَ(٢١/ ٦٣٤).

● وَيَقُولُ الْعَلَامَةُ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي «طَرِيقِ الْهَجْرَتَيْنِ» (ص: ١٢٤ و ١٣٤) - عَنْ أَحْوَالِ الْكُفَّارِ -: «نَعَمْ لَا بُدَّ فِي هَذَا الْمَقَامِ مِنْ تَفْصِيلٍ بِهِ يَزُولُ الْإِشْكَالُ، وَهُوَ الْفَرْقُ بَيْنَ مَقْلَدٍ تَمَكَّنَ مِنَ الْعِلْمِ وَمَعْرِفَةِ الْحَقِّ؛ فَأَعْرَضَ عَنْهُ، وَمَقْلَدٍ لَمْ يَتَمَكَّنْ مِنْ ذَلِكَ بَوَاجِهِ، وَالْقِسْمَانِ وَاقِعَانِ فِي الْوُجُودِ؛ فَالْمَتَمَكِّنُ الْمَعْرُضُ مُقَرَّطٌ تَارِكٌ لِلْوَاجِبِ عَلَيْهِ لَا عُذْرَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ، وَأَمَّا الْعَاجِزُ عَنِ السُّؤَالِ وَالْعِلْمِ - الَّذِي لَا يَتَمَكَّنُ مِنَ الْعِلْمِ بَوَاجِهِ -؛ فَهُمْ قِسْمَانِ أَيْضًا: أَحَدُهُمَا: مُرِيدٌ لِلْهُدَى، مُؤَثِّرٌ لَهُ، مُحِبٌّ لَهُ، غَيْرُ قَادِرٍ عَلَيْهِ، وَلَا عَلَى طَلَبِهِ؛ لِعَدَمِ مَنْ يَرْشُدُهُ؛ فَهَذَا حُكْمُهُ حَكْمُ أَرْبَابِ الْفَتَرَاتِ، وَمَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ. =

= الثاني: معرض لا إرادة له، ولا يحدث نفسه بغير ما هو عليه؛ فالأول يقول: يا رب لو أعلم لك دينًا خيرًا مما أنا عليه لَدُنْتُ به، وتركت ما أنا عليه، ولكن لا أعرف سوى ما أنا عليه، ولا أقدر على غيره؛ فهو غاية جهدي، ونهاية معرفتي. والثاني: راض بما هو عليه لا يؤثر غيره عليه، ولا تطلب نفسه سواه، ولا فرق عنده بين حال عجزه وقدرته، وكلاهما عاجز، وهذا لا يجب أن يلحق بالأول لما بينهما من الفرق؛ فالأول: كمن طلب الدين في الفترة، ولم يظفر به؛ فعدل عنه بعد است فراغ الوسع في طلبه عجزًا وجهلاً، والثاني: كمن لم يطلبه؛ بل مات في شركه، وإن كان لو طلبه لعجز عنه؛ ففرق بين عجز الطالب، وعجز المعرض.

فتأمل هذا الموضع، والله يقضي بين عباده يوم القيامة بحكمه وعدله، ولا يُعذب إلا من قامت عليه حجته بالرسول؛ فهذا مقطوع به في جملة الخلق...».

● وقال شيخ الإسلام رحمه الله في «المجموع» (٦/٦١): «فإن القول الصادق إذا قيل: فإن صفتة النبوية اللازمة أن يكون مطابقًا للمخير. أما كونه عند المستمع معلومًا أو مظنونًا أو مجهولًا أو قطعياً أو ظنيًا أو يجب قبوله أو يحرم أو يكفر جاحده أو لا يكفر؛ فهذه أحكام عملية تختلف باختلاف الأشخاص والأحوال؛ فإذا رأيت إمامًا قد غلط على قائل مقالته أو كفره فيها؛ فلا يُعتبر هذا حكمًا عامًا في كل من قالها إلا إذا حصل فيه الشرط الذي يستحق به التغليظ عليه والتكفير له؛ فإن من جحد شيئًا من الشرائع الظاهرة، وكان حديث العهد بالإسلام، أو ناشئًا ببلد جهل لا يكفر حتى تبلغه الحجة النبوية. وكذلك العكس إذا رأيت المقالة المخطئة قد صدرت من إمام قديم فاعتفرت؛ لعدم بلوغ الحجة له؛ فلا يُعتقر لمن بلغته الحجة ما اعتفرت للأول؛ فلهذا يُبدع من بلغته أحاديث عذاب القبر ونحوها إذا أنكر ذلك، ولا تبدع عائشة ونحوها ممن لم يعرف بأن الموتى يسمعون في قبورهم؛ فهذا أصل عظيم؛ فتدبره؛ فإنه نافع. وهو أن ينظر في «شئتين في المقالة» هل هي حق؟ أم باطل؟ أم تقبل التفسير؛ فتكون حقًا باعتبار باطلًا باعتبار؟ وهو كثير وغالب؟. ثم النظر الثاني في حكمه إنباتًا أو نفياً أو تفصيلاً واختلاف أحوال الناس فيه؛ فمن سلك هذا المسلك أصاب =

= الْحَقُّ قَوْلًا وَعَمَلًا، وَعَرَفَ إِبْطَالَ الْقَوْلِ وَإِحْقَاقَهُ وَحَمْدَهُ؛ فَهَذَا هَذَا، وَاللَّهُ يَهْدِينَا وَيُشَدِّنَا؛ إِنَّهُ وَلِيُّ ذَلِكَ وَالْقَادِرُ عَلَيْهِ.

● فَبَيَّنَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ الْعِبْرَةَ بِالْفَاعِلِ لَا بِكَوْنِ الْمَسْأَلَةِ ظَاهِرَةً أَوْ خَفِيَّةً؛ فَإِنَّ هَذَا يَخْتَلِفُ مِنْ شَخْصٍ لآخر، وَقَالَ؛ كَمَا فِي «شَرْحِ عُقْدَةِ الْفِقْهِ» (ص: ٥١ و ٥٢): «مَسْأَلَةٌ: (فَمَنْ جَحَدَ وَجُوبَهَا بِجَهْلِهِ؛ عُرِفَ ذَلِكَ، وَإِنْ جَحَدَهَا عِنَادًا كَفَرَ). هَذَا أَصْلُ مُضْطَرِّدٍ فِي مَبَانِي الْإِسْلَامِ الْخَمْسَةِ، وَفِي الْأَحْكَامِ الظَّاهِرَةِ الْمَجْمَعِ عَلَيْهَا مِنْ مُكَلِّفٍ: إِنْ كَانَ الْجَاحِدُ لَذَلِكَ مَعْدُورًا؛ مِثْلَ أَنْ يَكُونَ حَدِيثَ عَهْدٍ بِالْإِسْلَامِ، أَوْ قَدْ نَشَأَ بِبَادِيَةٍ هِيَ مَطْنَةُ الْجَهْلِ بِذَلِكَ؛ لَمْ يُكْفَرْ حَتَّى يَعْرِفَ أَنَّ هَذَا دِينُ الْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّ أَحْكَامَ الْكُفْرِ وَالتَّأْدِيبِ لَا تَتَّبْتُ إِلَّا بَعْدَ بُلُوغِ الرِّسَالَةِ؛ لَا سِيَّمَا فِي مَا لَا يُعْلَمُ بِمُجَرَّدِ الْعَقْلِ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَيْتَ لَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ أَنَّا أَهْلَكْنَاهُمْ بِعَذَابٍ مِنْ قَبْلِهِ لَقَالُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا﴾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى حَتَّى يَبْعَثَ فِي أُمِّهَا رَسُولًا يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ءَايَاتِنَا﴾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَا تُذِرْكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾؛ فَإِلَّا نَذَارُ لِمَنْ بَلَغَهُ الْقُرْآنُ بِلَفْظِهِ، أَوْ مَعْنَاهُ؛ فَإِذَا بَلَغَتْهُ الرِّسَالَةُ بِوَاسِطَةٍ، أَوْ بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ قَامَتْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ، وَانْقَطَعَ عَذْرُهُ. فَأَمَّا النَّاشِئُ بِدِيَارِ الْإِسْلَامِ مِمَّنْ يُعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ بَلَغَتْهُ هَذِهِ الْأَحْكَامُ؛ فَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ؛ أَي: لَمْ أَعْلَمْ ذَلِكَ». انتهى.

● قُلْتُ: فَتَأَكَّدَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْمَسَائِلَ الظَّاهِرَةَ لَيْسَتْ فَيَصِلُ فِي الْحُكْمِ عَلَى الْأَشْخَاصِ، وَإِنَّمَا الْمَسْأَلَةُ الْوَاحِدَةُ قَدْ يَعْلَمُهَا شَخْصٌ، وَيَجْهَلُهَا آخَرُ. وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قِصَّةُ قُدَامَةَ بْنِ مَطْعُونٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَكَانَ لَا يَعْلَمُ حُرْمَةَ الْخَمْرِ، فَحَدَّثَهُ عُمَرُ وَالصَّحَابَةُ، وَلَمْ يَكْفُرُوهُ؛ كَمَا فِي «مُصَنَّفِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ» (٢٤٠/٩)، وَأَصْلُهُ فِي: «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» رَقْم: (٤٠١١).

● تَنْبِيْهُ مُهِمٌّ: وَهُوَ أَنَّ شَيْخَ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ يَذْكُرُ حَدِيثَ الْعَهْدِ بِالْإِسْلَامِ، وَمَنْ نَشَأَ بِبَادِيَةٍ بَعِيدَةٍ عَنْ دِيَارِ الْمُسْلِمِينَ؛ فَظَنَّ الْمَخَالِفُونَ أَنَّ هَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ فَقَطْ هُمَا الْمَجْمَعُ عَلَيْهِمَا، وَهَذَا غَلَطٌ عَظِيمٌ، وَفَهُمْ عَقِيمٌ؛ إِنَّمَا ذَكَرَ =

وَكَذَا يُقَالُ فِي مَنْ اسْتَحْسَنَ ذَلِكَ، أَوْ رَضِيَ بِهِ.

● قال^(١): (وَمَنْ أَتَى بَلْفَظَ الْكُفْرِ^(٢)؛ حَبِطَ عَمَلُهُ، وَتَقَعُ الْفُرْقَةُ بَيْنَ الرَّوَجَيْنِ^(٣)، وَيَجْدُدُ النِّكَاحُ بِرِضَا الزَّوْجَةِ؛ إِنْ كَانَ الْكُفْرُ مِنَ الزَّوْجِ، وَإِنْ

= هؤلاء - هنا - عَلَى جِهَةِ التَّمَثِيلِ لَا عَلَى جِهَةِ الْحَصْرِ، وهذا الذي تدلُّ عليه عبارته؛ فإنه تارةً يَسْتَعْمَلُ كلمة «مثل»، وتارةً يقول - بعد ذكره لحديث العهد بالكفر - : «أو نحو ذلك»، وهذا يدلُّ على أنه إِنَّمَا ذَكَرَ مَا ذَكَرَ لِلتَّمَثِيلِ، لَا لِقَصْرِ الْحُكْمِ عَلَيْهِمْ فَقَطْ؛ فلا تَعْتَرِ بِمَرَاوَعَةِ هؤلاء؛ فَتَنْزِلِقَ مَعَ الْمُنْزَلِقِينَ؛ حَفِظَنِي اللَّهُ وَإِيَّاكَ بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ.

(١) سَيَأْتِي هَذَا الْكَلَامُ مُعَادًا فِي هَذَا الْمُؤَلَّفِ، وَقَالَ هُنَاكَ: (قَالَ بَعْضُ الْحَنَفِيِّينَ).

(٢) وَحُكِمَ بِكُفْرِهِ؛ كَمَا قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ، وَمِنْهُمْ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ كَمَا سَيَأْتِي.

(٣) قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى «الْأُمُّ» (٣٠٩/٦): «فَمَا الْوُجُوهُ الَّتِي ذَكَرْتَ الَّتِي تَكُونُ بِهَا الْفُرْقَةُ بَيْنَ الرَّوَجَيْنِ؟ - ثم ذَكَرَ عِدَّةَ أَشْيَاءٍ، ثم قال: «فَهَلْ مِنْ تَفَرُّقَةٍ غَيْرِ هَذَا؟ قُلْتُ: نَعَمْ، رِدَّةُ أَحَدِ الرَّوَجَيْنِ، أَوْ إِسْلَامُ أَحَدِهِمَا وَالْآخَرُ مُقِيمٌ عَلَى الْكُفْرِ... وَلَيْسَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا فِرَاقًا مِنَ الزَّوْجِ، هَذَا فَسَخُّ كُلُّهُ». وانظر: «الْأُمُّ» - أيضًا - (١٢٨/٦ و ١٢٩).

● وقال الكَاسَانِيُّ فِي «بَدَائِعِ الصَّنَائِعِ» (٢/ ٣٣٦ و ٣٣٧) - بَيَانُ مَا تَقَعُ بِهِ الْفُرْقَةُ بَيْنَ الرَّوَجَيْنِ -: «وَمِنْهَا: رِدَّةُ أَحَدِ الرَّوَجَيْنِ؛ لِأَنَّ الرِّدَّةَ بِمَنْزِلَةِ الْمَوْتِ؛ لِأَنَّهَا سَبَبُ مُفْضٍ إِلَيْهِ، وَالْمَيِّتُ لَا يَكُونُ مَحَلًّا لِلنِّكَاحِ، وَلِهَذَا لَمْ يَجْزُ نِكَاحُ الْمُرْتَدِّ لِأَحَدٍ فِي الْإِبْتِدَاءِ؛ فَكَذَا فِي حَالِ الْبَقَاءِ، وَلِأَنَّهُ لَا عِصْمَةَ مَعَ الرِّدَّةِ، وَمِلْكُ النِّكَاحِ لَا يَبْقَى مَعَ زَوَالِ الْعِصْمَةِ».

● وقال ابنُ قَدَامَةَ فِي «الْمَغْنِي» (١٧٣/٧): «مَسْأَلَةٌ؛ قَالَ: (وَلَوْ تَزَوَّجَهَا، وَهَمَا مُسْلِمَانِ، فَارْتَدَّتْ قَبْلَ الدُّخُولِ، انْفَسَخَ النِّكَاحُ، وَلَا مَهْرَ لَهَا. وَإِنْ كَانَ هُوَ الْمُرْتَدَّ قَبْلَهَا وَقَبْلَ الدُّخُولِ، فَكَذَلِكَ، إِلَّا أَنْ عَلَيْهِ نِصْفُ الْمَهْرِ). وَجُمْلَةُ ذَلِكَ: أَنَّهُ إِذَا ارْتَدَّ أَحَدُ الرَّوَجَيْنِ قَبْلَ الدُّخُولِ، انْفَسَخَ النِّكَاحُ، فِي قَوْلِ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ، إِلَّا أَنَّهُ حُكِيَ عَنْ دَاوُدَ، أَنَّهُ لَا يَنْفَسِخُ بِالرِّدَّةِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ النِّكَاحِ.

= وَلَنَا: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُنْسِكُوا بِعَصَمِ الْكُوفِرِ﴾ [المنحنة: ١٠]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ [المنحنة: ١٠]، وَلِأَنَّهُ اخْتِلَافٌ دِينٍ يَمْنَعُ الْإِصَابَةَ؛ فَأَوْجِبَ فُسْخَ النِّكَاحِ، كَمَا لَوْ أَسْلَمَتْ تَحْتَ كَافِرٍ. ثُمَّ يُنْظَرُ؛ فَإِنْ كَانَتْ الْمَرْأَةُ هِيَ الْمُؤْتَدَّةُ؛ فَلَا مَهْرَ لَهَا؛ لِأَنَّ الْفُسْخَ مِنْ قَبْلِهَا، وَإِنْ كَانَ الرَّجُلُ هُوَ الْمُؤْتَدُّ؛ فَعَلَيْهِ نِصْفُ الْمَهْرِ؛ لِأَنَّ الْفُسْخَ مِنْ جِهَتِهِ؛ فَأَشْبَهَ مَا لَوْ طَلَّقَ، وَإِنْ كَانَتْ التَّسْمِيَةُ فَاسِدَةً، فَعَلَيْهِ نِصْفُ مَهْرِ الْمُثَلِّ.

● مَسْأَلَةٌ؛ قَالَ: (وَإِنْ كَانَتْ رَدَّتْهَا بَعْدَ الدُّخُولِ؛ فَلَا نَفَقَةَ لَهَا. وَإِنْ لَمْ تُسَلِّمْ حَتَّى انْقَضَتْ عِدَّتُهَا، انْفُسَخَ نِكَاحُهَا، وَلَوْ كَانَ هُوَ الْمُؤْتَدُّ بَعْدَ الدُّخُولِ، فَلَمْ يَعُدْ إِلَى الْإِسْلَامِ حَتَّى انْقَضَتْ عِدَّتُهَا، انْفُسَخَ النِّكَاحُ مُنْذُ اخْتَلَفَ الدِّينَانِ) اخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ عَنْ أَحْمَدَ، فِيمَا إِذَا ارْتَدَّ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ بَعْدَ الدُّخُولِ، حَسَبَ اخْتِلَافِهَا فِيمَا إِذَا أَسْلَمَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ الْكَافِرَيْنِ؛ فَفِي إِحْدَاهُمَا تَتَعَجَّلُ الْفُرْقَةُ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَمَالِكٍ. وَرَوَى ذَلِكَ عَنِ الْحَسَنِ، وَعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَالثَّوْرِيِّ، وَزُفَرَ، وَأَبِي ثَوْرٍ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ؛ لِأَنَّ مَا أُوجِبَ فُسْخُ النِّكَاحِ اسْتَوَى فِيهِ مَا قَبْلَ الدُّخُولِ وَبَعْدَهُ؛ كَالرِّضَاعِ. وَالثَّانِيَّةُ: يَقِفُ عَلَى انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ؛ فَإِنْ أَسْلَمَ الْمُؤْتَدُّ قَبْلَ انْقِضَائِهَا، فَهُمَا عَلَى النِّكَاحِ، وَإِنْ لَمْ يُسَلِّمْ حَتَّى انْقَضَتْ، بَانَتْ مُنْذُ اخْتَلَفَ الدِّينَانِ.

وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّهُ لَفْظُ تَقَعُ بِهِ الْفُرْقَةُ؛ فَإِذَا وَجِدَ بَعْدَ الدُّخُولِ، جَازَ أَنْ يَقِفَ عَلَى انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ، كَالطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ، أَوْ اخْتِلَافِ دِينٍ بَعْدَ الْإِصَابَةِ، فَلَا يُوجِبُ فُسْخَهُ فِي الْحَالِ؛ كِإِسْلَامِ الْحَرَبِيَّةِ تَحْتَ الْحَرَبِيِّ، وَقِيَاسُهُ، عَلَى إِسْلَامِ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ أَقْرَبُ مِنْ قِيَاسِهِ عَلَى الرِّضَاعِ. فَأَمَّا النَّفَقَةُ؛ فَإِنْ قُلْنَا بِتَعَجُّلِ الْفُرْقَةِ، فَلَا نَفَقَةَ لَهَا؛ لِأَنَّهَا بَائِنٌ مِنْهُ.

وَإِنْ قُلْنَا: يَقِفُ عَلَى انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ. وَكَانَتِ الْمَرْأَةُ الْمُؤْتَدَّةَ، فَلَا نَفَقَةَ لَهَا؛ لِأَنَّهُ لَا سَبِيلَ لِلزَّوْجِ إِلَى رَجْعَتِهَا، وَتَلَا فِي نِكَاحِهَا، فَلَمْ يَكُنْ لَهَا نَفَقَةُ، كَمَا بَعْدَ الْعِدَّةِ. وَإِنْ كَانَ هُوَ الْمُؤْتَدُّ، فَعَلَيْهِ النَّفَقَةُ لِلْعِدَّةِ، لِأَنَّهُ بِسَبِيلٍ مِنَ الْإِسْتِمْتَاعِ بِهَا بِأَنْ يُسَلِّمَ، وَيُمْكِنُهُ تَلَا فِي نِكَاحِهَا؛ فَكَانَتِ النَّفَقَةُ وَاجِبَةً عَلَيْهِ، كَزَوْجِ الرَّجْعِيَّةِ.

=

- وقال شيخ الإسلام في «الفتاوى الكبرى» (٣/٣١٨ و ٣١٩): «مسألة: في رجل تكلم بكلمة الكفر وحكم بكفره، ثم بعد ذلك حلف بالطلاق من امرأته ثلاثاً، فإذا رجع إلى الإسلام، هل يجوز له أن يجدد النكاح من غير تحليل أم لا؟
- الجواب: الحمد لله. إذا ارتد ولم يعد إلى الإسلام حتى انقضت عده امرأته؛ فإنها تبين منه عند الأئمة الأربعة، وإذا طلقها بعد ذلك؛ فقد طلق أجنبية؛ فلا يقع بها الطلاق، فإذا عاد إلى الإسلام؛ فله أن يتزوجها، وإن طلقها في زمن العدة قبل أن يعود إلى الإسلام؛ فهذا فيه قولان للعلماء:
- أحدهما: أن البيئونة تحصل بنفس الردة، وهو مذهب أبي حنيفة ومالك في المشهور عنه وأحمد في إحدى الروايتين عنه؛ فعلى هذا يكون الطلاق بعد هذا طلاق الأجنبية؛ فلا يقع.
- الثاني: أن النكاح لا يزول حتى تنقضي العدة؛ فإن أسلم قبل انقضاء المدة؛ فهما على نكاحهما، وهذا مذهب الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى عنه.
- فعلى هذا إذا كان الطلاق في العدة، وعاد إلى الإسلام قبل انقضاء العدة تبين أنه طلق زوجته؛ فيقع الطلاق، وإن كان لم يعد إلى الإسلام حتى انقضت العدة تبين أنه طلق أجنبية؛ فلا يقع به الطلاق، والله أعلم».
- وقال (٦/٨٥ و ٨٦): «ومن أقبح ما فيه الاختيال لمن أرادت فراق زوجها بأن تردت عن الإسلام، فعرض عليها الإسلام؛ فلا تسلم؛ فتحبس وينفسخ النكاح، ثم تعود إلى الإسلام، وإلى أشياء أخرى، وكثير من هذه الحيل حرام باتفاق العلماء من جميع الطوائف؛ بل بعضها كفر؛ كما قاله ابن المبارك وغيره، ولا يجوز أن ينسب الأمر بهذه الحيل التي هي محرمة بالاتفاق، أو هي كفر إلى أحد من الأئمة، ومن ينسب ذلك إلى أحد منهم؛ فهو مخطئ في ذلك جاهل بأصول الفقهاء، وإن كانت الحيلة قد تنفذ على أصل بعضهم بحيث لا يبطئها على صاحبها؛ فإن الأمر بالحيلة شيء وعدم إبطالها بمن يفعلها شيء آخر، ولا يلزم من كون الفقيه لا يبطئها أن يبيحها؛ فإن كثيراً من العقود يحرمها الفقيه، ثم لا يبطئها، وإن كان المرضي عندنا إبطال =

.....

= الحيلة وردها على صاحبها حيث أمكن ذلك .

وقد ذكرنا ما دلّ على تحريم الحيلة، وإبطالها . وإنما غرضنا - هنا - أن هذه الحيلة التي هي محرمة في نفسها لا يجوز أن ينسب إلى إمام أنه أمر بها؛ فإن ذلك قدح في إمامته، وذلك قدح في الأمة؛ حيث اتّموا بمن لا يصلح للإمامة، وفي ذلك نسبة لبعض الأئمة إلى تكفير، أو تفسيق! وهذا غير جائز . ولو فرض أنه حكى عن واحد منهم الأمر ببعض هذه الحيلة المجمع على تحريمها؛ فإما أن تكون الحكاية باطلة، أو يكون الحاكم لم يضبط الأمر؛ فاشتبه عليه إنفاذها بإباحتها، وإن كان أمر ببعضها في بعض الأوقات؛ فلا بد أن يكون قد تاب من ذلك، ولم يصّر عليه بحيث لم يمت وهو مصير على ذلك، وإن لم يحمل الأمر على ذلك لزم الخروج عن إجماع الأمة، والقول بفسق بعض الأئمة أو كفره، وكلا هذين غير جائز هذا لعمرى في الحيل التي يكون الأمر بها أمراً بمعصية أو كفراً بالاتفاق، مثل المرأة التي تريد أن تفارق زوجها، فتؤمر بالردة؛ لينفسخ النكاح! وذلك أنها إن ارتدت؛ ففيه قولان:

أحدهما: أن النكاح ينفسخ بمجرد ذلك، وهو قول مالك وأبي حنيفة وأحمد في رواية .

والثاني: أن النكاح يقف على انقضاء العدة؛ فإن عادت إلى الإسلام، وإلا تبين أن الفرقة وقعت من حين الردة، وهو قول الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى، ثم إن المرتدة يجب قتلها عند مالك والشافعي وأحمد، إذا لم تعد إلى الإسلام، وعند الثوري وأبي حنيفة وأصحابه تضرب وتحبس، ولا تقتل؛ فعلى هذا القول إذا ارتدت انفسخ النكاح، ولا تقتل بمجرد الإمتناع، ثم إنه لا خلاف بين المسلمين أنه لا يجوز الأمر ولا الإذن في التكلم بكلمة الكفر لعرض من الأعراض؛ بل من تكلم بها؛ فهو كافر إلا أن يكون مكرهاً؛ فيتكلم بلسانه وقلبه مطمئن بالإيمان، ثم إن هذا على مذهب أبي حنيفة وأصحابه أشد؛ فإن لهم من الكلمات والأفعال التي يرون أنها كفر ما هو دون الأمر بالكفر، حتى إن الكافر لو قال لرجل: إني أريد أن أسلم، فقال: اصبر ساعة؛ فقد كفره بذلك؛ لأنه أمر بالبقاء على الكفر ساعة، وإن كان له =

كَانَ^(١) مِنَ الزَّوْجَةِ تُجْبَرُ عَلَى النِّكَاحِ، وَهَذَا بَعْدَ تَجْدِيدِ الْإِيمَانِ، وَالتَّبَرُّؤِ مِنْ لَفْظِ الْكُفْرِ، حَتَّى إِنَّ مَنْ أَتَى بِالشَّهَادَةِ عَادَةً، وَلَمْ يَرْجِعْ عَمَّا قَالَ؛ لَا يَرْتَفِعُ الْكُفْرُ عَنْهُ^(٢)، وَيَكُونُ وَطْؤُهُ زِنًا، وَوَلَدُهُ وَلَدُ زِنَا. وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَوْ مَاتَ عَلَى الْكُفْرِ حَبِطَ عَمَلُهُ^(٣).

= فِيهِ غَرَضٌ غَيْرُ الْكُفْرِ، فَكَيْفَ بِالْأَمْرِ بِإِنْشَاءِ الرَّدَّةِ الَّتِي هِيَ أَغْلَظُ مِنَ الْكُفْرِ الْأَصْلِيِّ. وَأَنْظُرِ: «الْفَتَاوَى الْكُبْرَى» - أَيْضًا - (١٨٥/٦)، و«نَهَايَةُ الْمَطْلَبِ» لِلْجَوْنِيِّ (٣٦٩/١٢)، و«بَدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ» (٥٠/٣)، و«الْجَامِعُ لِمَسَائِلِ الْمَدُونَةِ» (٤٠١/٩)، و«الْحَاوِي الْكَبِيرُ» (٢٩٥/٩)، و«الْبَيَانُ فِي مَذْهَبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ» (٣٥٦/٩)، و«الْمَجْمُوعُ» لِلنَّوَوِيِّ (٣١٦/١٦).

(١) سقطت من (هـ).

(٢) فَلَا بَدَّ حَتَّى يَتِمَّ إِيْمَانُهُ، وَيَصَحَّ إِسْلَامُهُ مِنْ جَدِيدٍ؛ أَنْ يَرْجِعَ عَمَّا قَالَ وَنَطَقَ بِهِ مِنْ كُفْرٍ، وَأَنْ يَتَبَرَّأَ مِمَّا فَعَلَ مِنْ نَوَاقِصِ الْإِيمَانِ. انْظُرِ: «بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ» لِلْكَاسَانِيِّ (١٠٧/٢).

● قُلْتُ: وَفِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (٢٣) عَنْ أَبِي مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَكَفَرَ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ، حَرَّمَ مَالُهُ، وَدَمُهُ، وَحَسَابُهُ عَلَى اللَّهِ».

♦ وَفِي كِتَابِ اللَّهِ مَا يُؤَيِّدُ ذَلِكَ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي﴾ [الزخرف: ٢٦ و ٢٧].

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِرْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا﴾ [البقرة: ٢٥٦].

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [التَّحْلُف: ٣٦].

(٣) انْظُرِ: «الْأَمُّ» (١٥٤/٢ و ١٥٥).

- وَلَوْ نَدِمَ، وَجَدَدَ الْإِيمَانَ؛ لَمْ يَحْبَطْ عَمَلُهُ، وَلَا يَلْزَمُهُ تَجْدِيدُ النِّكَاحِ.
- وَلَوْ صَلَّى صَلَاةَ الْوَقْتِ، ثُمَّ أَسْلَمَ؛ لَمْ يَقْضِهَا، وَعِنْدَنَا: يَقْضِيهَا، وَكَذَا الْحَجُّ؛ فَلَوْ أَتَى بِكَلِمَةٍ؛ فَجَرَى عَلَى لِسَانِهِ كَلِمَةُ الْكُفْرِ بِلا قَصْدِهِ^(١)؛ لَا يَكْفُرُ). انتهى^(٢).

◆ وَمَا ذَكَرَهُ مِنَ الْخِلَافِ فِي إِحْبَاطِ الْعَمَلِ عِنْدَنَا وَعِنْدَهُمْ؛ مَحَلُّهُ فِي قَضَاءِ مَا سَبَقَ زَمَنَ الرَّدَّةِ؛ فَعِنْدَهُمْ: يَجِبُ، وَعِنْدَنَا: لَا يَجِبُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَلُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [البقرة: ٢١٧]؛ فَقَيَّدَ الْإِحْبَاطَ بـ: (الْمَوْتِ عَلَى الرَّدَّةِ)، وَبِهِ يَتَقَيَّدُ إِحْبَاطُ الْعَمَلِ بـ: (الرَّدَّةِ) فِي الْآيَةِ الْأُخْرَى، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِلَهِينَ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَسِرِينَ﴾ [المائدة: ٥]؛ لِلْقَاعِدَةِ الْأُصُولِيَّةِ^(٣): أَنَّ الْمَطْلُوقَ يُحْمَلُ عَلَى الْمُقَيَّدِ، لَا يُقَالُ: التَّقْيِيدُ

(١) فِي طِ الْخَمِيسِ: بِلَا قَصْدٍ. وَكَذَلِكَ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ هُنَا فِي مَوْضِعٍ آخَرَ سَيَأْتِي.
(٢) سَيَأْتِي هَذَا الْكَلَامُ مُعَادًا فِي هَذَا الْمُؤَلَّفِ، وَقَالَ فِي نَهَائِيهِ هُنَاكَ: (انْتَهَى كَلَامُ هَذَا الْحَنْفِيِّ).

(٣) انظر: «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» لِشَيْخِ الْإِسْلَام (٣٢/٢٥)، و«الْبَحْرُ الْمُحِيطُ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ» لِلزَّرْكَشِيِّ (١٤/٥)، و«بَدَائِعُ الْفَوَائِدِ» (٢٤٨/٣)، و«نَفَائِسُ الْأَصُولِ فِي شَرْحِ الْمُحْصُولِ» لِلْقَرَاوِيِّ (٢١٦٢/٥) و«الْعُدَّةُ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ» لِلْقَاضِي أَبِي يَعْلَى (٢/٦٢٨)، و«الْمُحْصُولُ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ» لِابْنِ الْعَرَبِيِّ (ص: ١٠٨)، و«الْمُحْصُولُ» لِلرَّازِيِّ (١٤١/٣)، و«رَوْضَةُ النَّاظِرِ» لِابْنِ قَدَامَةَ (٢/١٠٣)، و«الْمَسْوُودَةُ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ» لِآلِ تَيْمِيَّةٍ (ص: ١٤٤)، و«التَّحْبِيرُ شَرْحُ التَّحْرِيرِ» لِلْمُرْدَاوِيِّ (٦/٢٧١١)، و«مَخْتَصَرُ التَّحْرِيرِ شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمُنِيرِ» لِابْنِ النَّجَّارِ (٣/٣٩٢)، و«الْجَامِعُ لِعُلُومِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ» (٥/٨٠).

بِالْمَوْتِ^(١) عَلَى الرَّدَّةِ فِي الْآيَةِ الْأُولَى، إِنَّمَا هُوَ لِأَجْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٢١٧]؛ لَأَنَّا نَقُولُ: كَوْنُهُ قَيْدًا فِي إِحْبَاطِ الْعَمَلِ مُحَقَّقٌ، وَأَمَّا جَعْلُهُ قَيْدًا لَمَّا بَعْدَهُ؛ فَهُوَ مُحْتَمَلٌ^(٢)؛ فَأَخَذْنَا بِالْمُحَقَّقِ، وَتَرَكْنَا الْمُحْتَمَلُ، عَلَى أَنَّ الْآيَةَ الثَّانِيَةَ فِيهَا التَّصْرِيحُ بِالتَّقْيِيدِ^(٣) بِالْمَوْتِ، مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ حَكَمَ عَلَى مَنْ كَفَرَ بِالْإِيمَانِ بِأَنَّهُ حَبِطَ^(٤) عَمَلُهُ، وَبِأَنَّهُ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ، وَهَذَا مُسْتَلْزِمٌ لِمَوْتِهِ عَلَى كُفْرِهِ^(٥)؛ إِذْ لَوْ أَسْلَمَ، وَمَاتَ مُسْلِمًا؛ لَمْ يَقُلْ فِي حَقِّهِ؛ إِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ، وَإِنَّمَا يُقَالُ ذَلِكَ لِلْكَافِرِ فَقَطْ؛ كَمَا يَشْهَدُ لَهُ اسْتِقْرَاءُ التُّصَوُّصِ، وَمَنْ ادَّعَى خِلَافَهُ؛ فَعَلَيْهِ الْبَيَانُ^(٦).

(١) (س): [٢١ / ب].

(٢) في (ز): يَحْتَمَلُ.

(٣) سقطت من (هـ).

(٤) في (ز): يَحْبُطُ.

(٥) في (هـ): الْكُفْرُ.

(٦) انظر: «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» لَشَيْخِ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ (٤٩٣/٧)، و«تَفْسِيرُ الرَّازِي» (٣٢/٦)، و«تَفْسِيرُ النَّسْفِيِّ» (١٨١/١)، و«حَاشِيَةُ الشَّهَابِ عَلَى تَفْسِيرِ الْيُضَاوِيِّ» (٦٥/٢)، و«التَّحْرِيرُ وَالتَّنْوِيرُ» لِابْنِ عَاشُورَ (٣٣٤/٢)، و«نَفَائِسُ الْأَصُولِ» لِلْقَرَفِيِّ (٢١٦٦/٥)، و«الْبَحْرُ الْمَحِيطُ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ» لِلزَّرْكَشِيِّ (٢١/٣)، و«إِيضَاحُ الْمَحْصُولِ مِنْ بَرَهَانِ الْأَصُولِ» لِلْمَازَرِيِّ (ص: ٣٢٤).

● قَالَ أَبُو حَيَّانٍ فِي «الْبَحْرِ الْمَحِيطِ» (٣٩٢/٢ وَ ٣٩٣): «وَبَيَّنَّا هَذَا الشَّرْطَ وَالْجَزَاءَ تَرْتُّبُ حُبُوطِ الْعَمَلِ عَلَى الْمُؤَافَاةِ عَلَى الْكُفْرِ، لَا عَلَى مُجَرَّدِ الْإِرْتِدَادِ، وَهَذَا مَذْهَبُ جَمَاعَةٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ، مِنْهُمْ: الشَّافِعِيُّ.

وَقَدْ جَاءَ تَرْتُّبُ حُبُوطِ الْعَمَلِ عَلَى مُجَرَّدِ الْكُفْرِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ =

.....

= حِطَّ عَمَلُهُمْ، ﴿وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحِطَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾، ﴿وَالَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا وَلِقَاءِ الْآخِرَةِ حِطَّتْ أَعْمَالُهُمْ﴾، ﴿لَنْ أَشْرَكَتَ لِحَبَطٍ عَمَلِكَ﴾، وَالْخَطَابُ فِي الْمَعْنَى لِأَمْتِهِ، وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ مَالِكٌ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَغَيْرُهُمَا، يَعْنِي: أَنَّهُ يَحْبُطُ عَمَلُهُ بِنَفْسِ الرَّدَّةِ دُونَ الْمُؤَافَاةِ عَلَيْهَا، وَإِنْ رَاجَعَ الْإِسْلَامَ.

وَتَمَرَّةُ الْخِلَافِ تَظْهَرُ فِي الْمُسْلِمِ إِذَا حَجَّ، ثُمَّ ارْتَدَّ، ثُمَّ أَسْلَمَ؛ فَقَالَ مَالِكٌ: يُلْزَمُهُ الْحَجُّ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يُلْزَمُهُ الْحَجُّ.

وَيَقُولُ الشَّافِعِيُّ: اجْتَمَعَ مُطْلَقٌ وَمُقَيَّدٌ؛ فَتَقْيِدُ الْمُطْلَقِ، وَيَقُولُ غَيْرُهُ: هُمَا شَرْطَانِ تَرْتَّبَ عَلَيْهِمَا شَيْئَانِ:

أَحَدُ الشَّرْطَيْنِ: الْإِرْتِدَادُ، تَرْتَّبَ عَلَيْهِ حُبُوطُ الْعَمَلِ.

الشَّرْطُ الثَّانِي:

الْمُؤَافَاةُ عَلَى الْكُفْرِ، تَرْتَّبَ عَلَيْهَا الْخُلُودُ فِي النَّارِ.

وَالْجُمْلَةُ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَهُوَ كَافِرٌ﴾، فِي مَوْضِعِ الْحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكِينِ فِي: ﴿فَيَمُتُ﴾، وَكَأَنَّهَا حَالٌ مُؤَكَّدَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ اسْتَغْنَى عَنْهَا فُهِمَ مَعْنَاهَا؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَهَا يُشْعِرُ بِالتَّعْقِيبِ لِلْإِرْتِدَادِ.

وَكَوْنُ الْحَالِ جَاءَ جُمْلَةً فِيهَا مُبَالِغَةٌ فِي التَّأْكِيدِ؛ إِذْ تَكَرَّرَ الضَّمِيرُ فِيهَا مَرَّتَيْنِ، بِخِلَافِ الْمُفْرَدِ، فَإِنَّهُ فِيهِ ضَمِيرٌ وَاحِدٌ.

وَتَعَرَّضَ الْمُفَسِّرُونَ هُنَا لِحُكْمِ الْمُرْتَدِّ، وَلَمْ تَتَعَرَّضِ الْآيَةُ إِلَّا لِحُبُوطِ الْعَمَلِ، وَقَدْ ذَكَرْنَا الْخِلَافَ فِيهِ هَلْ يُشْتَرَطُ فِيهِ الْمُؤَافَاةُ عَلَى الْكُفْرِ أَمْ يَحْبُطُ بِمَجَرَّدِ الرَّدَّةِ؟.

● وقال الزُّرْكَشِيُّ فِي «الْبَحْرِ الْمَحِيطِ» (٢١/٣): «وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْآيَاتِ فَقَدْ حِطَّ عَمَلُهُ﴾؛ فَمُطْلَقٌ قِيْدَتْ بِهِ الْآيَةُ السَّابِقَةُ، هَكَذَا قَالُوا. وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِمَا فِي الْقِيْدِ مِنَ الْقَدْرِ الرَّائِدِ، وَهُوَ الْخُلُودُ فِي النَّارِ، وَأَيْضًا فَلَيْسَتْ الْآيَتَانِ مِنْ بَابِ الْمُطْلَقِ وَالْمُقَيَّدِ؛ بَلْ مِنْ بَابِ الْعَامِّ وَالْخَاصِّ؛ فَتُعْمَلُ الْخَاصُّ، عَلَى أَنَّ الْآيَةَ الَّتِي تَمَسَّكَ بِهَا الْحَقِيقَةُ مُقَيَّدَةٌ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَسِرِينَ﴾؛ فَبَيَّنَ أَنَّ الْمُرَادَ =

= من مَاتَ عَلَى الْكُفْرِ؛ لِأَنَّ مَنْ مَاتَ مُؤْمِنًا لَا يَكُونُ فِي الْآخِرَةِ خَاسِرًا؛ فَالْمُرَادُ فِي الْآيَتَيْنِ التَّقْيِيدُ، وَلَيْسَ فِيهِمَا مُطْلَقٌ وَمُقَيَّدٌ.

عَلَى أَنَّ الشَّافِعِيَّ نَصَّ فِي (الْأُمِّ) عَلَى أَنَّ الرَّدَّةَ بِمَجَرَّدِهَا تُحْبِطُ الْعَمَلَ وَإِنْ لَمْ تَتَّصِلْ بِالْمَوْتِ؛ عَلَى مَعْنَى (ذَهَابِ الْأَجْرِ).

● وقال الشَّنَقِيطِيُّ فِي «أَضْوَاءِ الْبَيَانِ» (٣٢٩/١): «وَمُقْتَضَى الْأُصُولِ حَمْلُ هَذَا الْمُطْلَقِ عَلَى هَذَا الْمُقَيَّدِ؛ فَيَقْيَدُ إِحْبَاطَ الْعَمَلِ بِالْمَوْتِ عَلَى الْكُفْرِ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيَّ وَمَنْ وَافَقَهُ؛ خِلَافًا لِمَالِكٍ الْقَائِلِ بِإِحْبَاطِ الرَّدَّةِ الْعَمَلَ مُطْلَقًا، وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى».

● وَقَالَ؛ كَمَا فِي «الْعَذْبِ التَّمِيرِ» (٤٦٨/١): «وَهَذِهِ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الشَّرْكَ - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ - مَحْبُطَةٌ لِلْعَمَلِ، وَأَنَّهُ يُبْطَلُ جَمِيعُ أَعْمَالِ الْإِنْسَانِ.

وَمِنْ هَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ أَخَذَ الْإِمَامُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فَرَعًا فِقْهِيًّا، قَالَ: إِنْ الرَّجُلُ إِذَا ارْتَدَّ بَانَتْ مِنْهُ زَوْجَتُهُ. تَارَةً يَقُولُ: بَفْسُخٍ، وَتَارَةً يَقُولُ: بَطْلَقَةٍ بَائِنَةٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ النِّكَاحَ الَّذِي عَمِلَ مِنْ عَمَلِهِ، وَقَدْ أَشْرَكَ، وَإِذَا أَشْرَكَ حَبِطَ جَمِيعُ مَا كَانَ يَعْمَلُ، حَتَّى مُعَاشَرَتُهُ؛ لِأَنَّهُ أَخَذَ تِلْكَ الْمُؤْمَنَةَ بِكَلِمَةِ اللَّهِ، وَبَكْتَابِ اللَّهِ (جَلَّ وَعَلَا)، وَالشَّرْكَ يُحْبِطُ ذَلِكَ.

وَهُنَا بَحْثُ أُصُولِيٍّ؛ لِأَنَّ الْقَاعِدَةَ الْمَقَرَّرَةَ فِي الْأُصُولِ: أَنَّهُ إِذَا جَاءَ فِي كِتَابِ اللَّهِ نَصٌّ مُطْلَقٌ، ثُمَّ جَاءَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ مُقَيَّدًا؛ فَالْجَمَاهِيرُ عَلَى أَنَّهُ يُحْمَلُ الْمُطْلَقُ عَلَى الْمُقَيَّدِ. وَإِحْبَاطُ الشَّرْكَ لِلأَعْمَالِ جَاءَ مُطْلَقًا فِي آيَاتٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ، وَجَاءَ مُقَيَّدًا فِي آيَةٍ أُخْرَى».

ثُمَّ قَالَ (٤٦٩/١): «وَذَهَبَ مَالِكُ فِي جَمَاعَةٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّ الْآيَاتِ الْمُطْلَقَةَ هُنَا عَلَى بَائِنِهَا، قَالَ: إِذَا ارْتَدَّ الْإِنْسَانُ حَبِطَ جَمِيعُ عَمَلِهِ، وَبَطَلَتْ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ - إِنْ كَانَ حَجَّهَا - وَبَانَتْ مِنْهُ امْرَأَتُهُ. وَإِذَا رَاجَعَ الْإِسْلَامَ لَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءُ فَائِتٍ مِنْ صَوْمٍ وَلَا صَلَاةٍ؛ لِأَنَّ جَمِيعَ أَعْمَالِهِ حَبِطَتْ.

وَذَهَبَتْ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ، مِنْهُمْ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، إِلَى أَنَّ الْكُفْرَ =

● أما بالنسبة لثواب أعماله التي سبقت الردة؛ فإنه يحبط؛ اتفاقاً - منّا ومنهم -، أما عندهم؛ فواضح؛ لأنه إذا وجب القضاء صارت تلك العبادات؛ كأنها لم تفعل، وأما عندنا؛ فكذلك؛ كما نصّ عليه الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه في «الأم»^(١)، ويفرق على طريقته بين عدم

= بعد الإيمان، والإشراك بعد الإسلام لا يحبط جميع عمله؛ إلا إذا مات على الكفر. بدليل القيد الذي في قوله: ﴿فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ﴾. وقول الشافعي في هذه المسألة أجرى على الأصول.

(١) قال الشافعي في «الأم» (٢/١٥٤): «إذا ارتد الرجل عن الإسلام، ثم أسلم كان عليه قضاء كل صلاة تركها في رده، وكل زكاة وجبت عليه فيها؛ فإن غلب على عقله في رده لمريض، أو غيره قضى الصلاة في أيام غلبته على عقله كما يقضيها في أيام عقله. فإن قيل: فلم لم تجعله قياساً على المشرك يسلم؛ فلا تأمره بإعادة الصلاة؟ قيل: فرق الله بينهما؛ فقال: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾، وأسلم رجال؛ فلم يأمرهم رسول الله ﷺ بقضاء صلاة ومن رسول الله ﷺ على المشركين وحرّم الله دماء أهل الكتاب ومنع أموالهم بإعطائهم الجزية ولم يكن المرتد في هذه المعاني؛ بل أحبط الله تعالى عمله بالردة، وأبان رسول الله ﷺ أن عليه القتل إن لم يتب بما تقدم له من حكم الإيمان وكان مأل الكافر غير المعاهد مغنوماً بحال، ومأل المرتد موقوفاً ليغنم إن مات على الردة، أو يكون على ملكه إن تاب، ومأل المعاهد له عاش، أو مات؛ فلم يجز إلا أن يقضي الصلاة والصوم والزكاة وكل ما كان يلزم مسلماً؛ لأنه كان عليه أن يفعل؛ فلم تكن معصيته بالردة تخفف عنه فرضاً كان عليه.

فإن قيل: فكيف يقضي، وهو لو صلى في تلك الحال لم يقبل عمله؟ قيل: لأنه لو صلى في تلك الحال صلى على غير ما أمر به؛ فكانت عليه الإعادة إذا أسلم، ألا ترى أنه لو صلى قبل الوقت، وهو مسلم؛ أعاد، والمرتد صلى قبل الوقت الذي تكون الصلاة مكتوبة له فيه؛ لأن الله ﷻ قد أحبط عمله بالردة.

=

وَجُوبِ الْقَضَاءِ، وَإِحْبَاطِ الثَّوَابِ، بَأَنَّ مَلَحَظَ وَجُوبِهِ: عَدَمُ الْفِعْلِ بِالْكُلِّيَّةِ، أَوْ وَقُوعُهُ مَعَ عَدَمِ الْإِجْزَاءِ، وَلَا شَيْءَ مِنْ هَذَيْنِ هُنَا؛ لِأَنَّ الْفَرَضَ^(١): أَنَّهُ حَالُ إِسْلَامِهِ فَعَلَ الْوَاجِبَاتِ بِشُرُوطِهَا؛ فَوَقَعَتْ مُجْزِئَةً؛ فَلَا يَجِبُ قَضَاؤُهَا إِلَّا بِنَصِّ صَحِيحٍ صَرِيحٍ فِي ذَلِكَ، وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ الْآيَةَ الْمَقِيدَةَ نَاصَةٌ عَلَى خِلَافِهِ.

● وَأَمَّا مَلَحَظُ الثَّوَابِ؛ فَهُوَ الْقَبُولُ، بِمَعْنَى الْإِثَابَةِ، وَبِالرَّدَّةِ [يَتَبَيَّنُ]^(٢): أَنَّ لَا قَبُولَ؛ لِأَنَّهُ وَجِدَتْ مِنْهُ (الآن) حَالَةً تُنَافِي تَأَهُلَهُ لِلثَّوَابِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ؛ فَسَقَطَ حَيْثُئِذٍ، وَبَعْدَ سُقُوطِهِ؛ الْأَصْلُ عَدَمُ عَوْدِهِ لَهُ، حَتَّى يَدُلَّ دَلِيلٌ عَلَى عَوْدِهِ بِالْإِسْلَامِ؛ فَتَأَمَّلْ هَذَا الْفَرْقَ؛ فَإِنَّهُ دَقِيقٌ، وَلَمْ أَرْ مَنْ حَامَ حَوْلَهُ، وَلَا بِأَدْنَى إِشَارَةٍ.

● وَمَحَلُّ الْخِلَافِ - أَيْضًا - فِيمَا قَبْلَ الرَّدَّةِ؛ كَمَا مَرَّ؛ فِيمَا^(٣) مَضَى عَلَيْهِ فِيهَا؛ يَلْزَمُهُ إِعَادَتُهُ قَطْعًا.

= ● وَإِنْ قِيلَ: مَا أُحِيطَ مِنْ عَمَلِهِ؟

● قِيلَ: أَجْرُ عَمَلِهِ، لَا أَنَّ عَلَيْهِ أَنْ يُعِيدَ فَرَضًا أَذَاهُ مِنْ صَلَاةٍ وَلَا صَوْمٍ وَلَا غَيْرِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ؛ لِأَنَّهُ أَذَاهُ مُسْلِمًا.

● فَإِنْ قِيلَ: وَمَا يُشْبِهُ هَذَا؟

● قِيلَ: أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ أَدَّى زَكَاةً كَانَتْ عَلَيْهِ، أَوْ نَذَرَ نَذْرًا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ إِذَا أُحِيطَ أَجْرُهُ فِيهَا أَنْ يَبْطُلَ؛ فَيَكُونُ كَمَا لَمْ يَكُنْ، أَوْ لَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ أَخَذَ مِنْهُ حَدًّا، أَوْ قِصَاصًا، ثُمَّ ارْتَدَّ، ثُمَّ أَسْلَمَ لَمْ يَعُدْ عَلَيْهِ، وَكَانَ هَذَا فَرَضًا عَلَيْهِ، وَلَوْ حَبِطَ بِهَذَا الْمَعْنَى فَرَضٌ مِنْهُ حَبِطَ كُلُّهُ.

(١) فِي (هـ): الْغَرَضُ.

(٢) فِي (س): يَبِينُ، وَالْمَثْبُتُ مِنْ (ز)، وَ(م)، وَ(هـ)، وَهُوَ الْأَنْسَبُ لِلْسِّيَاقِ.

(٣) فِي (ز): فَمَا.

● وما ذكره في الفُرْقَة بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ - عِنْدَنَا - فِيهِ تَفْصِيلٌ غَيْرُ تَفْصِيلِهِمْ؛ وَهُوَ [أَنَّ الرَّدَّةَ إِنْ كَانَتْ قَبْلَ الدُّخُولِ أَبْطَلَتِ النِّكَاحَ؛ سَوَاءً ارْتَدَّا، أَمْ أَحَدُهُمَا مَعًا، أَوْ مُرَتَّبًا؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ إِلَى (الآن) ضَعِيفٌ؛ لَخُلُوهُ عَنِ الْمَقْصُودِ بِهِ، وَهُوَ] ^(١) الْوَطْءُ.

وإِنْ كَانَتْ بَعْدَهُ؛ وَقَفَ عَلَى انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ؛ فَإِنْ جَمَعَهُمَا الْإِسْلَامُ قَبْلَ انْقِضَائِهَا؛ فَالنِّكَاحُ بِحَالِهِ، وَإِلَّا بَانَ انْفِسَاخُهُ مِنْ حِينِ الرَّدَّةِ.

● وَمَا قَالَهُ مِنْ ^(٢) تَجْدِيدِ الْإِيمَانِ مِنْ أَنَّهُ لَا يَكْفِي مُجَرَّدُ لَفْظِ الشَّهَادَةِ؛ بَلْ لَا بُدَّ مَعَهُ مِنَ التَّبَرُّؤِ ^(٣) مِمَّا كَفَرَ بِهِ؛ ظَاهِرٌ مُوَافِقٌ لِمَذْهَبِنَا.

فَيَنْبَغِي التَّنْبِيهُ لِهَذِهِ ^(٤) الْمَسْأَلَةِ؛ فَإِنَّهَا مُهِمَّةٌ، وَكَثِيرًا مَا يُغْفَلُ عَنْهَا، وَيُظَنُّ أَنَّ مَنْ وَقَعَ فِي مُكْفَرٍ مِمَّا مَرَّ، أَوْ يَأْتِي، يَرْتَفِعُ حُكْمُهُ عَنْهُ بِمُجَرَّدِ تَلَفُّظِهِ بِالشَّهَادَتَيْنِ؛ فَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ بَلْ لَا بُدَّ مِمَّا ذُكِرَ.

● وما ذكره مِنْ أَنَّ مَنْ سَبَقَ لِسَانُهُ لِمُكْفَرٍ: لَا يَكْفُرُ؛ ظَاهِرٌ مُوَافِقٌ لِمَذْهَبِنَا - أَيْضًا -، وَمَحَلُّ ذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ لِلْبَاطِنِ؛ أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلظَّاهِرِ؛ فَظَاهِرٌ مَا ذَكَرَهُ أَيْمُنًا فِي بَابِ الطَّلَاقِ: أَنَّهُ لَا يُصَدَّقُ فِي ذَلِكَ إِلَّا بِقَرِينَةٍ ^(٥).

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (ه).

(٢) في ط الخميس: في.

(٣) في ط الخميس: التبري.

(٤) (س): [٢٢ / أ].

(٥) قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ فِي «إِعْلَامِ الْمُوقِّعِينَ عَنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ» (٦٣/٣): «وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الَّذِي قَالَ لَمَّا وَجَدَ رَاحِلَتَهُ: «اللَّهُمَّ أَنْتَ عَبْدِي وَأَنَا رَبُّكَ؛ أَخْطَأَ مِنْ شِدَّةِ الْفَرَحِ»؛ لَمْ يَكْفُرْ بِذَلِكَ، وَإِنْ أَتَى بِصَرِيحِ الْكُفْرِ؛ لِكَوْنِهِ لَمْ يُرَدِّهِ، وَالْمُكْرَهُ عَلَى كَلِمَةِ الْكُفْرِ أَتَى بِصَرِيحٍ =

● قال: (وَمَنْ وَصَفَ اللَّهَ تَعَالَى بِمَا لَا يَلِيقُ بِهِ، أَوْ سَخَرَ بِاسْمٍ مِنْ أَسْمَائِهِ تَعَالَى، أَوْ بِأَمْرٍ مِنْ أَوَامِرِهِ، أَوْ نَهْيٍ مِنْ نَوَاهِيهِ، أَوْ أَنْكَرَ أَمْرَهُ، أَوْ نَهْيَهُ، أَوْ وَعَدَهُ^(١))،

= كلمته ولم يكفر؛ لعدم إرادته؛ بخلاف (المستهزئ والهازل)؛ فإنه يلزمه الطلاق والكفر، وإن كان هازلاً؛ لأنه قاصد للتكلم باللفظ، وهزله لا يكون عذراً له؛ بخلاف المكره والمخطئ والتأسي؛ فإنه معذور مأثور بما يقوله، أو مأذون له فيه، والهازل غير مأذون له في الهزل بكلمة الكفر والعقود؛ فهو متكلم باللفظ مُريدٌ له، ولم يضره عن معناه إكراه ولا خطأ ولا نسيان ولا جهل، والهزل لم يجعله الله ورسوله عذراً صارفاً؛ بل صاحبه أحق بالعقوبة، ألا ترى أن الله تعالى عذر المكره في تكلمه بكلمة الكفر إذا كان قلبه مطمئناً بالإيمان، ولم يعذر الهازل؛ بل قال: ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِإِلَهِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ ۖ لَا تَعْنِدُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾.

● وقال العلامة العثيمين في «الشرح الممتع» (٤/٤٧١): «الشَّرْطُ الرَّابِعُ: أن يكون مريداً للكفر؛ فلو جرى على لسانه بغير قصد؛ فإنه لا يكفر؛ لأنه لم يردّه، ويُؤخذ هذا من قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا﴾؛ لأنَّ غير المريد لم يشرح بالكفر صدراً، مثل أن ينطق بالكفر لشدة فرح، أو غضب، أو ما أشبه ذلك. ودليله؛ ما ثبت عن رسول الله ﷺ في قصة الرجل الذي انقلبت دابته في فلاة من الأرض، وعليها طعامه وشرابه؛ فطلبها فلم يجدها؛ فنام تحت شجرة ينتظر الموت؛ فبينما هو كذلك إذا بخطام ناقته متعلقاً بالشجرة؛ فأخذه، وقال: «اللهم أنت عبدي وأنا ربك، أخطأ من شدة الفرح»؛ فهذه الكلمة كلمة كُفر، ولكنه لم يردّها، وعليه؛ فلا بد أن يكون مريداً للكفر؛ فإن كان غير مريد؛ فلا، وبناءً عليه نقول: لو أنه حكى كلمة الكفر، ولم يقصد معناها - مثل أن يقول: ما تقول في رجل قال: كذا وكذا، ولكنه ما أراد المعنى، أو يحكي كُفراً سمعه -؛ فإنه لا يكفر؛ لأنه غير مريد».

(١) في ط الخميس: ووعدّه ووعدّه.

أَوْ وَعِيدُهُ^(١). أَوْ قَالَ: [فُلَانٌ]^(٢) فِي عَيْنِي؛ كَيْهُودِيٍّ فِي عَيْنِ اللَّهِ. أَوْ قَالَ: يَدُ اللَّهِ تَعَالَى. وَعَنَى الْجَارِحَةَ^(٣). أَوْ قَالَ: اللَّهُ تَعَالَى فِي السَّمَاءِ عَالِمٌ^(٤)، أَوْ عَلَى الْعَرْشِ، وَعَنَى بِهِ الْمَكَانَ^(٥)، أَوْ لَيْسَ لَهُ نِيَّةٌ. أَوْ قَالَ: يَنْظُرُ إِلَيْنَا، وَيُبْصِرُنَا مِنَ الْعَرْشِ^(٦)، أَوْ قَالَ: هُوَ فِي السَّمَاءِ، أَوْ عَلَى الْأَرْضِ، أَوْ قَالَ: لَا يَخْلُو مِنْهُ مَكَانٌ^(٧)، أَوْ قَالَ: اللَّهُ تَعَالَى فَوْقَ وَأَنْتَ تَحْتَهُ^(٨).

(١) • قال ابنُ نُجَيْمٍ الحَنْفِيُّ في «الْبَحْرِ الرَّائِقِ» (١٢٩/٥): «فَيَكْفُرُ إِذَا وَصَفَ اللَّهُ تَعَالَى بِمَا لَا يَلِيْقُ بِهِ، أَوْ سَخَرَ بِاسْمٍ مِنْ أَسْمَائِهِ، أَوْ بِأَمْرٍ مِنْ أَوَامِرِهِ، وَأَنْكَرَ وَعْدَهُ أَوْ وَعِيدَهُ، أَوْ جَعَلَ لَهُ شَرِيكًا، أَوْ وَلَدًا، أَوْ زَوْجَةً، أَوْ نَسَبَهُ إِلَى الْجَهْلِ، أَوْ الْعُجْزِ، أَوْ النَّقْصِ». • وقال الذَّهَبِيُّ في «الْكِبَائِرِ» (ص: ١٥٧): «فَائِدَةٌ؛ فِيهَا مِنْ كَلَامِ النَّاسِ مَا هُوَ كُفْرٌ، صَرَّحَتْ بِهِ الْعُلَمَاءُ، مِنْهَا: مَا لَوْ سَخَرَ بِاسْمٍ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ، أَوْ بِأَمْرِهِ، أَوْ وَعْدِهِ، أَوْ وَعِيدِهِ؛ كَفَرٌ».

(٢) سقطت من (س)، والمثبت من (ز)، و(م)، و(ه).

(٣) سَبَقَتْ الْإِشَارَةُ إِلَى ذَلِكَ.

(٤) تَقَدَّمَ شَيْءٌ مِنْ هَذَا. وَمَعْلُومٌ فِي عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّ اللَّهَ فِي السَّمَاءِ؛ فَكَيْفَ يُعَدُّ ذَلِكَ كُفْرًا أَوْ ضَلَالًا؟!!

(٥) مَعْلُومٌ فِي عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّ اللَّهَ مُسْتَوٍ عَلَى عَرْشِهِ، اسْتَوَاءً يَلِيْقُ بِجَلَالِهِ؛ فَكَيْفَ يُعَدُّ ذَلِكَ كُفْرًا أَوْ ضَلَالًا؟!!

(٦) سَبَقَتْ الْإِشَارَةُ إِلَى ذَلِكَ مِنْ قَبْلُ.

(٧) أَهْلُ السُّنَّةِ يَقُولُونَ: اللَّهُ عَلَى الْعَرْشِ. أَمَّا الْجَهْمِيَّةُ؛ فَيَقُولُونَ: «تَحْتَ الْأَرْضِ السَّابِعَةِ؛ كَمَا هُوَ عَلَى الْعَرْشِ؛ فَهُوَ عَلَى الْعَرْشِ، وَفِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ، وَفِي كُلِّ مَكَانٍ، لَا يَخْلُو مِنْهُ مَكَانٌ، وَلَا يَكُونُ فِي مَكَانٍ دُونَ مَكَانٍ». «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (٣١٠/٥).

(٨) قال شيخ الإسلام ابنُ تَيْمِيَّةٍ في «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٢٩٧/٢): «وَلَمَّا ظَهَرَتْ =

أَوْ قَالَ: أَنْصِفِ اللَّهَ؛ يُنْصِفُكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. أَوْ قَالَ: اللَّهُ قَامَ، أَوْ نَزَلَ، أَوْ جَلَسَ لِلْإِنْصَافِ^(١). انتهى.

□ وَمَا ذَكَرَهُ (أَوَّلًا) إِلَى قَوْلِهِ: (.. وَوَعِيدِهِ^(٢))، مَرَّ عَنْهُمْ بِقَيْدِهِ.

□ وَمَا ذَكَرَ فِي مَنْ قَالَ: (فُلَانٌ فِي عَيْنِي... إلخ)، مِنْ أَنَّهُ كُفِّرَ اتِّفَاقًا؛ فِي الْإِتِّفَاقِ نَظَرٌ؛ بَلْ لَا يَصِحُّ، وَكَذَا فِي إِطْلَاقِ الْكُفْرِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَأْتِي [بِنَاءً]^(٣)

= الْجَهْمِيَّةُ - الْمُنْكَرَةُ لِمُبَايَنَةِ اللَّهِ وَعُلُوِّهِ عَلَى خَلْقِهِ - افْتَرَقَ النَّاسُ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْوَالٍ: - فَالْأَوَّلُ وَالْأَيُّمَةُ يَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ فَوْقَ سَمَوَاتِهِ مُسْتَوٍ عَلَى عَرْشِهِ بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ؛ كَمَا دَلَّ عَلَى ذَلِكَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَإِجْمَاعُ سَلَفِ الْأُمَّةِ، وَكَمَا عَلِمَ الْمُبَايَنَةُ وَالْعُلُوُّ بِالْمَعْقُولِ الصَّرِيحِ الْمُوَافِقِ لِلْمَنْقُولِ الصَّحِيحِ، وَكَمَا فَطَرَ اللَّهُ عَلَى ذَلِكَ خَلْقَهُ؛ مِنْ إِفْرَارِهِمْ بِهِ وَقَصْدِهِمْ إِيَّاهُ ﷻ.

(وَالْقَوْلُ الثَّانِي): قَوْلُ مُعْطَلَةِ الْجَهْمِيَّةِ وَنُفْتِهِمْ وَهُمْ الَّذِينَ يَقُولُونَ. لَا هُوَ دَاخِلَ الْعَالَمِ وَلَا خَارِجَهُ وَلَا مُبَايِنَ لَهُ وَلَا مُحَايِثَ لَهُ؛ فَيَنْقُضُونَ الْوَصْفَيْنِ الْمُتَقَابِلَيْنِ اللَّذَيْنِ لَا يَخْلُو مَوْجُودٌ عَنْ أَحَدِهِمَا كَمَا يَقُولُ ذَلِكَ أَكْثَرُ الْمُعْتَزِلَةِ وَمَنْ وَافَقَهُمْ مِنْ غَيْرِهِمْ.

(وَالْقَوْلُ الثَّالِثُ): قَوْلُ حُلُولِيَّةِ الْجَهْمِيَّةِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّهُ بِذَاتِهِ فِي كُلِّ مَكَانٍ؛ كَمَا يَقُولُ ذَلِكَ التَّجَارِيَّةُ - أَتْبَاعُ حُسَيْنِ التَّجَارِ - وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْجَهْمِيَّةِ، وَهَؤُلَاءِ الْقَائِلُونَ بِالْحُلُولِ وَالِاتِّحَادِ: مَنْ جَسَسَ هَؤُلَاءِ... (وَالْقَوْلُ الرَّابِعُ) قَوْلُ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ بِذَاتِهِ فَوْقَ الْعَالَمِ، وَهُوَ بِذَاتِهِ فِي كُلِّ مَكَانٍ، وَهَذَا قَوْلُ طَوَائِفٍ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ وَالتَّصَوُّفِ كَأَبِي مُعَاذٍ وَأَمْثَالِهِ، وَقَدْ ذَكَرَ الْأَشْعَرِيُّ فِي الْمَقَالَاتِ هَذَا عَنْ طَوَائِفٍ، وَيُوجَدُ فِي كَلَامِ - السَّالِمِيَّةِ - كَأَبِي طَالِبِ الْمَكِّيِّ وَأَتْبَاعِهِ: كَأَبِي الْحَكَمِ بْنِ بَرْجَانٍ وَأَمْثَالِهِ - مَا يُشِيرُ إِلَى نَحْوِ مَنْ هَذَا؛ كَمَا يُوجَدُ فِي كَلَامِهِمْ مَا يُنَاقِضُ هَذَا.

(١) سَبَقَتْ الْإِشَارَةُ إِلَى ذَلِكَ مِنْ قَبْلُ.

(٢) فِي (ز): وَوَعِيد.

(٣) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَقَطَ مِنْ (س)، وَ(ز)، وَالمثبت من (ه)، وَ(م).

عَلَى تَكْفِيرِ الْمَجَسِّمَةِ^(١) وَالْجَهْمِيَّةِ، وَمَرَّ مَا فِيهِ مِنَ الْخِلَافِ وَالتَّفْصِيلِ^(٢).
 □ وَمَا ذَكَرُهُ^(٣) فِي: (لَيْسَ لَهُ نِيَّةٌ)؛ فِي الْكُفْرِ نَظَرٌ؛ فَضْلاً عَنْ كَوْنِهِ مُتَمَقِّماً
 عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ النِّيَّةَ: الْقَصْدُ^(٤).

(١) يُرْمَى أَهْلُ السُّنَّةِ (لِاثْبَاتِهِمُ الصِّفَاتِ) بِالتَّجْسِيمِ! وَهِيَ فِرْيَةٌ صُلْعَاءٌ؛ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهَا
 مِنْ قَبْلُ.

(٢) وَعَقِيدَةُ الْمَصْنُفِ فِي مِثْلِ ذَلِكَ مُخَالَفَةٌ لِلسَّلَفِ؛ كَمَا مَرَّ.

● وَبِالْجُمْلَةِ؛ قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٣/٣٦٣ وَ ٣٦٤): «لِأَنَّ
عُلَمَاءَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ - الَّذِينَ حُمِلَ عَنْهُمْ التَّأْوِيلُ - قَالُوا فِي تَأْوِيلِ هَذِهِ الْآيَةِ: هُوَ
عَلَى الْعَرْشِ وَعِلْمُهُ فِي كُلِّ مَكَانٍ، وَمَا خَالَفَهُمْ فِي ذَلِكَ أَحَدٌ يُحْتَجُّ بِقَوْلِهِ، وَذَكَرَ عَنْ
الضَّحَّاكِ بْنِ مُزَاحِمٍ أَنَّهُ قَالَ فِي قَوْلِهِ: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ﴾ قَالَ: هُوَ عَلَى
عَرْشِهِ، وَعِلْمُهُ مَعَهُمْ أَيْنَمَا كَانُوا. وَعَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ مِثْلَ ذَلِكَ. وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ
قَالَ: اللَّهُ فَوْقَ الْعَرْشِ، وَلَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ أَعْمَالِكُمْ.
قَالَ أَبُو عَمَرَ بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: أَهْلُ السُّنَّةِ مُجْمِعُونَ عَلَى الْإِفْرَاقِ بِالصِّفَاتِ الْوَارِدَةِ كُلِّهَا فِي
الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِيمَانِ بِهَا، وَحَمَلُهَا عَلَى الْحَقِيقَةِ لَا عَلَى الْمَجَازِ، إِلَّا أَنَّهُمْ لَا
يُكَيِّفُونَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، وَلَا يَحْدُثُونَ فِيهِ صِفَةً مَحْصُورَةً.

وَأَمَّا أَهْلُ الْبِدْعِ الْجَهْمِيَّةِ وَالْمُعْتَرِ لَةُ كُلِّهَا وَالْخَوَارِجُ؛ فَكُلُّهُمْ يُنْكِرُهَا، وَلَا يَحْمِلُ شَيْئًا
 مِنْهَا عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَيَزْعُمُونَ أَنَّ مَنْ أَقَرَّ بِهَا مُشَبَّهٌ! وَهُمْ عِنْدَ مَنْ أَقَرَّ بِهَا نَافُونَ
 لِلْمَعْبُودِ.

وَالْحَقُّ فِيهَا مَا قَالَ الْقَائِلُونَ: بِمَا نَطَقَ بِهِ كِتَابُ اللَّهِ وَسُنَّةُ رَسُولِهِ ﷺ، وَهُمْ أَيْمَةٌ
 الْجَمَاعَةِ. وَقَالَ أَبُو عَمَرَ: الَّذِي عَلَيْهِ أَهْلُ السُّنَّةِ وَأَيْمَةُ الْفَقْهِ وَالْأَثَرِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ
 وَمَا أَشْبَهَهَا الْإِيمَانُ بِمَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِيهَا، وَالتَّصْدِيقُ بِذَلِكَ، وَتَرْكُ التَّحْدِيدِ
 وَالْكِيفِيَّةِ فِي شَيْءٍ مِنْهُ».

(٣) فِي طِ الْخَمِيسِ: وَمَا ذَكَرَ.

(٤) قَالَ النَّوَوِيُّ فِي «شَرْحِ الْمَهَذَّبِ» (١/٣٠٩ وَ ٣١٠): «قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: النِّيَّةُ الْقَصْدُ =

وَقَدْ ذَكَرَ النَّوَوِيُّ فِي «شَرْحِ الْمَهَذَّبِ»^(١): أَنَّهُ يُقَالُ: قَصَدَ اللَّهُ كَذَا، بِمَعْنَى: أَرَادَهُ^(٢).

فَمَنْ قَالَ: لَيْسَ لَهُ نِيَّةٌ؛ أَيْ: قَصَدُ؛ فَإِنْ^(٣) أَرَادَ أَنَّهُ^(٤) لَيْسَ لَهُ قَصْدٌ كَقَصْدِنَا؛ فَوَاضِحٌ، وَكَذَا إِنْ أَطْلَقَ، أَوْ أَرَادَ أَنَّهُ لَا إِرَادَةَ لَهُ أَصْلًا؛ فَإِنْ أَرَادَ الْمَعْنَى الَّذِي تَقُولُهُ الْمُعْتَزِلَةُ؛ فَلَا كُفْرَ - أَيْضًا -، أَوْ أَرَادَ سَلْبَهَا مُطْلَقًا، لَا بِالْمَعْنَى الَّذِي يَقُولُونَهُ؛ فَهُوَ كُفْرٌ.

□ وَمَا ذَكَرَهُ فِي (أَنْصِفِ اللَّهَ؛ يُنْصِفَكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) مِنْ أَنَّهُ كُفْرٌ؛ فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ إِنْ^(٥) أَرَادَ بِهِ أَنَّكَ إِنْ أَطَعْتَهُ؛ أَثَابَكَ؛ فَوَاضِحٌ أَنَّهُ غَيْرُ كُفْرٍ،

= وَعَزَمُ الْقَلْبِ، وَهِيَ بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ، وَهَذِهِ هِيَ اللَّغَةُ الْمَشْهُورَةُ، وَيُقَالُ بِتَخْفِيفِهَا. قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: هِيَ مَأْخُودَةٌ مِنْ قَوْلِكَ: نَوَيْتَ بَلَدَةً كَذَا؛ أَيْ: عَزَمْتُ بِقَلْبِي قَصْدَهُ، قَالَ: وَيُقَالُ لِلْمَوْضِعِ الَّذِي يَقْصِدُهُ: نِيَّةٌ بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ، وَنِيَّةٌ بِتَخْفِيفِهَا، وَكَذَلِكَ الطَّيَّةُ، وَالطَّيَّةُ: الْعَزْمُ، وَالْمَوْضِعُ؛ قَالَهُ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ، وَانْتَوَيْتُ مَوْضِعَ كَذَا؛ أَيْ: قَصَدْتُهُ لِلتَّجَعَّةِ.

وَيُقَالُ لِلْبَلَدِ الْمُنَوِيِّ: نَوِيٌّ - أَيْضًا -.

وَيُقَالُ: نَوَاكَ اللَّهُ؛ أَيْ: حَفِظَكَ، كَانَ الْمَعْنَى: قَصَدَ اللَّهُ بِحِفْظِهِ إِيَّاكَ. فَالْنِّيَّةُ: عَزْمُ الْقَلْبِ عَلَى عَمَلٍ فَرَضٍ أَوْ غَيْرِهِ، هَذَا كَلَامُ الْأَزْهَرِيِّ. وَكَذَا ذَكَرَ غَيْرُهُ تَشْدِيدَ الْيَاءِ وَتَخْفِيفَهَا مِنَ النِّيَّةِ.

(١) «المجموع» للنَّوَوِيِّ (١/٣١٧).

(٢) في ط الخميس: أَرَادَ.

(٣) سقطت من (ز).

(٤) في (م): به.

(٥) سقطت من (ه).

وإنَّ أَرَادَ حَقِيقَةَ الْإِنْصَافِ الْمَشْعُورَةَ بِالْاِحْتِيَاجِ؛ اتَّجَهَ الْكُفْرُ؛ لِأَنَّ مَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مُحْتَاجٌ^(١) إِلَى أَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ؛ فَلَا شَكَّ فِي كُفْرِهِ، وَإِنْ أَطْلَقَ؛ تَرَدَّدَ النَّظَرُ فِيهِ، وَالظَّاهِرُ: أَنَّهُ غَيْرُ كُفْرٍ؛ لِأَنَّ الْإِنْصَافَ لَا يَسْتَلْزِمُ ذَلِكَ، وَعَلَى تَسْلِيمِ أَنَّهُ يَسْتَلْزِمُهُ^(٢)؛ فَلَا بُدَّ مِنْ قَصْدِ ذَلِكَ اللَّازِمِ؛ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ فِي الْمَجَسَّمَةِ.

● قال^(٣): (أَوْ قَالَ: يَا رَبِّ اكْفِنَا؛ رَأْسًا بِرَأْسٍ. أَوْ قَالَ: أَنَا كَافِرٌ، أَوْ بَرِيءٌ مِنَ اللَّهِ، أَوْ مِنَ النَّبِيِّ، أَوْ مِنَ الْقُرْآنِ، أَوْ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ^(٤) تَعَالَى، أَوْ مِنَ الشَّرَائِعِ، أَوْ مِنَ الْإِسْلَامِ، وَلَمْ يُعْلَقْ بِشَيْءٍ. أَوْ قَالَ: يَمِينُكَ وَالضُّرَاطُ^(٥) سَوَاءٌ، أَوْ قَالَ لَهُ خَصْمُهُ: أَحَاكِمْكَ بِحُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى؛ فَقَالَ: لَا أَعْرِفُ الْحُكْمَ، أَوْ: مَا يَجْرِي الْحُكْمُ هُنَا، أَوْ: لَيْسَ هُنَا حُكْمٌ، مَا هَهُنَا^(٦) إِلَّا دَبُوسٌ، إِيْش^(٧) يَعْمَلُ الْحُكْمَ [هُنَا]^(٨)؟). انتهى.

□ وَمَا ذَكَرَهُ فِي (يَا رَبِّ اكْفِنَا؛ رَأْسًا بِرَأْسٍ)، وَفِي^(٩) كَوْنِهِ كُفْرًا مُطْلَقًا

(١) في (ز)، و(هـ): يحتاج.

(٢) في (ز): يستلزم.

(٣) سقطت من (ز).

(٤) (س): [٢٢ / ب].

(٥) الضُّرَاطُ: رِيحٌ خَارِجَةٌ مِنَ الشَّرَجِ مَعَ صَوْتٍ. «مُعْجَمُ اللَّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْمَعَاصِرَةِ» (١٣٥٩/٢)، و«المُعْجَمُ الْوَسِيطُ» (٥٣٨/١).

(٦) في ط الخميس: هنا.

(٧) في ط الخميس: أي شيء.

(٨) زيادة من (ز).

(٩) في ط الخميس: في.

نَظَرُ؛ فَضْلاً عَنْ كَوْنِهِ مُتَّفَقاً عَلَيْهِ! فَقَدْ نُقِلَ عَنِ الشَّيْخِ الْإِمَامِ أَبِي مُحَمَّدٍ الْجَوِينِيِّ^(١) - وَالِدِ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ^(٢)؛ الَّذِي قِيلَ فِي تَرْجَمَتِهِ^(٣): (لَوْ جَاَزَ أَنْ يُرْسِلَ اللَّهُ نَبِيًّا^(٤)) فِي زَمَنِ أَبِي مُحَمَّدٍ الْجَوِينِيِّ؛ لَكَانَ هُوَ أَبُو مُحَمَّدٍ

(١) هُوَ شَيْخُ الشَّافِعِيَّةِ، أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَيَّوَيْهِ الطَّائِي، السَّنْسَبِيُّ - كَذَا نَسَبَهُ: الْمَلِكُ الْمُؤَيَّدُ - الْجَوِينِيُّ، وَالِدُ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ. كَانَ فَقِيْهًا، مُدَقِّقًا، مُحَقِّقًا، نَحْوِيًّا، مُفَسِّرًا. وَلَهُ مِنَ التَّوَالِيفِ كِتَابُ «التَّبَصُّرَةِ» فِي الْفِقْهِ، وَكِتَابُ «التَّذَكُّرَةِ»، وَكِتَابُ «التَّفْسِيرِ الْكَبِيرِ»، وَكِتَابُ «التَّعْلِيْقَةِ». تُوفِّيَ: فِي ذِي الْقَعْدَةِ، سَنَةِ ثَمَانٍ وَثَلَاثِينَ وَأَرْبَعِ مِائَةٍ، وَهُوَ صَاحِبُ وَجْهِ فِي الْمَذْهَبِ. «سير النبلاء» (١٧/٦١٧).

(٢) هُوَ الْإِمَامُ الْكَبِيرُ، شَيْخُ الشَّافِعِيَّةِ، إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ، أَبُو الْمَعَالِي عَبْدِ الْمَلِكِ ابْنُ الْإِمَامِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَيَّوَيْهِ الْجَوِينِيِّ، ثُمَّ التَّيْسَابُورِيِّ، ضِيَاءُ الدِّينِ، الشَّافِعِيُّ، صَاحِبُ التَّصَانِيفِ. . لِأَبِي الْمَعَالِي كِتَابُ «نَهَايَةِ الْمَطْلَبِ فِي الْمَذْهَبِ»؛ ثَمَانِيَّةُ أَسْفَارٍ، وَكِتَابُ «الْإِرْشَادِ فِي أَصُولِ الدِّينِ»، كِتَابُ «الرِّسَالَةِ النَّظَامِيَّةِ فِي الْأَحْكَامِ الْإِسْلَامِيَّةِ»، كِتَابُ «الشَّامِلِ فِي أَصُولِ الدِّينِ»، كِتَابُ «الْبُرْهَانِ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ»، كِتَابُ «مَدَارِكِ الْعُقُولِ» لَمْ يُتِمَّهُ، كِتَابُ «غِيَاثِ الْأُمَمِ فِي الْإِمَامَةِ»، كِتَابُ «مُعِيْثِ الْخَلْقِ فِي اخْتِيَارِ الْأَحْقِّ»، كِتَابُ «غُنْيَةِ الْمُسْتَرَشِدِينَ» فِي الْخِلَافِ. تُوفِّيَ: فِي الْخَامِسِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ رَبِيعِ الْآخِرِ، سَنَةِ ثَمَانٍ وَسَبْعِينَ وَأَرْبَعِ مِائَةٍ. «سير النبلاء» (١٨/٤٦٨).

(٣) فِي «طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَّةِ» لِابْنِ قَاضِي شُهْبَةَ (١/٢١٠) قَالَ: «وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ أَبِي الْقَاسِمِ الْقُسَيْرِيِّ - صَاحِبُ الرِّسَالَةِ - : إِنَّ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَصْحَابِنَا يَعْتَقِدُونَ فِيهِ مِنَ الْكَمَالِ أَنَّهُ لَوْ جَاَزَ أَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ تَعَالَى نَبِيًّا فِي عَصْرِهِ لَمَا كَانَ إِلَّا هُوَ». وَانْظُرْ - كَذَلِكَ - : «طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَّةِ» لِلْسُّبْكِيِّ (٥/٧٤)، وَ«طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَّةِ» لِابْنِ كَثِيرٍ (ص: ٣٩٢).

(٤) فِي (ز): (يُرْسِلُ الْأَنْبِيَاءَ) بَدَلًا مِنْ (يُرْسِلُ اللَّهُ نَبِيًّا).

(٥) فِي ط الخميس وسائر المطبوع: (أبا). وهو الأقوى. والمذكور هنا له وجهٌ ضعيفٌ.

الجَوْنِي (١) - : أَنَّهُ كَانَ يُحْيِي اللَّيْلَ ، ثُمَّ يَقُولُ عِنْدَ السَّحَرِ : (سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ ؛ أَيُّ : لَا شَيْءَ لِي وَلَا شَيْءَ عَلَيَّ) .

وَلَكَ أَنْ تُفَرِّقَ بَيْنَ هَذَا اللَّفْظِ ، وَ(اِكْفَنَّا ؛ رَأْسًا بِرَأْسٍ) بِأَنَّ ذِكْرَ الْكِفَايَةِ ، يَسْتَدْعِي : أَنَّكَ كَمَا تَكْفِينَا ؛ نَكْفِيكَ (٢) ؛ (فَفِيهِ إِشْعَارٌ) (٣) بِاحْتِيَاجِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ إِلَيْنَا (٤) ؛ فَكَأَنَّ الْحَنْفِيَّةَ نَظَرُوا لِذَلِكَ [الْمَعْنَى] (٥) ، وَمَعَ ذَلِكَ ؛ فَفِي إِطْلَاقِ الْكُفْرِ نَظَرٌ ؛ بَلْ يَنْبَغِي التَّفْصِيلُ بَيْنَ أَنْ (٦) يُرِيدَ هَذَا الْمَعْنَى ؛ فَيُحَكِّمُ بِكُفْرِهِ ، وَبَيْنَ أَنْ يُرِيدَ (اِكْفَنَّا ؛ سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ) ؛ أَيُّ : لَا شَيْءَ لَنَا غَيْرَ طَلَبِ الْكِفَايَةِ ؛ كَمَا لَا شَيْءَ عَلَيْنَا ؛ فَلَا كُفْرَ . وَكَذَا إِنْ أُطْلِقَ ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ لَيْسَ نَصًّا فِي الْمَعْنَى الْأَوَّلِ ؛ بَلْ (٧) ، وَلَا ظَاهِرًا فِيهِ .

□ وَمَا ذَكَرَهُ فِي مَا بَعْدَ ذَلِكَ (٨) ظَاهِرٌ ، وَقَدْ مَرَّ مَا يُؤَافِقُهُ .

□ وَمَا ذَكَرَهُ فِي (يَمِينُكَ وَالضُّرَاطُ سَوَاءٌ) ؛ إِنَّمَا يَتَّجِهُ إِنْ أَرَادَ بِالْيَمِينِ :

(١) هَذَا غُلُوٌّ فَاحِشٌ ، وَغَلَطٌ قَبِيحٌ . ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥] . وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿عَلِمَ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا﴾ (٣٦) إِلَّا مَنْ أَرْتَضَى مِنْ رَسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا ﴿٧٧﴾ لِيَعْلَمَ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا رِسَالَاتِ رَبِّهِمْ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا ﴿٧٨﴾ [الحج: ٢٦ - ٢٨] .

(٢) سقطت من (ز) .

(٣) في (ز) : فِيهِ أَوْ أَشْعَارُ .

(٤) سقطت من (هـ) .

(٥) زيادة من (م) .

(٦) في (هـ) : أَنَّهُ .

(٧) سقطت من (ز) .

(٨) سقطت من (ز) .

المُقْسَمَ بِهِ الَّذِي هُوَ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ^(١) تَعَالَى، أَوْ صِفَةً مِنْ صِفَاتِهِ، أَمَّا لَوْ أَقْسَمَ بِنَحْوِ طَلَاقٍ، أَوْ عِتْقٍ^(٢)؛ فَلَا كُفْرَ؛ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَكَذَا إِنْ أَقْسَمَ بِالْأَوَّلِ، وَأَرَادَ ب: (يَمِينِهِ) فِعْلُهُ الَّذِي هُوَ حَلْفُهُ دُونَ الْمُحْلُوفِ بِهِ.

وَيَتَرَدَّدُ النَّظَرُ (هُنَا) فِيمَا لَوْ أُطْلِقَ، وَقَدْ أَقْسَمَ بِالْأَوَّلِ، وَيُظْهِرُ أَنَّهُ لَا كُفْرَ؛ لِمَا عَلِمَتْ^(٣) أَنَّ الْيَمِينَ مُتَرَدِّدَةٌ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْمَحْلُوفِ بِهِ. وَتَبَادُرُهَا إِلَى الْمُحْلُوفِ بِهِ - إِنْ سَلِمَ - لَا يَفْتَضِي الْحُكْمَ بِالْكُفْرِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ؛ لِمَا عَلِمَتْ مِنْ أَنَّهَا - مَعَ ذَلِكَ - مُحْتَمِلَةٌ احْتِمَالًا غَيْرَ بَعِيدٍ، وَعِنْدَ وُجُودِ الْاحْتِمَالِ - الَّذِي هُوَ كَذَلِكَ - لَا يَتَجَهُّ الْكُفْرُ.

● وَذَكَرَ اسْمَ نَبِيِّ، أَوْ مَلِكٍ فِي الْيَمِينِ؛ كَذَكَرِ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى - فِيمَا ذَكَرْتُهُ -؛ فِيهِ مِنَ التَّفْصِيلِ، وَلَا يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ كَرَاهَةُ الْحَلْفِ بِهِ؛ لِأَنَّهَا لِمَعْنَى آخَرَ غَيْرِ مَا نَحْنُ فِيهِ.

□ وَمَا ذَكَرَهُ فِي (لَا أَعْرِفُ الْحُكْمَ ..)، وَمَا بَعْدَهُ؛ إِنَّمَا يَتَجَهُّ الْكُفْرُ فِيهِ - عِنْدَنَا - إِنْ أَرَادَ الْاسْتِهْزَاءَ بِحُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى، أَوْ اسْتِحْقَارِهِ^(٤).

● قَالَ: (أَوْ قَالَ: أَنْتَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، أَوْ مِنَ النَّبِيِّ، أَوْ مِنَ الدِّينِ. أَوْ قَالَ: لَوْ كُنْتُ إِلَهًا آخِذٌ^(٥) ظُلْمِي مِنْكَ، أَوْ قَالَ: ظَلَمَنِي اللَّهُ، أَوْ هُوَ ظَالِمٌ^(٦)). أَوْ قَالَ: اللَّهُ تَعَالَى جَعَلَ الْإِحْسَانَ فِي حَقِّ جَمِيعِ الْخَلْقِ،

(١) فِي (ز): أَسْمَاءُهُ بَدَلًا مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ.

(٢) فِي (ز): إِعْتَاقٌ.

(٣) غَيْرُ وَاضِحَةٍ فِي (هـ).

(٤) فِي (هـ): اسْتِخْفَافُهُ.

(٥) فِي (ز): مَا أَخَذْتُ.

(٦) (س): [٢٣ / أ].

والسوء في حَقِّي. أَوْ قَالَ: [أَنَا كَالِلَاهِ] ^(١)، أَوْ اللَّهُ فِي سِتِّ جِهَاتٍ، أَوْ يُوجَدُ فِي كُلِّ مَكَانٍ، أَوْ أَنْكَرَ اللَّهَ، أَوْ شَكَّ فِيهِ، أَوْ فِي آيَاتِهِ، أَوْ سَخَرَ بِهَا). انتهى.

□ وَمَا ذَكَرُهُ فِي (أَنْتَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ اللَّهِ، أَوْ مِنَ النَّبِيِّ) مُحْتَمَلٌ، وَكَذَا (مِنَ الدِّينِ)؛ إِنْ أَرَادَ تَنْقِصَهُ بِذَلِكَ؛ بِخِلَافِ مَا لَوْ أَطْلَقَ، أَوْ أَرَادَ الْإِخْبَارَ عَنْ قُبْحِ خَلْقِ نَفْسِهِ ^(٢) مِنْ أَنْ مِيلَهَا إِلَى مَا يَضُرُّهَا أَكْثَرُ مِنْهُ إِلَى مَا يَنْفَعُهَا.

□ وَمَا ذَكَرُهُ مِنَ الْكُفْرِ فِي بَقِيَّةِ الصُّورِ وَاضِحٌ، وَقَدْ مَرَّ بَعْضُهُ. نَعَمْ؛ مَا ذَكَرَهُ فِي (اللَّهُ فِي سِتِّ جِهَاتٍ) ^(٣)،

(١) في (س)، و(م): أَنَا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فِي (ز): أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَالْمُثَبَّتُ مِنْ (ه).

(٢) فِي (ز): عَنْ قُبْحِ نَفْسِهِ، فِي (ه): عَنْ قُبْحِ خَلْقِ نَفْسِهِ.

(٣) قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ فِي «مَقَالَاتِ الْإِسْلَامِيِّينَ» (١/١٦٦): «وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَيْسَ لِمَسَاحَةِ الْبَارِئِ نَهَايَةً وَلَا غَايَةً، وَأَنَّهُ ذَاهِبٌ فِي الْجِهَاتِ السَّتِّ؛ الْيَمِينِ، وَالشَّمَالِ، وَالْأَمَامِ، وَالْخَلْفِ، وَالْفَوْقِ، وَالتَّحْتِ». وَانْظُرْ: «دَرْءُ تَعَارُضِ الْعَقْلِ وَالنَّفْلِ» (٢٥٩/٣).

● قُلْتُ: وَهَذَا بَاطِلٌ، وَلَأَجْلِ ذَلِكَ نَفَى هَذَا الْكَلَامَ (بَعْضُ) أَهْلِ السُّنَّةِ! فَقَالَ الطَّحَاوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «عَقِيدَتِهِ» (ص: ٤٥): «وَتَعَالَى عَنِ الْحُدُودِ وَالْغَايَاتِ وَالْأَرْكَانِ وَالْأَعْضَاءِ وَالْأَدَوَاتِ، لَا تَحْوِيهِ الْجِهَاتُ السَّتُّ كَسَائِرِ الْمَبْتَدَعَاتِ».

يَعْنِي: كَكُلِّ الْمَخْلُوقَاتِ؛ فَالْمَخْلُوقَاتُ تَحْوِيهَا الْجِهَاتُ السَّتُّ، هَذِهِ الْجِهَاتُ السَّتُّ مَخْلُوقَةٌ، وَهَذِهِ الْمَخْلُوقَةُ لَا تَحْوِي الرَّبَّ؛ بَلِ اللَّهُ فَوْقَ مَخْلُوقَاتِهِ؛ لَكِنْ مَا مِنْ مَخْلُوقٍ مِنْ هَذِهِ الْجِهَاتِ السَّتِّ إِلَّا وَهُوَ نِسْبِيٌّ إِضَافِيٌّ لَيْسَ مُطْلَقًا؛ فَمَا مِنْ شَيْءٍ إِلَّا وَأَمَامَهُ شَيْءٌ، وَهُوَ أَمَامَ شَيْءٍ، وَهُوَ يَمِينُ شَيْءٍ، وَتَمَّ شَيْءٌ آخَرُ يَمِينٌ، وَهَكَذَا..

إِذَنْ؛ فَجِهَةُ الْعُلُوِّ، وَجِهَةُ السُّفْلِ هَذِهِ نِسْبِيَّةٌ لَكَ.. فَإِذَا أَرَدْتَ الْمَطْلَقَ؛ فَتَمَّ شَيْءٌ وَاحِدٌ فَقَطْ، وَهُوَ الْعُلُوُّ الْمَطْلَقُ عَلَى جَمِيعِ الْمَخْلُوقَاتِ، غَيْرُ مُنْسَوْبٍ لِبَعْضِ لِبَعْضٍ مِنْ =

= المخلوقات، أو لبعض المخلوقات، وهو علو الرب.. لكن المطلق لا نقول: تحوي ولا ما تحوي؛ لأن الله سبحانه فوق مخلوقاته، والمخلوقات هذه محتاجة إليه، لكن له العلو المطلق. «إتحاف السائل بما في الطحاوية من مسائل» (١٣/١٥).
 • قلت: ولكن استعمال هذه المصطلحات ليس فيه أثر؛ كما بين العلامة صالح آل الشيخ في «إتحافه» (١٣/١٣)؛ فلا نشئها ولا نفيها؛ فالأحق الابتعاد عنها، والاستغناء عنها بنصوص الكتاب والسنة.

• وقال الإمام الألباني في «تعليقه على الطحاوية» (ص: ٤٥): «قلت: مراد المؤلف رحمه الله بهذه الفقرة الرد على طائفتين:
 الأولى: المجسمة والمشبّهة..

والأخرى: المعطلة الذين ينفون علوه تعالى على خلقه، وأنه بائن من خلقه؛ بل يصرح بعضهم بأنه موجود بذاته في كل الوجود، وهذا معناه: حلول الله في مخلوقاته! وأنه محاط بالجهات الست (المخلوقة)، وليس فوقها؛ فنفى المؤلف ذلك بهذا الكلام.
 ولكن قد يستغل ذلك بعض المبتدعة، ويتأولونه بما قد يؤدي إلى التعطيل؛ كما بينه الشارح رحمه الله تعالى، وقد لخص كلامه الشيخ محمد بن مانع عليه الرحمة؛ فقال (ص: ١٠): ومراده بذلك الرد على المشبّهة، ولكن هذه الكلمات مجملة مبهمّة، وليست من الألفاظ المتعارفة عند أهل السنة والجماعة، والرد عليهم بنصوص الكتاب والسنة أحق أولى من ذكر ألفاظ توهم خلاف الصواب؛ ففي قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] رد على المشبّهة والمعطلة؛ فلا ينبغي لطالب الحق الالتفات إلى مثل هذه الألفاظ ولا التعويل عليها؛ فإن الله سبحانه موصوف بصفات الكمال، منعت بنعوت العظمة والجلال؛ فهو سبحانه فوق مخلوقاته مستور على عرشه المجيد بذاته، بائن من خلقه، ينزل كل ليلة إلى السماء الدنيا، ويأتي يوم القيامة، وكل ذلك على حقيقته، ولا نؤوله؛ كما لا نؤول اليد بالقدرّة والتزول بنزول أمره وغير ذلك من الصفات؛ بل نشئت ذلك إثبات وجود، لا إثبات تكيف. وما كان أغنى الإمام المصنّف عن مثل هذه الكلمات المجملة الموهمة المخترعة، ولو قيل: إنها =

= مَدْسُوسَةٌ عَلَيْهِ، وَلَيْسَتْ مِنْ كَلَامِهِ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ عِنْدِي بَبَعِيدٍ إِحْسَانًا لِلظَّنِّ بِهَذَا
الإِمَامِ، وَعَلَى كُلِّ حَالٍ؛ فَالْبَاطِلُ مَرْدُودٌ عَلَى قَائِلِهِ كَائِنًا مَنْ كَانَ، وَمَنْ قَرَأَ تَرْجُمَةً
الْمَصْنُوفِ الطَّحَاوِيِّ، لَا سِيَّمَا فِي «لِسَانِ الْمِيزَانِ» عَرَفَ أَنَّهُ مِنْ أَكْبَارِ الْعُلَمَاءِ، وَأَعَاضِمِ
الرِّجَالِ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي حَمَلْنَا عَلَى إِحْسَانِ الظَّنِّ فِيهِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ الَّتِي فِيهَا
مِجَالٌ لِنَاقِدٍ، انْتَهَى كَلَامُ ابْنِ مَانِعٍ رَحِمَهُ اللَّهُ. اهـ.

♦ قُلْتُ: وَأَوْضَحَ شَارِحُ الطَّحَاوِيَةِ الْإِمَامُ ابْنُ أَبِي الْعَزِّ الْحَنَفِيُّ هَذَا الْكَلَامَ؛ فَقَالَ
(١/٢٦٠ - ٢٦٨): «أَذْكُرُ بَيْنَ يَدَيِ الْكَلَامِ عَلَى عِبَارَةِ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ مُقَدِّمَةً، وَهِيَ: أَنَّ
النَّاسَ فِي إِطْلَاقٍ مِثْلِ هَذِهِ الْأَلْفَافِ ثَلَاثَةٌ أَقْوَالٍ: فَطَائِفَةٌ تَنْفِيهَا، وَطَائِفَةٌ تُثَبِّتُهَا، وَطَائِفَةٌ
تُفْصِّلُ، وَهُمْ الْمُتَّبِعُونَ لِلْسَّلَفِ، فَلَا يُطْلِقُونَ نَفْيَهَا وَلَا إِبْتِنَاءَهَا إِلَّا إِذَا بَيَّنَّ مَا أُثْبِتَ بِهَا؛
فَهُوَ ثَابِتٌ، وَمَا نَفَى بِهَا فَهُوَ مَنْفِيٌّ. لِأَنَّ الْمُتَأَخِّرِينَ قَدْ صَارَتْ هَذِهِ الْأَلْفَافُ فِي
اصْطِلَاحِهِمْ فِيهَا إِجْمَالٌ وَإِبْهَامٌ، كَعَبْرَتِهَا مِنَ الْأَلْفَافِ الْإِصْطِلَاحِيَّةِ، فَلَيْسَ كُلُّهُمْ
يَسْتَعْمِلُهَا فِي نَفْسِ مَعْنَاهَا اللَّعْوِيَّ. وَلِهَذَا كَانَ الثَّقَاةُ يَنْفُونَ بِهَا حَقًّا وَبَاطِلًا، وَيَذْكُرُونَ
عَنْ مُثَبِّتِيهَا مَا لَا يَقُولُونَ بِهِ، وَبَعْضُ الْمُشْتَبِّهِينَ لَهَا يُدْخِلُ فِيهَا مَعْنَى بَاطِلًا، مُخَالِفًا لِقَوْلِ
السَّلَفِ، وَلِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالْمِيزَانُ. وَلَمْ يَرِدْ نَصٌّ مِنَ الْكِتَابِ وَلَا مِنَ السُّنَنِ
بِنَفْيِهَا وَلَا إِبْتِنَائِهَا، وَلَيْسَ لَنَا أَنْ نَصِفَ اللَّهَ تَعَالَى بِمَا لَمْ يَصِفْ بِهِ نَفْسَهُ وَلَا وَصَفَهُ بِهِ
رَسُولُهُ نَفْيًا وَلَا إِبْتِنَاءً، وَإِنَّمَا نَحْنُ مُتَّبِعُونَ لَا مُبْتَدِعُونَ.

فَالْوَاجِبُ أَنْ يُنْظَرَ فِي هَذَا الْبَابِ، أَعْنِي بَابِ الصِّفَاتِ، فَمَا أَثْبَتَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَثْبَتْنَاهُ،
وَمَا نَفَاهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ نَفَيْنَاهُ. وَالْأَلْفَافُ الَّتِي وَرَدَ بِهَا النَّصُّ يُعْتَصَمُ بِهَا فِي الْإِبْتِنَاءِ
وَالنَّفْيِ، فَتَثْبُتُ مَا أَثْبَتَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنَ الْأَلْفَافِ وَالْمَعَانِي. وَأَمَّا الْأَلْفَافُ الَّتِي لَمْ يَرِدْ
نَفْيُهَا وَلَا إِبْتِنَاءُهَا فَلَا تُطْلَقُ حَتَّى يُنْظَرَ فِي مَقْصُودِ قَائِلِهَا: فَإِنْ كَانَ مَعْنَى صَحِيحًا قُبِلَ،
لَكِنْ يَنْبَغِي التَّعْبِيرُ عَنْهُ بِالْأَلْفَافِ التَّصْوِصِ، دُونَ الْأَلْفَافِ الْمُجْمَلَةِ، إِلَّا عِنْدَ الْحَاجَةِ، مَعَ
قَرَأَيْنِ تَبَيَّنَ الْمُرَادُ وَالْحَاجَةُ مِثْلُ أَنْ يَكُونَ الْخُطَابُ مَعَ مَنْ لَا يَتِمُّ الْمَقْصُودُ مَعَهُ إِنْ لَمْ
يُخَاطَبْ بِهَا، وَنَحْوُ ذَلِكَ».

ثم قال: «وَأَمَّا لَفْظُ الْجِهَةِ، فَقَدْ يُرَادُ بِهِ مَا هُوَ مَوْجُودٌ، وَقَدْ يُرَادُ بِهِ مَا هُوَ مَعْدُومٌ، =

= وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ لَا مَوْجُودَ إِلَّا الْخَالِقُ وَالْمَخْلُوقُ، فَإِذَا أُريدَ بِالْجِهَةِ أَمْرٌ مَوْجُودٌ غَيْرُ اللَّهِ تَعَالَى كَانَ مَخْلُوقًا، وَاللَّهُ تَعَالَى لَا يَحْصُرُهُ شَيْءٌ، وَلَا يُحِيطُ بِهِ شَيْءٌ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ. وَإِنْ أُريدَ بِالْجِهَةِ أَمْرٌ عَدَمِيٌّ، وَهُوَ مَا فَوْقَ الْعَالَمِ، فَلَيْسَ هُنَاكَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ. فَإِذَا قِيلَ: «إِنَّهُ فِي جِهَةٍ» بِهَذَا الْاعتِبَارِ، فَهُوَ صَحِيحٌ، وَمَعْنَاهُ: أَنَّهُ فَوْقَ الْعَالَمِ حَيْثُ انْتَهَتْ الْمَخْلُوقَاتُ؛ فَهُوَ فَوْقَ الْجَمِيعِ، عَالٍ عَلَيْهِ. وَنُفَاهُ لَفْظِ الْجِهَةِ الَّذِينَ يُرِيدُونَ بِذَلِكَ نَفْيَ الْعُلُوِّ، يَذْكُرُونَ مِنْ أَدِلَّتِهِمْ: أَنَّ الْجِهَاتِ كُلَّهَا مَخْلُوقَةٌ، وَأَنَّهُ كَانَ قَبْلَ الْجِهَاتِ، وَأَنَّ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ فِي جِهَةٍ يَلْزِمُهُ الْقَوْلُ بِقَدَمِ شَيْءٍ مِنَ الْعَالَمِ، أَوْ أَنَّهُ كَانَ مُسْتَعْنِيًا عَنِ الْجِهَةِ ثُمَّ صَارَ فِيهَا. وَهَذِهِ الْأَلْفَاظُ وَنَحْوُهَا إِنَّمَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ، سِوَاءِ سُمِّيَ جِهَةً أَوْ لَمْ يُسَمَّ، وَهَذَا حَقٌّ. وَلَكِنَّ الْجِهَةَ لَيْسَتْ أَمْرًا وَجُودِيًّا، بَلْ أَمْرٌ اعْتِبَارِيٌّ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْجِهَاتِ لَا نِهَايَةَ لَهَا، وَمَا لَا يُوْجَدُ فِيهَا لَا نِهَايَةَ لَهُ فَلَيْسَ بِمَوْجُودٍ.

وَقَوْلُ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ: (لَا تَحْوِيهِ الْجِهَاتُ السَّتُّ كَسَائِرِ الْمُبْتَدَعَاتِ) هُوَ حَقٌّ، بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ لَا يُحِيطُ بِهِ شَيْءٌ مِنَ مَخْلُوقَاتِهِ، بَلْ هُوَ مُحِيطٌ بِكُلِّ شَيْءٍ وَفَوْقَهُ. وَهَذَا الْمَعْنَى هُوَ الَّذِي أَرَادَهُ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ، لِمَا يَأْتِي فِي كَلَامِهِ: أَنَّهُ تَعَالَى مُحِيطٌ بِكُلِّ شَيْءٍ وَفَوْقَهُ. فَإِذَا جُمِعَ بَيْنَ كَلَامِهِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: (لَا تَحْوِيهِ الْجِهَاتُ السَّتُّ كَسَائِرِ الْمُبْتَدَعَاتِ) وَقَوْلُهُ: (مُحِيطٌ بِكُلِّ شَيْءٍ وَفَوْقَهُ)؛ عُلِمَ أَنَّ مُرَادَهُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَحْوِيهِ شَيْءٌ، وَلَا يُحِيطُ بِهِ شَيْءٌ، كَمَا يَكُونُ لِعَيْرِهِ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ، وَأَنَّهُ تَعَالَى هُوَ الْمُحِيطُ بِكُلِّ شَيْءٍ، الْعَالِي عَنْ كُلِّ شَيْءٍ؛ لَكِنَّ بَقِيَ مِنْ كَلَامِهِ شَيْئَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ إِطْلَاقَ مِثْلِ هَذَا اللَّفْظِ - مَعَ مَا فِيهِ مِنَ الْإِجْمَالِ وَالِاخْتِمَالِ - كَانَ تَرْكُهُ أَوَّلَى، وَإِلَّا تَسَلَّطَ عَلَيْهِ، وَالزَّمَّ بِالتَّنَاقُضِ فِي إِبْتِاتِ الْإِحَاطَةِ وَالْفَوْقِيَّةِ وَنَفْيِ جِهَةِ الْعُلُوِّ، وَإِنْ أُجِيبَ عَنْهُ بِمَا تَقَدَّمَ، مِنْ أَنَّهُ نَفَى أَنَّ يَحْوِيَهُ شَيْءٌ مِنَ مَخْلُوقَاتِهِ، فَلَا عَيْصَامَ بِالْأَلْفَاظِ الشَّرْعِيَّةِ أَوَّلَى.

الثَّانِي: أَنَّ قَوْلَهُ: (كَسَائِرِ الْمُبْتَدَعَاتِ) يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّهُ مَا مِنْ مُبْتَدَعٍ إِلَّا وَهُوَ مَحْوِيٌّ، وَفِي هَذَا نَظَرٌ. فَإِنَّهُ إِنْ أَرَادَ أَنَّهُ مَحْوِيٌّ بِأَمْرِ وَجُودِيٍّ، فَمَمْنُوعٌ، فَإِنَّ الْعَالَمَ لَيْسَ فِي =

أو (يُوجدُ في كُلِّ مَكَانٍ)؛ مَرَّ^(١) أَنَّهُ لَا يَأْتِي إِلَّا عَلَى الضَّعِيفِ مِنْ^(٢) إطلاقِ كُفْرِ المَجَسِّمَةِ^(٣).

● قال: (أَوْ قَالَ: ذَهَبَ بِخَلْدِي^(٤)) ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]،

= عَالَمٍ آخَرَ، وَإِلَّا لَزِمَ التَّسْلُسُ، وَإِنْ أَرَادَ أَمْرًا عَدَمِيًّا، فَلَيْسَ كُلُّ مُبْتَدِعٍ فِي الْعَدَمِ، بَلْ مِنْهَا مَا هُوَ دَاخِلٌ فِي غَيْرِهِ، كَالسَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ فِي الْكُرْسِيِّ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَمِنْهَا مَا هُوَ مُنْتَهَى الْمَخْلُوقَاتِ، كَالْعَرْشِ. فَسَطْحُ الْعَالَمِ لَيْسَ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ، قِطْعًا لِلتَّسْلُسِ، كَمَا تَقَدَّمَ. وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنْ هَذَا الْإِشْكَالِ: بِأَنَّ (سَائِرَ) بِمَعْنَى الْبَقِيَّةِ، لَا بِمَعْنَى الْجَمِيعِ، وَهَذَا أَصْلُ مَعْنَاهَا، وَمِنْهُ (السُّورُ)، وَهُوَ مَا يُبْقِيهِ الشَّارِبُ فِي الْإِنَاءِ. فَيَكُونُ مُرَادُهُ غَالِبَ الْمَخْلُوقَاتِ، لَا جَمِيعَهَا، إِذِ السَّائِرُ عَلَى الْغَالِبِ أَدْلُ مِنْهُ عَلَى الْجَمِيعِ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى غَيْرُ مَحْوِيٍّ - كَمَا يَكُونُ أَكْثَرُ الْمَخْلُوقَاتِ مَحْوِيًّا، بَلْ هُوَ غَيْرُ مَحْوِيٍّ - بِشَيْءٍ، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ. وَلَا يُطَنِّ بِالشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ مِمَّنْ يَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَيْسَ دَاخِلَ الْعَالَمِ وَلَا خَارِجَهُ بِتَفْيِ التَّقْضِيَيْنِ، كَمَا ظَنَّهُ بَعْضُ الشَّارِحِينَ، بَلْ مُرَادُهُ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مُنَزَّهٌ عَنْ أَنْ يُحِيطَ بِهِ شَيْءٌ مِنَ مَخْلُوقَاتِهِ، وَأَنْ يَكُونَ مُفْتَقِرًا إِلَى شَيْءٍ مِنْهَا، الْعَرْشِ أَوْ غَيْرِهِ».

♦ فائدة؛ قال العلامة صالح آل الشيخ في «إتحاف السائل بما في الطحاوية من مسائل» (١٣/١٣): «وليس معنى التَّفْيِ أَنَّهَا مُحْتَمَلَةٌ؛ فَإِذَا قَالَ أَهْلُ السُّنَّةِ: (لَا تَنْفِيهَا) لَا يُفْهَمُ مِنْهُ يَعْنِي أَنَّ مَعْنَاهَا مُحْتَمَلَةٌ، لَا، وَلَكِنْ لَا تَنْفِيهَا؛ لِأَنَّا لَا نَتَجَاوَزُ الْقُرْآنَ وَالْحَدِيثَ، هَذَا أَمْرٌ غَيْبِيٌّ كَيْفَ نَتَجَاسَّرُ عَلَيْهِ بِدُونِ دَلِيلٍ؟ فَلِذَلِكَ نَقُولُ: لَا تُنْبِتُ إِلَّا بِدَلِيلٍ، وَلَا تَنْفِي إِلَّا بِدَلِيلٍ».

(١) في (ز): من.

(٢) في (ز): في.

(٣) تقدّم.

(٤) الخلد: البال، نقول: مَا يَقَعُ ذَلِكَ فِي خَلْدِي. «العين» للخليل بن أحمد (٢٣٢/٤). قال أبو زَيْد: البال: النَّفْسُ؛ فَإِذَا: التَّفْسِيرَانِ مُتَقَارِبَانِ. «تهذيب اللغة» للأزهري =

أَوْ قَالَ: أَخَذْتُ بِرَيْقٍ (أَلَمْ)، أَوْ قَالَ: بِأَقْصَرٍ^(١) مِنْ ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١]. انتهى.

□ وَهَذَا مَا رَأَيْتُهُ فِي النُّسخَةِ الَّتِي أَطَّلَعْتُ عَلَيْهَا، وَهُوَ كَلَامٌ مُظْلِمٌ يَكَادُ أَنْ يَكُونَ لَا مَعْنَى لَهُ، وَلَعَلَّهُ تَحْرِيفٌ مِنْ نَاسِخٍ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ فِي الْأَوَّلِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ مَنْ قَالَ: (وَقَعَ بِخَلْدِي)؛ أَيُّ: فِكْرِي، مِثْلُ سُورَةِ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] كَانَ كَافِرًا، وَلَا شَكَّ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا جَوَزَ عَلَى نَفْسِهِ أَنَّهُ يَأْتِي بِمِثْلِ تِلْكَ السُّورَةِ؛ أَبْطَلَ إِعْجَازَ الْقُرْآنِ، وَإِنْكَارُ إِعْجَازِهِ؛ كُفْرٌ، وَأَنْ يَكُونَ فِي الثَّانِي إِشَارَةٌ إِلَى مَا وَقَعَ فِي شِعْرِ (بَعْضِ) الْمَجَازِفِينَ الْمَتَهَوِّرِينَ^(٢)؛ مِنْ أَنَّهُ^(٣) يُرِيدُ مِنْ مَحْبُوبِهِ شِفَاءَ أَوَّلِ الْبَقَرَةِ^(٤) بِأَوَّلِ سُورَةِ الْأَعْرَافِ؛ أَيُّ: شِفَاءَ أَلَمِهِ^(٥) بِ: (الْمَصِّ) [مِنْ رَيْقٍ مَحْبُوبِهِ]^(٦)؛ فَصَحَّفَ الْحُرُوفَ الْمَقْطَعَةَ؛ أَوَّلَ الْأُولَى بِ: (أَلَمْ)، وَأَوَّلَ الثَّانِيَةِ بِ: (الْمَصِّ) مَصْدَرُ مَصَّ، وَهَذَا تَهَوُّرٌ فَاحِشٌ، وَمَعَ ذَلِكَ إِطْلَاقُ

= (١٢٥/٧).

وَقَالَ فِي «اللسان» (٦٥/٣): «وَالْخَلْدُ، بِالتَّحْرِيكِ: الْبَالُ وَالْقَلْبُ وَالنَّفْسُ، وَجَمْعُهُ: أَخْلَادٌ؛ يُقَالُ: وَقَعَ ذَلِكَ فِي خَلْدِي؛ أَيُّ: فِي رُوعِي وَقَلْبِي. أَبُو زَيْدٍ: مِنْ أَسْمَاءِ النَّفْسِ: الرَّوْعُ وَالْخَلْدُ. وَقَالَ: الْبَالُ: النَّفْسُ؛ فَإِذَا التَّفْسِيرُ مُتَقَارِبٌ».

(١) فِي ط الخميس: يَا أَقْصَر.

(٢) فِي (ز): الْمَشْهُورِينَ.

(٣) فِي (ز): أَنْ.

(٤) فِي ط الخميس: سُورَةُ الْبَقَرَةِ.

(٥) فِي (ز): أَلَمْ.

(٦) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَقَطَ مِنْ (ز).

الْكُفْرِ (فِيهِ) بَعِيدٌ؛ إِلَّا فِي مَنْ قَالَ: إِنَّ هَذَا مَعْنَى تِلْكَ الْحُرُوفِ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ مُكَذَّبٌ بِبَعْضِ الْقُرْآنِ.

وَأَنْ يَكُونَ فِي الثَّالِثِ ^(١) إِمَارَةً إِلَى أَنْ ^(٢) مَنْ ادَّعَى ^(٣) أَنَّ الْإِعْجَازَ وَقَعَ بِأَقْصَرِ مِنْ سُورَةٍ ^(٤) ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١] ^(٥)، وَزَعَمَ أَنَّ هَذَا كُفْرٌ؛ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ؛ فَقَدْ قَالَ (بَعْضُ) الْأُئِمَّةِ ^(٦): إِنَّ الْإِعْجَازَ وَقَعَ

(١) في ط الخميس: الثالثة.

(٢) في ط الخميس: أنه.

(٣) في (ز): إلى أن.

(٤) في طبعة عواد / التَّقْوَى: (آية).

(٥) في (ز): آية الكوثر بدلاً من سورة ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ﴾.

(٦) ● قال ابنُ حَزْمٍ (١٣/٣): «وَذَهَبَ سَائِرُ أَهْلِ الْإِسْلَامِ إِلَى أَنَّ الْقُرْآنَ كُلُّهُ قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ مُعْجِزٌ، وَهَذَا هُوَ الْحَقُّ الَّذِي لَا يَجُوزُ خِلَافُهُ». ثُمَّ قَالَ: «وَلَا يَخْتَلِفُ اثْنَانِ فِي أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ قُرْآنٌ؛ فَكُلُّ شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ مُعْجِزٌ». ثُمَّ قَالَ: «وَإِنَّ كُلَّ كَلِمَةٍ قَائِمَةٌ الْمَعْنَى يُعْلَمُ إِذَا تَلَيْتُ أَنَّهَا مِنَ الْقُرْآنِ؛ فَإِنَّهَا مُعْجِزَةٌ لَا يَقْدِرُ أَحَدٌ عَلَى الْمَجِيءِ بِمِثْلِهَا أَبَدًا».

● وقال القَاضِي عِيَاضُ فِي «الشِّفَا» (٧٣٥/١): «فَهَذَا الْقُرْآنُ وَكُلُّهُ مُعْجِزٌ، وَأَقَلُّ مَا يَقَعُ الْإِعْجَازُ فِيهِ عِنْدَ بَعْضِ أئِمَّةِ الْمُحَقِّقِينَ سُورَةُ: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾، أَوْ آيَةُ فِي قَدْرِهَا.

وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ كُلَّ آيَةٍ مِنْهُ - كَيْفَ كَانَتْ - مُعْجِزَةٌ.

وَزَادَ آخَرُونَ أَنَّ كُلَّ جُمْلَةٍ مُنْتَظِمَةٍ مِنْهُ مُعْجِزَةٌ - وَإِنْ كَانَتْ مِنْ كَلِمَةٍ أَوْ كَلِمَتَيْنِ. وَالْحَقُّ مَا ذَكَرْنَاهُ أَوَّلًا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾؛ فَهُوَ أَقَلُّ مَا تَحَدَّاهُمْ بِهِ، مَعَ مَا يَنْصُرُ هَذَا مِنْ نَظَرٍ، وَتَحْقِيقٍ يَطُولُ بَسْطُهُ».

● وقال ابنُ أَبِي الْعِزِّ الْحَنْفِيُّ فِي «شَرْحِ الطَّحَاوِيَّةِ» (٢٠٦/١): «قَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ رَحِمَهُمَا اللَّهُ: «إِنَّ أَدْنَى مَا يُجْزِئُ فِي الصَّلَاةِ ثَلَاثُ آيَاتٍ قِصَارٍ أَوْ آيَةٍ طَوِيلَةٍ؛ لِأَنَّهُ =

بآية، وهو قول شهير، وله وجه ظاهر؛ فلا يتصور القول بأنه كُفِّر؛ بل يُعدُّ^(١) من محاسن قائله، وإن كان الجمهور على خلافه.

= لا يقع الإعجاز بدون ذلك.

● وقال السفاريني في «لوامع الأنوار» (١/١٨٠): «قال علماؤنا: وفي بعض آية من القرآن العظيم إعجاز، وعلى التحقيق يتفاضل ثوابه ويتفاوت إعجازه؛ كما في مختصر التحرير، وغيره من كتب الأصول.

قال الإمام القاضي أبو يعلى بن الفراء - قدس الله روحه - : في بعض آية من القرآن إعجاز؛ لقوله تعالى: ﴿فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ﴾ [الطور: ٣٤]؛ قال القاضي علاء الدين المرداوي في شرح التحرير: والظاهر أن القاضي أبا يعلى أراد ما فيه الإعجاز، وإلا فلا يقول مثل قوله تعالى ﴿ثُمَّ نَظَرَ﴾ [المدثر: ٢١] ونحوها أن في بعضها إعجازاً، وإلا فيها - أيضاً - وهو واضح.

وقال الإمام أبو الخطاب الكلوذاني أحد أعلام المذهب والحنفية: ولا إعجاز في بعض آية؛ بل في آية.

وهذا ليس على إطلاقه؛ فإن بعض الآيات الطوال فيها إعجاز؛ كما أن الآية القصيرة؛ كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ نَظَرَ﴾ [المدثر: ٢١] لا يلزم أن يكون فيها إعجاز. وقال بعض المحققين: القرآن كله معجز؛ لكن منه ما لو انفرد؛ لكان معجزاً بذاته، ومنه ما إعجازه مع الانضمام؛ فإن القرآن يتفاوت إعجازه، ويتفاضل ثوابه؛ فإن الفرق يظهر بين آية الكرسي وآية الدين، وبين سورة الإخلاص، وسورة تبت.

● وقال ابن كثير في «التفسير» (١/٢٠٣): «والصواب: أن كل سورة من القرآن معجزة لا يستطيع البشر معارضتها طويلاً كانت أو قصيرة».

● وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٢٠ / ٤٨١ - ٤٨٢): «قال

ابن عقيل: ...، ولهذا لا يحصل التحدي بمثل بيت ولا بالآية والآيتين. . . قلت: ما ذكره من أن السورة القصيرة لا إعجاز فيها، مما ينازعه أكثر العلماء، ويقولون: بل السورة معجزة؛ بل ونازعه (بعض) الأصحاب في الآية والآيتين.

(١) في (ز): بعيد.

● قال: (أَوْ قَرَأَ^(١) الْقُرْآنَ عَلَى ضَرْبِ دُفٍّ، أَوْ مِزْمَارٍ، أَوْ غَيْرِهِ). انتهى.

□ وَمَرَّ عَنِ «الرَّوْضَةِ»^(٢) تَصْوِيبُ عَدَمِ الْكُفْرِ.

● قال: (أَوْ قَالَ: مَنْ قَرَأَ عِنْدَ الْمَرِيضِ (يَس) لَا يَصِحُّ^(٣)، أَوْ قَالَ لِلْقَارِئِ: لَا تَقْرَأْ عِنْدَهُ (يَس). أَوْ قَالَ لِمَنْ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ بِالِاسْتِهْزَاءِ: ﴿وَأَلْفَتْ السَّاقُ بِالسَّاقِ﴾ [القيامة: ٢٩]، أَوْ مَلَأَ قَدَحًا؛ فَقَالَ: ﴿وَكَأْسًا﴾^(٤) دِهَاقًا ﴿[النبا: ٣٤]. أَوْ فَرَّغَ [شَرَابًا]^(٥)؛ فَقَالَ: ﴿فَكَانَتْ سَرَابًا﴾ [النبا: ٢٠]. أَوْ قَالَ بِالِاسْتِهْزَاءِ عِنْدَ الْوَزْنِ أَوْ الْكَيْلِ: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾^(٦) [المطففين: ٣]. أَوْ رَأَى جَمْعًا؛ فَقَرَأَ بِالِاسْتِخْفَافِ^(٧): ﴿وَحَشَرْنَهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٧]. أَوْ قَالَ: اجْعَلْ بَيْنَنَا^(٧) مِثْلَ: ﴿وَالسَّمَاءِ﴾^(٨) وَالطَّارِقِ ﴿[١]﴾ [الطارق: ١]، وَكَذَا فِي نَظَائِرِهَا. أَوْ دُعِيَ إِلَى الصَّلَاةِ؛ فَقَالَ: أَنَا أَصَلِّي وَحَدِي ﴿إِنَّكَ الصَّلَاةُ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ [العنكبوت: ٤٥].

أَوْ قَالَ: كُلِ التَّفْشِلَةَ^(٩)؛ لِيَتَذَهَبَ الرِّيحُ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَنَفْسِلُوا وَتَذَهَبَ رِيحُكَ﴾ [الأنفال: ٤٦]. انتهى.

(١) في (ز): اقرأ.

(٢) (٦٧/١٠).

(٣) صح يصحُّ صحَّةً؛ فهو صَحِيحٌ، ضِدُّهُ سَقِيمٌ. انْظُرْ: «لِسَانَ الْعَرَبِ» (٥٠٧/٢).

(٤) (س): [٢٣/ب]. في ط الخميس: وكأسًا.

(٥) زيادة من (ه).

(٦) في ط الخميس: باستخفافٍ.

(٧) سقطت من (م).

(٨) في ط الخميس: السماء بدون واو.

(٩) في (ز)، و(م): التفشيلة.

□ وفي الكُفْرِ في سُورَةِ (يَس) نَظَرٌ؛ فَضْلاً عَنْ كَوْنِهِ مُتَّفَقاً عَلَيْهِ؛ بَلِ الصَّوَابُ: أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ^(١)؛ إِلَّا إِذَا أَرَادَ بِذَلِكَ الاسْتِخْفَافَ بِسُورَةِ (يَس).

□ وَمَا ذَكَرَهُ فِي الصُّورِ^(٢) بَعْدَهَا فِي^(٣) الْكُفْرِ ظَاهِرٌ بِقَيْدِهِ الَّذِي ذَكَرَهُ، وَهُوَ أَنْ يُسْتَعْمَلَ الْقُرْآنُ فِي غَيْرِ مَا وُضِعَ لَهُ بِقَصْدِ الاسْتِخْفَافِ، أَوِ الاسْتِهْزَاءِ؛ بِخِلَافِ^(٤) اسْتِعْمَالِهِ فِي ذَلِكَ، لَا بِهَذَا الْقَصْدِ؛ لَكِنْ^(٥) لَا يَبْعُدُ^(٦) حُرْمَتُهُ، وَلَيْسَ كَالْتَّضْمِينِ^(٧)؛ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، عَلَى أَنَّ جَمْعًا قَالُوا بِحُرْمَةِ التَّضْمِينِ - أَيْضًا -^(٨)؛ كَمَا بَيَّنْتُ ذَلِكَ بِفَوَائِدِ نَفِيْسَةٍ لَا يُسْتَغْنَى عَنْهَا فِي «شَرْحِ الْعُبَابِ»^(٩).....

(١) في (م): كفر.

(٢) في ط الخميس: السُّور.

(٣) في (م)، و(ه): من.

(٤) في (ز): بخلافه.

(٥) سقطت من (ز).

(٦) في ط الخميس: لا تبعد.

(٧) كالتضمن.

(٨) التَّضْمِينُ الْمَعْرُوفُ فِي اللَّغَةِ؛ إِنَّمَا هُوَ ضَمُّ مَعْنَى لَفْظٍ مَعْرُوفٍ إِلَى آخَرٍ، مَعَ بَقَاءِ مَعْنَى اللَّفْظِ الْأَوَّلِ. «الرَّدُّ عَلَى الْبَكْرِيِّ» (١/١٨٥).

وانظر: «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (١٣/٣٤٢).

(٩) الْمَسْمُومُ بِـ (الْإِيْعَابِ شَرْحِ الْعُبَابِ الْمَحِيطِ بِمُعْظَمِ نُصُوصِ الشَّافِعِيَّةِ وَالْأَصْحَابِ).

انظر: «شَذَرَاتِ الدَّهَبِ» (١٠/٥٤٣)، و«مَلَا حَقُّ تَرَا جِمِ الْفَقَهَاءِ الْمَوْسُوعَةِ الْفِقْهِيَّةِ»

(١١/٥)، و«الْمَوْسُوعَةُ الْفِقْهِيَّةُ الْكُوَيْتِيَّةُ» (١/٣٢٧).

و«الْعُبَابُ» لِصَفِيِّ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنِ عُمَرَ الْمَرْجَدِيِّ، اخْتَصَرَهُ مِنْ «الرَّوْضَةِ» لِلنَّوَوِيِّ.

انظر: «سَلَّمَ الْمُتَعَلِّمُ الْمُحْتَاجُ إِلَى مَعْرِفَةِ رُمُوزِ الْمُنْهَاجِ لِلنَّوَوِيِّ» (ص: ٣٥). =

- قُبِيلَ [بَابِ] ^(١) الغُسْلِ - .

● قال: (أَوْ قَالَ: المَصْحَفُ آلَةُ الْفَسَادِ وَاللَّهُو، أَوْ لَمْ يُقَرَّرْ ^(٢) بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى .

أَوْ قَالَ: الْقُرْآنُ حِكَايَاتُ جِبْرِيلَ، وَيُنْكَرُ وَحْيَ الرَّبِّ الْجَلِيلِ .



= وَيَبْدُو أَنَّ كِتَابَ «الْإِيْعَابِ» لَا زَالَ مَخْطُوطًا . وَقُرِئْتُ أَنَّ «الْعُبَابَ» مَطْبُوعٌ بِتَحْقِيقِ
حَمْدِي الدِّمَرْدَاشِ، بَدَارِ الْفِكْرِ، فِي سِتَّةِ مَجْلَدَاتٍ .

(١) سَقَطَ مِنْ (س)، وَالْمَثْبُتُ مِنْ (ز)، وَ(م)، وَ(هـ) .

(٢) فِي (ز): يَقْرَأُ .

لَوْ شَتَمَ مَلَكُ الْمَوْتِ لَا يَبْعُدُ كُفْرُهُ... إلخ

أَوْ شَتَمَ^(١) مَلَكُ الْمَوْتِ، أَوْ لَمْ يُقَرَّرْ بِالْأَنْبِيَاءِ وَالْمَلَائِكَةِ، أَوْ اغْتَابَ نَبِيًّا، أَوْ صَغَّرَ اسْمَهُ، أَوْ لَمْ يَرْضَ بِسُنَّتِهِ، أَوْ قَالَ: لَوْ كَانَ فُلَانٌ نَبِيًّا لَا أَوْ مِنْ بِهِ. أَوْ قَالَ: لَوْ أَمَرَ^(٢) اللَّهُ بِكَذَا؛ لَمْ أَفْعَلْ.

أَوْ قَالَ: لَوْ صَارَتْ^(٣) الْقِبْلَةُ إِلَى هَذِهِ الْجِهَةِ مَا صَلَّيْتُ إِلَيْهَا). انتهى.

□ وَمَا ذَكَرَهُ فِي الْمَصْحَفِ وَالْقُرْآنِ ظَاهِرٌ جَلِيٌّ، وَفِي شَتَمِ مَلَكِ الْمَوْتِ^(٤)؛ غَيْرُ بَعِيدٍ، وَيَلْحَقُ بِالْأَنْبِيَاءِ وَالْمَلَائِكَةِ: النَّبِيُّ الْوَاحِدُ، إِذَا أُجْمِعَ عَلَى بُبُوَّتِهِ، وَعُلِمَتْ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ، وَكَذَا فِي الْمَلِكِ الْوَاحِدِ؛ كَجَبْرِئِلَ^(٥)، وَكَأَغْتِيَابِ النَّبِيِّ: ذِكْرُ^(٦) كُلِّ مُنْقَصٍ^(٧) لَهُ؛ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا مَرَّ، وَمِمَّا يَأْتِي.

□ وَمَا ذَكَرَهُ فِي تَصْغِيرِ اسْمِهِ^(٨) مَرَّ تَقْيِيدُهُ؛ بِمَا إِذَا قَصَدَ بِهِ احْتِقَارُهُ،

(١) في (م): يشم.

(٢) في (م)، و(ه): أمرني.

(٣) في (ه) زاد بعدها: هذه.

(٤) سقطت من (ز).

(٥) زاد في ط الخميس: عليه الصلاة والسلام.

(٦) سقطت من (ز).

(٧) في (ز): منتقص.

(٨) زاد في ط الخميس: صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَفِي عَدَمِ رِضَاهُ بِسُنَّتِهِ؛ إِنْ أَرَادَ بِهِ نَبِيًّا ﷺ؛ فَظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ الْإِيمَانُ بِشَرِيْعَتِهِ إِجْمَالًا وَتَفْصِيلًا، أَوْ غَيْرَهُ مِنْ بَقِيَّةِ الْأَنْبِيَاءِ، وَهُوَ مَا يُصْرِّحُ بِهِ كَلَامُهُ؛ فَفِي إِطْلَاقِ الْكُفْرِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْإِيمَانَ إِنَّمَا يَجِبُ بِبَقِيَّةِ الْأَنْبِيَاءِ إِجْمَالًا فَقَطْ؛ فَالَّذِي يَتَجَهَّأُ أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ؛ إِلَّا إِنْ أَرَادَ بِسُنَّتِهِ: طَرِيقَتَهُ؛ لِأَنَّ عَدَمَ الرِّضَاءِ بِطَرِيقَتِهِ يَشْمَلُ عَدَمَ الرِّضَاءِ بِنُبُوَّتِهِ^(١).

وَأَيْضًا؛ فَالْأَنْبِيَاءُ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ مُتَّفِقُونَ فِي أَصُولِ التَّوْحِيدِ وَالْعَقَائِدِ^(٢)، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ بَيْنَ شَرَائِعِهِمْ فِي الْفُرُوعِ فَقَطْ^(٣)؛ لِأَنَّ مَدَارَهَا عَلَى الْمَفَاسِدِ وَالْمَصَالِحِ، وَهِيَ^(٤) تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَزْمَنِ وَالْأَمَكْنَةِ؛ بِخِلَافِ مَسَائِلِ أَصُولِ الدِّينِ؛ فَإِنَّهَا لَا تَخْتَلِفُ بِذَلِكَ؛ فَمَنْ تَمَّ لَمْ يَخْتَلِفُوا فِيهَا.

وَحِينَئِذٍ؛ فَعَدَمُ الرِّضَاءِ بِطَرِيقَةٍ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَسْتَلْزِمُ عَدَمَ الرِّضَاءِ بِجَمِيعِ أَصُولِ الدِّينِ؛ لِمَا عَلِمْتَ أَنَّ طَرِيقَ كُلِّ [وَاحِدٍ]^(٥) مِنْهُمْ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى جَمِيعِ تِلْكَ الْأَصُولِ.

□ وَمَا ذَكَرَهُ فِي (لَوْ كَانَ فُلَانٌ نَبِيًّا)، وَالْمَسْأَلَتَيْنِ - بَعْدَهُ -، مَرَّ ذَلِكَ بِمَا فِيهِ مِنَ التَّقْيِيدِ وَالتَّفْصِيلِ؛ فَرَاجِعُهُ.

● **قال:** (أَوْ قَالَ: لَا أَعْرِفُ النَّبِيَّ إِنْسِيًّا^(٦) أَوْ جَنِّيًّا).

(١) في (ز): (الرضاء بعدم نبوته) بدلًا من (عدم الرضاء بنبوته).

(٢) زاد في ط الخميس: ﷺ.

(٣) زاد في ط الخميس: ﷺ.

(٤) (س): [٢٤ / أ].

(٥) زيادة من (ز).

(٦) في (ز): نبيا.

أَوْ قَالَ (اسْتِخْفَافًا): النَّبِيُّ طَوِيلُ الظُّفْرِ، خَلَقُ الثِّيَابِ، جَائِعُ الْبَطْنِ، كَثِيرُ النِّسَاءِ.

أَوْ^(١): قِيلَ لَهُ: قُصِّ شَارِبَكَ؛ فَإِنَّهُ سُنَّةٌ؛ فَقَالَ (بِالْإِنْكَارِ): لَا أَفْعَلُ.
أَوْ^(٢): كَانَ النَّبِيُّ يُحِبُّ الْقَرَعَ أَوْ الْحَلَّ؛ فَقَالَ: لَمْ أَرَهُمَا^(٣)، أَوْ: لَا أَرَى
أَنَّهُمَا^(٤) شَيْئًا.

أَوْ قَالَ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ؛ فَقَالَ آخَرُ: (لَا حَوْلَ)
مَا تُعْنِي، أَوْ مَا تَنْفَعُ، أَوْ: إِيشَ^(٥) تَعْمَلُ بِهَا، وَلَا تُعْنِي مِنْ جُوعٍ، وَلَا
عَطَشٍ، أَوْ لَا تُؤْمِنُ مِنْ خَوْفٍ، أَوْ لَا تُتَرَدُّ فِي قِصْعَةٍ. انتهى.

□ والمسألة الأولى؛ تَقَدَّمتْ بِمَا فِيهَا، وَكَذَا الثَّانِيَّةُ، وَتَقْيِيدُهُ لَهَا بِ:
(الاستِخْفَافِ) حَسَنٌ، وَلَا يُشْتَرَطُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْأَلْفَاظِ الَّتِي ذَكَرَهَا فِيهَا^(٦)؛
بَلْ وَاحِدٌ مِنْهَا، أَوْ مِنْ غَيْرِهَا، مَعَ الاستِخْفَافِ؛ كُفِّرَ.

□ وَمَا ذَكَرَهُ فِي قِصِّ الشَّارِبِ؛ مَرَّ مِثْلُهُ^(٧) فِي نَحْوِ: (قَلَّمَ الْأَظْفَارَ)^(٨)
بِمَا فِيهِ.

(١) في (هـ): ولو.

(٢) في ط الخميس: أو قال قائل.

(٣) في (م): (لا أريدهما) بدلًا من (لم أريهما).

(٤) في (ز)، و(هـ): بينهما.

(٥) يعني: أي شيء؟ «النَّهْيَةُ» (١١٧/١).

(٦) سقطت من (م).

(٧) في (ز): (مرشد) بدلًا من (مر مثله).

(٨) في (ز): أظفارك.

□ وَمَا ذَكَرُهُ فِي الْقَرْعِ؛ أي: الدُّبَاءِ وَالْحَلِّ؛ فِيهِ نَظَرٌ، وَيَتَّجِهُ: أَنَّهُ لَا كُفْرَ^(١) إِنْ أَرَادَ الْإِخْبَارَ عَنْ طَبْعِهِ، أَوْ أَطْلَقَ؛ بِخِلَافِ مَا لَوْ أَرَادَ بَعْدَ مَحَبَّتِهِ لَهُمَا، أَوْ لِأَحَدِهِمَا: عَدَمَهَا لِكُونِهِ ﷺ كَانَ يُحِبُّ ذَلِكَ! لِأَنَّ إِرَادَةَ ذَلِكَ فِيهَا اسْتِهْزَاءٌ بِهِ ﷺ، وَاحْتِقَارٌ لَهُ.

□ وَمَا ذَكَرُهُ فِي (لَا حَوْلَ)^(٢)... (إِلخ) مَرَّ بِقَيْدِهِ^(٣)؛ لَكِنْ هُنَا زِيَادَةُ صُورٍ، وَإِلْحَافُهَا بِهَا، الَّذِي جَرَى عَلَيْهِ هَذَا الْحَنْفِيُّ؛ ظَاهِرٌ.

● **قال:** (وَكَذَا لَوْ)^(٤) قَالَ عِنْدَ التَّسْبِيحِ، أَوْ التَّهْلِيلِ، أَوْ التَّكْبِيرِ، أَوْ الْاسْتِغْفَارِ، أَوْ سَمَاعٍ^(٥) عِلْمٍ (غَضَبًا): سَمِعْتُ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ كَثِيرًا.

أَوْ قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ عِنْدَ أَكْلِ حَرَامٍ^(٦)، أَوْ شُرْبِهِ.

أَوْ سَمِعَ الْغِنَاءَ؛ فَقَالَ: هَذَا ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى، أَوْ سَمِعَ الْأَذَانَ؛ فَقَالَ: هَذَا صَوْتُ الْحِمَارِ، أَوْ الْجَرَسِ؛ أَنَا لَا أُحِبُّهُ.

أَوْ سَمِعَ حَدِيثَ: «بَيْنَ قَبْرِي وَمَنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ»^(٧)؛ فَقَالَ:

(١) في (ز): يكفر.

(٢) في (ز): الأحوال.

(٣) في ط الخميس: تقييده.

(٤) في (ه): إذا.

(٥) في (ز): استماع.

(٦) في (ز): الحرام.

(٧) هَذَا اللَّفْظُ غَيْرُ ثَابِتٍ، وَالصَّوَابُ: «بَيْنَ بَيْتِي وَمَنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ». بَدَلُ: «قَبْرِي». وَقَدْ نَصَّ الْأَيْمَةُ عَلَى ذَلِكَ؛ كَمَا سَيَأْتِي.

وَقَدْ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» (١١٦١٠)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «مُسْنَدِهِ» (١٣٤١)، =

.....

= والبُخَارِيُّ في «التاريخ الكبير» (٣٩٢/١)، والطحاوي في «شرح مشكّل الآثار» (٢٨٧٩)، وأبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (١/١٢٥)، وغيرهم، من طريق: إسحاق ابن شَرْفِيٍّ، مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ قَالَ: فذكره مرفوعاً.

قلت: وفيه أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وهو ثقة؛ إلا أن روايته عن جدِّ أبيه مُنْقَطِعَةٌ؛ كما قال الحافظ في «التقريب».

وإسحاق بْنُ شَرْفِيٍّ، اختلف في ضبط أبيه؛ ففي تاريخ البخاري بالقاف، وعند الدارقطني بالفاء، ويقال له: إسحاق بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وإسحاق بن أبي شداد، وإسحاق بن أبي نباتة. ونُقِلَ توثيقه عن أحمد، وأبي زُرْعَةَ.

ينظر: «التاريخ الكبير» للبخاري (٣٩٢/١)، و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٣٣٧/٩)، و«لسان الميزان» (٢/٦١)، و«التقريب» (٧٩٨٤).

● وَرَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٣٢٣١٦)، ومن طَرِيقِهِ: ابْنُ أَبِي عَاصِمٍ في «السُّنَّة» (٧٣١) مِنْ طَرِيقٍ: أَبِي أُسَامَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ خَبِيبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا بَيْنَ قَبْرِي وَمَنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ، وَمَنْبَرِي عَلَى حَوْضِي».

وتابع عبيد الله: شعبةٌ عِنْدَ الْبَزَّارِ «الْبَحْرُ» (٨٢٠٠). قَالَ الْبَزَّارُ: «وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُ رَوَاهُ عَنْ شُعْبَةَ إِلَّا يَحْيَى بْنُ عَبَادٍ أَبُو عِبَادٍ».

قلت: وَيَحْيَى لَمْ يَكُنْ بِذَاكَ.

● وَخُوْلَفَ أَبُو أُسَامَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ؛ فَرواهُ الْبُخَارِيُّ (١١٩٦) و(١٨٨٨) و(٦٥٨٨) ومسلمٌ (١٣٩١) من طريق: يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، وَأَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ وَابْنُ نُمَيْرٍ - محمد - (عن أبيه - عبد الله -) كلهم عن عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ: حَدَّثَنِي خَبِيبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

=

- = وتابع عبيد الله بن عمر - العمرى - بلفظ (بَيْتِي): مالك، رواه البخاري (٧٣٣٥). وهو في «الموطأ» (١٩٧/١) لكن قال: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَوْ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ بِالشَّكِّ. وجاء مرةً باقترانهما بغير شك، قال الدارقطني في «العلل» (١٩٠/٥): «وَالصَّحِيحُ قَوْلُ مَنْ قَالَ: عَنْ حَفْصٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَحْدَهُ». ورواه أحمد (٧٢٢٣) من طريق: مَالِكٍ عَنْ خُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. وتابع عبيد الله ومالكاً: ابْنُ إِسْحَاقَ؛ رواه أحمد (٩١٥٣) و(١٠٨٣٧). وعبد الله - العمرى -، رواه أحمد (٩٢١٤). ولمزيد انظر: «علل الدارقطني» (١٥٣١) و(٢٠٠٧).
- قلت:** وقد جاء من طرق عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: (بَيْتِي). وهو الأصح.
- ورواه الرُّوْيَانِيُّ في «مسنده» (١٠٠٧) من طريق: عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ، نَا مَالِكُ ابْنُ أَنَسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا بَيْنَ قَبْرِي وَمَنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ». وتابع عبد الله بن أبي بكرٍ بلفظ: (قَبْرِي): عَبْدُ الْعَزِيزِ الدَّرَاوَرْدِيُّ؛ كما عِنْدَ أَبِي عَوَانَةَ (٧٠٦)؛ فرواه من طريقه: عَنْ عُمَارَةَ بْنِ غَرْيَةَ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ تَمِيمٍ بِهِ.
- وقد خالف ابن مَهْدِيٍّ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١١٩٥).
- وخالفه كذلك: قُتَيْبَةُ، رواه مُسْلِمٌ (١٣٩٠) من طريق: قُتَيْبَةَ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ الْمَازِنِيِّ.
- وهو في «الموطأ» (١٩٧/١).
- ورواه مُسْلِمٌ (١٣٩٠) من طريق: عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمَدَنِيُّ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْهَادِ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ الْأَنْصَارِيِّ.
- ♦ وقد رُوِيَ الْحَدِيثُ مِنْ طَرَقٍ أُخْرَى بلفظ: (قَبْرِي)؛ لكنها ضعيفة؛ فُرِوِيَ مِنْ =

= حديث ابن عمر عن أبي سعيد الخدري، عند أحمد (١١٦٠)، وفيه انقطاع. وروي من حديث عمر، وابن عمر، وعلي بن أبي طالب، وأم سلمة، وسعد، وسهل بن سعد، وجابر، وكلها ضعيفة الأسانيد، ورواتها مخالئون للثقات. ولمزيد؛ انظر: «علل الدارقطني» (٢٩٤٥) و(٢٩٤٦) و(٣٢٠٤)، و«علل ابن أبي حاتم» (٨٨٥) و(٢٦٩٤)، وتحقيق «علل ابن أبي حاتم» - للغمير -.

● قال ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٢٣٦/١): «والتَّابُ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: (مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمَنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ) هَذَا هُوَ الثَّابِتُ فِي الصَّحِيحِ، وَلَكِنْ بَعْضُهُمْ رَوَاهُ بِالْمَعْنَى؛ فَقَالَ: (قَبْرِي). وَهُوَ ﷺ حِينَ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ لَمْ يَكُنْ قَدْ قُبِرَ بَعْدَ صَلَوَاتِ اللَّهِ وَسَلَامِهِ عَلَيْهِ، وَلِهَذَا لَمْ يَحْتَجْ بِهَذَا أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ لَمَّا تَنَازَعُوا فِي مَوْضِعِ دَفْنِهِ، وَلَوْ كَانَ هَذَا عِنْدَهُمْ لَكَانَ نَصًّا فِي مَحَلِّ النِّزَاعِ. وَلَكِنْ دُفِنَ فِي حُجْرَةٍ عَائِشَةَ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ بِأَبِي هُوَ وَأُمِّي صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَامُهُ».

● وَقَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (٧٠/٣): «وَتَرَجَمَ بِذِكْرِ الْقَبْرِ، وَأُورِدَ الْحَدِيثَيْنِ بِلَفْظِ: (الْبَيْتِ)؛ لِأَنَّ الْقَبْرَ صَارَ فِي الْبَيْتِ، وَقَدْ وَرَدَ فِي بَعْضِ طُرُقِهِ بِلَفْظِ: (الْقَبْرِ)؛ قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: الرِّوَايَةُ الصَّحِيحَةُ: (بَيْتِي)، وَيُرْوَى: (قَبْرِي)، وَكَانَهُ بِالْمَعْنَى؛ لِأَنَّهُ دُفِنَ فِي بَيْتِ سُكْنَاهُ».

● وقال (١٠٠/٤): «قَوْلُهُ: (مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمَنْبَرِي) كَذَا لِلْأَكْثَرِ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ عَسَاكِرٍ وَحْدَهُ: (قَبْرِي) بَدَلًا: (بَيْتِي)، وَهُوَ خَطَأٌ؛ فَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا الْحَدِيثُ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ قُبَيْلَ الْجَنَائِزِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ بِلَفْظِ: (بَيْتِي)، وَكَذَلِكَ هُوَ فِي مُسْنَدِ مُسَدِّدٍ شَيْخِ الْبُخَارِيِّ فِيهِ، نَعَمْ وَقَعَ فِي حَدِيثِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ عِنْدَ الْبَزَّازِ بِسَنَدٍ رِجَالُهُ ثِقَاتٌ، وَعِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ بِلَفْظِ: (الْقَبْرِ)؛ فَعَلَى هَذَا الْمُرَادِ: (الْبَيْتِ) فِي قَوْلِهِ: (بَيْتِي) أَحَدُثُ بَيِّنَاتِهِ لَا كُلُّهَا، وَهُوَ بَيْتُ عَائِشَةَ الَّذِي صَارَ فِيهِ قَبْرُهُ».

قلت: وحديث سعد الذي أشار إليه الحافظ لا يصح، ففيه راو متروك، وراو آخر مجهول، وأما حديث ابن عمر؛ فضعيف أيضًا، إذ قد رواه عنه نافع، وسالم، =

كَذَبْ، أَوْ أَعَادَهُ عَلَى وَجْهِ الاسْتِهْزَاءِ.

أَوْ قِيلَ لَهُ: قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؛ فَقَالَ: إِيْشِنْ مِنْ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ؛ حَتَّى أَقُولَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ.

أَوْ قِيلَ لِفَاعِلِ ذَنْبٍ: قُلْ: أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ؛ فَقَالَ (اسْتِخْفَافًا): إِيْشِنْ فَعَلْتُ [أَوْ إِيْشِنْ قُلْتُ؟] ^(١) حَتَّى أَقُولَ: أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ). انتهى.

□ وَقَوْلُهُ: (غَضَبًا) رَاجِعٌ إِلَى جَمِيعِ مَا بَعْدَ كَذَا، وَالْكَفْرُ حِينَئِذٍ وَاضِحٌ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: سَمِعْتُ هَذَا كَثِيرًا مَعَ الْغَضَبِ يَدُلُّ بِطَرِيقِ التَّصْرِيحِ، أَوْ ^(٢) قَرِيبٍ مِنْهُ عَلَى الاسْتِخْفَافِ بِالذِّكْرِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الاسْتِخْفَافَ بِهِ مِنْ حَيْثُ

= أما طريق نافع؛ فرواه عنه اثنان، مالك وعبد الله بن عثمان بن خثيم، أما طريق مالك؛ فرواه عنه اثنان ضعيفان، وأما الطريق الثاني؛ ففيه ابن خثيم فيه كلام، والرواي عنه يخلط، فضلاً عن مخالفة الثقات لطريق مالك وابن خثيم، وأما طريق سالم؛ فسنده إليه ضعيف.

● قال الحافظ في «الفتح» (٧٠/٣): «قوله: (روضة من رياض الجنة)؛ أي: كروضة من رياض الجنة في نزول الرحمة وحصول السعادة بما يحصل من ملازمة حلق الذكر لا سيما في عهده عليه السلام؛ فيكون تشبيهاً بغير أداة، أو المعنى أن العبادة فيها تؤدي إلى الجنة فيكون مجازاً، أو هو على ظاهره، وأن المراد أنه روضة حقيقة بأن يتنقل ذلك الموضع بعينه في الآخرة إلى الجنة، هذا محصل ما أوله العلماء في هذا الحديث، وهي على ترتيبها هذا في القوة.

وأما قوله: (ومنبري على حوضي)؛ أي: يتنقل يوم القيامة فينصب على الحوض، وقال الأكثر: المراد منبره بعينه الذي قال هذه المقالة وهو فوقه، وقيل: المراد المنبر الذي يوضع له يوم القيامة، والأول أظهر.

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (ز).

(٢) (س): [٢٤/ب].

هُوَ ذِكْرٌ؛ كُفْرٌ.

وَشَرَطُ الْكُفْرِ بِالْبَسْمَلَةِ عِنْدَ^(١) الْحَرَامِ أَنْ يَقْصِدَ اسْتِخْفَافَ بِهَا؛ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ.

وَبِقَوْلِهِ فِي الْغِنَاءِ: (هَذَا ذِكْرٌ) أَنْ يَقْصِدَ^(٢) أَنَّهُ مِثْلُهُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ؛ اسْتِخْفَافًا بِالذِّكْرِ؛ فَإِنْ أَطْلَقَ، أَوْ قَصَدَ أَنْ بَيْنَهُمَا مُشَابَهَةً مَا؛ لَمْ يَتَّجِهْ الْكُفْرُ حِينَئِذٍ^(٣).

وَمَسْأَلَةُ سَمَاعِ الْمُؤَدِّنِ مَرَّتْ بِمَا فِيهَا؛ لَكِنْ فِي هَذِهِ زِيَادَةٌ: (أَنَا لَا أُحِبُّهُ)، وَالظَّاهِرُ: أَنَّ هَذِهِ الزِّيَادَةُ لَا تَقْتَضِي^(٤) الْحُكْمَ بِالْكُفْرِ مُطْلَقًا؛ بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يَقْصِدَ أَنَّهُ لَا يُحِبُّهُ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ^(٥) ذِكْرٌ؛ فَحِينَئِذٍ الْكُفْرُ مُحْتَمَلٌ.

□ وَقَوْلُهُ عِنْدَ سَمَاعِ ذَلِكَ الْحَدِيثِ: (كَذَبَ)؛ إِنْ أَعَادَ الضَّمِيرَ فِيهِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ؛ كَفَرَ مُطْلَقًا، وَكَذَا لَوْ أَعَادَهُ عَلَى وَجْهِ الاسْتِهْزَاءِ، مَعَ (عَلِمِهِ) بِأَنَّهُ حَدِيثٌ؛ بِخِلَافِ مَا لَوْ أَعَادَ الضَّمِيرَ عَلَى الْمُتَكَلِّمِ، أَوْ أَعَادَ^(٦) لَفْظَ^(٧) الْحَدِيثِ عَلَى وَجْهِ الاسْتِيعَادِ؛ لِجَهْلِهِ الْمَعْدُورِ بِهِ^(٨)؛ فَإِنَّهُ لَا يَكْفُرُ.

(١) فِي (ز): عَلَى.

(٢) فِي (م)، وَ(ه): (إِنْ قَصَدَ) بَدَلًا مِنْ (أَنْ يَقْصِدَ).

(٣) سَقَطَتْ مِنْ (ه).

(٤) عِبَارَةٌ (لَا تَقْتَضِي) سَقَطَتْ مِنْ (ه).

(٥) فِي (ه): هُوَ.

(٦) أَوْ أَعَادَ إِلَى.

(٧) سَقَطَتْ مِنْ (ز).

(٨) سَقَطَتْ مِنْ (ز).

و[قَدْ] ^(١) وَقَعَ (قَرِيبًا)؛ أَنْ أَمِيرًا بَنَى ^(٢) بَيْتًا عَظِيمًا؛ فَدَخَلَهُ بَعْضُ
(الْمَجَازِفِينَ) ^(٣) - مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ -؛ فَقَالَ: قَالَ ﷺ: «لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى
ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ» ^(٤)، وَأَنَا أَقُولُ: وَتُشَدُّ الرَّحَالُ - أَيْضًا - إِلَى هَذَا الْبَيْتِ ^(٥).
وَقَدْ سُئِلْتُ عَنْ ذَلِكَ، وَالَّذِي [يَتَجَّهُ، وَ] ^(٦) يَتَحَرَّرُ فِيهِ؛ أَنَّهُ بِالنِّسْبَةِ

(١) زيادة من (ز).

(٢) في ط الخميس: ابتنى.

(٣) جَارَفَ؛ أَي: تَسَاهَلَ وَخَاطَرَ فِي كَلَامِهِ؛ فَلَا عِلْمَ، وَلَا تَقْدِيرَ لِلْكَلامِ!! و«جَارَفَ
بِكَلَامِهِ دُونَ تَفْكِيرٍ»: تَكَلَّمَ بِلا رَوِيَّةٍ، خَبَطَ خَبَطَ عَشَوَاءَ. وَجَارَفَ «مُجَارَفَةً فِي غَيْرِ
مَحَلِّهَا»: مُخَاطَرَةً، مُغَامَرَةً، تَهَوُّرٌ. «معجم الغني».

● قال الزَّيْدِيُّ فِي «تَاجِ الْعَرُوسِ» (٨٥/٢٣): «وَالْمُجَارَفَةُ: الْمُخَاطَرَةُ، يُقَالُ: جَارَفَ
بِنَفْسِهِ، إِذَا خَاطَرَ بِهَا، وَكَذَلِكَ الْجَرْفُ، بِالْكَسْرِ، يَرْجِعُ إِلَى الْمُسَاهَلَةِ؛ كَأَنَّهُ سَاهَلَ
بِهَا، وَهُوَ مَجَازٌ».

● وَقَالَ: «الْجَرْفُ: الْأَخْذُ بِالْكَثْرَةِ، وَجَزَفَ لَهُ فِي الْكَيْلِ أَكْثَرَ، كَذَا فِي الْجَمْهَرَةِ، وَفِي
الصَّحَاحِ: الْجَرْفُ: أَخْذُ الشَّيْءِ مُجَارَفَةً وَجِزْفًا، وَفِي النَّهَائَةِ: الْجَرْفُ: الْمَجْهُولُ
الْقَدْرِ، مَكِيلًا كَانَ أَوْ مَوْزُنًا». وَانْظُرِ «اللِّسَانَ» (٢٧/٩)، وَ(١٣/١٩٥).

(٤) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١١٨٩)، وَمُسْلِمٌ (١٣٩٧) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:
«لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِ الرَّسُولِ ﷺ، وَمَسْجِدِ
الْأَقْصَى».

● قال النَّوَوِيُّ فِي «شَرْحِ مُسْلِمٍ» (١٦٨/٩): «وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ فَضِيلَةُ هَذِهِ الْمَسَاجِدِ
الثَّلَاثَةِ، وَفَضِيلَةُ شَدِّ الرَّحَالِ إِلَيْهَا؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ عِنْدَ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ، لَا فَضِيلَةَ فِي شَدِّ
الرَّحَالِ إِلَى مَسْجِدٍ غَيْرِهَا».

(٥) في (ز): زاد بعدها: أَيْضًا.

(٦) زيادة من (ه).

لِقَوَاعِدِ الْحَنْفِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ وَتَشْدِيدَاتِهِمْ؛ يَكْفُرُ [بِذَلِكَ عَنْهُمْ] ^(١) مُطْلَقًا.
وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِقَوَاعِدِنَا وَمَا عُرِفَ مِنْ كَلَامِ أَئِمَّتِنَا السَّابِقِ وَاللَّاحِقِ؛
فَظَاهِرٌ هَذَا اللَّفْظُ أَنَّهُ (اسْتَدْرَاكٌ) عَلَى حَصْرِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَأَنَّهُ (سَاخِرٌ) بِهِ، وَأَنَّهُ
(مُشَرِّعٌ) ^(٢) شَرْعًا آخَرَ غَيْرَ مَا شَرَعَهُ نَبِيُّنَا عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَأَنَّهُ (الْحَقُّ) هَذَا الْبَيْتُ
بِتِلْكَ الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ فِي (الِاخْتِصَاصِ) عَنْ ^(٣) بَقِيَّةِ الْمَسَاجِدِ بِهَذِهِ الْمَرْيَةِ
الْعَظِيمَةِ الَّتِي هِيَ التَّقَرُّبُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِشَدِّ الرَّحَالِ إِلَيْهَا، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ
هَذِهِ الْمَقَاصِدِ الْأَرْبَعَةِ الَّتِي دَلَّ عَلَيْهَا هَذَا اللَّفْظُ الْقَبِيحُ الشَّنِيعُ؛ كُفْرٌ بِلَا
مَرِيَّةٍ؛ فَمَتَى قَصَدَ أَحَدَهَا؛ فَلَا نِزَاعَ فِي كُفْرِهِ، وَإِنْ أَطْلَقَ؛ فَالَّذِي يَتَّجُهُ:
الْكُفْرُ ^(٤)؛ لِمَا عَلِمْتَ أَنَّ اللَّفْظَ ظَاهِرٌ فِي الْكُفْرِ، وَعِنْدَ ظُهُورِ اللَّفْظِ فِيهِ لَا
يَحْتَاجُ إِلَى نِيَّةٍ؛ كَمَا عَلِمَ مِنْ فُرُوعٍ كَثِيرَةٍ؛ مَرَّتْ وَتَأْتِي.

وَإِنْ (أَوَّلُ)؛ بِأَنَّهُ لَمْ يُرَدِّ إِلَّا أَنْ ^(٥) هَذَا الْبَيْتُ لِكَوْنِهِ أُعْجُوبَةً ^(٦) فِي
بَلَدِهِ ^(٧)؛ يَكُونُ ذَلِكَ سَبَبًا لِمَجِيءِ النَّاسِ إِلَى رُؤْيَيْهِ؛ كَمَا أَنَّ عَظَمَةَ تِلْكَ
الْمَسَاجِدِ اقْتَضَتْ شَدَّ الرَّحَالِ إِلَيْهَا؛ قَبْلَ مِنْهُ ذَلِكَ. وَمَعَ ذَلِكَ؛ فَيُعَزَّرُ
التَّعْزِيرُ الْبَلِيغُ بِالضَّرْبِ وَالْحَبْسِ وَغَيْرِهِمَا، بِحَسَبِ مَا يَرَاهُ الْحَاكِمُ؛ بَلْ لَوْ

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (ز).

(٢) في (هـ): شرع.

(٣) في (ز): على.

(٤) في ط الخميس: الكفر أيضًا.

(٥) سقطت من (ز).

(٦) في (ز): أعجبه.

(٧) في (ز): المساجد.

رَأَى إِفْضَاءَ التَّغْزِيرِ إِلَى الْقَتْلِ ؛ كَمَا سَيَأْتِي عَنْ^(١) أَبِي يُوسُفَ ؛ لِأَرَاكِ^(٢)
النَّاسَ مِنْ شَرِّهِ وَمُجَازَفَتِهِ ؛ فَإِنَّهُ بَلَغَ فِيهِمَا الْغَايَةَ الْقُصْوَى ، تَابَ اللَّهُ عَلَيْنَا
وَعَلَيْهِ ؛ آمِينَ .

□ وَمَا ذَكَرَهُ مِنْ كُفْرٍ مَنْ قِيلَ لَهُ : قُلْ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ؛ فَقَالَ مَا مَرَّ ؛ إِنَّمَا
يَتَّضِحُ إِنْ نَوَى بِذَلِكَ الاسْتِهْزَاءَ ، أَوِ الاسْتِخْفَافَ ، نَظِيرَ مَا قَالَهُ - بَعْدَهُ -
فِي مَنْ قِيلَ لَهُ : قُلْ^(٣) : أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ .



(١) في ط الخميس : عند .

(٢) (س) : [٢٥ / أ] .

(٣) سقطت من (ز) .

مَطْلَبٌ: مَنْ سَخَرَ بِالشَّرِيعَةِ

● قال: (أَوْ سَخَرَ بِالشَّرِيعَةِ، أَوْ بِحُكْمٍ مِنْ أَحْكَامِهَا. أَوْ قَالَ بَعْدَ فَرَاغِ صَلَاةٍ: عَمِلْتُ^(١) سُخْرَةً؛ أَي: مِنَ التَّسْخِيرِ فِي الْأَعْمَالِ الشَّاقَّةِ ظُلْمًا^(٢)). أَوْ: لِي زَمَانٌ مَا عَمِلْتُ سُخْرَةً. أَوْ قَالَ: أَكُونُ قَوَادًا^(٣) إِنْ صَلَّيْتُ وَطَوَّلْتُ الْأَمْرَ عَلَى نَفْسِي. أَوْ قَالَ: مَنْ يَقْدِرُ أَنْ يُتِمَّ هَذَا الْأَمْرَ. أَوْ قَالَ: الْعَاقِلُ لَا يَشْرَعُ فِي أَمْرٍ لَا يَقْدِرُ أَنْ يُتِمَّهُ. أَوْ قَالَ: النَّاسُ يَعْمَلُونَ الصَّلَاةَ لِأَجْلِي. أَوْ قَالَ: غَسَلْتُ رَأْسِي مِنَ الصَّلَاةِ. أَوْ قَالَ: أَعْطَيْتُهَا لِلزَّرَّاعَةِ^(٤) حَتَّى

(١) في (هـ): حملت.

(٢) قَالَ الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ فِي «الْعَيْنِ» (١٩٦/٤): «وَأَمَّا السُّخْرَةُ: فَمَا تَسَخَّرْتَ مِنْ خَادِمٍ أَوْ دَابَّةٍ بِلَا أَجْرٍ وَلَا ثَمَنِ، تَقُولُ: هُمْ لَكَ سُخْرَةٌ وَسُخْرِيًّا. قَالَ اللَّهُ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سُخْرِيًّا حَتَّى أَنْسَوَكُمْ ذِكْرِي﴾ [المؤمنون: ١١٠]؛ أَي: سُخْرِيَّةً، مِنْ تَسَخَّرَ الْخَوَلُ وَمَا سِوَاهُ، وَسُخْرِيًّا فِي الْاسْتِهْزَاءِ».

● وقال ابن الأثير في «النهاية» (٣٥٠/٢): «والتَّسْخِيرُ، بِمَعْنَى: التَّكْلِيفِ وَالْحَمْلِ عَلَى الْفِعْلِ بِغَيْرِ أُجْرَةٍ. تَقُولُ مِنَ الْأَوَّلِ: سَخَرْتُ مِنْهُ، وَبِهِ أَسْخَرُ سَخْرًا بِالْفَتْحِ وَالضَّمِّ فِي السَّيْنِ وَالْخَاءِ. وَالاسْمُ السُّخْرِيُّ بِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ، وَالسُّخْرِيَّةُ، وَتَقُولُ مِنَ الثَّانِي: سَخَرُهُ تَسْخِيرًا، وَالاسْمُ: السُّخْرَى بِالضَّمِّ، وَالسُّخْرَةُ».

(٣) رَجُلٌ قَوَادٌ فِي الدِّيَاثَةِ. «المصباح المنير» (٥١٨ / ٢).

(٤) قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي «الْنَّهَائَةِ» (٣٠١/٢): «بِفَتْحِ الزَّايِ وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ. قِيلَ: هِيَ الْأَرْضُ =

يَزْرَعُوهَا. أَوْ قَالَ: أَوْخِرُ حَتَّى يَجِيءَ رَمَضَانُ أَصْلِي جَمِيعًا^(١). أَوْ قَالَ: كَمْ صَلَّيْتُ؛ مَا أَصَبْتُ خَيْرًا. أَوْ قَالَ: أَبِي وَأُمِّي [يَعِيشَانِ]^(٢)؛ فَلَمَّا^(٣) صَلَّيْتُ مَا تَا. أَوْ قَالَ: الصَّلَاةُ لَا تَصْلُحُ لِي؛ إِذَا صَلَّيْتُ هَلَكَ مَالِي. أَوْ قَالَ: إِنْ صَلَّيْتُ، أَوْ لَمْ أَصَلِّ؛ سَوَاءٌ. أَوْ قَالَ: لَا أَصْلِي حَتَّى أَجِدَ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ. أَوْ قَالَ: كَمْ هَذِهِ الصَّلَاةُ؟ أَصْلِي وَقَلْبِي يَفِرُّ^(٤) مِنْهَا. أَوْ قَالَ (بِالاسْتِهْزَاءِ) فِي رَمَضَانَ: هَذِهِ صَلَاةٌ^(٥) كَثِيرَةٌ وَزِيَادَةٌ. أَوْ قَالَ: صَلَاةٌ لَيْسَتْ بِشَيْءٍ، لَوْ^(٦) بَقِيَتْ: تَحْمَضُ، أَوْ تَنْتَنُ، أَوْ لَا يَتَغَيَّرُ عَجِيئُهَا. أَوْ قَالَ: هَذِهِ فِعْلُ الْكَسَلَانِ، أَوْ فِعْلُكَ^(٧)، وَلَيْسَتْ^(٨) فِعْلُ أَحَدٍ غَيْرِكَ. أَوْ قَالَ: لَيْتَ رَمَضَانَ لَمْ يَكُنْ فَرَضًا آخَرَ. أَوْ قَالَ: هَذَا الصَّوْمُ يَفِرُّ^(٩) قَلْبِي عَنْهُ^(١٠)، وَهُوَ^(١١) ضَيْفٌ ثَقِيلٌ. انتهى.

= الَّتِي تُزْرَعُ». وَانْظُرِ «اللِّسَانَ» (١٤١/٨).

(١) فِي (ز): جَمِيعُهَا.

(٢) فِي (س)، وَ(ز): يَعِيشَانِ، وَالْمَثْبُتُ مِنْ (م)، وَ(هـ)، وَهُوَ الصَّوَابُ الْمُوَافِقُ لِلْقَوَاعِدِ؛ إِذْ مَحَلُّهَا الرِّفْعُ بِثَبُوتِ النُّونِ.

(٣) فِي (ز): فَمَا.

(٤) فِي ط الْخَمِيسِ: نَفَرِ.

(٥) فِي ط الْخَمِيسِ: صَلَوَاتِ.

(٦) فِي ط الْخَمِيسِ: إِذَا.

(٧) فِي (م): فَعَلْتُ.

(٨) فِي (هـ): أَوْ.

(٩) فِي (م): نَفَرِ.

(١٠) فِي (ز)، وَ(هـ): مِنْهُ.

(١١) فِي (هـ): أَوْ.

□ وَمَا ذَكَرَهُ مِنْ كُفْرٍ مَنْ سَخِرَ بِالشَّرِيعَةِ، أَوْ حُكْمٍ مِنْهَا اتِّفَاقًا؛ ظَاهِرٌ؛
بِخِلَافٍ جَمِيعٍ مَا ذَكَرَهُ فِي مَسَائِلِ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ؛ فَإِنَّ الإِطْلَاقَ^(١)
يَكْفُرُ^(٢) قَائِلٌ وَاحِدَةً مِنْ تِلْكَ الصُّوَرِ لَا يَظْهَرُ وَجْهُهُ؛ فَضْلًا عَنْ كَوْنِهِ مُتَّفَقًا
عَلَيْهِ! بَلْ كَثِيرٌ مِنْهَا لَا وَجْهَ لِلْحُكْمِ يَكْفُرُ قَائِلُهُ؛ إِلَّا بِنَوْعٍ تَكْلُفٍ وَتَعَسُّفٍ.
فَالَّذِي يَنْجُو فِي مَنْ قَالَ عَنِ الصَّلَاةِ - أَوْ غَيْرِهَا مِنَ الطَّاعَاتِ^(٣) - : (إِنَّهَا
سُخْرَةٌ) أَنَّهُ يَكْفُرُ؛ سَوَاءً أَرَادَ^(٤) حَقِيقَةَ السُّخْرَةِ السَّابِقَةِ، أَمْ أَطْلَقَ، أَمَّا الْأَوَّلُ؛
فَوَاضِحٌ؛ لِأَنَّهُ نَسَبَ اللَّهَ تَعَالَى إِلَى الْجَوْرِ وَالظُّلْمِ، وَأَمَّا الثَّانِي^(٥) : فَلِأَنَّ
ذَلِكَ هُوَ وَضْعُ السُّخْرَةِ؛ فَلَمْ يُحْتَجْ إِلَى قَصْدِهِ؛ بِخِلَافِ مَا لَوْ قَصَدَ أَنَّهُ لِعَدَمِ
خُشُوعِهِ - مَثَلًا - لَا ثَوَابَ لَهُ فِي صَلَاتِهِ؛ فَأَشْبَهَتِ السُّخْرَةَ حِينَئِذٍ؛ فَإِنَّهُ لَا
يَبْعُدُ قَبُولُ تَأْوِيلِهِ.

وَفِي مَسْأَلَةِ الْقِيَادَةِ^(٦) وَمَا بَعْدَهَا؛ لَا يَكْفُرُ؛ إِلَّا إِنْ قَصَدَ بِذَلِكَ الاسْتِخْفَافَ
أَوْ الاسْتِهْزَاءَ بِالصَّلَاةِ، أَوْ الصِّيَامِ، أَوْ اسْتَحْلَ تَرَكَ أَحَدَهُمَا^(٧) لِعَيْرِ عُدْرٍ، أَوْ
أَنَّ الصَّلَاةَ يُتَشَاءَمُ^(٨) بِهَا، مِنْ حَيْثُ كَوْنُهَا صَلَاةً؛ فَحِينَئِذٍ يَكْفُرُ^(٩)؛ بِخِلَافِ

(١) في (هـ): (إطلاق الحكم) بدلا من (الإطلاق).

(٢) في (ز): يَكْفُرُ.

(٣) في (ز): الطاعة.

(٤) في (ز): أراه.

(٥) في (ز): الثانية.

(٦) وَهِيَ قَوْلُهُ: (أَكُونُ قَوَادًا إِنْ صَلَّيْتُ وَطَوَّلْتُ الْأَمْرَ عَلَى نَفْسِي).

(٧) في (ز): (تركها أو أحدهما) بدلا من (ترك أحدهما).

(٨) في (ز): يشأم.

(٩) (س): [٢٥ / ب].

مَا لَوْ أَطْلَقَ، أَوْ قَصَدَ مَعْنَى آخَرَ.

وَمَرَّ عَنِ الرَّافِعِيِّ مَسَائِلُ مِنْ ذَلِكَ عَنْهُمْ مَعَ تَعَقُّبِهَا؛ فَلَا يَغِبُ عَنْكَ اسْتِحْضَارُهَا.

● قال: (أَوْ: قِيلَ لَهُ^(١): لِمَ^(٢) لَمْ تَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ، وَلَا تَنْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ؟ فَقَالَ: إِيْشْ عَمَلِ بِي^(٣)، أَوْ مَا يَجِبُ. أَوْ قَالَ: هَذَا فُشَارٌ^(٤)، أَوْ^(٥) غَوْغَاءُ^(٦)، [وَهَذَيَانُ^(٧)]^(٨)، عَلَى وَجْهِ الْإِنْكَارِ، أَوْ قَالَ: إِيْشْ؟! فَضُولِي أَنَا؟!.

أَوْ: قِيلَ لَهُ: كُلْ حَلَالًا؛ فَقَالَ: الْحَرَامُ أَحَبُّ إِلَيَّ.

أَوْ قَالَ: هَاتِ؛ أَكَلِ^(٩) الْحَلَالَ؛ أَسْجِدْ لَهُ.

(١) سقطت من (ه).

(٢) في الأصل: لما.

(٣) في ط الخميس: أعمل به.

(٤) قَالَ الزَّيْنِدِيُّ فِي «تَاجِ الْعُرُوسِ» (٣٥٠/٧): «الْفُشَارُ، - كَغُرَابٍ: الَّذِي تَسْتَعْمِلُهُ الْعَامَّةُ بِمَعْنَى: الْهَذْيَانِ، وَكَذَا التَّفْشِيرُ - لَيْسَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ اسْتِعْمَالِ الْعَامَّةِ».

(٥) في ط الخميس: من الغوغاء.

(٦) سقطت من (ه).

● قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي «النَّهَائَةِ» (٣٩٦/٣): «أَصْلُ الْغَوْغَاءِ: الْجَرَادُ حِينَ يَخِفُّ لِلطَّيْرَانِ، ثُمَّ اسْتُعِيرَ لِلسَّفَلَةِ مِنَ النَّاسِ وَالْمُسْرَعِينَ إِلَى الشَّرِّ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْغَوْغَاءِ: الصَّوْتِ وَالْجَلْبَةِ؛ لِكَثْرَةِ لَغَطِهِمْ وَصِيَا حِهِمْ».

(٧) قَالَ الْحَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ فِي «الْعَيْنِ» (٨١/٤): «الْهَذْيَانُ: كَلَامٌ غَيْرٌ مَعْقُولٍ».

(٨) فِي (س): هِدْيَارِهِ، وَالْمَثْبِتُ مِنْ (ز)، وَ(م)، وَ(ه)، وَهُوَ الْأَنْسَبُ لِلسياقِ.

(٩) كَذَا ضَبَطَهَا فِي (س).

أَوْ قَالَ: يَجُوزُ لِي الْحَرَامُ.

أَوْ قَالَ: لَيْتَ الزَّنا، أَوْ اللَّوَاطُ^(١)، أَوْ الظُّلْمَ حَلَالٌ.

أَوْ: دَفَعَ^(٢) لِفَقِيرٍ حَرَامًا مِنْ مَالٍ مُسْلِمٍ، أَوْ ذِمِّيٍّ، وَهُوَ يَعْلَمُهُ، وَرَجَا ثَوَابَهُ، أَوْ دُعَاءَ الْفَقِيرِ.

أَوْ قَالَ: لَمْ تَثْبُتْ حُرْمَةُ الْخَمْرِ فِي الْقُرْآنِ^(٣).

(١) يَعْنِي: عَمَلَ قَوْمٍ لُوطٍ. «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (٣٨٥/١٥).

● وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ (٤٣١/١٥): «اللَّوَاطُ أَعْظَمُ فُسَادًا مِنَ الزَّنا».

● وَقَالَ (٣٣٤/٢٨): «وَأَمَّا اللَّوَاطُ؛ فَمِنْ الْعُلَمَاءِ مَنْ يَقُولُ: حَدُّهُ كَحَدِّ الزَّنا. وَقَدْ قِيلَ: دُونَ ذَلِكَ. وَالصَّحِيحُ: الَّذِي اتَّفَقَتْ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ: أَنْ يُقْتَلَ الْإِثْنَانِ الْأَعْلَى وَالْأَسْفَلُ؛ سِوَاءَ كَانَا مُحْصَنَيْنِ أَوْ غَيْرَ مُحْصَنَيْنِ».

● وَقَالَ فِي «مَنْهَاجِ السُّنَّةِ» (٤٤٢/٣): «وَكَذَلِكَ اللَّوَاطُ، أَكْثَرُ السَّلَفِ يُوجِبُونَ قَتْلَ فَاعِلِهِ مُطْلَقًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُحْصَنًا. وَقِيلَ: إِنَّ ذَلِكَ إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ كَمَا لِكَ وَغَيْرِهِ، وَمَذْهَبُ أَحْمَدَ فِي أَصَحِّ الرَّوَايَتَيْنِ عَنْهُ وَالشَّافِعِيُّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ. وَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ. يُقْتَلُ الْمَفْعُولُ بِهِ مُطْلَقًا إِذَا كَانَ بِالْعَا. وَالْقَوْلُ الْآخَرُ أَنَّ حَدَّهُ حَدُّ الزَّانِي، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِمَا. وَإِذَا قِيلَ: الْفَاعِلُ كَالزَّانِي؛ فَقِيلَ: يُقْتَلُ الْمَفْعُولُ بِهِ مُطْلَقًا. وَقِيلَ: لَا يُقْتَلُ، وَقِيلَ: بِالْفَرْقِ كَالْفَاعِلِ. وَسَقُوطُ الْحَدِّ مِنْ مُفْرَدَاتِ أَبِي حَنِيفَةَ».

(٢) فِي (ز): وَقَعَ.

(٣) وَهَذَا مِنْ أَبْطَلِ الْبَاطِلِ؛ فَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ رَجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [٢٠] إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوُونَ ﴿٢١﴾ [المائدة: ٩٠ و ٩١].

● قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٢٢٥/٣٢): «فَوَصَفَ الْأَرْبَعَةَ بِأَنَّهَا رَجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ، وَأَمَرَ بِاجْتِنَابِهَا، ثُمَّ خَصَّ الْخَمْرَ وَالْمَيْسِرَ بِأَنَّهُ يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ =

.....

= يُوقِعَ بَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ، وَيَهْدُدَّ مَنْ لَمْ يَنْتَهِ عَنْ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوْنَ﴾؛ كَمَا عَلَّقَ الْفَلَاحُ بِالْاجْتِنَابِ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَلَجْتَنُوهُ لَعَلَّكُمْ تَفْلَحُونَ﴾، وَلِهَذَا يُقَالُ: إِنَّ هَذِهِ الْآيَةَ دَلَّتْ عَلَى تَحْرِيمِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ مِنْ عِدَّةِ أَوْجِهٍ.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ «الْخَمْرَ» لَمَّا أُمِرَ بِاجْتِنَابِهَا حَرَّمَ مُقَارَبَتَهَا بِوَجْهِ؛ فَلَا يَجُوزُ اقْتِنَاؤُهَا وَلَا شُرْبُ قَلِيلِهَا؛ بَلْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ أَمَرَ بِإِرَاقَتِهَا، وَشَقَّ ظُرُوفِهَا، وَكَسَرَ دَنَانِهَا، وَنَهَى عَنْ تَحْلِيلِهَا، وَإِنْ كَانَتْ لِيَتَامَى. مَعَ أَنَّهَا اشْتَرَيْتَ لَهُمْ قَبْلَ التَّحْرِيمِ، وَلِهَذَا كَانَ الصَّوَابُ الَّذِي هُوَ الْمَنْصُوصُ عَنْ أَحْمَدَ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَغَيْرِهِمَا: أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْخَمْرِ شَيْءٌ مُحْتَرَمٌ؛ لَا خَمْرَةَ الْخَلَالِ وَلَا غَيْرَهَا، وَأَنَّهُ مِنَ اتَّخَذَ خَلًّا؛ فَعَلَيْهِ أَنْ يُفْسِدَهُ قَبْلَ أَنْ يَتَحَمَّرَ: بِأَنْ يَصَّبَ فِي الْعَصِيرِ خَلًّا وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا يَمْنَعُ تَحْمِيرَهُ؛ بَلْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ (نَهَى عَنِ الْخَلِيطَيْنِ)؛ لِئَلَّا يَقْوَى أَحَدُهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ؛ فَيُفْضِي إِلَى أَنْ يَشْرَبَ الْخَمْرَ الْمُسْكِرَ مَنْ لَا يَدْرِي. وَنَهَى عَنِ الْإِنْتِبَازِ فِي الْأَوْعِيَةِ الَّتِي يَدْبُ السُّكَّرُ فِيهَا وَلَا يَدْرِي مَا بِهِ؛ كَالدُّبَاءِ وَالْحَنْتَمِ وَالظَّرْفِ الْمُرَقَّتِ وَالْمَنْقُورِ مِنَ الْخَشَبِ. وَأَمَرَ بِالِإِنْتِبَازِ فِي السَّقَاءِ الْمُوَكَّى؛ لِأَنَّ السُّكَّرَ يُنْظَرُ: إِذَا كَانَ فِي الشَّرَابِ انْشَقَّ الظَّرْفُ؛ وَإِنْ كَانَ فِي نَسْخِ ذَلِكَ أَوْ بَعْضِهِ نَزَاعٌ؛ لَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ ذِكْرِهِ؛ فَالْمَقْصُودُ سَدُّ الدَّرَائِعِ الْمُفْضِيَةِ إِلَى ذَلِكَ بِوَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ.

● وقال الحافظ في «الفتح» (٣١/١٠): «قَالَ أَبُو بَكْرٍ الرَّازِيُّ فِي أَحْكَامِ الْقُرْآنِ: يُسْتَفَادُ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ مِنْ تَسْمِيَّتِهَا رَجَسًا، وَقَدْ سُمِّيَ بِهِ مَا أُجْمِعَ عَلَى تَحْرِيمِهِ وَهُوَ لَحْمُ الْخِنْزِيرِ، وَمِنْ قَوْلِهِ ﴿مَنْ عَمِلَ الشَّيْطَانِ﴾؛ لِأَنَّ مَهْمَا كَانَ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ حَرَّمَ تَنَاوُلَهُ، وَمِنْ الْأَمْرِ بِالْاجْتِنَابِ، وَهُوَ لِلْوُجُوبِ، وَمَا وَجَبَ اجْتِنَابُهُ حَرَّمَ تَنَاوُلَهُ، وَمِنْ الْفَلَاحِ الْمُرْتَبِ عَلَى الْاجْتِنَابِ، وَمِنْ كَوْنِ الشَّرْبِ سَبَبًا لِلْعَدَاوَةِ وَالْبَغْضَاءِ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَتَعَاطِي مَا يُوقِعُ ذَلِكَ حَرَامًا، وَمِنْ كَوْنِهَا تَصَدُّ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ، وَمِنْ خِتَامِ الْآيَةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوْنَ﴾؛ فَإِنَّهُ اسْتَفْهَمَ مَعْنَاهُ: الرَّدْعُ =

أَوْ: إِيشْ أَعْمَلْ بِالشَّرِيعَةِ، وَعِنْدِي ^(١) الدَّبُّوسُ؟!
 أَوْ قَالَ: - أَيْ ^(٢) وَقَدْ ^(٣) أَخَذَ دَرَاهِمَ بِقُوَّتِهِ - : حِينَ أَخَذْتُ الدَّرَاهِمَ
 [أَيْنَ] ^(٤) كَانَتْ الشَّرِيعَةُ وَالْقَاضِي؟!
 أَوْ: أَنَا أُرِيدُ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ، إِيشْ أَعْمَلْ بِهِذِهِ الْأَحْكَامُ?!
 أَوْ: صَدَّقَ كَلَامَ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ، أَوْ قَالَ عَنْ ^(٥) كَلَامِهِمْ : كَلَامٌ ^(٦) مَعْنَوِي،

= وَالزَّجْرُ.

● وفي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (٤٦٢٠) عَنْ أَبِي التَّعْمَانِ، قَالَ: كُنْتُ سَاقِي الْقَوْمِ فِي مَنْزِلِ أَبِي طَلْحَةَ، فَتَزَلَّ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ؛ فَأَمَرَ مُنَادِيًا؛ فَنَادَى؛ فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: اخْرُجْ؛ فَأَنْظُرْ مَا هَذَا الصَّوْتُ، قَالَ: فَخَرَجْتُ؛ فَقُلْتُ: هَذَا مُنَادٍ يُنَادِي: «أَلَا إِنَّ الْخَمْرَ قَدْ حُرِّمَتْ»؛ فَقَالَ لِي: اذْهَبْ فَأَهْرِقْهَا، قَالَ: فَجَرْتُ فِي سِكَكِ الْمَدِينَةِ، قَالَ: وَكَانَتْ خَمْرُهُمْ يَوْمَئِذٍ الْفَضِيخَ؛ فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ: قُتِلَ قَوْمٌ وَهِيَ فِي بُطُونِهِمْ، قَالَ: فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿يَسْ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعُمُوا﴾ [المائدة: ٩٣]. وكذلك مسلم (١٩٨٠).

● وفي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (٤٦١٩) عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى مِنْبَرِ النَّبِيِّ ﷺ، يَقُولُ: «أَمَّا بَعْدُ، أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّهُ نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ، وَهِيَ مِنْ خَمْسَةِ مَنَ: الْعَنْبِ وَالتَّمْرِ وَالْعَسَلِ وَالْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ، وَالْخَمْرُ مَا خَامَرَ الْعَقْلَ». وَرَوَاهُ - أَيْضًا - بِرَقْم: (٥٥٨١ و ٥٥٨٨)، وكذلك مُسْلِمٌ (٣٠٣٢).

(١) في ط الخميس: عندي بدون الواو.

(٢) سقطت من (ز).

(٣) في (ز): وقت.

(٤) في (س): أي، والمثبت من (ز)، و(م)، و(ه)، وهو الأنسب للسياق.

(٥) في ط الخميس صوبها: عندي.

(٦) سقطت من (ز).

أَوْ مَعْنَاهُ صَحِيحٌ.

أَوْ: حَسَنَ رُسُومٍ^(١) الْكُفَّارِ.

أَوْ قَالَ: بَارَكَ اللَّهُ فِي كَذِبِكَ.

أَوْ: قِيلَ لَهُ: لَا تَكْذِبْ؛ فَقَالَ: قُلْتُ فِي^(٢) كَلِمَةِ الْإِخْلَاصِ. انتهى

□ وَمَا ذَكَرَهُ قَبْلَ مَسْأَلَةِ التَّمَنِّي^(٣)؛ فِي إِطْلَاقِ الْكُفْرِ بِهِ؛ نَظَرٌ^(٤) ظَاهِرٌ، وَالَّذِي يَتَّجُهُ فِي مَسَائِلِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ: أَنَّهُ لَا كُفْرَ فِيهَا؛ إِلَّا إِنْ قَالَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ الاسْتِهْزَاءِ؛ لِمَا^(٥) مَرَّ: أَنَّ مَنْ سَخَرَ بِحُكْمٍ مِنْ أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ؛ كَفَرَ.

وَلَا شَكَّ أَنَّ الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ، وَالتَّهْيِي عَنِ الْمُنْكَرِ: حُكْمٌ شَرْعِيٌّ؛ فَمَنْ قَالَ فِيهِ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ؛ اسْتِهْزَاءً، أَوْ سُخْرِيَّةً: كَفَرَ، وَإِلَّا؛ فَلَا، وَإِنْ قَالَ: مَا يَجِبُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَعْلُومٍ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ.

□ وَالَّذِي يَتَّجُهُ - أَيْضًا - فِي: (الْحَرَامُ أَحَبُّ إِلَيَّ)؛ أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ؛ إِلَّا إِنْ أَرَادَ أَنَّهُ يُحِبُّ سَائِرَ أَنْوَاعِ الْحَرَامِ دُونَ سَائِرِ أَنْوَاعِ الْحَلَالِ الصَّادِقِ بِالْمَبَاحِ وَالْمُنْدُوبِ وَالْوَاجِبِ.

(١) الرَّسْمُ: الْأَثَرُ، وَقِيلَ: بَقِيَّةُ الْأَثَرِ، وَقِيلَ: هُوَ مَا لَيْسَ لَهُ شَخْصٌ مِنَ الْأَثَارِ، وَقِيلَ: هُوَ مَا لَصِقَ بِالْأَرْضِ مِنْهَا. وَرَسْمُ الدَّارِ: مَا كَانَ مِنْ آثَارِهَا لَاصِقًا بِالْأَرْضِ، وَالْجَمْعُ أَرْسَمٌ وَرُسُومٌ. «اللِّسَانُ» (١٢/ ٢٤١).

(٢) فِي (م)، وَ(هـ): مِنْ.

(٣) فِي (ز): الْيَمِينِ.

(٤) فِي ط الْخَمِيسِ: فِيهِ نَظَرٌ.

(٥) فِي (هـ): كَمَا.

وَالْوَجْهُ: أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ^(١) - أَيْضًا - بِ(هَاتِ؛ أَكَلَ الْحَلَالَ^(٢))؛ أَسْجَدَ لَهُ؛ لِأَنَّ نَفْسَ السُّجُودِ لِإِنْسَانٍ آخَرَ، لَا يَكُونُ كُفْرًا مُطْلَقًا؛ بَلْ فِي بَعْضِ صُورِهِ؛ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْأَيْمَّةُ، وَمَرَّ فِي ذَلِكَ مَزِيدُ بَحْثٍ وَتَفْصِيلٍ؛ فَإِذَا كَانَ هَذَا فِي السُّجُودِ لَهُ بِالْفِعْلِ؛ فَمَا ظَنُّكَ بِالْعَزْمِ عَلَيْهِ، عَلَى أَنْ ذَلِكَ إِنَّمَا يُرَادُّ بِهِ الدَّلَالَةُ عَلَى اسْتِبْعَادِ وُجُودِ شَخْصٍ لَا يَأْكُلُ؛ إِلَّا^(٣) الْحَلَالَ الصَّرْفَ، أَوْ عَلَى تَعْظِيمِهِ؛ فَلَا وَجْهَ لِإِطْلَاقِ الْكُفْرِ بِهِ.

وَالْوَجْهُ - أَيْضًا -: أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ مَنْ قَالَ: (يَجُوزُ لِي الْحَرَامُ)؛ إِلَّا إِنْ نَوَى الْعُمُومَ، أَوْ الْحَرَامَ الْمَعْلُومَ مِنَ الدِّينِ ضَرُورَةً^(٤).

□ وَأَمَّا مَسْأَلَةُ التَّمَنِّي؛ فَقَدْ مَرَّ^(٥) الْكَلَامُ فِيهَا مُسْتَوْفَى.

□ وَرَجَاءُ الثَّوَابِ عَلَى الْحَرَامِ؛ إِنَّمَا^(٦) يَتَجَهُّ كَوْنُهُ كُفْرًا؛ إِنْ اعْتَقَدَ أَنَّهُ يُثَابُّ عَلَى الْحَرَامِ، مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ حَرَامًا؛ لِأَنَّهُ مُكَذِّبٌ لِلتَّصَوُّصِ حِينَئِذٍ؛ بِخِلَافِ مَا لَوْ نَوَى أَنَّ الثَّوَابَ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى غَيْرِ جِهَةِ^(٧) كَوْنِهِ حَرَامًا؛ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا مَحْذُورَ فِيهِ؛ إِذِ الْمَحَقَّقُونَ عَلَى أَنَّ الصَّلَاةَ فِي الدَّارِ الْمَغْصُوبَةِ، أَوْ الثَّوْبِ الْمَغْصُوبِ، أَوْ الْحَرِيرِ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ فِيهَا الثَّوَابُ، وَإِنْ كَانَتْ حَرَامًا؛

(١) في (هـ): كفر.

(٢) في (ز): الحرام.

(٣) سقطت من (ز).

(٤) في (ز)، و(هـ): بالضرورة.

(٥) في (ز): (تقدم) بدلًا من (فقد مر).

(٦) (س): [٢٦ / أ].

(٧) سقطت من (ز).

لأنفكاك الجهة^(١).

□ وما ذكره في رجاء دعاء الفقير؛ بعيد؛ بل لا وجه له؛ فالصواب^(٢):
أنه لا كفر^(٣) به.

□ وكفر زاعم أنه (لا نص في القرآن على تحريم الخمر!)، ظاهر؛
لأنه^(٤) مستلزم لتكذيب القرآن الناص في غير ما آية على تحريم الخمر^(٥).
● فإن قلت: غاية ما فيه أنه كذب، وهو لا يقتضي الكفر.

● قلت: ممنوع؛ لأنه كذب يستلزم إنكار النص المجمع عليه، المعلوم
من الدين بالضرورة، ومن ثم يتجه أنه لو قال: الخمر حرام، وليس في
القرآن نص على تحريمه؛ لم يكفر؛ لأنه (الآن) محض كذب، وهو لا
يكفر^(٦) به.

□ وما ذكره من الكفر في مسألة الشريعة والقاضي والأحكام المذكورات؛
ظاهر؛ إن قال ذلك؛ استهزاء، أو استخفافاً. وكذا إن أطلق؛ على احتمال
فيه؛ لأن اللفظ ظاهر في الاستخفاف أو الاستهزاء.

(١) وهذا رأي الجمهور؛ خلافاً لأحمد. «وفي الرواية الأخرى: يُجزئ كقول أكثر
الفقهاء». «مجموع الفتاوى» (٢٩٥/١٩)، و(٨٩/٢١).

(٢) في (م): بل الصواب.

(٣) في (ز): يكفر.

(٤) في (ز): لا.

(٥) تقدمت الأدلة والتصوص في تحريم الخمر.

(٦) في (ز)، و(م)، و(ه): كفر.

□ وَمَا ذَكَرَهُ مِنَ الْكُفْرِ^(١) فِي تَصْدِيقِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ؛ إِنَّمَا يَتَّجِهْ إِنْ أَرَادَ بِهِمْ مَا يَعُمُّ مَنْ نُكْفَرُهُمْ بِبِدْعَتِهِمْ، أَمَّا مَنْ لَا نُكْفَرُهُمْ؛ فَتَصْدِيقُهُمْ غَيْرُ كُفْرٍ.

□ وَمَا ذَكَرَهُ مِنَ الْكُفْرِ فِي: (بَارَكَ اللَّهُ فِي كَذِبِكَ) لَا يَظْهَرُ لَهُ وَجْهٌ؛ إِلَّا إِنْ أَرَادَ أَنَّ الْكَذِبَ، مِنْ حَيْثُ هُوَ كَذِبٌ؛ قُرْبَةً بِسَائِرِ اعْتِبَارَاتِهِ^(٢)، تُطْلَبُ الْبَرَكَةُ فِيهَا^(٣) مِنَ اللَّهِ تَعَالَى.

□ وَمَا ذَكَرَهُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأَخِيرَةِ؛ ظَاهِرٌ؛ إِنْ أَرَادَ^(٤) أَنَّ مَا قَالَهُ الْمَوْصُوفُ بِالْكَذِبِ مِنْ أَجْزَاءِ كَلِمَةِ الْإِخْلَاصِ؛ بِخِلَافِ مَا إِذَا أَطْلَقَ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ لَيْسَ ظَاهِرًا فِي الْأَوَّلِ، أَوْ أَرَادَ الرَّدَّ عَلَى مَنْ نَسَبَهُ لِلْكَذِبِ: بِأَنَّ مَا يَقُولُهُ^(٥) حَقٌّ؛ كَمَا أَنَّ سُورَةَ الْإِخْلَاصِ حَقٌّ؛ فَإِنَّهُ لَا يَكْفُرُ^(٦) بِذَلِكَ؛ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ؛ لِاحْتِمَالِ اللَّفْظِ لِذَلِكَ^(٧) احْتِمَالًا قَرِيبًا.

● قال: (أَوْ قَالَ: الْعِلْمُ الَّذِي يَتَعَلَّمُونَهُ^(٨) أَسَاطِيرُ، وَحِكَايَاتُ، أَوْ هَذَيَانُ، أَوْ هَبَاءُ، أَوْ تَزْوِيرٌ).

أَوْ قَالَ: إِيشُ مَجْلِسُ الْوَعْظِ، أَوْ الْعِلْمُ، وَالْعِلْمُ لَا يُثْرَدُ^(٩).

(١) في (ز): التكفير.

(٢) في ط الخميس: اعتبار أنه.

(٣) في ط الخميس: بها.

(٤) عبارة: (إِنْ أَرَادَ) سقطت من (ه).

(٥) في (ز): تقول.

(٦) في (ز)، و(ه): كفر.

(٧) في (ز): بذلك.

(٨) في (ز): يتعلمون.

(٩) في (ز): يسره.

أَوْ: وَعَظَ عَلَى سَبِيلِ الاسْتِهْزَاءِ، أَوْ ضَحِكَ عَلَى وَعَظِ الْعِلْمِ.
 أَوْ: قَالَ لِرَجُلٍ صَالِحٍ: كُنْ سَاكِنًا^(١)؛ حَتَّى لَا تَقَعَ^(٢) وَرَاءَ الْجَنَّةِ.
 أَوْ: قَالَ: إِيَّشْ هَذَا الْقَبِيحُ الَّذِي خَفَّفَتْ^(٣) شَارِبَكَ.
 أَوْ: قَالَ: يُسَسَ مَا أَخْرَجَتْ السُّنَّةُ.
 أَوْ: قَالَ: الْكُفْرُ وَالْإِيمَانُ وَاحِدٌ، أَوْ: لَا أَرْضَى بِالْإِيمَانِ.
 أَوْ: لَا أَدْرِي أَيْنَ^(٤) مَصِيرُ^(٥) الْكَافِرِ، أَوْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ.
 أَوْ: قَالَ: سَنَحِيي^(٦) الْكُفَّارِ^(٧)، أَوْ أَهْلَ الْأَهْوَاءِ^(٨) تَدْخُلُ^(٩) الْجَنَّةَ.
 أَوْ: رَأَى سُلْطَانًا؛ فَقَالَ: إِلَهُ عَظِيمٌ.
 أَوْ: قَالَ بِالْفَارِسِيَّةِ: خُدَايَ بُزْرُكُ^(١٠)،

(١) في ط الخميس: ساكنًا.

(٢) في (هـ) زاد بعدها: إلا.

(٣) في (ز): حفت.

(٤) في (ز): أن.

(٥) في ط الخميس: يصير.

(٦) في ط الخميس: سخي.

(٧) في (ز): سيحي أهل الكفار بدلًا من: سنحبي الكفار.

(٨) (س): [٢٦ / ب].

(٩) في ط الخميس: يدخل.

(١٠) • وقال شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٥٦٨/٦): «كَذَلِكَ الرَّبُّ سُبْحَانَهُ يُوصَفُ بِالْعَرَبِيَّةِ: (اللَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ)، وَبِالْفَارِسِيَّةِ: (خداي بزرگ)، وَبِالتُّرْكِيَّةِ: (سرکوي) =

وَهُوَ يَعْلَمُ تَفْسِيرَهُ^(١). انتهى.

□ وَمَا ذَكَرَهُ مِنَ الْكُفْرِ بِتِلْكَ الْأَوْصَافِ^(٢) الَّتِي لِلْعِلْمِ؛ ظَاهِرٌ؛ لَكِنْ إِنْ أَرَادَ الْعِلْمَ، مِنْ حَيْثُ هُوَ، أَوْ خُصُوصُ عِلْمِ أَصُولِ الدِّينِ، أَوْ عِلْمِ التَّفْسِيرِ، أَوْ الْحَدِيثِ، أَوْ الْفِقْهِ.

□ وَمَا ذَكَرَهُ فِي (إِيْشْ مَجْلِسِ الْوَعْظِ... إلخ)، إِنَّمَا يَتَّجِعُهُ إِنْ أَرَادَ الْاسْتِهْزَاءَ، وَكَذَا إِنْ أَطْلَقَ؛ عَلَى احْتِمَالٍ قَوِيٍّ فِيهِ؛ لِظُهُورِ هَذَا اللَّفْظِ فِي الْاسْتِخْفَافِ بِمَجْلِسِ الْوَعْظِ وَالْعِلْمِ.

وقد مرَّ في (قَصْعَةٍ مِنْ^(٣) ثَرِيدٍ خَيْرٌ مِنَ الْعِلْمِ) كَلَامٌ اسْتَحْضَرَهُ هُنَا.

□ وَمَا ذَكَرَهُ فِي الْوَعْظِ اسْتِهْزَاءً؛ إِنَّمَا يَتَّجِعُهُ إِنْ^(٤) أَرَادَ الْاسْتِهْزَاءَ [بِالْوَاعِظِ،

= وَنَحْوُ ذَلِكَ].

● وفي «حَاشِيَةِ الْبَجَرَمِيِّ عَلَى الْخَطِيبِ» (١٦/٢): «قَوْلُهُ: (بِأَيِّ لُغَةٍ شَاءَ) فَارِسِيَّةٌ أَوْ عِبْرَانِيَّةٌ أَوْ سُريَانِيَّةٌ أَوْ غَيْرَهَا، فَيَأْتِي بِمَدْلُولِ التَّكْبِيرِ بِتِلْكَ اللَّغَةِ. قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَتَرْجَمَتُهُ بِالْفَارِسِيَّةِ: خُدَايَ بُزْرُكُ تَر، بِضَمِّ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ وَالزَّايِ وَسُكُونِ الرَّاءِ وَالْكَافِ بِمَعْنَى: اللَّهُ كَبِيرٌ، وَتَرِ بَفَتْحِ التَّاءِ الْمُشْتَاةِ فَوْقَ وَإِسْكَانِ الرَّاءِ أَدَاةُ تَفْضِيلٍ، فَهُوَ أَيُّ كَبِيرٌ مَعَهَا بِمَعْنَى أَكْبَرُ؛ فَلَا يَكْفِي خُدَايَ بُزْرُكُ لِتَرْكِهِ التَّفْضِيلَ؛ كَ: اللَّهُ كَبِيرٌ. وَمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الضَّبْطِ تَلَقُّيْنَاهُ مِنْ كِتَابِ نِعَمَةِ اللَّهِ فِي اللَّغَةِ الْفَارِسِيَّةِ اه. قَرَّرَهُ شَيْخُنَا الْحَفَنَّاوِيُّ - أَيْضًا -».

وانظر: «فَتْحُ الْقَدِيرِ» لابْنِ الْهَمَامِ (١/٢٨٥)، و«الْعَزِيزُ» لِلرَّاغِبِيِّ (١/٤٧٤)،

و«مَغْنِي الْمَحْتَاجِ» لِلشَّرِينِيِّ (١/٣٤٦)، و«حَاشِيَةُ الْجَمَلِ» (١/٣٣٦).

(١) سقطت من (هـ).

(٢) في (م): الألفاظ.

(٣) سقطت من (ز)، و(م)، و(هـ).

(٤) سقطت من (ز).

وَكَذَلِكَ^(١) بِالْوَعْظِ، مِنْ حَيْثُ هُوَ وَعْظٌ، أَمَّا لَوْ أَرَادَ الاسْتِهْزَاءَ بِالْوَعْظِ، أَوْ بِكَلِمَاتِهِ، لَا مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ وَعِظًا؛ فَلَا يَتَّجِهُ الْكُفْرُ حِينَئِذٍ. وَكَذَا يُقَالُ فِي الصَّحِيحِ عَلَى الْوَعْظِ^(٢).

□ وَمَا ذَكَرَهُ فِي (كُنْ سَاكِنًا)^(٣)... إِلَى آخِرِهِ؛ إِنَّمَا يَتَّجِهُ - أَيْضًا - إِنْ أَرَادَ الاسْتِهْزَاءَ بِالْجَنَّةِ، أَوْ بِالْعَمَلِ الْمُقَرَّبِ^(٤) إِلَيْهَا، وَإِلَّا؛ فَلَا وَجْهَ لِإِطْلَاقِ الْكُفْرِ فِيهِ؛ فَضْلًا عَنْ كَوْنِهِ مُتَّفَقًا عَلَيْهِ؛ كَسَابِقِهِ وَلَا حَقِّهِ.

□ وَمَا ذَكَرَهُ مِنَ الْكُفْرِ فِي مَسْأَلَةِ الشَّارِبِ، لَا يَظْهَرُ - أَيْضًا -، إِلَّا إِنْ أَرَادَ عَيْبَ السُّنَّةِ، أَوْ نَحْوَهُ، نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي (قُصَّ أَظْفَارُكَ).

□ وَمَا ذَكَرَهُ مِنْ إِطْلَاقِ الْكُفْرِ فِي (بُسَّ مَا أَخْرَجَتِ السُّنَّةُ)، وَالْمَسَائِلِ بَعْدَهُ إِلَى قَوْلِي: (انتهى)؛ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ صَرِيحٌ فِي الاسْتِهْزَاءِ بِالذِّينِ.

□ نَعَمْ، مَا ذَكَرَهُ فِي أَهْلِ الْأَهْوَاءِ؛ إِنَّمَا يَصِحُّ إِنْ أَرَادَ بِهِمُ الْكَفْرَةَ، أَوْ مَا يَعْمَهُمْ^(٥)، نَظِيرَ مَا مَرَّ، لَا الْمُسْلِمِينَ مِنْهُمْ، وَالظَّاهِرُ؛ أَنَّهُ لَا^(٦) يُقْبَلُ تَأْوِيلُهُ فِي كُلِّ هَذِهِ الْمَسَائِلِ؛ لِأَنَّ لَفْظَهَا يَأْبَاهُ.

نَعَمْ؛ إِنْ قَالَ: لَمْ أُرِدْ بِقَوْلِ: (إِلَهٌ عَظِيمٌ، أَوْ خُدَايَ بُزْرُكُ)؛ أَيِ: اللَّهُ كَبِيرٌ؛ إِلَّا أَنَّ مُعْطِيَ هَذَا الْمُلْكِ لِهَذَا الرَّجُلِ إِلَهٌ عَظِيمٌ، أَوْ اللَّهُ الْكَبِيرُ؛ قُبِلَ

(١) زيادة من (هـ).

(٢) في (ز): الواعظ.

(٣) في ط الخميس: ساكنًا.

(٤) في (ز): القرب.

(٥) في ط الخميس: يهملهم.

(٦) سقطت من (ز).

مِنْهُ؛ لَأَنَّ الْفَرَضَ ^(١) أَنَّهُ لَمْ يَقُلْ: هَذَا ^(٢) إِلَهٌ عَظِيمٌ، وَلَا هَذَا خُدَايَ بُرُوكَ، وَحَيْثُ لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ تُقْبَلُ إِرَادَتُهُ مَا ذُكِرَ؛ بَلْ لَوْ قِيلَ: لَا يَنْبَغِي أَنْ ^(٣) يُكْفَرَ ^(٤)؛ إِلَّا إِنْ قَصَدَ أَنْ قَوْلُهُ: (إِلَهٌ عَظِيمٌ، أَوْ خُدَايَ بُرُوكَ): وَصْفٌ لِلسُّلْطَانِ الَّذِي رَأَاهُ؛ لَمْ يَبْعُدْ.

● قال: (أَوْ: قَالَ لَهُ كَافِرٌ: اعْرِضْ عَلَيَّ الْإِسْلَامَ؛ فَقَالَ: لَا أَدْرِي صِفَةَ الْإِيمَانِ، أَوْ: قَالَ: اذْهَبْ إِلَى فُلَانٍ الْفَقِيهِ.

أَوْ: أَسْلَمَ كَافِرٌ؛ فَمَاتَ أَبُوهُ؛ فَقَالَ: لَيْتَنِي لَمْ أُسْلِمَ؛ لِأَجْلِ الْمِيرَاثِ.

أَوْ: نَادَى مُنَادٍ: يَا كَافِرٌ؟ فَقَالَ: لَبَّيْكَ.

أَوْ: قَالَ: أَنَا كَافِرٌ! إِيشَ عَلَيْكَ.

أَوْ: قَالَ: عَمِلْتُ بِي عَمَلًا حَتَّى كَفَرْتُ.

أَوْ: عَلِمَ الْارْتِدَادَ لِلْمُطَلَّاقَةِ بِالثَّلَاثِ ^(٥)؛ لِتَحِلِّ لَزْوَجِهَا بِلا مُحَلِّلٍ؛ ارْتَدَّتْ. وَلَوْ رَضِيَتْ هِيَ؛ ارْتَدَّتْ، وَلَمْ تَحِلَّ لَزَوْجِهَا. وَكَذَا لَوْ ارْتَدَّتْ، وَلَحِقَتْ بِدَارِ الْحَرْبِ، ثُمَّ سُيِّتَ؛ فَاشْتَرَاهَا ^(٦) مُطَلَّقَهَا ^(٧) ثَلَاثًا؛ لَمْ يَطَّأَهَا إِلَّا بِالتَّحْلِيلِ

(١) في (هـ): الغرض.

(٢) سقطت من (ز).

(٣) كذا في ط الخميس، وفي الأصل: لا.

(٤) في (ز): نكفر.

(٥) سقطت من (ز).

(٦) (س): [٢٧ / أ].

(٧) في ط الخميس: من طلقها.

من مُسلمٍ بَعْدَ إِسْلَامِهَا عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ؛ خِلَافًا لِلرَّوَافِضِ^(١)

(١) قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ فِي «مَقَالَاتِ الْإِسْلَامِيِّينَ» (٣٣/١): «الشَّيْعَةُ يَجْمَعُهَا ثَلَاثَةُ أَصْنَافٍ، وَهُمْ: الرَّافِضَةُ، وَإِنَّمَا سُمُّوا رَافِضَةً؛ لِرَفْضِهِمْ إِمَامَةَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ». • وَبَيَّنَ الْمَصْنُفُ سَبَبَ تَسْمِيَةِ الرَّوَافِضِ بِهَذَا الْاسْمِ؛ فَقَالَ فِي «الصَّوَاعِقِ الْمَحْرَقَةِ عَلَى أَهْلِ الرَّفْضِ وَالضَّلَالِ وَالزُّنْدَقَةِ» (٨٣/٢ وَ ٤٨٤): «وَلَمْ تَعُدَّ الرَّافِضَةُ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ! مَعَ أَنَّهُ إِمَامٌ جَلِيلٌ مِنَ الطَّبَقَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ التَّابِعِينَ، بَابِعُهُ كَثِيرُونَ بِالْكُوفَةِ، وَطَلَبَتْ مِنْهُ الرَّافِضَةُ أَنْ يَتَبَرَّأَ مِنَ الشَّيْخَيْنِ لِيَنْصُرُوهُ؛ فَقَالَ: بَلْ أَتَوَلَّاهُمَا؛ فَقَالُوا: إِذَا نَرَفُضُكَ!! فَقَالَ: اذْهَبُوا؛ فَأَنْتُمْ الرَّافِضَةُ؛ فَسُمُّوا بِذَلِكَ مِنْ حِينِئذٍ».

• وَقَالَ السَّفَارِينِيُّ فِي «لَوَائِحِ الْأَنْوَارِ» (٨٥/١): «وَكَانَ زَيْدٌ إِمَامًا عَالِمًا شَجَاعًا مَقْدَامًا، وَكَانَ قَدْ بَابِعَهُ جُمُوعٌ مِنَ الشَّيْعَةِ، ثُمَّ قَالُوا لَهُ: تَبَرَّأْ مِنَ الشَّيْخَيْنِ - يَعْنُونَ: أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ - فَقَالَ: مَعَاذَ اللَّهِ، وَزِيرًا جَدِّي، فَتَرَكُوهُ وَرَفَضُوهُ، وَأَرْفَضُوا عَنْهُ، فَسُمُّوا: الرَّافِضَةَ، وَالسَّبَبَةُ: رَافِضِيٌّ».

• وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٣٨٢/٣): «الرَّافِضَةُ» الَّذِينَ هُمْ شَرٌّ مِنْ هَؤُلَاءِ (يَعْنِي: الْخَوَارِجَ)، وَهُمْ الَّذِينَ يُكْفَرُونَ جَمَاهِيرَ الْمُسْلِمِينَ مِثْلَ الْخُلَفَاءِ الثَّلَاثَةِ وَغَيْرِهِمْ. وَيَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَمَنْ سِوَاهُمْ كَافِرٌ، وَيُكْفَرُونَ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ يُرَى فِي الْآخِرَةِ، أَوْ يُؤْمِنُ بِصِفَاتِ اللَّهِ وَقُدْرَتِهِ الْكَامِلَةِ وَمَشِيَّتِهِ الشَّامِلَةِ، وَيُكْفَرُونَ مَنْ خَالَفَهُمْ فِي بَدْعِهِمُ الَّتِي هُمْ عَلَيْهَا؛ فَإِنَّهُمْ يَمْسَحُونَ الْقَدَمَيْنِ، وَلَا يَمْسَحُونَ عَلَى الْخُفِّ، وَيُؤْخَرُونَ الْفُطُورَ وَالصَّلَاةَ إِلَى طُلُوعِ النَّجْمِ، وَيَجْمَعُونَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ مِنْ غَيْرِ عُدْرِ، وَيَقْنُتُونَ فِي الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ وَيُحَرِّمُونَ الْفُقَّاعَ وَذَبَائِحَ أَهْلِ الْكِتَابِ وَذَبَائِحَ مَنْ خَالَفَهُمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّهُمْ عِنْدَهُمْ كُفَّارٌ، وَيَقُولُونَ عَلَى الصَّحَابَةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أَقْوَالًا عَظِيمَةً لَا حَاجَةَ إِلَى ذِكْرِهَا هُنَا إِلَى أَشْيَاءٍ أُخَرَ».

• وَقَالَ (١٥٣/٤): «الرَّافِضَةُ تَطْعَنُ فِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعَامَّةِ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ وَسَائِرِ أَيْمَةِ الْإِسْلَامِ».

• وَقَالَ (٤٢٨/٤): «مَذْهَبُ الرَّافِضَةِ»؛ فَإِنَّ الَّذِي ابْتَدَعَ الرَّفْضَ كَانَ يَهُودِيًّا =

والفلاسفة^(١).

وَقَالَ لِمَنْ أَسْلَمَ: أَيُّ ضَرَرٍ لِحَقِّكَ فِي دِينِكَ؛ حَتَّى انْتَقَلَتْ عَنْهُ إِلَى دِينِ
الإِسْلَامِ؟

أَوْ: قَالَ: هَذَا زَمَانُ الْكُفْرِ، مَا بَقِيَ زَمَانُ الْإِسْلَامِ.

= أَظْهَرَ الْإِسْلَامَ نِفَاقًا، وَدَسَّ إِلَى الْجَهَالِ دَسَائِسَ يَقْدَحُ بِهَا فِي أَصْلِ الْإِيمَانِ. وَلِهَذَا
كَانَ الرَّفْضُ أَعْظَمَ أَبْوَابِ التَّفَاقٍ وَالزُّنْدَقَةِ؛ فَإِنَّهُ يَكُونُ الرَّجُلُ وَاقِفًا ثُمَّ يَصِيرُ مُفْضَلًا
ثُمَّ يَصِيرُ سَبَابًا ثُمَّ يَصِيرُ غَالِيًا ثُمَّ يَصِيرُ جَاحِدًا مُعْطَلًا. وَلِهَذَا انْضَمَّتْ إِلَى الرَّافِضَةِ
«أَيِّمَةُ الزُّنَادِقَةِ» مِنَ الْإِسْمَاعِيلِيَّةِ وَالنَّصِيرِيَّةِ وَأَنْوَاعِهِمْ مِنَ الْقَرَامِطَةِ وَالْبَاطِنِيَّةِ وَالذُّرِّيَّةِ
وَأَمْثَالِهِمْ مِنْ طَوَائِفِ الزُّنْدَقَةِ وَالتَّفَاقِ؛ فَإِنَّ الْقَدْحَ فِي خَيْرِ الْقُرُونِ الَّذِينَ صَحَبُوا
الرَّسُولَ قَدْحٌ فِي الرَّسُولِ ﷺ؛ كَمَا قَالَ مَالِكٌ وَغَيْرُهُ مِنْ أَيْمَةِ الْعِلْمِ: هَؤُلَاءِ طَعَنُوا فِي
أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِنَّمَا طَعَنُوا فِي أَصْحَابِهِ لِيَقُولَ الْقَائِلُ: رَجُلٌ سَوَاءٌ كَانَ لَهُ
أَصْحَابٌ سَوَاءٌ، وَلَوْ كَانَ رَجُلًا صَالِحًا لَكَانَ أَصْحَابُهُ صَالِحِينَ. وَأَيْضًا؛ فَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ
نَقَلُوا الْقُرْآنَ وَالْإِسْلَامَ وَشَرَائِعَ النَّبِيِّ ﷺ وَهُمْ الَّذِينَ نَقَلُوا فَضَائِلَ عَلِيٍّ وَغَيْرِهِ؛ فَالْقَدْحُ
فِيهِمْ يُوْجِبُ أَنْ لَا يُوثِقَ بِمَا نَقَلُوهُ مِنَ الدِّينِ، وَحِينَئِذٍ؛ فَلَا تَثْبُتُ فَضِيلَةُ؛ لَا لِعَلِيٍّ وَلَا
لِغَيْرِهِ وَ«الرَّافِضَةُ» جُهَالٌ لَيْسَ لَهُمْ عَقْلٌ وَلَا نَقْلٌ وَلَا دِينٌ وَلَا دُنْيَا مَنْصُورَةٌ؛ فَإِنَّهُ لَوْ طَلَبَ
مِنْهُمْ النَّاصِبِيُّ - الَّذِي يُبْغِضُ عَلِيًّا؛ وَيَعْتَقِدُ فِسْقَهُ أَوْ كُفْرَهُ؛ كَالْخَوَارِجِ وَغَيْرِهِمْ أَنْ يُشْتَبَوْا
إِيمَانًا عَلِيًّا وَفَضْلَهُ؛ لَمْ يَقْدِرُوا عَلَى ذَلِكَ؛ بَلْ تَعَلَّبُهُمُ الْخَوَارِجُ؛ فَإِنَّ فَضَائِلَ عَلِيٍّ إِنَّمَا
نَقَلَهَا الصَّحَابَةُ الَّذِينَ تَقَدَّحُوا فِيهِمُ الرَّافِضَةُ».

(١) الْفَلَسَفَةُ جَمْعٌ: الْفِيلَسُوفُ، وَهُوَ اسْمٌ جِنْسٍ لِمَنْ يُحِبُّ الْحِكْمَةَ؛ لِأَنَّ أَصْلَهُ فَيَلَا
سُوفًا؛ فَيَلَا: هُوَ الْمَحِبُّ، وَسُوفًا، هِيَ الْحِكْمَةُ، وَمِنْهُ اسْتَقْبَلَتِ الْفَلَسَفَةُ بِمَعْنَى: مَحَبَّةِ
الْحِكْمَةِ. «كَيْدُ الشَّيْطَانِ» لابْنِ الْجَوَزِيِّ (ص: ١٢٥).

وَانْظُرْ فِي بَيَانِ ضَلَالِ الْفَلَسَفَةِ وَانْحِرَافَاتِهِمْ: «دَرْءُ تَعَارُضِ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ» (١/٨) وَمَا
بَعْدَهَا، وَ«الْجَوَابُ الصَّحِيحُ» (١/١٤٤) لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ.

أَوْ: قَالَ لَوْلَيْدِهِ: وَلَدُ الْكَافِرِ.

أَوْ: شَدَّ فِي وَسْطِهِ زُنَّارًا بِالِاخْتِيَارِ^(١).

أَوْ: دَخَلَ دَارَ الْحَرْبِ، وَلَبَسَ ثَوْبَ الْكُفَّارِ^(٢)؛ بِخِلَافِ [مَا لَوْ دَخَلَ]^(٣)؛
لِتَخْلِيصِ الْأَسْرَى، وَبِخِلَافِ مَا لَوْ لَبَسَ السَّوَادَ فِي الدَّارَيْنِ^(٤)؛ لِأَنَّ لُبْسَ
السَّوَادِ حَلَالٌ، وَالْبَيَاضُ أَفْضَلُ. انتهى.

□ وَمَا ذَكَرَهُ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ هُوَ الْمُعْتَمَدُ؛ كَمَا قَدَّمْتُهُ بِمَا فِيهِ؛ لِمَا
مَرَّ أَنَّهُ مُتَضَمِّنٌ لِلرِّضَا بِبَقَائِهِ عَلَى الْكُفْرِ، وَلَوْ لَحْظَةً، وَالرِّضَا بِالْكَفْرِ كُفْرٌ^(٥).

□ وَمَسْأَلَةُ تَمَنِّي الْكُفْرِ؛ مَرَّتْ - أَيْضًا - بِمَا فِيهَا، وَكَذَا مَسْأَلَةُ الْإِجَابَةِ
بِ(لَبَّيْكَ)؛ مَرَّتْ بِمَا فِيهَا؛ فَرَأَيْتُ ذَلِكَ.

□ وَالْكَفْرُ فِي قَوْلِهِ: (أَنَا كَافِرٌ)؛ وَاضِحٌ، وَكَذَا فِي مَا بَعْدَهَا، إِلَى: (الْفَلَاسِفَةِ).

□ وَكُفْرٌ مَنْ قَالَ لِمَنْ أَسْلَمَ مَا ذَكَرَ؛ ظَاهِرٌ؛ إِنْ أَرَادَ الرِّضَا بِبَقَائِهِ عَلَى
الْكَفْرِ، لَا مُطْلَقًا؛ لِمَا^(٦) عُلِمَ، مِمَّا مَرَّ.

(١) في (هـ): (الزُّنَّارُ باختياره) بدلًا من (زُنَّارًا بالاختيار).

(٢) سقطت من (ز).

(٣) ما بين المعقوفتين سقط من (س)، والمثبت من (ز)، و(م)، و(هـ).

(٤) في حاشية (ز) كتب: المراد في قوله: (الدارين): لعله مكة والمدينة... يأتي في

كلام المصنف في الكراس الذي بعد هذا، والله أعلم.

● قلت: والأظهر أن المراد: دار الحرب، ودار الإسلام.

(٥) وهذا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ؛ كَمَا مَرَّ قَبْلُ.

(٦) في (هـ): كما.

□ وإِطْلَاقُ الْكُفْرِ فِي مَنْ قَالَ: (هَذَا زَمَانُ الْكُفْرِ... إلخ) لَا يَظْهَرُ؛ إِلَّا
إِنْ أَرَادَ تَسْمِيَةَ الْإِسْلَامِ كُفْرًا، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ؛ بِخِلَافِ مَا لَوْ أَطْلَقَ، أَوْ: أَرَادَ
أَنَّهُ غَلَبَ عَلَى أَهْلِهِ^(١) الْكُفْرُ؛ فَإِنَّ الْوَجْهَ: أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ بِذَلِكَ.

□ وَقَوْلُهُ لَوْلَدِهِ: (وَلَدُ الْكَافِرِ) لَا يَتَّجِهُ إِطْلَاقُ الْكُفْرِ فِيهِ - أَيْضًا -؛ بَلْ
لَا بُدَّ أَنْ يَنْوِيَ بِالْكَافِرِ نَفْسَهُ؛ فَإِنْ أَطْلَقَ؛ فَالْتَّكْفِيرُ بَعِيدٌ، وَإِنْ أَرَادَ أَنَّهُ يُشَبِّهُ
وَلَدَ الْكَافِرِ قُبُلًا، وَلَا كُفْرًا.

□ وَمَسْأَلَةُ شَدِّ الرُّنَارِ؛ تَقَدَّمَتْ - أَيْضًا - بِمَا فِيهَا.

● قال: (أَوْ قَالَ: إِنْ أَعْطَانِي اللَّهُ الْجَنَّةَ لَا أُرِيدُهَا دُونَكَ، أَوْ: لَا أَدْخُلُهَا
دُونَكَ).

أَوْ: قَالَ: إِنْ أَمَرَنِي اللَّهُ^(٢) بِدُخُولِ الْجَنَّةِ مَعَكَ لَا أَدْخُلُهَا.

أَوْ: قَالَ: إِنْ أَعْطَانِي اللَّهُ الْجَنَّةَ لِأَجْلِكَ، أَوْ لِأَجْلِ هَذَا الْعَمَلِ لَا أُرِيدُهَا.

أَوْ: أَنْكَرَ الْقِيَامَةَ، أَوْ الصِّرَاطَ، أَوْ الْمِيزَانَ، أَوْ الْحِسَابَ، أَوْ الْكِتَابَ،
أَوْ الْجَنَّةَ، أَوْ النَّارَ، أَوْ الْمُصْحَفَ، أَوْ اللَّوْحَ، أَوْ الْقَلَمَ، أَوْ الْعِلْمَ^(٣).

أَوْ قَالَ: اللَّهُ لَا يُرَى، أَوْ لَا يَرَاهُ أَحَدٌ، أَوْ شَبَّهَهُ بِشَيْءٍ^(٤)، أَوْ وَصَفَهُ بِالْمَكَانِ،

(١) في (ز): أهل.

(٢) في (ز): ربي الله.

(٣) عبارة (أو العلم) سقطت من (ز)، و(ه).

(٤) أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ مَنْ شَبَّهَ اللَّهَ بِخَلْقِهِ؛ فَقَدْ كَفَرَ. قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي
«التَّفْسِيرِ» (٤٢٧/٣): «فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُشَبَّهُهُ شَيْءٌ مِنْ خَلْقِهِ، وَ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ وَهُوَ
السَّمِيعُ الْبَصِيرُ» [الشورى: ١١]؛ بَلِ الْأَمْرُ؛ كَمَا قَالَ الْأَيْمَنُ - مِنْهُمْ نَعِيمُ بْنُ حَمَادٍ =

أو الجَهَاتِ^(١)، أو قَالَ: اللَّهُ لَا يَخْلُقُ فِعْلَ الْعَبْدِ، أو: أَنْكَرَ رُؤْيَا اللَّهِ تَعَالَى بِالْعَيْنِ فِي الْجَنَّةِ، أو شَكَ فِي رِسَالَةِ الْمُرْسَلِينَ، أو: شَكَ فِي ثُبُوتِ وَعْدِهِ وَوَعِيدِهِ، أو وَصَفَ مُحَدَّثًا بِصِفَاتِهِ أو أَسْمَائِهِ.

أو: قَالَ: لَا يَضُرُّ الْمُسْلِمَ ذَنْبٌ، أو: رَأَى خُلُودَ [الْمُسْلِمِ]^(٢) الْمَذْنِبِ فِي النَّارِ، أو: شَكَ فِي فَرَائِضِهِ، أو: أُحِبُّ مَا أَبْغَضَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ^(٣) ﷺ، أو بِالْعَكْسِ، أو: آيَسَ^(٤) مِنَ الثَّوَابِ، أو: أَمِنَ مِنَ الْعِقَابِ^(٥)، أو: أَنْكَرَ الْحَرَامَ وَالْحَلَالَ، أو: اعْتَقَدَ قَدَمَ الزَّمَانِ^(٦)،

= الخَزَاعِيُّ شَيْخُ الْبُخَارِيِّ - : «مَنْ شَبَّهَ اللَّهَ بِخَلْقِهِ؛ فَقَدْ كَفَرَ».

● وقال شيخ الإسلام رحمه الله في «مجموع الفتاوى» (١٢٦/٢): «وَاتَّفَقَ سَلَفُ الْأُمَّةِ وَأَيُّمَتُهَا: أَنَّ اللَّهَ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، لَا فِي ذَاتِهِ وَلَا فِي صِفَاتِهِ. وَلَا فِي أَعْمَالِهِ. وَقَالَ مَنْ قَالَ مِنَ الْأَيُّمَةِ: مَنْ شَبَّهَ اللَّهَ بِخَلْقِهِ؛ فَقَدْ كَفَرَ».

(١) تَقَدَّمَ الْكَلَامُ حَوْلَ مَسْأَلَةِ الْجَهَاتِ، وَالتَّفْصِيلُ فِيهَا.

● وَأَمَّا مَسْأَلَةُ الْمَكَانِ؛ فَفِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (٥٣٧) عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ السُّلَمِيِّ، قَالَ: بَيْنَا أَنَا أَصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قَالَ: وَكَانَتْ لِي جَارِيَةٌ تَرَعَى عَنْمًا لِي قَبْلَ أَحَدٍ وَالْجَوَانِيَّةِ؛ فَاطْلَعْتُ ذَاتَ يَوْمٍ؛ فَإِذَا الذِّيبُ قَدْ ذَهَبَ بِشَاةٍ مِنْ عَنْمِهَا، وَأَنَا رَجُلٌ مِنْ بَنِي آدَمَ، آسَفٌ كَمَا يَأْسِفُونَ؛ لَكِنِّي صَكَكْتُهَا صَكَّةً؛ فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؛ فَعَظَّمْ ذَلِكَ عَلَيَّ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلَا أُعْتِقُهَا؟ قَالَ: «اِئْتِنِي بِهَا» فَأَتَيْتُهَا بِهَا؛ فَقَالَ لَهَا: «أَيْنَ اللَّهُ؟» قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ، قَالَ: «مَنْ أَنَا؟» قَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ، قَالَ: «أَعْتِقُهَا؛ فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ».

(٢) زيادة من (م)، و(هـ).

(٣) في ط الخميس: (أو آيس من الثواب، أو من العقاب).

(٤) في (ز): يئس.

(٥) في ط الخميس: أو رسوله.

(٦) (س): [٢٧ / ب].

والرُّوح، وَالْأَفْلَاكُ^(١). انتهى.

وَمَسَائِلُ دُخُولِ الْجَنَّةِ؛ مَرَّ عَنِ «الرَّوْضَةِ»؛ أَنَّهُ صَوَّبَ عَدَمَ الْكُفْرِ فِي (بَعْضِهَا)، وَيُقَاسُ بِهِ الْبَاقِي، وَمَرَّ - أَيْضًا - أَنَّ الْأَوْجَهَ فِي ذَلِكَ تَفْصِيلُ^(٢)؛ فَرَاغَهُ.



(١) ● خُلَاصَةُ الْقَوْلِ: «أَنَّ كُلَّ مَفْعُولٍ؛ فَهُوَ مُحَدَّثٌ كَائِنْ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ، وَكُلُّ مَا سِوَى اللَّهِ مَفْعُولٌ؛ فَيَكُونُ مُحَدَّثًا». «دَرَّةٌ تَعَارُضُ الْعَقْلَ وَالتَّنْقِلَ» لَشَيْخِ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ (٨ / ٢٨٠).

● وقال (٨/٢٧٩): «مَسْأَلَةُ حُدُوثِ الْعَالَمِ وَقِدَمِهِ، لَا يَقْدِرُ أَحَدٌ مِنْ بَنِي آدَمَ يُقِيمُ دَلِيلًا عَلَى قِدَمِ الْأَفْلَاكِ أَصْلًا».

● وقال في «الرَّدِّ عَلَى الْبُكْرِيِّ» (١/١٥٨): «وَأَيْضًا؛ فَكُلُّ مَا سِوَى اللَّهِ مُمَكِّنٌ يَقْبَلُ الوجودَ والعَدَمَ، وَكُلُّ مَا يَقْبَلُ الوجودَ والعَدَمَ لَا يَكُونُ إِلَّا حَادِثًا».

● قُلْتُ: وَقَدْ مَرَّتِ الْمَسْأَلَةُ قَبْلُ.

(٢) في ط الخميس: التفصيل.

مَطْلَبُ الْمُبْتَدِعَةِ لَا يَكْفُرُونَ بِبِدْعَتِهِمْ

□ وَمَا ذَكَرَهُ مِنَ الْكُفْرِ بِإِنْكَارِ الْقِيَامَةِ وَاضِحٌ؛ كإِنْكَارِ حَشْرِ الْأَجْسَادِ^(١).

(١) قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ﴾ [سبا: ٣].

● وقال الله تعالى: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ وَذَلِكَ عَلَىٰ

اللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٧﴾﴾ [التغابن: ٧].

● وقال الله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعَجَّبَ فَعَجَبْ قَوْمُكَ أَهَذَا كُنَّا تُرَابًا لَّيْ خَلَقَ جَدِيدٌ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ وَأُولَٰئِكَ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾

[الرعد: ٥].

● وقال الله تعالى: ﴿وَقَالُوا إِن هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ﴿١٦﴾ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ قَالَ أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ قَالُوا بَلَىٰ وَرَبِّنَا قَالَ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ [الأنعام: ٢٩]

[٣٠].

● وقال الله تعالى: ﴿قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حديدًا ﴿٥١﴾ أَوْ خَلْقًا مِمَّا يَكْبُرُ فِي صُدُورِكُمْ فَسَيَقُولُونَ مِمَّنْ يُعِيدُنَا قُلِ الَّذِي فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴿٥٢﴾﴾ [الإسراء: ٥٠ و٥١].

● وقال الله تعالى: ﴿وَدَخَلَ جَنَّتَهُ وَهُوَ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ قَالَ مَا أَظُنُّ أَنْ تَبِيدَ هَذِهِ أَبَدًا ﴿٣٥﴾ وَمَا أَظُنُّ السَّاعَةَ قَائِمَةً وَلَئِنْ رُودْتُ إِلَىٰ رَبِّي لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِنْهَا مُنْقَلَبًا ﴿٣٦﴾ قَالَ لَهُ صَاحِبُهَا وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَكَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّكَ رَجُلًا ﴿٣٧﴾ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا﴾ [الكهف: ٣٥ - ٣٨].

● وقال الله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَذَقْتَهُ رَحْمَةً مِنَّا مِنْ بَعْدِ ضَرَاءٍ مَسَّتْهُ لَيَقُولَنَّ هَذَا لِي وَمَا أَظُنُّ السَّاعَةَ قَائِمَةً وَلَئِنْ رُجِعْتُ إِلَىٰ رَبِّي إِنَّ لِي عِنْدَهُ لَلْحُسْنَىٰ فَلَنُنَبِّئَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِمَا =

□ وَأَمَّا إنْكَارُ الصِّرَاطِ^(١)،

= عَمَلُوا وَلَنُذِيقَنَّهُمْ مِّنْ عَذَابٍ غَلِيظٍ ﴿٥٠﴾ [فصلت: ٥٠].

● وقال الله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا قُلْتُمْ مَا نَدْرِي مَا السَّاعَةُ إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُستَقِينَ﴾ ﴿٥١﴾ وَبَدَأْهُمْ سِيقَاتٍ مَا عَمِلُوا وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ ﴿٥٢﴾ وَقِيلَ الْيَوْمَ نَنسِفُكُمْ كَمَا نَسِفْنَا لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا وَمَأْوَهُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّنْ نَّصِيرِينَ ﴿٥٣﴾ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ أَخَذُوا آيَاتِ اللَّهِ هُزُؤًا وَغَرَّتْكُمُ الْحَيَوةُ الدُّنْيَا فَالْيَوْمَ لَا يَخْرُجُونَ مِنْهَا وَلَا هُمْ يُسْعَوُونَ ﴿٥٤﴾ [الجاثية: ٣٢-٣٥].

(١) قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ فِي «شَرْحِ مُسْلِمٍ» (٢٠/٣): «قَوْلُهُ ﷺ: (وَيُضْرَبُ الصِّرَاطُ بَيْنَ ظَهْرِي جَهَنَّمَ) هُوَ يَفْتَحُ الظَّاءُ وَسُكُونُ الْهَاءِ، وَمَعْنَاهُ: يُمَدُّ الصِّرَاطُ عَلَيْهَا، وَفِي هَذَا اثْبَاتُ الصِّرَاطِ.

وَمَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ: إِبْثَاتُهُ، وَقَدْ أَجْمَعَ السَّلَفُ عَلَى إِبْثَاتِهِ، وَهُوَ جِسْرٌ عَلَى مَتْنِ جَهَنَّمَ، يَمُرُّ عَلَيْهِ النَّاسُ كُلُّهُمْ؛ فَالْمُؤْمِنُونَ يَنْجُونَ عَلَى حَسَبِ حَالِهِمْ؛ أَيْ: مَنَازِلِهِمْ، وَالْآخَرُونَ يَسْقُطُونَ فِيهَا، أَعَادَنَا اللَّهُ الْكَرِيمُ مِنْهَا».

● وقال شيخ الإسلام في «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (١٤٦/٣): «وَالصِّرَاطُ مَنْصُوبٌ عَلَى مَتْنِ جَهَنَّمَ - وَهُوَ الْجِسْرُ الَّذِي بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ - يَمُرُّ النَّاسُ عَلَيْهِ عَلَى قَدْرِ أَعْمَالِهِمْ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمُرُّ كَلِمَحِ الْبَصَرِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمُرُّ كَالْبَرْقِ الْخَاطِفِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمُرُّ كَالرَّيْحِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمُرُّ كَالْفَرَسِ الْجَوَادِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمُرُّ كَرَكَابِ الْإِبِلِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَعْدُو عَدْوًا، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي مَشْيًا، وَمِنْهُمْ مَنْ يَزْحَفُ زَحْفًا، وَمِنْهُمْ مَنْ يُخْطِفُ؛ فَيُلْقَى فِي جَهَنَّمَ؛ فَإِنَّ الْجِسْرَ عَلَيْهِ كَلَالِيْبُ تَخْطِفُ النَّاسَ بِأَعْمَالِهِمْ؛ فَمَنْ مَرَّ عَلَى الصِّرَاطِ دَخَلَ الْجَنَّةَ. فَإِذَا عَبَرُوا عَلَيْهِ وَقَفُوا عَلَى قَنْطَرَةٍ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ؛ فَيُقْتَصُّ لِبَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ؛ فَإِذَا هَدَّبُوا وَنُقُوا أُذِنَ لَهُمْ فِي دُخُولِ الْجَنَّةِ».

● وقال السَّفَارِينِيُّ فِي «لَوَاعِمِ الْأَنْوَارِ» (١٩٢/٢): «اتَّفَقَتِ الْكَلِمَةُ عَلَى إِبْثَاتِ الصِّرَاطِ فِي الْجُمْلَةِ، لَكِنَّ أَهْلَ الْحَقِّ يَثْبُتُونَهُ عَلَى ظَاهِرِهِ مِنْ كَوْنِهِ جِسْرًا مَمْدُودًا عَلَى مَتْنِ جَهَنَّمَ أَحَدًا مِنَ السَّيْفِ وَأَدَقَّ مِنَ الشَّعْرِ، وَأَنكَرَ هَذَا الظَّاهِرَ الْقَاضِي عَبْدُ الْجَبَّارِ الْمُعْتَزَلِيُّ، وَكَثِيرٌ مِنْ أَتْبَاعِهِ؛ زَعَمَا مِنْهُمْ أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ عُبُورَهُ، وَإِنْ أَمَكَّنَ فَبِهِ تَعْذِيبٌ، وَلَا عَذَابَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَالصَّالِحِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ طَرِيقُ الْجَنَّةِ الْمَشَارُ إِلَيْهِ =

= يَقُولُهُ تَعَالَى: ﴿سَيَهْدِيهِمْ وَيُصْلِحُ بَالَهُمْ﴾ [محمد: ٥]، وَطَرِيقُ النَّارِ الْمُشَارُ إِلَيْهِ يَقُولُهُ تَعَالَى: ﴿فَاهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطٍ الْجَمِيمِ﴾ [الصفات: ٢٣].
وَمِنْهُمْ مَنْ حَمَلَهُ عَلَى الْأَدْلَةِ الْوَاضِحَةِ وَالْمُبَاحَاتِ وَالْأَعْمَالِ الرَّدِيئَةِ لِيُسْأَلَ عَنْهَا وَيُؤْخَذَ بِهَا.

وَكُلُّ هَذَا بَاطِلٌ وَخُرَافَاتٌ؛ لِيُجُودَ رَدُّ التُّصَوِّصِ عَلَى حَقَائِقِهَا، وَلَيْسَ الْعُبُورُ عَلَى الصِّرَاطِ بِأَعْجَبَ مِنَ الْمَشْيِ عَلَى الْمَاءِ أَوْ الطَّيْرَانِ فِي الْهَوَاءِ، وَالْوُقُوفُ فِيهِ. وَقَدْ أَجَابَ ﷺ عَنْ سُؤَالِ حَشْرِ الْكَافِرِ عَلَى وَجْهِهِ بِأَنَّ الْقُدْرَةَ صَالِحَةٌ لِدَلِّكَ. وَأَنْكَرَ الْعَلَامَةُ الْقَرَفِيُّ كَوْنَ الصِّرَاطِ أَدَقَّ مِنَ الشَّعْرِ وَأَحَدَ مِنَ السَّيْفِ، وَسَبَقَهُ إِلَى ذَلِكَ شَيْخُهُ الْعِزُّ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ، وَالْحَقُّ أَنَّ الصِّرَاطَ وَرَدَتْ بِهِ الْأَخْبَارُ الصَّحِيحَةُ، وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى ظَاهِرِهِ بِغَيْرِ تَأْوِيلٍ؛ كَمَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَالْمَسَانِيدِ وَالسُّنَنِ وَالصَّحَاحِ مِمَّا لَا يُحْصَى إِلَّا بِكُلْفَةٍ مِنْ أَنَّهُ جِسْرٌ مَضْرُوبٌ عَلَى مَتْنٍ جَهَنَّمَ يَمُرُّ عَلَيْهِ جَمِيعُ الْخَلَائِقِ، وَهُمْ فِي جَوَازِهِ مُتَفَاوِثُونَ، وَقَالَ الْمُتَكَبِّرُ لِكَوْنِ الصِّرَاطِ أَدَقَّ مِنَ الشَّعْرِ وَأَحَدَ مِنَ السَّيْفِ: هَذَا إِنْ ثَبَتَ حُمُلٌ عَلَى غَيْرِ ظَاهِرِهِ لِمُنَافَاتِهِ لِلْأَحَادِيثِ الْآخِرِ مِنْ قِيَامِ الْمَلَائِكَةِ عَلَى جَنَبَتَيْهِ، وَكَوْنِ الْكَلَالِيبِ وَالْحَسَكِ فِيهِ، وَإِعْطَاءِ كُلِّ مِنَ الْمَارِّينَ عَلَيْهِ مِنَ الثَّوْرِ قَدْرَ مَوْضِعِ قَدَمَيْهِ.

قَالَ الْقَرَفِيُّ: وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ عَرِيضٌ، وَقِيلَ: طَرِيقَانِ يُمْنَى وَيُسْرَى، فَأَهْلُ السَّعَادَةِ يُسَلِّكُ بِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ، وَأَهْلُ الشَّقَاوَةِ يُسَلِّكُ بِهِمْ ذَاتَ الشَّمَالِ، وَفِيهِ طَاقَاتٌ كُلُّ طَاقَةٍ تُنْفَذُ إِلَى طَبَقَةٍ مِنْ طَبَقَاتِ جَهَنَّمَ، وَجَهَنَّمَ بَيْنَ الْخَلْقِ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ، وَالْجِسْرُ عَلَى ظَهْرِهَا مَنْصُوبٌ؛ فَلَا يَدْخُلُ أَحَدُ الْجَنَّةِ حَتَّى يَمُرَّ عَلَى جَهَنَّمَ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مریم: ٧١] عَلَى أَحَدِ الْأَقْوَالِ.

ثُمَّ قَالَ الْقَرَفِيُّ تَبَعًا لِلْحَافِظِ الْبَيْهَقِيِّ: كَوْنَ الصِّرَاطِ أَدَقَّ مِنَ الشَّعْرِ وَأَحَدَ مِنَ السَّيْفِ لَمْ أَجِدْهُ فِي الرِّوَايَاتِ الصَّحِيحَةِ، وَإِنَّمَا يُرْوَى عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ، فَيُؤَوَّلُ بِأَنَّ أَمْرَهُ أَدَقُّ مِنَ الشَّعْرِ، فَإِنَّ يُسَرَّ الْجَوَازِ عَلَيْهِ وَعُسْرُهُ عَلَى قَدْرِ الطَّاعَاتِ وَالْمَعَاصِي، وَلَا يَعْلَمُ حُدُودَ ذَلِكَ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى، وَقَدْ جَرَتْ الْعَادَةُ بِضَرْبِ دِقَّةِ الشَّعْرِ مَثَلًا =

وَالْمِيزَانِ^(١)، وَنَحْوَهُمَا مِمَّا تَقُولُ الْمُعْتَرِلَةُ^(٢) - قَبَحَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى -

= لِلْغَايِضِ الْخَفِيِّ، وَضَرْبِ حَدِّ السَّيْفِ لِإِسْرَاعِ الْمَلَائِكَةِ فِي الْمُضِيِّ لِامْتِثَالِ أَمْرِ اللَّهِ، وَإِجَارَةِ النَّاسِ عَلَيْهِ.

وَرَدَّ هَذَا الْإِمَامُ الْقُرْطُبِيُّ، وَغَيْرُهُ مِنْ أَيْمَةِ الْآثَارِ... وَقَدْ مَرَّ مِنَ الْأَخْبَارِ مَا يُوجِبُ الْإِيمَانَ بِذَلِكَ، ثُمَّ إِنَّ الْقَادِرَ عَلَى إِمْسَاكِ الطَّيْرِ فِي الْهَوَاءِ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُمْسِكَ عَلَيْهِ الْمُؤْمِنَ وَيَجْرِيَهُ وَيُمْشِيَهُ.

(١) قَالَ الْإِمَامُ الْقُرْطُبِيُّ فِي «التَّذَكُّرَةِ» (٥/٢): «بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمِيزَانِ وَأَنَّهُ حَقٌّ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا﴾ [الأنبياء: ٤٧]، وَقَالَ: ﴿فَأَمَّا مَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ﴾ ⑥ ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾ ⑦ وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ﴾ ⑧ ﴿فَأُمُّهُ هَاوِيَةٌ﴾ [الفارعة: ٦ - ٩].

قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَإِذَا انْقَضَى الْحِسَابُ، كَانَ بَعْدَ وَزْنِ الْأَعْمَالِ؛ لِأَنَّ الْوَزْنَ لِلْجَزَاءِ؛ فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ بَعْدَ الْمَحَاسَبَةِ؛ فَإِنَّ الْمَحَاسَبَةَ لِتَقْدِيرِ الْأَعْمَالِ، وَالْوَزْنَ لِإِظْهَارِ مَقَادِيرِهَا؛ لِيَكُونَ الْجَزَاءُ بِحَسَبِهَا.

(٢) تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى هَذِهِ الْفِرْقَةِ. وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ قَوْلُ الْفَلَّاسِفَةِ. انْظُرْ: «الْفَتَاوَى الْكُبْرَى» (٦/٦٠٧)، و(٦/٦٢٨)، و«بَيَانُ تَلْبِيسِ الْجَهْمِيَّةِ» (٦/١١٦ و ٢٩٢)، و(٧/٨ و ١٠)، و«شَرْحُ الْأَصْبَهَانِيَّةِ» (ص: ٤٧٦)، و«دَرْءُ تَعَارُضِ الْعَقْلِ وَالثَّقَلِ» (٥/٣٤٧ و ٣٤٨).

● قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (١٣/٥٣٨): «قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ الرَّجَّاجُ: أَجْمَعَ أَهْلُ السُّنَّةِ عَلَى الْإِيمَانِ بِالْمِيزَانِ، وَأَنَّ أَعْمَالَ الْعِبَادِ تُوزَنُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَأَنَّ الْمِيزَانَ لَهُ لِسَانٌ وَكِفَّتَانِ، وَيَمِيلُ بِالْأَعْمَالِ.

وَأَنْكَرَتِ الْمُعْتَرِلَةُ الْمِيزَانَ، وَقَالُوا هُوَ عِبَارَةٌ عَنِ الْعَدْلِ؛ فَخَالَفُوا الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ أَخْبَرَ أَنَّهُ يَضَعُ الْمَوَازِينَ لِوَزْنِ الْأَعْمَالِ لِيَرَى الْعِبَادَ أَعْمَالَهُمْ مُمَثَّلَةً لِيَكُونُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ شَاهِدِينَ، وَقَالَ ابْنُ قُورَيْكٍ: أَنْكَرَتِ الْمُعْتَرِلَةُ الْمِيزَانَ.

ثُمَّ قَالَ: «وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ السَّلَفِ إِلَى أَنَّ الْمِيزَانَ بِمَعْنَى الْعَدْلِ وَالْقَضَاءِ؛ فَأُسْنَدَ الطَّبْرِيُّ مِنْ طَرِيقِ: ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ

بِإِنْكَارِهِ؛ فَإِنَّهُ لَا كُفْرَ بِهِ^(١)؛ إِذِ الْمَذْهَبُ الصَّحِيحُ: أَنَّهُمْ وَسَائِرُ الْمُبْتَدِعَةِ لَا

= الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَمَةِ ﴿ قَالَ: إِنَّمَا هُوَ مِثْلُ كَمَا يَجُوزُ وَزُنُ الْأَعْمَالِ كَذَلِكَ يَجُوزُ الْحَطُّ، وَمِنْ طَرِيقِ لَيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: الْمَوَازِينُ الْعَدْلُ. وَالرَّاجِحُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْجُمْهُورُ ﴾.

● وَسُئِلَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٦٩/١٨): «عَنِ الْمِيزَانِ، هَلْ هُوَ عِبَارَةٌ عَنِ الْعَدْلِ؟ أَمْ لَهُ كِفَتَانِ؟ فَأَجَابَ: «الْمِيزَانُ» هُوَ مَا يُوزَنُ بِهِ الْأَعْمَالُ، وَهُوَ غَيْرُ الْعَدْلِ؛ كَمَا دَلَّ عَلَى ذَلِكَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ﴾ ﴿وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ﴾، وَقَوْلِهِ: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾. وَفِي «الصَّحِيحَيْنِ» عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ»، وَقَالَ عَنْ سَاقِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ: «لَهُمَا فِي الْمِيزَانِ أَثْقَلُ مِنْ أَحَدٍ»، وَفِي التِّرْمِذِيِّ وَغَيْرِهِ حَدِيثُ الْبُطَاقَةِ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَالْحَاكِمُ وَغَيْرُهُمَا: فِي الرَّجُلِ الَّذِي يُؤْتَى بِهِ؛ فَيُنْشَرُ لَهُ تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ سِجَلًا كُلُّ سِجَلٍ مِنْهَا مَدُّ الْبَصَرِ؛ فَيُوضَعُ فِي كِفَّةٍ، وَيُؤْتَى لَهُ بِبُطَاقَةٍ فِيهَا شَهَادَةٌ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: فَطَاشَتِ السَّجَلَاتُ وَثَقُلَتِ الْبُطَاقَةُ. وَهَذَا وَأَمْثَالُهُ مِمَّا يُبَيِّنُ أَنَّ الْأَعْمَالَ تُوزَنُ بِمَوَازِينٍ تَبَيَّنَ بِهَا رُجْحَانُ الْحَسَنَاتِ عَلَى السَّيِّئَاتِ وَبِالْعَكْسِ؛ فَهُوَ مَا بِهِ تَبَيَّنَ الْعَدْلُ.

وَالْمَقْصُودُ بِالْوَزْنِ: الْعَدْلُ كَمَوَازِينِ الدُّنْيَا. وَأَمَّا كَيْفِيَّةُ تِلْكَ الْمَوَازِينِ؛ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ كَيْفِيَّةِ سَائِرِ مَا أَخْبَرَنَا بِهِ مِنَ الْغَيْبِ.

● تَنْبِيْهُ؛ الْمَعْتَرِزُ عَلَى قَوْلَيْنِ فِي ذَلِكَ؛ قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي «شَرْحِ الْأَصْبَهَانِيَّةِ» (ص: ٤٧٦): «الْمَعْتَرِزُ فِي ذَلِكَ عَلَى قَوْلَيْنِ، مِنْهُمْ مَنْ يَثْبُتُ ذَلِكَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْفِيهِ».

(١) وَفِي ذَلِكَ نَظَرٌ؛ إِذْ هَذِهِ الْأُمُورُ مِنَ الْمَتَوَاتِرِ الَّتِي يَجِبُ الْإِيمَانُ بِهِ؛ فَإِنْكَارُهُ كُفْرٌ، وَإِسْقَاطُ الْحُكْمِ بِالتَّكْفِيرِ يَكُونُ بِتَوَفُّرِ شُرُوطٍ، وَانْتِفَاءِ مَوَانِعٍ؛ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ مِنْ مَذْهَبِ السَّلَفِ.

● قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٦٩/١٨): «فَأَحَادِيثُ الشَّقَاعَةِ وَالصَّرَاطِ وَالْمِيزَانِ وَالرُّؤْيَا وَفَضَائِلِ الصَّحَابَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مُتَوَاتِرٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَهِيَ =

يَكْفُرُونَ^(١).

□ وَإِنْكَارُ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ^(٢) (الآن)؛ لَا كُفْرَ بِهِ؛ لِأَنَّ الْمُعْتَزِلَةَ^(٣) يُنْكِرُونَهُمَا^(٤) (الآن).

وَأَمَّا إِنْكَارُ وُجُودِهِمَا (يَوْمَ الْقِيَامَةِ)؛ فَالْكُفْرُ بِهِ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ تَكْذِيبٌ لِلتَّصْوَصِ الْمُتَوَاتِرَةِ الْقَطْعِيَّةِ^(٥).

= مُتَوَاتِرَةُ الْمَعْنَى، وَإِنْ لَمْ يَتَوَاتَرَ لَفْظُ بَعِيْنِهِ.

● وقال (١٩/١٢): «وَهَذَا بِخِلَافِ مَا تَوَاتَرَ عِنْدَ (الْخَاصَّةِ) مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ كَأَحَادِيثِ الرُّوْيَةِ وَعَذَابِ الْقَبْرِ وَفِتْنَتِهِ وَأَحَادِيثِ الشَّفَاعَةِ وَالصِّرَاطِ وَالْحَوْضِ؛ فَهَذَا قَدْ يُنْكِرُهُ بَعْضُ مَنْ لَمْ يَعْرِفْهُ مِنْ أَهْلِ الْجَهْلِ وَالضَّلَالِ».

● وقال (١١/٣٤٠): «وَقَدْ يُنْكِرُ هَؤُلَاءِ كَثِيرًا مِنَ السُّنَنِ؛ طَعْنًا فِي الْعَقْلِ لَا رَدًّا لِلْمُنْقُولِ؛ كَمَا يُنْكِرُ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ السُّنَنِ الْمُتَوَاتِرَةَ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ كَالشَّفَاعَةِ وَالْحَوْضِ وَالصِّرَاطِ وَالْقَدَرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ».

(١) وَلَيْسَ الْأَمْرُ بِإِطْلَاقٍ عَلَى الصَّحِيحِ. إِذْ هُنَاكَ مَنْ كَفَرَهُ السَّلَفُ؛ كَالْجَهْمِيَّةِ، وَأَمَّا الْخَوَارِجُ وَالْمُعْتَزِلَةُ؛ فَفِي «تَكْفِيرِهِمْ نِزَاعٌ وَتَفْصِيلٌ»؛ كَمَا قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي «فَتَاوَاهُ» (١/١٠٨).

(٢) كتب في حاشية (ز): قال الشهاب الخفاجي: نفسها أو محلها، وهو جهنم.

(٣) تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى هَذِهِ الْفِرْقَةِ.

(٤) في (ز): ينكرونها.

(٥) قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ فِي «الْفَصْلِ» (٤/٦٨): «ذَهَبَتْ طَائِفَةٌ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ وَالْخَوَارِجِ إِلَى أَنَّ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ لَمْ يُخْلَقَا بَعْدًا!

وَذَهَبَ جُمْهُورُ الْمُسْلِمِينَ إِلَى أَنَّهُمَا قَدْ خُلِقَتَا، وَمَا نَعْلَمُ لِمَنْ قَالَ: إِنَّهُمَا لَمْ يُخْلَقَا بَعْدَ حُجَّةٍ أَصْلًا أَكْثَرُ مِنْ أَنْ بَعْضُهُمْ قَالَ: قَدْ صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ، وَذَكَرَ أَشْيَاءَ مِنْ أَعْمَالِ الْبِرِّ مَنْ عَمَلَهَا غُرِسَ لَهُ فِي الْجَنَّةِ كَذَا وَكَذَا شَجَرَةً، وَيَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى =

□ وَإِنْكَارِ الْمَصْحُفِ بِمَعْنَى الْقُرْآنِ؛ كُفْرُ إِجْمَاعًا؛ بِخِلَافِ إِنْكَارِ صُحُفِ الْأَعْمَالِ.

□ وَمَا ذَكَرَهُ فِي إِنْكَارِ اللَّوْحِ وَالْقَلَمِ^(١)، وَرُؤْيَا اللَّهِ تَعَالَى مُطْلَقًا، أَوْ فِي

= حَاكِيًا عَنِ امْرَأَةٍ فِرْعَوْنَ أَنَّهَا قَالَتْ: ﴿رَبِّ أَبْنِ لِي عِنْدَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ﴾، قَالُوا: وَلَوْ كَانَتْ مَخْلُوقَةً لَمْ يَكُنْ فِي الدُّعَاءِ فِي اسْتِثْنَائِ الْبِنَاءِ وَالْعُرْسِ مَعْنَى! قال أَبُو مُحَمَّدٍ: وَإِنَّمَا قُلْنَا: إِنَّهُمَا مَخْلُوقَتَانِ عَلَى الْجُمْلَةِ؛ كَمَا أَنَّ الْأَرْضَ مَخْلُوقَةٌ، ثُمَّ يُحَدِّثُ اللَّهُ تَعَالَى فِيهَا مَا يَشَاءُ مِنَ الْبَيِّنَاتِ. قال أَبُو مُحَمَّدٍ: وَالْبُرْهَانُ عَلَى أَنَّهُمَا مَخْلُوقَتَانِ بَعْدُ: أَخْبَارُ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ رَأَى الْجَنَّةَ لَيْلَةَ الْإِسْرَاءِ، وَأَخْبَرَ ﷺ أَنَّهُ رَأَى سِدْرَةَ الْمُنْتَهَى فِي السَّمَاءِ السَّادِسَةِ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى ۖ عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى ۖ﴾ [النجم: ١٤ و١٥]؛ فَصَحَّ أَنَّ جَنَّةَ الْمَأْوَى هِيَ السَّمَاءُ السَّادِسَةُ، وَقَدْ أَخْبَرَ اللَّهُ ﷻ أَنَّهَا الْجَنَّةُ الَّتِي يَدْخُلُهَا الْمُؤْمِنُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَهُمْ جَنَّاتُ الْمَأْوَى نُزُلًا بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٩]؛ فَلَيْسَ لِأَحَدٍ بَعْدَ هَذَا أَنْ يَقُولَ: إِنَّهَا جَنَّةٌ غَيْرُ جَنَّةِ الْخُلْدِ، وَأَخْبَرَ ﷺ أَنَّهُ رَأَى الْأَنْبِيَاءَ ﷺ فِي السَّمَوَاتِ سَمَاءَ سَمَاءٍ، وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ أَرْوَاحَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي الْجَنَّةِ؛ فَصَحَّ أَنَّ الْجَنَّاتِ هِيَ السَّمَوَاتُ، وَكَذَلِكَ أَخْبَرَ ﷺ أَنَّ الْفِرْدَوْسَ الْأَعْلَى مِنَ الْجَنَّةِ الَّتِي أَمَرَنَا اللَّهُ تَعَالَى أَنْ نَسْأَلُهُ إِيَّاهَا فَوْقَهَا عَرْشُ الرَّحْمَنِ...؛ فَالْجَنَّةُ مَخْلُوقَةٌ، وَكَذَلِكَ أَخْبَرَ ﷺ أَنَّ النَّارَ اشْتَكَّتْ إِلَى رَبِّهَا؛ فَأَذِنَ لَهَا بِنَفْسَيْنِ، وَأَنَّ ذَلِكَ أَشَدُّ مَا نَجِدُهُ مِنَ الْحَرِّ وَالْبَرْدِ.

(١) وَاللَّوْحُ هُوَ الْمَذْكُورُ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ﴾ (٢١) فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ (٢٢). [البروج: ٢١ و٢٢].

● وَالْقَلَمُ (الَّذِي يَكْتُبُ اللَّهُ بِهِ الْمَقَادِيرَ) جَاءَتْ عِدَّةٌ مِنَ النُّصُوصِ فِيهِ؛ فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «يَا أَبَا هُرَيْرَةَ جَفَّ الْقَلَمُ بِمَا أَنْتَ لَاقٍ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥٠٧٦).

● قال الحافظُ في «الفتح» (١١٩/٩): «أَيُّ: نَفَذَ الْمَقْدُورُ بِمَا كُتِبَ فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ؛ فَبَقِيَ الْقَلَمُ الَّذِي كُتِبَ بِهِ جَافًا، لَا مِدَادَ فِيهِ؛ لِفَرَاغِ مَا كُتِبَ بِهِ؛ قَالَ =

= عِيَاضٌ: كِتَابَةُ اللَّهِ وَلَوْحُهُ وَقَلَمُهُ مِنْ غَيْبِ عِلْمِهِ الَّذِي نُؤْمِنُ بِهِ، وَنَكِلُ عِلْمَهُ إِلَيْهِ».

● وقال (٤٩١/١١): «أَيُّ: فَرَعَتِ الْكِتَابَةُ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ الَّذِي كُتِبَ فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ لَا يَتَغَيَّرُ حُكْمُهُ؛ فَهُوَ كِنَايَةٌ عَنِ الْفَرَاغِ مِنَ الْكِتَابَةِ؛ لِأَنَّ الصَّحِيفَةَ حَالَ كِتَابَتِهَا تَكُونُ رَطْبَةً أَوْ بَعْضَهَا، وَكَذَلِكَ الْقَلَمُ؛ فَإِذَا انْتَهَتْ الْكِتَابَةُ جَفَّتِ الْكِتَابَةُ وَالْقَلَمُ. وَقَالَ الطَّبِيُّ: هُوَ مِنْ إِطْلَاقِ اللَّازِمِ عَلَى الْمَلْزُومِ؛ لِأَنَّ الْفَرَاغَ مِنَ الْكِتَابَةِ يَسْتَلْزِمُ جَفَا الْقَلَمِ عِنْدَ مِدَادِهِ.

قُلْتُ: وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ كِتَابَةَ ذَلِكَ انْقَضَتْ مِنْ أَمَدٍ بَعِيدٍ، وَقَالَ عِيَاضٌ: مَعْنَى جَفَّ الْقَلَمُ؛ أَيُّ: لَمْ يَكْتُبْ بَعْدَ ذَلِكَ شَيْئًا، وَكِتَابُ اللَّهِ وَلَوْحُهُ وَقَلَمُهُ مِنْ غَيْبِهِ، وَمِنْ عِلْمِهِ الَّذِي يَلْزِمُنَا الْإِيمَانُ بِهِ، وَلَا يَلْزِمُنَا مَعْرِفَةُ صِفَتِهِ، وَإِنَّمَا خُوطِبْنَا بِمَا عَاهَدْنَا فِيْمَا فَرَعْنَا مِنْ كِتَابَتِهِ أَنَّ الْقَلَمَ يَصِيرُ جَافًا لِلِاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ».

● وَعَنْ جَابِرٍ، قَالَ: جَاءَ سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكٍ بْنِ جُعْشُمٍ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ بَيِّنْ لَنَا دِينَنَا كَأَنَّا خُلِقْنَا الْآنَ، فِيْمَا الْعَمَلُ الْيَوْمَ؟ أَفِيْمَا جَفَّتْ بِهِ الْأَقْلَامُ، وَجَرَتْ بِهِ الْمَقَادِيرُ، أَمْ فِيْمَا نَسْتَقْبِلُ؟ قَالَ: «لَا، بَلْ فِيْمَا جَفَّتْ بِهِ الْأَقْلَامُ وَجَرَتْ بِهِ الْمَقَادِيرُ» قَالَ: فَيَمِمْ الْعَمَلُ؟ قَالَ زُهَيْرٌ: ثُمَّ تَكَلَّمَ أَبُو الزُّبَيْرِ بِشَيْءٍ لَمْ أَفْهَمْهُ، فَسَأَلْتُ: مَا قَالَ؟ فَقَالَ: «اعْمَلُوا فِكُلُّ مُيَسَّرٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٦٤٨).

● قال النَّوَوِيُّ فِي «شَرْحِ مُسْلِمٍ» (١٩٧/١٦): «جَفَّتْ بِهِ الْأَقْلَامُ؛ أَيُّ: مَضَتْ بِهِ الْمَقَادِيرُ، وَسَبَقَ عِلْمُ اللَّهِ تَعَالَى بِهِ، وَتَمَّتْ كِتَابَتُهُ فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ وَجَفَّ الْقَلَمُ الَّذِي كُتِبَ بِهِ، وَامْتَنَعَتْ فِيهِ الزِّيَادَةُ، وَالتَّقْصَانُ، قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَكِتَابُ اللَّهِ تَعَالَى وَلَوْحُهُ وَقَلَمُهُ وَالصُّحُفُ الْمَذْكُورَةُ فِي الْأَحَادِيثِ كُلُّ ذَلِكَ مِمَّا يَجِبُ الْإِيمَانُ بِهِ، وَأَمَّا كَيْفِيَّةُ ذَلِكَ وَصِفَتُهُ؛ فَعِلْمُهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

● وقال الطَّحَاوِيُّ؛ كَمَا فِي «شَرْحِ الطَّحَاوِيَّةِ - لابن أبي العزِّ -» (ص: ٢٦٣): «وَنُؤْمِنُ بِاللَّوْحِ وَالْقَلَمِ، وَبِجَمِيعِ مَا فِيهِ قَدْ رُقِمَ».

=

الْجَنَّةِ؛ فِيهِ نَظَرٌ؛ فَإِنَّ الْمَعْتَرِلَةَ^(١) قَائِلُونَ بِذَلِكَ^(٢)،

= قال ابن أبي العز: «اللَّوْحُ الْمَذْكُورُ هُوَ الَّذِي كَتَبَ اللَّهُ مَقَادِيرَ الْخَلَائِقِ فِيهِ، وَالْقَلَمُ الْمَذْكُورُ هُوَ الَّذِي خَلَقَهُ اللَّهُ، وَكَتَبَ بِهِ فِي اللَّوْحِ الْمَذْكُورِ الْمَقَادِيرَ». ثُمَّ قَالَ: «وَقَدْ جَاءَتْ «الْأَقْلَامُ» فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ وَغَيْرِهَا مَجْمُوعَةً؛ فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ لِلْمَقَادِيرِ أَقْلَامًا غَيْرَ الْقَلَمِ الْأَوَّلِ، الَّذِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ مَعَ اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ». (١) تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى هَذِهِ الْفِرْقَةِ.

(٢) وَغَيْرُهُمْ؛ كَالنَّجَّارِيَّةِ وَالْفَلَّاسِفَةِ؛ كَمَا فِي «بَيَانِ تَلْبِيسِ الْجَهْمِيَّةِ» (٢/٣٩٤).
● وقال ابن القيم في «حادي الأرواح» (ص: ٢٨٥): «اتَّفَقَ عَلَيْهَا الْأَنْبِيَاءُ وَالْمُرْسَلُونَ، وَجَمِيعُ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعُونَ، وَأَئِمَّةُ الْإِسْلَامِ عَلَى تَتَابُعِ الْقُرُونِ، وَأَنْكَرَهَا أَهْلُ الْبِدْعِ الْمَارِقُونَ، وَالْجَهْمِيَّةُ الْمُتَهَوِّكُونَ، وَالْفِرْعَوْنِيَّةُ الْمَعْطِلُونَ، وَالْبَاطِنِيَّةُ الَّذِينَ هُمْ مِنْ جَمِيعِ الْأَذْيَانِ مُنْسَلِخُونَ، وَبِحَبَائِلِ الشَّيْطَانِ مُتَمَسِّكُونَ، وَمِنْ حَبْلِ اللَّهِ مُنْقَطِعُونَ، وَعَلَى مَسَبَّةِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَاكِفُونَ، وَلِلْسَنَةِ وَأَهْلِهَا مُحَارِبُونَ، وَلِكُلِّ عَدُوٍّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَدِينِهِ مُسَالِمُونَ، وَكُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ رَبِّهِمْ مَحْجُوبُونَ، وَعَنْ بَابِهِ مَطْرُودُونَ».

● وقال أبو الحسن الأشعري في «مَقَالَاتِ الْإِسْلَامِيِّينَ» (ص: ١٥٧): «أَجْمَعَتِ الْمَعْتَرِلَةُ عَلَى أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ لَا يُرَى بِالْأَبْصَارِ، وَاخْتَلَفَتْ هَلْ يُرَى بِالْقُلُوبِ؛ فَقَالَ أَبُو الْهَذِيلِ وَأَكْثَرُ الْمَعْتَرِلَةِ: نَرَى اللَّهَ بِقُلُوبِنَا بِمَعْنَى أَنَّا نَعْلَمُهُ بِقُلُوبِنَا، وَأَنْكَرَ هَشَامُ الْفُوطِيُّ وَعَبَادُ ابْنِ سُلَيْمَانَ ذَلِكَ».

وَنَقَلَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي «بَيَانِ تَلْبِيسِ الْجَهْمِيَّةِ» (٧/١٨٤).

● وقال في «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٦/٤٦٩): «وَأَمَّا الْجَهْمِيَّةُ مِنَ الْمَعْتَرِلَةِ وَغَيْرِهِمْ؛ فَيَمْتَنِعُ عَلَى أَصْلِهِمْ لِقَاءُ اللَّهِ؛ لِأَنَّهُ يَمْتَنِعُ عَنْهُمْ رُؤْيُ اللَّهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَخَالَفُوا بِذَلِكَ مَا تَوَاتَرَتْ بِهِ السُّنَنُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ».

وَمَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ وَأَئِمَّةُ الْإِسْلَامِ مِنْ أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ يَرَوْنَ رَبَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ، وَاحْتَجُّوا بِحُجَجٍ كَثِيرَةٍ عَقْلِيَّةٍ وَنَفْثِيَّةٍ قَدْ بَيَّنَّا فَسَادَهَا مَبْسُوطًا، وَذَكَرْنَا دَلَالََةَ الْعَقْلِ وَالسَّمْعِ عَلَى جَوَازِ الرُّؤْيَةِ».

وَلَمْ يَكْفُرُوا بِهِ^(١).

□ وَتَشْبِيهُ اللَّهِ تَعَالَى بِحَادِثٍ، أَوْ وَصْفُهُ بِمَا يَسْتَلْزِمُ الْجِهَةَ؛ لَا كُفْرَ بِهِ؛ إِلَّا إِنْ اِعْتَقَدَ ثُبُوتَ لَازِمِ ذَلِكَ لَهُ - تَعَالَى - مِنْ الْحُدُوثِ وَنَحْوِهِ^(٢).

□ وَزَعَمَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَخْلُقُ فِعْلَ الْعَبْدِ؛ لَا كُفْرَ بِهِ - أَيْضًا -؛ لِأَنَّهُ مَذْهَبُ الْمُعْتَزِلَةِ^(٣)، نَظِيرُ مَا مَرَّ.

□ وَالشُّكُّ فِي رِسَالَةِ الْمُرْسَلِينَ^(٤)؛ بَلْ^(٥)، أَوْ رِسَالَةٍ مَنْ عُلِمَتْ رِسَالَتُهُ

(١) وَفِي ذَلِكَ نَظَرٌ؛ كَمَا تَقَدَّمَ.

● وَقَالَ إِمَامُ الْأَئِمَّةِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ خُرَيْمَةَ فِي كِتَابِهِ: «إِنَّ الْمُؤْمِنِينَ لَمْ يَخْتَلِفُوا أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ يَرَوْنَ خَالِقَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ؛ فَلَيْسَ بِمُؤْمِنٍ عِنْدَ الْمُؤْمِنِينَ». «حَادِي الْأَرْوَاحِ» (ص: ٣٤٠)، و«مَعَارِجُ الْقَبُولِ» (١/ ٣٤٣).

● وَقَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «حَادِي الْأَرْوَاحِ» (ص: ٣٣٧): «وَقَالَ الْفَضْلُ بْنُ زِيَادٍ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، وَقِيلَ لَهُ: تَقُولُ بِالرُّؤْيَا؟ فَقَالَ: مَنْ لَمْ يَقُلْ بِالرُّؤْيَا؛ فَهُوَ جَهْمِيٌّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، وَبَلَغَهُ عَنْ رَجُلٍ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ لَا يُرَى فِي الْآخِرَةِ؛ فَغَضِبَ غَضَبًا شَدِيدًا، ثُمَّ قَالَ: مَنْ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ لَا يُرَى فِي الْآخِرَةِ؛ فَقَدْ كَفَرَ، عَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَغَضَبُهُ، مَنْ كَانَ مِنَ النَّاسِ، أَلَيْسَ يَقُولُ اللَّهُ ﷻ: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ ۖ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾، وَقَالَ: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُورُونَ﴾ ﷻ، وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ، وَذَكَرَ لَهُ عَنْ رَجُلٍ شَيْءٌ فِي الرُّؤْيَا؛ فَغَضِبَ، وَقَالَ: مَنْ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ لَا يُرَى؛ فَهُوَ كَافِرٌ».

وَنَقَلَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي «بَيَانِ تَلْيِيسِ الْجَهْمِيَّةِ» (٢/ ٣٩٩)، وَ(٤/ ٤٥٧).

(٢) وَأَهْلُ السُّنَّةِ يَثْبُتُونَ عُلُوَّ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَنَّهُ مُسْتَوٍ عَلَى عَرْشِهِ، فَوْقَ سَمَوَاتِهِ، بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ، وَلَيْسَ هَذَا تَشْبِيهًا لِلَّهِ بِخَلْقِهِ، تَعَالَى اللَّهُ عَنِ الشَّبْهِ وَالْمَثِيلِ.

(٣) تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى هَذِهِ الْفِرْقَةِ، وَفِي هَذَا الْإِطْلَاقِ نَظَرٌ.

(٤) فِي طِ الْخَمِيسِ: صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَى نَبِينَا وَعَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ.

(٥) سَقَطَتْ مِنْ (ز).

مِنْهُمْ ضَرُورَةً؛ كُفِّرَ بِلاِ نِزَاعٍ.

بِخِلَافِ الشَّكِّ فِي ثُبُوتِ وَعْدِهِ وَوَعِيدِهِ^(١)؛ فَإِنَّ فِي إِطْلَاقِ كَوْنِهِ كُفْرًا:
نَظَرًا^(٢)؛ إِلَّا إِنْ جَوَّزَ (شَرَعًا): دُخُولَ كَافِرِ الْجَنَّةِ، أَوْ: تَخْلِيدَ مُسْلِمٍ مُطِيعٍ
فِي النَّارِ.



(١) في ط الخميس: أو وعيده.

(٢) في الأصل والمطبوع: نظر!

مَطْلَبُ

الأصحُّ أنَّ لازمَ المذهبِ ليسَ بمذهبٍ

وَوَصَفُ مُحَدَّثٍ بِمَا يَسْتَلْزِمُ قِدَمَهُ؛ إِنَّمَا يَتَّضِحُ كَوْنُهُ كُفْرًا، إِنْ اِعْتَقَدَ ذَلِكَ اللَّازِمَ؛ لِمَا^(١) مَرَّ أَنَّ الْأَصَحَّ أَنَّ (لازِمَ المذهبِ ليسَ بمذهبٍ)؛ لِأَنَّ الْقَائِلَ^(٢) بِالْمَلْزُومِ، قَدْ لَا يَخْطُرُ لَهُ الْقَوْلُ بِلازِمِهِ^(٣).

□ وَزَعَمَ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ الْمَذْنِبَ ذَنْبٌ، أَوْ أَنَّهُ يُخَلَّدُ^(٤) فِي النَّارِ؛ لَا كُفْرَ بِهِ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ: مَذْهَبُ الْمَرْجِيَّةِ^(٥)،

(١) في ط الخميس: كما. وسقط منه كلمة: مرَّ.

(٢) في (ز): الفاعل.

(٣) تقدَّم الكلامُ حَوْلَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ (مَسْأَلَةِ قِدَمِ الْعَالَمِ).

(٤) في (ز): مخلد.

(٥) «بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ الْإِيمَانَ هُوَ مُجَرَّدُ التَّصَدِيقِ وَالِاعْتِقَادِ الْجَارِمِ وَهُوَ لَمْ يَتَغَيَّرْ، وَإِنَّمَا نَقَصَتْ شَرَائِعُ الْإِسْلَامِ، وَهَذَا قَوْلُ الْمَرْجِيَّةِ وَالْجَهْمِيَّةِ وَمَنْ سَلَكَ سَبِيلَهُمْ، وَهُوَ - أَيْضًا - قَوْلُ مُخَالَفٍ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَاعِ السَّابِقِينَ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ (١٥)، وَقَالَ: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ - إِلَى قَوْلِهِ - ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾، وَقَالَ: ﴿فَرَادَهُمْ إِيْمَنًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ﴾، وَقَالَ: ﴿لِيَزَادُوا إِيْمَنًا مَعَ إِيْمَانِهِمْ﴾، وَقَالَ: ﴿فَرَادَتْهُمْ إِيْمَنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾.

وَالثَّانِي: مَذْهَبُ الْمُعْتَزِلَةِ^(١)، وَقَدْ مَرَّ أَنَّهُمْ لَا يَكْفُرُونَ.

□ وَالشُّكُّ فِي الْفَرَائِضِ؛ الْكُفْرُ بِهِ وَاضِحٌ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَلْزِمُ الشُّكَّ فِي الضَّرُورِيَّاتِ الْمَعْلُومَةِ مِنَ الدِّينِ، وَهُوَ كُفْرٌ كَانْكَارَهَا.

بِخِلَافِ مَحَبَّةِ مَا أَبْغَضَهُ اللَّهُ تَعَالَى، أَوْ رَسُولُهُ، أَوْ عَكْسُهُ؛ فَإِنَّهُ لَا يَتَّجِهُ فِيهِ الْكُفْرُ؛ إِلَّا إِنْ أَحَبَّ ذَلِكَ، مِنْ حَيْثُ كَوْنُ الشَّارِعِ يُبْغِضُهُ، أَوْ أَبْغَضَهُ، مِنْ حَيْثُ كَوْنُ الشَّارِعِ يُحِبُّهُ؛ بِخِلَافِ مَا لَوْ أَحَبَّهُ، أَوْ أَبْغَضَهُ لِذَاتِهِ، مَعَ قَطْعِ التَّظَرِّ عَنْ تِلْكَ الْحَيْثِيَّةِ؛ فَإِنَّهُ لَا وَجْهَ لِإِطْلَاقِ الْكُفْرِ حِينَئِذٍ.

□ وَجَرَى هَذَا الْحَنْفِيُّ فِي إِطْلَاقِ الْكُفْرِ بِالْيَأْسِ^(٢) [وَالْأَمِنْ]^(٣)

= وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْإِيمَانُ بَضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً أَعْلَاهَا قَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ»، وَقَالَ لَوْفِدِ عَبْدِ الْقَيْسِ: «أَمُرُكُمْ بِالْإِيمَانِ بِاللَّهِ أَتَدْرُونَ مَا الْإِيمَانُ بِاللَّهِ؟ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنْ تُؤَدُّوا خُمُسَ مَا غَنِمْتُمْ». وَأَجْمَعَ السَّلَفُ أَنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ، وَمَعْنَى ذَلِكَ: أَنَّهُ قَوْلُ الْقَلْبِ وَعَمَلُ الْقَلْبِ، ثُمَّ قَوْلُ اللِّسَانِ وَعَمَلُ الْجَوَارِحِ. «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» لابْنِ تَيْمِيَّةَ (٦٧١/٧).

(١) • قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٤٧٥/٤): «وَالْخَوَارِجُ وَالْمُعْتَزِلَةُ يَقُولُونَ: إِنَّ صَاحِبَ الْكِبِيرَةِ يَخْلُدُ فِي النَّارِ».

• وَقَالَ (١٥٩/٧): «لَكِنَّ الْمُعْتَزِلَةَ وَالْخَوَارِجَ يَقُولُونَ بِتَخْلِيدِ الْعُصَاةِ».

• وَقَالَ (٣٢١/١٠): «وَلَكِنَّ الْمُعْتَزِلَةَ لَهُمْ أَصْلٌ فَاسِدٌ وَافَقُوا فِيهِ الْخَوَارِجَ فِي الْحُكْمِ، وَإِنْ خَالَفُوهُمْ فِي الْإِسْمِ؛ فَقَالُوا: إِنَّ أَصْحَابَ الْكِبَائِرِ يُخْلَدُونَ فِي النَّارِ، وَلَا يَخْرُجُونَ مِنْهَا بِشَفَاعَةٍ وَلَا غَيْرِهَا».

(٢) فِي (ز)، وَ(هـ): بِالْيَأْسِ.

(٣) فِي (س): وَلَا مِنْ، فِي (هـ): وَالْأَمِنْ، وَالْمَثْبُتُ مِنْ (ز)، وَ(م)، وَهُوَ الْأَنْسَبُ لِلْسِّيَاقِ.

المذْكُورَيْنِ^(١)، عَلَى إِطْلَاقِ الْحَدِيثِ لِلْكُفْرِ^(٢) عَلَيْهِمَا؛ لَكِنْ قَالَ أَيْمَنُتَا وَغَيْرُهُمْ: الْمَرَادُ بِهِ كُفْرُ النَّعْمَةِ، أَوْ إِنْ اسْتَحَلَّ^(٣).

□ وَإِنْكَارُ الْحَرَامِ وَالْحَلَالِ؛ الْكُفْرُ بِهِ ظَاهِرٌ، وَلَا خُصُوصِيَّةَ^(٤) لَهُمَا

(١) يعني قوله: (أَيْسَ مِنَ الثَّوَابِ، أَوْ: أَمِنْ مِنَ الْعِقَابِ).

(٢) في ط الخميس: الكفر.

(٣) قَالَ الْكَفَوِيُّ فِي «الْكَلَيَاتِ» (ص: ٩٨٥): «الْيَأْسُ: انْقِطَاعُ الرَّجَاءِ»، وَقَالَ الرَّاغِبُ فِي «المَفْرَدَاتِ» (ص: ٥٥٢): «انْتِفَاءُ الطَّمَعِ»، وَقَالَ الْبَقَاعِيُّ فِي «نَظْمِ الدَّرَرِ» (٣/ ٥٠٨): «الْيَأْسُ: الْقَطْعُ بِأَنَّ الشَّيْءَ لَا يَكُونُ، وَهُوَ ضِدُّ الرَّجَاءِ».

● قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَأْتِسُوا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِنَّهُ لَا يَأْتِسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ﴾

[يوسف: ٨٧].

● قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «التَّفْسِيرِ» (٤/ ٣٤٨): «فَإِنَّهُ لَا يَقْطَعُ الرَّجَاءَ، وَلَا يَبْسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ».

● وَقَالَ الرَّازِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١٨/ ١٥٩): «وَأَعْلَمَ أَنَّ الْيَأْسَ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى لَا يَحْصُلُ إِلَّا إِذَا اعْتَقَدَ الْإِنْسَانُ أَنَّ إِلَهَهُ غَيْرُ قَادِرٍ عَلَى الْكَمَالِ، أَوْ غَيْرُ عَالِمٍ بِجَمِيعِ الْمَعْلُومَاتِ، أَوْ لَيْسَ بِكَرِيمٍ؛ بَلْ هُوَ بِخَيْلٍ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ يُوجِبُ الْكُفْرَ؛ فَإِذَا كَانَ الْيَأْسُ لَا يُحْصَلُ إِلَّا عِنْدَ حُصُولِ أَحَدٍ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا كُفْرٌ؛ ثَبَتَ أَنَّ الْيَأْسَ لَا يَحْصُلُ إِلَّا لِمَنْ كَانَ كَافِرًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

● وَقَدْ ذَكَرَ الْمَصْنُفُ فِي كِتَابِهِ «الزَّوْاجِرِ» (١/ ١٤٩) الْيَأْسَ مِنَ الْكِبَائِرِ؛ فَقَالَ: «عَدُّ هَذَا كَبِيرَةً هُوَ مَا أَطْبَقُوا عَلَيْهِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ، لِمَا فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ الشَّدِيدِ الَّذِي عَلِمْتَهُ مِمَّا ذُكِرَ؛ بَلْ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي مَرَّ - أَنْفًا - التَّصْرِيحُ بِأَنَّهُ مِنَ الْكِبَائِرِ، بَلْ جَاءَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ أَكْبَرُ الْكِبَائِرِ».

● وَكَذَلِكَ عَدَّ الْأَمَنَ مِنْ مَكْرِ اللَّهِ مِنَ الْكِبَائِرِ؛ فَقَالَ (١/ ١٤٥) - الْكَبِيرَةُ الثَّاسِعَةُ وَالثَّلَاثُونَ -: «الْأَمَنُ مِنْ مَكْرِ اللَّهِ بِالْإِسْتِزْسَالِ فِي الْمَعَاصِي، مَعَ الْإِتِّكَالِ عَلَى الرَّحْمَةِ».

(٤) (س): [٢٨ / أ].

بِذَلِكَ؛ بَلْ مَنْ أَنْكَرَ حُكْمًا مِنَ الْأَحْكَامِ الْخَمْسَةِ: الْوَاجِبِ، أَوْ الْحَرَامِ، أَوْ الْمَبَاحِ، أَوْ الْمَنْدُوبِ، أَوْ الْمَكْرُوهِ، مِنْ حَيْثُ هُوَ؛ كَأَنْ أَنْكَرَ الْوُجُوبَ مِنْ حَيْثُ هُوَ، أَوْ التَّحْرِيمَ مِنْ حَيْثُ هُوَ، كَذَلِكَ الْبَاقِي؛ كَانَ كَافِرًا.

□ أَوْ^(١) اعْتِقَادُ قَدَمِ الْعَالَمِ، أَوْ بَعْضِ أَجْزَائِهِ؛ كُفْرٌ؛ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ^(٢).

● قال: (أَوْ: قِيلَ لَهُ: دَعِ الدُّنْيَا؛ لِتَنَالَ الْآخِرَةَ؛ فَقَالَ: أَتْرُكُ ذَلِكَ بَعْدَ سَنَةٍ.

أَوْ قِيلَ لَهُ: أَتَعْلَمُ الْغَيْبَ؟ قَالَ: نَعَمْ.

أَوْ قَالَ: أَنَا أَعْلَمُ بِمَا كَانَ، وَمَا لَمْ يَكُنْ.

أَوْ قَالَ: فَلَانُ مَاتَ، وَسَلَّمَتْ رُوحُهُ^(٣) إِلَيْكَ.

أَوْ كَانَ إِذَا شَرَعَ فِي الْفَسَادِ قَالَ: تَعَالَوْا^(٤)؛ حَتَّى نَطِيبَ، أَوْ نَعِيشَ طَيِّبًا.

أَوْ قَالَ: إِنِّي أَحِبُّ الْخَمْرَ، وَلَا أَصْبِرُ عَنْهَا.

أَوْ قَالَ: أَفْعَلُ كُلَّ يَوْمٍ مِثْلَكَ مِنَ الطَّيْنِ.

أَوْ قَالَ: أُرِيدُ خَيْرًا، أَوْ رَاحَةً فِي الدُّنْيَا، وَأَدْعُ مَا يَكُونُ فِي الْآخِرَةِ إِيشَ مَا يَكُونُ.

أَوْ قِيلَ لَهُ: انْصُرْنِي بِالْحَقِّ؛ فَقَالَ^(٥): أَنْصُرَكَ بِالْحَقِّ، وَبِغَيْرِ الْحَقِّ).

(١) في ط الخميس: واعتقاد.

(٢) تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ.

(٣) في ط الخميس: زوجه!

(٤) في ط الخميس: تعال.

(٥) في (ز) زاد بعدها: له.

انتهى .

□ وإِطْلَاقُهُ^(١) الْكُفْرَ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى ؛ فِيهِ نَظَرٌ ، وَالَّذِي يَتَّجُهُ : أَنَّهُ لَا كُفْرَ بِذَلِكَ ؛ إِلَّا إِنْ أَرَادَ الاسْتِهْزَاءُ بِالْآخِرَةِ .

□ وَمَسْأَلَةُ عِلْمِ الْغَيْبِ ؛ مَرَّتْ بِمَا فِيهَا مِنَ الْخِلَافِ وَالتَّفْصِيلِ .

□ وَإِطْلَاقُ الْكُفْرِ فِي بَقِيَّةِ الْمَسَائِلِ كُلِّهَا ؛ فِيهِ نَظَرٌ ، وَالْوَجْهُ : أَنَّهُ لَا كُفْرَ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ؛ إِلَّا إِنْ أَرَادَ بِقَوْلِهِ : (فُلَانٌ مَاتَ . . . إلخ) مَا يَقُولُهُ أَهْلُ التَّنَاسُخِ ؛ فَإِنَّ الْقَوْلَ بِهِ كُفْرٌ^(٢) .

□ وَإِلَّا إِنْ أَرَادَ بِقَوْلِهِ : (تَعَالَوْا ؛ حَتَّى نَطِيبَ . . . إلخ) ؛ اسْتِباحَةَ الْفَسَادِ الْمَجْمَعِ عَلَيْهِ ، الْمَعْلُومِ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ .

وَبِقَوْلِهِ : (أُحِبُّ الْخَمْرَ) اسْتِباحَتَهَا ، مِنْ حَيْثُ هِيَ بِسَائِرِ اعْتِبَارَاتِهَا .

وَبِقَوْلِهِ : (أَفْعَلْ مِثْلَكَ مِنَ الطِّينِ) أَنَّ لَهُ قُدْرَةً عَلَى الْخَلْقِ بِمَعْنَى الْإِيجَادِ .

وَبِقَوْلِهِ : (أُرِيدُ خَيْرًا . . . إلخ) الاسْتِخْفَافَ بِالْآخِرَةِ .

(و) بِقَوْلِهِ : أَنَّنْصُرَكَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ؛ اسْتِحْلَالُ ذَلِكَ ، مِنْ حَيْثُ هُوَ ؛ فَالْكَفْرُ فِي جَمِيعِ هَذِهِ الصُّوَرِ عِنْدَ إِرَادَةِ مَا ذَكَرْنَاهُ ، أَوْ نَحْوِهِ ؛ وَاضِحٌ ؛ بِخِلَافِهِ عِنْدَ التَّأْوِيلِ بِمَعْنَى صَحِيحٍ ، وَكَذَلِكَ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ ؛ فَإِنَّهُ^(٣) لَا وَجْهَ لِلْكَفْرِ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ .

● قال : (

(١) في (ز) : وإِطْلَاقِ .

(٢) تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ .

(٣) سقطت من (ز) .

الفصل الثاني: في الاختلاف

لَوْ قَالَ: أَنَا بَرِيءٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى؛ إِنَّ فَعَلْتُ كَذَا، ثُمَّ فَعَلَ؛ حَنْثٌ^(١)، وَلَا يَكْفُرُ.

وَكَذَا لَوْ قَالَ: إِنَّ فَعَلْتُ كَذَا؛ فَأَنَا كَافِرٌ؛ فَفَعَلَهُ، وَقِيلَ: إِنَّ كَانَ عَالِمًا؛ لَا يَكْفُرُ، وَإِنْ كَانَ جَاهِلًا؛ يَكْفُرُ فِي الْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ.
وَلَوْ رَضِيَ بِكَفْرِ غَيْرِهِ؛ قَالَ بَعْضُهُمْ: يَكْفُرُ.

وَكَذَا لَوْ قَالَ: اللَّهُ تَعَالَى يَظْلِمُكَ؛ كَمَا ظَلَمْتَنِي.

أَوْ قَالَ: يَعْلَمُ اللَّهُ أَنِّي لَمْ أَفْعَلْ كَذَا، وَهُوَ قَدْ فَعَلَ.

أَوْ قَالَ لِحُضْمِهِ: لَا أُرِيدُ يَمِينَهُ بِاللَّهِ؛ بَلْ أُرِيدُ بِالطَّلَاقِ.

(١) قَالَ الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ فِي «الْعَيْنِ» (٢٠٦/٣): «الْحَنْثُ: الذَّنْبُ الْعَظِيمُ، وَيُقَالُ: بَلَغَ الْعُلَامُ الْحَنْثَ؛ أَيُّ: بَلَغَ مَبْلَغًا جَرَى عَلَيْهِ الْقَلَمُ فِي الْمَعْصِيَةِ وَالطَّاعَةِ. وَالْحَنْثُ إِذَا لَمْ يَبْرَ بِيَمِينِهِ، وَقَدْ حَنْثَ يَحْنُثُ».

● وَقَالَ فِي «اللِّسَانِ» (١٣٨/٢): «الْحَنْثُ: الْخُلْفُ فِي الْيَمِينِ. حَنْثَ فِي يَمِينِهِ حِنْثًا وَحَنْثًا: لَمْ يَبْرَ فِيهَا، وَأَحْنَثَهُ هُوَ. تَقُولُ: أَحْنَثْتُ الرَّجُلَ فِي يَمِينِهِ؛ فَحَنْثَ إِذَا لَمْ يَبْرَ فِيهَا. وَفِي الْحَدِيثِ: الْيَمِينُ حِنْثٌ أَوْ مَنَدَمَةٌ؛ الْحَنْثُ فِي الْيَمِينِ: نَقْضُهَا وَالتَّكْثُ فِيهَا، وَهُوَ مِنَ الْحَنْثِ: الْإِثْمُ؛ يَقُولُ: إِمَّا أَنْ يَنْدَمَ عَلَى مَا حَلَفَ عَلَيْهِ، أَوْ يَحْنُثَ؛ فَتَلْزَمُهُ الْكَفَّارَةُ. وَحَنْثَ فِي يَمِينِهِ؛ أَيُّ: أَثِمَ».

أَوْ قِيلَ لَهُ: أَحْسِنُ؛ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ؛ فَقَالَ: مَاذَا أَعْطَانِي؟!
 أَوْ قَالَ: الْمَعُودَتَيْنِ^(١) لَيْسَتَا مِنَ الْقُرْآنِ.
 أَوْ قَالَ لِشَعْرِ النَّبِيِّ ﷺ: شُعِيرًا.
 أَوْ قَالَ^(٢): لَوْ لَمْ يَأْكُلْ آدَمُ الْحِنْطَةَ؛ مَا وَقَعْنَا فِي هَذَا الْبَلَاءِ^(٣).
 أَوْ ادَّعَى الثُّبُوءَ؛ فَطَلَبَ آخِرُ مِنْهُ مُعْجَزَةً^(٤).
 أَوْ رَدَّ حَدِيثَ النَّبِيِّ ﷺ.
 أَوْ قَالَ بَعْدَ أَكْلِ الْحَرَامِ أَوْ شُرْبِهِ: الْحَمْدُ لِلَّهِ.
 أَوْ قِيلَ لَهُ: قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؛ فَقَالَ: لَا أَقُولُ.
 أَوْ قِيلَ لَهُ: صَلِّ؛ فَقَالَ: لَا أَصَلِّي، أَوْ صَلَّيْتُ^(٥) بِغَيْرِ طَهَارَةٍ.
 أَوْ قِيلَ لَهُ: أَدِّ الزَّكَاةَ؛ فَقَالَ: لَا^(٦) أُؤَدِّي.
 أَوْ قَالَ: الصَّوْمُ يَضُرُّ.
 أَوْ قَالَ: الْفَقِيهُ وَجْهًا شَرْعِيًّا؛ فَقَالَ: هَذَا الَّذِي قُلْتَ عَمَلُ السُّفَهَاءِ.

(١) في (ز): المعوذتان. وهو الأصوب.

(٢) (س): [٢٨ / ب].

(٣) في «مَجْمَعِ الْأَنْهَارِ فِي شَرْحِ مُلْتَقَى الْأَبْحَرِ» (١/٦٩٢): «وَمَنْ قَالَ: لَوْ لَمْ يَأْكُلْ آدَمُ الْحِنْطَةَ مَا وَقَعْنَا فِي هَذَا الْبَلَاءِ؛ فَفِيهِ اخْتِلَافٌ، وَلَوْ قَالَ: مَا صِرْنَا أَشْقِيَاءَ يَكْفُرُ».

(٤) في (ز): معجزته.

(٥) في (ه): أصلي.

(٦) سقطت من (ز).

أَوْ قَالَتِ الْمَرْأَةُ لِرَوْحِهَا: يَا كَافِرٌ؛ فَقَالَ: لِمَ صَحَبْتَنِي، أَوْ إِنْ كُنْتُ هَكَذَا لَا تَسْكُنِي مَعِي.

أَوْ وَضَعَ عَلَى رَأْسِهِ قَلَنْسُوَةَ الْمُجُوسِ^(١)، بِلا ضَرُورَةٍ.

أَوْ قَالَ: الْمُجُوسِيُّ خَيْرٌ مِنَ النَّصْرَانِيِّ، أَوْ النَّصْرَانِيُّ^(٢) خَيْرٌ مِنَ الْمُجُوسِيِّ^(٣).

أَوْ قَالَ: أَخَذُ حَقِّي يَوْمَ الْمُحْشَرِ؛ فَقَالَ: إِيشْ شُغْلُ^(٤) مَعَ الْمُحْشَرِ، أَوْ قَالَ: أَيْنَ تَجِدُنِي فِي ذَلِكَ الْمَجْمَعِ.

أَوْ قَالَ: أَعْطِنِي حَقِّي، وَإِلَّا أَخَذُ مِنْكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَشْرِينَ.

أَوْ قَالَ عِنْدَ الْمَبَايَعَةِ: الْكُفْرُ خَيْرٌ مِمَّا يَفْعَلُ.

أَوْ قَالَ: أَطِيبُ الْحَلَالِ أَنْ لَا أُصَلِّيَ.

أَوْ سَجَدَ^(٥) لِلسُّلْطَانِ أَوْ غَيْرِهِ.

أَوْ قَبَلَ الْأَرْضَ، قِيلَ: وَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ السُّجُودِ.

أَوْ قَالَ: مَا دَامَ هَذَا الْمَذْهَبُ مَعِي مَا يَعُودُ لِي رِزْقِي.

فَفِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ؛ قِيلَ: يَكْفُرُ، وَقِيلَ: لَا يَكْفُرُ. انتهى.

(١) في (ز)، و(هـ): المجوسي. وفي ط الخميس بعدها: وغيره.

(٢) في ط الخميس: والنصراني.

(٣) في (ز)، و(هـ) زاد بعدها: أو غيره.

(٤) في (م)، و(هـ): شغلي.

(٥) في (هـ): أسجد.

□ وَمَذْهَبُنَا أَنَّ مَنْ قَالَ: (إِنْ فَعَلْتُ^(١)) كَذَا؛ فَهُوَ كَافِرٌ؛ إِنْ أَرَادَ^(٢) التَّعْلِيْقَ؛ كَفَرَ حَالًا. أَوْ تَبَعِيدَ نَفْسِهِ: لَمْ يَكْفُرْ. وَكَذَا إِنْ أَطْلَقَ.

وَيُسَنُّ لَهُ أَنْ يَسْتَغْفِرَ اللَّهَ تَعَالَى، وَأَنْ يَقُولَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ؛ خُرُوجًا مِنْ خِلَافٍ مَنْ قَالَ بِكُفْرِهِ بِذَلِكَ.

□ وَمَا ذَكَرَهُ فِي (الرِّضَا بِكُفْرِ الْغَيْرِ)؛ مِنْ الْخِلَافِ فِيهِ، يُنَافِيهِ جَزْمُهُ بِالْكُفْرِ، فِيمَا لَوْ قَالَ لَهُ كَافِرٌ: (اعْرِضْ عَلَيَّ الْإِسْلَامَ؛ فَقَالَ: اذْهَبْ إِلَى فُلَانٍ الْفَقِيهِ)، وَلَيْسَ عِلَّةُ الْكُفْرِ - ثُمَّ -؛ إِلَّا (رِضَاهُ)^(٣) بِبَقَائِهِ عَلَيْهِ تِلْكَ الْمُدَّةُ؛ فَالْصَّوَابُ: أَنَّ الرِّضَا بِكُفْرِ الْغَيْرِ؛ كُفْرٌ.

□ وَكَذَا [مَا ذَكَرَهُ مِنْ الْخِلَافِ فِي (اللَّهُ تَعَالَى يَظْلِمُكَ؛ كَمَا ظَلَمْتَنِي) يُنَافِيهِ مَا قَدَّمَهُ^(٤)، مِنْ الْإِتِّفَاقِ عَلَى كُفْرِ^(٥) مَنْ قَالَ: (ظَلَمَنِي اللَّهُ)؛ إِلَّا أَنْ يَفْرَقَ بَيْنَهُ - هُنَا - يُحْتَمَلُ أَنَّهُ مِنْ بَابِ (الْمُشَاكَلَةِ)؛ نَحْوَ ﴿وَمَكُرُوا وَمَكَّرَ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٥٤].

وَالَّذِي يَتَّحِدُ: أَنَّهُ إِنْ نَوَى - هُنَا - بِ(يَظْلِمُكَ): يُخَلِّصُ حَقِّي مِنْكَ، وَإِنَّمَا سَمَّاهُ ظُلْمًا لِلْمُشَاكَلَةِ؛ لَا يَكْفُرُ، وَكَذَا إِنْ أَطْلَقَ؛ لِلْقَرِينَةِ؛ بِخِلَافِ مَا إِذَا أَرَادَ حَقِيقَةَ الظُّلْمِ؛ لاسْتِحَالَتِهِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى؛ إِذْ هُوَ إِمَّا مُجَاوِزُهُ الْحَدَّ، أَوْ التَّصَرُّفُ فِي مِلْكِ الْغَيْرِ، وَكُلُّ مِنْهُمَا مُحَالٌ.

(١) في (هـ): فعل.

(٢) في ط الخميس: أراد به.

(٣) في ط الخميس: وليس علة الكفر - أي هنا ثم - : الرضا.

(٤) في (م): قدمته.

(٥) ما بين المعقوفتين سقط من (س)، والمثبت من (ز)، و(م)، و(هـ).

أَمَّا الْأَوَّلُ؛ فَلِأَنَّهُ تَعَالَى لَيْسَ فَوْقَهُ مَنْ يَحُدُّ لَهُ شَيْئًا.

وَأَمَّا الثَّانِي؛ فَلِأَنَّ الْعَالَمَ كُلَّهُ مِلْكُهُ^(١) تَعَالَى، وَإِضَافَةُ الْأَمْلَاقِ إِلَى غَيْرِهِ؛ إِنَّمَا هُوَ بِطَرِيقِ الصُّورَةِ دُونَ الْحَقِيقَةِ^(٢)، ثُمَّ رَأَيْتُنِي - فِيمَا سَبَقَ - ذَكَرْتُ فِي هَذِهِ مَا يَمْتَضِي الْكُفْرَ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ، وَلَعَلَّ مَا هُنَا أَقْرَبُ.

□ وَمَرَّ أَنَّ الرَّافِعِيَّ حَكَى عَنْهُمْ كُفْرَ مَنْ قَالَ: (اللَّهُ يَعْلَمُ^(٣) دَائِمًا أَنِّي^(٤) أَذْكُرُكَ بِالْدُّعَاءِ)، وَهُوَ صَرِيحٌ فِي كُفْرٍ مَنْ قَالَ: (اللَّهُ يَعْلَمُ أَنِّي مَا فَعَلْتُ كَذَا، وَقَدْ فَعَلَهُ)؛ لِأَنَّهُ نَسَبَ اللَّهَ تَعَالَى إِلَى الْجَهْلِ؛ لِأَنَّهُ نَسَبَ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَعْلَمُ الشَّيْءَ عَلَى خِلَافِ الْوَاقِعِ.

□ وَمَرَّ أَنَّ الصَّحِيحَ فِي مَنْ قَالَ: (لَا أُرِيدُ يَمِينَهُ بِاللَّهِ؛ بَلْ بِالطَّلَاقِ)؛ أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ. نَعَمْ؛ إِنْ أَرَادَ بِذَلِكَ^(٥) اسْتِخْفَافَ بِاسْمِ اللَّهِ تَعَالَى؛ كَفَرَ؛ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ.

□ وَالَّذِي يَتَّجُهُ فِي (مَاذَا أَعْطَانِي؟!); أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ بِهِ؛ إِلَّا إِنْ قَالَهُ اسْتِخْفَافًا بِالنِّعْمَةِ، مِنْ حَيْثُ نَسَبْتُهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى.

(١) في (ز): ملك الله.

(٢) كَمَثَلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَاتِكُنَّ اللَّهُ الْمُلُوكَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [البقرة: ٢٥١]، وقول الله: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمُلُوكِ تُؤْتِي الْمُلُوكَ مَن تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلُوكَ مِمَّن تَشَاءُ﴾ [آل عمران: ٢٦]، وقول الله: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لِيَسْتَعِزَّزَكُمُ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ﴾ [النور: ٥٨]، وقول الله: ﴿إِنِّي وَجَدْتُ امْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ﴾ [النمل: ٢٣].

(٣) (س): [٢٩ / أ].

(٤) في ط الخميس: أني دائماً.

(٥) في (ز): المالك.

□ وَإِنْكَارُ الْمَعُودَتَيْنِ، وَتَصْغِيرُ نَحْوِ شَعْرِهِ ﷺ، مَرَّ الْكَلَامُ [عَلَيْهِ] ^(١) فِيهِمَا.

□ وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ فِي (لَوْ لَمْ يَأْكُلْ آدَمُ ﷺ) ^(٢) . . . (إِلخ)؛ أَنَّهُ لَا يَكُونُ كُفْرًا؛ إِلَّا إِنْ قَصَدَ بِذَلِكَ تَقْيِصَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيَّنَا وَعَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

□ وَوَاضِحٌ تَكْفِيرُ مُدَّعِي التَّبَوُّةِ، وَيُظْهَرُ كُفْرُ مَنْ طَلَبَ مِنْهُ مُعْجَزَةً؛ لِأَنَّهُ يُطَلِّبُ لَهَا مِنْهُ؛ مُجَوِّزٌ لِصِدْقِهِ، مَعَ اسْتِحَالَتِهِ الْمَعْلُومَةِ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ. نَعَمْ، إِنْ أَرَادَ بِذَلِكَ تَسْفِيهَهُ، وَبَيَانَ كَذِبِهِ؛ فَلَا كُفْرَ.

□ وَرَدُّ حَدِيثِهِ ﷺ، إِنْ كَانَ مِنْ حَيْثُ السَّنَدُ؛ فَلَا كُفْرَ بِهِ مُطْلَقًا، أَوْ مِنْ حَيْثُ نِسْبَتُهُ لَهُ ﷺ؛ كُفْرٌ مُطْلَقًا؛ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فِيهِمَا.

□ وَقَوْلُهُ: (الْحَمْدُ لِلَّهِ) بَعْدَ تَنَاوُلِ الْحَرَامِ، يَأْتِي فِيهِ مَا مَرَّ فِي التَّسْمِيَةِ، عَلَى نَحْوِ الْخَمْرِ ^(٣)، وَيُحْتَمَلُ: الْفَرْقُ.

□ وَيَتَّبِعُهُ فِي (لَا أَقُولُ) ^(٤)، وَلَا أَصْلِي، وَلَا أَزْكِي، وَلَا أَصُومُ، أَوْ: الصَّوْمُ يَضُرُّ، وَلَا أَحُجُّ: أَنَّهُ لَا كُفْرَ فِيهَا؛ إِلَّا إِنْ أَرَادَ الاسْتِخْفَافَ بِكَلِمَةِ الشَّهَادَةِ، أَوْ بِالصَّلَاةِ، أَوْ الزَّكَاةِ، أَوْ الصَّوْمِ، أَوْ الْحَجِّ.

□ وَحُكْمُ الصَّلَاةِ بِلا طَهْرٍ، مَرَّ تَقْصِيْلُهُ.

□ وَيُظْهَرُ فِي (هَذَا الَّذِي قُلْتَ عَمَلُ السُّفَهَاءِ)؛ أَنَّهُ لَا كُفْرَ ^(٥) بِهِ، إِلَّا إِنْ

(١) زيادة من (ه).

(٢) في ط الخميس زاد بعدها: الحنطة.

(٣) في (م)، و(ه): خمر.

(٤) في (ز): الأقوال.

(٥) في (ز): يكفر.

- أَرَادَ الاسْتِخْفَافَ بِالْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ، مِنْ حَيْثُ كُونُهُ حُكْمًا شَرْعِيًّا.
- وَفِي قَوْلِ الزَّوْجِ: (إِنْ كُنْتُ... إلخ)؛ أَنَّهُ لَا كُفْرَ بِهِ - أَيْضًا -؛ إِلَّا
إِنْ قَصَدَ التَّعْلِيقَ، أَوْ قَالَ ذَلِكَ؛ رِضًا بِوَصْفِهَا لَهُ بِكَافِرٍ.
- وَوَضَعَ فَلَنْسُوءَ الْمُجُوسِيِّ، مَرَّ حُكْمُهُ وَمَا فِيهِ.
- وَكَذَا: (الْمُجُوسِيُّ خَيْرٌ مِنَ النَّصْرَانِيِّ) - وَمَا بَعْدَهُ -، مَرَّ حُكْمُهُ -
أَيْضًا -.
- وَيُظْهِرُ: أَنَّهُ لَا كُفْرَ^(١) بِ (إِيْشَ شُعْلِيِّ^(٢) مَعَ الْمُحْشَرِ)؛ إِلَّا إِنْ قَصَدَ
الاسْتِخْفَافَ بِهِ.
- وَلَا بِ (أَيَّنَ تَجِدُنِي... إلخ)؛ إِلَّا إِنْ أَرَادَ^(٣) أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَقْدِرُ
عَلَى أَنْ يَجْمَعَهُ بِهِ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ؛ بِخِلَافِ مَا إِذَا أَرَادَ^(٤) أَنَّ لَهُ ذُنُوبًا،
يُذْهَبُ بِهِ، بِسَبَبِهَا إِلَى النَّارِ ابْتِدَاءً؛ فَلَا يَجْتَمِعُ بِهِ.
- وَالْقَوْلُ بِالْكَفْرِ فِي (أَعْطِنِي حَقِّي، وَإِلَّا أَخَذُ مِنْكَ... إلخ)؛ لَا وَجْهَ
لَهُ.
- وَمَنْ قَالَ: (الْكُفْرُ خَيْرٌ مِمَّا يَفْعَلُ)؛ إِنْ أَرَادَ [بِهِ]^(٥) أَنْ فِي نَأٍ، الْكُفْرِ
خَيْرًا - وَلَوْ بِوَجْهِ مَا - كَانَ كَافِرًا، وَإِلَّا؛ فَلَا.

(١) في ط الخميس: يكفر.

(٢) في (س)، و(ز): شغل، والمثبت من (م)، و(ه)، وهو الأنسب للسياق.

(٣) عبارة (إن أراد) سقطت من (ه).

(٤) سقطت من (ز).

(٥) زيادة من (ه).

□ وَمَنْ قَالَ: (أَطِيبُ الْحَلَالِ أَنْ لَا أُصَلِّي)؛ الظاهر: أَنَّهُ يَكْفُرُ بِهِ؛ لَأَنَّهُ جَعَلَ تَرْكَ الصَّلَاةِ، مِنْ حَيْثُ هِيَ^(١)، مِنَ الْحَلَالِ؛ بَلْ أَطِيبُهُ، وَهَذَا كُفْرٌ^(٢)، بِلا نزاع؛ لَأَنَّ فِيهِ إنْكَارَ وَجُوبِ الصَّلَاةِ الشَّامِلَةِ لِلْخُمْسِ، وَذَلِكَ كُفْرٌ.

□ وَالسُّجُودُ لِلسُّلْطَانِ أَوْ غَيْرِهِ؛ مَرَّ حُكْمُهُ وَمَا فِيهِ، وَعَجِيبٌ مِنْ هَذَا الْمَصْنُفِ؛ حَيْثُ حَكَى - فِيمَا مَرَّ - الْإِتِّفَاقَ عَلَى كُفْرٍ مَنْ قَالَ: (هَاتُ؛ أَكُلِ الْحَلَالَ؛ أَسْجُدْ^(٣) لَهُ)، وَحَكَى الْخِلَافَ فِي السُّجُودِ نَفْسِهِ لِلسُّلْطَانِ أَوْ غَيْرِهِ، مَعَ أَنَّ هَذَا فِيهِ^(٤) السُّجُودُ الْحَقِيقِيُّ، بِخِلَافِ ذَلِكَ. وَالْوَجْهُ: أَنَّهُ لَا كُفْرَ بِتَقْيِيلِ الْأَرْضِ، وَلَا بِمَا بَعْدَهُ^(٥).

● قال:



(١) في ط الخميس: هو.

(٢) (س): [٢٩ / ب].

(٣) في (ز): أَسْتَجِد.

(٤) في ط الخميس: في.

(٥) في (س) كتب في مقابلها في الحاشية: بلغ.

الفصل الثالث في ما يُخشى عليه^(١) الكُفر

إِذَا^(٢) شَتَمَ رَجُلًا اسْمُهُ مِنْ أَسْمَاءِ النَّبِيِّ ﷺ؛ فَقَالَ: يَا ابْنَ الزَّانِيَةِ،
وَهُوَ ذَاكِرُ النَّبِيِّ ﷺ.

أَوْ قَالَ لَهُ فَقِيهٌ وَجْهًا شَرَعِيًّا؛ فَقَالَ: هَذَا عَمَلُ الْفُقَهَاءِ، وَيَعْمَلُ مَعِيَ عَمَلُ
السُّفَهَاءِ.

أَوْ أَبْغَضَ^(٣) عَالِمًا مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ ظَاهِرٍ.
أَوْ سَمِعَ الْأَذَانَ، أَوْ الْقُرْآنَ؛ فَتَكَلَّمَ بِكَلَامِ الدُّنْيَا.
أَوْ قَالَ لِلْقُرَّاءِ: هَؤُلَاءِ آكِلُوا الرِّبَا.

أَوْ قَالَ لِصَالِحٍ: وَجْهُهُ عِنْدِي كَوَجْهِ الْخِنْزِيرِ^(٤).
أَوْ قَالَ: أُرِيدُ الْمَالَ؛ سَوَاءٌ أَكَانَ^(٥) مِنْ حَلَالٍ أَوْ حَرَامٍ، أَوْ قَالَ: أَحِبُّ
أَيُّهُمَا أَسْرَعُ وَصُولًا.

(١) في (ز) زاد بعدها: من.

(٢) في ط الخميس: (قال: إذا).

(٣) في (ز)، و(م): بغض.

(٤) في (م): خنزير.

(٥) في ط الخميس: كان.

أَوْ قَالَ: مَا نَقَصَ اللَّهُ^(١) مِنْ عُمْرِ فُلَانٍ، زَادَ^(٢) اللَّهُ فِي عُمْرِكَ.

أَوْ قَالَ: مَنْ لَيْسَ لَهُ دِرْهَمٌ لَا يَسْوِي^(٣) دِرْهَمًا.

فَفِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ يُخْشَى عَلَيْهِ الْكُفْرَ. انتهى.

□ وَوَجْهُ خَشْيَةِ الْكُفْرِ فِي كُلِّ هَذِهِ الصُّوَرِ؛ أَنَّ كُلًّا مِنْهَا يَحْتَمِلُهُ؛ لَكِنْ احْتِمَالًا بَعِيدًا؛ فَرُبَّمَا مَالَ خَاطِرُهُ إِلَى ذَلِكَ الْاحْتِمَالِ؛ فَيَكُونُ حِينَئِذٍ كَافِرًا، وَبِهَذَا يُعْلَمُ مَا^(٤) فِي مَعْنَى هَذِهِ الصُّوَرِ مِنْ كُلِّ مَا يَحْتَمِلُ الْكُفْرَ احْتِمَالًا بَعِيدًا يَكُونُ مِثْلَهَا؛ فَيَنْبَغِي تَجَنُّبُ اللَّفْظِ^(٥) بِجَمِيعِ ذَلِكَ؛ أَيْ: يُتَدَبَّرُ تَارَةً؛ كَتَجَنُّبِ كَلَامِ الدُّنْيَا عِنْدَ سَمَاعِ الْقُرْآنِ أَوِ الْأَذَانِ، وَتَجَنُّبِ^(٦) أُخْرَى؛ كَأَكْثَرِ الصُّوَرِ الْبَاقِيَةِ.

● قال: ()



(١) لفظ الجلالة ليست في ط الخميس.

(٢) في ط الخميس: زاده.

(٣) في ط الخميس: يساوي.

(٤) في ط الخميس: أن ما.

(٥) في ط الخميس: التلفظ.

(٦) في ط الخميس: ويجب.

فَضْلٌ آخَرُ: فِي الْخَطَا

لَوْ قَالَ: اللَّهُ يَطَّلِعُ مِنَ السَّمَاءِ، أَوْ مِنَ الْعَرْشِ^(١).

أَوْ قَالَ: بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ.

أَوْ قَالَ: يَا رَبِّ، لَا تَرْضَ^(٢) بِهَذَا الظُّلْمَ.

أَوْ قَالَ: فَلَانُ قَضَاءِ سُوءٍ^(٣).

أَوْ قَالَ: أَعْطَيْتَ وَاحِدًا، وَأَخَذْتَهُ مِنْ وَاحِدٍ.

أَوْ قَالَ: تَأْخُذُ مِمَّنْ لَهُ وَاحِدٌ، وَلَا تَأْخُذُ مِمَّنْ لَهُ عَشْرَةٌ.

أَوْ قَالَ: الْفَقْرُ شَقَاوَةٌ^(٤).

فَهَذِهِ الْمَسَائِلُ خَطَاٌ لَا يَكْفُرُ بِهِ، وَاللَّهُ تَعَالَى الْهَادِي إِلَى الصَّوَابِ).

انتهى.

(١) تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ. وَقُلْتُ هُنَاكَ: إِنَّ أَرَادَ الْمَصْنُفُ: نَفْيَ الْعُلُوِّ؛ فَهَذَا بَاطِلٌ؛ بَلْ نَفْيُ عُلُوِّهِ تَعَالَى؛ كُفْرٌ. وَإِنْ كَانَ الْمَرَادُ بِهَذِهِ الْعِبَارَةِ: تَشْبِيهُ اللَّهِ بِخَلْقِهِ، وَأَنَّهُ فِي مَكَانٍ تُحِيطُ بِهِ مَخْلُوقَاتُهُ؛ فَهَذَا كُفْرٌ كَذَلِكَ.

(٢) فِي طِ الْخَمِيسِ: تَرْضَى.

(٣) فِي (م): سَوَاءٌ.

(٤) فِي (ز): مُتَفَاوِتٌ.

□ وَجَعَلُهُ مَا فِي [الفصل الثالث؛ مِمَّا يُخْشَى مِنْهُ الْكُفْرُ، دُونَ مَا فِي] ^(١) هَذَا الْفَصْلِ؛ فِيهِ نَظَرٌ؛ فَإِنَّ هَذِهِ الصُّورَ الَّتِي فِي الرَّابِعِ أَقْرَبُ إِلَى احْتِمَالِ الْكُفْرِ مِنَ الصُّورِ الَّتِي فِي الثَّالِثِ؛ فَخَشْيَةُ الْكُفْرِ فِيهَا أَقْرَبُ، عَلَى أَنَّهُ قَدَّمَ فِي ^(٢) الْفَصْلِ الْأَوَّلِ - الْمُعْقُودِ لِمَا هُوَ كُفْرٌ اتِّفَاقًا، بِحَسَبِ زَعْمِهِ - كُفْرَ مَنْ قَالَ: (اللَّهُ يَنْظُرُ إِلَيْنَا وَيُبْصِرُنَا) ^(٣) مِنَ الْعَرْشِ، وَهَذِهِ مِثْلُ: (اللَّهُ يَطَّلِعُ مِنَ السَّمَاءِ، أَوْ مِنَ الْعَرْشِ)؛ فَجَعَلَهُ تِلْكَ ^(٤) كُفْرًا اتِّفَاقًا، وَهَذِهِ ^(٥) غَيْرَ كُفْرٍ اتِّفَاقًا؛ كَمَا أَفْهَمَهُ صَنِيعُهُ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَجْعَلْهَا فِي الْفَصْلِ الثَّانِي ^(٦) الْمُعْقُودِ لِبَيَانِ مَا اخْتَلَفَ فِي أَنَّهُ كُفْرٌ، وَظَاهِرٌ أَنَّ الْمَسْأَلَتَيْنِ حُكْمُهُمَا وَاحِدٌ، وَأَنَّ التَّفَرِيقَ بَيْنَهُمَا الَّتِي زَعَمَهَا هَذَا الْمَصْنُفُ عَجِيبَةٌ.

وَإِذَا انْتَهَى الْكَلَامُ عَلَى مَا فِي كِتَابِهِ هَذَا؛ فَلَنَرْجِعْ إِلَى سَوْقِ بَقِيَّةِ كَلَامِ «الرَّوْضَةِ» [الَّذِي] ^(٧) انْفَرَدَ بِهِ عَنِ الرَّافِعِيِّ.

فَنَقُولُ: فِي «الرَّوْضَةِ» ^(٨) فُرُوعٌ زَائِدَةٌ، نَقَلَهَا عَنِ «الشَّافِعِ»؛ فَسَوَّقَهَا بِلَفْظِهَا، ثُمَّ تَكَلَّمَ عَلَى مَا فِيهَا.

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (ز).

(٢) سقطت من (ز).

(٣) في ط الخميس: وينصرنا.

(٤) في ط الخميس: في تلك.

(٥) في ط الخميس: وهذا.

(٦) (س): [٣٠ / أ].

(٧) في (س): التي، والمثبت من (ز)، و(م)، و(ه)، وهو الأنسب للسياق.

(٨) (٧٠ / ١٠).

وَعِبَارَتُهُ: (قُلْتُ: قَدْ ذَكَرَ الْقَاضِي الْإِمَامُ الْحَافِظُ أَبُو الْفَضْلِ عِيَاضُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي آخِرِ كِتَابِهِ «الشَّفَا بِتَعْرِيفِ حُقُوقِ نَبِينَا»^(١) الْمِصْطَفَى»^(٢) - صَلَوَاتُ اللَّهِ تَعَالَى وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ - جُمْلَةً مِنَ الْأَلْفَاظِ الْمَكْفَرَةِ غَيْرِ مَا سَبَقَ، نَقَلَهَا عَنِ الْأَيْمَةِ، أَكْثَرَهَا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ، وَصَرَّحَ بِنَقْلِ الْإِجْمَاعِ فِيهِ.

فَمِنْهَا: أَنَّ مَرِيضًا شُفِيَ، ثُمَّ قَالَ: لَقِيتُ فِي مَرَضِي هَذَا مَا لَوْ قَتَلْتُ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ لَمْ أَسْتَوْجِبْهُ^(٣)؛ فَقَالَ (بَعْضُ) الْعُلَمَاءِ: يَكْفُرُ وَيُقْتَلُ؛ لِأَنَّهُ يَتَضَمَّنُ النَّسْبَةَ إِلَى الْجَوْرِ، وَقَالَ آخَرُونَ: لَا يَتَحْتَمُّ قَتْلُهُ، وَيُسْتَتَابُ وَيُعْزَرُ.

وَأَنَّهُ لَوْ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَسْوَدَ، أَوْ تُوفِّي قَبْلَ أَنْ يَلْتَحِيَ. أَوْ قَالَ: لَيْسَ بِقُرَشِيٍّ؛ فَهُوَ كُفْرٌ؛ لِأَنَّهُ وَصَفَهُ بِغَيْرِ صِفَتِهِ؛ [فَفِيهِ تَكْذِيبٌ]^(٤) بِهِ^(٥).

وَأَنَّنَا مَنِ ادَّعَى أَنَّ النُّبُوَّةَ مُكْتَسَبَةٌ، أَوْ أَنَّهُ يَبْلُغُ بِصَفَاءِ الْقَلْبِ إِلَى مَرْتَبَتِهَا. أَوْ ادَّعَى أَنَّهُ يُوحَى إِلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَدَّعِ النُّبُوَّةَ.

أَوْ ادَّعَى أَنَّهُ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ، وَيَأْكُلُ مِنْ ثِمَارِهَا، وَيَعَانِقُ الْحُورَ^(٦)؛ فَهُوَ

(١) في (ز): (في نبينا) بدلاً من (بتعريف حقوق نبينا).

(٢) «الشَّفَا» (٢/ ٥١٣ و ٥٨٤)، و (٢/ ٦٠٨ - وَمَا بَعْدَهَا -) - (الْفَصْلُ الرَّابِعُ؛ فِي بَيَانِ مَا هُوَ مِنَ الْمَقَالَاتِ كُفْرٌ، وَمَا يُتَوَقَّفُ أَوْ يُخْتَلَفُ فِيهِ، وَمَا لَيْسَ بِكُفْرٍ) -.

(٣) في «الشَّفَا» (٢/ ٥٨٤): (لَمْ أَسْتَوْجِبْ هَذَا كُلَّهُ).

(٤) في (س): فَهُوَ كَذِبٌ، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ (ز)، و(م)، و(ه)، وهو الأنسب للسياق.

(٥) في «الرَّوْضَةِ»: «لِأَنَّ وَصْفَهُ بِغَيْرِ صِفَتِهِ نَفْيٌ لَهُ وَتَكْذِيبٌ بِهِ».

(٦) في ط الخميس: الحور العين.

كَافِرٌ بِالْإِجْمَاعِ قَطْعًا^(١).

وَأَنَّ مَنْ دَافَعَ (نَصَّ) الْكِتَابِ أَوْ السُّنَّةِ الْمُقْطُوعِ بِهَا، الْمُحْمُولِ عَلَى ظَاهِرِهِ؛ فَهُوَ كَافِرٌ بِالْإِجْمَاعِ.

وَأَنَّ مَنْ لَمْ يُكْفِّرْ مَنْ دَانَ بِغَيْرِ الْإِسْلَامِ؛ كَالنَّصَارَى، أَوْ شَكَّ فِي تَكْفِيرِهِمْ، أَوْ صَحَّحَ مَذْهَبَهُمْ^(٢)؛ فَهُوَ كَافِرٌ. وَإِنْ أَظْهَرَ مَعَ ذَلِكَ الْإِسْلَامَ وَاعْتَقَدَهُ. وَكَذَا يَقْطَعُ بِتَكْفِيرِ كُلِّ قَائِلٍ قَوْلًا يَتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى تَضْلِيلِ الْأُمَّةِ، أَوْ تَكْفِيرِ الصَّحَابَةِ.

وَكَذَا مَنْ فَعَلَ فِعْلًا أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ أَنَّهُ لَا يَصْدُرُ إِلَّا مِنْ كَافِرٍ، وَإِنْ كَانَ صَاحِبُهُ مُصَرِّحًا بِالْإِسْلَامِ مَعَ فِعْلِهِ؛ كَالسُّجُودِ لِلصَّلِيبِ، أَوْ النَّارِ، أَوْ الْمَشْيِ إِلَى الْكَنَائِسِ^(٣).....

(١) كلمة (قطعا) ليست في ط الخميس.

(٢) في (ز): مذاهبتهم.

(٣) كُتِبَ فِي حَاشِيَةِ النُّسخَةِ (ز): فَائِدَةٌ: مَنْ فَنَّاوَى ابْنَ حَجَرٍ مَا نَصَّهُ: «وَمِنْ أَقْبَحِ الْبِدَعِ؛ مُوَافَقَةُ الْمُسْلِمِينَ النَّصَارَى فِي أَعْيَادِهِمْ بِالتَّشْبِهِ بِأَكْلِهِمْ، وَالْهَدْيَةِ لَهُمْ، وَقَبُولِ هَدِيَّتِهِمْ فِيهِ، وَأَكْثَرُ النَّاسِ (اعْتِنَاءً) بِذَلِكَ الْمَصْرُيُونِ، وَقَدْ قَالَ ﷺ: «مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ»؛ بَلْ قَالَ (ابْنُ الْحَاجِّ): لَا يَحِلُّ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَبِيعَ نَصْرَانِيًّا شَيْئًا مِنْ مَصْلَحَةِ عِيْدِهِ؛ لَا لَحْمًا وَلَا أَدَمًا وَلَا ثَوْبًا وَلَا يُعَارُونَ شَيْئًا وَلَا دَابَّةً؛ إِذْ هُوَ مُعَاوَنَةٌ لَهُمْ عَلَى كُفْرِهِمْ، وَعَلَى وُلاَةِ الْأَمْرِ مَنَعَ الْمُسْلِمِينَ مِنْ ذَلِكَ.

وَمِنْهُ: اهْتِمَاءُهُمْ فِي التَّيْرُوزِ بِأَكْلِ الْهَرِيسَةِ، وَاسْتِعْمَالِ الْبُخُورِ فِي خَمِيسِ الْعَدَسِ (الْعِيدَيْنِ) سَبْعَ مَرَّاتٍ؛ زَاعِمِينَ أَنَّهُ يَدْفَعُ الْكَسَلَ وَالْمَرَضَ، وَصَبَغِ الْبَيْضِ أَحْمَرَ وَأَصْفَرَ وَبَيْعِهِ، وَالْأَدْوِيَّةُ فِي السَّبْتِ الَّذِي يُسَمُّونَهُ سَبْتِ الثَّوْرِ، وَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ سَبْتِ الظَّلَامِ، وَيَشْتَرُونَ فِيهِ الشَّيْشَ، وَيَقُولُونَ: لِلْبَرَكَةِ! وَيَجْمَعُونَ وَرَقَ الشَّجَرِ، =

مَعَ أَهْلِهَا بِزِيَّهِمْ مِنَ الزَّانِئِرِ^(١) وَغَيْرِهَا.

وَكَذَا مَنْ أَنْكَرَ مَكَّةَ، وَالْبَيْتَ، أَوِ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ، أَوْ صِفَةَ الْحَجِّ،
وَأَنَّهُ لَيْسَ [عَلَى]^(٢) هَذِهِ الْهَيْئَةِ الْمَعْرُوفَةِ. أَوْ قَالَ: لَا أَدْرِي أَنَّ هَذِهِ الْمَسْمَاةَ
بِمَكَّةَ هِيَ مَكَّةُ أَوْ غَيْرُهَا.

وَكُلُّ هَذَا وَشَبَّهَهُ، لَا يُشَكُّ^(٣) فِي تَكْفِيرِ قَائِلِهِ إِنْ كَانَ مِمَّنْ يُظَنُّ بِهِ عِلْمٌ

= لَيْلَةَ السَّبْتِ بِمَاءٍ يَغْتَسِلُونَ بِهِ فِيهِ لِرِزَالِ السَّحْرِ، وَيَكْتَحِلُونَ فِيهِ لِرِيزَادَةِ نُورِ أَعْيُنِهِمْ،
وَيَدَهْنُونَ فِيهِ بِالْكَبْرِيتِ وَالزَّيْتِ، وَيَجْلِسُونَ عَرَايَا فِي الشَّمْسِ لِدَفْعِ الْجَرَبِ وَالْحَكَّةِ،
وَيَطْبُخُونَ طَعَامَ اللَّبَنِ، وَيَأْكُلُونَهُ فِي الْحَمَامِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْبِدَعِ الَّتِي اخْتَرَعُوهَا،
وَيَجِبُ مَنْعُهُمْ مِنَ الظُّهُورِ بِأَعْيَادِهِمْ.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّهُ إِنْ فَعَلَ ذَلِكَ بِقَصْدِ الشَّبِّهِ بِهِمْ فِي شِعَارِهِمُ الْكُفْرَ (كَفَرَ) قَطْعًا، أَوْ فِي
شِعَارِ الْعِيدِ، مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الْكُفْرِ، لَمْ يَكْفُرْ؛ لَكِنَّهُ يَأْتُمُّ، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدِ الشَّبِّهِ بِهِمْ
أَصْلًا وَرَأْسًا؛ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَ الْمُتَأَخِّرِينَ ذَكَرَ مَا يُوَافِقُ مَا ذَكَرْتُهُ.
انْتَهَى مِنْ كِتَابِ الرَّدَّةِ.

انْظُرْ: «الْفَتَاوَى الْكُبْرَى» لِابْنِ حَجَرٍ الْهَيْتَمِيِّ (٤/٢٣٩).

تَنْبِيْهُ؛ مَا بَيْنَ الْأَقْوَاسِ إِضَافَةٌ مَنِيٍّ مِنْ مَطْبُوعِ فِتَاوَى الْهَيْتَمِيِّ، لِتَعْدِيلِ السِّيَاقِ.

(١) قَالَ النَّوَوِيُّ فِي «الْمَجْمُوعِ» (٤٠٩/١٩): «الزَّنَاؤُ: أَنْ يَشْدُوا (أَهْلُ الذِّمَّةِ) فِي أَوْسَاطِهِمْ
خَيْطًا غَلِيظًا فَوْقَ الثِّيَابِ، وَإِنْ لَبَسُوا الْقَلَانِسَ جَعَلُوا فِيهَا خَرْقًا لِيَتَمَيَّزُوا عَنْ قَلَانِسِ
الْمُسْلِمِينَ».

● وَقَالَ أَبُو بَكْرِ الرَّازِيُّ فِي «مُخْتَارِ الصَّحَاحِ» (ص: ١٣٨): «(الزَّنَاؤُ) حِزَامٌ لِلنَّصَارَى».

● وَقَالَ الْفَيْزُوزِيُّ فِي «الْقَامُوسِ الْمَحِيطِ» (ص: ٤٠١): «هُوَ مَا عَلَى وَسْطِ النَّصَارَى
وَالْمَجُوسِ».

(٢) سَقَطَتْ مِنْ (س)، وَ(م)، وَ(ه)، وَالْمَثْبُتُ مِنْ (ز).

(٣) فِي (ه): لَا شَكَّ. وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا فِي «الرُّوضَةِ».

ذَلِكَ، وَطَالَتْ صُحْبَتُهُ لِلْمُسْلِمِينَ؛ فَإِنْ كَانَ قَرِيبَ عَهْدٍ بِإِسْلَامٍ، أَوْ بِمُخَالَطَةِ الْمُسْلِمِينَ، عَرَفْنَاهُ بِذَلِكَ، وَلَا يُعْذَرُ بَعْدَ التَّعْرِيفِ.

وَكَذَا مِنْ غَيْرِ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ، أَوْ قَالَ: لَيْسَ بِمُعْجَزٍ.

أَوْ قَالَ: لَيْسَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ دَلَالَةٌ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، أَوْ أَنْكَرَ^(١) الْجَنَّةَ، أَوْ النَّارَ، أَوْ الْبَعْثَ، أَوْ الْحِسَابَ، أَوْ^(٢) اعْتَرَفَ بِذَلِكَ، وَلَكِنْ قَالَ: الْمَرَادُ بِالْجَنَّةِ وَالنَّارِ وَالْبَعْثِ وَالنَّشُورِ وَالْثَّوَابِ وَالْعِقَابِ غَيْرُ مَعَانِيهَا.

أَوْ قَالَ: الْأَيُّمَةُ أَفْضَلُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ).

انْتَهَى كَلَامُ «الرَّوَضَةِ» الْمُنْقُولُ عَنِ «الشِّفَاءِ» بِالْمَعْنَى، مِنْ مَحَالٍّ مُتَعَدِّدَةٍ^(٣)، وَإِلَّا؛ فَصَاحِبُ «الشِّفَاءِ» لَمْ يَسْقُهُ كَذَلِكَ، وَهُوَ كَلَامٌ نَفِيسٌ مُشْتَمِلٌ عَلَى فَوَائِدَ بِنَاءُهَا يُعَلِّمُ تَقْيِيدُ كَثِيرٍ مِمَّا سَبَقَ.

وَلَمْ يُرْجَحِ التَّوَوُّيُّ - عَفَا اللَّهُ عَنْهُ - شَيْئًا مِنَ الْخِلَافِ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى؛ أَعْنِي: مَسْأَلَةَ الْمَرِيضِ إِذَا شَفِيَ، وَالَّذِي رَجَّحَهُ^(٤) الْمَحِبُّ الطَّبْرِيُّ: أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ.

وَالْحَقُّ عِنْدِي: أَنَّهُ^(٥) يُفْصَلُ؛ فَيَقَالُ: إِنْ أَرَادَ بِذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى شَدَّدَ

(١) فِي (س)، وَ(ز)، وَ(م): وَأَنْكَرَ، وَالْمَثْبُتُ مِنْ (هـ)، وَهُوَ الْأَنْسَبُ لِلْسِّيَاقِ.

(٢) (س): [٣٠ / ب].

(٣) «الشِّفَاءُ» (٢ / ٥٨٤)، وَ(٢ / ٦٠٨) وَمَا بَعْدَهَا.

(٤) فِي ط الْخَمِيسِ: رَجَحَ.

(٥) فِي ط الْخَمِيسِ: أَنْ.

عَلَيْهِ؛ لِدُنُوبٍ سَلَفَتْ لَهُ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ؛ لَمْ يَكْفُرْ، وَإِنْ أَرَادَ^(١) أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ مَعَهُ الْأَصْلَحَ فِي حَقِّهِ؛ فَإِنْ كَانَ مَعَ اعْتِقَادِ أَنْ مَا فَعَلَهُ مَعَهُ جَوْرٌ؛ كَفَرَ، أَوْ أَنَّهُ تَعَالَى لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْأَصْلَحُ، أَوْ أَطْلَقَ؛ لَمْ يَكْفُرْ.

وَفِي «الشُّفَا» عَنْ أَبِي^(٢) زَيْدٍ - قَبْلَ^(٣) هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ -^(٤): لَوْ لَعَنَ رَجُلًا، وَلَعَنَ اللَّهُ ﷻ، وَقَالَ: إِنَّمَا أَرَدْتُ أَنْ أَلْعَنَ الشَّيْطَانَ؛ فَزَلَّ لِسَانِي، قُتِلَ^(٥)

(١) في (هـ): أريد.

(٢) في ط الخميس: ابن أبي. وفي «الشُّفَا»: (وَأَفْتَى أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ أَبِي زَيْدٍ). وهو الصواب.

● قُلْتُ: وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي زَيْدٍ الْفَقِيهُ الْقَيَّرَوَانِيُّ، أَبُو مُحَمَّدٍ شَيْخُ الْمَالِكِيَّةِ بِالْمَغْرِبِ، اسْمُ أَبِيهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَكَانَ أَبُو مُحَمَّدٍ قَدْ جَمَعَ مَذْهَبَ مَالِكٍ، وَشَرَحَ أَقْوَالَهُ، وَكَانَ وَاسِعَ الْعِلْمِ، كَثِيرَ الْحِفْظِ، ذَا صَلَاحٍ وَوَرَعَ وَعَقْفَةٍ. . وَكَانَ يُسَمَّى «مَالِكًا الصَّغِيرَ»، صَنَّفَ كِتَابَ «التَّوَادِرِ وَالزِّيَادَاتِ» فِي نَحْوِ الْمِائَةِ جُزْءٍ، وَاخْتَصَرَ «الْمُدَوَّنَةَ»، وَعَلَى هَذَيْنِ الْكِتَابَيْنِ الْمُعَوَّلُ فِي الْفُتْيَا بِالْمَغْرِبِ، وَصَنَّفَ كِتَابَ «الْعَتَبَةِ» عَلَى الْأَبْوَابِ، وَكِتَابَ «الْاِقْتِدَاءِ بِمَذْهَبِ مَالِكٍ»، وَكِتَابَ «الرِّسَالَةِ»، وَكِتَابَ «الثَّقَّةِ بِاللَّهِ وَالتَّوَكُّلِ عَلَى اللَّهِ»، وَكِتَابَ «الْمَعْرِفَةِ وَالتَّفْسِيرِ»، وَكِتَابَ «إِعْجَازِ الْقُرْآنِ»، وَ«كِتَابَ النَّهْيِ عَنِ الْجِدَالِ»، وَرِسَالَتَهُ فِي الرَّدِّ عَلَى الْقَدْرِيَّةِ، وَرِسَالَتَهُ فِي التَّوْحِيدِ، وَكِتَابَ «مَنْ تَحَرَّكَ عِنْدَ الْقِرَاءَةِ». وَقِيلَ: إِنَّهُ صَنَعَ رِسَالَتَهُ الْمَشْهُورَةَ وَلَهُ سَبْعُ عَشْرَةَ سَنَةً.

قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ الْحَبَال: مَاتَ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ لِنِصْفِ شَعْبَانَ سَنَةِ تِسْعٍ وَثَمَانِينَ وَثَلَاثَ مِائَةٍ، وَكَذَا أَرَخَهُ أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ مَنْدَةَ، وَأَرَخَ مَوْتَهُ الْقَاضِي عِيَاضٌ وَغَيْرُهُ فِي سَنَةِ سِتِّ وَثَمَانِينَ وَثَلَاثَ مِائَةٍ. «تَارِيخُ الْإِسْلَامِ» (٨/٦٤٧)، و«السِّيَرُ» (١٢/٤٩٠).

(٣) في ط الخميس: قيل.

(٤) «الشُّفَا» (٢/٥٨٣).

(٥) في (ز): قيل.

بِظَاهِرِ كُفْرِهِ، وَلَا يُقْبَلُ عُذْرُهُ^(١)، وَقَضِيَّةٌ مَذْهَبِنَا: قَبُولُهُ.

وَمَا قَالَهُ فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ مُتَّجِهٌ - أَيْضًا - ؛ لَكِنْ مَحَلُّهُ - كَمَا يُعْلَمُ مِنْ آخِرِ كَلَامِهِ - فِي مَنْ طَالَتْ صُحْبَتُهُ لِلْمُسْلِمِينَ، حَتَّى ظَنَّ بِهِ عِلْمُ ذَلِكَ، وَسَيُعْلَمُ أَنَّ^(٢) مَا مَرَّ - عَنِ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ^(٣) عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَوَّاهُ - مِنْ:

(١) فِي «الشَّفَا» (٢/ ٥٨٣) - بَعْدَهُ - : «وَأَمَّا فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى؛ فَمَعْدُورٌ».

(٢) فِي (هـ): (وَبِهِ يَعْلَمُ رَدُّ) بَدَلًا مِنْ (وَسَيُعْلَمُ أَنْ).

(٣) تَقَدَّمَ الْمَسْأَلَةُ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ؛ حَيْثُ قَالَ - مَطْلَبٌ: لَوْ شَكَّ أَنَّهُ الْمَدْفُونُ بِالْمَدِينَةِ - : (وَفِي أَمَالِي الشَّيْخِ عَزَّ الدِّينَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّ مَنْ قَالَ: أَوْ مِنْ بِلَيْبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَأَشْكُ أَنَّهُ الْمَدْفُونُ بِالْمَدِينَةِ، وَأَنَّهُ الَّذِي نَشَأَ بِمَكَّةَ، أَوْ أَوْ مِنْ بِالْحَجِّ إِلَى الْبَيْتِ، وَأَشْكُ فِي أَنَّهُ الْبَيْتُ الَّذِي بِمَكَّةَ؛ لَا يَكُونُ كَافِرًا فِي جَمِيعِ ذَلِكَ.

قَالَ الشَّيْخُ: (وَالْحَقُّ: التَّفْصِيلُ؛ فَتُكْفَرُهُ فِي الْبَيْتِ، دُونَ مَا عَدَاهُ، وَذَلِكَ: أَنَّهُ لَا يَكُونُ كَافِرًا؛ إِلَّا بِمَا عَلِمَ أَنَّهُ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ، لَا بِمَا عَلِمَ بِالنَّظَرِ؛ سَوَاءٌ كَانَ مِنَ الدِّينِ أَوْ لَا.

وَكُونُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَدْفُونًا بِالْمَدِينَةِ، وَنَشَأَ بِمَكَّةَ؛ أَمْرٌ مَعْلُومٌ بِالضَّرُورَةِ، وَلَكِنَّهُ لَيْسَ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ؛ لِأَنَّا لَمْ نَتَّعَبِدْ بِهِ؛ فَيَكُونُ جَاحِدُهُ كَجَاحِدِ بَغْدَادَ وَمِصْرَ؛ فَإِنَّهُ يَكُونُ كَاذِبًا لَا كَافِرًا.

وَأَمَّا الْبَيْتُ؛ فَإِنَّ الْأُمَّةَ أَجْمَعَتْ عَلَى التَّكْلِيفِ بِعَيْنِ هَذَا الْبَيْتِ، وَمُتَعَلِّقُهُ مِنَ الدِّينِ؛ لِأَنَّهُ إِمَّا شَرْطٌ فِي الْحَجِّ، أَوْ رُكْنٌ فِيهِ، وَأَيًّا مَا كَانَ يَكُونُ مِنَ الدِّينِ؛ فَجَاحِدُهُ يَكُونُ جَاحِدًا لِمَا عَلِمَ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ؛ فَيَكُونُ كَافِرًا). انتهى.

وَسَيَأْتِي عَنِ «الرَّوَضَةِ» عَنِ الْقَاضِي عِيَّاضٍ مَا يَرُدُّ كَلَامَهُ؛ كَمَا سَتَعْلَمُهُ. وَجَزَمَ (بَعْضُ) الْمُتَأَخِّرِينَ بِتَكْفِيرِهِ: مَنْ اعْتَرَفَ بِوُجُوبِ الْحَجِّ، وَلَكِنْ قَالَ: لَا أَدْرِي أَيْنَ مَكَّةَ، وَلَا أَيْنَ الْكُعْبَةِ؟ وَلَا أَيْنَ الْبَلَدُ الَّذِي يَسْتَقْبِلُهُ النَّاسُ وَيَحْجُّونَهُ؟ هَلْ هِيَ الْبَلَدَةُ الَّتِي حَجَّهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَوَصَفَ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ؟!! لِأَنَّهُ مُكَذِّبٌ؛ إِلَّا أَنْ يَكُونَ هَذَا الشَّخْصُ قَرِيبَ الْعَهْدِ بِالإِسْلَامِ، وَلَمْ يَتَوَاتَرَ بَعْدَ عِنْدَهُ).

=

(أَنَّ مَنْ قَالَ: أُوْمِنُ بِالنَّبِيِّ وَأَشْكُ أَنَّهُ الْمَدْفُونُ بِالْمَدِينَةِ، أَوِ الَّذِي نَشَأَ بِمَكَّةَ؛ لَا يَكْفُرُ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ مَعْلُومًا بِالضَّرُورَةِ؛ إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الدِّينِ؛ لِأَنَّا لَمْ نَتَعَبَّدْ بِهِ؛ فَيَكُونُ جَاحِدُهُ كَجَاحِدِ بَغْدَادَ وَمِصْرَ). انتهى.

وَوَجْهَ رَدِّهِ^(١): أَنَّ الشَّكَّ فِي ذَلِكَ [مِنَ الْمَخَالِطِ لِلْمُسْلِمِينَ]^(٢) يَسْتَلْزِمُ تَضْلِيلَ الْأُمَّةِ^(٣) وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْعِظَائِمِ فِي الدِّينِ.

وَوَظَاهِرُ كَلَامِ النَّوَوِيِّ وَالْقَاضِي: أَنَّهُ^(٤) مُجَرَّدُ الْكَذِبِ عَلَيْهِ ﷺ فِي صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ الْمَعْلُومَةِ يَقِينًا يَكُونُ كُفْرًا، وَسَبِّهِ^(٥) مَا مَرَّ؛ مِنْ أَنَّ إِنكَارَهَا يَتَضَمَّنُ التَّكْذِيبَ بِهِ؛ لَكِنْ قَالَ (بَعْضُ) الْمَتَأَخِّرِينَ^(٦): (كَلَامُ الْقَاضِي يُؤْهِمُ أَنَّ مُجَرَّدَ الْكَذِبِ عَلَيْهِ ﷺ فِي صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ كُفْرٌ يُوجِبُ الْقَتْلَ^(٧))! وَلَيْسَ

= وَأَنْظُرْ: «الْاِقْتِصَادُ فِي الْاِعْتِقَادِ» لِلْعَزَالِيِّ (ص: ١٣٦).

(١) فِي (ز): (وَوَجْهَهُ) بَدَلًا مِنْ (وَوَجْهَ رَدِّهِ).

(٢) فِي (س): مِنْ الْمَخَالِطِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، (م): مَعَ الْمَخَالِطَةِ لِلْمُسْلِمِينَ، وَالْمَثْبُتُ مِنْ (ز)، وَ(هـ)، وَهُوَ الْأَنْسَبُ لِلْسِّيَاقِ.

(٣) فِي (ز): الْأُمَّةُ.

(٤) فِي ط الْخَمِيسِ: أَنْ.

(٥) فِي (هـ): وَيَشْبَهُ.

(٦) «الْمَوَاهِبُ اللَّدُنِّيَّةُ» لِلْقُتَيْبِيِّ (ت: ٩٢٣ هـ) (٢/ ٨٧).

(٧) قَالَ الْقَاضِي فِي «الشُّفَا» (٢/ ٦٠٨): «وَكَذَلِكَ نُكْفِّرُ مَنْ اعْتَرَفَ مِنَ الْأُصُولِ الصَّحِيحَةِ بِمَا تَقَدَّمَ وَبُيُوتَ نَبِيِّنا ﷺ وَلَكِنْ قَالَ: كَانَ أَسْوَدَ.. لِأَنَّ وَصْفَهُ بِغَيْرِ صِفَاتِهِ الْمَعْلُومَةِ نَفْيٌ لَهُ وَتَكْذِيبٌ بِهِ».

● وَقَالَ (٢/ ٥١٣): «وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ صَاحِبُ سُحُنُونٍ: مَنْ قَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَسْوَدُ (!) قُتِلَ، لَمْ يَكُنِ النَّبِيَّ ﷺ بِأَسْوَدَ».

كَذَلِكَ ؛ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ ضَمِيمَةٍ مَا يُشْعِرُ بِنَقْصٍ فِي ذَلِكَ ؛ كَمَا فِي مَسْأَلَتِنَا هَذِهِ^(١) ؛ لِأَنَّ الْأَسْوَدَ لَوْ مَفْضُولٌ . انتهى .

وَإِذَا تَأَمَّلْتَ مَا عَلَّلَ بِهِ الْقَاضِي - الَّذِي نَقَلَهُ عَنْهُ^(٢) النَّوَوِيُّ وَأَقَرَّهُ - ؛ عَلِمْتَ أَنَّ الْوَجْهَ : أَنَّهُ لَا فَرْقَ ، عَلَى [أَنَّ]^(٣) إِبْطَاتِ صِفَةٍ لَهُ^(٤) عَلَيْهِ السَّلَامُ [وَإِفْرَةٍ]^(٥) لَا تَكُونُ إِلَّا مُشْعِرَةً بِنَقْصٍ ؛ لِأَنَّ صِفَاتِهِ لَا يَتَصَوَّرُ أَكْمَلَ مِنْهَا ؛ بَلْ كُلُّ مَا أَثْبَتَ لَهُ غَيْرَهَا كَانَ نَقْصًا بِالنِّسْبَةِ لَهَا^(٦) ؛ فَلَا غَيْرَاضَ حِينَئِذٍ لَيْسَ^(٧) فِي مَحَلِّهِ .

□ وَذَكَرَ الْقَاضِي^(٨) : (أَنَّ إِنْكَارَ كَوْنِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ

(١) سقطت من (ز) .

(٢) كذا في ط الخميس . وفي الأصل : عن .

(٣) زيادة من (م) ، و(هـ) .

(٤) في ط الخميس بعدها : غير صفته .

(٥) زيادة من (ز) .

(٦) في ط الخميس : لهما .

(٧) (س) : [٣١ / أ] .

(٨) (٥١٣/٢) ، وَعِبَارَتُهُ : «وَقَالَ نَحْوُهُ أَبُو عُسْمَانَ الْحَدَّادُ قَالَ : لَوْ قَالَ : إِنَّهُ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يَلْتَحِيَ ، أَوْ إِنَّهُ كَانَ بِتَاهَرْتٍ وَلَمْ يَكُنْ بِبَهَامَةَ ؛ قُتِلَ ؛ لِأَنَّ هَذَا نَفْيٌ ؛ قَالَ حَبِيبُ بْنُ الرَّبِيعِ : تَبْدِيلُ صِفَتِهِ وَمَوَاضِعُهُ كُفْرٌ ، وَالْمُظْهَرُ لَهُ كَافِرٌ ، وَفِيهِ الْإِسْتِثَابَةُ ، وَالْمُسِيرُ لَهُ زُنْدِيقٌ يُقْتَلُ دُونَ اسْتِثَابَةٍ» . اهـ .

● وَقَوْلُهُ : (تَاهَرْتُ) ؛ قَالَ فِي «تَاجِ الْعُرُوسِ» (٤/٤٧٠) : «تَاهَرْتُ ، بَضَمُ الْهَاءِ وَفَتْحُهَا وَسُكُونُ الرَّاءِ : مَدِينَةُ بَنَوَاحِي تِلْمَسَانَ فِي إِفْرِيقِيَّةٍ ، مِنْهَا : بَكْرُ بْنُ حِمَادٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ التَّمِيمِيِّ الْبَزَّازِ ، قَالَ الْيَعْقُوبِيُّ : مَدِينَةُ تَاهَرْتِ : عِرَاقُ الْمَغْرِبِ ، وَبَيْنَهَا وَبَيْنَ فَاسَ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا فِي صَحَارَى» .

بِتِهَامَةٍ^(١) يَكُونُ كُفْرًا)، ثُمَّ نَقَلَ عَنْ بَعْضِ أَئِمَّةِ مَذْهَبِهِ: (أَنَّ تَبْدِيلَ صِفَتِهِ وَمَوَاضِعِهِ؛ كُفْرٌ).

وَهَذَا يَشْمَلُ إنْكَارَ الْهَجْرَةِ^(٢)، وَكَوْنِهِ كَانَ - أَوَّلًا - بِمَكَّةَ، وَآخِرًا بِالْمَدِينَةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، مِمَّا يُشَاكِلُهُ، وَهُوَ مُتَّجِهٌ.

□ وَمَحَلُّ مَا قَالَهُ فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّالِثَةِ: مَا إِذَا زَعَمَ أَنَّهُ يُوحَى إِلَيْهِ بِنُزُولِ مَلِكٍ عَلَيْهِ، وَإِلَّا؛ فَالَّذِي يَنْبَغِي: أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ.

□ وَالظَّاهِرُ: أَنَّ زَعْمَهُ^(٣) دُخُولَ الْجَنَّةِ مَاضِيًا، أَوْ حَالًا، أَوْ مُسْتَقْبَلًا قَبْلَ

(١) قَالَ الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ فِي «الْعَيْنِ» (٣٦/٤): «تِهَمٌ: تِهَمَ اللَّحْمُ إِذَا تَغَيَّرَ. وَالتَّهْمُ: النَّائِمُ. وَتِهَامَةٌ: اسْمُ مَكَّةَ، وَالتَّارِزُ فِيهَا: مُتَّهَمٌ».

● وَقَالَ التَّوَوِيُّ فِي «شَرْحِ مُسْلِمٍ» لِلتَّوَوِيِّ (١٦٩/٤): «تِهَامَةٌ؛ فَبُكْسِرِ التَّاءُ، وَهُوَ اسْمٌ لِكُلِّ مَا نَزَلَ عَنْ نَجْدٍ مِنْ بِلَادِ الْحِجَازِ، وَمَكَّةُ مِنْ تِهَامَةٍ؛ قَالَ ابْنُ فَارِسٍ فِي الْمُجْمَلِ: سُمِّيَتْ تِهَامَةٌ مِنَ التَّهَمِ بِفَتْحِ التَّاءِ وَالْهَاءِ، وَهُوَ شِدَّةُ الْحَرِّ وَرُكُودُ الرِّيحِ، وَقَالَ صَاحِبُ الْمَطَالِعِ: سُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِتَغَيُّرِ هَوَائِهَا، يُقَالُ: تِهَمَ الدُّهْنُ إِذَا تَغَيَّرَ، وَذَكَرَ الْحَازِمِيُّ أَنَّهُ يُقَالُ فِي أَرْضِ تِهَامَةٍ: تَهَائِمٌ».

● وَقَالَ (٣٢/٢): «تِهَامَةٌ مِنْ أَرْضِ الْيَمَنِ».

● وَقَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (٣٣٧/٥): «وَتِهَامَةٌ بِكُسْرِ الْمُثَنَاءِ هِيَ مَكَّةُ وَمَا حَوْلَهَا، وَأَصْلُهَا مِنَ التَّهَمِ، وَهُوَ شِدَّةُ الْحَرِّ وَرُكُودُ الرِّيحِ».

● وَقَالَ (٩٩/٨): «لِأَنَّ مَكَّةَ مِنْ تِهَامَةٍ، وَتِهَامَةٌ مِنَ الْيَمَنِ».

● وَقَالَ (٦٧٤/٨): «تِهَامَةٌ بِكُسْرِ الْمُثَنَاءِ اسْمٌ لِكُلِّ مَكَانٍ غَيْرِ عَالٍ مِنْ بِلَادِ الْحِجَازِ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِشِدَّةِ حَرِّهَا اشْتِقَاقًا مِنَ التَّهَمِ بِفَتْحَتَيْنِ، وَهُوَ شِدَّةُ الْحَرِّ وَسُكُونِ الرِّيحِ، وَقِيلَ: مِنْ تِهَمِ الشَّيْءِ إِذَا تَغَيَّرَ، قِيلَ لَهَا ذَلِكَ؛ لِتَغَيُّرِ هَوَائِهَا».

(٢) فِي (هـ): الْمَعْجِزَةُ.

(٣) فِي (هـ): (أَنَّ مَا زَعَمَهُ مِنْ) بَدَلًا مِنْ (أَنَّ زَعَمَهُ).

مَوْتِهِ، مَرَّةً، أَوْ أَكْثَرَ؛ سَوَاءٌ أَضَمَّ إِلَى ذَلِكَ: الْأَكْلَ وَالْمَعَانِقَةَ الْمَذْكُورَيْنِ أَمْ لَا؛ يَكُونُ كُفْرًا، وَإِنْ كَانَ رَبَّمَا يَتَوَهَّمُ مُتَوَهَّمٌ مِنْ كَلَامِ «الرَّوَضَةِ» عَنِ الْقَاضِي خِلَافَ ذَلِكَ.

□ وَالظَّاهِرُ - أَيْضًا - أَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ: (الْمَحْمُولُ عَلَى ظَاهِرِهِ)^(١)؛ أَيْ: بِالْإِجْمَاعِ، وَقَدْ يُسْتَفَادُ ذَلِكَ مِنْ كَلَامِ «الرَّوَضَةِ» بِجَعْلِ قَوْلِهِ: (بِالْإِجْمَاعِ)^(٢) مُتَعَلِّقًا بِهِ أَيْضًا.

□ وَقَوْلُهُ: (وَأَنَّ مَنْ لَمْ يُكْفَرْ... إلخ)^(٣)، ذَكَرَ فِيهِ الْإِجْمَاعُ، وَجَعَلَهُ حُجَّةً عَلَى كُفْرِ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ لَا حُجَّةَ لِلَّهِ تَعَالَى عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْعَامَّةِ وَالنِّسَاءِ وَالْبُهْلَةِ^(٤) وَمُقَلِّدَةِ النَّصَارَى وَالْيَهُودِ وَغَيْرِهِمْ، إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُمْ طِبَاعٌ يُمْكِنُ مَعَهَا الْأَسْتِدْلَالُ، ثُمَّ قَالَ^(٥): (وَقَدْ نَحَا الْغَزَالِيُّ قَرِيبًا مِنْ هَذَا الْمُنْحَى فِي كِتَابِهِ «التَّفْرِيقَةُ»^(٦)). انتهى.

وَمَا نَسَبَهُ إِلَى الْغَزَالِيِّ، صَرَّحَ الْغَزَالِيُّ فِي كِتَابِهِ «الْاِقْتِصَادِ»^(٧) بِمَا يَرُدُّهُ، وَعِبَارَتُهُ الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا الْقَاضِي، عَلَى تَقْدِيرِ كَوْنِهَا عِبَارَتَهُ (!)، وَإِلَّا؛ فَقَدْ

(١) وَتَمَامُهُ: (وَأَنَّ مَنْ دَفَعَ (نَصَّ) الْكِتَابِ أَوْ السُّنَّةِ الْمُقْطُوعِ بِهَا، الْمَحْمُولُ عَلَى ظَاهِرِهِ؛ فَهُوَ كَافِرٌ بِالْإِجْمَاعِ).

(٢) سَقَطَتْ مِنْ (ز).

(٣) وَتَمَامُهُ: (وَأَنَّ مَنْ لَمْ يُكْفَرْ مَنْ دَانَ بِغَيْرِ الْإِسْلَامِ؛ كَالنَّصَارَى، أَوْ شَكَّ فِي تَكْفِيرِهِمْ، أَوْ صَحَّحَ مَذْهَبَهُمْ؛ فَهُوَ كَافِرٌ. وَإِنْ أَظْهَرَ مَعَ ذَلِكَ الْإِسْلَامَ وَاعْتَقَدَهُ).

(٤) فِي (ز): وَالْمَلَّةُ.

(٥) «الشُّفَا» (٢/٦٠٢).

(٦) قَارَنَ بِهِ: «مَجْمُوعَةُ رَسَائِلِ الْغَزَالِيِّ» (ص: ٢٥٢ و ٢٥٣).

(٧) «مَجْمُوعَةُ رَسَائِلِ الْغَزَالِيِّ» (ص: ٢٥٢ و ٢٥٣).

دُسَّ عَلَيْهِ فِي كِتَابِهِ عِبَارَاتٌ حَيْثُ لَا تُفِيدُ^(١) مَا فَهَمَهُ الْقَاضِي، وَلَا تَقْرُبُ مِمَّا ذَكَرَهُ.

وَعِبَارَتُهُ: (وَصِنْفٌ بَلَّغَهُمْ اسْمُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَلَمْ يَبْلُغَهُمْ مَبْعَثُهُ، وَلَا صِفَتُهُ؛ بَلْ سَمِعُوا أَنَّ كَذَّابًا يَقَالُ لَهُ: فَلَانٌ ادَّعَى النُّبُوَّةَ؛ فَهَؤُلَاءِ عِنْدِي مِنَ الصَّنِفِ الْأَوَّلِ؛ أَيُّ: الَّذِينَ^(٢) لَمْ يَسْمَعُوا اسْمَهُ أَصْلًا؛ فَإِنَّهُمْ لَمْ يَسْمَعُوا مَا يُحَرِّكُ دَاعِيَةَ النَّظَرِ). انتهى.

فَانْظُرْ كَلَامَهُ تَجِدُهُ؛ إِنَّمَا عَذَرَهُمْ؛ لِعَدَمِ بُلُوغِ دَعْوَتِهِ ﷺ لَهُمْ، وَهَذَا لَا يَنْحُو مَنْحَى مَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي، وَقَدْ قَالَ ابْنُ^(٣) الشُّبَكِيِّ^(٤) وَغَيْرُهُ: (لَا يُبْغِضُ^(٥) الْعَزَالِيُّ^(٦)؛ إِلَّا حَاسِدٌ أَوْ زَنْدِيقٌ^(٧))^(٨).

(١) في (هـ): (حسدًا لا يفيد) بدلًا من (حيث لا تفيد).

(٢) في ط الخميس: من الذين.

(٣) سقطت من (ز).

(٤) تَقَدَّمَ تَرْجَمَتُهُ.

(٥) في (م) كتب في حاشيتها: في نسخة: ينتقص، في (هـ): ينقص. وفي ط الخميس: ينقص.

(٦) تَقَدَّمَ تَرْجَمَتُهُ.

(٧) في (ز): وزنديق.

(٨) «طبقات الشافعية الكبرى» للشُّبَكِيِّ (٢٠١/٦). وَكَذَلِكَ نُقِلَ ذَلِكَ فِي «طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَّةِ» لِابْنِ قَاضِي شُهَبَةَ (ص: ٦١١).

● قُلْتُ: وَالْعَزَالِيُّ صُوفِيٌّ مَعْرُوفٌ، وَكُتِبَ طَافِحَةٌ بِذَلِكَ، قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٢٤/٢): «وَقَدْ اعْتَرَفَ الْعَزَالِيُّ بِأَنَّ طَرِيقَ الصُّوفِيَّةِ هُوَ الْعَايَةُ».

● وَقَالَ (٧١/٤): «فَإِذَا مَا أَنْ يَكُونَ قَلِيلَ الْمَعْرِفَةِ بِآثَارِ السَّلَفِ؛ كَأَبِي الْمَعَالِي وَأَبِي حَامِدٍ الْعَزَالِيِّ وَابْنِ الْخَطِيبِ وَأَمْثَالِهِمْ مِمَّنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ مِنَ الْمَعْرِفَةِ بِالْحَدِيثِ مَا يُعَدُّونَ =

مَبْحَثٌ:

مَا قِيلَ فِي ابْنِ عَرَبِيٍّ

وَاعْلَمْ أَنَّ ابْنَ الْمُقْرِي^(١) ذَكَرَ فِي «رَوْضَتِهِ^(٢)»^(٣): (أَنَّ مَنْ لَمْ يُكْفَرْ طَائِفَةٌ

= بِهِ مِنْ عَوَامِّ أَهْلِ الصَّنَاعَةِ؛ فَضْلًا عَنْ خَوَاصِّهَا).

♦ وَقَدْ رَجَعَ فِي آخِرِ عُمُرِهِ عَنْ عِلْمِ الْكَلَامِ؛ قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٢٤/٢): «وَتَجِدُ عَامَّةَ هَؤُلَاءِ الْخَارِجِينَ عَنْ مِنْهَاجِ السَّلَفِ مِنَ الْمُتَكَلِّمَةِ وَالْمُتَصَوِّفَةِ يَعْتَرِفُ بِذَلِكَ؛ إِمَّا عِنْدَ الْمَوْتِ، وَإِمَّا قَبْلَ الْمَوْتِ، وَالْحِكَايَاتُ فِي هَذَا كَثِيرَةٌ مَعْرُوفَةٌ.. وَهَذَا أَبُو حَامِدٍ الْغَزَالِيُّ مَعَ فَرْطِ ذَكَائِهِ وَتَأَلُّهِهِ وَمَعْرِفَتِهِ بِالْكَلامِ وَالْفَلَسَفَةِ وَسُلُوكِهِ طَرِيقَ الزُّهْدِ وَالرِّيَاضَةِ وَالتَّصَوُّفِ يَنْتَهِي فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ إِلَى الْوُقُوفِ وَالْحَيْرَةِ، وَيُحِيلُ فِي آخِرِ أَمْرِهِ عَلَى طَرِيقَةِ أَهْلِ الْكَشْفِ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ رَجَعَ إِلَى طَرِيقَةِ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَصَنَّفَ الْجَامِعَ الْعَوَامِّ عَنْ عِلْمِ الْكَلَامِ».

(١) هُوَ شَرْفُ الدِّينِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ الْمُقْرِيءِ الشَّافِعِيِّ. قَالَ ابْنُ قَاضِي شُهْبَةَ فِي «طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَّةِ» (٨٥/٤): «إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الْحُسَيْنِيِّ، الْعَالِمُ الْمُصَنِّفُ، شَرْفُ الدِّينِ الْيَمَنِيُّ، الشَّهِيرُ بِالْمُقْرِي.. وَلَهُ مِنَ الْمَصَنَّفَاتِ: «مُخْتَصَرُ الرُّوضَةِ»، وَ«مُخْتَصَرُ الْحَاوِي الصَّغِيرِ»، وَشَرْحُهُ فِي ثَلَاثَةِ أَجْزَاءٍ، وَلَهُ عُنْوَانٌ: «الشَّرْفُ فِي الْفِقْهِ» قَدَرِ التَّنْبِيهِ.. تُوُفِّيَ فِي سَنَةِ سَبْعٍ - بِتَقْدِيمِ السِّنِّ - وَثَلَاثِينَ وَثَمَانِمِائَةً فِي رَجَبٍ». وَانْظُرْ: «الضَّوْءُ اللَّامِعُ» لِلْسَّخَاوِيِّ (٢/ ٢٩٢).

(٢) فِي طِ الْخَمِيسِ: (رَوْضِهِ).

(٣) نَقَلَهُ عَنْهُ الْبِقَاعِيُّ فِي «مَصْرَعِ التَّصَوُّفِ» (٣٣/١)، وَكَذَلِكَ الشَّرْبِينِيُّ فِي «مُعْنِي الْمَحْتَاجِ» (٩٧/٤)، وَالْمَلَأُ الْقَارِي فِي «الرَّدُّ عَلَى الْقَائِلِينَ بِوَحْدَةِ الْوُجُودِ» (ص: ٦٤ و ١٥٥).

ابن عَرَبِي كَانَ كَمَنْ لَمْ يُكْفِرِ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى).

وَهَذَا مِنْهُ قَدْخُ فِي ابْنِ عَرَبِيٍّ ^(١) وَطَائِفَتِهِ؛ كَابْنِ الْفَارِضِ ^(٢) وَغَيْرِهِ، وَرَمَى لَهُم بِالْكُفْرِ وَلِمُعْتَقِدِهِمْ؛ بَلْ، وَلِمَنْ لَمْ يُكْفِرْهُمْ بِالْكُفْرِ ^(٣). وَلَقَدْ بَالِغٌ فِي ذَلِكَ بِمَا لَا دَلِيلَ لَهُ عَلَيْهِ، وَلَا مُسْتَنَدَ يُرْجَعُ إِلَيْهِ.

وَقَدْ رَدَّ عَلَيْهِ مَا قَالَ ^(٤)؛ شَيْخُنَا خَاتِمَةُ الْمُحَقِّقِينَ ^(٥) الْمَتَأَخِّرِينَ زَكَرِيَّا الْأَنْصَارِيُّ ^(٦).....

(١) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ. الشَّيْخُ، مُحْيِي الدِّينِ، أَبُو بَكْرٍ، الطَّائِفِيُّ، الْحَاتِمِيُّ، الْأَنْدَلُسِيُّ، الْمُرْسِيُّ، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الْعَرَبِيِّ. وَيُعْرَفُ - أَيْضًا - بِالْقُشَيْرِيِّ، تُوْفِيَ سَنَةَ (٦٣٨هـ). «تَارِيخُ الْإِسْلَام» (١٤/٢٧٣)، و«السِّيَرُ» (٢٣/٤٨).
(٢) هُوَ عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُرْشِدِ الْحَمَوِيِّ، ثُمَّ الْمَصْرِيِّ، صَاحِبُ الْإِتِّحَادِ الَّذِي قَدْ مَلَأَ بِهِ التَّائِيَّةَ، مَاتَ ابْنُ الْفَارِضِ فِي الثَّانِي مِنْ جُمَادَى الْأُولَى، سَنَةَ (٦٣٢هـ). «السِّيَرُ» (٢٢/٣٦٨)، و«اللِّسَانُ» (٤/٣١٧).

● وَقَالَ الْحَافِظُ فِي «اللِّسَانِ» (٤/٣١٨): «وَقَدْ كُنْتُ سَأَلْتُ شَيْخَنَا سِرَاجَ الدِّينِ الْبُلْقِينِي عَنِ ابْنِ الْعَرَبِيِّ؛ فَبَادَرَ بِالْجَوَابِ بِأَنَّهُ كَافِرٌ؛ فَسَأَلْتُهُ عَنِ ابْنِ الْفَارِضِ؛ فَقَالَ: لَا أَحِبُّ أَنْ أَتَكَلَّمَ فِيهِ؛ فَقُلْتُ: فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا، وَالْمَوْضِعُ وَاحِدٌ؟! وَأَنْشَدْتُهُ مِنَ «التَّائِيَّةِ»؛ فَفَطَعَ عَلَيَّ - بَعْدَ إِنْشَادِ عِدَّةِ آيَاتٍ - بِقَوْلِهِ: هَذَا كُفْرٌ، هَذَا كُفْرٌ».

● قُلْتُ: وَسَيَاتِي قَوْلُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِيهِ.

(٣) ضَرَبَ عَلَيْهَا فِي (م).

(٤) فِي طِ الْخَمِيسِ: قَالَهُ.

(٥) سَقَطَتْ مِنْ (ز)، وَ(م)، وَ(ه).

(٦) هُوَ زَكَرِيَّا بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ زَكَرِيَّا الْأَنْصَارِيُّ السُّنَيْكِيُّ الْمَصْرِيُّ الشَّافِعِيُّ، وَسُنِّيَّةُ الْمَسُوبُ إِلَيْهَا - بَضَمُ السَّيْنِ، وَفَتْحُ الثُّونِ، وَإِسْكَانُ الْيَاءِ الْمَثْنَاءِ تَحْتَ، وَآخِرُ الْحُرُوفِ تَاءُ التَّائِيَّةِ - بُلَيْدَةٌ مِنْ شَرْقِيَّةِ مِصْرَ، وَكَانَ صُوفِيًّا، تُوْفِيَ (٩٧٦ أَوْ ٩٧٧هـ). «الْكَوَاكِبُ السَّائِرَةُ بِأَعْيَانِ الْمِثَّةِ الْعَاشِرَةِ» لَنَجْمِ الدِّينِ الْغَزِّيِّ (١/١٩٨).

في شرحه «للروض»^(١).

وَرَدَّدْتُ^(٢) عَلَيْهِ مَا قَالَهُ، بِأَبْسَطِ مِمَّا ذَكَرَهُ شَيْخُنَا؛ فِي إِفْتَاءٍ طَوِيلٍ سَطَّرْتُهُ فِي «الْفَتَاوَى»^(٣)، وَبَيَّنْتُ فِيهِ: أَنَّهُمْ أَئِمَّةٌ عُلَمَاءُ عَارِفُونَ بِاللَّهِ تَعَالَى وَبِأَحْكَامِهِ^(٤)! لَكِنْ اغْتَرَّ كَثِيرٌ مِنَ الْجَهْلَةِ بِبَعْضِ كَلِمَاتِهِمْ؛ فَضَلُّوا ضَلَالًا

(١) الْمَسْمُومُ «أَسْنَى الْمَطَالِبِ فِي شَرْحِ رَوْضِ الطَّالِبِ» (٤/١١٩).

(٢) (س): [٣١/ب]

(٣) «الْفَتَاوَى الْحَدِيثِيَّةُ» (ص: ٣٧ - وَمَا بَعْدَهَا -).

(٤) وَهَذَا الدِّفَاعُ مِنَ الْمُؤَلِّفِ لَا يُعْنِي عَنْهُ شَيْئًا؛ لِمَا لَا بَنَ عَرَبِيٍّ مِنْ كُفْرِيَّاتٍ ظَاهِرَةٍ! وَقَدْ حَاوَلَ الْمُؤَلِّفُ فِي غَيْرِ مَا مُصَنَّفٍ لَهُ الْإِثْنَارَ لَابْنِ عَرَبِيٍّ وَتَمَجِيدَهُ؛ حَيْثُ قَالَ فِي «الْفَتَاوَى الْحَدِيثِيَّةِ» (٢١٠): «وَسُئِلَ أَفَاضَ اللَّهُ عَلَيْنَا مِنْ بَرَكَاتِهِ؛ مَا حُكِمَ مُطَالَعَةَ كُتُبِ الشَّيْخِ مُحْيِي الدِّينِ بْنِ عَرَبِيٍّ؟ (فَأَجَابَ) بِقَوْلِهِ: الَّذِي أَثَرْنَاهُ عَنْ أَكْبَرِ مَشَايِخِنَا الْعُلَمَاءِ الْحُكَمَاءِ الَّذِي يُسْتَسْقَى بِهِمُ الْعَيْثُ، وَعَلَيْهِمُ الْمُعْوَلُ، وَإِلَيْهِمُ الْمَرْجِعُ فِي تَحْرِيرِ الْأَحْكَامِ، وَبَيَانِ الْأَحْوَالِ وَالْمَعَارِفِ وَالْمَقَامَاتِ وَالْإِشَارَاتِ أَنَّ الشَّيْخَ مُحْيِي الدِّينِ ابْنَ عَرَبِيٍّ مِنْ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ تَعَالَى الْعَارِفِينَ، وَمِنْ الْعُلَمَاءِ الْعَامِلِينَ، وَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ كَانَ أَعْلَمَ أَهْلِ زَمَانِهِ، بِحَيْثُ أَنَّهُ كَانَ فِي كُلِّ فَنٍّ مَتَّبِعًا لَا تَابِعًا، وَأَنَّهُ فِي التَّحْقِيقِ وَالْكَشْفِ وَالْكَلامِ عَلَى الْفِرْقِ وَالْجَمْعِ بَحْرٌ لَا يَجَارِي، وَإِمَامٌ لَا يَغَالِطُ وَلَا يُمَارَى، وَأَنَّهُ أَوْرَعُ أَهْلِ زَمَانِهِ وَالزَّمَنُ لِلْسُّنَّةِ، وَأَعْظَمُهُمْ مُجَاهِدَةً؛ حَتَّى أَنَّهُ مَكَثَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ عَلَى وَضْعٍ وَاحِدٍ!! وَقِسْ عَلَى ذَلِكَ مَا هُوَ مِنْ سَوَابِقِهِ وَلَوْاحِقِهِ، وَوَقَعَ لَهُ مَا هُوَ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ، وَمِنْهُ أَنَّهُ لَمَّا صَنَفَ كِتَابَهُ الْفَتْوَحَاتِ الْمَكِّيَّةَ وَضَعَهُ عَلَى ظَهْرِ الْكَعْبَةِ وَرَقًا مِنْ غَيْرِ وَقَايَةً عَلَيْهِ؛ فَمَكَثَ عَلَى ظَهْرِهَا سَنَةً لَمْ يَمْسُهُ مَطَرٌ، وَلَا أَخَذَ مِنْهُ الرِّيحُ وَرَقَةً وَاحِدَةً، مَعَ كَثْرَةِ الرِّيَّاحِ وَالْأَمْطَارِ بِمَكَّةَ؛ فَحَفِظَ اللَّهُ كِتَابَهُ هَذَا مِنْ هَذَيْنِ الضَّدَيْنِ دَلِيلٌ أَيْ دَلِيلٌ، وَعَلَامَةٌ أَيْ عَلَامَةٌ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى قَبْلَ مِنْهُ ذَلِكَ الْكِتَابُ، وَأَثَابَهُ عَلَيْهِ وَحَمْدَ تَصْنِيفِهِ لَهُ؛ فَلَا يَنْبَغِي التَّعَرُّضُ لِلْإِنْكَارِ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّهُ السُّمُّ الْقَاتِلُ لَوْقَتِهِ؛ كَمَا شَاهَدَنَاهُ وَجَرَّبْنَاهُ فِي أَنْاسِ حَقِّ عَلَيْهِمْ مِنَ الْمَقْتِ وَسُوءِ الْعِقَابِ مَا =

مُبِينًا^(١).

= أَوْجَبَ لَهُمُ التَّعَرُّضَ لِهَذَا الْإِمَامِ الْعَارِفِ بِالْإِنْكَارِ؛ حَتَّى اسْتَأْصَلَ شَأْنَهُمْ وَقَطَعَ دَابِرَهُمْ؛ فَأَصْبَحُوا لَا تَرَى إِلَّا مَسَاكِنَهُمْ؛ فَمَعَاذًا بِاللَّهِ مِنْ أَحْوَالِهِمْ، وَتَضَرُّعًا إِلَيْهِ بِالسَّلَامَةِ مِنْ أَقْوَالِهِمْ، وَأَمَّا مُطَالَعَةُ كُتُبِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ فَيَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَعْرِضَ عَنْهَا بِكُلِّ وَجْهِ أَمَكْنَهُ؛ فَإِنَّهَا مُشْتَمِلَةٌ عَلَى حَقَائِقَ يَعْسُرُ فَهْمُهَا؛ إِلَّا عَلَى الْعَارِفِينَ الْمُتَضَلِّعِينَ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ الْمُطْلَعِينَ عَلَى حَقَائِقِ الْمَعَارِفِ، وَعَوَارِفِ الْحَقَائِقِ؛ فَمَنْ لَمْ يَصِلْ لِهَذِهِ الْمَرْتَبَةِ يُخْشَى عَلَيْهِ مِنْهَا مَزِلَّةُ الْقَدَمِ، وَالْوُقُوعُ فِي مَهَامَةِ الْحَيْرَةِ وَالنَّدَمِ.

(١) بَلْ، وَانْظُرْ كَيْفَ رَمَى الْمُؤَلِّفُ كِبَارَ الْعُلَمَاءِ بِالضَّلَالِ حِينَ بَيَّنُّوا عَوَارَ هَؤُلَاءِ، وَلَمَّا كَانَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ بَيِّنًا لِعَقَائِدِ هَؤُلَاءِ، وَكَشَفًا لِرِيغِهِمْ عَنْ سَبِيلِ الْحَقِّ، وَخِيُودِهِمْ عَنِ الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ، حَدَا بِالْهَيْتَمِيِّ أَنْ يَقُولَ كَلِمَاتٍ شَنِيعَةً قَبِيحَةً، وَأَلْفَاظًا مُنْكَرَةً مُسْتَبْشَعَةً فِي شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ فَقَالَ الْهَيْتَمِيُّ فِي «الْفَتَاوَى الْحَدِيثِيَّةِ» (٨٣): «وَسُئِلَ بِمَا لَفْظُهُ: لِابْنِ تَيْمِيَّةِ اعْتِرَاضٌ عَلَى مَتَاخِرِي الصُّوفِيَّةِ، وَلَهُ خَوَارِقُ فِي الْفَقْهِ وَالْأُصُولِ؛ فَمَا مُحْصَلُ ذَلِكَ؟ فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ: ابْنُ تَيْمِيَّةَ عَبْدٌ خَذَلَهُ اللَّهُ وَأَضَلَّهُ وَأَعَمَّاهُ وَأَصَمَّهُ وَأَذَلَّهُ، وَبِذَلِكَ صَرَّحَ الْأَيْمَةُ الَّذِينَ بَيَّنُّوا فَسَادَ أَحْوَالِهِ، وَكَذَبَ أَقْوَالِهِ».

إِلَى أَنْ قَالَ: «وَالْحَاصِلُ: أَنَّ لَا يَقَامُ لِكَلَامِهِ وَزُنْ؛ بَلْ يُرْمَى فِي كُلِّ وَغَرٍّ وَحَزَنٍ، وَيُعْتَقَدُ فِيهِ أَنَّهُ مُبْتَدِعٌ ضَالٌّ، وَمُضِلٌّ جَاهِلٌ، غَالٍ، عَامِلُهُ اللَّهُ بِعَدْلِهِ، وَأَجَارَنَا مِنْ مِثْلِ طَرِيقَتِهِ وَعَقِيدَتِهِ وَفِعْلِهِ».

● وقال (١٤٤ و ١٤٥): «وَإِيَّاكَ أَنْ تُصْغِيَ إِلَى مَا فِي كُتُبِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ وَتَلْمِيزِهِ ابْنَ قَيِّمِ الْجَوْزِيَّةَ وَغَيْرَهُمَا مِمَّنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ، وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ، وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ، وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً! فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ، وَكَيْفَ تَجَاوَزَ هَؤُلَاءِ الْمُلْحِدُونَ الْحُدُودَ، وَتَعَدَّوْا الرُّسُومَ، وَخَرَفُوا سِيَاحَ الشَّرِيعَةِ وَالْحَقِيقَةِ؛ فَظَنُّوا بِذَلِكَ أَنَّهُمْ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ، وَلَيْسُوا كَذَلِكَ؛ بَلْ هُمْ عَلَى أَسْوَأِ الضَّلَالِ، وَأَقْبَحِ الْخِصَالِ، وَأَبْلَغِ الْمَقْتِ وَالْخُسْرَانِ، وَأَنْهَى الْكَذِبَ وَالْبُهْتَانَ؛ فَخَذَلَ اللَّهُ مَتَّبِعَهُمْ، =

وَلَعَلَّ ابْنَ الْمُقَرِّئِ أَشَارَ إِلَى هَؤُلَاءِ بِقَوْلِهِ: (طَائِفَةُ ابْنِ عَرَبِيٍّ)، وَلَمْ يَقُلْ: ابْنُ عَرَبِيٍّ؛ لَكِنْ فِي عِبَارَتِهِ^(١) مِنَ الْقُبْحِ مَا لَا يَخْفَى^(٢).

= وَطَهَّرَ الْأَرْضَ مِنْ أَمْثَالِهِمْ!!.

فَانْظُرْ إِلَى الْحَقْدِ الَّذِي يَحْمِلُهُ الْهَيْتَمِيُّ فِي قَلْبِهِ شَطْرَ شَيْخِ الْإِسْلَامِ وَتَلْمِيزِهِ ابْنَ قِيَمِ الْجَوَازِيَّةِ!!؟

وَلَا شَكَّ وَلَا رَيْبَ أَنَّ هَذَا كُلَّهُ افْتِرَاءٌ وَبُهْتَانٌ وَاضِحٌ، وَكَذِبٌ فَاضِحٌ رُمِيَ بِهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ مِنْ قِبَلِ هَذَا الرَّجُلِ!!

(١) فِي طِ الْخَمِيسِ: عِبَارَاتُهُ.

(٢) أَصَابَ ابْنَ الْمُقَرِّئِ فِي تَكْفِيرِهِ لَابْنَ عَرَبِيٍّ وَمَنْ سَلَكَ مَسْلَكَهُ فِي اعْتِقَادِهِ الْخَبِيثِ؛ قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (١٢٣/٢ - ١٢٥): «فَإِنَّ صَاحِبَ هَذَا الْكِتَابِ الْمَذْكُورِ الَّذِي هُوَ فُضُوصُ الْحُكْمِ وَأَمْثَالُهُ مِثْلُ صَاحِبِ الْقُونَوِيِّ وَالتَّلْمَسَانِيِّ وَابْنِ سَبْعِينَ وَالشَّشَرِيِّ وَابْنِ الْفَارِضِ وَأَتْبَاعِهِمْ؛ مَذْهَبُهُمُ الَّذِي هُمْ عَلَيْهِ: أَنَّ الْوُجُودَ وَاحِدٌ، وَيُسَمَّوْنَ أَهْلَ وَحْدَةِ الْوُجُودِ، وَيَدَّعَوْنَ التَّحْقِيقَ وَالْعُرْفَانَ، وَهُمْ يَجْعَلُونَ وُجُودَ الْخَالِقِ عَيْنَ وُجُودِ الْمَخْلُوقَاتِ؛ فَكُلُّ مَا يَتَّصِفُ بِهِ الْمَخْلُوقَاتُ مِنْ حَسَنِ وَقَبِيحٍ وَمَدْحٍ وَذَمٍّ، إِنَّمَا الْمُنْتَصِفُ بِهِ عِنْدَهُمْ: عَيْنُ الْخَالِقِ، وَلَيْسَ لِلْخَالِقِ عِنْدَهُمْ وُجُودٌ مُبَايِنٌ لَوْجُودِ الْمَخْلُوقَاتِ مُنْفَصِلٌ عَنْهَا أَصْلًا؛ بَلْ عِنْدَهُمْ مَا تَمَّ غَيْرُ أَصْلًا لِلْخَالِقِ وَلَا سِوَاهُ. وَمِنْ كَلِمَاتِهِمْ: لَيْسَ إِلَّا اللَّهُ؛ فَعِبَادُ الْأَصْنَامِ لَمْ يَعْبُدُوا غَيْرَهُ عِنْدَهُمْ؛ لِأَنَّهُ مَا عِنْدَهُمْ لَهُ غَيْرٌ. وَلِهَذَا يَجْعَلُونَ فِرْعَوْنَ مِنْ كِبَارِ الْعَارِفِينَ الْمُحَقِّقِينَ، وَأَنَّهُ كَانَ مُصِيبًا فِي دَعْوَاهُ الرُّبُوبِيَّةَ. وَيَكْفِيكَ مَعْرِفَةُ بِكُفْرِهِمْ: أَنَّ مِنْ أَخَفِّ أَقْوَالِهِمْ؛ أَنَّ فِرْعَوْنَ مَاتَ مُؤْمِنًا؛ بَرِيًّا مِنَ الذُّنُوبِ. . . وَقَدْ عَلِمَ بِالِاضْطِرَارِّ مِنْ دِينِ أَهْلِ الْمِلَلِ الْمُسْلِمِينَ وَالْيَهُودِ وَالتَّصَارِي: أَنَّ فِرْعَوْنَ مِنْ أَكْثَرِ الْخَلْقِ بِاللَّهِ. . . فَجَعَلُوهُ مُصِيبًا مُحَقَّقًا فِيمَا كَفَرَهُ بِهِ اللَّهُ: عَلِمَ أَنَّ مَا قَالُوهُ أَعْظَمَ مِنْ كُفْرِ الْيَهُودِ وَالتَّصَارِي؛ فَكَيْفَ بِسَائِرِ مَقَالَتِهِمْ؟».

● فَابْنُ عَرَبِيٍّ الَّذِي يُمَجِّدُهُ الْهَيْتَمِيُّ فَاهٌ بِالْكَفْرِ الصَّرَاحِ، وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي =

= «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (١٧٩/٢): «وَهَذَا مَذْهَبُ الْإِتِّحَادِيَّةِ صَرَّحَ بِهِ ابْنُ عَرَبِيٍّ، وَقَالَ: فَلَا تَقَعُ الْعَيْنُ إِلَّا عَلَيْهِ. وَإِذَا كَانَ عَنْدهُمْ أَنَّ الْمَرْئِيَّ بِالْعَيْنِ هُوَ اللَّهُ؛ فَهَذَا كُفْرٌ صَرِيحٌ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ».

● وقال (٢٤٠/٢): «وَقَدْ حَدَّثَنِي أَحَدُ أَعْيَانِ الْفَضَلَاءِ: أَنَّهُ سَمِعَ الشَّيْخَ إِبْرَاهِيمَ الْجَعْفَرِيَّ - رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ - يَقُولُ: رَأَيْتُ ابْنَ عَرَبِيٍّ - وَهُوَ شَيْخٌ نَجِسٌ - يُكَذِّبُ بِكُلِّ كِتَابٍ أَنْزَلَهُ اللَّهُ وَبِكُلِّ نَبِيٍّ أَرْسَلَهُ اللَّهُ. وَلَقَدْ صَدَقَ فِيمَا قَالَ، وَلَكِنَّ هَذَا بَعْضُ الْأَنْوَاعِ الَّتِي ذَكَرَهَا مِنَ الْكُفْرِ».

وَكَذَلِكَ قَوْلُ أَبِي مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ: هُوَ شَيْخٌ سُوءٍ مَقْبُوحٌ كَذَّابٌ، يَقُولُ بِقَدَمِ الْعَالَمِ، وَلَا يُحَرِّمُ فَرْجًا - هُوَ حَقٌّ عَنْهُ؛ لَكِنَّهُ بَعْضُ أَنْوَاعِ مَا ذَكَرَهُ مِنَ الْكُفْرِ».

● وقال (٢٧٩/٢): «وَزَعَمَتْ طَائِفَةٌ مِنْ هَؤُلَاءِ الْإِتِّحَادِيَّةِ - الَّذِينَ أَلْحَدُوا فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ وَآيَاتِهِ - أَنَّ فِرْعَوْنَ كَانَ مُؤْمِنًا وَأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ النَّارَ! وَزَعَمُوا أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ مَا يَدُلُّ عَلَى عَذَابِهِ؛ بَلْ فِيهِ مَا يَنْفِيهِ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿أَدْخُلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ قَالُوا: فَإِنَّمَا أَدْخَلَ اللَّهُ دُونَهُ. وَقَوْلُهُ: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ﴾، قَالُوا: إِنَّمَا أَوْرَدَهُمْ وَلَمْ يَدْخُلْهَا! قَالُوا: وَلَئِنَّهُ قَدْ آمَنَ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ وَوَضَعَ جِبْرِيلُ الطِّينَ فِي فَمِهِ لَا يَرُدُّ إِيْمَانُ قَلْبِهِ. وَهَذَا الْقَوْلُ كُفْرٌ مَعْلُومٌ فَسَادُهُ بِالْإِضْطِرَارِ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ لَمْ يَسْبِقِ ابْنُ عَرَبِيٍّ إِلَيْهِ - فِيمَا أَعْلَمُ - أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ؛ بَلْ وَلَا مِنَ الْيَهُودِ وَلَا مِنَ النَّصَارَى؛ بَلْ جَمِيعُ أَهْلِ الْمَلَالِ مُطْبِقُونَ عَلَى كُفْرِ فِرْعَوْنَ».

● وقال (١٧١/٤): «وَتَجِدُ عَامَّةَ أَهْلِ الْكَلَامِ وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ جَادَةِ السَّلَفِ - إِلَّا مَنْ عَصَمَ اللَّهُ - يُعَظِّمُونَ أَئِمَّةَ الْإِتِّحَادِ بَعْدَ تَصْرِيحِهِمْ فِي كُتُبِهِمْ بِعِبَارَاتِ الْإِتِّحَادِ، وَيَتَكَلَّفُونَ لَهَا مَحَامِلَ غَيْرَ مَا قَصَدُوهُ. وَلَهُمْ فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ الْإِجْلَالِ وَالْعَظِيمِ وَالشَّهَادَةِ بِالْإِمَامَةِ وَالْوِلَايَةِ لَهُمْ، وَأَنَّهُمْ أَهْلُ الْحَقَائِقِ: مَا اللَّهُ بِهِ عَلِيمٌ. هَذَا ابْنُ عَرَبِيٍّ يُصَرِّحُ فِي فَصُوصِهِ: أَنَّ الْوِلَايَةَ أَعْظَمُ مِنَ الثُّبُوتِ؛ بَلْ أَكْمَلُ مِنَ الرِّسَالَةِ، وَمِنْ كَلَامِهِ: مَقَامُ الثُّبُوتِ فِي بَرَزَخِ فُوتِقِ الرَّسُولِ وَدُونِ الْوَلِيِّ، وَبَعْضُ أَصْحَابِهِ يَتَأَوَّلُ ذَلِكَ بِأَنَّ =

□ وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِ ^(١) «الرَّوَضَةِ» ^(٢): (وَكَذَا يُقْطَعُ بِتَكْفِيرِ كُلِّ قَائِلٍ قَوْلًا يَتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى تَضْلِيلِ الْأُمَّةِ، أَوْ تَكْفِيرِ الصَّحَابَةِ)؛ رَدُّ مَا وَقَعَ فِي «الْأَمَالِي» - الْمُنْسُوبَةِ إِلَى الشَّيْخِ عَزِّ الدِّينِ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ - مِنْ: (أَنَّ مَنْ كَفَرَ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ وَعَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ؛ لَا يَكْفُرُ، وَإِنْ كَانَ إِسْلَامُهُمْ مَعْلُومًا [مِنَ الدِّينِ] ^(٣) بِالضَّرُورَةِ؛ لِأَنَّ جَا حِدَ الضَّرُورَةِ لَا يَكْفُرُ عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَإِلَّا؛ لَكَفَرْنَا مَنْ جَحَدَ بَعْدَادَ). انتهى.

وَوَجْهَ رَدِّهِ؛ أَنَّ تَكْفِيرَ هَؤُلَاءِ الْأَيِّمَةِ يَسْتَلْزِمُ تَضْلِيلَ الْأُمَّةِ، وَرُبَّمَا يَسْتَلْزِمُ - أَيْضًا - إِنْكَارَ صُحْبَةِ أَبِي بَكْرٍ، وَقَدْ مَرَّ: أَنَّ إِنْكَارَهَا كُفْرٌ؛ فَزَعَمَ كُفْرُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

= وَلَايَةِ النَّبِيِّ أَفْضَلُ مِنْ ثُبُوتِهِ، وَكَذَلِكَ وَلَايَةُ الرَّسُولِ أَفْضَلُ مِنْ رِسَالَتِهِ، أَوْ يَجْعَلُونَ وَلَايَتَهُ حَالَهُ مَعَ اللَّهِ وَرِسَالَتَهُ حَالَهُ مَعَ الْخَلْقِ، وَهَذَا مِنْ بَلِيغِ الْجَهْلِ.

◆ وَقَالَ ابْنُ أَبِي الْعِزِّ الْحَنْفِيُّ فِي «شَرْحِ الطَّحَاوِيَّةِ» (ص: ٥٠٦): «وَكُفْرُ ابْنِ عَرَبِيِّ وَأَمثَالِهِ فَوْقَ كُفْرِ الْقَائِلِينَ: ﴿لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّى تُؤْتَى بِمِثْلِ مَا أُوتِيَ رَسُولُ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٢٤]. وَلَكِنْ ابْنُ عَرَبِيِّ وَأَمثَالُهُ مُنَافِقُونَ زَنَادِقَةٌ اتِّحَادِيَّةٌ».

● وَقَالَ الذَّهَبِيُّ فِي «تَارِيخِ الْإِسْلَامِ» (٤/٥٢٠): «وَمِمَّنْ أَفْتَى بِأَنَّ كِتَابَهُ «الْفُصُوصَ» فِيهِ الْكُفْرُ الْأَكْبَرُ قَاضِي الْقُضَاةِ بَدْرُ الدِّينِ ابْنُ جَمَاعَةَ، وَقَاضِي الْقُضَاةِ سَعْدُ الدِّينِ الْحَارِثِيُّ، وَالْعَلَّامَةُ زَيْنُ الدِّينِ عُمَرُ بْنُ أَبِي الْحَرَمِ الْكَتَانِيُّ، وَجَمَاعَةٌ سِوَاهُمْ».

● وَقَالَ فِي «السِّيَرِ» (٢٣/٤٨): «وَمِنْ أَرْدَا تَوَالِيْفَهُ كِتَابُ (الْفُصُوصِ)؛ فَإِنْ كَانَ لَا كُفْرَ فِيهِ؛ فَمَا فِي الدُّنْيَا كُفْرٌ، نَسَأَلُ اللَّهَ الْعَفْوَ وَالتَّجَاةَ، فَوَاعُوْثَاهُ بِاللَّهِ! وَقَدْ عَظَّمَهُ جَمَاعَةٌ، وَتَكَلَّفُوا لِمَا صَدَرَ مِنْهُ بِبَعِيدِ الْاِحْتِمَالَاتِ».

(١) فِي طِ الْخَمِيْسِ: كَلَامٌ.

(٢) «رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ» لِلنَّوَوِيِّ (١٠/٧٠)، وَهُوَ قَوْلُ الْقَاضِي فِي «الشَّفَا» (٢/٦١٠)، وَنَقَلَهُ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (١٢/٣٠٠) عَنْهُمَا.

وَانْظُرْ: «كَشَافُ الْقِنَاعِ عَنْ مَتْنِ الْإِفْتَا» لِلْبُهْوتِيِّ (٦/١٧٠).

(٣) زِيَادَةٌ مِنْ (م).

يَكُونُ كُفْرًا بِالْأُولَى .

وَمِنْ ثَمَّ، قَالَ الزُّرْكَشِيُّ: (وَالظَّاهِرُ: أَنَّ هَذَا مَكْذُوبٌ بِهِ^(١) عَلَى الشَّيْخِ).
انتهى .

وَقَدْ يُجَابُ عَنْهُ بِأَنَّ الَّذِي يُفْهَمُ مِنْ كَلَامِهِمْ: أَنَّ تَكْفِيرَ جَمِيعِ الصَّحَابَةِ؛ كُفْرٌ؛ لِأَنَّهُ صَرِيحٌ فِي إِنْكَارِ جَمِيعِ فُرُوعِ الشَّرِيعَةِ الصَّرُورِيَّةِ؛ فَضْلًا عَنْ غَيْرِهَا؛ بِخِلَافِ تَكْفِيرِ طَائِفَةٍ مِنْهُمْ؛ كَمَا يُصْرَحُ بِهِ مَا مَرَّ عَنْ «شَرْحِ مُسْلِمٍ»^(٢) مِنْ: (أَنَّ الْمَذْهَبَ الصَّحِيحَ الْمَخْتَارَ الَّذِي قَالَهُ الْأَكْثَرُونَ وَالْمَحَقِّقُونَ: عَدَمَ تَكْفِيرِ الْخَوَارِجِ الْمَكْفَرِينَ لِلْمُؤْمِنِينَ)^(٣) .

وَمِمَّا يُصْرَحُ بِهِ - أَيْضًا -: كَلَامُ السُّبْكِيِّ فِي «فَتَاوِيهِ»^(٤)؛ فَإِنَّهُ اخْتَارَ: أَنَّ مُكْفَرَ أَبِي بَكْرٍ، أَوْ أَحَدٍ مِنَ الَّذِينَ شَهِدَ لَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ بِالْجَنَّةِ: كَافِرٌ.

(١) سقطت من (ز).

(٢) «شَرْحُ التَّوَوِّي» (٢/ ٤٩ و ٥٠).

(٣) ● جُمُهورُ أَهْلِ السُّنَّةِ عَلَى عَدَمِ تَكْفِيرِ الْخَوَارِجِ - مَعَ تَفْسِيحِهِمْ وَتَضْلِيلِهِمْ؛ بَلْ وَوُجُوبِ قِتَالِهِمْ -؛ قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي «مِنْهَاجِ السُّنَّةِ» (٢٤١/٥): «وَأَصْحَابُ الرَّسُولِ ﷺ عَلَى بَنِي أَبِي طَالِبٍ وَغَيْرِهِ لَمْ يَكْفُرُوا الْخَوَارِجَ الَّذِينَ قَاتَلُوهُمْ، بَلْ أَوَّلُ مَا خَرَجُوا عَلَيْهِ وَتَحَيَّزُوا بِحُرُورَاءَ، وَخَرَجُوا عَنِ الطَّاعَةِ وَالْجَمَاعَةِ، قَالَ لَهُمْ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنَّ لَكُمْ عَلَيْنَا أَنْ لَا تَمْنَعَكُمْ مَسَاجِدَنَا، وَلَا حَقَّكُمْ مِنَ الْفِيءِ. ثُمَّ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ ابْنُ عَبَّاسٍ فَنَاطَرَهُمْ فَرَجَعَ نَحْوُ يَصْفِيهِمْ، ثُمَّ قَاتَلَ الْبَاقِيَ وَغَلَبَهُمْ، وَمَعَ هَذَا لَمْ يَسِبْ لَهُمْ ذُرِّيَّةٌ، وَلَا غَنِمَ لَهُمْ مَالًا، وَلَا سَارَ فِيهِمْ سِيرَةُ الصَّحَابَةِ فِي الْمُرْتَدِّينَ، كَمُسَيْلِمَةَ الْكَذَّابِ وَأَمْثَالِهِ، بَلْ كَانَتْ سِيرَةُ عَلِيٍّ وَالصَّحَابَةِ فِي الْخَوَارِجِ مُخَالَفَةً لِسِيرَةِ الصَّحَابَةِ فِي أَهْلِ الرَّدَّةِ، وَلَمْ يُنْكَرْ أَحَدٌ عَلَى عَلِيٍّ ذَلِكَ، فَعُلِمَ اتِّفَاقُ الصَّحَابَةِ عَلَى أَنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا مُرْتَدِّينَ عَنْ دِينِ الْإِسْلَامِ».

(٤) (٢/ ٥٨٦ و ٥٩٠).

وَأَنَّ ذَلِكَ^(١) اخْتِيَارُ لَهُ؛ أَخَذَهُ مِنْ رِوَايَةٍ عَنْ مَالِكٍ^(٢) فِي كُفْرِ الْخَوَارِجِ؛ لِتَكْفِيرِهِمُ لِلْمُؤْمِنِينَ.

وَنَازَعَ النَّوَوِيُّ فِي مَا مَرَّ عَنْهُ، وَأَطَالَ فِيهِ بِمَا^(٣) يُعْلَمُ مِنْ فَحْوَاهُ؛ أَنَّهُ اخْتِيَارُ لَهُ خَارِجٌ عَنْ مَذْهَبِ [الإمام]^(٤) الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ. وَقَدْ سَقْتُ حَاصِلَ كَلَامِهِ هَذَا فِي كِتَابِي «الصَّوَاعِقُ الْمَحْرِقَةُ»^(٥)، وَبَيَّنْتُ مَا فِيهِ، وَبِهَذَا كُلُّهُ يَتَأَيَّدُ [رَدُّ]^(٦) كَلَامِ الشَّيْخِ عَزَّ الدِّينِ^(٧)؛ فَافْهَمُ ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ مُهِمٌّ.

□ وَحَذِفَ مِنَ «الرَّوْضَةِ»^(٨) قَوْلُ الْقَاضِي - بَعْدَ أَنْ قَالَ^(٩): (وَكَذَلِكَ وَقَعَ الْإِجْمَاعُ عَلَى تَكْفِيرِ كُلِّ مَنْ^(١٠) دَافَعَ نَصَّ الْكِتَابِ، أَوْ خَصَّ حَدِيثًا مُجْمَعًا

(١) في (ز): (وَأَنَّ كُلَّ مَا ذَكَرَ) بدلًا من (وَأَنَّ ذَلِكَ).

(٢) ذَكَرَهُ - عَنْهُ - النَّوَوِيُّ فِي «شَرْحِ مُسْلِمٍ» (٥٠/٢)؛ فَقَالَ: «وَهَذَا الْوَجْهُ نَقَلَهُ الْقَاضِي عِيَّاضُ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنِ الْإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ».

(٣) في ط الخميس: مما.

(٤) زيادة من (ز).

(٥) (١/١٣٠ و ١٣١).

(٦) زيادة من (م)، و(ه).

(٧) في ط الخميس بعده: ابن عبد السلام.

(٨) (٧٠/١٠)؛ فَقَدْ اكْتَفَى بِقَوْلِهِ: (وَأَنَّ مَنْ دَافَعَ نَصَّ الْكِتَابِ أَوْ السُّنَّةِ الْمَقْطُوعِ بِهَا الْمَحْمُولِ عَلَى ظَاهِرِهِ، فَهُوَ كَافِرٌ بِالْإِجْمَاعِ). وَلَمْ يَذْكُرْ بَعْدَهَا هَذِهِ الْعِبَارَةَ: (كَتَكْفِيرِ الْخَوَارِجِ بِإِبْطَالِ الرَّجْمِ).

(٩) «الشُّفَا» (٢/٦١٠).

(١٠) سقطت من (ز).

عَلَى نَقْلِهِ، مَقْطُوعًا بِهِ، مُجْمَعًا عَلَى حَمْلِهِ عَلَى ظَاهِرِهِ) - : (كَتَكْفِيرِ الْخَوَارِجِ بِإِبْطَالِ الرَّجْمِ).

كَأَنَّهُ لِمَا قَدَّمْتُهُ فِيهِ، مِنَ التَّفْصِيلِ بَيْنَ أَنْ يُنْكَرُوا حَدِيثَهُ وَيَعْتَرِفُوا بِهِ، أَوْ يُنْكَرُوهُ مِنْ أَصْلِهِ.

وَبِظَاهِرِ كَلَامِ الْقَاضِي - هَذَا -؛ أَنَّهُمْ يُنْكَرُونَهُ مِنْ أَصْلِهِ^(١)، وَحِينَئِذٍ؛ فَلَا شَكَّ فِي كُفْرِهِمْ.

□ وَمَا^(٢) ذَكَرَهُ فِي^(٣) السُّجُودِ لِلصَّلِيبِ وَنَحْوِهِ؛ مَرَّ فِي السُّجُودِ لِلصَّنَمِ وَنَحْوِهِ مَا يُؤَافِقُهُ.

□ وَمَا ذَكَرَهُ فِي الْمَشْيِ إِلَى الْكَنَائِسِ؛ مَرَّ مَا قَدْ يُخَالِفُهُ فِي مَنْ شَدَّ الزُّنَارَ عَلَى وَسْطِهِ، إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَأَنَّ الْهَيْئَةَ الْاجْتِمَاعِيَّةَ^(٤) مِنَ التَّزْيِي بِزِيَّهِمْ، وَالْمَشْيِ مَعَهُمْ إِلَى كَنَائِسِهِمْ قَاضِيَةً بِرِضَاهُ بِكُفْرِهِمْ، أَوْ تَهَاوُنِهِ بِدِينِ الْإِسْلَامِ، أَوْ بِأَنَّهُ مَعَهُمْ عَلَى دِينِهِمْ، وَكُلُّ ذَلِكَ؛ كُفْرٌ؛ كَمَا مَرَّ مَبْسُوطًا.

□ وَمَا ذَكَرَهُ فِي (إِنْكَارِ مَكَّةَ . . . إلخ) ظَاهِرٌ، وَقَدْ مَرَّ مَا يُؤَيِّدُهُ، وَيَشْهَدُ لَهُ.

□ وَمَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ: (إِنْ كَانَ مِمَّنْ يُظَنُّ بِهِ عِلْمٌ ذَلِكَ . . . إلخ) ظَاهِرٌ مُتَّجِهٌ، وَيَنْبَغِي؛ بَلَّ يَتَعَيَّنُ طَرْدُهُ فِي جَمِيعِ مَا مَرَّ^(٥) مِنَ الْمَكْفَرَاتِ.

(١) أي: الرَّجْمِ.

(٢) (س): [٣٢ / أ].

(٣) في (ز): من.

(٤) في (ز): الاختيارية.

(٥) في ط الخميس: ما ذكر.

□ وَقَوْلُهُ: أَوْ قَالَ: (لَيْسَ بِمُعْجِزٍ)^(١)؛ [يُحْتَمَلُ أَنْ يُرِيدَ بِهِ؛ مَا يَشْتَمِلُ^(٢) مَا لَيْسَ بِمُعْجِزٍ بِذَاتِهِ؛ فَمَنْ قَالَ: لَيْسَ بِمُعْجِزٍ]^(٣) بِذَاتِهِ، وَإِنَّمَا؛ لِيَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى صَرَفَ الْقَوَى عَنْ مُعَارَضَتِهِ^(٤)؛ كَفَر.

(١) فِي «الشُّفَا» (٢/٦١٤): «وَكَذَلِكَ مَنْ أَنْكَرَ الْقُرْآنَ، أَوْ حَرَفًا مِنْهُ، أَوْ غَيْرَ شَيْئًا مِنْهُ، أَوْ زَادَ فِيهِ -؛ كَفَعَلَ الْبَاطِنِيَّةَ وَالْإِسْمَاعِيلِيَّةَ -، أَوْ زَعَمَ أَنَّهُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ لِلنَّبِيِّ ﷺ، أَوْ لَيْسَ فِيهِ حُجَّةٌ، وَلَا مُعْجِزَةٌ».

(٢) فِي (ز): يَشْمَل.

(٣) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَقَطَ مِنْ (هـ). وَلَيْسَ فِي ط الْخَمِيس.

(٤) وَالْقَوْلُ ب: (الصَّرْفَةُ)؛ أَي: أَنَّ اللَّهَ صَرَفَ قُلُوبَ الْخَلْقِ عَنِ الْإِتْيَانِ بِمَثَلِهِ، هُوَ قَوْلُ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ فِيهِ نَفْيًا لِإِعْجَازِ الْقُرْآنِ وَسَبْقِهِ فِي نَفْسِهِ وَذَاتِهِ.

● وَقَدْ قَالَ الْحَطَّابِيُّ (ت: ٣٨٨هـ) فِي «بَيَانِ إِعْجَازِ الْقُرْآنِ» - لَهُ - (ص: ٢٣): «وَهَذَا -

أَيْضًا - وَجْهٌ قَرِيبٌ - أَي: الْقَوْلُ بِالصَّرْفَةِ -؛ إِلَّا أَنَّ دَلَالَهَ الْآيَةِ تَشْهَدُ بِخِلَافِهِ، وَهِيَ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿قُلْ لِّينِ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإِسْرَاءُ: ٨٨]؛ فَأَشَارَ فِي ذَلِكَ إِلَى أَمْرِ طَرِيقُهُ التَّكَلُّفُ وَالْاجْتِهَادُ، وَسَبِيلُهُ التَّأَهُُّبُ وَالْإِحْتِشَادُ. وَالْمَعْنَى فِي الصَّرْفَةِ الَّتِي وَصَفُوهَا لَا يُلَاحِظُ هَذِهِ الصِّفَةَ؛ فَذَلَّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ غَيْرُهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ»، ثُمَّ قَالَ: «وَأَعْلَمُ أَنَّ الْقُرْآنَ إِنَّمَا صَارَ مُعْجِزًا؛ لِأَنَّهُ جَاءَ بِأَفْصَحِ الْأَلْفَاظِ فِي أَحْسَنِ نُظُومِ التَّأْلِيفِ، مُضَمَّنًا أَصَحَّ الْمَعَانِي، مِنْ تَوْحِيدٍ لَهُ عَزَّتْ قُدْرَتُهُ، وَتَنْزِيهِ لَهُ فِي صِفَاتِهِ، وَدَعَاءٍ إِلَى طَاعَتِهِ، وَبَيَانٍ بِمَنْهَاجِ عِبَادَتِهِ؛ مِنْ تَحْلِيلٍ وَتَحْرِيمٍ، وَحُظْرٍ وَإِبَاحَةٍ، وَمِنْ وَعْظٍ وَتَقْوِيمٍ، وَأَمْرِ بِمَعْرُوفٍ وَنَهْيٍ عَنِ مَنَكِرٍ، وَإِرْشَادٍ إِلَى مُحَاسِنِ الْأَخْلَاقِ، وَزَجْرٍ عَنِ مَسَاوِيئِهَا، وَاضْعًا كُلِّ شَيْءٍ مِنْهَا مَوْضِعَهُ الَّذِي لَا يُرَى شَيْءٌ أَوْلَى مِنْهُ، وَلَا يُرَى فِي صُورَةِ الْعَقْلِ أَمْرٌ أَلْيَقُ مِنْهُ، مُوَدِّعًا أَخْبَارَ الْقُرُونِ الْمَاضِيَةِ وَمَا نَزَلَ مِنْ مَثَلَاتِ اللَّهِ بِمَنْ عَصَى وَعَانَدَ مِنْهُمْ، مُبَيِّنًا عَنِ الْكَوَائِنِ الْمُسْتَقْبَلَةِ فِي الْأَعْصَارِ الْبَاقِيَةِ مِنَ الزَّمَانِ، جَامِعًا فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْحُجَّةِ وَالْمَحْتَجِّ لَهُ، وَالِدَلِيلِ وَالْمَدْلُولِ عَلَيْهِ؛ لِيَكُونَ ذَلِكَ أَوْكَدَ لِلزُّومِ مَا =

.....

= دَعَا إِلَيْهِ، وَإِنْبَاءً عَنِ وُجُوبِ مَا أَمَرَ بِهِ، وَنَهَى عَنْهُ.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْإِتْيَانَ بِمِثْلِ هَذِهِ الْأُمُورِ، وَالْجَمْعَ بَيْنَ شَتَاتِهَا حَتَّى تَنْتَظِمَ وَتَتَّسِقَ أَمْرٌ تَعَجَزُ عَنْهُ قُوَى الْبَشَرِ، وَلَا تَبْلُغُهُ قُدْرَتُهُمْ، فَاَنْقَطَعَ الْخَلْقُ دُونَهُ، وَعَجَزُوا عَنْ مُعَارَضَتِهِ بِمِثْلِهِ، أَوْ مُنَاقَضَتِهِ فِي شَكْلِهِ.

وَرَاجِعُ: «الْجَوَابُ الصَّحِيحُ» (٥ / ٤٢٩) لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ؛ فَقَدْ قَالَ: «وَمِنْ أَوْعَافِ الْأَقْوَالِ قَوْلُ مَنْ يَقُولُ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ: إِنَّهُ مُعْجَزٌ بِصَرْفِ الدَّوَاعِي - مَعَ تَمَامِ الْمُوجِبِ لَهَا - أَوْ بِسَلْبِ الْقُدْرَةِ التَّامَّةِ، أَوْ بِسَلْبِهِمُ الْقُدْرَةَ الْمُعْتَادَةَ فِي مِثْلِهِ سَلْبًا عَامًّا، مِثْلُ قَوْلِهِ - تَعَالَى - لِرَكَرَبِيَا: ﴿ءَايَتُكَ إِلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٠]. وَهُوَ أَنَّ اللَّهَ صَرَفَ قُلُوبَ الْأُمَمِ عَنْ مُعَارَضَتِهِ مَعَ قِيَامِ الْمُفْتَضِي التَّامِّ؛ فَإِنَّ هَذَا يُقَالُ عَلَى سَبِيلِ التَّقْدِيرِ وَالتَّنْزِيلِ، وَهُوَ أَنَّهُ إِذَا قُدِّرَ أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ يَقْدِرُ النَّاسُ عَلَى الْإِتْيَانِ بِمِثْلِهِ؛ فَامْتَنَاعُهُمْ - جَمِيعُهُمْ - عَنْ هَذِهِ الْمُعَارَضَةِ، مَعَ قِيَامِ الدَّوَاعِي الْعَظِيمَةِ إِلَى الْمُعَارَضَةِ، مِنْ أَبْلَغِ الْآيَاتِ الْخَارِقَةِ لِلْعَادَاتِ، بِمَنْزِلَةِ مَنْ يَقُولُ: إِنِّي آخُذُ أَمْوَالَ جَمِيعِ أَهْلِ هَذَا الْبَلَدِ الْعَظِيمِ، وَأَضْرِبُهُمْ جَمِيعُهُمْ، وَأُجَوِّعُهُمْ، وَهُمْ قَادِرُونَ عَلَى أَنْ يَشْكُوا إِلَى اللَّهِ، أَوْ إِلَى وَلِيِّ الْأَمْرِ، وَلَيْسَ فِيهِمْ - مَعَ ذَلِكَ - مَنْ يَشْتَكِي؛ فَهَذَا مِنْ أَبْلَغِ الْعَجَائِبِ الْخَارِقَةِ لِلْعَادَةِ.

وَلَوْ قُدِّرَ أَنَّ وَاحِدًا صَنَّفَ كِتَابًا يَقْدِرُ أَمَثَلُهُ عَلَى تَصْنِيفِ مِثْلِهِ، أَوْ قَالَ شِعْرًا، يَقْدِرُ أَمَثَلُهُ أَنْ يَقُولُوا مِثْلَهُ، وَتَحَدَّاهُمْ كُلُّهُمْ؛ فَقَالَ: عَارِضُونِي، وَإِنْ لَمْ تُعَارِضُونِي فَأَنْتُمْ كُفَّارٌ، مَاوَأَكُمُ النَّارُ، وَدِمَاؤُكُمْ لِي حَلَالٌ، امْتَنَعَ فِي الْعَادَةِ أَنْ لَا يُعَارِضَهُ أَحَدٌ؛ فَإِذَا لَمْ يُعَارِضُوهُ كَانَ هَذَا مِنْ أَبْلَغِ الْعَجَائِبِ الْخَارِقَةِ لِلْعَادَةِ».

● فَهَذَا الْقَوْلُ بِخِلَافِ قَوْلِ أَهْلِ السُّنَّةِ؛ لِكَيْتَهُ يُقَالُ عَلَى سَبِيلِ التَّنْزِيلِ؛ قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «التَّفْسِيرِ» (١ / ١١٠): «وَقَدْ قَرَّرَ بَعْضُ الْمُتَكَلِّمِينَ الْإِعْجَازَ بِطَرِيقٍ يَشْمَلُ قَوْلَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَقَوْلَ الْمُعْتَزِلَةِ فِي الصَّرْفَةِ؛ فَقَالَ: إِنْ كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ مُعْجَزًا فِي نَفْسِهِ لَا يَسْتَطِيعُ الْبَشَرُ الْإِتْيَانُ بِمِثْلِهِ وَلَا فِي قُوَاهُمْ مُعَارَضَتَهُ؛ فَقَدْ حَصَلَ الْمُدْعَى =

والتَّصْرِيحُ^(١) بِكُفْرِهِ؛ مَشَى عَلَيْهِ الْحَنَابِلَةُ^(٢)، وَكَلَامُ الْقَاضِي - هَذَا -
الَّذِي أَقَرَّهُ التَّوَوُّيُّ عَفَا اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ؛ قَدْ يُؤَيِّدُهُ.

وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي: عَدَمُ كُفْرِهِ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ طَعْنٌ فِي الدِّينِ، وَلَا
تَكْذِيبٌ لِضُرُورِيٍّ مِنْ ضُرُورِيَّاتِهِ؛ بِخِلَافِ مُنْكَرِ الإِعْجَازِ مِنْ أَصْلِهِ.
ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَ الْمُتَكَلِّمِينَ عَلَى «الشُّفَا» حَكَى ذَلِكَ قَوْلًا فِي مَعْنَى الإِعْجَازِ،
وَحِينَئِذٍ؛ فَتَكْفِيرٌ قَائِلٌ ذَلِكَ بَعِيدٌ.

● وَوَقَعَ بِتُونُسَ (سَنَةِ أَرْبَعٍ وَثَمَانِينَ وَسَبْعِمِائَةٍ)؛ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لآخر: أَنَا
عَدُوُّكَ وَعَدُوُّ نَبِيِّكَ؛ فَعَقِدْ لَهُ مَجْلِسٌ؛ فَأَفْتَى (بَعْضُ) أَيْمَةٍ^(٣).....

= وَهُوَ الْمَطْلُوبُ، وَإِنْ كَانَ فِي إِمْكَانِهِمْ مُعَارَضَتُهُ بِمِثْلِهِ، وَلَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ، مَعَ شِدَّةِ
عَدَاوَتِهِمْ لَهُ كَانَ ذَلِكَ دَلِيلًا، عَلَى أَنَّهُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لَصَرْفِهِ إِيَّاهُمْ عَنْ مُعَارَضَتِهِ، مَعَ
قُدْرَتِهِمْ عَلَى ذَلِكَ.

وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ وَإِنْ لَمْ تُكُنْ مَرْضِيَّةً؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ فِي نَفْسِهِ مُعْجِزٌ، لَا يَسْتَطِيعُ الْبَشَرُ
مُعَارَضَتَهُ؛ كَمَا قَرَّرْنَا؛ إِلَّا أَنَّهَا تَصْلُحُ عَلَى سَبِيلِ التَّنْزِيلِ وَالْمُجَادَلَةِ وَالْمُنَافَحَةِ عَنِ
الْحَقِّ، وَبِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ أَجَابَ الرَّازِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» عَنْ سُؤَالِهِ فِي السُّورِ الْقَصَارِ؛
كَالْعَصْرِ، وَإِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ». انْتَهَى. هَكَذَا قَرَّرَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ، وَشَيْخُهُ شَيْخُ
الإِسْلَامِ. وَرَجَحَا أَنَّ الصَّوَابَ: هُوَ أَنَّهُمْ عَجَزُوا عَنِ الْإِثْبَانِ بِمِثْلِهِ؛ لِأَنَّهُ مُعْجِزٌ فِي
نَفْسِهِ.

وَرَأَجَعْتُ بَحْثًا مُخْتَصَرًا فِي ذَلِكَ بِعُنْوَانٍ: «الصَّرْفَةُ دَلَالَتُهَا لَدَى الْقَائِلِينَ بِهَا، وَرُدُّودُ
الْمُعَارِضِينَ لَهَا». د. سامي عطا حسن، جَامِعَةُ آلِ النَّبِيِّ.

(١) فِي (م): وَهُوَ التَّصْرِيحُ.

(٢) فِي «الْفُرُوعِ» لابْنِ مُفْلِحٍ (١٩٢/١٠): «قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: مَنْ قَالَ: إِنَّ الْقُرْآنَ مَقْدُورٌ
عَلَى مِثْلِهِ، وَلَكِنَّ اللَّهَ مَنَعَ قُدْرَتَهُمْ، كَفَرَ؛ بَلْ هُوَ مُعْجِزٌ بِنَفْسِهِ، وَالْعَجْزُ شَمَلُ
الْخَلْقِ».

(٣) سَقَطَتْ مِنْ (ه).

المَالِكِيَّةُ^(١) بَأَنَّهُ مُرْتَدٌّ يُسْتَتَابُ^(٢)، وَأَخَذَ كُفْرَهُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ...﴾ الْآيَةُ [البقرة: ٩٨].

● وَأَفْتَى (بَعْضُهُمْ) بِأَنَّ كُفْرَهُ كُفْرٌ تَقْيِصٌ؛ فَلَا يُسْتَتَابُ^(٣)، وَأَخَذَ ذَلِكَ مِمَّا فِي «الشَّفَا»^(٤)؛ مِنْ أَنَّ امْرَأَةً سَبَّتِ النَّبِيَّ ﷺ؛ فَقَالَ: «مَنْ يَكْفِينِي عُدُوَّتِي»؛ فَقُتِلَتْ^(٥).

(١) وهو أبو عبد الله محمد الغرياني التونسي. «شجرة النور الزكية في طبقات المالكية» (١/٣٢٥)، و«نيل الابتهاج بتطريز الديباج» (ص: ٤٥٩).

(٢) سقطت من (ه).

(٣) يعني: يُقتل بلا استتابة، وقائل ذلك هو ابن عرفة. «شجرة النور الزكية في طبقات المالكية» (١/٣٢٥).

(٤) (٢/٤٨٩).

(٥) حَدِيثٌ ضَعِيفٌ؛ أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «مُصَنَّفِهِ» (١٠٤٣٣) - ط دار التأصيل -، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (١٦٨٦٤) مِنْ حَدِيثِ عُرْوَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ بُلْقَيْنٍ، مُرْسَلًا. وَعُرْوَةُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَطِيَّةُ السَّعْدِيِّ مَجْهُولٌ، وَشَيْخُهُ مِنْهُمْ. وَلَكِنْ قَالَ ابْنُ الْمَلَكَيْنِ فِي «التَّوَضُّيْحِ» (٣١/٥٤٤): «قَالَ ابْنُ حَزْمٍ: وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ مُسْنَدٌ، رَوَاهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَجُلٌ مِنْ بُلْقَيْنٍ، قَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: وَهُوَ اسْمُهُ، وَبِهِ يُعْرَفُ».

وَصَحَّحَهُ الْمُؤَلَّفُ فِي «الصَّوَاعِقِ الْمَحْرَقَةِ» (١/١٤٨)!

وَكَذَلِكَ السُّبُكِيُّ فِي «فَتَاوَاهُ» (٢/٥٨٤)!

وقال (٢/٥٩١): «وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ، قَالَهُ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ لِلْخَلِيفَةِ لَمَّا سَأَلَهُ عَنْ حَدِيثٍ فِي مَنْ سَبَّ النَّبِيَّ ﷺ، وَقَالَ لَهُ الْخَلِيفَةُ: هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ رَجُلٍ مِنْ بُلْقَيْنٍ! قَالَ عَلِيُّ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ هَذَا رَجُلٌ مَعْرُوفٌ؛ فَأَعْطَاهُ الْخَلِيفَةُ أَلْفَ دِينَارٍ».

قُلْتُ: وَفِي هَذَا نَظَرٌ وَاضِحٌ. فَالْجَهَالَةُ وَالْإِبْهَامُ لَا زَالَاَ مَوْجُودَيْنِ فِي الْإِسْنَادِ.

● وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «مُصَنَّفِهِ» (٩٤٧٧) و(٩٧٠٤) مِنْ طَرِيقِ: ابْنِ جُرَيْجٍ، =

= عَنْ رَجُلٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَبَّهُ رَجُلٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ؛ فَقَالَ: «مَنْ يَكْفِينِي عَدُوِّي؟»؛ فَقَالَ الزُّبَيْرُ: أَنَا؛ فَبَارَزَهُ الزُّبَيْرُ؛ فَقَتَلَهُ، فَأَعْطَاهُ النَّبِيُّ ﷺ سَلْبَهُ.

وَفِيهِ ثَلَاثُ عِلَلٍ: إِحْدَاهَا: جَهَالَةُ الرَّاويِ الَّذِي بَيَّنَّ ابْنُ جُرَيْجٍ وَعِكْرِمَةُ. وَالثَّانِيَةُ: الْإِزْسَالُ، وَالثَّلَاثَةُ: تَدْلِيسُ ابْنِ جُرَيْجٍ.

● وَجَاءَ مَرْفُوعًا؛ فَرَوَى سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأُمَوِيُّ فِي «مَعَارِيزِهِ» كَمَا فِي «الصَّارِمِ الْمُسْلُوكِ» (ص: ١٤٨)، وَ«السَّيْفُ الْمُسْلُوكُ» (ص: ٣٥٧) قَالَ: ثَنَا أَبِي قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ رَجُلٍ أَخْبَرَهُ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ.

قُلْتُ: وَبِهِ جَهَالَةُ الرَّاويِ الَّذِي بَيَّنَّ ابْنُ جُرَيْجٍ وَعِكْرِمَةُ. وَالثَّانِيَةُ: تَدْلِيسُ ابْنِ جُرَيْجٍ. ● وَهُنَاكَ وَجْهٌ ضَعِيفٌ جَدًّا؛ أَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْحِلْيَةِ» (٨/ ٥٤) قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُظَفَّرِ، ثَنَا أَبُو بَشِيرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَمْرِو الْمُصَيِّصِيُّ الْمَرْوَزِيُّ، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَكْرِيُّ الشَّيْخُ الصَّالِحُ، ثَنَا أَبِي، عَنْ شَيْبَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَانَ الْمُطَوَّعِيِّ الْمَرْوَزِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ بْنَ أَدَهَمَ، بِمَكَّةَ يُحَدِّثُ عَنْ مُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

قال أبو نُعَيْمٍ: «غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ إِبْرَاهِيمَ لَمْ نَكْتُبْهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ». وقال أبو الشَّيْخِ الْأَصْبَهَانِيُّ فِي «طَبَقَاتِ الْمُحَدِّثِينَ» (١٠٨/٤): «أَبُو بَشِيرٍ هَذَا هُوَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَمْرِو بْنِ مُصْعَبِ بْنِ بَشِيرِ بْنِ فَضَالَةَ الْمَرْوَزِيِّ الْفَقِيه، قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الدَّارِقُطِيُّ: يَضَعُ الْحَدِيثَ، وَقَالَ ابْنُ حَبَّانٍ مِثْلَهُ وَزَادَ: وَيَضَعُ الْمُتُونِ لِلْآثَارِ، وَيَقْلِبُ الْأَسَانِيدَ، لَعَلَّهُ قَدْ قَلَبَ عَلَى الثَّقَاتِ أَكْثَرَ مِنْ عَشْرَةِ آلَافِ حَدِيثٍ، وَادَّعَى شَيْوْخًا لَمْ يَرَهُمْ».

وقال المَرْزِيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (٤٥٠/٣٢): «وَأَبُو بَشِيرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَمْرِو بْنِ مُصْعَبِ الْكِنْدِيِّ الْمُصَيِّصِيُّ الْمَرْوَزِيُّ الْفَقِيه، أَحَدُ الضَّعَفَاءِ».

وَمِنْ كُؤُنِ خَالِدٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَتَلَ مَنْ قَالَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ :
صَاحِبُكُمْ^(١).

(١) قَالَ الْقَاضِي عِيَاضُ فِي «الشَّفَا» (٤٧٦/٢): «وَاحْتَجَّ إِبْرَاهِيمُ بْنُ حُسَيْنٍ بْنُ خَالِدِ الْمُقْبِيهِ فِي مِثْلِ هَذَا بِقَتْلِ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ مَالِكِ بْنِ نُؤَيْرَةَ بِقَوْلِهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ «صَاحِبُكُمْ» .
وَقَالَ الْحَافِظُ فِي «الإِصَابَةِ» (٤٩٤/٩): «وَقَدْ ذَكَرَ قِصَّتَهُ مُطَوَّلَةً سَيُفْ بِنُ عُمَرَ فِي كِتَابِ
«الرَّدَّةِ وَالْفُتُوحِ» ، وَمِنْ طَرِيقِهِ الطَّبْرِيِّ» .

● قلت: وقد وقفت على إسنادٍ لهذه الواقعة في «تاريخ الطبري» (٢٧٩/٣ و ٢٨٠)،
ولكنه غير ثابت، وهالك سنده: حَدَّثَنَا ابْنُ حُمَيْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَلَمَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا
مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ، أَنَّ
أَبَا بَكْرٍ كَانَ مِنْ عَهْدِهِ إِلَى جُيُوشِهِ: فَذَكَرَهُ.

● قلت: وفي إسناده علل:

إحداها: ابْنُ حَمِيدٍ ضَعِيفٌ.

الثانية: ابْنُ إِسْحَاقَ مَدْلُسٌ، وَقَدْ عَنَعَنَ.

الثالثة: طَلْحَةُ مَقْبُولٌ؛ كَمَا فِي «التَّقْرِيبِ»، وَمَعْنَاهُ: يَحْتَاجُ إِلَى مُتَابَعٍ.

الرابعة: طَلْحَةُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ مَرْسُلٌ.

وَانْظُرْ: «الْمُنْتَظَم» لِابْنِ الْجُوزِيِّ (٧٨/٤)، و«أَسَدُ الْغَابَةِ» (٤٨/٥)، و«الْبَدَايَةِ
وَالنِّهَايَةِ» (٤٦٢/٩).

قلت: وقد اختلفوا في سَبَبِ قَتْلِ خَالِدِ لَابْنِ نُؤَيْرَةَ؛ فَقَالَ الْقَارِي فِي «مِرْقَاةِ الْمَفَاتِيحِ»
(٢٧٠٦/٧): «وَأَمَّا قَتْلُ خَالِدِ ﷺ مَالِكِ بْنِ نُؤَيْرَةَ لَمَّا قَالَ لَهُ: كَانَ صَاحِبُكُمْ يَقُولُ
كَذَا؛ فَقَالَ خَالِدٌ: هُوَ صَاحِبُنَا وَلَيْسَ بِصَاحِبِكُمْ فَقَتَلَهُ، فَهُوَ لَمْ يَكُنْ لِمُجَرَّدِ هَذِهِ
الْلَفْظَةِ؛ بَلْ لِأَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْهُ الرَّدَّةُ، وَتَأَكَّدَ ذَلِكَ عِنْدَهُ. بِمَا أَبَاحَ لَهُ بِهِ الْإِقْدَامَ عَلَى قَتْلِهِ فِي
تِلْكَ الْحَالَةِ».

وقال ابن كثير: «وَيَقَالُ: بَلْ اسْتَدْعَى خَالِدٌ مَالِكَ بْنِ نُؤَيْرَةَ فَأَتَبَّهُ عَلَى مَا صَدَرَ مِنْهُ مِنْ
مُتَابَعَةِ سَجَاحٍ، وَعَلَى مَنَعِهِ الزَّكَاةَ، وَقَالَ: أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّهَا قَرِينَةُ الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ =

● وَمِنْ إِفْتَاءِ ابْنِ عَتَّابٍ^(١) بِقَتْلِ مَنْ قَالَ: إِنْ سُئِلْتُ أَوْ جَهِلْتُ؛ فَقَدْ سُئِلَ وَجَهِلَ نَبِيُّكَ!

وَاعْتَرَضَهُ (بَعْضُ) أَئِمَّتِهِمْ مِمَّنْ مَالَ إِلَى الْأَوَّلِ بِأَنَّ الْأَوَّلَ نَصٌّ فِي أَنْ كُلَّ سَابٍّ؛ عَدُوٌّ لَا شَكَّ فِيهِ، وَإِنَّمَا الْكَلَامُ فِي عَكْسِ هَذِهِ الْقَضِيَّةِ، وَهِيَ لَا تَعَكِسُ كَنَفْسِهَا^(٢).

= مَالِكُ: إِنْ صَاحِبُكُمْ كَانَ يَزْعُمُ ذَلِكَ. فَقَالَ: أَهَوَّ صَاحِبُنَا وَلَيْسَ بِصَاحِبِكَ؟! يَا ضِرَارُ، اضْرِبْ عُنُقَهُ؛ فَضَرَبَ عُنُقَهُ.

وَقَالَ الْوَاقِدِيُّ فِي «الرُّدَّةِ» (ص: ١٠٧): «ثُمَّ قَدَّمَ خَالِدُ مَالِكِ بْنِ نُؤَيْرَةَ لِيَضْرِبَ عُنُقَهُ، فَقَالَ مَالِكُ: (أَتَقْتُلُنِي وَأَنَا مُسْلِمٌ أَصْلِي الْقِبْلَةَ)، فَقَالَ لَهُ خَالِدٌ: (لَوْ كُنْتُ مُسْلِمًا لَمَا مَنَعْتَ الزَّكَاةَ، وَلَا أَمَرْتَ قَوْمَكَ بِمَنْعِهَا)».

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي «مَنْهَاجِ السَّنَةِ» (٥/ ٥١٨ وما بعدها) فِي دِفَاعِهِ عَنْ خَالِدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «ثُمَّ يُقَالُ: غَايَةُ مَا يُقَالُ: فِي قِصَّةِ مَالِكِ بْنِ نُؤَيْرَةَ: إِنَّهُ كَانَ مَعْصُومَ الدَّمِ، وَإِنَّ خَالِدًا قَتَلَهُ بِتَأْوِيلٍ، وَهَذَا لَا يُبَيِّحُ قَتْلَ خَالِدٍ.. وَمَعْلُومٌ أَنَّ خَالِدًا قَتَلَ مَالِكَ بْنَ نُؤَيْرَةَ؛ لِأَنَّهُ رَأَاهُ مُرْتَدًّا.. وَبِالْجُمْلَةِ؛ فَحُزْنُ لَمْ نَعْلَمْ أَنَّ الْقَضِيَّةَ وَقَعَتْ عَلَى وَجْهِ لَا يَسُوعُ فِيهَا الْإِجْتِهَادُ، وَالطَّعْنُ بِمِثْلِ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ مَنْ يَتَكَلَّمُ بِلَا عِلْمٍ، وَهَذَا مِمَّا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ».

وَانْظُرْ: «دَلِيلُ الْفَالِحِينَ» لِابْنِ عَلَانَ (٤/ ٢٧٠٦).

(١) هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَتَّابِ بْنِ مُحْسِنِ الْجَدَامِيِّ، مَوْلَاهُمُ الْمَالِكِيُّ الْأَنْدَلُسِيُّ، مُفْتِي قُرْطُبَةَ، وَعَالِمُهَا وَمُحَدِّثُهَا، تُوُفِّيَ فِي صَفَرٍ، وَمَشَى فِي جَنَازَتِهِ الْمَعْتَمِدُ بْنُ عَبَّادٍ، وَلَهُ تِسْعٌ وَسَبْعُونَ سَنَةً، رَوَى عَنْ أَبِي الْمَطَرِ الْقَنَازَعِيِّ وَخَلْقٍ. تُوُفِّيَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَسِتِّينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ. «العبر» للذهبي (٢/ ٣١٣)، و«المعين في طبقات المحدثين» للذهبي (ص: ١٣٣)، و«تاريخ الإسلام» (١٠/ ١٦٨)، و«السِّيَرُ» (١٨/ ٣٢٨).

(٢) فِي (هـ): بِنَفْسِهَا.

بَلْ قَوْلُهُ: (أَنَا عَدُوُّكَ وَعَدُوُّ نَبِيِّكَ) رُبَّمَا أَشْعَرَ بِتَرْفِيعِ الْمُقُولِ لَهُ ذَلِكَ؛
لَأَنَّا نَجِدُ الْوُضْعَاءَ يَجْعَلُونَ لَأَنْفُسِهِمْ مَنَزِلَةً بِذَلِكَ، يَقُولُ الْوَاحِدُ مِنْهُمْ: أَنَا
عَدُوُّ الْأَمِيرِ، وَالْأَمِيرُ عَدُوُّ لِي، وَقَصْدُهُ بِهِ رَفْعُ نَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ فِي نِسْبَةِ^(١) مَنْ
يُعَادِي الْأَمِيرَ.

وَبِأَنَّ قَتْلَ خَالِدٍ لِمَنْ ذَكَرَ مَذْهَبَ صَحَابِيٍّ، عَلَى أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى
عَنْهُ، وَدَى الْقَتِيلَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، وَرَأَى أَنَّ قَتْلَهُ^(٢) غَيْرُ صَوَابٍ.

وَبِأَنَّ إِفْتَاءَ ابْنِ عَتَّابٍ؛ إِنَّمَا هُوَ؛ لِأَنَّ مَا ذُكِرَ فِي قَضِيَّتِهِ صَرِيحٌ فِي
التَّنْقِصِ؛ فَالْمُتَحَقِّقُ: أَنَّ قَائِلَ مَا مَرَّ؛ مُرْتَدٌّ، لَا مُتَنَقِّصٌ^(٣)؛ هَذَا كُلُّهُ عَلَى
قَوَاعِدِهِمْ مِنَ التَّفْرِقَةِ بَيْنَهُمَا.

أَمَّا عَلَى قَوَاعِدِنَا؛ فَالَّذِي يَظْهَرُ: أَنَّهُ رَدَّةٌ.

● وفي «الشفأ» - أَيْضًا -^(٤)؛ يُكْفَرُ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ فِي كُلِّ جَنْسٍ مِنَ
الْحَيَوَانِ نَذِيرًا، أَوْ نَبِيًّا مِنَ الْقِرْدَةِ وَالْخَنَازِيرِ وَالِدَّوَابِّ وَغَيْرِهَا، وَيَحْتَجُّ
بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ [فاطر: ٢٤]؛ إِذْ ذَاكَ يُؤَدِّي إِلَى أَنَّ
تُوصَفُ أَنْبِيَاءُ هَذِهِ الْأَجْنَاسِ بِصِفَاتِهِمْ الْمَذْمُومَةِ، وَفِيهِ مِنَ الْإِزْرَاءِ عَلَى^(٥)
هَذَا الْمَنْصِبِ الْمُنِيفِ مَا فِيهِ، مَعَ إِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى خِلَافِهِ، وَتَكْذِيبِ
قَائِلِهِ.

(١) في (م): رتبة.

(٢) (س): [٣٢ / ب].

(٣) في (م): متقص، في (ه): متقص.

(٤) «الشفأ» (٦٠٨ / ٢).

(٥) في (ز): (الازدراء من) بدلًا من (الإزراء على).

● وَيُكَفِّرُ - أَيْضًا - مَنْ قَالَ: لَيْسَ فِي مُعْجَزَاتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حُجَّةٌ لَهُ^(١).

● وَمَنْ كَذَّبَ بِشَيْءٍ مِمَّا صُرِّحَ بِهِ فِي الْقُرْآنِ مِنْ حُكْمٍ، أَوْ خَبَرٍ، أَوْ أَثْبَتَ مَا نَفَاهُ، أَوْ نَفَى مَا أَثْبَتَهُ عَلَى عِلْمٍ مِنْهُ بِذَلِكَ، أَوْ شَكَّ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، أَوْ جَحَدَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَكُتِبَ لِلَّهِ تَعَالَى الْمُنْزِلَةَ، أَوْ كَفَرَ بِهَا، أَوْ لَعَنَهَا، أَوْ سَبَّهَا، أَوْ اسْتَحَفَّ بِهَا^(٢).

● وَمَنْ نُودِيَ؛ فَأَجَابَ بِـ (لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ)؛ فَإِنْ اعْتَقَدَ تَنْزِيلَ الْمَنَادِي مَنَزِلَةَ الرَّبِّ؛ كَفَرَ، وَإِلَّا؛ فَلَا^(٣).

وَفِيهِ - أَيْضًا - مَسَائِلُ أُخَرُ حَسَنَةٌ تَرَكَهَا النَّوَوِيُّ، لِلْعِلْمِ بِهَا مِمَّا مَرَّ؛ لَكِنْ لَمَّا كَانَ فِي أَخْذِهَا مِنْ ذَلِكَ نَوْعُ خَفَاءٍ؛ أَحَبَبْتُ ذِكْرَهَا؛ لِتَصِيرَ وَاضِحَةً بَيِّنَةً، مَعَ زِيَادَةِ فَوَائِدَ أُخْرَى، لَا تُعْلَمُ مِمَّا مَرَّ.

□ فَمِنْ ذَلِكَ:

● أَنْ مَنْ سَبَّ نَبِيًّا عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ - وَيَلْحَقُ بِهِ فِي جَمِيعِ مَا يُذْكَرُ: غَيْرُهُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ الْمَتَّفِقِ عَلَى نُبُوَّتِهِمْ -، أَوْ عَابَهُ، أَوْ أَلْحَقَ بِهِ نَقْصًا فِي نَفْسِهِ، أَوْ نَسَبَهُ، أَوْ دِينَهُ، أَوْ خُصْلَةً مِنْ خِصَالِهِ، أَوْ عَرَّضَ بِهِ، أَوْ

(١) «الشُّفَا» (٢/٦١٥).

(٢) «الشُّفَا» (٢/٦٤٦ و ٦٤٧).

(٣) «الشُّفَا» (٢/٦٣٨)، وَعِبَارَتُهُ: «وَقَدْ سُئِلَ ابْنُ الْقَاسِمِ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ رَجُلٍ نَادَى رَجُلًا بِاسْمِهِ؛ فَأَجَابَهُ: (لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ). قَالَ: فَإِنْ كَانَ جَاهِلًا، أَوْ قَالَهُ عَلَى وَجْهِ سَفَهٍ؛ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

قَالَ الْقَاضِي أَبُو الْفَضْلِ: وَشَرَحَ قَوْلَهُ: أَنَّهُ لَا قَتْلَ عَلَيْهِ. وَالْجَاهِلُ يُزَجَرُ وَيُعَلَّمُ. وَالسَّفِيهُ يُؤَدَّبُ. وَلَوْ قَالَهَا عَلَى اعْتِقَادِ إِنْزَالِهِ مَنَزِلَةَ رَبِّهِ؛ لَكَفَرَ. هَذَا مُقْتَضَى قَوْلِهِ.

شَبَّهَ بِشَيْءٍ عَلَى طَرِيقِ السَّبِّ وَالْإِزْرَاءِ^(١)، أَوْ التَّصْغِيرِ لِشَأْنِهِ، أَوْ الْغَضِّ^(٢) مِنْهُ، أَوْ الْعَيْبِ لَهُ، أَوْ لَعْنِهِ، أَوْ دَعَا عَلَيْهِ، أَوْ تَمَتَّى لَهُ مَضَرَّةً، أَوْ نَسَبَ إِلَيْهِ مَا لَا يَلِيقُ بِمَنْصِبِهِ عَلَى طَرِيقِ الدَّمِّ، أَوْ عَبَثَ فِي جَهْتِهِ الْعَزِيزَةِ بِسُخْفٍ^(٣) مِنَ الْكَلَامِ، وَهَجَرَ^(٤)، وَمُنْكَرٍ مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا، وَغَيْرُهُ^(٥) بِشَيْءٍ مِمَّا جَرَى مِنَ الْبَلَاءِ وَالْمِحْنَةِ عَلَيْهِ، أَوْ غَمَصَهُ^(٦) بَعْضُ الْعَوَارِضِ الْبَشَرِيَّةِ الْجَائِزَةِ وَالْمَعْهُودَةِ لَدَيْهِ؛ كَانَ كَافِرًا بِالْإِجْمَاعِ؛ كَمَا حَكَاهُ جَمَاعَةٌ^(٧).

(١) في (ز): الازدراء به.

(٢) في (هـ): العرض.

(٣) في (ز): بمستحق.

(٤) الْهَجَرُ بِالضَّمِّ، ثُمَّ السُّكُونُ: الْهَذْيَانُ. «الْفَتْحُ» (١٣٣/٨).

● وقال ابنُ مَنْظُورٍ فِي «لِسَانِ الْعَرَبِ» (٢٥٣/٥): «وَالْهَجَرُ: الْقَيْحُ مِنَ الْكَلَامِ، وَقَدْ أَهَجَرَ فِي مَنْطِقِهِ إِهْجَارًا وَهَجْرًا. وَالصَّحِيحُ: أَنَّ الْهَجَرَ، بِالضَّمِّ، الْأَسْمُ مِنَ الْإِهْجَارِ، وَأَنَّ الْإِهْجَارَ الْمَصْدَرُ. وَأَهَجَرَ بِهِ إِهْجَارًا: اسْتَهْزَأَ بِهِ، وَقَالَ فِيهِ قَوْلًا قَبِيحًا. وَقَالَ: هَجْرًا وَبَجْرًا وَهَجْرًا وَبُجْرًا، إِذَا فُتِحَ؛ فَهُوَ مَصْدَرٌ، وَإِذَا ضُمَّ؛ فَهُوَ اسْمٌ. وَتَكَلَّمَ بِالْمَهْجَرِ؛ أَيِ: بِالْهَجَرِ، وَرَمَاهُ بِهَاجِرَاتٍ وَمُهْجِرَاتٍ، وَفِي «التَّهْدِيدِ»: بِمُهْجِرَاتٍ؛ أَيِ: فَضَائِحَ. وَالْهَجَرُ: الْهَذْيَانُ».

(٥) فِي «الشُّفَا» (٤٧٣/٢): «أَوْ عَيَّرَهُ بِشَيْءٍ». وَكَذَلِكَ فِي ط الْخَمِيسِ. وَهُوَ الْأَصْحَحُ.

(٦) أَيِ: حَقَّرَهُ، وَاسْتَصْعَرَهُ، وَلَمْ يَرَهُ شَيْئًا. «لِسَانُ الْعَرَبِ» (٦١/٧).

(٧) قَالَ الْقَاضِي فِي «الشُّفَا» (٤٧٣/٢): «اعْلَمْ وَقَفَقْنَا اللَّهُ وَإِيَّاكَ أَنَّ جَمِيعَ مَنْ سَبَّ النَّبِيَّ ﷺ، أَوْ عَابَهُ، أَوْ أَلْحَقَ بِهِ نَقْصًا فِي نَفْسِهِ أَوْ نَسَبِهِ، أَوْ دِينِهِ، أَوْ خُصْلَةٍ مِنْ خُصَالِهِ، أَوْ عَرَّضَ بِهِ، أَوْ شَبَّهَ بِشَيْءٍ عَلَى طَرِيقِ السَّبِّ لَهُ، أَوْ الْإِزْرَاءِ عَلَيْهِ، أَوْ التَّصْغِيرِ لِشَأْنِهِ، أَوْ الْغَضِّ مِنْهُ، وَالْعَيْبِ لَهُ؛ فَهُوَ سَابٌّ لَهُ. وَالْحُكْمُ فِيهِ حُكْمُ السَّابِّ يُقْتَلُ؛ كَمَا نُبَيِّنُهُ. وَلَا نَسْتَنِي فَصْلًا مِنْ فُصُولِ هَذَا الْبَابِ عَلَى هَذَا الْمَقْصِدِ، وَلَا نَمْتَرِي فِيهِ تَصْرِيحًا كَانَ أَوْ تَلْوِيحًا».

وَكَذَلِكَ مَنْ لَعَنَهُ أَوْ دَعَا عَلَيْهِ، أَوْ تَمَنَّى مَضَرَّةً لَهُ، أَوْ نَسَبَ إِلَيْهِ مَا لَا يَلِيقُ بِمَنْصِبِهِ عَلَى طَرِيقِ الدَّمِّ، أَوْ عَبَثَ فِي جَهْتِهِ الْعَزِيزَةَ بِسُخْفٍ مِنَ الْكَلَامِ، وَهَجَرَ وَمُنْكَرٍ مِنَ الْقَوْلِ وَزُورٍ. أَوْ عَيَّرَهُ بِشَيْءٍ مِمَّا جَرَى مِنَ الْبَلَاءِ وَالْمُحَنَةِ عَلَيْهِ، أَوْ غَمَصَهُ بِبَعْضِ الْعَوَارِضِ الْبَشَرِيَّةِ الْجَائِزَةِ وَالْمَعْهُودَةِ لَدَيْهِ، وَهَذَا كُلُّهُ إِجْمَاعٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَأَثَمَةِ الْفَتَوَى مِنْ لَدُنِ الصَّحَابَةِ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ إِلَى هَلُمَّ جَرَا.

قال أبو بكر بن المنذر: أجمع عوام أهل العلم على أن من سب النبي ﷺ يقتل. وممن قال ذلك: «مالك بن أنس، والليث، وأحمد، وإسحاق، وهو مذهب الشافعي».

قال القاضي أبو الفضل (القاضي عياض): «وهو مقتضى قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه، ولا تقبل توبته عند هؤلاء». وبمثلِه قال أبو حنيفة وأصحابه والثوري وأهل الكوفة والأوزاعي في المسلمين؛ لكنهم قالوا: هي ردة. وروى مثله الوليد بن مسلم عن مالك. وحكى الطبري - مثله - عن أبي حنيفة وأصحابه في من تنقصه ﷺ، أو برىء منه، أو كذبه.

وقال سحنون في من سبه: «ذلك ردة؛ كالزندقة، وعلى هذا وقع الخلاف في استتابته وتكفيره، وهل قتله حد أو كفر؛ كما سببه في الباب الثاني إن شاء الله تعالى. ولا نعلم خلافاً في استباحة دمه بين علماء الأمصار وسلف الأمة. وقد ذكر غير واحد الإجماع على قتله وتكفيره. وأشار بعض الظاهريين، وهو أبو محمد علي بن أحمد الفارسي إلى الخلاف في تكفير المستخف به، والمعروف ما قدّمناه».

قال محمد بن سحنون: «أجمع العلماء أن شاتم النبي ﷺ المنتقص له كافراً، والوعيد جارٍ عليه بعذاب الله له، وحكمه عند الأمة القتل. . . ومن شك في كفره وعذابه؛ كفر».

وَحِكَايَةُ ابْنِ حَزْمٍ الْخِلَافَ فِيهِ^(١)؛ لَا مُعَوَّلَ عَلَيْهَا؛ سَوَاءٌ أَصْدَرَتْ^(٢) مِنْهُ جَمِيعُ ذَلِكَ، أَوْ بَعْضُهُ؛ فَيُقْتَلُ، وَلَا تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ عِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ، وَعَلَيْهِ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا؛ بَلِ ادَّعَى فِيهِ الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ الْفَارِسِيُّ^(٣) الْإِجْمَاعَ^(٤)، وَسَيَأْتِي بَسْطُ الْكَلَامِ فِيهِ.

وَلَيْسَ مِنْ تَنْقِصِ النَّسَبِ؛ مَا وَقَعَ مِنَ الْاِخْتِلَافِ فِي إِسْلَامِ أَبِيهِ^(٥)؛

(١) قَالَ الْقَاضِي فِي «الشَّفَا» (٤٧٦/٢): «وَأَشَارَ بَعْضُ الظَّاهِرِيَّةِ، وَهُوَ أَبُو مُحَمَّدٍ عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ الْفَارِسِيُّ إِلَى (الْخِلَافِ) فِي تَكْفِيرِ الْمُسْتَحْفِ بِهِ، وَالْمَعْرُوفُ مَا قَدَّمَاهُ».

(٢) فِي (ز)، وَ(م)، وَ(هـ): أَصْدَرَ.

(٣) هُوَ أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ (أَوْ الْحُسَيْنِ) بْنِ سَهْلٍ، فَقِيهٌ إِمَامٌ، لَهُ الْمَصَنَّفَاتُ الْبَاهِرَةُ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، صَاحِبُ عُيُونِ الْمَسَائِلِ فِي نُصُوصِ الشَّافِعِيِّ، وَهُوَ كِتَابٌ جَلِيلٌ، عَلَى مَا شَهِدَ بِهِ الْأَيُّمَةُ الَّذِينَ وَقَفُوا عَلَيْهِ، تَفَقَّهَ عَلَى ابْنِ سُرَيْجٍ نَقْلَ عَنْهُ الرَّافِعِيُّ، تَوَفَّى سَنَةَ (٣٥٠هـ).

«تَارِيخُ الْإِسْلَامِ» (٩٠٠/٧)، وَ«مَنَاقِبُ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ» لابن قَاضِي شَهْبَةَ، رَقْم:

(١٦٣)، وَ«طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ» لابن قَاضِي شَهْبَةَ (١٢٣/١)، وَ«تَهْذِيبُ الْأَسْمَاءِ»

لِلنُّوويِّ (١٩٥/٢)، وَ«طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِلْإِسْنَوِيِّ» (١١٩/٢).

(٤) انْظُرْ: «السِّيَرُ الْمُسْتَوْفَى عَلَى مَنْ سَبَّ الرَّسُولَ» لِلْسَّبْكِيّ (ص: ١٦٨)، وَ«نَهَايَةُ

الْمَطْلَبِ فِي دِرَايَةِ الْمَذْهَبِ» لِأَبِي الْمَعَالِي الْجَوِينِيِّ (٤٦/١٨).

(٥) وَقَدْ دَلَّتِ الْأَدِلَّةُ عَلَى أَنَّهُمَا لَيْسَا بِمُسْلِمَيْنِ؛ فَفِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (٢٠٣) عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ

رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَيْنَ أَبِي؟ قَالَ: «فِي النَّارِ»؛ فَلَمَّا قَفَى دَعَا، فَقَالَ: «إِنَّ أَبِي

وَأَبَاكَ فِي النَّارِ».

بَوَّبَ لَهُ النَّوويُّ بِقَوْلِهِ: (بَابُ بَيَانِ أَنَّ مَنْ مَاتَ عَلَى الْكُفْرِ فَهُوَ فِي النَّارِ، وَلَا تَنَالُهُ

شَفَاعَةٌ، وَلَا تَنْفَعُهُ قَرَابَةُ الْمُقَرَّبِينَ)، قَالَ النَّوويُّ فِي «شَرْحِ مُسْلِمٍ» (٧٩/٣): «فِيهِ أَنَّ مَنْ

مَاتَ عَلَى الْكُفْرِ؛ فَهُوَ فِي النَّارِ وَلَا تَنْفَعُهُ قَرَابَةُ الْمُقَرَّبِينَ، وَفِيهِ أَنَّ مَنْ مَاتَ فِي =

كَمَا لَا يَخْفَى .

وَقَدْ قَتَلَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ^(١) رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ مَنْ قَالَ لَهُ عَنِ

= الْفَتْرَةَ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ الْعَرَبُ مِنْ عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ؛ فَهُوَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، وَلَيْسَ هَذَا مُوَاخَذَةً قَبْلَ بُلُوغِ الدَّعْوَةِ؛ فَإِنَّ هَؤُلَاءِ كَانَتْ قَدْ بَلَغَتْهُمْ دَعْوَةُ إِبْرَاهِيمَ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ صَلَوَاتُ اللَّهِ تَعَالَى وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ.

وَقَوْلُهُ ﷺ: (إِنَّ أَبِي وَأَبَاكَ فِي النَّارِ) هُوَ مِنْ حُسْنِ الْعِشْرَةِ؛ لِلتَّسْلِيَةِ بِالِاشْتِرَاكِ فِي الْمُصِيبَةِ.

وَمَعْنَى: (فَقَى) وَلَّى فَقَاهُ مُنْصَرِفًا.

● وفي «صحيح مسلم» (٩٧٦) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اسْتَأْذَنْتُ رَبِّي أَنْ أَسْتَغْفِرَ لِأُمَّي فَلَمْ يَأْذَنْ لِي، وَاسْتَأْذَنْتُهُ أَنْ أَزُورَ قَبْرَهَا فَأَذِنَ لِي».

وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى - عِنْدَهُ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: زَارَ النَّبِيُّ ﷺ قَبْرَ أُمِّهِ؛ فَبَكَى وَأَبَكَى مِنْ حَوْلِهِ؛ فَقَالَ: «اسْتَأْذَنْتُ رَبِّي فِي أَنْ أَسْتَغْفِرَ لَهَا؛ فَلَمْ يُؤْذَنْ لِي، وَاسْتَأْذَنْتُهُ فِي أَنْ أَزُورَ قَبْرَهَا؛ فَأَذِنَ لِي؛ فَزُورُوا الْقُبُورَ؛ فَإِنَّهَا تُذَكِّرُ الْمَوْتَ».

قَالَ النَّوَوِيُّ فِي «شَرْحِ مُسْلِمٍ» (٤٥/٧): «فِيهِ جَوَازُ زِيَارَةِ الْمُشْرِكِينَ فِي الْحَيَاةِ وَقُبُورِهِمْ بَعْدَ الْوَفَاةِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا جَارَتْ زِيَارَتُهُمْ بَعْدَ الْوَفَاةِ؛ فَفِي الْحَيَاةِ أَوْلَى، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾ [لقمان: ١٥]، وَفِيهِ النَّهْيُ عَنِ الاسْتِغْفَارِ لِلْكَفَّارِ، قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ رَحِمَهُ اللَّهُ: سَبَبُ زِيَارَتِهِ ﷺ قَبْرَهَا أَنَّهُ قَصَدَ قُوَّةَ الْمَوْعِظَةِ وَالذِّكْرَى بِمُشَاهَدَةِ قَبْرِهَا، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ ﷺ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ: (فَزُورُوا الْقُبُورَ؛ فَإِنَّهَا تُذَكِّرُكُمْ الْمَوْتَ)».

ثُمَّ قَالَ (٤٦/٧): «قَوْلُهُ: (فَبَكَى وَأَبَكَى مِنْ حَوْلِهِ)؛ قَالَ الْقَاضِي: بُكَاءُهُ ﷺ عَلَى مَا فَاتَهَا مِنْ إِدْرَاكِ أَيَّامِهِ وَالْإِيمَانِ بِهِ».

◆ وَفَدَّ رَدَّ شَيْخُ الْإِسْلَامِ عَلَى مَسْأَلَةِ (إِحْيَاءِ وَالِدِي الْمُصْطَفَى وَإِيمَانِهِمَا بِهِ)؛ كَمَا فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٣٢٦/٤).

(١) (س): [٣٣ / أ].

النَّبِيِّ ﷺ: صَاحِبُكُمْ^(١).

وَعَدَّ بِهِذِهِ^(٢) الْكَلِمَةَ تَنْقِيصًا لَهُ ﷺ.

وَيَدُلُّ لِمَا قَدَّمْتُهُ مِنْ إِلْحَاقِ سَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ بِهِ ﷺ فِي ذَلِكَ؛ مَا فِي «الشِّفَا»^(٣): (أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ مَنْ دَعَا عَلَى نَبِيٍّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ بِالْوَيْلِ، أَوْ بِشَيْءٍ مِنَ الْمَكْرُوهِ أَنَّهُ يُقْتَلُ بِلَا اسْتِثْنَاءٍ).

وَقَدْ ذَكَرَ ذَلِكَ آخِرُهُ؛ فَقَالَ^(٤): (وَحُكْمٌ مِنْ سَبِّ سَائِرِ أَنْبِيَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَمَلَائِكَتِهِ، وَاسْتَحْفَافِهِمْ، أَوْ كَذِّبِهِمْ فِيمَا أَتَوْا بِهِ، أَوْ أَنْكَرَهُمْ، أَوْ جَحَدَهُمْ حُكْمٌ نَبِيَّنَا ﷺ، عَلَى مَسَاقٍ^(٥) مَا قَدَّمْنَاهُ).

● وَفِيهِ^(٦) عَنْ مَالِكٍ: «مَنْ قَالَ: رِذَاءُ النَّبِيِّ ﷺ، أَوْ إِزَارُهُ^(٧) وَسِخٌّ، وَأَرَادَ بِهِ عَيْبَهُ؛ قُتِلَ».

وَيُؤْخَذُ مِنْهُ؛ أَنَّهُ لَوْ أَطْلَقَ ذَلِكَ، أَوْ قَصَدَ الْإِخْبَارَ عَنْ تَوَاضُعِهِ ﷺ؛ لَا يَكْفُرُ.

وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي إِرَادَةِ التَّوَاضُّعِ، وَمُحْتَمَلٌ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ صَرِيحًا فِي التَّقْصِيرِ، وَإِذَا قُلْنَا بِعَدَمِ الْكُفْرِ؛ فَظَاهِرٌ أَنَّهُ يُعَزَّرُ التَّعْزِيرُ الْبَلِيغُ؛

(١) تَقَدَّمَ أَنْفَاءً، وَلَا يَصِحُّ إِسْنَادُهُ.

(٢) فِي (هـ): هَذِهِ.

(٣) «الشِّفَا» (٤٧٩/٢) قَالَ: «وَقَالَ بَعْضُ عُلَمَائِنَا: ...».

(٤) «الشِّفَا» (٦٤١/٢).

(٥) فِي (ز)، وَ(هـ): سِيَاق.

(٦) «الشِّفَا» (٤٧٩/٢) قَالَ: «وَرَوَى ابْنُ وَهْبٍ عَنْ مَالِكٍ...».

(٧) فِي (م): مِزْرَهُ.

لِذِكْرِهِ^(١) مَا يُؤْهِمُ نَقْصًا.

● وَفِيهِ^(٢) عَنِ الْقَابِسِيِّ^(٣): (مَنْ قَالَ فِيهِ^(٤) عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الْحَمَالُ^(٥) يَتِيمُ أَبِي طَالِبٍ»؛ قُتِلَ).

وَالظَّاهِرُ: أَنَّ مَذْهَبَنَا لَا يَأْبَى ذَلِكَ؛ لِمَا فِي عِبَارَتِهِ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى الْإِزْرَاءِ^(٦)؛ فَإِنْ ذَكَرَ يَتِيمُ أَبِي طَالِبٍ فَقَطْ لَمْ يَكُنْ صَرِيحًا فِي ذَلِكَ فِي مَا يَظْهَرُ.

نَعَمْ، إِنْ كَانَ السِّيَاقُ يَدُلُّ عَلَى الْإِزْرَاءِ، كَانَ كَمَا لَوْ جَمَعَ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ.

● وَفِيهِ^(٧) عَنْ أَبِي زَيْدٍ^(٨): (مَنْ قَالَ: صِفَتُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَصِفَةِ رَجُلٍ قَبِيحِ الْوَجْهِ وَاللَّحْيَةِ؛ قُتِلَ)، وَمَذْهَبُنَا قَاضٍ بِذَلِكَ.

(١) في (ز): بذكره.

(٢) «الشُّفَا» (٤٧٩/٢).

(٣) هو أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ خَلْفِ الْمَعَاوِرِيِّ الْقَارِئِي الْمَالِكِيُّ، صَاحِبُ «الْمُلَخَّصِ»، وَكَانَ ضَرِيرًا، وَقِيلَ لَهُ: الْقَابِسِيُّ؛ لِأَنَّ عَمَّهُ كَانَ يَشُدُّ عِمَامَتَهُ شِدَّةً قَابِسِيَّةً، وَقَدْ كَانَ حَافِظًا بَارِعًا فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ، رَجُلًا صَالِحًا، وَتُوفِّيَ فِي رَبِيعِ الْآخِرِ بِمَدِينَةِ الْقَيْرَوَانِ سَنَةَ (٤٠٣هـ). «تاريخ الإسلام» (٦١/٩)، و«السِّيَرُ» (١٧/١٥٨)، و«البداية والنهاية» (٥٥٠/١٥)، و«الوافي بالوفيات» للصفدي (٣٠٢/٢١).

(٤) في (م): عنه.

(٥) في (ز)، و(م): الجمال.

(٦) في (ز): الازدراء.

(٧) «الشُّفَا» (٤٧٩/٢).

(٨) في (ز): أَبِي يَزِيدَ.

● وفيه^(١) عَنْ صَاحِبِ سُحُنُونٍ^(٢) فِي رَجُلٍ قِيلَ لَهُ: لَا وَحَقَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ فَقَالَ: فَعَلَ اللَّهُ بِرَسُولِ اللَّهِ كَذَا وَكَذَا، وَذَكَرَ^(٣) كَلَامًا قَبِيحًا -، ثُمَّ قَالَ: أَرَدْتُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْعُقْرَبَ؛ أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ دَعْوَاهُ التَّأْوِيلُ، وَمَذْهَبُنَا

(١) «الشفاء» (٢/ ٤٨٠). زَادَ بَعْدَ هَذَا الْكَلَامَ: «فَقَالَ ابْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ لِلَّذِي سَأَلَهُ: «أَشْهَدُ عَلَيْهِ وَأَنَا شَرِيكَكَ» - يُرِيدُ فِي قَتْلِهِ وَثَوَابِ ذَلِكَ - . قَالَ حَبِيبُ بْنُ الرَّبِيعِ: لِأَنَّ ادَّعَاءَ التَّأْوِيلِ فِي لَفْظِ صُرَاحٍ لَا يُقْبَلُ؛ لِأَنَّهُ امْتِهَانٌ، وَهُوَ غَيْرُ مُعَزِّزٍ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَا مُوقِّرٍ لَهُ؛ فَوَجَبَ إِبَاحَةُ دَمِهِ».

(٢) هُوَ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ، مَالِكِيٌّ. «الشفاء» (٢/ ٤٨٠).

قال القاضي عياض في «ترتيب المدارك» (٤/ ٣٦٦): «أَحْمَدُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ، وَاسْمُ أَبِيهِ دَاوُدَ. وَيُعْرَفُ بِالصَّوَّافِ، مَوْلَى رِبِيعَةَ. رَوَى أَبُوهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَافِعٍ. رَوَى عَنْهُ ابْنُهُ. قَالَ أَبُو الْعَرَبِ: كَانَ أَبُوهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَمَا عَلِمْتُ عَلَيْهِ إِلَّا خَيْرًا. وَيُكْنَى أَحْمَدُ بِأَبِي جَعْفَرٍ. مِنْ مُقَدَّمِي رِجَالِ سُحُنُونٍ. وَسَمِعَ مِنْ أَبِيهِ أَبِي سُلَيْمَانَ. وَسَمِعَ مِنْهُ أَبُو الْعَرَبِ، وَالتَّائِسُ. قَالَ ابْنُ أَبِي سَعِيدٍ: كَانَ حَافِظًا لِلْفَقْهِ، مُقَدِّمًا فِيهِ، مَعَ وَرَعٍ وَصَيَانَةٍ لِعِلْمِهِ، أَدِيبًا، رَاوِيَةً لِلشَّعْرِ، كَثِيرَ الْقَوْلِ لَهُ، وَأَحَدَ كِبَارِ الْمَالِكِيَّةِ، وَوُجُوهُهُمْ. وَتُوفِّيَ ابْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، فِي آخِرِ رَمَضَانَ، سَنَةَ إِحْدَى وَتِسْعِينَ وَمِائَتَيْنِ».

● قُلْتُ: وَأَمَّا سُحُنُونٌ؛ فَهُوَ عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ سَعِيدِ التَّنُوخِيِّ، الْقَيْرَوَانِيُّ، شَيْخُ الْمَالِكِيَّةِ. قال الذهبي في «السير» (١٢/ ٦٣): «سُحُنُونٌ، أَبُو سَعِيدٍ عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ حَبِيبِ التَّنُوخِيِّ، الْإِمَامُ، الْعَلَامَةُ، فَقِيهُ الْمَغْرِبِ، أَبُو سَعِيدٍ عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ حَبِيبِ بْنِ حَسَّانَ بْنِ هَلَالِ بْنِ بَكَّارِ بْنِ رِبِيعَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ التَّنُوخِيِّ، الْجَمَصِيُّ الْأَصْلِ، الْمَغْرِبِيُّ، الْقَيْرَوَانِيُّ، الْمَالِكِيُّ، قَاضِي الْقَيْرَوَانِ، وَصَاحِبُ «الْمُدَوَّنَةِ»، وَيُلَقَّبُ: بِسُحُنُونٍ، ارْتَحَلَ وَحَجَّ... وَهُوَ بَفَتْحِ السَّيْنِ وَبِضَمِّهَا. . . تُوُفِّيَ الْإِمَامُ سَحُنُونٌ: فِي شَهْرِ رَجَبٍ، سَنَةَ أَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَلَهُ ثَمَانُونَ سَنَةً».

(٣) سقطت من (ز).

لَا يَأْبَى ذَلِكَ .

● وَعَنِ ابْنِ عَتَّابٍ ^(١) فِي عَشَّارٍ ^(٢) قَالَ لِرَجُلٍ : أَدَّ، وَاشْكُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ،
وَقَالَ : إِنْ سَأَلْتُ وَجَهِلْتُ ؛ فَقَدْ جَهِلَ وَسَأَلَ ^(٣) ؛ أَنَّهُ يُقْتَلُ ^(٤) .

وَمَذْهَبُنَا : قَاضٍ بِذَلِكَ - أَيْضًا - ؛ بَلِ الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ مُجَرَّدَ قَوْلِهِ : (أَدَّ،

(١) كُتِبَ فِي حَاشِيَةِ (ز) :

● قَالَ الْخَفَاجِيُّ فِي «شَرْحِ الشُّفَاء» : أَفْتَى أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنُ عَتَّابٍ - مِنْ فُقَهَاءِ الْمَالِكِيَّةِ -
فِي عَشَّارٍ بِالتَّشْدِيدِ، وَهُوَ مَنْ يَأْخُذُ الْعُشْرَ، وَهُوَ الْمَكَّاسُ، قَالَ لِرَجُلٍ : طَلَبَ مِنْهُ
الْمَكْسُ ؛ فَاِمْتَنَعَ، وَقَالَ لَهُ : إِنَّهُ ظَلَمَ، لَا يَرْضَى بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؛ فَقَالَ لَهُ الْمَكَّاسُ :
(أَدَّ) بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ، وَتَشْدِيدِ الدَّالِّ الْمَهْمَلَةِ، أَمْرٌ، بِمَعْنَى : أَعْطِ مَا طَلَبَ مِنْكَ، وَاشْكُ
لِلنَّبِيِّ ﷺ مِنِّي وَمِنْ ظُلْمِي لَكَ، وَمِثْلُهُ : تَحْفِيرُ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَالشَّرِيعَةِ ؛ كَأَنَّهُ يَقُولُ : لَا
قُدْرَةَ لَهُ عَلَى دَفْعِهِ لَوْ كَانَ حَيًّا مَوْجُودًا الْآنَ ؛ فَلِذَا أَفْتَى فِيهِ بِوُجُوبِ الْقَتْلِ، وَ(اشْكُ) ؛
أَمْرٌ مِنَ الشَّكَايَةِ، وَكَأَنَّ الْمُتَضَرَّرَ بِأَخْذِ الْمَكْسِ، قَالَ لَهُ : أَشْكُوكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، وَقَالَ -
أَي : الْعَشَّارَ لِذَلِكَ الرَّجُلِ -، وَيُحْتَمَلُ : أَنَّ الْقَائِلَ ابْنُ عَتَّابٍ ؛ فَهِيَ فَتْوَى أُخْرَى فِي
مَنْ قَالَ : إِنْ سَأَلْتُ - بَضَمَ التَّاءِ -، أَوْ جَهِلْتُ . . ؛ فَقَدْ جَهِلَ النَّبِيُّ ﷺ بَعْضَ أُمُورٍ ؛ لِأَنَّ
عِلْمَ جَمِيعِ الْأُمُورِ ؛ إِنَّمَا هُوَ لِلَّهِ . . هَذَا - أَيْضًا - بِالْقَتْلِ ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الِاسْتِخْفَافِ
بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِتَسْوِيتِهِ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ، وَإِسْنَادُ السُّؤَالِ وَالْجَهْلُ لَهُ ؛ فَهَذَا مَعَ مَا قَبْلَهُ كَلَامٌ
وَاحِدٌ ؛ فَكَلَامُنَا ؛ كَمَا أَشَرْنَا إِلَيْهِ .

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ : وَمَذْهَبُنَا قَاضٍ بِذَلِكَ - أَيْضًا - ؛ بَلِ الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ مُجَرَّدَ قَوْلِهِ : (أَدَّ،
وَاشْكُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ) عَدَمُ الْمَبَالَاةِ ؛ فَكُفِّرَ - أَيْضًا - . انتهى .

(٢) بِالتَّشْدِيدِ، وَهُوَ مَنْ يَأْخُذُ الْعُشْرَ، وَهُوَ الْمَكَّاسُ . انْظُرْ : «تَهْذِيبُ اللَّغَةِ» لِلأَرْزَهَرِيِّ
(١٠ / ٥٤)، و«المحيط في اللغة» لِلطَّلْقَانِيِّ (٢ / ٣٢)، و«التهذيب» لِابْنِ الْأَثِيرِ (٤ / ٣٤٩)،
و«لسان العرب» لِابْنِ مَنْظُورٍ (٦ / ٢٢٠)، و«تاج العروس» لِلزَّيْدِيِّ (١٦ / ٥١٤).

(٣) فِي «الشُّفَاء» : «وَسَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ» .

(٤) «الشُّفَاء» (٢ / ٤٨١) .

وَاشْكُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِقَصْدِ عَدَمِ الْمَبَالَاةِ؛ كُفْرٌ - أَيْضًا - .

● وَعَنْ فُقَهَاءِ الْأَنْدَلُسِ؛ أَنَّهُمْ أَفْتَوْا بِقَتْلِ مَنْ ^(١) سَمَّاهُ ﷺ: يَتِيمًا، وَخَتَنَ ^(٢) حَيْدَرَهُ ^(٣)، وَزَعَمَ أَنَّ زُهْدَهُ لَمْ يَكُنْ قَصْدًا، وَلَوْ قَدَرَ عَلَى الطَّيِّبَاتِ

(١) فِي «الشَّفَا»: «وَأَفْتَى فُقَهَاءُ الْأَنْدَلُسِ بِقَتْلِ ابْنِ حَاتِمِ الْمُتَفَقِّهِ الطُّلَيْطَلِيِّ وَصَلْبِهِ بِمَا شُهِدَ عَلَيْهِ بِهِ مِنْ اسْتِخْفَافِهِ بِحَقِّ النَّبِيِّ ﷺ وَتَسْمِيَّتِهِ إِيَّاهُ أَثْنَاءَ مُنَاطَرَتِهِ بِالْيَتِيمِ، وَخَتَنَ حَيْدَرَهُ، وَزَعَمَهُ أَنَّ زُهْدَهُ؛ لَمْ يَكُنْ قَصْدًا! وَلَوْ قَدَرَ عَلَى الطَّيِّبَاتِ أَكَلَهَا».

(٢) قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: الْأَخْتَانُ جَمْعُ خَتَنٍ، وَهُمْ أَقَارِبُ زَوْجَةِ الرَّجُلِ. وَالْخَتَنُ: زَوْجُ بِنْتِ الرَّجُلِ أَوْ أُخْتُهُ. «شَرْحُ مُسْلِمٍ» لِلتَّوَوِيِّ (٢٤/٤) وَ(١٢٥/٥).

● وَقَالَ التَّوَوِيُّ - أَيْضًا - (٣٩/١٦): «الْخَتَنُ - يَفْتَحُ الْخَاءَ الْمُعْجَمَةَ وَالْمُثَنَّةَ فَوْقَ -؛ أَيْ: زَوْجُ ابْنَتِهِ».

وَأَنْظُرْ: «الْفَتْحُ» (١٢٣/٧).

◆ وَأَمَّا (حَيْدَرُهُ)؛ فَهُوَ الْأَسَدُ، وَالْمَقْصُودُ بِهِ - هُنَا - عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

● وَقَالَ التَّوَوِيُّ فِي «شَرْحِ مُسْلِمٍ» (١٨٥/١٢): «قَوْلُهُ: (أَنَا الَّذِي سَمَّيْتُ أُمِّي حَيْدَرَهُ) حَيْدَرُهُ؛ اسْمٌ لِلْأَسَدِ، وَكَانَ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَدْ سَمَّى أَسَدًا فِي أَوَّلِ وَلَادَتِهِ، وَكَانَ مَرْحَبٌ قَدْ رَأَى فِي الْمَنَامِ أَنَّ أَسَدًا يَقْتُلُهُ؛ فَذَكَرَهُ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذَلِكَ؛ لِيُخَفِّفَهُ وَيُضَعِّفَ نَفْسَهُ.

قَالُوا: وَكَانَتْ أُمُّ عَلِيٍّ سَمَّتُهُ أَوَّلَ وَلَادَتِهِ أَسَدًا بِاسْمِ جَدِّهِ لِأُمِّهِ أَسَدِ بْنِ هِشَامِ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ، وَكَانَ أَبُو طَالِبٍ غَائِبًا؛ فَلَمَّا قَدِمَ سَمَّاهُ عَلِيًّا، وَسَمَّى الْأَسَدَ حَيْدَرَهُ؛ لِغُلَظِهِ، وَالْحَادِرُ: الْغُلِظُ الْقَوِيُّ، وَمُرَادُهُ: أَنَا الْأَسَدُ، عَلَى جُرْأَتِهِ وَإِفْدَامِهِ وَقُوَّتِهِ».

(٣) كُتِبَ فِي حَاشِيَةِ (ز): وَأَفْتَى فُقَهَاءُ الْأَنْدَلُسِ - بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَالذَّالِ الْمَهْمَلَةِ وَضَمِّ اللَّامِ - كَمَا مَرَّ - . . . بِقَتْلِ (ابْنِ أَبِي حَاتِمِ الْمُتَفَقِّهِ)؛ أَيْ: الَّذِي كَانَ زَيْدٌ يَدْعِي عِلْمَهُ بِالْفِقْهِ وَالتَّبَحُّرِ فِيهِ، وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْأَنْدَلُسِ، لَمْ أَقِفْ عَلَى تَرْجَمَتِهِ.

الطُّلَيْطَلِيُّ - بَضَمِ الطَّاءِ الْمَهْمَلَةِ، وَفَتْحِ لَامٍ قَبْلَ مُثَنَّةٍ تَحْتِيَّةٍ سَاكِنَةٍ، وَطَاءٍ مَهْمَلَةٍ مَكْسُورَةٍ، وَلامٍ وِيَاءٍ - نِسْبَةً لِطُلَيْطَلَةَ، وَهِيَ مَدِينَةُ مَشْهُورَةٌ بِالْأَنْدَلُسِ، وَصَلْبِهِ عَلَى جَذَعٍ مُرْتَفِعٍ إِلَى أَنْ يَمُوتَ أَوْ يَنْزِلَ؛ فَيُقْتَلُ؛ تَشْهِيرًا لَهُ، وَتَحْوِيلًا لِلْعَامَّةِ مِنْ =

= الْجُرْأَةُ عَلَى مِثْلِهِ، بِمَا يُشْهَدُ؛ بِنَاءً لِلْمَجْهُولِ، عَلَيْهِ بِهِ، مِنْ اسْتِخْفَافِهِ بِحَقِّ النَّبِيِّ ﷺ؛
 أَي: بِتَكْلُمِهِ بِكَلَامٍ يُشِيرُ بِتَحْقِيرِهِ؛ أَي: بِرَفْعَةِ قَدْرِهِ الَّذِي هُوَ حَقٌّ ثَابِتٌ لَهُ عَلَى أَحَدٍ مِنْ
 أُمَّتِهِ، وَتَسْمِيَتِهِ إِيَّاهُ؛ أَي: تَسْمِيَةَ ذَلِكَ الْمَلْعُونِ أَثْنَاءَ مُنَاطَرَتِهِ النَّبِيِّ ﷺ بِالْيَتِيمِ؛ أَي:
 قَوْلِهِ: إِنَّهُ يَتِيمٌ، أَوْ يَتِيمٌ أَبِي طَالِبٍ؛ كَمَا كَانَ يَقُولُهُ الْكَفَرَةُ؛ اسْتِخْفَافًا وَازْدِرَاءً، وَمِثْلُ
 هَذَا إِذَا سَبَقَ شَعْرٌ بِتَحْقِيرٍ؛ كَانَ كُفْرًا؛ فَإِنْ لَمْ يُشْعَرْ بِهِ؛ جَازَ؛ كَمَا فِي قَوْلِ الْبُوصَيْرِيِّ
 فِي الْبُرْدَةِ:

كفأك بالعلم في الأميِّ مُعْجَزَةٌ في الجاهلية والتأديب في اليتم

وَالْيَتِيمُ: ابْنُ الْآدَمِيِّ، صَغِيرٌ، لَا أَبَ لَهُ، وَابْنُ الْحَيَوَانِ: مَا لَا أُمَّ لَهُ، وَمِنَ الطَّيْرِ: مَا لَا
 أُمَّ لَهُ وَلَا أَبَ، وَقِيلَ لِبَعْضِهِمْ: لَمْ كَانَ ﷺ يَتِيمًا؛ فَقَالَ: لَثَلَا يَكُونُ لِمَخْلُوقٍ عَلَيْهِ حَقٌّ
 مِنْهُ، وَحِكْمَتُهُ أُخْرَى ظَهَرَتْ مِنْ هَذَا الْبَيْتِ؛ لِأَنَّ الْيَتِيمَ مِنْ شَأْنِهِ: عَدَمُ الْأَدَبِ، وَغِنَى
 النَّفْسِ، وَقَدْ تَرَبَّى ﷺ يَتِيمًا، مَعَ مَا فِيهِ مِنَ الْأَدَبِ، وَعِزَّةِ النَّفْسِ، الَّتِي لَا يَصِلُ إِلَيْهَا
 أَحَدٌ مِنَ الْبَشَرِ، وَلِذَا قَالَ: (فَادَّبَنِي رَبِّي؛ فَأَحْسَنَ تَأْدِيبِي)، رَوَاهُ السَّمْعَانِيُّ، وَمَرَّ: أَنَّهُ
 مَاتَ أَبُوهُ، وَهُوَ حَمْلٌ، عَلَى الْأَصَحِّ، وَقِيلَ: ابْنُ شَهْرَيْنَ، وَقِيلَ: ابْنُ سَبْعَةٍ، وَقِيلَ:
 ثَمَانِيَّةٍ وَعَشْرَيْنَ، وَكَانَ فِي كِفَالَةِ عَمِّهِ أَبِي طَالِبٍ بَعْدَ جَدِّهِ، وَهُوَ فِي الْبَيْتِ . . . كَمَا
 فِي قَوْلِهِ رَجُلٌ: ﴿أَلَمْ يَحِدِّكَ يَتِيمًا فَشَاوَى﴾ [الصُّحَى: ٦]؛ فَمَا قِيلَ: إِنَّهُ كَانَ عَلَى النَّازِمِ أَنْ
 يَجْتَنِبَهُ؛ لَا وَجْهَ لَهُ، وَتَأْوِيلُهُ بِأَنَّهُ مُفْرَدٌ؛ كَالدَّرَةِ الْيَتِيمَةِ مَعَ عَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ؛ لَا يَنَافِي
 الْبَيْتَ، وَلَيْسَ بِمَرَادٍ لَهُ.

وَحَتْنٌ حَيْدَرَةٌ؛ أَيُّ، قَالَ الطُّلَيْطِيُّ: إِنَّهُ خَتْنٌ حَيْدَرَةٌ، أَبُو زَوْجَتِهِ فَاطِمَةُ الزَّهْرَاءُ . .
 عَنْهُ ﷺ؛ اسْتِخْفَافًا بِهِ؛ فَحَكَّمُوا بِقَتْلِهِ، قِيلَ: وَهُوَ مِنَ الْأَنْدَلُسِ أَيْقَنًا أَنْ خَتْنُ كُلِّ
 قَرِيبٍ لَامْرَأَةٍ؛ بَلْ كَانَ وَالْحَ، وَالْعَامَّةُ تُطْلَقُ عَلَى زَوْجِ الْبَيْتِ؛ كَمَا فِي الصِّحَاحِ.
 وَحَيْدَرَةٌ: مَعْنَاهُ: الْأَسَدُ، وَهُوَ - هُنَا - اسْمُ رَجُلٍ أَنْدَلُسِيِّ، وَهُوَ لَقَبُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي
 طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ؛ لِشِدَّةِ خَلْقِهِ، وَكَانَتْ أُمُّهُ سَمَّتُهُ فِي أَوَّلِ وَلَادَتِهِ بِاسْمِ
 أَبِيهَا؛ لِأَنَّهَا فَاطِمَةُ بِنْتُ أَسَدٍ؛ فَلَمَّا قَدِمَ أَبُوهُ مِنْ سَفَرِهِ سَمَّاهُ عَلِيًّا، وَلِذَا قَالَ: أَنَا الَّذِي
 سَمَّيْتَنِي أُمِّي حَيْدَرَةً.

وَرَعْمُهُ - بِتَثْنِثِ الرَّايِ الْمُعْجَمَةِ -، بِمَعْنَى: الظَّنُّ، غَلَبَ اسْتِعْمَالُهُ فِي الْبَاطِلِ؛ =

أَكَلَهَا^(١).

وَمَذْهَبُنَا: لَا يُنَافِي ذَلِكَ؛ بَلْ زَعَمُهُ مَا ذَكَرَ فِي الزُّهْدِ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ كَافِيًا فِي كُفْرِهِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ لِنِسْبَةِ التَّقْصِ إِلَيْهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

● وَعَنِ ابْنِ الْمُرَابِطِ^(٢): مَنْ قَالَ: إِنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هُزِمَ؛ يُسْتَتَابُ؛ فَإِنْ تَابَ، وَإِلَّا^(٣) قُتِلَ؛ لِأَنَّهُ تَنْقِصُ^(٤)؛ إِذْ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ ذَلِكَ.

= كما هُنا، وَلِذَا قِيلَ: زَعَمَ: مَطِئَهُ الْكَذِبُ، وَالضَّمِيرُ لِلطُّلَيْطَلِيِّ: أَنَّ زُهْدَهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَتَرَكَ الدُّنْيَا لَمْ يَكُنْ قَصْدًا مِنْهُ وَاخْتِيَارًا؛ بَلْ عَجْزًا وَاضْطِرَارًا، وَقَالَ: لَوْ قَدَرَ عَلَى الطَّيِّبَاتِ أَكَلَهَا، وَضَمَّ مَا قَالَهُ مِنَ الْهَذْيَانِ؛ لِأَنَّ اسْتِثْنَاءَ لِهَذَا؛ أَيْ كَلِمَاتٍ، تَشْبِيهًا فِي السَّخَافَةِ وَالْقُبْحِ الَّذِي كُفِرَ، وَهَذَا جَعَلَ مِنْهُ بِاللَّهِ وَقُدْرَتِهِ، وَبِالنَّبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَعِزَّتِهِ، وَلَوْ أَرَادَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ يَكُونَ جِبَالِ مَكَّةَ ذَهَبًا، وَقَدْ عَوَّضَ ذَلِكَ... وَكَيْفَ تَدْعُو إِلَى ضَرُورَةٍ مَنْ لَوْلَاهُ لَمْ تَخْرُجِ الدُّنْيَا مِنَ الْعَدَمِ، وَهُوَ عَلَى الْبَيَانِ.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: وَمَذْهَبُنَا لَا يُنَافِي ذَلِكَ؛ بَلْ زَعَمُهُ مَا ذَكَرَ؛ قَصْدًا، يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ كَافِيًا فِي كُفْرِهِ، وَهُوَ ظَاهِرُهُ؛ لِنِسْبَةِ التَّقْصِ إِلَيْهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. انتهى.

● قُلْتُ: وَقَوْلُهُ - هُنَا -: (وَكَيفَ تَدْعُو إِلَى ضَرُورَةٍ مَنْ لَوْلَاهُ لَمْ تَخْرُجِ الدُّنْيَا مِنَ الْعَدَمِ؟) هَذَا مِمَّا لَا يَنْبَغِي وَلَا يَجُوزُ قَوْلُهُ فِي حَقِّ النَّبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١) «الشُّفَا» (٢/ ٤٨١).

(٢) فِي (هـ): أَبِي الْمُرَابِطِ.

● فِي «الشُّفَا» (٢/ ٤٨٢): «قَالَ الْقَاضِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنُ الْمُرَابِطِ».

قُلْتُ: وَهُوَ الْإِمَامُ مُقْتِي مَدِينَةِ الْمَرْيَةِ وَقَاضِيهَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ خَلْفِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ وَهْبِ الْأَنْدَلُسِيِّ الْمَرْبِيِّ، ابْنُ الْمُرَابِطِ صَاحِبُ «شَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»، تُوْفِّي فِي شَوَّالِ، سَنَةِ خَمْسٍ وَثَمَانِينَ وَأَرْبَعِ مِائَةٍ، وَقَدْ شَاحَ. مِنْ كِبَارِ الْمَالِكِيَّةِ. «السِّيَرُ» (١٤/ ١٣١).

(٣) (س): [٣٣/ ب].

(٤) فِي (ز): تَنْقِصُ. وَكَذَا فِي «الشُّفَا».

وَقَصِيَّةٌ مَذْهَبًا: أَنَّهُ^(١) لَا يَكْفُرُ بِذَلِكَ؛ إِلَّا إِنْ قَالَهُ عَلَى قَصْدِ التَّنْقِصِ؛
لَأَنَّهُ لَيْسَ صَرِيحًا فِيهِ؛ لِأَنَّ الْهَزِيمَةَ قَدْ تَكُونُ مِنَ الْجِبَلَاتِ الْبَشَرِيَّةِ؛ فَإِنْ لَمْ
يَقْصِدْ ذَلِكَ؛ لَمْ يَكْفُرْ؛ لَكِنْ يُعَزَّرُ التَّعْزِيرُ الشَّدِيدُ.

قَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ - بَعْدَ ذِكْرِ مَا تَقَدَّمَ وَغَيْرِهِ -^(٢): (وَكَذَلِكَ أَقُولُ: حُكْمُ
مَنْ غَمَصَهُ، أَوْ غَيَّرَهُ بِرِعَايَةِ الْغَنَمِ، أَوْ السَّهْوِ، أَوْ النِّسْيَانِ^(٣)، أَوْ السَّحْرِ،
أَوْ مَا أَصَابَهُ مِنْ جُرْحٍ، أَوْ هَزِيمَةٍ لِبَعْضِ جُيُوشِهِ، أَوْ أَذَى مِنْ عَدُوِّهِ، أَوْ
شِدَّةٍ فِي زَمَانِهِ، أَوْ بِالْمِيلِ إِلَى نِسَائِهِ، فَحُكْمُ هَذَا كُلِّهِ لِمَنْ قَصَدَ بِهِ نَقْصَهُ:
الْقَتْلُ). انتهى.

وَمَا ذَكَرَهُ؛ ظَاهِرٌ؛ لِقَصْدِ^(٤) النِّقْصِ، وَهُوَ كُفْرٌ؛ كَمَا مَرَّ، ثُمَّ قَالَ^(٥):
(مَنْ تَكَلَّمَ غَيْرَ قَاصِدٍ لِلْسَّبِّ^(٦)، وَلَا مُعْتَقِدٍ لَهُ فِي جَهْتِهِ ﷺ بِكَلِمَةِ الْكُفْرِ
مِنْ لَعْنِهِ، أَوْ سَبِّهِ، أَوْ تَكْذِيبِهِ، أَوْ إِضَافَةِ مَا لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ، أَوْ نَفْيِ مَا يَجِبُ
لَهُ مِمَّا هُوَ فِي حَقِّهِ ﷺ نَقِيسَةً، مِثْلُ أَنْ يَنْسُبَ إِلَيْهِ إِتْيَانَ كَبِيرَةٍ، أَوْ مُدَاهَنَةً
فِي تَبْلِيغِ الرِّسَالَةِ، أَوْ فِي حُكْمِ بَيْنِ النَّاسِ، أَوْ نَقْصِ^(٧) مِنْ^(٨) مَرْتَبَتِهِ، أَوْ

(١) سقطت من (ز).

(٢) «الشُّفَا» (٢/٤٨٣).

(٣) في (ز)، و(م)، و(هـ): بالنسيان.

(٤) في (ز): بقصد.

(٥) «الشُّفَا» (٢/٥٠٨ و ٥٠٩).

(٦) سقطت من (ز)، وزاد بعدها في (هـ): له.

(٧) في «الشُّفَا»: «أَوْ يُغُصَّ».

(٨) في (هـ): في.

شَرَفَ نَسَبِهِ، أَوْ وَفُورِ عِلْمِهِ، أَوْ زُهْدِهِ، أَوْ يُكَذِّبُ بِمَا اشْتَهَرَ مِنْ أُمُورٍ أَخْبَرَ بِهَا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَتَوَاتَرَ الْخَبَرُ بِهَا عَنْ قَصْدٍ لِرَدِّ خَبَرِهِ، أَوْ يَأْتِي بِسَفَهٍ مِنَ الْقَوْلِ، أَوْ نَوْعٍ مِنَ السَّبِّ فِي جِهَتِهِ، وَإِنْ ظَهَرَ بِدَلِيلٍ حَالِهِ أَنَّهُ لَمْ [يَتَعَمَّدْ] ^(١) ذَمَّهُ، وَلَمْ يَقْصِدْ سَبَّهُ؛ إِمَّا لِجَهَالَةٍ حَمَلَتْهُ عَلَى مَا قَالَهُ، أَوْ لِضَجَرٍ، أَوْ سُكْرِ اضْطِرَّهِ إِلَيْهِ، أَوْ قِلَّةِ مُرَاقَبَةٍ، وَضَبَطِ لِسَانِهِ؛ فَحُكْمُهُ: الْقَتْلُ دُونَ تَلْعُثِهِ؛ إِذْ لَا يُعْذَرُ أَحَدٌ فِي الْكُفْرِ بِالْجَهَالَةِ، وَلَا بِدَعْوَى زَلَلِ اللِّسَانِ ^(٢)، وَلَا بِشَيْءٍ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ، إِذَا كَانَ عَقْلُهُ فِي فِطْرَتِهِ

(١) في (س)، و(ز): يعتمد، في (ه): يتعهد، والمثبت من (م)، وهو الأنسب للسياق، والله أعلم.

(٢) وَهَذَا الْقَوْلُ مُخَالِفٌ لِلْأَدِلَّةِ، وَلَمَّا قَرَّرَهُ السَّلَفُ. وَلَعَلَّ الْقَاضِي أَخَذَهُ مِنْ غَيْرِهِ؛ فَقَدْ قَالَ فِي «الشُّفَا» (٥٠٩/٢): «وَعَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي زَيْدٍ: لَا يُعْذَرُ بِدَعْوَى زَلَلِ اللِّسَانِ فِي مِثْلِ هَذَا».

♦ وَهَذَا لَا بُدَّ مِنْ بَيَانِ شَيْءٍ، أَلَا وَهُوَ مَعْرِفَةُ عَقِيدَةِ الْقَاضِي؛ فَالْقَاضِي - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - أَشْعَرِيُّ الْمُعْتَقِدِ؛ وَعَلَيْهِ؛ فَقَوْلُهُ - هُنَا - فِي «الشُّفَا» (٥٠٩/٢) -: «إِذْ لَا يُعْذَرُ أَحَدٌ فِي الْكُفْرِ بِالْجَهَالَةِ، وَلَا بِدَعْوَى زَلَلِ اللِّسَانِ». يَحْتَاجُ إِلَى تَأَمُّلٍ فِي الْمَرَادِ بِالْكَفْرِ عِنْدَ الْأَشَاعِرَةِ!! وَإِنْ كَانَ هَذَا الْكَلَامُ فِي سِيَاقِ حَدِيثِهِ عَنْ سَابِّ النَّبِيِّ ﷺ.

● فَإِذَا أَرَادَ: أَنَّ لَا عُذْرَ بِالْجَهَالَةِ لِمَنْ تَنَقَّصَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دُونَ قَصْدٍ أَوْ اعْتِقَادٍ؛ فَهَذَا التَّوَعُّ - فَعْلًا - لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ الْقَصْدُ، وَقَدْ بَوَّبَ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: «حُكْمُ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ دُونَ قَصْدٍ أَوْ اعْتِقَادٍ». ثُمَّ قَالَ: «وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْقَائِلُ لِمَا قَالَ فِي جِهَتِهِ ﷺ غَيْرَ قَاصِدٍ لِلْسَّبِّ وَالْإِزْرَاءِ وَلَا مُعْتَقِدٍ لَهُ، وَلَكِنَّهُ تَكَلَّمَ فِي جِهَتِهِ ﷺ بِكَلِمَةِ الْكُفْرِ مِنْ لَعْنِهِ أَوْ سَبِّهِ أَوْ تَكْذِيبِهِ أَوْ إِضَافَةٍ مَا لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ، أَوْ نَفْيٍ مَا يَجِبُ لَهُ مِمَّا هُوَ فِي حَقِّهِ ﷺ نَقِيصَةٌ، مِثْلُ أَنْ يَنْسُبَ إِلَيْهِ إِيْتِيَانُ كَبِيرَةٍ، أَوْ مُدَاهَنَةٌ فِي تَبْلِيغِ الرِّسَالَةِ، أَوْ فِي حُكْمِ بَيْنِ النَّاسِ. . أَوْ يُعْضُ مِنْ مَرْتَبَتِهِ، أَوْ شَرَفِ نَسَبِهِ، أَوْ وَفُورِ عِلْمِهِ، أَوْ زُهْدِهِ، أَوْ يُكَذِّبُ بِمَا اشْتَهَرَ مِنْ أُمُورٍ أَخْبَرَ بِهَا ﷺ وَتَوَاتَرَ الْخَبَرُ بِهَا عَنْ قَصْدٍ لِرَدِّ خَبَرِهِ، أَوْ يَأْتِي بِسَفَهٍ مِنْ =

= القول، أو قبيح من الكلام، ونوع من السب في جهة، وإن ظهر بدليل حاله أنه لم يعتمد دمه، ولم يقصد سبه؛ إمّا لجهالة حملته على ما قاله، أو لضجر، أو سكر اضطره إليه، أو قلة مراقبه، وضبط لسانه، وعجرفة، وتهور في كلامه، فحكم هذا الوجه حكم الوجه الأول: القتل دون تلعنم؛ إذ لا يُعذر أحد في الكفر بالجهالة، ولا بدعوى زل اللسان، ولا بشيء مما ذكرناه، إذا كان عقله في فطرته سليماً، ﴿إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان﴾، وبهذا أفتى الأندلسيون على ابن حاتم في نفيه الزهد عن رسول الله ﷺ الذي قدّمناه».

● قال شيخ الإسلام في «الصارم المسئول» (ص: ١٧٧ و ١٧٨): «وبالجملة؛ فمن قال أو فعل ما هو كافر؛ كفر بذلك، وإن لم يقصد أن يكون كافراً؛ إذ لا يقصد الكفر أحد إلا ما شاء الله».

فإذا فسرنا كلام القاضي على هذا الوجه؛ فهو صحيح.

◆ أمّا إذا كان كلامه وتقريره - هنا - محمولاً على الإطلاق؛ فيتوقف فيه للوجه الذي ذكرناه، وهو: أن الأشاعرة يفسرون الكفر أو الشرك بشرك الربوبية، وهذا قاصر وباطل؛ مخالف لدعوة الأنبياء والمرسلين؛ قال الشيخ حسين، وعبد الله ابنا الشيخ محمد بن عبد الوهاب في «الدرر السنية» (٢/ ١٥٥ و ١٥٦): «وذلك؛ لأن كثيراً من المصنفين، إذا ذكر التوحيد لم يبيّنه، وقد يفسره بتوحيد الربوبية، الذي أقر به المشركون؛ ومنهم من يفسره بتوحيد الذات، والصفات؛ وذلك وإن كان حقاً؛ فليس هو المراد من توحيد العبادة، الذي هو معنى لا إله إلا الله».

وكثير من المصنفين يفسر الشرك بالإشراك في توحيد الربوبية، الذي أقر به كفار العرب، وغيرهم من طوائف المشركين». انتهى.

● يقول القاري في «شرح الشفا» (٢/ ٤٢٧): «إذ لا يُعذر أحد في الكفر بالجهالة؛ إذ معرفة ذات الله تعالى وصفاته، وما يتعلق بأنبيائه فرض عين مجملاً في مقام الإجمال، ومفصلاً في مقام الإكمال. نعم: إذا تكلم بكلمة عالماً بمبناها، ولا يعتقد معناها؛ يمكن إن صدرت عنه من غير إكراه؛ بل مع طواعيته في تأديته؛ فإنه =

سَلِيمًا ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ [النحل: ١٠٦]، وَبِهَذَا أَفْتَى
الْأَنْدَلُسِيُّونَ عَلَى مَنْ نَفَى الزُّهْدَ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؛ كَمَا مَرَّ. انتهى.

= يحكم عليه بالكفر؛ بناء على القول المختار عند بعضهم؛ من أن الإيمان هو:
مجموع التصديق والإقرار؛ فبإجرائها يتبدل الإقرار بالإنكار، أما إذا تكلم بكلمة،
ولم يدّر أنها كلمة (كذا! ولعلها: كفر)؛ ففي فتاوى قاضيخان حكاية خلاف من غير
ترجيح؛ حيث قال: قيل: لا يكفر لعُدْرِهِ بالجهل. وقيل: يكفر، ولا يعذر بالجهل.
أقول: والأظهر الأول؛ إلا إذا كان من قبيل ما يُعْلَم من الدين بالضرورة حينئذ؛ فإنه
حينئذ يكفر، ولا يعذر بالجهل.
أقول: وفي «الخلاصة»: مَنْ قَالَ: أنا ملحدٌ كُفْرٌ، وفي المحيط والحاوي: لأن
الملحد كافرٌ، ولو قَالَ: ما علمتُ أنه كُفْرٌ لا يُعذر بهذا؛ أي: في القضاء الظاهر،
والله أعلم بالسرائر. انتهى.

● قلت: فتفسير التوحيد: بمعرفة ذات الله تعالى وصفاته، هو تفسيرٌ قاصرٌ، لا يُوافِقُ
تعريفات السلف للتوحيد، وكذلك تعريفاتهم للكُفْر والشُّرْك. ولذلك؛ فما بُني على
هذه التعريفات؛ ففي الغالب يكون فاسداً، بعيداً عن طريقة السلف أهل الأثر.
ثم في قول القاري: «أقول: والأظهر الأول؛ إلا إذا كان من قبيل ما يُعْلَم من الدين
بالضرورة حينئذ؛ فإنه حينئذ يكفر، ولا يعذر بالجهل». مناقضة ظاهرة لما جاء في
«شرح الفقه الأكبر»؛ حيث قال: «ثم رأيت في «منهاج المصلين» مسائل: منها: إذا
تَلَفَّظَ بَلَفْظَةِ الكُفْرِ، وهو لم يعلم أنها كُفْرٌ؛ إلا أنه أتى بها على اختيار؛ فيكفر عند
عامّة العلماء، ولا يعذر بالجهل؛ خلافاً للبعض!!». ففي الأول حكى أن فيه خلافاً،
ثم رجح العذر بالجهل، أمّا هنا؛ فتفاه، ونقل ذلك عن عامّة العلماء!! فبأي القولين
تأخذ؟!!!

◆ ثم في قول القاضي: «وَلَا يَدْعَوِي زَلَّ اللِّسَانُ»؛ فيه نظر؛ فسبى اللسان لا يؤخذ عليه
الشخص؛ كما في حديث الرجل الذي: «قَالَ مِنْ شِدَّةِ الْفَرَحِ: اللَّهُمَّ أَنْتَ عَبْدِي وَأَنَا
رَبُّكَ، أَخْطَأَ مِنْ شِدَّةِ الْفَرَحِ». وهو في «الصحيحين»، واللفظ لمسلم.

وَمَا ذَكَرَهُ ظَاهِرٌ مُوَافِقٌ لِقَوَاعِدِ مَذْهَبِنَا؛ إِذِ الْمَدَارُ^(١) فِي الْحُكْمِ بِالْكَفْرِ عَلَى الظَّوَاهِرِ^(٢)، وَلَا نَظَرَ لِمَقْصُودِ وَالنِّيَّاتِ^(٣)، وَلَا نَظَرَ لِقَرَائِنِ حَالِهِ.

نَعَمْ، يُعْذَرُ مُدَّعِي الْجَهْلِ إِنْ عُدِرَ؛ لِقُرْبِ إِسْلَامِهِ^(٤)، أَوْ بُعْدِهِ عَنِ الْعُلَمَاءِ؛ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا قَدَّمْتُهُ عَنْهُ فِي «الرَّوَضَةِ».

وَيُعْذَرُ - أَيْضًا - فِي مَا يَظْهَرُ بِدَعْوَى سَبْقِ اللِّسَانِ بِالنِّسْبَةِ لِذَرْءِ^(٥) الْقَتْلِ عَنْهُ، وَإِنْ لَمْ يُعْذَرُ فِيهِ بِالنِّسْبَةِ لَوْقُوعِ طَلَاقِهِ وَعِتْقِهِ.

وَالْفَرْقُ: أَنَّ ذَاكَ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْمَسَامَحَةِ، بِخِلَافِ هَذَيْنِ.

وَلَوْ قَالَ: فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الزَّنا^(٦)؛ فَإِنْ أَرَادَ الزَّنا^(٧) الْمَحْرَمَ الَّذِي هُوَ كَبِيرَةٌ؛ فَقَدْ ذَكَرَهُ الْقَاضِي^(٨)، أَوْ أَطْلَقَ، أَوْ أَرَادَ بِهِ إِظْهَارَ خِلَافٍ مَا يُبْطِنُ؛ لَمْ يَكْفُرْ؛ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ؛ لَكِنَّهُ يُعْزَرُ التَّعْزِيرَ الْبَلِيغَ.

وَقَوْلُهُ: (وَتَوَاتَرَ الْخَبَرُ بِهَا عَنْهُ)؛ أَيُّ: لَفْظًا، وَهُوَ مَوْجُودٌ؛ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ نَفْيَهُ. أَوْ مَعْنَى، وَلَا نَظَرَ فِي ذَلِكَ؛ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ. وَلَوْ كَانَ فِي

(١) في (ز): المراد، ولعله أنقلبت الحروف على الناسخ، وهو سبق قلم.

(٢) في (ز): الظاهر.

(٣) في (ز): النسيان.

(٤) في (ه): (لقرب عهده بالإسلام) بدلًا من (لقرب إسلامه).

(٥) في (ه): لداء.

(٦) في (ه): الرياء، في (م) كتب في حاشيتها في نسخة: الربا. (س): [٣٤ / أ].

(٧) في (ه): الرياء.

(٨) «الشفأ».

ضَيِّقٍ مِنْ حَبْسٍ، أَوْ فَقْرٍ.

وَقَصَدَ ب: (التَّلَفُّظُ بِمُكْفَرٍ) مِمَّا مَرَّ، أَوْ غَيْرِهِ: أَنْ يُقْتَلَ [لِاسْتَرْيَاحٍ] ^(١)، لَا حَقِيقَةَ الْمُكْفَرِ ^(٢)؛ فَهَلْ هُوَ كَافِرٌ بَاطِنًا؟ أَوْ يَقُولُ ^(٣): هَذِهِ قَرِينَةٌ تَنْفِي الْكُفْرَ عَنْهُ بَاطِنًا؟ كُلُّ مُحْتَمَلٍ، وَلَعَلَّ الثَّانِي أَقْرَبُ.

وَحَكَى ^(٤) عَنْ أَيْمَةِ مَذْهَبِهِ خِلَافًا فِي مَنْ أَعْضَبَهُ غَرِيمُهُ؛ فَقَالَ لَهُ: صَلِّ عَلَى النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ ^(٥)؛ فَقَالَ: لَا صَلَّيَ اللَّهُ عَلَى مَنْ صَلَّيَ عَلَيْهِ؛ فَقِيلَ: لَيْسَ بِكُفْرٍ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا شَتَمَ النَّاسَ، وَلَيْسَ تَمَّ قَرِينَتُهُ تَصْرِفُ الشَّتْمَ لَهُ ^(٦)، وَلَا إِلَى الْمَلَائِكَةِ الَّذِينَ يُصَلُّونَ عَلَيْهِ، وَقِيلَ: كُفْرٌ ^(٦).

(١) في (س): ليستريح، والمثبت من (ز)، و(م)، و(ه)، وهو الأنسب للسياق.

(٢) في (ه): الكفر.

(٣) في ط الخميس: نقول.

(٤) «الشُّفَا» (٥١٥/٢).

(٥) سقطت من (ز).

(٦) قَالَ الْقَاضِي فِي «الشُّفَا» (٥١٦/٢): «فَقِيلَ لِسُحْنُونٍ: هَلْ هُوَ كَمَنْ شَتَمَ النَّبِيَّ ﷺ؟ أَوْ شَتَمَ الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ يُصَلُّونَ عَلَيْهِ؟ قَالَ: لَا، إِذَا كَانَ عَلَى مَا وَصَفَتْ مِنَ الْغَضَبِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُضْمِرًا الشَّتْمَ.

وَقَالَ أَبُو إِسْحَقَ الْبَرْقِيُّ وَأَصْبَغُ بْنُ الْفَرَجِ: لَا يُقْتَلُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا شَتَمَ النَّاسَ. وَهَذَا نَحْوُ قَوْلِ سُحْنُونٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَعْذُرْهُ بِالْغَضَبِ فِي شَتْمِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَكِنَّهُ لَمَّا احْتَمَلَ الْكَلَامَ عِنْدَهُ، وَلَمْ تَكُنْ مَعَهُ قَرِينَةٌ تَدُلُّ عَلَى شَتْمِ النَّبِيِّ ﷺ، أَوْ شَتْمِ الْمَلَائِكَةِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، وَلَا مُقَدِّمَةٌ يُحْمَلُ عَلَيْهَا كَلَامُهُ؛ بَلِ الْقَرِينَةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ مُرَادَهُ النَّاسَ غَيْرَ هَؤُلَاءِ؛ لِأَجْلِ قَوْلِ الْآخِرِ لَهُ: صَلِّ عَلَى النَّبِيِّ؛ فَحُمِلَ قَوْلُهُ وَسَبُّهُ لِمَنْ يُصَلِّي عَلَيْهِ الْآنَ؛ لِأَجْلِ أَمْرِ الْآخِرِ لَهُ بِهِذَا عِنْدَ غَضَبِهِ، هَذَا مَعْنَى قَوْلِ سُحْنُونٍ، وَهُوَ مُطَابِقٌ لِعِلَّةِ صَاحِبِهِ.

وَذَهَبَ الْحَارِثُ بْنُ مُسْكِينٍ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ فِي مِثْلِ هَذَا إِلَى الْقَتْلِ.

وَاللَّائِقُ بِقَوَاعِدِنَا الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ لَيْسَ صَرِيحًا فِي شَتْمِ الْمَلَائِكَةِ، وَلَا الذَّاتِ الْمُقَدَّسَةِ، وَإِنَّمَا هُوَ ظَاهِرٌ فِي شَتْمِ نَفْسِهِ إِنْ صَلَّى، أَوْ غَيْرِهِ مِنَ النَّاسِ. وَمَعَ عَدَمِ الْكُفْرِ يُعَزَّرُ التَّعْزِيرُ الْبَلِيغُ.

● وَعَنِ الْقَاسِمِيِّ تَوَقَّفَ فِي مَنْ قَالَ: كُلُّ صَاحِبِ فُنْدُقٍ؛ أَيُّ: خَانَ قَرْنَانَ، وَلَوْ [كَانَ] ^(١) نَبِيًّا مُرْسَلًا؛ قَالَ ^(٢): (فَيَسْتَفْهَمُ: هَلْ أَرَادَ صَاحِبُ الْفُنَادِقِ الْآنَ؛ فَلَيْسَ فِيهِمْ نَبِيٌّ مُرْسَلٌ؛ فَيَكُونُ أَمْرُهُ أَخَفَّ، وَلَكِنْ ظَاهِرُ لَفْظِهِ الْعُمُومُ) ^(٣). انتهى.

وَالْأَوْجَهُ: أَنَّ اللَّفْظَ لَيْسَ صَرِيحًا فِي ذَمِّ الْأَنْبِيَاءِ وَلَا سَبِّهِمْ؛ فَلَا يَكْفُرُ بِمُجَرَّدِ هَذَا اللَّفْظِ؛ بَلْ يُعَزَّرُ التَّعْزِيرُ الشَّدِيدُ.

(وَعَنِ ابْنِ أَبِي زَيْدٍ أَنَّ مَنْ قَالَ: لَعَنَ اللَّهُ الْعَرَبَ، أَوْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، أَوْ بَنِي آدَمَ، وَقَالَ: لَمْ أُرِدِ الْأَنْبِيَاءَ؛ بَلِ الظَّالِمِينَ؛ لَمْ يَكْفُرْ؛ بَلْ يُعَزَّرُ.

● وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ: لَعَنَ اللَّهُ مَنْ حَرَّمَ الْمُسْكِرَ، وَقَالَ: لَمْ أَعْلَمْ مَنْ حَرَّمَهُ.

● وَكَذَلِكَ لَوْ لَعَنَ حَدِيثَ: «لَا يَبْنَعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ» ^(٤)، وَلَعَنَ مَنْ جَاءَ بِهِ،

(١) زيادة من (م)، و(هـ).

(٢) سقطت من (ز).

(٣) «الشفأ» (٥١٧/٢).

(٤) حديث صحيح، أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢١٥٠)، ومسلم (١٥٢٠) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

● قَالَ الطَّحَاوِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «شرح معاني الآثار» (٤/ ٩): «فَفِي هَذَا الْحَدِيثِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنْ تَلْقِي الْجَلْبِ، ثُمَّ جَعَلَ لِلْبَائِعِ فِي ذَلِكَ الْخِيَارَ، إِذَا =

وَكَانَ مِمَّنْ يُعَذِّرُ بِالْجَهْلِ، وَعَدَمَ مَعْرِفَةِ السُّنَنِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ بِظَاهِرِ حَالِهِ سَبَّ اللَّهِ وَلَا سَبَّ رَسُولِهِ، وَإِنَّمَا لَعَنَ مَنْ حَرَّمَهُ مِنَ النَّاسِ^(١). انتهى.

وهو ظاهر، ولا بد من تقييد لأعين مُحَرَّمِ الْمُسْكِرِ: بِأَنْ يَكُونَ^(٢) مِمَّنْ يَجْهَلُ ذَلِكَ - أَيْضًا -، وَيُعَذِّرُ بِالْجَهْلِ بِهِ بِأَنْ يَكُونَ قَرِيبَ الْإِسْلَامِ^(٣)، وَلَمْ يَكُنْ مُخَالِطًا لِلْمُسْلِمِينَ، وَإِلَّا؛ فَتَحْرِيمُهُ مَعْلُومٌ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ^(٤)؛ كَمَا

= دَخَلَ السُّوقَ، وَالْخِيَارُ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي بَيْعٍ صَحِيحٍ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ فَاسِدًا، لَأُجِبَ بِإِثْمِهِ وَمُسْتَرِيهِ عَلَى فُسْخِهِ، وَلَمْ يَكُنْ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، الْإِبَاءُ عَنْ ذَلِكَ. فَلَمَّا جَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ الْخِيَارَ فِي ذَلِكَ لِلْبَيْعِ، ثَبَتَ بِذَلِكَ صِحَّتُهُ، وَإِنْ كَانَ مَعَهُ تَلَقُّ مِنْهُي عَنْهُ. فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَأَنْتُمْ لَا تَجْعَلُونَ الْخِيَارَ لِلْبَائِعِ الْمُتَلَقِّي، كَمَا جَعَلَهُ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ فِي هَذَا الْحَدِيثِ. فَجَوَابُنَا لَهُ فِي ذَلِكَ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ثَبَتَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ، مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا»، وَتَوَاتَرَتْ عَنْهُ الْآثَارُ بِذَلِكَ، وَسَنَدُ كُرِّهَا فِي مَوْضِعِهَا مِنْ هَذَا الْكِتَابِ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. فَعَلِمْنَا بِذَلِكَ، أَنَّهُمَا إِذَا تَفَرَّقَا، فَلَا خِيَارَ لَهُمَا. فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَأَنْتَ قَدْ جَعَلْتَ لِمَنْ اشْتَرَى، مَا لَمْ يَرَ، خِيَارَ الرُّؤْيَةِ، حَتَّى يَرَاهُ فَيَرْضَاهُ، فِيمَا أَتَكَرَّرَ أَنْ يَكُونَ خِيَارُ التَّلَقِّي كَذَلِكَ أَيْضًا؟ قِيلَ لَهُ: إِنَّ خِيَارَ الرُّؤْيَةِ، لَمْ نُوجِبْهُ قِيَاسًا، وَإِنَّمَا وَجَدْنَا أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْبَتُوهُ وَحَكَمُوا بِهِ، وَأَجْمَعُوا عَلَيْهِ، وَلَمْ يَخْتَلِفُوا فِيهِ. وَإِنَّمَا جَاءَ الْإِخْتِلَافُ فِي ذَلِكَ مِمَّنْ بَعْدَهُمْ، فَجَعَلْنَا ذَلِكَ خَارِجًا مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ حَتَّى يَتَفَرَّقَا»، وَعَلِمْنَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَعْنِ ذَلِكَ، لِاجْتِمَاعِهِمْ عَلَى خُرُوجِهِ مِنْهُ، كَمَا عَلِمْنَا بِاجْتِمَاعِهِمْ عَلَى تَجْوِيزِ السَّلَامِ، أَنَّهُ خَارِجٌ مِنْ نَهْيِ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ بَيْعِ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ.

(١) «الشفا» (٢/٥١٨).

(٢) في (ز): كان.

(٣) في (م)، و(ه): (قريب العهد بالإسلام) بدلًا من (قريب الإسلام).

(٤) الأدلة في تحريم المسكر كثيرة؛ فمنها؛ ما رواه البخاري (٢٤٢) و(٥٥٨٦)، ومسلم (٢٠٠١) عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ؛ فَهُوَ حَرَامٌ».

مَرَّ .

وَلَوْ كَانَ لَعْنُهُ مَنْ جَاءَ بِالْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ بَعْدَ قَوْلِ أَحَدٍ لَهُ: هَذَا قَالَه النَّبِيُّ ﷺ، وَنَحْوِ ذَلِكَ؛ كَانَ ذَلِكَ كُفْرًا، وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ: مَا أَرَدْتُهُ؛ لِأَنَّ لَفْظَهُ^(١) ظَاهِرٌ فِي تَكْذِيبِهِ؛ فَلَيْتَبْ، وَإِلَّا؛ فَلْيُقْتَلْ^(٢).

● وَذَكَرَ^(٣) فِي مَنْ قَالَ لآخر: يَا ابْنَ آلفِ خَنْزِيرٍ؛ أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ، وَإِنْ شَمَلَ هَذَا اللَّفْظُ جَمَاعَةً مِنَ الْأَنْبِيَاءِ مَا لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ قَصَدَ سَبَّهُمْ.

وَمَا ذَكَرَهُ فِيهِ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ ظَاهِرَ هَذَا اللَّفْظِ الْمُبَالَغَةُ فِي سَبِّ الْمُخَاطَبِ دُونَ غَيْرِهِ؛ لَكِنْ يُعْزَرُ، وَيُبَالِغُ فِي تَعْزِيرِهِ.

● وَظَاهِرُ كَلَامِهِ^(٤): (أَنَّ مَنْ قَالَ لَهَا شَيْمٍ: لَعَنَ اللَّهُ بَنِي هَاشِمٍ، وَقَالَ: أَرَدْتُ الظَّالِمِينَ مِنْهُمْ، أَوْ قَالَ لِمَنْ يَعْلَمُ أَنَّهُ مِنْ ذُرِّيَّةِ ﷺ قَوْلًا قَبِيحًا فِي

= وَرَوَى الْبُخَارِيُّ (٤٣٤٣) وَ(٤٣٤٤) وَ(٦١٢٤) وَ(٧١٧٢)، وَمُسْلِمٌ (٩٧٧) وَ(١٩٧٧) وَ(١٩٩٩) وَ(١٧٣٣) عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ».

وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٠٠٢) عَنْ جَابِرٍ.

وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٠٠٣) عَنْ ابْنِ عُمَرَ.

(١) (س): [٣٤ / ب].

(٢) (ز): قتل.

(٣) «الشَّفَا» (٥١٨ / ٢).

(٤) «الشَّفَا» (٥١٩ / ٢) وَعِبَارَتُهُ: «وَقَدْ يَضِيقُ الْقَوْلُ فِي نَحْوِ هَذَا لَوْ قَالَ لِرَجُلٍ هَاشِمِيٌّ:

لَعَنَ اللَّهُ بَنِي هَاشِمٍ، وَقَالَ: أَرَدْتُ الظَّالِمِينَ مِنْهُمْ، أَوْ قَالَ لِرَجُلٍ مِنْ ذُرِّيَّةِ النَّبِيِّ ﷺ

قَوْلًا قَبِيحًا فِي آبَائِهِ أَوْ مِنْ نَسْلِهِ أَوْ وَلَدِهِ عَلَى عِلْمٍ مِنْهُ أَنَّهُ مِنْ ذُرِّيَّةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ تَكُنْ

قَرِينَةً فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ تَقْتَضِي تَخْصِيصَ بَعْضِ آبَائِهِ وَإِخْرَاجَ النَّبِيِّ ﷺ مِمَّنْ سَبَّهُ مِنْهُمْ».

آبَائِهِ، أَوْ مِنْ نَسْلِهِ، أَوْ وَلَدِهِ) لَا يُقْبَلُ تَخْصِيصُهُ بِإِرَادَةِ غَيْرِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ غَيْرِ قَرِينَةٍ، وَهُوَ مُحْتَمَلٌ؛ لِعُمُومِ لَفْظِهِ؛ لَكِنَّ الْأَقْرَبَ إِلَى قَوَاعِدِنَا قَبُولُهُ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ بِوَضْعِهِ^(١) لَا يُنَافِي تِلْكَ الْإِرَادَةَ؛ لَكِنَّ يُبَالِغُ فِي تَعْزِيرِهِ.

● وَحَكَى^(٢) عَنْ بَعْضِ أَيْمَتِهِ فِي مَنْ قَالَ لِآخَرَ: لَعَنَهُ اللَّهُ إِلَى آدَمَ: أَنَّهُ يُقْتَلُ.

وَقَضِيَّةُ قَوَاعِدِنَا خِلَافُهُ^(٣)؛ لِمَا قَدَّمْتُهُ مِنْ أَنَّ لَفْظَهُ [لَيْسَ]^(٤) صَرِيحًا فِي سَبِّ نَبِيٍّ؛ لَاحْتِمَالِهِ إِلَى أَنْ يَلْقَى آدَمَ فِي الْقِيَامَةِ؛ بَلْ لَوْ قَالَ: لَعَنَ اللَّهُ آبَاءَهُ إِلَى آدَمَ؛ كَانَ عَدَمُ التَّكْفِيرِ أَقْرَبَ - أَيْضًا - إِنْ ادَّعَى إِرَادَةَ غَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ مِنْهُمْ؛ لَاحْتِمَالِ مَا ادَّعَاهُ، وَعَدَمِ صَرِيحِ [لَفْظِ]^(٥) يَدُلُّ عَلَى خِلَافِهِ.

وَلَا يُقَالُ: كَلَامُهُ يَتَنَاوَلُ آدَمَ؛ لِلْخِلَافِ الْمَشْهُورِ فِي دُخُولِ الْغَايَةِ^(٦).

(١) في (ز): لوصفه.

(٢) «الشَّامَا» (٥١٩/٢) وَعِبَارَتُهُ: «وَقَدْ رَأَيْتُ لِأَبِي مُوسَى عِيسَى بْنِ مَنَاسٍ فِي مَنْ قَالَ لِرَجُلٍ: لَعَنَكَ اللَّهُ إِلَى آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ. أَنَّهُ إِنْ ثَبَتَ عَلَيْهِ ذَلِكَ؛ قُتِلَ».

(٣) في (ز): بخلافه.

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من (س)، والمثبت من (ز)، و(م)، و(ه).

(٥) زيادة من (م).

(٦) فِي الْمَحْدُودِ وَالْمُعْيَا.

● وَفِي «لِسَانِ الْعَرَبِ» (٥٨١/٢): «وَكَذَلِكَ (إِلَى) لِانْتِهَاءِ الْغَايَةِ، يَجُوزُ دُخُولُ الْمُعْيَا؛ إِنْ أُرِيدَ اسْتِيعَابُ ذَلِكَ الشَّيْءِ، وَيَجُوزُ أَنْ لَا يَدْخُلَ؛ إِنْ أُرِيدَ الْإِتِّصَالُ بِأَوَّلِهِ».

● وَفِي «ارْتِشَافِ الصَّرْبِ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ» لِأَبِي حَيَّانٍ الْأَنْدَلُسِيِّ (٤/ ١٧٣٠): «(إِلَى) لِلانْتِهَاءِ مُطْلَقًا، فَتَعُمُّ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ، نَحْوُ: سِرْتُ إِلَى الْبَصْرَةِ، وَسِرْتُ إِلَى نَصِيفِ اللَّيْلِ».

● وَعَنْ مَشَايِخِهِ خِلَافًا^(١) فِي مَنْ قَالَ لِشَاهِدٍ^(٢) عَلَيْهِ بَشِيءٌ، قَالَ لَهُ: تَتَّهَمُنِي^(٣)؟ الْأَنْبِيَاءُ يَتَّهَمُونَ؛ فَكَيْفَ أَنْتَ؟ فَقِيلَ^(٤): يُقْتَلُ لِبَشَاعَةِ لَفْظِهِ، وَقِيلَ: لَا؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ خَبْرًا عَنْ مَنْ اتَّهَمَهُمْ مِنَ الْكُفَّارِ، وَهَذَا الثَّانِي هُوَ الْأَوْجَهُ.

● وَعَنْ شَيْخِهِ؛ أَنَّهُ عَزَّرَ مَنْ سَابَّ^(٥) رَجُلًا، ثُمَّ قَصَدَ كَلْبًا؛ فَضَرَبَهُ بِرِجْلِهِ، وَقَالَ: قُمْ يَا مُحَمَّدٌ.

وَمَا دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُهُ^(٦)؛ مِنْ عَدَمِ كُفْرِهِ بِذَلِكَ، هُوَ الصَّوَابُ.

= وَمَذْهَبُ سَيِّبَوَيْهِ، وَالْمَحَقِّقِينَ إِلَى أَنْ (إِلَى) تَنْتَهِيَ لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ، وَإِنَّمَا أَنْ تَكُونَ آخِرًا، أَوْ غَيْرَ آخِرٍ؛ فَفِيهِ تَفْصِيلٌ، وَاخْتِلَافٌ، وَذَلِكَ أَنَّ مَا بَعْدَ (إِلَى)، إِنَّمَا أَنْ تَدُلَّ قَرِينَةٌ عَلَى دُخُولِهِ فِي مَا قَبْلَهَا، نَحْوُ قَوْلِكَ: اشْتَرَيْتُ الشَّقَّةَ إِلَى طَرَفِهَا، أَوْ خُرُوجِهِ؛ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿اتَّمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾؛ فَهُوَ عَلَى حَسَبِ الْقَرِينَةِ، نَحْوُ: اشْتَرَيْتُ الْبُسْتَانَ إِلَى الشَّجَرَةِ الْفُلَانِيَّةِ؛ فَالَّذِي عَلَيْهِ أَكْثَرُ الْمَحَقِّقِينَ: أَنْ لَا تَدْخُلَ؛ فَلَا تَدْخُلُ الشَّجَرَةُ فِي الْمُسْتَرَى، وَقَالَ (بَعْضُ) النُّحَاةِ: تَدْخُلُ، وَقَالَ عَبْدُ الدَّائِمِ الْقَيْرَوَانِيُّ: إِذَا لَمْ تَكُنْ قَرِينَةً، وَمَا بَعْدَ (إِلَى) مِنْ جِنْسٍ مَا قَبْلَهَا احْتِمَالُ أَنْ يَدْخُلَ وَالْأَيُّ يَدْخُلُ، وَالْأَيُّ هُـ: أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ. انتهى.

(١) فِي (م): (وَعَنْ بَعْضِ مَشَايِخِهِ خِلَافًا) بَدَلًا مِنْ (وَعَنْ مَشَايِخِهِ خِلَافًا).

(٢) فِي «الشَّفَا» (٥١٩/٢) بَعْدَهَا: «شَهْد».

(٣) فِي «الشَّفَا» (٥١٩/٢) بَعْدَهَا: «فَقَالَ لَهُ الْآخِرُ».

(٤) فِي «الشَّفَا» (٥١٩/٢) وَعِبَارَتُهُ: «فَكَانَ شَيْخُنَا أَبُو إِسْحَاقَ بْنُ جَعْفَرٍ يَرَى قَتْلَهُ؛ لِبَشَاعَةِ ظَاهِرِ اللَّفْظِ، وَكَانَ الْقَاضِي أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ مَنْصُورٍ يَتَوَقَّفُ عَنِ الْقَتْلِ؛ لِاحْتِمَالِ اللَّفْظِ عِنْدَهُ أَنْ يَكُونَ خَبْرًا عَمَّنِ اتَّهَمَهُمْ مِنَ الْكُفَّارِ».

(٥) فِي (هـ): سَب.

(٦) «الشَّفَا» (٥٢٠/٢)، وَعِبَارَتُهُ: «وَشَاهَدْتُ شَيْخَنَا الْقَاضِي أَبَا عَبْدِ اللَّهِ بْنَ عِيسَى =

□ وَمِثْلُ كَلَامِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ؛ بَلْ صَرِيحُهُ^(١) : عَدَمُ الْكُفْرِ فِي مَسَائِلَ لَيْسَ فِيهَا قَصْدُ نَقْصٍ ، وَلَا ذِكْرُ عَيْبٍ ؛ لَكِنْ فِيهَا ذِكْرُ بَعْضِ أَوْصَافِهِ ، وَاسْتِشْهَادُ بَعْضِ أَحْوَالِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الْجَائِزَةُ عَلَيْهِ ، عَلَى شِبْهِ^(٢) ضَرْبِ الْمَثَلِ ، وَالْحُجَّةِ لِنَفْسِهِ ، أَوْ لِغَيْرِهِ ، أَوْ عَلَى التَّشْبِيهِ^(٣) بِهِ ، أَوْ عِنْدَ مَظْلَمَةٍ نَالَتْهُ ، أَوْ تَنْقِصٍ حَصَلَ لَهُ ، [لَيْسَ عَنْ طَرِيقِ التَّأْسِي^(٤) وَالتَّحْقِيقِ ؛ بَلْ عَلَى قَصْدِ^(٥) التَّرْفَعِ لِنَفْسِهِ ، أَوْ لِغَيْرِهِ^(٦) ، أَوْ عَلَى سَبِيلِ التَّمْثِيلِ ، أَوْ عَدَمِ التَّوْقِيرِ لِنَبِيِّهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، أَوْ قَصْدِ الْهَزْلِ]^(٧) .

□ فَمِنْ تِلْكَ الْمَسَائِلِ^(٨) :

(أَنْ يَقُولَ : إِنْ قِيلَ فِي السُّوءِ ؛ [فَقَدْ]^(٩) قِيلَ فِي النَّبِيِّ .

= أَيَّامَ قَضَائِهِ أُتِيَ بِرَجُلٍ هَاتَرَ رَجُلًا اسْمُهُ مُحَمَّدٌ ، ثُمَّ قَصَدَ إِلَى كَلْبٍ ؛ فَضَرَبَهُ بِرِجْلِهِ ، وَقَالَ لَهُ : قُمْ يَا مُحَمَّدُ ؛ فَأَنْكَرَ الرَّجُلُ أَنْ يَكُونَ قَالَ ذَلِكَ ، وَشَهِدَ عَلَيْهِ لَفَيْفٌ مِنَ النَّاسِ ؛ فَأَمَرَ بِهِ إِلَى السَّجْنِ ، وَتَقَصَّى عَنْ حَالِهِ ، وَهَلْ يَصْحَبُ مَنْ يُسْتَرَابُ بِدِينِهِ ؛ فَلَمَّا لَمْ يَجِدْ مَا يُقَوِّي الرِّيبَةَ بِاعْتِقَادِهِ ضَرَبَهُ بِالسَّوْطِ ، وَأَطْلَقَهُ .

(١) «الشفأ» (٢/٥٢١) .

(٢) في (ز) : سنة . وفي «الشفأ» (٢/٥٢١) : «طريق» .

(٣) في (ز) : التشبيه .

(٤) في (ز) : الناس .

(٥) في (ز) : مقصد .

(٦) في (ز) : (مقصد الرفيع لنفسه أو غيره) بدلاً من (مقصد الترفع لنفسه أو لغيره) .

(٧) ما بين المعقوفتين سقط من (س)، و(ه)، والمثبت من (ز)، و(م) .

(٨) «الشفأ» (٢/٥٢٢) .

(٩) ما بين المعقوفتين سقط من (س)، والمثبت من (ز)، و(م)، و(ه) .

أَوْ إِنْ كُذِّبْتُ؛ فَقَدْ كُذِّبَ الْأَنْبِيَاءُ.

أَوْ إِنْ أَذْنَبْتُ؛ فَقَدْ أَذْنَبُوا.

أَوْ أَنَا أَسْلَمُ مِنَ الْأَلْسِنَةِ، وَلَمْ يَسْلَمُوا.

أَوْ صَبَرْتُ؛ كَمَا صَبَرَ أَوْلُو الْعِزِّ، أَوْ كَصَبَرِ أَيُّوبَ).

وَهَلْ يَحْرُمُ ذِكْرُ ذَلِكَ؟ الَّذِي يَظْهَرُ: أَنَّهُ إِنْ قَصَدَ^(١) بِهِ التَّرْفُّعَ، وَأَنَّهُ شَارَكَهُمْ فِي أَصْلِ هَذِهِ الْفَضَائِلِ؛ كَانَ حَرَامًا شَدِيدَ التَّحْرِيمِ، وَإِنْ قَصَدَ هَضْمَ نَفْسِهِ عَلَى طَرِيقِ الْمَبَالِغَةِ، بِمَعْنَى: أَنَّهُ لَا نِسْبَةَ لِي بِاتِّبَاعِهِمْ، وَقَدْ وَقَعَ لَهُمْ ذَلِكَ؛ فَوُقُوعُهُ لِي أَوْلَى؛ لَمْ يَكُنْ حَرَامًا، وَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ مَا وَقَعَ لِبَعْضِ الْأَكَابِرِ؛ مِنْ اسْتِشْهَادِهِمْ عَلَى مَا حَصَلَ لَهُمْ بِنَحْوِ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ فِي خُطَبِ كُتُبِهِمْ وَغَيْرِهَا.

نَعَمْ؛ قَوْلُهُ: (إِنْ أَذْنَبْتُ؛ فَقَدْ أَذْنَبُوا)؛ شَدِيدُ التَّحْرِيمِ، لَا يَجُوزُ الاسْتِشْهَادُ بِهِ بِحَالٍ.

● وَمِنْهَا؛ مَا يَقَعُ فِي أَشْعَارِ الْمُتَعَجَّرِ فِينِ^(٢) فِي الْقَوْلِ، الْمُتَسَاهِلِينَ^(٣) فِي الْكَلَامِ؛ كَقَوْلِ الْمُتَنَبِّي^(٤):

(١) (س): [٣٥ / أ].

(٢) الْعَجْرَفَةُ وَالْعَجْرَفِيَّةُ: الْجَفْوَةُ فِي الْكَلَامِ، وَالْخُرْقُ فِي الْعَمَلِ، وَالسُّرْعَةُ فِي الْمَشْيِ.
«اللِّسَانُ» (٩ / ٢٣٤).

(٣) فِي (ز): الْمُتَبَاهِلِينَ.

(٤) هُوَ أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ الصَّمَدِ أَبُو الطَّيِّبِ الْجُعْفِيُّ، الشَّاعِرُ الْمَعْرُوفُ بِالْمُتَنَبِّيِّ، قِيلَ: كَانَ مُلْجِدًا، قُتِلَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَخَمْسِينَ وَثَلَاثَ مِائَةٍ. «تَارِيخُ بَغْدَادٍ» (٥ / ١٦٤)، وَ«تَارِيخُ الْإِسْلَامِ» (٨ / ٦٥)، وَ«الْمِيزَانُ» (٨ / ٣)، وَ«الْبَدَايَةُ» =

أَنَا فِي أُمَّةٍ تَدَارَكَهَا اللَّهُ غَرِيبٌ^(١) كَصَالِحٍ فِي ثُمُودٍ^(٢)
وَكَلَامُهُ مُحْتَمَلٌ؛ لِقَصْدِهِ تَشْبِيهِ حَالِهِ فِي الْغُرْبَةِ بِحَالِ صَالِحٍ عَلَيْهِ
السَّلَامُ؛ فَيَكُونُ مِنْ قَصْدِ التَّرْفُّعِ، أَوْ تَشْبِيهِ حَالِ مَنْ هُوَ فِيهِمْ بِحَالِ ثُمُودَ
مِنَ الْمُشَاقَّةِ^(٣)، وَعَدَمِ الطَّوَاعِيَةِ لَهُ؛ فَيَكُونُ مُسْتَلَزِمًا لِلتَّرْفُّعِ، وَصَرِيحًا فِي
سَبِّهِمْ، وَعَلَى كُلِّ؛ فَهُوَ غَيْرُ كَافِرٍ.

● وَنَحْوُهُ قَوْلُ ابْنِ نَبِيهِ^(٤):

فِي حُسْنِ يُوسُفَ إِلَّا أَنَّهُ مَلَكٌ فَلَا^(٥) يُبَاعُ بِبَخْسٍ [مِنْ]^(٦) النَّقْدِ مَعْدُودٍ^(٧)
● وَمِنْهَا؛ قَوْلُ أَبِي الْعَلَاءِ^(٨):

= والنهائية» (٢٧٢/١٥).

(١) في (م): قديمًا.

(٢) «ديوان المتنبي» (ص: ٥٧).

(٣) في (ز): المشاق، في (ه): المشقة.

(٤) هو عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ يُوسُفَ بْنِ يَحْيَى، الْأَدِيبُ الشَّاعِرُ، كَمَالُ الدِّينِ،
أَبُو الْحَسَنِ ابْنُ النَّبِيِّ الْمَصْرِيِّ صَاحِبُ الدِّيَّانِ الْمَشْهُورِ. تُوُفِّيَ سَنَةَ إِحْدَى وَعِشْرِينَ
وَسِتِّ مِائَةٍ هـ.

قال الذهبي: «وَفِي نَظْمِهِ مِبَالِغَاتٌ تُفْضِي بِهِ إِلَى الْكُفْرِ بِاللَّهِ، لَا أَرَى ذِكْرَهَا». «الوافي
بالوفيات» (٢١/ ٢٨٤)، و«تاريخ الإسلام» (١٣/ ٥٨١)، و«السير» (٢٢/ ١٧٨).

(٥) في ديوان ابن النبيه: فما.

(٦) زيادة من (م). وليست في «الديوان».

(٧) «ديوان ابن النبيه» (ص: ١٦٠).

(٨) هو أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سُلَيْمَانَ، أَبُو الْعَلَاءِ التُّوْخِيُّ
الْمَعْرِيُّ اللَّغَوِيُّ الشَّاعِرُ مِنْ أَهْلِ مَعْرِةِ التُّعْمَانِ، وَرَمَاهُ بَعْضُ النَّاسِ بِالْإِلْحَادِ، مَاتَ
فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ الثَّلَاثِ عَشَرَ مِنْ شَهْرِ رَبِيعِ الْأَوَّلِ سَنَةَ تِسْعٍ وَأَرْبَعِينَ وَأَرْبَعِ مِائَةٍ. =

كُنْتُ^(١) مُوسَى [وَافْتُهُ]^(٢) بِنْتُ شُعَيْبٍ غَيْرَ أَنْ لَيْسَ فَيْكُمَا مِنْ فَقِيرٍ^(٣)
وَلَا يُسْتَنْكَرُ كَلَامُهُ هَذَا الدَّالُّ عَلَى الْإِزْرَاءِ وَالتَّحْقِيرِ لِمُوسَى صَلَّى اللَّهُ
وَسَلَّمَ عَلَى نَبِيٍّ وَعَلَيْهِ؛ فَإِنَّهُ كَانَ زَنْدِيقًا كَافِرًا، وَقَدْ أَتَى فِي كَثِيرٍ مِنْ شِعْرِهِ
بَصَرَائِحِ الْكُفْرِ، وَقَدْ نَحَى نَحْوَهُ فِي زِيَادَةِ الْقُبْحِ وَالتَّصْرِيحِ بِالْكُفْرِ فِي
شِعْرِهِ ابْنُ هَانِيٍّ الْأَنْدَلُسِيُّ^(٤).

= قَالَ الذَّهَبِيُّ: «صَاحِبُ التَّصَانِيفِ المشهُورَةِ، وَالزَّندَقَةُ المَأْثُورَةُ». «تَارِيخُ بَغْدَادٍ»
(٥/ ٣٩٧)، وَ«الْبَابُ فِي تَهْذِيبِ الْأَنْسَابِ» لابن الأثير (١/ ٢٢٥)، وَ«العَبْرُ فِي خَبَرِ
مَنْ غَبَرَ» (٢/ ٢٩٣)، وَ«تَارِيخُ الْإِسْلَامِ» (٩/ ٧٢١).

(١) فِي (م): كَأَنَّهُ.

(٢) فِي (س): وَأَخْتُ أَنْتَ، فِي (م): وَأَنْتَ، وَالْمَثْبُتُ مِنْ (ز)، وَ(هـ)، وَهُوَ الْأَنْسَبُ
لِلْسِيَاقِ.

(٣) «الذَّخِيرَةُ فِي مَحَاسِنِ أَهْلِ الْجَزِيرَةِ» لابن بسام (ت ٥٤٢هـ) (١/ ٧٨)، وَ«الذَّخِيرَةُ»
لِلْقَرَّافِي (١٢/ ٢٥).

● قَالَ الْمَلَأُ الْقَارِي فِي «شَرْحِ الشُّفَا» (٢/ ٤٣٩): «قَوْلُهُ: (كُنْتُ) بِالْخَطَابِ (مُوسَى
وَافْتُهُ)؛ أَي: مِنَ الْمَوَافَاةِ؛ أَي: أَنَّتُ (بِنْتُ شُعَيْبٍ)، وَاخْتُلِفَ فِي اسْمِهَا (غَيْرَ أَنْ لَيْسَ
فَيْكُمَا مِنْ فَقِيرٍ)؛ فَإِنَّهُ شَبَّهَ فِيهِ مَمْدُوحَهُ وَزَوْجَتَهُ بِمُوسَى ﷺ وَامْرَأَتِهِ، وَهِيَ بِنْتُ
نَبِيِّ؛ جَهْلًا مِنْهُ بِرَفِيعِ شَأْنِهِمْ وَبَدِيعِ مَكَانِهِمْ».

● قُلْتُ: وَلَمْ يَرُدْ فِي نَصِّ صَحِيحٍ أَنَّ الشَّيْخَ الْكَبِيرَ وَالِدَ زَوْجَةِ نَبِيِّ اللَّهِ مُوسَى هُوَ
شُعَيْبٌ، وَإِنَّمَا هُوَ رَجُلٌ صَالِحٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٤) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ هَانِيٍّ، أَبُو الْقَاسِمِ الْأَزْدِيُّ، الْأَنْدَلُسِيُّ، مِنْ وَلَدِ رُوحِ بْنِ حَاتِمِ بْنِ
قَبِيصَةَ بْنِ الْمَهْلَبِ، أَشْعَرُ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالتَّأَخَّرِينَ مِنَ الْمَغَارِبَةِ، وَهُوَ عِنْدَهُمْ كَالْمَتَنَّبِيِّ
عِنْدَ أَهْلِ الْمَشْرِقِ، وَكَانَ مَتَّهِمًا بِالْفَلَسَفَةِ يَسْلُكُ فِي أَقْوَالِهِ وَأَشْعَارِهِ مَسْلَكَ الْمَعْرِيِّ،
وَكَانَتْ وَفَاتُهُ يَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَسِتِّينَ وَثَلَاثُمِائَةٍ. «مَعْجَمُ الْأَدْبَاءِ» لِلْحَمَوِيِّ
(٦/ ٢٦٦٧).

● وَمِنْ كَلَامِ أَبِي الْعَلَاءِ الَّذِي لَيْسَ صَرِيحًا فِي الْكُفْرِ؛ قَوْلُهُ^(١):
لَوْلَا انْقِطَاعُ الْوَحْيِ بَعْدَ مُحَمَّدٍ قُلْنَا مُحَمَّدٌ مِنْ^(٢) أَبِيهِ [بَدِيلُ]^(٣)
هُوَ مِثْلُهُ فِي الْفَضْلِ إِلَّا أَنْ لَمْ يَأْتِهِ بِرِسَالَةٍ جِبْرِيلُ
وَإِنَّمَا لَمْ يَكُنْ كُفْرًا؛ لِأَنَّ ظَاهَرَ قَوْلِهِ: (إِلَّا^(٤)... إلخ) أَنَّ الْمَمْدُوحَ
نَقَصَ لِفَقْدِ ذَلِكَ؛ فَإِنْ أَرَادَ أَنَّهُ اسْتَعْنَى عَنْ ذَلِكَ؛ فَلَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي
الْمِمَّاثَلَةِ؛ كَانَ أَقْرَبَ إِلَى الْكُفْرِ؛ بَلْ كُفْرًا.

● وَنَحْوُهُ فِي الْقُبْحِ؛ قَوْلُ الْآخِرِ^(٥):
وَإِذَا مَا رُفِعَتْ رَايَاتُهُ صَفَّقَتْ بَيْنَ جَنَاحِي جِبْرِيلَ^(٦)
● وَنَحْوُهُ - أَيْضًا -؛ قَوْلُ حَسَّانَ^(٧).....

(١) انْظُرْ: «الذَّخِيرَةُ» لِلْقَرَّافِيِّ (١٢/٢٥)، وَنُصْرَةُ الثَّائِرِ عَلَى الْمَثَلِ السَّائِرِ لِلصَّفَدِيِّ (ص: ٢٦).

(٢) فِي «الشُّفَا» (٥٢٣/٢): «عَنْ».

(٣) فِي (س): بِدَلِيلٍ، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ (ز)، وَ(م)، وَ(ه)، وَهُوَ الْأَنْسَبُ لِلْسِّيَاقِ.

(٤) سَقَطَتْ مِنْ (ز).

(٥) ● قَالَ الْمَلَأُ الْقَارِي فِي «شَرْحِ الشُّفَا» (٤٤٠/٢): «قَالَ الْحَلَبِيُّ: (لَا أَعْرِفُهُ)، وَقَالَ التَّلْمِيسَانِيُّ: وَهُوَ لِلْمَعْرِيِّ انْتَهَى، وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ».

(٦) ● قَالَ الْمَلَأُ الْقَارِي فِي «شَرْحِ الشُّفَا» (٤٤٠/٢): «وَفِي نُسْخَةٍ: (جَبْرَيْنَ) بِالنُّونِ، وَهُوَ لُغَةٌ؛ كَمَا يُقَالُ فِي إِسْرَائِيلَ وَإِسْمَاعِيلَ وَنَحْوِهِمَا، وَ(مَا) زَائِدَةٌ، وَ(رُفِعَتْ) مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ، وَالرَّايَاتُ؛ جَمْعُ رَايَةٍ، وَهِيَ الْعِلْمُ، وَصَفَّقَتْ بِتَشْدِيدِ الْفَاءِ مِنَ التَّصْفِيقِ، بِمَعْنَى: التَّصْوِيبِ، وَالتَّضْعِيفُ لِلتَّكْثِيرِ، وَفِي نُسْخَةٍ: خَفَّقَتْ، وَالْمَعْنَى: اضْطَرَبَتْ بِرِيَّاحِ النَّصْرِ، وَهَذَا اجْتِرَاءٌ عَلَى هَذَا الْمَلِكِ الْعَظِيمِ».

(٧) فِي (ز): الْحَسَانِي.

الأندلسي^(١) في محمد بن عباد المعتقد^(٢)، ووزيره أبي بكر بن زيدون^(٣):
 كأن^(٤) أبا بكر أبو بكر الرضا وحسان حسان وأنت محمد^(٥)

(١) حسان هو ابن المصيصي، أبو الوليد، الوزير الكاتب، من شعراء الأندلس. «الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة» (١/٢٦ و ٧٨)، و (٣/٤٣٣ و ٤٤١)، و «الشفا» للقاضي (٢/٥٢٣).

(٢) أبو القاسم من ملوك الأندلس. توفي سنة ثمان وثمانين وأربعمائة. «الكامل» لابن الأثير (٧/٢٣١ و ٢٣٢)، و «تاريخ الإسلام» (١٠/٦٠٧)، و «الذخيرة» لابن بسام (٣/٤١).

(٣) من أهل الأندلس، وهو عبد الله بن أحمد بن غالب بن زيدون، توفي سنة خمس وأربعمائة. «ترتيب المدارك» (٧/٢٨٤).

(٤) في (س): زيد وإن كان، والمثبت من (ز)، و(م)، و(ه)، وهو الأنسب للسياق.
 (٥) قال الملاء القاري في «شرح الشفا» (٢/٤٤٠): «(وكقول حسان) يُصَرَف، ولا يُصَرَف (المصيصي)؛ نسبة إلى مصيصة - كسفينة - بلد بالشام، ولا يُشَدَّد؛ كذا في القاموس، وقال التلمساني: بكسر الميم، يخفف ويشدّد، وقيل: لا يصحّ التشديد، وقيل: إن كسر شدّد، وإن فُتِح خُفّف، وقيل: بكسر الميم ويخفف، ويفتح ويخفف، وهو موضع من ثغور الشام (في محمد بن عباد) بتشديد الموحدة، وكنيته أبو القاسم من ملوك الأندلس (المعروف بالمعتقد) بكسر الميم الثانية؛ أي: المعتقد بالله تعالى، توفي في السجن سنة ثمان وثمانين وأربعمائة، له قصة عجيبة مذكورة في تاريخ ابن خلكان (ووزيره)؛ أي: وفي وزيره ومشيره (أبي بكر بن زيدون) يُصَرَفُ وَيُمنَعُ:

كأن أبا بكر أبو بكر الرضا وحسان حسان وأنت محمد

أي: كأن وزيرك - أيها الممدوح - أبا بكر بن زيدون؛ أبو بكر الصديق، وشاعر حسان المصيصي؛ حسان بن ثابت شاعر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، وكأنك أنت الممدوح محمد صلى الله تعالى عليه وسلم، وقد أطال الشراخ تبعاً للمصنف =

وَلِيَحْذِرَ الشَّاعِرُ وَغَيْرُهُ مِنْ ارْتِكَابِ هَذِهِ الْقَبَائِحِ، الشَّدِيدَةِ الزُّورِ^(١)،
الْعَظِيمَةِ الْإِثْمِ؛ فَإِنَّهَا رُبَّمَا جَرَّتْ إِلَى الْكُفْرِ، نَعُوذُ بِاللَّهِ تَعَالَى مِنْ ذَلِكَ.
وَلَمْ يَزَلِ الْمُتَقَدِّمُونَ وَالْمَتَأَخِّرُونَ^(٢) يُنْكِرُونَ مِثْلَ هَذَا مِمَّنْ وَقَعَ مِنْهُ:
فَمِمَّا أَنْكَرَ عَلَى أَبِي نُوَاسٍ^(٣)؛ قَوْلُهُ^(٤):

= على هذا المقال؛ لكن لا يخلو عن نوع من الإشكال؛ فإنه لا يلزم من التشبيه التسوية
في الكمال؛ بل من القاعدة المقررة: أن المشبه به أقوى في جميع الأحوال؛ كما
هو مقرر في زيد الأسد الذي هو أبلغ من: زيد كالأسد، ومنه قولهم: أبو يوسف
أبو حنيفة، ويقال: وجه فلان كالبدر، أو الشمس، أو القمر، وأمثال ذلك؛ فتدبر،
وكان المصنف رحمه الله تعالى أراد سد باب الدريعة؛ ليحذر الناس عن المقالات
الشنيعية.

● وقال القرافي المالكي في «الذخيرة» (٢٥/١٢): «فهذه ونحوها إن درى بها القتل؛
ففيها الأدب والسجن بحسب صناعة المقالة وحال القائل في نفسه في كونه معروفاً
بذلك أو لا، ولم يزل المتقدمون ينكرون مثل هذا».

(١) في (ز)، و(هـ): الوزر.

(٢) (س): [٣٥/ب].

(٣) هو رئيس الشعراء أبو علي الحسن بن هانئ، الحكي، الشاعر المعروف بأبي
نؤاس، ولد بالأهواز، ونشأ بالبصرة، واختلف في طلب الحديث، ومات ببغداد في
سنة خمس وتسعين ومائة، وكان عمره تسعاً وخمسين سنة.

وقال الذهبي: «مات سنة ثمان وتسعين ومائة، وقيل: سنة ست وتسعين، وقيل: سنة
خمس. ترجمته سبع ورفات في «تاريخ بغداد»، وأفرد له أبو العباس بن شاهين جزءاً
في أخباره». «تاريخ بغداد» (٤٧٥/٨)، و«تاريخ الإسلام» (٤/١٢٧٠)، و«سير
النبلاء» (٤٨/٨).

(٤) في «الشفاء» (٥٢٥/٢): «وقد أنكر الرشيد على أبي نؤاس قوله: ...».

فَإِنْ يَكُ بَاقِي^(١) سَحَرِ فِرْعَوْنَ فَيَكُفُّ فَإِنَّ عَصَى مُوسَى بِكَفِّ خَصِيبٍ^(٢)
 وَوَجْهَ الْإِنْكَارِ عَلَيْهِ: أَنَّ عَصَى مُوسَى ؛ إِنَّمَا تَنْصَرِفُ لِحَقِيقَتِهَا مِنَ الْإِضَافَةِ
 إِلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّنَا وَعَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَإِنْ كَانَ إِنَّمَا أَرَادَ بِهَا نَجْمًا مَعْرُوفًا ؛
 فَإِنَّهَا اسْمٌ لَهُ . وَكَفُّ الْخَصِيبِ - بِالْمَعْجَمَةِ ، قِيلَ : وَبِالْمُهْمَلَةِ - : اسْمٌ لِنَجْمٍ - أَيْضًا - .
 وَمِمَّا كُفِّرَ بِهِ^(٣) : قَوْلُهُ فِي مُحَمَّدٍ الْأَمِينِ^(٤) ، وَتَشْبِيهُهُ إِيَّاهُ بِالنَّبِيِّ ﷺ :

(١) في (ز) : باقٍ .

(٢) «دِيَوَانُ أَبِي نُوَّاسٍ» (ص : ١١١) .

● والأبياتُ كاملة هي :

(منحتكم يا أهل مصر نصيحتي ألا فخذوا من ناصح بنصيب)
 (ولا تشبوا وثب السفاه، فتركبوا على حدّ حامي الظهر غير ركوب)
 (فإن يك فيكم إفك فرعون باقيا فإن عصا موسى بكف خصيب)
 (رماكم أمير المؤمنين بحية أكل لحيات البلاد شروب)
 ● وَقَوْلُهُ : (خَصِيبٍ) ؛ قَالَ الْمَلَأُ الْقَارِي فِي «شَرْحِ الشُّفَا» (٢/٤٤٤) : «بِخَاءٍ مُعْجَمَةٍ ،
 وَصَادٍ مُهْمَلَةٍ ؛ أَي : رَحِيبِ الْجَانِبِ ، كَرِيمٍ عَلَى الْأَقَارِبِ وَالْأَجَانِبِ ، قَالَ التَّلَّمَسَانِيُّ :
 وَعِنْدَ الشَّارِحِ أَنَّ الْمَرَادَ بِخَصِيبٍ : عَامِلٌ لِبَعْضِ الْمُلُوكِ الْعَبَّاسِيِّينَ ، وَهُوَ الْمَأْمُونُ بْنُ
 الرَّشِيدِ .

وروي : (خَضِيبٍ) بِالْخَاءِ وَالضَّادِ الْمَعْجَمَتَيْنِ ، يُقَالُ : كُفُّ خَضِيبٍ مَخْتَضِبٍ بِالْجَنَاءِ ؛
 أَي : إِنْ يَكُنْ فِي مَمْلَكَتِكُمْ أَرْضٌ مِصْرَ بَقِيَّةٍ مِنْ سِحْرِ فِرْعَوْنَ ؛ فَلَا هِيَ تَجْدِي نَفْعًا مَعَ
 وَجُودِ عَصَا مُوسَى بِكَفِّ أَمِيرِهَا خَضِيبٍ ، تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ ، وَلَا شُبْهَةٌ أَنَّهُ مَا أَرَادَ بِهِ
 إِثْبَاتُ النَّبُوَّةِ لِمُحَمَّدٍ ﷺ ؛ إِلَّا أَنَّ فِي كَلَامِهِ نَوْعٌ مِنَ الاسْتِعَارَةِ الْمَوْهَمَةِ فِي ظَاهِرِ الْعِبَارَةِ
 لِسُوءِ الْأَدَبِ هُنَالِكَ ؛ فَوَبَّخَهُ بِذَلِكَ .

(٣) في (م) : (ومن ذلك) بدلًا من (ومما كفر به) .

(٤) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ هَارُونَ الرَّشِيدُ ، قُتِلَ بِبَغْدَادَ فِي رَابِعِ صَفَرٍ مِنْ سَنَةِ ثَمَانٍ وَتِسْعِينَ وَمِائَةٍ ،
 وَقِيلَ : فِي آخِرِ الْمُحَرَّمِ . «تَارِيخُ بَغْدَادَ» (٤ / ٥٤١) ، وَ«الْبَدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ» (١٤ / ١٠٧) ،
 وَ«لِسَانُ الْمِيزَانِ» (٧ / ٥٥٩) .

تَنَازَعَ الْأَحْمَدَانِ الشَّبَهَ فَاسْتَبَهَا خَلْقًا وَخُلُقًا كَمَا قَدْ الشَّرَاكَانِ^(١)
وَهُوَ إِنْ كَانَ فِي غَايَةِ الْقُبْحِ؛ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَكُونُ كُفْرًا عَلَى قَضِيَّةٍ مَذْهَبِنَا،
إِلَّا إِنْ قُصِدَ الْمَشَابَهَةُ الْمَطْلُوقَةُ.

● وَمِمَّا أَنْكَرَ عَلَيْهِ - أَيْضًا -؛ قَوْلُهُ^(٢):

كَيْفَ لَا يُدْنِيكَ مِنْ أَمَلٍ مَنْ رَسُولُ اللَّهِ مِنْ نَفَرِهِ
لَأَنَّ مَنْ وَاجِبَ تَعْظِيمِهِ ﷺ أَنْ يُضَافَ إِلَيْهِ، وَلَا يُضَافُ^(٣).

(١) «ديوان المعاني» لأبي هلال العسكري (١/٥٨)، و«الصناعتين» له (ص: ١١٦)،
و«الشعر والشعراء» لابن قتيبة (٢/٧٩٦)، و«الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء»
للمرزباني (ص: ٣٣٩).

● قال العسكري: «فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ وَمُحَمَّدُ بْنُ هَارُونَ سَوَاءً فِي الْخَلْقِ وَالْخُلُقِ».
● وقال الملاء القاري في «شرح الشفا» (٢/٤٤٥): «الشَّبهُ بِكَسْرِ الشَّيْنِ، وَسُكُونِ
الْمُوَحَّدَةِ؛ لُغَةٌ فِي شَبَهٍ بَفَتْحَتَيْنِ.

وَالْخُلُقُ بَفَتْحٍ أَوَّلُهُ ظَاهِرُ الْخَلْقَةِ، وَبُضْمُهُ بَاطِنُهَا، وَأَرَادَ بِهَا الصُّورَةَ وَالسَّيْرَةَ، يُقَالُ:
هَذَا شَبَهُهُ وَشَبَّهَهُ؛ أَي: شَبَّيْهِهُ، وَ(قُدَّ) بِضَمِّ الْقَافِ، وَتَشْدِيدِ الدَّالِّ الْمَهْمَلَةِ؛ أَي:
قُطِعَ، وَقَدَّرَ، وَ(الشَّرَاكُ) - بِكَسْرِ الشَّيْنِ - : سَيَّرَ التَّعَلُّلَ، وَأَرَادَ الْمَبَالِغَةَ فِي اسْتَوَائِهِمَا
فِي الْفَضْلِ، وَهَذَا كُفْرٌ صَرِيحٌ، لَيْسَ لَهُ تَأْوِيلٌ صَحِيحٌ؛ إِلَّا أَنْ يَدَّعِي أَنَّهُ أَرَادَ بِالْأَحْمَدِ
غَيْرَ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَكَأَنَّهُ عَدَلَ عَنِ الْمُحَمَّدِيِّينَ إِلَى
الْأَحْمَدِيِّينَ؛ لِيَسْتَقِيمَ الْوِزْنُ، وَلَعَلَّهُ أَرَادَ بِالسَّيْرَةِ صِفَةَ الْأَمَانَةِ، وَلَكِنْ بَيْنَ الْأَمِينَيْنِ بَوْنٌ
بَيِّنٌ، وَإِنَّمَا حَمَلَهُ عَلَى مَقَالِهِ صَوْرَةٌ مُوَافِقَةٌ لِاسْمَيْنِ وَالْوَصْفَيْنِ».

(٢) (في «ديوانه» (ص: ٤٤٥)).

(٣) ● وقال الملاء القاري في «شرح الشفا» (٢/٤٤٥): «كَيْفَ لَا يُدْنِيكَ مِنْ أَمَلٍ؛ أَي:
كَيْفَ لَا يَقْرُبُكَ مِنْ رَجَائِكَ (مَنْ رَسُولُ اللَّهِ مِنْ نَفَرِهِ) بِفَتْحِ الْمِيمِ الْأَوَّلَى وَكَسْرِ الثَّانِيَةِ؛
أَي: رَهْطِهِ وَعَشِيرَتِهِ وَقَرَابَتِهِ، وَأَمَّا إِطْلَاقُ النَّفَرِ عَلَى الْخَادِمِ؛ فَحَادِثٌ، وَإِنَّمَا =

● وَمِنْهَا؛ مَا نَقَلَهُ^(١) عَنْ مَالِكٍ؛ مِنْ تَأْدِيبٍ مَنْ عُرِيَ بِالْفَقْرِ؛ فَقَالَ: قَدْ رَعَى النَّبِيُّ ﷺ الْغَنَمَ.

لأنه عَرَضَ بِذِكْرِهِ ﷺ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ.

قَالَ مَالِكٌ: وَلَا يَنْبَغِي لِأَهْلِ الذُّنُوبِ إِذَا عُوتِبُوا أَنْ يَقُولُوا: قَدْ أَخْطَأْتُ الْأَنْبِيَاءَ قَبْلَنَا^(٢).

● وَنَقَلَ^(٣) عَنْ سُحُنُونٍ: لَا يَنْبَغِي أَنْ يُصَلَّى عَلَى النَّبِيِّ ﷺ عِنْدَ التَّعَجُّبِ، إِلَّا عَلَى طَرِيقِ الثَّوَابِ وَالْإِحْتِسَابِ؛ تَعْظِيمًا لَهُ؛ كَمَا أَمَرَنَا اللَّهُ تَعَالَى.

● وَمِنْهَا؛ مَا نَقَلَهُ^(٤) عَنِ الْقَابِسِيِّ فِي مَنْ قَالَ [لِقَبِيحٍ]^(٥): كَأَنَّهُ وَجْهٌ نَكِيرٌ، وَلَعْبُوسٍ: كَأَنَّهُ^(٦) وَجْهٌ مَالِكِ الْغَضْبَانِ؛ أَنَّهُ لَمْ يَكْفُرْ؛ إِذْ لَا تَصْرِيحَ فِيهِ بِسَبِّ الْمَلِكِ، وَإِنَّمَا السَّبُّ فِيهِ لِلْمُخَاطَبِ؛ بَلْ يَعَاقِبُ الْعِقَابَ الشَّدِيدَ؛ فَإِنْ قَصَدَ ذَمَّ الْمَلِكِ قُتِلَ، وَمَا ذَكَرَهُ ظَاهِرٌ.

= أَنْكُرُوا عَلَيْهِ.. (أَنْ يَضَافَ)؛ أَي: يَنْسَبُ غَيْرُهُ (إِلَيْهِ)؛ أَي: إِلَى شَرَفِ نَسَبِهِ، وَكَرِيمِ حَسَبِهِ (وَلَا يَضَافُ)؛ أَي: هُوَ إِلَى أَحَدٍ.

(١) «الشِّفَا» (٢/ ٥٢٦)، و«النَّوَادِرُ وَالزِّيَادَاتُ عَلَى مَا فِي الْمَدَوَّنَةِ مِنْ غَيْرِهَا مِنْ الْأُمِّهَاتِ» لابْنِ أَبِي زَيْدٍ الْقَيَّرَوَانِيِّ (١٤/ ٥٢٩).

(٢) فِي (س): قُلْنَا، وَالْمَثْبُتُ مِنْ (ز)، وَ(م)، وَ(ه)، وَهُوَ الْأَنْسَبُ لِلْسِّيَاقِ.

(٣) «الشِّفَا» (٢/ ٥٢٧)، و«النَّوَادِرُ وَالزِّيَادَاتُ عَلَى مَا فِي الْمَدَوَّنَةِ مِنْ غَيْرِهَا مِنْ الْأُمِّهَاتِ» لابْنِ أَبِي زَيْدٍ الْقَيَّرَوَانِيِّ (١٤/ ٥٣٠).

(٤) «الشِّفَا» (٢/ ٥٢٧ و ٦٤٣).

(٥) فِي (س): الْقَبِيحُ، وَالْمَثْبُتُ مِنْ (ز)، وَ(م)، وَ(ه)، وَهُوَ الْأَنْسَبُ لِلْسِّيَاقِ.

(٦) كَذَا فِي «الشِّفَا» (٢/ ٥٢٧)، وَفِي الْأَصْلِ: كَأَنَّ.

● **وَيُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِهِ^(١)؛** أَنَّ ذَمَّ (بَعْضِ) الْمَلَائِكَةِ وَتَنْقِصَهُمْ؛ كَذَمَّ الْأَنْبِيَاءِ وَتَنْقِصَهُمْ، وَهُوَ ظَاهِرٌ، ثُمَّ رَأَيْتُهُ صَرَّحَ بِذَلِكَ آخِرَ الْكِتَابِ، وَقَدْ قَدَّمْتُهُ عَنْهُ.

● **ثُمَّ قَالَ^(٢):** (وَهَذَا كُلُّهُ فِي مَنْ تُكَلِّمُ فِيهِمْ بِمَا قُلْنَا عَلَى جُمْلَةِ الْمَلَائِكَةِ وَالنَّبِيِّينَ، أَوْ عَلَى مُعَيَّنٍ مِمَّنْ حَقَّقْنَا كَوْنَهُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ وَالنَّبِيِّينَ مِمَّنْ ذَكَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ، أَوْ حَقَّقْنَا عِلْمَهُ بِالْخَبَرِ الْمَتَوَاتِرِ وَالْمَشْهُورِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ بِالْإِجْمَاعِ الْقَاطِعِ؛ كَجِبْرِيلَ، وَمِيكَائِيلَ، وَمَالِكَ، وَخَزَنَةَ الْجَنَّةِ، وَجَهَنَّمَ، وَالزَّبَانِيَّةِ، وَحَمَلَةَ الْعَرْشِ الْمَذْكُورِينَ فِي الْقُرْآنِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، وَمَنْ سُمِّيَ فِيهِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، وَكَعَزْرَائِيلَ، وَإِسْرَافِيلَ، وَرِضْوَانَ، وَالْحَفَظَةَ، وَمُنْكَرٍ وَنَكِيرٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ الْمُتَّفَقِ عَلَى قَبُولِ الْخَبَرِ بِهِمْ).

فَأَمَّا مَنْ لَمْ يَثْبُتِ الْإِخْبَارُ^(٣) بِتَعْيِينِهِ، وَلَا وَقَعَ الْإِجْمَاعُ عَلَى كَوْنِهِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ وَالْأَنْبِيَاءِ؛ كَهَارُوتَ وَمَارُوتَ فِي الْمَلَائِكَةِ، وَالْخَضِرَ، وَلُقْمَانَ، وَذِي الْقُرْنَيْنِ، وَمَرْيَمَ، وَآسِيَةَ، وَخَالِدَ بْنِ سِنَانٍ^(٤)؛ فَلَيْسَ الْحُكْمُ فِي شَأْنِهِمْ، وَالْكَافِرُ^(٥) بِهِمْ؛ كَالْحُكْمِ فِي مَنْ قَدَّمَناه؛ إِذْ لَمْ يَثْبُتْ لَهُمْ تِلْكَ الْحُرْمَةُ، وَلَكِنْ يُزَجَرُ مَنْ نَقَّصَهُمْ^(٦). انتهى كلامه.

(١) «الشَّفا» (٢/ ٦٤١).

(٢) «الشَّفا» (٢/ ٦٤٣ و ٦٤٤).

(٣) (س): [٣٦ / أ]، في (ز): ولا أخبار. وفي «الشَّفا»: «من لم تثبت الأخبار».

(٤) تَقَدَّمَ خَبَرُهُ.

(٥) في (م): والكفر.

(٦) في (ز): (نزجر من تنقيصهم)، في (ه): (يزجر من ينقصهم) بدلاً من (يزجر من نقصهم).

وهو ظاهرٌ جليٌّ، وبه يُعلمُ خطأ مَنْ قَالَ: إِنَّ مَا يَحْكِيهِ الْمَفْسَّرُونَ فِي قِصَّةِ هَارُوتَ وَمَارُوتَ فِي آيَاتِهِمَا فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ؛ كُفْرٌ، وَلَيْسَ كَمَا زَعَمَ.

وَلَقَدْ وَقَعَ بِذَلِكَ^(١) فِي وَرُطَةٍ عَظِيمَةٍ، وَإِنْ كَانَ جَلِيلًا؛ فَقَدْ حَكَى هَذِهِ الْقِصَّةَ أَكَابِرُ مِنَ الْمَفْسَّرِينَ؛ كَابْنِ جَرِيرِ الطَّبْرِيِّ^(٢)، وَالْإِمَامِ الْبَغَوِيِّ^(٣)، وَغَيْرِهِمَا، وَمِنْ ثَمَّ انْتَصَرَ لَهُمْ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، وَخَرَجَ هَذِهِ الْقِصَّةُ بِأَسَانِيدَ صَحِيحَةٍ^(٤)، وَرَدَّ عَلَى مَنْ خَالَفَ فِي ذَلِكَ؛ فَجَزَاهُ اللَّهُ عَنْ

(١) فِي (ز): ذَلِكَ.

(٢) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ كَثِيرٍ بْنِ غَالِبٍ، أَبُو جَعْفَرٍ الطَّبْرِيُّ، الْإِمَامُ، الْعَلَمُ، الْمُجْتَهِدُ، عَالِمُ الْعَصْرِ، صَاحِبُ التَّصَانِيفِ الْبَدِيعَةِ، مِنْ أَهْلِ أَمْلِ طَبْرِسْتَانَ، وَكَانَ مِنْ أَفْرَادِ الدَّهْرِ عُلَمَاءَ، وَذَكَاءَ، وَكَثْرَةَ تَصَانِيفٍ، وَكَانَ أَسَمَرَ أَعْيَنَ، مَلِيحَ الْجِسْمِ، مَدِيدَ الْقَامَةِ، فَصِيحَ اللِّسَانِ، وَقَدْ كَانَتْ وَفَاتُهُ وَقْتُ الْمَغْرِبِ مِنْ عَشِيَّةِ يَوْمِ الْأَحَدِ لِيَوْمَيْنِ بَقِيَا مِنْ شَوَّالٍ مِنْ سَنَةِ عَشْرِ وَثَلَاثِمِائَةٍ. وَقَدْ جَاوَزَ الثَّمَانِينَ بِخَمْسٍ أَوْ سِتِّ سِنِينَ.

«تاريخ بغداد» (٥٤٨/٢)، و«تاريخ الإسلام» (١٦٠/٧)، و«سير أعلام النبلاء» (٢٦٧/١٤)، و«البداية والنهاية» (٨٤٦/١٤).

(٣) تَقَدَّمَ تَرْجَمَتُهُ.

(٤) كَالْحَافِظِ فِي «الْفَتْحِ» (٢٢٥/١٠)؛ حَيْثُ قَالَ: «وَقِصَّةُ هَارُوتَ وَمَارُوتَ جَاءَتْ بِسَنَدٍ حَسَنٍ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ فِي مُسْنَدِ أَحْمَدَ، وَأَطْنَبَ الطَّبْرِيُّ فِي إِيرَادِ طُرُقِهَا بِحَيْثُ يَقْضِي بِمَجْمُوعِهَا عَلَى أَنَّ لِلْقِصَّةِ أَصْلًا؛ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ بُطْلَانَهَا؛ كَعِيَاضٍ وَمَنْ تَبِعَهُ، وَمُحْصَلُهَا: أَنَّ اللَّهَ رَكَّبَ الشَّهْوَةَ فِي مَلَكَائِنِ الْمَلَائِكَةِ؛ اخْتِبَارًا لَهُمَا، وَأَمْرَهُمَا أَنْ يَحْكُمَا فِي الْأَرْضِ فَتَزَلَا عَلَى صُورَةِ الْبَشَرِ وَحَكَمَا بِالْعَدْلِ مُدَّةً، ثُمَّ افْتَتِنَا بِأَمْرَاءَ جَمِيلَةٍ فَعُوقِبَا بِسَبَبِ ذَلِكَ بِأَنْ حُسِبَا فِي بَثْرِ بَابِلَ مُنْكَسَيْنِ، وَابْتُلِيَا بِالنُّطْقِ بِعِلْمِ السَّحْرِ؛ فَصَارَ يَقْصِدُهُمَا مَنْ يَطْلُبُ ذَلِكَ؛ فَلَا يَنْطَلِقَانِ بِحَضْرَةِ أَحَدٍ حَتَّى يُحَذِّرَاهُ وَيَنْهِيَاهُ؛ فَإِذَا أَصَرَ تَكَلَّمَ بِذَلِكَ لِيَتَعَلَّمَ مِنْهُمَا ذَلِكَ، وَهُمَا قَدْ عَرَفَا ذَلِكَ؛ فَيَتَعَلَّمُ =

= مِنْهُمَا مَا قَصَّ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

♦ قُلْتُ: وحديث ابنِ عُمَرَ الذي أشار إليه الحافظُ آنفاً، أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٦١٧٨) من طريق: زُهَيْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ نَافِعٍ، مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا. وَالرَّفْعُ لَا يَصِحُّ.

● وَلِذَلِكَ، قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «الْبَدَايَةِ وَالنَّهَائَةِ» (٨٣/١): «وَأَمَّا مَا ذُكِرَهُ كَثِيرٌ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ فِي قِصَّةِ هَارُوتَ وَمَارُوتَ؛ مِنْ أَنَّ الزُّهْرَةَ كَانَتْ امْرَأَةً حَسَنَاءَ فَرَاوَدَهَا عَلَى نَفْسِهَا، فَأَبَتْ إِلَّا أَنْ يُعَلِّمَاَهَا الْإِسْمَ الْأَعْظَمَ، فَعَلَّمَاَهَا، فَقَالَتْهُ؛ فَرَفِعَتْ كَوَكْبًا إِلَى السَّمَاءِ.

فَهَذَا أَظْنُهُ مِنْ وَضْعِ الْإِسْرَائِيلِيِّينَ، وَإِنْ كَانَ قَدْ أَخْبَرَ بِهِ كَعْبُ الْأَحْبَارِ، وَتَلَقَّاهُ عَنْهُ طَائِفَةٌ مِنَ السَّلَفِ؛ فَذَكَرُوهُ عَلَى سَبِيلِ الْحِكَايَةِ وَالتَّحْدِيثِ عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ. وَقَدْ رَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَابْنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ فِي ذَلِكَ حَدِيثًا؛ رَوَاهُ أَحْمَدُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ زُهَيْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَذَكَرَ الْقِصَّةَ بِطُولِهَا، وَفِيهِ: «فَمَثَلَتْ لَهُمَا الزُّهْرَةُ امْرَأَةً مِنْ أَحْسَنِ الْبَشَرِ فَجَاءَتْهُمَا فَسَأَلَاَهَا نَفْسَهَا». وَذَكَرَ الْقِصَّةَ. وَقَدْ رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي تَفْسِيرِهِ عَنْ الثَّوْرِيِّ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنْ كَعْبِ الْأَحْبَارِ بِهِ. وَهَذَا أَصَحُّ وَأَثْبَتُ. وَقَدْ رَوَى الْحَاكِمُ فِي مُسْتَدْرَكِهِ، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي تَفْسِيرِهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فَذَكَرَهُ. وَقَالَ فِيهِ: وَفِي ذَلِكَ الزَّمَانِ امْرَأَةٌ حُسْنُهَا فِي النِّسَاءِ كَحُسْنِ الزُّهْرَةِ فِي سَائِرِ الْكَوَاكِبِ. وَذَكَرَ تَمَامَهُ. وَهَذَا أَحْسَنُ لَفْظٍ رُوِيَ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

● وَقَالَ (١٠٩/١): «وَمِنَ الْمَلَائِكَةِ الْمَنْصُوصِ عَلَى أَسْمَائِهِمْ فِي الْقُرْآنِ: هَارُوتُ، وَمَارُوتُ، فِي قَوْلِ جَمَاعَةٍ كَثِيرَةٍ مِنَ السَّلَفِ. وَقَدْ وَرَدَ فِي قِصَّتَيْهِمَا وَمَا كَانَ مِنْ أَمْرِهِمَا آثَارٌ كَثِيرَةٌ غَالِبُهَا إِسْرَائِيلِيَّاتٌ. وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ حَدِيثًا مَرْفُوعًا، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «تَقَاسِيمِهِ»، وَفِي صَحِّحَتِهِ عِنْدِي نَظَرٌ، وَالْأَشْبَهُ: أَنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، وَيَكُونُ مِمَّا تَلَقَّاهُ عَنْ كَعْبِ الْأَحْبَارِ؛ كَمَا سَيَأْتِي =

= بَيَانُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَفِيهِ: أَنَّهُ تَمَثَّلَتْ لَهُمَا الزُّهْرَةُ امْرَأَةٌ مِنْ أَحْسَنِ الْبَشَرِ. وَعَنْ عَلِيٍّ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ عُمَرَ - أَيْضًا - : أَنَّ الزُّهْرَةَ كَانَتْ امْرَأَةً، وَأَنَّهُمَا لَمَّا طَلَبَا مِنْهَا مَا ذُكِرَ، أَبَتْ إِلَّا أَنْ يُعَلِّمَاَهَا الْإِسْمَ الْأَعْظَمَ، فَعَلِّمَاَهَا فَقَالَتْهُ: فَارْتَمَعَتْ إِلَى السَّمَاءِ فَصَارَتْ كَوْكَبًا. وَرَوَى الْحَاكِمُ فِي «مُسْتَدْرَكِهِ» عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: وَفِي ذَلِكَ الزَّمَانِ امْرَأَةٌ حُسْنُهَا فِي النَّسَاءِ كَحُسْنِ الزُّهْرَةِ فِي سَائِرِ الْكَوَائِبِ. وَهَذَا اللَّفْظُ أَحْسَنُ مَا وَرَدَ فِي شَأْنِ الزُّهْرَةِ، ثُمَّ قِيلَ: كَانَ أَمْرُهُمَا، وَقَصَّتُهُمَا فِي زَمَانٍ إِدْرِيسَ. وَقِيلَ: فِي زَمَانٍ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ؛ كَمَا حَرَّرْنَا ذَلِكَ فِي التَّفْسِيرِ.

وَبِالْجُمْلَةِ؛ فَهُوَ خَبَرٌ إِسْرَائِيلِيُّ مَرْجِعُهُ إِلَى كَعْبِ الْأَحْبَارِ، كَمَا رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي تَفْسِيرِهِ عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ كَعْبِ الْأَحْبَارِ بِالْقِصَّةِ. وَهَذَا أَصَحُّ إِسْنَادًا، وَأَثْبَتُ رِجَالًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

● وَقَالَ فِي «التَّفْسِيرِ» (٣٥٣/١): «وَهَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَرِجَالُهُ كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ مِنْ رِجَالِ الصَّحِيحِينَ، إِلَّا مُوسَى بْنُ جُبَيْرٍ هَذَا، وَهُوَ الْأَنْصَارِيُّ السُّلَمِيُّ مَوْلَاهُمُ الْمَدِينِيُّ الْحَدَّاءُ.. ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي كِتَابِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ، وَلَمْ يَحِكْ فِيهِ شَيْئًا مِنْ هَذَا وَلَا هَذَا؛ فَهُوَ مُسْتَوْرٌ الْحَالِ، وَقَدْ تَفَرَّدَ بِهِ عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَرَوِي لَهُ مُتَابِعٌ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ نَافِعٍ».

ثُمَّ أورد من «تفسير الطبري» طريق: «الفرج بن فضالة، عن معاوية بن صالح، عن نافع، قال: سافرت مع ابن عمر» ثم قال: «وهذان - أيضًا - غريبان جدًا. وأقرب ما في هذا أنه من رواية عبد الله بن عمر، عن كعب الأحبار، لا عن النبي ﷺ، كما قال عبد الرزاق في تفسيره، عن الثوري، عن موسى بن عقبة، عن سالم، عن ابن عمر، عن كعب».

ثم قال: «ورواه ابن جرير - أيضًا - : حدثني المثنى، حدثنا المعلى - وهو ابن أسد - حدثنا عبد العزيز بن المختار، عن موسى بن عقبة، حدثني سالم أنه سمع عبد الله يحدث، عن كعب الأحبار، فذكره».

فَهَذَا أَصَحُّ وَأَثْبَتُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ مِنَ الْإِسْنَادَيْنِ الْمُتَقَدِّمَيْنِ، وَسَالِمٌ أَثْبَتُ فِي =

= أَبِيهِ مِنْ مَوْلَاهُ نَافِعٌ . فَدَارَ الْحَدِيثُ ، وَرَجَعَ إِلَى ثَقَلِ كَعْبِ الْأَحْبَارِ ، عَنْ كُتُبِ بَنِي إِسْرَائِيلَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .
ثم أورد وجوهاً أخرى ذكر أنها غريبة وضعيفة .

ثم قال (٣٦٠/١) : « وَقَدْ رَوَى فِي قِصَّةِ هَارُوتَ وَمَارُوتَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ التَّابِعِينَ ، كَمُجَاهِدٍ وَالسُّدِّيِّ وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ وَقَتَادَةَ وَأَبِي الْعَالِيَةِ وَالزُّهْرِيِّ وَالرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ وَمُقَاتِلَ بْنِ حَبَّانَ وَغَيْرِهِمْ ، وَقَصَّهَا خَلْقٌ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ ، وَحَاصِلُهَا رَاجِعٌ فِي تَفْصِيلِهَا إِلَى أَخْبَارِ بَنِي إِسْرَائِيلَ ؛ إِذْ لَيْسَ فِيهَا حَدِيثٌ مَرْفُوعٌ صَحِيحٌ مُتَّصِلٌ الْإِسْنَادُ إِلَى الصَّادِقِ الْمَصْدُوقِ الْمَعْصُومِ الَّذِي لَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى ، وَظَاهِرُ سِيَاقِ الْقُرْآنِ إِجْمَالُ الْقِصَّةِ مِنْ غَيْرِ بَسْطٍ وَلَا إِطْنَابٍ فِيهَا ؛ فَتَحْنُ نُؤْمِنُ بِمَا وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ عَلَى مَا أَرَادَهُ اللَّهُ تَعَالَى ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِحَقِيقَةِ الْحَالِ » .

● وَأَمَّا قَوْلُ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ فِي تَقْوِيَّتِهِ لِهَذِهِ الْقِصَّةِ فِي «الْقَوْلِ الْمَسْدَدِ» (ص : ٣٩) ؛
حَيْثُ قَالَ : «أُورِدَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ مِنْ طَرِيقِ الْفَرَجِ بْنِ فَضَالَةَ عَنْ مُعَاوِيَةَ ابْنِ صَالِحٍ عَنْ نَافِعٍ ، وَقَالَ : لَا يَصِحُّ ، وَالْفَرَجُ بْنُ فَضَالَةَ ضَعْفُهُ يَحْيَى ، وَقَالَ ابْنُ حَبَّانَ : يُقَلِّبُ الْأَسَانِيدَ ، وَيَلْزِقُ الْمُتَوَاتِرَ الْوَاهِيَةَ بِالْأَسَانِيدِ الصَّحِيحَةِ .

قُلْتُ : وَبَيْنَ سِيَاقِ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ ، وَسِيَاقِ زُهَيْرٍ تَفَاوُتٌ ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ زُهَيْرِ ابْنِ مُحَمَّدٍ - أَيْضًا - أَبُو حَاتِمٍ ابْنُ حَبَّانَ فِي صَحِيحِهِ ، وَلَهُ طُرُقٌ كَثِيرَةٌ جَمَعْتُهَا فِي جُزْءٍ مُفْرَدٍ يَكَادُ الْوَاقِفُ عَلَيْهِ أَنْ يَقْطَعَ وَفُوعَ هَذِهِ الْقِصَّةِ ؛ لِكَثْرَةِ الطُّرُقِ الْوَارِدَةِ فِيهَا ، وَقُوَّةُ مَخَارِجِ أَكْثَرِهَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ » .

◆ فَقَدْ تَعَقَّبَهُ الشَّيْخُ أَحْمَدُ شَاكِرٌ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى «الْمَسْنَدِ» (٤١٦/٥) بِقَوْلِهِ : «أما هذا الذي جَزَمَ بِهِ الْحَافِظُ ، بِصَحَّةِ وَفُوعِ هَذِهِ الْقِصَّةِ ، صَحَّةً قَرِيبَةً مِنَ الْقَطْعِ ؛ لِكَثْرَةِ طَرُقِهَا ، وَقُوَّةِ مَخَارِجِ أَكْثَرِهَا - : فلا ؛ فَإِنَّهَا كُلُّهَا طَرُقٌ مَعْلُولَةٌ أَوْ وَاهِيَةٌ ، إِلَى مَخَالَفَتِهَا الْوَاضِحَةِ لِلْعَقْلِ ، لَا مِنْ جِهَةِ عَصْمَةِ الْمَلَائِكَةِ الْقِطْعِيَّةِ فَقَطْ ؛ بَلْ مِنْ نَاحِيَةِ أَنَّ الْكَوْكَبَ الَّذِي نَرَاهُ صَغِيرًا فِي عَيْنِ النَّازِرِ قَدْ يَكُونُ حَجْمُهُ أَضْعَافَ حَجْمِ الْكَرَّةِ الْأَرْضِيَّةِ بِالْآلَافِ الْمُؤَلَّفَةِ مِنَ الْأَضْعَافِ ؛ فَأَنَّى يَكُونُ جِسْمُ الْمَرْأَةِ الصَّغِيرِ إِلَى =

ذَلِكَ خَيْرًا.

● وَقَدْ قَالَ الْقَاضِي^(١): (مَنْ أَنْكَرَ نُبُوَّةَ أَحَدٍ مِمَّنْ ذَكَرَ - وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ - لَا حَرَجَ عَلَيْهِ؛ لاختلاف العلماء في ذلك).

وَعَنِ الْقَاسِي - أَيْضًا - أَنْ شَابًّا - عُرِفَ بِالْحَيْرِ - قَالَ لِمَنْ قَالَ لَهُ (إِنَّكَ أُمِّي): أَلَيْسَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ أُمِّيًّا؛ لَمْ يَكْفُرْ بِذَلِكَ، وَإِنْ أَخْطَأَ فِي الْاسْتِشْهَادِ؛ لِأَنَّ الْأُمِّيَّةَ شَرَفٌ لَهُ ﷺ، وَنَقَصٌ لغيره^(٢).

● وَمِنْهَا؛ مَا نَقَلَهُ عَنْ شَيْخِهِ^(٣) فِي مَنْ قَالَ لِمَنْ تَنَقَّصَهُ^(٤): إِنَّمَا تُرِيدُ

= هذه الأجرام الفلكية الهائلة!!.

◆ فائدة: قال الحافظ في «الفتح» (٢٢٣/١٠): «قِصَّةُ هَارُوتَ وَمَارُوتَ كَانَتْ مِنْ قَبْلِ زَمَنِ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ عَلَى مَا ذَكَرَ ابْنُ إِسْحَاقَ وَغَيْرُهُ».

(١) «الشَّفا» (٢/٦٤٥).

(٢) «الشَّفا» (٢/٥٢٨ و ٥٢٩). وَعِبَارَتُهُ: «فُشِّنَ عَلَيْهِ مَقَالُهُ وَكَفَّرَهُ النَّاسُ، وَأَشْفَقَ الشَّابُّ مِمَّا قَالَ. وَأَظْهَرَ التَّدَمُّ عَلَيْهِ؛ فَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ: أَمَّا إِطْلَاقُ الْكُفْرِ عَلَيْهِ؛ فَخَطَأٌ؛ لِكُنْهُ مُخْطِئٌ فِي اسْتِشْهَادِهِ بِصِفَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَكَوْنِ النَّبِيِّ أُمِّيًّا آيَةً لَهُ، وَكَوْنُ هَذَا أُمِّيًّا نَقِصَةً فِيهِ وَجَهَالَةً، وَمِنْ جَهَالَتِهِ احْتِجَاجُهُ بِصِفَةِ النَّبِيِّ ﷺ؛ لِكُنْهُ إِذَا اسْتَعْفَرَ، وَتَابَ، وَاعْتَرَفَ، وَلَجَأَ إِلَى اللَّهِ فَيَتْرُكُ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ لَا يَنْتَهِي إِلَى حَدِّ الْقَتْلِ. وَمَا طَرِيقُهُ الْأَدَبُ؛ فَطَوُّعُ فَاعِلِهِ بِالتَّدَمُّ عَلَيْهِ يُوجِبُ الْكَفَّ عَنْهُ».

(٣) قَالَ الْقَاضِي فِي «الشَّفا» (٢/٥٢٩): «وَنَزَلَتْ - أَيْضًا - مَسْأَلَةٌ اسْتَفْتَى فِيهَا بَعْضُ قُضَاةِ الْأَنْدَلُسِ شَيْخَنَا الْقَاضِيَّ أَبَا مُحَمَّدٍ بَنَ مَنْصُورٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي رَجُلٍ تَنَقَّصَهُ آخَرُ بِشَيْءٍ؛ فَقَالَ لَهُ: إِنَّمَا تُرِيدُ نَقْصِي بِقَوْلِكَ، وَأَنَا بَشَرٌ وَجَمِيعُ الْبَشَرِ يَلْحَقُهُمُ النَّقْصُ حَتَّى النَّبِيُّ ﷺ؛ فَأَفْتَاهُ بِإِطَالَةِ سِجْنِهِ وَإِجَاعِ أَدْبِهِ؛ إِذْ لَمْ يَقْصِدِ السَّبَّ، وَكَانَ بَعْضُ قُضَهَاءِ الْأَنْدَلُسِ أَفْتَى بِقَتْلِهِ».

(٤) فِي (م): يَنْقُصُهُ.

نَقْصِي بِقَوْلِكَ، وَأَنَا بَشَرٌ، وَجَمِيعُ الْبَشَرِ يَلْحَقُهُمُ النَّقْصُ حَتَّى النَّبِيُّ ﷺ؛ أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ؛ خِلَافًا لِمَنْ أَفْتَى بِقَتْلِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدِ السَّبَّ.

● وللقاضي رَحِمَهُ اللهُ تَفْصِيلُ حَسَنٍ فِي حَاكِي السَّبِّ وَنَحْوِهِ، وَهُوَ^(١): (أَنَّ ذِكْرَهُ إِنْ كَانَ عَلَى وَجْهِ التَّعْرِيفِ بِقَاتِلِهِ، وَالْإِنْكَارِ عَلَيْهِ؛ فَقَدْ يَجِبُ، وَقَدْ يُنْدَبُ، وَقَدْ أَجْمَعَ السَّلَفُ وَالْخَلَفُ عَلَى حِكَايَاتِ مَقَالَاتِ الْكُفْرَةِ وَالْمُلْحِدِينَ فِي كُتُبِهِمْ وَمَجَالِسِهِمْ؛ لِبَيَانِهَا وَرَدِّهَا.

وإِنْ كَانَ عَلَى وَجْهِ الْحِكَايَاتِ [وَالْأَسْمَارِ]^(٢) وَالظُّرْفِ^(٣) وَأَحَادِيثِ النَّاسِ وَمَقَالَاتِهِمْ فِي الْعَتِّ [وَالسَّمِينِ]^(٤)، وَهُوَ الْكَلَامُ الْجَامِعُ لاختلاف الدَّلَالَاتِ حُسْنًا وَقُبْحًا إِذِ الْعَتُّ الْهَزِيلُ، وَنَوَادِرُ السُّخْفَاءِ، وَالْخَوْضُ فِي قِيلَ وَقَالَ، وَمَا لَا يَعْنِي^(٥)؛ فَكُلُّ هَذِهِ مَمْنُوعٌ مِنْهُ، وَبَعْضُهُ أَشَدُّ^(٦) فِي الْمَنْعِ وَالْعُقُوبَةِ مِنْ بَعْضٍ.

وقَدْ سَأَلَ^(٧) رَجُلٌ مَالِكًا عَمَّنْ يَقُولُ: الْقُرْآنُ مَخْلُوقٌ؛ فَقَالَ مَالِكٌ: كَافِرٌ أَقْتُلُوهُ؛ فَقَالَ: إِنَّمَا حَكَيْتُهُ عَنْ غَيْرِي؛ فَقَالَ مَالِكٌ: إِنَّمَا سَمِعْنَا مِنْكَ^(٨).

(١) «الشُّفَا» (٢/ ٥٣٠ - ٥٣٣).

(٢) فِي (س)، وَ(هـ): الْأَسْمَاءُ، وَالْمَثْبُتُ مِنْ (ز)، وَ(م)، وَهُوَ الْأَنْسَبُ لِلْسِّيَاقِ.

(٣) فِي (ز): الطَّرَقُ.

(٤) فِي (س)، وَ(ز): بِالسَّمِينِ، وَالْمَثْبُتُ مِنْ (م)، وَ(هـ)، وَهُوَ الْأَنْسَبُ لِلْسِّيَاقِ.

(٥) فِي (ز): يَعْنِينَ.

(٦) فِي (ز): (وَبَعْضُهُمْ أَشَدُّ) بَدَلًا مِنْ (وَبَعْضُهُ أَشَدُّ).

(٧) فِي «الشُّفَا» (٢/ ٥٣٤): «وَقَدْ حَكَيْتُ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ مَالِكًا».

(٨) عِبَارَتُهُ فِي «الشُّفَا» (٢/ ٥٣٤): «وَهَذَا مِنْ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللهُ عَلَى طَرِيقِ الزَّجْرِ وَالتَّغْلِيظِ بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَمْ يُفَقِّدْ قَتْلَهُ، وَإِنْ أَتَاهُمْ هَذَا الْحَاكِي فِي مَا حَكَاهُ أَنَّهُ اخْتَلَقَهُ وَنَسَبَهُ إِلَى غَيْرِهِ، =

وَهَذَا مِنْهُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى طَرِيقِ الزَّجْرِ، وَإِنْ كَانَ عَلَى وَجْهِ
الاعْتِيَادِ^(١) لَهُ، أَوْ أَظْهَرَ اسْتِحْسَانَهُ، أَوْ كَانَ مُوَلَّعًا بِمِثْلِهِ؛ حِفْظًا وَدِرَاسَةً
وَتَطَلُّبًا لَهُ^(٢)، وَبِرِوَايَةِ أَشْعَارٍ بِهِجْوِهِ^(٣) عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ [وَسَبَّهُ]^(٤)؛
فَهُوَ كَالسَّبَابِ^(٥)، وَلَا يَنْفَعُهُ نِسْبَتُهُ إِلَى غَيْرِهِ؛ فَيَبَادِرُ^(٦) بِقَتْلِهِ.

وَقَدْ قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ^(٧): حِفْظُ شَطْرِ بَيْتٍ مِمَّا هُجِيَ بِهِ ﷺ؛

= أَوْ كَانَتْ تِلْكَ عَادَةً لَهُ، أَوْ أَظْهَرَ اسْتِحْسَانَهُ لِذَلِكَ، أَوْ كَانَ مُوَلَّعًا بِمِثْلِهِ وَالِاسْتِحْفَافِ
لَهُ، أَوْ التَّحْقِظُ لِمِثْلِهِ وَطَلَبُهُ وَرِوَايَةِ أَشْعَارٍ هَجَوْهُ ﷺ وَسَبَّهُ؛ فَحُكْمُ هَذَا حُكْمُ السَّبَابِ
نَفْسِهِ يُوَازِئُ بَقَوْلِهِ وَلَا تَنْفَعُهُ نِسْبَتُهُ إِلَى غَيْرِهِ، فَيَبَادِرُ بِقَتْلِهِ.

(١) في (ز): الاعتبار.

(٢) (س): [٣٦ / ب].

(٣) في (ز): يهجو، في (ه): هجو.

(٤) في (س): نسبه، في (ز): سببه، والمثبت من (م)، و(ه)، وهو الأنسب للسياق.

(٥) في (م): السباب، في (ه): كالسباب.

(٦) في (ه): فيتبادر.

(٧) أَبُو عُبَيْدٍ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ بن عَبْدِ اللَّهِ الْبَغْدَادِيُّ الْفَقِيهُ الْأَدِيبُ، صَاحِبُ الْمَصَنَّفَاتِ
الكثيرة، في القراءات والفقهاء واللغات والشعر، حجج؛ فَتَوَفِّيَ بِمَكَّةَ، سَنَةَ أَرْبَعٍ
وَعِشْرِينَ وَمِائَتَيْنِ، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

● قال الذهبي: «وَصَنَّفَ التَّصَانِيفَ الْمُؤَنِقَةَ الَّتِي سَارَتْ بِهَا الرُّكْبَانُ، وَلَهُ مُصَنَّفٌ فِي
القراءات لَمْ أَرَهُ، وَهُوَ مِنْ أَيْمَةِ الاجْتِهَادِ لَهُ: كِتَابُ الْأَمْوَالِ فِي مُجَلَّدٍ كَبِيرٍ سَمِعْنَاهُ
بِالِاتِّصَالِ، وَكِتَابُ الْغَرِيبِ مَرْوِيُّ أَيْضًا، وَكِتَابُ فَضَائِلِ الْقُرْآنِ، وَقَعَ لَنَا، وَكِتَابُ
الطُّهُورِ، وَكِتَابُ النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ، وَكِتَابُ الْمَوَاعِظِ، وَكِتَابُ الْغَرِيبِ - الْمَصَنَّفُ
فِي عِلْمِ اللَّسَانِ - وَغَيْرُ ذَلِكَ، وَلَهُ بَضْعَةٌ وَعِشْرُونَ كِتَابًا». «تاريخ الإسلام» (٥ / ٦٥٤)،
و«سير النبلاء» (٨ / ٥٠١).

كُفِّرُ^(١).

وأجمعوا^(٢) على تحريم رواية ما هُجِيَ بِهِ [النَّبِيُّ]^(٣) ﷺ، وكتابتِهِ وقراءتِهِ. انتهى.

● وما ذكره من المبادرة بقتله؛ - أي: إن لم يتب -، ومن الكفر؛ ظاهر عند الرضا بذلك، أو استحسانه، لا إن قصد بذلك غير ذلك.

● وما ذكره من الإجماع؛ محله في روايته^(٤) لغير غرض مسوغ لذلك.

● ثم ذكر تفصيلاً آخر في مَنْ [ذكر]^(٥) ما يجوز عليه ﷺ، أو مُخْتَلَف في جَوَازِهِ عَلَيْهِ ﷺ، وما يلحقه من الأمور البشرية، ويمكن إضافتها إليه، أو ممّا^(٦) امتحن به، وصبر عليه، أو ما يُعرف به ابتداءً حاله وسيرته، وما لقيه من قومِهِ، وهو^(٧): (أنَّ ذلك؛ إن كان على طريق الرواية، ومذاكرة العلم، ومعرفة ما صحَّت منه العصمة للأنبياء، وما يجوز عليهم؛ فلا حرج فيه؛ بل يكون حسناً إن كان مع^(٨) أهل العلم، وفهماء طلبة الدين،

(١) «فتاوى السبكي» (٥٧٣/٢)، و«إمتاع الأسماع بما للنبي من الأحوال والأموال والحفدة والمتاع» للمقريزي (٣٩٤/١٤).

● قال الملاء القاري في «شرح الشفا» (٤٤٥/٢): «أي: إذا قصد حفظه، أو أراد نشره».

(٢) في (ز): وأجمع.

(٣) زيادة من (ز).

(٤) في (ز): رواية.

(٥) سقطت من (س)، والمثبت من (ز)، و(م)، و(ه).

(٦) في (ه): ما.

(٧) (الشفاء) (٥٣٦/٢ - ٥٤٢).

(٨) في (ه): من.

مَنْ يَفْهَمَ مَقاصِدَهُ.

وَيُجَنَّبُ^(١) ذَلِكَ مَنْ عَسَاهُ لَا يَفْقَهُ^(٢)، أَوْ يُخْشَى بِهِ^(٣) فِتْنَةً؛ فَقَدْ كَرِهَ (بَعْضُ) السَّلَفِ تَعْلِيمَ النِّسَاءِ سُورَةَ يُوسُفَ.

وَإِنْ كَانَ عَلَى غَيْرِ وَجْهِهِ^(٤)، وَعُلِمَ مِنْهُ بِذَلِكَ سُوءُ مَقْصِدِهِ لِحَقِّ مَا تَقَدَّمَ مِنْ السَّبِّ وَنَحْوِهِ.

● وَكَذَلِكَ؛ مَا وَرَدَ مِنْ أَخْبَارِهِ، وَأَخْبَارِ سَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ مِمَّا ظَاهِرُهُ مُشْكِلٌ؛ لَاقْتِضَائِهِ أُمُورًا لَا تَلِيْقُ بِهِمْ بِحَالٍ، وَلَا يُتَحَدَّثُ مِنْهَا إِلَّا بِالصَّحِيحِ، وَلَقَدْ كَرِهَ مَالِكُ التَّحَدُّثِ بِهَا؛ إِذْ أَكْثَرُهَا لَا مَحْمَلَ^(٥) تَحْتَهُ، وَإِنَّمَا أَوْرَدَهَا عَلَيْهِ السَّلَامُ لِقَوْمٍ عَرَبٍ يَفْهَمُونَ كَلَامَ الْعَرَبِ عَلَى وَجْهِهِ حَقِيقَةً وَمَجَازًا وَاسْتِعَارَةً وَغَيْرَهَا، وَإِنَّمَا أَشْكَلْتُ عَلَى قَوْمٍ جَاءُوا بَعْدَ ذَلِكَ غَلَبَتْ عَلَيْهِمُ الْعُجْمَةُ). انتهى.

وَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُ مِنْ حُرْمَةِ ذِكْرِ مَا مَرَّ لِلْعَوَامِّ؛ ظَاهِرٌ، إِنْ ظَنَّ بِقَرِينَةِ حَالِهِمْ تَوَلَّدَ فِتْنَةٌ لَهُمْ مِنْهُ، أَوْ اسْتِخْفَافٌ، أَوْ نَحْوُهُمَا، وَإِلَّا؛ فَالَّذِي يَنْبَغِي الْكَرَاهَةُ.

(١) فِي (ز)، وَ(هـ): يَجْتَنِبُ.

(٢) فِي (ز): (مِمَّا عَسَاهُ لَا يَنْفَعُهُ)، فِي (هـ): (مَنْ عَسَاهُ لَا يَنْفَعُهُ)، بَدَلًا مِنْ (مَنْ عَسَاهُ لَا يَفْقَهُ).

(٣) فِي (ز): فِيهِ.

(٤) فِي (م): وَجْه.

(٥) فِي (م) كُتِبَ فِي حَاشِيَتِهَا: لَا عَمَلَ، وَأَشَارَ إِلَى أَنَّهُ فِي نَسْخَةٍ.

□ هَذَا، وَفِي «الْأَنْوَارِ»^(١) - مِنْ كُتُبِ أَيْمَتِنَا الْمَتَأَخِّرِينَ - مَسَائِلُ أُخْرَى
غَيْرُ مَا مَرَّ؛ فَلْنَذْكُرْهَا، وَإِنْ كَانَ فِي ضِمْنِهَا مَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ، وَهِيَ:
(أَنَّ^(٢) إِلْقَاءَ الْمُصْحَفِ فِي الْمَكَانِ الْقَدْرِ؛ كَالْقَائِهِ فِي الْقَادُورَاتِ، وَأَنَّ
سَبَّ الْمَلِكِ؛ كَالنَّبِيِّ.



(١) «الْأَنْوَارُ لِأَعْمَالِ الْأَبْرَارِ» لِلْأَرْذَبِيلِيِّ - تَقَدَّمَ تَرْجَمَتُهُ - مِنْ مَطْبوعات دار الضياء

بِالْكُوَيْتِ، سَنَةِ النِّشْرِ (١٤٢٧هـ).

(٢) سَقَطَتْ مِنْ (م).

مَطْلَبٌ

مَنْ اسْتَخَفَّ بِالْمُضَحَفِ وَالزُّبُورِ

وَأَنَّ مَنْ اسْتَخَفَّ بِالْمُضَحَفِ، أَوْ التَّوْرَةِ، أَوْ الْإِنْجِيلِ، أَوْ الزُّبُورِ؛ كَفَرَ.
وَأَنَّهُ لَوْ قَالَ: لَيْسَتْ الْمَعُودَتَانِ مِنَ الْقُرْآنِ؛ اخْتَلَفَ فِي كُفْرِهِ^(١)، وَقَالَ
بَعْضُهُمْ: إِنْ كَانَ عَامِّيًّا؛ كَفَرَ، أَوْ عَالِمًا؛ فَلَا.
وَأَنَّهُ لَا كُفْرَ^(٢) بِالْإِقَامَةِ فِي بَيْعَةٍ^(٣)، أَوْ كَنِيسَةٍ.
وَأَنَّهُ يَكْفُرُ مَنْ قَالَ: [إِنَّ]^(٤) الْوَلِيَّ أَفْضَلُ مِنَ النَّبِيِّ، أَوْ الْمُرْسَلِ إِلَيْهِ
أَفْضَلُ مِنَ الرَّسُولِ، أَوْ أَعَزُّ أَوْ أَعْلَى مَرْتَبَةً^(٥).

(١) (س): [٣٧ / أ].

(٢) في (ز): يكفر.

(٣) بِكَسْرِ الْمُوَحَّدَةِ بَعْدَهَا مُثَنَاءٌ تَحْتَانِيَّةٌ؛ مَعْبَدٌ لِلنَّصَارَى؛ قَالَ صَاحِبُ الْمُحْكَمِ: الْبَيْعَةُ:
صَوْمَعَةُ الرَّاهِبِ، وَقِيلَ: كَنِيسَةُ النَّصَارَى. وَالثَّانِي هُوَ الْمُعْتَمَدُ، وَيَدْخُلُ فِي حُكْمِ
الْبَيْعَةِ: الْكَنِيسَةُ وَبَيْتُ الْمِدْرَاسِ وَالصَّوْمَعَةُ وَبَيْتُ الصَّنَمِ وَبَيْتُ النَّارِ وَنَحْوُ ذَلِكَ.
«الْفَتْحُ» (١/ ٥٣١).

(٤) زيادة من (ه).

(٥) وَهِيَ «مِنْ مَقَالَاتِ أَهْلِ الْإِلْحَادِ»؛ كَمَا فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» لَشَيْخِ الْإِسْلَامِ
(٢٩/ ١٣).

● وَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي «جَامِعِ الرِّسَائِلِ» (٢/ ١٨٧): «وَإِنَّ عَرَبِيًّا وَنَحْوَهُ يَجْعَلُونَ الْوَلِيَّ =

وَأَنَّهُ لَوْ أَنْكَرَ السُّنَنَ الرَّائِيَّةَ، أَوْ صَلَاةَ الْعِيدَيْنِ؛ كَفَرَ.
وَأَنَّهُ لَوْ اسْتَحَلَّ إِذَاءَ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، أَوْ نَفَى عِلْمَ اللَّهِ تَعَالَى بِالْمَعْدُومِ
أَوْ بِالْجُزْئِيَّاتِ؛ كَفَرَ.
وَاسْتِحْلَالُ إِذَاءِ غَيْرِ الصَّحَابَةِ؛ يُكْفَرُ^(١) - أَيْضًا -؛ كَمَا هُوَ ظَاهِرُهُ؛
مِمَّا مَرَّ.

وَأَنَّ مَنْ أَنْكَرَ خِلَافَةَ الصِّدِّيقِ؛ مُبْتَدِعٌ، لَا كَافِرٌ.
وَمَنْ سَبَّ الصَّحَابَةَ، أَوْ عَائِشَةَ^(٢) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مِنْ غَيْرِ اسْتِحْلَالٍ؛ فَاسِقٌ.
وَاخْتَلَفُوا فِي مَنْ سَبَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ.

= أَفْضَلُ مِنَ النَّبِيِّ؛ بِنَاءً عَلَى أَصُولِهِمُ الْفَلَسَفِيَّةِ الْإِتِّحَادِيَّةِ.
● وَقَالَ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (١٧١/٤): «هَذَا ابْنُ عَرَبٍ يُصَرِّحُ فِي فُصُوصِهِ: أَنَّ
الْوِلَايَةَ أَعْظَمُ مِنَ النُّبُوَّةِ؛ بَلْ أَكْمَلُ مِنَ الرِّسَالَةِ! وَمِنْ كَلَامِهِ:
مَقَامُ النُّبُوَّةِ فِي بَرْزَخٍ فَوْقَ الرُّسُولِ وَدُونَ الْوَلِيِّ
وَبَعْضُ أَصْحَابِهِ يَتَأَوَّلُ ذَلِكَ بِأَنَّ وَلَايَةَ النَّبِيِّ أَفْضَلُ مِنْ نُبُوَّتِهِ، وَكَذَلِكَ وَلَايَةُ الرُّسُولِ
أَفْضَلُ مِنْ رِسَالَتِهِ، أَوْ يَجْعَلُونَ وَلَايَتَهُ حَالَهُ مَعَ اللَّهِ وَرِسَالَتَهُ حَالَهُ مَعَ الْخَلْقِ! وَهَذَا مِنْ
بَلِيغِ الْجَهْلِ؛ فَإِنَّ الرُّسُولَ إِذَا خَاطَبَ الْخَلْقَ وَبَلَّغَهُمُ الرِّسَالََةَ لَمْ يُفَارِقِ الْوِلَايَةَ؛ بَلْ هُوَ
وَلِيُّ اللَّهِ فِي تِلْكَ الْحَالِ؛ كَمَا هُوَ وَلِيُّ اللَّهِ فِي سَائِرِ أَحْوَالِهِ؛ فَإِنَّهُ وَلِيُّ اللَّهِ لَيْسَ عَدُوًّا
لَهُ فِي شَيْءٍ مِنْ أَحْوَالِهِ. وَلَيْسَ حَالُهُ فِي تَبْلِيغِ الرِّسَالَةِ دُونَ حَالِهِ إِذَا صَلَّى وَدَعَا اللَّهَ
وَنَاجَاهُ».

ثُمَّ قَالَ (١٧٣/٤): «وَصَرَّحَ الْغَزَالِيُّ بِأَنَّ قَتْلَ مَنْ ادَّعَى أَنَّ رُتْبَةَ الْوِلَايَةِ أَعْلَى مِنْ رُتْبَةِ
النُّبُوَّةِ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ قَتْلِ مَائَةِ كَافِرٍ؛ لِأَنَّ ضَرَرَ هَذَا فِي الدِّينِ أَعْظَمُ».

(١) فِي (هـ): مَكْفَرٌ.

(٢) فِي (هـ): سَتْنَا عَائِشَةَ.

قَالَ غَيْرُهُ: وَفِي كُفْرٍ مِنْ^(١) سَبِّ الْحَسَنِينِ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - وَجْهَانِ^(٢).

وَأَنَّهُ لَوْ قَالَ: الرُّوحُ قَدِيمٌ، أَوْ قَالَ: إِذَا ظَهَرَتْ^(٣) الرُّبُوبِيَّةُ زَالَتْ الْعُبُودِيَّةُ! وَعَنَى بِذَلِكَ رَفَعَ الْأَحْكَامَ.

أَوْ قَالَ: إِنَّهُ فَنِي مِنْ صِفَاتِ النَّاسُوتِيَّةِ إِلَى اللَّاهُوتِيَّةِ^(٤).

(١) عبارة (كفر من) سقطت من (م).

(٢) سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ.

(٣) فِي (ز): عَمَرَتْ.

(٤) وَهَذَا كُفْرٌ، وَهُوَ يُشَبِّهُ قَوْلَ النَّصَارَى فِي عِيسَى عليه السلام؛ قَالَ ابْنُ أَبِي الْعِزِّ الْحَنْفِيُّ فِي «شَرْحِ الطَّحَاوِيَّةِ» (ص: ١٨٤): «فَإِنَّ النَّصَارَى قَدْ ضَلُّوا فِي مَعْنَى الْكَلَامِ، وَزَعَمُوا أَنَّ عِيسَى عليه السلام نَفْسُ كَلِمَةِ اللَّهِ وَاتَّحَدَ اللَّاهُوتُ بِالنَّاسُوتِ! أَيُّ شَيْءٍ مِنَ الْإِلَهِ بِشَيْءٍ مِنَ النَّاسِ!». ثُمَّ قَالَ: «فَانْظُرْ إِلَى هَذَا الشَّبَهِ مَا أَعْجَبَهُ!».

● وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (١٧١/٢): «وَإِنَّمَا كَانَ الْكُفْرُ الْحُلُولَ الْعَامَّ أَوْ الْإِتِّحَادَ أَوْ الْحُلُولَ الْخَاصَّ، وَذَلِكَ أَنَّ الْقِسْمَةَ رُبَاعِيَّةً؛ لِأَنَّ مَنْ جَعَلَ الرَّبَّ هُوَ الْعَبْدَ حَقِيقَةً؛ فَإِذَا مَا أَنْ يَقُولَ بِحُلُولِهِ فِيهِ؛ أَوْ اتَّحَادِهِ بِهِ وَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ؛ فَإِذَا مَا أَنْ يَجْعَلَ ذَلِكَ مُخْتَصًّا بِبَعْضِ الْخَلْقِ كَالْمَسِيحِ، أَوْ يَجْعَلُهُ عَامًّا لِجَمِيعِ الْخَلْقِ؛ فَهَذِهِ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ:

الْأَوَّلُ: هُوَ الْحُلُولُ الْخَاصُّ وَهُوَ قَوْلُ النَّسْطُورِيَّةِ مِنَ النَّصَارَى وَنَحْوِهِمْ مِمَّنْ يَقُولُ: إِنَّ اللَّاهُوتَ حَلَّ فِي النَّاسُوتِ وَتَدَرَّجَ بِهِ كَحَوْلِ الْمَاءِ فِي الْإِنَاءِ».

ثُمَّ قَالَ (١٧٢/٢): «وَالثَّانِي: هُوَ الْإِتِّحَادُ الْخَاصُّ، وَهُوَ قَوْلُ يَعْقُوبِيَّةِ النَّصَارَى، وَهُمْ أَخْبَثُ قَوْلًا وَهُمْ السُّودَانُ وَالْقِبْطُ يَقُولُونَ: إِنَّ اللَّاهُوتَ وَالنَّاسُوتَ اخْتَلَطَا وَامْتَزَجَا؛ كَاخْتِلَاطِ اللَّبَنِ بِالْمَاءِ، وَهُوَ قَوْلُ مَنْ وَافَقَ هَؤُلَاءِ مِنْ غَالِيَةِ الْمُتَنَسِّيِينَ إِلَى الْإِسْلَامِ».

وَانْظُرْ: «تَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ» (٤٧٩/٢)، و«مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (١٩٦/١٣).

أَوْ قَالَ: إِنَّ صِفَاتِهِ تَبَدَّلَتْ بِصِفَاتِ الْحَقِّ .
 أَوْ قَالَ: إِنَّهُ يَرَى اللَّهَ تَعَالَى عَيْنًا فِي الدُّنْيَا، وَيَكَلِّمُهُ شِفَاهًا .
 أَوْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَجُلُّ فِي الصُّورِ الْحَسَنِ .
 أَوْ قَالَ: إِنَّ الْحَقَّ يُطْعِمُهُ وَيَسْقِيهِ، وَأَسْقَطَ عَنْهُ التَّمْيِيزَ بَيْنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ،
 وَأَنَّهُ يَأْكُلُ مِنَ الْغَيْبِ، وَيَأْخُذُ مِنْهُ .
 أَوْ قَالَ: أَنَا اللَّهُ، أَوْ هُوَ أَنَا .
 أَوْ قَالَ: دَعِ الصَّلَاةَ، وَالزَّكَاةَ، وَالصَّوْمَ، وَالْقِرَاءَةَ، وَأَعْمَالَ الْبِرِّ، الشَّأْنُ^(١)
 فِي عَمَلِ الْإِسْرَارِ .
 أَوْ قَالَ: سَمَاعُ الْغِنَاءِ مِنَ الدِّينِ، وَأَنَّهُ أَنْفَعُ لِلْقُلُوبِ مِنَ الْقُرْآنِ .
 أَوْ قَالَ: الْعَبْدُ يَصِلُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ الْعِبُودِيَّةِ .
 أَوْ قَالَ: وَصَلْتُ إِلَى مَرْتَبَةٍ^(٢) تُسْقِطُ^(٣) عَنِّي التَّكْلِيفَ .
 أَوْ قَالَ: الرُّوحُ مِنْ^(٤) نَوْرِ اللَّهِ؛ فَإِذَا اتَّصَلَ الثُّورُ بِالثُّورِ، اتَّحَدَ؛ كَفَرَ - فِي
 جَمِيعِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ - .
 بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ: وَصَلْتُ إِلَى رُتَبَةٍ، خَلَصْتُ مِنْ رُقِيَةِ النَّفْسِ، وَعُتِقْتُ
 مِنْهَا؛ فَإِنَّهُ لَا يَكْفُرُ؛ لَكِنَّهُ مُبْتَدِعٌ مَعْرُورٌ .

(١) فِي (ز): الشَّاق .

(٢) فِي (ز): الرُّبُوبِيَّةُ .

(٣) فِي (ز)، وَ(م): سَقَطَ .

(٤) سَقَطَتْ مِنْ (ز) .

وكذا لو قال^(١): أنا أعشيقُ الله، أو يعشيقني، وَالْعِبَارَةُ الصَّحِيحَةُ: أَحِبُّهُ وَيُحِبُّنِي.

أو قَالَ: يُلْهِمُنِي اللهُ^(٢) ما أحتاجُ إليه من أمرٍ ديني؛ فلا أحتاجُ إلى العلمِ والعلماء؛ بل هو مُبْتَدِعٌ كَذَّابٌ.

وَمَنْ أَظْهَرَ السُّكْرَ وَالْوَجَلَ^(٣)، وَلَا يَسْتَقِيمُ ظَاهِرُهُ، وَلَا تَقْيِدُ^(٤) جَوَارِحُهُ بِالْوَرَعِ؛ فَهُوَ مَعْرُورٌ بَعِيدٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى.

وَمَنْ تَخَلَّى وَاعْتَزَلَ، وَتَرَكَ الْجَمَاعَاتِ، بِلا عُدْرِ شَرْعِيٍّ؛ فَمُبْتَدِعٌ، لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ^(٥) الزُّهْدَ.

وَمَنْ ادَّعَى الْكَرَامَاتِ لِنَفْسِهِ، بِلا غَرَضٍ دِينِيٍّ؛ فَكَاذِبٌ يَلْعَبُ بِهِ الشَّيْطَانُ.

وَمَنْ قَالَ فِي غَيْرِ الْعَلَبَاتِ^(٦): ما بَقِيَ لِسِوَى^(٧) الْحَقِّ فِيَّ مَوْضِعٌ؛ فَهُوَ بَعِيدٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى مُدَّعٍ^(٨). انتهى حَاصِلُ مَا فِي «الْأَنْوَارِ».

(١) عبارة (لو قال) سقطت من (هـ).

(٢) سقطت من (هـ).

(٣) في (هـ): الوجد.

(٤) في (ز): تقيد.

(٥) عبارة (الله منه) سقطت من (ز).

(٦) أي: غَلَبَاتِ الْوَجْدِ، وَأَحْوَالِ السُّكْرِ وَغِيَابِ الْعَقْلِ!! وَهِيَ عِنْدَ الصُّوفِيَّةِ: مِنْ أَحْوَالِ الْقُلُوبِ الْمُتَحَقِّقَةِ بِالذِّكْرِ وَالتَّعْظِيمِ لِلَّهِ!!

● قُلْتُ: وَهَذَا كُلُّهُ ضَلَالٌ مُبِينٌ، لَيْسَ مِنْ هَدْيِ سَيِّدِ النَّبِيِّينَ ﷺ.

(٧) في (ز): سوى.

(٨) في (ز)، و(هـ): مبتدع.

□ وَالْوَجْهُ: كُفْرُ مُنْكَرِ المَعَوَّذَتَيْنِ^(١)، إِذَا كَانَ مُخَالِطًا لِلْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَخْفَى عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ.

وَالَّذِي يَنْجُهُ - أَيْضًا - كُفْرُ مَنْ أَنْكَرَ سُنَّةَ رَأَيْتَهُ، مُجْمَعًا عَلَيْهَا، مَعْلُومَةٌ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ؛ كَمَا يَدُلُّ لَهُ قَوْلُهُ: (أَوْ صَلَاةَ الْعِيدَيْنِ)؛ لَكِنْ إِنْكَارُ أَحَدِهِمَا كَذَلِكَ؛ خِلَافًا لِمَا يُوْهِمُهُ قَوْلُهُ: (السُّنَنَ الرَّائِبَةُ)، وَقَوْلُهُ: (الْعِيدَيْنِ)؛ بَلْ يَكْفِي فِي الْكُفْرِ إِنْكَارُ سُنَّةٍ وَاحِدَةٍ بِالشُّرُوطِ الْمَذْكُورَةِ.

وَأَنَّ مَحَلَّ تَكْفِيرِ الْمُسْتَحِلِّ؛ إِذَا ذُكِرَ صَحَابِيٌّ، مَا لَمْ يَكُنْ عَنْ تَأْوِيلٍ، وَلَوْ خَطَأً؛ لِأَنَّهُ ظَنِّيٌّ؛ فَلَهُ^(٢) شُبْهَةٌ مَا يَمْنَعُ الْكُفْرَ.

وَأَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِي كُفْرِ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ يَرَى اللَّهَ تَعَالَى عَيَانًا فِي الدُّنْيَا، وَيُكَلِّمُهُ شِفَاهًا، اجْتِمَاعُ هَذَيْنِ؛ خِلَافًا لِمَا تُوْهِمُهُ عِبَارَةُ «الْأَنْوَارِ»؛ بَلْ يَكْفُرُ زَاعِمُ أَحَدِهِمَا، ثُمَّ رَأَيْتُ الْكَوَاشِيَّ^(٣) صَرَّحَ فِي «تَفْسِيرِهِ»: (بِكُفْرِ مُعْتَقِدِ

(١) (س): [٣٧/ب].

(٢) في (ز): فلا.

(٣) هو أحمد بن يوسف بن حسن بن رافع بن حسين الشيباني، موفق الدين أبو العباس الموصلي الكواشي، المفسر، نزيل الموصل، ولد بكواشة، وهي قلعة من أعمال الموصل، صنف التفسير الكبير والتفسير الصغير، توفي في جمادى الآخرة، سنة ثمانين وستمائة بالموصل.

«طبقات الشافعية» لابن قاضي شعبة (٢/١٣٠)، و«طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٨/٤٢)، و«تاريخ الإسلام» (١٥/٣٨٥).

♦ فائدة: قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الرَّدِّ عَلَى الْبُكَرِيِّ» (١/٧٣): «وَالْكَوَاشِيُّ الْمُوصِلِيُّ وَأَمْثَالُهُم مِنَ الْمُصَنِّفِينَ فِي التَّفْسِيرِ؛ فَهَؤُلَاءِ لَا يَعْرِفُونَ الصَّحِيحَ مِنَ السَّقِيمِ، وَلَا لَهُمْ خَبَرَةٌ بِالْمَرْوِيِّ الْمَنْقُولِ، وَلَا لَهُمْ خَبَرَةٌ بِالرَّوَاةِ النَّقْلَةِ؛ بَلْ يَجْمَعُونَ فِي مَا يَرَوُونَ =

الرُّؤْيَا بِالْعَيْنِ)، وَهُوَ صَرِيحٌ فِي مَا ذَكَرْتُهُ؛ لَكِنْ عِنْدِي فِي إِطْلَاقِ ذَلِكَ نَظَرٌ.

وَالَّذِي يَتَّجُهُ حَمْلُهُ عَلَى رُؤْيَا، أَوْ كَلَامٍ مُتَضَمِّنٍ لِلِإِحَاطَةِ بِذَاتِهِ تَعَالَى؛ لِمَا مَرَّ أَنَّ الْأَصَحَّ: أَنَّا لَا نُكْفِّرُ الْجَهْمِيَّةَ وَلَا الْمَجَسِّمَةَ؛ إِلَّا إِنْ صَرَّحُوا بِاعْتِقَادِهِمْ^(١) لِلْوَازِمِ قَوْلِهِمْ؛ كَالْحُدُوثِ^(٢)، أَوْ مَا هُوَ نَصٌّ فِيهِ^(٣)؛ كَاللُّونِ، وَالتَّرَكِيبِ، وَالْإِحْتِيَاجِ؛ فَتَأَمَّلْ ذَلِكَ.

وَكَذَا؛ يَكْفُرُ زَاعِمُ إِسْقَاطِ التَّمْيِيزِ عَنْهُ بَيْنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ، أَوْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُطْعِمُهُ وَيَسْقِيهِ، أَوْ أَنَّهُ يَأْكُلُ مِنَ الْعَيْبِ، وَيَأْخُذُ مِنْهُ، وَلَا يُشْتَرَطُ اجْتِمَاعُ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ؛ خِلَافًا لِمَا يُوهَمُهُ كَلَامُ «الْأَنْوَارِ» - أَيْضًا -.

وَكَذَا الْقَائِلُ: (دَعِ الصَّلَاةَ... إلخ) مَا مَرَّ فِيهِ، لَا يُشْتَرَطُ فِي تَكْفِيرِهِ بِذَلِكَ جَمْعُهُ بَيْنَ تِلْكَ الْأُمُورِ؛ بَلْ يَكْفِي: (دَعِ الصَّلَاةَ مَثَلًا)^(٤)، الشَّانُ فِي عَمَلِ السَّرِّ).

وَكَذَا؛ زَاعِمُ أَنَّ سَمَاعَ الْغِنَاءِ مِنَ الدِّينِ، وَأَنَّهُ أَنْفَعُ مِنَ الْقُرْآنِ، لَا يُشْتَرَطُ فِي تَكْفِيرِهِ جَمْعُهُ بَيْنَ هَذَيْنِ؛ بَلْ يَكْفِي أَحَدُهُمَا.

وَهَذَا الَّذِي تَعَقَّبْتُهُ بِهِ؛ جَمِيعُهُ؛ لَمْ أَرِ مَنْ نَبَّهَ عَلَى شَيْءٍ مِنْهُ؛ لَكِنَّهُ ظَاهِرٌ لِلْمُتَأَمِّلِ؛ فَلْيَتَّبِعْهُ لِذَلِكَ.

□ وَوَقَعَ لِلرَّافِعِيِّ كَلِمَاتٌ بِ (الْعَجَمِيَّةِ)، تَرْجَمَهَا (بَعْضُ) فَقَهَاءِ الْأَعَاجِمِ،

= بَيْنَ الصَّحِيحِ وَالضَّعِيفِ، وَلَا يُمَيِّزُونَ بَيْنَهُمَا.

(١) فِي (هـ): بِاعْتِقَادِ.

(٢) فِي (ز): فِي الْحُدُوثِ.

(٣) سَقَطَتْ مِنْ (ز).

(٤) فِي (ز): مَثَالِ.

وَمَرَّ مِنْهَا جُمْلَةٌ، وَحَاصِلُهَا - وَإِنْ مَرَّ كَثِيرٌ مِنْهَا - :

● (أَنَّ مَنْ قَالَ: عَمِلَ اللَّهُ فِي حَقِّي كُلَّ خَيْرٍ، وَعَمِلَ الشَّرُّ مِنِّي؛ كَفَرَ، وَنَظَرَ فِيهِ الرَّافِعِيُّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩]، وَالنَّظَرُ وَاضِحٌ؛ فَالْصَّوَابُ: عَدَمُ الْكُفْرِ؛ إِذْ هَذَا مِنْ بَعْضِ اعْتِقَادَاتِ الْمُعْتَزِلَةِ، وَهُمْ لَا يَكْفُرُونَ - عَلَى الصَّحِيحِ - .

● وَأَنَّ مَنْ قَالَ: (أَنَا اللَّهُ!) عَلَى سَبِيلِ الْمَزَاحِ؛ كَفَرَ.

● وَأَنَّهُ لَوْ قَالَ قَائِلٌ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَكَلَ لَحَسَ أَصَابِعُهُ؛ فَقَالَ آخَرُ: هَذَا غَيْرُ آدَبٍ؛ كَفَرَ.

● وَأَنَّ مَنْ قَالَ: يَدُ اللَّهِ طَوِيلَةٌ^(١)؛ فَقِيلَ: لَا يَكْفُرُ، وَقِيلَ: إِنْ أَرَادَ الْجَارِحَةَ؛ كَفَرَ). انتهى.



(١) (س): [٣٨ / أ].

لَوْ قَالَ: اللَّهُ يَظْلِمُكَ؛ كَمَا ظَلَمْتَنِي

● وَمَرَّ الْخِلَافُ فِي كُفْرِ الْمَجَسِّمَةِ، وَأَتَتْهُمْ اخْتَلَفُوا فِي كُفْرِ (مَنْ قَالَ لِغَيْرِهِ: اللَّهُ يَظْلِمُكَ؛ كَمَا ظَلَمْتَنِي).

أَوْ اللَّهُ يَعْلَمُ أَنِّي دَائِمًا أَذْكُرُكَ بِالذُّعَاءِ، أَوْ أَنِّي أَحْزَنُ لِحُزْنِكَ، أَوْ أَفْرَحُ لِفَرَحِكَ مِثْلَ مَا أَحْزَنُ لِحُزْنِ نَفْسِي وَأَفْرَحُ لِفَرَحِهَا^(١). انتهى.

وَالَّذِي يَتَجَهَّ تَرْجِيحُهُ فِي^(٢) الْأُولَى؛ أَنَّهُ إِنْ أَرَادَ نِسْبَتَهُ حَقِيقَةَ الظُّلْمِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى؛ كَفَرَ، وَإِلَّا؛ فَلَا.

وَفِي الْآخِرَتَيْنِ؛ إِنْ أَرَادَ حَقِيقَةَ الدَّوَامِ فِي أَوْلَاهُمَا، وَحَقِيقَةَ الْمُمَائِلَةِ فِي ثَانِيَتَهُمَا؛ كَفَرَ؛ لِأَنَّهُ نَسَبَ إِلَى عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى غَيْرَ الْوَاقِعِ، وَمَنْ اعْتَقَدَ أَنَّهُ تَعَالَى يَعْلَمُ الْوَاقِعَ عَلَى غَيْرِ مَا هُوَ عَلَيْهِ؛ فَلَا شَكَّ فِي كُفْرِهِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْعِلْمَ عَيْنُ الْجَهْلِ، وَنِسْبَةُ الْجَهْلِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى؛ كُفْرٌ اتِّفَاقًا. وَأَمَّا إِذَا أَرَادَ بِذَلِكَ الْمَبَالِغَةَ؛ فَإِنَّهُ لَا كُفْرَ^(٣) بِهِ.

● (وَأَنَّهُ لَوْ قِيلَ لَهُ^(٤): أَلَا تَقْرَأُ الْقُرْآنَ؟ أَوْ أَلَا تُصَلِّي؟ فَقَالَ: شَبِعْتُ مِنْ

(١) فِي (ز): (لِفَرَحِ نَفْسِي) بَدَلًا مِنْ (لِفَرَحِهَا).

(٢) سَقَطَتْ مِنْ (ز).

(٣) فِي (ز): يَكْفُرُ.

(٤) سَقَطَتْ مِنْ (ز).

الْقُرْآنِ، أَوْ مِنَ الصَّلَاةِ؛ كَفَرَ). انتهى.

وَالَّذِي يَتَّجُهُ أَنْ مَحَلَّ الْكُفْرِ - هُنَا -؛ إِنْ أَرَادَ الاسْتِخْفَافَ بِالْقُرْآنِ، أَوْ الصَّلَاةِ، وَإِلَّا؛ فَلَا كُفْرَ^(١)؛ لِأَنَّ ذَلِكَ قَدْ يُعَبَّرُ بِهِ عَنْ وَفُوعٍ مَلِلٍ فِي النَّفْسِ وَإِبَائِهَا عَنْ تَحْمِيلِ ثِقَلِ الطَّاعَاتِ مِنْ غَيْرِ اسْتِخْفَافٍ بِهَا.

● (وَأَنَّهُ لَوْ قِيلَ لَهُ: صَلِّ؛ فَقَالَ: الْعَجَائِزُ يُصَلُّونَ عَنَّا، أَوْ الصَّلَاةُ الْمُعْمُولَةُ وَغَيْرُ الْمُعْمُولَةِ وَاحِدٌ، أَوْ صَلَّيْتُ إِلَى أَنْ ضَاقَ قَلْبِي.

أَوْ قِيلَ لَهُ: صَلِّ حَتَّى تَجِدَ حَلَاوَةَ الصَّلَاةِ؛ فَقَالَ: لَا تُصَلِّ أَنْتَ حَتَّى تَجِدَ حَلَاوَةَ تَرْكِ الصَّلَاةِ.

أَوْ قِيلَ لِعَبْدٍ: صَلِّ؛ فَقَالَ: لَا أَصَلِّي؛ فَإِنَّ الثَّوَابَ لِمَوْلَايَ؛ كَفَرَ الْمَجِيبُ بِمَا ذَكَرَ فِي الْجَمِيعِ). انتهى.

وَلَهُ وَجْهٌ فِي غَيْرِ الْأَخِيرَةِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ ظَاهِرٌ فِي الاسْتِخْفَافِ وَالاسْتِهْزَاءِ بِالصَّلَاةِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ قَوْلِهِ - فِي مَا مَرَّ -: شَبِعْتُ، وَقَوْلُهُ - هُنَا -: إِلَى أَنْ ضَاقَ قُلُوبِي ظَاهِرٌ؛ فَإِنَّ الشَّبْعَ مِنَ الشَّيْءِ لَا يَسْتَلْزِمُ ذَمَّهُ بِوَجْهِ؛ بَلْ يَسْتَلْزِمُ مَدْحَهُ؛ إِذْ لَا يَشْبَعُ إِلَّا مِنَ الْحَسَنِ غَالِبًا؛ بِخِلَافِ ضَيْقِ الْقَلْبِ؛ فَإِنَّهُ إِنَّمَا يُعَبَّرُ بِهِ عَنِ الْقَبِيحِ؛ فَفِيهِ غَايَةُ الذَّمِّ وَالاسْتِخْفَافِ.

وَأَمَّا الْأَخِيرَةُ؛ أَعْنِي: قَوْلَ الْعَبْدِ مَا مَرَّ؛ فَلَا دَلَالَهَ فِي مَا قَالَهُ عَلَى الاسْتِخْفَافِ وَالاسْتِهْزَاءِ، وَمِنْ ثَمَّ صَرَّحَ فِي «الْأَنْوَارِ» بِعَدَمِ الْكُفْرِ فِيهَا، وَهُوَ الْأَوْجَهُ^(٢).

(١) سقطت من (ز).

(٢) في (ز): الوجه.

● (وَأَنَّهُ لَوْ سَمِعَ خَصْمَهُ يَقُولُ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ؛ فَقَالَ: إِيَّشْ يَكُونُ لَا حَوْلَ، وَإِيَّشْ تَعْمَلُ، أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ؛ كَفَرَ). انتهى.

قُلْتُ: وَكَانَ وَجْهُهُ أَنَّ هَذَا فِيهِ اسْتِخْفَافٌ بِحَوْلِ اللَّهِ وَقُوَّتِهِ، وَنِسْبَةُ اللَّهِ تَعَالَى إِلَى الْعَجْزِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي مَنْ عَرَفَ مَعْنَى: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، ثُمَّ [قَائِلٌ] ^(١) ذَلِكَ؛ إِمَّا جَاهِلٌ لَا يَعْرِفُ مَعْنَى ^(٢) هَذِهِ الْكَلِمَةِ؛ فَيَنْبَغِي فِيهِ أَنْ لَا يُطْلَقَ الْقَوْلُ بِكُفْرِهِ؛ بَلْ يُعَرَّفُ مَعْنَاهَا؛ فَإِنْ عَادَ لِمَا ^(٣) قَالَه؛ كَفَرَ، وَإِلَّا؛ فَلَا.

● (وَأَنَّهُ لَوْ سَمِعَ مُؤَدِّئًا؛ فَقَالَ: هَذَا صَوْتُ الْجَرَسِ؛ كَفَرَ). انتهى.

وَفِي إِطْلَاقِ الْكُفْرِ - هُنَا - نَظَرٌ، وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ: أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ؛ إِلَّا إِنْ قَصَدَ بِذَلِكَ الاسْتِخْفَافَ، أَوْ الاسْتِهْزَاءَ بِالْأَذَانِ نَفْسِهِ.

● (وَأَنَّهُ لَوْ قِيلَ لِظَالِمٍ: اصْبِرْ حَتَّى الْمَحْشَرِ؛ فَقَالَ: أَيُّ شَيْءٍ فِي الْمَحْشَرِ؛ كَفَرَ).

وَأَنَّهُ لَوْ قِيلَ لَهُ: فَلَانٌ يَأْكُلُ حَلَالًا؛ فَقَالَ: أَحْضِرْهُ ^(٤)؛ حَتَّى أَسْجُدَ لَهُ؛ كَفَرَ). انتهى.

وَفِي إِطْلَاقِ الْكُفْرِ - هُنَا - نَظَرٌ؛ إِذْ غَايَةُ الْعَزْمِ عَلَى السُّجُودِ ^(٥) لِإِنْسَانٍ؛

(١) في (س) (ز)، و(م): قال، والمثبت من (ه)، وهو الأنسب للسياق.

(٢) (س): [٣٨ / ب].

(٣) في (ز): (عاد عالمًا لما قال) بدلًا من (عاد لما قال).

(٤) في (ه): أحضره.

(٥) عبارة (على السجود) سقطت من (ز) ثم كتبها في موضع آخر بعدها فكان السياق غير صحيح.

[أَنَّهُ] ^(١) كَالسُّجُودِ لَهُ بِالْفِعْلِ، وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّ سُجُودَ جَهْلَةِ الصُّوفِيَّةِ بَيْنَ يَدَيِ مَشَائِخِهِمْ حَرَامٌ، وَفِي بَعْضِ صُورِهِ مَا يَقْتَضِي ^(٢) الْكُفْرَ؛ فَعَلِمَ مِنْ كَلَامِهِمْ أَنَّ السُّجُودَ بَيْنَ يَدَيِ الْغَيْرِ؛ مِنْهُ مَا هُوَ كُفْرٌ، وَمِنْهُ مَا هُوَ حَرَامٌ غَيْرُ كُفْرٍ؛ فَالْكُفْرُ أَنْ يَقْصِدَ السُّجُودَ لِلْمَخْلُوقِ، وَالْحَرَامُ أَنْ يَقْصِدَهُ لِلَّهِ تَعَالَى مُعْظَمًا بِهِ ذَلِكَ الْمَخْلُوقُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَقْصِدَهُ بِهِ، أَوْ لَا يَكُونُ لَهُ قَصْدٌ.

● (وَأَنَّهُ لَوْ رَجَعَ مِنْ مَجْلِسِ عَالِمٍ؛ فَقَالَتْ لَهُ ^(٣) زَوْجَتُهُ: لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى كُلِّ عَالِمٍ؛ كَفَرْتَ). انتهى.

وَيَتَّجُهُ أَنَّ مَحَلَّهُ فِي مَنْ أَرَادَتْ ^(٤) حَقِيقَةَ الْعُمُومِ الشَّامِلِ لِلْأَنْبِيَاءِ، أَوْ أَطْلَقَتْ؛ بِخِلَافِ مَنْ أَرَادَتْ نَوْعًا غَيْرَ ذَلِكَ.

(وَأَنَّهُ لَوْ أَمَرَهُ آخَرُ بِحُضُورِ مَجْلِسِ الْعِلْمِ؛ فَقَالَ: إِيْش ^(٥) أَعْمَلُ بِمَجْلِسِ الْعِلْمِ؟! كَفَر). انتهى.

وَفِي إِطْلَاقِ الْكُفْرِ - هُنَا - نَظَرٌ، وَيَتَّجُهُ أَنَّ مَحَلَّهُ فِي مَنْ أَرَادَ الاسْتِخْفَافَ أَوْ الاسْتِهْزَاءَ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ يَحْتَمِلُ غَيْرَهُمَا ^(٦)، وَلَيْسَ ظَاهِرًا فِيهِمَا.

● (وَأَنَّهُ لَوْ قَالَ لِفَقِيهِ: هَذَا هَوَسِيٌّ ^(٧)؛ كَفَر). انتهى.

(١) في (س): لأنه، والمثبت من (ز)، و(م)، و(هـ)، وهو الأنسب للسياق.

(٢) في (هـ): يقضي.

(٣) سقطت من (ز).

(٤) في (ز): أراد.

(٥) في (س) كتب في حاشيتها: أي شيء، ورمز له برمز (خ) إشارة إلى أنه في نسخة، في (ز)، و(هـ): أي شيء.

(٦) في (هـ): غيرها.

(٧) في (ز)، و(هـ): هوشي، في (م): هو أي شيء.

وَفِيهِ نَظَرٌ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَسْتَحِفَّ، أَوْ يَهْزَأَ بِهِ مِنْ حَيْثُ الْفِقْهُ الَّذِي هُوَ مُتَلَبِّسٌ بِهِ؛ فَلَا شَكَّ فِي كُفْرِهِ حِينَئِذٍ.

● (وَأَنَّهُ لَوْ أُعْطِيَ خَصْمَهُ فَتَوَى عِلْمٌ فَأَلْقَاهَا بِالْأَرْضِ، وَقَالَ: أَيُّ شَيْءٍ هَذَا الشَّرُّ؟! كَفَرَ، وَأَنَّهُ لَوْ قَالَ لِرَوْجَتِهِ: يَا كَافِرُهُ، أَوْ ^(١) يَا يَهُودِيَّةُ؛ فَقَالَتْ: أَنَا كَمَا قُلْتَ! كَفَرْتُ.

وَأَنَّهُ لَوْ قِيلَ لِمُرْتَكِبِ الصَّغَائِرِ: تُبُّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى؟ فَقَالَ: أَيُّ شَيْءٍ عَمِلْتُ حَتَّى أَتُوبَ؟ كَفَرَ). انتهى.

وَفِي إِطْلَاقِ الْكُفْرِ فِي هَذِهِ الْأَخِيرَةِ نَظَرٌ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يُرِيدَ أَنَّهَا تُكْفَرُ بِاجْتِنَابِ الْكِبَائِرِ؛ كَمَا قَالَ بِهِ جَمَاعَةٌ؛ بَلْ هُوَ الْأَصَحُّ، وَتَكْفِيرُهَا بِذَلِكَ لَا يُنَافِي وَجُوبَ التَّوْبَةِ مِنْهَا؛ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ التَّكْفِيرَ مِنْ أُمُورِ الْآخِرَةِ الَّتِي لَا تَظْهَرُ فَايِدَتُهُ ^(٢) إِلَّا ثُمَّ؛ بِخِلَافِ وَجُوبِ التَّوْبَةِ؛ فَإِنَّهُ مِنْ أُمُورِ الدُّنْيَا، وَيَرْتَبِطُ بِهِ أَحْكَامٌ دُنْيَوِيَّةٌ؛ فَاخْتَلَفَا فَايِدَةً وَأَحْكَامًا؛ فَلَا يَلْزَمُ مِنَ التَّكْفِيرِ سُقُوطُ وَجُوبِ التَّوْبَةِ، وَإِذَا احْتَمَلَ اللَّفْظُ مَا ذُكِرَ احْتِمَالًا ظَاهِرًا ^(٣)؛ لَمْ يَحْسُنْ إِطْلَاقُ الْقَوْلِ بِالْكَفْرِ؛ فَالَّذِي يَتَّجِهُ: أَنَّهُ لَا يَكْفَرُ؛ إِلَّا إِنْ أَرَادَ أَنَّهُ لَمْ يَعْمَلْ مَعْصِيَةً مِنْ أَصْلِهَا؛ لِمَا مَرَّ أَنَّ انْكَارَ الْمَجْمَعِ عَلَيْهِ الْمَعْلُومِ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ؛ كُفْرٌ؛ كَبِيرَةٌ كَانَ، أَوْ صَغِيرَةً.

● (وَأَنَّهُ لَوْ قَالَ: فُلَانٌ كَافِرٌ، وَهُوَ أَكْفَرُ مِنِّي، كَانَ [كَافِرًا] ^(٤)؛ إِقْرَارًا

(١) سقطت من (م).

(٢) في (هـ): فائدتها.

(٣) (س): [٣٩ / أ].

(٤) زيادة من (هـ).

بِالْكُفْرِ).

انْتَهَى حَاصِلُ مَا وَقَعَ فِي «الْعَزِيزِ»^(١) بِالْعَجَمِيَّةِ، وَتُرْجِمَ عَنْهُ بِمَا مَرَّ، مِمَّا عَلِمْتَ مَا^(٢) فِي أَكْثَرِهِ مِنَ النَّظَرِ، وَتُرْجِحُ خِلَافَ إِطْلَاقِهِ؛ فَتَأَمَّلْ ذَلِكَ، وَاعْتَنِ بِهِ فَهَمًّا وَحِفْظًا؛ فَإِنَّهُ مُهِمٌّ.

وَالْعَجَبُ مِنَ الْقَمُولِيِّ وَغَيْرِهِ؛ حَيْثُ نَقَلُوا ذَلِكَ، وَلَمْ يَعْتَرِضُوهُ بِشَيْءٍ، مَعَ^(٣) ظُهُورِ مَا قَدَّمْتُهُ فِيهِ^(٤).

□ فُرُوعٌ^(٥):

● قال (بَعْضُ) الْمَالِكِيَّةِ - أَيْضًا -: (مَنْ قَالَ: إِنْ كَانَ قِيلَ فِي حَقِّي، أَوْ حَقَّ فُلَانٍ، أَوْ إِنْ جَرَى لَهُ كَذَا؛ فَقَدْ قِيلَ فِي حَقِّ الْأَنْبِيَاءِ، أَوْ جَرَى لَهُمْ؛ حَرَّمَ عَلَيْهِ إِطْلَاقُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَا انْتَقَصَ بِهِ يُضِيفُهُ لِلْأَنْبِيَاءِ؛ فَيُؤَدَّبُ).

وَفَهُمَ (بَعْضُهُمْ) مِنْ كَلَامِ «الشَّافِ» - السَّابِقِ -؛ أَنَّهُ يَكْفُرُ بِذَلِكَ، وَلَيْسَ كَمَا فَهِمَ، وَقَدْ قَالَ الْغَزَالِيُّ أَوَّلَ «مِنْهَاجِهِ» - رَدًّا عَلَى مَنْ تَكَلَّمَ فِي كَلَامِهِ -^(٦):

(١) فِي كِتَابِهِ: «الْعَزِيزُ شَرْحُ الْوَجِيزِ». وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا الْمُبْحَثُ - هُنَا - فِي (بَابِ مَطْلَبِ نَفْسٍ جِدًّا؛ فِي عَدَمِ تَكْفِيرِ عَوَامِّ الْمُسْلِمِينَ لِعَدَمِ مَعْرِفَتِهِمْ أَصُولَ الْعَقَائِدِ بِأَدْلَتِهَا). وَقَالَ هُنَاكَ: «وَبَقِيَ فِي الرَّافِعِيِّ فُرُوعٌ أُخْرَى، مِمَّا نَقَلَهُ عَنِ الْحَنْفِيَّةِ، حَدَّثَهَا مِنَ «الرَّوْضَةِ»؛ لِأَنَّهَا بِالْفَارِسِيَّةِ، وَقَدْ نَقَلَ الْقَمُولِيُّ تَعْرِيبَهَا عَنْ بَعْضِ فَقَهَاءِ الْأَعَاجِمِ؛ فَذَكَرُ تَعْرِيبَهَا؛ مُعَقِّبِينَ كَلَامَ مِنْهَا بِمَا يَقِيدُهُ، أَوْ يُضَعِّفُهُ، أَوْ يُوَضِّحُهُ».

(٢) فِي (ز): مِمَّا.

(٣) فِي (ز): مِنْ.

(٤) سَقَطَتْ مِنْ (ه).

(٥) سَقَطَتْ مِنْ (س)، وَتَرَكَ مَكَانَهَا بَيَاضًا، وَالْمَثْبُتُ مِنْ (ز)، وَ(م)، وَ(ه).

(٦) «مَجْمُوعَةُ رَسَائِلِ الْغَزَالِيِّ» (ص: ٢٣٧)، وَعِبَارَتُهُ: «وَأَيُّ كَلَامٍ أَجَلٌ وَأَصْدَقُ مِنْ =

وَأَيُّ كَلَامٍ أَفْصَحُ مِنْ كَلَامِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَقَدْ قَالُوا: أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ).
 وَقَدْ قَالَ الْإِمَامُ الْكُبَيْرُ - إِمَامُ أَصْحَابِنَا - أَبُو مَنْصُورِ الْبَغْدَادِيُّ^(١): (إِنَّهُ قَالَ
 فِي جَوَابِ مَنْ طَعَنَ فِي الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ بِ: أَنَّهُ لَمْ يَكْمُلْ
 اجْتِهَادُهُ لِتَوْفُّقِهِ فِي الرَّاجِحِ مِنْ قَوْلَيْنِ لَهُ^(٢) (!!) : وَلَيْسَ الشَّافِعِيُّ أَجَلُّ
 مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَدْ تَوَقَّفَ فِي قَذْفِ الرَّجُلِ زَوْجَتَهُ حَتَّى نَزَلَتْ آيَةُ
 اللَّعَانِ^(٣)).

وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ - رَدًّا عَلَى مَنْ طَعَنَ عَلَى الْأَشْعَرِيِّ وَأَصْحَابِهِ -^(٤):
 وَإِذَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ مَعَ مُعْجَزَاتِهِ لَمْ يَحُلْ مِنْ عَدُوٍّ مُنَافِقٍ، وَحَاسِدٍ فَاسِقٍ
 يَنْسِبُ إِلَيْهِ مَا لَيْسَ عَلَيْهِ؛ فَغَيْرُهُ أَوْلَى وَأَحْرَى أَنْ لَا يَسْلَمَ مِنْ ذَلِكَ).

= كَلَامِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَقَدْ قَالُوا: إِنَّهُ أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ).

(١) هُوَ عَبْدُ الْقَاهِرِ بْنُ طَاهِرِ بْنِ مُحَمَّدٍ التَّمِيمِيُّ، الْأُسْتَاذُ أَبُو مَنْصُورِ الْبَغْدَادِيُّ، ثُمَّ
 التَّيْسَابُورِيُّ، كَانَ كَشَيْخِهِ الْأُسْتَاذَ أَبِي إِسْحَاقَ الْإِسْفَرَايِينِي فِي نَصْرَةِ طَرِيقِهِ الْفُقَهَاءِ،
 وَالشَّافِعِيِّ فِي أُصُولِ الْفَقْهِ فِي الْأَغْلَبِ، مَاتَ بِإِسْفَرَايِينَ فِي سَنَةِ تِسْعٍ وَعَشْرِينَ وَأَرْبَعِ
 مِائَةٍ. «طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ الشَّافِعِيَّة» لِابْنِ الصَّلَاحِ (٢/ ٥٥٣)، و«طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ الْكُبْرَى»
 لِلْسُّبْكِيِّ (٥/ ١٣٦)، و«تَارِيخُ الْإِسْلَامِ» (٩/ ٤٦٣)، و«سِيرُ النُّبَلَاءِ» (١٣/ ٢٢٢).

(٢) فِي (هـ): (الْقَوْلَيْنِ) بَدَلًا مِنْ (قَوْلَيْنِ لَهُ).

(٣) فِي (سُورَةِ التَّوْرَةِ: ٥ - ٩).

(٤) «الْإِشَارَةُ إِلَى مَذْهَبِ أَهْلِ الْحَقِّ» (ص: ٤٠٥).

● قُلْتُ: وَأَبُو إِسْحَاقَ: هُوَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ يُونُسَ الْفَيْرُوزَابَادِيِّ، الشَّيْخُ الشَّافِعِيُّ،
 الشَّافِعِيُّ، نَزِيلُ بَغْدَادَ، قِيلَ: لَقَبُهُ جَمَالُ الدِّينِ، تُوفِّيَ لَيْلَةَ الْحَادِي وَالْعَشْرَيْنِ مِنْ
 جُمَادَى الْآخِرَةِ، سَنَةِ سِتٍّ وَسَبْعِينَ وَأَرْبَعِ مِائَةٍ بِبَغْدَادَ. «تَارِيخُ بَغْدَادَ» (٢١/ ٣٢)،
 و«سِيرُ النُّبَلَاءِ» (١٠/ ٣٨٣).

وَلَمَّا حَكَى الْيَافِعِيُّ^(١) - مَا مَرَّ -، قَالَ: (وَلَيْسَ فِي مَذْهَبِنَا مَا يُوَافِقُ الْقَوْلَ بِالتَّكْفِيرِ، لَا تَصْرِيحًا وَلَا تَلْوِيحًا، وَلَيْسَ لِمَنْ قَالَ بِهِ دَلِيلٌ، وَتَعْلِيلُهُ بِأَنَّ الْقَصْدَ التَّشْبِيهَ وَالِانْتِقَاصُ؛ فَاسِدٌ؛ إِذْ لَا يَقْصِدُ ذَلِكَ مَنْ فِي قَلْبِهِ إِسْلَامٌ؛ بَلِ الْمَرَادُ كَيْفَ لَا يُتَكَلَّمُ فِي حَقِيرٍ مِثْلِي، وَقَدْ تُكَلَّمُ فِي الْأَكَابِرِ).

قَالَ بَعْضُ الْمَتَأَخِّرِينَ: بَلْ إِطْلَاقُ التَّحْرِيمِ فِي ذَلِكَ بِحَسَبِ مَذْهَبِنَا مَنْظُورٌ فِيهِ). انتهى.

وَالْوَجْهُ: عَدَمُ التَّحْرِيمِ؛ حَيْثُ كَانَ الْمَرَادُ مَا قَالَهُ الْيَافِعِيُّ^(٢)، أَوْ أُطْلِقَ. □ وَإِذْ قَدْ عَلِمْتَ أَكْثَرَ الْمَكْفَرَاتِ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ؛ فَلَنَذْكُرْ لَكَ طَرَفًا مِنَ الْمَكْفَرَاتِ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ؛ سَوَاءً وَافَقُوا مَا مَرَّ، أَوْ خَالَفُوهُ.

● وَحَاصِلُ عِبَارَةِ «الْفُرُوعِ»^(٣): (أَنَّ مِمَّا يَكُونُ كُفْرًا؛ جَحْدُ صِفَةٍ لَهُ تَعَالَى اتَّفَقَ عَلَى اثْبَاتِهَا، أَوْ بَعْضِ كُتْبِهِ، أَوْ رُسُلِهِ، أَوْ سَبِّهِ، أَوْ رَسُولِهِ^(٤))، وَادِّعَاءُ

(١) وَالْيَافِعِيُّ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَسْعَدَ بْنِ عَلِيٍّ الْيَمَانِيُّ الْيَافِعِيُّ، صَاحِبُ الْمَصَنَّفَاتِ الْكَثِيرَةِ، وَالنَّظْمُ الْكَثِيرُ، وَتُوفِّيَ بِمَكَّةَ، سَنَةَ سَبْعٍ وَسِتِّينَ وَسَبْعِمِائَةٍ، فِي جُمَادَى الْأُولَى مِنْهَا. «طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ الْكُبْرَى» لِلْسُّبْكِيِّ (١٠ / ٣٣).

● وَقَالَ ابْنُ قَاضِي شُهْبَةَ فِي «طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَّةِ» (٩٦/٣): «وَكَانَ يَتَعَصَّبُ لِلأَشْعَرِيِّ، وَلَهُ كَلَامٌ فِي ذَمِّ ابْنِ تَيْمِيَّةَ، وَلِذَلِكَ عَمَزَهُ بَعْضُ مَنْ تَعَصَّبَ لِابْنِ تَيْمِيَّةَ مِنَ الْحَنَابِلَةِ وَغَيْرِهِمْ، تُوفِّيَ بِمَكَّةَ فِي جُمَادَى الْآخِرَةِ، سَنَةَ ثَمَانٍ وَسِتِّينَ وَسَبْعِمِائَةٍ، وَدُفِنَ بِمَقْبَرَةِ بَابِ الْمُعَلَّى جَوَارِ الْفُضَيْلِ بْنِ عِيَاضٍ، وَالْيَافِعِيُّ نَسَبَهُ إِلَى قَبِيلَةٍ مِنْ قَبَائِلِ الْيَمَنِ مِنْ حِمِيرٍ».

(٢) فِي (ز): الرَّافِعِي.

(٣) «الْفُرُوعُ» لِابْنِ مُفْلِحٍ (١٥٧/٦).

(٤) (س): [٣٩ / ب].

النُّبُوَّةَ، وَبُغْضِ الرَّسُولِ، أَوْ مَا جَاءَ بِهِ، وَتَرْكِ إِنْكَارِ كُلِّ مُنْكَرٍ بِقَلْبِهِ، وَجَحْدِ حُكْمِ ظَاهِرٍ [مُجْمَعٍ عَلَيْهِ، وَالشُّكِّ فِيهِ، وَمِثْلُهُ لَا يَجْهَلُ^(١)].

وَبَعْضُهُمْ^(٢) [يُكْفِّرُ^(٣) جَاوِدَ تَحْرِيمِ النَّبِيذِ وَكُلِّ مُسْكِرٍ^(٤)].

وَمِنْ ذَلِكَ^(٥): أَنْ يَجْعَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى وَسَائِطَ، يَتَوَكَّلُ عَلَيْهِمْ، وَيَدْعُوهُمْ، وَيَسْأَلُهُمْ.

قَالُوا - إجماعاً -: أَوْ يَسْجُدَ لِنَحْوِ شَمْسٍ. أَوْ يَأْتِيَ بِفِعْلٍ، أَوْ قَوْلٍ صَرِيحٍ فِي الاسْتِهْزَاءِ.

أَوْ تَوَهُّمَ^(٦) أَنْ مِنَ الصَّحَابَةِ، أَوْ التَّابِعِينَ، أَوْ تَابِعِيهِمْ مَنْ قَاتَلَ مَعَ الْكُفَّارِ، أَوْ أَجَازَ ذَلِكَ. قِيلَ: أَوْ كَذَبَ عَلَى نَبِيٍّ. أَوْ أَصَرَ فِي دَارِنَا عَلَى خَمْرٍ، وَخِنْزِيرٍ غَيْرِ مُسْتَحِلٍّ.

(١) زَادَ فِي «الْفُرُوعِ» - عَقِبَ هَذَا -: «قَالَ شَيْخُنَا: وَلِهَذَا لَمْ يُكْفَرْ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ الرَّجُلُ الشَّاكُّ فِي قُدْرَةِ اللَّهِ وَإِعَادَتِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ بَلَاغِ الرِّسَالَةِ، وَأَنَّ مِنْهُ قَوْلُ عَائِشَةَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَهْمَا يَكْتُمُ النَّاسُ يَعْلَمُهُ اللَّهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي الْجَنَائِزِ، وَفِي أَصُولِ مُسْلِمٍ بِحَذْفٍ: «قَالَ»، قَالَ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ: كَأَنَّهَا لَمَّا قَالَتْ ذَلِكَ صَدَقَتْ نَفْسَهَا؛ فَقَالَ: نَعَمْ».

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من (هـ).

(٣) في (هـ): وَيَكْفُرُ.

(٤) «الْإِنْصَافُ» لِلْمَرْدَاوِيِّ (٣٢٧/١٠)، وَعِبَارَتُهُ: «وَقَالَ الْقَاضِي: رَأَيْتُ بَعْضَ أَصْحَابِنَا يُكْفِّرُ جَاوِدَ تَحْرِيمِ النَّبِيذِ وَالْمُسْكِرِ كُلِّهِ كَالْخَمْرِ».

(٥) «الْإِنْصَافُ» لِلْمَرْدَاوِيِّ (٣٢٧/١٠)، وَعِبَارَتُهُ: «فَائِدَةٌ: قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ رَحِمَهُ اللَّهُ: ... وَذَكَرَ الْكَلَامَ».

(٦) في (ز)، و(م): يُوْهِمُ.

وَلَا كُفْرَ بِجَحْدِ قِيَاسٍ (اتِّفَاقًا)^(١)؛ بَلْ بِسُنَّةٍ رَاتِيَةٍ^(٢)، وَخَالَفَ فِيهِ جَمَاعَةٌ مِنَ التَّابِعِينَ^(٣) وَالْعِرَاقِيِّينَ^(٤).

(١) «الإنصاف» للمَرَدَاوِيِّ (٣٢٧/١٠)، وَعِبَارَتُهُ: «وَلَا يَكْفُرُ بِجَحْدِ قِيَاسٍ اتِّفَاقًا، لِلْخِلَافِ؛ بَلْ سُنَّةٌ ثَابِتَةٌ».

(٢) فِي (م): ثَابِتَةٌ.

(٣) قَالَ الْعَلَامَةُ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي «إِعْلَامِ الْمُوقَعِينَ» (١٠١/١): «وَلَمْ يُنْكَرْهُ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ؛ بَلْ كَانُوا مُتَّفِقِينَ عَلَى الْقَوْلِ بِالْقِيَاسِ، وَهُوَ أَحَدُ أَصُولِ الشَّرِيعَةِ، وَلَا يَسْتَعْنِي عَنْهُ فَقِيهٌ».

(٤) «الْمُوافَقَاتُ» لِلشَّاطِبِيِّ (١٣١/١)، وَ«الْبَحْرُ الْمَحِيطُ» لِلزَّرْكَشِيِّ (٢٥/٧).

● وَقَالَ الْغُرْنَاطِيُّ فِي «مُرْتَقَى الْوُصُولِ إِلَى عِلْمِ الْأُصُولِ» (ص: ٣٣):

الْأَخْذُ بِالْقِيَاسِ مُضْطَرٌّ لَهُ وَإِنَّمَا نَوَظَرُهُ اتِّبَاعًا
وَأَنكَرَ الْقِيَاسَ أَهْلُ الظَّاهِرِ وَرَأَيْهُمْ فِي ذَلِكَ غَيْرُ ظَاهِرٍ
يَعُمُّ فِي الْأَحْكَامِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ وَخَالَفَ التُّغَمَّانُ فِي الْمَقْدَرِ
وَلَا يَرَى الْقِيَاسَ لِلْجُمْهُورِ يَدْخُلُ فِي الْأَسْبَابِ لِلْأُمُورِ
ثُمَّ عَلَى الرُّخْصَةِ لَا يُقَاسُ وَالشَّافِعِيُّ شَأْنُهُ الْقِيَاسُ
وَبِالْقِيَاسِ جَائِزٌ لِأَكْثَرِ تَعَبَّدُ وَوَاقِعٌ فِي الْأَشْهَرِ
وَحَدُّهُ إِثْبَاتُ حُكْمٍ اسْتَقَرَّ لِغَيْرِ ذِي حُكْمٍ بِأَمْرِ مُعْتَبَرٍ
سُمِّيَ وَضْفًا جَامِعًا وَيُدْعَى دُو الْحُكْمِ أَضْلًا وَسِوَاهُ الْفُرْعَا

● قَالَ الزَّرْكَشِيُّ فِي «الْبَحْرِ الْمَحِيطِ» (٤٢٤/٦): «ذَهَبَ قَوْمٌ مِنْهُمْ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ، وَالْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ الْإِسْفَرَايِينِيُّ، وَنَسَبَهُ إِلَى الْجُمْهُورِ أَنَّهُ لَا يُعْتَدُ بِخِلَافِ مَنْ أَنْكَرَ الْقِيَاسَ فِي الْحَوَادِثِ الشَّرْعِيَّةِ، وَتَابَعَهُمْ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ، وَالْغَزَالِيُّ، قَالُوا: لِأَنَّ مَنْ أَنْكَرَهُ لَا يَعْرِفُ طُرُقَ الاجْتِهَادِ، وَإِنَّمَا هُوَ مُتَمَسِّكٌ بِالظُّوَاهِرِ؛ فَهُوَ كَالْعَامِيِّ الَّذِي لَا مَعْرِفَةَ لَهُ».

● وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٣٤١/١١): «وَهُوَ حُجَّةٌ - أَيْضًا - عِنْدَ =

وَمَنْ أَظْهَرَ الْإِسْلَامَ، وَأَسَرَ الْكُفْرَ؛ فَمُنَافِقٌ كَافِرٌ؛ كَابُنِ أَبِي سَلُولٍ^(١)، وَإِنْ أَظْهَرَ أَنَّهُ قَائِمٌ بِالْوَاجِبِ، وَفِي قَلْبِهِ أَنْ لَا يَفْعَلَ؛ فَمُنَافِقٌ؛ كَقَوْلِهِ فِي ثَعْلَبَةَ^(٢): ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهَ لَئِنْ ءَاتَيْنَا مِنْ فَضْلِهِ...﴾ الآية [التوبة: ٧٥].

= جَمَاهِيرُ الْفُقَهَاءِ؛ لَكِنَّ كَثِيرًا مِنْ أَهْلِ الرَّأْيِ أَسْرَفَ فِيهِ، حَتَّى اسْتَعْمَلَهُ قَبْلَ الْبَحْثِ عَنِ النَّصِّ، وَحَتَّى رَدَّ بِهِ الْتَّصُوصَ، وَحَتَّى اسْتَعْمَلَ مِنْهُ الْفَاسِدَ. وَمِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ وَأَهْلِ الْحَدِيثِ وَأَهْلِ الْقِيَاسِ مَنْ يُنْكِرُهُ رَأْسًا!! وَهِيَ مَسْأَلَةٌ كَبِيرَةٌ، وَالْحَقُّ فِيهَا مُتَوَسِّطٌ بَيْنَ الْإِسْرَافِ وَالتَّقْصِ.

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَفِي طِ الْخَمِيسِ: كَأَبِي بَنِ سَلُولٍ وَهُوَ الصَّوَابُ. وَهُوَ رَأْسُ التَّفَاقِ وَالْمَنَافِقِينَ فِي الصَّدْرِ الْأَوَّلِ.

(٢) قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (٣/٣٣٣): «وَالْمَشْهُورُ أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي ثَعْلَبَةَ».

● وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «التَّفْسِيرِ» (٤/١٨٣): «وَقَدْ ذَكَرَ كَثِيرٌ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ، مِنْهُمْ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ: أَنَّ سَبَبَ نُزُولِ هَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ فِي ثَعْلَبَةَ بْنِ حَاطِبٍ الْأَنْصَارِيِّ».

● قُلْتُ: وَمَعَ شُهْرَتِهَا؛ فَهِيَ غَيْرُ ثَابِتَةٍ؛ كَمَا بَيَّنَّ أَهْلُ الْعِلْمِ، وَقَدْ أَلْفَتِ رَسَائِلُ فِي بَيَانِ بُطْلَانِ هَذِهِ الْقِصَّةِ وَضَعْفِهَا.

● وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمَحَلِّي» (١٢/١٣٧): «عَلَى أَنَّهُ قَدْ رُوِيَ أَثَرًا لَا يَصِحُّ، وَفِيهِ أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي ثَعْلَبَةَ بْنِ حَاطِبٍ - وَهَذَا بَاطِلٌ، لِأَنَّ ثَعْلَبَةَ بَدْرِيٌّ مَعْرُوفٌ، وَهَذَا أَثَرٌ: نَا حُمَامٌ نَا يَحْيَى بْنُ مَالِكٍ بْنُ عَائِدٍ نَا الْحَسَنُ بْنُ أَبِي عَسَّانٍ نَا زَكْرِيَّا بْنُ يَحْيَى الْبَاجِي نِي سَهْلُ السُّكْرِيُّ نَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ الْخَرَّازُ نَا مِسْكِينُ بْنُ بُكَيْرٍ نَا مَعَانُ بْنُ رِفَاعَةَ السَّلَامِيُّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَزِيدَ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي أَمَامَةَ قَالَ: «جَاءَ ثَعْلَبَةُ ابْنُ حَاطِبٍ بِصَدَقَتِهِ إِلَى عُمَرَ؛ فَلَمْ يَقْبَلْهَا، وَقَالَ: لَمْ يَقْبَلْهَا النَّبِيُّ ﷺ وَلَا أَبُو بَكْرٍ، وَلَا أَقْبَلَهَا؟».

قال أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَذَا بَاطِلٌ بِلَا شَكٍّ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِقَبْضِ زَكَاةِ أَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ، وَأَمَرَ ﷺ عِنْدَ مَوْتِهِ أَنْ لَا يَبْقَى فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ دِينَارٌ، فَلَا يَخْلُو =

وَفِي كُفْرِهِ وَجْهَانِ، وَالرَّاجِحُ: أَنَّ مَا كَانَ مِنَ النِّفَاقِ فِي الْأَفْعَالِ؛ لَا كُفْرَ بِهِ؛ كَالرِّيَاءِ لِلنَّاسِ.



= ثَعْلَبَةُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا؛ فَفَرَضَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ قَبْضَ زَكَاتِهِ وَلَا بُدَّ، وَلَا فُسْحَةَ فِي ذَلِكَ - وَإِنْ كَانَ كَافِرًا فَفَرَضَ أَنْ لَا يُقَرَّ فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ -؛ فَسَقَطَ هَذَا الْأَثَرُ بِلَا شَكٍّ، وَفِي رُؤَايِهِ: مَعَانُ بْنُ رِفَاعَةَ وَالْقَاسِمُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَعَلِيُّ بْنُ يَزِيدَ - وَهُوَ أَبُو عَبْدِ الْمَلِكِ الْأَلْهَانِيُّ -، وَكُلُّهُمْ ضُعَفَاءُ، وَمُسْكِينُ بْنُ بُكَيْرٍ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ.

مطلب:

الراجح عدم كفر الحجاج وعدم لعنه

وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ الْحَجَّاجَ^(١)؛

(١) قَالَ الذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (٣٤٣/٤): «الْحَجَّاجُ بْنُ يُوسُفَ الثَّقَفِيُّ، أَهْلَكَهُ اللَّهُ: فِي رَمَضَانَ، سَنَةَ خَمْسٍ وَتِسْعِينَ، كَهْلًا. وَكَانَ ظُلُومًا، جَبَّارًا، نَاصِبِيًّا، خَبِيثًا، سَقَاكَ لِلدَّمَاءِ، وَكَانَ ذَا شَجَاعَةٍ، وَإِقْدَامٍ، وَمَكْرٍ، وَدَهَاءٍ، وَفَصَاحَةٍ، وَبَلَاغَةٍ، وَتَعْظِيمٍ لِلْقُرْآنِ.

قَدْ سُفِّتْ مِنْ سُوءِ سَيْرَتِهِ فِي (تَارِيخِي الْكَبِيرِ)، وَحَصَارِهِ لِابْنِ الزُّبَيْرِ بِالْكَعْبَةِ، وَرَمِيهِ إِيَّاهَا بِالْمَنْجَنِيْقِ، وَإِذْلَالِهِ لِأَهْلِ الْحَرَمَيْنِ، ثُمَّ وَلَايَتِهِ عَلَى الْعِرَاقِ وَالْمَشْرِقِ كُلِّهِ عِشْرِينَ سَنَةً، وَحُرُوبِ ابْنِ الْأَشْعَثِ لَهُ، وَتَأْخِيرِهِ لِلصَّلَوَاتِ إِلَى أَنْ اسْتَأْصَلَهُ اللَّهُ، فَتُسَبُّهُ وَلَا تُحِبُّهُ؛ بَلْ تُبْغِضُهُ فِي اللَّهِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ أَوْثَقِ عُرَى الْإِيمَانِ. وَلَهُ حَسَنَاتٌ مَعْمُورَةٌ فِي بَحْرِ دُنُوبِهِ، وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ، وَلَهُ تَوْحِيدٌ فِي الْجُمْلَةِ، وَنُظْرَاءٌ مِنْ ظَلَمَةِ الْجَبَابِرَةِ وَالْأَمْرَاءِ».

وَقَالَ الْحَافِظُ بْنُ كَثِيرٍ فِي «الْبِدَايَةِ» (٥٣٨/١٢): «وَقَدْ تَقَدَّمَ الْحَدِيثُ: «إِنَّ فِي تَقْيِيفِ كَذَابًا وَمُبِيرًا»، وَقَدْ ذَكَرْنَا شَأْنَ الْمُخْتَارِ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ، وَهُوَ الْكَذَّابُ الْمَذْكُورُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَقَدْ كَانَ يُظْهِرُ الرَّفْضَ أَوَّلًا، وَيُبْطِنُ الْكُفْرَ الْمَحْضَ، وَأَمَّا الْمُبِيرُ؛ فَهُوَ الْحَجَّاجُ بْنُ يُوسُفَ هَذَا، وَقَدْ كَانَ نَاصِبِيًّا يُبْغِضُ عَلِيًّا وَشِيعَتَهُ فِي هَوَى آلِ مَرْوَانَ بَنِي أُمَيَّةَ، وَكَانَ جَبَّارًا عَنِيدًا مُقْدِمًا عَلَى سَفْكِ الدَّمَاءِ بِأَدْنَى شُبْهَةٍ.

وَقَدْ رُوِيَ عَنْهُ أَلْفَاظٌ بِشِيعَةِ شَنِيعَةٍ ظَاهَرُهَا الْكُفْرُ؛ كَمَا قَدَّمْنَا، فَإِنْ كَانَ قَدْ تَابَ مِنْهَا وَأَقْلَعَ عَنْهَا، وَإِلَّا فَهُوَ بَاقٍ فِي عَهْدِهَا، وَلَكِنْ قَدْ يُخْشَى أَنَّهَا رُوِيَتْ عَنْهُ بِنَوْعٍ مِنْ =

لِإِخَافَتِهِ^(١) [الْمَدِينَةَ]^(٢)، وَانْتِهَاكِه حَرَمَ اللَّهِ، وَحَرَمَ رَسُولِهِ؛ فَأُورِدَ عَلَيْهِ
يَزِيدُ^(٣) وَنَحْوُهُ.

وَمِنْ ثَمَّ كَانَ الرَّاجِحُ؛ مَا نَصَّ عَلَيْهِ [الإمام]^(٤) أَحْمَدُ وَأَصْحَابُهُ مِنْ عَدَمِ

= زِيَادَةِ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّ الشَّيْعَةَ كَانُوا يُبَغِضُونَهُ جِدًّا لِيُجُوهَ، وَرُبَّمَا حَرَّفُوا عَلَيْهِ بَعْضَ الْكَلِمِ،
وَزَادُوا فِيهَا يَحْكُونَهُ عَنْهُ بِشَاعَاتٍ وَشَنَاعَاتٍ.
وَقَدْ رَوَيْنَا عَنْهُ، أَنَّهُ كَانَ يَتَذَيَّنُ بِتَرْكِ الْمُسْكِرِ، وَكَانَ يُكْثِرُ تِلَاوَةَ الْقُرْآنِ، وَيَتَجَنَّبُ
الْمَحَارِمَ، وَلَمْ يَشْتَهَرْ عَنْهُ شَيْءٌ مِنَ التَّلَطُّحِ بِالْفُرُوجِ، وَإِنْ كَانَ مُتَسَرِّعًا فِي سَفْكِ
الدَّمَاءِ؛ فَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ وَحَقَائِقِ الْأُمُورِ وَسَائِرِهَا، وَخَفِيَّاتِ الصُّدُورِ
وَضَمَائِرِهَا.

(١) فِي (هـ): لِإِجَافَتِهِ.

(٢) سَقَطَتْ مِنْ (س)، وَ(هـ)، وَالْمَثْبُتُ مِنْ (ز)، وَ(م).

(٣) قَالَ الذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (٣٥/٤): «يَزِيدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ بْنِ حَرْبٍ بْنِ أُمَيَّةَ
الْأُمَوِيِّ الْخَلِيفَةُ، أَبُو خَالِدٍ الْقُرَشِيُّ، الْأُمَوِيُّ، الدَّمَشْقِيُّ.
لَهُ عَلَى هَنَاتِهِ حَسَنَةٌ، وَهِيَ غَزْوُ الْمُسْطَنْطِينِيَّةِ، وَكَانَ أَمِيرَ ذَلِكَ الْجَيْشِ، وَفِيهِمْ مِثْلُ
أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ.

عَقَدَ لَهُ أَبُوهُ بَوَلَايَةَ الْعَهْدِ مِنْ بَعْدِهِ، فَتَسَلَّمَ الْمُلْكَ عِنْدَ مَوْتِ أَبِيهِ فِي رَجَبٍ، سَنَةَ
سِتِّينَ، وَلَهُ ثَلَاثُ وَثَلَاثُونَ سَنَةً؛ فَكَانَتْ دَوْلَتُهُ أَقَلَّ مِنْ أَرْبَعِ سِنِينَ، وَلَمْ يُمَهِّلْهُ اللَّهُ عَلَى
فَعْلِهِ بِأَهْلِ الْمَدِينَةِ لَمَّا خَلَعُوهُ.

فَقَامَ بَعْدَهُ وَلَدُهُ نَحْوًا مِنْ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، وَمَاتَ، وَهُوَ أَبُو لَيْلَى مُعَاوِيَةَ وَيَزِيدُ مِمَّنْ لَا
نَسَبَهُ وَلَا نَحْبَهُ، وَلَهُ نَظَرَاءُ مِنْ خُلَفَاءِ الدَّوْلَتَيْنِ، وَكَذَلِكَ فِي مُلُوكِ النَّوَاجِي، بَلْ فِيهِمْ
مَنْ هُوَ شَرٌّ مِنْهُ.

وَإِنَّمَا عَظَّمَ الْخَطْبُ، لِكَوْنِهِ وَلِيَّ بَعْدِ وَفَاةِ النَّبِيِّ ﷺ بِتِسْعٍ وَأَرْبَعِينَ سَنَةً، وَالْعَهْدُ قَرِيبٌ،
وَالصَّحَابَةُ مُوجُودُونَ، كَابْنِ عُمَرَ الَّذِي كَانَ أَوْلَى بِالْأَمْرِ مِنْهُ، وَمِنْ أَبِيهِ، وَجَدُّهُ.

(٤) زِيَادَةُ مِنْ (هـ).

الكُفْرِ^(١)، وَحُرْمَةِ اللَّعْنِ^(٢)؛

(١) وَكَانَ بَعْضُ الصَّحَابَةِ يُصَلُّونَ خَلْفَ الْحَجَّاجِ. قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٢٨١/٣): «وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَغَيْرُهُ مِنَ الصَّحَابَةِ يُصَلُّونَ خَلْفَ الْحَجَّاجِ بْنِ يُوسُفَ».

● وقال (٢٧٩/٢٢): «وَقَدْ كَانَ الْحَجَّاجُ بْنُ يُوسُفَ وَغَيْرُهُ مِنَ الْأُمَرَاءِ الَّذِينَ صَلَّى خَلْفَهُمْ أَنَسٌ».

(٢) قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٤٧٥/٢٧): «فَلِهَذَا كَانَ أَهْلُ الْعِلْمِ يَخْتَارُونَ فِي مَنْ عُرِفَ بِالظُّلْمِ وَنَحْوِهِ مَعَ أَنَّهُ مُسْلِمٌ لَهُ أَعْمَالٌ صَالِحَةٌ فِي الظَّاهِرِ - كَالْحَجَّاجِ بْنِ يُوسُفَ وَأَمْثَالِهِ - أَنَّهُمْ لَا يَلْعَنُونَ أَحَدًا مِنْهُمْ بِعَيْنِهِ؛ بَلْ يَقُولُونَ: كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾؛ فَيَلْعَنُونَ مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ عَامًّا؛ كَقَوْلِهِ ﷺ: «لَعَنَ اللَّهُ الْخَمْرَ وَعَاصِرَهَا وَمُعْتَصِرَهَا وَبَائِعَهَا وَمُشْتَرِيَهَا وَسَاقِيَهَا وَشَارِبَهَا وَحَامِلَهَا وَالْمَحْمُولَةَ إِلَيْهِ وَآكِلَ ثَمَرِهَا»، وَلَا يَلْعَنُونَ الْمُعَيَّنَ؛ كَمَا ثَبَتَ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ - وَغَيْرِهِ - أَنَّ رَجُلًا كَانَ يُدْعَى حِمَارًا، وَكَانَ يَشْرَبُ الْخَمْرَ. وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْلِدُهُ؛ فَأَتَتْ بِهِ مَرَّةً؛ فَلَعَنَهُ رَجُلٌ؛ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (لَا تَلْعَنُهُ؛ فَإِنَّهُ يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ). وَذَلِكَ لِأَنَّ اللَّعْنَةَ مِنْ بَابِ الْوَعِيدِ وَالْوَعِيدُ الْعَامُّ لَا يَقْطَعُ بِهِ لِلشَّخْصِ الْمُعَيَّنِ لِأَحَدِ الْأَسْبَابِ الْمَذْكُورَةِ: مِنْ تَوْبَةٍ أَوْ حَسَنَاتٍ مَاحِيَةٍ أَوْ مَصَائِبٍ مُكْفِّرَةٍ أَوْ شَفَاعَةٍ مَقْبُولَةٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ. وَطَائِفَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ يَلْعَنُونَ الْمُعَيَّنَ؛ كَزَيْدٍ.

وَطَائِفَةٌ بِإِزَاءِ هَؤُلَاءِ يَقُولُونَ: بَلْ نُحِبُّهُ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِيمَانِ الَّذِي أَمَرَنَا اللَّهُ أَنْ نُؤَالِيَ عَلَيْهِ؛ إِذْ لَيْسَ كَافِرًا. وَالْمُخْتَارُ عِنْدَ الْأُمَّةِ: أَنَّا لَا نَلْعَنُ مُعَيَّنًا مُطْلَقًا، وَلَا نُحِبُّ مُعَيَّنًا مُطْلَقًا؛ فَإِنَّ الْعَبْدَ قَدْ يَكُونُ فِيهِ سَبَبٌ هَذَا وَسَبَبٌ هَذَا إِذَا اجْتَمَعَ فِيهِ مِنْ حُبِّ الْأَمْرَيْنِ. إِذْ كَانَ مِنْ أَصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ النَّبِيِّ فَارَقُوا بِهَا الْخَوَارِجَ: أَنَّ الشَّخْصَ الْوَاحِدَ تَجْتَمِعُ فِيهِ حَسَنَاتٌ وَسَيِّئَاتٌ؛ فَيُثَابُّ عَلَى حَسَنَاتِهِ وَيُعَاقَبُ عَلَى سَيِّئَاتِهِ. وَيُحْمَدُ عَلَى حَسَنَاتِهِ وَيُذَمُّ عَلَى سَيِّئَاتِهِ. وَأَنَّهُ مِنْ وَجْهِ مَرْضِيٍّ مَحْبُوبٍ، وَمِنْ وَجْهِ بَغِيضٍ مَسْخُوطٍ».

● وفي «الْفَتَاوَى» - أَيْضًا - (٤٨٧/٤): «وَلَا نُحِبُّ أَنْ نَلْعَنَ أَحَدًا بِعَيْنِهِ، وَقَدْ لَعَنَهُ قَوْمٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَهَذَا مَذْهَبُ يَسُوعَ فِيهِ الْاجْتِهَادُ؛ لَكِنَّ ذَلِكَ الْقَوْلَ أَحَبُّ إِلَيْنَا =

خِلَافًا لِابْنِ الْجَوَازِيِّ^(١) - مِنْهُمْ - وَغَيْرِهِ^(٢).

= وَأَحْسَنُ.

● وقال في «منهاج السنة» (٤/ ٥٦٧): «وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْقَوْلَ فِي لَعْنَةِ يَزِيدَ كَالْقَوْلِ فِي لَعْنَةِ أَمْثَالِهِ مِنَ الْمُلُوكِ الْخُلَفَاءِ وَغَيْرِهِمْ، وَيَزِيدُ خَيْرٌ مِنْ غَيْرِهِ: خَيْرٌ مِنَ الْمُخْتَارِ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ الثَّقَفِيِّ أَمِيرِ الْعِرَاقِ، الَّذِي أَظْهَرَ الْإِنْتِقَامَ مِنْ قَتْلَةِ الْحُسَيْنِ؛ فَإِنَّ هَذَا ادَّعَى أَنَّ جَبْرِيلَ يَأْتِيهِ. وَخَيْرٌ مِنَ الْحَجَّاجِ بْنِ يَوْسُفَ؛ فَإِنَّهُ أَظْلَمُ مِنْ يَزِيدَ بِاتِّفَاقِ النَّاسِ. وَمَعَ هَذَا؛ فَيَقَالُ: غَايَةُ يَزِيدَ وَأَمْثَالِهِ مِنَ الْمُلُوكِ أَنْ يَكُونُوا فُسَّاقًا؛ فَلَعْنَةُ الْفَاسِقِ الْمُعَيَّنِ لَيْسَتْ مَأْمُورًا بِهَا، إِنَّمَا جَاءَتِ السُّنَّةُ بِلَعْنَةِ الْأَنْوَاعِ؛ كَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَعَنَ اللَّهُ السَّارِقَ؛ يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ فَتُقَطَّعُ».

● وقال (٤/ ٥٦٩): «وَقَدْ تَنَازَعَ النَّاسُ فِي لَعْنَةِ الْفَاسِقِ الْمُعَيَّنِ؛ فَقِيلَ: إِنَّهُ جَائِزٌ، كَمَا قَالَ ذَلِكَ طَائِفَةٌ مِنْ أَصْحَابِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِمْ، كَأَبِي الْفَرَجِ بْنِ الْجَوَازِيِّ وَغَيْرِهِ. وَقِيلَ: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ؛ كَمَا قَالَ ذَلِكَ طَائِفَةٌ أُخْرَى مِنْ أَصْحَابِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِمْ، كَأَبِي بَكْرٍ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَغَيْرِهِ. وَالْمَعْرُوفُ عَنْ أَحْمَدَ كَرَاهَةُ لَعْنِ الْمُعَيَّنِ، كَالْحَجَّاجِ بْنِ يَوْسُفَ وَأَمْثَالِهِ».

(١) هُوَ جَمَالُ الدِّينِ، أَبُو الْفَرَجِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ الْبَغْدَادِيُّ، الْحَنْبَلِيُّ، الْوَاعِظُ، صَاحِبُ التَّصَانِيفِ. . وَكَانَ ذَا حَظٍّ عَظِيمٍ، وَصِيَتْ بِعَبْدِهِ فِي الْوَعْظِ. مَرَضَ خَمْسَةَ أَيَّامٍ، وَتُوُفِّيَ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ بَيْنَ الْعِشَاءِ فِي الثَّالِثِ عَشَرَ مِنْ رَمَضَانَ سَنَةِ سَبْعٍ وَتِسْعِينَ وَخَمْسٍ مِائَةٍ فِي دَارِهِ.

قال الذهبي: «رَحِمَهُ اللَّهُ وَسَامَحَهُ؛ فَلَيْتَهُ لَمْ يَخْضَ فِي التَّأْوِيلِ، وَلَا خَالَفَ إِمَامَهُ». «سِيرُ النُّبَلَاءِ» (١٥/ ٤٥٦). وانظر: «الْمُنْتَظَمُ» (٧/ ٤).

(٢) قَالَ الْحَافِظُ فِي «التَّهْذِيبِ» (٢/ ٢١١): «وَقَالَ طَاوُوسٌ: عَجِبْتُ لِمَنْ يُسَمِّيهِ مُؤْمِنًا، وَكَفَرَهُ جَمَاعَةً مِنْهُمْ: سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَالشَّعْبِيُّ، وَمُجَاهِدٌ، وَعَاصِمُ بْنُ أَبِي الْجُودِ، وَالشَّعْبِيُّ، وَغَيْرُهُمْ».

● وقال المُرْدَاوِيُّ فِي «الْإِنْصَافِ» (١٠/ ٣٢٧): «وَظَاهِرُ كَلَامِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَالْأَصْحَابِ: لَا يَكْفُرُ إِلَّا مُنَافِقٌ أَسَرَ الْكُفْرَ. قَالَ: وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ أَخْرَجَ الْحَجَّاجَ =

وَلَا يَكْفُرُ^(١) حَاكِي كُفْرٍ سَمِعَهُ مِنْ غَيْرِ اعْتِقَادِهِ، وَلَعَلَّهُ إِجْمَاعٌ.
 وَفِي «الْإِتِّصَارِ»^(٢): مَنْ تَزَيَّا بِزِيٍّ كُفْرٍ؛ مِنْ لُبْسِ^(٣) غِيَارٍ، أَوْ شَدِّ زُنَّارٍ، أَوْ
 تَعْلِيقِ صَلِيبٍ^(٤) بِصَدْرِهِ؛ حَرَمٌ^(٥)، وَلَمْ يَكْفُرْ، وَمِثْلُ كَلَامٍ بَعْضُهُمْ إِلَى
 الْكُفْرِ.

وَفِي «الْفُصُولِ»^(٦): إِنْ شَهِدَ عَلَيْهِ أَنَّهُ كَانَ يُعَظِّمُ الصَّلِيبَ، مِثْلُ أَنْ يُقْبَلَهُ،
 وَيَتَقَرَّبَ بِقُرْبَاتٍ^(٧) أَهْلِ الْكُفْرِ، وَيَكْثَرَ مِنْ بَيْعِهِمْ^(٨) وَبُيُوتِ عِبَادَاتِهِمْ؛ احْتِمَلُ

= ابْنُ يُونُسَ عَنِ الْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّهُ أَخَافَ أَهْلَ الْمَدِينَةِ وَأَنْتَهَكَ حُرْمَ اللَّهِ وَحُرْمَ رَسُولِهِ ﷺ.
 قَالَ فِي الْفُرُوعِ: فَيَتَوَجَّهَ عَلَيْهِ يَزِيدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ وَنَحْوُهُ، وَنَصُّ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ بِخِلَافِ
 ذَلِكَ. وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّخْصِيسُ بِاللَّعْنَةِ؛ خِلَافًا لِأَبِي الْحُسَيْنِ
 وَابْنِ الْجَوَازِيِّ وَغَيْرِهِمَا. وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: ظَاهِرُ كَلَامِهِ الْكَرَاهَةُ.
 (١) فِي (هـ): يَكُونُ.

(٢) لِأَبِي الْخَطَّابِ الْكَلُودَانِيِّ، وَهُوَ مَحْفُوظُ بَنِي أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ، أَحَدُ أَيْمَةِ الْحَنَابِلَةِ
 وَمُصَنِّفِيهِمْ، دَرَسَ الْفِقْهَ عَلَى أَبِي يَعْلَى بْنِ الْفَرَّاءِ، وَتُوفِّيَ بِبَغْدَادَ فِي ثَالِثِ عَشَرَ،
 جُمَادَى الْآخِرَةِ، سَنَةَ عَشَرَ وَخَمْسِمِائَةٍ، وَقِيلَ: فِي رَابِعِ. «تَارِيخُ بَغْدَادَ» (٢١ / ١٧٠)،
 وَ«تَارِيخُ الْإِسْلَامِ» (١١ / ١٤٠)، وَ«الْبَدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ» (١٦ / ٢٣١).

(٣) فِي (ز): (بِزِي الْكَفَّارِ مِنْ أَنْ لَبَسَ)، فِي (هـ): (تَزَيَّ بِزِي كَفَّارٍ مِنْ لَبْسٍ) بَدَلًا مِنْ
 (بِزِي كَفَرٍ مِنْ لَبْسٍ).

(٤) فِي (ز): (عَلَّقَ صَلِيبًا) بَدَلًا مِنْ (تَعْلِيقَ صَلِيبٍ).

(٥) فِي (هـ): حَرَامٌ.

(٦) لِابْنِ عَقِيلِ الْحَنْبَلِيِّ، وَتَرْجَمَتُهُ الْآتِيَةُ.

(٧) فِي (ز): بِقُرْبَانَاتٍ.

(٨) فِي (م): تَبِعَهُمْ.

أَنَّهُ رِدَّةٌ، وَهُوَ الْأَرْجَحُ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَهْزِئَ بِالْكَفْرِ^(١) يَكْفُرُ، وَلِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ يَفْعَلُ ذَلِكَ عَنِ اعْتِقَادٍ.

وَجَزَمَ ابْنُ عَقِيلٍ^(٢) بِأَنَّ مَنْ امْتَنَهَنَ الْقُرْآنَ، أَوْ غَمَصَهُ، أَوْ طَلَبَ أَنْ يُنَاقِضَهُ، أَوْ ادَّعَى أَنَّهُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، أَوْ مُخْتَلَقٌ، أَوْ مَقْدُورٌ عَلَى مِثْلِهِ، وَلَكِنَّ اللَّهَ مَنَعَ قُدْرَتَهُمْ؛ كَفَرَ؛ بَلْ هُوَ مُعْجِزٌ بِنَفْسِهِ، وَالْعَجْزُ شَمَلٌ^(٣) (الخلق). انتهى حاصل كلام «الفروع».

وَبِتَأَمُّلِهِ؛ يُعْلَمُ أَنَّهُ مُوَافِقٌ لِمَا قَدَّمَنا مِنْ مَذْهَبِنَا - وَغَيْرِهِ - فِي أَكْثَرِ مَا ذَكَرَ.

وَعِنْدَهُمْ أَنَّ تَرْكَ الصَّلَاةِ كُفْرٌ؛ إِنْ دُعِيَ إِلَيْهَا امْتَنَعَ دُونَ غَيْرِهَا مِنْ الْعِبَادَاتِ.

□ وَاعْلَمْ أَنَّ الدُّعَاءَ يَنْقَسِمُ إِلَى كُفْرٍ وَحَرَامٍ وَغَيْرِهِمَا:

● فِيمَا هُوَ كُفْرٌ: أَنْ يَسْأَلَ (نَفِي) مَا دَلَّ السَّمْعُ الْقَاطِعُ عَلَى (تُبُوتِهِ)؛ كَاللَّهِمَّ لَا تُعَذِّبْ مَنْ كَفَرَ بِكَ، (أَوْ^(٤) اغْفِرْ لَهُ)، أَوْ (لَا تُخَلِّدْ فُلَانًا الْكَافِرَ فِي النَّارِ)؛ لِأَنَّ ذَلِكَ طَلَبٌ لِتَكْذِيبِ اللَّهِ تَعَالَى فِي مَا أَخْبَرَ بِهِ، وَهُوَ

(١) في (م): بكفر.

(٢) هو أَبُو الْوَفَاءِ عَلِيُّ بْنُ عَقِيلٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَغْدَادِيِّ، الظَّفَرِيُّ، الْحَنْبَلِيُّ، الْمُتَكَلِّمُ، صَاحِبُ التَّصَانِيفِ، تُوفِّي بِكُرَّةِ الْجُمُعَةِ، ثَانِي عَشَرَ، جُمَادَى الْأُولَى، سَنَةَ ثَلَاثِ عَشْرَةِ وَخَمْسِ مِائَةٍ. «تاريخ بغداد» (٢١/١٤٥)، و«سير النبلاء» (٢٠٣/١١)، و«البدایة والنہایة» (١٦/٢٤١).

(٣) في (ز)، و(م): يشمل.

(٤) (س): [٤٠ / أ].

كُفِّرَ.

وَكَأَن يَسْأَلَ^(١) اللهَ أَنْ يُرِيحَهُ مِنَ الْبَعْثِ حَتَّى يَسْتَرِيحَ مِنْ أَهْوَالِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ؛ لِمَا ذَكَرَ قَبْلَهُ.

● وَمِنْهُ؛ أَنْ يَطْلُبَ (ثُبُوتَ) مَا دَلَّ السَّمْعُ الْقَطْعِيُّ عَلَى (نَفْيِهِ)؛ كَ (اللَّهُمَّ خَلِّدْ فُلَانًا الْمُسْلِمَ عَدُوِّي فِي النَّارِ)، وَلَمْ يُرِدْ سُوءَ الْخَاتِمَةِ.

أَوْ يَطْلُبَ أَنْ^(٢) اللهَ يُحْيِيَهُ أَبَدًا حَتَّى يَسْلَمَ مِنْ سَكَرَاتِ الْمَوْتِ.

أَوْ أَنَّ اللهَ يَجْعَلُ إِبْلِيسَ مُحِبًّا لَهُ، وَنَاصِحًا لِبَنِي آدَمَ أَبَدَ الدَّهْرِ^(٣)؛ حَتَّى يَقِلَّ الْفَسَادُ.

هَذَا^(٤)، وَالتَّكْفِيرُ بِجَمِيعِ مَا ذَكَرَ؛ ذَكَرَهُ الْقَرَأَفِيُّ^(٥).

وَلَكَ أَنْ تَقُولَ: لَعَلَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنْ لَا زِمَ الْقَوْلِ قَوْلٌ، وَقَدْ مَرَّ: أَنْ لَا زِمَ الْمَذْهَبِ لَيْسَ بِمَذْهَبٍ؛ فَعَلَيْهِ؛ لَا كُفْرَ بِمَجَرَّدِ هَذِهِ الْأَقْوَالِ؛ إِلَّا إِنْ أَرَادَ مَعَ ذَلِكَ عَدَمَ حَقِيقَةِ مَا دَلَّ عَلَى الْوُقُوعِ أَوْ عَدَمِهِ، أَوْ أَنَّهُ يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ الْكَذِبُ، أَوْ شَكٌّ فِي [مِثْلِ]^(٦) ذَلِكَ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ قَصْدٌ، أَوْ أَرَادَ أَنَّ اللهَ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ؛ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ كُفْرًا.

(١) فِي (ز): سَأَلَ.

(٢) سَقَطَتْ مِنْ (ز).

(٣) فِي (هـ): (أَبَدُ الْآبِدِينَ وَدَهْرُ الدَّاهِرِينَ) بَدَلًا مِنْ (أَبَدِ الدَّهْرِ).

(٤) سَقَطَتْ مِنْ (هـ).

(٥) «الْفُرُوقُ» لِلْقَرَأَفِيِّ (٤/ ٢٦٠ و ٢٦١).

(٦) زِيَادَةٌ مِنْ (م).

ثُمَّ رَأَيْتُ (بَعْضَ) أَيْمَّةِ مَذْهَبِ الْقَرَّافِيِّ قَالَ - عَقِبَ كَلَامِهِ الْمَذْكُورِ -^(١):
(وَلَكَّ أَنْ تَقُولَ: هَذَا مِنْ طَلَبِ مَا لَا فَايْدَةَ فِي طَلَبِهِ؛ مِنْ حَيْثُ الْعِلْمُ بِحُصُولِ
ذَلِكَ، وَلَا كُفْرَ [بِمَا]^(٢) يَلْزَمُ مِنْهُمَا، وَلَيْسَ إِلْزَامُ الْكُفْرِ بِأُولَى مِنْ إِلْزَامِ
طَلَبِ الْعَبَثِ؛ بَلْ إِلْزَامُ هَذَا أَوْلَى؛ اسْتِصْحَابًا لِلِإِيمَانِ الْمَعْلُومِ مِنْهُ بِأَشْيَاءَ
كَثِيرَةٍ، وَبِالصَّرِيحِ^(٣)). انتهى، وَهُوَ حَسَنٌ.

● وَمِمَّا يَكُونُ مِنَ الدُّعَاءِ كُفْرًا - أَيْضًا -: أَنْ يَطْلُبَ الدَّاعِي (نَفِي) مَا دَلَّ
الْعَقْلُ الْقَطْعِيُّ عَلَى (ثُبُوتِهِ) مِمَّا^(٤) يُخِلُّ بِإِجْلَالِ الرُّبُوبِيَّةِ؛ كَأَنْ يَسْأَلَ اللَّهَ
سَلْبَ عِلْمِهِ حَتَّى يَسْتَتِرَ الْعَبْدُ فِي قَبَائِحِهِ، أَوْ سَلْبَ قُدْرَتِهِ؛ حَتَّى يَأْمَنَ الْمُوَاخَذَةَ.
● أَوْ (ثُبُوتُ) مَا دَلَّ الْعَقْلُ الْقَطْعِيُّ^(٥) عَلَى (نَفْيِهِ) مِمَّا يُخِلُّ بِإِجْلَالِ الرُّبُوبِيَّةِ؛
كَأَنْ يُعْظِمَ شَوْقَ الدَّاعِي إِلَى رَبِّهِ؛ فَيَسْأَلُهُ أَنْ يَحِلَّ فِي شَيْءٍ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ
حَتَّى يَجْتَمِعَ بِهِ.

● أَوْ أَنْ يَجْعَلَ التَّصَرُّفَ فِي الْعَالَمِ بِمَا أَرَادَهُ؛ قَالَ الْقَرَّافِيُّ^(٦): (وَقَدْ وَقَعَ
هَذَا لِجَمَاعَةٍ مِنْ جَهْلَةِ الصُّوفِيَّةِ، وَيَقُولُونَ: فَلَانُ أُعْطِيَ كَلِمَةً (كُنْ فَيَكُونُ)،
وَيَسْأَلُونَ أَنْ يُعْطُوا كَلِمَةً (كُنْ) الَّتِي فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا

(١) انظر: «إِدْرَارَ الشُّرُوقِ عَلَى أَنْوَاءِ الْفُرُوقِ» - مَعَ الْفُرُوقِ - لابْنِ الشَّاطِطِ (ت: ٧٢٣هـ)
(٤/٢٦١).

(٢) زيادة من (م).

(٣) في (ز): وبالتصريح.

(٤) في (ز): لما.

(٥) في (ز): (القاطع العقلي)، في (هـ): (القاطع القطعي) بدلًا من (العقل القطعي).

(٦) «الْفُرُوقُ» لِلْقَرَّافِيِّ (٤/٢٦٢ و ٢٦٣).

أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴿٨١﴾ [يس: ٨٢]، وَمَا يَعْلَمُونَ مَعْنَى هَذِهِ الْكَلِمَةِ فِي كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا يَعْلَمُونَ مَا^(١) مَعْنَى إِعْطَائِهَا إِنْ صَحَّ أَنَّهَا أُعْطِيَتْ، وَمُقْتَضَى هَذَا الطَّلَبِ: الشَّرِكَةُ فِي الْمَلِكِ، وَهُوَ كُفْرٌ. وَالْحُلُولُ كُفْرٌ.

● أَوْ أَنْ يَجْعَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ نَسَبًا يُشْرِفُ بِهِ عَلَى الْعَالَمِ؛ لِأَنَّهُ طَلَبُ اسْتِيلَادٍ^(٢)، وَهُوَ كُفْرٌ.

□ وَمَا ذَكَرَهُ فِي هَذِهِ الْأَنْوَاعِ صَحِيحٌ^(٣)؛ لِمَا مَرَّ أَنَّ مَنْ شَكَّ فِي سَلْبِ صِفَاتِ الذَّاتِ^(٤) عَنْهَا، أَوْ أَنَّهُ تَعَالَى يَجِلُّ فِي شَيْءٍ، [أَوْ يَجِلُّ فِيهِ شَيْءٌ]^(٥)، أَوْ أَنَّ لَهُ وَلَدًا، أَوْ أَنَّهُ يَلِدُ أَوْ يُوَلَّدُ؛ كُفْرٌ، وَلَا شَكَّ أَنَّ^(٦) سُؤَالَ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ إِنَّمَا يَنْشَأُ عَنْ تَجْوِيزِ وَقُوعِهِ، وَهُوَ كُفْرٌ.

□ لَكِنْ مَا ذَكَرَهُ عَنِ الصُّوفِيَّةِ؛ فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ لَا^(٧) يَلْزَمُ عَلَيْهِ نِسْبَةُ نَقْصٍ^(٨) إِلَيْهِ تَعَالَى؛ فَضْلًا عَنْ كَوْنِهِ مُصَرِّحًا بِذَلِكَ؛ فَالْصَّوَابُ فِيهِ: عَدَمُ الْكُفْرِ.

(١) سقطت من (هـ).

(٢) في ط الخميس: استيلاء. والمثبتُ مُوَافِقُ لِمَا فِي «الْفُرُوقِ» (٤/٢٦٣). وَعِبَارَتُهُ: (وَقَدْ دَلَّ الْقَاطِعُ الْعَقْلِيُّ عَلَى اسْتِحَالَةِ النَّسَبِ وَأَسْبَابِ الْإِسْتِيلَادِ الْمُوجِبَةِ لِلْأَنْسَابِ؛ فَيَكُونُ هَذَا الدُّعَاءُ؛ طَلَبًا لِيُصْدَرِ الْإِسْتِيلَادُ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى فَيَكُونُ كُفْرًا).

(٣) (س): [٤٠ / ب].

(٤) في (ز): (سلب صفات الله تعالى للذات) بدلًا من (سلب صفات الذات).

(٥) ما بين المعقوفتين سقط من (م).

(٦) عبارة (لا شك أن) سقطت من (ز).

(٧) سقطت من (هـ).

(٨) في (هـ): النقص.

ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَ أَيْمَةِ مَذْهَبِهِ قَالَ^(١): (قُلْتُ: إِلْزَامُهُ الْكُفْرَ لِلصُّوْفِيَّةِ؛ مِنْ حَيْثُ قَوْلُهُمْ: أُعْطِيَ فُلَانٌ كَلِمَةً (كُنْ) غَيْرَ صَحِيحٍ؛ فَإِنَّ هَذَا الْكَلَامَ يَصْدُقُ عَلَى مَنْ أَخْرَقَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ الْعَادَةَ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ؛ فَإِنْ^(٢) طَلَبَ مِنْ رَبِّهِ شَيْئًا، أَوْ هَمَّ بِشَيْءٍ؛ فَتَصَوَّرَ مَطْلُوبَهُ عَلَى وَفْقِ مُرَادِهِ بِغَيْرِ تَدْرِيجٍ؛ بَلْ دَفْعَةً، وَهَذَا الْقَدْرُ صَحِيحٌ وَجُودُهُ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ الشَّرِكَةُ لِلَّهِ تَعَالَى فِي الْمُلْكِ، وَلَا بِأَكْثَرٍ مِنْ ذَلِكَ). انتهى، وَهُوَ حَسَنٌ.

قَالَ الْقَرَفِيُّ^(٣): (وَاعْلَمْ أَنَّ الْجَهْلَ بِمَا تُؤَدِّي إِلَيْهِ هَذِهِ الْأَدْعِيَةُ لَيْسَ عُذْرًا عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّ الْقَاعِدَةَ الشَّرْعِيَّةَ دَلَّتْ عَلَى أَنَّ كُلَّ جَهْلٍ^(٤) يُمَكِّنُ الْمَكْلَفَ رَفْعُهُ^(٥) لَا يَكُونُ حُجَّةً لِلْجَاهِلِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى).

(١) قَالَ ابْنُ الشَّاطِئِ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى الْفُرُوقِ «إِذْرَارِ الشُّرُوقِ» (٢٦٣/٤): «قُلْتُ: إِنْ كَانَ أُولَئِكَ الْقَوْمُ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ اللَّهَ يُعْطِي غَيْرَهُ كَلِمَةً (كُنْ) بِمَعْنَى: أَنَّهُ يُعْطِيهِ الْإِفْتِدَارَ؛ فَذَلِكَ جَهْلٌ شَنِيعٌ؛ إِنْ أَرَادُوا أَنَّهُ يُعْطِيهِ الْإِسْتِقْلَالَ، وَإِلَّا؛ فَهُوَ مَذْهَبُ الْإِعْزَالِ، وَكِلَاهُمَا كُفْرٌ بِالْمَالِ.

وَإِنْ كَانُوا يَعْتَقِدُونَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُعْطِي (كُنْ)؛ أَنْ يَكُونَ لِهَذَا الشَّخْصِ الْكَائِنَاتُ الَّتِي يُرِيدُهَا مَقْرُونَةً بِإِرَادَتِهِ؛ فَعَبَّرُوا عَنْ ذَلِكَ بِإِعْطَائِهِ كَلِمَةً (كُنْ)؛ فَلَا مَحْذُورَ فِي ذَلِكَ، إِذَا افْتَرَنَ بِقَوْلِهِمْ قَرِينَةً تُفْهِمُ الْمَقْصُودَ».

● قُلْتُ: بَلْ لَا تَخْلُو الْعِبَارَةُ مِنْ نَظَرٍ وَمَحْذُورٍ؛ لِمَا فِيهَا مِنْ إِيْهَامٍ شَدِيدٍ، حَتَّى وَإِنْ كَانَ اعْتِقَادُهُمْ هَذَا الْأَخِيرَ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ - هُنَا - .

(٢) فِي (هـ): بَأَن .

(٣) فِي «الْفُرُوقِ» (٢٦٤/٤).

(٤) فِي (هـ): مَا .

(٥) فِي (هـ): دَفْعُهُ . وَكَذَا فِي «الْفُرُوقِ» .

ثُمَّ قَالَ^(١): (نَعَمْ الْجَهْلُ الَّذِي لَا يُمَكِّنُ الْمَكْلَفَ رَفْعُهُ^(٢)) بِمُقْتَضَى الْعَادَةِ يَكُونُ عُذْرًا؛ كَمَا لَوْ تَزَوَّجَ أُخْتَهُ يَظُنُّهَا أَجْنَبِيَّةً.

وَأَصْلُ هَذَا الْفَسَادِ الدَّاخِلِ عَلَى الْإِنْسَانِ فِي هَذِهِ الْأَدْعِيَةِ؛ إِنَّمَا هُوَ الْجَهْلُ؛ فَاحْذَرِ مِنْهُ، وَاحْرِصْ عَلَى الْعِلْمِ؛ فَهُوَ النَّجَاةُ؛ كَمَا أَنَّ الْجَهْلَ هُوَ الضَّلَالُ). انتهى.

وَقَدْ ذَكَرَ بَعْدَ ذَلِكَ انْقِسَامَ الدُّعَاءِ إِلَى مُحَرَّمٍ وَغَيْرِهِ، وَأَطَالَ فِيهِ بِمَا فِي بَعْضِهِ نَظْرًا، وَلَا غَرَضَ لَنَا فِي ذِكْرِهِ فِي هَذَا الْكِتَابِ.

وَقَدْ ذَكَرْتُ جُمْلًا مِنْ (أَحْكَامِ الدُّعَاءِ) فِي كِتَابِي: «شَرْحُ مُخْتَصَرِ الرَّوْضِ»^(٣) - آخِرِ بَابِ صِفَةِ الصَّلَاةِ -؛ فَانْظُرْهُ إِنْ أَرَدْتَ؛ فَإِنَّهُ جَمَعَ فِي ذَلِكَ فَأَوْعَى، أَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى قَبُولَهُ، وَتَيْسِيرَ إِتْمَامِهِ فِي عَافِيَةٍ، بِلا مِحْنَةٍ، آمِينَ^(٤).



(١) في «الفروق» (٤/ ٢٦٤).

(٢) في (هـ): دفعه. وأما في «الفروق»؛ فكما هو مثبت.

(٣) و«الرَّوْضُ»، مُخْتَصَرُ: (الرَّوْضَةِ) - فِي الْفُرُوعِ - لِلنَّوَوِيِّ. وَهُوَ: لِشَرَفِ الدِّينِ: إِسْمَاعِيلَ ابْنِ أَبِي بَكْرٍ، الْمَعْرُوفِ: بِابْنِ الْمُقَرِّي الْيَمِينِي، الشَّافِعِيِّ. الْمَتَوَفَّى: سَنَةَ (٨٣٧هـ)، سَبْعَ وَثَلَاثِينَ وَثَمَانِمِائَةً، وَقَدْ اخْتَصَرَهُ: الْحَافِظُ، شَهَابُ الدِّينِ: أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ، الْمَعْرُوفُ: بِابْنِ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيِّ. الْمَتَوَفَّى: سَنَةَ (٨٥٢هـ)، اثْنَتَيْنِ وَخَمْسِينَ وَثَمَانِمِائَةً. «كَشَفُ الظُّنُونِ» (١/ ٩١٩).

(٤) سقطت من (هـ).

تَتِمَّاتٌ وَفَوَائِدُ

● مِنْهَا: قَدْ (مَرَّ) أَنَّ السَّحَرَ قَدْ يَكُونُ كُفْرًا، وَغَرَضُنَا (الآن) اسْتِثْقَاءُ مَا يُمَكِّنُ مِنَ الْكَلَامِ فِيهِ، وَفِي أَقْسَامِهِ، وَحَقِيقَتِهِ، وَبَيَانِ أَحْكَامِهِ؛ [رَدْعًا] ^(١) لِكَثِيرَيْنِ انْهَمَكُوا عَلَيْهِ وَعَلَى مَا يُقَرِّبُ مِنْهُ، وَعَدُّوا ذَلِكَ شَرَفًا وَفَخْرًا.

فَنَقُولُ: مَذْهَبُنَا فِي السَّحْرِ مَا بَسَطْنَاهُ - فِي مَا مَرَّ -، وَحَاصِلُهُ: أَنَّهُ إِنْ ^(٢) اشْتَمَلَ عَلَى عِبَادَةِ مَخْلُوقٍ؛ كَشَمْسٍ، أَوْ قَمَرٍ، أَوْ كَوْكَبٍ، أَوْ غَيْرِهَا ^(٣)، أَوْ السُّجُودِ لَهُ، أَوْ تَعْظِيمِهِ؛ كَمَا يُعَظِّمُ اللَّهُ ﷻ، أَوْ اعْتِقَادِ أَنَّ لَهُ تَأْثِيرًا بِذَاتِهِ، أَوْ تَنْقِصَ نَبِيِّ، أَوْ مَلِكٍ - بِشَرْطِهِ السَّابِقِ -، أَوْ اعْتِقَادِ إِبَاحَةِ السَّحْرِ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهِ ^(٤)؛ كَانَ كُفْرًا وَرِدَّةً؛ فَيُسْتَتَابُ السَّاحِرُ؛ فَإِنْ تَابَ، وَإِلَّا قُتِلَ.

● وَ(السَّحَرُ) لَهُ حَقِيقَةٌ عِنْدَ عَامَّةِ الْعُلَمَاءِ؛ خِلَافًا لِلْمُعْتَزِلَةِ، وَأَبِي جَعْفَرٍ الْإِسْتِرَابَازِيِّ ^(٥)،

(١) في (س)، و(ز): ودعاء، والمثبت من (م)، و(ه)، وهو الأنسب للسياق.

(٢) سقطت من (ز).

(٣) في (ز): غيرهما.

(٤) (س): [٤١ / أ].

(٥) قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (٢٢٢/١٠): «وَهَذَا اخْتِيَارُ أَبِي جَعْفَرٍ الْإِسْتِرَابَازِيِّ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ وَأَبِي بَكْرٍ الرَّازِيِّ مِنَ الْحَنَفِيَّةِ وَابْنِ حَزْمٍ الظَّاهِرِيِّ وَطَائِفَةٍ».

وَسَيَأْتِي لَذَلِكَ مَزِيدٌ^(١).

= وقال النَّوَوِيُّ في «تَهْذِيبِ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ» (٢٠٢/٢): «أَبُو جَعْفَرٍ الْأَسْتِرَابَادِيُّ: من أصحابِ الوجوه، مذكورٌ في المهذب - في آخرِ بابِ الرِّدَّةِ في مَسْأَلَةِ السَّحْرِ -، هُوَ بكسرِ الهمزة، وبسينٍ مهملةٍ ساكنةٍ، ثم تاءٍ مثناةٍ فوق، مكسورةٍ، ثم راءٍ، ثم ألفٍ، ثم موحدَةٍ، ثم ذالٍ مُعْجَمَةٍ، مَنْسُوبٌ إلى إِسْتِرَابَادَ، بلدةٍ معروفةٍ بِخُرَاسَانَ». وقال الإِسْنَوِيُّ في «طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَّةِ» (٣٤/١): «ذكره العَبَادِيُّ في طَبَقَةِ الْفَقَّالِ الشَّاشِيِّ والأَوْذَنِيِّ». ثم قال: «نَقَلَ عَنْهُ الرَّافِعِيُّ، في كِتَابِ الْجِنَايَاتِ، قُبَيْلَ الْعَاقِلَةِ بَقْلِيلٍ، أَنَّ السَّحَرَ لا حَقِيقَةَ لَهُ، وَإِنَّمَا هُوَ تَخْيِيلٌ لظَاهِرِ الْآيَةِ، لَمْ أَقِفْ لَهُ عَلَى تَارِيخٍ وَفَاةٍ». وقال الْحُسَيْنِيُّ في «طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَّةِ» (ص: ٨٤): «هُوَ أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَسْتِرَابَادِيُّ؛ قَالَ الْإِمَامُ أَبُو الطَّيِّبِ ابْنُ أَبِي سَهْلٍ الصُّعْلُوكِيُّ: هُوَ مِنْ أَصْحَابِ ابْنِ سُرَيْجٍ، وَكِبَارِ الْفُقَهَاءِ وَالْمُؤَدِّينَ (الْمَدْرَسِيِّينَ)، وَأَجَلَ الْعُلَمَاءِ الْمُبَرِّزينَ، وَلَهُ تَعْلِيقٌ مَعْرُوفٌ بِغَايَةِ الْإِتْقَانِ، عَلَّقَهُ ابْنُ سُرَيْجٍ».

وَانْظُرْ: «الْعَقْدُ الْمَذْهَبُ فِي طَبَقَاتِ حَمَلَةِ الْمَذْهَبِ» لابْنِ الْمَلَكَيْنِ (ص: ١٨١). (١) قَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ فِي «إِكْمَالِ الْمَعْلَمِ» (٨٦/٧): «أَهْلُ السُّنَّةِ وَجُمُهورُ الْعُلَمَاءِ مِنَ الْأُمَّةِ عَلَى إِثْبَاتِ السَّحْرِ، وَأَنَّ لَهُ حَقِيقَةً؛ كَحَقَائِقِ غَيْرِهِ مِنَ الْأَشْيَاءِ الثَّابِتَةِ؛ خِلَافًا لِمَنْ أَنْكَرَهُ، وَنَفَى حَقِيقَتَهُ، وَأَضَافَ مَا يَتَّفِقُ مِنْهُ إِلَى خَيَالَاتٍ بَاطِلَةٍ لَا حَقَائِقَ لَهَا». • وقال ابْنُ قَدَامَةَ فِي «الْمَغْنِيِّ» (٢٨/٩ - وَمَا بَعْدَهَا-): «فَصُلِّ: فِي السَّحْرِ: وَهُوَ عَقْدٌ وَرُقَى وَكَلَامٌ يَتَكَلَّمُ بِهِ، أَوْ يَكْتُبُهُ، أَوْ يَعْمَلُ شَيْئًا فِي بَدَنِ الْمَسْحُورِ أَوْ قَلْبِهِ، أَوْ عَقْلِهِ، مِنْ غَيْرِ مُبَاشَرَةٍ لَهُ».

وَلَهُ حَقِيقَةٌ؛ فَمِنْهُ مَا يَقْتُلُ، وَمَا يُمْرِضُ، وَيَأْخُذُ الرَّجُلَ عَنِ امْرَأَتِهِ فَيَمْنَعُهُ وَطَأَهَا، وَمِنْهُ مَا يُفَرِّقُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ، وَمَا يُبْعِضُ أَحَدَهُمَا إِلَى الْآخَرِ، أَوْ يُحَبِّبُ بَيْنَ اثْنَيْنِ. وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ. وَذَهَبَ (بَعْضُ) أَصْحَابِهِ إِلَى أَنَّهُ لَا حَقِيقَةَ لَهُ؛ إِنَّمَا هُوَ تَخْيِيلٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى﴾ [طه: ٦٦].

وقال أَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ: إِنْ كَانَ شَيْئًا يَصِلُ إِلَى بَدَنِ الْمَسْحُورِ، كَذَخَانٍ وَنَحْوِهِ، جَازَ أَنْ يَحْصَلَ مِنْهُ ذَلِكَ؛ فَأَمَّا أَنْ يَحْصَلَ الْمَرَضُ وَالْمَوْتُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَصِلَ إِلَى =

= بَدَنِهِ شَيْءٌ، فَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَوْ جَاَزَ، لَبَطَلَتْ مُعْجَزَاتُ الْأَنْبِيَاءِ ﷺ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَخْرِقُ الْعَادَاتِ؛ فَإِذَا جَاَزَ مِنْ غَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ، بَطَلَتْ مُعْجَزَاتُهُمْ وَأَدْلَتَّهُمْ.

وَلَنَا: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ [الفلق: ١] ﴿مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ [الفلق: ٢] ﴿وَمِنْ شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ﴾ [الفلق: ٣] ﴿وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ﴾ [الفلق: ٤] يَعْنِي: السَّوَاحِرَ اللَّاتِي يَعْقِدْنَ فِي سِحْرِهِنَّ، وَيَنْفُثْنَ عَلَيْهِ، وَلَوْ لَا أَنَّ السَّحَرَ لَهُ حَقِيقَةٌ، لَمَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِالِاسْتِعَاذَةِ مِنْهُ. وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَائِكِينَ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ﴾ [البقرة: ١٠٢]. إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ﴾ [البقرة: ١٠٢].

وَرَوَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَحَرَ، حَتَّى إِنَّهُ لَيُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَفْعَلُ الشَّيْءَ وَمَا يَفْعَلُهُ وَأَنَّهُ قَالَ لَهَا ذَاتَ يَوْمٍ: أَشَعَرْتَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَفْتَانِي فِيَمَا اسْتَفْتَيْتُهُ؟ أَنَّهُ أَتَانِي مَلَكًا؛ فَجَلَسَ أَحَدُهُمَا عِنْدَ رَأْسِي، وَالْآخَرُ عِنْدَ رِجْلِي؛ فَقَالَ: مَا وَجَعَ الرَّجُلُ؟ قَالَ: مَطْبُوبٌ قَالَ: مَنْ طَبَّهُ؟ قَالَ: لَبِيدُ بْنُ الْأَعْصَمِ فِي مُشْطٍ وَمُشَاطَةٍ، فِي جُفِّ طَلْعَةٍ ذَكَرَ، فِي بَثْرِ ذِي أَرْوَانٍ؛ ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ، وَغَيْرُهُ. جُفِّ الطَّلْعَةِ: وَعَاؤُهَا. وَالْمُشَاطَةُ: الشَّعْرُ الَّذِي يَخْرُجُ مِنْ شَعْرِ الرَّأْسِ أَوْ غَيْرِهِ إِذَا مُشِطَ؛ فَقَدْ أَثَبَتَ لَهُمْ سِحْرًا.

وَقَدْ اسْتَهْرَجَ بَيْنَ النَّاسِ وُجُودُ عَقْدِ الرَّجُلِ عَنِ امْرَأَتِهِ حِينَ يَتَزَوَّجُهَا؛ فَلَا يَقْدِرُ عَلَى إِيْتَانِهَا، وَحَلَّ عَقْدِهِ؛ فَيَقْدِرُ عَلَيْهَا بَعْدَ عَجْزِهِ عَنْهَا، حَتَّى صَارَ مُتَوَاتِرًا لَا يُمَكِّنُ جَحْدُهُ. وَرُويَ مِنْ أَخْبَارِ السَّحَرَةِ مَا لَا يَكَادُ يُمَكِّنُ التَّوَاطُّؤُ عَلَى الْكَذِبِ فِيهِ. وَأَمَّا إِبْطَالُ الْمُعْجَزَاتِ؛ فَلَا يَلْزَمُ مِنْ هَذَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَبْلُغُ مَا يَأْتِي بِهِ الْأَنْبِيَاءُ ﷺ، وَلَيْسَ يَلْزَمُ أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَى أَنْ تَسْعَى الْعِصْيُ وَالْجِبَالُ.

إِذَا ثَبَتَ هَذَا؛ فَإِنَّ تَعَلَّمَ السَّحَرَ، وَتَعَلَّمَهُ حَرَامٌ، لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ. قَالَ أَصْحَابُنَا: وَيُكَفِّرُ السَّاحِرُ بِتَعَلُّمِهِ وَفِعْلِهِ، سَوَاءً اعْتَقَدَ تَحْرِيمَهُ أَوْ إِبَاحَتَهُ.

وَرُويَ عَنْ أَحْمَدَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُكَفِّرُ؛ فَإِنَّ حَبْلًا رُويَ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ عَمِّي فِي الْعَرَّافِ وَالْكَاهِنِ وَالسَّاحِرِ: أَرَى أَنْ يُسْتَتَابَ مِنْ هَذِهِ الْأَفَاعِيلِ كُلِّهَا؛ فَإِنَّهُ عِنْدِي فِي مَعْنَى الْمُرْتَدِّ؛ فَإِنْ تَابَ، وَزَاجَعَ يَعْنِي يُخْلَى سَبِيلُهُ. قُلْتُ لَهُ: يُقْتَلُ؟ قَالَ: لَا، =

= يُحْبَسُ، لَعَلَّهُ يَرْجِعُ. قُلْتُ لَهُ: لِمَ لَا تَقْتُلُهُ؟ قَالَ: إِذَا كَانَ يُصَلِّي، لَعَلَّهُ يَتُوبُ وَيَرْجِعُ. وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُكْفَرْهُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَفَرَهُ لَقَتَلَهُ. وَقَوْلُهُ فِي مَعْنَى الْمُرْتَدِّ: يَعْنِي: الْإِسْتِثَابَةَ. وَقَالَ أَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ: إِنْ اعْتَقَدَ أَنَّ الشَّيَاطِينَ تَفْعَلُ لَهُ مَا يَشَاءُ، كُفِّرَ، وَإِنْ اعْتَقَدَ أَنَّهُ تَخِيلُ لَمْ يُكْفَرْ.

وقال الشافعي: إِنْ اعْتَقَدَ مَا يُوجِبُ الْكُفْرَ، مِثْلَ التَّقَرُّبِ إِلَى الْكَوَاعِبِ السَّبْعَةِ، وَأَنَّهَا تَفْعَلُ مَا يَلْتَمِسُ، أَوْ اعْتَقَدَ حُلَّ السَّحْرِ، كُفِّرَ؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ نَطَقَ بِتَحْرِيمِهِ، وَثَبَتَ بِالنَّقْلِ الْمُتَوَاتِرِ وَالْإِجْمَاعِ عَلَيْهِ، وَإِلَّا فَسُقَ وَلَمْ يُكْفَرْ؛ لِأَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بَاعَتْ مُدَبَّرَةً لَهَا سَحَرَتْهَا، بِمَحْضَرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ. وَلَوْ كُفِّرَتْ لَصَارَتْ مُرْتَدَّةً يَجِبُ قَتْلُهَا، وَلَمْ يَجْزِ اسْتِزْقَافُهَا، وَلِأَنَّهُ شَيْءٌ يَضُرُّ بِالنَّاسِ؛ فَلَمْ يُكْفَرْ بِمُجَرَّدِهِ كَأَذَاهُمْ. وَلَنَا: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَنَلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكٍ سُلَيْمَنَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾ [البقرة: ١٠٢]. إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَمَا يَعْلَمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ [البقرة: ١٠٢]؛ أَي: وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ؛ أَي: وَمَا كَانَ سَاحِرًا كَفَرَ بِسِحْرِهِ.

وَقَوْلُهُمَا: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾؛ أَي: لَا تَتَعَلَّمُهُ؛ فَتَكْفُرْ بِذَلِكَ، وَقَدْ رَوَى هِشَامُ ابْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْهَا، فَجَعَلَتْ تَبْكِي بُكَاءً شَدِيدًا، وَقَالَتْ: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، إِنَّ عَجُوزًا ذَهَبَتْ بِي إِلَى هَارُوتَ وَمَارُوتَ؛ فَقُلْتُ: عَلَّمَانِي السَّحْرَ؛ فَقَالَا: اتَّقِيَ اللَّهَ وَلَا تَكْفُرِي؛ فَإِنَّكَ عَلَى رَأْسِ أَمْرٍ؛ فَقُلْتُ: عَلَّمَانِي السَّحْرَ؛ فَقَالَا: أَذْهَبِي إِلَى ذَلِكَ التَّنُورِ، فَبُولِي فِيهِ؛ فَفَعَلْتُ، فَرَأَيْتُ كَأَنَّ فَارِسًا مُقَنَّعًا فِي الْحَدِيدِ خَرَجَ مِنِّي حَتَّى طَارَ، فَغَابَ فِي السَّمَاءِ، فَرَجَعْتُ إِلَيْهِمَا، فَأَخْبَرْتُهُمَا؛ فَقَالَا: ذَلِكَ إِيْمَانُكَ. فَذَكَرْتُ بَاقِيَ الْقِصَّةِ إِلَى أَنْ قَالَتْ: وَاللَّهِ يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ مَا صَنَعْتُ شَيْئًا غَيْرَ هَذَا، وَلَا أَصْنَعُهُ أَبَدًا؛ فَهَلْ لِي مِنْ تَوْبَةٍ؟ قَالَتْ عَائِشَةُ: وَرَأَيْتَهَا تَبْكِي بُكَاءً شَدِيدًا؛ فَطَافَتْ فِي أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - وَهُمْ مُتَوَافِرُونَ - تَسْأَلُهُمْ، هَلْ لَهَا مِنْ تَوْبَةٍ؟ فَمَا أَفْتَاهَا أَحَدٌ، إِلَّا أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ لَهَا: إِنْ كَانَ أَحَدٌ مِنْ أَبْوَيْكَ حَيًّا، فِرِّيهِ، وَأَكْثِرِي مِنْ =

وَقَدْ يَأْتِي السَّاحِرُ بِفِعْلٍ، أَوْ قَوْلٍ^(١) يُغَيِّرُ حَالَ الْمَسْحُورِ؛ فَيَمْرَضُ وَيَمُوتُ

= عَمَلِ الْبِرِّ مَا اسْتَطَعَتْ.

وَقَوْلُ عَائِشَةَ قَدْ خَالَفَهَا فِيهِ كَثِيرٌ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَقَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: السَّاحِرُ كَافِرٌ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْمُدْبِرَةَ تَابَتْ؛ فَسَقَطَ عَنْهَا الْقَتْلُ وَالْكَفَرُ بِتَوْبَتِهَا. وَيَحْتَمِلُ أَنَّهَا سَحَرْنَهَا، بِمَعْنَى أَنَّهَا ذَهَبَتْ إِلَى سَاحِرٍ سَحَرَ لَهَا.

● وقال النووي في «شرح مُسْلِمٍ» (١٧٦/١٤): «وَأَمَّا مَا يَتَعَلَّقُ بِالسَّحَرَةِ مِنْ فُرُوعِ الْفِقْهِ؛ فَعَمَلُ السَّحَرِ حَرَامٌ، وَهُوَ مِنَ الْكَبَائِرِ بِالْإِجْمَاعِ، وَقَدْ سَبَقَ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَدَّهُ مِنَ السَّعَةِ الْمَوْبِقَاتِ، وَسَبَقَ هُنَاكَ شَرْحُهُ. وَمُخْتَصَرُ ذَلِكَ؛ أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ كُفْرًا، وَقَدْ لَا يَكُونُ كُفْرًا؛ بَلْ مَعْصِيَةٌ كَبِيرَةٌ؛ فَإِنْ كَانَ فِيهِ قَوْلٌ أَوْ فِعْلٌ يَقْتَضِي الْكُفْرَ؛ كَفَرَ، وَإِلَّا فَلَا.

وَأَمَّا تَعَلُّمُهُ وَتَعْلِيمُهُ؛ فَحَرَامٌ؛ فَإِنْ تَضَمَّنَ مَا يَقْتَضِي الْكُفْرَ؛ كَفَرَ، وَإِلَّا فَلَا، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَا يَقْتَضِي الْكُفْرَ؛ عَزَّرَ، وَاسْتَتَبَ مِنْهُ، وَلَا يُقْتَلُ عِنْدَنَا؛ فَإِنْ تَابَ؛ قُبِلَتْ تَوْبَتُهُ.

وقال مالك: السَّاحِرُ كَافِرٌ، يُقْتَلُ بِالسَّحَرِ، وَلَا يُسْتَتَابُ، وَلَا تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ؛ بَلْ يَتَحَتَّمُ قَتْلُهُ.

والمسألة؛ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْخِلَافِ فِي قَبُولِ تَوْبَةِ الزُّنْدِيقِ؛ لِأَنَّ السَّاحِرَ عِنْدَهُ كَافِرٌ؛ كَمَا ذَكَرْنَا، وَعِنْدَنَا لَيْسَ بِكَافِرٍ، وَعِنْدَنَا تُقْبَلُ تَوْبَةُ الْمُنَافِقِ وَالزُّنْدِيقِ؛ قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: وَيَقُولُ مَالِكٌ قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَهُوَ مَرْوِيُّ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ؛ قَالَ أَصْحَابُنَا: فَإِذَا قَتَلَ السَّاحِرُ بِسِحْرِهِ إِنْسَانًا، وَاعْتَرَفَ أَنَّهُ مَاتَ بِسِحْرِهِ، وَأَنَّهُ يُقْتَلُ غَالِيًا؛ لَزِمَهُ الْقِصَاصُ، وَإِنْ قَالَ مَاتَ بِهِ، وَلَكِنَّهُ قَدْ يُقْتَلُ، وَقَدْ لَا؛ فَلَا قِصَاصَ، وَتَجِبُ الدِّيَّةُ وَالْكَفَّارَةُ، وَتَكُونُ الدِّيَّةُ فِي مَالِهِ لَا عَلَى عَاقِلَتِهِ؛ لِأَنَّ الْعَاقِلَةَ لَا تَحْمِلُ مَا ثَبَتَ بِاعْتِرَافِ الْجَانِي؛ قَالَ أَصْحَابُنَا: وَلَا يُتَصَوَّرُ الْقَتْلُ بِالسَّحَرِ بِالْبَيِّنَةِ، وَإِنَّمَا يُتَصَوَّرُ بِاعْتِرَافِ السَّاحِرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) في (هـ): بقول.

مِنْهُ؛ إِمَّا بِوَاصِلٍ إِلَى بَدَنِهِ مِنْ دُخَانٍ، أَوْ غَيْرِهِ، أَوْ دُونِهِ، وَيَحْرُمُ فِعْلُهُ
إِجْمَاعًا، وَيَكْفُرُ مُسْتَبِيحُهُ، وَفِي الْحَدِيثِ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ سَحَرَ، أَوْ سُحِرَ لَهُ،
أَوْ تَكْهَنَ، أَوْ تُكْهَنَ لَهُ»^(١)،

(١) حَدِيثٌ ضَعِيفٌ، أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (١٦٢/١٨) (٣٥٥)، وَالْبَزَارُ فِي
«مُسْنَدِهِ» (٣٥٧٨)، وَالذُّؤْلَابِيُّ فِي «الْكُنَى وَالْأَسْمَاءِ» (٢٠٨٣) مِنْ طَرِيقٍ: إِسْحَاقُ بْنُ
الرَّبِيعِ أَبِي حَمَزَةَ الْعَطَّارِ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
قُلْتُ: وَفِيهِ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ، وَهُوَ ثِقَةٌ مَدْلَسٌ، وَلَمْ يَصْرُحْ بِالسَّمَاعِ، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْ
عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ؛ كَمَا قَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ. «جَامِعُ التَّحْصِيلِ» (ص: ١٦٣).
قَالَ الْحَافِظُ فِي «التَّلْخِصِ» (١١١/٤): «إِسْحَاقُ بْنُ الرَّبِيعِ ضَعَفَهُ الْفَلَّاسُ، وَالرَّأَوِيُّ عَنْهُ
أَيْضًا لَيْنٌ».

وَقَالَ ابْنُ الْمَلِّقِ فِي «الْبَذْرِ الْمَنِيرِ» (٥١٨/٨): «وَإِسْحَاقُ هَذَا ضَعَفَهُ الْفَلَّاسُ، وَقَالَ
ابْنُ عَدِيٍّ: ضَعِيفٌ. وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: يُكْتَبُ حَدِيثُهُ».

● قُلْتُ: وَقَدْ جَاءَ مَوْفُوفًا مُخْتَصِرًا عَنْ عِمْرَانَ، رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «المَصْنَفِ»
(٢٠٣٤٤)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٢٣٩٢٦ و ٢٣٩٢٧) عَنْ مَعْمَرٍ، وَيُونُسَ، وَمَنْصُورٍ كُلَّهُمْ،
عَنِ الْحَسَنِ، أَنَّ عِمْرَانَ بْنَ الْحُصَيْنِ، نَظَرَ إِلَى رَجُلٍ فِي يَدِهِ فَتَحَّ مِنْ صُفْرِ؛ فَقَالَ: مَا
هَذَا فِي يَدِكَ؟ قَالَ: صَنَعْتُهُ مِنَ الْوَاهِنَةِ؛ فَقَالَ عِمْرَانُ: فَإِنَّهُ لَا يَزِيدُكَ إِلَّا وَهْنًا.
وَالْوَقْفُ أَشْبَهُ.

قَالَ ابْنُ الْمَلِّقِ: «وَرَوَاهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْحَلِيَّةِ» - فِي تَرْجَمَةِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ -
مِنْ حَدِيثٍ: مُخْتَارُ بْنُ عَسَّانَ، ثَنَا عَيْسَى بْنُ مُسْلِمٍ، ثَنَا أَبُو دَاوُدَ (عَنْ) عَبْدِ الْأَعْلَى بْنِ
عَامِرٍ قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيُّ: «دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ وَأَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيُّ بْنُ
أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى الْمِنْبَرِ. وَهُوَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ أَوْحَى إِلَى نَبِيِّ مِنْ
أَنْبِيَاءِ بَنِي إِسْرَائِيلَ...»؛ فَذَكَرَ حَدِيثًا طَوِيلًا إِلَى أَنْ قَالَ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ تَطَيَّرَ أَوْ تُطَيَّرَ لَهُ، أَوْ
تَكْهَنَ وَلَا تُكْهَنَ لَهُ، أَوْ سَحَرَ، أَوْ سُحِرَ لَهُ، إِنَّمَا أَنَا وَخَلْقِي وَكُلُّ خَلْقِي لَهُ». ثُمَّ قَالَ أَبُو نُعَيْمٍ:
غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، لَمْ نَكْتُبْهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ الطَّهَوِيِّ، تَفَرَّدَ بِهِ
عَنْهُ مُخْتَارٌ.»

وَمَنْ يُحْسِنُهُ؛ إِنْ وَصَفَهُ بِكُفْرٍ^(١) - كَالْتَقَرُّبِ إِلَى الْكَوَائِبِ السَّبْعَةِ، وَأَنَّهَا تُحْسِنُهُ - أَوْ أَنَّهُ يَفْعَلُ بِهِ دُونَ قُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى؛ كَفَر؛ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ، وَإِلَّا؛ لَمْ يَكْفُر.

● **وَتَعَلَّمُهُ؛ إِنْ لَمْ يَحْتَجْ لِعَقِيدَةٍ هُوَ كُفْرٌ؛ قِيلَ: حَلَالٌ - وَهُوَ مَا فِي «الْوَسِيطِ»^(٢) - كَمَقَالَاتِ الْكُفْرَةِ.**

وَقَدْ يُقْصَدُ بِهِ دَفْعُ ضَرَرِهِ، وَكَتَعَرُّفٍ^(٣) حَقَائِقِ الْأَشْيَاءِ، وَقِيلَ: يُكْرَهُ، وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى حُرْمَتِهِ مُطْلَقًا؛ لِيَخَوْفِ الْاِفْتِتَانِ وَالْإِضْرَارِ.

= قُلْتُ: مُخْتَارٌ هَذَا أَخْرَجَ لَهُ ابْنُ مَاجَه، وَلَا أَعْرِفُ حَالَهُ. وَعَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَامِرٍ هُوَ الثَّعْلَبِيُّ ضَعُفُوهُ، وَعِيسَى بْنُ مُسْلِمٍ، قَالَ أَبُو حَاتِمٍ وَغَيْرُهُ: لَيْسَ بِالْقَوِيِّ». وقال الحافظ في «التلخيص» (١١١/٤): «وفي حديث علي: مُخْتَارٌ بْنُ عَسَّانَ، وَهُوَ مَجْهُولٌ، وَعَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَامِرٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَعِيسَى بْنُ مُسْلِمٍ، وَهُوَ لَيْسَ». ● وَلَهُ شَاهِدٌ؛ أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» (٤٢٦٢)، وَالْبَزَّازُ (-) كَشَفَ - رَقْم: ٣٠٤٣، وَأَبُو يَعْلَى الْمُوصِلِيُّ (-) إِنْحَافُ الْخَيْرَةِ - رَقْم: ٣٩٥٩ مِنْ طَرِيقٍ: زَمْعَةُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ وَهْرَامٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا. قَالَ الْحَافِظُ فِي «مَخْتَصَرِ زَوَائِدِ الْبَزَّازِ» (١/٦٤٦): «وَزَمْعَةُ ضَعِيفٌ». وَقَالَ فِي «التَّلْخِصِ» (١١١/٤): «وفي حديث ابن عباس: زَمْعَةُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ وَهْرَامٍ، وَهُمَا ضَعِيفَانِ». وَقَالَ أَبُو الْفَضْلِ الْمُقَدِّسِيُّ فِي «ذَخِيرَةِ الْحَفَاطِ» (رَقْم: ٤٧٠٠): «وَسَلَمَةُ ضَعْفُهُ الْبُخَارِيُّ».

● قُلْتُ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنُ حَنْبَلٍ، عَنْ أَبِيهِ: «رَوَى عَنْهُ زَمْعَةُ أَحَادِيثَ مَنَاقِيرَ، أَخْشَى أَنْ يَكُونَ حَدِيثُهُ ضَعِيفًا».

(١) في (ز): يكفر.

(٢) «الوسيط في المذهب» للغزالي (٤٠٨/٤).

(٣) في (ز): (كمعرفة)، وفي (ه): (ليعرف به) بدلًا من (كتعرف).

● وَيَحْرُمُ التَّكَهُنُ، وَإِثْيَانُ الْكَاهِنِ، وَتَعَلُّمُ الْكَهَانَةِ، وَكَذَا التَّنَجِيمُ،
وَالضَّرْبُ بِالرَّمْلِ، وَالشَّعِيرِ، وَالْحَصَى، وَالشَّعْبَذَةِ.

وَأَمَّا الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ: «كَانَ نَبِيٌّ يَخْطُ بِالرَّمْلِ»^(١)؛ فَمَنْ وَافَقَ خَطُّهُ؛
[فَذَلِكَ] ^(٢)؛ فَمَعْنَاهُ ^(٤): فَمَنْ عَلِمْتُمْ مُوَافَقَتَهُ؛ [فَلَا بَأْسَ] ^(٥)؛ فَالْجَوَازُ

(١) في (هـ): الرمل.

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من (س)، و(ز)، و(هـ)، والمثبت من (م).

(٣) حَدِيثٌ صَحِيحٌ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٢١) عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ
السُّلَمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمِمَّا رَجُلٌ يَخْطُونَ، قَالَ: «كَانَ نَبِيٌّ مِنَ
الْأَنْبِيَاءِ يَخْطُ، فَمَنْ وَافَقَ خَطُّهُ فَذَلِكَ».

(٤) قَالَ التَّوَوُّيُّ فِي «شَرْحِ مُسْلِمٍ» (٢٣ / ٥): «اِخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي مَعْنَاهُ؛ فَالصَّحِيحُ: أَنَّ
مَعْنَاهُ مَنْ وَافَقَ خَطُّهُ؛ فَهُوَ مُبَاحٌ لَهُ، وَلَكِنْ لَا طَرِيقَ لَنَا إِلَى الْعِلْمِ الْيَقِينِيِّ بِالْمُوَافَقَةِ؛
فَلَا يُبَاحُ.

وَالْمَقْصُودُ: أَنَّهُ حَرَامٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يُبَاحُ إِلَّا بِتَقْيُنِ الْمُوَافَقَةِ، وَلَيْسَ لَنَا يَقِينٌ بِهَا، وَإِنَّمَا قَالَ
النَّبِيُّ ﷺ: «فَمَنْ وَافَقَ خَطُّهُ فَذَلِكَ»، وَلَمْ يَقُلْ: هُوَ حَرَامٌ بِغَيْرِ تَعْلِيلٍ عَلَى الْمُوَافَقَةِ؛ لِأَنَّ
يَتَوَهَّمُ مَتَوَهَّمٌ أَنَّ هَذَا النَّهْيَ يَدْخُلُ فِيهِ ذَلِكَ النَّبِيُّ الَّذِي كَانَ يَخْطُ؛ فَحَافِظَ النَّبِيِّ ﷺ
عَلَى حُرْمَةِ ذَلِكَ النَّبِيِّ، مَعَ بَيَانِ الْحُكْمِ فِي حَقِّهَا؛ فَالْمَعْنَى: أَنَّ ذَلِكَ النَّبِيَّ لَا مَنَعَ فِي
حَقِّهِ، وَكَذَا لَوْ عَلِمْتُمْ مُوَافَقَتَهُ، وَلَكِنْ لَا عِلْمَ لَكُمْ بِهَا.

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: هَذَا الْحَدِيثُ يَحْتَمِلُ النَّهْيَ عَنْ هَذَا الْخَطِّ إِذَا كَانَ عَلَمًا لِنُبُوَّةِ ذَلِكَ
النَّبِيِّ، وَقَدْ انْقَطَعَتْ؛ فَتُهَيِّبُنَا عَنْ تَعَاطِي ذَلِكَ، وَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: الْمُخْتَارُ: أَنَّ
مَعْنَاهُ أَنَّ مَنْ وَافَقَ خَطُّهُ؛ فَذَلِكَ الَّذِي يَجِدُونَ إِصَابَتَهُ فِيمَا يَقُولُ، لَا أَنَّهُ أَبَاحَ ذَلِكَ
لِفَاعِلِهِ، قَالَ: وَيَحْتَمِلُ أَنَّ هَذَا نُسْخَ فِي شَرْعِنَا؛ فَحَصَلَ مِنْ مَجْمُوعِ كَلَامِ الْعُلَمَاءِ فِيهِ
الِاتِّفَاقُ عَلَى النَّهْيِ عَنْهُ الْآنَ.

(٥) زيادة من (م).

مُعَلَّقٌ بِمَعْرِفَةٍ^(١) الموافقة، وَنَحْنُ لَا نَعْلَمُهَا. هَذَا حَاصِلُ كَلَامِ أَيْمَتِنَا.
وَأَمَّا [الإمام]^(٢) مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى؛ فَقَدْ أَطْلَقَ هُوَ وَجَمَاعَةٌ سِوَاهُ
الْكُفْرَ عَلَى السَّاحِرِ، وَأَنَّ السَّحَرَ كُفْرٌ، وَأَنَّ تَعْلُمَهُ وَتَعْلِيمَهُ^(٣) كُفْرٌ - كَذَلِكَ -،
وَأَنَّ السَّاحِرَ يُقْتَلُ، وَلَا يُسْتَتَابُ؛ سِوَاءِ أَسَحَرَ^(٤) مُسْلِمًا أَمْ ذِمِّيًّا؛ كَالزُّنْدِيقِ^(٥).

(١) في (م): بمعرفته .

(٢) زيادة من (هـ).

(٣) سقطت من (ز).

(٤) في (ز): سَحَرَ .

(٥) قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (٢٧٠/١٢): «أُطْلِقَ الْإِسْمُ عَلَى كُلِّ مَنْ أَسَرَ الْكُفْرَ وَأَظْهَرَ
الْإِسْلَامَ؛ حَتَّى قَالَ مَالِكٌ: الزُّنْدَقَةُ مَا كَانَ عَلَيْهِ الْمُنَافِقُونَ.
وَكَذَا أَطْلَقَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ الشَّافِعِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ الزُّنْدِيقَ هُوَ الَّذِي يُظْهِرُ الْإِسْلَامَ،
وَيُخْفِي الْكُفْرَ؛ فَإِنْ أَرَادُوا اشْتِرَاكَهُمْ فِي الْحُكْمِ؛ فَهُوَ كَذَلِكَ، وَإِلَّا؛ فَأَصْلُهُمْ مَا
ذَكَرْتُ.

وَقَدْ قَالَ النَّوَوِيُّ فِي لُغَاتِ الرُّوضَةِ: الزُّنْدِيقُ الَّذِي لَا يَتَّحِلُّ دِينًا .
وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ سَبَبَ تَفْسِيرِ الْفُقَهَاءِ الزُّنْدِيقَ بِمَا يُفَسَّرُ بِهِ الْمُنَافِقُ؛ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ فِي
الْمُخْتَصَرِ: وَأَيُّ كُفْرٍ ارْتَدَّ إِلَيْهِ مِمَّا يُظْهِرُ أَوْ يُسِرُّ مِنَ الزُّنْدَقَةِ وَغَيْرِهَا، ثُمَّ تَابَ سَقَطَ عَنْهُ
الْقَتْلُ. وَهَذَا لَا يُلْزَمُ مِنْهُ اتِّحَادُ الزُّنْدِيقِ وَالْمُنَافِقِ؛ بَلْ كُلُّ زُنْدِيقٍ مُنَافِقٌ مِنْ غَيْرِ
عَكْسٍ.

وَكَانَ مَنْ أَطْلَقَ عَلَيْهِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ الْمُنَافِقُ يُظْهِرُ الْإِسْلَامَ وَيُطِئُ عِبَادَةَ الْوَثَنِ أَوْ
الْيَهُودِيَّةِ، وَأَمَّا التَّنَوُّيَّةُ؛ فَلَا يُحْفَظُ أَنَّ أَحَدًا مِنْهُمْ أَظْهَرَ الْإِسْلَامَ فِي الْعَهْدِ النَّبَوِيِّ،
وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

● وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٤٧١/٧): «وَالْمَقْصُودُ: أَنَّ النَّاسَ
يَنْقَسِمُونَ فِي الْحَقِيقَةِ إِلَى: «مُؤْمِنٍ» و«مُنَافِقٍ» كَافِرٍ فِي الْبَاطِنِ، مَعَ كَوْنِهِ مُسْلِمًا فِي
الظَّاهِرِ، وَإِلَى كَافِرٍ بَاطِنًا وَظَاهِرًا. وَلَمَّا كَثُرَتِ الْأَعَاجِمُ فِي الْمُسْلِمِينَ تَكَلَّمُوا =

□ وَلِبَعْضِ (أَيِّمَةٍ) مَذْهَبِهِ كَلَامٌ نَفِيسٌ فِي الْمَسْأَلَةِ، فِيهِ اسْتِشْكَالٌ^(١) مَا

= بِلَفْظِ «الزُّنْدِيقِ»، وَشَاعَتْ فِي لِسَانِ الْفُقَهَاءِ.

وَتَكَلَّمَ النَّاسُ فِي الزُّنْدِيقِ: هَلْ تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ؟ فِي الظَّاهِرِ: إِذَا عُرِفَ بِالزُّنْدَقَةِ وَدُفِعَ إِلَى وَلِيِّ الْأَمْرِ قَبْلَ تَوْبَتِهِ؛ فَمَذْهَبُ مَالِكٍ وَأَحْمَدُ فِي أَشْهَرِ الرِّوَايَتَيْنِ عَنْهُ وَطَائِفَةٌ مِنْ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ، وَهُوَ أَحَدُ الْقَوْلَيْنِ فِي مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّ تَوْبَتَهُ لَا تُقْبَلُ. وَالْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ: قَبُولُهَا؛ كَالرِّوَايَةِ الْأُخْرَى عَنْ أَحْمَدَ، وَهُوَ الْقَوْلُ الْآخَرُ فِي مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَمِنْهُمْ مَنْ فَصَّلَ.

وَالْمَقْصُودُ - هُنَا -: أَنَّ «الزُّنْدِيقَ» فِي عُرْفِ هَؤُلَاءِ الْفُقَهَاءِ هُوَ الْمُنَافِقُ الَّذِي كَانَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ. وَهُوَ أَنْ يُظْهَرَ الْإِسْلَامَ وَيُبْطِنَ غَيْرَهُ؛ سَوَاءً أَبْطَنَ دِينًا مِنَ الْأَدْيَانِ: كَدِينِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى أَوْ غَيْرِهِمْ. أَوْ كَانَ مُعْطَلًا جَا حِدًا لِلصَّانِعِ وَالْمَعَادِ وَالْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ.

وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ: «الزُّنْدِيقُ» هُوَ الْجَا حِدُ الْمُعْطَلِ. وَهَذَا يُسَمَّى الزُّنْدِيقَ فِي اصطلاح كثير من أهل الكلام والعامّة ونقله مقالات الناس. وَلَكِنَّ الزُّنْدِيقَ الَّذِي تَكَلَّمَ الْفُقَهَاءُ فِي حُكْمِهِ: هُوَ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ مَقْصُودَهُمْ هُوَ التَّمْيِيزُ بَيْنَ الْكَافِرِ وَغَيْرِ الْكَافِرِ وَالْمُرْتَدِّ وَغَيْرِ الْمُرْتَدِّ، وَمَنْ أَظْهَرَ ذَلِكَ أَوْ أَسْرَهُ. وَهَذَا الْحُكْمُ يَشْتَرِكُ فِيهِ جَمِيعُ أَنْوَاعِ الْكُفَّارِ وَالْمُرْتَدِّينَ، وَإِنْ تَفَاوَتْ دَرَجَاتُهُمْ فِي الْكُفْرِ وَالرَّدِّ. إِلَى أَنْ قَالَ: «وَمَنْ تَدَبَّرَ هَذَا عَلِمَ أَنَّ كَثِيرًا مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدَعِ: قَدْ يَكُونُ مُؤْمِنًا مُخْطِئًا جَاهِلًا ضَالًّا عَنْ بَعْضِ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ، وَقَدْ يَكُونُ مُنَافِقًا زُنْدِيقًا يُظْهَرُ خِلَافَ مَا يُبْطِنُ».

● وَقَالَ ابْنُ عُثَيْمِينَ فِي «شَرْحِ الْعَقِيدَةِ السَّفَارِينِيَّةِ» (ص ٣٨٤): «وَالزُّنْدِيقُ هُوَ الْمَارِقُ عَنِ الدِّينِ كُلِّهِ، وَقِيلَ: الزُّنْدِيقُ هُوَ الْمُنَافِقُ، وَلَعَلَّ الزُّنْدِيقَ أَشَدُّ مِنَ الْمُنَافِقِ؛ لِأَنَّ الْمُنَافِقَ رُبَّمَا يَتَصَنَّعُ لِلْمُسْلِمِينَ، وَيُظْهَرُ أَنَّهُ مُسْلِمٌ، كَمَا هُوَ الشَّيْءُ فِي الْمُنَافِقِينَ فِي عَهْدِ الرَّسُولِ ﷺ».

(١) فِي (ز): اسْتِشْكَالَات.

ذَهَبَ إِلَيْهِ إِمَامُهُ، وَبَيَّانُ حَقِيقَةِ السِّحْرِ^(١):

وَحَاصِلُهُ: أَنَّ الطُّرُوسِيَّ^(٢) قَالَ: قَالَ مَالِكٌ وَأَصْحَابُهُ: السَّاحِرُ كَافِرٌ؛

(١) قَالَ الْقَرَفِيُّ فِي «الْفُرُوقِ» (٤/ ١٨٢): ((الْمَسْأَلَةُ الثَّلَاثَةُ)؛ قَالَ الْأَصْلُ: أَطْلَقَ الْمَالِكِيُّ وَجَمَاعَةٌ مَعَهُمُ: الْكُفْرَ عَلَى السَّاحِرِ، وَأَنَّ السِّحْرَ كُفْرٌ، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا قَرِيبٌ مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ، غَيْرَ أَنَّهُ عِنْدَ الْفُتَيَّا فِي جُزْئِيَّاتِ الْوَقَائِعِ يَقَعُ فِيهِ الْغَلَطُ الْعَظِيمُ الْمُؤَدِّي إِلَى هَلَاكِ الْمُفْتِي، وَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ: أَنَّهُ إِذَا قِيلَ لِلْفَقِيهِ: مَا هُوَ السِّحْرُ، وَمَا حَقِيقَتُهُ حَتَّى يُقْضَى بِوُجُودِهِ عَلَى كُفْرٍ فَأَعْلِيهِ يَعْسُرُ عَلَيْهِ ذَلِكَ جِدًّا؛ فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ: لَهُ السِّحْرُ وَالرُّقَى وَالْخَوَاصُّ وَالسِّمِّيَا وَالْهِمِيَا وَقُوَى النُّفُوسِ شَيْءٌ وَاحِدٌ، وَكُلُّهَا سِحْرٌ أَوْ بَعْضُ هَذِهِ الْأُمُورِ سِحْرٌ، وَبَعْضُهَا لَيْسَ بِسِحْرٍ. فَإِنْ قَالَ: الْكُلُّ سِحْرٌ؛ يُلْزَمُهُ أَنَّ سُورَةَ الْفَاتِحَةِ سِحْرٌ؛ لِأَنَّهَا رُقِيَّةٌ إِجْمَاعًا، وَإِنْ قَالَ: بَلْ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْ هَذِهِ خَاصِّيَّةٌ تَخْتَصُّ بِهَا؛ فَيَقَالُ: بَيْنَ لَنَا خُصُوصَ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا، وَمَا بِهِ تَمَتَّازٌ، وَهَذَا لَا يَكَادُ يَعْرِفُهُ أَحَدٌ مِنَ الْمُعْتَرِضِينَ لِلْفُتَيَّا، وَأَنَا طُولَ عُمُرِي مَا رَأَيْتُ مَنْ يَفَرِّقُ بَيْنَ هَذِهِ الْأُمُورِ؛ فَكَيْفَ يُفْتِي أَحَدٌ بَعْدَ هَذَا بِكُفْرِ شَخْصٍ مُعَيَّنٍ أَوْ بِمُبَاشَرَةِ شَيْءٍ مُعَيَّنٍ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ ذَلِكَ سِحْرٌ، وَهُوَ لَا يَعْرِفُ السِّحْرَ مَا هُوَ، وَلَقَدْ وَجَدَ فِي بَعْضِ الْمَدَارِسِ عِنْدَ بَعْضِ الطَّلَبَةِ كُرَاسَةً فِيهَا آيَاتٌ لِلْمَحَبَّةِ وَالْبُعْضِ وَالتَّهْيِيجِ وَالتَّزْيِيفِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ الَّتِي تُسَمِّيهَا الْمَغَارِبَةُ عِلْمَ الْمُخَالَاتِ؛ فَأَفْتَوْا بِكُفْرِهِ، وَإِخْرَاجِهِ مِنَ الْمَدْرَسَةِ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ سِحْرٌ، وَأَنَّ السِّحْرَ كُفْرٌ وَهَذَا جَهْلٌ عَظِيمٌ، وَإِقْدَامٌ عَلَى شَرِيعَةِ اللَّهِ بِجَهْلٍ وَعَلَى عِبَادِهِ بِالْفَسَادِ مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ؛ فَاحْذَرِ هَذِهِ الْخُطَّةَ الرَّدِيئَةَ الْمُهْلِكَةَ عِنْدَ اللَّهِ، وَاسْتَقِفْ فِي الْفَرْقِ الَّذِي بَعْدَ هَذَا عَلَى الصَّوَابِ فِي ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. اهـ. كَلَامُ الْأَصْلِ).

(٢) فِي (هـ): الطُّرُوسِيُّ. وَهُوَ الصَّوَابُ، وَهُوَ الْمَوْافِقُ لِمَا فِي «الْفُرُوقِ» لِلْقَرَفِيِّ (٤/ ١٥١)؛ حَيْثُ قَالَ: «وَقَالَ الطُّرُوسِيُّ فِي تَعْلِيلِهِ...».

● قُلْتُ: وَالطُّرُوسِيُّ هُوَ شَيْخُ الْمَالِكِيَّةِ، أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنِ خَلْفِ بْنِ سُلَيْمَانَ ابْنِ أَيُّوبَ الْفَهْرِيِّ الْأَنْدَلُسِيِّ، الطُّرُوسِيُّ الْفَقِيهِ، عَالِمُ الْإِسْكَانَدَرِيَّةِ، وَطُرُوشَةُ: =

فَيُقْتَلُ وَلَا يُسْتَتَابُ، سَحَرَ مُسْلِمًا أَوْ ذِمِّيًّا؛ كَالزُّنْدِيقِ^(١).

قَالَ مُحَمَّدٌ: إِنْ أَظْهَرَهُ؛ قُبِلَتْ تَوْبَتُهُ^(٢).

قَالَ أَصْبَغُ^(٣): إِنْ أَظْهَرَهُ، وَلَمْ يَتُبْ؛ فَقُتِلَ؛ فَمَالُهُ^(٤) لَيْتَ الْمَالِ، وَإِنْ اسْتَسَرَّ^(٥)؛ فَلَوَرَّثَتْهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَلَا أَمْرُهُمْ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ؛ فَإِنْ فَعَلُوا؛ فَهُمْ أَعْلَمُ^(٦).

قَالَ^(٧): وَمِنْ قَوْلِ عُلَمَائِنَا الْقَدَمَاءِ: لَا يُقْتَلُ، حَتَّى يَثْبُتَ أَنَّهُ مِنَ السَّحَرِ الَّذِي وَصَفَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِأَنَّهُ كُفْرٌ^(٨).

= هِيَ آخِرُ حَدِّ الْمُسْلِمِينَ مِنْ شِمَالِي الْأَنْدَلُسِ، ثُمَّ اسْتَوْلَى الْعَدُوُّ عَلَيْهَا مِنْ دَهْرٍ. تُوفِّي بِالْإِسْكَنْدَرِيَّةِ، فِي جُمَادَى الْأُولَى، سَنَةِ عِشْرِينَ وَخَمْسِ مِائَةٍ، رَحِمَهُ اللَّهُ.

«سِيرُ النَّبَلَاءِ» (٣٥٣/١٤)، و«تَارِيخُ الْإِسْلَامِ» (٣٢٥/١١).

(١) «الْفُرُوقُ» لِلْقَرَّافِيِّ (١٥١/٤).

(٢) «الْفُرُوقُ» لِلْقَرَّافِيِّ (١٥١/٤).

(٣) هُوَ أَصْبَغُ بْنُ الْفَرَجِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ نَافِعِ الْأُمَوِيِّ، مُفْتِي الدِّيَارِ الْمِصْرِيَّةِ، وَعَالِمُهَا، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْأُمَوِيُّ مَوْلَاهُمْ، الْمِصْرِيُّ، الْمَالِكِيُّ.

ذَكَرَهُ ابْنُ مَعِينٍ؛ فَقَالَ: كَانَ مِنْ أَعْلَمِ خَلْقِ اللَّهِ بِرَأْيِ مَالِكٍ، يَعْرِفُهَا مَسْأَلَةً مَسْأَلَةً، مَتَى قَالَهَا مَالِكٌ، وَمَنْ خَالَفَهُ فِيهَا، تُوفِّيَ لِأَرْبَعِ بَقِيْنَ مِنْ شَوَالٍ، سَنَةِ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَتَيْنِ. «سِيرُ النَّبَلَاءِ» (٦٥٦/١٠).

(٤) فِي (ز): مَالِهِ.

(٥) فِي (ز): اسْتَسِرَّ، فِي (م): اسْتَتَرَ، فِي (هـ): تَسْتَر.

(٦) «الْفُرُوقُ» لِلْقَرَّافِيِّ (١٥١/٤).

(٧) سَقَطَتْ مِنْ (هـ).

(٨) «الْفُرُوقُ» لِلْقَرَّافِيِّ (١٥١/٤).

قَالَ أَصْبَغُ: يَكْشِفُ عَنْ ذَلِكَ مَنْ يَعْرِفُ حَقِيقَتَهُ، وَلَا يَلِي قَتْلَهُ؛ إِلَّا السُّلْطَانُ. وَلَا يُقْتَلُ الذَّمِيُّ؛ إِلَّا أَنْ يُضَرَّ الْمُسْلِمَ بِسِحْرِهِ^(١)؛ فَيَكُونُ نَقْضًا^(٢)؛ فَيُقْتَلُ، وَلَا يُقْبَلُ مِنْهُ الْإِسْلَامُ، وَإِنْ سَحَرَ أَهْلَ مِلَّتِهِ؛ أُدِّبَ؛ إِلَّا أَنْ^(٣) يُقْتَلَ أَحَدًا؛ فَيُقْتَلَ بِهِ.

وَقَالَ سُحُنُونُ: يُقْتَلُ إِلَّا أَنْ يُسْلِمَ^(٤)، وَهُوَ خِلَافُ^(٥) قَوْلِ مَالِكٍ، وَيُؤَدَّبُ مَنْ تَرَدَّدَ إِلَى السَّحَرَةِ، إِذَا لَمْ يُبَاشِرْ سِحْرًا وَلَا عَمَلَهُ^(٦)؛ لِأَنَّهُ لَمْ^(٧) يَكْفُرْ، وَلَكِنَّهُ رَكَنَ لِلْكَفَرَةِ.

قَالَ: وَتَعَلَّمُهُ وَتَعَلَّمُهُ عِنْدَ مَالِكٍ؛ كُفْرٌ.

● وَقَالَتِ الْحَنْفِيَّةُ: إِنْ اعْتَقَدَ أَنَّ الشَّيَاطِينَ تَفْعَلُ لَهُ مَا يَشَاءُ؛ فَهُوَ كَافِرٌ، وَإِنْ اعْتَقَدَ أَنَّهُ تَخِيلٌ وَتَمْوِيهٌ؛ لَمْ يَكْفُرْ^(٨).

● وَقَالَ^(٩) الشَّافِعِيَّةُ: يَصِفُهُ؛ فَإِنْ وَجَدْنَا فِيهِ كُفْرًا؛ كَالْتَقَرُّبِ لِلْكَوَافِ،

(١) في (ز): بسحر.

(٢) للعهد. «التَّوَادُّرُ وَالزِّيَادَاتُ» لابْنِ أَبِي زَيْدٍ الْقَيَّرَوَانِيِّ (٥٣٣/١٤)، و«الْبَيَانُ وَالتَّحْصِيلُ» لابْنِ رُشْدٍ (٤٤٤/١٦).

(٣) (س): [٤١ / ب].

(٤) «الْفُرُوقُ» لِلْقَرَّافِيِّ (١٥٢/٤).

(٥) في (م): بخلاف.

(٦) في (ز)، و(ه): علمه.

(٧) سقطت من (ز).

(٨) «الْفُرُوقُ» لِلْقَرَّافِيِّ (١٥٢/٤).

(٩) في (ه): وقالت.

وَيَعْتَقِدُ أَنَّهَا تَفْعَلُ؛ فَيَلْتَمِسُ مِنْهَا؛ فَهُوَ كُفْرٌ، وَإِنْ لَمْ نَجِدْ فِيهِ كُفْرًا؛ فَإِنْ
اعْتَقَدَ إِبَاحَتَهُ؛ فَهُوَ كُفْرٌ^(١).

قَالَ الطُّرْطُوسِيُّ^(٢): وَهَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ نَطَقَ بِتَحْرِيمِهِ.

وَاحْتِجَّ مَنْ لَا يَقُولُ: إِنْ تَعَلَّمَهُ كُفْرٌ، بِ: أَنْ تَعَلَّمَ الْكُفْرَ لَيْسَ بِكُفْرٍ^(٣)؛
فَإِنَّ الْأُصُولِيَّ يَتَعَلَّمُ جَمِيعَ أَنْوَاعِ الْكُفْرِ لِيَحْذَرَ مِنْهُ، وَلَا يَقْدَحُ فِي شَهَادَتِهِ
وَمَا خَذَهُ؛ فَالْسَّحَرُ أَوْلَى أَنْ لَا يَكُونَ كُفْرًا.

وَلَوْ قَالَ الْإِنْسَانُ: أَنَا تَعَلَّمْتُ كَيْفَ يُكْفَرُ بِاللَّهِ لِأَجْتَنِبَهُ، أَوْ كَيْفَ الزَّنا
وَأَنْوَاعُ الْفَوَاحِشِ لِأَجْتَنِبَهَا؛ لَمْ يَأْثَمَ.

● قَالَ الْقَرَأَفِيُّ^(٤): (هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِي غَايَةِ الْإِشْكَالِ عَلَى أَصُولِنَا؛ فَإِنَّ
السَّحْرَةَ يَعْتَمِدُونَ أَشْيَاءَ تَأْبَى قَوَاعِدُ الشَّرِيعَةِ أَنْ نُكْفِّرَهُمْ بِهَا؛ كَفِعْلِ
الْحِجَارَةِ - الْمَتَقَدِّمِ ذِكْرَهَا قَبْلَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ -.

وَكَذَلِكَ يَجْمَعُونَ عَقَاقِيرَ، وَيَجْعَلُونَهَا فِي الْأَنْهَارِ وَالْآبَارِ، وَفِي قُبُورِ
الْمُوتَى، أَوْ فِي بَابٍ يَفْتَحُ إِلَى الشَّرْقِ، وَيَعْتَقِدُونَ أَنَّ الْآثَارَ تَحْدُثُ عَنْ
تِلْكَ الْأُمُورِ بِخَوَاصِّ نُفُوسِهِمُ الَّتِي طَبَعَهَا اللَّهُ تَعَالَى عَلَى الرَّبْطِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ
تِلْكَ الْآثَارِ عِنْدَ صِدْقِ الْعَزْمِ.

فَلَا يُمَكِّنُنَا تَكْفِيرُهُمْ بِجَمْعِ الْعَقَاقِيرِ، وَلَا بَوَضْعِهَا فِي الْآبَارِ، وَلَا بِاعْتِقَادِهِمْ
حُصُولَ تِلْكَ الْآثَارِ عِنْدَ ذَلِكَ الْفِعْلِ؛ لِأَنَّهُمْ جَرَّبُوا ذَلِكَ؛ فَوَجَدُوهُ لَا يَخْرِمُ

(١) «الْفُرُوقُ» للقرافي (١٥٢/٤).

(٢) في (م): الطرسوسي، وفي (ه): الطُّرْطُوسِي. وهو الأصوب.

(٣) في (ز): بكفر.

(٤) في «الْفُرُوقُ» (١٥٤/٤).

عَلَيْهِمْ؛ لِأَجْلِ خَوَاصِّ نُفُوسِهِمْ.

فَصَارَ ذَلِكَ الْإِعْتِقَادُ؛ كَاعْتِقَادِ الْأَطِبَّاءِ عِنْدَ شُرْبِ الْأَدْوِيَةِ، [وَحُصُولِ نَفْعٍ، أَوْ ضَرَرٍ مِنْ شِفَاءٍ، أَوْ مَرَضٍ خَاصَّتِهِ؛ لِحُصُولِ هَذِهِ الْأَثَارِ بِخَوَاصِّ الْأَدْوِيَةِ وَالْعَقَارِ]^(١)، وَخَوَاصِّ النُّفُوسِ، وَلَا يُمَكِّنُ التَّكْفِيرُ بِهَا^(٢)؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ كَسْبِهِمْ، وَلَا كُفْرَ بَغَيْرِ مُكْتَسِبٍ^(٣).

وَأَمَّا اعْتِقَادُهُمْ أَنَّ الْكَوَائِبَ تَفْعَلُ ذَلِكَ بِقُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى؛ فَهَذَا خَطَأٌ؛ لِأَنَّهَا لَا تَفْعَلُ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا جَاءَتْ الْأَثَارُ مِنْ خَوَاصِّ نُفُوسِهِمْ الَّتِي رَبَطَ اللَّهُ تَعَالَى بِهَا تِلْكَ الْأَثَارَ عِنْدَ ذَلِكَ الْإِعْتِقَادِ؛ فَيَكُونُ ذَلِكَ الْإِعْتِقَادُ فِي الْكَوَائِبِ خَطَأً؛ كَمَا إِذَا اعْتَقَدَ طَبِيبٌ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوْدَعَ فِي الصَّبْرِ وَالسَّقْمُونِيَا^(٤) عَقْلًا^(٥) الْبَطْنِ، وَقَطَعَ الْإِسْهَالَ^(٦)، وَأَمَّا تَكْفِيرُهُمْ بِذَلِكَ؛ فَلَا.

وَإِنْ اعْتَقَدُوا أَنَّ الْكَوَائِبَ تَفْعَلُ ذَلِكَ وَالشَّيَاطِينُ تَقْدِرُهَا^(٧) لَا بِقُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى؛ فَقَدْ قَالَ (بَعْضُ) عُلَمَاءِ الشَّافِعِيَّةِ^(٨): هَذَا مَذْهَبُ الْمُعْتَرِلَةِ مِنْ

(١) مَا بَيَّنَّ الْمُعْقُوفَتَيْنِ سَقَطَ مِنْ (س)، وَ(ز)، وَ(ه)، وَالْمَثْبُتُ مِنْ (م).

(٢) فِي «الْفُرُوقِ»: «وَخَوَاصُّ النُّفُوسِ لَا يُمَكِّنُ التَّكْفِيرُ بِهَا».

(٣) وَهَذَا كُلُّهُ غَرِيبٌ، وَقِيَاسٌ فَاسِدٌ!

(٤) قَالَ النَّوَوِيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ» (١٤٢/٣): «سَقَمَنَ: السَّقْمُونِيَا: يَفْتَحُ السَّيْنُ، وَالْقَافُ، وَضَمَّ الْمِيمُ، وَكَسَرَ التُّونَ، مَقْصُورَةٌ، وَهِيَ مِنَ الْعَقَاقِيرِ الَّتِي تَقْتُلُ، وَيَصِحُّ يَبْعُهَا؛ لِأَنَّهُ يُنْتَفَعُ بِقَلِيلِهَا».

(٥) فِي (ز)، وَ(م)، وَ(ه): عَقْد.

(٦) زَادَ بَعْدَهَا فِي «الْفُرُوقِ» (١٦١/٤): «فَإِنَّهُ خَطَأٌ».

(٧) (س): [٤٢/أ]. فِي «الْفُرُوقِ»: «بِقُدْرَتِهَا».

(٨) «الْفُرُوقُ» لِلْفَرَاغِيِّ (١٥٥/٤).

اسْتِقْلَالِ الْحَيَوَانَاتِ بِقُدْرَتِهَا دُونَ قُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى! فَكَمَا لَا نُكْفِّرُ الْمُعْتَزِلَةَ بِذَلِكَ لَا نُكْفِّرُ هَؤُلَاءِ، وَمِنْهُمْ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْكَوَاكِبِ مَظِنَّةِ الْعِبَادَةِ؛ فَإِنْ انْضَمَّ إِلَى ذَلِكَ اعْتِقَادُ الْقُدْرَةِ وَالتَّأَثُّرِ؛ كَانَ كُفْرًا.

وَأُجِيبَ عَنْ هَذَا الْفَرْقِ بِأَنَّ تَأَثُّرَ الْحَيَوَانَاتِ فِي الْقَتْلِ وَالضَّرِّ وَالنَّفْعِ فِي مَجْرَى الْعَادَةِ مُشَاهِدٌ مِنَ السَّبَاعِ وَالْأَدَمِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ، وَأَمَّا كَوْنُ الْمُشْتَرَى أَوْ زُحْلٍ يُوجِبُ شَقَاوَةً، أَوْ سَعَادَةً؛ فَإِنَّمَا هُوَ حَزْرٌ^(١) وَتَحْمِينٌ لِلْمُنْجِمِينَ، لَا حُجَّةَ^(٢) فِي ذَلِكَ.

وَقَدْ عُبِدَتِ الْبَقَرُ وَالشَّجَرُ؛ فَصَارَ هَذَا الشَّيْءُ مُشْتَرَكًا بَيْنَ الْكَوَاكِبِ وَغَيْرِهَا^(٣)؛ وَالَّذِي لَا مَرِيَّةَ فِيهِ أَنَّهُ كُفْرٌ؛ إِنْ اعْتَقَدَ أَنَّهَا مُسْتَقِلَّةٌ بِنَفْسِهَا لَا تَحْتَاجُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى؛ فَهَذَا مَذْهَبُ الصَّائِبَةِ، وَهُوَ كُفْرٌ صَرَّاحٌ^(٤)، لَا سِيَّمَا إِنْ صَرَّحَ بِنَفْيِ مَا عَدَاهَا^(٥).

وَأَمَّا قَوْلُ الْأَصْحَابِ: إِنَّهُ عَلَامَةُ الْكُفْرِ^(٦)؛ فَمُشْكِلٌ؛ لِأَنَّا نَتَكَلَّمُ فِي هَذِهِ

(١) في (ز)، و(م)، و(هـ): حزر.

(٢) في «الفروق»: لا صحة له.

(٣) زَادَ بَعْدَهَا فِي «الفروق» (٤/١٦٢): «فَهُوَ مَوْضِعُ نَظَرٍ».

(٤) في (ز): صريح.

(٥) زَادَ - بَعْدَهَا - فِي «الفروق» (٤/١٦٣): «وَبِهَذَا الْبَحْثِ يَظْهَرُ ضَعْفُ مَا قَالَتْهُ الْحَنَفِيَّةُ مِنْ أَنَّ أَمْرَ الشَّيَاطِينِ وَغَيْرِهِمْ كُفْرٌ؛ بَلْ يَنْبَغِي لَهُمْ أَنْ يُفْصَلُوا فِي هَذَا الْإِطْلَاقِ؛ فَإِنَّ الشَّيَاطِينَ كَانَتْ تَصْنَعُ لِسُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا يَأْمُرُهُمْ بِهِ مِنْ مَحَارِبٍ وَتَمَائِيلٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ؛ فَإِنْ اعْتَقَدَ السَّاحِرُ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ سَخَّرَ لَهُ بِسَبَبِ عَقَاقِيرِهِ، مَعَ خَوَاصِّ نَفْسِهِ الشَّيَاطِينَ صَعُبَ الْقَوْلُ بِتَكْفِيرِهِ».

(٦) سقطت من (هـ).

الْمَسْأَلَةُ بِاعْتِبَارِ الْفُتْيَا، وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ حَالَ الْإِنْسَانِ فِي تَصَدِيقِهِ اللَّهَ تَعَالَى وَرُسُلَهُ بَعْدَ عَمَلِهِ ^(١) هَذِهِ الْعَقَاقِيرُ؛ كَحَالِهِ قَبْلَ ذَلِكَ.

وَإِذَا أَرَادُوا الْحَايِمَةَ؛ فَمُشْكِلٌ؛ لِأَنَّا لَا ^(٢) نَكْفُرُ فِي الْحَالِ بِكُفْرِ وَاقِعٍ فِي الْمَالِ.

وَالْمُسْتَقِيمُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ مَا حَكَاهُ الطَّرُطُوشِيُّ ^(٣) عَنْ قُدَمَاءِ أَصْحَابِنَا: أَنَّهُ لَا يُكْفَرُ ^(٤)، حَتَّى يَثْبُتَ أَنَّهُ مِنَ السَّحَرِ الَّذِي كَفَرَ اللَّهُ بِهِ أَوْ يَكُونُ سِحْرًا مُشْتَمِلًا عَلَى كُفْرٍ؛ كَمَا قَالَ [الإمام] ^(٥) الشَّافِعِيُّ ^(٦).

وَقَوْلُ مَالِكٍ [الإمام] ^(٧): («إِنَّ تَعَلُّمَهُ وَتَعْلِيمَهُ كُفْرٌ»؛ فِي غَايَةِ الْإِشْكَالِ،

(١) في (هـ): عمل.

(٢) سقطت من (ز)، و(هـ).

(٣) في الأصل: الطرطوسي. وهو كما أثبت، وهو الموافق لما في «الفروقي».

(٤) في (م): يكفره، وفي (هـ): يكفر.

(٥) زيادة من (هـ).

(٦) • وقال الرُّوْيَانِيُّ فِي «بَحْرِ الْمَذْهَبِ» (٤٣٣/١٢): «قَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَيُقْتَلُ السَّاحِرُ

إِنْ كَانَ مَا يُسْحَرُ بِهِ كُفْرًا إِنْ لَمْ يَثْبُتْ». قَالَ فِي «الْحَاوِي»: قَدْ مَضَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ،

وَذَكَرْنَا اخْتِلَافَ الْفُقَهَاءِ فِي حُكْمِ السَّاحِرِ عَلَى ثَلَاثَةِ مَذَاهِبَ:

أَحَدُهَا: وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ؛ أَنَّ السَّاحِرَ كَافِرٌ، يَجِبُ قَتْلُهُ، وَلَا تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ.

وَالثَّانِي: وَهُوَ مَذْهَبُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَإِسْحَاقَ بْنِ رَاهَوِيَةَ؛ أَنَّ السَّاحِرَ يَجِبُ قَتْلُهُ،

وَلَمْ يَقْطَعَا بِكُفْرِهِ.

الثَّالِثُ: وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ؛ أَنَّ السَّاحِرَ لَا يَكُونُ كَافِرًا بِالسَّحْرِ، وَلَا يَجِبُ بِهِ قَتْلُهُ؛

إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَا يُسْحَرُ بِهِ كُفْرًا؛ فَيَصِيرُ بِاعْتِقَادِ الْكُفْرِ كَافِرًا، يَجِبُ قَتْلُهُ بِالْكَفْرِ لَا

بِالسَّحْرِ، وَقَدْ دَلَّلْنَا لَهُمْ وَعَلَيْهِمْ بِمَا أَجَزَّا.

(٧) زيادة من (هـ).

إِذْ هُوَ خِلَافُ الْقَوَاعِدِ).

وَقَالَ - قَبْلَ ذَلِكَ^(١) - : (وَالصَّوَابُ: أَنْ^(٢) لَا يُقْضَى بِهِذَا؛ حَتَّى يُبَيَّنَ مَعْقُولُ السَّحْرِ؛ إِذْ هُوَ يُطْلَقُ عَلَى مَعَانٍ مُخْتَلِفَةٍ).

□ وَيَبَيِّنُهَا أَنَّ الْفَخْرَ الرَّازِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى قَالَ^(٣): (اسْتَحْدَثَ الْخَوَارِقِ إِنْ كَانَ لِمَجْرَدِ^(٤) النَّفْسِ؛ فَهُوَ السَّحَرُ، وَإِنْ كَانَ عَلَى سَبِيلِ [الاستِغَانَةِ بِالْفَلَكيَّاتِ؛ فَذَلِكَ دَعْوَةُ الْكَوَاجِبِ، وَإِنْ كَانَ عَلَى سَبِيلِ^(٥) تَمْزِيجِ^(٦) الْقُوَى السَّمَاوِيَّةِ بِالْقُوَى الْأَرْضِيَّةِ؛ فَذَلِكَ الطَّلَسَمَاتُ، وَإِنْ كَانَ عَلَى سَبِيلِ اعْتِبَارِ النِّسَبِ الرِّيَاضِيَّةِ؛ فَذَلِكَ الْحِيلُ الْهِنْدُسِيَّةُ، وَإِنْ كَانَ عَلَى سَبِيلِ الاستِغَانَةِ

(١) تَقَدَّمَ فِي أَوَائِلِ الْكِتَابِ، وَلَكِنَّهُ قَالَ - هُنَاكَ - : «قَالَ (بَعْضُ) أَيْمَةِ مَذْهَبِهِ». وَفِي «الْحَاوِي الْكَبِيرِ» لِلْمَاوَرَدِيِّ (٩٦/١٣). قَالَ: (الْفِسْمُ الْأَوَّلُ فِي حُكْمِ السَّاحِرِ؛ فَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ الْفُقَهَاءُ -؛ فَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ - إِلَى أَنَّهُ كَافِرٌ، يَجِبُ قَتْلُهُ. وَلَمْ يَقْطَعَا بِكُفْرِهِ).

(٢) فِي (م): أَنَّهُ.

(٣) «تَفْسِيرُ الرَّازِيِّ» (٣٢٠/٣). قَالَ: «أَنَّا لَوْ جَوَزْنَا ذَلِكَ؛ لَتَعَدَّرَ الْإِسْتِدْلَالُ بِالْمُعْجَزَاتِ عَلَى النَّبَوَاتِ؛ لِأَنَّا لَوْ جَوَزْنَا اسْتِحْدَاثَ الْخَوَارِقِ بِوَاسِطَةِ تَمْزِيجِ الْقُوَى السَّمَاوِيَّةِ بِالْقُوَى الْأَرْضِيَّةِ؛ لَمْ يُمَكِّنَا الْقَطْعُ بِأَنَّ هَذِهِ الْخَوَارِقَ الَّتِي ظَهَرَتْ عَلَى أَيْدِي الْأَنْبِيَاءِ ﷺ صَدَرَتْ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى؛ بَلْ يَجُوزُ فِيهَا أَنَّهُمْ أَتَوْا بِهَا مِنْ طَرِيقِ السَّحْرِ، وَحِينَئِذٍ يَبْطُلُ الْقَوْلُ بِالنَّبَوَاتِ مِنْ كُلِّ الْوُجُوهِ».

وَانْظُرْ: «شَرْحُ الشِّفَا» لِلْقَارِي (٢٤٨/١).

(٤) فِي (هـ): بِمَجْرَدِ.

(٥) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَقَطَ مِنْ (ز).

(٦) فِي (ز): طَرَحَ، وَفِي (م): تَمْزِيجَ، وَفِي (هـ): صَرِيحَ. وَالْمُوَافِقُ لِمَا فِي «تَفْسِيرِ الرَّازِي»: «تَمْزِيجَ».

بِالْأَرْوَاحِ السَّادِجَةِ؛ فَذَلِكَ الْعَزِيمَةُ). انتهى.

● قال القرافي - أيضًا -^(١): (وَالسَّحَرُ اسْمٌ يَقَعُ عَلَى حَقَائِقٍ مُخْتَلِفَةٍ، وَهِيَ السِّيمِيَا^(٢) وَالْهَيْمِيَا. وَخَوَاصُّ الْحَقَائِقِ مِنَ الْحَيَوَانَاتِ وَغَيْرِهَا، وَالطَّلَسَمَاتُ وَالْأَوْفَاقُ وَالرُّقَى وَالْعَزَائِمُ وَالْأَسْتِخْدَامَاتُ.

ف: (السِّيمِيَا^(٣)): عِبَارَةٌ عَمَّا تَرَكَّبَ مِنْ خَوَاصِّ أَرْضِيَّةٍ؛ كَدُهْنٍ خَاصٍّ، أَوْ كَلِمَاتٍ خَاصَّةٍ، تُوجِبُ تَخْيِيلَاتٍ^(٤) خَاصَّةً، وَإِدْرَاكَ الْحَوَاسِّ الْخَمْسِ، أَوْ بَعْضِهَا لِحَقَائِقٍ خَاصَّةٍ مِنَ الْمَأْكُولَاتِ، وَالْمَشْمُومَاتِ، وَالْمُبْصَرَاتِ، وَالْمَلْمُوسَاتِ، وَالْمَسْمُوعَاتِ، وَقَدْ يَكُونُ لِذَلِكَ وَجُودٌ يَخْلُقُهُ اللَّهُ تَعَالَى إِذَا ذَاكَ، وَقَدْ يَكُونُ لَا حَقِيقَةَ لَهُ؛ بَلْ هِيَ تَخْيِيلَاتٌ.

و(الْهَيْمِيَا)؛ امْتِيازُهَا عَنِ السِّيمِيَا بِ: أَنَّ الْآثَارَ الصَّادِرَةَ عَنْهَا تُضَافُ لِلْآثَارِ السَّمَاويَّةِ مِنَ الْإِتِّصَالَاتِ الْفَلَكِيَّةِ، أَوْ غَيْرِهَا^(٥) مِنْ أَحْوَالِ الْأَفْلَاكِ؛ فَتُحْدِثُ جَمِيعَ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ؛ فَخَصَّصُوا الْوَاحِدَ بِالسِّيمِيَا^(٦)، وَالْآخَرَ بِالْهَيْمِيَا^(٧). وَالْخَوَاصُّ لِلْحَيَوَانَاتِ وَغَيْرِهَا كَثِيرٌ^(٨). ذَكَرُوا [مِنْهَا]^(٩): أَنَّهُ يُؤْخَذُ سَبْعَةٌ

(١) «الْفُرُوقُ» (١٣٧/٤).

(٢) في (ز): التيميا.

(٣) في (ز): فالتيميا.

(٤) في (م)، و(ه): تخيلات، (س): [٤٢ / ب].

(٥) في ط الخميس: وغيرها.

(٦) في ط الخميس: بالسيميات.

(٧) في ط الخميس: بالهيميات.

(٨) في (ز): (كثيرة) بدلاً من (وغيرها كثير).

(٩) زيادة من (ز).

أَحْجَارٍ، وَيُرْجَمُ بِهَا كَلْبٌ، شَأْنُهُ أَنَّهُ إِذَا رُمِيَ ^(١) بِحَجَرٍ عَصَّه؛ فَإِذَا رُمِيَ سَبْعَةً ^(٢) أَحْجَارٍ، وَعَصَّهَا كُلَّهَا؛ لُقِطَتْ بَعْدَ ذَلِكَ، وَطُرِحَتْ فِي مَاءٍ؛ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ ظَهَرَ [فِيهِ] ^(٣) آثَارُ خَاصَّةٍ، يُعْبَرُ عَنْهَا السَّحَرَةُ؛ فَهَذِهِ تَثْبُتُ لِلْسَّحْرِ ^(٤).

(١) في (ز): رامى .

(٢) في (م): بسبعة .

(٣) في (س): في، في (ز): ففيه، والمثبت من (م)، و(ه)، وهو الأنسب للسياق .

(٤) ● مَبْحَثٌ فِي (تَعْرِيفِ السَّحْرِ وَحَقِيقَتِهِ وَبَيَانِ حُكْمِهِ):

● قال الحافظُ في «الفتح» (٢٢٢/١٠ و ٢٢٣): «قَالَ الرَّاعِبُ وَغَيْرُهُ: السَّحْرُ يُطْلَقُ عَلَى

مَعَانٍ:

أَحَدُهَا: مَا لَطَفَ وَدَقَّ، وَمِنْهُ سَحَرْتُ الصَّبِيَّ خَادَعْتُهُ وَاسْتَمَلْتُهُ، وَكُلُّ مَنْ اسْتَمَالَ شَيْئًا؛ فَقَدْ سَحَرَهُ، وَمِنْهُ إِطْلَاقُ الشُّعْرَاءِ سِحْرَ الْعُيُونِ؛ لِاسْتِمَالَتِهَا النُّفُوسَ، وَمِنْهُ قَوْلُ الْأَطْبَاءِ الطَّبِيعَةُ سَاحِرَةٌ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَنْ نَحْنُ قَوْمٌ مَسْحُورُونَ﴾؛ أَيُّ: مَصْرُوفُونَ عَنِ الْمَعْرِفَةِ، وَمِنْهُ حَدِيثُ: (إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لَسِحْرًا)، وَسَيَأْتِي قَرِيبًا فِي بَابِ مُفْرَدٍ. الثَّانِي: مَا يَقَعُ بِخَدَاعٍ وَتَحْيِيلَاتٍ لَا حَقِيقَةَ لَهَا، نَحْوُ مَا يَفْعَلُهُ الْمُشْعُودُ مِنْ صَرْفِ الْأَبْصَارِ عَمَّا يَتَعَاطَاهُ بِخَفَةِ يَدِهِ، وَإِلَى ذَلِكَ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُخِيلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهُ تَسْعَى﴾، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿سَحَرُوا أَعْيُنَ النَّاسِ﴾، وَمِنْ هُنَاكَ سَمَّوْا مُوسَى سَاحِرًا!! وَقَدْ يَسْتَعِينُ فِي ذَلِكَ بِمَا يَكُونُ فِيهِ خَاصِيَّةٌ؛ كَالْحَجَرِ الَّذِي يَجْذِبُ الْحَدِيدَ، الْمُسَمَّى: الْمَغْنَطِيسُ.

الثَّالِثُ: مَا يَحْصُلُ بِمُعَاوَنَةِ الشَّيَاطِينِ بِضَرْبٍ مِنَ التَّقَرُّبِ إِلَيْهِمْ، وَإِلَى ذَلِكَ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ﴾.

الرَّابِعُ: مَا يَحْصُلُ بِمُخَاطَبَةِ الْكَوَاكِبِ وَاسْتِنْزَالِ رُوحَانِيَّاتِهَا بِزَعْمِهِمْ، قَالَ ابْنُ حَزْمٍ: وَمِنْهُ مَا يُوجَدُ مِنَ الطَّلَسَمَاتِ؛ كَالطَّابَعِ الْمُنْفُوشِ فِيهِ صُورَةُ عَقْرَبٍ فِي وَفْتٍ كَوْنِ الْقَمَرِ فِي الْعَقْرَبِ؛ فَيَنْفَعُ إِمْسَاكُهُ مِنْ لَدَغَةِ الْعَقْرَبِ، وَكَالْمُشَاهِدِ بَعْضِ بِلَادِ الْغَرْبِ، وَهِيَ سَرْقُسْطَةُ؛ فَإِنَّهَا لَا يَدْخُلُهَا ثُعْبَانٌ قَطُّ؛ إِلَّا إِنْ كَانَ بَغِيرَ إِرَادَتِهِ، وَقَدْ يَجْمَعُ =

= بَعْضُهُمْ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ الْأَخِيرَيْنِ؛ كَالِاسْتِعَانَةِ بِالشَّيَاطِينِ، وَمُخَاطَبَةِ الْكَوَائِبِ؛ فَيَكُونُ ذَلِكَ أَقْوَى بِرَعْمِهِمْ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ الرَّازِيُّ فِي الْأَحْكَامِ - لَهُ -: كَانَ أَهْلُ بَابِلَ قَوْمًا صَابِئِينَ يَعْبُدُونَ الْكَوَائِبَ السَّبْعَةَ، وَيُسَمُّونَهَا آلِهَةً! وَيَعْتَقِدُونَ أَنَّهَا الْفَعَالَةُ لِكُلِّ مَا فِي الْعَالَمِ، وَعَمِلُوا أَوْثَانًا عَلَى أَسْمَائِهَا، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ هَيْكَلٌ فِيهِ صَنْمُهُ يَتَقَرَّبُ إِلَيْهِ بِمَا يُوَافِقُهُ بِرَعْمِهِمْ مِنْ أَدْعِيَةٍ وَبَخُورٍ، وَهُمْ الَّذِينَ بُعِثَ إِلَيْهِمْ إِبْرَاهِيمُ عليه السلام، وَكَانَتْ عُلُومُهُمْ أَحْكَامَ النُّجُومِ، وَمَعَ ذَلِكَ؛ فَكَانَ السَّحَرَةُ مِنْهُمْ يَسْتَعْمِلُونَ سَائِرَ وُجُوهِ السَّحْرِ، وَيَنْسُبُونَهَا إِلَى فِعْلِ الْكَوَائِبِ؛ لِئَلَّا يُبْحَثَ عَنْهَا، وَيُنْكَشَفَ تَمْوِيهِهُمْ. انْتَهَى.

ثُمَّ السَّحَرُ يُطْلَقُ، وَيُرَادُ بِهِ: الْآلَةُ الَّتِي يُسَحَّرُ بِهَا، وَيُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهِ فِعْلُ السَّاحِرِ، وَالْآلَةُ تَارَةً تَكُونُ مَعْنَى مِنَ الْمَعَانِي فَقَطْ؛ كَالرُّقَى وَالتَّنْفِثِ فِي الْعُقَدِ، وَتَارَةً تَكُونُ بِالْمَحْسُوسَاتِ؛ كَتَصْوِيرِ الصُّورَةِ عَلَى صُورَةِ الْمَسْحُورِ، وَتَارَةً بِجَمْعِ الْأَمْرَيْنِ الْحِسِّيِّ وَالْمَعْنَوِيِّ، وَهُوَ أَبْلَغُ.

♦ وَاخْتَلَفَ فِي السَّحْرِ؛ فَقِيلَ: هُوَ تَخْيِيلٌ فَقَطْ، وَلَا حَقِيقَةَ لَهُ! وَهَذَا اخْتِيَارُ أَبِي جَعْفَرٍ الْإِسْتِزْبَازِيِّ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ، وَأَبِي بَكْرٍ الرَّازِيِّ مِنَ الْحَنْبَلِيَّةِ، وَابْنِ حَزْمٍ الظَّاهِرِيِّ وَطَائِفَةٍ.

قَالَ النَّوَوِيُّ: (وَالصَّحِيحُ أَنَّ لَهُ حَقِيقَةً، وَبِهِ قَطَعَ الْجُمْهُورُ، وَعَلَيْهِ عَامَّةُ الْعُلَمَاءِ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ الصَّحِيحَةُ الْمَشْهُورَةُ). انْتَهَى.

♦ لَكِنْ مَحَلُّ النَّزَاعِ: هَلْ يَقَعُ بِالسَّحْرِ انْقِلَابٌ عَيْنٍ أَوْ لَا؟

فَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ تَخْيِيلٌ فَقَطْ مَنَعَ ذَلِكَ.

وَمَنْ قَالَ: إِنَّ لَهُ حَقِيقَةً اخْتَلَفُوا: هَلْ لَهُ تَأْثِيرٌ فَقَطْ، بِحَيْثُ يُعَيَّرُ الْمَزَاجُ؛ فَيَكُونُ نَوْعًا مِنَ الْأَمْرَاضِ أَوْ يَنْتَهِي إِلَى الْإِحَالَةِ، بِحَيْثُ يَصِيرُ الْجَمَادُ حَيَوَانًا مَثَلًا، وَعَكْسُهُ.

فَالَّذِي عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ هُوَ الْأَوَّلُ، وَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ قَلِيلَةٌ إِلَى الثَّانِي.

فَإِنْ كَانَ بِالظَّنِّ إِلَى الْقُدْرَةِ الْإِلَهِيَّةِ؛ فَمُسَلَّمٌ، وَإِنْ كَانَ بِالظَّنِّ إِلَى الْوَاقِعِ؛ فَهُوَ مَحَلُّ الْخِلَافِ؛ فَإِنَّ كَثِيرًا مِمَّنْ يَدَّعِي ذَلِكَ لَا يَسْتَطِيعُ إِقَامَةَ الْبُرْهَانِ عَلَيْهِ.

وَنَقَلَ الْخَطَّابِيُّ: أَنَّ قَوْمًا أَنْكَرُوا السَّحَرَ مُطْلَقًا! وَكَأَنَّهُ عَنِ الْقَائِلِينَ بِأَنَّهُ تَخْيِيلٌ فَقَطْ، وَإِلَّا؛ فَهِيَ مُكَابَرَةٌ. وَقَالَ الْمَازِرِيُّ: جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ عَلَى إِبْثَابِ السَّحْرِ، وَأَنَّ لَهُ حَقِيقَةً، =

وَنَفَى (بَعْضُهُمْ) حَقِيقَتَهُ، وَأَضَافَ مَا يَقَعُ مِنْهُ إِلَى خَيَالَاتٍ بَاطِلَةٍ، وَهُوَ مَرْدُودٌ؛ لِيُورِدَ الثَّقَلِ بِإثباتِ السِّحْرِ، وَلِأَنَّ الْعَقْلَ لَا يُتَكَبَّرُ أَنَّ اللَّهَ قَدْ يَخْرِقُ الْعَادَةَ عِنْدَ نُطْقِ السَّاحِرِ بِكَلَامٍ مُلَقَّقٍ، أَوْ تَرْكِيبِ أَجْسَامٍ، أَوْ مَزْجِ بَيْنَ قُوَى عَلَى تَرْتِيبٍ مَخْصُوصٍ، وَنَظِيرُ ذَلِكَ مَا يَقَعُ مِنْ حُذَاقِ الْأَطِبَّاءِ مِنْ مَزْجِ بَعْضِ الْعَقَاقِيرِ بِبَعْضٍ، حَتَّى يَتَقَلَّبَ الصَّارُّ مِنْهَا بِمُفْرَدِهِ بِالْتَّرَكِيبِ نَافِعًا، وَقِيلَ: لَا يَزِيدُ تَأْثِيرُ السِّحْرِ عَلَى مَا ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى فِي قَوْلِهِ: ﴿يُفَرِّقُونَ بَيْنَ أَلْمَرِّ وَرَوْحِهِ﴾؛ لِكُونَ الْمَقَامِ مَقَامَ تَهْوِيلٍ؛ فَلَوْ جَازَ أَنْ يَقَعَ بِهِ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ لَذَكَرَهُ؛ قَالَ الْمَازِرِيُّ: وَالصَّحِيحُ مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ: أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ بِهِ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ، قَالَ: وَالْآيَةُ لَيْسَتْ نَصًّا فِي مَنَعِ الزِّيَادَةِ، وَلَوْ قُلْنَا: إِنَّهَا ظَاهِرَةٌ فِي ذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ: وَالْفَرْقُ بَيْنَ السِّحْرِ وَالْمُعْجَزَةِ وَالْكَرَامَةِ أَنَّ السِّحْرَ يَكُونُ بِمُعَانَاةِ أَقْوَالٍ وَأَفْعَالٍ، حَتَّى يَتِمَّ لِلْسَّاحِرِ مَا يُرِيدُ، وَالْكَرَامَةُ لَا تَحْتَاجُ إِلَى ذَلِكَ؛ بَلْ إِنَّمَا تَقَعُ غَالِبًا اتِّفَاقًا، وَأَمَّا الْمُعْجَزَةُ؛ فَتَمْتَنَزُ عَنِ الْكَرَامَةِ بِالتَّحَدِّي، وَنَقَلَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّ السِّحْرَ لَا يَظْهَرُ إِلَّا مِنْ فَاسِقٍ، وَأَنَّ الْكَرَامَةَ لَا تَظْهَرُ عَلَى فَاسِقٍ.

وَنَقَلَ التَّوَوِيُّ فِي «زِيَادَاتِ الرُّوضَةِ» - عَنِ الْمُتَوَلَّى - نَحْوَ ذَلِكَ، وَيَبْغِي أَنْ يُعْتَبَرَ بِحَالِ مَنْ يَقَعُ الْخَارِقُ مِنْهُ؛ فَإِنْ كَانَ مُتَمَسِّكًا بِالشَّرِيعَةِ مُتَجَنِّبًا لِلْمُؤَبِّقَاتِ؛ فَالَّذِي يَظْهَرُ عَلَى يَدِهِ مِنَ الْخَوَارِقِ كَرَامَةٌ، وَإِلَّا؛ فَهُوَ سِحْرٌ؛ لِأَنَّهُ يَنْشَأُ عَنْ أَحَدِ أَنْوَاعِهِ؛ كِعَانَةِ الشَّيَاطِينِ.

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: السِّحْرُ حَيْلٌ صِنَاعِيَّةٌ يُتَوَصَّلُ إِلَيْهَا بِالْإِكْتِسَابِ، غَيْرَ أَنَّهَا لِدِقَّتِهَا لَا يُتَوَصَّلُ إِلَيْهَا إِلَّا أَحَادُ النَّاسِ وَمَادَّتُهُ الْوُقُوفُ عَلَى خَوَاصِّ الْأَشْيَاءِ وَالْعِلْمُ بِوُجُوهِ تَرْكِيبِهَا وَأَوْقَاتِهِ، وَأَكْثَرُهَا تَخْيِيلَاتٌ بِغَيْرِ حَقِيقَةٍ وَإِيهَامَاتٌ بِغَيْرِ ثُبُوتٍ؛ فَيَعْظُمُ عِنْدَ مَنْ لَا يَعْرِفُ ذَلِكَ؛ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى - عَنْ سَحَرَةِ فِرْعَوْنَ - : ﴿وَجَاءَهُ بِسِحْرِ عَظِيمٍ﴾، مَعَ أَنَّ جِبَالَهُمْ وَعَصِيَّهُمْ لَمْ تَخْرُجْ عَنْ كَوْنِهَا جِبَالًا وَعَصِيًّا، ثُمَّ قَالَ: وَالْحَقُّ أَنَّ لِبَعْضِ أَصْنَافِ السِّحْرِ تَأْثِيرًا فِي الْقُلُوبِ؛ كَالْحُبِّ وَالْبُغْضِ وَالْقَاءِ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ، وَفِي الْأَبْدَانِ بِالْأَلَمِ وَالسَّقَمِ، وَإِنَّمَا الْمُنْكَوَرُ أَنَّ الْجَمَادَ يَتَقَلَّبُ حَيَوَانًا أَوْ عَكْسُهُ بِسِحْرِ السَّاحِرِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ».

♦ وقال الحافظ ابن كثير في «التفسير» (٣٧٦/١ وما بعدها): «ذكر أبو عبد الله الرازي أن أنوع السحر ثمانية:

الأول: سحر الكلدانيين والكشديين، الذين كانوا يعبدون الكواكب السبعة المتحيرة، وهي السيارة، وكانوا يعتقدون أنها مدبرة العالم وأنها تأتي بالخير والشر، وهم الذين بعث إليهم إبراهيم الخليل عليه السلام مبطلاً لمقاتلتهم وراداً لمذهبهم، وقد استقصى في «كتاب السر المكتوم» في مخاطبة الشمس والنجوم المنسوب إليه في ما ذكره القاضي ابن خلكان وغيره، ويقال: إنه تاب منه. وقيل: إنه صنفه على وجه إظهار الفضيلة لا على سبيل الاعتقاد. وهذا هو المظنون به، إلا أنه ذكر فيه طرائقهم في مخاطبة كل من هذه الكواكب السبعة، وكيفيته ما يفعلون وما يلبسون، وما يتسكنون به.

قال: والنوع الثاني: سحر أصحاب الأوهام والنفوس القويّة، ثم استدل على أن الوهم له تأثير، بأن الإنسان يمكنه أن يمشي على الجسر الموضوع على وجه الأرض، ولا يمكنه المشي عليه إذا كان ممدوداً على نهر أو نحوه. قال: وكما أجمعت الأطباء على نهى المرعوف عن النظر إلى الأشياء الحمر، والمصرّوع إلى الأشياء القويّة اللّمعان أو الدوران، وما ذاك إلا لأن النفوس خلقت مطيعة للأوهام.

قال: وقد اتفق العقلاء على أن الإصابة بالعين حق. وله أن يستدل على ذلك بما ثبت في الصحيح أن رسول الله ﷺ، قال: «العين حق، ولو كان شيء سابق القدر لسبقته العين».

قال: فإذا عرفت هذا، فنقول: النفس التي تفعل هذه الأفعال قد تكون قويّة جداً، فتستعني في هذه الأفعال عن الاستعانة بالآلات والأدوات، وقد تكون ضعيفة فتحتاج إلى الاستعانة بهذه الآلات. وتحقيقه أن النفس إذا كانت مستعلية على البدن شديدة الانجذاب إلى عالم السماوات، صارت كأنها روح من الأرواح السماوية، فكانت قويّة على التأثير في مواد هذا العالم. وإذا كانت ضعيفة شديدة التعلّق بهذه الذات البدنية؛ فحينئذ لا يكون لها تصرف البتة إلا في هذا البدن. ثم أرشد =

.....

= إلى مُداوَاةِ هَذَا الدَّاءِ بِتَقْلِيلِ الْغِذَاءِ، وَالْإِنْقِطَاعِ عَنِ النَّاسِ وَالرِّبَاءِ .
قُلْتُ: وَهَذَا الَّذِي يُشِيرُ إِلَيْهِ هُوَ التَّصَرُّفُ بِالْحَالِ، وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: تَارَةً تَكُونُ حَالًا صَحِيحَةً شَرْعِيَّةً يَتَصَرَّفُ بِهَا فِيمَا أَمَرَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ﷺ، وَيَتْرُكُ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ وَرَسُولُهُ، وَهَذِهِ الْأَحْوَالُ مَوَاهِبُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى وَكَرَامَاتٌ لِلصَّالِحِينَ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَلَا يُسَمَّى هَذَا سِحْرًا فِي الشَّرْعِ. وَتَارَةً تَكُونُ الْحَالُ فَاسِدَةً لَا يَمْتَثِلُ صَاحِبُهَا مَا أَمَرَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ﷺ وَلَا يَتَصَرَّفُ بِهَا فِي ذَلِكَ. فَهَذِهِ حَالُ الْأَشْقِيَاءِ الْمُخَالِفِينَ لِلشَّرِيعَةِ، وَلَا يَدُلُّ إِعْطَاءُ اللَّهِ إِيَّاهُمْ هَذِهِ الْأَحْوَالُ عَلَى مَحَبَّتِهِ لَهُمْ، كَمَا أَنَّ الدَّجَالَ - لَعَنَهُ اللَّهُ - لَهُ مِنَ الْخَوَارِقِ الْعَادَاتِ مَا ذَلَّتْ عَلَيْهِ الْأَحَادِيثُ الْكَثِيرَةُ، مَعَ أَنَّهُ مَذْمُومٌ شَرْعًا لَعَنَهُ اللَّهُ. وَكَذَلِكَ مَنْ شَابَهُهُ مِنْ مُخَالِفِي الشَّرِيعَةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ، عَلَى صَاحِبِهَا أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ. وَبَسْطُ هَذَا يَطُولُ جِدًّا، وَلَيْسَ هَذَا مَوْضِعُهُ.

قال: النَّوعُ الثَّلَاثُ مِنَ السَّحْرِ: الْإِسْتِعَانَةُ بِالْأَرْوَاحِ الْأَرْضِيَّةِ، وَهُمْ الْجِنُّ، خِلَافًا لِلْفَلَاسِفَةِ وَالْمُعْتَزَلَةِ: وَهُمْ عَلَى قِسْمَيْنِ: مُؤْمِنُونَ، وَكُفَّارٌ، وَهُمْ الشَّيَاطِينُ.

قال: وَاتِّصَالُ النَّفْسِ النَّاطِقَةِ بِهَا أَسْهَلُ مِنْ اتِّصَالِهَا بِالْأَرْوَاحِ السَّمَاوِيَّةِ، لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْمُنَاسَبَةِ وَالْقُرْبِ، ثُمَّ إِنَّ أَصْحَابَ الصَّنْعَةِ وَأَرْبَابَ التَّجْرِيبَةِ شَاهَدُوا أَنَّ الْإِتِّصَالَ بِهِذِهِ الْأَرْوَاحِ الْأَرْضِيَّةِ يَحْصُلُ بِأَعْمَالٍ سَهْلَةٍ قَلِيلَةٍ مِنَ الرُّقَى وَالذَّخْلِ وَالتَّجْرِيدِ. وَهَذَا النَّوعُ هُوَ الْمُسَمَّى بِالْعَزَائِمِ وَعَمَلِ التَّسْخِيرِ.

النَّوعُ الرَّابِعُ مِنَ السَّحْرِ: التَّخَيُّلاتُ، وَالْأَخْذُ بِالْعُيُونِ وَالشَّعْبَدَةِ، وَمَبْنَاهُ عَلَى أَنَّ الْبَصَرَ قَدْ يَخْطِئُ وَيَسْتَعْلُ بِالشَّيْءِ الْمَعْنِيِّ دُونَ غَيْرِهِ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْمُشْعَبِدَ الْحَاقِقَ يُظْهِرُ عَمَلُ شَيْءٍ يُذْهِلُ أَذْهَانَ النَّاطِرِينَ بِهِ، وَيَأْخُذُ عُيُونَهُمْ إِلَيْهِ، حَتَّى إِذَا اسْتَفْرَعَهُمُ الشُّغْلُ بِذَلِكَ الشَّيْءِ بِالتَّحْدِيقِ وَنَحْوِهِ، عَمِلَ شَيْئًا آخَرَ عَمَلًا بِسُرْعَةٍ شَدِيدَةٍ، وَحِينَئِذٍ يَظْهَرُ لَهُمْ شَيْءٌ آخَرُ غَيْرَ مَا انْتَظَرُوهُ. فَيَتَعَجَّبُونَ مِنْهُ جِدًّا، وَلَوْ أَنَّهُ سَكَتَ وَلَمْ يَتَكَلَّمْ بِمَا يَصْرِفُ الْخَوَاطِرَ إِلَى ضِدِّ مَا يُرِيدُ أَنْ يَعْمَلَهُ، وَلَمْ تَتَحَرَّكِ النَّفُوسُ وَالْأَوْهَامُ إِلَى غَيْرِ مَا يُرِيدُ إِخْرَاجَهُ، لَفَطِنَ النَّاطِرُونَ لِكُلِّ مَا يَفْعَلُهُ.

قال: وَكُلَّمَا كَانَتِ الْأَحْوَالُ تُفِيدُ حُسْنَ الْبَصَرِ نَوْعًا مِنْ أَنْوَاعِ الْخَلَلِ أَشَدَّ، كَانَ =

= العمل أحسن، مثل أن يجلس المشعبد في موضع مضيء جدًا، أو مظلم، فلا تقف القوة الناطقة على أحوالها بكلالها والحالة هذه.

قلت: وقد قال بعض المفسرين: إن سحر السحرة بين يدي فرعون إنما كان من باب الشعبة، ولهذا قال تعالى: ﴿فَلَمَّا الْقَوْأُ سَكْرُوا أَعْيَتْ النَّاسِ وَأَسْرَهُهُمْ وَجَاءُ بِسِحْرِ عَظِيمٍ﴾ [الأعراف: ١١٦]، وقال تعالى: ﴿يُخِيلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهُ تَسْعَى﴾ [طه: ٦٦] قالوا: ولم تكن تسعى في نفس الأمر. والله أعلم.

النوع الخامس من السحر: الأعمال العجيبة التي تظهر من تركيب الآلات المركبة من النسب الهندسية، كفارس على فرس في يده بوق، كلما مضت ساعة من النهار ضرب بالبوق، من غير أن يمسه أحد. ومنها الصور التي تصورها الروم والهند، حتى لا يفرق الناظر بينها وبين الإنسان، حتى يصورونها ضاحكة وبكية. إلى أن قال: فهذه الوجوه من لطيف أمور المخايل. قال: وكان سحر سحرة فرعون من هذا القبيل.

قلت: يعني ما قاله بعض المفسرين: أنهم عمدوا إلى تلك الجبال والعصي، فحشوها زئبقًا؛ فصارت تتلوى بسبب ما فيها من ذلك الزئبق، فيخيل إلى الراي أنها تسعى باختيارها.

قال الرازي: ومن هذا الباب تركيب صندوق الساعات، ويترج في هذا الباب علم جرّ الأثقال بالآلات الخفيفة.

قال: وهذا في الحقيقة لا ينبغي أن يعد من باب السحر؛ لأن لها أسبابًا معلومة يقينية من اطلع عليها قدر عليها.

قلت: ومن هذا القبيل حيل النصارى على عامتهم، بما يرونها إياه من الأنوار، كقضية قمامة الكنيسة التي لهم ببلد المقدس، وما يحتالون به من إدخال النار خفية إلى الكنيسة، وإشعال ذلك القنديل بصنعة لطيفة تروج على العوام منهم. وأما الخواص؛ فهم يعترفون بذلك، ولكن يتأولون أنهم يجمعون شمل أصحابهم على دينهم، فيرون ذلك سائغًا لهم. وفيه شبه للجهلة الأغبياء من متعدي الكرامة =

= الَّذِينَ يَرَوْنَ جَوَارَ وَضَعِ الْأَحَادِيثِ فِي التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهيبِ ، فَيَدْخُلُونَ فِي عِدَادِ مَنْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهِمْ : «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» . وَقَوْلُهُ : «حَدِّثُوا عَنِّي وَلَا تَكْذِبُوا عَلَيَّ؛ فَإِنَّهُ مَنْ يَكْذِبُ عَلَيَّ يَلْجُ النَّارَ» .

ثُمَّ ذَكَرَ ههنا حِكَايَةً عَنْ بَعْضِ الرُّهْبَانِ ، وَهُوَ أَنَّهُ سَمِعَ صَوْتَ طَائِرٍ حَزِينٍ الصَّوْتِ ضَعِيفِ الْحَرَكَةِ ، فَإِذَا سَمِعْتُهُ الطُّيُورُ تَرَقُّ لَهُ فَتَذْهَبُ فَتُلْقِي فِي وَكْرِهِ مِنْ ثَمَرِ الزَّيْتُونِ ، لِيَتَبَلَّغَ بِهِ ، فَعَمِدَ هَذَا الرَّاهِبُ إِلَى صَنْعَةِ طَائِرٍ عَلَى شَكْلِهِ ، وَتَوَصَّلَ إِلَى أَنْ جَعَلَهُ أَجْوَفَ ، فَإِذَا دَخَلَتْهُ الرِّيحُ يُسْمِعُ لَهُ صَوْتَ كَصَوْتِ ذَلِكَ الطَّائِرِ ، وَانْقَطَعَ فِي صَوْمَعَةٍ ابْتِنَاهَا ، وَزَعَمَ أَنَّهَا عَلَى قَبْرِ بَعْضِ صَالِحِيهِمْ ، وَعَلَّقَ ذَلِكَ الطَّائِرَ فِي مَكَانٍ مِنْهَا ؛ فَإِذَا كَانَ زَمَانُ الزَّيْتُونِ فَتَحَ بَابًا مِنْ نَاحِيَةٍ ، فَتَدْخُلُ الرِّيحُ إِلَى دَاخِلِ هَذِهِ الصُّورَةِ ، فَيُسْمِعُ صَوْتَهَا كَذَلِكَ الطَّائِرِ فِي شَكْلِهِ أَيْضًا ، فَتَأْتِي الطُّيُورُ فَتَحْمِلُ مِنَ الزَّيْتُونِ شَيْئًا كَثِيرًا ؛ فَلَا تَرَى النَّصَارَى إِلَّا ذَلِكَ الزَّيْتُونِ فِي هَذِهِ الصَّوْمَعَةِ ، وَلَا يَدْرُونَ مَا سَبَبُهُ؟ فَقَتَنَهُمْ بِذَلِكَ ، وَأَوْهَمَ أَنَّ هَذَا مِنْ كَرَامَاتِ صَاحِبِ هَذَا الْقَبْرِ ، عَلَيْهِمُ لَعْنُ اللَّهِ الْمُتَابِعَةُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ .

قال الرَّاظِي: النَّوعُ السَّادِسُ مِنَ السِّحْرِ : الْإِسْتِعَانَةُ بِخَوَاصِّ الْأَدْوِيَةِ يَعْنِي فِي الْأَطْعِمَةِ وَالذَّهَانَاتِ . قَالَ : وَاعْلَمْ أَنَّ لَا سَبِيلَ إِلَى إِنْكَارِ الْخَوَاصِّ ، فَإِنَّ أَثَرَ الْمُغْنَاتِ مُشَاهِدٌ .

قُلْتُ: يَدْخُلُ فِي هَذَا الْقَبِيلِ كَثِيرٌ مِمَّنْ يَدَّعِي الْفَقْرَ وَيَتَخَيَّلُ عَلَى جَهْلَةِ النَّاسِ بِهَذِهِ الْخَوَاصِّ ، مُدَّعِيًا أَنَّهَا أَحْوَالٌ لَهُ مِنْ مُخَالَطَةِ النَّيرانِ وَمَسِّكِ الْحَيَاتِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمُحَالَاتِ .

قال: النَّوعُ السَّابِعُ مِنَ السِّحْرِ : تَعْلِيقُ الْقَلْبِ ، وَهُوَ أَنْ يَدَّعِيَ السَّاحِرُ أَنَّهُ عَرَفَ الْإِسْمَ الْأَعْظَمَ ، وَأَنَّ الْجِنَّ يُطِيعُونَهُ وَيَتَقَادُّونَ لَهُ فِي أَكْثَرِ الْأُمُورِ ، فَإِذَا اتَّفَقَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ السَّامِعُ لِذَلِكَ ضَعِيفِ الْعَقْلِ قَلِيلِ التَّمْيِيزِ اعْتَقَدَ أَنَّهُ حَقٌّ ، وَتَعَلَّقَ قَلْبُهُ بِذَلِكَ وَحَصَلَ فِي نَفْسِهِ نَوْعٌ مِنَ الرَّهْبِ وَالْمَخَافَةِ ، فَإِذَا حَصَلَ الْخَوْفُ ضَعُفَتِ الْقُوَى الْحَسَّاسَةُ ؛ فَحَيِّثُذِ يَتِمَكَّنُ السَّاحِرُ أَنْ يَفْعَلَ مَا يَشَاءُ .

=

قُلْتُ: هَذَا التَّمَطُّ يُقَالُ لَهُ التَّنَبُّلُ، وَإِنَّمَا يَرُوجُ عَلَى الضُّعْفَاءِ الْعُقُولِ مِنْ بَنِي آدَمَ. وَفِي عِلْمِ الْفِرَاسَةِ مَا يُرْشِدُ إِلَى مَعْرِفَةِ كَامِلِ الْعَقْلِ مِنْ نَاقِصِهِ، فَإِذَا كَانَ الْمُتَنَبِّلُ حَازِقًا فِي عِلْمِ الْفِرَاسَةِ عَرَفَ مَنْ يَنْقَادُ لَهُ مِنَ النَّاسِ مِنْ غَيْرِهِ.

قال: التَّوَعُّ الثَّامِنُ مِنَ السَّحْرِ: السَّعْيُ بِالنَّيْمَةِ وَالتَّضْرِبِ مِنْ وُجُوهِ خفيفة لطيفة، وذلك شائع في النَّاسِ.

قُلْتُ: النَّيْمَةُ عَلَى قِسْمَيْنِ، تَارَةً تَكُونُ عَلَى وَجْهِ التَّحْرِيشِ بَيْنَ النَّاسِ وَتَفْرِيقِ قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ، فَهَذَا حَرَامٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. فَأَمَّا إِذَا كَانَتْ عَلَى وَجْهِ الْإِصْلَاحِ بَيْنَ النَّاسِ وَائْتِلَافِ كَلِمَةِ الْمُسْلِمِينَ، كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «لَيْسَ بِالْكَذَّابِ مَنْ يَنْتُمُ خَيْرًا»، أَوْ يَكُونُ عَلَى وَجْهِ التَّخْذِيلِ وَالتَّفْرِيقِ بَيْنَ جُمُوعِ الْكُفَرَةِ؛ فَهَذَا أَمْرٌ مَطْلُوبٌ، كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «الْحَرْبُ خُدْعَةٌ». وَكَمَا فَعَلَ نُعَيْمُ بْنُ مَسْعُودٍ فِي تَفْرِيقِهِ بَيْنَ كَلِمَةِ الْأَحْزَابِ وَبَيْنَ فُرَيْطَةَ، وَجَاءَ إِلَى هَؤُلَاءِ فَنَمَى إِلَيْهِمْ عَنْ هَؤُلَاءِ كَلَامًا، وَنَقَلَ مِنْ هَؤُلَاءِ إِلَى أَوْلَيْكَ شَيْئًا آخَرَ، ثُمَّ لَمْ يَبَيِّنْ ذَلِكَ، فَتَنَازَرَتِ الثُّفُوسُ وَافْتَرَقَتْ. وَإِنَّمَا يَحْدُو عَلَى مِثْلِ هَذَا الذِّكَاؤُ وَالْبَصِيرَةُ النَّافِذَةُ. وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

ثُمَّ قَالَ الرَّازِيُّ: فَهَذِهِ جُمْلَةُ الْكَلَامِ فِي أَقْسَامِ السَّحْرِ وَشَرَحَ أَنْوَاعِهِ وَأَصْنَافِهِ.

قُلْتُ: وَإِنَّمَا أَدْخَلَ كَثِيرًا مِنْ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ الْمَذْكُورَةِ فِي فَنِّ السَّحْرِ، لِلطَّافَةِ مَدَارِكِهَا؛ لِأَنَّ السَّحَرَ فِي اللُّغَةِ: عِبَارَةٌ عَمَّا لَطَفَ وَخَفِيَ سَبَبُهُ. وَلِهَذَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لِسَحَرًا». وَسُمِّيَ السُّحُورُ لِكَوْنِهِ يَقَعُ خَفِيًّا آخَرَ اللَّيْلِ وَالسَّحَرِ: الرَّثَّةُ، وَهِيَ مَحَلُّ الْغِذَاءِ، وَسُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِخَفَائِهَا وَلُطْفِ مَجَارِيهَا إِلَى أَجْزَاءِ الْبَدَنِ وَغُضُونِهِ، كَمَا قَالَ أَبُو جَهْلٍ يَوْمَ بَدْرٍ لِعُتْبَةَ: انْتَفَخَ سَحْرُكَ؛ أَيِ: انْتَفَخَتْ رِثَّتُهُ مِنَ الْخَوْفِ. وَقَالَتْ عَائِشَةُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: تُوَفِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ سَحْرِي وَنَحْرِي. وَقَالَ: ﴿سَحَرُوا أَعْيُنَ النَّاسِ﴾؛ أَيِ: أَخَفَوْا عَنْهُمْ عَمَلَهُمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَصْلٌ

وَقَدْ ذَكَرَ الْوَزِيرُ أَبُو الْمُظَفَّرِ يَحْيَى بْنُ هَبيرة بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ هَبيرة فِي كِتَابِهِ: «الْإِشْرَافُ عَلَى مَذَاهِبِ الْأَشْرَافِ» بَابًا فِي السَّحْرِ، فَقَالَ: أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ السَّحَرَ لَهُ حَقِيقَةٌ إِلَّا =

= أبا حنيفة، فإنه قال: لا حقيقة له عنده. واختلّفوا فيمن يتعلّم السحر ويستعمله، فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد: يكفر بذلك. ومن أصحاب أبي حنيفة من قال: إن تعلّمه ليبيّته أو ليحجّبه فلا يكفر، ومن تعلّمه معتقداً جوازَهُ أو أنه ينفعه كفر. وكذا من اعتقد أن الشياطين تفعل له ما يشاء فهو كافر. وقال الشافعي، رحمه الله: إذا تعلّم السحر قلنا له: صِفْ لَنَا سِحْرَكَ. فإن وصف ما يوجب الكفر مثل ما اعتقده أهل بابل من التقرب إلى الكواكب السبعة، وأنها تفعل ما يُلتمس منها، فهو كافر. وإن كان لا يوجب الكفر فإن اعتقد إباحته؛ فهو كافر.

قال ابن هبيرة: وهل يُقتل بمجرّد فعله واستعماله؟ فقال مالك وأحمد: نعم. وقال الشافعي وأبو حنيفة: لا. فأما إن قتل بسحره إنساناً فإنه يُقتل عند مالك والشافعي وأحمد. وقال أبو حنيفة: لا يُقتل حتى يتكرّر منه ذلك أو يُقرّ بذلك في حق شخص معين. وإذا قتل فإنه يُقتل حداً عندهم إلا الشافعي، فإنه قال: يُقتل - والحالة هذه - قصاصاً.

قال: وهل إذا تاب الساحر تُقبل توبته؟ فقال مالك، وأبو حنيفة وأحمد في المشهور عنهما: لا تُقبل. وقال الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى: تُقبل. وأما ساحر أهل الكتاب؛ فعند أبي حنيفة أنه يُقتل، كما يُقتل الساحر المسلم. وقال مالك والشافعي وأحمد: لا يُقتل. - يعني: لقصة ليث بن أعصم -.

واختلّفوا في المسلمة الساحرة، فعند أبي حنيفة: لا تُقتل، ولكن تُحبس. وقال الثلاثة: حُكْمُهَا حُكْمُ الرَّجُل، والله أعلم.

وقال أبو بكر الخلال: أخبرنا أبو بكر المروزي، قال: قرأ على أبي عبد الله - يعني: أحمد بن حنبل - عمر بن هارون، حدّثنا يونس، عن الزهري، قال: يُقتل ساحر المسلمين ولا يُقتل ساحر المشركين؛ لأن رسول الله ﷺ سحرته امرأة من اليهود فلم يقتلها.

وقد نقل القرطبي عن مالك، رحمه الله، أنه قال في الذمي إذا سحر يُقتل إن قتل سحره، وحكى ابن خويّر منداد عن مالك روايتين في الذمي إذا سحر: إحداهما: أنه =

= يُسْتَتَابُ فَإِنْ أَسْلَمَ وَإِلَّا قُتِلَ، وَالثَّانِيَةُ: أَنَّهُ يُقْتَلُ وَإِنْ أَسْلَمَ، وَأَمَّا السَّاحِرُ الْمُسْلِمُ؛ فَإِنْ تَضَمَّنَ سِحْرَهُ كُفْرًا كَفَرَ عِنْدَ الْأَيُّمَةِ الْأَرْبَعَةِ وَغَيْرِهِمْ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَعْلَمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾. لَكِنْ قَالَ مَالِكٌ: إِذَا ظَهَرَ عَلَيْهِ لَمْ تُقْبَلْ تَوْبَتُهُ؛ لِأَنَّهُ كَالزَّنْدِيقِ، فَإِنْ تَابَ قَبْلَ أَنْ يَظْهَرَ عَلَيْهِ وَجَاءَنَا تَائِبًا قَبْلَنَاهُ وَلَمْ نَقْتُلْهُ، فَإِنْ قَتَلَ سِحْرَهُ قُتِلَ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَإِنْ قَالَ: لَمْ أَتَعَمَّدِ الْقَتْلَ؛ فَهُوَ مُخْطِئٌ تَجِبُ عَلَيْهِ الدِّيَّةُ.

● مَسْأَلَةٌ:

وَهَلْ يُسْأَلُ السَّاحِرُ حَلَّ سِحْرِهِ؟ فَأَجَارَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ - فِي مَا نَقَلَهُ عَنْهُ الْبُخَارِيُّ -، وَقَالَ عَامِرُ الشَّعْبِيِّ: لَا بَأْسَ بِالشُّرَّةِ، وَكَرِهَ ذَلِكَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ، وَفِي الصَّحِيحِ عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلَّا تَنْشُرْتَ، فَقَالَ: «أَمَّا اللَّهُ فَقَدْ شَفَانِي، وَخَشِيتُ أَنْ أَفْتَحَ عَلَى النَّاسِ شَرًّا».

وَحَكَى الْقُرْطُبِيُّ عَنْ وَهْبٍ: أَنَّهُ قَالَ: يُؤْخَذُ سَبْعُ وَرَقَاتٍ مِنْ سِدْرٍ فَتَدُقُّ بَيْنَ حَجَرَيْنِ، ثُمَّ تُضْرَبُ بِالْمَاءِ، وَيُقْرَأُ عَلَيْهَا آيَةُ الْكُرْسِيِّ، وَيَشْرَبُ مِنْهَا الْمَسْحُورُ ثَلَاثَ حَسَوَاتٍ، ثُمَّ يَغْتَسِلُ بِبَاقِيهِ؛ فَإِنَّهُ يَذْهَبُ مَا بِهِ، وَهُوَ جَيِّدٌ لِلرَّجُلِ الَّذِي يُؤْخَذُ عَنْ امْرَأَتِهِ.

قُلْتُ: أَنْفَعُ مَا يُسْتَعْمَلُ لِإِذْهَابِ السِّحْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ فِي إِذْهَابِ ذَلِكَ وَهُمَا الْمُعَوَّذَتَانِ، وَفِي الْحَدِيثِ: «لَمْ يَنْعَوِذِ الْمُتَعَوِّذُونَ بِمِثْلِهِمَا»، وَكَذَلِكَ قِرَاءَةُ آيَةِ الْكُرْسِيِّ؛ فَإِنَّهَا مُطَرِّدَةٌ لِلشَّيْطَانِ. وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْقُرْطُبِيُّ: وَعِنْدَنَا أَنَّ السِّحْرَ حَقٌّ، وَلَهُ حَقِيقَةٌ يَخْلُقُ اللَّهُ عِنْدَهُ مَا يَشَاءُ؛ خِلَافًا لِلْمُعْتَزِلَةِ وَأَبِي إِسْحَاقَ الْإِسْفَرَايِينِي مِنَ الشَّافِعِيَّةِ؛ حَيْثُ قَالُوا: إِنَّهُ تَمْوِيَةٌ وَتَخِيلٌ. قَالَ: وَمِنَ السِّحْرِ مَا يَكُونُ بِخِفَّةِ الْيَدِ كَالشَّعْوَذَةِ وَالشَّعْوُذِيِّ الْبَرِيدِ؛ لِخِفَّةِ سِيرِهِ. قَالَ ابْنُ فَارِسٍ: هَذِهِ الْكَلِمَةُ مِنْ كَلَامِ أَهْلِ الْبَادِيَةِ.

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: وَمِنْهُ مَا يَكُونُ كَلَامًا يُحْفَظُ وَرُقَى مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى، وَقَدْ يَكُونُ مِنْ عُهُودِ الشَّيَاطِينِ، وَيَكُونُ أَدْوِيَةً وَأَدْخَنَةً وَغَيْرَ ذَلِكَ. قَالَ: وَقَوْلُهُ ﷺ: «إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لِسِحْرًا» يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَذْحًا كَمَا تَقَوْلُهُ طَائِفَةٌ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ ذَمًّا لِلْبَلَاغَةِ. قَالَ: وَهَذَا الْأَصَحُّ. قَالَ: لِأَنَّهَا تُصَوَّبُ الْبَاطِلَ حِينَ يُوْهِمُ السَّامِعُ أَنَّهُ حَقٌّ؛ كَمَا قَالَ: =

□ وَلَيْسَ مَا يَذْكُرُهُ الْأَطْبَاءُ مِنَ الْخَوَاصِّ فِي هَذَا الْعَالَمِ لِلنَّبَاتَاتِ - وَغَيْرِهَا - مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ، وَلَا يُشَكُّ فِي الْخَوَاصِّ فِي هَذَا الْعَالَمِ. فَمِنْهَا: مَا يُعْلَمُ؛ كَاخْتِصَاصِ النَّارِ بِالْإِحْرَاقِ. وَمِنْهَا: مَا لَا يُعْلَمُ مُطْلَقًا.

وَمِنْهَا: مَا يَعْلَمُهُ الْأَفْرَادُ؛ كَالْحَجَرِ الْمَكْرَمِ، وَمَا يُصْنَعُ مِنْهُ الْكِيمِيَاءُ، وَنَحْوُ ذَلِكَ؛ كَمَا يُقَالُ^(١): إِنَّ فِي الْهِنْدِ شَجَرًا إِذَا عُمِلَ مِنْهُ دُهْنٌ، [وَدَهَنَ بِهِ إِنْسَانٌ لَا يَقْطَعُ فِيهِ الْحَدِيدُ، وَشَجَرٌ آخَرٌ إِذَا اسْتُخْرِجَ مِنْهُ دُهْنٌ]^(٢)، وَشُرِبَ عَلَى صُورَةٍ خَاصَّةٍ مَذْكُورَةٍ عِنْدَهُمْ فِي الْعَمَلِيَّاتِ^(٣) اسْتَعْنَى عَنِ الْغِذَاءِ، وَأَمِنَ مِنَ الْأَمْرَاضِ وَالْأَسْقَامِ، وَلَا يَمُوتُ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، وَطَالَتْ حَيَاتُهُ أَبَدًا؛ حَتَّى يَأْتِيَ مَنْ يَقْتُلُهُ، أَمَّا مَوْتُهُ بِهَذِهِ الْأَسْبَابِ الْعَادِيَّةِ^(٤)؛ فَلَا.



= «فَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ لِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ فَأَفْضِي لَهُ..» الْحَدِيثَ.

(١) وَهَذَا مِنَ الْأُمُورِ (الْعَرَبِيَّةِ) الَّتِي لَا نَعْرِفُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْاِخْتِصَاصِ بِالطَّبِّ أَقْرَبَهَا، أَوْ نَصَحَ بِهَا.

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَقَطَ مِنْ (ز).

(٣) فِي (ز): (بِالْعَمَلِيَّاتِ) بَدَلًا مِنْ (فِي الْعَمَلِيَّاتِ).

(٤) فِي (ز): الْعَادَةُ.

مَطْلَبُ نَفِيسٍ فِي الْعَيْنِ

وخواصُّ الثُّفُوسِ لَا شَكَّ فِيهَا؛ فَلَيْسَ كُلُّ أَحَدٍ يُؤْذِي بِالْعَيْنِ، وَالَّذِينَ^(١)
يُؤْذُونَ بِهَا تَخْتَلِفُ أَحْوَالُهُمْ فِي ذَلِكَ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ يَصِيدُ بِالْعَيْنِ الطَّيْرَ فِي
الْهَوَى، وَيَقْلَعُ الشَّجَرَ الْعَظِيمَ مِنَ الثَّرَى، وَآخَرُ إِنَّمَا يَصِلُ لَتَمْرِضَ لَطِيفٌ،
وَمِنَ النَّاسِ مَنْ طُبِعَ عَلَى صِحَّةِ الْحَزَرِ، وَلَا يُخْطِئُ غَالِبًا، ثُمَّ نَجِدُ وَاحِدًا لَهُ
خَاصَّةٌ فِي عِلْمِ الْكَشْفِ، وَآخَرُ فِي [عِلْمِ]^(٢) الرَّمْلِ، وَآخَرُ فِي التَّجَمُّعِ.

وَمِنْ خَوَاصِّ الثُّفُوسِ مَا يَقْتُلُ، وَفِي (الْهِنْدِ) جَمَاعَةٌ إِذَا رَكَّبُوا^(٣) نُفُوسَهُمْ
لِقَتْلِ شَخْصٍ مَاتَ، ثُمَّ إِنَّ شَقَّ صَدْرِهِ فِي الْوَقْتِ لَا يُوجَدُ قَلْبُهُ؛ بَلِ انْتَزَعُوهُ
مِنْ صَدْرِهِ بِالْهِمَّةِ وَالْعَزْمِ وَقُوَّةِ النَّفْسِ وَيَجْرِبُونَ بِالرُّمَانِ^(٤)؛ فَيَجْمَعُونَ عَلَيْهِ
هِمَّتَهُمْ؛ فَلَا يُوجَدُ فِيهِ حَبَّةٌ، وَخَوَاصُّ الثُّفُوسِ كَثِيرَةٌ.

● وَ(الطَّلَمَسَاتُ)؛ نَقْشُ أَسْمَاءٍ خَاصَّةٍ، لَهَا^(٥) تَعَلُّقٌ بِالْأَفْلَاكِ وَالْكَوَاكِبِ،
عَلَى زَعْمِ أَهْلِ هَذَا الْعِلْمِ فِي أَجْسَامٍ مِنَ الْمَعَادِنِ أَوْ غَيْرِهَا؛ فَلَا بُدَّ فِي

(١) فِي (ز): وَالَّذِي.

(٢) زِيَادَةٌ مِنْ (ه).

(٣) فِي «الْفُرُوقِ» (١٤٦/٤): «وَجَّهُوا أَنْفُسَهُمْ».

(٤) فِي (ز): بِالرَّمْلِ.

(٥) فِي (ز): بِهَا.

الطَّلَسَمِ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ^(١) الْأَسْمَاءِ^(٢) الْمَخْصُوصَةِ، وَتَعَلَّقَهَا^(٣) بِبَعْضِ أَجْزَاءِ الْفَلَكِ، وَجَعَلِيهَا فِي جِسْمٍ^(٤) مِنَ الْأَجْسَامِ، وَلَا بُدَّ مَعَ ذَلِكَ مِنْ قُوَّةِ نَفْسٍ صَالِحَةٍ لِهَذِهِ الْأَعْمَالِ؛ فَلَيْسَ كُلُّ النَّفُوسِ مَجْبُولَةً عَلَى ذَلِكَ.

● وَ(الْأَوْفَاقُ)؛ تَرْجِعُ إِلَى مُنَاسَبَاتِ الْأَعْدَادِ، وَجَعَلَهَا عَلَى شَكْلِ مَخْصُوصٍ، وَهَذَا كَانَ يَكُونُ شَكْلًا مِنْ تِسْعِ يُّوْتٍ، مَبْلُغُ الْعَدَدِ مِنْ كُلِّ جِهَةٍ خَمْسَةَ عَشَرَ هُوَ لَيْتَسِيرُ الْعَسِيرُ، وَإِخْرَاجُ الْمَسْجُونِ، وَوَضْعُ الْجَنِينِ، وَكُلُّ مَا هُوَ مِنْ هَذَا الْمَعْنَى، وَضَابِطُهُ: (بطد زهج واح)^(٥)، وَكَانَ الْغَزَالِيُّ يَعْتَنِي بِهِ كَثِيرًا (!) نُسِبُ إِلَيْهِ^(٦) !!.

● وَالرُّقَى؛ أَلْفَاظٌ خَاصَّةٌ يَحْدُثُ عِنْدَهَا الشِّفَاءُ مِنَ الْأَسْقَامِ وَالْأَدْوَاءِ وَالْأَسْبَابِ الْمُهْلِكَةِ^(٧)، وَلَا يُقَالُ: لَفْظُ الرُّقَى عَلَى مَا يُحْدِثُ ضَرَرًا؛ بَلْ ذَاكَ يُقَالُ لَهُ: السَّحَرُ.

وَهَذِهِ أَلْفَاظٌ مِنْهَا مَشْرُوعٌ؛ كَالْفَاتِحَةِ، وَغَيْرُ مَشْرُوعٍ؛ كَرُقَى الْجَاهِلِيَّةِ وَالْهِنْدِ وَغَيْرِهِمْ، وَرُبَّمَا كَانَ كُفْرًا؛ فَهِيَ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنِ الرُّقَى بِالْعَجَمِيَّةِ.

(١) (س): [٤٣ / أ].

(٢) في (ز): أسماء.

(٣) في (م): (في تعلقها) بدلًا من (وتعلقها).

(٤) في (ز): قسمة.

(٥) وَهَذِهِ الْأُمُورُ مِنَ الطَّلَاسِمِ الْغَيْرِ مَفْهُومَةٌ؛ فَلَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهَا؛ لِمَا فِيهَا مِنْ خُرَافَاتٍ وَشُرُكِيَّاتٍ وَشَعَوَذَةٍ!!

(٦) وَلَا نَعْلَمُ ذَلِكَ عَنْهُ، وَإِنْ صَحَّتْ نِسْبَتُهُ؛ فَالْحَقُّ يُؤْخَذُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ، بَعِيدًا عَنِ التَّرَهَاتِ وَالْخُرَعَلَاتِ!!

(٧) في (ز): المهملة.

● و(الْعَزَائِمُ)؛ كَلِمَاتٌ يَزْعُمُ (!) أَهْلُ هَذَا الْعِلْمِ؛ أَنَّ سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَمَّا أَعْطَاهُ اللَّهُ تَعَالَى هَذَا الْمُلْكَ وَجَدَ الْجَانَّ يَعْثُونَ بِالنَّاسِ بِالْأَسْوَاقِ، وَيَخْطِفُونَهُمْ مِنَ الطَّرِيقَاتِ؛ فَسَأَلَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يُوَلِّيَ عَلَى كُلِّ قَبِيلٍ مِنَ الْجِنِّ مَلَكًا يَضْبِطُهُمْ عَنِ الْفَسَادِ؛ فَوَلَّى اللَّهُ تَعَالَى الْمَلَائِكَةَ عَلَى قَبَائِلِ الْجِنِّ؛ فَمَنَعُوهُمْ مِنَ الْفَسَادِ وَمُخَالَطَةِ النَّاسِ، وَالزَّمَهُمْ سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الْقِفَارَ وَالْخَرَابَ مِنَ الْأَرْضِ دُونَ الْعَامِرِ^(١)؛ لِيَسْلَمَ النَّاسُ مِنْ شَرِّهِمْ؛ فَإِذَا عَثَا^(٢) بَعْضُهُمْ، وَأَفْسَدَ؛ ذَكَرَ [ذَلِكَ]^(٣) الْمُعْزَمُ^(٤) كَلِمَاتٍ تُعْظِمُهَا تِلْكَ الْمَلَائِكَةُ، وَيَزْعُمُونَ أَنَّ لِكُلِّ نَوْعٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ أَسْمَاءً أُمِرَتْ بِتَعْظِيمِهَا، وَمَتَى أَقْسِمَ عَلَيْهَا بِهَا أَطَاعَتْ، وَأَجَابَتْ وَفَعَلَتْ مَا طُلِبَ مِنْهَا؛ فَالْمُعْزَمُ بِتِلْكَ الْأَسْمَاءِ عَلَى ذَلِكَ الْقَبِيلِ يُحْضِرُ لَهُ [مَلِكًا]^(٥) الْقَبِيلِ مِنَ الْجَانِّ الَّذِي طَلَبَهُ، أَوِ الشَّخْصَ مِنْهُمْ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ بِمَا يُرِيدُ، وَيَزْعُمُونَ أَنَّ هَذَا الْكِتَابَ^(٦)؛ إِنَّمَا دَخَلَهُ الْخَلْلُ، مِنْ جِهَةٍ عَدَمَ ضَبْطِ تِلْكَ الْأَسْمَاءِ؛ فَإِنَّهَا أَعْجَمِيَّةٌ^(٧) لَا يُدْرَى هَلْ هِيَ مَضْمُومَةٌ، أَوْ مَفْتُوحَةٌ، أَوْ مَكْسُورَةٌ، وَرُبَّمَا أَسْقَطَ التُّسَاخُ بَعْضَ حُرُوفِهِ مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ؛ فَيَخْتَلُ الْعَمَلُ^(٨)؛ فَإِنَّ

(١) في (م): العمار.

(٢) في (ز)، و(ه): عتا.

(٣) زيادة من (ز).

(٤) في (ز): العزم.

(٥) زيادة من (ه).

(٦) في (م)، و(ه): الباب.

(٧) في (ز)، و(م)، و(ه): عجمية.

(٨) في (م): العلم.

المقسّم به لفظ آخر، لا يُعظمه ذلك المَلِك؛ فلا يُجِبُّ، ولا يحصل مقصود المعزّم.

والاستخدامات قسمان: الكواكب والجان؛ فيزعمون أنّ للكواكب إدراكات، إذا قوبلت ببخور، وتُلي شيء خاص على الذي يُبَشِّرُ البخور، وربّما تقدّمت منه أفعال خاصّة منها ما هو مُحَرَّم^(١)؛ كاللواط^(٢)، ومنها ما هو كُفْرٌ صريح، وكذلك الألفاظ التي^(٣) يُخاطبُ بها الكواكب، منها ما هو كُفْرٌ صريح، يُناديه بلفظ الإلهية^(٤)، ونحو ذلك، ومنها ما هو غير مُحَرَّم؛ فإذا حصلت تلك الكلمات مع البخور^(٥)، ومع الهيئات المشروطة كانت رُوحانيّة تلك الكواكب مُطِيعَةً لَهُ، متى أَرَادَ شَيْئًا فَعَلَتْهُ لَهُ عَلَى رَعْمِهِمْ.

وكذلك القول في ملوك الجان على رَعْمِهِمْ إذا عَمِلُوا لَهُمْ تِلْكَ الْأَعْمَالِ الْخَاصَّة؛ فَهَذَا هُوَ الْإِسْتِخْدَامُ عَلَى رَعْمِهِمْ، وَالْغَالِبُ عَلَى الْمَشْتَغِلِ بِهَذَا: الْكُفْرُ، وَلَا يَشْتَغِلُ بِهِ مُفْلِحٌ، وَلَا مُسَدِّدُ النَّظَرِ، وَافِرُ الْعَقْلِ).

□ وَبَعْدَ أَنْ عَلِمْتَ حُكْمَ السَّحْرِ^(٦) عَلَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ وَالْحَنَفِيَّةِ؛ فَلَا بَأْسَ بِذِكْرِ حُكْمِهِ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ؛ فَإِنَّ كُتُبَهُمْ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى

(١) في (ز)، و(ه): حرام.

(٢) (س): [٤٣ / ب].

(٣) في (ز): الذي.

(٤) في (ه): الألوهية.

(٥) في (ز): النجوم.

(٦) في (ه): الساحر.

غَرَائِبَ فِيهِ، بَيَّنَّهَا صَاحِبُ «الْفُرُوعِ»، وَحَاصِلُ عِبَارَتِهِ^(١):

[وَيَكْفُرُ]^(٢) السَّاحِرُ بِاعْتِقَادِ حِلِّهِ.

وَعَنْهُ - أَي: عَنْ أَحْمَدَ - : لَا^(٣)؛ اخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ، وَجَزَمَ بِهِ^(٤) فِي «التَّبَصُّرَةِ»، وَكَفَّرَهُ أَبُو يَعْلَى^(٥) بِعَمَلِهِ.

قَالَ فِي «التَّرْغِيبِ»: هُوَ أَشَدُّ تَحْرِيمًا، وَحَمَلَ ابْنُ عَقِيلٍ كَلَامَ [الإمام]^(٦) أَحْمَدَ فِي كُفْرِهِ عَلَى مُعْتَقَدِهِ، وَأَنَّ فَاعِلَهُ يُفْسَقُ، وَيُقْتَلُ حَدًّا؛ فَعَلَى الْأَوَّلِ يُقْتَلُ. وَهُوَ - أَي: السَّاحِرُ - مَنْ يَرْكَبُ مَكْسَسَةً^(٧)؛ فَتَسِيرُ بِهِ فِي الْهَوَاءِ^(٨) وَنَحْوِهِ.

وَكَذَا قِيلَ فِي مُعْزَمٍ عَلَى الْجِنِّ، وَمَنْ يَجْمَعُهَا بِزَعْمِهِ، وَأَنَّهُ يَأْمُرُهَا فَتَطِيعُهُ، وَكَاهِنٌ وَعَرَّافٌ، وَقِيلَ: يُعَزَّرُ، وَقِيلَ: يَجُورُ تَعْزِيرُهُ، وَلَوْ بِالْقَتْلِ.

وَفِي «التَّرْغِيبِ»: الْكَاهِنُ وَالْمُنْجِمُ؛ كَالسَّاحِرِ عِنْدَ أَصْحَابِنَا، وَأَنَّ ابْنَ عَقِيلٍ فَسَّقَهُ فَقَطَّ إِنَّ قَالَ: أَصَبْتُ بِحَدْسِي.....

(١) «الْفُرُوعُ» لابْنِ مُفْلِحٍ (٢٠٦/١٠).

(٢) فِي (س): وَكَفَرَ، وَالْمَثْبُتُ مِنْ (ز)، وَ(م)، وَ(هـ)، وَهُوَ الْأَنْسَبُ لِلسياق.

(٣) سَقَطَتْ مِنْ (م).

(٤) الْحَلَوَانِيُّ. وَسَتَأْتِي تَرْجَمَتُهُ.

(٥) فِي «الْفُرُوعِ» لابْنِ مُفْلِحٍ (٢٠٦/١٠)، وَ«الْمُبْدِعُ» - لَهُ - ٧/٤٩٤: «أَبُو بَكْرٍ».

وَكَذَلِكَ فِي «الْإِنْصَافِ» لِلْمَرْدَاوِيِّ (٣٥٠/١٠).

(٦) زِيَادَةٌ مِنْ (هـ).

(٧) هِيَ بِكَسْرِ الْمِيمِ: مَا يُكْسَرُ بِهِ. «المطلعُ على ألفاظ المقنع» (ص: ٤٦٢).

(٨) فِي (ز): نَهْرٌ.

[وَفِرَاسَتِي] ^(١)؛ فَإِنْ أَوْهَمَ ^(٢) قَوْمًا بِطَرِيقَتِهِ، وَأَنَّهُ يَعْلَمُ الْغَيْبَ؛ فَلِلْإِمَامِ قَتْلُهُ؛ لِسَعْيِهِ بِالْفَسَادِ).

● وفي «الفروع» - مِنْ كُتُبِهِمْ بَعْدَمَا ذُكِرَ مَا مَرَّ - ^(٣): (قَالَ شَيْخُنَا ^(٤)):
التَّجْنِيمُ كَالِاسْتِدْلَالِ بِالْأَحْوَالِ الْفَلَكَيَّةِ عَلَى الْحَوَادِثِ الْأَرْضِيَّةِ مِنَ
السَّحَرِ. قَالَ: وَيَحْرُمُ إِجْمَاعًا. وَأَقَرَّ أَوْلَهُمْ وَآخِرُهُمْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَدْفَعُ
عَنْ أَهْلِ الْعِبَادَةِ وَالِدُّعَاءِ بِبَرَكَتِهِ مَا زَعَمُوا أَنَّ الْأَفْلَاكَ إِنْ ^(٥) تَسْتَجَلِبُهُ تَوْجِبُهُ،
وَأَنَّ لَهُمْ مِنْ ثَوَابِ الدَّارَيْنِ مَا لَا تَقْوَى الْأَفْلَاكُ أَنْ تَجَلِبَهُ ^(٦).

وَمَنْ سَحَرَ بِالْأَدْوِيَةِ وَالتَّدْخِينِ وَسَقَى مُضِرَّ عَزَرَ، قِيلَ: وَلَوْ بِالْقَتْلِ.
وَقَالَ الْقَاضِي وَالْحَلَوَانِيُّ ^(٧): إِنْ قَالَ: سِحْرِي يَنْفَعُ، وَأَقْدِرُ عَلَى الْقَتْلِ بِهِ؛

(١) في «الفروع» (٢٠٧/١٠): «وَفِرَاسَتِي»، وكذلك في «الإِنْصَافِ» للمِرْدَاوِيِّ (٣٥١/١٠)،
والمثبت من: (م)، و(هـ)، وهو الأنسب للسياق.

(٢) سقطت من (ز)، في (هـ): خَبَرٌ.

(٣) «الفروع» لابن مَفْلُحٍ (٢٠٨/١٠).

(٤) قَالَ الْمِرْدَاوِيُّ فِي «الإِنْصَافِ» (٣٥١/١٠): «قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ رَحِمَهُ اللَّهُ: التَّجْنِيمُ
كَالِاسْتِدْلَالِ بِالْأَحْوَالِ الْفَلَكَيَّةِ عَلَى الْحَوَادِثِ الْأَرْضِيَّةِ: مِنَ السَّحَرِ».

(٥) سقطت من (هـ).

(٦) في (س): تجليه، في (م): توجبه، والمثبت من (ز)، و(هـ)، وهو الأنسب للسياق.

(٧) هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَلَوَانِيِّ، أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ أَبِي الْفَتْحِ،
تَفَقَّهَ عَلَى أَبِيهِ، وَفَسَّرَ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ فِي أَحَدَ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا، وَحَدَّثَ بِهِ، وَكَانَ فَقِيهًا،
يُفْتِي وَيَنْتَفَعُ بِهِ أَهْلُ مَجَلَّتِهِ بِبَغْدَادَ، وَصَنَّفَ تَصَانِيفَ فِي الْفِقْهِ وَالْأُصُولِ، مِنْهَا: كِتَابُ
«التَّبَصُّرَةِ» فِي الْفِقْهِ، وَكِتَابُ «الْهِدَايَةِ» فِي أُصُولِ الْفِقْهِ. وَتُوفِّيَ سَنَةَ سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ
وَحُمْسَ مِائَةٍ. «الْوَافِي بِالْوَفَايَاتِ» (١٤٩/١٨)، وَ«ذَيْلُ طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ» (٤٠/٢).

قُتِلَ، وَلَوْ لَمْ يَقْتُلْ. وَالْمُسْعَبُذُ وَالْقَائِلُ بِزَجْرِ الطَّيْرِ وَالضَّارِبُ بِحَصَى وَشَعِيرٍ وَقِدَاحٍ^(١)؛ إِنْ لَمْ يَعْتَقِدْ إِبَاحَتَهُ، وَأَنَّهُ يَعْلَمُ بِهِ عَزْرًا، وَكَفَّ عَنْهُ، وَإِلَّا؛ كُفِّرَ.

● وَيَحْرُمُ طَلْسَمٌ، وَرُقِيَّةٌ، بَغَيْرِ عَرَبِيٍّ، وَقِيلَ^(٢): يُكْرَهُ، وَتَوَقَّفَ [الإمام]^(٣) أَحْمَدُ فِي الْحَلِّ لِسِحْرِ^(٤)؛ أَي: لِأَجْلِ إِزَالَتِهِ بِسِحْرِ آخَرَ، وَفِيهِ وَجْهَانِ. وَسَأَلَهُ مُهَنَّأٌ عَنْ مَنْ يَأْتِيهِ مَسْحُورَةٌ فَيُطْلَقُ عَنْهَا، قَالَ: لَا بَأْسَ.

قَالَ الْخَلَّالُ^(٥): إِنَّمَا^(٦) كَرِهَ^(٧) فِعَالَهُ، وَلَا يَرَى بِهِ بَأْسًا^(٨)؛ كَمَا بَيَّنَّهُ مُهَنَّأٌ، وَهَذَا مِنَ الضَّرُورَةِ الَّتِي تُبَيِّحُ^(٩) فِعْلَهَا.

● وَلَا يُقْتَلُ سَاحِرٌ كِتَابِيٌّ، عَلَى الْأَصَحِّ. وَفِي «التَّبَصُّرَةِ»: إِنْ اعْتَقَدُوا جَوَازَهُ.

(١) جَمْعٌ: قِدَحٌ - بِكَسْرِ الْقَافِ وَسُكُونِ الدَّالِ - السَّهْمُ. زَادَ فِي «الرَّعَايَةِ»: وَالنَّظَرُ فِي أَكْتَانِ الْأَلْوَابِ. «شَرْحُ مُنْتَهَى الْإِرَادَاتِ» (٣/ ٤٠٤).

(٢) (س): [٤٤ / أ].

(٣) زيادة من (ه).

(٤) فِي (ه): (عنه في الحل للسحر) بدلًا من (في الحل لسحر).

(٥) هُوَ أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ هَارُونَ بْنِ يَزِيدَ الْبَغْدَادِيُّ الْخَلَّالُ، تُوفِّيَ فِي شَهْرِ رَبِيعِ الْأَوَّلِ، سَنَةِ إِحْدَى عَشْرَةَ وَثَلَاثَ مِائَةٍ، وَلَهُ سَبْعٌ وَسَبْعُونَ سَنَةً، وَيُقَالُ: بَلَّ نَيْفٌ عَلَى الثَّمَانِينَ. «سِيرُ الثُّبُلَاءِ» (١٤/ ٢٩٧).

(٦) فِي (ز): ربما.

(٧) الْإِمَامُ أَحْمَدُ. «الْفُرُوعُ» لِابْنِ مُفْلِحٍ (١٠/ ٢٠٩).

(٨) فِي (ه): مَسًّا.

(٩) فِي (ز): يَتَبَيَّنُ، فِي (ه): يَبَاحُ.

وَفِي «عُيُونِ الْمَسَائِلِ»: أَنَّ السَّاحِرَ^(١) يُكَفِّرُ، وَهَلْ تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: وَمِنَ السَّحَرِ: السَّعْيُ بِالتَّمِيمَةِ، وَالْإِفْسَادُ بَيْنَ النَّاسِ، وَذَلِكَ شَائِعٌ عَامٌّ فِي النَّاسِ.

ثُمَّ قَالَ فِي «عُيُونِ الْمَسَائِلِ»: فَأَمَّا مَنْ يَسْحَرُ بِالْأَدْوِيَةِ وَالتَّدَخِينِ وَسَقَى شَيْءٍ يَضُرُّ^(٢)؛ فَلَا يُكَفِّرُ، وَلَا يُقْتَلُ، وَيُعَزَّرُ بِمَا يَرُدُّعُهُ.

وَمَا قَالَهُ غَرِيبٌ، وَوَجْهُهُ^(٣): أَنَّهُ يَقْصِدُ الْأَذَى بِكَلَامِهِ وَعَمَلِهِ عَلَى وَجْهِ الْمَكْرِ وَالْحِيلَةِ؛ فَأَشْبَهَ السَّحَرَ.

وَلِهَذَا^(٤) يُعْلَمُ بِالْعَادَةِ وَالْعُرْفِ أَنَّهُ يُؤَثَّرُ، وَيَنْتَبِجُ مَا يَعْمَلُهُ السَّحَرُ أَوْ أَكْثَرُ؛ فَيُعْطَى حُكْمُهُ؛ تَسْوِيَةً بَيْنَ [الْمَتَقَابِلَيْنِ]^(٥) الْمَتَمَثِّلَيْنِ، أَوِ الْمَتَقَارِبَيْنِ، لَا سِيَّمَا إِنْ قُلْنَا بِقَتْلِ الْأَمْرِ بِالْقَتْلِ، عَلَى رِوَايَةِ سَبَقَتْ؛ فَهَذَا أَوْلَى. أَوِ الْمُمْسِكِ لِمَنْ يُقْتَلُ^(٦)؛ فَهَذَا مِثْلُهُ.

وَلِهَذَا ذَكَرَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ^(٧).....

(١) عبارة (أن الساحر) سقطت من (ز).

(٢) في (ز): (والسقي لشيء يضره) بدلاً من (وسقي شيء يضر).

(٣) في (م): (وكأنه وجهه) بدلاً من (ووجهه).

(٤) في (ه): وبهذا.

(٥) زيادة من (م).

(٦) في (م): يقتله.

(٧) «بَهْجَةُ الْمَجَالِسِ» (ص: ٨٧).

● قُلْتُ: وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ هُوَ حَافِظُ الْمَغْرِبِ، شَيْخُ الْإِسْلَامِ، أَبُو عُمَرَ يُوسُفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْبَرِّ بْنِ عَاصِمٍ، التَّمَرِيُّ، الْأَنْدَلُسِيُّ، الْقُرْطُبِيُّ، الْمَالِكِيُّ، =

عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي^(١) كَثِيرٍ قَالَ: يُفْسِدُ النَّمَامُ وَالْكَذَّابُ فِي سَاعَةٍ مَا لَا يُفْسِدُ^(٢) السَّاحِرُ فِي سَنَةٍ.

وَرَأَيْتُ (بَعْضَهُمْ)^(٣)؛ حَكَاهُ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَكْثَمَ قَالَ: النَّمَامُ شَرٌّ مِنَ السَّاحِرِ، يَعْمَلُ النَّمَامُ فِي سَاعَةٍ مَا لَا يَعْمَلُهُ السَّاحِرُ فِي شَهْرٍ.

لَكِنْ يُقَالُ: السَّاحِرُ^(٤)، إِنَّمَا كَفَرَ لَوْصِفَ^(٥) السَّحَرِ؛ فَهُوَ أَمْرٌ خَاصٌّ، وَدَلِيلُهُ خَاصٌّ، وَهَذَا لَيْسَ بِسَاحِرٍ، وَإِنَّمَا يُؤَثِّرُ عَمَلُهُ مَا يُؤَثِّرُهُ؛ فَيُعْطَى حُكْمُهُ، إِلَّا فِيمَا اخْتَصَّ بِهِ مِنَ الْكُفْرِ، وَعَدَمِ قَبُولِ التَّوْبَةِ، وَلَعَلَّ هَذَا الْقَوْلُ^(٦) أَوْجَهُ مِنْ تَعْزِيرِهِ فَقَطْ.

فَظَهَرَ مِمَّا سَبَقَ أَنَّهُ رِوَايَةٌ مُخَرَّجَةٌ مِنَ الْمُمَسِّكِ وَالْأَمْرِ.
وَمَنْ أَطْلَقَ الشَّارِعَ كُفْرَهُ؛ كَدَعَاوَاهُ غَيْرَ أَبِيهِ^(٧)، وَمَنْ أَتَى عَرَّافًا؛ فَصَدَّقَهُ

= صَاحِبُ التَّصَانِيفِ الْفَائِقَةِ، تُوفِّيَ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ، رَبِيعِ الْآخِرِ، سَنَةَ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ، وَاسْتَكْمَلَ خَمْسًا وَتِسْعِينَ سَنَةً وَخَمْسَةَ أَعْوَامَ.
قَالَ الذَّهَبِيُّ: (قُلْتُ: وَكَانَ سَلَفِي الْأَعْتِقَادِ، مَتِّينَ الدِّيَانَةِ). «تَارِيخُ الْإِسْلَامِ» (١٠ / ١٩٩)،
و«تَذَكُّرَةُ الْحِفَافِ» (٣ / ٢١٧)، و«سِيرُ النَّبَلَاءِ» (١٨ / ١٥٣).

(١) كلمة (أبي) سقطت من الأصل.

(٢) في (م)، و(هـ): يفسده.

(٣) «تَنْبِيْهُ الْعَافِلِيْنَ» لِلْسَّمْرِقَنْدِيِّ (ص: ١٧١).

(٤) سقطت من (ز).

(٥) في (هـ): بوصف.

(٦) سقطت من (م).

(٧) حَدِيثٌ صَحِيحٌ، تَقَدَّمَ.

بِمَا يَقُولُ^(١)؛ فَقِيلَ: كَفَرَ النَّعْمَةَ، وَقِيلَ: قَارَبَ الْكُفْرَ، وَذَكَرَ ابْنُ حَامِدٍ

(١) فِي كُلِّ طَرَفِهِ مَقَالٌ، وَقَدْ رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٠٨/٢ وَ ٤٧٦)، وَأَبُو دَاوُدَ (٣٩٠٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٣٥)، وَفِي «الْعِلَلِ الْكَبِيرِ» لَهُ (٧٦)، وَابْنُ مَاجَهَ (٦٣٩)، وَالدَّارِمِيُّ (١١٣٦)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْكَبْرِ» (٨٩٦٧) وَ (٨٩٦٨)، وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوَيْهَ (٤٨٢)، وَالبَّخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (١٦/٣)، وَأَبُو نَعِيمٍ الْفَضْلُ بْنُ دَكَيْنٍ فِي «الصَّلَاةِ» (١٥) مِنْ طَرَفٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ حَكِيمِ الْأَثَرَمِ، عَنْ أَبِي تَمِيمَةَ الْهَجَبِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا.

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ؛ فَلَمْ يَعْرِفْهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَضَعَفَ هَذَا الْحَدِيثَ جَدًّا».

وَقَالَ فِي «السُّنَنِ»: «لَا نَعْرِفُ هَذَا الْحَدِيثَ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ حَكِيمِ الْأَثَرَمِ، عَنْ أَبِي تَمِيمَةَ الْهَجَبِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. . وَضَعَفَ مُحَمَّدٌ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ قَبْلِ إِسْنَادِهِ».

وَقَالَ الْبَخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (١٧/٣): «هَذَا حَدِيثٌ لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ، وَلَا يُعْرَفُ لِأَبِي تَمِيمَةَ سَمَاعٌ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فِي الْبَصَرِيِّينَ».

وَأَعْلَهُ الْبَزَّازُ «الْبَحْرُ الزَّخَارُ» (٤١٩/٨) بِحَكِيمِ الْأَثَرَمِ، وَقَالَ: «فِي حَدِيثِهِ شَيْءٌ»، وَأَنْكَرَ عَلَيْهِ حَدِيثَهُ؛ كَمَا فِي «الْبَحْرِ» (٢٩٤/١٦).

● وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (٩٥٣٦)، وَإِسْحَاقُ (٥٠٣)، وَالْخَلَالُ (١٣٩٨) وَ (١٤٠٠)، وَالْخَطِيبُ فِي «تَلْخِصِ الْمَتَشَابِهِ» (٦٥٢/٢) مِنْ طَرَفٍ عَنْ عَوْفِ الْأَعْرَابِيِّ، عَنْ خِلَاسِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا.

وَمَرَّةً عَنِ الْحَسَنِ مَرْسَلًا.

وَخِلَاسٌ هُوَ ابْنُ عَمْرٍو الْهَجَرِيُّ، لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

● وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ (١٥)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١٦٤٩٦) مِنْ طَرَفٍ: رَوَّحٌ عَنْ عَوْفٍ عَنِ الْحَسَنِ وَابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا.

قُلْتُ: وَرَوَّحٌ خُولِفَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، وَالْأَصَحُّ الْأَوَّلُ.

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الْوَادِعِيُّ فِي «أَحَادِيثِ مُعَلَّةٍ» (ص: ٤٠٦) فِي هَذَا الْحَدِيثِ: «لِكِنِّي لَا أَعْتَمِدُ عَلَى تَفَرُّدَاتِ الْحَاكِمِ؛ لِكَثْرَةِ أَوْهَامِهِ».

● قُلْتُ: وَقَدْ رُويَ مِنْ حَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَضْعِيفُهُ فِي تَحْقِيقِ هَذَا الْكِتَابِ.

● وَرُويَ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ؛ كَمَا عِنْدَ ابْنِ عَدِيٍّ (٨٣/٤)، وَالطَّبْرَانِيِّ فِي «الْأَوْسَطِ» (٦٦٧٠)، وَفِيهِ رِشْدِيْنُ بْنُ سَعْدٍ، وَقَالَ الطَّبْرَانِيُّ: «لَمْ يَرَوْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ قَتَادَةَ إِلَّا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، وَلَا عَنْ جَرِيرٍ إِلَّا رِشْدِيْنُ، تَفَرَّدَ بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي السَّرِيِّ»، وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: «وَهَذَا الْحَدِيثُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ لَا يَرَوِيهِ عَنْ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ غَيْرَ رِشْدِيْنٍ، وَلَا أَعْلَمُ رَوَاهُ عَنْ رِشْدِيْنٍ، غَيْرَ ابْنِ أَبِي السَّرِيِّ». وَأَبْنُ أَبِي السَّرِيِّ؛ قَالَ فِيهِ ابْنُ عَدِيٍّ: كَثِيرُ الْغَلَطِ. اهـ. وَقَدْ تَفَرَّدَ بِهِ؛ كَمَا قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ.

وَقَتَادَةُ مَدْلُوسٌ، وَقَدْ عَنَعَن. وَلَيْتَنَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (٢١٧/١٠).
● وَرُويَ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ؛ رَوَاهُ الْبَزَّازُ «كَشْفُ» رَقْم: (٣٠٤٥) عَنْ عُقْبَةَ بْنِ سَيَّارٍ، ثَنَا عَسَّانُ بْنُ مُضَرَ، ثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ مَرْفُوعًا. قَالَ الْبَزَّازُ: «لَا نَعْلَمُهُ يُرَوَّى عَنْ جَابِرٍ، إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَلَمْ نَسْمَعْ أَحَدًا يُحَدِّثُ بِهِ عَنْ عَسَّانَ، إِلَّا عُقْبَةَ».

وَعُقْبَةُ وَثَّقَهُ بَعْضُ الْأَثْمَةِ، وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (٣١١/٦): «سُئِلَ أَبِي عَنْهُ؛ فَقَالَ: صَدُوقٌ». وَمَعْنَاهُ - عِنْدَهُ -؛ كَمَا صَرَّحَ فِي كِتَابِهِ - هَذَا - (٣٧/٢) بِقَوْلِهِ: «وَإِذَا قِيلَ لَهُ: إِنَّهُ صَدُوقٌ، أَوْ مَحَلُّهُ الصَّدَقُ، أَوْ لَا بَأْسَ بِهِ؛ فَهُوَ مِمَّنْ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، وَيُنْتَظَرُ فِيهِ». وَانْظُرْ: «شِفَاءُ الْعَلِيلِ فِي أَلْفَاظِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ص: ٢٨٦). قُلْتُ: وَقَدْ تَفَرَّدَ بِهِ عُقْبَةُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَأَخْشَى أَنْ يَكُونَ حَدِيثُهُ - هُنَا - خَطَأً مِنْ أَجْلِ تَفَرُّدِهِ. وَقَدْ قَالَ الذَّهَبِيُّ فِي «الْمَوْقِظَةِ» (ص: ٤٢): «وَقَدْ يُعَدُّ مُفَرَّدُ الصَّدُوقِ مِنْكَرًا». لَا سِيَّمًا وَأَنَّ الْأَثْمَةَ لَمْ يُعَوَّلُوا عَلَى هَذَا الطَّرِيقِ.

● وَجَاءَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ مَوْفُوقًا، رَوَاهُ ابْنُ الْجَعْدِ فِي «مُسْنَدِهِ» (٤٢٥ و ١٩٤١ - ١٩٤٧) (٢٥٥٤) مِنْ طَرِيقِ: أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ هُبَيْرَةَ بْنَ يَرِيمَ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ يَقُولُ: فَذَكَرَهُ.

رَوَايَتَيْنِ: أَحَدُهُمَا: تَشْدِيدٌ وَتَأْكِيدٌ. نَقَلَ ابْنُ حَنْبَلٍ^(١): كُفِرَ دُونَ كُفْرٍ، لَا يُخْرِجُ مِنَ الْإِسْلَامِ.

وَالثَّانِيَةُ: يَجِبُ التَّوَقُّفُ. انْتَهَى مَا فِي «الْفُرُوعِ»^(٢). وَهُوَ مُشْتَمِلٌ عَلَى غَرَائِبَ وَنَفَائِسَ يَرْتَدِعُ بِهَا السَّحَرَةُ.

□ وَعِبَارَةُ «التَّنْقِيحِ»: (وَلَا تُقْبَلُ فِي الدُّنْيَا تَوْبَةُ زَنْدِيقٍ، وَهُوَ الْمَنَافِقُ، وَهُوَ مَنْ يُظْهِرُ الْإِسْلَامَ، وَيُخْفِي الْكُفْرَ، وَلَا مَنْ يُظْهِرُ الْخَيْرَ، وَيُطْغِنُ الْفُسْقَ، وَلَا مَنْ تَكَرَّرَتْ رِدَّتُهُ، أَوْ سَبَّ اللَّهَ تَعَالَى، أَوْ رَسُولَهُ صَرِيحًا، أَوْ بَغْضَهُ. وَلَا السَّاحِرَ الَّذِي يَكْفُرُ بِسِحْرِهِ).

ثُمَّ قَالَ: وَيُقْتَلُ السَّاحِرُ الْمُسْلِمُ الَّذِي يَرْكَبُ الْمَكْنَسَةَ؛ فَتَسِيرُ بِهِ فِي الْهَوَاءِ وَنَحْوِهِ^(٣)، وَيَكْفُرُ هُوَ وَمَنْ يَعْتَقِدُ حِلَّهُ.

= وفي هبيرة بعض المقال. وهناك أوجه أخرى عن ابن مسعود على الوقف، لكنها لا تخلو من مقال.

وروي مرفوعاً من وجهٍ عن أبي إسحاق به، لكنه لا يصح، وقد وهَمَ هذا الوجه الإمام الدارقطني في «العلل» (٩٢٢).

وقد جَوَّدَ الموقِفَ الحافظ في «الفتح» (٢١٧/١٠)، فقال: «أخرجه أبو يعلى من حديث ابن مسعود بسندٍ جيّد؛ لَكِنْ لَمْ يُصَرِّحْ بِرَفْعِهِ، وَمِثْلُهُ لَا يُقَالُ بِالرَّأْيِ، وَلَفْظُهُ: (مَنْ أَتَى عَرَاًفًا أَوْ سَاحِرًا أَوْ كَاهِنًا)، وَاتَّفَقَتْ أَلْفَاظُهُمْ عَلَى الْوَعِيدِ بِلَفْظِ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، إِلَّا حَدِيثَ مُسْلِمٍ؛ فَقَالَ فِيهِ: (لَمْ يُقْبَلْ لَهُمَا صَلَاةٌ أَرْبَعِينَ يَوْمًا)».

(١) في «الْفُرُوعِ» لابن مفلح (٢١١/١٠): (نَقَلَ حَنْبَلٌ). وفي ط الخميس: نُقِلَ عَنْ ابْنِ حَنْبَلٍ.

(٢) (٢١٢/١٠).

(٣) (س): [٤٤ / ب].

وَأَمَّا الَّذِي يَسْحَرُ^(١) بِأَدْوِيَةٍ، وَتَدَخِينٍ، وَسَقْيِ شَيْءٍ يَضُرُّ^(٢)؛ فَإِنَّهُ يُقْتَصُّ مِنْهُ؛ إِنْ قَتَلَ بِفَعْلِهِ غَالِبًا، وَإِلَّا؛ فَالِدِيَّةُ.

وَمُشْعَبُذٌ، وَقَائِلٌ يَزْجُرُ طَيْرٍ، وَضَارِبٌ بِحَصَى، وَشَعِيرٍ، وَقِدَاحٍ؛ إِنْ لَمْ يَعْتَقِدْ إِبَاحَتَهُ، وَأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ بِهِ؛ يُعَزَّرُ، وَيَكْفَى عَنْهُ.

وَيَحْرُمُ طَلَسَمٌ، وَرُقِيَّةٌ، بَغَيْرِ عَرَبِيٍّ، وَيَجُوزُ الْحَلُّ بِسِحْرِ لِلضَّرُورَةِ^(٣).
انتهى.

(١) في (ز): يسخر.

(٢) سقطت من (ز).

(٣) قَالَ ابْنُ مُفْلِحٍ فِي «الْفُرُوعِ» (٢٠٨/١٠): «وَتَوَقَّفَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي الْحَلِّ بِسِحْرِ - أَيْ: لِأَجْلِ إِزَالَتِهِ بِسِحْرِ آخَرَ -، وَفِيهِ وَجْهَانِ».

● قَالَ الْمُرْذَاوِيُّ فِي «تَصْحِيحِ الْفُرُوعِ» (٢٠٩/١٠): «(مَسْأَلَةٌ) قَوْلُهُ: «وَتَوَقَّفَ أَحْمَدُ فِي الْحَلِّ بِسِحْرِ، وَفِيهِ وَجْهَانِ». انْتَهَى.

«أَحَدُهُمَا»: يَجُوزُ، قَالَ فِي الْمُعْنَى، وَالشَّرْحُ: تَوَقَّفَ أَحْمَدُ فِي الْحَلِّ، وَهُوَ إِلَى الْجَوَازِ أَمِيلٌ، وَسَأَلَهُ مُهَنَّأٌ عَمَّنْ تَأْتِيهِ مَسْحُورَةٌ فَيَقْطَعُ عَنْهَا، قَالَ: لَا بَأْسَ، قَالَ الْخَلَّالُ: إِنَّمَا كَرِهَ فِعَالَهُ، وَلَا يَرَى بِهِ بَأْسًا؛ كَمَا بَيَّنَّهُ مُهَنَّأٌ، وَهَذَا مِنَ الضَّرُورَةِ الَّتِي يُبِيحُ فِعْلَهَا، انْتَهَى. قَالَ فِي آدَابِ الْمُسْتَوْعِبِ: وَحَلَّ السَّحْرَ عَنِ الْمَسْحُورِ جَائِزٌ، انْتَهَى.

«وَالْوَجْهُ الثَّانِي»: لَا يَجُوزُ، قَالَ فِي الرَّعَايَتَيْنِ وَالْحَاوِي الصَّغِيرِ: وَيَحْرُمُ الْعَطْفُ وَالرَّبْطُ، وَكَذَا الْحَلُّ بِسِحْرِ، وَقِيلَ: يُكْرَهُ الْحَلُّ، وَقِيلَ: يُبَاحُ بِكَلَامٍ مُبَاحٍ. وَقَالَ فِي الْأَدَابِ الْكُبْرَى: وَيَجُوزُ حَلُّهُ بِقُرْآنٍ أَوْ بِكَلَامٍ مُبَاحٍ غَيْرِهِ، انْتَهَى؛ فَدَلَّ كَلَامُهُ أَنَّهُ لَا يُبَاحُ بِسِحْرِ، قَالَ ابْنُ رَزِينٍ فِي شَرْحِهِ وَغَيْرِهِ: وَلَا بَأْسَ بِحَلِّ السَّحْرِ بِقُرْآنٍ أَوْ ذِكْرٍ أَوْ كَلَامٍ حَسَنٍ، وَإِنْ حَلَّهُ بِشَيْءٍ مِنَ السَّحْرِ؛ فَعَنْهُ التَّوَقُّفُ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا بَأْسَ بِهِ، لِأَنَّهُ مَخْصُصٌ نَفْعٍ لِأَخِيهِ الْمُسْلِمِ، انْتَهَى.»

- وقال ابنُ قدامة في «المغني» (٣٢/٩): «وَأَمَّا مَنْ يَحُلُّ السَّحَرَ؛ فَإِنْ كَانَ بِشَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ، أَوْ شَيْءٍ مِنَ الذِّكْرِ وَالْإِقْسَامِ وَالْكَلَامِ الَّذِي لَا بَأْسَ بِهِ؛ فَلَا بَأْسَ بِهِ، وَإِنْ كَانَ بِشَيْءٍ مِنَ السَّحَرِ؛ فَقَدْ تَوَقَّفَ أَحْمَدُ عَنْهُ. قَالَ الْأَثَرُمُ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ سَيْلَ عَنْ رَجُلٍ يَزْعُمُ أَنَّهُ يَحُلُّ السَّحَرَ؛ فَقَالَ: قَدْ رَخَّصَ فِيهِ بَعْضُ النَّاسِ. قِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: إِنَّهُ يَجْعَلُ الطَّنْجِيرَ مَاءً، وَيَغِيبُ فِيهِ، وَيَعْمَلُ كَذَا؛ فَتَفْضُ يَدَهُ كَالْمُكْرِ، وَقَالَ: مَا أَدْرِي مَا هَذَا؟ قِيلَ لَهُ: فَتَرَى أَنْ يُوتَى مِثْلُ هَذَا يَحُلُّ السَّحَرَ؟ فَقَالَ: مَا أَدْرِي مَا هَذَا؟ وَرَوَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ امْرَأَةٍ يُعَذِّبُهَا السَّحَرَةُ؛ فَقَالَ رَجُلٌ: أَخْطُ خَطًّا عَلَيْهَا، وَأَعْرِزُ السَّكِينِ عِنْدَ مَجْمَعِ الْخَطِّ، وَأَقْرَأُ الْقُرْآنَ؛ فَقَالَ مُحَمَّدٌ: مَا أَعْلَمُ بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ بِأَسَا عَلَى حَالٍ، وَلَا أَدْرِي مَا الْخَطُّ وَالسَّكِينُ؟ وَرَوَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ فِي الرَّجُلِ يُؤْخَذُ عَنْ امْرَأَتِهِ؛ فَيَلْتَمِسُ مَنْ يَدَاوِيهِ؛ فَقَالَ: إِنَّمَا نَهَى اللَّهُ عَمَّا يَضُرُّ، وَلَمْ يَنْهَ عَمَّا يَنْفَعُ.
- وقال - أيضًا -: إِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَنْفَعَ أَخَاكَ؛ فَافْعَلْ؛ فَهَذَا مِنْ قَوْلِهِمْ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُعَزَّمَ وَنَحْوَهُ، لَمْ يَدْخُلُوا فِي حُكْمِ السَّحَرَةِ، وَلَا تَنْفَعُ لَا يُسَمُّونَ بِهِ، وَهُوَ مِمَّا يَنْفَعُ وَلَا يَضُرُّ».
- ◆ وَأَمَّا أَثَرُ سَعِيدٍ؛ فَذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ» (كِتَابُ الطَّبِّ، بَابُ: هَلْ يَسْتَخْرِجُ السَّحَرَ؟)؛ فَقَالَ: «وَقَالَ قَتَادَةُ: قُلْتُ لِسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: رَجُلٌ بِهِ طَبٌّ، أَوْ: يُؤْخَذُ عَنْ امْرَأَتِهِ، أَيَحُلُّ عَنْهُ أَوْ يُنْشَرُ؟ قَالَ: «لَا بَأْسَ بِهِ، إِنَّمَا يُرِيدُونَ بِهِ الْإِصْلَاحَ؛ فَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَلَمْ يَنْهَ عَنْهُ»».
- وقال ابنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «المَصْنُوفِ» (٢٣٩٧٨): حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ شُعْبَةَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا قَتَادَةُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ النَّشْرِ؛ فَأَمَرَنِي بِهَا، قُلْتُ: أَرَوِيهَا عَنْكَ؟ قَالَ: نَعَمْ.
- قال الحافِظُ فِي «الْفَتْحِ» (٢٣٣ / ١٠) - تَعْلِيْقًا عَلَى تَبَوُّبِ الْبُخَارِيِّ -: «كَذَا أُوْرِدَ التَّرْجَمَةُ بِالْإِسْتِفْهَامِ؛ إِشَارَةً إِلَى الْإِخْتِلَافِ، وَصَدَرَ بِمَا نَقَلَهُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ مِنْ الْجَوَازِ إِشَارَةً إِلَى تَرْجِيحِهِ».

ثُمَّ قَالَ - عَنْ أَثَرِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ -: «وَصَلَهُ أَبُو بَكْرٍ الْأَثَرُ فِي كِتَابِ (السُّنَنِ) مِنْ طَرِيقٍ :
 أَبَانَ الْعَطَّارِ عَنْ قَتَادَةَ، وَمِثْلُهُ مِنْ طَرِيقِ هِشَامِ الدَّسْتَوَائِيِّ عَنْ قَتَادَةَ بِلَفْظٍ : يَلْتَمِسُ مَنْ
 يَدَاوِيهِ ؛ فَقَالَ : إِنَّمَا نَهَى اللَّهُ عَمَّا يَضُرُّ، وَلَمْ يَنْهَ عَمَّا يَنْفَعُ .

● وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ فِي «التَّهْذِيبِ» مِنْ طَرِيقٍ : يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ
 الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى بَأْسًا إِذَا كَانَ بِالرَّجُلِ سِحْرٌ أَنْ يَمْشِيَ إِلَى مَنْ يُطْلَقُ عَنْهُ ؛ فَقَالَ :
 هُوَ صَلاَحٌ ، قَالَ قَتَادَةُ : وَكَانَ الْحَسَنُ يَكْرَهُ ذَلِكَ يَقُولُ : لَا يَعْلَمُ ذَلِكَ إِلَّا سَاحِرٌ ، قَالَ :
 فَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ : إِنَّمَا نَهَى اللَّهُ عَمَّا يَضُرُّ، وَلَمْ يَنْهَ عَمَّا يَنْفَعُ .

وَقَدْ أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ فِي «الْمَرَاسِيلِ» عَنْ الْحَسَنِ - رَفَعَهُ - : الثُّشْرَةُ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ ،
 وَوَصَلَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ بِسَنَدٍ حَسَنِ عَنْ جَابِرٍ .

قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ : الثُّشْرَةُ حُلُّ السَّحْرِ عَنِ الْمَسْحُورِ ، وَلَا يَكَادُ يَقْدِرُ عَلَيْهِ إِلَّا مَنْ يَعْرِفُ
 السَّحَرَ ، وَقَدْ سَأَلَ أَحْمَدُ عَمَّنْ يُطْلَقُ السَّحَرُ عَنِ الْمَسْحُورِ ؛ فَقَالَ لَا بَأْسَ بِهِ ، وَهَذَا هُوَ
 الْمُعْتَمَدُ .

وَيُجَابُ عَنْ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ بِأَنَّ قَوْلَهُ : الثُّشْرَةُ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ ؛ إِشَارَةٌ إِلَى أَصْلِهَا ،
 وَيَخْتَلِفُ الْحُكْمُ بِالْقَصْدِ ؛ فَمَنْ قَصَدَ بِهَا خَيْرًا كَانَ خَيْرًا ، وَإِلَّا ؛ فَهُوَ شَرٌّ ، ثُمَّ الْحَصَرُ
 الْمَنْقُولُ عَنِ الْحَسَنِ لَيْسَ عَلَى ظَاهِرِهِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَنْحَلُّ بِالرُّقَى وَالْأَدْعِيَةِ وَالتَّعْوِيدِ ،
 وَلَكِنْ يُحْتَمَلُ أَنَّ تَكُونَ الثُّشْرَةُ نَوْعَيْنِ .

قَوْلُهُ : (بِهِ طِبٌّ) بِكَسْرِ الطَّاءِ ؛ أَيُّ : سِحْرٌ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَوْجِيهُهُ .

قَوْلُهُ : (أَوْ يُؤْخَذُ) يَفْتَحُ الْوَاوِ مَهْمُوزٌ وَتَشْدِيدُ الْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ وَبَعْدَهَا مُعْجَمَةٌ ؛ أَيُّ :
 يُحَسِّنُ عَنِ امْرَأَتِهِ وَلَا يَصِلُ إِلَى جَمَاعِهَا . وَالْأُخْذَةُ بِضَمِّ الْهَمْزَةِ هِيَ الْكَلَامُ الَّذِي
 يَقُولُهُ السَّاحِرُ ، وَقِيلَ : خَرَزَةٌ يُرْقَى عَلَيْهَا ، أَوْ هِيَ الرُّقِيَّةُ نَفْسُهَا .

قَوْلُهُ : (أَوْ يُحَلُّ عَنْهُ) بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَفَتْحِ الْمُهْمَلَةِ .

قَوْلُهُ : أَوْ يُنَشَّرُ بِتَشْدِيدِ الْمُعْجَمَةِ مِنَ الثُّشْرَةِ بِالضَّمِّ ، وَهِيَ ضَرْبٌ مِنَ الْعِلَاجِ يُعَالَجُ بِهِ
 مَنْ يُظَنُّ أَنَّ بِهِ سِحْرًا أَوْ مَسًّا مِنَ الْجِنِّ ، قِيلَ لَهَا ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ يُكْشَفُ بِهَا عَنْهُ مَا خَالَطَهُ
 مِنَ الدَّاءِ ، وَيُؤَافِقُ قَوْلَ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ : مَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ الرُّقِيَّةِ فِي حَدِيثِ =

= جَابِرٌ عِنْدَ مُسْلِمٍ مَرْفُوعًا: (مَنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَنْفَعَ أَخَاهُ فَلْيَفْعَلْ)، وَيُؤَيِّدُ مَشْرُوعِيَّةَ الشُّرَةِ مَا تَقَدَّمَ فِي حَدِيثِ الْعَيْنِ حَقًّا فِي قِصَّةِ اغْتِسَالِ الْعَائِنِ، وَقَدْ أَخْرَجَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ مِنْ طَرِيقِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: لَا بَأْسَ بِالشُّرَةِ الْعَرَبِيَّةِ الَّتِي إِذَا وَطِئَتْ لَا تَضُرُّهُ، وَهِيَ أَنْ يَخْرُجَ الْإِنْسَانُ فِي مَوْضِعِ عِضَاهُ؛ فَيَأْخُذُ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ مِنْ كُلِّ، ثُمَّ يَدْفُقُهُ وَيَقْرَأُ فِيهِ ثُمَّ يَغْتَسِلُ بِهِ.

وَذَكَرَ ابْنُ بَطَّالٍ؛ أَنَّ فِي كُتُبِ وَهْبِ بْنِ مُنَبِّهٍ أَنْ يَأْخُذَ سَبْعَ وَرَقَاتٍ مِنْ سِدْرٍ أَخْضَرَ فَيَدْفُقُهُ بَيْنَ حَجَرَيْنِ ثُمَّ يَضْرِبُهُ بِالمَاءِ وَيَقْرَأُ فِيهِ آيَةَ الْكُرْسِيِّ وَالْقَوَافِلَ ثُمَّ يَحْسُو مِنْهُ ثَلَاثَ حَسَوَاتٍ ثُمَّ يَغْتَسِلُ بِهِ؛ فَإِنَّهُ يَذْهَبُ عَنْهُ كُلُّ مَا بِهِ. وَهُوَ جَيِّدٌ لِلرَّجُلِ إِذَا حِسَّ عَنْ أَهْلِهِ.

وَمِمَّنْ صَرَّحَ بِجَوَازِ الشُّرَةِ: الْمُزَنِيُّ صَاحِبُ الشَّافِعِيِّ وَأَبُو جَعْفَرٍ الطَّبْرِيُّ وَغَيْرُهُمَا، ثُمَّ وَقَفَتْ عَلَى صِفَةِ الشُّرَةِ فِي كِتَابِ الطَّبِّ النَّبَوِيِّ لِجَعْفَرِ الْمُسْتَعْفِرِيِّ قَالَ: وَجَدْتُ فِي خَطِّ نَصُوحِ بْنِ وَاصِلٍ عَلَى ظَهْرِ جُزْءٍ مِنْ تَفْسِيرِ قُتَيْبَةَ بْنِ أَحْمَدَ الْبُخَارِيِّ قَالَ: قَالَ قَتَادَةُ لِسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ رَجُلٌ بِهِ طَبٌّ أَخَذَ عَنِ امْرَأَتِهِ أَيْجُلٌ لَهُ أَنْ يُشَرَّ؟ قَالَ: لَا بَأْسَ، إِنَّمَا يُرِيدُ بِهِ الْإِصْلَاحَ؛ فَأَمَّا مَا يَنْفَعُ فَلَمْ يَنْفَعْ عَنْهُ. . . وَقَدْ أَغْفَلَ الْمُسْتَعْفِرِيُّ أَنَّ أَثَرَ قَتَادَةَ هَذَا عَلَقَهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ وَأَنَّهُ وَصَلَهُ الطَّبْرِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ وَلَوْ اِطَّلَعَ عَلَى ذَلِكَ مَا اكْتَفَى بِعَزْوِهِ إِلَى تَفْسِيرِ قُتَيْبَةَ بْنِ أَحْمَدَ بِغَيْرِ إِسْنَادٍ، وَأَغْفَلَ - أَيْضًا - أَثَرَ الشَّعْبِيِّ فِي صِفَتِهِ، وَهُوَ أَعْلَى مَا اتَّصَلَ بِنَا مِنْ ذَلِكَ. . . انْتَهَى.

♦ قُلْتُ: وَقَوْلُ الْحَافِظِ: (وَيَخْتَلِفُ الْحُكْمُ بِالْقَصْدِ؛ فَمَنْ قَصَدَ بِهَا خَيْرًا كَانَ خَيْرًا، وَإِلَّا؛ فَهُوَ شَرٌّ) تَعَقُّبُهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «الصَّحِيحَةِ» بِقَوْلِهِ (٦/٦١٤): «قُلْتُ: هَذَا لَا يَكْفِي فِي التَّفَرِيقِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَجْتَمِعُ قَصْدُ الْخَيْرِ مَعَ كَوْنِ الْوَسِيلَةِ إِلَيْهِ شَرًّا».

● وَقَالَ ابْنُ الْقَيْمِ فِي «إِغْلَامِ الْمَوْفِعِينَ» (٤/٣٠١): «وَالشُّرَةُ: حُلُّ السَّحْرِ عَنِ الْمَسْحُورِ، وَهِيَ نَوْعَانِ: حُلُّ سِحْرِ بِسِحْرِ مِثْلِهِ، وَهُوَ الَّذِي مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ؛ فَإِنَّ السَّحَرَ مِنْ عَمَلٍ؛ فَيَنْقَرِبُ إِلَيْهِ النَّاشِرُ وَالْمُنْتَشِرُ بِمَا يُحِبُّ، فَيَبْطُلُ عَمَلُهُ عَنِ الْمَسْحُورِ، وَالثَّانِي: الشُّرَةُ بِالرُّقْيَةِ وَالتَّعَوُّذَاتِ وَالدَّعَوَاتِ وَالْأَدْوِيَةِ الْمُبَاحَةِ؛ فَهَذَا جَائِزٌ، =

= بَلْ مُسْتَحَبٌّ، وَعَلَى النَّوعِ الْمَذْمُومِ يُحْمَلُ قَوْلُ الْحَسَنِ: «لَا يَحِلُّ السَّحَرُ إِلَّا سَاحِرٌ».

● وقال الشَّيْخُ سَلِيمَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ فِي كِتَابِهِ «تَيْسِيرُ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ فِي شَرْحِ كِتَابِ التَّوْحِيدِ» (ص: ٣٥٨): «وَهَذَا الْكَلَامُ مِنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ يُحْمَلُ عَلَى نَوْعٍ مِنَ الشُّرَّةِ لَا يُعْلَمُ، هَلْ هُوَ نَوْعٌ مِنَ السَّحَرِ أَمْ لَا؟ فَأَمَّا أَنْ يَكُونَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ يُفْتِي بِجَوَازِ قَصْدِ السَّاحِرِ الْكَافِرِ الْمَأْمُورِ بِقَتْلِهِ؛ لِيَعْمَلَ السَّحَرُ؛ فَلَا يُظَنُّ بِهِ ذَلِكَ، حَاشَاهُ مِنْهُ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ: «إِنَّمَا يُرِيدُونَ بِهِ الْإِصْلَاحَ»؛ فَأَيُّ إِصْلَاحٍ فِي السَّحَرِ؟! بَلْ كُلُّهُ فَسَادٌ وَكُفْرٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ». اهـ.

● وَعَلَّقَ عَلَى كَلَامِ ابْنِ الْقَيِّمِ السَّابِقِ بِقَوْلِهِ (ص: ٣٥٨ و ٣٥٩): «وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ قَوْلُ الْحَسَنِ، فَيَتَقَرَّبُ النَّاسِيرُ وَالْمُنْتَشِرُ إِلَى الشَّيْطَانِ بِمَا يُحِبُّ؛ فَيَبْطُلُ عَمَلُهُ عَنِ الْمَسْحُورِ. وَالثَّانِي: الشُّرَّةُ بِالرُّقِيَّةِ وَالتَّعَوُّذَاتِ وَالْأَدْوِيَةِ الْمَبَاحَةِ؛ فَهَذَا جَائِزٌ».

ثم قال: «هَذَا الثَّانِي هُوَ الَّذِي يُحْمَلُ عَلَيْهِ كَلَامُ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، أَوْ عَلَى نَوْعٍ لَا يُدْرَى هَلْ هُوَ مِنَ السَّحَرِ أَمْ لَا؟ وَكَذَلِكَ مَا رَوَى عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ مِنْ إِجَازَةِ الشُّرَّةِ؛ فَإِنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى ذَلِكَ، وَغَلَطَ مَنْ ظَنَّ أَنَّهُ أَجَازَ الشُّرَّةَ السَّحَرِيَّةَ، وَلَيْسَ فِي كَلَامِهِ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ؛ بَلْ لَمَّا سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَحِلُّ السَّحَرُ قَالَ: قَدْ رَخَّصَ فِيهِ بَعْضُ النَّاسِ. قِيلَ: إِنَّهُ يَجْعَلُ فِي الطَّنَجِيرِ مَاءً، وَيَغِيْبُ فِيهِ؟ فَتَفْضُ يَدُهُ، وَقَالَ: لَا أَدْرِي مَا هَذَا؟ قِيلَ لَهُ: أَفَتَرَى أَنْ يُؤْتَى مِثْلُ هَذَا؟ قَالَ: لَا أَدْرِي مَا هَذَا؟ وَهَذَا صَرِيحٌ فِي النَّهْيِ عَنِ الشُّرَّةِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَكْرُوهِ. وَكَيْفَ يُجِيزُهُ؟! وَهُوَ الَّذِي رَوَى الْحَدِيثَ؛ أَنَّهَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ. وَلَكِنْ لَمَّا كَانَ لَفْظُ الشُّرَّةِ مُشْتَرَكًا بَيْنَ الْجَائِزَةِ، وَالتِّي مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ، وَرَأَوْهُ قَدْ أَجَازَ الشُّرَّةَ ظَنُّوا أَنَّهُ قَدْ أَجَازَ التِّي مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ، وَحَاشَاهُ مِنْ ذَلِكَ».

● وقال الشُّنْقِيطِيُّ فِي «أَضْوَاءِ الْبَيَانِ» (٤/٥٧): «اعْلَمْ أَنَّ الْعُلَمَاءَ اخْتَلَفُوا فِي حَلِّ السَّحَرِ عَنِ الْمَسْحُورِ؛ فَأَجَازَهُ بَعْضُهُمْ، وَمَنْعَهُ بَعْضُهُمْ. وَمِمَّنْ أَجَازَهُ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى؛ قَالَ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ (بَابُ هَلْ يُسْتَخْرَجُ السَّحَرُ): وَقَالَ قَتَادَةُ: قُلْتُ لِسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: رَجُلٌ بِهِ طَبٌّ أَوْ يُؤْخَذُ عَنِ امْرَأَتِهِ، أَيَحِلُّ عَنْهُ، أَوْ يُشْرُ؟ قَالَ: =

□ وَبَقِيَتْ - هُنَا - فَوَائِدُ لَا بَأْسَ بِذِكْرِهَا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا كَبِيرُ مُنَاسَبَةٍ فِي مَا نَحْنُ فِيهِ، وَهِيَ أَنَّ الْفَخْرَ الرَّازِيَّ قَالَ فِي كِتَابِهِ «الْمُلَخَّصِ»^(١): (السَّحَرُ وَالْعَيْنُ لَا يَكُونَانِ فِي فَاضِلٍ؛ لِأَنَّ مِنْ شَرْطِ السَّحَرِ الْجَزْمَ بِصُدُورِ الْأَثَرِ، وَكَذَلِكَ أَكْثَرُ الْأَعْمَالِ مِنْ شَرْطِهَا الْجَزْمُ).

= لَا بَأْسَ بِهِ، إِنَّمَا يُرِيدُونَ بِهِ الْإِصْلَاحَ؛ فَأَمَّا مَا يَنْفَعُ فَلَمْ يَنْفَعْ عَنْهُ. اهـ.
وَمَالَ إِلَى هَذَا الْمُزْنِيِّ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا بَأْسَ بِالنُّشْرَةِ؛ قَالَهُ الْقُرْطُبِيُّ.
وَقَالَ - أَيْضًا -: قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: وَفِي كِتَابٍ وَهَبَ بَنِي مُنَيَّةٍ: أَنْ يَأْخُذَ سَبْعَ وَرَقَاتٍ مِنْ سِدْرٍ أَخْضَرَ؛ فَيَدْفُقُهُ بَيْنَ حَجَرَيْنِ، ثُمَّ يَضْرِبُهُ بِالْمَاءِ، وَيَقْرَأُ عَلَيْهِ آيَةَ الْكُرْسِيِّ، ثُمَّ يَحْسُو مِنْهُ ثَلَاثَ حَسَوَاتٍ وَيَغْتَسِلُ؛ فَإِنَّهُ يَذْهَبُ عَنْهُ كُلُّ مَا بِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَهُوَ جَيِّدٌ لِلرَّجُلِ إِذَا حُبِسَ عَنْ أَهْلِهِ. انْتَهَى مِنْهُ.
وَمِمَّنْ أَجَارَ النُّشْرَةَ، وَهِيَ حُلُّ السَّحَرِ عَنِ الْمَسْحُورِ: أَبُو جَعْفَرٍ الطَّبْرِيُّ، وَعَامِرُ الشَّعْبِيِّ، وَغَيْرُهُمَا.

وَمِمَّنْ كَرِهَ ذَلِكَ: الْحَسَنُ. وَفِي «الصَّحِيحِ» عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ لَمَّا سَحَرَهُ لَيْدُ بْنُ الْأَعْصَمِ: هَلَا تَنْشُرْتُ؟ فَقَالَ: «أَمَّا اللَّهُ؛ فَقَدْ شَفَانِي، وَكَرِهْتُ أَنْ أُثِيرَ عَلَى النَّاسِ شَرًّا».

قَالَ مُقَيَّدُهُ - عَفَا اللَّهُ عَنْهُ -: التَّحْقِيقُ الَّذِي لَا يَنْبَغِي الْعُدُولُ عَنْهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: أَنَّ اسْتِخْرَاجَ السَّحَرِ إِنْ كَانَ بِالْقُرْآنِ؛ كَالْمُعَوِّذَتَيْنِ، وَآيَةِ الْكُرْسِيِّ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا تَجُوزُ الرُّقْيَا بِهِ؛ فَلَا مَانِعَ مِنْ ذَلِكَ. وَإِنْ كَانَ بِسِحْرِ أَوْ بِالْفَاظِ عَجَمِيَّةٍ، أَوْ بِمَا لَا يُفْهَمُ مَعْنَاهُ، أَوْ بِنَوْعٍ آخَرَ مِمَّا لَا يَجُوزُ؛ فَإِنَّهُ مَمْنُوعٌ. وَهَذَا وَاضِحٌ، وَهُوَ الصَّوَابُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى؛ كَمَا تَرَى.

وَانْظُرْ: «إِكْمَالُ الْمُعْلَمِ بِفَوَائِدِ مُسْلِمٍ» لِلْقَاضِي عِيَّاضٍ (٩٠/٧)، و«التَّوْضِيحُ لِشَرْحِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ» لِابْنِ الْمَلَكِ (٥٤٤/٢٧)، و«شَرْحُ الْبُخَارِيِّ» لِابْنِ بَطَّالٍ (٤٤٥/٩)، و«تَيْسِيرُ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ» (ص: ٣٥٧).

(١) كَمَا فِي «الْفُرُوقِ» لِلْقَرَّافِيِّ (١٤٩/٤).

وَالْفَاضِلُ الْمُتَمَلِّئُ عِلْمًا يَرَى وَفُوعَ ذَلِكَ فِي الْمُمَكِّنَاتِ الَّتِي يَجُوزُ أَنْ تُوجَدَ، وَأَنْ لَا تُوجَدَ؛ فَلَا يَصِحُّ لَهُ عَمَلٌ أَصْلًا.

وَأَمَّا الْعَيْنُ؛ فَلَا بُدَّ فِيهَا مِنْ شَرْطٍ^(١) التَّعْظِيمِ لِلْمَرْءِ، وَالنَّفْسُ الْفَاضِلَةُ لَا تَصِلُ فِي تَعْظِيمِ مَا تَرَاهُ إِلَى هَذِهِ الْعَالِيَةِ؛ فَلِذَلِكَ لَا يَصِحُّ السَّحَرُ إِلَّا مِنْ الْعَجَائِزِ وَالتُّرُكْمَانِ وَالسُّودَانِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنْ أَرْبَابِ النُّفُوسِ الْجَاهِلَةِ.

فَيُقَالُ: السَّحَرُ لَهُ حَقِيقَةٌ، وَقَدْ يَمُوتُ الْمَسْحُورُ، أَوْ يَتَغَيَّرُ طَبْعُهُ؛ قَالَهُ الشَّافِعِيُّ وَابْنُ حَنْبَلٍ، وَقَالَتِ الْحَنْفِيَّةُ: إِنْ وَصَلَ إِلَى بَدَنِهِ؛ كَالدُّخَانِ وَنَحْوِهِ؛ جَازَ أَنْ يُؤَثَّرَ، وَإِلَّا فَلَا.

وَقَالَتِ الْقَدْرِيَّةُ^(٢): لَا حَقِيقَةَ لِلْسَّحَرِ، وَهَذَا لَا يَصِحُّ؛ فَإِنَّ مَا لَا حَقِيقَةَ لَهُ

(١) فِي «الْمُرُوقِ» لِلْقَرَفِيِّ (١٤٩/٤): «فَرَطٌ».

(٢) هُمْ نِفَاهُ الْقَدَرِ؛ قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَام «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (١٢٦/٦): «وَالْقَدْرِيَّةُ لَا يَجْعَلُونَهُ خَالِقًا لِكُلِّ شَيْءٍ، وَلَا قَادِرًا عَلَى كُلِّ شَيْءٍ».

وَبَيَّنَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الْقَدْرِيَّةَ قِسْمَانِ: الْقَدْرِيَّةُ الْمَجُوسِيَّةُ، وَالْقَدْرِيَّةُ الْمَشْرِكِيَّةُ. ثُمَّ قَالَ «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (٥٩/٨): «أَمَّا الْأَوَّلُونَ: فَهُمْ الَّذِينَ زَعَمُوا أَنَّ فِي الْمَخْلُوقَاتِ مَا لَا تَتَعَلَّقُ بِهِ قُدْرَةُ اللَّهِ وَمَشِيئَتُهُ وَخَلْقُهُ كَأَفْعَالِ الْعِبَادِ، وَغَلَاتُهُمْ؛ أَنْكَرُوا عِلْمَهُ الْقَدِيمَ وَكِتَابَتَهُ السَّابِقَ، وَهَؤُلَاءِ هُمْ أَوَّلُ مَنْ حَدَّثَ مِنَ الْقَدْرِيَّةِ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ؛ فَرَدَّ عَلَيْهِمُ الصَّحَابَةُ وَسَلَفُ الْأُمَّةِ وَتَبَرَّءُوا مِنْهُمْ».

وَأَمَّا «الطَّائِفَةُ الثَّانِيَةُ»؛ فَهُمْ شَرٌّ مِنْهُمْ، وَهُمْ طَوَائِفٌ مِنْ أَهْلِ السُّلُوكِ وَالْإِرَادَةِ وَالتَّأَلُّهِ وَالتَّصَوُّفِ وَالْفَقْرِ وَنَحْوِهِمْ. . . رَأَوْا أَنَّ اللَّهَ خَالِقُ الْمَخْلُوقَاتِ كُلِّهَا؛ فَهُوَ خَالِقُ أَفْعَالِ الْعِبَادِ، وَمُرِيدُ جَمِيعِ الْكَائِنَاتِ، وَلَمْ يُمَيِّزُوا بَعْدَ ذَلِكَ بَيْنَ إِيْمَانٍ وَكُفْرٍ، وَلَا عِرْفَانٍ وَلَا نُكْرٍ، وَلَا حَقٍّ وَلَا بَاطِلٍ، وَلَا مُهْتَدٍ وَلَا ضَالٍّ، وَلَا رَاشِدٍ وَلَا غَوِيٍّ، وَلَا نَبِيٍّ وَلَا مُتَنَبِّئٍ، وَلَا وَلِيٍّ لِلَّهِ وَلَا عَدُوٍّ، وَلَا مَرْضِيٍّ لِلَّهِ وَلَا مَسْخُوطٍ، وَلَا مَحْبُوبٍ لِلَّهِ =

= وَلَا مَمْقُوتٍ، وَلَا بَيْنَ الْعَدْلِ وَالظُّلْمِ، وَلَا بَيْنَ الْبِرِّ وَالْعُقُوقِ، وَلَا بَيْنَ أَعْمَالِ أَهْلِ الْحَيَّةِ وَأَعْمَالِ أَهْلِ النَّارِ، وَلَا بَيْنَ الْأَبْرَارِ وَالْفُجَّارِ؛ حَيْثُ شَهِدُوا مَا تَجْتَمِعُ فِيهِ الْكَائِنَاتُ مِنَ الْقَضَاءِ السَّابِقِ وَالْمَشِيئَةِ النَّافِذَةِ وَالْقُدْرَةِ الشَّامِلَةِ وَالْخَلْقِ الْعَامِّ؛ فَشَهِدُوا الْمُسْتَرَكَ بَيْنَ الْمَخْلُوقَاتِ، وَعَمُوا عَنِ الْفَارِقِ بَيْنَهُمَا».

● وقال (٤٥٠/٨): «وَعَلَاةُ الْقَدَرِيَّةِ يُنْكِرُونَ عِلْمَهُ الْمُتَقَدِّمَ وَكِتَابَتَهُ السَّابِقَةَ، وَيَزْعُمُونَ أَنَّهُ أَمْرٌ وَنَهْيٌ، وَهُوَ لَا يَعْلَمُ مَنْ يُطِيعُهُ مِمَّنْ يَعَصِيهِ؛ بَلْ الْأَمْرُ أَنْفٌ؛ أَيُّ: مُسْتَأْنَفٌ. وَهَذَا الْقَوْلُ أَوَّلُ مَا حَدَّثَ فِي الْإِسْلَامِ بَعْدَ انْقِرَاضِ عَصْرِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ، وَبَعْدَ إِمَارَةِ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ فِي زَمَنِ الْفِتْنَةِ الَّتِي كَانَتْ بَيْنَ ابْنِ الزُّبَيْرِ وَبَيْنَ بَنِي أُمَيَّةَ فِي أَوَاخِرِ عَصْرِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِمَا مِنَ الصَّحَابَةِ، وَكَانَ أَوَّلُ مَنْ ظَهَرَ عَنْهُ ذَلِكَ بِالْبُصْرَةِ مَعْبَدُ الْجَهَنِيِّ؛ فَلَمَّا بَلَغَ الصَّحَابَةَ قَوْلُ هَؤُلَاءِ تَبَرَّءُوا مِنْهُمْ، وَأَنْكَرُوا مَقَالَتَهُمْ؛ كَمَا قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ - لَمَّا أَخْبَرَ عَنْهُمْ -: إِذَا لَقِيتَ أَوْلِيكَ فَأَخْبِرْهُمْ: أَنِّي بَرِيءٌ مِنْهُمْ وَأَنْتُمْ بُرَاءٌ مِنِّي، وَكَذَلِكَ كَلَّمَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَجَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَوَائِلَةُ بْنُ الْأَسْقَعِ وَغَيْرُهُمْ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ وَسَائِرِ أَيْمَةِ الْمُسْلِمِينَ فِيهِمْ كَثِيرٌ، حَتَّى قَالَ فِيهِمْ الْأَيْمَةُ؛ كَمَا لِكَ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَغَيْرُهُمْ: إِنَّ الْمُنْكَرِينَ لِعِلْمِ اللَّهِ الْمُتَقَدِّمِ يَكْفُرُونَ.

ثُمَّ كَثُرَ خَوْضُ النَّاسِ فِي الْقَدَرِ؛ فَصَارَ جُمْهُورُهُمْ يَقْرَأُ بِالْعِلْمِ الْمُتَقَدِّمِ وَالْكِتَابِ السَّابِقِ؛ لَكِنْ يُنْكِرُونَ عُمُومَ مَشِيئَةِ اللَّهِ وَعُمُومَ خَلْقِهِ وَقُدْرَتِهِ، وَيَطْتُونُ أَنَّهُ لَا مَعْنَى لِمَشِيئَتِهِ إِلَّا أَمْرُهُ؛ فَمَا شَاءَ؛ فَقَدْ أَمَرَ بِهِ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَأْمُرْ بِهِ؛ فَلَزِمَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: إِنَّهُ قَدْ يَشَاءُ مَا لَا يَكُونُ، وَيَكُونُ مَا لَا يَشَاءُ، وَأَنْكَرُوا أَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى خَالِقًا لِأَفْعَالِ الْعِبَادِ أَوْ قَادِرًا عَلَيْهَا. أَوْ أَنْ يَخُصَّ بَعْضَ عِبَادِهِ مِنَ النَّعَمِ بِمَا يُفْتَضِي إِيْمَانَهُمْ بِهِ وَطَاعَتَهُمْ لَهُ. وَزَعَمُوا أَنَّ نِعْمَتَهُ - الَّتِي يُمَكِّنُ بِهَا الْإِيْمَانَ وَالْعَمَلَ الصَّالِحَ - عَلَى الْكُفَّارِ؛ كَأَبِي لَهَبٍ وَأَبِي جَهْلٍ مِثْلَ نِعْمَتِهِ بِذَلِكَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ وَعَلِيٍّ بِمَنْزِلَةِ رَجُلٍ دَفَعَ لِأَوْلَادِهِ مَالًا؛ فَقَسَمَهُ بَيْنَهُمْ بِالسَّوِيَّةِ؛ لَكِنْ هَؤُلَاءِ أَحْدَثُوا أَعْمَالَهُمُ الصَّالِحَةَ، وَهَؤُلَاءِ أَحْدَثُوا أَعْمَالَهُمُ الْفَاسِدَةَ مِنْ غَيْرِ نِعْمَةٍ خَصَّ اللَّهُ بِهَا =

= الْمُؤْمِنِينَ، وَهَذَا قَوْلٌ بَاطِلٌ. وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿يَمُنُونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُلْ لَا تَمُنُوا عَلَيَّ إِلَّا سَلَمَكُمْ بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَيْكُمْ لِلْإِيمَانِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿٧﴾﴾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ ﴿٧﴾﴾. وَقَدْ أَمَرَنَا اللَّهُ أَنْ نَقُولَ فِي صَلَاتِنَا: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴿١﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾. وَقَالَ أَهْلُ الْجَنَّةِ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ﴾، وَقَالَ الْخَلِيلُ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ: ﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ﴾، وَقَالَ: ﴿رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي﴾. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَيْمَةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لِمَا صَبَرُوا﴾، وَقَالَ: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَيْمَةً يَكْعُوبُكَ إِلَى الْكَارِ﴾، وَنُصُوصُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَسَلَفُ الْأُمَّةِ الْمُتَّبِعَةِ لِهَذِهِ الْأُصُولِ كَثِيرَةٌ: مَعَ مَا فِي ذَلِكَ مِنَ الدَّلَائِلِ الْعَقْلِيَّةِ الْكَثِيرَةِ عَلَى ذَلِكَ».

● وقال (٣٦/١٣): «ثُمَّ فِي آخِرِ عَصْرِ الصَّحَابَةِ حَدَّثَتْ «الْقَدَرِيَّةُ»، وَأَصْلُ بِدْعَتِهِمْ كَانَتْ مِنْ عَجْزِ عُقُولِهِمْ عَنِ الْإِيمَانِ بِقَدْرِ اللَّهِ، وَالْإِيمَانِ بِأَمْرِهِ وَنَهْيِهِ، وَوَعْدِهِ وَوَعِيدِهِ، وَظَنُّوا أَنَّ ذَلِكَ مُمْتَنِعٌ، وَكَانُوا قَدْ آمَنُوا بِدِينِ اللَّهِ، وَأَمْرِهِ وَنَهْيِهِ، وَوَعْدِهِ وَوَعِيدِهِ، وَظَنُّوا أَنَّهُ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ قَدْ عَلِمَ قَبْلَ الْأَمْرِ مَنْ يُطِيعُ وَمَنْ يَعْصِي؛ لِأَنَّهُمْ ظَنُّوا أَنَّ مَنْ عَلِمَ مَا سَيَكُونُ لَمْ يَحْسُنْ مِنْهُ أَنْ يَأْمُرَ، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّ الْمَأْمُورَ يَعْصِيهِ وَلَا يُطِيعُهُ، وَظَنُّوا أَيْضًا أَنَّهُ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُمْ يُفْسِدُونَ لَمْ يُحْسُنْ أَنْ يَخْلُقَ مَنْ يَعْلَمُ أَنَّهُ يُفْسِدُ؛ فَلَمَّا بَلَغَ قَوْلُهُمْ بِإِنْكَارِ الْقَدْرِ السَّابِقِ الصَّحَابَةَ أَنْكَرُوا إِنْكَارًا عَظِيمًا، وَتَبَرَّءُوا مِنْهُمْ؛ حَتَّى قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: أَخْبِرْ أَوْلَيْكَ أَنِّي بَرِيءٌ مِنْهُمْ، وَأَنَّهُمْ مِنِّي بُرَاءٌ، وَالَّذِي يَحْلِفُ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: لَوْ أَنَّ لِأَحَدِهِمْ مِثْلَ أَحَدٍ ذَهَبًا؛ فَأَنْفَقَهُ مَا قَبِلَهُ اللَّهُ مِنْهُ حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدْرِ. وَذَكَرَ عَنْ أَبِيهِ حَدِيثَ جَبْرِيلَ، وَهَذَا أَوَّلُ حَدِيثٍ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَيْضًا مُخْتَصَرًا.

ثُمَّ كَثُرَ الْخَوْضُ فِي «الْقَدْرِ»، وَكَانَ أَكْثَرُ الْخَوْضِ فِيهِ بِالْبَصَرَةِ وَالشَّمِّ وَبَعْضُهُ فِي الْمَدِينَةِ؛ فَصَارَ مُقْتَصِدُوهُمْ.

لَا يُؤْثَرُ، وقد سَجَرَ النَّبِيُّ ﷺ^(١)، وَقَدْ سَحَرَتْ [أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ] عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا^(٢) جَارِيَةً اشْتَرَتْهَا^(٣)، وَقَدْ أَطْبَقَتِ الصَّحَابَةُ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ.

= وَجَمُوهُورُهُمْ يَقْرُونَ بِالْقَدْرِ السَّابِقِ وَبِالْكِتَابِ الْمُتَقَدِّمِ، وَصَارَ نِزَاعُ النَّاسِ فِي «الْإِرَادَةِ» وَ«خَلْقِ أَفْعَالِ الْعِبَادِ»؛ فَصَارُوا فِي ذَلِكَ حَزْبَيْنِ: «النُّفَاةُ» يَقُولُونَ: لَا إِرَادَةَ إِلَّا بِمَعْنَى الْمَشِيئَةِ، وَهُوَ لَمْ يَرِدْ إِلَّا مَا أَمَرَ بِهِ، وَلَمْ يَخْلُقْ شَيْئًا مِنْ أَفْعَالِ الْعِبَادِ. وَقَابَلَهُمُ الْخَائِضُونَ فِي الْقَدْرِ مِنَ «الْمُجْبِرَةِ» مِثْلُ الْجَهْمِ بْنِ صَفْوَانَ وَأَمْثَالِهِ؛ فَقَالُوا: لَيْسَتْ الْإِرَادَةُ إِلَّا بِمَعْنَى الْمَشِيئَةِ، وَالْأَمْرُ وَالنَّهْيُ لَا يَسْتَلْزِمُ إِرَادَةً، وَقَالُوا: الْعَبْدُ لَا فِعْلَ لَهُ أَلْبَتَّةَ وَلَا قُدْرَةَ؛ بَلِ اللَّهُ هُوَ الْفَاعِلُ الْقَادِرُ فَقَطْ، وَكَانَ جَهْمٌ مَعَ ذَلِكَ يَنْفِي الْأَسْمَاءَ وَالصِّفَاتِ، يُذَكِّرُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: لَا يُسَمَّى اللَّهُ شَيْئًا، وَلَا غَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي تَسَمَّى بِهَا الْعِبَادُ إِلَّا الْقَادِرُ فَقَطْ؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ لَيْسَ بِقَادِرٍ.

(١) حَدِيثٌ صَحِيحٌ، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٣٢٦٨) وَ(٥٧٦٦)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٢١٨٩) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: سَجَرَ النَّبِيُّ ﷺ. . . الْحَدِيثُ.

● قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ» (٦/ ٢٧٧): «السَّحَرُ لَمْ يَصُرْهُ فِي شَيْءٍ مِنْ أُمُورِ الْوَحْيِ وَلَا فِي بَدَنِهِ، وَإِنَّمَا كَانَ اعْتَرَاهُ شَيْءٌ مِنَ التَّخِيلِ، وَهَذَا - كَمَا تَقَدَّمَ - أَنَّ عَفْرِيَّتًا تَفَلَّتْ عَلَيْهِ لِيَقْطَعَ صَلَاتَهُ؛ فَلَمْ يَتِمَّ كُنْ مِنْ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا نَالَهُ مِنْ ضَرَرِ السَّحَرِ مَا يَنَالُ الْمَرِيضُ مِنْ ضَرَرِ الْحُمَّى».

(٢) زيادة من (ه).

(٣) أَثَرُ صَحِيحٍ؛ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» (٢٤١٢٦)، وَابْنُ خَالٍ فِي «الْأَدَبِ الْمَفْرَدِ» (١٦٢)، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «مُصَنَّفِهِ» (١٨٧٤٩)، وَالدَّارَقُطْنِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٤٢٦٧)، وَالحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (٧٥١٦) مِنْ طُرُقٍ عَنِ ابْنِ عَمْرَةَ، عَنْ عَمْرَةَ، أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا دَبَّرَتْ أُمَّةً لَهَا، فَاشْتَكَتْ عَائِشَةَ، فَسَأَلَ بَنُو أَخِيهَا طَبِيبًا مِنَ الزُّطِّ، فَقَالَ: إِنَّكُمْ تُخْبِرُونِي عَنْ امْرَأَةٍ مَسْحُورَةٍ، سَحَرَتْهَا أُمَّةٌ لَهَا، فَأُخْبِرْتُ عَائِشَةَ، قَالَتْ: سَحَرْتَنِي؟ فَقَالَتْ: نَعَمْ، فَقَالَتْ: وَلِمَ؟ لَا تَنْجِنَ أَبَدًا، ثُمَّ قَالَتْ: يَبْعُوهَا مِنْ شَرِّ الْعَرَبِ مَلَكَةً. قُلْتُ: وَفِي رِوَايَةِ أَحْمَدَ: (عَنِ ابْنِ أَخِي عَمْرَةَ، وَلَا أَدْرِي هَذَا أَوْ غَيْرُهُ)، وَلَكِنْ عِنْدَ

● وَمِنْ حُجَّةِ الزَّاعِمِينَ أَنَّهُ لَا حَقِيقَةَ لَهُ؛ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يُخِيلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهُ تَسْعَى﴾ [طه: ٦٦]، وَلَئِنَّهُ لَوْ كَانَتْ لَهُ حَقِيقَةُ لِأَمَكِنِ السَّاحِرُ أَنْ يَدَّعِيَ النُّبُوَّةَ؛ فَإِنَّهُ قَدْ يَأْتِي بِالْخَوَارِقِ عَلَى اخْتِلَافِهَا.

◆ وَالْجَوَابُ [عَنِ الْأَوَّلِ] (١): أَنَّ السَّحَرَ أَنْوَاعٌ؛ فَبَعْضُهُ هُوَ الَّذِي يُخِيلُ (٢)، وَعَنِ الثَّانِي: أَنَّ إِضْلَالَ الْخَلْقِ مُمَكِّنٌ، وَلَكِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَجْرَى الْعَادَةِ بِضَبْطِ مَصَالِحِهِمْ؛ فَمَا يُيسِّرُ ذَلِكَ عَلَى السَّاحِرِ، وَكَمْ مِنْ مُمَكِّنٍ يَمْنَعُهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الدُّخُولِ فِي الْعَالَمِ لِأَنْوَاعٍ مِنَ الْحِكَمِ، مَعَ أَنَّا سَنَبِّينُ الْفَرْقَ بَيْنَ السَّحْرِ وَالْمُعْجَزَةِ مِنْ وَجْهِهِ؛ فَلَا يَحْصُلُ اللَّبْسُ.

وَاعْلَمْ أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ مُعْجَزَاتِ الْأَنْبِيَاءِ وَسِحْرِ السَّحَرَةِ وَغَيْرِهِمْ (٣)، مِمَّا يَتَوَهَّمُ أَنَّهُ خَارِقٌ لِلْعَادَةِ قَدْ أَشْكَلَ عَلَى جَمَاعَةٍ مِنَ الْأُصُولِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ،

= عبد الرزاق وغيره: (عن أبي الرجال)، وهو الصواب؛ فقد قال مالك في «الموطأ» (٨٤٣ - رواية محمد بن الحسن وأبي مصعب وسويد -): أَخْبَرَنَا أَبُو الرَّجَالِ مُحَمَّدُ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أُمِّهِ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ بِهِ. ورواه الشافعي في «مُسْنَدِهِ» (ص: ٢٢٦) من طريق مالك به.

قال ابن الملقن في «البدر المنير» (٥٢٠/٨): «وَهَذَا الْأَثَرُ صَحِيحٌ، رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ وَالْحَاكِمُ وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ مِنْ رِوَايَةِ عَمْرَةَ عَنْهَا. قَالَ الْحَاكِمُ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ. قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: وَذَكَرَ أَنَّ عَائِشَةَ قَتَلَتْهَا، وَلَا يَثْبُتُ، وَإِنَّمَا يَثْبُتُ أَنَّهَا بَاعَتْهَا».

وقال الحافظ في «التلخيص» (١١١/٤): «وَأِسْنَادُهُ صَحِيحٌ».

(١) زيادة من (ز).

(٢) في (ه): (فيه تخيل) بدلا من (يخيل).

(٣) في (ه): وعزمهم.

وَهُوَ عَظِيمُ الْمَوْقِعِ فِي الدِّينِ، وَالْكَلَامُ عَلَيْهِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

- فَرْقٌ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ بِاعْتِبَارِ الْبَاطِنِ .

- وَفَرْقٌ^(١) بِاعْتِبَارِ الظَّاهِرِ .

أَمَّا الْفَرْقُ^(٢) الْوَاقِعُ^(٣) فِي نَفْسِ الْأَمْرِ؛ فَهُوَ أَنَّ السَّحَرَ وَالطَّلَمَسَاتِ وَالسِّيمَاءَ وَجَمِيعَ هَذِهِ الْأُمُورِ، لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ خَارِقٌ لِلْعَادَةِ؛ بَلْ هِيَ عَادَةٌ جَرَتْ مِنْ اللَّهِ بِتَرْتُبِ مُسَبِّبَاتٍ عَلَى أَسْبَابِهَا، غَيْرَ أَنَّ تِلْكَ الْأَسْبَابَ لَمْ تَحْصُلْ لِكَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ؛ بَلْ لِلْقَلِيلِ مِنْهُمْ؛ كَالْعَقَاقِيرِ الَّتِي^(٤) يُعْمَلُ مِنْهَا^(٥) الْكَيْمِيَاءُ، وَالْحَشَائِشُ الَّتِي يُعْمَلُ مِنْهَا التَّنْفُطُ الَّذِي يَحْرِقُ^(٦) الْحُصُونَ، وَالذَّهْنُ الَّذِي مَنْ اذْهَنَ بِهِ؛ لَمْ يَقْطَعْ فِيهِ حَدِيدٌ، وَلَا تَعْدُو^(٧) عَلَيْهِ النَّارُ؛ فَهَذِهِ كُلُّهَا فِي الْعَالَمِ أُمُورٌ غَرِيبَةٌ^(٨) قَلِيلَةُ الْوُقُوعِ، وَإِذَا وُجِدَتْ أَسْبَابُهَا؛ جَرَتْ عَلَى الْعَادَةِ فِيهَا، وَكَذَلِكَ أَسْبَابُ السَّحْرِ إِذَا وُجِدَتْ حَصَلَ، وَكَذَلِكَ السِّيمَاءُ وَغَيْرُهَا كُلُّهَا جَارِيَةٌ عَلَى أَسْبَابِهَا الْعَادِيَّةِ، غَيْرَ أَنَّ الَّذِي يَعْرِفُ تِلْكَ الْأَسْبَابَ قَلِيلٌ مِنَ النَّاسِ .

(١) فِي «الْمُرُوقِ» لِلْقَرَفِيِّ (٤/ ١٦٨): «وَفَرْقَانِ» .

(٢) (س): [٤٥ / أ] .

(٣) فِي (هـ): أَوْقَع .

(٤) سَقَطَتْ مِنْ (هـ) .

(٥) فِي (ز): بِهَا .

(٦) فِي (ز): يَحْرِق .

(٧) فِي (هـ): تَقْد .

(٨) فِي (ز): عَزِيزَةٌ .

● وَأَمَّا الْمُعْجَزَاتُ؛ فَلَيْسَ لَهَا سَبَبٌ فِي الْعَادَةِ أَصْلًا؛ فَلَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْعَالَمِ عَقَارًا يَفْلِقُ الْبَحْرَ، أَوْ يُسِيلُ^(١) الْجَبَلَ وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَهَذَا فَرْقٌ عَظِيمٌ.

غَيْرَ أَنَّ الْجَاهِلَ بِالْأَمْرَيْنِ يَقُولُ: وَمَا يُدْرِينِي أَنَّ هَذَا لَهُ سَبَبٌ، وَالْآخِرَ لَا سَبَبَ لَهُ؟ فَتَذَكَّرُ لَهُ الْفَرْقَيْنِ الْآخَرَيْنِ^(٢):

أَحَدُهُمَا: أَنَّ السَّحَرَ، وَمَا يَجْرِي مَجْرَاهُ مُخْتَصٌّ بِمَنْ عُمِلَ لَهُ، حَتَّى أَنْ أَهْلَ هَذِهِ^(٣) الْحَرْفِ إِذَا اسْتَدْعَاهُمُ الْمُلُوكُ لِيَصْنَعُوا لَهُمْ هَذِهِ الْأُمُورَ يَطْلُبُونَ مِنْهُمْ أَنْ يُكْتَبَ^(٤) أَسْمَاءُ كُلِّ مَنْ يَحْضُرُ ذَلِكَ الْمَجْلِسَ؛ فَيَصْنَعُونَ صَنِيعَهُمْ لِمَنْ سُمِّيَ لَهُمْ؛ فَإِنْ حَضَرَ غَيْرُهُمْ لَا يَرَى شَيْئًا مِمَّا يَرَاهُ الَّذِينَ سُمُوا^(٥).

قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: ﴿وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّظَرِ﴾ [الْأَعْرَافُ: ١٠٨]؛ أَيُّ: لِكُلِّ نَاطِرٍ يَنْظُرُ إِلَيْهَا؛ فَفَارَقَتْ بِذَلِكَ السَّحَرَ وَالسِّمِيَاءَ، وَهَذَا فَرْقٌ عَظِيمٌ.

الْفَرْقُ الثَّانِي^(٦): قَرَأْنِ الْأَحْوَالِ الْمُفِيدَةِ لِلْعِلْمِ الْقَطْعِيِّ الضَّرُورِيِّ [الْمُخْتَصَّةُ^(٧).....

(١) فِي «الْفُرُوقِ» لِلْقَرَفِيِّ (٤/١٦٨): «يُسِيرُ».

(٢) فِي (ز): الْآخِرِينَ.

(٣) فِي (س)، وَ(ز): هَذَا، وَالْمَثْبُتُ مِنْ (م)، وَ(هـ)، وَهُوَ الْأَنْسَبُ لِلْسِّيَاقِ.

(٤) فِي (ز): يَكْتَبُوا.

(٥) فِي (ز): سَمِعُوا.

(٦) فِي «الْفُرُوقِ» لِلْقَرَفِيِّ (٤/١٦٩) - زَادَ بَعْدَهَا - : «مِنْ الْفَرْقَيْنِ».

(٧) فِي «الْفُرُوقِ» لِلْقَرَفِيِّ (٤/١٦٩): «الْمُحْتَقَّةُ».

بِالْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الْمَفْقُودَةِ^(١) فِي حَقِّ غَيْرِهِمْ؛ فَتَجِدُ النَّبِيَّ عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ أَفْضَلَ النَّاسِ نَشَأَةً وَمَوْلِدًا، وَشَرَفًا وَخُلُقًا وَخُلُقًا وَصِدْقًا وَأَدَبًا، وَأَمَانَةً وَزَهَادَةً، وَإِشْفَاقًا وَرِفْقًا^(٢) وَبُعْدًا عَنِ الدَّنَاءَةِ وَالْكَذِبِ وَالتَّمْوِيهِ ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤]، ثُمَّ أَصْحَابُهُ يَكُونُونَ فِي غَايَةِ الْعِلْمِ وَالتُّورِ وَالْبَرَكَةِ وَالتَّقْوَى وَالدِّيَانَةِ^(٣)؛ كَأَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانُوا بِحَرًّا فِي الْعُلُومِ عَلَى اخْتِلَافِ أَنْوَاعِهَا مِنَ الشَّرْعِيَّاتِ وَالْعُقْلِيَّاتِ وَالْجِنَايَاتِ^(٤) وَالسِّيَاسَاتِ وَالْعُلُومِ الْبَاطِنَةِ وَالظَّاهِرَةِ.

حَتَّى أَنَّهُ رُوِيَ^(٥) أَنَّ عَلِيًّا جَلَسَ مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا، وَأَتَتْهُمَا تَكَلَّمَ فِي الْبَاءِ مِنْ (بِسْمِ اللَّهِ) مِنَ الْعِشَاءِ إِلَى أَنْ طَلَعَ الْفَجْرُ.

مَعَ أَنَّهُمْ لَمْ يَدْرُسُوا^(٦) وَرَفَقَهُ، وَلَا قَرَأُوا كِتَابًا، وَلَا تَفَرَّغُوا مِنَ الْجِهَادِ. وَلَقَدْ قَالَ (بَعْضُ) الْأُصُولِيِّينَ: لَوْ لَمْ يَكُنْ شَاهِدًا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا أَصْحَابُهُ؛ لَكَفَّوْا فِي إِثْبَاتِ نُبُوَّتِهِ.

وَكَذَلِكَ - أَيْضًا - مَا عُلِمَ [مِنْ]^(٧) فَرُطِ صِدْقِهِ، حَتَّى كَانَ يُقَالُ^(٨):

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (ز).

(٢) في (م): إرفاقًا.

(٣) سقطت من (ز).

(٤) في (ز): والحسابيات.

(٥) «الفروق» للقرافي (٤/ ١٧٠).

(٦) (س): [٤٥ / ب].

(٧) في (س)، و(ز): في، والمثبت من (م)، و(ه)، وهو الأنسب للسياق.

(٨) «تفسير القرطبي» (٩/ ٢٨٤)، و(١٦/ ١٧٠)، و(١٩/ ٧٥).

مُحَمَّدٌ الْأَمِينُ، وَمَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا وَلَهُ فِي هَذِهِ الْقُرَائِنِ الْحَالِيَّةِ وَالْمَقَالِيَّةِ الْعَجَائِبُ. وَالسَّاحِرُ عَلَى الْعَكْسِ فِي ^(١) ذَلِكَ ^(٢).

● وَمِنْهَا: قَالَ (بَعْضُ) الْحَنِيفِيَّةِ: (اعْلَمْ أَنَّ مَنْ تَلَفَّظَ بِلَفْظِ الْكُفْرِ؛ يَكْفُرُ، وَإِنْ لَمْ يَعْتَقِدْ أَنَّهُ لَفْظُ الْكُفْرِ، وَلَا يُعْذَرُ بِالْجَهْلِ ^(٣)).

● وَكَذَا كُلُّ مَنْ ضَحِكَ عَلَيْهِ، أَوْ اسْتَحْسَنَهُ، أَوْ رَضِيَ بِهِ؛ يَكْفُرُ.

● وَمَنْ أَتَى بِلَفْظِ الْكُفْرِ ^(٤)؛ حَبِطَ عَمَلُهُ، وَتَقَعُ الْفُرْقَةُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ، وَيُجَدِّدُ النِّكَاحَ بِرِضَا الزَّوْجَةِ؛ إِنْ كَانَ الْكُفْرُ مِنَ الزَّوْجِ، وَإِنْ كَانَ مِنَ الزَّوْجَةِ تُجْبَرُ ^(٥) عَلَى النِّكَاحِ، وَهَذَا بَعْدَ تَجْدِيدِ الْإِيمَانِ، وَالتَّبَرُّؤِ مِنْ لَفْظِ الْكُفْرِ، حَتَّى إِنْ مَنْ أَتَى بِالشَّهَادَتَيْنِ ^(٦) عَادَةً، وَلَمْ يَرْجِعْ عَمَّا قَالَ ^(٧)؛ لَا يَرْتَفِعُ الْكُفْرُ عَنْهُ، وَيَكُونُ طَوْهً وَطَاءً زِنًا، وَوَلَدُهُ وَلَدُ زِنَا.

(١) في (ز): من.

(٢) وَقَدْ تَوَسَّعَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي بَيَانِ الْفَرْقِ بَيْنَ الرَّسُولِ وَبَيْنَ السَّاحِرِ وَالكَاهِنِ، وَصِفَاتِ هَذَا وَصِفَاتِ ذَاكَ؛ فِي كِتَابِهِ الْقِيَمِ: «الْثُبُوتِ».

(٣) تَقَدَّمَ هَذَا الْكَلَامُ قَبْلَ ذَلِكَ، وَتَعَقَّبُ الْمَصْنُفُ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: «وَإِطْلَاقُهُ الْكُفْرَ حِينَئِذٍ مَعَ الْجَهْلِ، وَعَدَمُ الْعُدْرِ بِهِ؛ بَعِيدٌ، وَعِنْدَنَا إِنْ كَانَ بَعِيدَ الدَّارِ عَنِ الْمُسْلِمِينَ؛ بِحَيْثُ لَا يُنْسَبُ لَتَقْصِيرٍ فِي تَرْكِهِ الْمَجْبِيءِ إِلَى دَارِهِمْ لِلتَّعَلُّمِ، أَوْ كَانَ قَرِيبَ الْعَهْدِ بِالإِسْلَامِ يُعْذَرُ بِجَهْلِهِ؛ فَيَعْرِفُ الصَّوَابَ؛ فَإِنْ رَجَعَ إِلَى مَا قَالَهُ بَعْدَ ذَلِكَ؛ كَفَرَ».

(٤) وَحَكِيمٌ بِكُفْرِهِ؛ كَمَا قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ، وَمِنْهُمْ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ كَمَا سَيَأْتِي.

(٥) في (هـ): يجبر.

(٦) في (ز)، و(هـ): بالشهادة.

(٧) في (هـ): قاله.

وَعِنْدَ [الإمام] ^(١) الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: لَوْ مَاتَ عَلَى الْكُفْرِ؛ حَبِطَ عَمَلُهُ.

● وَلَوْ نَدِمَ، وَجَدَّدَ الْإِيمَانَ؛ لَمْ يَحْبُطْ عَمَلُهُ، وَلَا يَلْزُمُهُ ^(٢) تَجْدِيدُ النِّكَاحِ.

● وَلَوْ صَلَّى صَلَاةَ الْوَقْتِ، ثُمَّ أَسْلَمَ؛ لَمْ يَقْضِهَا، وَعِنْدَنَا: يَقْضِيهَا، وَكَذَا الْحُجُّ؛ فَلَوْ أَتَى بِكَلِمَةٍ؛ فَجَرَى عَلَى لِسَانِهِ كَلِمَةُ الْكُفْرِ بِلَا قَصْدِهِ؛ لَا يَكْفُرُ). انتهى كلامُ هذا الحَنَفِيِّ.

□ وَمَا حَكَاهُ عَنْ مَذْهَبِنَا صَحِيحٌ؛ بَلْ مَذْهَبُنَا مُوَافِقٌ لِجَمِيعِ مَا قَالَهُ؛ إِلَّا فِي إِطْلَاقِهِ عَدَمِ الْعُذْرِ بِالْجَهْلِ؛ فَإِنَّهُ عِنْدَنَا يُعْذَرُ إِنْ قَرَّبَ إِسْلَامَهُ، أَوْ نَشَأَ بَعِيدًا عَنِ الْعُلَمَاءِ.

وَالْإِلَّا فِي إِطْلَاقِهِ ^(٣) وَقُوعَ الْفُرْقَةِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ؛ فَإِنَّهَا عِنْدَنَا لَا تَقَعُ إِلَّا ^(٤) إِنْ صَدَرَتْ الرَّدَّةُ مِنْ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ قَبْلَ الْوَطْءِ؛ فَحِينَئِذٍ تَقَعُ الْفُرْقَةُ مُطْلَقًا؛ فَإِنْ وَقَعَتْ مِنْ أَحَدِهِمَا بَعْدَ الْوَطْءِ انْتَهَرْنَا الْمَرْتَدَّ؛ فَإِنْ أَسْلَمَ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ بَانَ بَقَاءُ النِّكَاحِ، وَإِنْ اسْتَمَرَ لَانْقِضَائِهَا بَانَ بُطْلَانُ النِّكَاحِ مِنْ يَوْمِ الرَّدَّةِ.

□ وَمَا ذَكَرَهُ مِنَ الْخِلَافِ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ فِي الْإِحْبَاطِ صَحِيحٌ؛ لَكِنْ مَحَلُّهُ

(١) زيادة من (هـ).

(٢) في (ز): يلزم.

(٣) في (م) زاد بعدها: عدم.

(٤) سقطت من (هـ).

فِي وُجُوبِ الْقَضَاءِ بَعْدَ الْإِسْلَامِ، أَمَّا بِالنَّسْبَةِ لِبُطْلَانِ ثَوَابِ جَمِيعِ مَا مَضَى مِنْ عِبَادَاتِ الْمُرْتَدِّ قَبْلَ رِدَّتِهِ؛ فَتَحْنُ مُوَافِقُوهُمْ عَلَى ذَلِكَ؛ فَقَدْ نَصَّ [الإمام^(١) الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْأَمِّ»^(٢) عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا ارْتَدَّ - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ - حَبِطَ ثَوَابُ جَمِيعِ أَعْمَالِهِ، وَإِنَّمَا الَّذِي يَبْقَى لَهُ صُورُهَا فَقَطْ؛ حَتَّى لَا يَلْزَمُهُ الْقَضَاءُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فِيمَتَ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ...﴾ [البقرة: ٢١٧] الْآيَةُ؛ فَارْتَبَ فِيهَا^(٣) حُبُوطُ الْأَعْمَالِ عَلَى (الْمَوْتِ؛ مُرْتَدًّا)، وَبِهِ تَقْيِيدُ^(٤) الْآيَةِ الْأُخْرَى الْمُطْلَقَةَ لِحُبُوطِ الْعَمَلِ بِالرَّدَّةِ.

● وَمِنْهَا: أَنَّ مَنْ كَفَرَ بِغَيْرِ سَبِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ تَقْيِصِهِ؛ تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ اتِّفَاقًا، وَتَجِبُ اسْتِثْنَايَتُهُ عَلَى الْأَصَحِّ.

وَأَمَّا مَنْ كَفَرَ بِسَبِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ تَقْيِصِهِ صَرِيحًا أَوْ ضِمْنًا، وَمِثْلُهُ: الْمَلِكُ؛ فَاخْتَلَفُوا فِي تَحْتِمِ قَتْلِهِ؛ فَقَالَ [الإمام^(٥) مَالِكٌ وَأَصْحَابُهُ: يُقْتَلُ حَدًّا لَا رَدَّةَ، وَلَا تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ وَلَا عُذْرُهُ؛ إِنْ ادَّعَى سَهْوًا أَوْ نَحْوَهُ.

وَمِنْ ثَمَّ؛ قَالَ صَاحِبُ «الْمَخْتَصَرِ» - مِنْهُمْ؛ أَخْذًا مِمَّا قَدَّمْتُهُ عَنِ «الشَّافِعِ»^(٦) -:

(١) زيادة من (ه).

(٢) انْظُرْ: «الْأَمِّ» (٢/ ١٥٤ و ١٥٥).

(٣) فِي (ز): عَلَيْهَا.

(٤) فِي (م)، وَ(ه): تَقْيِيدٌ، (س): [٤٦ / أ].

(٥) زيادة من (ه).

(٦) قَالَ الْفَاضِي فِي «الشَّافِعِ» (٢/ ٤٧٣): «اعْلَمْ وَقَفْنَا اللَّهُ وَإِيَّاكَ أَنَّ جَمِيعَ مَنْ سَبَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَوْ عَبَّاهُ، أَوْ أَلْحَقَ بِهِ نَفْصًا فِي نَفْسِهِ أَوْ نَسَبِهِ، أَوْ دِينِهِ، أَوْ خَصْلَةٍ مِنْ خِصَالِهِ، أَوْ عَرَضَ بِهِ، أَوْ شَبَّهَهُ بِشَيْءٍ عَلَى طَرِيقِ السَّبِّ لَهُ، أَوْ الْإِزْرَاءِ عَلَيْهِ، أَوْ التَّصْغِيرِ لِشَأْنِهِ، أَوْ =

.....

= الغَضُّ مِنْهُ، وَالْعَيْبُ لَهُ؛ فَهُوَ سَابٌّ لَهُ.
وَالْحُكْمُ فِيهِ حُكْمُ السَّابِّ يُقْتَلُ؛ كَمَا نُبَيِّنُهُ. وَلَا نَسْتَشْنِي فَصْلًا مِنْ فُصُولِ هَذَا الْبَابِ عَلَى هَذَا الْمَقْصِدِ، وَلَا نَمْتَرِي فِيهِ تَصْرِيحًا كَانَ أَوْ تَلْوِيحًا.
وَكَذَلِكَ مَنْ لَعَنَهُ أَوْ دَعَا عَلَيْهِ، أَوْ تَمَنَّى مَضَرَّةً لَهُ، أَوْ نَسَبَ إِلَيْهِ مَا لَا يَلِيقُ بِمَنْصِبِهِ عَلَى طَرِيقِ الدِّمِّ، أَوْ عَبَثَ فِي جَهْتِهِ الْعَزِيزَةِ بِسُخْفٍ مِنَ الْكَلَامِ، وَهَجَرَ وَمُنْكَرٍ مِنَ الْقَوْلِ وَزُورٍ. أَوْ عَيَّرَهُ بِشَيْءٍ مِمَّا جَرَى مِنَ الْبَلَاءِ وَالْمِحْنَةِ عَلَيْهِ، أَوْ غَمَصَهُ بِبَعْضِ الْعَوَارِضِ الْبَشَرِيَّةِ الْجَائِزَةِ وَالْمَعْهُودَةِ لَدَيْهِ، وَهَذَا كُلُّهُ إِجْمَاعٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَأَيُّمَةِ الْفَتَوَى مِنْ لَدُنِ الصَّحَابَةِ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ إِلَى هَلَمَّ جَرَا.
قال أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْمُنْدَرِ: أَجْمَعَ عَوَامُّ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ مَنْ سَبَّ النَّبِيَّ ﷺ يُقْتَلُ. وَمِمَّنْ قَالَ ذَلِكَ: «مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وَاللَّيْثُ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ».
قال الْقَاضِي أَبُو الْفَضْلِ: «وَهُوَ مُقْتَضَى قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَلَا تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ عِنْدَ هَؤُلَاءِ». وَبِمِثْلِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ وَالثَّوْرِيُّ وَأَهْلُ الْكُوفَةِ وَالْأَوْزَاعِيُّ فِي الْمُسْلِمِينَ؛ لَكِنَّهُمْ قَالُوا: هِيَ رَدَّةٌ.
وَرَوَى مِثْلُهُ الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ مَالِكٍ.
وَحَكَى الطَّبْرِيُّ - مِثْلُهُ - عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ فِي مَنْ تَنَقَّصَهُ ﷺ، أَوْ بَرِئَ مِنْهُ، أَوْ كَذَبَهُ.

وقال سُخْنُونُ فِي مَنْ سَبَّهُ: «ذَلِكَ رَدَّةٌ؛ كَالزُّنْدَقَةِ، وَعَلَى هَذَا وَقَعَ الْخِلَافُ فِي اسْتِثْنَائِهِ وَتَكْفِيرِهِ، وَهَلْ قَتَلَهُ حَدٌّ أَوْ كُفْرٌ؛ كَمَا سَنَبِّئُهُ فِي الْبَابِ الثَّانِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.
وَلَا نَعْلَمُ خِلَافًا فِي اسْتِثْنَائِهِ دِمِهِ بَيْنَ عُلَمَاءِ الْأُمُصَارِ وَسَلَفِ الْأُمَّةِ.
وَقَدْ ذَكَرَ غَيْرُ وَاحِدٍ الْإِجْمَاعَ عَلَى قَتْلِهِ وَتَكْفِيرِهِ. وَأَشَارَ بَعْضُ الظَّاهِرِيَّةِ، وَهُوَ أَبُو مُحَمَّدٍ عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ الْفَارِسِيُّ إِلَى الْخِلَافِ فِي تَكْفِيرِ الْمُسْتَخَفِّ بِهِ، وَالْمَعْرُوفِ مَا قَدْ مَنَاهُ.

قال مُحَمَّدُ بْنُ سُخْنُونٍ: «أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ أَنَّ شَاتِمَ النَّبِيِّ ﷺ الْمُتَنَقِّصَ لَهُ كَافِرٌ، وَالْوَعِيدُ جَارٍ عَلَيْهِ بِعَذَابِ اللَّهِ لَهُ، وَحُكْمُهُ عِنْدَ الْأُمَّةِ الْقَتْلُ. . وَمَنْ شَكَّ فِي كُفْرِهِ =

(وَإِنْ سَبَّ نَبِيًّا أَوْ مَلَكًا، وَإِنْ عَرَّضَ، أَوْ لَعَنَهُ، أَوْ عَابَهُ، أَوْ قَذَفَهُ، أَوْ اسْتَخَفَّ بِحَقِّهِ، أَوْ غَيَّرَ صِفَتَهُ، أَوْ أَلْحَقَ بِهِ نَقْصًا فِي دِينِهِ، أَوْ خَصَلَتْهُ، أَوْ غَضَّ مِنْ^(١) مَرْتَبَتِهِ، أَوْ وَفُورِ عِلْمِهِ، أَوْ زُهْدِهِ، أَوْ أَضَافَ لَهُ مَا لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ، أَوْ نَسَبَ لَهُ مَا لَا يَلِيقُ بِمَنْصِبِهِ عَلَى طَرِيقِ الذَّمِّ، أَوْ قَتَلَ لَهُ: بِحَقِّ رَسُولِ اللَّهِ؛ فَلَعَنَ، وَقَالَ: أَرَدْتُ الْعُقْرَبَ؛ قُتِلَ حَدًّا، وَلَمْ يُسْتَتَبْ^(٢)؛^(٣) إِلَّا أَنْ يُسَلِّمَ الْكَافِرُ. وَإِنْ ظَهَرَ أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ ذَمُّهُ لِجَهْلٍ، أَوْ سُكْرِ، أَوْ تَهَوُّرٍ. انتهى.

= وَعَذَابُهُ؛ كَفَرًا.

(١) في (ز): غض عن، في (م): نقص من بدلا من (غض من).

(٢) في (س)، و(ز)، و(ه): (قتل ولم يستتب حدًا) بدلًا من (قتل حدًا ولم يستتب)، والمثبت من (م)، ولعله هو الأنسب للسياق.

(٣) قَالَ الْقَاضِي فِي «الشَّافِ» (٢/٤٧٧): «وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ فِي كِتَابِ ابْنِ سُبْحَانَ وَالْمَبْسُوطِ وَالْعُتْبِيَّةِ، وَحَكَاهُ ابْنُ مُطَرِّفٍ عَنْ مَالِكٍ فِي كِتَابِ ابْنِ حَبِيبٍ: «مَنْ سَبَّ النَّبِيَّ ﷺ مِنَ الْمُسْلِمِينَ؛ قُتِلَ وَلَمْ يُسْتَتَبْ». ثُمَّ قَالَ (٢/٢٧٨): «وَمِنْ رِوَايَةِ أَبِي الْمُصْعَبِ وَابْنِ أَبِي أُوَيْسٍ سَمِعْنَا مَالِكًا يَقُولُ: «مَنْ سَبَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، أَوْ شَتَمَهُ، أَوْ عَابَهُ، أَوْ تَنَقَّصَهُ؛ قُتِلَ مُسْلِمًا كَانَ أَوْ كَافِرًا، وَلَا يُسْتَتَابُ».

وَفِي كِتَابِ مُحَمَّدٍ: (أَخْبَرَنَا أَصْحَابُ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ سَبَّ النَّبِيَّ ﷺ أَوْ غَيْرَهُ مِنَ النَّبِيِّينَ مِنْ مُسْلِمٍ أَوْ كَافِرٍ؛ قُتِلَ وَلَمْ يُسْتَتَبْ»).

وَقَالَ أَصْبَغُ: «يُقْتَلُ عَلَى كُلِّ حَالٍ، أَسَرَّ ذَلِكَ أَوْ أَظْهَرَهُ، وَلَا يُسْتَتَابُ؛ لِأَنَّ تَوْبَتَهُ لَا تُعْرَفُ».

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَكَمِ: «مَنْ سَبَّ النَّبِيَّ ﷺ مِنْ مُسْلِمٍ أَوْ كَافِرٍ قُتِلَ وَلَمْ يُسْتَتَبْ». وَحَكَى الطَّبْرِيُّ مِثْلَهُ عَنْ أَشْهَبَ عَنْ مَالِكٍ.

وَرَوَى ابْنُ وَهْبٍ عَنْ مَالِكٍ: «مَنْ قَالَ: إِنَّ رِذَاءَ النَّبِيِّ ﷺ (وَيُرَوَّى زِرَّ النَّبِيِّ ﷺ) وَسِخٌ أَرَادَ بِهِ عَيْبَهُ؛ قُتِلَ».

□ وَاسْتَدْلُوا عَلَى ذَلِكَ بِأُمُورٍ:

● الأول: بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُهِينًا﴾ (٥٧) [الأحزاب: ٥٧].

وَوَجْهُ الدَّلِيلِ^(١): أَنَّ مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ تَعَالَى كَذَلِكَ، وَأَعَدَّ لَهُ مَا ذَكَرَ^(٢)؛ فَقَدْ أَبْعَدَهُ عَنْ^(٣) رَحْمَتِهِ، وَأَحَلَّهُ فِي وَبِيلِ عُقُوبَتِهِ، وَإِنَّمَا^(٤) يَسْتَوْجِبُ ذَلِكَ الْكَافِرُ، وَحُكْمُهُ الْقَتْلُ؛ فَاقْتَضَتْ الْآيَةُ؛ أَنَّ أَدَى اللَّهِ وَأَدَى رَسُولِهِ؛ كُفْرٌ؛ نَعَمْ، إِطْلَاقُ الْأَدَى فِي حَقِّهِ تَعَالَى؛ إِنَّمَا هُوَ عَلَى سَبِيلِ التَّجَوُّزِ؛ إِذْ هُوَ [إِصْصَالُ]^(٥) الشَّرِّ الْخَفِيفِ [لِلْمُؤْذِي]^(٦)؛ فَإِنْ زَادَ كَانَ ضَرَرًا.

● والثاني: بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ﴾ (٦٥) لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ^(٧) [التوبة: ٦٥ و٦٦].

قَالَ الْمَفْسِّرُونَ^(٧): كَفَرْتُمْ بِقَوْلِكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

(١) في (ز): (وجه الدلالة) بدلًا من (وجه الدليل).

(٢) في (ز): ذكره.

(٣) في (هـ): من.

(٤) في (ز): فربما.

(٥) في (س): اتصال، والمثبت من (ز)، و(م)، و(هـ)، وهو الأنسب للسياق.

(٦) في (س): المؤذي، والمثبت من (ز)، و(م)، و(هـ)، وهو الأنسب للسياق.

(٧) قَالَ الطَّبْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١١/٥٤٦ ط هجر): «يَقُولُ: قَدْ جَحَدْتُمْ الْحَقَّ بِقَوْلِكُمْ مَا قُلْتُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْمُؤْمِنِينَ بِهِ».

وقال ابن كثير في «التفسير» (٤/١٧٢ ط سلامة): «وَقَوْلُهُ: ﴿لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾؛ أَي: بِهَذَا الْمَقَالِ الَّذِي اسْتَهْزَأْتُمْ بِهِ».

● **وَالثَّالِثُ:** بِخَبَرِ أَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيِّ^(١): «مَنْ لَنَا بِابْنِ الْأَشْرَفِ، مَنْ لِكَعْبِ بْنِ الْأَشْرَفِ؟»؛ أَيُّ: مَنْ يُتَتَدَبُّ لِقَتْلِهِ؛ فَقَدْ اسْتَعْلَنَ بَعْدَاوَتَنَا وَهَجَائِنَا.

= **وقال شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (٢٢٠/٧):** «فَقَدْ أَخْبَرَ أَنَّهُمْ كَفَرُوا بَعْدَ إِيْمَانِهِمْ مَعَ قَوْلِهِمْ: إِنَّا تَكَلَّمْنَا بِالْكَفْرِ مِنْ غَيْرِ اعْتِقَادٍ لَهُ؛ بَلْ كُنَّا نَحُوضُ وَنَلْعَبُ، وَبَيَّنَّ أَنَّ الْإِسْتِهْزَاءَ بِآيَاتِ اللَّهِ كُفْرٌ، وَلَا يَكُونُ هَذَا إِلَّا مِمَّنْ شَرَحَ صَدْرُهُ بِهَذَا الْكَلَامِ، وَلَوْ كَانَ الْإِيْمَانُ فِي قَلْبِهِ مَنَعَهُ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِهَذَا الْكَلَامِ».

وقال في موضع آخر في «المجموع» (٢٧٣/٧): «فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا عِنْدَ أَنْفُسِهِمْ قَدْ أَتَوْا كُفْرًا؛ بَلْ ظَنُّوا أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِكُفْرٍ؛ فَبَيَّنَّ أَنَّ الْإِسْتِهْزَاءَ بِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُفْرٌ يَكْفُرُ بِهِ صَاحِبُهُ بَعْدَ إِيْمَانِهِ؛ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ عِنْدَهُمْ إِيْمَانٌ ضَعِيفٌ؛ فَفَعَلُوا هَذَا الْمُحَرَّمَ الَّذِي عَرَفُوا أَنَّهُ مُحَرَّمٌ، وَلَكِنْ لَمْ يَظُنُّوهُ كُفْرًا، وَكَانَ كُفْرًا كَفَرُوا بِهِ؛ فَإِنَّهُمْ لَمْ يَعتَقِدُوا جَوَازَهُ».

وانظر: «الصَّارِمُ الْمَسْئُولُ» (ص: ٣١ و ٥٢٤).

(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٧٦٨) مِنْ طَرِيقِي: سُفْيَانَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ لِكَعْبِ بْنِ الْأَشْرَفِ؛ فَإِنَّهُ قَدْ آذَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ؟». وليس فيه: (مَنْ لَنَا بِابْنِ الْأَشْرَفِ؟).

ولم يرمز له المزي في «تحفة الأشراف» (٢/ ٢٥٣) عند الترمذي. إنما أشار إلى النسائي في «الكبرى»، وهو فيه (برقم: ٨٥٨٧).

وسأتي تخريج الحديث من «الصَّحِيحَيْنِ» من طريق: سُفْيَانَ بِهِ. بلفظ: (مَنْ لِكَعْبِ...).

وأما روايته: (مَنْ لَنَا بِابْنِ الْأَشْرَفِ؟)؛ فقد رواها الحاكم (في «المستدرک») (٥٨٤١)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (٢/ ١٤٥) من طريق: عَبْدِ الْمَجِيدِ بْنِ أَبِي عَبْسٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي عَبْسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: فَذَكَرَهُ.

● **قلت:** وعبد المجيد؛ قال فيه أبو حاتم: لِيْنٌ.

وَفِي رِوَايَةٍ^(١): «فَإِنَّهُ يُؤْذِي اللَّهَ وَرَسُولَهُ»، ثُمَّ وَجَّهَ إِلَيْهِ مَنْ قَتَلَهُ غِيلَةً دُونَ دَعْوَةٍ؛ بِخِلَافٍ غَيْرِهِ مِنَ الْمَشْرِكِينَ، وَعَلَّلَهُ بِأَذَاهُ^(٢) لَهُ؛ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَأْمُرْ بِقَتْلِهِ لِلإِشْرَاكِ، وَإِنَّمَا أَمَرَ بِهِ لِلأَذَى.

● **الرَّابِعُ:** بِمَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٣) أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَوْمَ الْفَتْحِ أَمَّنَ النَّاسَ إِلَّا جَمَاعَةً كَانُوا يُؤْذُونَهُ مِنْهُمْ ابْنُ أَبِي سَرْحٍ اخْتَبَأَ عِنْدَ عُثْمَانَ؛ فَجَاءَ بِهِ لَمَّا دَعَا عَلَيْهِ السَّلَامُ النَّاسَ إِلَى الْبَيْعَةِ، وَطَلَبَ مِنَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يُبَايِعَهُ؛ فَنَظَرَ إِلَيْهِ ثَلَاثًا كُلُّ ذَلِكَ يَأْبَى، ثُمَّ بَايَعَهُ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى أَصْحَابِهِ؛ فَقَالَ: «مَا^(٤) كَانَ فِيكُمْ رَجُلٌ رَشِيدٌ يَقُومُ إِلَى هَذَا حِينَ كَفَفْتُ يَدَيَّ عَنْ بَيْعَتِهِ فَيَقْتُلُهُ؟»^(٥)؛ فَقَالُوا: هَلَّا أَوْمَأْتَ إِلَيْنَا؟! فَإِنَّا لَا نَذَرِي مَا فِي نَفْسِكَ^(٦)؛ فَقَالَ: «إِنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِنَبِيِّ أَنْ تَكُونَ لَهُ خَائِنَةٌ^(٧) الْأَعْيُنُ»^(٨).

(١) فِي «الصَّحِيحَيْنِ» عِنْدَ الْبُخَارِيِّ بِرَقْم: (٢٥١٠ و ٣٠٣١ و ٣٠٣٢ و ٤٠٣٧)، وَمُسْلِمٍ بِرَقْم: (١٨٠١) مِنْ طَرِيقٍ: سُفْيَانَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.
(٢) فِي (ز)، وَ(هـ): بِأَيْذَاهُ.

(٣) سَقَطَتْ مِنْ (ز).

(٤) فِي (م): أَمَا.

(٥) سَقَطَتْ مِنْ (ز).

(٦) (س): [٤٦ / ب].

(٧) فِي (ز): خِيَانَةٌ.

(٨) فِي كُلِّ طَرَفِهِ مَقَالٌ؛ فَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «السُّنَنِ» (٢٦٨٣ و ٤٣٥٩)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْمَجْتَبَى» (٤٠٦٧)، وَفِي «الْكَبَرَى» (٣٥١٦)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٣٨٠٦٨)، وَالدَّارِقُطْنِيُّ (٤٣٤٥)، وَأَبُو يَعْلَى (٧٥٧)، وَالْبَزَّازُ «الْبَحْرُ» رَقْم: (١١٥١)، وَالْحَاكِمُ (٤٣٦٠) مِنْ طَرِيقٍ: أَحْمَدُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، حَدَّثَنَا أَسْبَاطُ بْنُ نَصْرِ، قَالَ: رَعِمَ السُّدِّيُّ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ سَعْدٍ بِهِ.

= ● قلت: وفي إسناده علل:

أحدها: أَحْمَدُ بْنُ الْمُفَضَّلِ؛ قال فيه الحافظ: «صدوقٌ شيعيٌّ في حفظه شيء». وتوبع من عمرو بن طلحة القنّاذ عند الحاكم (٢٣٢٩)، - مختصراً؛ فلم يذكر قصة بيعة ابن أبي سرح -.

ثانيها: أسباطُ بن نصر؛ قال ابن حجر: «صدوقٌ كثيرُ الخطأ يُعَرِّبُ».

ثالثها: السدّيُّ الكبير، إسماعيلُ بن عبد الرحمن، وهو إلى الضعف أقرب.

وقال البرّاء: «وهذا الحديث لا نعلمه يُروى بهذا اللفظ إلا عن سعدٍ بهذا الإسناد».

● وله شاهدٌ عن أنس: أخرجه ابن أبي شيبة «المصنّف» (٣٨٠٩١ - مختصراً -)، والدارقطني (٤٣٤٤)، والبيهقي في «الدلائل» (٦٠/٥) من طريق: الحسن بن بشر الكوفي، قال: حدّثنا الحكم بن عبد الملك، عن قتادة، عن أنس بن مالك به.

وفي إسناده ثلاثُ علل:

أحدها: الحسنُ صدوقٌ يخطيء.

ثانيها: الحكم بن عبد الملك ضعيف.

ثالثها: قتادة مُدَلِّسٌ، وقد عنعن.

قال العقيلي «الضعفاء» (٢٥٧/١): «وقد روى الحكم هذا عن قتادة غير حديث لم يتابع عليه، منها: حديث قتادة عن أنس أن رسول الله ﷺ: «أمن الناس كلهم يوم فتح مكة إلا أربعة: عبد العزى بن خطل، ومقيس بن صبابه الكِنَاني، وعبد الله بن سعد بن أبي سرح، وأمّ سارية...» «في حديث طویل».

● ورواه البرّاء «كشف» (١٨٢٢) من طريق: سليمان بن حرب، ثنا مبارك بن فضالة، عن الحسن، عن أنس قال: لما التقى المسلمون والمُشْرِكُونَ يوم فتح مكة قال: وذكر الحديث.

وفيه علتان:

إحدهما: مبارك بن فضالة، صدوقٌ، يُدَلِّسُ، ويُسوِّي.

ثانيهما: الحسن، وهو البصريُّ، يُرْسِلُ. ولم يُصرِّح بالسماع.

• وَرَوَى أَحْمَدُ (١٢٥٢٩)، وَأَبُو دَاوُدَ (٣١٩٤) مِنْ طَرِيقٍ: نَافِعِ أَبِي غَالِبِ الْبَاهِلِيِّ، شَهِدَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ.. الْحَدِيثُ، وَفِيهِ: «إِنَّهُ لَيْسَ لِنَبِيِّ أَنْ يُومِضَ».

قُلْتُ: وَأَبُو غَالِبٍ يَنْفَرِدُ بِأَحَادِيثَ؛ قَالَ ابْنُ حَبَّانَ: «لَا يُعْجِبُنِي الْاِحْتِجَاجُ بِخَبَرِهِ إِذَا انْفَرَدَ».

وَقَالَ الذَّهَبِيُّ فِي «الْمِيزَانِ» (٢٤٤/٤): «عَنْ أَنَسٍ، لَمْ يَصِحَّ حَدِيثُهُ».

وَقَالَ فِي «دِيَوَانِ الضُّعَفَاءِ» (ص: ٤٠٧): «نَافِعٌ، أَبُو غَالِبِ الْبَاهِلِيِّ: عَنْ أَنَسٍ، لَهُ حَدِيثٌ، وَهُوَ مُنْكَرٌ. - د، ت، ق -».

• وَلَهُ شَاهِدٌ مُرْسَلٌ: أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي الْمَعَارِيزِ فِي غَزْوَةِ الْفَتْحِ (٩٧٣٩) مِنْ طَرِيقٍ: مَعْمَرٍ عَنْ عُثْمَانَ الْجَزَرِيِّ عَنْ مِقْسَمٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ. وَفِيهِ: فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ الْأَنْصَارِ: فَهَلَّا أَوْمِضْتَ إِلَيَّ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: «إِنَّ النَّبِيَّ لَا يُومِضُ».

وَفِي إِسْنَادِهِ عِلَّتَانِ:

إِحْدَاهُمَا: الْإِرْسَالُ.

ثَانِيَهُمَا: مَا قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ «الْعِلَلُ» رَقْم: (١٠ و ٣٨٠٠): حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ قَالَ أَخْبَرَنِي عُثْمَانُ الْجَزَرِيُّ عَنْ مِقْسَمٍ قَالَ مَعْمَرٌ: كَانَ يُقَالُ لَهُ عُثْمَانُ الْمَشَاهِدُ، كَتَبْتُ عَنْهُ صَحِيفَتَيْنِ فِي الْمَعَارِيزِ؛ فَاسْتَعَارَهُمَا مِنِّي رَجُلٌ؛ فَذَهَبَ بِهِمَا، وَلَمْ أُعَرِّقْهُمَا كِتَابًا.

• وَثَمَّ طَرِيقٌ آخَرُ مُرْسَلٌ حَسَنٌ؛ رَوَاهُ الطَّبْرِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ فِي سُورَةِ الْأَنْفَالِ (٢٨٨ / ١١) قَالَ: حَدَّثَنَا بِشْرٌ، قَالَ: ثنا يَزِيدٌ، قَالَ: ثنا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، قَوْلُهُ: «﴿وَإِنْ يُرِيدُوا خِيَانَتَكَ﴾ [الأنفال: ٧١] الْآيَةِ. قَالَ: ذُكِرَ لَنَا أَنَّ رَجُلًا كَتَبَ لِنَبِيِّ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ عَمَدَ فَنَافَقَ، فَلَحِقَ بِالْمُشْرِكِينَ بِمَكَّةَ، ثُمَّ قَالَ: مَا كَانَ مُحَمَّدٌ يَكْتُبُ إِلَّا مَا شِئْتُ، فَلَمَّا سَمِعَ ذَلِكَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، نَذَرَ لِنَبِيِّ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ لِيَضْرِبَهُ بِالسَّيْفِ؛ فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ الْفَتْحِ أَمَّنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النَّاسَ إِلَّا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَعْدِ بْنِ أَبِي سَرْحٍ، وَمَقِيسَ بْنَ صُبَابَةَ، وَابْنَ خَطَلٍ، وَامْرَأَةً كَانَتْ تَدْعُو عَلَى النَّبِيِّ ﷺ كُلَّ صَبَاحٍ. فَجَاءَ عُثْمَانُ بِابْنِ أَبِي سَرْحٍ، وَكَانَ رَضِيعُهُ أَوْ أَخَاهُ مِنَ الرِّضَاعَةِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا فُلَانٌ أَقْبَلَ تَائِبًا =

= نَادِمًا، فَأَعْرَضَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ. فَلَمَّا سَمِعَ بِهِ الْأَنْصَارِيُّ أَقْبَلَ مُتَقَلِّدًا سَيْفَهُ، فَأَطَافَ بِهِ، وَجَعَلَ يَنْظُرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَجَاءً أَنْ يُومِئَ إِلَيْهِ. ثُمَّ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدَّمَ يَدَهُ فَبَايَعَهُ، فَقَالَ: «أَمَّا وَاللَّهِ لَقَدْ تَلَوَّمْتُكَ فِيهِ لِنُوفِي نَذْرَكَ»؛ فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ إِنِّي هِبْتُكَ، فَلَوْلَا أَوْمَضْتَ إِلَيَّ، فَقَالَ: «إِنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِنَبِيِّ أَنْ يُومِضَ». قُلْتُ: وَهَذَا الْوَجْهَ الْمُرْسَلُ أَشْبَهُ.

● وَرَوَى ابْنُ سَعْدٍ «الطَّبَقَاتُ» (١٠٧/٢) مِنْ طَرِيقِ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: فَذَكَرَهُ مُرْسَلًا.

وَتَمَّ طَرُقُ أُخْرَى؛ لَكِنَّهَا ضَعِيفَةٌ، وَفِي بَعْضِهَا مَنَاجِيرٌ. وَذَهَبَ جَمْعٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ إِلَى تَقْوِيَةِ هَذَا الْحَدِيثِ بِطَرُقِهِ؛ كَالْحَافِظِ فِي «الْفَتْحِ» (٩/١١)؛ حَيْثُ قَالَ: «وَلَهُ طَرُقٌ أُخْرَى يَشُدُّ بَعْضُهَا».

وَقَالَ فِي «التَّلْخِصِ» (٢٧٧/٣): «إِسْنَادُهُ صَالِحٌ». وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْمَلَكَيْنِ فِي «الْبَدْرِ» (٤٤٩/٧) وَ(١٥٣/٩). وَصَحَّحَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي «الصَّارِمِ الْمُسْلُولِ» (ص: ١٠٩).

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ فِي «شرح مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (١٥٩/٤): «فَفِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ أَمَرَ فِي هَؤُلَاءِ الْأَرْبَعَةِ الرِّجَالِ الْمُسَمَّنِينَ بِمَا أَمَرَ بِهِ فِيهِمْ أَمْرًا مُطْلَقًا، ثُمَّ خَرَجَ عَنْ ذَلِكَ عِكْرِمَةُ بْنُ أَبِي جَهْلٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعْدٍ بِإِسْلَامِهِمَا؛ فَحَقَّقَ ذَلِكَ دِمَاءُهُمَا وَقُتِلَ الْآخَرَانِ عَلَى مَا قُتِلَا عَلَيْهِ مِنَ الْكُفْرِ الَّذِي ثَبَّتَا عَلَيْهِ؛ فَدَلَّ ذَلِكَ أَنَّ أَمَرَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ فِيهِمْ بِمَا أَمَرَ بِهِ فِيهِمْ مُسْتَشْنَى مِنْ خُرُوجِهِمْ عَنِ السَّبَبِ الَّذِي أَمَرَ مِنْ أَجْلِهِ بِمَا أَمَرَ بِهِ فِيهِمْ إِلَى ضِدِّهِ، وَهُوَ الْإِسْلَامُ، فَكَانَ ذَلِكَ اسْتِثْنَاءً بِالشَّرِيعَةِ وَإِنْ لَمْ يُسْتَشْنِ بِاللَّسَانِ؛ فَدَلَّ ذَلِكَ أَنَّ كَذَلِكَ تَكُونُ أُمُورُ الْأَئِمَّةِ بِالْعُقُوبَاتِ مُسْتَشْنَى مِنْهَا مَا يَرْفَعُ الْعُقُوبَاتِ بِالشَّرِيعَةِ وَإِنْ لَمْ يَسْتَشْنُوا ذَلِكَ بِالسَّتِيهِمْ، وَبِاللَّهِ وَجَلَّ التَّوْفِيقُ».

وَقَالَ الْعَظِيمُ آبَادِيُّ فِي «عون المعبود» (٩/١٢): «وَفِيهِ أَنَّ التَّوْبَةَ عَنِ الْكُفْرِ فِي حَيَاتِهِ ﷺ كَانَتْ مَوْقُوفَةً عَلَى رِضَاهُ ﷺ وَأَنَّ الَّذِي ارْتَدَّ وَأَذَاهُ ﷺ إِذَا أُمِّنَ سَقَطَ قَتْلُهُ، وَهَذَا رَبَّمَا يُؤَيِّدُ الْقَوْلَ أَنَّ قَتْلَ السَّابِّ لِلِارْتِدَادِ لَا لِلْحَدِّ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ».

وَمِنْهُمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ خَطْلٍ وَجَارِيَتَاهُ؛ أَمَرَ [النَّبِيُّ] ^(١) ﷺ بِقَتْلِهِمْ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ الشَّعْرَ يَهْجُوهُ بِهِ، وَيَأْمُرُهُمَا أَنْ تُغْنِيَا بِهِ ^(٢).

(١) زيادة من (ز).

(٢) حَدِيثٌ صَحِيحٌ دُونَ ذِكْرِ سَبَبِ الْقَتْلِ؛ كَمَا سَيَأْتِي، وَأَصْلُ الْحَدِيثِ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٨٤٦)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٣٥٧) عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَامَ الْفَتْحِ، وَعَلَى رَأْسِهِ الْمِعْفَرُ؛ فَلَمَّا نَزَعَهُ جَاءَ رَجُلٌ؛ فَقَالَ: إِنَّ ابْنَ خَطْلٍ مُتَعَلِّقٌ بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ؛ فَقَالَ: «اقْتُلُوهُ».

قال النووي في «شرح مسلم» (١٣١/٩): «قَالَ الْعُلَمَاءُ: إِنَّمَا قَتَلَهُ؛ لِأَنَّهُ كَانَ قَدْ ارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ وَقَتْلَ مُسْلِمًا كَانَ يَخْدُمُهُ، وَكَانَ يَهْجُو النَّبِيَّ ﷺ وَيَسُبُّهُ، وَكَانَتْ لَهُ قَيْتَانِ تُغْنِيَانِ بِهِجَاءِ النَّبِيِّ ﷺ وَالْمُسْلِمِينَ».

فَإِنْ قِيلَ: فِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ: مَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَهُوَ آمِنٌ؛ فَكَيْفَ قَتَلَهُ وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِالْأَسْتَارِ؟ فَالْجَوَابُ: أَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ فِي الْأَمَانِ؛ بَلِ اسْتَنْتَاهُ هُوَ وَابْنُ أَبِي سَرَحٍ وَالْقَيْتَيْنِ، وَأَمَرَ بِقَتْلِهِ، وَإِنْ وُجِدَ مُتَعَلِّقًا بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ؛ كَمَا جَاءَ مُصَرَّحًا بِهِ فِي أَحَادِيثَ أُخَرَ.

وَقِيلَ: لِأَنَّهُ مِمَّنْ لَمْ يَفِ بِالشَّرْطِ؛ بَلْ قَاتَلَ بَعْدَ ذَلِكَ، وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ حُجَّةٌ لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَمُوافقيهما فِي جَوَازِ إِقَامَةِ الْحُدُودِ وَالْقِصَاصِ فِي حَرَمِ مَكَّةَ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا يَجُوزُ، وَتَأَوَّلُوا هَذَا الْحَدِيثَ عَلَى أَنَّهُ قَتَلَهُ فِي السَّاعَةِ الَّتِي أُبِيحَتْ لَهُ، وَأَجَابَ أَصْحَابُنَا بِأَنَّهَا إِنَّمَا أُبِيحَتْ سَاعَةُ الدُّخُولِ حَتَّى اسْتَوَلَى عَلَيْهَا وَأَدْعَنَ لَهُ أَهْلُهَا، وَإِنَّمَا قَتَلَ ابْنُ خَطْلٍ بَعْدَ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَسْمُ ابْنِ خَطْلٍ عَبْدُ الْعُزَّى، وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ: اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ، وَقَالَ الْكَلْبِيُّ: اسْمُهُ غَالِبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ بْنِ أَسْعَدَ بْنِ جَابِرِ بْنِ كَثِيرِ بْنِ تَيْمِ بْنِ غَالِبٍ، وَخَطْلٌ بِخَاءٍ مُعْجَمَةٍ وَطَاءٍ مُهْمَلَةٍ مَفْتُوحَتَيْنِ؛ قَالَ أَهْلُ السِّيَرِ: وَقِيلَ: سَعْدُ بْنُ حُرَيْثٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

وقال الحافظ في «الفتح» (٤/٤٤٤): «وَيُسَفَّادُ مِنْهُ أَنْ قَتَلَ مَنْ أَذَنَ النَّبِيُّ ﷺ فِي =

= قَتَلَهُمْ كَابْنِ خَطْلٍ وَقَعَ فِي الْوَقْتِ الَّذِي أُبِيحَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فِيهِ الْقِتَالُ؛ خِلَافًا لِمَنْ حَمَلَ قَوْلَهُ سَاعَةً مِنَ النَّهَارِ عَلَى ظَاهِرِهِ؛ فَاحْتَاجَ إِلَى الْجَوَابِ عَنْ قِصَّةِ ابْنِ خَطْلٍ.
 وقال في شرح حديث: (وَلَمْ يَحِلَّ لِي إِلَّا سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ) (٤٧/٤): «وَاسْتَدِلَّ بِهِ عَلَى تَحْرِيمِ الْقَتْلِ وَالْقِتَالِ بِالْحَرَمِ؛ فَأَمَّا الْقَتْلُ؛ فَتَقَلَّ بَعْضُهُمُ الْإِتِّفَاقَ عَلَى جَوَازِ إِقَامَةِ حَدِّ الْقَتْلِ فِيهَا عَلَى مَنْ أَوْقَعَهُ فِيهَا، وَخَصَّ الْخِلَافَ بِمَنْ قَتَلَ فِي الْحِلِّ، ثُمَّ لَجَأَ إِلَى الْحَرَمِ، وَمِمَّنْ نَقَلَ الْإِجْمَاعَ عَلَى ذَلِكَ ابْنُ الْجَوَازِيِّ، وَاحْتَجَّ بَعْضُهُمْ بِقَتْلِ ابْنِ خَطْلٍ بِهَا، وَلَا حُجَّةَ فِيهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي الْوَقْتِ الَّذِي أُحِلَّتْ فِيهِ لِلنَّبِيِّ ﷺ؛ كَمَا تَقَدَّمَ».

● قلت: وَسَبَبُ قَتْلِ ابْنِ خَطْلٍ؛ رواه ابْنُ إِسْحَاقَ فِي الْمَغَازِي «السِّيَرَةُ» لِابْنِ هِشَامٍ (٤٠٩/٥) (وَكَمَا فِي «الْفَتْحِ» ٦١/٤)، وَمِنْ طَرِيقِهِ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الدَّلَائِلِ» (٦١/٥) مِنْ طَرِيقِ: يُونُسَ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَمَّارٍ بْنُ يَاسِرٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ حَزْمٍ، «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ دَخَلَ مَكَّةَ وَفَرَّقَ جُيُوشَهُ أَمَرَهُمْ أَنْ لَا يَقْتُلُوا أَحَدًا إِلَّا مَنْ قَاتَلَهُمْ إِلَّا نَفَرًا قَدْ سَمَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «اقْتُلُوهُمْ وَإِنْ وَجَدْتُمُوهُمْ تَحْتَ أَسْتَارِ الْكَعْبَةِ» مِنْهُمْ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ خَطْلٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعْدِ بْنِ أَبِي سَرْحٍ، وَإِنَّمَا أَمَرَ بِابْنِ أَبِي سَرْحٍ لِأَنَّهُ كَانَ قَدْ أَسْلَمَ وَكَانَ يَكْتُبُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْوَحْيَ، فَرَجَعَ مُشْرِكًا وَلَحِقَ بِمَكَّةَ. قَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ: وَإِنَّمَا أَمَرَ بِقَتْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَطْلٍ مِنْ بَنِي تَيْمٍ بْنِ عَلَابٍ؛ لِأَنَّهُ كَانَ مُسْلِمًا، فَبَعَثَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُصَدِّقًا وَبَعَثَ مَعَهُ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ وَكَانَ مَعَهُ مَوْلَى لَهُ يَخْدُمُهُ، وَكَانَ مُسْلِمًا فَتَزَلَّ مَنْزِلًا فَأَمَرَ الْمَوْلَى أَنْ يَذْبَحَ تَيْسًا وَيَصْنَعَ لَهُ طَعَامًا، وَنَامَ فَاسْتَيْقَظَ وَلَمْ يَصْنَعْ لَهُ شَيْئًا، فَعَدَا عَلَيْهِ فَقَتَلَهُ، ثُمَّ ارْتَدَّ مُشْرِكًا، وَكَانَتْ لَهُ قَيْنَةٌ وَصَاحِبَتُهَا فَكَانَتَا تُعْنِيَانِ بِهِجَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَمَرَ بِقَتْلِهِمَا مَعَهُ. وَالْحَوَارِثُ وَكَانَ مِمَّنْ يُؤْذِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَمُقِيسُ بْنُ صُبَابَةَ لَقَتْلِهِ الْأَنْصَارِيِّ الَّذِي قَتَلَ أَخَاهُ خَطًّا. وَسَارَةُ مَوْلَاةُ لِبَعْضِ بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَكَانَتْ مِمَّنْ تُؤْذِيهِ بِمَكَّةَ. وَعِكْرِمَةُ بْنُ أَبِي جَهْلٍ، فَهَرَبَ وَأَسْلَمَتْ أُمُّرَأَتُهُ».

● وَرُوي كَذَلِكَ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ، وَلَا يَصِحُّ؛ قَالَ الْحَافِظُ فِي «اللُّسَانِ» (٨٤/١): =

وَرَوَى الْبَزَّازُ أَنَّ عُقْبَةَ بْنَ أَبِي مُعَيْطٍ نَادَى: يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ مَالِي أُقْتُلُ مِنْ بَيْنِكُمْ صَبْرًا^(١)؛ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «بِكُفْرِكَ وَافْتِرَائِكَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ»^(٢).

وَكَذَبَ عَلَيْهِ ﷺ رَجُلٌ؛ فَبَعَثَ عَلِيًّا وَالزُّبَيْرَ؛ لِيَقْتُلَاهُ^(٣).

وَهَجَّتْهُ امْرَأَةٌ^(٤)؛ فَقَالَ ﷺ: «مَنْ لِي بِهَا؟»؛ فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ قَوْمِهَا:

= «إبراهيم بن علي الغزي المعتزلي عن مالك، حَدَّثَ بالكوفة، ضَعَفَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ، رَوَى عنه مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنُ جَعْفَرٍ الْخَلَّالُ عَنْ مَالِكٍ عَنْ الزَّهْرِيِّ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ كَانَ ابْنُ خَطَلٍ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِالشَّعْرِ. انتهى. قال الخطيب: تَفَرَّدَ به عن مالك».

قلت: والجَمَاعَةُ رَوَوْهُ عَنْ مَالِكٍ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» وَغَيْرَهُمَا بِدُونِ ذِكْرِ سَبَبِ قَتْلِهِ، كَمَا فِي «صَحِيحِ الْبَخَارِيِّ» (١٨٤٦ و ٣٠٤٤ و ٤٢٨٦)، وَمُسْلِم (١٣٥٧).

(١) كتب في حاشية (ز): قوله: صبرًا، يقال: لمن قتل بعد حين في غير حرب ودون عقله منه بأن يقدم للقتل، قتل فلان صبرًا. اع خفاجي.

(٢) حَدِيثٌ ضَعِيفٌ جَدًّا: أَخْرَجَهُ الْبَزَّازُ؛ كَمَا فِي «كَشَفِ الْأَسْتَارِ» (١٧٨١) مِنْ طَرِيق: يَحْيَى بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، بِهِ.

● قلت: فِيهِ يَحْيَى بْنُ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، وَهُوَ مَتْرُوكٌ. يَنْظُرُ: «الْكَامِلُ فِي الضُّعْفَاءِ» (٢٠/٩)، وَ«الضُّعْفَاءُ الْكَبِيرُ» لِلْعَقِيلِيِّ (٤/٤٠٥)، وَ«الضُّعْفَاءُ وَالْمَتْرُوكُونَ» لِابْنِ الْجَوْزِيِّ (٣/١٩٦)، وَ«مَجْمَعُ الزَّوَائِدِ» (٦/٨٩).

(٣) حَدِيثٌ ضَعِيفٌ؛ أَخْرَجَهُ مَعْمَرٌ فِي «جَامِعِهِ» (٢٠٤٩٥)، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «مُصَنَّفِهِ» (٩٧٠٧)، وَابْنُ أَبِي هَاتِمٍ فِي «دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ» (٦/٢٨٤)، مِنْ طَرِيق: مَعْمَرٍ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّ رَجُلًا كَذَّبَ النَّبِيَّ ﷺ؛ فَبَعَثَ عَلِيًّا وَالزُّبَيْرَ، فَقَالَ: «اذْهَبَا فَإِنْ أَدْرَكْتُمَاهُ؛ فَاقْتُلَاهُ».

قلت: وَهَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ؛ فِيهِ شَيْخٌ مَعْمَرٌ، وَهُوَ مُبْهَمٌ، لَا يُعْرَفُ مَنْ هُوَ، وَسَعِيدُ بْنُ جَبْرِ تَابِعِيٌّ لَمْ يُدْرِكِ النَّبِيَّ ﷺ.

(٤) وهذه المرأة.

أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ [فَنَهَضَ] ^(١)؛ فَقَتَلَهَا؛ فَأَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِذَلِكَ؛ فَقَالَ: «لَا يَنْتَظِحُ فِيهَا عَنَرَانِ» ^(٢)؛ أَيُّ: لَا يَجْرِي فِيهَا خُلْفٌ، وَلَا نِزَاعٌ.

قَالُوا: فَقَدْ ثَبَتَ أَنَّهُ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِ مَنْ آذَاهُ، أَوْ انْتَقَصَهُ ^(٣). وَالْحَقُّ لَهُ، وَهُوَ مُخَيَّرٌ فِيهِ؛ فَاخْتَارَ قَتْلَ بَعْضِهِمْ، وَالْعَفْوَ عَنْ بَعْضِهِمْ، وَبَعْدَ وَفَاتِهِ تَعَدَّرَ تَمَيُّزُ الْعَفْوِ عَنْهُ مِنْ غَيْرِهِ؛ فَبَقِيَ الْحُكْمُ عَلَى عُمُومِهِ فِي الْقَتْلِ؛ لِعَدَمِ الْإِطْلَاعِ عَلَى الْعَفْوِ، وَلَيْسَ لِأُمَّتِهِ بَعْدَهُ أَنْ يُسْقِطُوا حَقَّهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرُدَّ عَنْهُ إِلَّا ذَنْبٌ فِي ذَلِكَ.

● وَالْخَامِسُ: بِإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ عَلَى قَتْلِ مُنْتَقِصِهِ ^(٤) مِنْ الْمُسْلِمِينَ، وَسَابِئِهِ ^(٥)،

(١) زيادة من (م).

(٢) حديث موضوع؛ أخرجه القُضَاعِيُّ في «مسند الشهاب» (٨٥٦) و(٨٥٧)، والحرَّبِيُّ في «فوائده» (٥٠)، وابن عديٍّ في «الكامل» (٣٢٦/٧)، وابن الجوزيٍّ في «العلل المتناهية» (٢٧٩) من طريق: مُحَمَّدُ بْنُ الْحَجَّاجِ اللَّخْمِيُّ أَبِي إِبْرَاهِيمَ الْوَاسِطِيُّ، عَنْ مُجَالِدِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: فذَكَرَهُ. قُلْتُ: وفيه مُحَمَّدُ بْنُ الْحَجَّاجِ اللَّخْمِيُّ الْوَاسِطِيُّ، وَهُوَ كَذَّابٌ، مُنْكَرُ الْحَدِيثِ. وَمُجَالِدُ بْنُ سَعِيدٍ: لَيْسَ بِالْقَوِيِّ.

قال ابن عديٍّ: «هَذَا مِمَّا يَتَّهِمُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَجَّاجِ بِوَضْعِهِ».

ينظر: «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٢٣٤ / ٧)، و«الكامل في الضعفاء» (٧ / ٣٢٦)، و«تاريخ الإسلام» (٩٥٧ / ٤)، و«لسان الميزان» (٥٢ / ٧)، و«العلل المتناهية» (١ / ١٨١)، و«الموضوعات» لابن الجوزي (١٨ / ٣)، و«الضعيفة» (٦٠١٣).

(٣) في (ز)، و(ه): تنقصه.

(٤) في (ز): منقصه.

(٥) في (ز): سبابه.

وَمِمَّنْ حَكَى الْإِجْمَاعَ عَلَى ذَلِكَ؛ ابْنُ الْمُنْذِرِ^(١)، وَالْخَطَّابِيُّ^(٢)، وَغَيْرُهُمَا^(٣)؛ كَمُحَمَّدِ بْنِ سُحْنُونٍ، وَعِبَارَتُهُ^(٤): «أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى كُفْرِ شَاتِمِهِ الْمُنْتَقِصِ لَهُ، وَجَرَيَانِ الْوَعِيدِ عَلَيْهِ، وَحُكْمِهِ عِنْدَ الْأُمَّةِ الْقَتْلُ؛ فَمَنْ شَكَّ فِي كُفْرِهِ

(١) كَمَا فِي «الشَّفَا» (٢/٤٧٣).

(٢) قَالَ الْقَاضِي فِي «الشَّفَا» (٢/٤٧٧): «وَقَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ الْخَطَّابِيُّ: (لَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ اخْتَلَفَ فِي وَجُوبِ قَتْلِهِ إِذَا كَانَ مُسْلِمًا)».

● وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ فِي «مَعَالِمِ الشُّنَنِ» (٣/٢٩٦): «وَفِيهِ بَيَانٌ أَنَّ سَبَّ النَّبِيِّ ﷺ مَقْتُولٌ، وَذَلِكَ أَنَّ السَّبَّ مِنْهَا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ارْتِدَادٌ عَنِ الدِّينِ، لَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ اخْتَلَفَ فِي وَجُوبِ قَتْلِهِ».

(٣) كَمَا فِي «الشَّفَا» (٢/٤٧٣).

وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْه: «وَقَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ أَنَّ مَنْ سَبَّ اللَّهَ ﷻ، أَوْ سَبَّ رَسُولَهُ ﷺ، أَوْ دَفَعَ شَيْئًا مِمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى، أَوْ قَتَلَ نَبِيًّا مِنْ أَنْبِيَاءِ اللَّهِ تَعَالَى أَنَّهُ كَافِرٌ بِذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ مُقِرًّا بِكُلِّ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ». «التَّمْهِيدُ» لابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (٤/٢٢٦)، وَ«الاسْتِذْكَارُ» (٥/٣٤٣)، وَ«الصَّارِمُ الْمَسْئُولُ» (٣/٨٣).

● وَقَالَ إِسْحَاقُ: «وَمِمَّا أَجْمَعُوا عَلَى تَكْفِيرِهِ، وَحَكَمُوا عَلَيْهِ كَمَا حَكَمُوا عَلَى الْجَاوِدِ؛ فَالْمُؤْمِنُ الَّذِي آمَنَ بِاللَّهِ تَعَالَى وَمِمَّا جَاءَ مِنْ عِنْدِهِ، ثُمَّ قَتَلَ نَبِيًّا، أَوْ أَعَانَ عَلَى قَتْلِهِ، وَإِنْ كَانَ مُقِرًّا، وَيَقُولُ: قَتَلْتُ الْأَنْبِيَاءَ مُحَرَّمٌ؛ فَهُوَ كَافِرٌ، وَكَذَلِكَ مَنْ شَتَمَ نَبِيًّا، أَوْ رَدَّ عَلَيْهِ قَوْلَهُ مِنْ غَيْرِ تَقِيَّةٍ وَلَا خَوْفٍ». «تَعْظِيمُ قَدْرِ الصَّلَاةِ» لِلْمَرْوَزِيِّ رَقْم: ٩٩١.

● وَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ (٢/٢١١) - فِي حَقِّ النَّبِيِّ ﷺ -: «وَأَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى قَتْلِ مُنْتَقِصِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَسَابِّهِ».

(٤) كَمَا فِي «الشَّفَا» (٢/٤٧٣).

● وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سُحْنُونٍ: «أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ أَنَّ شَاتِمَ النَّبِيِّ ﷺ الْمُنْتَقِصَ لَهُ كَافِرٌ، وَالْوَعِيدُ جَارٍ عَلَيْهِ بِعَذَابِ اللَّهِ لَهُ، وَحُكْمُهُ عِنْدَ الْأُمَّةِ الْقَتْلُ، وَمَنْ شَكَّ فِي كُفْرِهِ وَعَذَابِهِ؛ كَفَرَ». «الصَّارِمُ الْمَسْئُولُ» (٣/٨٣).

وَعَذَابِهِ؛ كَفَرَ). انتهى.

وَمَا صُرِّحَ بِهِ مِنْ كُفْرِ السَّابِّ وَالشَّاكِّ فِي كُفْرِهِ؛ هُوَ مَا عَلَيْهِ أَيْمَنَّا وَغَيْرُهُمْ؛ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ؛ لِكِنَّهُ (عِنْدَنَا) كَالْمُرْتَدِّ؛ فَيُسْتَتَابُ وَجُوبًا فَوْرًا؛ فَإِنْ أَصَرَ قُتِلَ وَلَوْ امْرَأَةً؛ لِغُمُومِ قَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ»^(١).

وَإِنْ أَسْلَمَ صَحَّ إِسْلَامُهُ وَتُرِكَ؛ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَغَيْرُهُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ...﴾ [الْأَيَّةُ: التَّوْبَةُ: ٥ و ١١].

وَقَوْلُهُ ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ...» الْحَدِيثُ^(٢).

وَقِيلَ: لَا تَجِبُ اسْتِتَابَةُ الْمُرْتَدِّ؛ لِأَنَّهُ مُهْدَرُ الدِّمِّ، وَقِيلَ: لَا يُقْتَلُ فَوْرًا إِذَا لَمْ يَتَّبْ؛ بَلْ يُمْهَلُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ؛ لِاحْتِمَالِ شُبْهَةِ عَرَضَتْ لَهُ؛ فَيَسْعَى^(٣) فِي إِزَالَتِهَا.

□ وَالْجَوَابُ عَنْ أَدْلِيَّتِهِمُ الْمَذْكُورَةِ:

● أَمَّا عَنِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي: فَالْأَيَّتَانِ لَيْسَ فِيهِمَا إِلَّا كُفْرُ مُؤْذِنِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَهَذَا مَحَلٌّ وَفَاقٍ، أَمَّا كَوْنُهُ يُقْتَلُ بَعْدَ التَّوْبَةِ وَالْإِسْلَامِ؛ فَلَا دَلَالَهَ فِيهِمَا عَلَى ذَلِكَ أَصْلًا.

(١) حَدِيثٌ صَحِيحٌ، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٠١٧) وَ(٦٩٢٢) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

(٢) حَدِيثٌ صَحِيحٌ، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٣٩٩) وَ(٢٩٤٦) وَ(٦٩٢٤) وَ(٧٢٨٤)، وَمُسْلِمٌ

(٢٠) وَ(٢١) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٥)، وَمُسْلِمٌ (٢٢) عَنْ ابْنِ عُمَرَ.

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٩٢) عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ.

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢١) عَنْ جَابِرٍ.

(٣) فِي (ز): فَيَنْبَغِي.

● وَعَنِ الثَّالِثِ وَالرَّابِعِ - وَمَا شَابَهُهُمَا مِمَّا ذُكِرَ فِيهِمَا وَغَيْرِهِ -: أَنَّهُ لَا دَلِيلَ لَهُمْ فِي ذَلِكَ - أَيْضًا - لِقِيَامِ الْكُفْرِ بِالْمَحْكِيِّ عَنْهُمْ، مَعَ الزِّيَادَةِ فِي الْعِنَادِ فِيهِ.

وَقَدْ أَخْبَرَ ﷺ أَنَّهُ لَا عِصْمَةَ لِأَحَدٍ بَعْدَ دَعْوَاهُ إِلَى الْإِسْلَامِ إِلَّا بِالْإِسْلَامِ؛ فَكُلُّ^(١) مِنَ الْمَذْكُورِينَ مُهْدَرُ الدِّمِ؛ لِأَنَّهُ دُعِيَ إِلَى الْإِسْلَامِ وَلَمْ يُسَلِّمْ؛ فَقَتَلَهُ لِذَلِكَ، لَا لِمُجَرَّدِ سَبِّهِ لِلنَّبِيِّ ﷺ، وَمِنْ ثَمَّ ذَكَرَ ﷺ لِتَمِيمٍ^(٢) [فِي]^(٣) قَتْلِ عُقْبَةَ سَبْيِينَ^(٤): كُفْرُهُ وَافْتِرَاؤُهُ عَلَيْهِ^(٥). وَلَقَتِلَ كَعْبُ سَبْيِينَ^(٦): إِيْدَاءُهُ اللَّهَ وَإِيْدَاءُهُ^(٧) رَسُولَهُ^(٨).

وَبَعَثَ عَلِيًّا وَالزُّبَيْرَ لِقَتْلِ الْكَاذِبِ عَلَيْهِ؛ إِنَّمَا هُوَ لِكَذِبِهِ^(٩)، مَعَ كُفْرِهِ^(١٠)، مَعَ^(١١) أَنَّ هَذَا كَذِبٌ فِيهِ إِفْسَادٌ وَفِتْنَةٌ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ؛ فَيَكُونُ بِهِ قَدْ حَارَبَ اللَّهَ تَعَالَى وَرَسُولَهُ، وَسَعَى فِي الْأَرْضِ بِالْفَسَادِ؛ فَتَحْتَمَّ قَتْلُهُ لِذَلِكَ، لَا

(١) (س): [٤٧ / أ].

(٢) في (ز): لهم.

(٣) سقطت من (س)، و(م)، والمثبت من (ز)، و(ه).

(٤) في (م): بسبيين.

(٥) تَقَدَّمَ، وَهُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ.

(٦) في (م): بسبيين.

(٧) في (ه): إيذاء (في الموضعين).

(٨) تَقَدَّمَ حَدِيثُ قَتْلِ كَعْبِ بْنِ الْأَشْرَفِ، وَهُوَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(٩) في (م): (لكونه كذب) بدلًا من (لكذبه).

(١٠) تَقَدَّمَ، وَهُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ.

(١١) في (م)، و(ه): على، في حاشية (س) كتب: على، وأشار إلى أنه في نسخة.

لِمُطْلَقِ الْكَذِبِ؛ لَأَنَّهُ بِالِاتِّفَاقِ^(١) - مِنَّا وَمِنْهُمْ - لَا يُوجِبُ الْقَتْلَ.

وَقَتْلُ الْمَرْأَةِ الَّتِي هَجَتْهُ؛ إِنَّمَا هُوَ لِكُفْرِهَا مَعَ هَجْوِهَا، لَا لِهَجْوِهَا^(٢) فَقَطْ، وَمِنْ ثَمَّ نُقِلَ عَنْهَا أَنَّهَا كَانَتْ تَعِيبُ الْإِسْلَامَ، وَتُحَرِّضُ عَلَى إِيْذَائِهِ ﷺ.

♦ وَالْحَاصِلُ: أَنَّهُ لَا دَلِيلَ لَهُمْ؛ إِلَّا أَنْ ذَكَرُوا صُورَةً فِيهَا أَنَّ مُسْلِمًا طَرَأَ عَلَيْهِ الْكُفْرُ بِسَبَبِ السَّبِّ، ثُمَّ رَجَعَ، وَأَسْلَمَ، ثُمَّ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِقَتْلِهِ حِينَئِذٍ؛ إِذْ هَذَا هُوَ مَحَلُّ الْخِلَافِ دُونَ مَا ذَكَرُوهُ؛ إِذْ لَا نِزَاعَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ فِي أَنَّ الْكَافِرَ الْأَصْلِيَّ إِذَا بَلَغَتْهُ الدَّعْوَةُ، وَامْتَنَعَ مِنَ الْإِجَابَةِ، وَحَارَبَ بِيَدِهِ أَوْ لِسَانِهِ، أَوْ لَمْ يُحَارِبْ بِالْكُلِّيَّةِ أَنَّهُ^(٣) مُهْدِرُ الدِّمِّ قَطْعًا.

□ وَكُلُّ مَا ذَكَرُوهُ فِي الثَّالِثِ وَالرَّابِعِ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ، وَبِهَذَا يَنْدَفِعُ قَوْلُهُمْ؛ فَقَدْ ثَبَتَ أَنَّهُ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِ مَنْ آذَاهُ^(٤)، إِلَى آخِرِ مَا قَدَّمْتُهُ عَنْهُمْ، وَلَمْ يُنْقَلْ أَنَّهُ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِ مُسْلِمٍ بِسَبِّهِ^(٥)؛ بَلْ عَفَا عَمَّنْ قَالَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ: هَذِهِ قِسْمَةٌ مَا أُرِيدَ بِهَا وَجْهُ اللَّهِ^(٦)، وَمَنْ قَالَ: (اعْدِلْ)^(٧)، وَمَنْ قَالَ:

(١) في (ز): باتفاق.

(٢) في (ز): (هجائها لا هجائها) بدلًا من (هجوها لا هجوها).

(٣) سقطت من (ه).

(٤) تقدّم حديثُ قَتْلِ كَعْبِ بْنِ الْأَشْرَفِ، وَهُوَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(٥) في (ه): لسبه.

(٦) حديثٌ صحيحٌ، أخرجه البخاريُّ في «صحيحه» (٣٤٠٥) و(٤٣٣٦)، ومسلمٌ في «صحيحه» (١٠٦٢) عن ابنِ مسعودٍ.

(٧) حديثٌ صحيحٌ، أخرجه البخاريُّ في «صحيحه» (٣٦١٠)، ومسلمٌ في «صحيحه» (١٠٦٤) عن أبي سعيدٍ الخُدْرِيِّ.

(أَعْطِنِي مِنْ مَالِ اللَّهِ لَا مِنْ مَالِ أَبِيكَ وَلَا مِنْ مَالِ (١) جَدِّكَ) (٢)، وَمَنْ قَالَ: ﴿لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ﴾ [الْمُنَافِقُونَ: ٨] (٣)، وَنَظَائِرُ ذَلِكَ كَثِيرَةٌ مَشْهُورَةٌ، عَلَى أَنَّهُ لَوْ فُرِضَ أَنَّهُ قَتَلَ مُسْلِمًا بِالسَّبِّ لَمْ يَكُنْ فِيهِ دَلِيلٌ؛ لَأَنَّا نَقُولُ: قَتَلَهُ (٤) - أَيْضًا - لِكُفْرِهِ، وَإِنَّمَا الدَّلِيلُ أَنَّ لَوْ وَرَدَ قَتْلُ السَّابِّ بَعْدَ إِسْلَامِهِ بِسَبِّ (٥) سَبِّهِ مِنْ غَيْرِ قَبُولٍ لِتَوْبَتِهِ، وَلَمْ يَرِدْ ذَلِكَ، لَا يُقَالُ: سَبَّهُ ﷺ حَقٌّ

(١) عبارة (ولا من مال) سقطت من (ز)، و(ه).

(٢) حديث صحيح دون قوله: (لَا مِنْ مَالِ أَبِيكَ وَلَا مِنْ مَالِ جَدِّكَ)، والحديث أخرجه البخاري في «صحيحه» (٥٨٠٩)، ومسلم في «صحيحه» (١٠٥٧) عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: «كُنْتُ أَمْشِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَلَيْهِ بُرْدٌ نَجْرَانِي غُلِيطُ الْحَاشِيَةِ»، فَأَدْرَكَهُ أَعْرَابِي فَجَبَذَهُ بِرِدَائِهِ جَبَذَةً شَدِيدَةً، حَتَّى «نَظَرْتُ إِلَى صَفْحَةِ عَاتِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَثَرَتْ بِهَا حَاشِيَةُ الْبُرْدِ مِنْ شِدَّةِ جَبَذَتِهِ»، ثُمَّ قَالَ: يَا مُحَمَّدُ مُرْ لِي مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي عِنْدَكَ، «فَالْتَفَتَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ ضَحِكَ، ثُمَّ أَمَرَ لَهُ بِعَطَاءٍ». وقوله: (لَا مِنْ مَالِ أَبِيكَ وَلَا مِنْ مَالِ جَدِّكَ) ضعيفة، كما عند أحمد (٧٨٥٦)، وأبي داود (٤٧٧٥)، والنسائي (٤٧٧٦)، وفي «الكبرى» (٦٩٥٢)، وابن ماجه (٢٠٩٣ - مختصرًا -)، والطبري في «تهذيب الآثار» (١٨٤) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وفيه هلال بن أبي هلال، وهو مجهول.

وله شاهد؛ أخرجه أبو الشيخ في «الأمثال» (٢٥٧) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. وفيه إبراهيم بن الحَكَم بن أبان عن أبيه، وإبراهيم؛ ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: ربما أخطأ، وإنما وقع المناكير في روايته من رواية ابنه إبراهيم عنه، وإبراهيم ضعيف.

(٣) كَمَا فِي (سُورَةِ: الْمُنَافِقُونَ: ٨)، وَالآيَةُ بَتَمَامِهَا فِي وَصْفِ الْمُنَافِقِينَ: ﴿يَقُولُونَ لَنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الْمُنَافِقُونَ: ٨].

(٤) في (ه): بقتله.

(٥) في (ز): لسبب.

لَهُ، وَحُقُوقُ الْعِبَادِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْمَشَاحَةِ^(١)؛ فَكَيْفَ جَازَ لَنَا مَعَ ذَلِكَ إِسْقَاطُهُ؟! لَأَنَّا نَقُولُ: حُقُوقُهُ ﷺ تُشَبِّهُ حُقُوقَ اللَّهِ تَعَالَى تَعْلِيْظًا، مِنْ حَيْثُ أَنَّ تَنْقِيصَهُ كُفْرٌ؛ كَتَنْقِيصِ اللَّهِ تَعَالَى؛ فَلْتَكُنْ مِثْلَهَا تَخْفِيفًا، مِنْ حَيْثُ أَنَّ الْإِسْلَامَ يَرْفَعُ تَحْتَهُ قَتْلَ فَاعِلٍ ذَلِكَ، مَعَ أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨] دَلِيلٌ ظَاهِرٌ عَلَى مَا قُلْنَا.

● فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا يُقْتَلُ حَدًّا لَا رَدَّةَ.

◆ قُلْنَا: فَالدَّلِيلُ (حِينَئِذٍ) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ [النساء: ٤٨ و ١١٦]^(٢)، وَهَذَا حِينَئِذٍ مِنْ دُونِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ.....

(١) في (ز): المشاححة. وفي ط الخميس: المسامحة!

● قُلْتُ: والقاعدةُ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ هِيَ: (حَقُّ الْخَلْقِ مَبْنِيٌّ عَلَى الْمَشَاحَةِ، وَحَقُّ اللَّهِ تَعَالَى مَبْنِيٌّ عَلَى الْمَسَامَحَةِ)؛ انْظُرْ: «شَرْحُ الثَّلَاثِينَ» لِلْمَازِرِيِّ (١٠٣٣)، و«فَتْحُ الْقَرِيبِ الْمُجِيبِ فِي شَرْحِ أَلْفَاظِ التَّقْرِيبِ» (ص: ١٨٦)، و«أَسْنَى الْمُطَالِبِ» لَزَكَرِيَا الْأَنْصَارِيِّ (١٦٤/٤)، و«غَايَةُ الْبَيَانِ شَرْحُ زَيْدِ ابْنِ رِسْلَانٍ» لِلرَّمْلِيِّ (ص: ٣٠٣)، و«حَاشِيَتِي قَلْبُوبِي وَعَمِيرَةَ» (١٣٦/٣)، و«تَحْفَةُ الْحَبِيبِ عَلَى شَرْحِ الْخُطِيبِ» لِلْبَجِيرَمِيِّ الشَّافِعِيِّ (٣٠٩/٢)، و«إِعَانَةُ الطَّالِبِينَ عَلَى حَلِّ أَلْفَاظِ فَتَحِ الْمَعِينِ» لِلدِّمِيَاطِيِّ (٣١٦/٢)، و(١٨٥/٤)، و«دَلِيلُ الْمُحْتَاجِ شَرْحُ الْمُنْهَاجِ» لِلْإِمَامِ النَّوَوِيِّ (٢٨٦/١)، و«بَحْرُ الْمَذْهَبِ فِي فُرُوعِ الْمَذْهَبِ (الشَّافِعِيِّ)» لِلرُّوْيَانِيِّ (١٦٩/١١)، و«الْإِنْصَافُ فِي مَعْرِفَةِ الرَّاجِحِ مِنَ الْخِلَافِ» لِلْمُرْدَاوِيِّ (٤٢٧/٨).

● قَالَ الزَّيْنِدِيُّ فِي «تَاجِ الْعُرُوسِ» (٥٠١/٦): (الْمُشَاحَّةُ)، بِتَشْدِيدِ الْحَاءِ: (الضَّنَّةُ. وَ) قَوْلُهُمْ: (تَشَاحًا عَلَى الْأَمْرِ)؛ أَي: تَنَازَعًا (لَا يُرِيدَانِ)؛ أَي: كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا (أَنْ يَفُوتَهُمَا) ذَلِكَ الْأَمْرُ. (وَ) تَشَاحَ (الْقَوْمُ فِي الْأَمْرِ)، وَعَلَيْهِ: (شَحَّ) بِهِ (بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ)، وَتَبَادَرُوا إِلَيْهِ (حَدَرَ قُوَّتُهُ). وَتَشَاحَ الْخَصْمَانِ فِي الْجَدَلِ كَذَلِكَ، وَهُوَ مِنْهُ. وَفُلَانٌ يُشَاحُ عَلَى فُلَانٍ؛ أَي: يَضُنُّ بِهِ.

(٢) (س): [٤٧/ب].

الغرض^(١) أَنَّهُ حَدٌّ لَا رَدَّةَ.

● فَإِنْ قُلْتَ: حَدُّ الزَّنا - وَنَحْوُهُ - لَا يَسْقُطُ بِالتَّوْبَةِ؛ فَالْقِيَاسُ: أَنَّ هَذَا مِثْلُهُ.

◆ قُلْتُ: ذَلِكَ خَارِجٌ عَنِ الْقِيَاسِ؛ إِذِ الْأَصْلُ فِي كُلِّ مَعْصِيَةٍ أَنْ تَسْقُطَ بِالتَّوْبَةِ؛ إِلَّا مَا اسْتَشْنَى؛ كَحَدِّ الزَّنا؛ فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ مَا خَرَجَ عَنِ الْقِيَاسِ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ.

● وَمِنْهَا: أَنَّهُ يَنْبَغِي التَّنْبُّهُ لِمَا وَقَعَ فِي «الشَّفَا» - نَقْلًا عَنْ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ -^(٢): أَنَّ مَنْ سَبَّ النَّبِيَّ ﷺ يُقْتَلُ، وَإِنْ تَابَ.

فَإِنَّ هَذَا وَهُمْ مِنْهُ عَلَى أَصْحَابِ [الإمام]^(٣) الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ لَا تَفَاقِهِمْ عَلَى عَدَمِ قَتْلِهِ فِي سَبِّ غَيْرِ قَذْفٍ.

وَأَمَّا السَّبُّ الَّذِي هُوَ قَذْفٌ؛ فَجُمُهُورُهُمْ^(٤)؛ كَمَا قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ: مُرَجَّحُونَ لِعَدَمِ قَتْلِهِ - أَيْضًا -؛ لِقَوْلِهِ^(٥) تَعَالَى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأَنْفَالُ: ٣٨]، وَلِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، إِلَّا يَأْخُذَ ثَلَاثَ:

(١) في (ز): الفرض.

(٢) «الشَّفَا» (٥٤٨/٢).

(٣) زيادة من (ز).

(٤) أَيُّ: جُمُهُورُ الشَّافِعِيَّةِ، وَانْظُرْ: «السَّيْفُ الْمَسْئُولُ عَلَى مَنْ سَبَّ الرَّسُولَ» لَتَقِيَّ الدِّينِ السُّبُكِيِّ (ص: ١٧٥).

(٥) في (هـ): (لعموم قوله) بدلًا من (لقوله).

النَّيْبُ الزَّانِي، وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ، الْمَفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ»^(١).

وَقَوْلِهِ: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ؛ فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ؛ [فَقَدْ]»^(٢) عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ»^(٣).

وَقَوْلِهِ: «الْإِسْلَامُ يَجِبُ مَا قَبْلَهُ»^(٤).

وَمِنْ ثَمَّ نَصَّ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَعَالَى عَنْهُ فِي «الْأَمِّ»^(٥) عَلَى^(٦) مَا يُوَافِقُ مَا مَرَّ عَنِ الْأَصْحَابِ الْمَوَافِقِ لِهَذِهِ الْآيَةِ وَالْأَحَادِيثِ، وَعِبَارَتُهَا: (وَإِذَا ارْتَدَّ الْقَوْمُ عَنِ الْإِسْلَامِ^(٧) إِلَى يَهُودِيَّةٍ، أَوْ نَصْرَانِيَّةٍ، أَوْ مَجُوسِيَّةٍ، أَوْ تَعْطِيلٍ،

(١) حديث صحيح؛ أخرجه البخاري في «صحيحه» (٦٨٧٨)، ومسلم في «صحيحه» (١٦٧٦) عن ابن مسعود.

(٢) زيادة من (ز).

(٣) تقدّم، وهو حديث صحيح.

(٤) حديث صحيح، أخرجه مسلم في «صحيحه» (١٢١) عن عمرو بن العاص، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولفظه: «أَمَّا عَلِمْتَ أَنَّ الْإِسْلَامَ يَهْدُمُ مَا كَانَ قَبْلَهُ».

(٥) (٧/ ٩٥ و ٩٦)، قَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَإِذَا أَسْلَمَ الْقَوْمُ، ثُمَّ ارْتَدُّوا عَنِ الْإِسْلَامِ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ، وَهُمْ مَقْهُورُونَ أَوْ قَاهِرُونَ فِي مَوَاضِعِهِمُ الَّذِي ارْتَدُّوا فِيهِ، وَادَّعَوْا بُبُوَّةَ رَجُلٍ تَبِعُوهُ عَلَيْهَا، أَوْ رَجَعُوا إِلَى يَهُودِيَّةٍ أَوْ نَصْرَانِيَّةٍ أَوْ مَجُوسِيَّةٍ أَوْ تَعْطِيلٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَصْنَافِ الْكُفْرِ؛ فَسَوَاءٌ ذَلِكَ كُلُّهُ، وَعَلَى الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَبْدَعُوا بِجَهَادِهِمْ قَبْلَ جِهَادِ أَهْلِ الْحَرْبِ الَّذِينَ لَمْ يُسَلِّمُوا قَطُّ؛ فَإِذَا ظَفَرُوا بِهِمْ اسْتَبَاوَهُمْ؛ فَمَنْ تَابَ؛ حَقَّنُوا دَمَهُ بِالتَّوْبَةِ، وَإِظْهَارِ الرَّجُوعِ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَمَنْ لَمْ يَتَّبِعْ؛ قَتَلُوهُ بِالرَّدَّةِ، وَسَوَاءٌ ذَلِكَ فِي الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ».

(٦) سقطت من (ز).

(٧) عبارة (عن الإسلام) سقطت من (م).

أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ ؛ مِنْ أَصْنَافِ الْكُفْرِ ، ثُمَّ تَابُوا ؛ حَقَّنُوا^(١) دَمَهُمْ بِالتَّوْبَةِ وَإِظْهَارِ
الإِسْلَامِ . انتهت .

فَتَأَمَّلْ عُمُومَ قَوْلِهِ : (أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ) .

قَالَ الْإِمَامُ النَّجْمُ ابْنُ الرَّفْعَةِ - فَقِيهُ الْمَذْهَبِ - ، وَتَلْمِيزُهُ التَّقِيَّ السُّبْكِيَّ
وغيرَهُمَا ، وَأَصْحَابُهُ مُتَّفِقُونَ عَلَى ذَلِكَ ، وَيُؤَافِقُهُ قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ الْفَارِسِيِّ
- فِي مَا نَقَلَهُ عَنْهُ^(٢) الْقَاضِي حُسَيْنٌ -^(٣) : (أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّ مَنْ سَبَّ
النَّبِيَّ ﷺ يُقْتَلُ حَدًّا ؛ لِأَنَّ مَنْ سَبَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ عَنِ الْإِيمَانِ ، وَالْمُرْتَدُّ
يُقْتَلُ حَدًّا ؛ فَإِنْ تَابَ قُبِلَتْ تَوْبَتُهُ) .

وَلَا يَنَافِيهِ قَوْلُهُ^(٤) : (مَنْ قَذَفَ نَبِيًّا ؛ قُتِلَ حَدًّا بَعْدَ تَوْبَتِهِ) ؛ لِأَنَّ هَذَا فِي قَذْفِ
نَبِيِّ ، وَلَيْسَ كَلَامُنَا فِيهِ ، وَلِأَنَّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ فِي ذَلِكَ ضَعِيفٌ ؛ كَمَا قَالَهُ
جَمَاعَةٌ ، مِنْهُمْ حُجَّةُ الْإِسْلَامِ الْإِمَامُ الْغَزَالِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى .

وَبِتَقْدِيرِ صِحَّتِهِ لَا يَصِحُّ قِيَاسُ السَّبِّ عَلَى الْقَذْفِ ؛ لِأَنَّهُ يُوجِبُ الْحَدَّ
بِمَرَّةٍ وَاحِدَةٍ ، وَالسَّبُّ الْمَوْجِبُ لِلْكُفْرِ لَا يُوجِبُ تَعْزِيرًا بِمَرَّةٍ وَاحِدَةٍ بَعْدَ
التَّوْبَةِ ؛ كَالرَّدَّةِ بِغَيْرِ السَّبِّ ؛ فَكَانَ الْقَذْفُ أَفْحَشَ مِنَ السَّبِّ .

وَأَمَّا مَا قَالَهُ السُّبْكِيُّ^(٥)

(١) فِي (ز) : أَحْصَنُوا .

(٢) فِي (ز) : عَنْ .

(٣) انْظُرْ : «رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ» (١٠/٣٣٢) ، وَ«السَّيْفُ الْمَسْلُوكُ عَلَى مَنْ سَبَّ الرَّسُولَ»
لِتَقِي الدِّينِ السُّبْكِيِّ (ص: ١٥٦) .

(٤) فِي (ز) : قَوْل .

(٥) قَالَ تَاجُ الدِّينِ السُّبْكِيُّ فِي «طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَّةِ الْكُبْرَى» (١٠/٢٣٤) : «وَأَنَّ سَابَّ =

مِنْ^(١): (أَنَّ سَابَّ نَبِيَّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ^(٢) إِذَا كَانَ مَشْهُورًا قَبْلَ سَبِّهِ لَهُ بِفَسَادِ عَقِيدَتِهِ، وَتَوَقَّرَتِ الْقَرَائِنُ عَلَى أَنَّ سَبَّهُ بِقَصْدِ التَّنْقِصِ^(٣)؛ يُقْتَلُ، وَلَا تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ^(٤)).

فَهَذَا^(٥) مِمَّا انْتَحَلَهُ^(٦) مَذْهَبًا، وَارْتَضَاهُ رَأْيًا لِنَفْسِهِ؛ مُعْتَرِفًا بِأَنَّهُ مَعَ^(٧) جُمْلَةِ مَسَائِلَ أُخْرَى خَارِجًا عَنِ مَذْهَبِ [الإمام]^(٨) الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ هُوَ، وَكَذَا ابْنُهُ فِي «طَبَقَاتِهِ الْكُبْرَى»^(٩)، وَمِنْ ثَمَّ قَالَ شَيْخُنَا زَكَرِيَّا سَقَى اللَّهُ عَهْدَهُ؛ لِمَا سُئِلَ عَنْ سَبِّ النَّبِيِّ ﷺ؛ هَلْ يُقْتَلُ بِذَلِكَ حَدًّا، وَإِنْ تَابَ؛ - كَمَا فِي «الشُّفَا» عَنْ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ -: (الْفَتْوَى عَلَى عَدَمِ قَتْلِهِ؛ كَمَا جَزَمَ بِهِ الْأَصْحَابُ فِي سَبِّ غَيْرِ قَذْفٍ، وَرَجَحَهُ الْعَزَالِيُّ، وَنَقَلَهُ ابْنُ الْمُقَرِّبِ عَنْ تَصْحِيحِهِمْ فِي سَبِّ هُوَ قَذْفٍ؛ لِأَنَّ الْإِسْلَامَ يَجِبُ مَا قَبْلَهُ. وَنَقَلَ قَتْلَهُ عَنْ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ وَهُمْ؛ بَلْ هُمْ مُتَّفِقُونَ عَلَى عَدَمِ قَتْلِهِ فِي

= سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ الْمُصْطَفَى ﷺ إِذَا كَانَ مَشْهُورًا قَبْلَ صُدُورِ السَّبِّ مِنْهُ بِفَسَادِ الْعَقِيدَةِ، وَتَوَقَّرَتِ الْقَرَائِنُ عَلَى أَنَّهُ سَبَّ قَاصِدًا لِلتَّنْقِصِ؛ يُقْتَلُ، وَلَا تُقْبَلُ لَهُ تَوْبَةٌ.

(١) سقطت من (م).

(٢) (س): [٤٨ / أ].

(٣) في (ز): (بقصد التنقيص)، و(ه): (قاصدًا للتنقيص) بدلًا من (بقصد التنقيص).

(٤) في (ز)، و(ه): (له توبة) بدلًا من (توبته).

(٥) في (ز)، و(م)، و(ه): فهو.

(٦) في (ز): انتحل.

(٧) في (م): من.

(٨) زيادة من (ه).

(٩) سقطت من (ز).

الشَّقَّ الْأَوَّلَ، وَجُمُوهُورُهُمْ مُرَجَّحُونَ لَهُ فِي الثَّانِي). انتهى.

● وَمِنْهَا: أَفْتَى السُّبُكِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي: مَنْ قَالَ: (الْقَاضِي يَقْضِي، وَالْمُفْتِي يَهْدِي)؛ أَي: مِنَ الْهَدْيَانِ؛ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْجَوَابُ الْآتِي؛ فَقَالَ - مَا حَاصِلُهُ -^(١): (يُخْشَى عَلَى قَائِلِ ذَلِكَ الْكُفْرُ؛ لِأَنَّ الْفَتْوَى تُبَيِّنُ حُكْمَ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَصْلُهَا تُبَيِّنُ مَا أَشْكَلَ، وَالْمُفْتِي بِحَقِّ مُبَيِّنٍ لِحُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ وَارِثُ الثُّبُوتِ، وَالْقَاضِي يُفْصِّلُ وَيُلْزِمُ بِمُقْتَضَى الْفَتْوَى؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ [النِّسَاءُ: ١٧٦]، ﴿وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ﴾ [غَافِرٌ: ٢٠]؛ فَكُلٌّ مِنَ الْمُفْتِي، أَوِ الْقَاضِي بِحَقِّ لَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ، وَالْمُفْتِي أَعْلَى، وَالْقَاضِي تَابِعٌ لَهُ؛ لِأَنَّهُ - وَإِنْ كَانَ مُجْتَهِدَ فَتْوَى - هُوَ^(٢) تَابِعٌ لِفَتْوَى إِمَامِهِ؛ فَزَعَمَ أَنَّ الْمُفْتِي يَهْدِي، مَعَ اعْتِقَادِ أَنَّ فِتْوَاهُ صَوَابٌ فِي مَا أَخْبَرَ بِهِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى؛ كُفْرٌ، وَمَنْ أَطْلَقَ تِلْكَ الْعِبَارَةَ؛ فَإِنَّمَا هُوَ لِجَهْلِهِ بِمَعْنَاهَا وَاعْتِقَادِهِ أَنَّ الْفَتْوَى لَا إِلْزَامَ فِيهَا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ بَلْ يُلْزَمُ الْمُسْتَفْتِي الْأَخْذُ بِهَا، إِلَّا إِنْ كَانَ عِنْدَهُ مَا هُوَ أَرْجَحُ مِنْهَا.

وَتَصَوُّرُ اخْتِلَافٍ بَيْنَ مُفْتٍ وَقَاضٍ بِحَقِّ وَقَاضٍ كَذَلِكَ؛ إِنَّمَا هُوَ لاختِلَافٍ تَصَوُّيرٍ أَوْ نَحْوِهِ؛ فَإِنَّ الْقَاضِي يَبْحَثُ، وَيَسْتَكْشِفُ أَكْثَرَ مِنَ الْمُفْتِي، أَمَّا مُفْتٍ، أَوْ قَاضٍ بِغَيْرِ حَقٍّ؛ فَلَيْسَ الْكَلَامُ فِيهِ).

□ وَمَا ذَكَرَهُ^(٣) أَنَّ الْمُفْتِي أَعْلَى مِنَ الْقَاضِي؛ فَإِنَّمَا يَتَّضِحُ فِي مَا أَوْمَأَ إِلَيْهِ كَلَامُهُ مِنْ أَنَّ الْقَاضِي تَابِعٌ لَهُ، وَلَوْ مُجْتَهِدَ فَتْوَى، أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِأَصْلِ^(٤)

(١) «فَتَاوَى السُّبُكِيِّ» (٢/٥٤٣).

(٢) سقطت من (ه).

(٣) في (ز): ذكروا.

(٤) في (ز): لأجل.

مَنْصِبِ الْقَضَاءِ بِحَقٍّ، وَمَنْصِبِ الْإِفْتَاءِ بِحَقٍّ؛ فَالظَّاهِرُ أَنَّ الْأَوَّلَ أَفْضَلُ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِفْتَاءً وَإِلْزَامًا بِالْحَقِّ وَتَحَرُّيًا وَتَفْصِيلًا أَشَدَّ مِمَّا فِي الْإِفْتَاءِ؛ فَإِنَّ الْمُفْتِيَ إِنَّمَا يَتَحَرَّى فِي تَحْرِيرِ الْحُكْمِ، وَالْقَاضِي يَتَحَرَّى فِيهِ، وَفِي مُطَابَقَةِ الصُّورَةِ الْخَارِجِيَّةِ لَهُ، وَلَا يَتِمُّ لَهُ ذَلِكَ إِلَّا بَعْدَ مَزِيدٍ تَحَرُّ وَفَحْصٍ وَتَعَبٍ تَامٍّ؛ فَكَانَ مَنْصِبُ الْقَضَاءِ أَفْضَلَ لِلْأَخْبَارِ الصَّحِيحَةِ الْمَصْرُوحَةِ^(١) بِأَنَّ أَفْضَلَ الْأَعْمَالِ أَشَقُّهَا؛ إِلَّا لِعَارِضٍ، وَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ قَوْلُ مَنْ قَالَ: أَفْضَلُ الْمَرَاتِبِ الْإِمَامَةُ الْعُظْمَى؛ فَالْقَضَاءُ؛ فَالْإِفْتَاءُ.

□ وَأَفْتَى - أَيْضًا - فِي مَنْ نُسِبَ إِلَيْهِ مُكْفَرٌ، كَذِبًا؛ فَطُلِبَ مِنْ شَافِعِيٍّ أَنْ يَحْكُمَ بِحَقِّنِ دَمِهِ، حَتَّى لَا يُرْفَعَ لِمَالِكِيٍّ بَيِّنَةٌ زُورٍ؛ فَيُهْدَرُهُ، وَلَا يَقْبَلَ تَوْبَتُهُ؛ فَهَلْ لِلشَّافِعِيِّ أَنْ يَحْكُمَ بِحَقِّنِهِ وَعَدَمِ تَعْزِيرِهِ، وَإِنْ لَمْ تَقُمْ عِنْدَهُ بَيِّنَةٌ بِذَلِكَ؟

● فَقَالَ - مَا حَاصِلُهُ -^(٢): (الَّذِي أَرَاهُ أَنَّهُ إِذَا تَلَفَّظَ بَيْنَ يَدَيِ شَافِعِيٍّ - مَثَلًا - بِكَلِمَةِ الْإِسْلَامِ، وَطُلِبَ مِنْهُ الْحُكْمُ [لَهُ]^(٣) بِذَلِكَ، وَقَدْ ادَّعَى عَلَيْهِ بِخِلَافِهِ؛ جَازَ لَهُ الْحُكْمُ بِإِسْلَامِهِ، وَعِصْمَةِ دَمِهِ، وَعَدَمِ تَعْزِيرِهِ، وَلَا يَحْتَاجُ لَاعْتِرَافِهِ بِمُكْفَرٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ بَرِيئًا^(٤)؛ فَإِلْجَاؤُهُ لِلْكَذِبِ بِذَلِكَ لَا مَعْنَى لَهُ؛ بَلْ لَا يَجُوزُ أَمْرُهُ بِذَلِكَ، وَيَكْفِي فِي الْحُكْمِ اسْتِنَادُهُ لِمَا سَمِعَ مِنْهُ مِنْ إِسْلَامِهِ، وَبِهِ يَمْتَنِعُ عَلَى الْمَالِكِيِّ التَّعَرُّضُ لَهُ؛ لِأَنَّ إِسْلَامَهُ الْآنَ، وَعِصْمَةَ

(١) (س): [٤٨ / ب].

(٢) «فتاوى السُّبُكِيِّ» (٢/ ٣٢٦).

(٣) زيادة من (م)، و(ه).

(٤) في (ز): بزيه.

دَمِهِ مَقْطُوعٌ بِهِ، أَمَّا بِفَرْضِ [أَنَّهُ] ^(١) بَرِيءٌ؛ فَوَاضِحٌ، أَوْ أَنَّهُ فَعَلَ مُكْفَرًا؛ فَإِسْلَامُهُ [مَاح] ^(٢) لَهُ؛ فَعِصْمَتُهُ ثَابِتَةٌ قَطْعًا، وَالْحُكْمُ بِالْحَقِّ ^(٣) حَقٌّ، وَلَا يَقْدَحُ فِي ذَلِكَ أَنَّ إِسْلَامَهُ الْآنَ إِنْشَاءً، وَشَرَطُ الْحُكْمِ بِصِحَّتِهِ سَبْقُ مُكْفَرٍ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا حُكِمَ بِالْعِصْمَةِ، وَهِيَ مُسْتَنَدَةٌ إِلَى مَقْطُوعٍ بِهِ، [وَهُوَ] ^(٤) إِسْلَامُهُ الْمُسْتَمَرُّ، أَوْ الْمُنْشَأُ؛ فَلَمْ يَضُرَّ الشُّكُّ فِي تَعْيِينِهِ.

□ وَلِذَلِكَ نَظَائِرُ، مِنْهَا:

● مَا لَوْ قَالَ (مُوكَّلٌ) فِي شِرَاءِ جَارِيَةٍ بِعَشْرَيْنِ: إِنَّمَا أَمَرْتُكَ بِعَشْرَةٍ؛ فَإِنَّهُ يَخْلِفُ وَتَقَعُ الْجَارِيَةُ ^(٥) ظَاهِرًا لِلْوَكِيلِ، وَيُسْتَحَبُّ لِلْحَاكِمِ أَنْ يَرْفُقَ بِالْمُوكَّلِ حَتَّى يَقُولَ لِلْوَكِيلِ: إِنْ كُنْتُ أَمَرْتُكَ بِعَشْرَيْنِ؛ فَقَدْ بَعْتُكَهَا بِهَا ^(٦)، أَوْ بَعْتُكَهَا بِهَا بِلا تَعْلِيْقٍ؛ فَيَقْبَلُ؛ لِتَحِلَّ لَهُ بَاطِنًا بِتَقْدِيرِ صِدْقِهِ، وَوَافَقْنَا الْمَالِكِيَّةَ عَلَى ذَلِكَ ^(٧).

(١) في (س): أن، والمثبت من (ز)، و(م)، و(ه)، وهو الأنسب للسياق.

(٢) في (س)، و(م): مباح، والمثبت من (ز)، و(ه)، وهو الأنسب للسياق، والله أعلم.

(٣) سقطت من (ز).

(٤) زيادة من (م).

(٥) في (ز): (ويقع شراء الجارية) بدلًا من (وتقع الجارية).

(٦) في (م): بالتعليق.

(٧) في «فتاوى الشنكي» (٣٢٦/٢): (منها: لَوْ وَكَّلَهُ فِي شِرَاءِ جَارِيَةٍ؛ فَاشْتَرَاهَا بِعَشْرَيْنِ، وَقَالَ الْمُوكَّلُ: إِنَّمَا أَمَرْتُكَ أَنْ تَشْتَرِيَهَا بِعَشْرَةٍ؛ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُوكَّلِ؛ فَإِذَا حَلَفَ ثَبَّتَ الْجَارِيَةُ فِي ظَاهِرِ الْحُكْمِ لِلْوَكِيلِ).

قال الشافعي: أَحَبُّ فِي مِثْلِ هَذَا أَنْ يَرْفُقَ الْحَاكِمُ بِالْأَمْرِ لِلْمَأْمُورِ؛ فَيَقُولُ: إِنْ =

وَلَوْ طَلَبَ الْوَكِيلُ حِينَئِذٍ الْحُكْمَ بِصِحَّةٍ مِلْكِهِ لَهَا أُجِيبَ بِلَا شَكٍّ؛ فَيُحْكَمُ لَهُ بِالْمَلِكِ، وَحِلَّ التَّصَرُّفِ الْمَتَرَتِّبِ عَلَيْهِ؛ لِتَحَقُّقِ سَبَبِهِ؛ إِمَّا الشَّرَاءَ^(١) الْأَوَّلَ أَوِ الثَّانِي، وَإِنْ كَانَ مُبْهَمًا، لَا بِصِحَّةِ الشَّرَاءِ الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَحَقَّقْ سَبَبُهُ؛ لَاحْتِمَالِ كَذِبِهِ؛ فَيَكُونُ شِرَاؤُهُ الْأَوَّلَ صَحِيحًا حُكْمًا^(٢)؛ جَازَ حُكْمُهُ بِذَلِكَ، مَعَ ابْتِهَامِ سَبَبِهِ؛ فَكَذَا فِي مَسْأَلَتِنَا يُحْكَمُ بِالْعِصْمَةِ؛ لِتَحَقُّقِ سَبَبِهَا مِنَ الْإِسْلَامِ الْمُسْتَمَرِّ، أَوِ الْمُنْشَأِ.

● وَلَنَا أَنْ نَقُولَ لَهُ هُنَا - أَيْضًا - أَنْ يُحْكَمَ^(٣) بِصِحَّةِ إِسْلَامِهِ، وَيُفَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا مَرَّ - مِنْ عَدَمِ الْحُكْمِ بِصِحَّةِ الشَّرَاءِ الْأَوَّلِ - بِأَنَّ الْبَيْعَ يُشْتَرِطُ لِصِحَّتِهِ أُمُورٌ^(٤):

مِنْهَا: الْمَلِكُ، وَنَحْنُ شَاكُّونَ فِي مِلْكِ الْمُوَكَّلِ، وَحَاكِمُونَ بِمِلْكِ الْوَكِيلِ لَهَا ظَاهِرًا؛ فَلَا يُتَصَوَّرُ مَعَ ذَلِكَ الْحُكْمِ بِصِحَّةِ الشَّرَاءِ الثَّانِي؛ لِلشَّكِّ فِي سَبَبِهِ.

● وَأَمَّا الْإِسْلَامُ؛ فَلَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يَقَعَ غَيْرَ صَحِيحٍ؛ إِذِ التَّلَفُّظُ^(٥) بِكَلِمَتِهِ^(٦)؛ إِمَّا إِقْرَارًا كَ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ...) إلخ، وَإِمَّا إِنْشَاءً، أَوْ مُحْتَمِلًا لَهُمَا؛

= كُنْتُ أَمْرُتُكَ أَنْ تَشْتَرِيَهَا بِعِشْرِينَ؛ فَقَدْ بَعْتُكَ إِيَّاهَا بِعِشْرِينَ، وَيَقُولُ الْآخَرُ: قَدْ قَبِلْتُ؛ لِيَجَلَ لَهُ الْفَرْجُ).

(١) فِي (هـ): بِالشَّرَاءِ.

(٢) فِي (ز): فَكَمَا.

(٣) فِي (ز): نَحْكَمُ.

(٤) فِي الْأَصْلِ: أُمُورًا.

(٥) (س): [٤٩ / أ].

(٦) فِي (ز): (بِكَلِمَةِ الْإِسْلَامِ)، فِي (هـ): (بِكَلِمَةٍ)، بَدَلًا مِنْ (بِكَلِمَتِهِ).

كَ(أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . . . إلخ^(١))، وَمَعْنَى الْإِقْرَارِ: الْإِخْبَارُ عَنِ الْعِلْمِ بِهَا.

وَمَعْنَى الْإِنْشَاءِ مَعْرُوفٌ؛ كَالشَّهَادَةِ بَيْنَ يَدَيِ الْحَاكِمِ، وَبِأَيِّ مَعْنَى فُرِضَ؛ فَهُوَ إِفْرَارٌ صَحِيحٌ، وَإِنْشَاءٌ صَحِيحٌ.

وَمَعْنَى صِحَّتِهِ: تَرْتَّبُ أَثَرُهُ عَلَيْهِ، وَمِنْ آثَارِهِ^(٢): عِصْمَةُ الدِّمِّ، وَجَبَّ مَا قَبْلَهُ؛ فَإِذَا حَكَمَ الْقَاضِي بِذَلِكَ؛ فَمَعْنَاهُ أَنَّهُ تَرْتَّبُ هَذِهِ الْأَثَارُ عَلَيْهِ. وَسَبَبُ الْاِحْتِيَاجِ إِلَى حُكْمِهِ؛ أَنَّ الْأَلْفَاظَ الَّتِي يَصِيرُ بِهَا الْكَافِرُ مُسْلِمًا، ذَكَرَهَا الْفُقَهَاءُ.

● وَقَسَّمُوا الْكُفَّارَ إِلَى أَقْسَامٍ:

مِنْهُمْ مَنْ يَصِيرُ بِنَعْضِ الْأَلْفَاظِ مُسْلِمًا.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَشْتَرِطُ فِيهِ زِيَادَةٌ.

● فَحُكْمُ الْقَاضِي بِالْإِسْلَامِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى اللَّفْظِ الْمَوْجُودِ؛ مَعْنَاهُ أَنَّهُ^(٣) كَافٍ فِي صَيْرُورَتِهِ^(٤) مُسْلِمًا؛ فَيَرْفَعُ الْحُكْمُ الْخِلَافَ فِي: اشْتِرَاطِ لَفْظٍ آخَرَ، وَفِي: مَنْعِ إِبَاحَةِ دَمِهِ بِشَيْءٍ صَدَرَ عَنْهُ^(٥)، وَإِنْ جَهَلَ، وَلَوْ لَمْ يَقْصِدِ الْقَاضِي رَفْعَ الْخِلَافِ.

(١) سقطت من (ز).

(٢) في (ز): أثره.

(٣) سقطت من (ز).

(٤) في (س): كان في صيرورة، والمثبت من (ز)، و(م)، و(ه)، وهو الأنسب للسياق.

(٥) سقطت من (ز)، في (م)، و(ه): منه.

وَقُلْنَا بِاشْتِرَاطِ قَصْدِهِ فِي غَيْرِ هَذَا؛ لِأَنَّ الصُّورَةَ أَنَّهُ ادَّعَى عَلَيْهِ أَنَّهُ صَدَرَ مِنْهُ مَا يُنَافِي الْإِسْلَامَ؛ فَالْقَاضِي إِنَّمَا يَحْكُمُ؛ لِيَدْرَأَ^(١) عَنْهُ الْقَتْلَ، بِمَا عَسَاهُ يَثْبُتُ^(٢).

● وَمِنْهَا؛ لَوْ شَكَّ هَلْ طَلَّقَ مَنْ لَهُ الرِّجْعَةُ [أَوْ لَا]^(٣)؟ فَإِنْ رَاجَعَ، ثُمَّ قَامَتْ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَقْرَاءٍ بَيِّنَةٌ بِأَنَّهُ كَانَ طَلَّقَ؛ جَازَ لِلْحَاكِمِ الْحُكْمَ بِبَقَاءِ الْعِصْمَةِ مُسْتَنِدًا إِلَى مُرَاجَعَتِهِ تِلْكَ، وَإِنْ كَانَ حِينَ الرِّجْعَةِ شَاكًّا فِي صِحَّتِهَا. فَكَذَا إِذَا ثَبَتَ (هُنَا) بَعْدَ الْحُكْمِ بِعِصْمَةِ دَمِهِ بِلَفْظِهِ بِمُكْفَرٍ؛ لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ، وَيَحْكُمُ بِأَنَّهُ ارْتَفَعَ أَثَرُهُ بِالْإِسْلَامِ.

بَلْ لَوْ شَكَّ هَلْ طَلَّقَ بِلَفْظِ الْحَرَامِ أَوْ بغيرِهِ؛ فَرَاجَعَ، وَحَكَمَ الْقَاضِي بِبَقَاءِ الْعِصْمَةِ مُسْتَنِدًا لِلرِّجْعَةِ، ثُمَّ ثَبَتَ أَنَّهُ قَالَ: أَنْتِ حَرَامٌ، لَمْ يَكُنْ لِلْحَتَفِيِّ - وَإِنْ كَانَتِ الْكِنَايَاتُ - عِنْدَهُ - ثَوَابِتٌ^(٤) - أَنْ يَحْكُمَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ؛

(١) في (ز): ليرد.

(٢) في (هـ): (بما يراه) بدلًا من (بما عساه يثبت).

(٣) زيادة من (م)، و(هـ).

(٤) في (م): بوائن، (هـ): نواب. وفي «فتاوى السُّبُكِي» (٣٢٩/٢): «بوائن».

● قَالَ ابْنُ قُدَامَةَ فِي «الْمَغْنِي» (٣٩٥/٧): «وَالطَّلَاقُ الْوَاقِعُ بِالْكِنَايَاتِ رَجْعِيٌّ، مَا لَمْ

يَقَعِ الثَّلَاثُ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: كُلُّهَا بَوَائِنٌ، إِلَّا: اعْتَدَى. وَاسْتَبْرَأَ رَحِمَكَ. وَأَنْتِ وَاحِدَةٌ؛ لِأَنَّهَا تَقْتَضِي الْبَيِّنُونَ، فَتَقَعُ الْبَيِّنُونَ، كَقَوْلِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا.

ثُمَّ قَالَ: «وَلَنَا أَنَّهُ طَلَاقٌ صَادَفَ مَدْخُولًا بِهَا مِنْ غَيْرِ عَوْضٍ، وَلَا اسْتِيفَاءٍ عَدَدٍ؛ فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ رَجْعِيًّا، كَصَرِيحِ الطَّلَاقِ، وَمَا سَلَّمُوهُ مِنَ الْكِنَايَاتِ. وَقَوْلُهُمْ: إِنَّهَا تَقْتَضِي الْبَيِّنُونَ، قُلْنَا: فَيَنْبَغِي أَنْ تَبَيَّنَ بِثَلَاثٍ؛ لِأَنَّ الْمَدْخُولَ بِهَا لَا تَبَيَّنُ إِلَّا بِثَلَاثٍ أَوْ =

لَأَنَّ الشَّافِعِيَّ مَنَعَهُ مِنْ ذَلِكَ بِحُكْمِهِ السَّابِقِ، وَإِنْ كَانَ عِنْدَ الْحُكْمِ^(١) شَاكًا، هَلْ خَاطَبَهَا بِلَفْظِ الْكِنَايَةِ؛ لَأَسْتِنَادِهِ إِلَى ثُبُوتِ الْعِصْمَةِ فِي اعْتِقَادِهِ، بِالْمَرَاJَعَةِ بَيْنَيْنِ؛ سَوَاءً أَطْلَقَ بِصَرِيحٍ أَمْ كِنَايَةٍ.

● وَمِنْهَا؛ لَوْ قَالَ: إِنْ كَانَ هَذَا الطَّائِرُ غُرَابًا؛ فَأَنْتِ طَالِقٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْهُ؛ فَأَنْتِ طَالِقٌ؛ فَطَارَ وَجْهَلٌ؛ فَلِلْحَاكِمِ الْحُكْمُ بِطَلَاqِهَا؛ لِأَنَّهُ لَزِمَ عَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ، وَإِنْ جَهِلَ عَيْنَ سَبَبِهِ^(٢).

فَلَوْ عُلِقَ بِمُخْتَلَفٍ فِي صَرَاحَتِهِ، وَلَمْ يَنْوَ، وَرَأَى الْحَاكِمُ أَنَّهُ صَرِيحٌ؛ فَحَكَمَ بِالطَّلَاقِ. أَوْ كِنَايَةً؛ فَحَكَمَ بِبَقَاءِ الْعِصْمَةِ، ثُمَّ بَانَ أَنَّهُ غُرَابٌ؛ فَلَيْسَ لِحَاكِمِ آخَرِ الْحُكْمُ بِخِلَافِ ذَلِكَ مُسْتِنَادًا إِلَى أَنَّهُ حَكَمَ قَبْلَ تَيَقُّنِهِ أَحَدَ الطَّرَفَيْنِ؛ إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَتَجَهَّ حُكْمٌ أَصْلًا، وَحَصَلَ الضَّرَرُ بِبَقَاءِ الْمَرْأَةِ - مَعَ الْجَهْلِ بِالْحَالِ - مُعَلَّقَةً؛ لَا مَنْكُوحَةً وَلَا مُطَلَّqَةً.

وَاعْلَمْ أَنَّهُ^(٣) لَا يُشْتَرَطُ قَصْدُ الْحَاكِمِ رَفْعَ^(٤) الْخِلَافِ؛ فَإِذَا حَكَمَ مُسْتِنَادًا لَشَيْءٍ، وَهُنَاكَ مَا لَوْ أَطْلَعَ عَلَيْهِ لَمْ يَحْكَمْ؛ كَمَا إِذَا حَكَمَ بَيِّنَةٍ خَارِجٍ؛ فَظَهَرَ

= عَوَضٍ.

وَأَنْظُرْ: «تُحْفَةُ الْفُقَهَاءِ» (٢/ ١٨٥)، و«بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ» (٣/ ١٠٨ و ١١٢)، و«الْمَحِيطُ الْبُرْهَانِي فِي الْفَقْهِ النُّعْمَانِي» (٣/ ٢٣٨ و ٤٧٥)، و«الْعَزِيزُ شَرْحُ الْوَجِيزِ» (٨/ ٥٤٧)، و(٩/ ١٦٩).

(١) فِي (ز): الْحَاكِمِ.

(٢) فِي «فَتَاوَى السُّبُكِيِّ» (٢/ ٣٢٩): «وَلِلْقَاضِي الْحُكْمُ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ طَلَاqَهَا لَزِمَ لِلتَّقْيِضَيْنِ وَلَا زِمَ التَّقْيِضَيْنِ وَاقِعٌ، وَإِنْ جَهِلَ مَا يَقَعُ بِهِ».

(٣) (س): [٤٩/ ب].

(٤) فِي (ز): وَرَفَعَ.

لِلدَّاحِلِ بَيِّنَةٌ، وَهُوَ يَرَى تَقْدِيمَهَا نَقْضَهُ، وَإِنْ لَمْ يَرَهُ لَمْ يُنْقَضْ.

وَنَظِيرُهُ - هُنَا -؛ لَوْ حَكَمَ مَالِكِيٌّ بِعِصْمَتِهِ مُسْتَنِدًا لِلِإِسْلَامِ الْمُسْتَمَرِّ، ثُمَّ ثَبَتَ عِنْدَهُ مُكْفَرٌ؛ جَازَ لَهُ الْحُكْمُ بِإِهْدَارِهِ، وَكَذَا لِغَيْرِهِ مِمَّنْ يَرَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ الْأَوَّلَ إِنَّمَا كَانَ لِظَنِّهِ^(١) عَدَمَ مُكْفَرٍ؛ فَحَيْثُ ثَبَتَ بَانَ بَطْلَانُهُ، بِخِلَافِ حُكْمِ الشَّافِعِيِّ؛ فَإِنَّهُ صَحِيحٌ، وَإِنْ فُرِضَ وَجُودُ ذَلِكَ الْمَكْفَرِ؛ فَلَيْسَ هُنَاكَ مَا لَوْ أُطْلِعَ عَلَيْهِ لَمْ يَحْكَمْ.

فَالضَّابِطُ: أَنَّ كُلَّ حُكْمٍ قَارَنَهُ مَا لَوْ عَلِمَ بِهِ الْحَاكِمُ لَمْ يَحْكَمْ؛ يُنْقَضُ عَلَى تَفْصِيلٍ فِيهِ، بَيِّنَتُهُ^(٢) فِي مَسْأَلَةِ الْقُدْسِ^(٣)، وَكُلُّ حُكْمٍ قَارَنَهُ مَا لَوْ عَلِمَ بِهِ، حَكَمَ؛ لَا يُنْقَضُ.

♦ **وَبِالْجُمْلَةِ؛** مَنْ ادَّعَى عَلَيْهِ بِكُفْرٍ لَمْ يَثْبُتْ لَوْ طَلَبَهُ ظَالِمٌ لِيَقْتُلَهُ؛ فَطَلَبَ مَنْ حَاكِمٍ شَافِعِيٍّ أَنْ يَحْكُمَ بِعِصْمَتِهِ؛ فَمَنْ يَمْنَعُهُ يَلْزَمُهُ أَنَّهُ مُمَكِّنٌ^(٤) الظَّالِمَ مِنْ قَتْلِهِ، مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى إِنْقَاذِهِ بِمَنْعِهِ.

● **وَمِنْهَا؛** لَوْ انْتَرَعَتْ دَارٌ مِنْ دَاخِلِ بَيِّنَةٍ، وَحَكَمَ لَهُ بِهَا، ثُمَّ أَقَامَ الدَّاحِلُ بَيِّنَةً عِنْدَهُ: نَقْضٌ^(٥)، وَقِيلَ: لَا، وَقِيلَ: إِنْ كَانَ قَبْلَ التَّسْلِيمِ؛ فَإِنْ أَقَامَهُمَا

(١) في (هـ): لظن.

(٢) في (هـ): حكيانه.

(٣) في ط الخميس: (الغرس)، وفي (س): «الفرس»، وفي (ز): القدس، وكذا في «فتاوى السبكي» (٢/ ٣٣٠)، وهو ما أثبتناه، وفي (م): القندس.

(٤) في (ز)، و(هـ): مكن.

(٥) في «فتاوى السبكي» (٢/ ٣٣٠): «اختلف أصحابنا في نقض القضاء، قيل: يُنْقَضُ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ فِي الْمَذَاهِبِ، وَقِيلَ: لَا، وَقِيلَ: يُعَرَّقُ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ قَبْلَ التَّسْلِيمِ أَوْ بَعْدَهُ...».

عِنْدَ حَاكِمٍ آخَرَ؛ فَإِنْ عَلِمَ أَنَّ الْحَاكِمَ الْأَوَّلَ؛ إِنَّمَا حَكَمَ لِعَدَمِ عِلْمِهِ^(١) بَيِّنَةٍ الدَّاخِلِ؛ فَكَذَلِكَ.

وَإِنْ احْتَمَلَ أَنَّهُ إِنَّمَا حَكَمَ؛ ذَهَابًا إِلَى تَرْجِيحِ بَيِّنَةِ الْخَارِجِ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ التَّرْجِيحِ، أَوْ أَشْكَلَ الْحَالِ^(٢)؛ لَمْ يُنْقَضْ عَلَى الْأَصَحِّ؛ بَلْ تُقَرَّرُ فِي يَدِ الْمُحْكُومِ لَهُ.

فَإِذَا كَانَ هَذَا قَوْلَ الْأَصْحَابِ فِي مَنْ لَمْ يُقْصَدَ بِحُكْمِهِ مَنَعٌ مَا هُوَ مُتَوَقَّعٌ ثُبُوتُهُ؛ فَكَيْفَ فِي مَسْأَلَتِنَا الَّتِي قَصَدَ الْحَاكِمُ بِحُكْمِهِ عِصْمَةَ الْمُحْكُومِ لَهُ عَمَّا نُسِبَ إِلَيْهِ وَيَتَوَقَّعُ ثُبُوتُهُ؟

وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ يَنْبَغِي أَنْ تُحَرَّرَ، وَيُعْتَنَى بِهَا؛ فَإِنَّ النَّاسَ يَحْتَاجُونَ إِلَيْهَا.

● وَقَدْ بَلَغَنِي عَنِ ابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ أَنَّهُ أُرِيدَتْ^(٣) الشَّهَادَةُ عِنْدَهُ بِحُكْمِ حَنْفِيٍّ بِعِصْمَةِ دَمٍ مَنْ نُسِبَ^(٤) إِلَيْهِ مُكْفَرٌ لِيَنْتَقِذَهُ^(٥)؛ فَاْمْتَنَعَ، وَأَمَرَ الشَّاهِدَيْنِ^(٦) بِأَنْ يَشْهَدَا عَلَى الْمُنْسُوبِ إِلَيْهِ ذَلِكَ بِالْإِقْرَارِ بِهِ؛ فَذَهَبَا إِلَيْهِ،

(١) في (هـ): (يحكم لعدم علة) بدلاً من (حكم لعدم علمه).

(٢) في (ز): (أو شك الحاكم) بدلاً من (أو أشكل الحال). والمثبت هو الموافق لما في «فتاوى الشُّبْكِيِّ» (٢/٢٣١).

(٣) في (ز)، و(هـ): ارتدت.

(٤) في (ز): ينسب.

(٥) في (ز)، و(هـ): لينقذه.

(٦) في «فتاوى الشُّبْكِيِّ» (٢/٣٣١): «وَلَقَدْ حَدَّثَنِي الْفَقِيهُ بُرْهَانُ الدِّينِ الدِّمِيَاطِيُّ أَنَّ قَاضِيَ الْقَضَاةِ شَمْسَ الدِّينِ أَحْمَدَ الشُّرُوجِيَّ الْحَنْفِيَّ أَشْهَدَهُ وَالْفَقِيهَ عِزَّ الدِّينِ عَبْدَ الْعَزِيزِ النَّمْرَاوِيَّ عَلَى نَفْسِهِ أَنَّهُ حَكَمَ بِعِصْمَةِ دَمِ الْفَائِيَتِيِّ الْمَالِكِيِّ لَمَّا نُسِبَ إِلَيْهِ شَيْءٌ =

وَشَهِدَا عَلَى إِقْرَارِهِ بِمَا نُسِبَ إِلَيْهِ، ثُمَّ حَكَمَ بِعِصْمَةِ دَمِهِ حُكْمًا مُبْتَدَأً، وَهَذَا مِنْهُ؛ إِمَّا احْتِيَاظًا، أَوْ لِعَدَمِ نَظَرٍ فِي الْمَسْأَلَةِ، ثُمَّ إِنِّي كُنْتُ أَتَّبِعُهُ^(١) فِي ذَلِكَ، حَتَّى نَظَرْتُ فِيهَا؛ فَوَجَدْتُ الْحَقَّ يَقْتَضِي أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِشَرْطٍ، وَالْحَقُّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ.

● وَقَدْ قَالَ [الإمام]^(٢) الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي «مُخْتَصَرِ الْمَزْنِيِّ»^(٣) (٤) :- (لَوْ شَهِدَ عَلَيْهِ شَاهِدَانِ بِالرَّدَّةِ؛ فَأَنْكَرَ؛ قِيلَ لَهُ: إِنْ أَقْرَرْتَ

= فِي مِصْرَ، وَالتَّمَسَّ مِنْهُمَا أَنْ يَشْهَدَا عِنْدَ شَيْخِ الْإِسْلَامِ تَقِيٍّ الدِّينِ بْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ، وَيَتَّفِقُ حُكْمُهُ؛ فَذَهَبَ الْفَقِيهَانِ الشَّافِعِيَانِ إِلَى تَقِيٍّ الدِّينِ بِذَلِكَ؛ فَقَالَ لَهُمَا: وَأَيُّ هَذَا الَّذِي ثَبَتَ عَلَيْهِ عِنْدَهُ حَتَّى يَحْكُمَ بِإِسْلَامِهِ، وَعِصْمَةِ دَمِهِ أَذْهَبَا إِلَى الْقَايَاتِي، وَاشْهَدَا عَلَيْهِ بِمَا نُسِبَ إِلَيْهِ وَتَعَالَيَا؛ فَذَهَبَا إِلَيْهِ، وَشَهِدَا عَلَيْهِ، ثُمَّ جَاءَا إِلَى الشَّيْخِ تَقِيٍّ الدِّينِ؛ فَشَهِدَا عِنْدَهُ؛ فَقَالَ: اشْهَدَا عَلَى أَنِّي حَكَمْتُ بِعِصْمَةِ دَمِهِ حُكْمًا مُبْتَدَأً لَا تَنْفِيدًا، وَهَذَا مِنَ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ احْتِيَاظًا، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ عَنْ عَدَمِ نَظَرٍ فِي الْمَسْأَلَةِ، مَعَ أَنِّي كُنْتُ مُعْتَبِطًا بِهَذِهِ الْحِكَايَةِ كَثِيرًا، وَكُنْتُ أَسْتَعْمِلُهَا حَتَّى نَظَرْتُ الْآنَ فِي الْمَسْأَلَةِ؛ فَوَجَدْتُ الْحَقَّ يَقْتَضِي أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِشَرْطٍ، وَالْحَقُّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ.

(١) فِي (ز): اتَّبَعْتَهُ.

(٢) زِيَادَةٌ مِنْ (ه).

(٣) هُوَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ يَحْيَى بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ مُسْلِمِ الْمَزْنِيِّ الْمِصْرِيِّ: يُكْنَى أَبَا إِبْرَاهِيمَ. وَهُوَ صَاحِبُ الشَّافِعِيِّ، تُوفِّيَ يَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ لِسِتِّ بَقِيْنَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ، سَنَةِ أَرْبَعٍ وَسِتِّينَ وَمِائَتَيْنِ، بِمِصْرَ، وَدُفِنَ بِالْقُرْبِ مِنْ تَرْبَةِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ بِالْقِرَافَةِ الصُّغْرَى، بِسَفْحِ الْمَقْطَمِ، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى. «تَارِيخُ ابْنِ يُونُسَ الْمِصْرِيِّ» (١/ ٤٤)، وَ«تَارِيخُ الْإِسْلَامِ» (٦/ ٢٩٩)، وَ«سِيرُ النَّبَلَاءِ» (١٠/ ١٣٤).

(٤) (٣٦٧/ ٨) دَارُ الْمَعْرِفَةِ بِيْرُوتَ. وَالْكَلَامُ فِي «فَتَاوَى السُّبْكِيِّ» (٢/ ٣٣١).

● قُلْتُ: وَالنَّصُّ فِي كِتَابِ (الْأُمِّ)؛ قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي «الْأُمِّ» (١/ ٧): «وَلَوْ شَهِدَ شَاهِدَانِ أَنَّ رَجُلًا ارْتَدَّ عَنِ الْإِيمَانِ أَوْ امْرَأَةً سُلَّأَ؛ فَإِنْ أَكْذَبَا الشَّاهِدَيْنِ، =

بِالشَّهَادَتَيْنِ، وَتَبَرَّأَتْ مِنْ كُلِّ^(١) دِينٍ مُخَالِفٍ^(٢) دِينَ الْإِسْلَامِ؛ لَمْ يُكْشَفْ عَنْ غَيْرِهِ. انتهى.

قِيلَ: أَرَادَ الْكَشْفُ عَمَّا شَهِدَ الشُّهُودُ مِنْ رِدَّتِهِ، وَقِيلَ: الْكَشْفُ عَنْ بَاطِنِ أَمْرِهِ^(٣)؛ لَأَنَّا لَا نَطَّلِعُ عَلَى أَفْعَالِ الْقُلُوبِ.

وَعَلَى كُلِّ؛ فَقَدْ صَرَّحَ الْأَصْحَابُ بِأَنَّهُمَا لَوْ شَهِدَا عَلَيْهِ بِالرِّدَّةِ؛ [قُبَلًا]^(٤)، وَإِنْ أَنْكَرَ؛ فَعَلَيْهِ أَنْ يُسَلِّمَ، وَلَا يُفَيْدُهُ إِسْلَامُهُ فِي رَفْعِ الْحُكْمِ بِطَلَاقِ زَوْجَتِهِ بِرِدَّتِهِ.

قَالَ ابْنُ الصَّبَّاحِ^(٥): وَلَا يُفَيْدُهُ - أَيْضًا - الْحُكْمُ بِإِسْلَامِهِ.

= قِيلَ لَهُمَا: اشْهَدَا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَتَبَرَّأَا مِمَّا خَالَفَ الْإِسْلَامَ مِنَ الْأَدْيَانِ؛ فَإِنْ أَقْرَأَا بِهِذَا؛ لَمْ يُكْشَفَا عَنْ أَكْثَرِ مِنْهُ، وَكَانَ هَذَا تَوْبَةً مِنْهُمَا، وَلَوْ أَقْرَأَا وَتَابَا قَبْلَ مِنْهُمَا.

● وَقَالَ الْمَصْنُفُ فِي «تَحْفَةِ الْمُحْتَاجِ» (٩٨/٩): «... الْبَرَاءَةُ مِنْ كُلِّ دِينٍ يُخَالِفُ دِينَ الْإِسْلَامِ، وَبِرْجُوعِهِ عَنِ الْإِعْتِقَادِ الَّذِي ارْتَدَّ بِسَبَبِهِ».

(١) (س): [٥٠ / أ].

(٢) في (هـ): يخالف.

(٣) في «فَتَاوَى السُّبُكِيِّ» (٢٣٢/٢): «أثره».

وَالْعِبَارَةُ عِنْدَهُ هِيَ: «وَعَنِ الْحَاوِي فِي مَعْنَى قَوْلِ الشَّافِعِيِّ: لَمْ يُكْشَفْ عَنْ غَيْرِهِ: وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: الْكَشْفُ عَمَّا شَهِدَ بِهِ الشُّهُودُ مِنْ رِدَّتِهِ، وَالثَّانِي: الْكَشْفُ عَنْ بَاطِنِ أَثَرِهِ؛ لِأَنَّ سَرَائِرَ الْقُلُوبِ لَا يُؤَاخَذُ بِهَا إِلَّا عَلَامُ الْغُيُوبِ».

(٤) في (س): قتلا، والمثبت من (ز)، و(م)، و(هـ)، وهو الأنسب للسياق.

(٥) في «فَتَاوَى السُّبُكِيِّ» (٢٣٤/٢): «وَقَالَ ابْنُ الصَّبَّاحِ فِي «الشَّامِلِ» - بَعْدَ أَنْ حَكَى نَصَّ الشَّافِعِيِّ وَتَكَلَّمَ عَلَيْهِ - ثُمَّ قَالَ ابْنُ الصَّبَّاحِ: وَيَبْغِي أَنْ يَكُونَ إِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ بِرِدَّتِهِ، وَادَّعَتْ ذَلِكَ زَوْجَتُهُ قَبْلَ الدُّخُولِ أَنْ يَحْكَمَ بِالْبَيِّنُونَةِ، وَإِنْ حَكَمَ بِإِسْلَامِهِ يَوْصَفُ =

فَكَلامُهُمْ - سِيَّما كَلامُ^(١) ابْنِ الصَّبَّاحِ - صَرِيحٌ فِي الْحُكْمِ بِإِسْلَامِهِ؛
فَيَشْهَدُ لِمَا قُلْنَا لِسُموْلِ كَلامِهِمْ لِلْمَحَلِّ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ؛ كَالْمُجْمَعِ عَلَيْهِ.
نَعَمْ، الْحُكْمُ بِإِسْلَامِهِ فَقَطْ لَا يَرْفَعُ الْخِلَافَ؛ لِأَنَّ الْمَالِكِيَّ يَقْتُلُهُ^(٢)؛
لِلْحَدِّ، لَا لِلْكَفْرِ؛ بِخِلَافِ الْحُكْمِ بِعِصْمَةِ الدِّمِّ. انْتَهَى الْمُقْصُودُ مِنْ كَلامِ
السُّبُكِيِّ.

□ وَفِيهِ مُناقِشاتٌ لَا يَحْتَمِلُهَا هَذَا الْكِتَابُ؛ فَالْأَوَّلَى - إِنْ لَمْ يَكُنْ هُوَ
الْمَتَعَيِّنُ -، رِعايَةُ مَا قَدَّمَهُ عَنِ ابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ، نَعَمْ؛ قَالَ الْغَزَّيُّ^(٣) فِي

= الْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَتَعَلَّقُ بِحَقِّهَا؛ فَانْظُرْ قَوْلَ ابْنِ الصَّبَّاحِ: وَإِنْ حَكَمَ بِإِسْلَامِهِ؛ فَإِنَّهُ
صَرِيحٌ فِي الْحُكْمِ بِإِسْلَامِهِ.

● قُلْتُ: وَابْنُ الصَّبَّاحِ، هُوَ شَيْخُ الشَّافِعِيَّةِ، أَبُو نَصْرٍ، عَبْدُ السَّيِّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ
الْوَاحِدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ جَعْفَرِ الْبَغْدَادِيِّ، فَقِيهُ الْعِرَاقِ، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الصَّبَّاحِ، مُصَنِّفُ
كِتَابِ «الشَّامِلِ»، وَكِتَابِ «الْكَامِلِ»، وَكِتَابِ «تَذَكُّرَةِ الْعَالِمِ وَالطَّرِيقِ السَّالِمِ»، وَتُوفِّيَ
فِي جُمَادَى الْأُولَى، سَنَةَ سَبْعٍ وَسَبْعِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ. «تَارِيخُ بَغْدَادٍ» (١٢٢/٢١)،
و«تَارِيخُ الْإِسْلَامِ» (٤٠٩/١٠)، و«سِيرُ النُّبَلَاءِ» (٤٦٤/١٨)، و«الْبَدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ»
(٩١/١٦).

(١) انْظُرْ: «تَصْحِيحُ التَّضَحُّيفِ وَتَحْرِيرُ التَّحْرِيفِ» لِلصَّفَدِيِّ (ص: ٣٢٥).

(٢) فِي (هـ): يَقْبَلُهُ.

(٣) فِي (م)، وَ(هـ): الْغَزَالِي.

● قُلْتُ: وَالْغَزَّيُّ هُوَ عِيْسَى بْنُ عُثْمَانَ بْنِ عِيْسَى بْنِ غَازِي شَرَفِ الدِّينِ الْغَزَّيُّ
الشَّافِعِي، وَلَدَ سَنَةِ تِسْعٍ وَثَلَاثِينَ، وَقَدِيمُ دِمَشْقَ، وَهُوَ كَبِيرٌ، وَأَخَذَ عَنِ ابْنِ حَجٍّ
وَالْحُسْبَانِيِّ وَابْنِ قَاضِي شَهْبَةَ، وَشَمْسِ الدِّينِ الْغَزِّيِّ وَغَيْرِهِمْ، وَعُنِيَ بِالْفِقْهِ وَالتَّدْرِيسِ،
وَنَابَ فِي الْحُكْمِ، وَوَلِيَ قِضَاءَ دَارِيَا. . وَلَهُ تَصْنِيفٌ فِي أَدَبِ الْقِضَاءِ، جُودُهُ، وَهُوَ حَسَنٌ
فِي بَابِهِ. . مَاتَ فِي رَمَضَانَ، وَقَدْ جَاوَزَ السِّتِينَ. تُوْفِّيَ فِي رَمَضَانَ سَنَةِ تِسْعٍ بِتَقْدِيمِ =

«أَدَبٍ»^(١) الْقَضَاءِ: (وَتَبِعَهُ شَيْخُنَا فِي «مُخْتَصَرِهِ»).

قَالَ ابْنُ الْقَاصِّ^(٢): (قَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِذَا ادَّعِيَ عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُ ارْتَدَّ، وَهُوَ مُسْلِمٌ؛ لَمْ أَكْشِفْ عَنِ الْحَالِ، وَقُلْتُ لَهُ: قُلْ: أَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَأَنَّكَ بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ دِينٍ مُخَالِفٍ دِينَ الْإِسْلَامِ)^(٣). انتهى.

فَقَوْلُ (بَعْضُ) الْقُضَاةِ: مَنْ ادَّعِيَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ، أَوْ جَاءَ بِنَفْسِهِ يَطْلُبُ الْحُكْمَ بِإِسْلَامِهِ، بِلَفْظِ مَا^(٤) قُلْتُ؛ غَلَطَ. انتهى كلامُهُمَا.

وَهُوَ مُوَافِقٌ^(٥) بَعْضَ مَا ذَكَرَهُ السُّبْكِيُّ؛ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: الْحُكْمُ بِإِسْلَامِ

= التَّاءُ وَتَسْعِينَ وَسَبْعِمِائَةً. «إِنْبَاءُ الْغَمْرِ» لابن حجر (٥٣٨/١)، و«الدرر الكامنة» (٢٤١/٤)، و«طبقات الشافعية» لابن قاضي شُهَبَةَ (١٦١/٣).

(١) في (ز): آداب.

(٢) في (هـ): العاص.

● قُلْتُ: وابنُ القاصِّ شَيْخُ الشَّافِعِيَّةِ، أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي أَحْمَدَ الطَّبْرِيِّ، ثُمَّ الْبَغْدَادِيُّ الشَّافِعِيُّ، ابْنُ الْقَاصِّ تَلَمَّيْذُ أَبِي الْعَبَّاسِ بْنِ سُرَيْجٍ. الْفَقِيهَ عَلَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، كَانَ أَحَدَ أَهْلِ الْفَهْمِ، وَالْمُتَقَدِّمِينَ فِي الْعِلْمِ، وَلَهُ مَصْنُفَاتٌ حَسَنَاتٌ فِي الْفَقْهِ. صَنَّفَ فِي الْمَذْهَبِ كِتَابَ «الْمُفْتَّاحِ»، وَكِتَابَ «أَدَبِ الْقَاضِي»، وَكِتَابَ «الْمَوَاقِيتِ». قَالَ الشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ: كَانَ ابْنُ الْقَاصِّ مِنْ أَيْمَّةِ أَصْحَابِنَا، صَنَّفَ الْمُصَنَّفَاتِ. مَاتَ بِطَرَسُوسَ سَنَةَ خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ وَثَلَاثَ مِائَةٍ. «غَنِيَّةُ الْمَلْتَمَسِ إِيضَاحَ الْمَلْتَمَسِ» لِلخَطِيبِ (ص: ٩٢)، و«تَارِيخُ الْإِسْلَامِ» (٦٩٠/٧)، و«سِيرُ النُّبَلَاءِ» (٣٧١/١٥).

(٣) «طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ الْكُبْرَى» لِلْسُّبْكِيِّ (٦٠/٣).

(٤) في (م): (تلفظ بما)، و(هـ): (بلفظ بما) بدلاً من (بلفظ ما).

(٥) في (هـ): يوافق.

غَيْرِ الْحُكْمِ بِعِصْمَةِ الدِّمِ الَّذِي الْكَلَامُ فِيهِ.

وَقَالَا^(١) - أَيْضًا - : شَهِدُوا بِكُفْرِهِ، وَفَصَلُّوهُ؛ فَقَالَ : أَنَا مُسْلِمٌ؛ لَمْ يَكْفِ؛
حَتَّى يَتَلَفَّظَ بِالشَّهَادَتَيْنِ، وَيَتَبَرَّأَ مِنْ كُلِّ دِينٍ مُخَالِفٍ^(٢) دِينَ الْإِسْلَامِ، وَلَا
يُشْتَرَطُ أَنْ يُقَرَّ بِالْكُفْرِ، ثُمَّ يُسْلِمَ.



(١) في (ز): بالإسلام.

(٢) في (م)، و(هـ): يخالف.

مَطْلَبٌ فِي حُكْمِ السَّاحِرِ

◆ وَسُئِلَ السُّبُكِيُّ - أَيْضًا - ^(١) عَنْ حُكْمِ السَّاحِرِ، وَمَا يَجِبُ عَلَيْهِ، وَمَا وَرَدَ فِيهِ مِنَ الْأَحَادِيثِ ^(٢)؟

● فَأَجَابَ: (مِنَ الْعُلَمَاءِ؛ - كَمَالِكٍ، وَأَحْمَدَ - مَنْ يَقْتُلُهُ ^(٣) مُطْلَقًا، وَإِنْ تَابَ؛ كَالزَّنْدِيقِ).

وَعِنْدَ [الإمام] ^(٤) الشَّافِعِيِّ؛ إِنْمَا يَكْفُرُ إِنْ تَكَلَّمَ بِكُفْرٍ، أَوْ اعْتَقَدَ أَنَّ كَوْكَبًا يَفْعَلُ بِنَفْسِهِ، أَوْ أَنَّهُ يَقْدِرُ عَلَى قَلْبِ الْعَيْنِ، وَتُقْبَلُ تَوْبَتُهُ، وَلَا يَثْبُتُ اعْتِقَادُهُ ذَلِكَ؛ إِلَّا بِإِفْرَارِهِ؛ كَكُونِهِ قَتَلَ بِسِحْرِهِ.

وَيُقْتَصَرُ مِنْهُ بِشُرُوطِهِ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ يُعَزَّرُ فِيهِ، وَدَلِيلُنَا: الْخَبَرُ الصَّحِيحُ: «لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِأَخْدَى ثَلَاثٍ: كُفْرٍ بَعْدَ إِيْمَانٍ» ^(٥)؛ أَيْ ^(٦): كَمَا فِي

(١) سقطت من (ز).

(٢) «فَتَاوَى السُّبُكِيِّ» (٣٢٣/٢) - بِتَلْخِيصٍ - .

(٣) في (م): (من يكفره كمالك وأحمد فيقتله)، و(ه): (كمالك وأحمد من يقول بقتله) بدلًا من (كمالك وأحمد من يقتله).

(٤) زيادة من (ه).

(٥) حديث صحيح، متفق عليه، وقد تقدّم.

(٦) سقطت من (ز).

الحَالَةُ الْأُولَى: «وَزِنًا بَعْدَ إِخْصَانٍ، وَقَتْلِ نَفْسٍ بِغَيْرِ نَفْسٍ»؛ أَي: كَمَا فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ.

فَالْحَالَةُ الثَّلَاثَةُ: لَا قَتْلَ فِيهَا بِنَصِّ هَذَا الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ إِحْدَى الثَّلَاثِ، وَلَمْ يَصِحَّ حَدِيثٌ يَقْتَضِي قَتْلَهُ.

وَخَبَرُ: «حَدُّ السَّاحِرِ»^(١) ضَرْبُهُ بِالسَّيْفِ^(٢)، ضَعْفُهُ التَّرْمِذِيُّ، وَجَعَلَهُ مَوْقُوفًا؛

(١) (س): [٥٠ / ب].

(٢) حديثٌ ضَعِيفٌ، وَالصَّوَابُ الْوَقْفُ، أَخْرَجَهُ التَّرْمِذِيُّ فِي «السَّنَنِ» (١٤٦٠)، وَالدَّارِقُطْنِيُّ فِي «سَنَنِ» (٣٢٠٤)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (٨٠٧٣)، وَابِيهَقِي (١٦٥٠٠) وَغَيْرُهُمْ، مِنْ طَرِيقٍ: أَبِي مُعَاوِيَةَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ جُنْدُبٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: فَذَكَرَهُ.

وفيه أبو معاوية محمد بن خازم الضرير، وهو ثقةٌ في حديث الأعمش فقط، يهتم في حديث غيره، وشيخُه هُنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ الْمَكِّيُّ، وهو ضَعِيفٌ، وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ مَدْلَسٌ، وَلَمْ يَصْرَحْ بِالسَّمَاعِ.

وتوبع أبو معاوية من مَرْوَانَ بْنِ مُعَاوِيَةَ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ (١٦٦٥)، وَمَرْوَانَ كَانَ يَدْلُسُ أَسْمَاءَ الشُّيُوخِ.

ورواه عَبْدُ الرَّزَّاقِ (١٨٧٥٢) عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنِ الْحَسَنِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «حَدُّ السَّاحِرِ ضَرْبُهُ بِالسَّيْفِ».

قال البيهقي: «إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ ضَعِيفٌ».

وقال الحافظُ فِي «إِتْحَافِ الْخَيْرَةِ» (٩٢/٤) بعدما عزاه للحاكم: «وَقَالَ: صَحِيحُ الْإِسْنَادِ. قُلْتُ: بَلْ إِسْمَاعِيلُ ضَعِيفٌ جَدًّا».

وقال التَّرْمِذِيُّ فِي «الْعِلَلِ الْكَبِيرِ» رَقْم: (٤٣٠): «سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ؛ فَقَالَ: هَذَا لَا شَيْءَ، وَإِنَّمَا رَوَاهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ، وَضَعَفَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ الْمَكِّيُّ جَدًّا».

وقال فِي «السَّنَنِ»: «هَذَا حَدِيثٌ، لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعًا إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَإِسْمَاعِيلُ =

فَهُوَ قَوْلُ صَحَابِيٍّ .

وَلَمْ يَقْتُلِ ﷺ لَبِيدَ الْيَهُودِيِّ الَّذِي سَحَرَهُ^{(١)(٢)} .

● وَالْآثَارُ عَنِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ مُخْتَلِفَةٌ؛ فَعَنْ عُمَرَ: «اقْتُلُوا كُلَّ سَاحِرٍ وَسَاحِرَةٍ»^(٣) .

= ابْنُ مُسْلِمٍ الْمَكِّيُّ يُضَعِّفُ فِي الْحَدِيثِ مِنْ قِبَلِ حِفْظِهِ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ الْعَبْدِيُّ الْبَصْرِيُّ؛ قَالَ وَكَيْعٌ: هُوَ ثَقَّةٌ، وَيُرْوَى عَنِ الْحَسَنِ أَيْضًا، وَالصَّحِيحُ عَنْ جُنْدَبٍ مَوْفُوفًا.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَغَيْرِهِمْ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنَّمَا يُقْتَلُ السَّاحِرُ إِذَا كَانَ يَعْمَلُ فِي سِحْرِهِ مَا يَبْلُغُ بِهِ الْكُفْرَ، فَإِذَا عَمِلَ عَمَلًا دُونَ الْكُفْرِ؛ فَلَمْ نَرِ عَلَيْهِ قَتْلًا.

ينظر: «الكامل في الضعفاء» (١/ ٤٥٤)، و«الضعفاء والمتروكون» لابن الجوزي (١/ ١٢٠)، و«تهذيب التهذيب» (١/ ٣٣٢)، و«الضعيفة» (٣/ ٦٤١).

(١) في (ز): سحر.

(٢) حديثٌ صحيحٌ، وقد تقدم.

قلت: زَادَ فِي «فَتَاوَى الشُّبْكِيِّ» (٢/ ٣٢٤): «وَهَذَا لَا يَدُلُّ عَلَى الْقَتْلِ وَلَا عَدَمِهِ؛ لِأَنَّ الْقَتْلَ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ لِعَفْوِهِ ﷺ عَنْهُمْ، وَالْمَصْلَحَةُ الَّتِي اقْتَضَتْ تَرْكَ إِخْرَاجِهِ مِنَ الْبُيْتِ؛ خَشْيَةَ إِثَارَةِ شَرٍّ عَلَى النَّاسِ».

(٣) أَثَرُ صَحِيحٍ؛ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» (١٦٥٧)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (٣٠٤٣)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «مُسْنَدِهِ» (٨٦٠، ٨٦١)، وَابْنُ الْجَارُودِ فِي «الْمُنْتَقَى» (١١٠٥)، وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي «سُنَنِهِ» (٢١٨٠، ٢١٨١، ٢١٨٢)، وَعَبْدُ الرَّزَاقِ فِي «مُصَنَّفِهِ» (٩٩٧٢، ١٨٧٤٦، ١٩٣٩٠)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُصَنَّفِهِ» (٢٨٩٨٢)، وَ(٣٢٦٥٢)، وَ(٣٢٦٥٤)، وَالدَّارِقُطْنِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٢١٤١)، وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (١٦٤٩٨)، وَ(١٧١٢٢)، وَ(١٨٦٥٢)، وَغَيْرِهِمْ مِنْ طَرِيقٍ: سَفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، سَمِعَ بَجَالَه، يَقُولُ: كُنْتُ كَاتِبًا لِحِزْبٍ =

وَعَنْ حَفْصَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَتَلَتْ جَارِيَةً سَحَرَتْهَا^(١).

وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا بَاعَتْ جَارِيَةً سَحَرَتْهَا، وَجَعَلَتْ ثَمَنَهَا فِي الرِّقَابِ^(٢).

= ابنُ مُعَاوِيَةَ - عَمُّ الْأَخْنَفِ بْنِ قَيْسٍ - فَأَتَانَا كِتَابُ عُمَرَ قَبْلَ مَوْتِهِ بِسَنَةٍ: «أَنْ أَقْتُلُوا كُلَّ سَاحِرٍ...».

● وأصل هذا الحديث أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣١٥٦)، عن ابنِ عَمِيْنَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ، قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا مَعَ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، وَعَمْرٍو بْنِ أَوْسٍ فَحَدَّثَهُمَا بِجَالَةٍ، - سَنَةِ سَبْعِينَ، عَامَ حَجِّ مُصْعَبِ بْنِ الزُّبَيْرِ بِأَهْلِ الْبَصْرَةِ عِنْدَ دَرَجِ زَمْزَمَ -، قَالَ: كُنْتُ كَاتِبًا لِحِزْبِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، عَمُّ الْأَخْنَفِ، فَأَتَانَا كِتَابُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَبْلَ مَوْتِهِ بِسَنَةٍ: فَرَّقُوا بَيْنَ كُلِّ ذِي مَحْرَمٍ مِنَ الْمَجُوسِ، وَلَمْ يَكُنْ عُمَرُ أَخَذَ الْجَزِيَّةَ مِنَ الْمَجُوسِ، حَتَّى شَهِدَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «أَخَذَهَا مِنْ مَجُوسٍ هَجَرَ».

ينظر: «مسائل الإمام أحمد» رواية ابنه عبد الله (ص: ٤٢٧)، و«معالم السنن» (٣٨ / ٣)، و«البدر المنير» (٩ / ١٩٠)، و«المجموع شرح المذهب» (١٩ / ٢٤٦).

(١) أثر صحيح؛ أخرجه ابنُ أبي شَيْبَةَ في «مصنفه» (٢٧٩١٢)، وعبد الرزاق في «مصنفه» (١٨٧٤٧)، وعبد الله بن أحمد في «مسائل أبيه» (١٥٤٣)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٣ / ١٨٧ رقم ٣٠٣)، والبيهقي (١٦٤٩٩)، وغيرهم، من طريق: عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ حَفْصَةَ بِنْتَ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، سَحَرَتْهَا جَارِيَةً لَهَا فَأَقْرَتْ بِالسَّحْرِ وَأَخْرَجَتْهُ فَقَتَلَتْهَا، فَبَلَغَ ذَلِكَ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَغَضِبَ، فَأَتَاهُ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: جَارِيَتُهَا سَحَرَتْهَا، أَقْرَتْ بِالسَّحْرِ وَأَخْرَجَتْهُ، قَالَ: فَكَفَّ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: وَكَأَنَّهُ إِنَّمَا كَانَ غَضَبُهُ لِقَتْلِهَا إِيَّاهَا بِغَيْرِ أَمْرِه.

وأخرجه مالك في «الموطأ» (٢ / ٨٧١ رقم ١٤)، عن محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة، بلاغا.

قال الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَأَمَرَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ تُقْتَلَ السُّحَّارُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ إِنْ كَانَ السَّحَرُ شِرْكًَا، وَكَذَلِكَ أَمَرُ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) أثر صحيح، تقدم.

وَحَمَلَ [الإمام] ^(١) الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ^(٢) فَعَلَ عُمَرَ وَبَنِيهِ عَلَى سِحْرِ فِيهِ كُفْرٌ، وَفَعَلَ عَائِشَةَ عَلَى مَا لَا كُفْرَ فِيهِ، وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ...» الْحَدِيثَ ^(٣).

● وَإِذَا اخْتَلَفَتْ ^(٤) الصَّحَابَةُ اتَّبَعَ أَشْبَهُهُمْ قَوْلًا بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَكَفَّ الْقَتْلَ عَمَّنْ لَمْ يَكْفُرْ، وَلَا زِنًا وَلَا قَتْلَ أَشْبَهُ بِهِمَا ^(٥).

وَقَدْ سُئِلَ الزُّهْرِيُّ - شَيْخُ [الإمام] ^(٦) مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - : أَعْلَى مَنْ سَحَرَ ^(٧) مِنْ أَهْلِ الْعَهْدِ ^(٨) قَتْلٌ؟ قَالَ: بَلَّغْنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَحَرَ؛ فَلَمْ يَقْتُلْ مَنْ سَحَرَهُ ^(٩)، وَكَانَ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ^(١٠).

(١) زيادة من (ز)، و(ه).

(٢) وَلَا زَالَ الْكَلَامُ لِلشُّبْكِيِّ. «فَتَاوَى الشُّبْكِيِّ» (٣٢٥/٢).

(٣) مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ.

(٤) فِي (م): اخْتَلَفَ.

(٥) وَالْعِبَارَةُ فِي «فَتَاوَى الشُّبْكِيِّ» (٣٢٥/٢) هَكَذَا: «وَكَفَّ الْقَتْلَ عَمَّنْ لَمْ يَصْدُرْ مِنْهُ كُفْرٌ وَلَا قَتْلٌ وَلَا زِنًا أَشْبَهُ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ».

(٦) زيادة من (م).

(٧) فِي (ز): (عَلَى مَنْ سَحَرَ)، فِي (ه): (عَمَّنْ سَحَرَ) بَدَلًا مِنْ (أَعْلَى مَنْ سَحَرَ).

(٨) فِي (ه): الْعَهْدَةُ.

(٩) عِنْدَ الْبُخَارِيِّ مُرْسَلًا بِلَفْظٍ: «قَدْ صُنِعَ لَهُ ذَلِكَ؛ فَلَمْ يَقْتُلْ مَنْ صَنَعَهُ».

(١٠) عَلَّقَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ» قَبْلَ رَقْمٍ: (٣١٧٥)، بَابٌ: بَابٌ هَلْ يُعْفَى عَنِ الذَّمِّ إِذَا سَحَرَ - مُرْسَلًا -.

قَالَ: وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، سُئِلَ: أَعْلَى مَنْ سَحَرَ مِنْ أَهْلِ الْعَهْدِ قَتْلٌ؟ قَالَ: بَلَّغْنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ صُنِعَ لَهُ ذَلِكَ، فَلَمْ يَقْتُلْ مَنْ صَنَعَهُ، =

♦ وَسِئَلُ السُّبُكِيِّ - أَيْضًا - عَمَّنْ قَالَ: مَا أَعْظَمَ اللَّهَ! فَقِيلَ لَهُ: لَا يَجُوزُ؟

● فَأَجَابَ - بِمَا حَاصِلُهُ - (١): يَجُوزُ ذَلِكَ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَبْصِرْ بِهِ﴾ [الكهف: ٢٦]؛ أَي: اللَّهُ، ﴿وَأَسْمِعْ﴾؛ أَي: مَا أَبْصَرُهُ، وَمَا أَسْمَعُهُ.

فَمَعْنَى: (مَا أَعْظَمُهُ)؛ أَنَّهُ تَعَالَى فِي غَايَةِ الْعَظَمَةِ، وَ[مَعْنَى] (٢) التَّعَجُّبِ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ حَارَتْ فِيهِ الْعُقُولُ؛ فَالْقَصْدُ: الشَّاءُ عَلَيْهِ بِالْعَظَمَةِ، أَوْ اعْتِقَادُهَا لَهُ، وَكَلَامُهُمَا سَائِعٌ (٣)، وَمُوجِبُهُمَا أَمْرٌ عَظِيمٌ يَصِحُّ أَنْ يُرَادَ بِهِ (مَا أَعْظَمُهُ!).

وَبَلَّغْنِي عَنْ شَيْخِنَا أَبِي حَيَّانَ (٤) أَنَّهُ كَتَبَ بِعَدَمِ الْجَوَازِ؛ فَظَنَرْتُ؛ فَرَأَيْتُ ابْنَ السَّرَّاجِ (٥) قَالَ: حُكِيَتْ أَلْفَاظُ مِنْ أَبْوَابٍ مُخْتَلِفَةٍ مُسْتَعْمَلَةٍ بِحَالِ التَّعَجُّبِ، نَحْوُ: (مَا أَنْتَ مِنْ رَجُلٍ)، وَ(سُبْحَانَ اللَّهِ)، وَ(لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)،

= وَكَانَ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ.

(١) «فَتَاوَى السُّبُكِيِّ» (٢/ ٣٢٠).

(٢) زيادة من (م)، و(ه).

(٣) في (م) كتب في حاشيتها: في نسخة: شائع.

(٤) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حَيَّانَ، الْإِمَامُ الْعَلَامَةُ ذُو الْفُنُونِ، حُجَّةُ الْعَرَبِ، أَبُو حَيَّانَ الْأَنْدَلُسِيُّ الْجَيَّانِيُّ، ثُمَّ الْغُرْنَاطِيُّ الشَّافِعِيُّ، عَالِمُ الدِّيَارِ الْمُصْرِيَّةِ، وَصَاحِبُ التَّصَانِيفِ الْبَدِيعَةِ، تُوفِّيَ عَشِيَّ يَوْمِ السَّبْتِ، ثَامِنَ عَشَرَ صَفَرٍ، سَنَةِ (٧٤٥هـ). «الْمُعْجَمُ الْمُخْتَصَّصُ بِالْمُحَدَّثِينَ» لِلدَّهَبِيِّ (ص: ٢٦٧)، وَ«مَعْرِفَةُ الْقُرَّاءِ الْكِبَارِ عَلَى الطَّبَقَاتِ وَالْأَعْصَارِ» - لَهُ - (ص: ٣٨٧)، وَ«فَوَاتُ الْوَفَيَّاتِ» لِابْنِ شَاكِرٍ (٤/ ٧١)، وَ«الْوَفَايِ بِالْوَفَيَّاتِ» لِلصَّفَدِيِّ (٥/ ١٧٥)، وَ«طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ الْكُبْرَى» لِلْسُّبُكِيِّ (٩/ ٢٧٦)، وَ«إِنْبَاءُ الْغُمْرِ بِأَنْبَاءِ الْغُمْرِ» لِابْنِ حَجَرٍ (٢/ ٢٨٣)، وَ«بُعْيَةُ الْوُعَاةِ» (١/ ٢٨٠).

(٥) فِي «فَتَاوَى السُّبُكِيِّ» (٢/ ٣٢٠): «فَنَظَرْتُ؛ فَرَأَيْتُ أَبَا بَكْرٍ بْنَ السَّرَّاجِ فِي (الْأُصُولِ)».

و[وَمَا رَأَيْتُ] ^(١) كَالْيَوْمِ رَجُلًا، [وَسُبْحَانَ اللَّهِ مِنْ رَجُلٍ، وَرَجُلًا]،
و[حَسْبُكَ بِزَيْدٍ رَجُلًا] ^(٢)، وَمِنْ رَجُلٍ، و[الْعِظْمَةُ لِلَّهِ مِنْ رَبٍّ]، و[كَفَاكَ
زَيْدٌ رَجُلًا].

وَقَوْلُهُ: (الْعِظْمَةُ لِلَّهِ مِنْ رَبٍّ): دَلِيلٌ لِحَوَازِ ^(٣) التَّعَجُّبِ فِي صِفَاتِ اللَّهِ
تَعَالَى، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِصِغَةِ: (مَا أَفْعَلُهُ، وَأَفْعِلْ بِهِ)، وَمِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى: لَا
فَرْقَ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ تَعَجُّبًا.

● وَحَكَى ابْنُ الْأَثَرِيِّ ^(٤) عَنِ الْكُوفِيِّينَ: (أَنَّ: (مَا أَحْسَنَ زَيْدًا): اسْمٌ
عِنْدَهُمْ، لَا فِعْلٌ، تَقْدِيرُهُ: شَيْءٌ أَحْسَنَ زَيْدًا؛ خِلَافًا لِلْبَصْرِيِّينَ؛ لِأَدَلَّةٍ،
مِنْهَا:

قَوْلُهُمْ: مَا أَعْظَمَ اللَّهَ، وَلَوْ كَانَ التَّقْدِيرُ مَا ذَكَرَ، وَجَبَ أَنْ يُقَدَّرَ هُنَا:
شَيْءٌ أَعْظَمَ اللَّهَ، وَاللَّهُ تَعَالَى عَظِيمٌ، لَا يَجْعَلُ جَاعِلٍ.
وَقَالَ الشَّاعِرُ ^(٥):

مَا أَقْدَرَ اللَّهَ

(١) زيادة من (م).

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من (ز).

(٣) في (ز): بجواز.

(٤) في «فتاوى السُّبُكِيِّ» (٣٢١/٢): «وَقَالَ كَمَالُ الدِّينِ أَبُو الْبَرَكَاتِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
الْأَثَرِيُّ فِي كِتَابِ «الْإِنْصَافِ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ» فِي النَّحْوِ».

(٥) في «فتاوى السُّبُكِيِّ» (٣٢١/٢):

«وَقَالَ الشَّاعِرُ:

مَا أَقْدَرَ اللَّهَ أَنْ يُدْنِي عَلَيَّ شَحْطٍ مَن دَاوَهُ الْحُزْنُ مِمَّنْ دَاوَهُ الصُّوْلُ»

والبيت في «ديوان الحماسة» لأبي تمام (٣٩٢/٢)، ونسبه ل: حُنْدُجِ بْنِ حُنْدُجِ الْمُرِّي.

وَيَلْزَمُ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ فَعُلَ؛ أَنْ تَقْدِيرُهُ: شَيْءٌ أَقْدَرَ اللَّهَ، وَاللَّهُ تَعَالَى قَادِرٌ، لَا بِجَعْلٍ جَاعِلٍ.

وَأَجَابَ الْبَصْرِيُّونَ بِأَنَّهُ لَا مَحْذُورَ^(١)؛ إِذِ^(٢) التَّقْدِيرُ: شَيْءٌ أَعْظَمَ اللَّهَ؛ أَيْ: وَصَفَهُ بِالْعَظَمَةِ؛ كَمَا تَقُولُ: عَظَّمْتُ عَظِيمًا، وَالشَّيْءُ؛ إِمَّا مِنْ^(٣) تَعْظِيمِهِ^(٤)، مِنْ عِبَادِهِ، وَإِمَّا مَا يَدُلُّ عَلَى عَظَمَتِهِ وَقُدْرَتِهِ مِنْ [مَصْنُوعَاتِهِ]^(٥)، أَوْ ذَاتِهِ تَعَالَى؛ أَيْ^(٦): أَنَّهُ أَعْظَمُ لِدَاثِهِ، لَا لِشَيْءٍ جَعَلَهُ عَظِيمًا؛ فَرَقًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ.

● وَحُكِيَ أَنَّ بَعْضَ^(٧) (أَصْحَابِ) الْمَبَرِّدِ^(٨) قَدِمَ مِنَ الْبَصْرَةِ إِلَى بَغْدَادٍ؛ فَحَضَرَ حَلَقَةً ثَعْلَبَ^(٩)؛ فَسُئِلَ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ فَأَجَابَ بِجَوَابِ أَهْلِ

(١) (س): [٥١ / أ].

(٢) في (ز)، و(هـ): أن.

(٣) سقطت من (م).

(٤) في (هـ): يعظمه.

(٥) في (س): مصير غاية، في (ز): صفاته، والمثبت من (م)، و(هـ)، وهو الأنسب للسياق.

(٦) سقطت من (ز).

(٧) سقطت من (ز).

(٨) إِمَامُ النَّحْوِ، أَبُو الْعَبَّاسِ، مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ الْأَكْبَرِ الْأَزْدِيُّ، الْبَصْرِيُّ، النَّحْوِيُّ، الْأَخْبَارِيُّ، صَاحِبُ (الْكَامِلِ)، مَاتَ الْمَبَرِّدُ: فِي أَوَّلِ سَنَةِ سِتٍّ وَثَمَانِينَ وَمِائَتَيْنِ. «الْأَنْسَابُ» لِلْسَّمْعَانِيِّ (٣/ ١٤٦)، و«سِيرُ الثُّبَلَاءِ» (١٣/ ٥٧٦)، و«الْبِدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ» (١٤/ ٦٨٠)، و«وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ» لابن خَلِّكَانٍ (٤/ ٣١٣).

(٩) هو أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ يَزِيدَ بْنِ سَيَّارِ النَّحْوِيِّ، الشَّيْبَانِيُّ، مَوْلَاهُمْ =

البَصْرَةَ، وَهُوَ أَنَّ التَّقْدِيرَ: شَيْءٌ^(١) أَحْسَنَ زَيْدًا؛ فَأُورِدَ عَلَيْهِ: مَا أَعْظَمَ اللَّهَ؛ فَالْتَزَمَهُ فِيهِ، وَأَنْكَرُوا عَلَيْهِ^(٢) بِأَنَّهُ عَظِيمٌ، لَا يَجْعَلُ جَاعِلٍ، وَسَجَنُوهُ حَتَّى قَدِمَ الْمَبْرَدُ؛ فَوَافَقَهُ، وَبَانَ قُبْحُ^(٣) إِنْكَارِهِمْ عَلَيْهِ، وَفَسَادُ مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ. وَقِيلَ: قَوْلُنَا: شَيْءٌ أَعْظَمَ اللَّهَ، بِمَنْزِلَةِ الْإِخْبَارِ، بِأَنَّهُ عَظِيمٌ، لَا بِشَيْءٍ جَعَلَهُ عَظِيمًا؛ لَا سِتِحَالَتِهِ.

وَقَوْلُ الشَّاعِرِ: (مَا أَقْدَرَ اللَّهَ)؛ فَهُوَ، وَإِنْ كَانَ لَفْظُهُ لَفْظَ التَّعَجُّبِ؛ فَالْمُرَادُ بِهِ: الْمَبَالِغَةُ فِي وَصْفِهِ تَعَالَى بِالْقُدْرَةِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٥] بِلَفْظِ الْأَمْرِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْحَقِيقَةِ أَمْرًا، وَإِنْ شِئْتَ قَدَّرْتَهُ تَقْدِيرًا: مَا أَعْظَمَ اللَّهَ، عَلَى مَا بَيَّنَّا). انتهى كلامُ ابنِ الأنباريِّ.

وَهُوَ نَصٌّ صَرِيحٌ فِي الْمَسْأَلَةِ^(٤)، وَنَاطِقٌ بِالِاتِّفَاقِ عَلَى صِحَّةِ هَذَا اللَّفْظِ، وَأَنَّهُ غَيْرُ^(٥) مُسْتَنَكِرٍ^(٦)، وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا: هَلْ يَبْقَى عَلَى حَقِيقَتِهِ مِنَ التَّعَجُّبِ؟

= المعروف بثعلب إمام الكوفيين في النحو واللغة، مات أبو العباس أحمد بن يحيى النحوي، المعروف بثعلب، يوم السبت لثلاث عشرة ليلة بقيت من جمادى الأولى، سنة إحدى وتسعين ومائتين، وكان مولده سنة مائتين. ودفن في مقبرة باب الشام. «تاريخ بغداد» (٤٤٨/٦)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (٢٧٥/٢)، و«تاريخ الإسلام» (٩٠٠/٦)، و«سير النبلاء» (٥/١٤).

(١) في (ز): بشيء.

(٢) سقطت من (ز).

(٣) في (ز): قبيح.

(٤) ولا زال الكلام للسُّبُكِيِّ. «فتاوى السُّبُكِيِّ» (٣٢٢/٢).

(٥) في (ز): عسير.

(٦) في (هـ): مستند.

وَيُحْتَمَلُ الْأَوْجُهُ الثَّلَاثَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا، أَوْ يُجْعَلُ مَجَازًا عَنِ الْإِخْبَارِ، وَأَمَّا
إِنْكَارُ اللَّفْظِ؛ فَلَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ^(١)، وَالْأَصَحُّ: أَنَّهُ بَاقٍ عَلَى مَعْنَاهُ مِنَ
التَّعَجُّبِ، وَتَأْوِيلُ الشَّيْءِ، عَلَى مَا ذَكَرَ.

● وَذَكَرَ أَبُو الْوَلِيدِ الْبَاجِيُّ^(٢) فِي كِتَابِهِ «السُّنَنِ»^(٣) أَدْعِيَةً مُتَّخَذَةً^(٤) مِنْ
غَيْرِ الْقُرْآنِ، مِنْ جُمْلَتِهَا: مَا أَحْلَمَكَ عَمَّنْ^(٥) عَصَاكَ، وَأَقْرَبَكَ مِمَّنْ
دَعَاكَ، وَأَعْطَفَكَ عَلَى مَنْ سَأَلَكَ^(٦).

● وَرَوَى ابْنُ إِسْحَاقَ^(٧) عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ

(١) فِي (ز): (فَلَمْ يَقُلْ بِوَاحِدٍ) بَدَلًا مِنْ (يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ).

(٢) هُوَ سُلَيْمَانُ بْنُ خَلْفِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَيُّوبَ بْنِ وَارِثِ التُّجَيْبِيِّ، الْأَنْدَلُسِيُّ، الْقُرْطُبِيُّ،
الْبَاجِيُّ، الذَّهَبِيُّ، صَاحِبُ التَّصَانِيفِ.

أَصْلُهُ مِنْ مَدِينَةِ بَطْلَيْوسَ، فَتَحَوَّلَ جَدُّهُ إِلَى بَاجَةَ - بُلَيْدَةٍ بِقُرْبِ إِشْبِيلِيَّةَ -؛ فَنُسِبَ
إِلَيْهَا، وَمَا هُوَ مِنْ بَاجَةَ الْمَدِينَةِ الَّتِي بِإِفْرِيقِيَّةَ. مَاتَ أَبُو الْوَلِيدِ بِالْمَرْيَةِ فِي تَاسِعِ
عَشْرِ رَجَبٍ، سَنَةِ أَرْبَعٍ وَسَبْعِينَ وَأَرْبَعِ مِائَةٍ، فَعُمُرُهُ إِحْدَى وَسَبْعُونَ سَنَةً سِوَى
أَشْهُرٍ. «تَارِيخُ بَغْدَادٍ» (٩٢/٢١)، وَ«تَارِيخُ دِمَشْقَ» (٢٢٤/٢٢)، وَ«تَارِيخُ الْإِسْلَامِ»
(٣٦٥/١٠)، وَ«سِيرُ النُّبَلَاءِ» (٥٣٦/١٨).

(٣) كَمَا فِي «فَتَاوَى السُّبُكِيِّ» (٣٢٢/٢).

(٤) فِي (ز): مُسْتَحَبَّةٌ.

(٥) فِي (ز): عَلَى مَنْ.

(٦) يُنْظَرُ: «الْمَدْخَلُ» لِابْنِ الْحَاجِّ (٣٠٩/٤).

(٧) كَمَا فِي «فَتَاوَى السُّبُكِيِّ» (٣٢٢/٢)، وَإِسْنَادُهُ مُنْقَطِعٌ أَوْ مُرْسَلٌ؛ كَمَا هُنَا عِنْدَ
الْمَصْنُفِ، وَهُوَ فِي «السِّيَرَةِ» لِابْنِ هِشَامٍ (٣٧٤/١)، وَ«السِّيَرَةِ النَّبَوِيَّةِ» لِابْنِ كَثِيرٍ
(٦٦/٢).

وَفِيهِ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَحَدُ الْفُقَهَاءِ السَّبْعَةِ -، وَهُوَ =

أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ أَنَّ (بَعْضَ) سُفْهَاءِ قُرَيْشٍ حَثَى عَلَى رَأْسِ
أَبِي بَكْرٍ تُرَابًا؛ فَمَرَّ بِهِ الْوَلِيدُ بْنُ الْمَغِيرَةِ، أَوْ الْعَاصُ بْنُ وَائِلٍ؛ فَقَالَ: أَلَا
تَرَى مَا فَعَلَ هَذَا السَّفِيهُ؟! قَالَ: أَنْتَ فَعَلْتَ ذَلِكَ بِنَفْسِكَ؛ فَقَتَبَهُ لِهَالِ
أَبُو بَكْرٍ: أَيُّ رَبٍّ مَا أَحْلَمَكَ!

وَلَوْ لَمْ يَكُنْ هَذَا إِلَّا عَنِ الْقَاسِمِ؛ لَكَفَى فَضْلًا عَنْ رِوَايَتِهِ عَنْ أَبِيهِ^(١) عَنْ
جَدِّهِ، وَإِنْ كَانَتْ مُرْسَلَةً.

● **وَفِي «الْكَشَافِ»^(٢):** (فِي ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ) مَعْنَاهُ: الَّذِي يُجِلُّهُ
الْمَوْحِدُونَ عَنِ التَّشْبِيهِ بِخَلْقِهِ^(٣)، أَوِ الَّذِي يُقَالُ لَهُ^(٤): مَا أَجَلَّكَ^(٥) وَأَكْرَمَكَ.

وَفِيهِ^(٦) فِي ﴿أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمَعْ﴾ [الكهف: ٢٦]: (أَنَّهُ جَاءَ بِمَا دَلَّ عَلَى
التَّعْجِبِ مِنْ إِدْرَاكِهِ لِلْمَسْمُوعَاتِ وَالْمُبْصِرَاتِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ أَمْرَهُ تَعَالَى
فِي الْإِدْرَاكِ خَارِجٌ عَنْ حَدِّ مَا عَلَيْهِ إِدْرَاكُ السَّامِعِينَ وَالْمُبْصِرِينَ؛ لِأَنَّهُ يُدْرِكُ
أَلْطَفَ الْأَشْيَاءِ وَأَصْغَرَهَا؛ كَمَا يُدْرِكُ أَكْبَرَهَا حَجْمًا، وَأَكْثَفَهَا جُرْمًا،
وَيُدْرِكُ الْبَوَاطِينَ؛ كَمَا يُدْرِكُ الظَّوَاهِرَ).

= لَمْ يُدْرِكْ أَبَا بَكْرٍ، فَقَدْ أُرْسِلَ عَنْهُ؛ كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ الْعَلَاءِيُّ فِي «جَامِعِ التَّحْصِيلِ»
(ص: ٢٥٣)، وَأَنْظَرُ: «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» (٨/ ٣٣٥).

(١) عبارة (عن أبيه) سقطت من (ز)، و(م)، و(ه).

(٢) (٤/ ٤٤٦ - الْكَشَافُ / التَّفْسِيرُ -).

(٣) وَالزَّمْخَشَرِيُّ مُعْطَلٌ لِلصِّفَاتِ!! فليُعلم.

(٤) سقطت من (ز).

(٥) فِي (ز): أَحْلَمَكَ.

(٦) (٢/ ٦٦٩ - الْكَشَافُ / التَّفْسِيرُ -).

وَفِيهِ^(١) فِي ﴿حَشَ﴾^(٢) لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا ﴿يُوسُف: ٣١﴾: (المعنى: تَنْزِيهُهُ تَعَالَى مِنْ صِفَاتِ الْفَخْرِ^(٣)، وَالتَّعَجُّبُ مِنْ قُدْرَتِهِ عَلَى^(٤) خَلْقِ [جَمِيلٍ مِثْلِهِ، وَأَمَّا ﴿حَشَ﴾^(٥) لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ ﴿يُوسُف: ٥١﴾؛ فَالتَّعَجُّبُ مِنْ قُدْرَتِهِ عَلَى خَلْقِ^(٦) عَفِيفٍ^(٧) مِثْلِهِ).

● وَذَكَرَ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ إِسْحَاقَ الصِّمَرِيُّ^(٨) فِي كِتَابِهِ «التَّبَصُّرَةُ وَالتَّذَكُّرَةُ» - فِي النَّحْوِ - فِي (مَا أَعْظَمَ اللَّهَ)^(٩): (أَيُّ^(١٠): أَيُّ شَيْءٍ أَعْظَمَهُ)، وَفَسَّرَ (الشَّيْءَ) بِنَحْوِ مَا مَرَّ عَنْ ابْنِ الْأَنْبَارِيِّ وَمِنْهُ. وَيَجُوزُ أَنْ

(١) (٢/٤٣٩ - الْكَشَّافُ / التَّفْسِيرُ -).

(٢) فِي الْأَصْلِ: حَاشَا.

(٣) فِي (م): الْعَجْزُ. وَهُوَ الصَّوَابُ، وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِمَا فِي «الْكَشَّافِ».

(٤) (س): [٥١ / ب].

(٥) فِي الْأَصْلِ: حَاشَا.

(٦) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَقَطَ مِنْ (ز).

(٧) فِي (م) كُتِبَ فِي حَاشِيَتِهَا: فِي نَسْخَةٍ: جَمِيلٌ.

(٨) قَالَ جَمَالُ الدِّينِ الْقَفْطِيُّ فِي «إِنْبَاهِ الرُّوَاةِ عَلَى أَنْبَاهِ النُّحَاةِ» (٢/١٢٣) - عَنْهُ -: «قَدِيمٌ

مِصْرَ، وَحُفِظَ عَنْهُ شَيْءٌ مِنَ اللُّغَةِ وَغَيْرِهَا. وَكَانَ فَهْمًا عَاقِلًا. وَصَنَفَ كِتَابًا فِي النَّحْوِ،

سَمَاهُ (التَّبَصُّرَةُ)، وَأَحْسَنَ فِيهِ التَّعْلِيلَ عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ.

وَلَأَهْلُ الْمَغْرِبِ بِاسْتِعْمَالِهِ عَنَاءٌ تَامَّةٌ، وَلَا يَوْجَدُ بِهِ نَسْخَةٌ إِلَّا مِنْ جِهَتِهِمْ. وَقَدْ ذَكَرْتُهُ

فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ. وَانْظُرْ: «الْوَافِي بِالْوَفَايَاتِ» لِلصَّفَدِيِّ (١٧/١٨١)،

و«الْبُلْغَةُ فِي تَرَاجُمِ أَيْمَةِ النَّحْوِ وَاللُّغَةِ» لِلْفَيُوزِيِّ أَبِي بَادِي (ص: ١٧٢)، وَ«بَغِيَّةُ الْوَعَاةِ فِي

طَبَقَاتِ اللُّغَوِيِّينَ وَالنُّحَاةِ» لِلْسُّيُوطِيِّ (٢/٤٩).

(٩) كَمَا فِي «فَتَاوَى السُّبُكِيِّ» (٢/٣٢٣).

(١٠) سَقَطَتْ مِنْ (ز)، وَ(ه).

يَكُونُ ذَلِكَ (الشَّيْءُ) هُوَ اللَّهُ تَعَالَى ؛ فَيَكُونُ لِنَفْسِهِ عَظِيمًا ، لَا لِشَيْءٍ جَعَلَهُ عَظِيمًا ، ثُمَّ قَالَ ^(١) : (وَمِثْلُ هَذَا يُسْتَعْمَلُ ^(٢) كَثِيرًا فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ؛ كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ ^(٣) :

نَفْسُ عِصَامٍ سَوَّدَتْ عِصَامًا . انتهى .

● وَقَالَ نَحْوَ ذَلِكَ - أَيْضًا - ابْنُ الدَّهَّانِ - سَعِيدُ بْنُ الْمُبَارَكِ ^(٤) - فِي

(١) يعني : الصَّيْمَرِيُّ .

(٢) في (هـ) : مستعمل . وهو كَذَلِكَ فِي «فَتَاوَى السُّبُكِيِّ» .

(٣) وهو النابغة الذبياني ؛ كما في «دِيَوَانِ الْمَعَانِي» لِأَبِي هِلَالٍ الْعَسْكَرِيِّ (١/٢١٧) :

نَفْسُ عِصَامٍ سَوَّدَتْ عِصَامًا وَعَلِمَتْهُ الْكَرَّ وَالْإِقْدَامَا
وَصَيَّرَتْهُ مَلِكًا هُمَامًا حَتَّى عَلَا ، وَجَاوَزَ الْأُقُومَا

وهو مَذْحُ النابغة لعصام بن شهبر ، ومنه المثل المعروف «كن عصاميًّا ولا تكن عظاميًّا» .

قال الدارقطني في «المؤتلف والمختلف» (٢/٩٦٩) : «وَذُبْيَانُ بْنُ سَعْدِ بْنِ عُذْرَةَ ، مِنْ وَلَدِهِ عِصَامُ بْنُ شَهْبَرِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ ذُبْيَانَ ، كَانَ عِصَامٌ مِنْ فُرْسَانَ الْعَرَبِ وَفَصَحَائِهِمْ ، وَأَحْزَمِهِمْ رَأْيًا ، وَلَهُ يَقُولُ الشَّاعِرُ :

نَفْسُ عِصَامٍ سَوَّدَتْ عِصَامًا .

ويقال : إِنْ الشَّعْرُ لَعَبْرٍ النَّابِغَةِ . انظر : «أَنْسَابُ الْأَشْرَافِ» (١٣/١٠٨) ، و«الْأَخْبَارُ الْمَوْفَقِيَّاتُ» لِلزُّبَيْرِ بْنِ بَكَارٍ (ص : ١٥٠) ، و«تَارِيخُ الطَّبَرِيِّ» (٣/٣٥٨) ، و«الْأَنْسَابُ» لِلْسَّمْعَانِيِّ (٥/٦) .

(٤) أَبُو مُحَمَّدٍ سَعِيدُ بْنُ الْمُبَارَكِ بْنِ عَلِيٍّ ، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الدَّهَّانِ النَّحْوِيُّ الْبَغْدَادِيُّ بِالْمَوْصِلِ ، وَكَانَ إِمَامًا فِي النَّحْوِ ، لَهُ التَّصَانِيفُ الْمَشْهُورَةُ ، مِنْهَا «الْعُرَّةُ» وَغَيْرُهَا ، قَالَ ابْنُ خَلِّكَانَ : لَقِبَهُ نَاصِحَ الدِّينِ ، تُوفِّيَ سَنَةَ تِسْعٍ وَسِتِّينَ وَخَمْسٍ مِائَةٍ . «تَارِيخُ بَغْدَادٍ» (١٥/١٩١) ، و«الْكَامِلُ» لِابْنِ الْأَثِيرِ (٩/٤٠١) ، و«تَارِيخُ الْإِسْلَامِ» (١٢/٤٠٨) ، و«سِيرُ النَّبَلَاءِ» (٢٠/٥٨١) .

«شَرَحَ الْإِيضَاحُ»؛ تَفْسِيرٌ^(١): (مَا أَعْظَمَ اللَّهُ) بِشَيْءٍ أَعْظَمُهُ، وَفَسَّرَ ذَلِكَ الشَّيْءَ بِنَحْوِ مَا مَرَّ عَنِ ابْنِ الْأَنْبَارِيِّ^(٢).
وَقَالَ الْمُتَنَبِّي^(٣):

مَا أَقْدَرَ اللَّهَ أَنْ يَجْزِيَ خَلِيقَتَهُ!^(٤)

● وَأَقْرَهُ عَلَيْهِ الْوَاحِدِيُّ^(٥).....

(١) في (ز)، و(م): ففسر، (ه): يفسر.

(٢) في «فَتَاوَى الشُّبْكِيِّ» (٣٢٣/٢): «وَقَالَ ابْنُ الدَّهَّانِ سَعِيدُ بْنُ الْمُبَارَكِ بْنِ عَلِيٍّ فِي شَرْحِ الْإِيضَاحِ: فَإِنْ قِيلَ: فَإِذَا قَدَّرْتَ «مَا» تَقْدِيرَ شَيْءٍ، وَإِذَا قُلْتَ: مَا أَحْسَنَ زَيْدًا، قَدَّرْتَهُ تَقْدِيرَ شَيْءٍ أَحْسَنَ زَيْدًا؛ فَمَا تَصْنَعُ بِقَوْلِهِمْ: مَا أَعْظَمَ اللَّهُ؟ فَالْجَوَابُ مِنْ وَجْهِهِ: أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الشَّيْءُ نَفْسُهُ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَا دَلَّ عَلَيْهِ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ. وَالثَّالِثُ: مَنْ يُعَظِّمُهُ مِنْ عِبَادِهِ.

الرَّابِعُ: أَنْ تَكُونَ الْأَفْعَالُ الْجَارِيَةُ عَلَيْهِ لِحَمْلِهَا عَلَى مَا يَجُوزُ مِنْ صِفَاتِهِ وَيَلِيقُ بِهِ؛ فَيَحْمَلُ عَلَى أَنَّهُ عَظِيمٌ فِي نَفْسِهِ لَا عَلَى شَيْءٍ عَظَّمَ اللَّهُ، وَإِنْ كَانَ يَصِحُّ عَلَى مَا بَيَّنَّا.

(٣) في «ديوانه» (ص: ٢٤٥)، والْبَيْتُ بِتَمَامِهِ:

«مَا أَقْدَرَ اللَّهَ أَنْ يُخْزِيَ خَلِيقَتَهُ وَلَا يُصَدِّقَ قَوْمًا فِي الَّذِي زَعَمُوا»

وقوله: (يُخْزِي)؛ كذا في الديوان، وعدد من شروحاته، بالخاء، وهناك وجه بالجمع؛ كما في «قشر الفسر» لأبي سهل الزوزني (٣٣٦/٢).

(٤) في نسخة أخرى مطبوعة لكتابنا: (أَنْ يُخْزِيَ خَلِيفَتَهُ). وهو الموافق لشرح الواحدي على «ديوان المتنبي» (ص ٣٤٢)، وفي طبعة الخميس: (يجري خليفته)، وجزى الله خيرًا من نبهنا إلى ذلك.

(٥) هو أَبُو الْحَسَنِ، عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَلِيٍّ، الْوَاحِدِيُّ، النَّيْسَابُورِيُّ، الشَّافِعِيُّ، صَاحِبُ التَّفْسِيرِ، مَاتَ بِنَيْسَابُورَ فِي جُمَادَى الْآخِرَةِ، سَنَةَ ثَمَانٍ وَسِتِينَ وَأَرْبَعِ مِائَةٍ. «تاريخ الإسلام» (١٠ / ٢٦٤)، و«سير النبلاء» (١٣ / ٤٥٣).

في «شرحِه»^(١).

● وَتَبَعَ^(٢) السُّبْكِيُّ عَلَى ذَلِكَ: الْوَلِيُّ^(٣) أَبُو زُرْعَةَ؛ فَقَالَ فِي «فَتَاوِيهِ»: (لَا نَعْلَمُ أَحَدًا مِنْ مُعْتَبَرَةٍ^(٤) الْعُلَمَاءِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ مَنَعَ إِطْلَاقَ هَذَا اللَّفْظِ؛ أَيْ: مَا أَعْظَمَ اللَّهَ، مَا أَحْلَمَ اللَّهَ، وَهُوَ لَفْظٌ دَالٌّ عَلَى تَعْظِيمِ الرَّبِّ جَلَّ جَلَالُهُ، وَتَفْخِيمِ شَأْنِ^(٥) صِفَاتِهِ الْعَلِيَّةِ؛ فَلَا مَانِعَ مِنْ إِطْلَاقِهِ، وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿أَبْصُرْ بِهِ وَأَسْمَعْ﴾ [الكهف: ٢٦]، ثُمَّ حَكَى عَنْ قَتَادَةَ أَنَّهُ^(٦) قَالَ: لَا أَحَدَ أَبْصَرَ مِنَ اللَّهِ وَلَا أَسْمَعَ^(٧).

وَقَدْ وَرَدَتْ^(٨) إِطْلَاقُ^(٩) صِبْغَةِ التَّعَجُّبِ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى فِي السُّنَّةِ -

(١) حَيْثُ قَالَ: «يَقُولُ: اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَادِرٌ عَلَى إِجْزَاءِ (وفي الشرح المطبوع للواحدي: إجزاء) خَلْقَتِهِ بِأَنْ يُمْلِكَ عَلَيْهِمْ لَيْثًا سَاقِطًا مِنْ غَيْرِ أَنْ يُصَدَّقَ الْمُلْحَدَةُ الَّذِينَ يَقُولُونَ بِقَدَمِ الدَّهْرِ، يُشِيرُ إِلَى أَنَّ تَأْمِيرَ مِثْلِهِ إِجْزَاءٌ لِلنَّاسِ (وفي شرح الواحدي: إجزاء للناس)، وَاللَّهُ تَعَالَى قَدْ فَعَلَ ذَلِكَ عُقُوبَةً لَهُمْ، وَلَيْسَ كَمَا يَقُولُ الْمُلْحَدَةُ إِنَّ تَمْلِيكَ مِثْلِهِ يُشَكِّكُ النَّاسَ فِي حِكْمَةِ الْبَارِي فَيُطِنُّ التَّعْطِيلُ». «فَتَاوَى السُّبْكِيِّ» (٣٢٣/٢).

(٢) فِي (ز): وَتَبَعَهُ.

(٣) فِي (ز): وَالْوَلِي.

(٤) فِي (ز)، وَ(م)، وَ(ه): مُعْتَبَرِي.

(٥) فِي (ز): آثَار.

(٦) سَقَطَتْ مِنْ (ز).

(٧) أَثَرُ حَسَنٍ، رَوَاهُ الطَّبْرِيُّ فِي «التَّفْسِيرِ» (٢٣٣ / ١٥) مِنْ طَرِيقِ: يَزِيدَ، قَالَ: ثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ بِهِ. وَعَزَاهُ السُّيُوطِيُّ فِي «الدَّرِّ الْمَشْهُورِ» (٥٢١ / ٩) لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ.

(٨) فِي (م)، وَ(ه): وَرَدَ.

(٩) سَقَطَتْ مِنْ (ز).

أَيْضًا - . فَاَلْمَانِعُ لِذَلِكَ إِنْ كَانَ اسْتِنَادُهُ^(١) إِلَى أَنَّ أَهْلَ الْعَرَبِيَّةِ يُقَدِّرُونَ فِي مِثْلِ هَذَا التَّعَجُّبِ^(٢) : شَيْءٌ صَيَّرَهُ كَذَا، وَمِثْلُ هَذَا لَا يُسْتَعْمَلُ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى؛ كَهَذَا^(٣) التَّقْدِيرِ غَيْرِ لَازِمٍ وَلَا مُطَرَّدٍ؛ فَقَدْ يَمْتَنِعُ لِمَانِعٍ .

وَإِذَا كَانَ أَصْلُ وَضْعِ اللَّفْظِ فِي اللُّغَةِ لِلتَّعْظِيمِ؛ فَلَا يُمْنَعُ مِنْهُ لِأَجْلِ ذَلِكَ التَّقْدِيرِ، وَلَا تَمْشِي أَلْفَاظُ النَّاسِ عَلَى دَقَائِقِ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ الَّتِي لَا دَلِيلَ عَلَيْهَا، عَلَى أَنَّهُ يُمَكِّنُ تَقْدِيرُ مَا يُوَافِقُهُمْ بِمَا لَا انْكَارَ فِيهِ مِنْ غَيْرِ إِخْلَالٍ بِاللَّاتِقِ بِالرَّبِّ جَلَّ جَلَالُهُ بِأَنْ يُقَدَّرَ شَيْءٌ (وَصَفَهُ) - كَذَلِكَ^(٤) -، وَهُوَ إِمَّا نَفْسُهُ، أَوْ مَنْ^(٥) شَاءَ مِنْ خَلْقِهِ، وَلَا يُقَدَّرُ شَيْءٌ (صَيَّرَهُ) - كَذَلِكَ - .

● وَأَفْتَى السُّبُكِيُّ - أَيْضًا - فِي مَنْ سُئِلَ عَنْ شَيْءٍ؛ فَقَالَ: لَوْ جَاءَ جَبْرِئِلُ؛ مَا فَعَلْتُهُ، بَأَنَّهُ لَا يَكْفُرُ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْعِبَارَةَ تَدُلُّ عَلَى عَظَمَةِ جَبْرِئِلَ عِنْدَهُ^(٦) .

● وَأَبُو زُرْعَةَ^(٧) فِي مَنْ قَالَ لِآخَرَ: سَأَلْتُكَ أَنْ تَهْجُرَنِي فِي اللَّهِ؛ فَقَالَ:

(١) فِي (ز): اسْتِفَادَهُ .

(٢) فِي (ز)، وَ(هـ): مِنَ التَّعَجُّبِ .

(٣) فِي (م)، وَ(هـ): فَهَذَا .

(٤) فِي (م): بِذَلِكَ، (هـ): لِذَلِكَ .

(٥) فِي (ز): (نَفِيهِ أَمْرَهُ) بِدَلَا مِنْ (نَفْسِهِ أَوْ مِنْ) .

(٦) انْظُرْ: «تُحْفَةُ الْمُحْتَاجِ فِي شَرْحِ الْمُنْهَاجِ» لِلْمُصَنِّفِ (٨٤/٩)، وَ«حَاشِيَةُ الْجَمَلِ عَلَى الْمُنْهَاجِ لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ زَكَرِيَّا الْأَنْصَارِيِّ» (١٥/١٠)، وَ«تُحْفَةُ الْحَبِيبِ عَلَى شَرْحِ الْخَطِيبِ» لِلْبَجِيرِيِّ الشَّافِعِيِّ (١١٠/٥)، وَ«إِعَانَةُ الطَّالِبِينَ عَلَى حَلِّ أَلْفَاظِ فَتْحِ الْمَعِينِ» لِلدَّمِيَّاطِيِّ (١٥٠/٤) .

(٧) مِنْ مُحَقِّقِي الْمُتَأَخِّرِينَ، وَانْظُرْ: «تُحْفَةُ الْمُحْتَاجِ فِي شَرْحِ الْمُنْهَاجِ» لِلْمُصَنِّفِ (٨٨/٩) .

هَجَرْتُكَ^(١) لَأَلْفِ اللَّهِ!! بَأْنِ مُقْتَضَى^(٢) هَذَا اللَّفْظِ: تَعَدُّدُ الْآلِهَةِ، وَذَلِكَ كُفْرٌ صَرِيحٌ؛ فَإِنْ أَرَادَهُ ضُرِبَتْ^(٣) عُنُقُهُ؛ إِنْ لَمْ يَتُبْ؛ فَإِنْ ادَّعَى تَأْوِيلًا يَصْرِفُهُ عَنِ الْكُفْرِ بَأْنِ أَرَادَ أَسْبَابَ الْهَجَرَةِ الَّتِي هِيَ^(٤) لِأَجْلِ اللَّهِ؛ فَكَأَنَّهُ قَالَ: هَجَرْتُكَ لَأَلْفِ سَبَبٍ لِلَّهِ تَعَالَى؛ فَأُطْلِقَ^(٥) السَّبَبَ عَلَى الْمُسَبَّبِ لَهُ؛ قَبْلَ ذَلِكَ مِنْهُ بَيَمِينِهِ؛ لِاحْتِمَالِ اللَّفْظِ لَهُ^(٦).

أَوْ قَالَ: هَجَرْتُكَ أَلْفَ هَجَرَةٍ لِلَّهِ؛ فَذَلِكَ مِمَّا يَحْتَمِلُهُ اللَّفْظُ بِتَأْوِيلٍ؛ فَيُقْبَلُ - أَيْضًا -؛ حَقًّا لِلدَّمِ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ، وَلَا سِيَّمَا إِنْ كَانَ الْقَائِلُ لَذَلِكَ مِمَّا^(٧) لَا يُعْرَفُ بِعَقِيدَةٍ سَيِّئَةٍ؛ لَكِنْ يُؤَدَّبُ عَلَى إِطْلَاقِ^(٨) هَذَا اللَّفْظِ؛ لِشَاعَةِ ظَاهِرِهِ^(٩).

● وَأَفْتَى شَيْخُنَا زَكَرِيَّا الْأَنْصَارِيُّ سَقَى اللَّهُ عَهْدَهُ فِي اثْنَيْنِ تَخَاصُّمًا؛ فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِلْآخَرِ: لَسْتُ مِثْلَكَ أَدْخُلُ إِلَى الْحُكَّامِ^(١٠)، وَأَعْمَلُ فُضُولِي^(١١)،

(١) فِي (ز): هَجَرْتَهُ.

(٢) فِي (م): يَقْتَضِي.

(٣) فِي (ز): ضَرَبْنَا.

(٤) سَقَطَتْ مِنْ (ز).

(٥) (س): [٥٢ / أ].

(٦) سَقَطَتْ مِنْ (م).

(٧) فِي (م): مِمَّنْ.

(٨) سَقَطَتْ مِنْ (م).

(٩) انْظُرْ: «تُحْفَةُ الْمُحْتَاجِ فِي شَرْحِ الْمُتَهَاجِ» لِلْمُصَنِّفِ (٨٨/٩).

(١٠) فِي (ز): (لِلْحُكَّامِ) بَدَلًا مِنْ (إِلَى الْحُكَّامِ).

(١١) كَذَا بِالْأَصْلِ، وَفِي بَعْضِ الْمَطْبُوعِ: فَضُولِيًّا.

وَلَوْ أَرَدْتُ ذَلِكَ لَدَخَلْتُ إِلَيْهِمْ، وَتَفَوَّضْتُ، وَكَفَرْتُ أَلْفِي كُفْرًا؛ فَهَلْ يَكْفُرُ
بِذَلِكَ أَوْ لَا؟ فَمَا^(١) يُلْزَمُهُ بَأَنَّهُ يَكْفُرُ بِذَلِكَ؛ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ غَيْرَ الْكُفْرِ مِنْ
أَنْوَاعِ الْإِيذَاءِ^(٢)؛ فَلَا يَكْفُرُ؛ لَكِنَّهُ ارْتَكَبَ مُحَرَّمًا؛ فَيُلْزَمُهُ التَّعْزِيرُ الْبَالِغُ
الرَّادِعُ لَهُ وَلَا مِثْلَهِ مِنْ مِثْلِ ذَلِكَ.

وَبِأَنَّ مَنْ تَلَفَّظَ بِالشَّهَادَتَيْنِ بِالْعَجَمِيَّةِ، وَهُوَ يُحْسِنُ الْعَرَبِيَّةَ؛ لَا يَكُونُ
مُسْلِمًا بِذَلِكَ؛ كَنَظِيرِهِ فِي تَكْثِيرَةِ الْإِحْرَامِ^(٣).

◆ حَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى النَّارِ، وَجَعَلْنَا^(٤) مِنْ جُمْلَةِ أَوْلِيَائِهِ الْمُقَرَّبِينَ

(١) في (هـ): فماذا.

(٢) في (ز): الأذى.

(٣) قَالَ النَّوَوِيُّ فِي «رَوْضَةِ الطَّالِبِينَ» (٢٨٢/٨): «يَصِحُّ إِسْلَامُ الْكَافِرِ بِجَمِيعِ اللُّغَاتِ، ذَكَرَهُ
صَاحِبُ «الشَّامِلِ» وَغَيْرُهُ، وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَعْرِفَ مَعْنَى الْكَلِمَةِ؛ فَلَوْ لَقِّنَ الْعَجَمِيَّ الشَّهَادَةَ
بِالْعَرَبِيَّةِ، فَتَلَفَّظَ بِهَا وَهُوَ لَا يَعْرِفُ مَعْنَاهَا، لَمْ يُحْكَمْ بِإِسْلَامِهِ، وَإِذَا تَلَفَّظَ الْعَبْدُ
بِالْإِسْلَامِ بِلُغَتِهِ، وَسَيِّدُهُ لَا يَعْرِفُ لُغَتَهُ، فَلَا بَدَّ مِمَّنْ يَعْرِفُهُ بِلُغَتِهِ لِيَعْتَقَهُ عَنِ الْكُفَّارَةِ.
قُلْتُ: إِسْلَامُهُ بِالْعَجَمِيَّةِ صَحِيحٌ، إِنْ لَمْ يُحْسِنِ الْعَرَبِيَّةَ قَطْعًا، وَكَذَا إِنْ أَحْسَنَهَا عَلَى
الصَّحِيحِ. وَالْوَجْهُ بِالْمَنْعِ مَشْهُورٌ فِي صِفَةِ الصَّلَاةِ مِنَ «التَّيَمُّنَةِ» وَغَيْرِهِ، وَيَكْفِي السَّيِّدَ
فِي مَعْرِفَةِ لُغَةِ الْعَبْدِ قَوْلُ ثِقَةٍ؛ لِأَنَّهُ خَبَرٌ؛ كَمَا يَكْفِي فِي مَعْرِفَةِ قَوْلِ الْمُفْتِيِ وَالْمُسْتَفْتِيِ
- وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

● وَقَالَ الْمَصْنُفُ فِي «تَحْفَةِ الْمُحْتَاجِ» (٩٨/٩): «التَّلَفُّظُ بِالشَّهَادَتَيْنِ . . وَلَوْ بِالْعَجَمِيَّةِ،
وَإِنْ أَحْسَنَ الْعَرَبِيَّةَ عَلَى الْمُنْقُولِ الْمُعْتَمَدِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَكْثِيرَةِ الْإِحْرَامِ؛ جَلِيٌّ
بِتَرْتِيبِهِمَا».

قال الشُّرَوَانِيُّ فِي «حَاشِيَتِهِ» - عَلَى تَحْفَةِ الْمُحْتَاجِ -: «قَوْلُهُ: (جَلِيٌّ)؛ لَعَلَّهُ يُوْرِدُ الْأَمْرَ
بِتَعْيِينِ: اللَّهُ أَكْبَرُ بِقَوْلِهِ ﷺ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي» هُنَاكَ، وَعَدَمُ وُرُودِ الْأَمْرِ بِتَعْيِينِ
الْعَرَبِيَّةِ هُنَا». وانظر: «حاشية الجمل» (١٢٦/٥).

(٤) بياض في (هـ).

الْأَخْيَارِ^(١)، وَأَجَارَنَا مِنْ سَائِرِ مَحَنِ الدُّنْيَا وَالْدِّينِ، وَأَدَامَ لَنَا رِضَاهُ^(٢) إِلَى أَنْ نَفُوزَ بِشُهُودِهِ فِي أَعْلَى عِلِّيْنِ، مَعَ النَّبِيِّينَ وَالصَّادِقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ، وَمَنْ^(٣) عَلَيْنَا بِالْإِخْلَاصِ وَبِالنَّجَاةِ^(٤) مِنْ سَائِرِ الْعَلَائِقِ حِينَ لَا مَنَاصَ، وَنَفَعَ بِمَا أَلْفَنَاهُ: الْخَاصَّةَ وَالْعَامَّةَ، وَتَقَبَّلَهُ مِنْ فَضْلِهِ؛ لِنَرَى مِنْ آثَارِهِ غَايَةَ الرَّاحَةِ مِنْ أَهْوَالِ^(٥) الْحَاقَّةِ، وَالطَّامَّةِ، إِنَّهُ أَكْرَمُ كَرِيمٍ، وَأَرْحَمُ رَحِيمٍ، وَحَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ، مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ^(٦) لَمْ يَكُنْ.

مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، عَلَى هَذَا التَّأْلِيفِ وَغَيْرِهِ؛ مِنْ دِينِي وَنَفْسِي وَسَائِرِ آثَارِي.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ أَوَّلًا وَآخِرًا، وَظَاهِرًا وَبَاطِنًا، يَا رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ؛ كَمَا يَنْبَغِي لَجَلَالِ وَجْهِكَ، وَلِعَظِيمِ سُلْطَانِكَ.

سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ، وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ^(٧).

(١) في (ز)، و(م)، و(هـ): الأبرار.

(٢) بياض في (هـ).

(٣) بياض في (هـ).

(٤) في (ز): والنجاة.

(٥) في (ز): أحوال.

(٦) في (هـ): يشأ الله.

(٧) في آخر النسخة الأزهرية، كُتِبَ: وَوَأَفَقَ الْفَرَاغَ مِنْ نَسْخِهِ عَشِيَّةَ لَيْلَةِ الثَّلَاثَةِ، ثَالِثَ رَجَبٍ الْحَرَامِ مِنْ شُهُورٍ، سَنَةِ إِحْدَى وَثَمَانِينَ وَأَلْفٍ مِنَ الْهِجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ، عَلَى =

وَصَلِّ اللَّهُمَّ، وَبَارِكْ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ^(١) وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ؛ كَمَا صَلَّيْتَ وَبَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، فِي الْعَالَمِينَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ، عَدَدَ خَلْقِكَ، وَرِضَا نَفْسِكَ، وَزِينَةَ عَرْشِكَ، وَمِدَادَ كَلِمَاتِكَ، كُلَّمَا ذَكَرَكَ وَذَكَرَهُ الذَّاكِرُونَ، وَكُلَّمَا غَفَلَ عَنْ ذِكْرِكَ وَذَكَرَهُ الْغَافِلُونَ، دَعَوَاهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ، وَآخِرُ

= ساكنها ومُشَرَّفها أَفْضَلُ صَلَاةٍ وَسَلَامٍ، وَأَكْمَلُ تَحِيَّةٍ، عَلَى يَدِ أَفْقَرِ الْعِبَادِ، وَأَحْوَجِهِمْ إِلَى عَفْوِهِ وَجُودِهِ وَكَرَمِهِ: الْفَقِيرُ الْحَقِيرُ إِلَى رَبِّهِ - الْمَلِكُ الْقَاهِرُ الْقَادِرُ - أَحْمَدُ بْنُ أَحْمَدَ ابْنِ ظَاهِرِ الدِّيَرِيِّ عَفَا اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ. آمِينَ، اللَّهُمَّ آمِينَ، بَلِّغْ مَقَابِلَهُ وَقِرَاءَةً. * وَكُتِبَ تَحْتَهُ - بِخَطِّ وَمِدَادِ مُخْتَلِفٍ، يُشَبِّهُ مَا كُتِبَتْ بِهِ التَّعْلِيقَاتُ وَالْحَوَاشِي الْمَدُونَةُ فِي أَثْنَاءِ الْكِتَابِ -: بَلِّغْ مَقَابِلَهُ وَقِرَاءَةً.

** وفي آخر نُسخة المطبعة الوهبيَّة: بِحَمْدِ اللَّهِ، تَمَّ طَبْعُ هَذَا الْكِتَابِ الَّذِي صَغُرَ حَجْمُهُ، وَكَثُرَ نَفْعُهُ لَدَى أُولِي الْأَلْبَابِ.

فَهَيِّنَا لِمَنْ أَتَقَنَّهُ، وَاجْتَنَّبِ الْقَوَاطِعَ، وَعَضَّ عَلَى دِينِهِ بِالزَّوْاجِرِ وَالرَّوَادِعِ، وَقَدِّ الزَّمَ طَبْعُهُ بِالْمَطْبَعَةِ الْوَهْبِيَّةِ الْبَهِيَّةِ إِحْدَى الْمَطَابِعِ الْمَصْرِيَّةِ: الْمَكْرُمُ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ الْبَارُّ، سَلَكَ اللَّهُ بِنَا وَبِهِ سَبِيلَ الْمَقَارِّ، صَحَّحَهَا بِقَلَمٍ - الْمَتَوَسَّلُ بِالنَّبِيِّ الْأَمَّجِدِ -: مُحَمَّدُ الْبَلْبِيسِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَذَلِكَ فِي أَوَاسِطِ ذِي الْحِجَّةِ الْحَرَامِ، خِتَامَ عَامِ (١٢٩٢) اثْنَيْنِ وَتَسْعِينَ وَمِائَتَيْنِ بَعْدَ الْأَلْفِ مِنْ هِجْرَةٍ مَنْ تَحَلَّى بِأَكْمَلِ وَصْفِ ﷺ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَشَرَفٍ وَكَرَمٍ... تَمَّ.

* وافقت نُسخة مَعْهَدِ الْمَخْطُوطَاتِ الْمَصُورَةِ مِنْ مَكْتَبَةِ بَلَدِيَّةِ الْإِسْكَنْدَرِيَّةِ نَفْسَ خَاتِمَةِ النُّسخَةِ (س)، وَكُتِبَ بَعْدَهَا: (انْتَهَى بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى فِي (٢٣)، مِنْ شَهْرِ شَوَّالِ الْمَبَارَكِ، لِسَنَةِ (١١٥١).

● قُلْنَا - (الْمَحْقَقَانِ) -: وَقَوْلُهُ: (الْمَتَوَسَّلُ بِالنَّبِيِّ الْأَمَّجِدِ)؛ مِنْ الْبِدْعِ الْمَذْمُومَةِ الَّتِي لَمْ يَأْتِ بِهَا الشَّرْعُ الْحَنِيفُ.

(١) فِي (هـ): أَصْحَابِهِ.

دَعَوَاهُمْ أَنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

تَمَّ كِتَابُ (الإعلام بما يُخرج من الإسلام).

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، رَقَمَهُ الْعَبْدُ الْحَقِيرُ السَّيِّدُ مُحَمَّدُ بْنُ السَّيِّدِ حُسَيْنٍ،
وَذَلِكَ فِي جُمَادَى الْأُولَى، سَنَةِ ١١٤٢ هـ^(١).

(١) (س): [٥٢ / ب].

فهارس الكتاب



فهرسُ الآيات

الآية	اسم السورة	الصفحة
-------	------------	--------

سورة البقرة

- ١ - ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَكِئَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ﴾ ١١٩
- ٢ - ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ﴾ ٧٣، ٤٦٨
- ٣ - ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَلُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ ٢١٧، ٣٥٦

سورة آل عمران

- ١ - ﴿وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ﴾ ٤٣٥

سورة النساء

- ١ - ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ ٦٠
- ٢ - ﴿وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سِتِّتٍ فَمِنْ تَفْسِكَ﴾ ٣٣، ٥٢٤
- ٣ - ﴿قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ ٦٢٩

سورة المائدة

- ١ - ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَسِرِينَ﴾ ٧٥، ٣٥٦

سورة الأنعام

- ١ - ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾ ٢٨٢
- ٢ - ﴿لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّى نُؤْتَى مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ﴾ ١٦

٣- ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ ٦٠٣

٤- ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾ ٣٢٩

سورة الأعراف

١- ﴿وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّظَرِ﴾ ٦٠٢

سورة الأنفال

١- ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ ٦٢٤

٢- ﴿فَنَفْسُوهَا وَتَذْهَبْ رِيحُهَا﴾ ٣٨٠

سورة التوبة

١- ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ﴾ ٣٢٣

٢- ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهُ لَنْ لَا تُقَاتِلُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾ ٣٣٥

٣- ﴿قُلْ أَيْدِي اللَّهِ وَأَيْدِيهِ وَرَسُولُهُ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ ﴿٥٦﴾ لَا تَعْنِدُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ ٦٠٩

سورة يونس

١- ﴿رَبَّنَا أَطْمِسْ عَلَيَّ أَمْوَالَهُمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ

الْأَلِيمَ﴾ ٢٤٤

٢- ﴿قَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمْ﴾ ٢٤٦

سورة يوسف

١- ﴿وَحَرُّوا لَهُمْ سُجْدًا﴾ ١١٦

٢- ﴿حَسَّ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا﴾ ٦٥٤

٣- ﴿حَسَّ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ﴾ ٦٥٤

سورة النحل

١- ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ ٤٨٨

سورة الكهف

- ١- ﴿أَبْصِرْ بِهِ وَاسْمِعْ﴾ ٦٤٨
 ٢- ﴿وَحْشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نَغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ ٣٨٠

سورة مريم

- ١- ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾ ٦٥١

سورة طه

- ١- ﴿يُحِيلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهُمْ سَعَى﴾ ٦٠٠

سورة العنكبوت

- ١- ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ ٣٨٠

سورة لقمان

- ١- ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ﴾ ٢٨٤

سورة الأحزاب

- ١- ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُهِينًا﴾ (٥٧) ٦٠٩

سورة فاطر

- ١- ﴿وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ ٤٧٢

سورة يس

- ٢- ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ (٨٢) ٥٤٥

سورة الزمر

- ١- ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ ١١٤

سورة غافر

- ١- ﴿وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ﴾ ٦٢٩

سورة المنافقون

- ١- ﴿لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ﴾ ٦٢٣

سورة الجن

- ١- ﴿عَلِمَ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا ﴿١﴾ إِلَّا مَن ارْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾ ٢٨٢

سورة القيامة

- ١- ﴿وَالْفَتَىٰ أَلْسَانُ يَلْسَاقُ ﴿١٩﴾﴾ ٣٨٠

سورة النبأ

- ١- ﴿فَكَانَتْ سَرَابًا﴾ ٣٨٠
٢- ﴿وَكُنَّا دِهَاقًا ﴿٣٤﴾﴾ ٣٨٠

سورة المطففين

- ١- ﴿وَإِذَا كَالُهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴿٢﴾﴾ ٣٨٠

سورة الطارق

- ١- ﴿وَالسَّاءِ وَالطَّارِقِ ﴿١﴾﴾ ٣٨٠

سورة الكوثر

- ١- ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴿١﴾﴾ ٣٧٧

سورة الإخلاص

- ١- ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾﴾ ٣٧٦



فهرس الأحاديث

الصفحة	الحديث
٤٨	١- «إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِأَخِيهِ: يَا كَافِرُ؛ فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا»
٤٩	٢- «إِذَا قَالَ لِأَخِيهِ يَا كَافِرُ وَجَبَ الْكُفْرُ عَلَى أَحَدِهِمَا»
	٣- «أَيُّمَا امْرِئٍ قَالَ لِأَخِيهِ: كَافِرُ؛ فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا، إِنْ كَانَ كَمَا قَالَ، وَإِلَّا رَجَعَتْ عَلَيْهِ»
٤٨	٤- «لَيْسَ مِنْ رَجُلٍ ادَّعَى لِعَبْرٍ أَبِيهِ وَهُوَ يَعْلَمُهُ إِلَّا كَفَرَ»
٤٩	٥- «إِذَا قَالَ لِأَخِيهِ يَا كَافِرُ؛ فَقَدْ وَجَبَ الْكُفْرُ عَلَى أَحَدِهِمَا»
٢٥٣	٦- «أَخْرِجُوا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنَ الْإِيمَانِ»
٤٦٨	٧- «مَنْ يَكْفِينِي عِدْوَتِي»
٤٩١	٨- «لَا يَبْنَعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ»
٥٥٥	٩- «كَانَ نَبِيٌّ يَخْطُ بِالرَّمْلِ؛ فَمَنْ وَافَقَ خَطَّهُ؛ فَذَلِكَ»
٥٨٦	١٠- «مَنْ أَتَى عَرَافًا؛ فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ»
٥٩٩	١١- «سُحِرَ النَّبِيُّ ﷺ»
٦١٥	١٢- «أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِقَتْلِهِمْ»
٦١٦	١٣- «اقْتُلُوهُمْ وَإِنْ وَجَدْتُمُوهُمْ تَحْتَ أَسْتَارِ الْكُعْبَةِ»
٦٢٠	١٤- «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ»
٣٢٩	١٥- «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»
٦٢٢	١٦- «هَذِهِ قِسْمَةٌ مَا أُرِيدَ بِهَا وَجْهُ اللَّهِ»
٦٢٢	١٧- «اعْدِلْ»

- ١٨- «أَعْطِنِي مِنْ مَالِ اللَّهِ لَا مِنْ مَالِ أَبِيكَ وَلَا مِنْ مَالِ جَدِّكَ» ٦٢٣
- ١٩- «الإِسْلَامُ يَجِبُ مَا قَبْلَهُ» ٦٢٦
- ٢٠- «لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، إِلَّا بِإِخْدَى ثَلَاثٍ» ٦٢٥
- ٢١- «لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِإِخْدَى ثَلَاثٍ» ٦٤٣
- ٢٢- «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» ٦٢٦
- ٢٣- «حَدُّ السَّاحِرِ ضَرْبُهُ بِالسَّيْفِ» ٦٤٤
- ٢٤- «لَمْ يَقْتُلِ ﷺ لَبِيدَ الْيَهُودِيِّ الَّذِي سَحَرَهُ» ٦٤٥
- ٢٥- «مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ قَتَلَنَاهُ» ٩٧
- ٢٦- «لَيْسَ مِنَّا مَنْ سَحَرَ، أَوْ سُحِرَ لَهُ، أَوْ تَكْهَنَ، أَوْ تُكْهَنَ لَهُ» ٥٥٣
- ٢٧- «بِكُفْرِكَ وَافْتِرَائِكَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ» ٦١٧
- ٢٨- «كَذَبَ عَلَيْهِ ﷺ رَجُلٌ؛ فَبَعَثَ عَلِيًّا وَالزُّبَيْرَ؛ لِيَقْتُلَاهُ» ٦١٧
- ٢٩- «مَنْ لِي بِهَا؟» ٦١٧
- ٣٠- «لَا يَنْتَطِحُ فِيهَا عَزَّانٍ» ٦١٨
- ٣١- «أَذْهَبَا فَإِنْ أَدْرَكْتُمَاهُ؛ فَاقْتُلَاهُ» ٦١٧
- ٣٢- «ذَلِكَ نَبِيٌّ ضَيَّعَهُ قَوْمُهُ» ١٧٢
- ٣٣- «هَذَانِ السَّمْعُ وَالْبَصَرُ» ١٨٩
- ٣٤- «يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: مَنْ آذَى لِي وَلِيًّا؛ فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالمُحَارَبَةِ أَوْ بِالْحَرْبِ» ١٨٩
- ٣٥- «بَيْنَ قَبْرِي وَمَنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ» ٣٨٦
- ٣٦- «مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمَنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ» ٣٨٦
- ٣٧- «إِذَا سَقَطَتْ لُقْمَةٌ أَحَدِكُمْ فَلْيُمِطْ عَنْهَا الْأَذَى وَلْيَأْكُلْهَا، وَلَا يَدْعُهَا لِلشَّيْطَانِ» ٣٣٣
- ٣٨- «الفِطْرَةُ خَمْسٌ: الْخِتَانُ، وَالِاسْتِحْدَادُ، وَقَصُّ الشَّارِبِ، وَتَقْلِيمُ الْأُظْفَارِ، وَتَنْفُ الْآبَاطِ» ٣٣٥
- ٣٩- «لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ» ٣٩٢

- ٤٠ - «مَنْ لَنَا بِابْنِ الْأَشْرَفِ، مَنْ لِكَعْبِ بْنِ الْأَشْرَفِ؟» ٦١٠
- ٤١ - «مَا كَانَ فِيكُمْ رَجُلٌ رَشِيدٌ يَقُومُ إِلَى هَذَا حِينَ كَفَفْتُ يَدَيَّ عَنْ بَيْعَتِهِ فَيَقْتُلُهُ؟» ٦١١
- ٤٢ - «إِنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِنَبِيِّ أَنْ تَكُونَ لَهُ خَائِنَةٌ الْأَعْيُنِ» ٦١١



فهرس الآثار

الصفحة	الأثر
٦٤٥	١- «افْتُلُوا كُلَّ سَاحِرٍ وَسَاحِرَةٍ»
٦٤٦	٢- «حَفْصَةُ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَتَلَتْ جَارِيَةً سَحَرَتْهَا»
٥٩٩	٣- «سَحَرَتْ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا جَارِيَةً اشْتَرَتْهَا»
٦٤٦	٤- «أَنَّهَا بَاعَتْ جَارِيَةً سَحَرَتْهَا، وَجَعَلَتْ ثَمَنَهَا فِي الرَّقَابِ»
	٥- «بَلَّغْنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُحِرَ؛ فَلَمْ يَقْتُلْ مَنْ سَحَرَهُ، وَكَانَ مِنْ أَهْلِ
٦٤٧	الْكِتَابِ»
٦٤٧	٦- «أَعْلَى مَنْ سَحَرَ مِنْ أَهْلِ الْعَهْدِ قَتْلٌ»
٢٧٦	٧- «إِذَا جَلَسَ الرَّبُّ ﷻ عَلَى الْكُرْسِيِّ»
٤٧٠	٨- «خَالِدٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَتَلَ مَنْ قَالَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «صَاحِبُكُمْ» .
٦٥٧	٩- «لَا أَحَدٌ أَبْصَرَ مِنَ اللَّهِ وَلَا أَسْمَعَ»
	١٠- «أَنَّ (بَعْضَ) سُفْهَاءِ قُرَيْشٍ حَتَّى عَلَى رَأْسِ أَبِي بَكْرٍ ثَرَابًا؛ فَمَرَّ بِهِ
	الْوَلِيدُ بْنُ الْمَغِيرَةِ، أَوْ الْعَاصُ بْنُ وَائِلٍ؛ فَقَالَ: أَلَا تَرَى مَا فَعَلَ هَذَا
	السَّفِيهُ؟! قَالَ: أَنْتَ فَعَلْتَ ذَلِكَ بِنَفْسِكَ؛ فَقَتَبَهُ لِهَالِ أَبِي بَكْرٍ: أَيُّ رَبِّ مَا
٦٥٣	أَحْلَمَكَ؟!»
	١١- «مَا أَحْلَمَكَ عَمَّنْ عَصَاكَ، وَأَقْرَبَكَ مِمَّنْ دَعَاكَ، وَأَعْطَفَكَ عَلَى مَنْ
٦٥٢	سَأَلَكَ»
٥٨٦	١٢- «يُفْسِدُ النَّمَامُ وَالْكَذَّابُ فِي سَاعَةٍ مَا لَا يُفْسِدُ السَّاحِرُ فِي سَنَةٍ»
	١٣- «النَّمَامُ شَرٌّ مِنَ السَّاحِرِ، يَعْمَلُ النَّمَامُ فِي سَاعَةٍ مَا لَا يَعْمَلُهُ السَّاحِرُ

- ٥٨٦ في شهرٍ
- ١٤ - «سُئِلَ عَنْ تَوْبَةِ الْقَاتِلِ؛ فَقَالَ: لَا تَوْبَةَ لَهُ، وَسَأَلَهُ آخَرُ؛ فَقَالَ: لَهُ تَوْبَةٌ» ٩٦
- ١٥ - «جَلَسَ عَلِيُّ مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا، وَتَكَلَّمَا فِي الْبَاءِ مِنْ (بِسْمِ اللَّهِ) مِنَ الْعِشَاءِ إِلَى أَنْ طَلَعَ الْفَجْرُ» ٦٠٣
- ١٦ - «إِنَّ فِرْعَوْنَ مَكَثَ بَعْدَ هَذِهِ الدَّعْوَةِ أَرْبَعِينَ سَنَةً» ٢٤٥



فهرسُ الأعلام

الصفحة	العلم
٤٧	١- الرَّافِعِيُّ
٥٢	٢- التَّوَوِيُّ
٥٣	٣- المَتَوَلَّى
٥٣	٤- ابْنُ الرَّفْعَةِ
٥٣	٥- القَمُولِيُّ
٥٣	٦- النَّسَائِيُّ
٥٤	٧- الإِسْنَوِيُّ
٥٤	٨- الأَذْرَعِيُّ
٥٤	٩- أَبُو زُرْعَةَ
٥٤	١٠- الأَزْدَبِيلِيُّ
٥٥	١١- أَبُو إِسْحَاقَ الإِسْفَرَايِينِيَّ
٥٥	١٢- البُوشَيَّ
٥٦	١٣- الحَلِيمِيُّ
٥٦	١٤- نَصْرُ المَقْدِسِيِّ
٥٦	١٥- العَزَالِيُّ
٥٧	١٦- ابْنُ دَقِيقِ العَيْدُ
٥٨	١٧- ابْنُ المُنْذِرِ
٥٩	١٨- الشَّافِعِيُّ

- ١٩- أَبُو عَوَانَةَ ٦٦
- ٢٠- السُّبْكِيُّ ٦٧
- ٢١- الزَّرْكَشِيُّ ٦٩
- ٢٢- ابْنُ رُشْدٍ ٧٥
- ٢٣- الْخَوَارِزْمِيُّ ٨١
- ٢٤- الْفَتَى الْيَمَانِي ٨١
- ٢٥- ابْنُ الْمُقَرِّئِ ٨٢
- ٢٦- الْفَارِقِيُّ ٩١
- ٢٧- الصَّيْمَرِيُّ ٩٣
- ٢٨- الْبَغَوِيُّ ١٠٠
- ٢٩- الرُّوْيَانِيُّ ١٠١
- ٣٠- ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ ١٠٥
- ٣١- الْقَاضِي الْمَرْوَزِيُّ ١١٣
- ٣٢- الْقَرَفِيُّ ١١٤
- ٣٣- الْإِيْجِيُّ ١١٧
- ٣٤- الْجُرْجَانِيُّ ١١٧
- ٣٥- الْمَاوَرِدِيُّ ١٢٧
- ٣٦- الْقَاضِي عِيَاضٌ ٦٤
- ٣٧- الْخَضِرُ ١٧١
- ٣٨- خَالِدُ بْنُ سِنَانٍ ١٧٢
- ٣٩- لُقْمَانُ ١٧٣
- ٤٠- أَبُو عَلِيٍّ بْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ ١٨٧
- ٤١- أَبُو الْقَاسِمِ الزَّنْجَانِيُّ ٢١٢
- ٤٢- النَّظَّامُ ٢١٨
- ٤٣- هِشَامُ الْفُوطِيُّ ٢٢٣
- ٤٤- عَبَادُ بْنُ سُلَيْمَانَ الصَّيْمَرِيُّ ٢٢٣

- ٢٤٣ ٤٥- الفخر الرازي
- ٢٤٩ ٤٦- ابن التلمساني
- ٣٦٩ ٤٧- أبو محمد الجويني
- ٣٦٩ ٤٨- أبو المعالي الجويني إمام الحرمين
- ٤٤٨ ٤٩- ابن أبي زيد القيرواني
- ٤٥٦ ٥٠- ابن عربي
- ٤٥٦ ٥١- ابن الفارض
- ٤٥٦ ٥٢- زكريا الأنصاري
- ٤٧١ ٥٣- ابن عتاب
- ٤٧٦ ٥٤- أبو بكر الفارسي
- ٤٧٩ ٥٥- القاسبي
- ٤٨٠ ٥٦- أحمد بن أبي سليمان
- ٤٨٤ ٥٧- ابن المرباط
- ٤٩٧ ٥٨- المتنبّي
- ٤٩٨ ٥٩- ابن نبيه
- ٤٩٨ ٦٠- أبو العلاء التوحي المعري
- ٤٩٩ ٦١- ابن هاني الأندلسي
- ٥٠١ ٦٢- حسن الأندلسي
- ٥٠١ ٦٣- محمد بن عباد المعتمد
- ٥٠١ ٦٤- أبو بكر بن زيدون
- ٥٠٢ ٦٥- أبو نواس
- ٥٠٣ ٦٦- محمد الأمين
- ٥٠٧ ٦٧- ابن جرير الطبري
- ٥١٣ ٦٨- أبو عبيد القاسم بن سلام
- ٥٢٢ ٦٩- الكواشي
- ٥٣١ ٧٠- أبو منصور البغدادی

- ٥٣١ ٧١- أَبُو إِسْحَاقَ الشَّيرَازِيَّ
- ٥٣٢ ٧٢- الْيَافِعِيُّ
- ٥٤٠ ٧٣- ابْنُ الْجَوَزِيِّ
- ٥٤١ ٧٤- أَبُو الْخَطَّابِ الْكَلُودَانِيُّ
- ٥٤٢ ٧٥- ابْنُ عَقِيلٍ
- ٥٥٨ ٧٦- الطُّرُطُوشِيُّ
- ٥٥٩ ٧٧- أَصْبَغُ بْنُ الْفَرَجِ
- ٥٨٣ ٧٨- الْحَلَوَانِيُّ
- ٥٨٤ ٧٩- الْخَلَّالُ
- ٥٨٥ ٨٠- ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ
- ٦٣٨ ٨١- الْمَزْنِيُّ
- ٦٣٩ ٨٢- ابْنُ الصَّبَّاحِ
- ٦٤٠ ٨٣- الْعَزِّيُّ
- ٦٤١ ٨٤- ابْنُ الْقَاصِّ
- ٦٤٨ ٨٥- أَبُو حَيَّانَ
- ٦٥٠ ٨٦- الْمَبْرَدُ
- ٦٥٢ ٨٧- أَبُو الْوَلِيدِ الْبَاجِيَّ
- ٦٥٤ ٨٨- أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ إِسْحَاقَ الصَّيْمَرِيِّ
- ٦٥٥ ٨٩- ابْنُ الدَّهَّانِ
- ٦٥٦ ٩٠- الْوَاحِدِيُّ
- ٦٥٧ ٩١- أَبُو زُرْعَةَ



فهرس الفرق

الصفحة	الفرقة
٢٠٧	١ - الخوارج
٦١	٢ - الحرورية
١٤٢	٣ - المعتزلة
١٤٧	٤ - الأشعرية
١٤٩	٥ - العالمية
١٤٩	٦ - القادرية
١٥٣	٧ - الحلولية
١٥٣	٨ - الاتحادية
١٦٣	٩ - التناسخية
٢٠٧	١٠ - البغاة
٢٧٧	١١ - المجسمة
١٤١	١٢ - الجهمية
٤١٠	١٣ - الروافض
٤١١	١٤ - الفلاسفة
٥٩٦	١٥ - القدرية
٤٢٧	١٦ - المرجئة



فهرسُ الموضوعات

الصفحة

الموضوع

- ٣ ١- مُقَدِّمَةُ التَّحْقِيقِ
- ٦ ٢- تَرْجَمَةُ مُوجَزَةِ اللَّهَيْتَمِيِّ
- ٩ ٣- بَيَانُ عَقِيدَتِهِ
- ١٧ ٤- وَلَكِنْ لِمَاذَا هَذَا الْاهْتِمَامُ بِهَذَا الْكِتَابِ مَا دَامَ أَنَّ مُؤَلِّفَهُ صُوفِيٌّ مُحَرِّقٌ؟
- ٢٠ ٥- سَبَبُ تَأْلِيفِ الْكِتَابِ
- ٢٢ ٦- تَوْثِيقُ اسْمِ الْكِتَابِ، وَتَحْقِيقُ نِسْبَتِهِ إِلَى مُؤَلِّفِهِ
- ٢٤ ٧- مَنَهِجُ الْعَمَلِ فِي الْكِتَابِ
- ٢٦ ٨- وَصْفُ النُّسخِ الْخَطِيَّةِ
- ٢٨ ٩- صُورُ النُّسخِ الْخَطِيَّةِ الَّتِي تَمَّ الْاعْتِمَادُ عَلَيْهَا فِي التَّحْقِيقِ
- ٣٧ ١٠- النَّصُّ الْمَحَقَّقُ
- ٤٢ ١١- أَمَّا بَعْدُ؛
- ٤٣ ١٢- وَقَدْ لَوَّحْتُ لَكَ بِالْقَضِيَّةِ الْحَامِلَةِ عَلَى هَذَا التَّأْلِيفِ
- ١٣- مَا قَوْلُكُمْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْكُمْ فِي مَنْ تَزَوَّجَ بِالْغَةِ، ثُمَّ أَشْهَدَ عَلَيْهَا أَنَّهُ أَقْبَضَهَا حَالَ صَدَاقِهَا؛ فَهَلْ يَصِحُّ هَذَا الْإِشْهَادُ؟
- ٤٣ ١٤- فَأَجَبْتُ بِمَا صُوِّرَتْهُ
- ٤٤ ١٥- حُكْمُ قَوْلِ: يَا عَدِيْمَ الدِّينِ
- ٤٧ ١٦- مَنْ قَالَ لِمُسْلِمٍ: (يَا كَافِرُ)

- ١٧- تأويل وَمَعْنَى (بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا)..... ٦١
- ١٨- مَعْنَى: كَفَرَ الرَّجُلُ أَخَاهُ..... ٧١
- ١٩- مَعْنَى: (حَارَ)..... ٧٣
- ٢٠- مَطْلَبٌ: لَوْ قَالَ لِلْمُسْلِمِ: يَا كَافِرُ، بَلَا تَأْوِيلَ؛ كَفَرَ..... ٨٠
- ٢١- مَطْلَبٌ: لَوْ قَالَ: لَسْتُ مِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ..... ٨١
- ٢٢- عَوْدٌ لِمَنْ قَالَ لِآخَرٍ: (يَا عَدِيمَ الدِّينِ)، نَقُولُ لَهُ: مَا الَّذِي أَرَدْتَ بِذَلِكَ؟..... ٨٦
- ٢٣- بَقِيَّةُ الْأَلْفَاظِ وَالْأَفْعَالِ الَّتِي تُوقِعُ فِي الْكُفْرِ عِنْدَنَا أَوْ عِنْدَ غَيْرِنَا..... ٩٩
- ٢٤- الْعَزْمُ عَلَى الْكُفْرِ..... ١٠٠
- ٢٥- مَطْلَبٌ: لَوْ حَصَلَ وَسُوسَةٌ فَتَرَدَّدَ فِي الْإِيمَانِ..... ١٠٥
- ٢٦- مِنَ الْمَكْفُرَاتِ: اعْتِقَادُ مَا يُوجِبُ الْكُفْرَ، وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ بِقَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ..... ١١٣
- ٢٧- كُلُّ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ صَدَرَ عَنْ تَعَمُّدٍ وَاسْتِهْزَاءٍ بِالَّذِينَ صَرِيحٌ..... ١١٣
- ٢٨- لَوْ سَجَدَ (الْمُسْلِمُ) لِلصَّنَمِ فِي دَارِ الْحَرْبِ..... ١١٣
- ٢٩- السُّجُودُ لِلْوَالِدِ..... ١١٦
- ٣٠- وَمِنَ الْمَكْفُرَاتِ - أَيْضًا - : السَّحَرُ..... ١٢٤
- ٣١- وَمِنْهَا: إِلْقَاءُ الْمُصْحَفِ فِي الْقَادُورَاتِ لَغَيْرِ عُذْرٍ، وَلَا قَرِينَةٍ تَدُلُّ عَلَى عَدَمِ الِاسْتِهْزَاءِ، وَإِنْ ضَعُفَتْ..... ١٣٢
- ٣٢- وَمِنَ الْمَكْفُرَاتِ: إِلْقَاءُ أَوْرَاقِ الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ فِي الْقَادُورَاتِ..... ١٣٢
- ٣٣- وَمِنْ ذَلِكَ: اعْتِقَادُ قِدَمِ الْعَالَمِ، أَوْ حُدُوثِ الصَّانِعِ، أَوْ نَفْيِ مَا هُوَ ثَابِتٌ لِلْقَدِيمِ بِالْإِجْمَاعِ الْمَعْلُومِ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ. أَوْ: إِثْبَاتُ مَا هُوَ مَنفِيٌّ عَنْهُ بِالْإِجْمَاعِ كَذَلِكَ..... ١٣٧
- ٣٤- وَاخْتَلَفُوا فِي تَكْفِيرِ نَفَاةِ الصِّفَاتِ..... ١٥٠
- ٣٥- فِي كُفْرِ سَائِرِ الْفِرَقِ خِلَافٌ بَيْنَ أَيْمَةِ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ..... ١٥٨
- ٣٦- وَمِنَ الْكُفْرِيَّاتِ: نَافِيِ الْعِلْمِ بِالْجُزْئِيَّاتِ أَوْ بِالْمَعْدُومِ، وَزَاعِمُ قِدَمِ الْعَالَمِ، أَوْ بَقَائِهِ، أَوِ الشَّاكُّ فِي ذَلِكَ، وَمُنْكَرُ الْبَعْثِ، وَزَاعِمُ الْحُلُولِ أَوْ الْإِتِّحَادِ وَنَحْوَهُمْ؛ كَالْقَائِلِينَ بِالتَّنَاسُخِ..... ١٦٣
- ٣٧- وَمِنَ الْمَكْفُرَاتِ: جَحْدُ جَوَازِ بَعَثَةِ الرَّسْلِ، أَوْ إِنْكَارُ نُبُوَّةِ نَبِيٍّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ..... ١٦٣

- ١٧١ المتَّفَقِ عَلَى بُبُوتِهِمْ صَلَوَاتُ اللَّهِ تَعَالَى وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ؛ لَا كَالْخَضِرِ .
- ٣٨- مَا لَوْ تَمَّتْ فِي وَقْتِ نَبِيِّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ أَنَّهُ هُوَ النَّبِيُّ دُونَ ذَلِكَ النَّبِيِّ .
- ٣٩- تَنْبِيْهُ: لَا فَرْقَ بَيْنَ تَكْذِيبِ نَبِيِّ فِي أَمْرِ دِينِيٍّ أَوْ غَيْرِهِ .
- ٤٠- مَنْ رَزَى بِحَضْرَتِهِ ﷺ .
- ٤١- مَطْلَبٌ: مَنْ أَنْكَرَ الْبَسْمَلَةَ .
- ٤٢- فَإِنْ قُلْتَ: قَدْ أَنْكَرَ ابْنُ مَسْعُودٍ كَوْنَ الْمَعْوَدَتَيْنِ قُرْآنًا؛ فَكَيْفَ نُكْفِّرُ نَافِيَهُمَا؟
- ٤٣- هَلْ يَلْحَقُ بِسَبِّ النَّبِيِّ ﷺ: سَبُّ الشَّيْخَيْنِ وَعُثْمَانَ وَعَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ؟
- ٤٤- مَطْلَبٌ نَفِيسٌ: فِي أَحْكَامِ التَّكْفِيرِ .
- ٤٥- وَمَنْ ذَلِكَ: أَنْ يَسْتَحِلَّ مُحَرَّمًا بِالْإِجْمَاعِ؛ كَالْخَمْرِ وَاللَّوْاطِ .
- ٤٦- أَوْ: يُحَرِّمَ حَلَالًا بِالْإِجْمَاعِ؛ كَالنِّكَاحِ .
- ٤٧- أَوْ: يَنْفِي وَجُوبَ مُجْمَعٍ عَلَى وَجُوبِهِ؛ كَرُكْعَةٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ .
- ٤٨- أَوْ: يَعْتَقِدَ وَجُوبَ مَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ بِالْإِجْمَاعِ؛ كَصَلَاةٍ سَادِسَةٍ: بِأَنْ يَعْتَقِدَ فَرَضِيَّتَهَا؛ كَفَرَضِيَّةِ الْخَمْسِ .
- ٤٩- كَيْفَ لَوْ أَنْكَرَ مَا (أَجْمَعَ) أَهْلُ عَصْرِ عَلَى حَادِثَةٍ؟
- ٥٠- هَلْ مَلَحَظُ التَّكْفِيرِ هُوَ مُخَالَفَةُ الْإِجْمَاعِ، أَمْ اسْتِيفَاةُ مَا عُلِمَ تَحْرِيمُهُ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ؟
- ٥١- حَكْمُ مُنْكَرِي أَصْلِ الْإِجْمَاعِ .
- ٥٢- مَطْلَبٌ: مَنْ أَنْكَرَ السُّنَنَ الرَّائِبَةَ، أَوْ صَلَاةَ الْعِيدَيْنِ .
- ٥٣- مَنْ أَنْكَرَ هَيْئَةَ الصَّلَاةِ .
- ٥٤- مَطْلَبٌ نَفِيسٌ: (مُجَرَّدُ) تَسْمِيَةِ الْبَاطِلِ: حَقًّا .
- ٥٥- وَمِنْ الْمَكْفُرَاتِ - أَيْضًا -: أَنْ يَرْضَى بِالْكُفْرِ وَلَوْ ضِمْنًا .
- ٥٦- مَنْ قَالَ لِمُسْلِمٍ: سَلَبَهُ اللَّهُ الْإِيمَانَ، أَوْ لِكَافِرٍ: لَا رَزَقَهُ اللَّهُ الْإِيمَانَ .
- ٥٧- وَلَيْسَ مِنَ الرِّضَا بِالْكُفْرِ: أَنْ يَدْخُلَ دَارَ الْحَرْبِ، وَيَشْرَبَ مَعَهُمُ الْخَمْرَ، وَيَأْكُلَ لَحْمَ الْخَنْزِيرِ .

- ٥٨- تَنْبِيْهُ فِي مَسْأَلَةِ عَدَمِ التَّلَقِيْنِ ٢٤٢
- ٥٩- مَسْأَلَةٌ: (لَا رَزَقَهُ اللّٰهُ الْإِيْمَانَ) ٢٤٤
- ٦٠- من قال: (سَلَبَهُ اللّٰهُ الْإِيْمَانَ) لمُسْلِمٍ، و(لَا رَزَقَهُ اللّٰهُ الْإِيْمَانَ) لِكَافِرٍ ٢٤٧
- ٦١- حَقِيْقَةُ الْإِيْمَانِ ٢٤٨
- ٦٢- لَا يُكْفَرُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ؛ مَا لَمْ يَسْتَحِلَّهُ ٢٥٨
- ٦٣- لَوْ سَخَرَ بِاسْمِ مَنْ أَسْمَاءِ اللّٰهِ تَعَالَى، أَوْ بِأَمْرِهِ، أَوْ بِوَعْدِهِ، أَوْ وَعِيدِهِ ٢٦٣
- ٦٤- مَا لَوْ قَالَ: لَوْ أَمَرَنِي اللّٰهُ تَعَالَى بِكَذَا لَمْ أَفْعَلْ، أَوْ: لَوْ صَارَتِ الْقِبْلَةُ فِي هَذِهِ الْجِهَةِ مَا صَلَّيْتُ إِلَيْهَا. ٢٦٥
- ٦٥- لَوْ قَالَ: إِنَّ أَعْطَانِي اللّٰهُ الْجَنَّةَ مَا دَخَلْتُهَا ٢٦٥
- ٦٦- لَوْ قَالَ لِغَيْرِهِ: لَا تَتْرُكِ الصَّلَاةَ؛ فَإِنَّ اللّٰهَ تَعَالَى يُؤَاخِذُكَ بِهَا؛ فَقَالَ: ٢٦٦
- لَوْ أَخَذَنِي اللّٰهُ بِهَا مَعَ مَا فِيَّ مِنَ الْمَرَضِ وَالشَّدَّةِ ظَلَمَنِي. ٢٦٦
- ٦٧- لَوْ قَالَ الْمَظْلُومُ: هَذَا تَقْدِيرُ اللّٰهِ: فَقَالَ الظَّالِمُ: أَنَا أَفْعَلُ بِغَيْرِ تَقْدِيرِ اللّٰهِ؛ كَفَرَ. ٢٦٦
- ٦٨- لَوْ قَالَ: لَوْ شَهِدَ عِنْدِي الْمَلَائِكَةُ وَالْأَنْبِيَاءُ بِكَذَا مَا صَدَّقْتُهُمْ؛ كَفَرَ .. ٢٦٦
- ٦٩- حَوْلَ عِصْمَةِ الْأَنْبِيَاءِ. ٢٦٦
- ٧٠- وَهَلْ قَوْلُهُ: لَوْ شَهِدَ عِنْدِي جَمِيعُ الْمُسْلِمِينَ مَا صَدَّقْتُهُمْ؛ كَذَلِكَ أَوْ لَا؟ ٢٧٠
- ٧١- لَوْ قِيلَ لَهُ: قَلَّمَ أَظْفَارَكَ؛ فَإِنَّهُ سُنَّةُ رَسُولِ اللّٰهِ ﷺ؟ فَقَالَ: لَا أَفْعَلُ وَإِنْ كَانَ سُنَّةً!! ٢٧١
- ٧٢- وَكَفَصَ الْأَظْفَارِ: حَلَقَ الرَّأْسَ ٢٧١
- ٧٣- وَاخْتَلَفُوا فِيمَا لَوْ قَالَ: فُلَانٌ فِي عَيْنِي؛ كَالْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ فِي عَيْنِ اللّٰهِ، أَوْ بَيْنَ يَدَيِ اللّٰهِ تَعَالَى ٢٧٣
- ٧٤- لَوْ قَالَ: إِنَّ اللّٰهَ تَعَالَى جَلَسَ لِلْإِنْصَافِ، أَوْ قَامَ لِلْإِنْصَافِ ٢٧٣
- ٧٥- وَاخْتَلَفُوا فِيمَا إِذَا قَالَ الطَّالِبُ لِيَمِينٍ خَصْمِهِ، وَقَدْ أَرَادَ الْخَصْمُ أَنْ يَحْلِفَ بِاللّٰهِ تَعَالَى؛ فَقَالَ: لَا أُرِيدُ الْحَلْفَ بِاللّٰهِ تَعَالَى؛ إِنَّمَا أُرِيدُ الْحَلْفَ بِالطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ ٢٧٧

- ٧٦- وَاخْتَلَفُوا فِي مَنْ نَادَى رَجُلًا اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ، وَأَدْخَلَ فِي آخِرِهِ الْكَافَ
التي تَدْخُلُ لِلتَّصْغِيرِ بِالْعَجَمِيَّةِ ٢٧٧
- ٧٧- وَاخْتَلَفُوا فِيْمَنْ قَالَ: رُؤَيْتِي إِيَّاكَ؛ كَرُؤِيَّةَ مَلِكِ الْمَوْتِ ٢٧٧
- ٧٨- وَاخْتَلَفُوا فِي تَكْفِيرِ الْمَجَسَّمَةِ. ٢٧٧
- ٧٩- لَوْ قَرَأَ الْقُرْآنَ عَلَى ضَرْبِ الدُّفِّ وَالْقَضِيبِ ٢٨١
- ٨٠- لَوْ قِيلَ لَهُ: تَعْلَمُ الْعَيْبَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ ٢٨١
- ٨١- وَاخْتَلَفُوا فِيْمَنْ خَرَجَ لِسَفَرٍ؛ فَصَاحَ الْعَقْعَقُ؛ فَرَجَعَ ٢٨٢
- ٨٢- مَنْ قَالَ: (لَوْ كَانَ فُلَانٌ نَبِيًّا مَا آمَنْتُ بِهِ). وَمَنْ قَالَ: (إِنْ كَانَ مَا
قَالَهُ الْأَنْبِيَاءُ صِدْقًا نَجُونَا). ٢٨٥
- ٨٣- مَنْ قَالَ: لَا أَدْرِي أَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِنْسِيًّا أَوْ جِنِّيًّا، أَوْ قَالَ: إِنَّهُ جُنٌّ،
أَوْ صَعَرَ عِضْوًا مِنْ أَعْضَائِهِ عَلَى طَرِيقِ الْإِهَانَةِ. ٢٨٨
- ٨٤- مَطْلَبٌ: لَوْ شَكَّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ الْمَدْفُونُ بِالْمَدِينَةِ ٢٩٠
- ٨٥- مَطْلَبٌ: لَوْ أَنْكَرَ وُجُودَ أَبِي بَكْرٍ وَخِلَافَتِهِ لَمْ يَكْفُرْ، وَيَكْفُرُ بِإِنْكَارِ
صُحْبَتِهِ ٢٩٣
- ٨٦- لَوْ أَنْكَرَ بَعْضَ عَزَوَاتِ النَّبِيِّ ﷺ، أَوْ نِكَاحَهُ بِنْتِ عُمَرَ. ٢٩٣
- ٨٧- وَهَلْ قَوْلُ الْمَخَالِطِ لِلْمُسْلِمِينَ: لَا أَدْرِي أَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ شَيْخًا أَمْ
شَابًّا، مَكِيًّا أَوْ عِرَاقِيًّا، عَرَبِيًّا أَوْ عَجَمِيًّا، أَوْ أَنَّهُ الَّذِي نَشَأَ بِمَكَّةَ، أَوْ دُفِنَ
بِالْمَدِينَةِ؛ يَتَأْتِي فِيهِ التَّفْصِيلُ، أَوْ لَا يَكْفُرُ بِهِ مُطْلَقًا؟! ٢٩٥
- ٨٨- مَنْ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَسْوَدَ، أَوْ تُوْفِّي قَبْلَ أَنْ يَلْتَحِجِيَ، أَوْ قَالَ:
لَيْسَ بِفَرَشِيٍّ ٢٩٦
- ٨٩- وَاخْتَلَفُوا فِيْمَا لَوْ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ - طَوِيلَ الظُّفْرِ ٢٩٧
- ٩٠- وَاخْتَلَفُوا فِيْمَنْ صَلَّى بِغَيْرِ وُضوءٍ مُتَعَمِّدًا، أَوْ مَعَ ثَوْبٍ نَجِسٍ، أَوْ
إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ. ٢٩٨
- ٩١- مَطْلَبٌ غَرِيبٌ: لَوْ تَنَازَعَ اثْنَانِ؛ فَقَالَ أَحَدُهُمَا: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا
بِاللَّهِ؛ فَقَالَ الْآخَرُ: (لَا حَوْلَ) لَا يُعْنِي مِنْ جُوعٍ ٣٠٣
- ٩٢- مَطْلَبٌ: الْبَسْمَلَةُ عَلَى الزَّنَا ٣٠٤

- ٩٣- لَوْ سَمِعَ أَذَانَ الْمُؤَدِّنِ؛ فَقَالَ: إِنَّهُ يَكْذِبُ ٣٠٤
- ٩٤- قَالَ - وَهُوَ يَتَعَاطَى قَدَحَ الْخَمْرِ، أَوْ يُقَدِّمُ عَلَى الزَّانَا -: بِاسْمِ اللَّهِ تَعَالَى؛ اسْتَخْفَافًا بِاسْمِ اللَّهِ تَعَالَى؛ كَفَرَ ٣٠٤
- ٩٥- لَوْ قَالَ: لَا أَخَافُ الْقِيَامَةَ ٣٠٥
- ٩٦- وَاخْتَلَفُوا فِيمَا لَوْ وَضَعَ مَتَاعَهُ فِي مَوْضِعٍ، وَقَالَ: سَلَّمْتُهُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى؛ فَقَالَ لَهُ آخَرُ: سَلَّمْتُهُ إِلَى مَنْ لَا يَتَّبِعُ السَّارِقَ إِذَا سَرَقَ ٣٠٦
- ٩٧- لَوْ قَالَ: قَصَعَةٌ مِنْ ثَرِيدٍ خَيْرٌ مِنَ الْعِلْمِ. ٣٠٧
- ٩٨- لَوْ دَامَ مَرَضُهُ وَاشْتَدَّ؛ فَقَالَ: إِنْ شِئْتَ تَوَفَّيْنِي مُسْلِمًا، وَإِنْ شِئْتَ تَوَفَّيْنِي كَافِرًا ٣٠٨
- ٩٩- لَوْ ابْتُلِيَ بِمَصَائِبٍ؛ فَقَالَ: أَخَذْتُ مَالِي، وَأَخَذْتُ وَلَدِي، وَكَذَا وَكَذَا، وَمَاذَا تَفْعَلُ أَيُّضًا، أَوْ مَاذَا بَقِيَ لَمْ تَفْعَلْهُ ٣٠٨
- ١٠٠- لَوْ غَضِبَ عَلَى وَلَدِهِ أَوْ غَلَامِهِ؛ فَضَرَبَهُ ضَرْبًا شَدِيدًا؛ فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: لَسْتَ بِمُسْلِمٍ؟ فَقَالَ: لَا ٣٠٩
- ١٠١- لَوْ قِيلَ لَهُ: يَا يَهُودِيَّ، يَا مَجُوسِيَّ؛ فَقَالَ: لَبَيْكَ ٣٠٩
- ١٠٢- لَوْ أَسْلَمَ كَافِرٌ؛ فَأَعْطَاهُ النَّاسُ أَمْوَالًا؛ فَقَالَ مُسْلِمٌ: لَيْتَنِي كُنْتُ كَافِرًا فَأُسْلِمَ، فَأَعْطَى ٣١٠
- ١٠٣- لَوْ تَمَنَّى أَنْ لَا يُحَرَّمَ اللَّهُ الْخَمْرَ، وَأَنْ لَا يُحَرَّمَ اللَّهُ الْمُنَاكَحَةَ بَيْنَ الْأَخِ وَالْأُخْتِ ٣١٣
- ١٠٤- لَوْ تَمَنَّى أَنْ لَا يُحَرَّمَ اللَّهُ الظُّلْمَ، أَوْ الزَّانَا، أَوْ قَتَلَ النَّفْسَ بِغَيْرِ حَقٍّ ٣١٣
- ١٠٥- لَوْ شَدَّ الزُّنَارَ عَلَى وَسْطِهِ ٣١٣
- ١٠٦- وَاخْتَلَفُوا فِي مَنْ وَضَعَ قَلَنْسُوءَ الْمَجُوسِ عَلَى رَأْسِهِ ٣١٣
- ١٠٧- لَوْ قَالَ مُعَلِّمُ الصَّبِيَّانِ: الْيَهُودُ خَيْرٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ بكَثِيرٍ؛ لِأَنَّهُمْ يَقْضُونَ حُقُوقَ مُعَلِّمِي صِبْيَانِهِمْ ٣١٩
- ١٠٨- لَوْ قَالَ: النَّصْرَانِيَّةُ خَيْرٌ مِنَ الْمَجُوسِيَّةِ ٣١٩
- ١٠٩- لَوْ قَالَ: الْمَجُوسِيَّةُ شَرٌّ مِنَ النَّصْرَانِيَّةِ ٣١٩
- ١١٠- لَوْ عَطَسَ السُّلْطَانُ؛ فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ؛ فَقَالَ لَهُ آخَرُ:

- ٣١٩ لَا تَقُلْ لِلسُّلْطَانِ هَكَذَا
- ١١١- لَوْ سَقَى فَاسِقٌ وَلَدَهُ خَمْرًا؛ فَتَنَزَّ قُرْنَاؤُهُ الدَّرَاهِمَ وَالسُّكَّرَ ٣٢٠
- ١١٢- لَوْ قِيلَ لِعَبْدٍ: صَلِّ؛ فَقَالَ: لَا أَصَلِّي؛ فَإِنَّ الثَّوَابَ يَكُونُ لِمَوْلَايَ ٣٢٠
- ١١٣- لَوْ قَالَ كَافِرٌ لِمُسْلِمٍ: اعْرِضْ عَلَيَّ الْإِسْلَامَ؛ فَقَالَ: حَتَّى أَرَى، أَوْ اضْبِرْ إِلَى الْغَدِ، أَوْ طَلَبَ عَرَضَ الْإِسْلَامِ مِنْ وَاعِظٍ؛ فَقَالَ: اجْلِسْ إِلَى ٣٢٠
- أَخِرِ الْمَجْلِسِ ٣٢٠
- ١١٤- لَوْ قَالَ لِعَدُوِّهِ: لَوْ كَانَ نَبِيًّا لَمْ أُؤْمِنْ بِهِ ٣٢١
- ١١٥- لَوْ قَالَ: لَمْ يَكُنْ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ مِنَ الصَّحَابَةِ ٣٢١
- ١١٦- لَوْ قِيلَ لِرَجُلٍ: مَا الْإِيمَانُ؟ قَالَ: لَا أَدْرِي ٣٢١
- ١١٧- لَوْ قَالَ لِرِزْوَجَتِهِ: أَنْتِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى ٣٢١
- ١١٨- لَوْ أَنْكَرَ صُحْبَةَ أَبِي بَكْرٍ وَغَيْرِهِ ٣٢٣
- ١١٩- لَوْ قَذَفَ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا بِالزُّنَا ٣٢٥
- ١٢٠- مَطْلَبُ نَفِيسٍ جِدًّا؛ فِي عَدَمِ تَكْفِيرِ عَوَامِّ الْمُسْلِمِينَ لِعَدَمِ مَعْرِفَتِهِمْ ٣٢٨
- أَصُولَ الْعَقَائِدِ بِأَدْلَتِهَا ٣٢٨
- ١٢١- لَوْ قَالَ: عَمِلَ اللَّهُ فِي حَقِّي كُلَّ خَيْرٍ، وَعَمِلَ الشَّرُّ مِنِّي ٣٣٠
- ١٢٢- لَوْ قَالَ لِرِزْوَجَتِهِ: أَنْتِ مَا تُؤَدِّينَ حَقَّ الْجَارِ؛ فَقَالَتْ: لَا. فَقَالَ: ٣٣٣
- أَنْتِ مَا تُؤَدِّينَ حَقَّ اللَّهِ؟ فَقَالَتْ: لَا ٣٣٣
- ١٢٣- لَوْ قَالَ جَوَابًا لِمَنْ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَكَلَ لَحَسَ ٣٣٣
- أَصَابِعُهُ: هَذَا غَيْرُ أَدَبٍ ٣٣٣
- ١٢٤- لَوْ قَالَ جَوَابًا لِمَنْ قَالَ: فُلَانٌ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ: يَدُ اللَّهِ طَوِيلَةٌ ٣٣٥
- ١٢٥- لَوْ قَالَ: اللَّهُ فِي السَّمَاءِ ٣٣٧
- ١٢٦- لَوْ قَالَ: اللَّهُ يُنْظَرُ مِنَ السَّمَاءِ، أَوْ مِنَ الْعَرْشِ. أَوْ: اللَّهُ يَظْلِمُكَ؛ ٣٣٧
- كَمَا ظَلَمْتَنِي ٣٣٩
- ١٢٧- لَوْ قَالَ: اللَّهُ يَعْلَمُ أَنِّي دَائِمًا أَذْكُرُكَ بِالْذُّعَاءِ، أَوْ أَنِّي بِحُزْنِكَ ٣٤٠
- وَفَرَحِكَ مِثْلَ مَا أَنَا بِحُزْنِي وَفَرَحِي ٣٤٠
- ١٢٨- قَالَ لِمَنْ قَالَ لَهُ: أَلَا تَقْرَأُ الْقُرْآنَ، أَوْ أَلَا تُصَلِّي؟ فَقَالَ: إِنِّي

- شَبِعْتُ مِنَ الْقُرْآنِ، أَوْ مِنْ فِعْلِ الصَّلَاةِ، أَوْ إِلَى مَتَى أَعْمَلُ هَذَا؟! أَوْ
 الْعَجَائِزُ يُصَلُّونَ عَنَّا، أَوْ الصَّلَاةُ الْمَعْمُولَةُ وَغَيْرُ الْمَعْمُولَةِ وَاحِدٌ، أَوْ صَلَّيْتُ
 ٣٤٠ إِلَى أَنْ ضَاقَ قَلْبِي
 ١٢٩ - قَالَ لِمَنْ قَالَ لَهُ: صَلِّ حَتَّى تَجِدَ حَلَاوَةَ الصَّلَاةِ: صَلِّ أَنْتَ حَتَّى
 تَجِدَ حَلَاوَةَ تَرْكِ الصَّلَاةِ، أَوْ قَالَ - وَهُوَ قِنْ - : لَا أَصَلِّي؛ فَإِنَّ الثَّوَابَ
 ٣٤٠ لِمَوْلَايَ
 ١٣٠ - لَوْ قَالَ لِمُحَوِّقٍ: لَا حَوْلَ! أَيُّ شَيْءٍ يَكُونُ، أَوْ: أَيُّ شَيْءٍ يُعْمَلُ
 ٣٤١ ١٣١ - لَوْ قَالَ عِنْدَ سِمَاعِ الْمُؤَدِّنِ: هَذَا صَوْتُ الْجَرَسِ
 ٣٤١ ١٣٢ - لَوْ قَالَ ظَالِمٌ لِمَنْ قَالَ لَهُ: اصْبِرْ إِلَى الْمُحْشَرِ: أَيُّ شَيْءٍ فِي
 ٣٤٢ الْمُحْشَرِ
 ١٣٣ - لَوْ قَالَتْ لِرُزُوجِهَا - وَقَدْ رَجَعَ مِنْ مَجْلِسِ الْعَالِمِ - : لَعَنَهُ اللَّهُ عَلَى
 ٣٤٢ كُلِّ عَالِمٍ
 ١٣٤ - لَوْ أَلْقَى فَتَوَى أَعْطَاهَا لَهُ خَصْمُهُ، وَقَالَ: أَيُّ شَيْءٍ هَذَا الشَّرْعُ؟! .
 ٣٤٣ ١٣٥ - لَوْ قَالَتْ لِرُزُوجِهَا - وَقَدْ قَالَ لَهَا: يَا كَافِرَةٌ - : أَنَا كَمَا قُلْتُ! ..
 ٣٤٣ ١٣٦ - لَوْ قَالَ لِمَنْ قَالَ لَهُ - وَهُوَ يَرْتَكِبُ الصَّغَائِرَ: تَبَّ إِلَيَّ اللَّهُ تَعَالَى؟
 ٣٤٣ فَقَالَ - : أَيُّ شَيْءٍ عَمِلْتُ حَتَّى أَتُوبَ؟! !!
 ٣٤٤ ١٣٧ - لَوْ قَالَ: فُلَانٌ كَافِرٌ، وَهُوَ أَكْفَرُ مِنِّي
 ١٣٨ - لَوْ قَالَ لِمُحَوِّقٍ: (لَا حَوْلَ)؛ لَا يَسِيرُ فِي الزَّيْدِيَّةِ، أَوْ الْعِلْمُ لَا
 ٣٤٤ يَسِيرُ فِيهِمْ بَرِيدًا
 ١٣٩ - قَالَ لِمَنْ أَمَرَهُ بِحُضُورِ مَجْلِسِ الْعِلْمِ: أَيُّ شَيْءٍ أَعْمَلُ بِمَجْلِسِ
 ٣٤٤ الْعِلْمِ؟! !!
 ١٤٠ - قَالَ: اذْهَبْ اْعْمَلْ بِالْعِلْمِ؟ فَقَالَ لَهُ: الْعِلْمُ فِي الزَّيْدِيَّةِ
 ٣٤٤ ١٤١ - قَالَ فِي حَقِّ فَقِيهِ: هَذَا هَوَسِي
 ٣٤٦ ◆ الْمُؤَلَّفُ لِبَعْضِ الْحَنْفِيَّةِ؛ جَعَلَهُ ثَلَاثَ فُصُولٍ:
 ٣٤٦ ● الأول: فِي الْأَلْفَاظِ الْمُتَّفِقِ عَلَى أَنَّهَا كُفْرٌ.
 ٣٤٦ ● الثاني: فِي الْأَفَاطِ اخْتَلَفَ فِيهَا.

- الثالث: في أَلْفَاظٍ يُخْشَى عَلَى مَنْ تَكَلَّمَ بِهَا الْكُفْرُ. ٣٤٦
- ◆ فَمِنْ مَسَائِلِ الْفَضْلِ الْأَوَّلِ، الْمَعْقُودِ لِلْمُتَّفَقِ عَلَى أَنَّهُ كُفْرٌ فِي رُغْمِهِ: ٣٤٨
- ١٤٢- أَنْ مَنْ تَلَفَّظَ بِلَفْظِ الْكُفْرِ؛ يَكْفُرُ، وَإِنْ لَمْ يَعْتَقِدْ أَنَّهُ كُفْرٌ ٣٤٨
- ١٤٣- مَنْ اسْتَحْسَنَ الْكُفْرَ، أَوْ رَضِيَ بِهِ. ٣٤٨
- ١٤٤- هَلْ يَتَرْتَّبُ عَلَى الرَّدَّةِ الْفُرْقَةُ بَيْنَ الرَّوْحَيْنِ؟ ٣٥١
- ١٤٥- الْقَاعِدَةُ الْأُصُولِيَّةُ: الْمَطْلُوقُ يُحْمَلُ عَلَى الْمُقَيَّدِ ٣٥٦
- ١٤٦- هَلْ ثَوَابُ أَعْمَالِ الْمُرْتَدِّ الَّتِي سَبَقَتْ الرَّدَّةَ تَحْبُطُ أَمْ لَا؟ ٣٦٠
- ١٤٧- مَنْ وَصَفَ اللَّهَ تَعَالَى بِمَا لَا يَلِيقُ بِهِ، أَوْ سَخَرَ بِاسْمِ مَنْ أَسْمَاءَهُ تَعَالَى، أَوْ بِأَمْرِ مَنْ أَوَامِرِهِ، أَوْ نَهْيٍ مَنْ نَوَاهِيهِ، أَوْ أَنْكَرَ أَمْرَهُ، أَوْ نَهْيَهُ، أَوْ وَعْدَهُ، أَوْ وَعِيدَهُ. ٣٦٣
- ١٤٨- مَنْ قَالَ: فُلَانٌ فِي عَيْنِي؛ كَيْهُودِيٍّ فِي عَيْنِ اللَّهِ. أَوْ قَالَ: يَدُ اللَّهِ تَعَالَى. وَعَنَى الْجَارِحَةَ. ٣٦٤
- ١٤٩- مَنْ قَالَ: اللَّهُ تَعَالَى فِي السَّمَاءِ عَالِمٌ، أَوْ عَلَى الْعَرْشِ، وَعَنَى بِهِ الْمَكَانَ، أَوْ لَيْسَ لَهُ نِيَّةٌ. أَوْ قَالَ: يَنْظُرُ إِلَيْنَا، وَيُبْصِرُنَا مِنَ الْعَرْشِ، أَوْ قَالَ: هُوَ فِي السَّمَاءِ، أَوْ عَلَى الْأَرْضِ، أَوْ قَالَ: لَا يَخْلُو مِنْهُ مَكَانٌ، أَوْ قَالَ: اللَّهُ تَعَالَى فَوْقَ وَأَنْتَ تَحْتَهُ. ٣٦٤
- ١٥٠- مَنْ قَالَ: أَنْصِفِ اللَّهَ؛ يُنْصِفُكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. ٣٦٥
- ١٥١- مَنْ قَالَ: يَا رَبِّ اكْفِنَا؛ رَأْسًا بِرَأْسٍ. أَوْ قَالَ: أَنَا كَافِرٌ، أَوْ بَرِيءٌ مِنَ اللَّهِ، أَوْ مِنَ النَّبِيِّ، أَوْ مِنَ الْقُرْآنِ، أَوْ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى، أَوْ مِنَ الشَّرَائِعِ، أَوْ مِنَ الْإِسْلَامِ، وَلَمْ يُعْلَقْ بِشَيْءٍ. أَوْ قَالَ: يَمِينُكَ وَالضُّرَاطُ سَوَاءٌ، أَوْ قَالَ لَهُ خَصْمُهُ: أَحَاكِمْكَ بِحُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى؛ فَقَالَ: لَا أَعْرِفُ الْحُكْمَ، أَوْ: مَا يَجْرِي الْحُكْمُ هُنَا، أَوْ: لَيْسَ هُنَا حُكْمٌ، مَا هَهُنَا إِلَّا دَبُوسٌ، إِيْشَ يَعْمَلُ الْحُكْمُ هُنَا؟ ٣٦٨
- ١٥٢- مَنْ قَالَ: أَنْتَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، أَوْ مِنَ النَّبِيِّ، أَوْ مِنَ الدِّينِ. أَوْ قَالَ: لَوْ كُنْتُ إِلَهَا أَخَذْتُ طُلْمِي مِنْكَ، أَوْ قَالَ: ظَلَمَنِي اللَّهُ، أَوْ

- هُوَ ظَالِمٌ. أَوْ قَالَ: اللَّهُ تَعَالَى جَعَلَ الْإِحْسَانَ فِي حَقِّ جَمِيعِ الْخَلْقِ،
وَالسُّوءَ فِي حَقِّي. أَوْ قَالَ: أَنَا كَالِإِلَهِ، أَوْ اللَّهُ فِي سِتِّ جِهَاتٍ، أَوْ يُوجَدُ
فِي كُلِّ مَكَانٍ، أَوْ أَنْكَرَ اللَّهَ، أَوْ شَكَّ فِيهِ، أَوْ فِي آيَاتِهِ، أَوْ سَخَرَ بِهَا. .. ٣٧١
- ١٥٣- من قَالَ: (أَوْ قَالَ: ذَهَبَ بِخَلْدِي ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾) [الإخلاص: ١]، أَوْ قَالَ: أَخَذْتُ بِرَيْقِ (أَلَمَ)، أَوْ قَالَ: بِأَقْصَرِ مِنْ ﴿إِنَّا
أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ ﴿[الكوثر: ١]﴾. ٣٧٦
- ١٥٤- من أَوْ قَرَأَ الْقُرْآنَ عَلَى ضَرْبِ دُفٍّ، أَوْ مِزْمَارٍ، أَوْ غَيْرِهِ. ٣٨٠
- ١٥٥- من قَالَ: مَنْ قَرَأَ عِنْدَ الْمَرِيضِ (يَس) لَا يَصِحُّ. ٣٨٠
- ١٥٦- من اسْتَعْمَلَ الْقُرْآنَ فِي غَيْرِ مَا وُضِعَ لَهُ بِقَصْدِ الاسْتِخْفَافِ، أَوْ
الاسْتِهْزَاءِ؛ بِخِلَافِ اسْتِعْمَالِهِ فِي غَيْرِ هَذَا الْقَصْدِ. ٣٨١
- ١٥٧- من قَالَ: الْمُضْحَفُ آلَةُ الْفَسَادِ وَاللَّهُو، أَوْ لَمْ يُقَرَّرْ بِكِتَابِ اللَّهِ
تَعَالَى. ٣٨٢
- ١٥٨- من قَالَ: الْقُرْآنُ حِكَايَاتُ جِبْرِيلَ، وَيُنْكَرُ وَحْيَ الرَّبِّ الْجَلِيلِ. ... ٣٨٢
- ١٥٩- من شَتَمَ مَلَكَ الْمَوْتِ، أَوْ لَمْ يُقَرَّرْ بِالْأَنْبِيَاءِ وَالْمَلَائِكَةِ، أَوْ اغْتَابَ
نَبِيًّا، أَوْ صَغَّرَ اسْمَهُ، أَوْ لَمْ يَرْضَ بِسُنَّتِهِ، أَوْ قَالَ: لَوْ كَانَ فُلَانٌ نَبِيًّا لَا
أُؤْمِنُ بِهِ. ٣٨٣
- ١٦٠- من قَالَ: لَوْ أَمَرَ اللَّهُ بِكَذَا؛ لَمْ أَفْعَلْ. ٣٨٣
- ١٦١- من قَالَ: لَوْ صَارَتِ الْقِبْلَةُ إِلَى هَذِهِ الْجِهَةِ مَا صَلَّيْتُ إِلَيْهَا. ٣٨٣
- ١٦٢- من قَالَ: لَا أَعْرِفُ النَّبِيَّ إِنْسِيًّا أَوْ جِنِّيًّا. ٣٨٤
- ١٦٣- أَوْ قَالَ (اسْتِخْفَافًا): النَّبِيُّ طَوِيلُ الطُّفْرِ، خَلِقُ الشِّيَابِ، جَائِعُ
الْبَطْنِ، كَثِيرُ النَّسَاءِ. ٣٨٥
- ١٦٤- من قِيلَ لَهُ: قُصَّ شَارِبَكَ؛ فَإِنَّهُ سُنَّةٌ؛ فَقَالَ (بِالْإِنْكَارِ): لَا أَفْعَلْ. ٣٨٥
- ١٦٥- إِذَا قَالَ قَائِلٌ: كَانَ النَّبِيُّ يُحِبُّ الْقَرْعَ أَوْ الْخَلَّ؛ فَقَالَ: لَمْ أَرَهُمَا،
أَوْ: لَا أَرَى أَنَّهُمَا شَيْئًا. ٣٨٥
- ١٦٦- من قَالَ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ؛ فَقَالَ آخَرُ: (لَا
حَوْلَ) مَا تُغْنِي، أَوْ مَا تَنْفَعُ، أَوْ: إِيشْ تَعْمَلُ بِهَا، وَلَا تُغْنِي مِنْ جُوعٍ،

- وَلَا عَطَشٌ، أَوْ لَا تُؤْمِنُ مِنْ خَوْفٍ، أَوْ لَا تُثَرَّدُ فِي قَصْعَةٍ. ٣٨٥
- ١٦٧- لَوْ قَالَ عِنْدَ التَّسْبِيحِ، أَوْ التَّهْلِيلِ، أَوْ التَّكْبِيرِ، أَوْ الاسْتِغْفَارِ، أَوْ سَمَاعِ عِلْمٍ (عَضْبًا): سَمِعْتُ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ كَثِيرًا. ٣٨٦
- ١٦٨- مَنْ قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ عِنْدَ أَكْلِ حَرَامٍ، أَوْ شُرْبِهِ. ٣٨٦
- ١٦٩- أَوْ سَمِعَ الْغِنَاءَ؛ فَقَالَ: هَذَا ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى، أَوْ سَمِعَ الْأَذَانَ؛ فَقَالَ: هَذَا صَوْتُ الْحِمَارِ، أَوْ الْجَرَسِ؛ أَنَا لَا أُحِبُّهُ. ٣٨٦
- ١٧٠- أَوْ سَمِعَ حَدِيثًا: «بَيْنَ قَبْرِي وَمِئْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ»؛ فَقَالَ: كَذَبٌ، أَوْ أَعَادَهُ عَلَى وَجْهِ الاسْتِهْزَاءِ. ٣٨٦
- ١٧١- أَوْ قِيلَ لَهُ: قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؛ فَقَالَ: إِيْشُ مِنْ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ؛ حَتَّى أَقُولَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. ٣٩٠
- ١٧٢- أَوْ قِيلَ لِفَاعِلٍ ذَنْبٌ: قُلْ: أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ؛ فَقَالَ (اسْتِخْفَافًا): إِيْشُ فَعَلْتُ أَوْ إِيْشُ قُلْتُ؟ حَتَّى أَقُولَ: أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ؟! ٣٩٠
- ١٧٣- مَطْلَبٌ: مَنْ سَخِرَ بِالشَّرِيعَةِ. ٣٩٥
- ١٧٤- مَنْ قِيلَ لَهُ: كُلْ حَلَالًا؛ فَقَالَ: الْحَرَامُ أَحَبُّ إِلَيَّ. ٣٩٨
- ١٧٥- مَنْ قَالَ: يَجُوزُ لِي الْحَرَامُ. ٣٩٩
- ١٧٦- أَوْ قَالَ: لَيْتَ الزَّانَا، أَوْ اللَّوَاطِ، أَوْ الظُّلْمَ حَلَالًا. ٣٩٩
- ١٧٧- مَنْ قَالَ: لَمْ تَثْبُتْ حُرْمَةُ الْخَمْرِ فِي الْقُرْآنِ. ٣٩٩
- ١٧٨- مَنْ قَالَ: أَنَا أُرِيدُ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ، إِيْشُ أَعْمَلُ بِهِذِهِ الْأَحْكَامِ؟! .. ٤٠١
- ١٧٩- مَنْ قَالَ: بَارَكَ اللَّهُ فِي كَذِبِكَ. ٤٠٢
- ١٨٠- مَنْ رَجَا الثَّوَابَ عَلَى الْحَرَامِ. ٤٠٣
- ١٨١- مَنْ قَالَ: الْعِلْمُ الَّذِي يَتَعَلَّمُونَهُ أَسَاطِيرُ. ٤٠٥
- ١٨٢- أَوْ قَالَ: إِيْشُ مَجْلِسُ الْوَعْظِ. ٤٠٥
- ١٨٣- أَوْ: قَالَ: بِئْسَ مَا أَخْرَجَتِ السُّنَّةُ. ٤٠٦
- ١٨٤- أَوْ: قَالَ: الْكُفْرُ وَالْإِيمَانُ وَاحِدٌ، أَوْ: لَا أَرْضَى بِالْإِيمَانِ. ٤٠٦
- ١٨٥- أَوْ: لَا أَدْرِي أَيْنَ مَصِيرُ الْكَافِرِ، أَوْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ. ٤٠٦
- ١٨٦- مَنْ قَالَ لَهُ كَافِرٌ: اعْرِضْ عَلَيَّ الْإِسْلَامَ؛ فَقَالَ: لَا أَدْرِي صِفَةَ

- الإِيمَانِ، أَوْ: قَالَ: اذْهَبْ إِلَى فُلَانٍ الْفَقِيهِ. ٤٠٩
- ١٨٧- أَوْ: أَسْلَمَ كَافِرٌ؛ فَمَاتَ أَبُوهُ؛ فَقَالَ: لَيْتَنِي لَمْ أُسْلِمَ؛ لِأَجْلِ الْمِيرَاثِ. ٤٠٩
- ١٨٨- أَوْ: نَادَى مُنَادٍ: يَا كَافِرٌ؟ فَقَالَ: لَبَّيْكَ. ٤٠٩
- ١٨٩- أَوْ: قَالَ: أَنَا كَافِرٌ! إِيْشْ عَلَيْكَ. ٤٠٩
- ١٩٠- أَوْ: قَالَ: عَمِلْتُ بِي عَمَلًا حَتَّى كَفَرْتُ. ٤٠٩
- ١٩١- أَوْ: عَلِمَ الْارْتِدَادَ لِلْمُطَلَّقةِ بِالثَّلَاثِ؛ لِتَحِلَّ لَزَوْجِهَا بِلا مُحَلِّلٍ ٤٠٩
- ١٩٢- أَوْ قَالَ لِمَنْ أَسْلَمَ: أَيُّ ضَرَرٍ لِحَقِّكَ فِي دِينِكَ؛ حَتَّى انْتَقَلَتْ عَنْهُ إِلَى دِينِ الْإِسْلَامِ؟ ٤١١
- ١٩٣- أَوْ: قَالَ: هَذَا زَمَانُ الْكُفْرِ، مَا بَقِيَ زَمَانُ الْإِسْلَامِ. ٤١١
- ١٩٤- أَوْ: قَالَ لِوَلَدِهِ: وَلَدُ الْكَافِرِ. ٤١٢
- ١٩٥- أَوْ: شَدَّ فِي وَسْطِهِ زُنَّارًا بِالِاخْتِيَارِ. ٤١٢
- ١٩٦- أَوْ: دَخَلَ دَارَ الْحَرْبِ، وَلَبَسَ ثَوْبَ الْكُفَّارِ. ٤١٢
- ١٩٧- أَوْ قَالَ: إِنْ أَعْطَانِي اللَّهُ الْجَنَّةَ لَا أُرِيدُهَا دُونَكَ، أَوْ: لَا أَدْخُلُهَا دُونَكَ. ٤١٣
- ١٩٨- أَوْ: قَالَ: إِنْ أَمَرَنِي اللَّهُ بِدُخُولِ الْجَنَّةِ مَعَكَ لَا أَدْخُلُهَا. ٤١٣
- ١٩٩- أَوْ: قَالَ: إِنْ أَعْطَانِي اللَّهُ الْجَنَّةَ لِأَجْلِكَ، أَوْ لِأَجْلِ هَذَا الْعَمَلِ لَا أُرِيدُهَا. ٤١٣
- ٢٠٠- أَوْ: أَنْكَرَ الْقِيَامَةَ، أَوْ الصِّرَاطَ، أَوْ الْمِيزَانَ، أَوْ الْحِسَابَ، أَوْ الْكِتَابَ، أَوْ الْجَنَّةَ، أَوْ النَّارَ، أَوْ الْمُصْحَفَ، أَوْ اللَّوْحَ، أَوْ الْقَلَمَ، أَوْ الْعِلْمَ. ٤١٣
- ٢٠١- أَوْ قَالَ: اللَّهُ لَا يُرَى، أَوْ لَا يَرَاهُ أَحَدٌ، أَوْ شَبَّهَهُ بِشَيْءٍ، أَوْ وَصَفَهُ بِالْمَكَانِ، أَوْ الْجِهَاتِ، أَوْ قَالَ: اللَّهُ لَا يَخْلُقُ فِعْلَ الْعَبْدِ، أَوْ أَنْكَرَ رُؤْيَاهُ اللَّهُ تَعَالَى بِالْعَيْنِ فِي الْجَنَّةِ، أَوْ شَكَّ فِي رِسَالَةِ الْمُرْسَلِينَ، أَوْ شَكَّ فِي ثُبُوتِ وَعْدِهِ وَوَعِيدِهِ، أَوْ وَصَفَ مُحَدَّثًا بِصِفَاتِهِ أَوْ أَسْمَائِهِ. ٤١٣
- ٢٠٢- أَوْ: قَالَ: لَا يَضُرُّ الْمُسْلِمَ ذَنْبٌ، أَوْ: رَأَى خُلُودَ الْمُسْلِمِ الْمَذْنِبِ

- في النَّارِ، أَوْ شَكَّ فِي فَرَائِضِهِ، أَوْ أَحَبَّ مَا أَبْعَضَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ﷺ، أَوْ بِالْعَكْسِ، أَوْ: أَيْسَ مِنَ الثَّوَابِ، أَوْ: أَمِنَ مِنَ الْعِقَابِ، أَوْ: أَنْكَرَ الْحَرَامَ وَالْحَلَالَ، أَوْ: اعْتَقَدَ قَدَمَ الزَّمَانِ، وَالرُّوحَ، وَالْأَفْلَاكَ. ٤١٤
- ٢٠٣- مَطْلَبٌ: الْمُبْتَدِعَةُ لَا يَكْفُرُونَ بِبِدْعَتِهِمْ. ٤١٦
- ٢٠٤- إِنْكَارُ الْقِيَامَةِ وَاضِحٌ؛ كإِنْكَارِ حَشْرِ الْأَجْسَادِ. ٤١٦
- ٢٠٥- إِنْكَارُ الصِّرَاطِ، وَالْمِيزَانِ. ٤١٧
- ٢٠٦- الْفَرْقُ بَيْنَ إِنْكَارِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ (الآن)، وَإِنْكَارِ وُجُودِهِمَا (يَوْمَ الْقِيَامَةِ). ٤٢١
- ٢٠٧- الْفَرْقُ بَيْنَ إِنْكَارِ الْمَصْحَفِ بِمَعْنَى الْقُرْآنِ وَبَيْنَ إِنْكَارِ صُحُفِ الْأَعْمَالِ. ٤٢٢
- ٢٠٨- إِنْكَارُ اللَّوْحِ وَالْقَلَمِ، وَرُؤْيَا اللَّهِ تَعَالَى مُطْلَقًا، أَوْ فِي الْجَنَّةِ. ٤٢٢
- ٢٠٩- مَطْلَبٌ: الْأَصَحُّ أَنَّ لَزِمَ الْمَذْهَبِ لَيْسَ بِمَذْهَبٍ. ٤٢٧
- ٢١٠- مِنْ قِيلَ لَهُ: دَعِ الدُّنْيَا؛ لِيَتَنَالَ الْآخِرَةَ؛ فَقَالَ: أَتُرِكَ ذَلِكَ بَعْدَ سَنَةٍ. ٤٣٠
- ٢١١- أَوْ قِيلَ لَهُ: أَتَعْلَمُ الْغَيْبَ؟ قَالَ: نَعَمْ. ٤٣٠
- ٢١٢- أَوْ قَالَ: أَنَا أَعْلَمُ بِمَا كَانَ، وَمَا لَمْ يَكُنْ. ٤٣٠
- ٢١٣- أَوْ قَالَ: فَلَانْ مَاتَ، وَسَلَّمْ رُوحَهُ إِلَيْكَ. ٤٣٠
- ٢١٤- أَوْ كَانَ إِذَا شَرَعَ فِي الْفَسَادِ قَالَ: تَعَالَوْا؛ حَتَّى نَطِيبَ، أَوْ نَعِيشَ طَيِّبًا. ٤٣٠
- ٢١٥- أَوْ قَالَ: إِنِّي أَحِبُّ الْخَمْرَ، وَلَا أَصْبِرُ عَنْهَا. ٤٣٠
- ٢١٦- أَوْ قَالَ: أَفْعَلُ كُلَّ يَوْمٍ مِثْلَكَ مِنَ الطَّيْنِ. ٤٣٠
- ٢١٧- أَوْ قَالَ: أُرِيدُ خَيْرًا، أَوْ رَاحَةً فِي الدُّنْيَا، وَأَدْعُ مَا يَكُونُ فِي الْآخِرَةِ إِشْ مَا يَكُونُ. ٤٣٠
- ٢١٨- أَوْ قِيلَ لَهُ: انْصُرْنِي بِالْحَقِّ؛ فَقَالَ: أَنْصُرَكَ بِالْحَقِّ، وَبِغَيْرِ الْحَقِّ. ٤٣٠
- الْفَصْلُ الثَّانِي: فِي الْاِخْتِلَافِ: ٤٣٠
- ٢١٩- لَوْ قَالَ: أَنَا بَرِيءٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى؛ إِنَّ فَعَلْتُ كَذَا، ثُمَّ فَعَلْتُ؛ حَنْثٌ، وَلَا يَكْفُرُ. ٤٣٢

- ٢٢٠- وَكَذَا لَوْ قَالَ: إِنْ فَعَلْتُ كَذَا؛ فَأَنَا كَافِرٌ؛ فَفَعَلَهُ، وَقِيلَ: إِنْ كَانَ عَالِمًا؛ لَا يَكْفُرُ، وَإِنْ كَانَ جَاهِلًا؛ يَكْفُرُ فِي الْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ. ٤٣٢
- ٢٢١- وَلَوْ رَضِيَ بِكَفْرِ غَيْرِهِ؛ قَالَ بَعْضُهُمْ: يَكْفُرُ. ٤٣٢
- ٢٢٢- وَكَذَا لَوْ قَالَ: اللَّهُ تَعَالَى يَظْلِمُكَ؛ كَمَا ظَلَمْتَنِي. ٤٣٢
- ٢٢٣- أَوْ قَالَ: يَعْلَمُ اللَّهُ أَنِّي لَمْ أَفْعَلْ كَذَا، وَهُوَ قَدْ فَعَلَ. ٤٣٢
- ٢٢٤- أَوْ قَالَ لِحُصْمِهِ: لَا أُرِيدُ يَمِينَهُ بِاللَّهِ؛ بَلْ أُرِيدُ بِالطَّلَاقِ. ٤٣٢
- ٢٢٥- أَوْ قِيلَ لَهُ: أَحْسِنْ؛ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ؛ فَقَالَ: مَاذَا أَعْطَانِي؟! ٤٣٣
- ٢٢٦- أَوْ قَالَ: الْمَعُودَتَيْنِ لَيْسَتَا مِنَ الْقُرْآنِ. ٤٣٣
- ٢٢٧- أَوْ قَالَ لِشُعْرِ النَّبِيِّ ﷺ: شَعِيرًا. ٤٣٣
- ٢٢٨- أَوْ قَالَ: لَوْ لَمْ يَأْكُلْ آدَمُ الْحِنْطَةَ؛ مَا وَقَعْنَا فِي هَذَا الْبَلَاءِ. ٤٣٣
- ٢٢٩- أَوْ ادَّعَى الثُّبُوءَ؛ فَطَلَبَ آخَرَ مِنْهُ مُعْجَزَةً. ٤٣٣
- ٢٣٠- أَوْ رَدَّ حَدِيثَ النَّبِيِّ ﷺ. ٤٣٣
- ٢٣١- أَوْ قَالَ بَعْدَ أَكْلِ الْحَرَامِ أَوْ شُرْبِهِ: الْحَمْدُ لِلَّهِ. ٤٣٣
- ٢٣٢- أَوْ قِيلَ لَهُ: قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؛ فَقَالَ: لَا أَقُولُ. ٤٣٣
- ٢٣٣- أَوْ قِيلَ لَهُ: صَلِّ؛ فَقَالَ: لَا أَصَلِّي، أَوْ صَلَّيْتُ بِغَيْرِ طَهَارَةٍ. ٤٣٣
- ٢٣٤- أَوْ قِيلَ لَهُ: أَدِّ الزَّكَاةَ؛ فَقَالَ: لَا أُوَدِّي. ٤٣٣
- ٢٣٥- أَوْ قَالَ: الصَّوْمُ يَضُرُّ. ٤٣٣
- ٢٣٦- أَوْ قَالَ: الْفَقِيهُ وَجْهًا شَرْعِيًّا؛ فَقَالَ: هَذَا الَّذِي قُلْتَ عَمَلُ السُّفَهَاءِ. ٤٣٣
- ٢٣٧- أَوْ قَالَتِ الْمَرْأَةُ لِرِزْوَجِهَا: يَا كَافِرُ؛ فَقَالَ: لِمَ صَحَبْتَنِي، أَوْ إِنْ كُنْتُ هَكَذَا لَا تَسْكُنِي مَعِي. ٤٣٣
- ٢٣٨- أَوْ وَضَعَ عَلَى رَأْسِهِ قَلَنْسُوءَ الْمَجُوسِ، بِلاَ ضَرُورَةٍ. ٤٣٤
- ٢٣٩- أَوْ قَالَ: الْمَجُوسِيُّ خَيْرٌ مِنَ النَّصْرَانِيِّ، أَوْ النَّصْرَانِيُّ خَيْرٌ مِنَ الْمَجُوسِيِّ. ٤٣٤
- ٢٤٠- أَوْ قَالَ: أَخِذْ حَقِّي يَوْمَ الْمَحْشَرِ؛ فَقَالَ: إِيشْ شُغْلٌ مَعَ الْمَحْشَرِ، أَوْ قَالَ: أَيْنَ تَجِدُنِي فِي ذَلِكَ الْمَجْمَعِ. ٤٣٤
- ٢٤١- أَوْ قَالَ: أَعْطِنِي حَقِّي، وَإِلَّا أَخَذَ مِنْكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَشْرِينَ. ٤٣٤

- ٢٤٢- أَوْ قَالَ عِنْدَ الْمُبَايَعَةِ: الْكُفْرُ خَيْرٌ مِمَّا يَفْعَلُ. ٤٣٤
- ٢٤٣- أَوْ قَالَ: أَطِيبُ الْحَلَالِ أَنْ لَا أُصَلِّيَ. ٤٣٤
- ٢٤٤- أَوْ سَجَدَ لِلسُّلْطَانِ أَوْ غَيْرِهِ. ٤٣٤
- ٢٤٥- أَوْ قَبَلَ الْأَرْضَ، قِيلَ: وَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ السُّجُودِ. ٤٣٤
- ٢٤٦- أَوْ قَالَ: مَا دَامَ هَذَا الْمَذْهَبُ مَعِيَ مَا يَعُودُ لِي رِزْقِي. ٤٣٤
- الفصل الثالث: فِي مَا يُخْشَى عَلَيْهِ الْكُفْرُ: ٤٤٠
- ٢٤٧- إِذَا شَتَمَ رَجُلًا اسْمُهُ مِنْ أَسْمَاءِ النَّبِيِّ ﷺ؛ فَقَالَ: يَا ابْنَ الرَّانِيَةِ، وَهُوَ ذَاكِرُ النَّبِيِّ ﷺ. ٤٤٠
- ٢٤٨- أَوْ قَالَ لَهُ فَقِيهٌ وَجْهًا شَرْعِيًّا؛ فَقَالَ: هَذَا عَمَلُ الْفُقَهَاءِ، وَيَعْمَلُ مَعِيَ عَمَلُ السُّفَهَاءِ. ٤٤٠
- ٢٤٩- أَوْ أَبْغَضَ عَالِمًا مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ ظَاهِرٍ. ٤٤٠
- ٢٥٠- أَوْ سَمِعَ الْأَذَانَ، أَوْ الْقُرْآنَ؛ فَتَكَلَّمَ بِكَلَامِ الدُّنْيَا. ٤٤٠
- ٢٥١- أَوْ قَالَ لِلْقُرَّاءِ: هَؤُلَاءِ آكِلُوا الرِّبَا. ٤٤٠
- ٢٥٢- أَوْ قَالَ لِصَالِحٍ: وَجْهُهُ عِنْدِي كَوَجْهِ الْخِنْزِيرِ. ٤٤٠
- ٢٥٣- أَوْ قَالَ: أُرِيدُ الْمَالَ؛ سَوَاءٌ أَكَانَ مِنْ حَلَالٍ أَوْ حَرَامٍ، أَوْ قَالَ: أَحِبُّ أَيُّهُمَا أَسْرَعَ وَضُؤًا. ٤٤٠
- ٢٥٤- أَوْ قَالَ: مَا نَقَصَ اللَّهُ مِنْ عُمْرِ فُلَانٍ، زَادَ اللَّهُ فِي عُمْرِكَ. ٤٤١
- ٢٥٥- أَوْ قَالَ: مَنْ لَيْسَ لَهُ دِرْهَمٌ لَا يَسْوِي دِرْهَمًا. ٤٤١
- ٢٥٦- فَضَّلْ آخَرَ: فِي الْخَطَأِ: ٤٤٢
- ٢٥٧- لَوْ قَالَ: اللَّهُ يَطْلُعُ مِنَ السَّمَاءِ، أَوْ مِنَ الْعَرْشِ. ٤٤٢
- ٢٥٨- أَوْ قَالَ: بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ. ٤٤٢
- ٢٥٩- أَوْ قَالَ: يَا رَبِّ، لَا تَرْضَ بِهَذَا الظُّلْمَ. ٤٤٢
- ٢٦٠- أَوْ قَالَ: فُلَانٌ قَضَاءُ سُوءٍ. ٤٤٢
- ٢٦١- أَوْ قَالَ: أُعْطِيتُ وَاحِدًا، وَأَخَذْتُهُ مِنْ وَاحِدٍ. ٤٤٢
- ٢٦٢- أَوْ قَالَ: تَأْخُذُ مِمَّنْ لَهُ وَاحِدٌ، وَلَا تَأْخُذُ مِمَّنْ لَهُ عَشْرَةٌ. ٤٤٢
- ٢٦٣- أَوْ قَالَ: الْفَقْرُ شَقَاوَةٌ. ٤٤٢

- ◆ سَوِّقْ بَقِيَّةَ كَلَامِ «الرَّوْضَةِ» الَّذِي انْفَرَدَ بِهِ عَنِ الرَّافِعِيِّ: ٤٤٣
- جُمْلَةٌ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْمَكْفُورَةِ غَيْرِ مَا سَبَقَ: ٤٤٤
- ٢٦٤- فَمِنْهَا: أَنَّ مَرِيضًا شُفِيَ، ثُمَّ قَالَ: لَقِيتُ فِي مَرَضِي هَذَا مَا لَوْ قَتَلْتُ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ لَمْ أَسْتَوْجِبْهُ. ٤٤٤
- ٢٦٥- لَوْ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَسْوَدَ، أَوْ تُوفِّي قَبْلَ أَنْ يَلْتَحِي. أَوْ قَالَ: لَيْسَ بِشَرِّشِي. ٤٤٤
- ٢٦٦- مَنْ ادَّعَى أَنَّ النُّبُوَّةَ مُكْتَسَبَةٌ، أَوْ أَنَّهُ يَبْلُغُ بِصَفَاءِ الْقَلْبِ إِلَى مَرْتَبَتِهَا. ٤٤٤
- ٢٦٧- أَوْ ادَّعَى أَنَّهُ يُوحَى إِلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَدَّعِ النُّبُوَّةَ. ٤٤٤
- ٢٦٨- أَوْ ادَّعَى أَنَّهُ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ، وَيَأْكُلُ مِنْ ثِمَارِهَا، وَيُعَانِقُ الْحُورَ. ... ٤٤٤
- ٢٦٩- مَنْ دَافَعَ (نَصَّ) الْكِتَابِ أَوْ السُّنَّةِ الْمُقْطُوعِ بِهَا، الْمُحْمُولِ عَلَى ظَاهِرِهِ. ٤٤٥
- ٢٧٠- مَنْ لَمْ يُكْفِّرْ مَنْ دَانَ بِغَيْرِ الْإِسْلَامِ؛ كَالنَّصَارَى، أَوْ شَكَّ فِي تَكْفِيرِهِمْ، أَوْ صَحَّحَ مَذْهَبَهُمْ. ٤٤٥
- ٢٧١- حُكْمُ كُلِّ قَائِلٍ قَوْلًا يَتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى تَضْلِيلِ الْأُمَّةِ، أَوْ تَكْفِيرِ الصَّحَابَةِ. ٤٤٥
- ٢٧٢- مَنْ فَعَلَ فِعْلًا أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ أَنَّهُ لَا يَصْدُرُ إِلَّا مِنْ كَافِرٍ، وَإِنْ كَانَ صَاحِبُهُ مُصَرِّحًا بِالْإِسْلَامِ مَعَ فِعْلِهِ؛ كَالسُّجُودِ لِلصَّلِيبِ، أَوْ النَّارِ، أَوْ الْمَشْيِ إِلَى الْكِنَائِسِ مَعَ أَهْلِهَا بِزِيَّتِهِمْ مِنَ الرَّنَائِيرِ وَغَيْرِهَا. ٤٤٥
- ٢٧٣- مَنْ أَنْكَرَ مَكَّةَ، وَالْبَيْتَ، أَوْ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ، أَوْ صِفَةَ الْحَجِّ، وَأَنَّهُ لَيْسَ عَلَى هَذِهِ الْهَيْئَةِ الْمَعْرُوفَةِ. أَوْ قَالَ: لَا أَدْرِي أَنَّ هَذِهِ الْمَسْمَاةَ بِمَكَّةَ هِيَ مَكَّةُ أَوْ غَيْرُهَا. ٤٤٦
- ٢٧٤- مَنْ غَيَّرَ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ، أَوْ قَالَ: لَيْسَ بِمُعْجَزٍ. ٤٤٧
- ٢٧٥- أَوْ قَالَ: لَيْسَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ دَلَالَةٌ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، أَوْ أَنْكَرَ الْجَنَّةَ، أَوْ النَّارَ، أَوْ الْبَعْثَ، أَوْ الْحِسَابَ، أَوْ اعْتَرَفَ بِذَلِكَ، وَلَكِنْ قَالَ: الْمَرَادُ بِالْجَنَّةِ وَالنَّارِ وَالْبَعْثِ وَالنَّشُورِ وَالْثَوَابِ وَالْعِقَابِ غَيْرُ مَعَانِيهَا. ٤٤٧

- ٢٧٦- أَوْ قَالَ: الْأَيْمَةُ أَفْضَلُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ. ٤٤٧
- ٢٧٧- لَوْ لَعَنَ رَجُلًا، وَلَعَنَ اللَّهُ ﷻ، وَقَالَ: إِنَّمَا أَرَدْتُ أَنْ أَلْعَنَ الشَّيْطَانَ؛ فَزَلَّ لِسَانِي. ٤٤٨
- ٢٧٨- إِنْكَارُ كَوْنِهِ ﷺ كَانَ بِنَهَامَةٍ. ٤٥١
- ٢٧٩- إِنْكَارُ الْهَجْرَةِ. ٤٥٢
- ٢٨٠- مَبْحَثٌ: مَا قِيلَ فِي ابْنِ عَرَبِيٍّ: ٤٥٥
- ٢٨١- مَنْ لَمْ يُكْفَرْ طَائِفَةٌ ابْنِ عَرَبِيٍّ كَانَ كَمَنْ لَمْ يُكْفَرْ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى ٤٥٥
- ٢٨٢- دِفَاعُ الْمُؤَلَّفِ عَنِ ابْنِ عَرَبِيٍّ. ٤٥٦
- ٢٨٣- مَنْ دَفَعَ نَصَّ الْكِتَابِ، أَوْ خَصَّ حَدِيثًا مُجْمَعًا عَلَى نَفْلِهِ، مَقْطُوعًا بِهِ، مُجْمَعًا عَلَى حَمْلِهِ عَلَى ظَاهِرِهِ. ٤٦٣
- ٢٨٤- مَنْ قَالَ لِأَخْرَجَ: أَنَا عَدُوُّكَ وَعَدُوُّ نَبِيِّكَ. ٤٧٢
- ٢٨٥- مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ فِي كُلِّ جِنْسٍ مِنَ الْحَيَوَانِ نَذِيرًا، أَوْ نَبِيًّا مِنَ الْقِرْدَةِ وَالْحَنَازِيرِ وَالِدُّوَابِّ وَغَيْرِهَا. ٤٧٢
- ٢٨٦- مَنْ قَالَ: لَيْسَ فِي مُعْجَزَاتِهِ ﷺ حُجَّةٌ لَهُ. ٤٧٣
- ٢٨٧- مَنْ كَذَّبَ بِشَيْءٍ مِمَّا صُرِّحَ بِهِ فِي الْقُرْآنِ مِنْ حُكْمٍ، أَوْ خَبَرٍ، أَوْ أَثْبَتَ مَا نَفَاهُ، أَوْ نَفَى مَا أَثْبَتَهُ عَلَى عِلْمٍ مِنْهُ بِذَلِكَ، أَوْ شَكَّ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، أَوْ جَحَدَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَكُتِبَ اللَّهُ تَعَالَى الْمُنَزَّلَةَ، أَوْ كَفَرَ بِهَا، أَوْ لَعَنَهَا، أَوْ سَبَّهَا، أَوْ اسْتَخَفَّ بِهَا. ٤٧٣
- ٢٨٨- مَنْ نُودِيَ؛ فَأَجَابَ بِ (لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ). ٤٧٣
- ♦ مَسَائِلُ أُخَرُ حَسَنَةٌ تَرَكَّهَا النَّوَوِيُّ: ٤٧٣
- ٢٨٩- مَنْ سَبَّ نَبِيًّا عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ - وَيَلْحَقُ بِهِ فِي جَمِيعِ مَا يُذَكَّرُ: غَيْرُهُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ الْمُتَّفَقِ عَلَى نُبُوتِهِمْ -، أَوْ عَابَهُ، أَوْ أَلْحَقَ بِهِ نَقْصًا فِي نَفْسِهِ، أَوْ نَسَبِهِ، أَوْ دِينِهِ، أَوْ خُصْلَةٍ مِنْ خِصَالِهِ، أَوْ عَرَّضَ بِهِ، أَوْ شَبَّهَهُ بِشَيْءٍ عَلَى طَرِيقِ السَّبِّ وَالْإِزْرَاءِ، أَوْ التَّصْغِيرِ لِشَأْنِهِ، أَوْ الْعَضِّ مِنْهُ، أَوْ الْعَيْبِ لَهُ، أَوْ لَعَنَهُ، أَوْ دَعَا عَلَيْهِ، أَوْ تَمَنَّى لَهُ مَضْرَرَةً، أَوْ نَسَبَ إِلَيْهِ مَا لَا يَلِيقُ بِمَنْصِبِهِ عَلَى طَرِيقِ الدَّمِّ، أَوْ عَبَثَ فِي جِهَتِهِ الْعَزِيزَةِ

- بِسُخْفٍ مِنَ الْكَلَامِ، وَهَجْرٍ، وَمُنْكَرٍ مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا، وَغَيْرُهُ بِشَيْءٍ مِمَّا
جَرَى مِنَ الْبَلَاءِ وَالْمِحْنَةِ عَلَيْهِ، أَوْ غَمَصَهُ بِبَعْضِ الْعَوَارِضِ الْبَشَرِيَّةِ الْجَائِزَةِ
وَالْمَعْهُودَةِ لَدَيْهِ. ٤٧٣
- ٢٩٠- لَوْ قَالَ: فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الزَّنا ٤٨٩
- ٢٩١- مَنْ أَغْضَبَهُ غَرِيمُهُ؛ فَقَالَ لَهُ: صَلِّ عَلَى النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ ﷺ؛ فَقَالَ:
لَا صَلَّيَ اللَّهُ عَلَى مَنْ صَلَّيَ عَلَيْهِ. ٤٩٠
- ٢٩٢- مَنْ قَالَ: لَعَنَ اللَّهُ الْعَرَبَ، أَوْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، أَوْ بَنِي آدَمَ، وَقَالَ:
لَمْ أُرِدِ الْأَنْبِيَاءَ؛ بَلِ الظَّالِمِينَ ٤٩١
- ٢٩٣- لَوْ قَالَ: لَعَنَ اللَّهُ مَنْ حَرَّمَ الْمُسْكِرَ، وَقَالَ: لَمْ أَعْلَمْ مَنْ حَرَّمَهُ .. ٤٩١
- ٢٩٤- لَوْ لَعَنَ حَدِيثَ: «لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ»، وَلَعَنَ مَنْ جَاءَ بِهِ ٤٩١
- ٢٩٥- مَنْ قَالَ لِأَخْرَجَ: يَا ابْنَ أَلْفٍ خَنْزِيرٍ ٤٩٣
- ٢٩٦- مَنْ قَالَ لِهَاشِمِيٍّ: لَعَنَ اللَّهُ بَنِي هَاشِمٍ ٤٩٣
- ٢٩٧- مَنْ قَالَ لِأَخْرَجَ: لَعَنَهُ اللَّهُ إِلَى آدَمَ ٤٩٤
- ٢٩٨- مَنْ قَالَ لِشَاهِدٍ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ، قَالَ لَهُ: تَتَّهِمُنِي؟ الْأَنْبِيَاءُ يُتَّهِمُونَ؛
فَكَيْفَ أَنْتَ؟ ٤٩٥
- ٢٩٩- مَنْ سَابَّ رَجُلًا، ثُمَّ قَصَدَ كَلْبًا؛ فَضَرَبَهُ بِرِجْلِهِ، وَقَالَ: قُمْ يَا
مُحَمَّدُ. ٤٩٥
- ٣٠٠- مَنْ قَالَ: إِنْ قِيلَ فِي السُّوءِ؛ فَقَدْ قِيلَ فِي النَّبِيِّ. ٤٩٦
- ٣٠١- أَوْ إِنْ كُذِّبَتْ؛ فَقَدْ كُذِّبَ الْأَنْبِيَاءُ. ٤٩٧
- ٣٠٢- أَوْ إِنْ أَدَّتْ؛ فَقَدْ أَدَّتُوا. ٤٩٧
- ٣٠٣- أَوْ أَنَا أَسْلَمُ مِنَ الْأَلْسِنَةِ، وَلَمْ يَسْلَمُوا. ٤٩٧
- ٣٠٤- أَوْ صَبَرْتُ؛ كَمَا صَبَرَ أُولُو الْعِزِّ، أَوْ كَصَبَرِ أَيُّوبَ ٤٩٧
- ٣٠٥- مَا وَقَعَ فِي أَشْعَارِ الْمُتَعَجِّزِينَ فِي الْقَوْلِ، الْمُتَسَاهِلِينَ فِي الْكَلَامِ. ٤٩٧
- ٣٠٦- مَنْ أَنْكَرَ نُبُوَّةَ أَحَدٍ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ. ٤٩٧
- ٣٠٧- مَنْ قَالَ لِمَنْ تَنْقُصُهُ: إِنَّمَا تُرِيدُ نَقْصِي بِقَوْلِكَ، وَأَنَا بَشَرٌ، وَجَمِيعُ
الْبَشَرِ يَلْحَقُهُمُ النَّقْصُ حَتَّى النَّبِيِّ ﷺ ٥١١

- ♦ وفي «الأنوار» - مِنْ كُتِبَ أَثِمَتْنَا الْمَتَأَخِّرِينَ - مَسَائِلُ أُخْرَى: .. ٥١٦
- ٣٠٨- إِلْقَاءُ الْمُصْحَفِ فِي الْمَكَانِ الْقَذِرِ؛ كَالْقَائِهِ فِي الْقَادُورَاتِ، وَأَنْ سَبَّ الْمَلِكِ؛ كَالنَّبِيِّ. ٥١٦
- ٣٠٩- مَنْ اسْتَخَفَّ بِالْمُصْحَفِ، أَوْ التَّوْرَةِ، أَوْ الْإِنْجِيلِ، أَوْ الزُّبُورِ ٥١٧
- ٣١٠- لَوْ قَالَ: لَيْسَتْ الْمَعُودَتَانِ مِنَ الْقُرْآنِ؛ اخْتَلَفَ فِي كُفْرِهِ. ٥١٧
- ٣١١- الْإِقَامَةُ فِي بَيْعَةٍ، أَوْ كَنِيسَةٍ. ٥١٧
- ٣١٢- مَنْ قَالَ: إِنَّ الْوَلِيَّ أَفْضَلُ مِنَ النَّبِيِّ، أَوْ الْمُرْسَلِ إِلَيْهِ أَفْضَلُ مِنَ الرَّسُولِ، أَوْ أَعَزُّ أَوْ أَعْلَى مَرْتَبَةً. ٥١٧
- ٣١٣- لَوْ أَنْكَرَ السُّنَنَ الرَّائِبَةَ، أَوْ صَلَاةَ الْعِيدَيْنِ. ٥١٨
- ٣١٤- لَوْ اسْتَحَلَّ إِيْذَاءَ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، أَوْ نَفَى عِلْمَ اللَّهِ تَعَالَى بِالْمَعْدُومِ أَوْ بِالْجُرْثُمَاتِ. ٥١٨
- ٣١٥- اسْتِحْلَالُ إِيْذَاءِ غَيْرِ الصَّحَابَةِ. ٥١٨
- ٣١٦- مَنْ أَنْكَرَ خِلَافَةَ الصَّدِيقِ. ٥١٨
- ٣١٧- مَنْ سَبَّ الصَّحَابَةَ، أَوْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مِنْ غَيْرِ اسْتِحْلَالٍ. ٥١٨
- ٣١٨- اخْتَلَفُوا فِي مَنْ سَبَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ. ٥١٨
- ٣١٩- مَنْ سَبَّ الْحَسَنَيْنِ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - ٥١٩
- ٣٢٠- لَوْ قَالَ: الرُّوحُ قَدِيمٌ، أَوْ قَالَ: إِذَا ظَهَرَتِ الرُّبُوبِيَّةُ زَالَتِ الْعِبُودِيَّةُ! وَعَنَى بِذَلِكَ رَفْعَ الْأَحْكَامِ. ٥١٩
- ٣٢١- أَوْ قَالَ: إِنَّهُ فَنِي مِنْ صِفَاتِ النَّاسُوتِيَّةِ إِلَى اللَّاهُوتِيَّةِ. ٥١٩
- ٣٢٢- أَوْ قَالَ: إِنَّ صِفَاتِهِ تَبَدَّلَتْ بِصِفَاتِ الْحَقِّ. ٥٢٠
- ٣٢٣- أَوْ قَالَ: إِنَّهُ يَرَى اللَّهَ تَعَالَى عَيَانًا فِي الدُّنْيَا، وَيَكَلِّمُهُ شِفَاهًا. ٥٢٠
- ٣٢٤- أَوْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَجْلُ فِي الصُّورِ الْحَسَنِ. ٥٢٠
- ٣٢٥- أَوْ قَالَ: إِنَّ الْحَقَّ يُطْعِمُهُ وَيَسْقِيهِ، وَأَسْقَطَ عَنْهُ التَّمْيِيزَ بَيْنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ، وَأَنَّهُ يَأْكُلُ مِنَ الْعَيْبِ، وَيَأْخُذُ مِنْهُ. ٥٢٠
- ٣٢٦- أَوْ قَالَ: أَنَا اللَّهُ، أَوْ هُوَ أَنَا. ٥٢٠
- ٣٢٧- أَوْ قَالَ: دَعِ الصَّلَاةَ، وَالزَّكَاةَ، وَالصَّوْمَ، وَالْقِرَاءَةَ، وَأَعْمَالَ الْبِرِّ،

- ٥٢٠ الشَّانُ فِي عَمَلِ الْإِسْرَارِ .
- ٣٢٨- أو قَالَ: سَمَاعُ الْغِنَاءِ مِنَ الدِّينِ، وَأَنَّهُ أَنْفَعُ لِلْقُلُوبِ مِنَ الْقُرْآنِ. .. ٥٢٠
- ٣٢٩- أو قَالَ: الْعَبْدُ يَصِلُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ الْعُبُودِيَّةِ. ٥٢٠
- ٣٣٠- أو قَالَ: وَصَلْتُ إِلَى مَرْتَبَةٍ تُسْقِطُ عَنِّي التَّكْلِيفَ. ٥٢٠
- ٣٣١- أو قَالَ: الرُّوحُ مِنْ نَوْرِ اللَّهِ؛ فَإِذَا اتَّصَلَ النُّورُ بِالنُّورِ، اتَّحَدَ. ٥٢٠
- ٣٣٢- بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ: وَصَلْتُ إِلَى رُتْبَةٍ، خَلَصْتُ مِنْ رُقِيَةِ النَّفْسِ، وَعُتِقْتُ مِنْهَا. ٥٢٠
- ٣٣٣- لَوْ قَالَ: أَنَا أَحَبُّ إِلَهٍ، أَوْ يَعِشْقُنِي. ٥٢١
- ٣٣٤- أو قَالَ: يُلْهِمُنِي اللَّهُ مَا أَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ أَمْرِ دِينِي؛ فَلَا أَحْتَاجُ إِلَى الْعِلْمِ وَالْعُلَمَاءِ. ٥٢١
- ٣٣٥- وَمَنْ أَظْهَرَ الشُّكْرَ وَالْوَجَلَ، وَلَا يَسْتَقِيمُ ظَاهِرُهُ، وَلَا تَتَقَيَّدُ جَوَارِحُهُ بِالْوَرَعِ. ٥٢١
- ٣٣٦- وَمَنْ تَخَلَّى وَاعْتَزَلَ، وَتَرَكَ الْجَمَاعَاتِ، بِلاَ عُذْرِ شَرْعِيٍّ. ٥٢١
- ٣٣٧- وَمَنْ ادَّعَى الْكَرَامَاتِ لِنَفْسِهِ، بِلاَ غَرَضٍ دِينِيٍّ. ٥٢١
- ٣٣٨- وَمَنْ قَالَ فِي غَيْرِ الْعَلَبَاتِ: مَا بَقِيَ لِسِوَى الْحَقِّ فِي مَوْضِعٍ. ٥٢١
- ٣٣٩- لِلرَّافِعِيِّ كَلِمَاتٌ بِ (الْعَجَمِيَّةِ)، تَرْجَمَهَا (بَعْضُ) فَفَهَاءِ الْأَعَاجِمِ: .. ٥٢٣
- ٣٤٠- مَنْ قَالَ: عَمِلَ اللَّهُ فِي حَقِّي كُلَّ خَيْرٍ، وَعَمِلَ الشَّرُّ مِنِّي. ٥٢٤
- ٣٤١- مَنْ قَالَ: (أَنَا اللَّهُ!) عَلَى سَبِيلِ الْمَزَاحِ. ٥٢٤
- ٣٤٢- لَوْ قَالَ قَائِلٌ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَكَلَ لَحَسَ أَصَابِعُهُ؛ فَقَالَ آخَرٌ: هَذَا غَيْرُ أَدَبٍ. ٥٢٤
- ٣٤٣- مَنْ قَالَ: يَدُ اللَّهِ طَوِيلَةٌ. ٥٢٤
- ٣٤٤- لَوْ قَالَ: اللَّهُ يَظْلِمُكَ؛ كَمَا ظَلَمْتَنِي. ٥٢٥
- ٣٤٥- أو اللَّهُ يَعْلَمُ أَنِّي دَائِمًا أَذْكُرُكَ بِالذُّعَاءِ، أَوْ أَنِّي أَحْزَنُ لِحُزْنِكَ، أَوْ أَفْرَحُ لِفَرَحِكَ مِثْلَ مَا أَحْزَنُ لِحُزْنِ نَفْسِي وَأَفْرَحُ لِفَرَحِهَا. ٥٢٥
- ٣٤٦- لَوْ قِيلَ لَهُ: أَلَا تَقْرَأُ الْقُرْآنَ؟ أَوْ أَلَا تُصَلِّي؟ فَقَالَ: شَبِعْتُ مِنَ الْقُرْآنِ، أَوْ مِنَ الصَّلَاةِ. ٥٢٥

- ٣٤٧- لَوْ قِيلَ لَهُ: صَلِّ؛ فَقَالَ: الْعَجَائِزُ يُصَلُّونَ عَنَّا، أَوِ الصَّلَاةُ الْمَعْمُولَةُ
وَعَبْرُ الْمَعْمُولَةِ وَاحِدٌ، أَوْ صَلَّيْتُ إِلَى أَنْ ضَاقَ قَلْبِي. ٥٢٦
- ٣٤٨- أَوْ قِيلَ لَهُ: صَلِّ حَتَّى تَجِدَ حَلَاوَةَ الصَّلَاةِ؛ فَقَالَ: لَا تُصَلِّ أَنْتَ
حَتَّى تَجِدَ حَلَاوَةَ تَرْكِ الصَّلَاةِ. ٥٢٦
- ٣٤٩- أَوْ قِيلَ لِعَبْدٍ: صَلِّ؛ فَقَالَ: لَا أُصَلِّي؛ فَإِنَّ الثَّوَابَ لِمَوْلَايَ. ٥٢٦
- ٣٥٠- لَوْ سَمِعَ خَصْمَهُ يَقُولُ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ؛ فَقَالَ: إِيَّشَ
يَكُونُ لَا حَوْلَ، وَإِيَّشَ تَعْمَلُ، أَوْ نَحْنُ ذَلِكَ. ٥٢٧
- ٣٥١- لَوْ سَمِعَ مُؤَدَّنًا؛ فَقَالَ: هَذَا صَوْتُ الْجَرَسِ. ٥٢٧
- ٣٥٢- لَوْ قِيلَ لِظَالِمٍ: اصْبِرْ حَتَّى الْمَحْشَرِ؛ فَقَالَ: أَيُّ شَيْءٍ فِي الْمَحْشَرِ ٥٢٧
- ٣٥٣- لَوْ قِيلَ لَهُ: فُلَانٌ يَأْكُلُ حَلَالًا؛ فَقَالَ: أَحْضِرْهُ؛ حَتَّى أَسْجُدَ لَهُ .. ٥٢٧
- ٣٥٤- لَوْ رَجَعَ مِنْ مَجْلِسِ عَالِمٍ؛ فَقَالَتْ لَهُ زَوْجَتُهُ: لَعَنَهُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ
عَالِمٍ. ٥٢٧
- ٣٥٥- لَوْ قَالَ لِفَقِيهٍ: هَذَا هَوَسِيٌّ. ٥٢٨
- ٣٥٦- لَوْ أَعْطَى خَصْمَهُ فَتَوَى عِلْمَ فَالْقَاهَا بِالْأَرْضِ، وَقَالَ: أَيُّ شَيْءٍ هَذَا
الشَّرْعُ؟! ٥٢٩
- ٣٥٧- لَوْ قَالَ لِرِزْوَجَتِهِ: يَا كَافِرَةٌ، أَوْ يَا يَهُودِيَّةً؛ فَقَالَتْ: أَنَا كَمَا قُلْتَ!. ٥٢٩
- ٣٥٨- لَوْ قِيلَ لِمُرْتَكِبِ الصَّغَائِرِ: تَبَّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى؟ فَقَالَ: أَيُّ شَيْءٍ
عَمِلْتُ حَتَّى أَتُوبَ. ٥٢٩
- ٣٥٩- لَوْ قَالَ: فُلَانٌ كَافِرٌ، وَهُوَ أَكْفَرُ مِنِّي. ٥٢٩
- ٥٣٠- ◆ فَرَعٌ: ٥٣٠
- ٣٦٠- مَنْ قَالَ: إِنْ كَانَ قِيلَ فِي حَقِّي، أَوْ حَقَّ فُلَانٍ، أَوْ إِنْ جَرَى لَهُ
كَذَا؛ فَقَدْ قِيلَ فِي حَقِّ الْأَنْبِيَاءِ، أَوْ جَرَى لَهُمْ. ٥٣٠
- ٥٣٢- ◆ طَرَفٌ مِنَ الْمَكْفَرَاتِ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ: ٥٣٢
- ٣٦١- جَعَدُ صِفَةٍ لَهُ تَعَالَى اتَّفَقَ عَلَى إِنْبَاتِهَا، أَوْ بَعْضُ كُتُبِهِ، أَوْ رُسُلِهِ،
أَوْ سَبُّهُ، أَوْ رُسُولِهِ، وَادِّعَاءُ النُّبُوَّةِ، وَبُغْضُ الرَّسُولِ، أَوْ مَا جَاءَ بِهِ، وَتَرْكُ
إِنْكَارِ كُلِّ مُنْكَرٍ بِقَلْبِهِ، وَجَعَدُ حُكْمٍ ظَاهِرٍ مُجْمَعٍ عَلَيْهِ، وَالشُّكُّ فِيهِ، وَمِثْلُهُ

- ٥٣٢ لَا يَجْهَلُ.
- ٥٣٣ ٣٦٢- جَا حِدَ تَحْرِيمِ النَّبِيذِ وَكُلِّ مُسْكِرٍ.
- ٣٦٣- وَمِنْ ذَلِكَ: أَنْ يَجْعَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى وَسَائِطَ، يَتَوَكَّلُ عَلَيْهِمْ، وَيَدْعُوهُمْ، وَيَسْأَلُهُمْ. ٥٣٣
- ٣٦٤- أَوْ يَسْجُدَ لِنَحْوِ شَمْسٍ. أَوْ يَأْتِيَ بِفِعْلٍ، أَوْ قَوْلٍ صَرِيحٍ فِي
- الاستهزاء. ٥٣٣
- ٣٦٥- أَوْ تَوَهَّمَ أَنَّ مِنَ الصَّحَابَةِ، أَوْ التَّابِعِينَ، أَوْ تَابِعِيهِمْ مَنْ قَاتَلَ مَعَ
- الْكُفَّارِ، أَوْ أَجَارَ ذَلِكَ. أَوْ كَذَبَ عَلَى نَبِيِّ. أَوْ أَصَرَ فِي دَارِنَا عَلَى حُمْرٍ،
- وَخَنْزِيرٍ غَيْرِ مُسْتَحَلٍّ. ٥٣٣
- ٣٦٦- وَلَا كُفْرَ بِجَحْدِ قِيَاسٍ (اتِّفَاقًا)؛ بَلْ بِسُنَّةٍ رَاتِبَةٍ، وَخَالَفَ فِيهِ جَمَاعَةٌ
- مِنَ التَّابِعِينَ وَالْعِرَاقِيِّينَ. ٥٣٤
- ٣٦٧- مَنْ أَظْهَرَ الْإِسْلَامَ، وَأَسَرَ الْكُفْرَ، وَإِنْ أَظْهَرَ أَنَّهُ قَائِمٌ بِالْوَاجِبِ،
- وَفِي قَلْبِهِ أَنْ لَا يَفْعَلَ ٥٣٥
- ٣٦٨- التَّفَاقُ فِي الْأَفْعَالِ؛ لَا كُفْرَ بِهِ؛ كَالرِّيَاءِ لِلنَّاسِ. ٥٣٦
- ٣٦٩- مَطْلَبٌ: الرَّاجِحُ عَدَمُ كُفْرِ الْحَجَّاجِ وَعَدَمُ لَعْنِهِ ٥٣٧
- ٣٧٠- حَاكِي كُفْرٍ سَمِعَهُ مِنْ غَيْرِ اعْتِقَادِهِ. ٥٤١
- ٣٧١- مَنْ تَزَيَّا بِزِيٍّ كُفْرٍ؛ مِنْ لُبْسِ غِيَارٍ، أَوْ شَدِّ زُنَّارٍ، أَوْ تَغْلِيْقِ صَلِيْبٍ
- بِصَدْرِهِ. ٥٤١
- ٣٧٢- إِنْ شَهِدَ عَلَيْهِ أَنَّهُ كَانَ يُعْظِمُ الصَّلِيْبَ، مِثْلُ أَنْ يُقْبَلَهُ، وَيَتَقَرَّبَ
- بِقُرْبَاتِ أَهْلِ الْكُفْرِ، وَيُكَثِّرَ مِنْ بَيْعِهِمْ وَبُيُوتِ عِبَادَتِهِمْ. ٥٤١
- ٣٧٣- مَنْ امْتَنَهَنَ الْقُرْآنَ، أَوْ عَمَصَهُ، أَوْ طَلَبَ أَنْ يُنَاقِضَهُ، أَوْ ادَّعَى أَنَّهُ
- مُخْتَلَفٌ فِيهِ، أَوْ مُخْتَلَقٌ، أَوْ مَقْدُورٌ عَلَى مِثْلِهِ، وَلَكِنَّ اللَّهَ مَنَعَ قُدْرَتَهُمْ. ٥٤٢
- ٣٧٤- تَرْكُ الصَّلَاةِ. ٥٤٢
- ♦ الدُّعَاءُ يَنْقَسِمُ إِلَى كُفْرٍ وَحَرَامٍ وَغَيْرِهِمَا. ٥٤٢
- ٣٧٥- فَمِمَّا هُوَ كُفْرٌ: أَنْ يَسْأَلَ (نَفْيًا) مَا دَلَّ السَّمْعُ الْقَاطِعُ عَلَى (ثُبُوتِهِ)؛
- كَ (اللَّهُمَّ لَا تُعَذِّبْ مَنْ كَفَرَ بِكَ)، (أَوْ اغْفِرْ لَهُ)، أَوْ (لَا تُخَلِّدْ فُلَانًا الْكَافِرَ

- ٥٤٢ في النَّارِ). ٣٧٦- وَكَأَنَّ يَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يُرِيحَهُ مِنَ الْبَعْثِ حَتَّى يَسْتَرِيحَ مِنْ أَهْوَالِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ. ٥٤٣ ٣٧٧- وَمِنْهُ؛ أَنْ يَطْلُبَ (ثُبُوتَ) مَا دَلَّ السَّمْعُ الْقَطْعِيُّ عَلَى (نَفْيِهِ)؛ كَاللَّهِمَّ خَلِّدْ فُلَانًا الْمُسْلِمَ عَدُوِّي فِي النَّارِ) ٥٤٣ ٣٧٨- أَوْ يَطْلُبَ أَنَّ اللَّهَ يُحْيِيهِ أَبَدًا حَتَّى يَسْلَمَ مِنْ سَكَرَاتِ الْمَوْتِ. ٥٤٣ ٣٧٩- أَوْ أَنَّ اللَّهَ يَجْعَلَ إِبْلِيسَ مُحِبًّا لَهُ، وَنَاصِحًا لِبَنِي آدَمَ أَبَدَ الدَّهْرِ؛ حَتَّى يَقْلُ الْفَسَادُ. ٥٤٣ ٣٨٠- وَمِمَّا يَكُونُ مِنَ الدُّعَاءِ كُفْرًا - أَيْضًا -: أَنْ يَطْلُبَ الدَّاعِي (نَفْيَ) مَا دَلَّ الْعَقْلُ الْقَطْعِيُّ عَلَى (ثُبُوتِهِ) مِمَّا يُخِلُّ بِإِجْلَالِ الرُّبُوبِيَّةِ؛ كَأَنْ يَسْأَلَ اللَّهَ سَلْبَ عِلْمِهِ حَتَّى يَسْتَتِرَ الْعَبْدُ فِي قَبَائِحِهِ، أَوْ سَلْبَ قُدْرَتِهِ؛ حَتَّى يَأْمَنَ الْمَوَاحِدَةَ. ٥٤٤ ٣٨١- أَوْ (ثُبُوتَ) مَا دَلَّ الْعَقْلُ الْقَطْعِيُّ عَلَى (نَفْيِهِ) مِمَّا يُخِلُّ بِإِجْلَالِ الرُّبُوبِيَّةِ؛ كَأَنْ يُعْظَمَ شَوْقُ الدَّاعِي إِلَى رَبِّهِ؛ فَيَسْأَلُهُ أَنْ يَحِلَّ فِي شَيْءٍ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ حَتَّى يَجْتَمَعَ بِهِ. ٥٤٤ ٣٨٢- أَوْ أَنْ يَجْعَلَ التَّصَرُّفَ فِي الْعَالَمِ بِمَا أَرَادَهُ. ٥٤٤ ٣٨٣- أَوْ أَنْ يَجْعَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ نَسَبًا يُشْرِفُ بِهِ عَلَى الْعَالَمِ. ٥٤٥ ♦ تَتِمَّاتٌ وَفَوَائِدُ: ٥٤٨ ٣٨٤- السَّحَرُ؛ حُكْمُهُ وَحَقِيقَتُهُ وَأَقْوَالُ أَهْلِ الْعِلْمِ وَأُيُومَةِ الْمَذَاهِبِ فِيهِ. .. ٥٤٨ ٣٨٥- مَطْلَبُ نَفْسٍ فِي الْعَيْنِ. ٥٤٨ ٣٨٦- تَوْبَةُ الزُّنْدِيقِ. ٥٥٦ ♦ فَوَائِدُ لِلْفَخْرِ الرَّازِيِّ حَوْلَ السَّحَرِ. ٥٩٥ ♦ حُجَّةُ الزَّاعِمِينَ أَنَّهُ لَا حَقِيقَةَ لِلْسَّحَرِ. ٦٠٠ ♦ إِعَادَةُ لِبَعْضِ كَلَامِ الْحَنْفِيَّةِ مِمَّا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ. ٦٠٤ ٣٨٧- مَنْ كَفَرَ بِغَيْرِ سَبِّهِ ﷺ أَوْ تَنْقِصِهِ. ٦٠٦ ٣٨٨- مَنْ كَفَرَ بِسَبِّهِ ﷺ أَوْ تَنْقِصِهِ صَرِيحًا أَوْ ضِمْنًا، وَمِثْلُهُ: الْمَلِكُ. .. ٦٠٦

- ٣٨٩- من سَبَّ نَبِيًّا أَوْ مَلَكًا، وَإِنْ عَرَّضَ، أَوْ لَعَنَهُ، أَوْ عَابَهُ، أَوْ قَذَفَهُ، أَوْ اسْتَخَفَّ بِحَقِّهِ، أَوْ غَيَّرَ صِفَتَهُ، أَوْ أَلْحَقَ بِهِ نَقْصًا فِي دِينِهِ، أَوْ خَصَلَتْهُ، أَوْ غَضَّ مِنْ مَرْتَبَتِهِ، أَوْ وُفِّرَ عَلَيْهِ، أَوْ زُهِدَ، أَوْ أَضَافَ لَهُ مَا لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ، أَوْ نَسَبَ لَهُ مَا لَا يَلِيقُ بِمَنْصِبِهِ عَلَى طَرِيقِ الدَّمِّ، أَوْ قِيلَ لَهُ: بِحَقِّ رَسُولِ اللَّهِ؛ فَلَعَنَ، وَقَالَ: أَرَدْتُ الْعُقْرَبَ؛ قُتِلَ حَدًّا، وَلَمْ يُسْتَتَبْ؛ إِلَّا أَنْ يُسَلِّمَ الْكَافِرُ. وَإِنْ ظَهَرَ أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ دَمُّهُ لِجَهْلٍ، أَوْ سُكْرِ، أَوْ تَهَوُّرٍ. ٦٠٨
- ٣٩٠- إِجْمَاعُ الْأُمَّةِ عَلَى قَتْلِ مُتَقَصِّصِهِ ﷺ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَسَائِبِهِ. ٦١٨
- ♦ حَوْلَ اسْتِتَابَةِ الْمُرْتَدِّ. ٦٢٠
- ٣٩١- فِي مَنْ قَالَ: (الْقَاضِي يَقْضِي، وَالْمَفْتِي يَهْدِي). ٦٢٩
- ♦ مَطْلَبٌ: فِي حُكْمِ السَّاحِرِ، وَهَلْ يُقْتَلُ أَمْ لَا؟ ٦٤٣
- ٣٩٢- حَوْلَ قَوْلِ مَنْ قَالَ: مَا أَعْظَمَ اللَّهَ! وَمَا أَقْدَرَ اللَّهَ! مَا أَحْلَمَ اللَّهَ! . ٦٤٨
- ٣٩٣- مَنْ قَالَ: لَوْ جَاءَ جَبْرِئِيلُ؛ مَا فَعَلْتُهُ. ٦٥٨
- ٣٩٤- مَنْ قَالَ لِآخَرَ: سَأَلْتُكَ أَنْ تَهْجُرَنِي فِي اللَّهِ؛ فَقَالَ: هَجَرْتُكَ لِأَلْفِ اللَّهِ!! ٦٥٨
- ٣٩٥- الرَّأْيُ فِي اثْنَيْنِ تَخَاصَمَا؛ فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِلْآخَرِ: لَسْتُ مِثْلَكَ أَدْخُلُ إِلَى الْحُكَّامِ، وَأَعْمَلُ فُضُولِي، وَلَوْ أَرَدْتُ ذَلِكَ لَدَخَلْتُ إِلَيْهِمْ، وَتَفَوَّضْتُ، وَكَفَرْتُ أَلْفِي كُفْرٍ. ٦٥٩
- ٣٩٦- مَنْ تَلَفَّظَ بِالشَّهَادَتَيْنِ بِالْعَجَمِيَّةِ، وَهُوَ يُحْسِنُ الْعَرَبِيَّةَ. ٦٦٠
- ♦ فَهَارُسُ الْكِتَابِ: ٦٦٥
- فَهَرَسُ الْآيَاتِ. ٦٦٧
- فَهَرَسُ الْأَحَادِيثِ. ٦٧١
- فَهَرَسُ الْأَثَارِ. ٦٧٤
- فَهَرَسُ الْأَعْلَامِ. ٦٧٦
- فَهَرَسُ الْفُرُقِ. ٦٨٠
- فَهَرَسُ الْمَوْضُوعَاتِ. ٦٨١

